

- باب صوم أيام البيض وصوم ثلاثة أيام من كل شهر وإن كانت سواها ١٣٥
- باب صيام يوم وفطر يوم وكراهة صوم الدهر ١٣٦
- باب تطوع المسافر والغازي بالصوم ١٣٨
- باب في أن صوم التطوع لا يلزم بالشرع ١٣٨
- باب ما جاء في استقبال رمضان باليوم واليومين وغير ذلك ١٤١
- باب النهي عن صوم العيدين وأيام التشريق (كتاب الاعتكاف) ١٤٣
- باب الاجتهاد في العشر الاواخر وقبض قيام ليلة القدر وما يدعى به فيها وأى ليلة ١٥١
- باب وجوب الحج والعمرة ونواحيهما ١٦٠
- باب وجوب الحج على الفور ١٦٤
- باب وجوب الحج على المعضوب إذا أمكنته الاستئابة وعن الميت إذا كان قد وجب عليه ١٦٦
- باب اعتبار الزاد والراحلة ١٦٨
- باب ركوب البصر للحج إلا أن يغلب على ظنه الهلاك ١٦٩
- باب النهي عن سفر المرأة للحج وغيره إلا بمهرم ١٧٠
- باب من حج عن غيره ولم يكن حج عن نفسه ١٧٣
- باب صحة حج الصبي والعبد من غير إيجاب له عليهما ١٧٣
- (أبواب مواقيت الاحرام وصفته وأحكامه) ١٧٥
- باب المواقيت المكانية وجواز التقدم عليها ١٧٥
- باب دخول مكة بغير احرام لعذر ١٨٠
- باب ما جاء في أشهر الحج وكراهة الاحرام به قبلها ١٨١
- باب جواز العمرة في جميع السنة ١٨٢
- باب ما يصنع من أراد الاحرام من الغسل والطيب ونزع الخيط وغيره ١٨٣
- باب الاشتراط في الاحرام ١٨٨
- باب التخيير بين التمتع والافراد والقران وبين أن أفضلها ١٨٩
- باب ادخال الحج على العمرة ١٩٩
- باب من أحرم مطلقاً أو قال أحرمت بما أحرم به فلان ٢٠٢
- باب التلبية وصفته وأحكامها ٢٠٣
- باب ما جاء في فسخ الحج الى العمرة ٢٠٧
- (أبواب ما يجب تنبيه المحرم وما يباح له) ٢١٧

- ٢١٧ باب ما يجتنبه من اللباس  
 ٢٢٢ باب ما يصنع من أحرم في قيص  
 ٢٢٤ باب تظلل المحرم من الحر أو غيره والنهي عن تغطية الرأس  
 ٢٢٦ باب المحرمية قتال بالسيف للعاجلة  
 ٢٢٧ باب منع المحرم من ابتداء الطبيب دون استداعته  
 ٢٢٨ باب النهي عن أخذ الشعر الألفذر وبيان فديته  
 ٢٣٥ باب ما جاء في الحجامة وغسل الرأس للمحرم  
 ٢٣٦ باب ما جاء في نكاح المحرم وحكم وطئه  
 ٢٣٤ باب تحريم قتل الصيد وضمائه بنظيره  
 ٢٣٦ باب منع المحرم من أكل لحم الصيد إلا إذا لم يصد لأجله ولا أمان عليه  
 ٢٤٣ باب صيد المحرم وشجره  
 ٢٤٥ باب ما يقتل من الدواب في الحرم والاحرام  
 ٢٤٨ باب تفضيل مكة على سائر البلاد  
 ٢٥٠ باب حرم المدينة وتحريم صيده وشجره  
 ٢٥٥ باب ما جاء في صيد وج  
 ٢٥٧ (أبواب دخول مكة وما يتعلق به)  
 ٢٥٧ باب من أين يدخل إليها  
 ٢٥٧ باب رفع اليدين إذا رأى البيت وما يقال عند ذلك  
 ٢٥٩ باب طواف القدوم والرمل والاضطباع فيه  
 ٢٦٢ باب ما جاء في استلام الحجر الأسود وتقبيله وما يقال حينئذ  
 ٢٦٤ باب استلام الركن اليماني مع الركن الأسود دون الآخرين  
 ٢٦٦ باب الطواف يجعل البيت عن يساره ويخرج في طوافه عن الحجر  
 ٢٦٧ باب الطهارة والسترة للطواف  
 ٢٦٩ باب ذكر الله في الطواف  
 ٢٧٠ باب الطواف راكبا لعذر  
 ٢٧٢ باب ركعتي الطواف والقراءة فيه ما واستلام الركن بعدهما  
 ٢٧٣ باب السعي بين الصفا والمروة  
 ٢٧٦ باب النهي عن التخلل بعد السعي إلا للمعتق إذا لم يسق هديا وبيان متى يتوجه  
 المتمتع إلى منى ومتى يحرم بالحج  
 ٢٨٢ باب المسير من منى إلى عرفة والوقوف به وأحكامه  
 ٢٨٨ باب الدفع إلى منى دفعة ثم منى إلى منى وما يتعلق بذلك  
 ٢٩١ باب رمي جرة العقبة يوم النحر وأحكامه



- ٢٩٥ باب النحر والحلاق والتقصير وما يباح عندهما
- ٢٩٨ باب الافاضة من منى للطواف يوم النحر
- ٢٩٩ باب ما جاء في تقديم النحر والحلاق والرمى والافاضة بعضهم على بعض
- ٣٠٢ باب استحباب الخطبة يوم النحر
- ٣٠٤ باب اكتماء القارن للسكينة بطواف واحد وسعي واحد
- ٣٠٧ باب المبيت بمنى لبالي منى ورمى الجمار في أيامها
- ٣١٠ باب الخطبة أوسط أيام التشريق
- ٣١٢ باب نزول المصعب اذا نحر من منى
- ٣١٣ باب ما جاء في دخول السكينة والتبرك بها
- ٣١٥ باب ما جاء في ما من حزم
- ٣١٧ باب طواف الوداع
- ٣١٩ باب ما يقول اذا قدم من حج أو غيره
- ٣١٩ باب الفوات والاحصار
- ٣٢٢ باب تحلل المحصر عن العمرة بالنحر ثم الحلق حيث حصر من حلال أو حرم وأنه لا قضاء عليه
- ٣٢٧ (أبواب الهدايا والضحايا)
- ٣٢٧ باب في إسماء البدن وتقليد الهدى كاه
- ٣٢٩ باب النسي عن ابدال الهدى المعين
- ٣٣٠ باب ان البدنة من الابل والبقر عن سبع شياهو بالعكس
- ٣٣٢ باب ركوب الهدى
- ٣٣٤ باب الهدى يعطى قبل الحمل
- ٣٣٥ باب الاكل من دم القمق والقران والتطوع
- ٣٣٧ باب ان من بعث بهدى لم يحرم عليه شئ بذلك
- ٣٣٩ باب الحث على الاضحية
- ٣٤١ باب ما احتج به في عدم وجوبها بتضحية رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمته
- ٣٤٤ باب ما يجتبه في العشر من اراد التضحية
- ٣٤٥ باب السن الذي يجزئ في الاضحية وما لا يجزئ
- ٣٤٨ باب ما لا يضحي به لعيبه وما يكره ويستحب
- ٣٥٢ باب التضحية بالخصى
- ٣٥٣ باب الاجتزء بالاشاة لاهل البيت الواحد
- ٣٥٤ باب الذبح بالمصل والتسمية والتكبير على الذبح والمباشرة له
- ٣٥٥ باب نحر الابل قائمة معقولة يدها اليسرى

صيفة

- ٣٥٦ باب بيان وقت الذبح  
 ٣٦٠ باب الاكل والاطعام من الاضحية ويجوز ان يذبحها او يذبح النسي عنه  
 ٣٦٣ باب الصدقة بالجلود والجلال والنهي عن بيعها  
 ٣٦٤ باب من اذن في انتم اب اضحية  
 ٣٦٦ ( كتاب العقيقة وسنة الولادة )  
 ٣٧٤ باب ما جاء في الفرع والعتيرة ونسبهما

\* (تت) \*

\*(فهرسة الجزء الرابع من عون الباري)\*

باب وجوب الزكاة	٢
(أبواب صدقة القطر)	٩٦
(كتاب وجوب الحج وفصله)	١٥٧
(أبواب العمرة)	٢٢٧
(أبواب المنصر)	٢٤٢
باب جزاء الصيد وشقوقه	٢٤٨
فضائل المدينة	٢٧١
(كتاب الصوم)	٢٩٥
(كتاب صلاة التراويح)	٣٦٧

\*(فت)\*

• (اصلاح ما وقع من الغلط في طبع الجزء الرابع من نيل الاوطار  
شرح منتقى الاخبار) •

صواب	خطا	سطر	ضعيفة
أطاعوك لذلك	أطاعوك	٤	٣
الموحدة	براحدة	٢٢	٦
يتبعون	يتبعون	٢٧	١١
ولانا كلوا	لانا كلوا	١٧	١٢
ما	من	٢٠	١٣
مسلم والناسق	مسلم	١٩	١٤
بينهما بالسوية	بينهما	٢٠	١٧
إذا	أذ	٢١	=
أخرجه أيضا	أخرجه	٩	١٩
طريق أبي	طريق	١٨	٢٨
وغيرهما	وغيرها	٢٤	٣٠
لكن	لكن	٣٠	=
والى	لى	٣١	٣٧
قد من ذلك	قد منا	١٢	٣٩
الادلة	الدالة	١٦	٤٢
المنهى	المنى	١٣	٤٤
المستعق	مستعق	١٧	=
إذا	اذ	٢٦	٤٧
بى	مى	٥	٥١
انه	نه	٣٠	٥٦

—————

وهو مروي أيضا عن الناصر والشافعي		٢٤	٥٩
تقدم عند البخارى	تقدم	٣٠	٦٣
شعيب	سعيد	١٨	٦٨
ابتداء صوم	ابتداء	٢٤	٧٤
للمخالف	للمخالف	٢٦	=
لا يجوز له	لا يجوز	٧	٧٦
الحافظ	الحاكم	٢٤	=
الذى	لذى	٧	٧٩
أخرج	أخرج	٢٢	٨١

صحيحة	سطر	خطا	سواب
٩٠	١٤	عند	عن
٩٢	١٢	نزيمة	نزيمة بزيادة
٩٥	٢٣	المازى	المازى
٩٥	٢٥	ان	بان
٩٨	١١	أحوج	أهل بيت أحوج
١٠٢	٦	يؤثر	يؤثر
١٠٤	١٥	نجد	نجد
١٠٦	٢٦	بانه	بانه صوم
١٠٩	٨	الصيام	الفطر
١١٢	١٩	ظاهرة	ظاهرة
١١٢	١٥	لا يجوز	يجوز
١١٥	٢٤	القصر	الفطر
١١٥	١٦	الطعام	الصيام
١٢٣	٤	انها	بانها
١٢٨	١٧	بصيام بعض	بصيام دون بعض
١٤٠	١٩	المذكور	المذكور في الباب
١٤١	٢٥	ابن	بني
١٤٨	٩	لمريض	بالمريض
١٥١	٢٢	و	أو
١٥١	٢٨	عبد الرزق	عبد الرزاق
١٥٣	٣٠	والاعتزال	والاعتزال
١٥٣	٤	اماراتها	امارتها
١٥٦	١٩	لابر	لابرد
١٦٥	١٣	غريب	غريب في اسناده
١٦٧	١٦	الحج حتى	الحج
١٧٨	٢٦	أحاديثهم	أحاديثهم
١٩١	١٦	القران	القران
١٩٨	١٦	صبيعا	صبيعا
٢٠٤	٨	المصدر	المصدر
٢٠٥	٦	صاحب الهداية	صاحب الهداية من الخنقية
٢٠٥	٨	صاحب الهداية من الخنقية	الزبيرى
٢٠٦	١٤	عزاه	عزاد اليه

صواب	خطا	سطر	صفحة
أخرج عنه	أخرج	٣	٢٠٩
بذلك	ذلك	١١	٢١٥
فقد	فدقة	=	٢١٧
قرانا قرارا	قرانا	١٨	=
جابر يرفعه وكذلك المالك	جابر	٩	٢٢٦
الشافعي عن مالك عن أبي الزبير			
موقوف على جابر			
جفرة	جفر	١١	=
جنامة أنه	بجنامة	١٩	=
أشاد	أشاد	٢٠	٢٥٠
رأينا	رأينا	١١	٢٦١
العروش	العرش	٤	٢٧٩
عتود	عتودا	١٣	٢٤٦
محض	محض	١٧	٣٥١
أقرانه	أقرابه	٢٥	=
يخانا	يخانا	٩	٢٥٣
لاشريك له	لاشريك	٢١	٢٥٤
ابن القيم	ابن القسيم	١٧	٢٦١

\* (تم بحمد الله وعونه)

(اصلاح ما وقع من الغلط في طبع الجزء الرابع من كتاب  
عون الباري شرح التجريد لجميع البخاري)

صفحة	سطر	خطا	صواب
٣	٣٥	هسم	هم
٦	٢	العلماء	الاعمال
=	٢٦	أواحترز	واحترز
١٠	١	الطبري	الطبراني
١٢	٢٠	قال	X
١٤	١٦	الرجل	الراجل
١٧	١	(وان)	(فان)
١٩	٢٦	وأخرجه	واخرجه البخاري
٢٣	٣	اولدنانير	أوالدنانير
٢٤	١	للترجة	لترجة البخاري
٢٨	٢٥	زاد الطبراني فساه	X
		ذلك	
٢٩	٢٩	فانكهي	فأنكهي
٣٣	=	X بعده	قبله
٥١	١	زاد	زاد
٥٥	١٢	ليكن السياق	ليكن السباق
٥٧	٢٧	حبطا	(حبطا)
٦٠	٣٠	لاحدهما	لاحداهما
٦١	١٩	الحديث	الحديث في البخاري
٦٤	٩	عنده	عنده
٧٢	١٩	وان رد السائل بعد	X
		فلا تيسر بمكره	
٧٤	٣٥	شير	شين
٨٥	٢٩	بقي	بقي
٩٢	١	والكفاوة مال	والكفاوة في مال
٩٣	١٧	وجب	أوجب
١٠٣	٣٥	التفضيل	التفصيل
١١٤	٣٦	ماء بقي هو	هو ماء لبني
١٢٣	١٩	إذا	إذا



صواب	خطا	سطر	صفحة
مسجد	مساجد	٣٥	١٣٧
X	وهذا هو فسخ الحج المترجم به	٢٢	١٤٢
X	بالسكون في الاربعة	١	١٤٧
لما	هنا	٢٤	١٦٢
بذلك	ذلك	٧	١٦٤
ذراع	ذراعا	٣٤	١٧٢
اكان ترك	لكان	١٧	١٧٩
لم يضبط	يضبط	١١	١٨٣
افراد البخاري	افراد	١٦	١٨٥
البخاري	المصنف	٣	٢٠٧
ما يقتضي	تقتضي	٣٤	٢٠٨
البخاري	المؤلف	٤	٢١٥
يبقى	يبقى	٣٦	٢١٨
(بجعل)	(بجعل)	٤	٢٢٢
أى النبي	أى	١	٢٢٤
فغضب	غضب	"	٢٣٥
X	ما في القسط لاني	٢٤	"
(فلما مضينا)	فلما مضينا	٤	٢٣٨
X	اتهمى	٣٢	٢٣٩
باحد	باحدى	٢٣	٢٤٠
للتكسب	للتسبب	١	٢٤٤
وهي داخله في الحرم	وهي خارج من الحرم	٢٩	٢٤٦
طال	دام	٢	٢٤٧
في كتاب	من كتاب	١	٢٥١
البخاري	المصنف	٣٢	٢٥٢
X	ومقول قول الرجل هو قوله	١٦	٢٦٤
فاستفتيته	فاستفتيته	٣	٢٧١
جايا	جايا	٥	٢٧٦
أوهو	وهو	٢٠	٢٧٩
الشرك	أشرك	٤	٢٨١
قرايحة	قرايحة	"	٢٩٩
ذكر العام بعد الخاص	الخاص بعد العام	٣٢	"

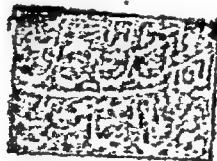
صواب	خطا	سفر	صحيحة
حديثه	حديثه	٢٦	٣٠٠
لكوني	كوني	٣٦	٣٠٢
يجملة	يجملة	٨	٣١٣
على	وعلى	٢	٣٢٠
البخاري	المؤلف	٣٢	=
بفتح الراء وبكسر الميم	بكسر الميم وفتح الراء	٥	٣٢١
مقالا	فيها مقالا	٣٥	٣٤٠
لائقنا	لائقنا	١	٣٥٠
ترجم له البخاري	ترجم له	٢٥	٣٥٩
X	انتهى	٥	٣٦٥
وقيام رمضان ليس بدعة لانه	لانه	٣٦	٣٦٩
العشر	العشرين	١٤	٣٧٣
والحديث الاول	والحديث	١	٣٧٦

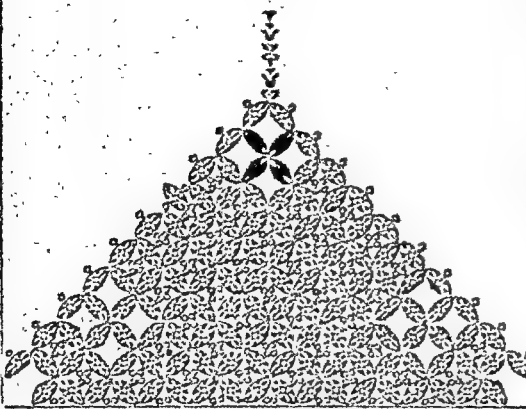
\* (تم بحمد الله وعونه) \*

الجزء الرابع من نيل الاوطار من أسرار منتقى  
الاخبار لآمام المحققين شيخ الاسلام  
والمسلمين محمد بن علي الشوكاني  
نفع الله به القاصي  
والمداني

م

وبه أمسه كتاب عون الباري لحل أدلة البخاري لآسيد الامام العلامة الملك المؤيد  
من الله تعالى أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري فصح الله  
تعالى في مدته وهو شرح كتاب التجريد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح للعلامة  
شهاب الدين أبي العباس الشيخ أحمد الشرجي الزبيدي رحمه الله تعالى برحمته  
وأسكنه فسيح جنته





بسم الله الرحمن الرحيم

• (بسم الله الرحمن الرحيم)  
قال في الفتح البسملة تابعة في  
الاصل

• (باب وجوب الزكاة)

• (كتاب الزكاة)

الزكاة في اللغة النماء يقال زكا لزروع اذا نما وترد ايضا بمعنى التطهير ويرد شرعا  
بالاعتبارين معا اما بالاول فلان اخراجها سبب للنماء في المال او بمعنى ان الاجر يكثر  
بسببها او بمعنى ان تعلقها بالاموال ذات النماء كالتيجارة والزراعة ودليل الاول ما نقص  
مال من صدقة لانها يضاعف ثوابها كما جاء ان الله تعالى يربى الصدقة واما الثاني فلانها  
طهارة للنفس من رذيلة البخل وطهارة من الذنوب قال في الفتح وهي الركن الثالث من  
الاركان التي في الاسلام عليها قال أبو بكر بن العربي تطلق الزكاة على الصدقة الواجبة  
والمندوبة والنفقة والعفو والحق وتعريفها في الشرع اعطاء جزء من النصاب الى فقير  
ونحوه غير متصف بما يمنع من الصرف اليه ووجوب الزكاة احرر مقطوع به في  
الشرع يستغنى عنه ككف الاحتجاج له وانما وقع الاختلاف في بعض فروعهما فيكون  
باحداها وقد اختلف في الوقت الذي فرضت فيه فالأكثر انه بعد الهجرة وقال ابن خزيمة  
انه افرضت قبل الهجرة واختلف الاولون فقال النوراني ان ذلك كان في السنة الثانية  
من الهجرة وقال ابن الاثير في التاسعة قال في الفتح وفيه نظرا لانهم اذ كرت في حديث ضمائم  
ابن ثعلبة وفي حديث وفد عبد القيس وفي عدة احاديث وكذا في مخاطبة أبي سفيان مع  
هرقل وكانت في أول السابعة وقال فيها امرنا بالزكاة وقد أطال الكلام الحافظ علي  
هذا في أوائل كتاب الزكاة من الفتح فليرجع اليه

وهي في اللغة التطهير والاصلاح  
والنماء والملاح ومنه فلا تزكوا  
أنفسكم وفي الشرع اسم لما  
يخرج عن مال أو بدن على وجه  
مخصوص سمي به ذلك لانها  
تطهر المال من الخبث وتقيسه  
من الاسكات والنفس من  
رذيلة البخل وتزكها فاضله  
الكرم ويستجلب بها البركة في  
المال ويدلح المخرج عنه قال  
ابن العربي تطلق الزكاة على  
الصدقة الواجبة والمندوبة  
والنفقة والحق والعفو وتعرفها  
في الشرع اعطاء جزء من النصاب  
الحولي الى فقير ونحوه غير  
هاشمي ولا مطلي ثم لها ركن  
وهو الاخلاص وشرط هو  
السبب وهو ملك النصاب  
الحولي وشرط من تجب عليه  
وهو العقل والبخل والخربة

والأحكام وهو سقوط الواجب في الدنيا وحصول الثواب في الآخرة وحكمة وهي التطهير من الأدناس ورفع  
الدرجة واسترقاق الأحرار انتهى وهو جسد لكن في شرط ٣ من تجب عليه اختلاف والزكاة أمر

\* (باب الحث عليهم والتشديد في منعها) \*

(عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذاً إلى اليمن قال إنك تأتي  
قوماً من أهل الكتاب فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله فإن هم أطاعوك  
لذلك فاعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة فإن هم أطاعوك فاعلمهم  
أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقراءهم فإن هم أطاعوك لذلك  
فإياكم وكرائم أموالهم واتق دعوة المظلوم فانه ليس بيننا وبين الله حجاب رواه الجماعة)  
قوله لما بعث معاذاً كان بعثه سنة عشر قبل حج النبي صلى الله عليه وسلم كما ذكره  
البخاري في أواخر المغازي وقيل كان ذلك في سنة تسع عند منصرفه من تبوك رواه  
الواقدي بإسناده إلى كعب بن مالك وقد أخرجه ابن سعد في الطبقات عنه ثم حكى ابن  
سعد أنه كان في ربيع الآخر سنة عشر وقبل بعثه عام الفتح سنة ثمان واتفقوا على أنه  
لم يزل باليمن إلى أن قدم في عهد أبي بكر ثم توجه إلى الشام فمات به واختلف هل كان  
والباق فاضى بن جزم ابن عبد البر بالثاني والغساني بالاول قوله تأتي قوماً من أهل  
الكتاب هذا كالتوطئة للوصية التي تجميع هيمة عليهم ليكون أهل الكتاب أهل علم في  
الجملة فلا يكون في مخاطبتهم كخطابته الجاهل من عبدة الاوثان قوله فادعهم الخ اغنا  
وقعت البداية بالشهادتين لانهم أهل الدين الذي لا يصح بشئ غيرهما في كان منهم غير  
مؤحد فالطالبة متوجهة اليه بكل واحدة من الشهادتين على التعيين ومن كان مؤحداً  
فالطالبة له بالجمع بينهما قوله فان هم أطاعوك الخ استدلال به على أن الكفار غير مخاطبين  
بالفروع حيث دعوا أولاً إلى الإيمان فقط ثم دعوا إلى العمل ورتب ذلك عليه بالقباء  
وتعقب بأن مفهوم الشرط مختلف في الاحتجاج به وبأن الترتيب في الدعوة لا يستلزم  
الترتيب في الوجوب كما أن الصلاة والزكاة لا ترتب بينهما في الوجوب وقد قدمت  
أحداً على الأخرى في هذا الحديث ورتب الأخرى عليهم بالقول خمس صلوات  
استدل به على أن الوتر ليس بفرض وكذلك تحية المسجد وصلاة العيد وقد تقدم البحث  
عن ذلك قوله فان هم أطاعوك لذلك قال ابن دقيق العبد يحتمل وجهين أحدهما أن  
يكون المزداد أن هم أطاعوك بالاقرار بوجوب عليهم والتزامهم به والثاني أن يكون  
المراد الطاعة بالفعل وقد رجع الأول بأن المذكور هو الأخبار بالفريضة فتعود الإشارة  
إليه ما يرجح الثاني أنهم لو أخبروا بالفريضة فبادروا إلى الامتنال بالفعل لكفي ولم يشترط  
اليلافظ بخلاف الشهادتين فالشرط عدم الإنكار والاذعان للوجوب وقال الحافظ  
المزاد القدر المشترك بين الأمرين فنحن امتثل بالاقرار أو بالفعل كشأنهم ما فإولى وقد  
وقع في رواية الفضل بن العلاء بعد ذكر الصلاة فاذا أصابوا بعد ذكر الزكاة فاذا أقرروا  
بذلك فخذ منهم قوله صدقة زاد البخاري في رواية في أموالهم وفي رواية له أخرى افترض

مقطوع به في الشرع يستعني  
عن تكلف الاحتجاج له وإنما  
وقع الاختلاف في بعض فروعه  
وأما أصل فرضية الزكاة فن  
بجدها كفر وهي أحد أركان  
الاسلام يقاتل الممتنعون من  
أدائها وتؤخذ منهم وإن لم يقاتلوا  
قهرًا كما فعل أبو بكر الصديق  
رضي الله عنه (عن ابن عباس  
رضي الله عنهم أن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم بعث معاذاً إلى  
اليمن سنة عشر قبل حجة الوداع كما  
عند البخاري في أواخر المغازي  
وقيل في أواخر سنة تسع عند  
منصرفه من غزوة تبوك رواه  
الواقدي وابن سعد في الطبقات  
وقد أخرجه الدارمي في مسنده  
عن أبي عاصم ولفظه في أوله أن  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما  
بعث معاذاً إلى اليمن قال إنك ستأتي  
قوماً أهل كتاب (نقل ادعهم)  
أولاً (إلى) شيعين (شهادة أن لا إله  
إلا الله وأني رسول الله فان هم  
أطاعوا) أي انقادوا (لذلك) أي  
الاثبات بالشهادتين (فأعلمهم)  
من الأعلام (أن الله قد افترض  
عليهم خمس صلوات في كل يوم  
وليلة) بخروج الوتر (فان هم  
أطاعوا لذلك) بأن أقرروا  
بوجوبها أو بادروا إلى فعلها  
(فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم  
صدقة) أي زكاة (في أموالهم تؤخذ من)  
المالكين وغيرهم (وترد على فقراءهم) وفي نسخة في وبدأ  
بالهم فالأهم وذلك من التلطف في الخطاب لانه لو طالبهم بالجميع في أول الأمر لفرت نفوسهم من كثرة ما اقتصر على الفقراء

من غير ذكر بقية الاصناف لما قبله الاغنياء لان الفقراء هم الاغلب والاضافة في قوله فقرائهم تفيد منع صرف الزكاة للساكنين وفيه منع نقل الزكاة عن بلد المال

وهم اعم من أن يكونوا فقراء أهل تلك البلد أو غيرهم وأجيب بان المراد فقراء أهل العين بقرب نسبة السماع فلو قلنا ما عند وجوبها الى بلد آخر مع وجود الاصناف أو بهضم لا بد من الفرض وفي هذا الحديث الحديث والعمدة وأخرجه البخاري أيضا الترحيم والمظالم والمغازي ومسلم في الايمان وأبو داود في الزكاة وكذا الترمذي والنسائي وابن ماجه (عن أبي أيوب) بن خالد بن زيد الانصاري (رضي الله عنه ان رجلا) قبل هو أبو أيوب الراوي ولا مانع ان يهيم نفسه لفرض له وأما حديثه في حديث أبي هريرة لا في باعراي فيعمل على التعدد أو هو ابن المنفق كما رواه البخاري وابن السكن والطبراني في الكبير وأبو مسلم الكشي وزعم الصريفي ان ابن المنفق اسمه لقيط بن صبرة وانه بن المنفق (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخبرني بعمل يدخلني الجنة) أي بعمل عظيم أو معتبر في الشرع (قال) القوم (ماله ماله) وهو واستفهام والتكرير للتأكيد (وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أرب ماله) أي حاجة جاءت به أي له أرب بفتح الهمزة والواو مازادة

عليهم زكاة في أموالهم قوله تؤخذ من أغنيائهم استدل به على ان الامام هو الذي يتولى قبض الزكاة وصرفها اما بقية وامانائه فمن امتنع منهم أخذت منه قهرا قوله على فقرائهم استدل به بقوله مالك وغيره انه يكفي اخراج الزكاة في صنف واحد وفيه بحث كما قال ابن دقيق العيد لاحتمال أن يكون ذكر الفقراء كونهم الغالب في ذلك والمطابقة بينهم وبين الاغنياء قال الخطابي وقد استدل به من لا يرى على المديون زكاة اذ لم يفضل من الدين الذي عليه قدر نصاب لانه ليس بغني اذا اخراج ماله مستحق لغرمائه قوله فاباك وكرائم أموالهم كرائم منصوب بفعل مضمر لا يجوز اظهاره والكرائم جمع كريمة أي نفيسة وفيه دليل على انه لا يجوز للمصدق أخذ ذخائر المال لان الزكاة لمواساة الفقراء فلا يناسب ذلك الاجتناف بالمالك الا برضاه قوله واتفق دعوة المظلوم فيه تنبيه على المنع من جميع أنواع الظلم والنكسة في ذكره عقب المنع من أخذ كرائم الاموال الاشارة الى ان أخذ ذخائرهم حجاب أي ليس لها صرف بصرفها ولا مانع والمراد انها مقبولة وان كان عاصيا كما جاء في حديث أبي هريرة عند أحد من قواعد دعوة المظلوم مستجابة وان كان فاجرا ففجره على نفسه قال الخطاط واسناده حسن وليس المراد ان الله تعالى حجابا يحجبه عن الناس قال المصنف رحمه الله بعد ان ساق الحديث وقد احتج به على وجوب صرف الزكاة في بلدها واشترط اسلام الفقير وانما يتجيب في مال الطفل الغني عملا بمومه كما تصرف فيه مع الفقراء انتهى وفيه أيضا دليل على بعث السعاة وتوصية الامام عاملا فيما يحتاج اليه من الاحكام وقبول خبر الواحد وجوب العمل به واجبات الزكاة في مال المجنون للعالموم أيضا وان من ملك نصابا لا يعطى من الزكاة من حيث انه جعل ان المأخوذ منه غني وقابل بالفقير وان المال اذا تلف قبل التمكن من الاداء سقطت الزكاة لاضافة الصدقة الى المال وقد استشكل عدم ذكر الصوم والحج في الحديث مع ان بعث معاذ كان في آخر الامر كائنه قدم وأجاب ابن الصلاح بان ذلك نقص من بعض الرواة وتعبق بانه يقضى الى ارتفاع الوثوق بكثير من الاحاديث النبوية لاحتمال الزيادة والنقصان وأجاب المصنف بان اهتمام الشارع بالصلاة والزكاة أكثر من هذا كروا في القرآن فمن لم يذ كر الصوم والحج في هذا الحديث مع انه ما من أركان الاسلام وقيل اذا كان الكلام في بيان الاركان لم يحل الشارع منعه بشئ كحديث بن الاسلام على خمس فاذا كان في الدعاء الى الاسلام اكتفى بالاركان الثلاثة الشهادة والصلاة والزكاة ولو كان بعد وجود فرض الحج والصوم لقوله تعالى فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فاعلم ان نزولها بعد فرض الصوم والحج (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من صاحب كنز لا يؤدي زكاته الا أحتج عليه في نار جهنم فيجعل صفائح فتكوى به اجنياب وجهه حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان

للتقابل أي له حاجة يسيرة قاله الزركشي وغيره وتعبق في المصايح فقال ليس مبتدأ مقداره محذوف الخبر بل مبتدأ محذوف الخبر ساغ الابتداء به وان كان نكرة لانه موصوف بصفة يرشد اليها بالزائدة والخبر هو

قوله له وأما قوله أى حاجة له يسيرة وما للتقليل فليس كذلك بل ما زائدة فيه على وصفه لا تليق بالحل واللا تليق هنا ان يقدّر عليه  
لأنه سأل عن عمل يدخله الجنة ولا أعظم من هذا الأمر على أنه يمكن ان يكون له وجه وروى أربابنا

المسألة كعلم أى احتياج فسأل  
الحاجة أو تظن المسألة عنه  
وعقل يقال أرب إذا عقل فهو  
أرب وقيل تعجب من حرمه  
وحسن فطنته ومعناه الله دعه  
وقيل هو دعاء عليه أى سئطت  
آرايه وهى أعضاؤه كما قالوا ترب  
عينه وليس على معنى الدعاء بل  
على عادة العرب فى استعمال هذه  
الالكناز وروى أرب بكسر الراء  
مع التنوين مثل حذراى حاذق  
فمن يسأل عما يغيبه أى هو  
أرب فحذف المبتدأ ثم قال ماله  
أى ما شأنه قال فى الفتح ولم أذكر  
على صحة هذه الرواية وروى  
أرب بفتح الجميع رواه أبو ذر قال  
القاضي عياض ولا وجه له  
انتهى والاول أولى (نعبد الله  
ولا تشرك به شيا) ولا ين عساكر  
باسقاط الواو (وتقيم الصلاة  
وتؤتي الزكاة وتصل الرحم)  
تحسن اقربائك وخص هذه  
الخصلة نظرا الى حال السائل  
كانه كان قاطعا للرحم فأمر به  
لأنه المهم بالنسبة اليه وعطف  
الملاقوم بعدها على سابقهما من  
عطف الخاص على العام اذ  
العبادة تشمل ما بعدها ودلالة  
هذا الحديث على الوجوب فيها  
غوض وأجيب بأن سؤاله عن  
العمل الذى يدخل الجنة يقتضى  
ان لا يجاب بالنوافل قبل  
الفرائض فيعمل على الزكاة الواجبة وبأن الركعة قريبة الصلاة المذكورة مقارنة للتوحيد وبأنه وقف دخول  
الجنة على أعمال من جعلها أداء الزكاة فيلزم ان من لم يعملها لم يدخل الجنة ومن لم يدخل الجنة دخل النار وذلك يقتضى

مقداره خمسين ألف سنة ثم يرى سبيله اما الى الجنة واما الى النار وما من صاحب اهل  
لا يودى زكاتها الا بطعها باقاع قرقر كما فرما كانت تستن عليه كلما مضى عليه أنراها  
ردت عليه أولاها حتى يحكم الله بين عباده فى يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ثم يرى  
سبيله اما الى الجنة واما الى النار وما من صاحب غنم لا يودى زكاتها الا بطعها باقاع  
قرقر كما فرما كانت تخطو باطلا فها وتطعه بقرونها ليس فيها عطاء ولا جلاء كلما  
مضى عليه أنراها ردت عليه أولاها حتى يحكم الله بين عباده فى يوم كان مقداره خمسين  
ألف سنة مما تعدون ثم يرى سبيله اما الى الجنة واما الى النار قالوا فانجيل يارسول الله قال  
الجيل فى نواصيهما أو قال الخيل مع تودى نواصيهما الخيل الى يوم القيامة الخيل ثلاثة هى  
لرجل أجرة ولرجل ستر ولرجل وزير فاما التى هى له أجرة فالرجل يتخذها فى سبيل الله  
ويعدّها له فلا تغيب شيئا فى بطونها الا كتب الله له أجرة ولو رعاها فى مرج فإا كانت من  
شيء الا كتب الله لها أجرة ولو سقاها من نهر كان له بكل قطرة تعميم فى بطونها أجرة حتى  
ذكر الاجرى أبو الهاء وأرواها ولوا ستنت نمرقا وشرفين كتب له بكل خطوة تحطوها  
أجر وأما الذى هى له ستر فالرجل يتخذها تكمرا وما يتجمل ولا ينسى حق ظهورها  
وبطونها فى عسرها وبسرها وأما التى هى عليه وزير فالذى يتخذها أنرا وبطرا وبذخا  
ورباه الناس فذلك الذى هى عليه وزير قالوا فالجر يارسول الله قال ما أنزل الله على فيها  
شيا الا هذه الآية الجامعة الفاذ من يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة  
شرا يره رواه أحمد ومسلم قوله ما من صاحب كنز قال الامام أبو جعفر الطبرى الكنز  
كل شئ يجمع بعضه على بعض سواء كان فى بطن الارض أو فى ظهرها قال صاحب العين  
وغیره وكان مخزونا قال القاضي عياض اختلف السلف فى المراد بالكنز المذكور فى  
القرآن وفى الحديث فقال أكثرهم هو كل مال وجبت فيه صدقة الزكاة فلم يؤد فاما مال  
خرجت زكاته فليس بكنز وقيل الكنز هو المذكور عن أهل اللغة ولكن الآية منسوخة  
بوجوب الزكاة وقيل المراد بالآية أهل الكتاب المذكورون قبل ذلك وقيل كل ما زاد  
على أربعة آلاف فهو كنز وان أدت زكاته وقيل هو ما فضل عن الحاجة ولعل هذا كان  
فى أول الاسلام وصحيح الحال واتفق أئمة الفتوى على القول الاول لقوله صلى الله عليه  
وآله وسلم لم لا تؤدى زكاته وفى صحيح مسلم من كان عنده مال لم يؤد زكاته مثل له شيا بما  
أقرع وفى آخره فيقول أما كنزك وفى فقط لم يبدل قوله ما من صاحب كنز لا يودى  
زكاته ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يودى منها حقة ما قبله ثم يرى سبيله قال الذوى  
هو يضم الباء التحتية من يرى وقته او برفع لام سبيله ونصها قوله الا بطعها باقاع قرقر

الفرائض فيعمل على الزكاة الواجبة وبأن الركعة قريبة الصلاة المذكورة مقارنة للتوحيد وبأنه وقف دخول  
الجنة على أعمال من جعلها أداء الزكاة فيلزم ان من لم يعملها لم يدخل الجنة ومن لم يدخل الجنة دخل النار وذلك يقتضى



ذلك انتهى ويؤخذ منه: تخصيص

أكثر مما سواها المشقة ثم اعليه  
والماتسميله في أمرها وهذا  
الحديث رواه ما بين كوفي  
وواسطي ومسلم وأخرجوه  
البخاري أيضا في الادب ومسلم  
في الايمان والنسائي في الصلاة  
والسلم (عن أبي هريرة رضي  
الله عنه ان اعرابيا) من سكن  
البادية وهمل هو السائل في  
حديث أبي أيوب السابق أو  
غيره سبق ما فيه (أن النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم فقال دلي  
بضم الدال وتشديد اللام على  
عمل اذا علمته دخلت الجنة قال)  
صلى الله عليه وآله وسلم (تعبد  
الله وحده) لا تشرك به شيئا فيه  
ان المشرک لا يدخل الجنة كما  
ان الموحيد خالها وقد قال تعالى  
ان الله لا يغفر أن يشرك به  
ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء  
(وتقيم الصلاة المكتوبة وتؤدى  
الزكاة المفروضة) غير بين  
القديين كراهة لتكرير اللفظ  
الواحد أو احترامه من صدقة  
التطوع لانها زكاة لغوية أو  
من المجلة قبل الحول فانه زكاة  
لكن ليست مفروضة (وتصوم  
رمضان) ولم يذكر الحج اختصارا  
أو تسليما من الراوى وقال في  
الفتح لانه كان حينئذ حاجا (قال)  
الاعرابي (والذي نقصى بيده  
لا يزيد على هذا) المفروض أو على

ما روي في هذا الموضع وعلى  
 ما روي في تأديته لقومي فانه كان وافدهم وزاد مسلم شيئا ابدا ولا انقص منه (فلما ولي) أي أدير (قال النبي صلى) المراد  
 الله عليه) وآله (وسلم من مبر ان ينظر الى رجل من أهل الجنة فليمنظر الى هذا) الاعرابي أي ان داوم على فعل ما أمر به لقوله

في حديث أبي أيوب عند مسلم ان سمكاً ما أمر به دخل الجنة قال في الفتح أو يعمل على الله صلى الله عليه وآله وسلم اطاع على ذلك  
فأخبره قال القرطبي هذا الحديث وكذلك حديث طلحة في ٧ قصة الاعراب وغيرهم اذ العلى جواز ترك

التطوعات لكن من دام على ترك السنن كان نقصاً في دينه قال كان تركتها وأولها ورغبة عنها كان ذلك فسقاً يعني لو روى الوعيد عليه حيث قال صلى الله عليه وآله وسلم من رغب عن سنتي فليس مني وقد كان صدر الصحابة ومن تبعهم يواظبون على السنن فواظبتهم على الفرائض ولا يفرقون بين ما في اغتنام ثوابها وانما احتاج الفقهاء الى التفرقة لما يترتب عليه من وجوب الاعادة وتركها ووجوب العقاب على الترك ونقصه وانما احتجاب هذه القصص كانوا حديثي عهد بالسلام فاكثرت منهم بفعل ما وجب عليهم في تلك الحال لئلا يشغل عنهم فبما احتج اذا انشروا صددت عنهم هذه والحرص على تجنبه بل ثواب المندوبات مهلت عليهم انتهى وفيه ان المشر بالجنة أكثر من الشجرة كما ورد النص في الحسن والحسين وأمهات المؤمنين فحمل بشارة العشرة انهم بشر وادفعية واحدة أو بلفظ بشره بالجنة أو ان العسدد لا ينفي الزائد (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال لما توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان

المراد بجاهديها وقيل المراد بالحق في رقابها الاحسان اليها والقيام بعقلها وسائر مؤتمها والمراد بظهورها اوراق خفافها اذا طابت عار بته وقيل المراد بحق الله بما يكسبه من مال العدو على ظهورها وهو خمس الغنمة وساقى الكلام على هذه الاطراف التي دل الحديث عليها قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه دليل أن ترك الزكاة لا يقطع له بانار وآخره دليل في اثبات العموم انتهى (وعن أبي هريرة رضي الله عنه لما توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان أبو بكر وكفر من كفر من العرب فقال عكر كيف تقابل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احسرت ان أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فمن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه الا بجهنم وحسابه على الله تعالى فقال والله لا أقاتل من فرق بين الصلاة والزكاة فان الزكاة حق المال والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لقاتلتهم على منعها قال عمر فوالله ما هو الا أن قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال فعرفت انه الحق رواه الجماعة الا ابن ماجه لكن في لفظ مسلم والترمذي وأبي داود لو منعوني عقالاً كانوا يؤدونه بدل العناق) قوله وكفر من كفر من العرب قال الخطابي أهل الردة كانوا صنفين صنفاً ارتدوا عن الدين وناذوا بالله وعدلوا الى الكفر وهم الذين عناهم أبو هريرة وهذه الفرقة طائفتان احدهما أصحاب مسيلة الكذاب من بني خثيفة وغيرهم الذين صدقوه على دعواه في النبوة وأصحاب الاسود العنسي ومن استجاب له من أهل اليمن وهذه الفرقة بأمرها منكرة للنبوة نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم مدعية النبوة لغيره فقاتلهم أبو بكر حتى قتل مسيلة باليامة والعنسي اصنعاء وانقضت جوعتهم وهلك أكثرهم والطائفة الاخرى ارتدوا عن الدين فأنكروا الشرائع وتركوا الصلاة والزكاة وغيرهما من أمور الدين وعادوا الى ما كانوا عليه في الجاهلية فلم يكن يسجد لله في الارض الا في ثلاثة مشاجد مسجد مكة ومسجد المدينة ومسجد عبد القيس قال والمصنف الاخرهم الذين فرقوا بين الصلاة وبين الزكاة فذكروا وجوبها ووجوب أدائها الى الامام وهو لا على الحقيقة أهل البغي وانما يدعوا بما في الاسم في ذلك الزمن خصوصاً المدخولهم في غمار أهل الردة وأضيف الاسم في الجملة الى أهل الردة اذ كانت أعظم الامرين وأهمها وأورخ مبدأ قتال أهل البغي من زمن علي بن أبي طالب عليه السلام اذ كانوا منقردين في زمانه لم يخطوا بأهل الشيرك وقد كان في ضمن هؤلاء المناعين لأكثرهم من كان يسبح بالزكاة ولم يمنعهما الا أن رؤسائهم صدوهم عن ذلك الرأي وقبضوا على أيديهم في ذلك كبتى يروع فانهم قد كانوا جمعوا صدقاتهم وأرادوا أن يبعثوا بها الى أبي بكر فنعهم مالك بن نويرة من ذلك وفرقها فيهم وفي أمر هؤلاء عرض الخلاف ووقعت الشبهة لعدم الخطاب فراجع ايا بكر وناظره واجتج عليه بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم احسرت ان أقاتل الناس الحديث

أبو بكر (رضي الله عنه) خليفة بعده (وكفر من كفر من العرب) بعض بعبادة الاوثان وبعض بالرجوع الى اتباع مسيلة وهم أهل اليامة وغيرهم واسبق بعض على الايمان الا انه منع الزكاة وتاقل انه خاصة بالزمن النبوي لانه تعالى

قال خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها واصل عليهم الآية فغيره صلى الله عليه وآله وسلم لا يطهرهم ولا يزكّيهم عليهم  
 (عمر) بن الخطاب رضى الله عنه لابي بكر رضى الله عنه (كيف تقابل  
 فتكون صلواته سكاكهم) فقال ٨

وكان هذا من عمر تعلقا بظاهر الكلام قبل ان ينظر في آخره ويتأمل شرائطه فقال له أبو  
 بكر ان الزكاة حق المال يريد ان القضية قد تضمنت عصمة دم ومال متعلقة باطراف  
 شرائطها والحكم المعلق بشرطين لا يحصل بأحدهما والاخر معدوم ثم قايسه بالصلاة  
 ورد الزكاة اليها كان في ذلك من قوله دليل على ان قتال الممتنع من الصلاة كان  
اجتماعا من العناية ولذلك رد المختلف فيه الى المتفق عليه وقد اجتمع في هذه القضية  
 الاحتجاج من غير العموم ومن أبي بكر بالقياس ودل ذلك على ان العموم يخص  
 بالقياس وان جميع ما تضمنه الخطاب الوارد في الحكم الواحد من شرط واستثناء  
 مر أي فيه ومعتبر حصته فلما استقر عند عمر صحة رأى أبي بكر وبان له صوابه تابعه على  
 قتال القوم وهو مع في قوله فعرفت انه الحق يشير الى ان شرح صدره بالحق التي أدلى بها  
 والبرهان الذي أقامه نصا ودلالة وقد زعم زاعمون من الرافضة ان أبا بكر أول من سبى  
 المسلمين وان القوم كانوا آمناء أولين في منع الصدقة وكانوا يرفعون ان الخطاب في قوله تعالى  
 خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها واصل عليهم ان صلواتك سكن لهم خطاب  
 خاص في مواجهة النبي صلى الله عليه وآله وسلم دون غيره وأنه مقيد بشرائط لا يوجد  
 في غير سواه وذلك انه ليس لاحد من التطهير والتزكية والصلاة على المتصدق ما كان للنبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم ومثل هذه الشبهة اذا وجدت كان ذلك مما يعذر فيه أمثالهم  
 ويرفع به السيف عنهم وزعموا ان قتالهم كان عسفا وهو لا يقوم لاختلافهم في الدين وانما  
 رأس ما لهم البت والتكذيب والوقعة في السلف وقديما ان أهل الردة كانوا أصنافا  
 منهم من ارتد عن الملة ودعا الى نبوة مسيئة وغيره ومنهم من ترك الصلاة والزكاة وأنكر  
 الشرائع كلها وهو لا يسميهم الذين سماهم العناية كفارا ولذلك رأى أبو بكر سبى ذرارهم  
 وساعده على ذلك أكثر العناية واستولد على بن أبي طالب عليه السلام جارية من سبى  
 بني حنيفة فولدت له محمد بن الحنفية ثم ينقض عصر العناية حتى أجمعوا على ان المرتد  
 لا يسبى فاما ما نعو الزكاة منهم المقيمون على أصل الدين فأنهم أهل بني ولم يسموا على  
 الانفراد كفارا وان كانت الردة قد أضيفت اليهم لم يشاركهم المرتدين في منع بعض  
 ما منعه من حقوق الدين وذلك ان الردة اسم لغوى فكل من انصرف عن أمر كان  
 مقبلا عليه فقد ارتد عنه وقد وجد من هؤلاء القوم الانصراف عن الطاعة ومنع الحق  
 وانقطع عنهم اسم الثناء والمدح وعلق بهم اسم الامم القبيح أشارت بهم القوم الذين كان  
 ارتدادهم حقا واما قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة وما ادعوه من كون الخطاب خاصا  
 برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان خطاب كتاب الله على ثلاثة أوجه خطاب  
 عام كقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة الاية وشوها وخطاب خاص  
 برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يشرك فيه غيره وهو ما بين به عن غيره بجملة  
 الخصم وقطع التشريك كقوله تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة لك وقوله خالص لك

الاناس) وفي حديث أنس أتريد  
 أن تقابل العرب (وقد قال  
 رسول الله صلى الله عليه وآله  
 (وسلم أمرت) أي أمرني الله  
 (أن أقابل الناس حتى يقولوا  
 لا اله الا الله) وكان عمر رضى الله  
 عنه لم يستحضر من هذا الحديث  
 الا هذا القدر الذي ذكره والا  
 فقد وقع في حديث ولده عبد الله  
 زيادة وان محمدا رسول الله  
 ويقبوا الصلاة ويؤثروا الزكاة  
 وفي رواية العلامة ابن عبد الرحمن  
 حتى يشهدوا أن لا اله الا الله  
 ويؤمنوا بما جئت به وهذا  
 يم الشريعة كلها ومقتضاها  
 ان من يجحد شيئا مما جاء به صلى  
 الله عليه وآله وسلم ودعى اليه  
 فامتنع ونصب القتال نجب  
 مقاتلته وقتله اذا أصر (فن  
 قالها) أي كلمة التوحيد مع  
 لوازمها (فقد عصم من ماله  
 ونفسه) فلا يجوز هدره  
 واستباحة ماله بسبب من الاسباب  
 (الاجته) أي بحق الاسلام  
 من قتل النفس المحرمة أو ترك  
 الصلاة أو منع الزكاة بنحو  
 باطل (وحسابه على الله) فيما  
 يسره فييب المؤمن ويعاقب  
 المتنافق فاحتج عمر رضى الله  
 عنه بظاهر ما استحضره مما  
 رواه من قبل أن ينظر الى قوله  
 الاجتهت ويتأمل شرائطه

(فقال) له أبو بكر رضى الله عنه (والله لا فائتني من نرق) بتشديد الراء وقد تحققت (بين الصلاة  
 والزكاة) أي قال أحدهما واجب دون الآخر أو منعه من اعطاء الزكاة متبوعا بكماله (فان الزكاة حق المال) كما ان

الصلاة حق البدن أي فدخلت في قوله لا يجزئها إلا الصلاة فقد تضمنت عصمة دم ومال معاملة باستيفاء شرائطها والحكم المعلق بشرطين  
لا يحصل بإحدهما والاخر معدوم فكما لا تتناول العصمة من لم يؤد حق الصلاة كذلك لا تتناول العصمة من

٩

ليؤد حق الزكاة واذل تتناولهم  
العصمة بقوا في عموم قوله  
أمرت أن أقاتل الناس فوجب  
قتالهم حينئذ وهذا من لطيف  
النظر أن يقاب المعترض على  
المستدل ذلله فيكون أحق به  
ولذلك فعل أبو بكر فسلم له عمر  
وقاسه على الممتنع من الصلاة  
لأنها كانت بالاجماع من رأى  
الصحابة فرد المختلف فيه إلى  
المتفق عليه فاجتمع في هذا  
الاحتجاج من عمر بالعموم  
ومن أبي بكر بالقياس فدل على  
ان العموم يخص بالقياس وفيه  
دلالة على ان العمومين لم يسمع  
من الحديث الصلاة والزكاة  
كما سمع غيرهما ولم يستحضرا  
اذل كان ذلك لم يحتج عمر على أبي  
بكر ولو سمعه أبو بكر لرد به على  
عمر ولم يحتج إلى الاحتجاج بعموم  
قوله لا يجزئها إلا الصلاة  
يكون سمعه واستظهر به اذا  
الدليل النظري ويحتمل كما قال  
الطبي ان يكون عمر ظن ان  
المقاتلة إنما كانت لكفرهم  
لأنهم هم الزكاة فاستشهد  
بالحديث وأجابه الصديق بأن  
ما أقاتلهم لكفرهم بل لأنهم  
الزكاة (والله لومعنى عناق)  
نفخ المهمله الاثنى من المعز  
(كانوا يؤدونها إلى رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم لقاتلهم

من دون المؤمنين وخطاب مواجهة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو وجميع أمته  
في المراد به سواء كقوله تعالى اقم الصلاة لادلوك الشمس وكقوله تعالى فاذا قرأت القرآن  
فاستعذ بالله فمخوذ ذلك ومنه قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة وهذا غير مختص به بل  
يشارك فيه الأمة والقائده في مواجهة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالخاطب انه هو  
الداعي إلى الله والمبين عنه معنى ما أراد فقدم اسمه ليكون سائلك الأمة في شرايع الدين  
على حسب ما ينسب لهم وأما التطهير والتزكية والدعاء منه صلى الله عليه وآله وسلم  
اصحاب الصدقة فان القائل لها قديس بالذات كاهن بطاعة الله وطاعة رسوله فيما وكل  
نواب موعود على عمل بر كان في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم فانه باق غير منقطع قوله حتى  
يقولوا لا اله الا الله الخ المراد به أهل الاوثان دون أهل الكتاب لانهم يقولون لا اله الا الله  
ويقاتلون ولا يرفع عنهم السيف قوله لا قاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة قال النووي  
ضبطناه بوجهين فرق وفرق بتشديد الراء وتخييفها وومعنا من أطاع في الصلاة وجمد  
في الزكاة ومنعها قوله عناق بفتح العين بعدها تون وهو الاتي من أولاد المعز وفي الرواية  
الاخرى عاق الا وقد اختلف في نفسه فذهب جماعة إلى ان المراد بالعقال زكاة عام قال  
النووي وهو معروف في اللغة كذلك وهذا قول السكاني والنضر بن شميل وأبي عبيد  
المبرد وغيرهم من أهل اللغة وهو قول جماعة من الفقهاء قال والعقال الذي هو  
الحبل الذي يعقل به البعير لا يجب دفعه في الزكاة فلا يجوز القتال عليه فلا يصح حمل  
الحديث على هذا وذهب كثير من المحققين إلى أن المراد بالعقال الحبل الذي يعقل به  
البعير وهذا القول يحكى عن مالك وابن أبي ذئب وغيرهما وهو اختيار صاحب التحرير  
وجماعة من حذاق المتأخرين قال صاحب التحرير قول من قال المراد صدقة عام  
تعسف وذهب عن طريقة العرب لان الكلام خرج مخرج التضييق والتشديد والمبالغة  
فيقتضي قل ما علم به العقال وحقارته واذ جعل على صدقة العام لم يحصل هذا المعنى  
قال النووي وهذا الذي اختاره هو الصحيح الذي لا ينبغي غيره وكذلك أقول أنا ثم  
اختلفوا في المراد بقوله منعوني عقالا ف قيل قد رقيتموه كما في زكاة الذهب والفضة  
والمعشرات والمعدن والركاز والقطرة والمواشي في بعض أحوالها وهو حيث يجوز دفع  
القيمة وقيل زكاة عقال اذا كان من عروض التجارة وقيل المراد بالمبالغة ولا يمكن تصويره  
ويرده ما تقدم وقيل انه العقال الذي يؤخذ مع القرينة لان على صاحبها تسليمها  
برباطها واعلم انها قد وردت أحاديث صحيحة قاضية بأد مانع الزكاة بقاتل حتى يعطيها  
ولعلمها لم تبلغ الصديق ولا الفارق ولو بلغتم ما لمخالف عمر ولا احتج أبو بكر بتلك الحجة  
التي هي القياس فقاما أخرجه البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن عمر قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أأمر أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن  
محمد رسول الله ويقوموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك عصمتهم وامنوا بدينهم الا بحق

٢  
نيل  
ح  
على منعهما قال عمر رضي الله عنه (نولله ما هو الا أن قد شرح الله  
صبر أبي بكر رضي الله عنه) (لقاتلهم فغرفت انه الحق) بما ظهر من الدليل الذي أقامه الصديق نصا واقامة الحجة لانه

قلده في ذلك لان المجتهدين لا يقدحون - داود كالبغوي والطبري وابن شاهين والحاكم في الاكابر من رواية حكيم بن حكيم  
ابن عبد بن حنيفة عن فاطمة بنت خشاف السليمة عن عبد الرحمن الظفري وكانت له حصة قال بهت

١٠

الاسلام وحسابهم على الله وأخرج البخاري ومسلم والنسائي من حديث أبي هريرة قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله ويؤمنوا بي وبما جئت به فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها  
وحسابهم على الله وأخرج مسلم والنسائي من حديث جابر بن عبد الله نحوه وفي الباب

أحاديث (وعن هيز بن حكيم عن أبيه عن جده قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم يقول في كل ابل سائمة في كل أربعين ابنة لبون لا تفرق ابل عن حسابها من اعطاها

مؤتجرا اذله أجرها ومن منعها فانا آخذوها وشطر ابله عزمة من عزمات ربنا تبارك وتعالى  
لا يجزل لاسل محمد منها شيء رواه أحمد والنسائي وأبو داود وقال وشطر ماله وهو حجة في

أخذها من الممتنع ووقوعها موقعها) الحديث أخرجه أيضا الحاكم والبيهقي وقال يحيى  
ابن معين اسناده صحيح اذا كان من دون هيز وثقة وقد اختلف في هيز فقال أبو حاتم لا يحدج

به وروى الحاكم عن الشافعي انه قال ليس بهيز حجة وهذا الحديث لا يشبهه أهل العلم  
بالحديث ولو ثبت لقلناه وكان قال به في القديم ثم رجع وسئل أحمد عن هذا الحديث

فقال ما أدري وجهه وسئل عن اسناده فقال صالح الاسناد وقال ابن حبان لولا هذا  
الحديث لادخلت هيز في الثقات وقال ابن حزم انه غير مشهور العدالة وقال ابن

الاطلاع انه مجهول وتعبه بانه قد وثقه جماعة من الأئمة وقال ابن عدى لم أر له حديثا  
منكرا وقال الذهبي ما تركه عالم قط وقد تكلم فيه انه كان يلعب بالشطرنج قال ابن

القطان وليس ذلك بضائر له فان استباحته مسئلة فقهية مشهورة قال الحافظ وقد  
استوفيت الكلام فيه في تلخيص التهذيب وقال البخاري هيز بن حكيم يحدون فيه

وقال ابن كثير الاكثر لا يحبون به وقال الحاكم حديثه صحيح وقد حسن له الترمذي عدة  
أحاديث وثقه واحتج به أحمد واسحق والبخاري خارج الصحيح وعلق له فيه وروى عن

أبي داود انه حجة عنده قوله في كل ابل سائمة يدل على انه لازك في المعلوفة قوله في كل  
أربعين الخية أي تفصيل الكلام في ذلك قوله لا تفرق ابل عن حسابها أي لا يفرق أحد

الخطاطين ما كرهه عن مالك صاحبه وسأني أيضا تحفته قوله مؤتجرا أي طالبا للآجر  
قوله فانا آخذوها استدلل به على انه يجوز لا امام ان يأخذ الزكاة قهرا اذا لم يررض رب

المال وعلى انه يكفي بنسبة الامام كما ذهب الى ذلك الشافعي والهادوية وعلى ان ولاية  
قبض الزكاة الى الامام والى ذلك ذهب العترة وأبو حنيفة وأصحابه ومالك والشافعي

في أحد قوليه قوله وشطر ماله أي بعضه وقد استدلل به على انه يجوز لا امام ان يعاقب  
بأخذ المال والى ذلك ذهب الشافعي في القديم من قوليه ثم رجع عنه وقال انه منسوخ

وهكذا قال البيهقي واكثر الشافعية قال في التلخيص وتعبه النووي فقال الذي ادعوه  
من كون العقوبة كانت بالاموال في أول الاسلام ليس بثابت ولا معروف ودعوى

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى رجل من أشجع ان  
تؤخذ منه صدقة فاني ان

يعطينا فردة البية الثانية فاني ثم  
ردته اليه الثالثة وقال ان أبي

فاضرب عنقه اللفظ للطبراني  
ومداره عندهم على الواقدي عن

عبد الرحمن بن عبد العزيز  
الامامي عن حكيم وذكره

الواقدي في أول كتاب الردة وقال  
في آخره قال عبد الرحمن بن عبد

العزيز نقلت لحكيم بن حكيم  
ما أرى أبابكر الصديق قاتل

أهل الردة الا على هذا الحديث  
قال أجل وخشاف ضبطه ابن

الاثير بفتح المعجمة وتشديد الشين  
المعجمة وآخره فاعرف في الحديث ان

حول الفتاح حول الامهات والام  
يجز أخذ العناق وهذا مذهب

الشافعية وبه قال أبو يوسف  
وقال أبو حنيفة ومحمد لا تجب

الزكاة في المسئلة المذكورة  
وجه الحديث على المبالغة

وهذا الحديث أخرجه البخاري  
أيضا في استنابة المرتدين وفي

الاعتصام ومسلم في الايمان  
وكذا الترمذي وأخرجه

النسائي أيضا فيه وفي المحاربة  
قال في الفتح واختلف في أول

وقت فمرض الزكاة فذهب  
الاكثر الى انه وقع بعد الهجرة  
فقيل في السنة الثانية قبل

فرض رمضان أشار اليه النووي في باب السير من الروضة وجرم ابن الاثير في التاريخ بان ذلك كان  
في التاسعة وفيه نظروني حديث ضمام بن ثعلبة وحديث وفد عبد القيس وفي عدة أحاديث ذكر الزكاة وكذا الخطاطبة



أبي سفيان مع هرقل وكانت في أول السابعة وقال فيها يا من نابا لك ومعايدل على ان فرض الزكاة كان قبل التاسعة حديث  
أنس في قصة ضمام بن ثعلبة المذكوري البخاري في كتاب العلم وقوله ١١

هذه الصدقة من أغنيائنا  
فتمت سمعها على فقرائنا وكان قدوم  
ضمام سنة خمس وانما الذي وقع  
في التاسعة بعث العمال لآخذ  
الصدقات وذلك يستدعي تقدم  
فريضة الزكاة قبل ذلك ومما  
يدل على ان فرض الزكاة وقع  
بعد الهجرة اتفاقهم على ان صيام  
رمضان انما فرض بعد الهجرة  
لان الآية الدالة على فرضيته  
مدينة بالآلاف وثبت عند  
أحمد وابن خزيمة أيضا والنسائي  
وابن ماجه والحاكم من حديث  
قيس بن سعد بن عباد قال أمرنا  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم بصدقة الفطر قبل ان  
ننزل الزكاة ثم نزلت فريضة  
الزكاة فلم يأمرنا ولم ينهنا ونحن  
ننقله اسناده صحيح ورجال رجال  
الصحيح الأبا عمار الراوي له عن  
قيس بن سعد وهو كوفي اسمه  
عريب بالهمزة المقفوعة ابن  
حميد وقد وثقه أحمد وابن معين  
وهو دال على ان فرض صدقة  
الفطر كان قبل فرض الزكاة  
فيقتضى وقوعها به - فرض  
رمضان وذلك بعد الهجرة  
وهو المطالب وادعى ابن خزيمة  
انهم افترض قبل الهجرة قال  
الحافظ وفيه نظر وقد بسط  
الحافظ في الفتح القول في ذلك  
فاظنره (وعنه) أي عن أبي

النسخ غير مقبولة مع الجهل بالتاريخ وقد نقل الطحاوي والغزالي الإجماع على نسخ  
العقوبة بالمال وحكى صاحب ضوء النوار عن النووي انه نقل الإجماع مثله - ما وهو  
يخالف ما قد مناعه فيمنظر وزعم الشافعي ان النسخ حديث ناقة البراء لانه صلى الله  
عليه وآله وسلم حكم عليه بثمان ما أفسدت ولم ينقل انه صلى الله عليه وآله وسلم في تلك  
القضية أضعف الغرامة ولا يخفى ان تركه صلى الله عليه وآله وسلم للعاقبة باخذ المال  
في هذه القضية لا يستلزم الترتك مطلقا ولا يصلح التمسك به على عدم الجواز وجعله ناسخا  
المبتم وقد ذهب الى جواز المعاقبة بالمال الامام يحيى والهادوية وقال في الغيث لأعلم  
في جواز ذلك خلافا بين أهل البيت واستدلوا بحديث يهر هذا وجههم النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم بتحريق بيوت المخالفين عن الجماعة وقد تقدم في الجماعة وبحديث عمر عند أبي  
داود قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا وجدتم الرجل قد غل فاحرقوا ماله وفي  
اسناده صالح بن محمد بن زائدة المديني قال البخاري عامة أصحابنا يحبون به وهو باطل  
وقال الدارقطني أنكره وعلى صالح ولا أصل له والمخفوظ ان سألنا امرأ بذلك في رجل غل  
في غزاة مع الوليد بن هشام قال أبو داود وهذا أصح وبحديث ابن عمرو بن العاص  
عند أبي داود والحاكم والبيهقي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر أحرقوا  
متاع الغال وضربوه وفي اسناده زهير بن محمد قيل هو الخراساني وقيل غيره وهو مجقول  
وسأني الكلام على هذا الحديث في كتاب الجهاد وله شاهد مذكور هنالك وبحديث  
ان سعد بن أبي وقاص سلب عبدا وجده يصيد في حرم المدينة قال سمعت النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم يقول من وجدته يصيد فيه فخذ واسابه أخرجه مسلم وبحديث قعير  
كأنم الضالة ان يردوها ومنها وحديث قضين من أخرجه - ير ما ياكل من الثمر المعلق  
مثليه كما أخرجه أبو داود وسكت عنه وهو المندري من حديث عبد الله بن عمرو ان النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن الثمر المعلق فقال من أصاب ببقية من ذي حاجة غير مخذ  
خزنة فلا شيء عليه ومن خرج بشيء منه فعليه غرامة مثليه والعقوبة ومن سرق منه شيئا  
بعد أن يؤويه الجرين فبلغ ثمن الجن ففعله القطع ومن سرق دون ذلك فعليه غرامة مثليه  
والعقوبة وأخرج نحوه النسائي والحاكم وصححه وسأني في كتاب السرقة ومن الأدلة  
قضية المددي الذي أغلظ لاجله الكلام عوف بن مالك على خالد بن الوليد لما أخذ سابه  
فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا ترد عليه أخرجه مسلم وباحراق علي بن أبي طالب  
عليه السلام لطعام المحتكر ودور قوم يتبعون الخمر وهذا مذهب دار جرير بن عبد الله  
ومشاطرة عمر لسعد بن أبي وقاص في ماله الذي جاء به من العمل الذي بعثه اليه وتضمنه  
لحاطب بن أبي بلتعة مثلي قيمة الناقة التي غصبها عبيده وانتهروها وتغليظه هو وابن  
عباس الدية على من قتل في الشهر الحرام في البلاد الحرام وقد أجيب عن هذه الأدلة  
باجوبة اما عن حديث يهر فمما فيه من المقال وبما رواه ابن الجوزي في جامع المسانيد

هروية (رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم تأني الابل على صاحبها) أي يوم القيامة وعبر على ليشعر  
باستعلاهم وانسلطها عليه (على خير ما كانت) عنده في القوت والنعيم ليكون أثقل لوطنها وأشد لنكايتها فيكون زيادة

في عقوبته وأيضاً فقد كان يودى في الدنيا ذلك في غيرها في الآخر أكمل (إذا هو لم يعط فيها حقها) أي لم يودر كاتها (نظام)  
بالخفاف (يا) جمع خف وهو للابل كالظاف ١٢  
والغنم والبقر والحمار والبغل والفرس والقدم للآدمي

والحافظ في التلخيص عن ابراهيم الحربي انه قال في سبأ هذا المتن لفظة وهم فيها  
الراوي وانما هو قانا آخذوهام من شطر ماله أي يجعل ماله شطرين ويتخير عليه المصدق  
ويأخذ الصدقة من خير الشطرين عقوبة لمنعه الزكاة فاما ما لا يلزمه فلا وبما قال  
بعضهم ان لفظة وشطر ماله بضم الشين المجعولة وكسر الطاء المهيمنة فعل مبني للمجهول  
ومعناه جعل ماله شطرين يأخذ المصدق الصدقة من أي الشطرين أراد. ويجب  
من الفتح بما في الحديث من المقال بأنه مما لا يقدر عليه وعن كلام الحربي وما بعده  
بان الاخذ من خير الشطرين صادق عليه ما سمع العقوبة بالمال لانه زائد على الواجب  
وأما حديثهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالأحرار فاجيب عنه بان السنة أقوال  
الابا الجائز وأما حديث عمر فيما فيه من المقال المتقدم وكذلك أجيب عن حديث ابن  
عمر وأما حديث سعد بن أبي وقاص فبأنه من باب القدية كما يجب على من يصيبه صيد  
مكة وانما عين صلى الله عليه وآله وسلم نوع القدية هنا بانها سلب العاصفة تقتصر على  
السبب لقصور العلة التي هي هذه الحرمة عن التعدية وأما حديث نعيم كاتم الضالة  
والخروج غير مائياً كل من الثمر وقضية المدد فهي واردة على سبب خاص فلا يجاوزها  
إلى غيره لانها أوساثر أحاديث الباب مما ورد على خلاف القياس لورود الأدلة كتاباً وسنة  
بحريم مال الغير قال الله تعالى لاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الآن تكون تجارة  
لاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوها إلى الحكم وقال صلى الله عليه وآله وسلم  
في خطبة حجة الوداع انما دماءكم وأموالكم وأعراضكم الحديت قد تقدم وقال لا يحل  
مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه وأما تحريق على طعام المحتكر ودور القوم وهدمه  
دار جبرير فبعد تسليم صحة الاسناد اليه وانها من فعله لا احتجاج به يجب عنه بان ذلك من  
قطع ذرائع الفساد كهدم مسجد الضرار وتكثير المزامير وأما المروي عن عمر من ذلك  
فيجب عنه بعد ثبوته بأنه أيضاً قول صحابي لا ينقض الاحتجاج به ولا يقوى على تخصيص  
عمومات الكتاب والسنة وكذلك المروي عن ابن عباس قوله عزيمة من عزومات وبنها  
قال في البدر المنير عزيمة بمر مبتدأ محذوف تقديره ذلك عزيمة وضبطه صاحب ارشاد  
الفقه بالنصب على المصداق كالأوجهين جائز من حيث العربية ومعنى العزيمة في اللغة  
الحذو في الأمر وفيه دليل على ان أخذ ذلك واجب مقروض من الاحكام والعزائم  
الفرائض كما في كتب اللغة

### \* (باب صدقة المواشي) \*

(عن أنس ان أبا بكر كتب لهم ان هذه فرائض الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
عليه وآله وسلم لم على المسلمين التي أمر الله بهم أو رسوله فمن سئلها من المسلمين على وجهها

ولم من طريق أبي صالح عنه  
ما من صاحب ابل لا يودى  
حقها منها الا اذا كان يوم  
القيام بطح لها باقاع قرقر أو فر  
ما كانت لا يفة قد منتهى فلا  
واحد انظام باختلافها ونعنه  
بافواهها. كلما حرت عليه  
أولاً هاردت عليه آخرها في يوم  
كان مقداره وخسين ألف سنة حتى  
يقضى الله بين العباد ويرى  
سبيله اما إلى الجنة واما إلى  
النار (وتأتي الغنم على صاحبها)  
أي يوم القيامة (على خير  
ما كانت) عنده في القوة واليمن  
(اذالم يعط فيها حقها) أي  
زكاتها (نظام) بظلالها وتنطحه  
بقرونها) وفيه ان الله يحبي  
البهائم ليعاقب بها مانع الزكاة  
والحكمة في كون انعام كلها مع  
ان حق الله فيها انما هو في بعضها  
لان الحق في جميع المال غير  
متميز زائد في رواية ليس فيها عشاء  
ولا جملاء ولا عشاء وزاد فيه ذكر  
البقرة أيضاً وذكر في البقر والغنم  
ما ذكر في الابل وتنطحه بفتح  
الطاء وبكسرها على الأشهر بل  
قال الزين العراقي انه المشهور  
في الرواية (قال ومن حقها) يريد  
حق الكرم والمواشي وشرف  
الاخذ لاف لانه فرض قاله ابن  
بطال (ان تجلب على الماء) يوم  
ورودها كما زاد أبو نعيم وغيره  
ليحضرها الماء كين النازلون على الماء ومن لا ينل فيه ان يعطى من ذلك اللبن ولان فيه رفقاً بالمناشئة  
قال العلماء وهي ذائمتسوخ بآية الزكاة أو هو من الحق الزائد على الواجب الذي لا عتاب بتركه بل على طريق المواشاة وكرم

فليعطها



الاخلاق كما مر واستدل به من يرى ان في المال حقة وقا غير الزكاة وهو مذهب غير واحد من التابعين وفي الترمذي عن فاطمة بنت قيس عن علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله عليه السلام ان في المال حقة وسوى الزكاة ١٣ ووقع عند ابي داود من طريق ابي عمرو

فابيهما ومن سئل فوق ذلك فلا يعطيه فيما دون خمس وعشرين من الابل الغنم في كل خمس ذود شاة فاذا بلغت خمس وعشرين ففيها ابنة مخاض الى خمس وثلاثين فان لم تكن ابنة مخاض فان لبون ذكرا فاذا بلغت ستا وثلاثين ففيها ابنة لبون الى خمس وأربعين فاذا بلغت ستا وأربعين ففيها حقة طروقة الفحل الى ستين فاذا بلغت واحدة وستين ففيها جذعة الى خمس وسبعين فاذا بلغت ستا وسبعين ففيها ابنة لبون الى تسعين فاذا بلغت واحدة وتسعين ففيها حقتان طروقتا الفحل الى عشرين ومائة فاذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة فاذا تباين أسنان الابل في فرائض الصدقات فن بلغت عنده صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حقة فانها تقبل منه ويجعل معها شاتين ان استيسر تاله أو عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده الا جذعة فانها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده وابنة لبون فانها تقبل منه ويجعل معها شاتين ان استيسر تاله أو عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة ابنة لبون وليست عنده الا حقة فانها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين ومن بلغت عنده صدقة ابنة لبون وليست عنده ابنة لبون وعنده ابنة مخاض فانها تقبل منه ويجعل معها شاتين ان استيسر تاله أو عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة ابنة مخاض وليس عنده الابن لبون ذكرا فانه يقبل منه وليس معه شيء ومن لم يكن معه الا أربع من الابل فليس فيها شيء الا أن يشاء ربه او في صدقة الغنم في سائمة اذا كانت أربعين ففيها شاة الى عشرين ومائة فاذا زادت ففيها شاتان الى مائتين فاذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه الى ثلثمائة فاذا زادت في كل مائة شاة ولا يؤخذ في الصدقة هزيمة ولا ذات عوار ولا تيس الا أن يشاء المصدق ولا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة ومن كان من خيلطين فانهم ايتراجعا بينهم بالسوية واذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة شاة واحدة فليس فيها شيء الا أن يشاء ربه او في الرقة ربع العشر فاذا لم يكن المال الا تسعين ومائة فليس فيها شيء الا أن يشاء ربه او واحد والنسائي وأبو داود والبخاري وقطعة في عشرة ومواضع ورواه الدارقطني كذلك وله فيه في رواية في صدقة الابل فاذا بلغت اخدي وعشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة قال الدارقطني هذا السناد صحيح ورواه كاهن ثقات الحديث أخرجه أيضا الشافعي والبيهقي والحاكم قال ان حرم هذا كتاب في نهاية الصحة عمل به المصدق بحضرة العلماء ولم يخالفه أحد وصححه ابن حبان أيضا وغيره قوله ان ابا بكر كتباهم في لفظ للبخاري

الغداني ما يفتهم ان هذه الجملة وهي ومن حقة الخ مدرجة من قول ابي هريرة لكن في مسلم من حديث ابي الزبير عن جابر وفيه فقلنا يا رسول الله وما حقةها قال اطراق خلها واعرار ولدها ومنحمتها وحلبها على الماء وحمل عليها في سبيل الله فبين انما مرفوعة فحقت عليه في الشيخ لكن قال الزين العراقي الظاهر انها أي هذه الزيادة ليست متصلة كما بينه أبو الزبير في بعض طرق مسلم فذكر الحديث دون الزيادة ثم قال أبو الزبير سمعت عبيد بن عمير يقول هذا القول ثم سألت جابرا فقال مثل قول عبيد بن عمير قال أبو الزبير سمعت عبيد بن عمير يقول قال قال رجل يا رسول الله ما حق الابل قال حلبها على الماء قال الزين العراقي فقد بين ان هذه الزيادة انما معها أبو الزبير من عبيد بن عمير مرسله لا ذكر لجابر فيها انتهى لكن وقعت هذه الجملة وحدها عند البخاري مرفوعة من وجه آخر عن ابي هريرة في الشراب في باب حلب الابل على الماء وهو هذا يروي قول الحافظ ابن حجر انه مرفوعة (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ولا يأتي) خبر به عن النبي (أحدكم يوم القيامة بشاة يحميها

على رقبته لها عمار) بضم المنة والكسرة أي صوت قال ابن المبرور ومن لطيف الكلام ان النبي الذي أولاه النبي النبي يحتاج الى تأويل أيضا فان القيامة ليست دار تكليف وليس المراد منهم عن ان يأتوا بهذه الحالة انما المراد لا يمتنعوا الزكاة فماتوا بذلك

فالتحقيق في الحقيقة إنما يثبت بالاثبات لا بالنفي والاثبات في رواية نفاة وهو صياح الغنم أيضا ورجحه ابن القين (فيقول يا محمد فاقول) له (لا أملاك أن شيئا) أي للتخفيف ١٤ عنك (قد بلغت) إليك حكم الله (ولا يأتي) أحدكم يوم

ان أبي بكر كتب له هذا الكتاب لما وجهه الى البحرين هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المسلمين والتي أمر الله بها رسوله قوله التي فرض رسول الله معني فرض هذا أو يجب أو شرع يعني بأمر الله تعالى وقيل معناه قدر لان ايجاب ان ثبت بالكتاب فيكون المعنى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين ذلك قال في الفتح وقد ورد الفرض بمعنى البيان كقوله تعالى قد فرض الله عليكم تحلة أيمانكم وبمعنى الانزال كقوله ان الذي فرض عليك القرآن وبمعنى الحل كقوله ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له وكل ذلك لا يخرج عن معنى التقدير ووقع استعمال الفرض بمعنى اللزوم حتى يكاد يغلب عليه وهو لا يخرج عن معنى التقدير وقد قال الراغب كل شيء ورد في القرآن فرض على فلان فهو بمعنى الالتزام وكل شيء ورد فرض له فهو بمعنى لم يحرم عليه وذكر ان معنى قوله تعالى ان الذي فرض عليك القرآن أي أوجب عليك العمل به وهذا يؤيد قول الجمهور ان الفرض مرادف للوجوب وتفرق الخفية بين الفرض والواجب باعتبار ما يثبتان به لا مشاحة فيه وانما النزاع في جعل ما ورد من الاحاديث الصحيحة على ذلك لان اللفظ السابق لا يعمل على الاصطلاح الحادث انتهى قوله ورسوله في نسخة رسوله بدون واو وهو الصواب كما في البخاري وغيره قوله ومن سئل فوق ذلك فلا يظهريه أي من سئل زاد اعل ذلك في سن أو عدد فله المنع ونقل الراغب الاتفاق على ترجيحه وقيل معناه فلم يمنع الساعي وليتول اخراجه بنفسه أو يدفعها الى ساع آخر فان الساعي الذي طلب الزيادة يكون بذلك متعديا وشرطه ان يكون آمينا قال الحافظ لكن محل هذا اذا طلب الزيادة بغير تأويل انتهى واهله يشير بهذا الى الجمع بين هذا الحديث وحديث ارضواكم عند مسلم من حديث جابر وحديث سيأتيكم ركب مبعوضون فاذا أتوكم فرحبوا بهم وخلوا بينهم وبين ما يشيخون فان عدلوا فلا تنفسهم وان ظلموا فاعلموا وارضوهم فان تمامز كاتكم رضاهم أخرجه أبو داود من حديث جابر بن عتيك وفي لفظ للطبراني من حديث سعد بن أبي وقاص ادفعوا اليهم ما صلاوا الخمس فتكون هذه الاحاديث محمولة على ان لا عامل تأويل في طلب الزيادة على الواجب قوله الغنم هو مبداء وما قبله خبره وهو يدل على ان اخراج الغنم فيما دون خمس وعشرين من الابل متعين واليه ذهب مالك وأحمد فلا يجزى عندهما اخراج بعير عن أربع وعشرين وقال الشافعي والجمهور ويجزى لانه اذا أجزأ في خمس وعشرين فاجزأه فيما دونها بالاولى قال في الفتح ولان الاصل ان يجب في جنس المال وانما عدل عنه رفقا بالمالك فاذا رجع باختباره الى الاصل أجزأه فان كانت قيمة البعير مثلا دون قيمة أربع شياء فقيمة خلاف عند الشافعية وغيرهم والاقيس انه لا يجزى انتهى قوله في كل خمس ذود شاة الذود بفتح الذال المعجمة وسكون الواو بعدها ذال مهملة قال الاكثر وهو من الثلاثة الى العشرة لا واحدا له من لفظه وقال أبو عبيدة من الاثنين الى العشرة قال

القيامة (يعني) ذكر الابل وأنشأه (يعني) على رقبته له (صوت الابل) (فيقول يا محمد فاقول) له (لا أملاك أن شيئا) من الله شيئا (قد بلغت) إليك حكم الله تعالى (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم من آناه الله) أي أعطاه (مالا فلم يؤذركانه مثل له) أي صور له (يوم القيامة) ماله الذي لم يؤذركانه (شجاعا) بضم الشين وهو الحمية الذكرا والذي يقوم على ذنبه ويؤائب الرجل والفارس وربما بلغ الفارس (أقرع) لا شعر على رأسه لكثرة سمه وطول عمره (له زبيبتان) أي زبيبتان في شدة قبحه يقال تكلم فلان حتى زبد شدقه أي خرج الزبد عليه أو هما نابان يخرجان من فيه وردبع لدم وجود ذلك كذلك أو هما الذنبتان السوداوان فوق عينيه وهو أوحش ما يكون من الحيات وأخبشه (بطوقه) أي بجعل طوقا في عنقه (يوم القيامة ثم يأخذ) الشجاع (بلهزميته) يعني شدة قبحه (أي جاني القم) ثم يقول الشجاع له (أنا مالك أنا كنزك) يخاطبه بذلك ليزداد غصه وتمكنا عليه (ثم تلا) صلى الله عليه وآله وسلم (لا يحسن الذين

يجنون) الآية أي لا يحسن الباخلون بحلهم خير الهم وفي رواية الترمذي قرأ مصداقه سيطرون ما جئوا به يوم القيامة وفيه دلالة على ان المراءاة بطوق حقيقته خلافا لمن قال ان معناه سيطوقون الاثم وفي تلاوة الرسول وهو

صلى الله عليه وآله وسلم الآية عقب ذلك دلالة على انما انزات في مانع الزكاة وعليه كثر المفسرين وقد أخرجه أيضا  
في التفسير والنسائي في الزكاة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ١٥ قال قال رسول الله صلى الله عليه

وآله (وسلم) ليس فيما دون خمس  
أواق بكوار بغية من  
الفضة (صدقة) فليس بكثرة  
لأصدقة فيه فإذا زاد شيء عليها  
ولم تؤدز كأنه فهو كزوال الوقية  
أربعون درهما بالنصوص  
المشورة والاجماع كما قاله  
النووي في شرح المهذب وروى  
الدارقطني بسنده فيه ضعف  
عن جابر يرفعه والوقية أربعون  
درهما وعند ابن عمر من حديثه  
مرفوعا أيضا الديار أربعون  
وعشرون قيراطا قال وهذا وإن  
لم يصح سنداه في الاجماع عليه  
ما يغني عن اسناده والاعتبار  
بوزن مكة تحديدا والمثقال  
لم يختلف في جاهلية ولا اسلام  
وهو اثنتان وسبعون شعيرة  
معتدلة لم تقشر وقطع من طرفها  
مادق وطال وأما الدراهم  
فكانت مختلفة الاوزان وكان  
التعامل غالبا في عصره صلى الله  
عليه وآله وسلم والصدور الاول  
بعده بالدراهم البغلي نسبة الى  
البغل لانه كان عليها صورته  
وكان ثمانية دنانير والدراهم  
الطبري نسبة الى طبرية قسبة  
الاردن بالشام وتسمى بنصيبين  
وهو أربعة دنانير فجمعا  
وقسم الدراهمين كل واحد ستة  
دنانير وقيل انه فعل زمن بني  
أمية وأجمع أهل ذلك العصر  
عليه وروى ابن سعد في الطبقات ان عبد الملك بن مروان أول من أحدث ضربها ونقش عليها ستة وخمس وسبعين وقال  
الماوردي فعليه عمر ومضى زيد على الدراهم ثلاثة أسباعه كان مثقالا ومضى نقص من المثقال ثلاثة أعشاره كان درهما وكل

وهو مختص بالاناث وقال سيبويه تقول ثلاث ذود لان الذود مؤنث وليس باسم كسر  
عليه مذ كرو قال القرطبي أصله ذاذيد وذاد ذاذع شيأ فهو مصدر وكان من كان عنده  
دفع عن نفسه معرفة الفقر وشدة الحاجة والحاجة وقال ابن قتيبة انه يقع على الواحد  
فقط وأنكر أن يراد بالذود الجمع قال ولا يصح ان يقال خمس ذود كما لا يصح ان يقال  
خمس ثوب وغلطه بعض العلماء في ذلك وقال أبو حاتم السجستاني تركوا القياس في الجمع  
فقالوا خمس ذود لخمس من الابل كما قالوا ثلثة مائة على غير قياس قال القرطبي وهذا  
صريح في ان الذود واحد في لفظه قال الحافظ والاشهر ما قاله المتقدمون انه لا يطلق على  
الواحد قوله فإذا بلغت خصال عشرة من فقهاء البصرة بنات الخاض بفتح الميم بعدها  
خاء مبهمة خفية وأخره ضاد مبهمة هي التي أتى عليها حول ودخلت في الثاني وحلت أمها  
والمأخض الحامل والمراد انه قد دخل وقت حملها وان لم تحمل وهو ذليل على انه يجب  
في الخمس والعشرين الى الخمس والثلاثين بنت مخاض واليه ذهب الجمهور وأخرج ابن  
أبي شيبة وغيره عن علي عليه السلام ان في الخمس والعشرين خمس شيأ فإذا صارت ستا  
وعشرين كان فيها بنت مخاض وقد روى عنه هذا مرفوعا ووقفا قال الحافظ  
واسناد المرفوع ضعيف قوله فان ابون ذكره الذي دخل في السنة الثالثة وصارت  
أمة لبون بوضع الحول وقوله ذكرنا كبره دأقوله ابن ابون وفيه دليل على جواز العدول  
الى ابن اللبون عنه عدم بنت الخاض قوله ابنة ابون زاد البخاري أتى قوله حقة الحقة  
بكسر الموحدة وتشديد القاف والجمع حقائق بالكسر وطروقة الفعل بفتح أوله أي  
مطروقة كحلوقة بمعنى ملوقة والمراد انما بلغت ان يطرقها الفعل وهي التي أتت عليها  
ثلاث سنين ودخلت في الرابعة قوله ففيها جذعة الجذعة بفتح الجيم والذال المبهمة وهي  
التي أتى عليها أربع سنين ودخلت في الخامسة قوله ففي كل أربعين بنت لبون المراد انه  
يجب بعد مجاوزة المائة والعشرين بواحدة في كل أربعين بنت لبون فيكون الواجب  
في مائة واحد وعشرين ثلاث بنات لبون والى هذا ذهب الجمهور ولا اعتبار بالمجاوزة  
بدون واحدة كنصف أو ثلث أو ربع خلافا لاصطغري فقال يجب ثلاث بنات لبون  
بن زيادة بعض واحدة ويرد عليه ما عند الدارقطني في آخره هذا الحديث وما في كتاب عمر  
الآتي بلفظ فاذا كانت إحدى وعشرين ومائة ومثله في كتاب عمر بن حزم والى ما قاله  
الجمهور ذهب الناصر والهادي في الاحكام حكى ذلك عنه ما المهدى في البحر وحكى في  
البحر أيضا عن علي وابن مسعود والنخعي وحماد والهادي وأبي طالب والمؤيد بالله وأبي  
العباس ان القرية تسعة آلاف بعد المائة والعشرين فيجب في الخمس شاة ثم كذلك واحتج  
لهم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم وما زاد على ذلك استوفيت القرية وهذا ان صح  
كان محمولا على الاستثناء المذكور في الحديث أعني ان يجب بنت لبون في كل أربعين  
والحقة في كل خمسين جمعا بين الاحاديث لا يقال انه يرجح حديث الاستثناء على

عليه وروى ابن سعد في الطبقات ان عبد الملك بن مروان أول من أحدث ضربها ونقش عليها ستة وخمس وسبعين وقال  
الماوردي فعليه عمر ومضى زيد على الدراهم ثلاثة أسباعه كان مثقالا ومضى نقص من المثقال ثلاثة أعشاره كان درهما وكل

عشرة دراهم سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل أربعة عشر درهما وسبعان (وليس فيما دون خمس ذود) من الابل (صدقة)  
قال ابن المنير أضاف خمس إلى ذود وهو مذكر لانه يقع على المذكر والمؤنث وأضافه إلى الجمع لانه يقع على

١٦

المفرد والجمع وأما قول ابن قتيبة انه يقع على الواحد فقط فلا يدفع ما نقله غيره انه يقع على الجمع انتهى والاكثر على ان الذود من الثلاثة إلى العشرة لا واحد له من افظه وأنكر ابن قتيبة ان يراد بالذود الجمع وقال لا يصح ان يقال خمس ذود كما لا يصح أن يقال خمس ثوب وغلطه العلماء في ذلك لكن قال أبو حاتم المجتهد في تركوا القياس في الجمع فقالوا خمس ذود لخمس من الابل كما قالوا ثلثانة على غير قياس قال القزطبي وهذا صريح في ان الذود واحد في افظه والاشهر ما قاله المتقدمون انه لا يقصر على الواحد وقال في القاموس من ثلثة ابعرة إلى عشرة أو خمس عشرة أو عشرين أو ثلاثين أو مائتين الثنتين إلى التسع ولا يكون الاثنان وهو واحد وجمع أو جمع لا واحد له أو واحد جمع أو ذود (وليس فيما دون خمسة أوسق) من غراب أو حب (صدقة) والأوسق جمع وسق وهو ستون صاعا والصاع أربعة أمداد والمد رطل وثلث بالبعدي فالأوسق الخمسة ألف وستمائة رطل بالبعدي ورطل بغداد على الاظهر مائة وعشرون درهما

الرجوع إلى ايجاب شاة في كل خمس إلى خمس وعشرين على حسب التفصيل المتقدم بانه متضمن للإيجاب يعني ايجاب شاة مثلاً في الخمس الزائدة على مائة وعشرين وحديث الباب وما في معناه متضمن للأسقاط لانه قول هو وهم ناشئ من قوله وإذا زادت في كل أربعين فظن ان معناه في كل أربعين من الزيادة والمزيد وحكي في الفتح عن أبي حنيفة مثله قول علي وابن مسعود ومن معهما وقيل في البحر بانه يقول بذلك إلى مائة وخمس وأربعين ثم له فيما زاد روايتان كل المذهب الأول وكل المذهب الثاني قوله ويجعل معها شاتين الخ فيه دليل على انه يجب على المصدق قبول ما هو أدون ويأخذ بالتفاوت من جنس غير جنس الواجب وكذا العكس وذهب الهادي إلى ان الواجب انما هو زيادة فضل القيمة من المصدق أو رب المال ويرجع في ذلك إلى التقويم لكن أجاب الجمهور عن ذلك بانه لو كان كذلك لم ينظر إلى ما بين السنين في القيمة وكان العرض يزيد تارة وينقص أخرى لاختلاف ذلك في الامكنة والازمنة فلما قدر الشارع التفاوت بمقدار معين لا يزيد ولا ينقص كان ذلك هو الواجب في الأصل في مثل ذلك ولولا تقدير الشارع بذلك لتعذبت بقية الخاص من ذلك ولم يجز ان تبدل ابن لبون مع التفاوت وذهب أبو حنيفة إلى أنه يرجع إلى القيمة فقط عند التعذر وذهب زيد بن علي إلى أن الأفضل بين كل سنتين شاة أو عشرة دراهم قوله الآن يشاء ربها أي الآن يتطوع متبرعاً بقوله فإذا زادت ففيها شاتان قد ورد ما يدل على تعيين أقل المارد من هذه الزيادة المطلقة في كتاب عمر بن حزم فإذا كانت إحدى وعشرين حق تبلغ مائتين ففيها شاتان وقد تقدم خلاف الاصطغري في ذلك قوله ففي كل مائة شاة مقفظة انما لا يجب الشاة الرابعة حتى توفي أربع مائة شاة وهو مذهب الجمهور وعن بعض الكوفيين والحنبلين بن صالح ورواية عن أحمد إذا زادت على المائتين واحدة وجبت الأربع قوله ثمرة بفتح الهاء وكسر الراء هي الكبيرة التي سقطت أسنانها قوله ولا ذات عوار بفتح العين المهملة وضمها وقيل بالفتح فقط أي معيبة وقيل بالفتح العيب وبالنضم العور واختلف في مقدار ذلك فالأكثر على انه ما ثبت به الرد في البسغ وقيل ما يمنع الاجزاء في الاضحية ويدخل في المعيب المريض والذي كره بالنسبة إلى الابن والابن غير بالنسبة إلى سن أو كبر منه قوله ولا تيسر شاة فوقة مقفظة وحياء تحتية ساكنة ثم سنين مهملة وهو غل في الغنم قوله الآن يشاء المصدق قال في الفتح اختلف في ضبطه يعني المصدق فالأكثر على انه بالتشديد والمراد المالك وهو اختيار أبي عبيد وتقدر الحديث لا تؤخذ ثمرة ولا ذات عيب أصلاً ولا يؤخذ التيسر الا برضا المالك لكونه محتاجاً اليه في أخذه بغير اختياره واضرار به وعلى هذا فالأولى ثمانية تحتية بالثالث ومنهم من ضبطه بتحقيق الصاد وهو الساعي وكأنه أشبه بذلك إلى التفويض اليه في اجتماعه لكونه يجري مجرى الوكيل فلا يهمل في بغير المصلحة فيتعبد بمقتضيه

وأربعة أسباع درهم (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من القواعد تصدق بعدل تمرة) بسكون الميم والعدل عند الجمهور بفتح العين المثل وبالكسر الحمل بكسر الخاء أي بقية تمرة (من كسب

طبيب) حلال (ولا يقبل الله الا الطيب) تأكيده لتقرر في المطلوب في النفقة (وان الله يقبلها بيمينه) قال الخطابي ذكر اليمين لانها في العرف لما عزم والاخرى لما اهان وقال ابن اللبان نسبة الايدي ١٧

القواعد وهذا قول الشافعي انتهى قوله ولا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة قال في الفتح قال مالك في الموطا معنى هذا أن يكون الزكاة الثلاث لكل واحد منهم أربعون شاة وجبت فيها الزكاة فيجمعون فيها حتى لا يجب عليهم كلهم فيها الا شاة واحدة أو يكون الخليطين ما تاشاة وشاة فيكون عليهم ما فيها ثلاث شياه فيفترقونها حتى لا يكون على كل واحد منهما الا شاة واحدة وقال الشافعي هو خطاب لرب المال من جهة والساعي من جهة فامر كل منهما أن لا يحدث شيأ من الجمع والتقريق خشية الصدقة قرب المال يخشى ان يثقل الصدقة فيجمع أو يفرق لتقل والساعي أن تقل الصدقة فيجمع أو يفرق لتثقل الصدقة أي خشية ان تكثروا وتقل فلما كان محتملا للاخرين لم يكن الحل على أحدهما أولى من الآخر فعمل عليهم ما معالكن الذي يظهر أن عمله على المال أظهر واستدل به على أن من كان عنده دون النصاب من الفضة ودون النصاب من الذهب مثلاً أنه لا يجب ضم بعضه الى بعض حتى يصير نصاباً كاملاً فيجب عليه فيه الزكاة خلافاً لما قال بالضم كالماكية والهادوية والخنفية واستدل به أحمد على أن من كان له ماشية يولد لا تبلغ النصاب وله يولد آخر ما يوفيه منها انما لا انضم قال ابن المنذر وخالفه الجمهور فقولوا ان يجمع على صاحب المال أو له ولو كانت في بلدان شتى ويخرج منها الزكاة واستدل به أيضاً على ابطال الحيلة والعمل على المقاصد المدلول عليها بالقرائن قوله وما كان من خليطين فانهما يتراجعان بينهما ما بالسوية قال في الفتح اختلف في المراد بالخليطين فعند أبي حنيفة انهما الشريك كان قال ولا يجب على أحدهما منهما فيما يملك الا مثل الذي كان يجب عليه ما لو لم يكن خلطاً وتعبه ابن جرير بأنه لو كان يفرق بينهما مثل جمعهما في الحكم لم يطل فائدة الحديث وانما معنى عن أمر لو فعله كان فيه فائدة ولو كان كما قال لم يكن لتراجع الخليطين بينهما معنى ومثل تقريبي أبي حنيفة روى البخاري عن سفيان وبه قال مالك وقال الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث اذا بلغت ماشيتهم ما النصاب زكوا والخلط عندهم أن يجمعوا في الميراث والميت والحوض والفعل والشركة أخص منهم ما ومثل ذلك روى سفيان في جامعه عن عمر والمصير الى هذا التفسير معين ومما يدل على ان الخطا لا يستلزم أن يكون شر يكافؤ له تعالى وان كثيراً من الخطا وقد بينه قبل ذلك بقوله ان هذا أخى له تسع وتسعون نجمة واعتذر بعضهم عن الخنفية بأن الحديث لم يبلغهم أو أرادوا ان الاصل ليس فيمدون خمس ذود صدقة وحكم الخطا بخالفه ويرد بان ذلك مع الانفراد وعدم الخطا لا اذا انضم مادون الخمس الى عدم الخطا يكون به الجميع نصاباً فانه يجب تركية الجميع له هذا الحديث وما ورد في معناه ولا بد من الجمع هذا ومعنى التراجع كما قال الخطابي ان يكون بينهم أربعون شاة مثلاً لكل واحد منهم ما عشرون قد عرف كل منهم ما عين ماله فيما أخذ المصدق من أحدهم ماشاة فيرجع المأخوذ من ماله على خليطه بقيمة نصف شاة وهي تسمى

اليه تعالى استعارة لخلقاً في أنوار علوية يظهر عنها انصرفه وبطشه بدأ واعادة وتلك الأنوار متفاوتة في روح القرب وعلى حسب تفاوتها اوسع دوائرها تكون رتبة الخصم من المظاهر عنها فنور الفضل باليمين ونور العدل باليد الاخرى والله تعالى متعال عن الجوارحة اتهمى ومذهب السلف ان اليمين والبدن والقدم ونحوها مما ورد في القرآن والسنة صفات له سبحانه وتعالى يجب امرارها على ظاهرها من دون تأويل وتكييف وتعطيل وتحريف وهو الحق لا تخفى بالاتباع ومذهب الخلف التأويل لذلك وهو ضعيف مرجوح لا يتشبه به الاكل من لم يفتقر من ببحار العرفان ولم يشم من روائح السمنة والقرآن ما يملأ قلبه ويرسخ به في الذاكرة والايان وفي رواية سهل الأخذها بيمينه وفي رواية مسلم في قبضها وعن عبد البر من حديث عائشة فيمطلقها الرحمن بيده (ثم يربها بالصاحبه) مضاعفة الاجر أو المزيدي في الكمية (كما يرى أحمد كملوه) بفتح الفاء وضم اللام وتشديد الواو المقفولة المهرلاني يقرأ أي يقطع وقيل هو كل فطيم من ذات حافر والجمع أفلاء قال أبو زيد اذا قصت الفناء شددت الوارد اذا كسرتها

سكنت اللام بحرو وضرب به المثل لانه يزيد زيادة يئس ولا ت الصدقة نتاج العمل وأخرج ما يكون النتاج الى التربة اذا كان فطيماً فلو أحسن العناية به انتهى الى حد الكمال وكذلك



عن ابن آدم لا سيما الصدقة فان الصدقة اذا تصدق من كتب طبيب لا يزال نظر الله اليها يكسبها نعت الكمال حتى يفتنى  
بالتضعيف الى نصاب يقع المناسبة ١٨ بينه وبين ما تقدم من نسبة ما بين القمرة الى الجبل وفي رواية الترمذي من

خاطبة الجوار قولها واذا كانت ساعة الرجل ناقصة من أربعين ساعة شاة لفظ شاة الاول  
منصوب على انه غير عدد أربعين وانظ شاة الثاني منصوب أيضا على انه غير نسبة  
ناقصة الى الساعة قوله وفي الرقة بكسر الراء وتحفيف القاف هي القضية الخالصة  
سواء كانت مضروبة أو غير مضروبة قال الحافظ قيل أصلها الورق فحذفت الواو  
وعوّضت الهاء وقيل تطلق على الذهب والفضة بخلاف الورق وعلى هذا قيل ان الأصل  
في زكاة النقادين نصاب الفضة فاذا بلغ الذهب ما قيمته ما تئاد رهم فضة خالصة وجبت  
فيه الزكاة وفي ربيع العشر وهذا قول الزهري وخالفه الجمهور وسما في البحث عن  
ذلك في باب زكاة الذهب والفضة (وعن الزهري عن سالم عن أبيه قال كان رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم قد كتب الصدقة ولم يصر بها الى عماله حتى توفي قال فآخرجهما  
أبو بكر من بعده فعمل بهما حتى توفي ثم آخرجهما عمر من بعده فعمل بهما قال فلقد هلك  
عمر يوم هلك وان ذلك لمقرور بوصيته قال فكان فيما في الابل في خمس شاة حتى تفتنى  
الى أربع وعشرين فاذا بلغت الى خمس وعشرين ففيها بنت مخاض الى خمس وثلاثين  
فان لم تكن بنت مخاض فابن لبون فاذا زادت على خمس وثلاثين ففيها بنت لبون الى  
خمس وأربعين فاذا زادت واحدة ففيها حقة الى سبعين فاذا زادت ففيها جذعة الى خمس  
وسبعين فاذا زادت ففيها بنت لبون الى تسعين فاذا زادت ففيها حقتان الى عشرين  
ومائة فاذا كثرت الابل ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين ابنة لبون وفي الغنم من  
أربعين شاة شاة الى عشرين ومائة فاذا زادت شاة ففيها ثمان الى مائتين فاذا زادت ففيها  
ثلاث شياه الى ثلثمائة فاذا زادت بعد فليس فيها شيء حتى تبلغ أربع مائة فاذا كثرت الغنم  
ففي كل مائة شاة وكذلك لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مفترق مخافة الصدقة وما كان  
من خليطين فهو ما يتراجعان بالسوية لا تؤخذ هزمة ولا ذات عيب من الغنم رواه أحمد  
وأبو داود والترمذي وقال حديث حسن وفي هذا الخبر من رواية الزهري عن سالم  
مرسلا فاذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون حتى تبلغ تسعا  
وعشرين ومائة فاذا كانت ثلاثين ومائة ففيها بنت لبون وحقة حتى تبلغ تسعا وثلاثين  
ومائة فاذا كانت أربعين ومائة ففيها حقتان وبنت لبون حتى تبلغ تسعا وأربعين  
ومائة فاذا بلغت خمسين ومائة ففيها ثلاث حقات حتى تبلغ تسعا وخمسين ومائة فاذا  
كانت ستين ومائة ففيها أربع بنات لبون حتى تبلغ تسعا وستين ومائة فاذا كانت  
سبعين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون وحقة حتى تبلغ تسعا وسبعين ومائة فاذا بلغت ثمانين  
ومائة ففيها حقتان وابنتا لبون حتى تبلغ تسعا وثمانين ومائة فاذا كانت تسعين ومائة

حديث أبي هريرة أيضا فلو أنه  
مهرة ولعبد الرزاق من وجه آخر  
عنه مهرة أو فضيلة وعند البزار  
من روايته أيضا مهرة أو فضيلة  
أو فضيلة ولا ينخرجة من طريق  
سعد بن يسار عن أبي هريرة  
فلو أنه أو قال فضيلة وهذا يشعر  
بأن أولئك قال المازري  
هذا الحديث وشبهه انما عبر به  
على ما اعتادوا في خطابه من  
لأنهم واعنه فكفى عن قبول  
الصدقة باليمين وعن تضعيف  
أجرها بالترية وقال عياض  
لما كان الشيء الذي يرضى به  
باليمين ويؤخذ بها استعمل في  
مثل هذا واستعمله لقبول أقول  
القائل تلقاها عرابية باليمين  
أي هو مؤهل للمعبد  
والشرف وليس المراد بها  
الجارية قال الترمذي في جامعه  
قال أهل العلم من السنة  
والجماعة تؤمن بهذه الاجاديت  
ولا تؤمن فيها تشبيها ولا تقول  
كيف هذا هكذا روى عن مالك  
وابن عيينة وابن المبارك وغيرهم  
وأكثر الجهمية هذه الروايات  
انتهى قال في الفتح وسما في  
الرد عليهم أي على الجهمية  
في كتاب التوحيد ان شاء الله  
تعالى (حتى تكون مثل الجبل)  
يعني القمرة وعند الترمذي بلفظ  
حتى ان اللقمة تصير مثل أحد

وقال وتصدق ذلك في كتاب الله يعني الله الربا ويربى الصدقات وفي رواية ابن جرير الضمير يحبان  
تلاوة الآية من كلام أبي هريرة وسلم من طريق سعيد بن يسار عن أبي هريرة حتى تكون أعظم من الجبل ولا ينجر من

وجه آخر عن القاسم حتى يوافي يوم القيامة وهي أعظم من أحد وزاد عبد الرزاق في روايته من طريق القاسم أيضا  
 فتصدقوا والظاهر ان المراد بعظمها ان عظمها تعظم لتثقل في الميزان ١٩ ويحتمل ان يكون ذلك معبراً به عن

نوابها (عن حارثة بن وهب)  
 الخ زاعى أخى عبد الله بن عمر بن  
 الخطاب لامة (رضي الله عنه  
 قال سمعت النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم يقول تصدقوا فإنه  
 يأتي عليكم زمان يمشي الرجل  
 فيه (بصدقة فلا يجد من يقبلها  
 يقول الرجل) الذي يريد المصدق  
 ان يعطيه الصدقة (لوجئت بها  
 بالاس) حيث كنت محتاجا  
 اليها) اقبلتم افا ما اليوم فلا حاجة  
 لي بها) والظاهر ان ذلك يقع  
 في زمان كثرة المال وفيه قرب  
 الساعة كما قال ابن بطال قال  
 بن المنير والمقصود الحث على  
 التحذير من التسوية بالصدقة  
 لما في السارعة اليها من تحصيل  
 النعم المذكورة قبل ان التسوية  
 بها قد يكون ذريعة الى عدم  
 القابل لها اذ لا يتم مقصود  
 الصدقة الا بمصادفة المحتاج اليها  
 وقد أخبر الصادق انه سيقع فقد  
 الفقراء المحتاجين الى الصدقة  
 بان يخرج الغني صدقته فلا يجد  
 من يقبلها فان قيل من أخرج  
 صدقة مثاب على نيته ولو لم يجد  
 من يقبلها فالجواب ان الواحد  
 يثاب ثواب المجازاة والفضل  
 والنواي يثاب ثواب الفضل فقط  
 والاول أخرج وفي الحديث الحث  
 على الصدقة والاسراع بها  
 والتمديد مضر وفان آخرها

ففيها ثلاث حقائق واثبة لبون حتى تبلغ تسعاً وتسعين ومائة فاذا كانت مائتين ففيها  
 أربع حقائق أو خمس بنات لبون أي السنين وجدت أخذت رواد أبو داود الحديث  
 أخرج المرفوع منه أيضاً الدارقطني والحاكم والبيهقي ويقال تفرد بوضعه سفيان بن  
 حسين وهو ضعيف في الزهري خاصة والحفاظ من أصحاب الزهري لا يصلحونه رواد  
 أبو داود والدارقطني والحاكم عن أبي كريب عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري  
 قال هذه نسخة كتاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي كتب في الصدقة وهي عند  
 آل عمر قال ابن شهاب أقرأنيها سالم بن عبد الله بن عمر فوعيتها على وجهها وهي التي انتسخ  
 عمر بن عبد العزيز من عبد الله وسالم بن عبد الله بن عمر فذكر الحديث وقال البيهقي  
 تابع سفيان بن حسين على وصلة سليمان بن كثير وأخرجه ابن عدي من طريقه ولكنه  
 كما قال الحفاظ لين في الزهري وقد اتفق الشيخان على إخراج حديث سليمان بن كثير  
 والاحتجاج به وأخرج مسلم حديث سفيان بن حسين واستشهد به البخاري قال  
 الترمذي في كتاب العلل سألت البخاري عن هذا الحديث فقال أرجو أن يكون  
 محفوظاً وسفيان بن حسين صدوق انتهى وضعف ابن معين هذا الحديث وقال تفرد به  
 سفيان بن حسين ولم يتابع سفيان أحد عليه وسفيان ثقة دخل مع يزيد بن المهلب  
 خراسان وأخذوا عنه وفي رواية للدارقطني في هذا الحديث ان في خمس وعشرين  
 خمس شاة وضعفها الا انها من طريق سليمان بن أرقم عن الزهري وهو ضعيف واعلم ان  
 المرفوع من هذا الحديث هو بعض من حديث أنس السابق وقد تقدم شرحه قوله  
 ففيها ثلثون وحققة الحققة عن خمسين وبنو اللبون عن ثمانين وكذلك اذا بلغت مائة  
 وأربعين ففيها حققتان عن مائة وثلاثون عن أربعين واذا بلغت مائة وخمسين ففيها  
 ثلاث حقائق عن كل خمسين حققة واذا بلغت مائة وستين ففيها أربع بنات لبون عن كل  
 أربعين واحدة واذا بلغت مائة وسبعين ففيها ثلاث بنات لبون عن مائة وعشرين  
 وحققة عن خمسين واذا بلغت مائة وثمانين ففيها حققتان عن مائة واثنتين  
 واذا بلغت مائة وتسعين ففيها ثلاث حقائق عن مائة وخمسين وبنو لبون عن أربعين  
 واذا بلغت مائتين ففيها أربع حقائق عن كل خمسين حققة أو خمس بنات لبون عن كل  
 أربعين واحدة وهذا لا يخالف ما تقدم في حديث أنس لان قوله فيه في كل أربعين بنت  
 لبون وفي كل خمسين حققة معناه مثل هذا الفرق بينه وبينه الا أنه مجمل وهذا مفصل  
 وزاد أبو داود في هذا الحديث بعد قوله ولا ذات عيب فقال وقال الزهري اذا جاء المصدق  
 قسمت الشاة ثلاثاً ثلثاً ثلثاً وثلثاً خياراً وثلثاً وسطاً فما أخذ من الوسط (وعن معاذ  
 ابن جبل قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى اليمن وأمرني ان أأخذ من كل  
 ثلاثين من البقر تبيعاً أو تبيعة ومن كل أربعين مسنة ومن كل حاتم ديناراً أو عدله  
 معافراً واه الخمسة وليس لابن ماجه فيه حكم الحالم \* وعن يحيى بن الحكم ان معاذاً

عن مسجدها ومطلعه احق استغنى ذلك الفقير المستحق ففي الفقير لا يحصل ذمة العسى المماطل في وقت الحاجة وهذا  
 الحديث من الربايعات ورواه عسقلاني واسطى وكوفي وفيه التحذير والسبعاء والقول وأخرجه أيضاً في الفتن ومسلم



في الزكاة (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقوم الساعة حتى يكثر فيكم المال فيفيض) يفتح اليا من فاض الاناء فيضا ٢٠

قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أصدق أهل اليمن فأمرني أن آخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعا ومن كل أربعين مسنة فعرضوا علي أن آخذ ما بين الأربعين والخمسين وما بين الستين والسبعين وما بين الثمانين والتسعين فقدمت فأخبرت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأمرني أن لا آخذ فيما بين ذلك وزعم أن الاوقاص لا فريضة فيها رواء أحمد الحديث أخرجه أيضا ابن حبان وصححه والدارقطني والحاكم وصححه أيضا من رواية أبي واثل عن مسروق عن معاذ رواء أبو داود والنسائي من رواية أبي واثل عن معاذ ورجح الترمذي والدارقطني الرواية المرسله ويقال ان مسروق لم يسمع من معاذ وقد بالغ ابن حزم في تقرير ذلك وقال ابن القطان هو على الاحتمال ويغني ان يحكم الحديث بالاتصال على رأي الجهور وقال ابن عبد البر في التمهيد اسناده متصل صحيح ثابت وهم عبد الحق فنقل عنه انه قال مسروق لم يلق معاذ وتعقبه ابن القطان بان أبا عمر انما قال ذلك في رواية مالك عن حميد بن قيس عن طاوس عن معاذ روة فقال الشافعي طاوس عالم بأمر معاذ وان لم يلقه لكثرة من لقبه من أدرك معاذ او هذا مما لا أعلم من أحد فيه خلافا انتهى قال الحافظ في التلخيص ورواه البزار والدارقطني من طريق ابن عباس باللفظ لما بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم معاذ الى اليمن أمره أن يأخذ من كل ثلاثين من البقر تبيعا أو تبيعة جذعا أو جذعة الحديث لكنه من طريق بقية عن السعدي وهو ضعيف ولرواية الثانية المذكورة عن معاذ أخرجه أيضا البزار وفي اسناده الحسن بن عمار وهو ضعيف ويدل على ضعفه ذكره فيها القدر من معاذ على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقدم الابعدمونه وقد أخرج نحو هذه الرواية مالك في الموطأ من طريق طاوس عن معاذ وليس عنده ان معاذ اقدم قبل موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل صرح فيها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مات قبل قدومه وحكي الحافظ عن عبد الحق انه قال ليس في زكاة البقر حديث متفق على صحته يعني في النصب وحكي أيضا عن ابن جرير الطبري انه قال صح الاجماع التيقن المقطوع به الذي لا اختلاف فيه ان في كل خمسين بقرة بقرة فوجب الاخذ به اذا ما دون ذلك مختلف فيه ولا نص في ايجابه وتعقبه صاحب الامام بحديث عمرو بن حزم الطويل في الديار وغيرها فان فيه في كل ثلاثين باقورة تبيع جذع أو جذعة وفي كل أربعين باقورة بقرة وحكي أيضا عن ابن عبد البر انه قال في الاستدكار لا خلاف بين العلماء ان السنة في زكاة البقر على ما في حديث معاذ وانه النصاب المجموع عليه فيها انتهى قوله من كل ثلاثين من البقر فيه دليل على ان الزكاة لا تجب فيما دون الثلاثين واليه ذهب العترة والفقهاء وحكي في البحر عن سعيد بن المسيب والزهري انه سئب في خمس وعشرين منها كالا بل ورد بان النصب لا تثبت بالقياس وان لم فالنص مانع قوله تبيعا أو تبيعة التبع على ما في القاموس وانها يامة ما كان في أول سنة وفي حديث عمرو بن حزم جذع أو جذعة

والهم الحزن ضبطوه بفتح أوله وضم الهام من الهم وهو ما يشغل القلب من أمرهم به وأسند القول اليه لانه كان سببا في ما حصل لصاحب المال وبضم الياء وكسر الهام من أهمه الامر اذا أقلقه وقال النووي ضبطوه بوجهين أشهرهما بضم أوله وكسر الهاء والمعنى انه يقلق صاحب المال ويجزئه أمر من يأخذ منه زكاته لانه قد احتاج لاخذ الزكاة لعموم الغنى لجميع الناس والثاني بفتح أوله وضم الهام من هم بمعنى قصد ورب فاعل ومن مقول أي يقصده فلا يجده انتهى (وحق يعرضه) بفتح أوله (في قول الذي يعرضه عليه لا أربى) بفتحات أي لا حاجة لي لاسيما فتناق عنه قال الزركشي والكرماني والبرماوي كانه سقط من الكتاب كلمة فيه وقول البرماوي كذا كرماني وغيرهما وقد وجد ذلك في زمن العناية كان تعرض عليهم الصدقة فيأبون قبولها يشبهون به الى نحو حكيم بن حزام اذ دعاه الصديق رضي الله عنه ليعطيه عطاء فأبى وعرض عليه عمر بن الخطاب قمعه من النقي فلم يقبله رواء الشيخان وغيرهما ولكن هذا انما كان لزهدهم واعراضهم عن الدنيا

مع قوله المال وكثرة الاحتياج ولم يكن لفيض المال وحيد فلا يشهد به في هذا المقام وقال في القح قوله ان ذلك يكون في آخر الزمان (عن عدي بن حاتم) الطائي (رضي الله عنه) والده الجواد المشهور واسلم سنة تسع أو عشر وتوفي

بعد الستين وقد أسن قبل بلع مائة وعشرين وقيل مائة وثمانين (قال كنت عند رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم فجاءه رجلان) قال في الفتح لم أعرفه (أحدهما يشكو العيلة) أي الفقر ٢١

أي الطريق من طائفة يترصدون في المحاكم لأخذ مال أو لقتل أو أراغب مكابرة أعتقاد علي الشوكة مع البعد عن الغوث (نقال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم أما قطع السبيل فانه لا ياتي عليك الا قليل حتى تخرج العير) الا بل تحمل الميرة (الى مكة بغير خفي) بركة فعمل المجير الذي يكون القوم في خفارتة وذمته (وأما العيلة) فان الساعة لا تقوم حتى يظوف أحدكم بصدقة لا يجده من يقبلها) لاستغنائها عنها (منه) ثم لا يقف أحدكم بين يدي الله عز وجل (ليس بينه وبينه حجاب) هذا على سبيل التمثيل والا فالباري سبحانه وتعالى لا يحيط به شيء ولا يحجب به حجاب وانما يستتر تعالى عن أبصارنا بما وضع فيه من الحجب للجزع من الادراك في الدنيا فاذا كان يوم القيامة كشفها عن أبصارنا وقواها حتى نراهم عاينة كما يرى القمر ليلة البدر (ولترجمان) بفتح التاء وضهها وضهم الجيم (يترجم له ثم لمقوان له ألم أوتك مالا) زاد أبو الوقت ولول (فليقوان بلى) ثم ليقوان (لم أرسل اليك رسولا فليقوان بلى) من يمينه فلا يرى الا الشارح من نظره عن شماله فلا يرى الا النار فليقوين

قوله مسنة حكى في النهاية عن الازهرى ان البقرة والشاة يقع عليهما اسم المسن اذا كان في السنة الثانية والاقتصار على المسنة في الحديث يدل على انه لا يجوز المسن ولكنه أخرجه الطبراني عن ابن عباس مرفوعا وفي كل أربعين مسنة أو مسن قوله ومن كل حال ديارا فسرهم أبو داود بالتحمل والمراد به أخذ الجزية ممن لم يسلم قوله معافا بالعين المهملة سحر من همدان لا ينصرف لساقيه من صبغة منتهى الجوع والمهم تنسب الثياب المعافرية والمراد بها الثياب المعافرية كما فسرهم بذلك أبو داود قوله ان الاوقاص الخ هي جمع وقص بفتح الواو والقاف ويجوز اسكانها وابدال الصاد سيناء وهو ما بين الفرضين عند الجمهور واستعمله الشافعي في ما دون النصاب الاول وقد وقع الاتفاق على انه لا يجب فيها شيء في البقرة الا في رواية عن أبي حنيفة فانه أوجب فيها بين الأربعين والستين ربع مسنة وروى عنه وهو الصحيح لانه يجب قسطه من المسنة (وعر رجل يقال له سمر عن مصدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه ما قال انما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نأخذ شافعا والشافع التي في بطنها ولدها وعن سويد بن غفلة قال أنا ما صدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسمعتة يقول ان في عهدى أنا لا نأخذ من راضع لبن ولا تفرق بين مجتمع ولا نجتمع بين مفترق وأنا رجل بناقة كوما فاني أن ياخذها واهما أحد وأبو داود والنسائي الحديث الاول أخرجه أيضا الطبراني وسكت عنه أبو داود والنسائي والحافظ في التلخيص ورجال اسناده ثقات والحديث الثاني أخرجه أيضا الدارقطني والبيهقي وفي اسناده هلال بن خباب وقد وثقه غير واحد وتكلم فيه بعضهم قوله يقال له سمر بكسر السين المهملة وسكون العين المهملة وآخره راء كذا في جامع الاصول ومختصر المنذرى وفي كتاب ابن عبد البر بفتح السين المهملة وهو ابن ديسم بفتح الدال المهملة وسكون الباء التحتية وفتح السين المهملة النكائي الديلي روى عنه ابنه جابر هذا الحديث وذكر الدارقطني وغيره ان له صحبة وقيل كان في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ما جاء في هذا الحديث قوله من راضع لبن فيه دليل على انه لا تؤخذ الزكوة من الصغار التي ترضع اللبن وظاهره سواء كانت منفردة أو منضمة الى الكبار ومن أوجبها فيها عارض هذا بما أخرجه مالك في الموطأ والشافعي وابن سمر ان عمر قال اسأله سفيان بن عبد الله الثقفي اعتمد عليهم بالسخلة التي يروح بها الراعي على يده ولا تأخذها كما سمي أي وهو مبنى على جواز التخصيص بمذهب الصحابي والحق خلافه قوله كوما بفتح الكاف وسكون الواو هي الناقة العظيمة السنن والحديثان يدلان على انه لا يجوز زكوة صدق ان يأخذ من خيار الماشية وقد أخرج الشيخان من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما بعث معاذ الى اليمن قال له اياك وكرائم أموالهم وقد تقدم الكلام على قوله ولا يفرق بين مجتمع ولا يجمع

أحدكم لنار ولو بوق غرة فان لم يجد شيئا يصدق به على المحتاج (بكلمة طيبة) يرد به او يطيّب قلبه ليكون ذلك سببا لنجاة من النار قال في الفتح وهذا موافق لحديث أبي هريرة الذي قبله ومشعر بان ذلك يكون في آخر الزمان وحديث أبي موسى

الا في بعده يشعر بذلك أيضا وقد أشار عدي بن حاتم بكافي علامات النبوة الى ان ذلك لم يقع في زمانه وكانت وفاته في خلافة  
 معاوية بعد استقرار أمر الفتوح فاتق ٢٢ قول من زعم ان ذلك وقع في ذلك الزمان قال ابن النين انما يقع

ذلك بعد نزول عيسى حين  
 تخرج الارض بركتها حتى  
 تشبع الزمان اهل البيت ولا يبقى  
 في الارض كافر (عن أبي  
 موسى) الاشعري (رضي الله  
 عنه عن النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم قال لياتن علي الناس  
 زمان) قيل هو زمان عيسى  
 عليه السلام (بطوف الرجل  
 فيه بالصدقة من الذهب) خمه  
 بالذكري بالغة في عدم من يقبل  
 الصدقة لان الذهب أعز الاموال  
 وأشرفها فاذا لم يوجد من يأخذ  
 فغيره بطريق الارلى والقصد  
 عدم حصول القبول مع اجتماع  
 ثلاثة أشياء طواف الرجل  
 بصدقته وعرضها على من  
 يأخذها كونها من ذهب (ثم  
 لا يجدها أحدا يأخذها منه ويرى  
 الرجل الواحد يتبعه أربعون  
 امرأة يلذبنه) أى يلجئن اليه  
 (من قتله الرجال) بسبب كثرة  
 الحروب والقتال الواقع في آخر  
 الزمان لقوله صلى الله عليه وآله  
 وسلم يكثر الهرج (وكثرة النساء)  
 ورواه هذا الحديث كاهن  
 كوفيون وأخرجهم مسلم بسند  
 البخاري (عن أبي مسعود  
 الانصاري) عتبة بن عمرو بن  
 ثعلبة البندري مشهور بكينته  
 وجزم البخاري بأنه شتم سديرا  
 واستخلف مرة على الكوفة

بين مفسد ترق (وعن عبد الله بن معاوية الغاضري من غاضر قيس قال قال رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث من فعلهن ظم ظم الايمان من عبد الله وحده  
 وأنه لا اله الا الله واعطى زكاة ماله طيبه بهما نفسه رافدة عليه كل عام ولا يعطى الهرمة  
 ولا الدرة ولا المريضة ولا الشرط اللئيمة ولكن من وسط أموالكم فان الله لم يسألكم  
 خيره ولم يأمركم بشره ورواه أبو داود) الحديث أخرجه أيضا الطبراني وجودا سنداه  
 وسماه أتم سندا ومتناوذا كره أبو القاسم البغوي في معجم الصحابة مستندا وعبد الله  
 هذا الصحيحة وهو معدود في أهل حص قيل انه لم يرو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 الا حديثا واحدا والغاضري بالغين والصاد المجتهدين قوله رافدة الرافدة المعينة  
 والمعطية والمراد هنا المعنى الاول أى معينة له على ادائه الزكاة قوله ولا الدرة بفتح الدال  
 المهملة مشددة بعد هاء مكسورة ثم نون وهي الجرباء قاله الخطابي وأصل الدرة الوسخ  
 كافي القاموس وغيره قوله ولا الشرط اللئيمة الشرط بفتح الشين المججمة والراء قال أبو  
 عبيد هوى صغار المال وشراره اللئيمة الجيلة بالابن قوله ولكن من وسط أموالكم الخ  
 فيه دليل على انه ينبغي ان يخرج الزكاة من أوساط المال لا من شراره ولا من خياره  
 (وعن أبي بن كعب قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مصدقا فمرت برجل فلم  
 أجد عليه في ماله الابنة مخاض فأخبرته انه اصدقته فقال ذلك ما لابن فيه ولا ظهر وما  
 كنت لأقرض الله ما لابن فيه ولا ظهر واكن هذه ناقة سمينة فخذها فقلت ما لنا بأخذ  
 مالم أومر به فهذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منك قريب فخرج معي وخرج بالناقة  
 حتى قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبره الخبر فقال رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم ذلك الذي عندك وان تقوعت بخير قبلنا منك وأجرك الله فيه قال  
 فخذها فافهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقبضهم اودعاه بالبركة ورواه أحمد  
 الحديث أخرجه أيضا أبو داود بإتمامهما وصححه الخطيبكم وفي استناده محمد بن اسحق  
 وخلاف الأئمة في حديثه مشهوراذا تخلف عن وهو هنا قد صرح بالحديث قوله ولا ظهر  
 يعنى ان يفت الخناض ليست ذات لبن ولا صالحة للركوب عليه اقله ولكن هذه ناقة  
 سمينة لفظ أى داود ولكن هذه ناقة فنية عظيمة سمينة قوله منك قريب زاد أبو داود  
 فان أحببت ان تأديه فمعرض عليه ما عرضت على قافل فان قبله منك قبلته وان رده  
 عليك ردته قال فاني فاعل فخرج معي بالناقة التي عرضت على الخ قوله فأخبره الخبر  
 لفظ أبي داود فقال لياي الله أناني رسولك ياخذمني صدقة مالى وإيم الله ما قام في  
 مالى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا رسول قط قبله فجمعت مالى فزعم ان مالى  
 فيه الابنة مخاض ثم ذكر نحو ما تقدم والحديث يدل على جواز أخذ سن أفضل من السن

و توفي قبل سنة أربعين أو فيها و صحح في الاصابة انه مات بعدها لانه أدرك اماراة المغيرة على الكوفة  
 وذلك بعد سنة أربعين قطعا (رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أمر نأيا بالصدقة انطلق أحدهما

الى السوق فيجامل) بضم الباء وكسر الميم فعلا مضارعا وفي رواية فتعامل فعلا ماضيا أي تكاف الجمل بالاجرة ليكسب ما يصدق به (فصيب المد) في مقابلته أجرتة فيصدق به (وان لبعضهم ٢٣)

اليوم مائة ألف) من الدراهم  
أو لدنانير أو الامداد فلا يصدق  
زاد البخاري في التفسير كأنه  
يعرض بنفسه وأشار بذلك الى  
ما كانوا عليه في عهد النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم من قلة  
الشيء والى ما صاروا اليه بعده  
من التوسع لكثرة الفتوح  
ومع ذلك فكانوا في العهد  
الاول يتصدقون بما يجيدون  
ولو جهدوا والذين أشار اليهم  
آخر بخلاف ذلك وفي الحديث  
الحث على الصدقة بما قل وبما  
جئ وان لا يجتقر ما يصدق به  
وان اليسير من الصدقة يستمر  
المتصدق من النار (عن  
عائشة رضي الله عنها قالت  
دخلت امرأة) قال الحافظ ابن  
جرير أعرف اسمها ولا ابتها  
(معها اثنان) كلنتان (لها  
تسأل) عطاء (فلم تجد عندي  
شيئا غير تمر) واحدة (فأعطيتها  
اياها) لم تردها خائبة وهي تجدد  
شيئا امتنالا لقوله صلى الله عليه  
وآله وسلم لها لا يرجع سائل  
من عندك ولو بشق تمره رواه الزائر  
من حديث أبي هريرة (فقسمتها)  
السائلة (بين ابنتيها ولم تأكل  
منها) شيئا لما جعل الله في قلوب  
الامهات من الرحمة (ثم قامت  
تخرجت فدخل النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم علينا فآخبرته)  
بشأن السائلة (فقال من ابنتي

انني تجب على المالك اذا رضى بذلك وهو مما لا اعلم فيه خلافا (وعن سفيان بن عبد الله  
الثقفي ان عمر بن الخطاب قال تعد عليهم بالسخلة يحملها الراعي ولا تأخذها ولا تأخذ  
الا كولة ولا الربى ولا الماخض ولا لغل الغنم وتأخذ بالسخلة والذعة والغبية وذلك عند بين  
غذاء المال وخياره رواه مالك في الموطأ الحديث أخرجه أيضا الشافعي وابن حزم  
وأعزب ابن أبي شيمة فرواه مرفوعا قال حدثنا أبو أسامة عن الثمالي عن النعمان بن قيس عن الحسن  
ابن مسلم قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سفيان بن عبد الله على الصدقة  
الحديث ورواه أيضا أبو عبيد في الاموال من طريق الاوزاعي عن سالم بن عبد الله  
البحاري ان عمر بعث مصدقا فأنكر نحوه قوله تعد عليهم بالسخلة استدلل به على وجوب  
الزكاة في الصغار وقد تقدم في المرفوع من حديث سويد بن غفلة ما يخالفه قوله  
الا كولة بفتح الهجزة وضم الكاف العاقرة من الشياه والاشاة تعزل لاد كل كذا  
في القاموس وأما الا كولة بضم الهجزة والكاف فهي قبضة الماء كول وايمت مرادة  
هنا لان السياق في تعداد الخيارات قوله ولا الربى بضم الراء وتشديد الباء الموحدة هي  
الاشاة التي تربي في البيت للبهائم قوله ولا لغل الغنم انما معناه من أخذه مع كونه لا يعد  
من الخيارات لان المال يحتاج اليه لينزول على الغنم قوله وتأخذ بالسخلة والذعة والغبية المراد  
الذعة من الضأن والغبية من المعز ويدل على ذلك ما في بعض روايات حديث سويد  
ابن غفلة المتقدم ان المصدق قال انما حقنا في الذعة من الضأن والغبية من المعز  
قوله بين غداء المال الغذاء بالغين المأكورة بعد هذا ال جمع غنم كغنى  
الذخال وقد استدلل به هذا الاثر على أن الماشية التي تؤخذ في الصدقة هي المتوسطة  
بين الخيار والشرار وفي المرفوع انتهى عن كرائم الاموال كما تقدم من حديث معاذ  
وعن المعيب كما تقدم في حديث أنس وعمر والامر بأخذ الوسط كما تقدم في حديث  
الغاضري

### \* (باب لازكاة الرقيق والغيل والجر) \*

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على المسلم صدقة في عبده  
ولا فرسه رواه الجماعة ولا يداود ليس في الغيل والرقيق زكاة لازكاة الفطر ولا جسد  
وصلم ليس في العبد صدقة الا صدقة الفطر وعن عمر وجاه ناس من أهل الشام فقالوا  
انما قد أصبنا أموالا خيلا ورقية فنجب ان يكون لنا فيها زكاة وطهور قال مافعله  
صاحبنا قبل فافعله واستشار أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم وفيهم على رضي الله عنه  
فقال على هو حسن ان لم تكن جزية رابية يؤخذون بها من بعدك رواه أحمد وعن  
أبي هريرة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الجير فيه زكاة فقال ما جاءني  
فيها شيء الا هذه الآية الفاذة فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره

من هذه البينات) الاشارة الى امثال من ذكر في الفاقة أو الى جنس البينات مطلقا (بشيء) من أحوالهن أو من أنفسهن  
وسماها ابتلا لوضع البكر اهتق (كن له سيرا) لم يقل استتار بالجمع لان المراد الجنس المتماثل للقليل واليكثير أي حجابا

(من النذر) ومناسبة الحديث للترجمة من جهة ان الام المذكورة لما قدمت المرة بين ابنتها اصار لكل واحدة منهم ما شق مرة  
و قد دخلت في عموم كلام الصادق ٢٤ المصدق انه امن يستمن النذر لانها امن ابتلى بشئ من البنات فاحسن

البن ومناسبة فعل عائشة  
لترجمة من قوله والقابل من  
الصدقة ولا ياتيه من قوله والذين  
لا يجهدون الاجهدهم لقولها  
في الحديث فلم يجدهم في غير مرة  
وفيه شدة حرص عائشة امتثالاً  
لوصيته صلى الله عليه وآله وسلم  
وفي هذا الحديث التصديت  
والاخبار والعنعنة والقول  
وأخرجه أيضاً في الادب وكذا  
مسلم وأخرجه أيضاً الترمذي  
في البر وقال حسن صحيح (عن  
أبي هريرة رضي الله عنه قال جاء  
رجل الى النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم) قال في الفقه لم أقف  
على اسمه قبل يحتمل أن يكون  
ابا ذر لانه ورد في مسند أحمد انه قال  
أي الصدقة أفضل وكذا عند  
الطبراني لكنه أجيب جهدهم من  
مقل أو مسر الى فقير (فقال  
يا رسول الله أي الصدقة أعظم  
أجر قال ان تصدق وأنت صحيح  
صحيح تحشى الفقر وتامل الغنى)  
أي تطمع في الغنى لجأه صدقة  
النفس حينئذ على اخراج المال  
مع قيام المانع وهو الشح اذ فيه  
دلالة على صحة القصد وقوة  
الرغبة في القرية (ولا تمهل حتى  
اذ بالغت) أي الروح أي قاربت  
(الحلوقوم) مجرى النفس عند  
الغرغرة (قات الفلان كذا  
وافلان كذا) كناية عن الموصي

رواه أحمد وفي الصحيحين معناه) الاثر المروى عن عمر قال في مجمع الزوائد ورجاله ثقات  
قوله ليس على المسلم صدقة في عبده ولا فرسه قال ابن رشد أراد بذلك الجنس في الفرس  
والعبد لا الفرد الواحد اذ لا خلاف في ذلك في العبد المتصرف والفرس المعد للركوب  
ولا خلاف أيضاً انه لا تؤخذ من الرقاب وانما قال بعض الكوفيين تؤخذ منها بالقبضة  
وقال أبو حنيفة انها تجب في الخيل اذا كانت ذكراً وانما انظر الى التسلسل وله  
في المنفردة روايتان ولا يرد عليه انه يلزم مثل هذا في سائر الودائع اذا انقرضت لعدم  
التسلسل لانه يقول انه اذا عدم التسلسل حصل فيها التخلل كل والتخلل لا تؤكل عنده قال  
الحافظ ثم عنده ان المالك يتخير بين أن يخرج عن كل فرس ديناراً أو يقوم ويخرج  
ربع الغنم وهذا الحديث يرد عليه وأجيب من جهة يحمل النفي فيه على الرقبة  
لا على القيمة وهو خلاف الظاهر ومن جملة ما يرد عليه حديث علي بن عيسى أي داود  
باسناد حسن مرفوعاً قد عرفت عن الخليل والرقبي فها هو اصدقة الرقة وسياق واستدل  
على الوجوب بما وقع في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وآله وسلم قال  
في الخيل ثم لم ينس حق الله في ظهورها وقد تقدم الجواب عن ذلك في شرح حديث أبي  
هريرة ومن جملة ما استدل به ما أخرجه الدارقطني والبيهقي والخطيب من حديث جابر  
عنه صلى الله عليه وآله وسلم في كل فرس سائمة ديناراً وعشرة دراهم وهذا الحديث مما  
لا تقوم به حجة لانه قد مضى الدارقطني والبيهقي فلا يقوى على معارضة حديث الباب  
الصحيح ونسك أيضاً بما روى عن عمر انه أمر عامله بأخذ الصدقة من الخيل وقد تقررت ان  
أفعال الصحابة وأقوالهم لاجبة فيهم الاسماء بعد اقرار عمر بأن النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم وأبا بكر لم يأخذوا الصدقة من الخيل كما في الرواية المذكورة في الباب وقد احتج  
بظاهر حديث الباب الظاهرية فقالوا لا تجب الزكاة في الخيل والرقبي لا التجارة ولا غيرها  
وأجيب عنهم بأن زكاة التجارة ثابتة بالاجماع كما نقله ابن المنذر وغيره فيخص به عموم  
هذا الحديث ولا يخفى ان الاجماع على وجوب زكاة التجارة في الجملة لا يستلزم وجوبها  
في كل نوع من أنواع المال لان مخالفة الظاهرية في وجوبها في الخيل والرقبي الذي  
هو محل النزاع مما يطل الاحتجاج عليهم بالاجماع على وجوبها فيهما فالظاهر ما ذهب  
اليه أهله قوله ان لم تكن بجزية الخ ظاهر هذا ان علياً لا يقول يجوز أخذ الزكاة من  
هذين النوعين وانما احسن الاخذ من الجماعة المذكورة لكونهم قد طلبوا من عمر  
ذلك وحديث أبي هريرة المذكور في الباب هو طرف من حديثه المتقدم في أول  
الكتاب وقد شرعنا هنا وقد استدل به على عدم وجوب الزكاة في الجمل لان النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم سئل عن زكاة ما يذبح كراهية الزكاة والبراءة الاصلية مستحبة  
والاحكام التكليفية لا تنبئ به دليل ولا عرف فائلا من أهل العلم يقول بوجوب  
الزكاة في الجمل غير تجارة واستغلال

له والموصى به فيهما (وقد كان لفلان) أي وقد صار ما وصى به للوارث فيبطله ان شاء اذ اراد على  
الثالث أو وصى به لوارث آخر والمعنى تصديق في حال صحته واختصاص المال بك وشيخ نفسه بأن تقول لا تملك مالك لئلا



تصير فقير الا في حال سقمك وتسمي موتك لان المال حبة تخرج منك وتعلق بغيرك قال الخطابي فيه ان المرض يقصر يد المالك  
عن بعض ملكه وان سخاوته بالمال في مرضه لا تنفعه منه البخل ٢٥ فلذلك شرط صحة البدن وشخصه بالمال لانه

في الحالتين يجب له المال وقما في  
قلبه لما يامله من البقاء فيحذر  
معه الفقة وأحد الاخرين  
للموصى والثالث للوارث لانه  
اذا شاء بطله قال النكرمان  
ويحتمل أن يكون الثالث  
للموصى أيضا لخبره ووجهه عن  
الاستقلال بالتصرف فيما يشاء  
فلذلك نقص ثوابه عن حال  
الصحة قال ابن بطال وغيرهما  
كان الشيخ غالب في الصحة  
قاله سماح نية بالصدقة أصدق  
في النية واعظم للاجر بخلاف  
من ينس من الحياة ورأى مصادره  
المال لغیره وهذا الحديث  
أخرجه أيضا في الوصايا ومسلم  
والنسائي في الزكاة (عن عائشة  
رضي الله عنها) ان بعض أزواج  
النبي صلى الله عليه وآله (وسلم قلن)  
الضعير لبعض الغير المدين قال  
في الفتح ولم أقف على تعيين  
السائلة منهن عن ذلك الا عند  
ابن حبان من طريق يحيى بن  
حماد عن أبي عوانة بهذا الاسناد  
عن عائشة قالت فقلت وقد  
أخرجني الله من هذا الوجه  
بانظ فقان بالنون (لنبي صلى  
الله عليه وآله وسلم) أي تأسر بك  
لخوفا أي يدركك بالموت (قال  
أطول) لكن بدا فأخذوا قصبة  
يذرعونها أي يقدرونها بذراع  
كل واحدة كي يعملوا أمهم

### باب زكاة الذهب والفضة

(عن علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد عفوت لكم عن  
صدقة الخيل والرقيق فهاتوا صدقة الرقة من كل أربعين درهما درهما وايس في تسعين  
ومائة شئ فاذا بلغت مائتين ففيها خمسة دراهم رواه أحمد وأبو داود والترمذي وفي انظر  
قد عفوت لكم عن الخيل والرقيق وليس فيما دون المائتين زكاة رواه أحمد والنسائي)  
الحديث روى من طريق عاصم بن ضمرة عن علي ومن طريق الحرث الاعور عن علي  
أيضا قال الترمذي روى هذا الحديث الاعش وأبو عوانة وغيرهم ما عن أبي اسحق عن  
عاصم بن ضمرة عن علي وروى سفيان الثوري وابن عينة وغير واحد عن أبي اسحق  
عن الحرث عن علي وسالت محمد بن يعقوب البخاري عن هذا الحديث فقال كراهه ما عندي  
صحح انتهى وقد حسن هذا الحديث الحافظ وقال الدارقطني الصواب وقفه على علي  
الحديث يدل على وجوب الزكاة في الفضة وهو مجمع على ذلك ويدل أيضا على أن زكاتها  
ربيع العشر ولا أعلم في ذلك خلافا ويدل أيضا على اعتبار النصاب في زكاة الفضة وهو  
اجماع أيضا وعلى أنه مائة درهم قال الحافظ ولم يخالف في أن نصاب الفضة مائة درهم  
الا بن حبيب الاندلسي فانه قال ان أهل كل بلدية عاملون بدراهمهم وذوكر ابن عبد البر  
اختلاف في الوزن بالنسبة الى دراهم الاندلس وغيرهما من دراهم البلدان قيل وبعضهم  
اعتبر النصاب بالعدد لا بالوزن وهو خارق للاجماع وهذا البعض الذي أشار اليه هو  
المريسي وبه قال المغربي من الظاهرية كما في البحر وقد قوى كلام هذا المغربي الظاهري  
المغربي الصنعاني في شرح بلوغ المرام وقال انه الظاهر ان لم يمنع منه اجماع وحكي في  
البحر عن مالك أنه يغتفر نقص الحبة والحببتين ولا بد أن يكون النصاب خالصا عن القش  
كما ذهب اليه الجمهور وقال المؤيد بالله والامام يحيى انه يغتفر اليسير وقد رده الامام يحيى  
بالعشر فيادون وحكي في البحر عن أبي حنيفة أنه يغتفر ما دون النصف وسبأ في تحقيق  
مقدار الدرهم وفي الحديث أيضا دليل على أنه لازكاة في الخيل والرقيق وقد تقدم  
الكلام على ذلك (وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس فيما دون  
خمس أواق من الورق صدقة وليس فيما دون خمس ذود من الابل صدقة وليس فيما دون

خمس أوسق من القمح صدقة رواه أحمد ومسلم وهو لاجد والجاري من حديث أبي سعيد  
وعن علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا كانت لك مائة درهم وحال  
عليها الخول ففيها خمسة دراهم وايس عليك شئ يعني في الذهب حتى يكون لك عشرون  
دينارا فاذا كانت لك عشرون دينارا وحال عليها الخول ففيها نصف دينار رواه أبو داود  
حديث أبي سعيد المشار اليه هو متفق عليه ولفظه في البخاري ليس فيما دون خمسة

أطول جارحة (فكانت سودة) بنت زمعة كما زاده ابن سعد  
ح نيل  
(أطولهن بدا) من طريق المساجحة (فكانت سودة) أي بعد ان قتر ركون سودة أطولهن بدا بالمساجحة (انما) كانت طول يدها

الصدقة) اي عاذا الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يرد باليد العضو وبالطول طوله ابل أراد العطاء وكثرته فالصدقة المستغارة  
للمستعارة منه (وكانت أسمر عن الحوقابه) صلى الله عليه وآله وسلم

(وكانت تحب الصدقة) واستشكل هذا بما ثبت من تقدم موت زينب وتأخر سودة بعد ما أوجب ابن رشيديان عائشة لا تنسق سودة بتواها فعلا بعد أي بعد ان أخبرت عن سودة بالطول الحقة بقي ولم تذكر سببا للرجوع عن الحقيقة الى الجواز لا الموت فتعين الجمل على الجواز انتهى وحينة هذا الضعيف في وكانت في الموضعين عائدة على الزوجة التي عنهاها صلى الله عليه وآله وسلم بقوله أطول لكن يدا وان كانت أبعد مذكور اذ هو متعين لقيام الدليل على انها زينب بنت جحش كما في مسلم من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة بلانظ فكانت أطولنا يدا زينب بنت جحش لانها كانت تعمل وتصدق مع اتفاقهم على أنهم أولهن موتا فتعين أن تكون هي المرادة وهذا من اضممار ما لا يصلح غيره كقوله تعالى سقي نوارت بالحجاب وعلى هذا فلم تكن سودة مرادة قطعا وليس الضمير عائدا عليهم لكن يعبر على هذا ما وقع من التصريح بسودة عند البخاري في تاريخه الصغير عن موسى بن اسمعيل بهذا السند بلانظ فكانت سودة أسمر عننا وقول بعضهم انه يجب مع بين روايتي

أوسق من التمر صدقة وليس فيمادون خمس أواق من الورق صدقة وايس فيمادون خمس ذود من الابل صدقة وحديث على هو من حديث أبي اسحق عن الحرث الاعور وعاصم ابن ضمر عنه وقد تقدم لم أن البخاري قال كلاهما عنده صحيح وقد حسنه الحافظ والحرث ضعيف وقد كذب ابن المديني وغيره وروى عن ابن معين وثقة وعاصم وثقه ابن المديني وقال النسائي ليس به بأس قوله خمس أواق بالتقوين وبأثبات الخصبة مشددا ومخففا جاع أوقية بضم الهمزة ونشيد التثنية وحكى العياشي وقية بجذ في الالف وفتح الواو قال في الفتح ومقدار الأوقية في هذا الحديث أربعون درهما بالاتفاق والمراد بالدرهم الخالص من الفضة سواء كان مضروبا أو غير مضروب قال عياض قال أبو عبيد ان الدرهم لم يكن معلوم القدر حتى جاء عبد الملك بن مروان فجمع العلماء فجمعوا كل عشر دراهم سبعة مثاقيل قال وهذا يلزم منه أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم أحال نصاب الزكاة على أمر مجهول وهو مشكل والصواب أن معنى ما نقل من ذلك أنه لم يكن شيء منهما من ضرب الاسلام وكانت مختلفة في الوزن ف عشرة مثاقيل ووزن عشرة وعشرة ووزن ثمانية فاتفق الرأي على أن تنقش بالكتابة العربية ويصير وزن واحد اذ قال غيره لم يتغير المقيال في جاهلية ولا اسلام وأما الدرهم فأجمعوا على أن كل سبعة مثاقيل عشرة دراهم انتهى قوله من الورق قد تقدم الكلام عليه وكذا تقدم الكلام على قوله خمس ذود قوله خمسة أوسق جمع وسق بفتح الواو ويجوز كسرها كما حكاه صاحب المحكم وجمعه حديثنا أوساق كحمل وأحمال وهو ستون صاعا بالاتفاق وقد وقع في رواية ابن ماجه من طريق أبي الجحتر عن أبي سعيد بن خوله هذا الحديث وفيه والوسق ستون صاعا وأخرجه أبو داود أيضا لكن قال ستون محتوما ولادارقطني من طريق عائشة الوسق ستون صاعا وفيه دليل على أن الزكاة لتجب فيمادون خمسة أوسق وسياق البحث عن ذلك قوله عشرون دينارا الذي صار مثقال والمثقال درهم وثلاثة أسباع درهم والدرهم ستة دوايق والدائق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبتان والحبة سدس غن درهم وهو جرم من ثمانية وأربعين جزأ من درهم كذا في القاموس في فصل الميم من حرف الكاف وفيه دليل على أن نصاب الذهب عشرون دينارا والى ذلك ذهب الأكثر وروى عن الحسن البصري أن نصابه أربعون وروى عنه مثل قول الأكثر ونصابه مائة في نفسه وقال طائوس انه يعتبر في نصابه التقويم بالفضة فما بلغ منه ما يقوم بمائتي درهم وجبت فيه الزكاة ويرده الحديث قوله وحال عليه الحال فيه دليل على اعتبار الحول في زكاة الذهب ومثله الفضة والى ذلك ذهب الأكثر وهذا ابن عباس وابن مسعود والصادق والباقر والناصر ودالي أنه يجب على المساك إذا استنفاد نصابا أن يركبه في الحال تمسك بقوله في الرقة ربع العشر وهو مطابق لمقيد بهذا الحديث فاعتبار الحول لا بد منه والضعف الذي في حديث الباب من خبرهما

البخاري ومسلم بأن زينب لم تكن حاضرة خطابه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك فالأولوية لسودة باعتبار من حضر اذ ذلك معارض بما رواه ابن حبان أن نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجتمعن عنده فلم يغادر منهن واحدة وأجاب



في الفتح بأنه يمكن أن يكون نفسه يربو بسودة من أبي عوانة لكون غير هالم يتقدم له ذكر لان ابن عينة عن فراس قد خالفه في ذلك وروى عن الشعبي التصريح بأن ذلك لزينب ويؤيده رواية

٢٧

عند ابن ماجه والدارقطني والبيهقي والعقيلي من حديث عائشة من اعتبار الحول وفي اسناده حارثة بن أبي الرجال وهو ضعيف وعنده الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عمر مثله وفيه اسعيل بن عياش وحديثه عن غير أهل الشام ضعيف وعنده الدارقطني من حديث أنس وفيه حسان بن سباه وهو ضعيف قوله وفيه نصف دينار فيه دليل على أن زكاة الذهب ربع العشر ولأعلم فيه خلافا

### \* (باب زكاة الزرع والثمار) \*

(عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فيما سقت الانهار والغيم العصور وفيما سقى بالسانية نصف العصور واما أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود وقال الانهار والعيون وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر ورواه الجماعة الا مسالك لفظ النسائي وأبي داود وابن ماجه بعد الابدل عثريا) قوله والغيم بفتح الغين المججمة وهو المطر وجاه في رواية الغيل باللام قال أبو عبيد هو ما جرى من المياه في الانهار وهو سيل دون السيل الكبير وقال ابن السكيت هو الماء الجاري على الارض قوله العصور قال النووي ضبطناه بضم العين جمع عشر وقال القاضي عياض ضبطناه عن عامة شيوخنا بفتح العين وقال هو اسم للمخرج من ذلك وقال صاحب المطالع أكثر الشيوخ يقولونه بالضم وصوابه الفتح قال النووي وهذا الذي ادعاه من الصواب ليس بصحيح وقد اعترف بأن أكثر الرواة وهم بالضم وهو الصواب جمع عشر وقد اتفقوا على قولهم عشورا أهل الذمة بالضم ولا فرق بين اللفظين قوله بالسانية هي البعير الذي يستقى به الماء من البئر ويقال له المناضح يقال منه سنايسنوسوا اذا استقى به قوله فيما سقت السماء المراد بذلك المطر أو الثلج أو البرد أو الطل والمراد بالعيون الانهار الجارية التي يستقى منها من دون اغتراف بالآلة بل تساح اساحة قوله أو كان عثريا هو بفتح العين المهملة وفتح الشاء المثناة وكسر الراء وتشديد التحتية وحكى عن ابن الاعراب تشديد المثناة وردة ثعلب قال الخطابي هو الذي يشرب بعروقه من غير سقى زاد ابن قدامة عن القاضي أبي يعلى وهو المستنقع في بركة ونحوها يصب اليه ماء المطر في سواقي تستقى اليه قال واشتقاقه من العاثر وهي الساقية التي يجري فيها الماء لان الماشي يتعثر فيها قال ومثله الذي يشرب من الانهار بغير مؤنة أو يشرب بعروقه كان يغرس في أرض يكون الماء قريبا من وجهها فتصل اليه عروق الشجر فيستغنى عن السقى قال الحافظ وهذا التفسير أولى من اطلاق أبي عبيد ان العثري ما سقته السماء لان سياق الحديث يدل على الغيرة وكذا قول من فسر العثري بأنه الذي لا حمل له لانه لا زكاة فيه قال ابن قدامة لا نعلم في هذه التفرقة التي ذكرها خلافا لقوله بالنضح بفتح النون وسكون الصاد المججمة بهدا حاصمه

قالت عائشة فكان اذا اجتمعنا في بيت احدنا باعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم ابيدنا في الجدار تطاول فلم نزل نفعل ذلك حتى توفيت زينب بنت جحش وكانت امرأة قصيرة ولم تكن أطولنا فعرفنا حينئذ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما أراد بطول اليد الصدقة وكانت زينب امرأة صناعة باليد تدبغ وتخز وتصدق في سبيل الله قال الحاكم على شرط مسلم وهي رواية مبيضة مرسجة لرواية عائشة بنت طلحة في أمر زينب وهي على شرط مسلم وروى ابن أبي خيثمة من طريق القاسم بن معن قال كانت زينب أول نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم لحوقا به فهذه روايات بعضها بعضهم بعضها يحصل من مجموعها أن في رواية أبي عوانة وهو ما (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال قال رجل) من بني اسرائيل كما عند أحمد (لا تصدقن بصدقة) هو من باب الالتزام كالندم لا والقسم فيه مقدر كانه قال والله لا تصدقن وزاد في رواية أبي عوانة الليلة وكررها في المواضع الثلاثة وكذا مسلم وبذلك تحصل المطابقة بين الحديث وترجمته بصدقة المسكين على رواية أبي ذر ان لو كانت جهر الماشي عليه حال الغنى لانه في الغالب لا يحنى بخلاف الآخرين (مخرج بصدقة) ليضعها في يده مستحق (فوضعها في يد سارق) وهو لا يعلم أنه سارق (فأصبحوا) أي القوم الذين فيهم هذا التصديق (يتحدون تصديق)

اللايلة (على سارق) اخبار بعض النجيب أو الانكار ولا ين لهيعة على فلان السارق (فقال) المتصدق (اللهم لك الحمد) على  
بارادتك لا بارادتي فان ارادتك كلها جيلة ولا يصح مد على المكروه  
٢٨ تصدق على سارق حيث كان ذلك

سواله (لا تصدقن) الليلة  
(بصدقة) على مستحق (تخرج  
بصدقة) ليضعها في يد مستحق  
(فوضعه في يد) امرأة (زانية)  
فاصبحوا) أي بنوا سرائيل  
(يتخذون تصدق الليلة على)  
امرأة (زانية فقال) المتصدق  
(اللهم لك الحمد) على تصدق  
(على) امرأة (زانية) حيث  
كان بارادتك قال في الفتح والذي  
يظهر أنه سلم وقوض ورضى  
بقضاء الله بحمد الله على تلك  
الحال لانه الحمد مود على جميع  
الحال لا يحمد على المكروه  
سواء وقد ثبت أن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم كان اذا رأى  
مألا يجبه قال اللهم لك الحمد على  
كل حال (لا تصدقن) الليلة (بصدقة)  
تخرج بصدقة فوضعه في يد  
غني فاصبحوا يتخذون تصدق  
اللايلة (على غني فقال اللهم لك  
الحمد على سارق وعلى زانية وعلى  
غني) زاد الطبراني في معجمه ذلك  
(فاني) في منامه (ف قيل له) في  
رواية الطبراني في مسند  
الشاميين عنه أنه وجد بن عبد  
الوهاب عن أبي اليمان بهذا  
الاسناد فسأه ذلك فاني في  
منامه وأخرجه أبو ذؤيب في  
المستخرج عنه وكذا الاسماعيلي  
من طريق علي بن عبيد الله عن  
شعيب وفيه تعيين أحد

أي بالسانية قوله بعلا بفتح الاء الموحدة وسكون العين المهملة ويروي بضمها قال في  
القاموس البعل الارض المرتفعة تطرف في السنة مرة وكل فحل وزرع لا يسقى أو ما سقى  
السماء انتهى وقيل هو الاشجار التي تشرب بعروقها من الارض والحديثان يدلان على  
أنه يجب العشر فيما سقى بماء السماء والانهما روي فيهما ما ليس فيه مؤنة كثيرة ونصف  
العشر فيما سقى بالنواضح ونحوها مما فيه مؤنة كثيرة قال النووي وهذا متفق عليه  
وان وجد مما يسقى بالنواضح تارة وبالمطر أخرى فان كان ذلك على جهة الاستواء وجب  
ثلاثة أرباع العشر وهو قول أهل العلم قال ابن قدامة لا نعلم فيه خلافا وان كان أحدهما  
أكثر كان حكم الأقل تبعاً للأكثر عند أحمد والنوري وأبي حنيفة وأحمد قولي الشافعي  
وقيل يؤخذ بالتقسيم قال الحافظ ويحتمل أن يقال ان أمكن فصل كل واحد منهما أخذ  
بحسابه وعن ابن القاسم صاحب مالك العبرة بما تم به الزرع ولو كان أقل (وعن أبي سعيد  
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ولا فيما دون خمس  
أواق صدقة ولا فيما دون خمس ذود صدقة رواه الجماعة وفي لفظ لأحمد ومسلم والنسائي  
ليس فيما دون خمسة أوساق من غر ولا حب صدقة ولمسلم في رواية من غر بالناء ذات النقط  
الثلاث وعن أبي سعيد أيضاً أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الوسق ستون صاعاً رواه  
أحمد وابن ماجه ولاحمد وأبي داود ليس فيما دون خمسة أوساق زكاة والوسق ستون  
مخنوماً) قوله ليس فيما دون خمسة أوسق قد تقدم نفسه الوسق والاواق والدود قوله  
الوسق ستون صاعاً هذا الحديث أخرجه أيضاً الدارقطني وابن حبان من طريق عمر بن  
يحيى عن أبيه عن أبي سعيد وأخرجه أيضاً النسائي وأبو داود وابن ماجه من طريق  
البخاري عن أبي سعيد قال أبو داود وهو منقطع لم يسمع أبو البخاري من أبي سعيد وقال  
أبو حاتم لم يدركه وأخرج البيهقي نحوه من حديث ابن عمر وابن ماجه من حديث جابر  
واسناده ضعيف قال الحافظ وفيه عن عائشة وعن سعيد بن المسيب وحديث ليس فيما  
دون خمسة أوسق صدقة مخصص لعموم حديث جابر المتقدم في أول الباب والحديث  
ابن عمر المذكور بعده لانهم ما يشملان الخمسة الاوسق وما دونها وحديث أبي سعيد هذا  
خاص بقدر الخمسة الاوسق فلا يجب الزكاة فيما دونها والى هذا ذهب الجمهور وذهب  
ابن عباس وزيد بن علي والخفي وأبو حنيفة الى العمل بالعام فقالوا يجب الزكاة في  
القليل والكثير ولا يعتبر النصاب وأجابوا عن حديث الاوساق بأنه لا يمتنع تخصيص  
حديث العموم لانه مشهور وله حكم المعلوم وهذا التمايم على مذهب الحنفية القائلين  
بان دلالة العموم قطعية وان العمومات القطعية لا تخصص بالنظريات ولا يمكن ذلك  
لايجري فيها نحن بصدد فان العام والخاص ظنيان كلاهما والخاص أرجح دلالة  
واسناده أقدم على العام تقدم أو تأخر أو قارن على ما هو الحق من أنه ينبغي العام على

الاحتمالات التي ذكرها ابن المنين وغيره قال الكرماني قوله أتني في منامه أي أرى في المنام أو سمعها تنادى  
ملكاً أو غيره أو أخبره نبي أو أنفاه عالم وقال غيره أو أنفاه ملكاً في كانه فقد كانت الملائكة تسلم بعضهم في بعض الامور وقد

ظهر بالنقل الصحيح انها كلها مرقعة الاول كذا في الفتح (اما صدقتك) زاد ابو امية فقد قبلت فاما (على سارق فاعله ان يستعف عن سرقة) واما الزانية فاعلمها ان تستعف عن زناها) بالقصر ٢٩ (واما الغني فاعله يعتبر في تنقيح اعطاه

الله) وفيه ان الصدقة كانت عندهم مختصة بأهل الحاجات من أهل الخير ولهذا تعجبوا من الصدقة على هؤلاء الاصناف الثلاثة وفيه ان نية المتصدق اذا كانت صالحة قبلت صدقته ولولم تقع الموقع واستجاب اعادة الصدقة اذ لم تقع الموقع وأن الحكم للظاهر حتى يتبين سواءه وبركة التسليم والرضا ودم التضجير بالقضاء كما قال بعض السلف لا تقطع الخدمة ولو ظهر لك عدم القبول وهذا في صدقة التطوع أما الواجبة فلا تجزى على غنى وان ظنه فقيرا خلافا لابي حنيفة ومحمد حيث قال لا تسقط ولا تجب عليه الاعادة وهذا الحديث أخرجه مسلم والساني في الزكاة (عن معن ابن يزيد) السلي الصحابي (رضي الله عنه قال بايعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا وأبي) يزيد الصحابي (وجدي) الاخفش الصحابي ابن حبيب السلمي (وخطب على) من الخطبة بكسر الخاء أي طلب من ولي المرأ أن يزوجهامني (فانكحني) أي طلب لي النكاح فأجبت به (وخاصت اليه) صلى الله عليه وآله وسلم قال الزبير كشي والبرماوي كأنه سقط ههنا من البخاري ما ثبت في غيره وهو

الخاص مطلقا وهكذا يجب البناء اذا جهل التاريخ وقد قيل ان ذلك اجماع والظاهر ان مقام النزاع من هذا القبيل وقد حكى ابن المنذر الاجماع على أن الزكاة لا تجب فيما دون خمسة أوسق مما أخرجت الارض الا أن أبا حنيفة قال تجب في جميع ما يقصد بزراعتها الارض الا الحطب والقضب والحشيش والشجر الذي ليس له ثمر انتهى وحكى عياض عن داود ان كل ما يدخله البكيل يراعى فيه النصاب وما لا يدخل فيه البكيل ففي قلبه وكثيره الزكاة وهو نوع من الجمع وقال ابن العربي أقوى المذاهب وأحوطها للمساكين قول أبي حنيفة وهو القسك بالعموم انتهى وههنا مذهب ثالث حكاه صاحب الجرعن الباقروالصادق أنه يعتبر النصاب في القروالزبيب والبروالشعير اذهى المعتادة فانصرف اليها وهو قصر للعام على بعض ما يتناوله بالادلة (وعن عطاء ابن السائب قال أراد عبد الله بن المغيرة أن يأخذ من أرض موسى بن طلحة من الخضر اوات صدقة فقال له موسى بن طلحة ليس لك ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول ليس في ذلك صدقة رواه الاثرم في سننه وهو من أقوى المراسيل لاحتجاج من أرسله به) الحديث أخرجه أيضا الدارقطني والحاكم من حديث اسحق بن يحيى بن طلحة عن عمه موسى بن طلحة عن معاذ بن افضة وأما القضاة والبطنج والريمان والقضب فموقوفه وعاقبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ وفيه ضعف وانقطاع وروى الترمذي بعضه من حديث عيسى بن طلحة عن معاذ وهو ضعيف وقال الترمذي ليس يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيء يعنى في الخضر اوات وانما يروى عن موسى بن طلحة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل لا ذكره الدارقطني في العمل وقال الصواب مرسل وروى البيهقي بعضه من حديث موسى بن طلحة قال عندنا كتاب معاذ رواه الحاكم وقال موسى تابعي كبير لا يشكر أنه اتي معاذ وقال ابن عبد البر لم يأت معاذ ولا أدركه وكذلك قال أبو زرعة وروى البزار والدارقطني من طريق الحرث بن نهان عن عطاء بن السائب عن موسى بن طلحة عن أبيه عن معن بن عيسى عن الخضر اوات صدقة قال البزار لا نعلم أحدا قال فيه عن أبيه الا الحرث بن نهان وقد حكى ابن عدى تضعيفه عن جماعة والمشهور عن موسى مرسل ورواه الدارقطني من طريق مروان ابن محمد السنجاري عن جبر عن عطاء بن السائب فقال عن أنس بدل قوله عن أبيه ولعله تصحيف منه ومروان مع ذلك ضعيف جدا وروى الدارقطني من حديث علي مثله وفيه الضعف بن حبيب وهو ضعيف جدا وفي الباب عن محمد بن جحش عند الدارقطني وفي اسناده عبد الله بن شبيب قيل عنه انه يسرق الحديث وعن عائشة عند الدارقطني أيضا وفيه صالح بن موسى وفيه ضعف وعن علي موقوفه عند البيهقي وعن عمر كذلك عنه والحديث يدل على عدم وجوب الزكاة في الخضر اوات والى ذلك ذهب مالك والشافعي

فألفني يعني حكم لي أي أظن في بردي يقال فلج الرجل على خصمه اذا ظفقه به (وكان أبي يزيد أخرج دنائير تصديقها فوضه) أي الدنائير (عند رجل في المسجد) قال في الفتح لم أقف على اسمه وفي السياق حذف تقديره وأذن له أن تصديقها

على المحتاج اليها اذا نام طالقا (بجنت فاخذتها) من الرجل الذي اذن له في التصديق باختياره لا بطريق الغصب (فاتيته بها) أي بالصدقة (فقال والله ما بالاردت) ٣٠ على الخصوص بالصدقة بل اردت عموم الفقراء أي من

وقالا انما تجب الزكاة فيما يكال ويدخل الاقنيات وعن أحداهما يخرج مما يكال ويدخل ولو كان لا يقيتات وبه قال أبو يوسف ومحمد وأوجبوا في الخضراوات الهادي والقسم الا الحشيش والحطب لحديث النامس شركا في ثلاث ووافقهما أبو حنيفة الا أنه استثنى السعف والتبن واستدلوا على وجوب الزكاة في الخضراوات بعموم قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة وقوله وما أخرجهما من الأرض وقوله وأواحقه يوم حصاده وبعوم حديث فيما سقت السماء العشر ونحوه قالوا وحديث الباب ضعيف لا يصلح لتخصيص هذه العمومات وأجيب بأن طريقه يقوى بعضها ببعض فيتمضى تخصيص هذه العمومات ويقوى ذلك ما أخرجهما الحاكم والبيهقي والطبراني من حديث أبي موسى ومعاذ حين بعثهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى اليمن يعلمان الناس أمر دينهم فقال لا تأخذوا الصدقة الا من هذه الاربعة الشعير والخنطة والزبيب والتمر قال البيهقي رواه ثقات وهو متصل وما أخرجه الطبراني عن عمر قال انما سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكاة في هذه الاربعة فذكرها وهو من رواية موسى بن طلحة عن عمر قال أبو زرعة موسى عن عمر مرسل وما أخرجه ابن ماجه والدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ انما سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكاة في الخنطة والشعير والتمر والزبيب زاد ابن ماجه والذرة وفي اسناده محمد بن عبيد الله العرزمي وهو متروك وما أخرج البيهقي من طريق مجاهد قال لم تكن الصدقة في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا في خمسة فذكرها وأخرج أيضا من طريق الحسن فقال لم يفرض الصدقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا في عشرة فذكر الخمسة المذكورة والابل والبقر والغنم والذهب والفضة وحكى أيضا عن الشعبي أنه قال كتب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى أهل اليمن انما الصدقة في الخنطة والشعير والتمر والزبيب قال البيهقي هذه المراسيل طرقها مختلفة وهي يؤكدها بعضهم ببعض ومعها حديث أبي موسى ومعها قول عمرو بن علي وعائشة ليس في الخضراوات زكاة انتهى فلا أقل من انتفاء هذه الاحاديث لتخصيص تلك العمومات التي قد دخلها التخصيص بالانساق والبقر والاعوام وغيرها فيكون الحق ما ذهب اليه الحسن البصري والحسن بن صالح والثوري والشعبي من أن الزكاة لا تجب الا في البقر والشعير والتمر والزبيب لا فيما عدا هذه الاربعة مما أخرجت الأرض وأما زيادة الذرة في حديث عمرو بن شعيب فقد عرفت ان في اسنادها متروكا وكذا كنه المعتمدة برسل مجاهد والحسن (وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يبعث عبيدا لله بن رواحة فيخربون الخيل حين يطيب قبل أن يركبوا كل منهم ثم يخبر يهوديا خذونه بذلك الخربص أو يدفعونه اليهم بذلك الخربص لكن يحصى الزكاة قبل أن تؤكل الثمار وتفرق رواه أحمد

غير حجر على الوكيل أن يعطى الولد وقد كان الولد فقيرا (مخاصمته) يعني أباه وهذه المخاصمة تفسير لصحة الاول (الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لك ما نويت من أجر الصدقة) (بأيزيد) لانك نويت الصدقة على محتاج وابنت محتاج اليها فوقع الموضع وان كان لم يخطر ببالك أنه يأخذها (ولك ما أخذت يا معن) لانك أخذت محتاجا اليها وانما أمضاها صلى الله عليه وآله وسلم لانه دخل في عموم الفقراء المأذون للوكيل في الصرف اليهم وكانت صدقة تطوع قال في الفتح وفيه دليل على العمل بالمطلقات على إطلاقها وان أحتمل أن المطلق لو خطر بباله فرد من الافراد لقبه باللفظ به واستدل به على جواز دفع الصدقة الى كل أصل وفرع ولو كان من تلزمه نفقته ولا حاجة فيه لانها واقعة حال فاحتمل أن يكون معن كأنه مستقلا لا يلزم أباه بدينه فقته وفيه جواز الاختيار بالمواهب اللينة والتحدث بنعم الله وفيه جواز التحاكم بين الاب والابن وان ذلك مجرد لا يبيح كون عوقا وجواز الاستخلاف في الصدقة ولا يبيح صدقة التطوع لان فيه

نوع أسرار وفيه أن المصدق أجر ما نواه سواء صدق المستحق أو لا لان الاب لا يرجو له في الصدقة على ولده بخلاف الهبة والله أعلم وهذه الحديث من أفراد البخاري (عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله

عليه وآله (وسلم إذا نفقت المرأة) على عيال زوجها وأضيافه ونحو ذلك (من طعام) زوجها الذي في (بيتها) المتصرف فيه إذا  
أذن لها في ذلك بالتصريح أو بالمفهوم من اطراد العرف فقلت ٣١ رضام بذلك حال كونها (غير مفسدة) له

بأن لم يتجاوز العادة ولا يؤثر  
نقصانه وقيد بالطعام لأن الزوج  
يسمح به عادة بخلاف الدراهم  
والدنانير فإن اتفاقهما منه بغير  
إذنه لا يجوز فلو اضطرب العرف  
أو شكت في رضاه أو كان  
شكها يشع بذلك وعات ذلك من  
حاله أو شكت فيه حرم عليه  
التصدق من ماله إلا بصريح  
أمره وليس في حديث الباب  
تصريح بجواز التصديق بغير  
إذنه نعم في حديث أبي هريرة عند  
مسلم وما انفقت من كسبه من  
غير أمره فإن نصف أجره له لكن  
قال النووي معناه من غير أمره  
الصريح في ذلك القدر المعين  
ويكون معها إذن عام سابق  
متناول لهذا القدر وغيره إما  
بالصريح أو بالمفهوم كما مر قال  
النووي وقال الخطابي هو على  
العسرف الجاري وهو إطلاق  
رب البيت لزوجه طعمه  
الضيف والتصدق على السائل  
فذهب الشارع ربة البيت لذلك  
ورغم ما فيه على وجه الإصلاح  
للافساد والامراف وفي حديث  
أبي أمامة الباهلي عند الترمذي  
مر فوعا وقال حسن لا تنفق  
أمرأة شيئا من بيت زوجها إلا  
بإذن زوجها قيل يا رسول الله ولا  
الطعام قال ذلك أفضل أموالنا  
وفي حديث سعد بن أبي وقاص

وأبو داود وعن عتاب بن أسيد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يبعث على  
الناس من يخرس عليهم كرومهم وثمارهم رواه الترمذي وابن ماجه وعنه أيضا قال  
أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يخرس العنب كما يخرس النخل فتؤخذ  
زكاته زيبا كما تؤخذ صدقة النخل غرارا واه أبو داود والترمذي وعن سهل بن أبي  
حزمة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا خرستم فخذوا ودعوا الثلث فإن  
لم تدعوا الثلث فدعوا الربع رواه الخمسة إلا ابن ماجه حديث عائشة فيه واسطة  
بين ابن جريج والزهرى ولم يعرف وقد رواه عبد الرزاق والدارقطنى بدون واسطة  
المذكورة وابن جريج مدلس فلعيله تركها تديسا وذكر الدارقطنى الاختلاف فيه  
فقال رواه صالح عن أبي الأخضر عن الزهرى عن ابن المسيب عن أبي هريرة وأوسله  
معمر ومالك وعقيل ولم يذكر وأباهرية وحديث عتاب بن أسيد أخرجه أيضا باللفظ  
الأول أبو داود وابن حبان وباللفظ الثاني النسائي وابن حبان والدارقطنى ومدايره على  
سعيد بن المسيب عن عتاب وقد قال أبو داود لم يسمع منه وقال ابن قانع لم يدركه وقال  
المنذرى انقطاعه ظاهر لأن مولد سعيد في خلافة عمر ومات عتاب يوم مات أبو بكر  
وسبقه إلى ذلك ابن عبد البر وقال ابن السكن لم يرو عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
من وجه غير هذا وقد رواه الدارقطنى بسند فيه الواقدي فقال عن سعيد بن المسيب عن  
المسور بن مخرمة عن عتاب بن أسيد وقال أبو حاتم الصحيح عن سعيد بن المسيب أن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم أمر عتابا بمرسل وهذه رواية عبد الرحمن بن اسحق عن الزهرى  
وحديث سهل بن أبي حزمة أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وصححه وفي أسناده عبد  
الرحمن بن مسعود بن نيار الراوى عن ابن أبي حزمة وقد قال البرزاني انه انفرد به وقال ابن  
القطان لا يعرف حاله قال الحاكم وله شاهد بأسناده متفق على صحته أن عمر بن الخطاب  
أمر به ومن شواهد ما رواه ابن عبد البر عن جابر بن جابر فوعا خفقا وفى الخرس الحديث  
وفى أسناده ابن لهيعة والاحاديث المذكورة تدل على مشروعية الخرس في العنب  
والنخل وقد قال الشافعى في أحد قوليه بوجوبه مستدلا بما في حديث عتاب من أن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم أمر بذلك وذهبت العترة ومالك وروى عن الشافعى إلى أنه جائز  
فقط وذهبت الهادوية وروى عن الشافعى أيضا إلى أنه مندوب وقال أبو حنيفة لا يجوز  
لأنه رجم بالغيب والاحاديث المذكورة ترد عليه وقد قصر جواز الخرس على مورد  
النص بعض أهل الظاهر فقال لا يجوز إلا في النخل والعنب ووافقه على ذلك شريح وأبو  
جعفر وابن أبي الفوارس وقيل يقام عليه غيره مما يمكن ضبطه بالخرس واختلاف  
في خرس الزرع فأجازه المصلحة الإمام يحيى ومنعته الهادوية والشافعية قول داود وعوا  
الثلث قال ابن حبان له معنيان أحدهما أن يترك الثلث أو الربع من العشر وثانيهما

عند أبي داود لما يبيع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم النساء قامت امرأة فقالت يا رسول الله أنا كل على آباءنا وأبنائنا قال  
أبو داود وأرى فيه إزا جنانا فيحل لثمان أموالهم قال الرطب تأكله وتم يدية قال أبو داود الرطب أى يفتح الرء الخبز

والبقول والربط بضم الراء القمرو فتحه ل من هذا ان الحكم يختلف باختلاف عادة البلاد وحال الزوج من مساحته وغيرها  
وباختلاف حال المنة في منه بين أن يكون ٣٢ يسرا يشاع به وبين أن يكون له خطر في نفس الزوج فيجوز له

أن يترك ذلك من نفس الثمرة قبل أن تعشر وقال الشافعي أن يدع ثلث الزكاة أو ربعها  
ليعقرها هو بنفسه وقبل يدع له ولاهله قدر ما يأكل ولا يحرص وأخرج أبو نعيم في  
الاصابة من طريق الصلت بن زبيد بن الصلت عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه  
عليه وآله وسلم استعمله على الخرص فقال أثبت لهما النصف وبقولهم النصف قائم  
يسرقون ولا تصل اليهم (وعن الزهري عن أبي أمامة بن سهل عن أبيه قال نهى رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الجعور ورولون الحبيق أن يؤخذوا في الصدقة قال  
الزهري عمر بن من غر المدينة رواه أبو داود وعن أبي أمامة بن سهل في الآية التي قال الله  
عز وجل ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون قال هو الجعور ورولون حبيق فنهى رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم أن يؤخذوا في الصدقة الرذالة رواه الثاني) الحديث الأول  
سكت عنه أبو داود والمذري ورجال استاده رجال الصحيح والحديث الثاني في  
استاده عبد الجليل بن حبيب الصحيح ولا بأس به وبقيمة رجاله رجال الصحيح وقد أخرج  
نحوه الترمذي وقال حسن صحيح غريب من حديث البراء قال في قوله تعالى ولا تيمموا  
الخبيث منه تنفقون نزلت فينا معشر الأنصار كذا أصحاب نخل فكان الرجل يأتي من نخله  
على قدر كثيره وقلته وكان الرجل يأتي بالقنور والقنوين فيعمله في المسجد وكان أهل  
الصفة ليس لهم طعام فكان أحدهم إذا جاع أتى القنور فضر به بهصاء فسقط البسر  
والقرفيا كل وكان ناس من لا يرغب في الخير يأتي الرجل بالقنوفيه الشبيص والحشف  
والقنور قد انكسر فيعلقه فانزل الله تعالى يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات  
ما كسبتم و مما أخر جناكم من الأرض ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بأخذيه  
الآن أن تغمضوا فيه قال لو أن أحدكم أهدي إليه مثل ما أعطى لم يأخذه إلا على الغشاش  
وحياء قال في كتابه بعد ذلك يأتي أحدنا بصالح ما عنده قوله الجعور و بضم الجيم وسكون  
العين المهملة وضم الراء وسكون الواو بعدهاء قال في القاموس هو عمر ردى مقوله  
ولون الحبيق بضم الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة وسكون التخمية بعدهاء قال في  
القاموس حبيق كزبير قد قل قوله الرذالة بضم الراء بعدهاء ذال معجمة هي ما اتى  
جيده كما في القاموس وقوله نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخ فيه دليل  
على أنه لا يجوز لاهالك أن يخرج الردى عن الجيسد الذي وجبت فيه الزكاة نصافي  
التمرو قياسا في سائر الاجناس التي تجب فيها الزكاة وكذلك لا يجوز للمصنف أن يأخذ  
ذلك

\*(باب ما جاء في زكاة العسل)\*

(عن أبي سياره المتعني قال قلت يا رسول الله أن لي نخلا قال فأد العشور قال قلت  
يا رسول الله أحبل جملها قال خفي لي جملها رواه أحمد وابن ماجه وعن عمرو بن

وبين أن يكون ذلك رطبا يخبث  
فساده أن تأخرو بين غيره) كان  
لها أبرها بما أنفقت) غير  
مفسدة (ولزوجهما أبرهما  
كعب) أى بسبب كعبه  
(ولغاازن) الذى يكون يده  
حفظا الطعام المتصدق منه  
(مثل ذلك) من الاجر لا ينقص  
بعضهم أجر بهض) أى من أجر  
بعض (شبا) وفي هذا الحديث  
التحديث والعنونة وتابى عن  
تابى عن صحابي ورواته كاهم  
كوفيون وجري رازى أصله من  
الكوفة وأخرجه أيضا في الزكاة  
والبيوع ومسلم في الزكاة وكذا أبو  
داود والترمذي وأخرجه النسائي  
في عشرة النساء وابن ماجه في  
التجارات (عن حكيم بن حزام)  
بالحاء والراء الاسدى المكي ولد  
يجوف الكعبة فيما حكاه الزبير  
ابن بكار وهو ابن أخى أم  
المؤمنين خديجة وعاش مائة  
وعشرين سنة شطرها في الجاهلية  
وشطرها في الاسلام وأعتق مائة  
رقبة وحج في الاسلام ومعه مائة  
بذنة ووقف بعرفة بمائة رقبته في  
أعناقهم أطواق الفضة مئة وش  
فهي اعطاء الله عن حكيم بن حزام  
وأهدى ألف شاة ومات بالمدينة  
سنة خمس وأربعة أربع أربعمائة  
وخمسين أو مئة ستين (رضي الله  
عنه عن النبي صلى الله عليه وآله)

واله (وسلم قال اليد العليا) المذقة (خير من اليد السفلى) السائلة وهذا هو العمد وهو قول الجمهور  
وقد بسط الحافظ ابن حجر الاقرال في بيان المراد من العليا والسفلى لان طول يديهما ثم قال وكل هذه التماويلات آفة سفية



انضمحل عند الاحاديث المتقدمة المصححة بالمراد فاولى ما قسم الحديث بالحديث ومحصل ما في الآيات المتقدمة ان اعلی  
الايدي المنفقة ثم المتعقبة عن الاخذ ثم الاخذ بغير سؤال واسفل ٣٣ الايدي السائلة والمانعة والله أعلم

(وابداً بن تعول) وفيه تقديم  
ثقة ثقة وعياله لانهم منحصرة  
فيه بخلاف ثقة غيره زاد  
النسائي من حديث طارق  
البحاري أمك وأباك وأختك  
وأخاك ثم ادناك أدناك وروى  
النسائي أيضاً من حديث أبي هريرة  
قال رجل يا رسول الله عندي  
دينار قال تصدقه على نفسك  
قال عندي آخر قال تصدقه  
على زوجك قال عندي آخر قال  
تصدقه على ولدك قال عندي  
آخر قال تصدقه على خادمك  
قال عندي آخر قال أنت أبصر به  
ورواه أبو داود والحاكم لكن  
بتقديم الولد على الزوجة (وخبر  
الصدقة عن ظهر غنى) أي  
لا صدقة كاملة الا عن ظهر غنى  
قال في الفتح معنى الحديث أفضل  
الصدقة ما وقع من غير محتاج  
الى ما تصدق به لنفسه أو ان  
تلتزمه ثقة قال الخطابي لفظ  
الظهر يرد في مثل هذا الشبا  
للكلام والمعنى أفضل الصدقة  
ما أخرجه الانسان من ماله بعد  
ان يستبقى منه قدر الكفاية  
ولذلك قال بعده وابدأ بن تعول  
وقال البغرى المراد غنى يستظهر  
به على الثواب التي تنوبه  
والتمكير لانه عظيم هذا هو المعنى  
في معنى الحديث قال النووي  
ان التصديق بجميع المال

شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه أخذ من العسل العشر ورواه  
ابن ماجه وفي رواية له جاءه لال أحد بني متعمان الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
بعشور فخل له وكان سألته أن يحكي واديا يقال له سلبه فحكي له ذلك الوادي فلما روى عن  
الخطاب كتب سفيان بن وهب الى عمر بن الخطاب عن ذلك فكتب عمر ان أدى اليك ما كان  
يؤدى الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من عشور فخله فاحم له سلبه والافانما هو ذباب  
غث يا كاه من يشاء ورواه أبو داود والنسائي ولابي داود في رواية بخبره وقال من كل عشر  
قرب قربة) حديث أبي سياره أخرجه أيضاً أبو داود والبيهقي وهو منقطع لانه من رواية  
سليمان بن موسى عن أبي سياره قال البخاري لم يذكر سليمان أحد من الصحابة وليس في  
زكاة العسل شيء يصح قال أبو عمر بن عبد البر لا يقوم بهذا نسخة وحديث عمرو بن شعيب  
قال الدارقطني يروى عن عبد الرحمن بن الحرث وابن الهيثم عن عمرو بن شعيب مسنداً  
ورواه يحيى بن سعيد الانصاري عن عمرو بن شعيب عن عمر بن شعيب مسنداً  
عنه وعبد الرحمن وابن الهيثم ليسا من أهل الاتقان لكن تابعهما عمرو بن الحرث أحد  
الثقات وتابعهما اسامة بن زيد عن عمرو بن شعيب عند ابن ماجه وغيره وفي الباب عن ابن  
عمر عند الترمذي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في العسل في كل عشرة أزقاق  
زق في اسناده صدقة السمين وهو ضعيف الحفظ وقد خواف وقال النسائي هذا حديث  
منكر ورواه البيهقي وقال تفرده بصدقة وهو ضعيف وقد تابعه طلحة بن زيد عن موسى  
ابن يسار ذكره المروزي ونقل عن أحمد تضعيفه وذكر الترمذي انه سأل البخاري عنه فقال  
هو عن نافع عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل وعن أبي هريرة عن عبد الله بن مسعود  
الرزاق وفي اسناده عبد الله بن محرز وهم لاثق وهو متروك وعن سعد بن أبي ذئب عند  
البيهقي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استعمله على قومه وانه قال لهم أدوا العشر  
في العسل وفي اسناده منير بن عبد الله ضعفه البخاري والازدي وغيرهما قال الشافعي  
وسعد بن أبي ذئب يحكى ما يدل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره فيه بشيء  
وانه شيء رآه هو فمطوع له به قومه قال ابن المنذر ليس في الباب شيء ثابت قوله متعمان  
بضم الميم وسكون المثناة بعد هاء مهملة وكذا المعنى قوله سلبه بفتح المهملة واللام والباء  
الموحدة وهو وادني متعمان قاله البكري في معجم البلدان وقد استدل بالحديث الباب  
على وجوب العشر في العسل أبو حنيفة وأحمد والشافعي وحكاها الترمذي عن أكثر أهل  
العلم وحكاها في البحر عن عمر وابن عباس وعمر بن عبد العزيز والهادي والمؤيد بالله  
وأحمد قول الشافعي وقد حكى البخاري وابن أبي شيبة وعبد الرزاق عن عمرو بن عبد  
العزيز انه لا يجب في العسل شيء من الزكاة وروى عنه عبد الرزاق أيضاً مثل ما روى عنه  
صاحب البحر ولكنه بأسناده ضعيف كما قال الحافظ في الفتح وذهب الشافعي ومالك

بصبر على الاضاعة والفقهاء لم يجمع هذه الشروط فهو مكروه قال والخيار ان معنى الحديث أفضل الصدقة ما وقع بعد القيام  
بمسح لمن لا دين عليه ولا له اعمال لا يصبرون ويكون هو بمن  
نيل ح  
ي



بحقوق النفس والعمال بحيث لا يصير المتصدق محتاجا بعد صدقته الى أحد فعنى الغنى في هذا الحديث حصول ما تدفع به الحاجة الضرورية كالأكل عند

الجوع الشوش الذي لا يصبر عليه وسر العورة والحاجة لا ما يدفع به

عن نفسه الاذى وما هذا سبيله فلا يجوز الا يثار بل يحرم وذلك انه اذا أثر غيره به أدى الى اهلاك نفسه أو الاضرار بها أو كشف عورته فإعانة حقه أولى على كل حال فاذا سقطت هذه الواجبات صح الا يثار وكانت صدقته هي أفضل لاجل ما يتحمله من غصص الفقر وشدة مشقة وبهذا يندفع التعارض بين الأدلة انتهى (ومن يستغف يطلب العفة وهي الكف عن الحرام وسؤال الناس (يعفه الله) أي يصبر به عفيفا (ومن يستغف يغفر الله) أي من يطلب الغنى يعطيه الله ذلك (عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال وهو على المنبر) قال ابن عبد البر فيه اباحة الكلام للخطيب بكل ما يصلح من مواعظة وعلم وقربة (وذكر الصدقة وفيه الحث على الانفاق في وجوه الطاعة (والتعفف) أي كان يرضى الغنى على الصدقة والتعفف على العفة وفيه تنصيص الغنى مع القيام بحقوقه على الفقراء لان العطاء انما يكون مع الغنى (والمسئلة) ولمسلم والتعفف عن المسئلة وفيه كراهية السؤال والتعفف عنه ومجمل ما اذا لم تدع اليه ضرورة من خوف

والنورى وحكام ابن عبد البر عن الجهم والى عدم وجوب الزكاة في العسل وحكاة في البحر عن علي عليه السلام وأشار العراقي في شرح الترمذى الى ان الذى نقله ابن المنذر عن الجهم ورأى من نقل الترمذى واعلم ان حديث أبي سيارة وحديث هلال ان كان غير أبي سيارة لا يدلان على وجوب الزكاة في العسل لانهما تطوعا بها وحكى له ما يدل مأخذ وعقل عمر العلة فامر بمثل ذلك ولو كان سبيلا سبيل الصدقات لم يخبر في ذلك بقبية أحاديث الباب لا تنتمض للاختصاص بها ويؤيد عدم الوجوب ما تقدم من الأحاديث القاضية بان الصدقة انما تجب في أربعة أجناس ويؤيده أيضا ما رواه الجهمى بإسناده الى معاذ بن جبل انه أتى بوقص البقر والعسل فقال معاذ كلاهما لم يأمرني فيه صلى الله عليه وآله وسلم بشئ قوله والا فأنما هو ذباب غيث أى وان لم يؤدوا عشورا والنخل فالعسل مأخوذ من ذباب النخل وأضاف الذباب الى الغيث لان النخل يقصد مواضع القطر لما فيها من العشب والخصب قوله يا كاه من يشاء يعنى العسل فالضمير راجع الى المقدر المحذوف وفيه دليل على ان العسل الذى يوجد في الجبال يكون من سبق اليه أحق به

(باب ما جاء في الركا زو المعدن)

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الجاهل جرحها جبار والبل جرجار والمعدن جبار وفي الركا زو المعدن رواية الجماعة وعن ربيعة بن عبد الرحمن عن غير واحد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أقطع بلال بن الحارث المزني معادن القلبية وهي من ناحية القرع فملك المعدن لا يؤخذ منها الا الزكاة الى اليوم رواه ابو داود ومالك في الموطأ) الحديث الاول له طرق والفاظ والحديث الثانى أخرجه أيضا الطبراني والحاكم والبيهقى بدون قوله وهي من ناحية القرع الخ قال الشافعى بعد أن روى هذا الحديث ليس هذا مما ينبتة أهل الحديث ولم يكن فيه رواية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاقطاعه وأما الزكاة في المعدن دون الخمس فليست مروية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البيهقى هو كما قال الشافعى وقد روى هذا الحديث عن الدراودى عن ربيعة المذكور وموصولا وكذلك أخرجه الحاكم في المستدرک وكذلك كره ابن عبد البر ورواه أبو سبرة المدينى عن مطرف عن مالك عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبيه عن بلال موصولا لكن لم يتابع عليه ورواه أبو أويس عن كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده عن ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس هكذا قال البيهقى وأخرجه من الوجهين الآخرين ابو داود وسبأني حديث ابن عباس المشار اليه في باب ما جاء في اقطاع المعدن من كتاب احباء الموات قوله الجاهل سميت البهية بجمها لانها لا تشكك قوله جبار أى هدر وسبأني الكلام على ذلك قوله وفي الركا زو المعدن الركا زو بكسر الراء وتخفيف الكاف وآخره رأى مأخوذ من الركا بفتح الراء يقال ركزه ركزه اذا دفعه فهو من كوزوه وهذا متفق عليه

هالك ونحوه وقد روى الطبراني من حديث ابن عمر بإسناد فيه مقال مرفوعا ما أعطى من سعة قال بأفضل من الاخذ اذا كان محتاجا (البداء العليم من البداء السفل فالبداء العليم هو المفقرة) اسم فاعل من أنفق ورواه

أبو داود وغيره المتفقة ورجمه الخطائي قال لان الساق في ذكر المسئلة والتعفف عنها وقال شارح المشكاة تفسيره بالعفة  
يتناسب الحمل وبالمنفقة غير مناسب له لكن انما يتيم هذا الوقتصر على قوله ٣٥

بقوله (و) اليد (السفلى هي  
السائلة) لدلائلها على علو المنفقة  
وسقالة السائلة ورذالتها وهي  
ما يستكشف منها فظهر بهذا  
ان ما في البخارى ومسلم ارجح  
من احدى روايتي أبي داود  
فقالود راية ويؤيد ذلك رواية  
حكيم عند الطبراني باسناد صحيح  
مرفوعا يد الله فوق يد المعطى  
ويد المعطى فوق يد المعطى ويد  
المعطى أسفل الايدي وعند  
النسائي من حديث طارق  
الحاربي قدمنا المدينة فاذا النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم قائم على  
المنبر يخاطب الناس وهو يقول  
يد المعطى العليا وهذا نص يرفع  
الخلافا ويدفع تعسف من  
تعسف في تأويله ذلك كقول  
بعضهم العليا الاخذة والسفلى  
المائعة أو العليا الاخذة  
والسفلى المنفقة وقد كان اذا  
أعطى الفقير العطية يجعلها في  
يدنفسه ويأمر الفقير ان  
يتناولها لتكون يد الفقير هي  
العليا أديا مع قوله تعالى ألم يعلموا  
ان الله هو يقبل التوبة عن  
عباده ويأخذ الصدقات قال  
فلما أضيف الاخذ الى الله تعالى  
فوضع لله موضع يده أسفل من  
يد الفقير الاخذ وقال ابن  
العربي والتحقيق ان السفلى يد  
السائل وأما يد الاخذ فلا لان

قال مالك والشافعي الركا زدن الجاهلية وقال أبو حنيفة والثوري وغيرهما ان المعدن  
ركاز واحتج لهم بقول العرب اركز الرجل اذا اصاب ركازا وهي قطع من الذهب تخرج  
من المعدن وخالفهم في ذلك الجمهور فقالوا لا يقال للمعدن ركاز واحتجوا بما وقع  
في حديث الباب من التفرقة بينهم بالعطف فدل ذلك على المغايرة وخص الشافعي الركا ز  
بالذهب والفضة وقال الجمهور لا يختص واختاره ابن المنذر قوله القبلية منسوبة الى  
قبل بفتح القاف والباء وهي ناحية من ساحل البحر بينهما وبين المدينة خمسة أيام والفرع  
موضع بين نخلة والمدينة والحديث الاول يدل على ان ركازا الخمس على الخلاف  
السابق في تفسيره قال ابن دقيق العيد ومن قال من الذخائر ان في الركا ز الخمس اما مطلقا  
أو في اكثر الصور فهو أقرب الى الحديث انتهى وظاهره سواء كان الواحد له مسلما أو ذميا  
والى ذلك ذهب الجمهور فيخرج الخمس وعند الشافعي لا يؤخذ منه شيء وانفقوا على انه  
لا يشترط فيه الحول بل يجب اخراج الخمس في الحال والى ذلك ذهب المعتزلة قال في الفتح  
وأغرب ابن العربي في شرح الترمذي فحكى عن الشافعي الاشتراط ولا يعرف ذلك في شيء  
من كتبه ولا كتب أصحابه ومصرف هذا الخمس مصرف خمس النبي فعند مالك وأبي  
حنيفة والجمهور وعند الشافعي مصرف الزكاة وعن أحمد روايتان وظاهر الحديث  
عدم اعتبار النصاب والى ذلك ذهب الحنفية والمعتزلة وقال مالك وأحمد واسحق يعتبر  
لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس فيما دون خمس أواق صدقة وقد تقدم وأجيب بان  
الظاهر من الصدقة الزكاة فلا تتناول الخمس وفيه نظر قوله فقلت المعدن لا يؤخذ منها  
الا الزكاة فيه دليل لمن قال ان الواجب في المعدن الزكاة وهي ربع العشر كالشافعي  
وأحمد واسحق ومن أدلتهم أيضا قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الرقة ربع العشر  
ويقاس غيرها عليها وذهب المعتزلة والحنفية والزهري وهو قول للشافعي الى انه يجب  
فيه الخمس لانه يصدق عليه اسم الركا ز وقد تقدم الخلاف في ذلك

\*(أبواب اخراج الزكاة)\*

\*(باب المبادرة الى اخراجها)\*

(عن عقبه بن الحرث قال صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم العصر فامر ع ثم دخل البيت  
فلم يلبث أن خرج فقات أو قبل له فقال كنت خلفت في البيت قبرامن الصدقة فكبرهت  
ان أيتمه فقسمة رواء البخارى وعن عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم يقول ما خالطت الصدقة مالا قط الا أهلكته رواء الشافعي والبخارى في تاريخه  
والحميدى وروا قال يكون قد وجب عليك في مالك صدقة فلا تخرجها فهلك الحرام  
السلال وقد احتج به من يرى تعلق الزكاة بالعين قوله تبرأ بكسر الميم وسكون  
الموحدة الذهب الذي لم يصف ولم يضرب قال الجوهرى لا يقال الا للذهب وقد قاله

يد الله هي المعطية ويد الله هي الاخذة وكلتاها عليا وكلتاها معين انتهى وهو روض بأن البحث انما هو في يد الادمين وأما  
يد الله عز وجل فباعتبار كونه مالك كل شيء نسبت يده الى الاعطاء وباعتبار قبوله الصدقة ورضاه بها نسبت يده الى الاخذ وقد

روى اسحق في مسنده ان حكيم بن حزام قال يا رسول الله ما الدال على اني تعطي ولا تأخذ وهو صريح في ان الاخذة  
البدائي في أطراف الموطن ان هذا التمسك بالبدائي كور في حديث ابن عمر هذا

است بعديا وقد ذكر أبو العباس  
مدرج فيه ولم يذكر ذلك مستندا  
نعم في كتاب الصحابة للعسكري  
باسناده فيه انقطاع عن ابن عمر  
انه كتب الى بشر بن مروان اني  
سمعت رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم يقول البس العلماء  
خير من البس السقلى ولا أحسب  
السقلى الا السائلة ولا العلماء  
الا المعطية فهذا يشعرون  
التفسير من كلام ابن عمر ويؤيده  
ما رواه ابن أبي شيبة عن ابن عمر  
قال كما يتحدث ان البس العلماء  
هى المنفعة قاله في الفتح وفي  
هذا الحديث التحديث  
والعنة ورواه ما بين بصرى  
ومدني وآخرجه مسلم وأبو  
داود والنسائي في الزكاة (عن  
أبي موسى رضى الله عنه قال  
كان رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم اذا جاءه السائل أو  
طلبت اليه حاجة قال اشفعوا  
تؤجروا) سواء قضيت الحاجة  
أم لا (ويقضى الله على لسان  
نبيه صلى الله عليه وآله وسلم  
ما شاء) وهذا من مكارم أخلاقه  
صلى الله عليه وآله وسلم ليصلوا  
جنات السائل وطالب الحاجة  
وهو يتناق باخلاق الله حيث  
يقول لنبيه صلى الله عليه وآله  
وسلم اشفع تشفع واذا أمر صلى  
الله عليه وآله وسلم بالشقاعة  
عنده مع علمه بأنه مستغن عنها

بعضهم في النفقة انتهى وأطلقه بعضهم على جميع جواهر الارض قبل ان تصاغ  
وتضرب حكماء ابن الأثير عن الكسائي كذا أشار اليه ابن دريد قوله ان أئمة أي  
أترك بيت عندي قوله فقسمته في رواية البخاري فامرت بقسمته والحديث الاول  
يدل على مشروعية المبادرة باخراج الصدقة قال ابن بطال فيه ان الخير ينبغي ان يسار به  
فان الاوقات تعرض والموانع تنزع والموت لا يؤمن والتسويق غير محمود زاد غيره وهو  
أخلص للذمة وأنى للحاجة وأبعد من المثل المذموم وأردى للرب تعالى وأصحى للذنب  
والحديث الثاني يدل على ان مجرد مخالطة الصدقة لغيرها من الاموال سبب لاهلاكه  
وظاهره وان كان الذي خلطها بغيرها من الاموال مازعا على اخراجها بعد حين لان  
التراخي عن الاجراج مما لا يعبدان يكون سببا لهذه العقوبة أعنى هلاك المال  
واحتجاج من احتج به على تعاقب الزكاة بالعين صحيح لانها كانت متعلقة بالذمة لم يستقم  
هذا الحديث لانها لا تكون في جرم من أجزاء المال فلا يستقيم اخلاطها بغيرها  
ولا كونها سببا لاهلاكها ما خلطته

\*(باب ما جاء في تججيلها)\*

(عن علي عليه السلام ان العباس بن عبد المطلب سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في  
تججيل صدقته قبل ان تحل فرخص له في ذلك ورواه الخمسة لا النسائي وعن أبي هريرة قال  
بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عمر على الصدقة فقبل منع ابن جميل وخالد بن  
الوليد وعباس عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما  
يقوم ابن جميل الا أنه كان فقيرا فاغناه الله وأما خالد فانكم تظلمون خالد اقد احبس أذراعه  
واعتاده في سبيل الله تعالى وأما العباس فهي على ومثلها معها ثم قال يا عمر أما شعرت  
ان عم الرجل صنوا أبيه رواه أحمد وسلم وآخرجه البخاري وليس فيه ذكر عمر ولا ما قبل  
له في العباس وقال فيه فهي عليه ومثلها معها قال أبو عبيد أرى والله أعلم انه أخر عنه  
الصدقة عامين لحاجة عرضت للعباس والامام ان يؤخر على وجه النظر ثم يأخذها ومن  
روى فهي على ومثلها فبقال كان تسلف منه صدقة عامين ذلك العام والذي قبله  
حديث علي أخرجه أيضا الحاكم والدارقطني والبيهقي وفيه اختلاف ذكره الدارقطني  
ورجح ارساله وكذا أخرجه أبو داود وقال الشافعي لا أدري أثبت أم لا يعني هذا الحديث  
ويشهد له ما أخرجه البيهقي عن علي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انما كنا احتجنا  
فاسلفنا العباس صدقة عامين رجاله ثقات الا ان فيه انقطاعا ويعضده أيضا حديث أبي  
هريرة المذ كور بعده قوله ينقم بكسر القاف وفصحها والكسر أفصح وابن جميل هذا  
قال ابن الاثير لا يعرف اسمه لكن وقع في تعليق القاضي حسين الشافعي وتبعه الروائي  
ان اسمه عبيد الله وذكر الشيخ سراج الدين بن الملا ان بعضهم سماه عبيد الله ووقع في

لان عبيد الله شافعا من نفسه وباعثا من جوده فالشفاعة المسماة عبيد غيره ممن يحتاج الى تفريل داعية  
الى الخير ميثا كذا بطريق الاولى وهذا الحديث أخرجه أيضا في الادب والتوحيد ومسلم وأبو داود في الادب والترمذي في العلم

والنسائي في الزكاة (عن أسماء بنت أبي بكر) الصديق (رضي الله عنه) ما قالت قال لي النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) لا تؤك (يقال أوكى ما في سفائه إذا شربه بالو كاهو الخيط الذي يشده برأس القربة أي

٣٧

لا تربط على ما عندك وتمنع به (فيؤك عليك) أي لا تمنع مالك من الصدقة خشية نفيه فتقطع عنك مادة الرزق (وفي رواية لا تحصى فيحصى الله عليك) والاحصاء معرفة قدر الشيء وزنا وعدد أو هو من باب المقابل واحد الله هذا المراد به قطع البركة أو حبس مادة الرزق أو الحاسبة عليه في الآخرة وفي هذا الحديث الحديث والاحصاء والعنونة ورواية تابعة عن صحابة ورواه كلهم مدنيون إلا عبدة فـكوفي وأخرجه البخاري في الهبة ومسلم في الزكاة وكذا النسائي (وفي رواية لا تؤك) من أوعيت المتاع في الوعاء إذا جعلته فيه ووعيت الشيء حفظته والمسراد لازم الابعاء وهو الامساك (فيؤك الله عليك) واسناده إلى الله مجاز عن الامساك (أوضح ما استطعت) فعل أمر من الرضخ وهو العطاء اليسير أي أنفق من غير احتيا في ما دمت مستطبعة قادرة على الرضخ وفي هذا الحديث الحديث والاحصاء والعنونة وأخرجه أيضا في الزكاة والهبة ومسلم في الزكاة والنسائي فيه وفي عشرة النساء (عن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله رأيت) أي أخبرني عن حكم (أشياء

رواية ابن جرير أبو جهم بن حذيفة بدل ابن جبريل وهو خطأ لطباق الجميع على ابن جبريل وقول الأكثر أنه كان انصاريا أو أمأ أبو جهم بن حذيفة فهو قرشي فافترقا قوله وأعتاده جمع عتاد بفتح العين المهملة بعد هاء فوقية وبعد الالف دال مهملة والاعتاد آلات الحرب من السلاح والدواب وغيرها ويجمع أيضا على اعتدة ومعنى ذلك أنهم طلبوا من خالد أن يكثر عتاده فلما منهمم أنهم التجارة وأن الزكاة فيها واجبة فقال لهم لا زكاة فيما على فقالوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم إن خالد يمنع الزكاة فقال انكم تظلمونه لأنه حبسها ووقفها في سبيل الله تعالى قبل الحول عليها فلا زكاة فيها ويحتمل أن يكون المراد لو وجبت عليه زكاة لا عطاها ولم يشعها لأنه قد وقف أموال الله تعالى متبرعا فكيف يشعها بواجب عليه واستعبط بعضهم من هذا وجوب زكاة التجارة وبه قال جمهور السلف والخلف خلافا لداود وفيه دليل على صحة الوقف وصحة وقف المنقول وبه قالت الأمة بأسرها إلا بأحنيقة وبعض الكوفيين وقال بعضهم هذه الصدقة التي منعها ابن جبريل وخالد والعباس لم تكن زكاة إنما كانت صدقة تطوع سكاها القاضي عياض قال ويؤيده أن عبد الرزاق روى هذا الحديث وذكر في روايته أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يندب الناس إلى الصدقة وذكر تمام الحديث قال ابن القصار من المال كية وهذا التأويل أليق بالقصة ولا يظن بالصحابة منع الواجب وعلى هذا فعد خالد واضع لأنه أنخرج ماله في سبيل الله فخافني له مال يحتمل المواصلة بصدقة التطوع ويكون ابن جبريل شح بصدقة التطوع فعتب عليه وقال في العباس هي على ومثلها معها أي أنه لا يمنع إذا طلبت منه انتهى كلام ابن القصار قال القاضي عياض ولكن ظاهر الأحاديث في الصحابة أنهم في الزكاة قولوا له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عمر على الصدقة وإنما كان يبعث في القريضة ورجح هذا النووي قوله فهي على ومثلها معها بما يقوى أن المراد به أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذ برهم أنه تجمل من العباس صدقة عامين ما أخرجه أبو داود الطيالسي من حديث أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعمرانا كنا نجلد بصدقة مال العباس عام الأول وما أخرجه الطبراني والبخاري من حديث ابن مسعود أنه صلى الله عليه وآله وسلم تسلف من العباس صدقة عامين وفي أسناده محمد بن ذكوان وهو ضعيف ورواه البراز من حديث موسى بن طلحة عن أبيه نحوه وفي أسناده الحسن بن عمار وهو متروك ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس وفي أسناده منديل بن علي والعرزمي وهما ضعيفان والصواب أنه مرسل ومما يرجح أن المراد ذلك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو أراد أن يجعل ما عليه لاجل امتناعه لكفاه أن يجعل مثلها من غير زيادة وأيضا الجمل على الامتناع فيه سواءً كان بالعباس والحديثان يدلان على أنه يجوز تجمل الزكاة قبل الحول ولو لمعنيين إلى ذلك ذهب الشافعي وأحمد وبوخليفة وبه قال الهادي والقاسم قال المؤيد بالله

كنت أنتخذ أي أتعبد أو أتقرب والخنف في الأصل الاثم فكانه أراد أني عني الاثم وعن ابن الصنف أن الخنف التبرير وفي العتي بلفظ كنت أنتخذ بها يعني تبريرها قال عياض ورواه جماعة من الرواة في البخاري بالثلاثة وبالثلثة أصح

رواية روى في (بم في الاما داية) قبل الاسلام (من صدقة أو عتاقة) وكان أعتق مائة رقبة في الجاهلية وسجل على مائة بعير  
 (وصار رحم فويل) (في من أبر فقال ٢٨ النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسأت على) قبول (ما سلف) لك (من)

وهو أفضل وقال مالك دربعة وسفيان الثوري وداود وأبو عبيد بن الحرث ومن أهل  
 البيت الناصرية لا يجوز حتى يحول المحول واستدلوا بالأحاديث التي فيها تعليق  
 الوجوب بالمحول وقد تقدمت وتسايم ذلك لا يضر من قال بصحة التحجيل لأن الوجوب  
 متعلق بالمحول بالانزاع وانما النزاع في الاجزاء قبله

• (باب تفرقة لزكاة في بلادها ومراعاة المنصوص عليه لا القيمة وما يقال عند دفعها) •

(عن أبي بصيرة قال قدم علينا مصدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فآخذ الصدقة  
 من أغنيائنا فجعلها في قفرا ثانيا كنت غلاما يتيها فاعطاني منها قلو صا رواه الترمذي

وقال حديث حسن وعن عمران بن حصين أنه استعمل على الصدقة فلما رجع قيل له أين  
 المال قال ولله مال أرسلتني أخذناه من حيث كنا نأخذ من عهد رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم ووضعناه حيث كنا نضعه رواه أبو داود وابن ماجه وعن طاوس قال كان في كتاب  
 معاذ من خرج من مخالف إلى مخالف فان صدقته وعشره في مخالف عشرة روى

الأثرم في سننه) الحديث الأول هو من رواية حفص بن غياث عن أشعث عن عون بن  
 أبي جحيفة عن أبيه وهذا وثائق الأشعث بن سوار وفيه مقال وقد أخرج له مسلم متابعه

قال الترمذي بعد ذكر الحديث وفي الباب عن ابن عباس والحديث الثاني سكت عنه  
 أبو داود والمنذري ورجال أسنده رجال الصحيح إلا إبراهيم بن عطاء وهو صدوق

والحديث الثالث أخرجه أيضا سعيد بن منصور بإسناد صحيح إلى طاوس بلفظ من انتقل  
 من مخالف عشرة فصدقته وعشره في مخالف عشرة وفي الباب عن معاذ عند الشيخين

أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما بعثه إلى اليمن قال له خذها من أغنيائهم وضعها في  
 قفرائهم وقد استدل بهذه الأحاديث على مشروعية صرف زكاة كل بلد في فقراء أهل

وكرهية صرفها في غيرهم وقد روى عن مالك والشافعي والثوري أنه لا يجوز صرفها في  
 غير فقراء البلد وقال غيرهم أنه يجوز مع كراهة لما علم بالضرورة أن النبي صلى الله عليه

وآله وسلم كان يستدعي الصدقات من الأعراب إلى المدينة ويصرفها في فقراء  
 المهاجرين والأنصار كما أخرج النسائي من حديث عبد الله بن هلال الثقفي قال جاء رجل

إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال كذب أقبل بعدك في عناق أو شاة من الصدقة  
 فقال صلى الله عليه وآله وسلم لولا أني أعطيت فقراء المهاجرين ما أخذتها وما أخرجها

اليمن وقيل له البخاري عن معاذ أنه قال لأهل اليمن اتقوا بكل خيس وأبليس أخذ  
 منكم مكان الصدقة فانه أرفق بكم وأنفع للمهاجرين والأنصار بالمدينة وفيه انقطاع

وقال الاسماعيلي أنه مرسل فلا حجة فيه لاسيما مع معارضته لحديثه المتفق عليه الذي  
 تقدم وقد قال فيه بعض الرواة من الجزية بدل قوله الصدقة أو يحمل على أنه بعد كفاية

من في اليمن والآنما كان معاذ أيضا لفرس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوله من مخالف

شهير) وقال الحارثي معناه  
 ما تقدمت من الخير الذي علمته  
 هو ذلك يؤيد ظاهر هذا الحديث  
 ما رواه الدارقطني في غرائب  
 مالك من حديث أبي سعيد  
 هروغا إذا لم الكافر فخن  
 إسلامه كتب الله له كل حسنة  
 كان زلفها ومجانسته كل سيئة  
 كان زلفها وكان عمله بعد ذلك  
 الحسنة بعشر أمثالها إلى  
 سبع مائة ضعف والسيئة بمثلها  
 إلا أن يجب أو زاله عنها لكن  
 هذا لا يخرج على التواعد  
 الأصولية لأن الكافر لا تصح  
 منه في حال كفره عبادة لأن  
 شيرطها النية وهي متعبة بذرة  
 منه وانما يكتب له ذلك  
 الخير بعد إسلامه تفضلا  
 من الله مستأنفا قال في الفتح  
 وأما من قال أن الكافر لا يثاب  
 فحمل معنى الحديث على وجوه  
 أخرى منها أن يكون المعنى أنك  
 بفعلك ذلك اكتسبت طبعا  
 جميلة فانتفعت بتلك الطباع  
 في الإسلام أو تكون تلك العادة  
 قد مهدت لك معونة على فعل  
 الخير أو أنك اكتسبت بذلك ثناء  
 جمالا فهو باق لك في الإسلام أو  
 أنك ببركة الخير هديت إلى الإسلام  
 لأن المبادئ عنوان الغايات  
 أو أنك بتلك الأفعال رزقت  
 الرزق الواسع قال ابن الجوزي

قيل إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم روى عن جوابه فانه سأل هل لي فيها من أجر فقال أسلمت على  
 ما أسلفت من خير والعنق فعل خير فيك أنه أراد أنك قد فعلت خيرا والخير يدح فاعله ويجازى عليه في الدنيا فقد روى مسلم من

لحديث أنس مرفوعا يثاب في الدنيا بالرزق على ما يشاء من جنة قال ابن المنير ثبت الحكم من أجل قوة الاختلاف فيه قال  
الحافظ ابن حجر لا مانع من أن الله يصف إلى إحسانه في الإسلام ثواب ما ٣٩ كان صدر منه في الكفر فضلا

واحسانا انتهى وفي هذا  
الحديث التحديث والعنعنة  
ورواية تاجي عن تاجي عن  
صحابي وأخرجه أيضا في البيوع  
والأدب والعقود وأخرجه مسلم  
في الإيمان (عن أبي موسى  
رضي الله عنه عن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم قال الخازن المسلم  
الأمين الذي ينفذ بشأه مكسورة  
مثقلة ومخففة مضارعة أنفذة  
أو نفذة من الأفعال أو من  
التفصيل وهو الأمضاء) وربما  
قال يعطى ما أمر به من الصدقة  
(كأمه الأمور أطيب به نفسه  
في دفعه إلى) الشخص (الذي  
أمره) مبنيا للمفعول أي الذي  
أمر الأمر به (به) أي بإدفع  
(أحد المتصدقين) بفتح القاف  
لكن أجره غير مضاعف له عشر  
حسنات بخلاف رب المال فهو  
فخو قواهم في المبالغة القلم أحد  
الساكنين وقيد الخازن بكونه  
مسلمًا لأن الكافر لانهة له  
وبكونه أمينًا لأن الخائن غير  
مأجور وزب الأجر على  
إعطائه ما أمر به فلا يكون خائنا  
أيضا وان تكون نفسه بذلك  
طيبة فلا يعدم القيمة في نفسه  
الأجر والخيل كل الخيل من  
يحل بماله غيره وان يعطى من  
أمر بالدفع إليه لغيره وهذا  
الحديث أخرجه أيضا في الوكالة

الخ فيه دليل على أن من انتقل من بلد إلى بلد كان زكاة ماله لاهل البلد الذي انتقل منه  
مهما أمكن إصال ذلك إليهم (وعن معاذ بن جبل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
بعثه إلى اليمن فقال خذ الحب من الحب والشاة من الغنم والبعير من الإبل والبقرة  
من البقر رواه أبو داود وابن ماجه والبخاريان المتقدمة في حديث أبي بكر تدل على أن  
القيمة لا تشرع والا كانت تلك الجبرانات عبثا) الحديث صحيحه الحاكم على شرطهما  
وفي إسناده عطاء عن معاذ لم يسمع منه لانه ولد بعد موته أو في سنة موته أو بعد موته  
بسنة وقال البخاري لانه لم يسمع من معاذ وقد استدلل بهذا الحديث من قال إنه يجب  
الزكاة من العين ولا يعدل عنها إلى القيمة إلا عند عدمها وعدم الجنس وبذلك قال الهادي  
والقاسم والشافعي والامام يحيى وقال أبو حنيفة والمؤيد بالله إنه تجزئ مطاوعا وبه قال  
الناصر والمنصور وبالله وأبو العباس وزيد بن علي واستدلوا بقول معاذ أتوني بكل خمس  
وأبليس فإن الخيل والبعير ليس القيمة عن الاعيان التي يجب فيها الزكاة وهو مع كونه  
فعل صحابي لا حجة فيه فيه انقطاع وإرسال كإدخاله في الشرح للعديد الذي قبل هذا  
فالحق أن الزكاة واجبة من العين لا يعدل عنها إلى القيمة إلا عند قول الجبرانات بضم  
الجيم جمع جبران وهو ما يجبر به الشيء وذلك فحق قوله في حديث أبي بكر السابق ويجعل  
معها شاقين أن استيسر تاله أو عشرين درهما فان ذلك ونحوه يدل على أن الزكاة واجبة  
في العين ولو كانت القيمة هي الواجبة لكان ذلك عبثا لانهم يختلف باختلاف الأزمنة  
والامكانة فتقدير الجبران بمقدار معلوم لا يناسب تعلق الوجوب بالقيمة وقد تقدمت  
الإشارة إلى طرف من هذا (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
إذا أعطيتكم الزكاة فلا تنسوا ثوابها إن تقولوا اللهم اجعلها مغنما ولا تجعلها مغرما رواه  
ابن ماجه وعن عبد الله بن أبي أوفى قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أتاه  
قوم بصدقة قال اللهم صل عليهم فاتاه أبي أوفى بصدقة فقال اللهم صل على آل أبي  
أوفى متفق عليه) الحديث الأول إسناده في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا سويد بن سعيد  
حدثنا الوليد بن مسلم عن الجعفي بن عبيد عن أبيه عن أبي هريرة فذكره والبخاري بن  
عبيد الطنجي مترولو سويد بن سعيد فيه مقال وفي الباب عن وائل بن حجر عند النسائي  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجل بعث بناقاة حسنة في الزكاة اللهم بارك فيه  
وفي آله قوله فلا تنسوا ثوابها إن تقولوا كأنه جعل هذا القول نفس الثواب لما كان له  
دخل في زيادة الثواب قوله اللهم صل عليهم في رواية على آل فلان وفي أخرى على فلان  
قوله على آل أبي أوفى يريد أباه وفي نفسه لأن آل يطلق على ذات الشيء كقوله في قصة  
أبي موسى لقد أتوني من مار من حمير أمير آل داود وقيل لا يقال ذلك إلا في حق الرجل  
الجليل القدر واسم أبي أوفى علقمة بن خالد بن الحرث الأسدي شهد هو وابنه عبد الله بعة

والاجارة ومسلم في الزكاة وكذا أبو داود والنسائي (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
قال ما من يوم يصبح العباد فيه) ينزل فيه أحد (الملكات ينزلان فيقول أحدهما اللهم أعطه ثقتا) ماله في طاعتك (خلفا) بفتح



اللام أى عرضا كقوله تعالى وما أنفقتم من شئ فهو حرفة والله تعالى فى ذلك فاعلم أن أعطى وانقى الى قوله العسرى  
مسكنا تلقا زاد ابن أبى حاتم عن أبى ٤٠

الرضا وان تحت الشجرة واستدل بهذا الحديث على جواز الصلاة على غير الأنبياء وكرهه  
مالك والجمهور قال ابن النين وهذا الحديث يعكس عليه وقد قال جماعة من العلماء يدعوه  
أخذ الصدقة للمتصدق بهذا الدعاء لهذا الحديث وأجيب عنه بأن أصل الصلاة للدعا  
الأنه يختلف بحسب المدعوله فصلاة النبي صلى الله عليه وسلم على أمته دعاء لهم  
بالعزة وصلاة أمته دعاء له بزيادة القربة والرتبة ولذلك كانت لا تليق بغيره وفيه ليل على  
أنه يستحب الدعاء عند أخذ الزكاة عليها وأوجهه بعض أهل الظاهر وحكاها الحنطاطي  
وبه البعض الشافعية وأجيب بأنه لو كان واجبا لعلم النبي صلى الله عليه وسلم بالساعة ولأن سائر ما يأخذه الإمام من الصدقات والديون وغيرها لا يجب عليه فيه  
الدعاء فكذلك الزكاة وأما الآية فيجوز أن يكون الوجوب خاصا به ليكون مسئلة  
صلى الله عليه وآله وسلم سكالهم بخلاف غيره

\*(باب من دفع صدقته الى من ظنه من أهلها فبان غنيا)\*

(عن أبى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال قال رجل لا تصدقن بصدقة  
تخرج بصدقته فوضعها في يد سارق فصبحوا يتصدقون تصدق على سارق فقال اللهم لك  
الجد على سارق لا تصدقن بصدقة تخرج بصدقته فوضعها في يد زانية فصبحوا يتصدقون  
تصدق الليلة على زانية فقال اللهم لك الجد على زانية فقال لا تصدقن بصدقة تخرج  
بصدقته فوضعها في يد غنى فصبحوا يتصدقون تصدق على غنى فقال اللهم لك الجد على  
زانية وعلى سارق وعلى غنى فأتى فقيل له أما صدقته فقد قيات أما الزانية فاعلم أن تصدق  
به من زناها ولعل السارق أن يمتنع به عن سرقته وأهل الغنى أن يعترف بفقده مما آتاه  
الله عز وجل متفق عليه) قوله قال رجل وقع عند أحد من طريق ابن الهيمعة عن  
الأعرج في هذا الحديث أنه كان من بني إسرائيل قوله لا تصدقن زاد في رواية متفق  
عليه الليلة وهذا اللفظ من باب الالتزام كالنذر والقسمة فيه مقدر ككأنه قال  
والله لا تصدقن قوله في يد سارق أى وهو لا يعلم أنه سارق وكذلك على زانية وعلى  
غنى قوله تصدق بضم أوله على البناء المجهول قوله لك الجد أى لاني لأن صدقتى وقعت  
في يد من لا يستحقها فلك الجد حدث كان ذلك بارادتك لا بارادتي قال الطيبي لم أعزم أن  
يتصدق على مستحق فوضعها بيد سارق جمد الله على أنه لم يقدر له أن يتصدق على من هو  
أسوأ حالا أو أجرى الجد مجرى التسييح في استعماله عند مشاهدته ما يتوجب منه تعظيما  
لله تعالى فلما تعجبوا من فعله تعجب هو أيضا فقال اللهم لك الجد على سارق أى تصدقت  
عليه فهو مستحق بمعدوف قال الحافظ ولا يخفى بعد هذا الوجه وأما الذى قبله فأبعد منه  
والذى يظهر الأقول وأنه سلم وفوض ورضى بقضاء الله فحمد الله سبحانه على ذلك الحال لأنه

بقوله اللهم اعط مسكنا تلقا  
من قبيل المشاكلة لأن التلف  
ليس بعطية وظاهره كما قال  
القرطبي يسم الواجبات  
والمدونات لكن المسمى عن  
المدونات لا يستحق الدعاء  
بالتلف نعم إذا غلب عليه الجهل  
المدوم بحيث لا تطيب نفسه  
بإخراج ما أمر به إذا أخرجه  
ورواة هذا الحديث كاهم  
مدنيون وأخرجه مسلم في الزكاة  
والناس في عشرة النساء وكذا  
أخرجه من حديث أبى الدرداء  
أحمد وابن حبان في صحيحه  
والحاكم وصححه والبيهقي  
من طريق الحاكم بلفظ ما من  
يوم طاعت فيه شمس الا وكان  
يجنبها مكان يناديان نداء  
يسمعه خلق الله كاهم غير الثقلين  
يا أيها الناس هاؤا الى ربكم ان  
ما قل وكني خبرهما كثر والهي  
ولا آت الشمس الا وكان  
يجنبها مكان يناديان نداء  
يسمعه خلق الله كاهم غير الثقلين  
اللهم اعط منة فاخلقوا واعط  
مسكنا تلقا وأنزل الله في ذلك قرآنا  
في قول المالكين يا أيها الناس  
هاؤا الى ربكم في سورة يونس  
والله يدعوا الى دار السلام  
ويهدى من يشاء الى صراط  
مستقيم وأنزل الله في قواها ما اللهم  
اعط منة فاخلقوا والليل إذا يغشى

والله إذا تجلى الى قوله للعسرى وقوله يجنبتهما آفة جنبه بفتح الجيم وسكون النون وهى الناحية  
وفى الحديث الترغيب فى الاتفاق فى وجود البرهان ذلك موعود عليه بالخلف فى العاجل زيادة على الثواب الآجل ونقصت



المجود على جميع الاحوال لا يحمده على المكر وهو سواء وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم كان اذا رأى ما لا يحب من الناس قال الحمد لله على كل حال قوله فأتى فقبل له في رواية  
 الطبراني فساء ذلك فأتى في منامه وكذلك أخرجه أبو نعيم والاسماعيلي وفيه تعيين أحد  
 الاحداث التي ذكرها ابن التين وغيره قال الكرماني قوله أتى أي أرى في المنام أو سمع  
 هاتفا ملكا أو غيره وأخبره نبي أو أفضاء عالم وقال غيره وأناه ملك فكلما فقد كان الملائكة  
 تكلم بعضهم في بعض الامور وقد ظهر بما سلف ان الواقع هو الاول دون غيره قوله  
 اما صدقت فقد قبلت في رواية الطبراني ان الله قد قبل صدقتك في الحديث دلالة على ان  
 الصدقة كانت عندهم مختصة بأهل الحاجة من أهل الخير ولهذا تجبوا وفيه انية  
 المتصدق اذا كانت صالحة قبلت صدقته ولولم تقع الموقع واختلف الفقهاء في الاجزاء  
 اذا كان ذلك في زكاة الفرض ولا دلالة في الحديث على الاجزاء ولا المنع ولهذا ترجم  
 البخاري على هذا الحديث باللفظ الاستفهام فقال باب اذا تصدق على غنى وهو لا يعلم ولم  
 يجزم بالحكم قال في الصحيح فان قيل ان الخبر إنما تضمن قصة خاصة وقع الاطلاع فيها على  
 قبول الصدقة برؤيا صادقة اتدافية فمن أين يقع تعميم الحكم فالجواب ان التخصيص  
 في هذا الخبر على رجاء الاستعفاف هو الدال على تعديده الحكم فيقتضي ارتباط القبول  
 بهذه الاسباب انتهى

\* (باب برأى المال بالدعوى الى السلطان مع العدل والجور  
 وانه اذا ظلم بزيادة لم يحتسب به عن شيء)  
 (عن أنس ان رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أدبت الزكاة الى رسولك  
 فقد برئت منها الى الله ورسوله قال نعم اذا ديتهم الى رسولك فقد برئت منها الى الله ورسوله  
 فلك أجزاؤها واثمها على من بدلهما حتى تصير لاجد وقد احتج به موهوم من يرى المجلة الى الامام  
 اذا هلك عنده من ضمان الفقراء ذنون الملاك وعن ابن مسعود ان رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم قال انما استكون بعدى أثره وامورنك ونكرونها قالوا يا رسول الله فما  
 تأمرنا قال تؤدوا الحق الذي عليكم وتساوون الله الذي لكم متفق عليه وعن وائل بن  
 حجر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورجل يسأله فقال رأيت ان كان عاينا  
 أمرا يمينعونا حدثنا ويسألوا بحقه سم فقال اسمعوا وأطيعوا فانما عاينهم ما جاءوا  
 وعليتكم ما سألتم رواه مسلم والترمذي وصححه الحديث الاول أخرجه أيضا الحرث بن  
 وهب وأورده الحافظ في التلخيص وسكت عنه وفي الباب عن جابر بن عتيك مرفوعا  
 عند أبي داود بلفظ سألتمكم ركب مبعوضون فاذا أتوكم فرحبوا بهم وخالوا بينهم  
 وبين ما يبتغون فان عدلوا فلا تقسمهم وان ظلموا فاعلموا وأرضوهم فان تمامز كانتكم  
 رضاهم وعن سعد بن أبي وقاص عند الطبراني في الاوسط مرفوعا دفعوا اليهم ماصوا

ذلك المال بعينه أو تلف نفس  
 صاحب المال أو المراد به فوات  
 أعمال البر بالتشاغل بغيرها قال  
 النورى الاتفاق المندوح ما كان  
 في الطاعات وعلى العيال  
 والضيقات والتطوعات (وعنه)  
 أي عن أبي هريرة (رضي الله  
 عنه انه سمع رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم يقول  
 مثل الخيل والمنفق كم مثل  
 رجلين عليهما اجبتان من  
 حديث) الاكثر انهما بالموحدة وفي  
 رواية بالنون وهي بالموحدة  
 ثوب مخصوص ولا مانع من  
 اطلاقه على الدرع (من ثديهما)  
 جمع ثدي (الى تراقيهما) جمع  
 ترقوة العظم من المنرفين في  
 أعلى الصدر من رأس المنكبين  
 الى طرف ثغرة البحر (فأما  
 المنفق فلا ينفق) شيئا (الا  
 سبغت) أي امتدت وغطت (أو  
 وفرت) من الوفور والشك  
 من الراوى اى كذات (على  
 جاده حتى تخفى) أي تسبغ وتروى  
 رواية تجن من أجن الشيء اذا  
 ستره (بأنه) أي أصابعه وروى  
 ثيابه وهو تصفيف وفي رواية  
 حتى تغشى أنامله (وتعفو  
 ثمره) تقول عفت الديار اذا  
 درست وعفاها الريح اذا  
 طمسها وهو في الحديث متعد  
 أي غمخ أثر مشبه لسبحيها

الجواب اذا هم بالصدقة انفسح لها صدره وطابت به نفسه فتوسعت بالانفاق (واما الخيل فلا يريد ان يتفق شيئا الا لزمت) أي  
 النصقت (كل حاقة) يسكون الامم ٤٢ (مكانهم انه يوسعها ولا تنسع) ضرب المثل رجل أراد ان يلبس

درعا يستجن به فحالت يدها بينا وبين ان تمر على سائر جسده فاجتهدت في عنقه فلم تستر قوته والمعنى ان الخيل اذا حدثت نفسه بالصدقة ثبتت نفسه وضاق صدره وانقبضت يدها (عن أبي موسى رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال على كل مسلم صدقة) أي على سبيل الاستحباب المتأكد ولا تنق في المال سوى الزكاة الا على سبيل الندب ومكارم الاخلاق كما قاله الجمهور (فقالوا يابى الله فمن لم يجد ما يصدق به) قال يعمل يده فبمقتضى نفسه ويصدق قالوا فان لم يجد قال يعين ذا الحاجة الملهوف) أي المظلوم والعاجز (قالوا فان لم يجد) أي لم يتدر (قال فليعمل بالمعروف) وعند البخاري في الادب من وجه آخر عن شعبة فاما امر بالخير أو بالمعروف وزاد أبو داود والطحاوي وينهى عن المنكر (وليسك عن الشر فانها) أي الخصلة التي هي الامساك (له) أي للامساك (صدقة) وظاهره ان الامر بالمعروف والامساك عن الشر رتبة واحدة وليس كذلك بل الامساك هو الرتبة الاخيرة قال الزين بن المنبر انما يحصل ذلك للممسك عن الشر اذا نوى بالامساك القرينة بخلاف محض الترك والامساك أعظم من ان يكون عن غيره فكانه تصدق عليه بالامساك منه فان كان شره لا يتعدى نفسه فقد تصدق على نفسه بان منهها من الاثم قال وليس ما تضمنه الخبر من قوله فان لم يجد ترتيبا وانما هو للايضاح لما يفعله

الشمس وعن ابن عمر وسعد بن أبي وقاص وأبي هريرة وأبي سعيد وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة ان رجلا سألهم عن الدفع الى السلطان فقالوا ادفعها الى السلطان وفي رواية انه قال لهم هذا السلطان يفعل ما ترون فادفع اليه زكاتي قالوا نعم ورواه البيهقي عنهم وعن غيره هم أيضا وروى ابن أبي شيبة عن طريق قزعة قال قلت لابن عمر ان لي مالا قال من أدفع زكاته قال ادفعها الى هؤلاء القوم يعني الاشرار قلت اذا اتخذ ذنوبهم اثباتا وطيبا قال وان وفي رواية انه قال ادفعوا صدقة أموالكم الى من ولاه الله امركم فمن بر فأنفسه ومن أثم فعليه وفي الباب أيضا عند البيهقي عن أبي بكر الصديق والمغيرة بن شعبة وعائشة وخرج البيهقي أيضا عن ابن عمر باسناد صحيح انه قال ادفعوها اليهم وان شربوا الخمر ورواها أيضا من حديث أبي هريرة اذا أتاك المصدق فاعطه صدقتك فان اعتدى عليك فوله ظهرك ولا تغنه وقيل اللهم اني احتسب عندك ما أخذتني قوله اثره بفتح الهـ مزة والهاء المثلثة هي اسم لاستثمار الرجل على أصحابه والاحاديث المذكورة في الباب استدل بها الجمهور وعلى جواز دفع الزكاة الى سلاطين الجور واجرائهم وحكي المهدي في البحر عن العترة وأحد قولي الشافعي انه لا يجوز دفع الزكاة الى الظالم ولا يجوزني واستدلوا بقوله تعالى لا ينال عهدى الظالمين ويحاج بان هذه الآية على تسليم صحة الاستدلال بها على محل النزاع عمومها مخصوص بالاحاديث المذكورة في الباب وقد زعم بعض المتأخرين ان الدلالة المذكورة لا تدل على مطالب الجورين لانها في المصدق والنزاع في الواجب وهو غفلة عن حديث ابن مسعود وحديث وائل بن حجر المذكورين في الباب وقد حكى في التقرير عن أحمد بن عيسى والباقر مثل قول الجمهور وكذلك عن المنصور وأبي مضر وقد استدل الاماني أيضا بما رواه ابن أبي شيبة عن خزيمة قال سألت ابن عمر عن الزكاة فقال ادفعها اليهم ثم سألته بعد ذلك فقال لا تدفعها اليهم فانهم قد أضاعوا الصلوة وهذا مع كونه قول صحابي ولا حجة فيه ضعيف الاسناد لانه من رواية جابر الجعفي ومن جملة ما احتج به صاحب البحر للقائلين بالجواز بانهم لم يروا ذلك كذا ولا تعداد بان عليا لم يثن على من أعطى الخمر وأجاب عن الاول بانه ليس باجتماع وعن الثاني بان ذلك كان لعدوهم مصلحة اذا تصرع بالاجزاء ولا يخفى ضعف هذا الجواب والحق ما ذهب اليه الجمهور من الجواز والاجزاء (وعن بشير بن الخصاصية قال قلنا يا رسول الله ان قوم امنوا صدقة يعتدون عليها أفنمككم من أموالنا بقدر ما يعتدون عليها فقال لا رواه أبو داود) الحديث أخرجه أيضا عبد الرزاق وسكت عنه أبو داود والمتذري وفي اسناده ديبم السدوسي ذكره ابن حبان في النقائص وقال في التقرير مقبول وفي الباب عن جرير بن عبد الله وأبي هريرة عن عبد الله بن أبي ليلى والحديث استدل به على انه لا يجوز كتم شيء عن المصدقين وان ظلموا وعدوا وقد عارض ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم من سئل ففوق ذلك فلا يعطه كما تقدم في حديث أنس

الترك والامساك أعظم من ان يكون عن غيره فكانه تصدق عليه بالامساك منه فان كان شره لا يتعدى الطويل نفسه فقد تصدق على نفسه بان منهها من الاثم قال وليس ما تضمنه الخبر من قوله فان لم يجد ترتيبا وانما هو للايضاح لما يفعله

من يجز عن خصلة من الخصال المذكورة فإنه يمكنه خصلة أخرى فمن أمكنه أن يعمل بيده فيصدق وأن يعيتم المهور وأن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويسلك عن الشر فيلحق بالجميع ٤٣ ومقصود هذا الباب ينزل منزلة

الصدقات في البحر ولا سيما في حق من لا يقدر عليهم أو يفهم منه أن الصدقة في حق القادر عليها أفضل من الأعمال القاصرة ومحصل ما ذكره في حديث الباب أنه لا بد من الشقة على خلق الله وهي أبا المال أو غيره والمال ما حصل أو مكتسب وغير المال ما فعل وهو الإغاثة وما ترك وهو الامسالة انتهى وبسط في الفتح في بيان ذلك والذي ذكرناه فيه كفاية ورواة هذا الحديث كوفيون الأشيخ البخاري فبصري وشعبة فواسطي وفيه الحديث والعنونة ورواية الابن عن أبيه عن جده وأخرجه مسلم والنسائي في الزكاة (عن أم عطية رضي الله عنها) أنها قالت بعث إلى نسيبة أم عطية (الانصارية بشاة) من الصدقة (فأرسلت) نسيبة (إلى عائشة رضي الله عنها) وقد كان مقتضى الظاهر أن تقول بعث إلى بضير المنكح المجرول لكن عائشة برت عن نفسها بالظاهر حيث قالت إلى نسيبة موضع المضمحل الذي هو ضمير المنكح المجرول وما على سبيل الالتفات أو جردت من نفسها ذاتا تسمى نسيبة وإس أم عطية غير نسيبة بل هي هي ونحو هذا التوهم زاد ابن

الطويل الذي رواه عن كتاب أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقدم الجمع بين هذا الحديث وبين ذلك هذا لك قال ابن رسلان لعل المراد بالمنع من الكتم أن ما أخذ الساعي ظمأ لا يكون في ذمته لرب المال فإن قدر المالك على استرجاعه منه استرجعه والاستعانة في ذمته

\* (باب أمر الساعي أن يعد الماشية حيث ترد الماء ولا يكلفهم حشدها إليه) \*

(عن عبد الله بن عمرو بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال تؤخذ صدقات المسلمين على مياههم رواه أحمد وفي رواية لاجد وابي داود لاجلب ولا جنب ولا تؤخذ صدقاتهم إلا في ديارهم) الحديث سكت عنه أبو داود والنسائي والحاقد في التلخيص وفي إسناده محمد بن اسحق وقد عمن وفي الباب عن عمران بن حصين عن أحمد وأبي داود والنسائي والترمذي وابن حبان وصححه أحمد في حديث الباب وعن أنس عند أحمد والبخاري وابن حبان وعبد الرزاق وأخرجه النسائي عنه من وجه آخر قوله لاجلب بفتح الجيم واللام ولا جنب بفتح الجيم والنون قال ابن اسحق معنى لاجلب أن تصدق الماشية في موضعها ولا تجلب إلى المصدق ومعنى لاجنب أن يكون المصدق بأقصى مواضع أصحاب الصدقة فتجنب إليه فهو أعين ذلك وفسر مالك الجلب بأن تجلب الفرس في السباق فيحرك وراه الشيء يستحب فيه فيسبق والجنب أن يجنب مع الفرس الذي سبق به فرسا آخر حتى إذا دنا تحول الراسك عن الفرس المجنوب فسبق قال ابن الأثير له تفسيران فذكرهما وتبعه المنذري في حاشيته والحديث يدل على أن المصدق هو الذي يأتي للصدقات ويأخذها على مياه أهلها الآن ذلك أسهل لهم

\* (باب سعة الامام المرواني إذا تنوعت عنده) \*

(عن أنس قال عدوت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعبد الله بن أبي طلحة ليجنك فوافيته في يده الميسم يسمل الصدقة أخرجه ولا جد وابي ماجه دخلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يسمل غنما في آذانها وعن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال لعمران في الظهر ناقة عجماء فقال أمن نعم الصدقة أو من نعم الجزية قال أسلم من نعم الجزية وقال إن عليا ميسم الجزية رواه الشافعي) قوله الميسم بكسر الميم وسكون الياء التحمية وفتح السين المهملة وأصله موسم لأن فاعه واو لكننا لما سكنت وكسر ما قبلها قلبت يا وهي الحديدة التي يوسم بها أي يعلم بها وهو نظير الظائم وفيه دليل على جواز وسمل بل الصدقة ويلحق بها غيرهما من الانعام والحكمة في ذلك تمييزها وإيردها من أخذها ومن التقطها وليعرفها صاحبها فلا يشترها إذا تصدق بها أمثالا لا يعود في صدقته قال في الفتح ولم أقف على تصريح بما كان مكتوبا على ميسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا أن ابن الصباغ

السكن هنا عن الفربري قال أبو عبد الله أي البخاري نسيبة هي أم عطية (منها) أي من الشاة (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عندكم شيء) قالت عائشة (فقلت لا) شيء عندنا (الأم أرسلت به) أم عطية (نسيبة من تلك الشاة) فقال هات نقد

بلغت محايها) أي وصلت إلى الموضع الذي يحل فيه أصير ورسم المالك المصدق بهم عليهم قصصت منهم أهديتم أو أعتا قال ذلك لأنه  
 كان يحرم عليه كل الصدقة وترحم البخاري لهذا الحديث ٤٤  
 بالفظ باب قدركم يعطى من الزكاة ومن

من أضافه نقل إجماع الصحابة على أنه يكتب في مبسم الزكاة أو صدقة وقد كره  
 بعض الخنفية الوسم بالمبسم لدخوله في عموم النهي عن المثلة وحديث الباب يخص  
 هذا العموم فهو حجة عليه وفي الحديث اعتناء الإمام بأموال الصدقة وتوليها بنفسه  
 وجواز أخير القسمة لأنها الرجحت لاستغنى عن الوسم قوله أن عليه مبسم الجزية الخ فيه  
 دليل على أن وسم أهل الجزية كان يفعل في أيام الصحابة كما كان يوسم أهل الصدقة

(أبواب الاصناف الثمانية) \*

(باب ما جاء في النقيير والمساكين والمسئلة والغنى) \*

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس المسكين الذي تردده القمرة  
 والقمرتان ولا اللقمة واللقمتان إنما المسكين الذي يتعفف أقرؤا أن شئتم لا يسألون  
 الناس الحافا وفي لفظ ليس المسكين الذي يطوف على الناس تردده اللقمة واللقمتان  
 والقمر والقمرتان ولكن المسكين الذي لا يجد غنى يغنيه ولا يفطن به فيتم صدق عليه ولا  
 يقوم فيسأل الناس متفق عليهم ما) قوله ولا اللقمة واللقمتان في رواية للبخاري الأكاة  
 والاكتان قوله يغنيه هذه صفة زائدة على الغنى المنقذ إذ لا يلزم من حصول اليسار  
 للمره أن يغني به بحيث لا يحتاج إلى شيء آخر وكأن المعنى نفي اليسار المقيس بدائه يغنيه  
 مع وجود أصل اليسار وفي الحديث دليل على أن المسكين هو الجامع بين عدم الغنى  
 وعدم تقطن الناس له لما يظن به لاجل تعففه وتظهره بصورة الغنى من عدم الحاجة  
 ومع هذا فهو مستعفف عن السؤال وقد استدله من يقول أن الفقير أسوأ حالا من  
 المسكين وأن المسكين الذي له شيء لكنه لا يكفيه والفقير الذي لا شيء له ويؤيده قوله  
 تعالى أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر فسميهم مساكين مع أن لهم  
 سفينة يعملون فيها وإلى هذا ذهب الشافعي والجمهور كما قال في الفتح وذهب أبو حنيفة  
 والعترة إلى أن المسكين دون الفقير واستدلوا بقوله تعالى أو مسكينا ذات مرة قالوا لأن  
 المراد أنه يلصق بالتراب للعري وقال ابن القاسم وأصحاب مالك أنهم ماسوا وروى عن  
 أبي يوسف ورجمه الجلال قال لأن المسكنة لازمة للفقير إذ ليس معناها الذل والهوان  
 فإنه ربما كان بغنى النفس أعز من الملوك الأكابر بل معناها الهجر عن إدراك المطالب  
 الدنيوية والعاجز سالك عن الانتفاض إلى مطالبه انتهى وقيل الفقير الذي يسأل  
 والمسكين الذي لا يسأل حكاه ابن بطال وظاهره أيضا أن المسكين من اتصف بالتعفف  
 وعدم الخفاف في السؤال لكن قال ابن بطال بمعناه المسكين الكامل وليس المراد في  
 أصل المسكنة بل هو كقوله أندرون من المفاس الحديث وقوله تعالى ليس البر إلا به  
 وكذا قرره القرطبي وغير واحد ومن جملة حجج القول الأول قوله صلى الله عليه وآله وسلم  
 اللهم أحبني مسكينا مع تعوده من الفقر والذي ينبغي أن يعول عليه أن يقال المسكين

الصدقة وحكم من أعطى ثمة  
 انتهى وأشار بذلك إلى الرد على  
 من كره أن يدفع إلى شخص واحد  
 قدر الزكاة وهو ممكن عن أبي  
 حنيفة وقال محمد بن الحسن  
 لا بأس به وقال غيره لفظ الصدقة  
 بم الترض والنقل والزكاة  
 كذلك أكثر الانطاق غالبه الأعلى  
 المنروض دون التماق ع نهى  
 أنخص من الصدقة من هذا  
 الوجه وإنظر الصدقة من حيث  
 الاطلاق على الترض ترادف  
 الزكاة لأن حيث الاطلاق على  
 التثني وقد تكرر في الأحاديث  
 لفظ الصدقة على المفروضة  
 ولكن الأغلب التفرقة والله  
 أعلم (عن أنس رضي الله عنه  
 أن أبا بكر الصديق رضي الله  
 عنه كتب له) الفريضة التي  
 تؤخذ في زكاة الحياوان (التي  
 أمر الله رسوله صلى الله  
 عليه وآله وسلم) بها (ومن  
 بلغت صدقته بنت مخاض) بأن  
 كان عنده من الإبل خمس  
 وعشرون إلى خمس وثلاثين  
 وبنت المخاض الأنثى من الإبل  
 وهي التي تم لها عام سميت به لأن  
 أمها آن لها أن تلحق بالمخاض  
 وهو وجع الولادة وإن لم تحمل  
 (وليس عنده) أي بنت المخاض  
 موجودة (وعنده بنت لبون)  
 أنثى وهي التي آن لها مهان تند

فصير لبونا فإنها تقبل منه) أي من المالك من الزكاة (ويعطيه المصدق) كحديث أخذ الصدقة  
 وهو الساعي الذي يأخذ الزكاة (عشرون درهما) نضمة من القمرة الخالقمة وهي المراد بالدراهم الشرعية حيث أطلقت (أو

ثانين) بصفة الشاة المخرجة عن خمس من الابل (فان لم يكن عنده) أى المالك (بنت مخاض على وجهها) المفروض (وعنده ابن لبون) ذكر (فانه يقبل منه) وان كان أقل قيمة منه ولا يكلف ٤٥ تحصيلها (وليس معها شئ) وهذا طرف من

جديد الصدقات ودلالته على الترجسة من جهة قبول ما هو انفس مما يجب على المتصدق واعطاؤه التفاوت من جنس غير جنس الواجب وكذا العكس وأجيب بأنه لو كان كذلك لكان ينظر ما بين السنين في القيمة في مكان النرض يزيد تارة وينقص أخرى لاختلاف ذلك في الامكنة والازمنة فلقد قدر الشارع التفاوت بمقدار معين لا يزيد ولا ينقص كان ذلك هو الواجب في مثل ذلك قاله في فتح الباري ورواه بصريون وفيه التحديث وآخرجه البخاري في مواضع قال صاحب التلويح أى في عشرة مواضع باسناد واحد مقطعا من حديث غمامة عن أنس وأخرجه أبو داود في الزكاة وكذلك النسائي وابن ماجه (وعنده) أى عن أنس (رضي الله عنه أن أبا بكر رضي الله عنه كتب له الفريضة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية المالك كثرة (الصدقة) فيقل ماله أو خشية المصدق قلها فأمر كل واحد منهما ان لا يحدث في المال شيئا من الجمع والتفرق وهذا التأويل قاله الشافعي وقال مالك في الموطا

من اجتمعت له الاوصاف المذكورة في الحديث والفقير من كان ضد الغني كما في الصحاح والقاموس وغيرهما من كتب اللغة وسبب اتي تحقيق الغني فيقال ان عدم الغني فقير ولان عدمه مع التعفف عن السؤال وعدم تقطن الناس لامسكين وقيل ان الفقير من يجد القوت والمسكين من لا شئ له وقيل النقي المحتاج والمسكين من أذله الفقر حتى هذين صاحب القاموس (وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال المسئلة لا تحل الا لثلاثة تدبى ورمد قع أولدى عرم مفضاع أولدى دم موجه رواه أحمد وأبو داود وفيه تدبىه على ان العارم لا يأخذ مع الغنى وعن عبد الله بن عمر وقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تحل الصدقة لغنى ولا لى مرة سوى رواه الخمسة الا ابن ماجه والنسائي لكنه له ما من حديث أبي هريرة ولا احمد الحديثان وعن عبيد الله بن عدى بن الخماران رجلين أخبراه انهما أتيا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسألانه من الصدقة فقلب فيهما البصر ورآهما جالدين فقال ان شئكما أعطيتم كما ولا حظ في الغنى ولا لقوى مكتسب رواه أحمد وأبو داود والنسائي وقال أحمد هذا أجوده اسنادا حديث أنس أخرجه أيضا ابن ماجه والترمذى وخسنه وقال لانعرفه الا من حديث الاخضر بن يحيى لان انتهى والاخضر بن يحيى قال يحيى بن معين صالح وقال أبو حاتم الرازي يكتب حديثه وحديث عبد الله بن عمر وحسنه الترمذى وذكر ان شعبة لم يرفعه وفي اسناده ربحان ابن يزيد وثقه يحيى بن معين وقال أبو حاتم الرازي شيخ مجهول وقال بعضهم لم يصح اسناد هذا الحديث وانما هو موقوف على عبد الله بن عمرو وقال أبو داود الا حديث الاخر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعضه الذى مرة سوى وبعضه الذى مرة قوى وحديث عبيد الله بن عدى بن الخمار أخرجه أيضا الدارقطنى وروى عن أحمد انه قال ما أجوده من حديث وحديث أبي هريرة الذى أشار اليه المصنف أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وفي الباب عن طلحة عند الدارقطنى وعن ابن عمر عن ابن عدى وعن حبشى بن جندادة عند الترمذى وعن جابر عند الدارقطنى وعن أبي زميل عن رجل من بني هلال عند أحمد وعن عبد الرحمن بن أبي بكر عن داود الطائفي قوله مدقع بضم الميم وسكون الدال المهملة وكسر القاف وهو الفقر الشديد المصلى صاحبه بالدعاء وهى الارض التى لا نبات بها قوله أولدى عرم مفضاع الغرم بضم الغين المجعلة وسكون الراء هو ما يلزم أدأؤه تكلفا لا في مقابلة عوض والمقطع بضم الميم وسكون القاف وكسر الظاء المجعلة وبالعين المهملة وهو الشديد الشنيع الذى جاوز الحد قوله أولدى دم موجه هو الذى يتحمل دية عن قريبه أو جيمه أو نسيبه القاتل يدفعها إلى أولياء المقتول وان لم يدفعها قتل قريبه أو جيمه الذى يتوجه لقتله أو اراقه دمه والحديث يدل على جواز المسئلة لهؤلاء الثلاثة قوله لا تحل الصدقة لغنى قد اختلفت المذهب في المقدار الذى يصير به

معناه أن يكون الفقر الثلاثة لكل واحد منهم أربعون شاة وجبت فيها الزكاة فيجوزها حتى لا يجب عليهم كلهم فيها الا شاة واحدة أو يكون الخليطين مائتا شاة وشاة ان فيكون عليهم فيها ثلاث شاة فبقدرها حتى لا يكون على كل واحد الا شاة

واحدة تصرف الخطاب لأمه <sup>٤٦</sup> وقال أبو حنيفة معنى لا يجتمع بين متفرق أن يكون بين رجلين أربعون شاة فإذا أبعدها  
فشاة وإذا فرقا فلا شيء ولا يترك بين مجتمع أن يكون

أربعين أربعين فثلاث شاة  
وقال أبو يوسف معنى الأول أن  
يكون للرجل ثمانون شاة فإذا أبعدها  
المصدق قال حتى يمتنى وبين  
أخو في لكل واحد عشر وثلث  
زكاة أو يكون له أربعون  
ولاخوته أربعون فيقول كلها  
لي فثاة (وفي رواية عنه) أي  
عن أبيه رضي الله عنه (أن أبا  
يكر رضي الله عنه كتبه)  
الفرصة (التي فرض رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم وما  
كان من خليفين قائمهما  
يتراجعا بينهما بالسوية) يريد  
أن المصدق إذا أخذ من أحد  
الخليفين ما وجب أو بعضه من  
مال أحدهما فإنه يرجع الخياط  
الذي منه الواجب أو بعضه  
بقدر حصصه الذي خالطه من  
مجموع المالين مثلاً في المثلث  
كالثمار والحبوب وقيمة في  
المقوم كالابل والبقر والغنم فلو  
كان لكل منهما عشر وثلث شاة رجعت  
الخليفة على خليفه بقيمة نصف  
شاة لأن نصف شاة لغيره مثلية  
ولو كان لأحدهما مائة وثلث  
نجمون فأخذ الساعي الشاتين  
الواجبتين من صاحب المائة  
رجع بثلاث قيمتهما أو من صاحب  
الخمسين رجع بثلاثي قيمتهما أو من  
كل واحد شاة رجعت صاحب  
المائة بثلاث قيمة شاة وصاحب

الخمسين بثلاثي قيمة شاة (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن أبا سأل رسول الله صلى الله  
عليه وآله (وسلم عن الهجرة) أي أن يباعه على الإقامة بالمدينة ولم يكن من أهل مكة الذين وجبت عليهم الهجرة قبل الفتح  
أو



(فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ويحك) كلمة رحمة فتوجه ان وقع في هلكة لا يستحقها (ان شأنها) أى القيام بحق الهجرة  
(شديد) لا يستطيع القيام بها الا القليل ولعلها كانت متعذرة ٤٧ على السائل شاقعة عليه فلم يجبه اليه

(فهل للثمن ابل تؤدى صدقة) اح  
زكاته (قال نعم) لى ابل أودى  
زكاته (قال فاعمل من وراء  
البحار) أى القرى والمدن وكان  
قال اذا كنت تؤدى فرض  
الله عليك فى نفسك ومالك فلا  
تبالى ان تقيم فى بيتك ولو كنت  
فى ابعـد مكان (فان الله ان  
يترك) أى ينقصك (من) ثواب  
(عملك شياً) وهذا الحديث أخرجه  
أيضاً فى الهجرة والادب والهيبة  
ومسلم فى المغازى وأبو داود فى  
الجهاد والنسائى فى البيعة  
والسير (عن أنس رضى الله  
عنه أن أبابكر رضى الله عنه  
كتب له فريضة الصدقة التى أمر  
الله رسوله صلى الله عليه وآله  
(وسلم من بلغت عنده من الابل  
صدقة الجذعة) بفتح الجيم  
والذال المجهمة التى لها أربع  
سنين وطعنت فى الخامسة (ولست  
عنده جذعة وعنده حققة) بكسر  
الطاء وفتح القاف المشددة التى لها  
ثلاث سنين وطعنت فى الرابعة  
(فانهم اتقبل منه الحققة ويجعل معها  
شاتين) بصفة الشاة المخرجة عن  
خمس من الابل يدفعها لاصدق  
(ان استيسر تاله) أى وجد تافى  
ما شئته (أو عشرين درهما) فضة  
من النقرة وكل منهما أصل فى  
نفسه لا يبدل لانه قد خيف فيه ما كان  
ذلك معه لو ما لا يجبرى مجرى

أوبعث به رواه أحمد وأبو داود وقال يعقوب بن يعشى به وعن حكيم بن جبير عن  
محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم من سأل ولده ما يغنيه جاءت يوم القيامة خدوشا وكدوشا فى وجهه قالوا  
يا رسول الله وما غناه قال نخسون درهما أو حساب من الذهب رواه الحمزة وزاد أبو  
داود وابن ماجه والترمذى فقال رجل اسقيا ان شعبة لا يحدث عن حكيم بن جبير فقال  
سفيان حداد زيد عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد) أما حديث الحسن بن علي فالذى  
وقفة ما عليه فى النسخ الصحيحة من هذا الكتاب ان الراوى للحديث الحسن بن علي وفى  
سنن أبي داود وغيرهما ان الراوى للحديث الحسين بن علي وهذا الحديث فى الاسناد يعلى  
ابن أبي يحيى سئل عنه أبو حاتم الرازى فقال مجهول وقال أبو علي سعيد بن عثمان بن  
السكرى قد روى من وجوه صحاح حضور الحسين بن علي عند رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم ولعله بين يديه وتقبيله اياه فأما الرواية التى برويها عن النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم فكلها امر اسيل وقال أبو القاسم البغوى فى مجمعته نحو ما من ذلك وقال أبو  
عبد الله محمد بن يحيى بن الحذاء سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رآه ولم يكن بينه  
وبين أخيه الحسن بن علي الا ظهر واحد وحديث أبي سعيد سكنت عنه أبو داود والمزنى  
ورجل اسناده ثقات وعبد الرحمن بن محمد أبي الرجال المذكور فى اسناده قد وثقه أحمد  
والدارقطنى وابن معين وذكره ابن حبان فى الثقات وقال ربما أخطأ وحديث سهل  
أخرجه ابن حبان وصححه وحديث ابن مسعود حسنه الترمذى وقال وقد تكلم شعبة فى  
حكيم بن جبير من أجل هذا الحديث قوله وان جاء على فرس فيه الامر بحسن الظن  
بالمسلم الذى امتن نفسه بهذا السؤال فلا يقابل بسوء الظن به واحتماره بل يكرمه  
بأظهار السرور وله وبقدران الفرس التى تحتسه عارية أو انه ممن يجوز له أخذ الزكاة  
مع الغنى كمن تحمل جماله أو غرم غرمالاصلاح ذات البين قوله وله قيمة أو قيمة قال أبو  
داود وزاد هشام فى روايته وكانت الاوقية على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
أربعين درهما قوله فقد ألحف قال الواحدى الا لطف فى اللغة هو الا لطف فى المسئلة  
قال أبو الاسود الدؤلى ايس للسائل الملقف مثل الرد قال الزجاج معنى ألحف شمل  
بالمسئلة والالاف فى المسئلة هو ان يشتمل على وجوه الطلب بالمسئلة كاشتمال اللعان  
فى التخطئة وقال غيره معنى الا لطف فى المسئلة مأخوذ من قولهم ألحف الرجل اذا  
مشى فى لطف الجبل وهو أصله كأنه ستمعمل الخسوف فى الطاب قوله فانما يستكثر رأى  
يطالب الكثرة قوله ما يغنيه بفتح الغين المجهمة وتشديد الدال المهملة أى من الطعام بحيث  
يشبعه قوله ويعشى به بفتح العين أيضاً فعلى رواية التخيير يكون المعنى ان الانسان اذا  
حصل له كفاية فى النهار غداً أو عشاء كفته واستغنى بها وعلى رواية الجمع يكون المعنى

تدبيل لقيمة لآخر لا فى الا زمانه والامكانه فهو تنوعه يض قدمه الشارع كالصاع فى المصرة (ومن بلغت عنده صدقة  
الحقة وليست عنده الحققة وعنده الجذعة فانها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق) تخفيف الصادى الاساعى (عشرين



درهما أو شاتين ومن بلغت عمدة صدقة الحققة وليست عنده الابن لبون) أنثى (فإنما تقبل منه بنت لبون وتعطى) المصدق  
عشرين درهما ومن بلغت صدقة بنت لبون) وهى التى لها ستان وطعنت

بالتشديد وهو المال (شاتين أو  
فى الثالثة) وعنده مئة فأنما تقبل  
منه الحققة ويعطيه المصدق  
بالخفيف وهو الساعى (عشرين  
درهما أو شاتين ومن بلغت  
صدقة بنت لبون وليست عنده  
وعنده بنت مخاض) وهى التى  
لها سنة وطعنت فى الثانية (فإنما  
تقبل منه بنت مخاض ويعطى)  
أى المال (معها) المصدق  
(عشرين درهما أو شاتين) فيه  
أن جبر كل مرتبة شاتين أو  
عشرين درهما وجواز النزول  
والصعود من الواجب عند فقهه  
الى سن آخر يابى والخيار فى  
الشاتين والمدراهم لدفعها سواء  
كان مالاً كما أرساها وفى  
الصعود والنزول للمالك فى  
الأصح وهذا الحديث طرف من  
حديث أنس (وعنه) أى عن أنس  
رضى الله عنه أن أبابكر رضى  
الله عنه كتب له هذا الكتاب لما  
وجهه الى البحرين) أى عاملاً  
عليها وهو اسم لافليم مشهور  
يشغل على مدن معروفة فاعدها  
هجر ودهك كذا ينطق به باقظ  
التبعية والنسبة اليها جبرانى  
(بسم الله الرحمن الرحيم هذه  
فريضة) أى نسخة فريضة  
(الصدقة التى فرض رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم على  
المسلمين) بفرض الله (والى أمر  
الله به رسول الله صلى الله عليه وآله

أنه إذا حصل لى يومه أ كتمان كتمان قوله خد وشابضم الخاء المعجمة جمع خدش وهو خش  
الوجه بظفر أو حديدة أو نحوهما قوله أو كدوشا بضم الكاف والذال المهملة وبعد  
الواو شين معجمة جمع كدش وهو الخدش قوله أو حساب من الذهب هذه رواية أحمد  
ورواية أبى داود أو قيمته من الذهب وهذه الأحاديث الثلاثة قد استدل بكل واحد منها  
طائفة من المتأخرين فى خد الغنى وقد تقدم بأن ذلك وبجمع بينهما بان القدر الذى يحرم  
السؤال عنده هو أكثرها وهى الخمسون عملاً بالزيادة (وعن مرة قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم إن المسئلة كذبها الرجل وجهه الآن يسأل الرجل سلطاناً أو  
فى أمر لا بد منه رواه أبو داود والنسائى والترمذى وصححه وعن أبى هريرة قال سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا بدواحدكم فيحتمط على ظهره فيصدق  
منه ويستغنى به عن الناس خيره لمن أن يسأل رجلاً أعطاه أو منعه منه فصدق عليه وعنه  
أيضاً عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم من أال الناس أموالهم تئتراً فأنما يسأل  
جراً فليس تئل أو ليس تكثر رواه أحمد ومسلم وابن ماجه) قوله كد هذا اللفظ الترمذى  
وابن حبان فى صحيحه وأنطابى داود وكد وحى آثار الخوش قوله الآن يسأل الرجل  
سلطاناً فيه دليل على جواز سؤال السلطان من الزكاة والخمس أو بيت المال أو نحو ذلك  
فيخص به عموم أدلة تحريم السؤال قوله أو فى أمر لا بد منه فيه دليل على جواز المسئلة  
عند الضرورة والحاجة التى لا بد عندها من السؤال أنسأل الله السلامة قوله وعن  
أبى هريرة الخ فيه الحديث على التعريف عن المسئلة والتزوع عنها ولو أمتهن المرفقة  
فى طلب الرزق وارتكب المشقة فى ذلك ولولا قبح المسئلة فى نظر الشرع لم يفضل ذلك  
عليها وذلك لما يدخل على السائل من ذل السؤال ومن ذل الرد إذ لم يعط ولم يدخل على  
المسؤول من الضيق فى ماله إن أعطى كل سائل وأما قوله خيره فليست بمعنى أفعول  
التفضيل إلا خيراً فى السؤال مع القدرة على الإكساب والأصح عند الشافعية أن  
سؤال من هذا حاله حرام ويحتمل أن يكون المراد بالخير فيه بحسب اعتقاد السائل  
وتسمية الذى يعطاه خيراً وهو فى الحقيقة شر قوله تكثر أفيه دليل على أن سؤال  
الكثر محرم وهو السؤال لقصد الجمع من غير حاجة قوله فأنما يسأل جراً الخ قال القاضى  
عياض معناه أنه يعاقب بالنار قال ويحتمل أن يكون على ظاهره وأن الذى يأخذه بصير جراً  
يكوى به كما ثبت فى مانع الزكاة (وعن خالد بن عدى الجهنى قال سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم يقول من بلغه معر وف عن أخيه عن غير مسئلة ولا اشرف نفس  
فأقبله ولا يرد فأنما هو رزق ساقه الله إليه رواه أحمد وعن ابن عمر قال سمعت عمر يقول  
كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعطينى العطاء فأقول أعطه من هو أفقر إليه منى

وسلم أى قبله بها وأضيف الفرض إليه لانه دعا إليه وحل الناس عليه أو معنى فرض قدر لان الإيجاب  
يخص القرآن على سبيل الاجمال وبين صلى الله عليه وآله وسلم بمجالة تقدير الانواع والاجناس (فمن سئله) أى من سئل الزكاة

(من المسكين على وجهه فاعطها) أي على الكيفية المذكورة وفي الحديث من غير تعديل بدليل قوله (ومن سئل فوقها) أي زائداً على الفريضة المعينة في السن أو العدد (فلا يعط) الزائد ٤٩ على الواجب وقيل لا يعطى شيئاً من الزكاة لهذا المصنف لأنه كان

باطليه فوق الزائد فإذا ظهرت خباته سقطت طاعته وحينئذ يتولى إخراجه أو يعطيه لساع آخر ثم شرع في بيان كيفية الفريضة وكيفية أخذها وبدأ بن كافة الأهل لأنهم غالب أموالهم فقال (في أربع وعشرين من الأهل) زكاة (فأدونها) أي في أدون أربع وعشرين (من الغنم من كل خمس شاة) أي لأجل كل خمس من الأهل (فإذا بلغت) أهله (خمس أو عشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أثنى) قيد بالأثنى للتأكيد كما يقال رأيت بهيئتي وسمعت بأذني (فإذا بلغت) أهله (ستاً وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أثنى) أن لأمها أن تلد (فإذا بلغت) أهله (ستاً وأربعين إلى سبعين ففيها حقة طروقة الجمل) أي استحققت أن يغشاها الفحل (فإذا بلغت) أهله (واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة) سميت بذلك لأنها أجذعت مقدم أسنانها أي أسنطمة وهي غاية أسنان الزكاة (فإذا بلغت) أهله (يعني ستاً وستين إلى تسعين ففيها بنتا لبون فإذا بلغت) أهله (أحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الجمل فإذا

نقل خذه إذا جاءك من هذا المال شيء وأنت غير مشرف ولا سائل فخذوه وما لا فلا تتبعه نفسك متفق عليه) حديث خالد بن عدي أخرجه أيضاً أبو يعلى والطبراني في الكبير قال في مجمع الزوائد ورجال أحمد رجال الصحيح قوله ولا اشتراف نفس الاشراف بالمعجمة التعرض لشيء والحرص عليه من قوالهم أشرف على كذا إذا تناول له وقيل لأنه كان المرتفع مشرف لذلك قال أبو داود وسألت أحمد عن اشتراف النفس فقال بالقاب وقال يعقوب بن محمد سألت أحمد عنه فقال هو أن يقول مع نفسه يبعث إلى فلان بكذا وقال الأثرم يضيق عليه أن يرد ما إذا كان كذلك قوله يعطيني شيئاً ما يدل على أن عطية النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعمر بسبب العمالة كما في حديث ابن السعدي ولهذا قال الطحاوي ليس معنى هذا الحديث في الصدقات وإنما هو في الأموال وليست هي من جهة الفقر ولكن شيء من الحقوق فلما قال عمر أعطه من هو أفقر إليه معنى لم يرض بذلك لأنه إنما أعطاه لمعنى غير الفقر قال ويؤيده قوله في رواية شعيب خذه فقله فدل على أنه ليس من الصدقات واختلف العلماء فيمن جاءه مال هل يجب قبوله أم يسدب على ثلاثة مذاهب حكاه أبو جعفر محمد بن جرير الطبري بعد إجماعهم على أنه مندوب قال النووي الصحيح المشهور والذي عليه الجمهور أنه مستحب في غير عطية السلطان وأما عطية السلطان يعني الجائر فغيرها قوم وأباحها آخرون وكرهها قوم والصحيح أنه ان غلب الحرام فيما في يد السلطان حرمت وكذا أن أعطى من لا يستحق وإن لم يغلب الحرام فباح أن لم يكن في القابض مانع يمنعه من استحقاق الأخذ وقات طائفة الأخذ واجب من السلطان وغيره وقال آخرون هو مندوب في عطية السلطان دون غيره وحديث خالد بن عدي يرد قال السافظ ويؤيده حديث سمرة في السنن الأ أن يسأل إذا سلطان قال والتحقيق في المسئلة أن من علم كونه ماله إلا فلا ترد عطيته ومن علم كونه ماله حراماً فحرم عطيته ومن شك فيه فالاحتياطرده وهو الورع ومن أباحه أخذ ما يصل انتهى قال ابن المنذر واحتج من رخص بأن الله تعالى قال في البيع وسماعون لا تكذبوا كلون للسحت وقدرهن الشارع صلى الله عليه وآله وسلم درعه عندهم ودى مع علمه بذلك وكذا أخذ الجزية منهم مع العلم بأن أكثر أموالهم من ثمن الخمر والخنزير والمعاملات الفاسدة قال السافظ وفي حديث الباب أن للإمام أن يعطي بعض رعيته إذا رأى لذلك وجهاً وإن كان غيره أحوج إليه منه وأن رد عطية الإمام ليس من الأدب ولا سيما من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لم يقلوا تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه قوله من هو أفقر إليه معنى ظاهره أن عمر لم يكن غنياً لازماً في غنى أن يعمل تدل على الاثبات في الأصل وهو الانتقال إلى المال ولكن ظاهراً أمره صلى الله عليه وآله وسلم له بالأخذ إذا لم يكن مستشرفاً ولا سائلاً أنه لا فرق بين كونه غنياً وفقيراً وهكذا في قبول المال من غير السلطان لا فرق فيه بين الغني والفقير على ظاهر حديث خالد بن عدي وسبكر والمصنف حديث خالد بن عدي هذا

٧ نيل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة) فواجب مائة وثلاثين بنتا لبون وحقة وواجب مائة وأربعين بنت لبون وحقتان زادت) أهله (على عشرين ومائة) واحدة فصاعداً (ففي كل

وهكذا (ومن لم يكن معه إلا أربع من الأبل فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها) أي يتبرع ويتطوع (فأذا بلغت خمسين الأبل ففيها شاة) فرض صلى الله عليه وآله وسلم (في صدقة الغنم في سائمة) أي راعيها إلا المعلوفة وفي

في كتاب الهبة ونذكر بقية الكلام عليه هنالك إن شاء الله تعالى

(باب العاملين عليها) \*

(عن بسر بن سعيدان ابن السعدي المالكي قال استعملني عمر بن عبد الله على الصدقة فلما فرغت منها وأديتها إليه أمرني بمائة نفقة انما علمت لله فقال خذ ما أعطيت فاني علمت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعملتني فقلت مثل قولك فقال لي رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم إذا أعطيت شيئا من غير أن تسأل فكل وصدق متفق عليه)

قوله أن ابن السعدي هو أبو محمد عبد الله بن وقدان بن عبد الله بن عبد شمس بن عبد ود بن

نضر بن مالك بن حنبل بن عامر بن لؤي بن غالب وانما قيل له السعدي لأن أباه استرضع في

بني سعد بن بكر بن هوازن وقد صحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد يما وقال

وفدت في نفر من بني سعد بن بكر إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والمالكي نسبة إلى

مالك بن حنبل قوله بمائة نفقة قال الجوهري العمالة بالضم رزق العامل على عمله قوله فعملتني

بشد الميم أي أعطاني أجرة عمل وجعل لي عمالة تقول من غير أن تسأل فيه دليل على أنه

لا يحل أكل ما حصل من المال عن مسئلة وفي الحديث دليل على أن عمل الساعي سبب

لاستحقاقه الأجرة كما روي وصف الفقير والمسكنة هو السبب في ذلك وإذا كان العمل هو

السبب اقتضى قياس قواعد الشرع أن المأخوذ في مقابلته أجرة ولهذا قال أصحاب

الشافعي تبعاله أنه يستحق أجرة المنزل وفيه أيضا دليل على أن من نوى التبرع يجوز له

أخذ الأجرة بعد ذلك ولهذا قال المصنف رحمه الله وفيه دليل على أن نصيب العامل

يطيب له وإن نوى التبرع أولم يكن مشروطا انتهى (وعن المطلب بن ربيعة بن الحارث

ابن عبد المطلب أنه والفضل بن عباس انطلقا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

قال ثم تكلم أحدهما فقال يا رسول الله جئناك لتؤمرنا على هذه الصدقات فنصيب

ما يصيب الناس من المنفعة ونودي اليك ما يودى الناس فقال إن الصدقة لانت في محمد

ولالا ل محمد وانما هي أوساخ الناس مختصر لا جدوم لم وفي لفظ لهما لا يحل لهم

ولالا ل محمد قوله أوساخ الناس هذا بيان لعل التحريم والارشاد إلى تنزه الأكل

عن أكل الأوساخ وانما سميت أوساخا لأنها تظهر لأموال الناس وتخرجهم عن كمال

تعالى تظهرهم وتزكهم فأفلا من التشبيه وفيه إشارة إلى أن المحرم على الأكل إنما

هو الصدقة الواجبة التي يحصل بها تطهير المال وأما صدقة التطوع فنقل الخطابي

وعنه الإجماع على أنه المحرم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وللشافعي قول أنه ما

يحل ولا يحل على قول الأكثر وللشافعي قول بالتحريم وسيأتي الكلام في تحريم

الصدقة الواجبة على بني هاشم وظاهر هذا الحديث أنه لا يحل لهم ولو كان أخذهم لها

من باب العمالة واليه ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة والناصر العمالة معاوضة

سأتمها كما قاله في شرح المشكاة

يدل من الغنم بأعادة الجار المبدل

في حكم الطرح فلا يجب

في مطلق الغنم شيء وهذا أقوى

في الدلالة من أن لو قبل ابتداء

في سائمة الغنم أو في الغنم السائمة

لأن دلالة البديل على المقصود

ناتجة طوق ودلالة غنمه عليه

بألفه يوم وفي تكرار الجار إشارة

إلى أن للسوم في هذا الجنس

مدخل اقويا وأصلا يقاس عليه

بخلاف جنس الأبل والبقر

انتهى (إذا كانت) غنم الرجل

وفي رواية إذا بلغت (أربعين

إلى عشرين ومائة) فزكاتها

(شاة) جذعة ضأن لها سنة

ودخلت في الثانية وقيل سنة

أشهر أو ثلثه معز لها ستان

ودخلت في الثالثة وقيل سنة

(فإذا زادت) غنمه (على عشرين

ومائة) واحدة فصاعدا (إلى

مائتين) فزكاتها (شاتان فإذا

زادت) غنمه (على مائتين) ولو

واحدة (إلى ثلثمائة ففيها ثلاث)

وللكشهيبي ثلاث شياه فإذا

زادت) غنمه (على ثلثمائة) مائة

أخرى لا دونها (ففي كل مائة شاة)

ففي أربع مائة أربع شياه وفي

خمس مائة خمس وفي ستمائة ست

وهكذا فإذا كانت سائمة الرجل

ناقصة من أربعين شاة واحدة

أي إذا كان عند الرجل مائة

تفقد واحدة من أربعين فلا

زكاة عليه فيها وبطريق الأولى

إذا نقصت زكاة على ذلك (فليس

فيها) أي الناقصة عن الأربعين (صدقة إلا أن يشاء ربها) أن يتطوع (وفي) مائتي درهم من (الزكاة)

يكسر الراوي تحفيف الباق الورق والها عيوض عن الواو نحو العبد والوعد الفضة المضروبة وغيرها (ربيع العشر)

بمنفعة

خسة دراهم وما زاد على المائتين فبحسابه فيجب ربيع عشره وقال أبو حنيفة لها وقص فلا شيء على ما زاد على مائتي درهم حتى تبلغ أربعين درهما فاضة فقيمة حينئذ درهم واحد وكذا في كل أربعين ٥١ (فان لم تكن) أي الرقة (التسعين

ومائة فليس فيها شيء) لعدم النصاب والتعبير بالتسعين يوهم اذا زادت على المائة والتسعين قبل بلوغ المائتين ان فيها زكاة وليس كذلك وانما ذكر التسعين لانه آخر عقد قبل المائة والحساب اذا جاوز الاحاد كان تركيبه بالعقد كالعشرات والمئتين والالوف فذكر التسعين ليدل على أن لاصدقة فيما انقص عن المائتين ولو بعض حبة لحديث الشيخين ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة (الأن يشاء بها) وهذا كقوله في حديث الاعرابي في الايمان الآن تطوع ﴿﴾ (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه) أن أبا بكر (رضي الله عنه كتب له) الصدقة (التي أمر الله رسوله صلى الله عليه وآله وسلم) بها (ولا يخرج في الصدقة) المفروضة (هرمة) الكبيرة التي سقطت أسنانها (ولا ذات عوار) بفتح العين أي معيبة بما ترقبه في البيع وهو شامل للمريض وغيره وبالضم العور في العين الامن مثلها من الهرمات وذات العوار وتكفي مريضة متوسطة ومعيبة من الوسط وكذا لا تؤخذ صغيرة لم تبلغ سن الاجزاء (ولا تيس) وهو غل الغنم أو مخصوص بالمعز لقوله تعالى ولا تأموا

بمنفعة والمنافع مال فهي كالواشترها بعتاله وهذا قياس فاسد الاعتبار لاصدمته للنص قال النووي وهذا ضعيف أو باطل وهذا الحديث صريح في رده قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ان ساق هذا الحديث ما لفظه وهو يمنع جعل العامل من ذوى القربى انتهى وقد عقب بأن الحديث انما يمنع دخول ذوى القربى في سهم العامل ولا يمنع من جعلهم عمالا عليها ويعطون من غير هافاته جائز بالاجماع وقد استعمل على عليه السلام من العباس رضي الله عنه (وعن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الخازن المسلم الامين الذي يعطى ما أمر به كماله موقرا طيبة به نفسه حتى يدفعه الى الذي أمر به أحد المتصدقين متفق عليه) قوله طيبة به نفسه هذه الاوصاف لا بد من اعتبارها في تخصيص ميل أجر الصدقة للخازن فانه اذا لم يكن مسلما لم تصح منه نية التقرب وان لم يكن آمينا كان عليه وزر الخيانة فكيف يحصل له أجر الصدقة وان لم تكن نفسه بذلك طيبة لم يكن له نية فلا يؤجر قوله أحد المتصدقين قال القرطبي لم نزوه الا بالثنية ومعناه ان الخازن بما فعل متصدق وصاحب المال متصدق آخر فهو حائز صدقة فان قال ويصح أن يقال على الجمع فتكسر التاف ويكون معناه انه متصدق من جملة المتصدقين والحديث يدل على ان المشاركة في الطاعة توجب المشاركة في الاجر ومعنى المشاركة ار له اجرا كما كان لصاحبه أجر وليس معناه انه يراحمه في أجره بل المراد المشاركة في الطاعة في أصل الثواب فيكون له ذات ثواب ولهذا ثواب وان كان أحدهما أكثر ولا يلزم ان يكون مقدار ثوابه مساويا بل قد يكون ثواب هذا أكثر وقد يكون عكسه فاذا أعطى المالك خازنه مائة درهم أو نحوها ليوصلها الى مستحق للصدقة على باب داره فأجر المالك أكثر وان أعطاه رمانية أو رغيفاً أو نحوها ما حيث ليس له كثير قيمة ليذهب به الى محتاج في مائة بعمدة بحيث يقابل ذهاب الماشي اليه أكثر من الرمانية ونحوها فأجر الخازن أكثر وقد يكون الذهاب مقدار الرمة فيكون الاجر سواء قال ابن رسلان ويدخل في الخازن من يتخذ الرجل على عياله من وكيل وعبد وامرأة و غلام ومن يقوم على طعام الضيفان (وعن بر يده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من استعملناه على عمل فرزقناه رزقا فما أخذ به دفعه هو غلول رواه أبو داود) الحديث سكت عنه أبو داود والمنذرى ورجال اسناده ثقات وفيه دليل على انه لا يحل للعامل زيادة على ما فرض له من استعمله وان ما أخذ به بعد ذلك فهو من الغلول وذلك بناء على انها اجارة ولكنها فاسدة يلزم فيها أجرة المثل ولهذا ذهب البعض الى أن الاجرة المفروضة من الاستعمل للعامل تؤخذ على حسب العمل فلا يأخذ زيادة على ما يستحقه وقيل يأخذ ويكون من باب الصرف وفي الحديث أيضا دليل على انه يجوز للعامل أن يأخذ صدقة من تحت يده ولهذا قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه تنبيه على جواز أن

الخبث منه تنفقون (الاماشاء المصدق) كحديث أخذ الصدقات الذي هو وكبل الفقراء في قبض الزكوات بأن يؤدي اجتهاده الى أن ذلك خير لهم وحينئذ فلا يستنار ارجع لما ذكر من الهمم والعور والذكورة ثم يؤخذ ان الذين أوالحق

عن ثمان وعشرين من الابل عمدت قبل الخاض والذكر من الشياه فيمادون ثمان وعشرين من الابل والبيع في الثلاثين  
 الا في الحق فلا قياس وخرج يعيب البيع عيب الاضحية ولو انقسمت

من البقر للنص على الجوار فيها  
 المشايبة الى صحاح ومرض  
 أو الى سليمة ومعيبة أخذ صحبة  
 وسليمة بالقسط في أربعين شاة  
 نصفها صحاح ونصفها مرض  
 وفيه كل صحبة دينار وكل  
 مريضة دينار تؤخذ صحبة بقيمة  
 صحبة ونصف مريضة وهو دينار  
 ونصف وكذا لو كان نصفها  
 سليما ونصفها معيبا كما ذكره  
 ان الاكثرين كما قاله الحفاظ ابن  
 حجر على تشديد الصادق أي  
 المتصدق وتقدر الحديث حينئذ  
 ولا تؤخذ هزيمة ولا ذات عوار  
 أصلا ولا يؤخذ التيس البرضا  
 المالك لكونه محتاجا اليه في  
 أخذه بغير رضاه اضربه  
 وحينئذ فالاستثناء مختص  
 بالتيس واستدل به للمالكية  
 في تكليف المالك سليما وهو  
 مذهب المدونة وعمن ابن  
 عبد الحكم لا يؤخذ من المعيبة  
 الا ان يرى الساعي أخذ المعيبة  
 لا الصغرة (عن ابن عباس رضي  
 الله عنهما حديث بعث معاذ الى  
 اليمن تقدم وفي هذه الرواية قال  
 انك تقدم على قوم أهل كتاب  
 وذكر باقي الحديث ثم قال  
 في آخره ووقوف أي احذر  
 كرائم أموال الناس أي  
 نقاسمهم أي نصف كان جمع  
 كريمة وهي العزيرة عند رب المال  
 اما باعتبار كونها كولة أي  
 مسنة لا كل أو ربي بضم الراء تشديد الجاء أي قرية العهد بولادة وقال الازهري الى خمسة  
 عشر يوما من ولادتهم الا ان الزكاة لو اساء الفقراء فلا يناسب الا بحال الاغنياء الا ان رضوا بذلك (عن أنس بن مالك

ياخذ العامل حقه من تحت يده فيقبض من نفسه لنفسه انتهى

\*(باب الموافقة قلوبهم)\*

(عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يشاء شيئا على الاسلام الا أعطاه  
 قال فاناه رجل فسا له فأمر له بشاء كثير بين جبلين من شاء صدقة قال فرجع الى قومه  
 فقال يا قوم اسلموا فان محمد يعطي عطاء من لا يخشى الفساق رواءه أحد باب صدق  
 وعن عمر بن الخطاب ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى بمال أوسى فقسه فأعطى  
 رجالا وترك رجالا فبلغه ان الذين تركوا عتبوا فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد فوالله  
 اني لاعطي الرجل وأدع الرجل والذي ادع احب الى من الذي أعطى ولكني أعطى  
 أقواما لما أرى في قلوبهم من الجزع والهلع وأكل أقواما الى ما جعل في قلوبهم من  
 الغنى والخير منهم عمرو بن تغلب فوالله ما أحب أن لي بكلمة رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم جر النعم رواءه أحمدوا البخاري) الحديثان يدلان على جواز التأليف لمن لم يرضخ إيمانه  
 من مال الله عز وجل وقد ورد في ذلك أحاديث كثيرة منها أعطاه رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم بأسقيان بن حرب وصفوان بن أمية وعيينة بن حصن والاقرع بن حابس وعباس  
 ابن مرداس كل انسان منهم مائة من الابل وروى أيضا انه أعطى علقمة بن علاثة  
 مائة ثم قال لا انصار لما عتبوا عليه الا ترضون ان يذهب الناس بالشاة والابل وتذهبون  
 برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى رحالك ثم قال لما بلغه أنهم قالوا يعطي صناديد  
 نجد ويدعنا انما فعلت ذلك لانهم كانوا في صحب مسلم وقد ذهب الى جواز التأليف العترة  
 والجباقي والبلخي وابن مبشر وقال الشافعي لا تألف كافر اذ ما الفاسق فيعطى من  
 سهم التأليف وقال أبو حنيفة وأصحابه قد سقط بانتشار الاسلام وغلبته واستبدلوا  
 على ذلك ما امتناع أبي بكر من اعطاء أبي سقيان وعيينة والاقرع وعباس بن مرداس  
 والظاهر جواز التأليف عند الحاجة اليه فاذا كان في زمن الامام قوم لا يطيعونه الا  
 للديار ولا يقدر على ادخالهم تحت طاعته بالقسر والغلب فله ان يتألفهم ولا يكون لفشو  
 الاسلام تأثير لانه لم يقع في خصوص هذه الواقعة وقد عذب ابن الجوزي أئمة الموالاة  
 قلوبهم في جزء مفرد فبلغوا نحو الحسين نقدا

\*(باب قول الله تعالى وفي الرقاب)\*

(وهو يشمل بعمومه المكاتب وغيره وقال ابن عباس لا بأس أن يعتق من زكاة ماله  
 ذكره عنه أحمد والبخاري وعن البراء بن عازب قال جاء رجل الى النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم فقال ادعني على عمل يقر بنى من الجنة ويبيعدني من النار فقال اعترق  
 النسيئة وفك الرقبة قال يا رسول الله أو ليسوا واحدا قال لا اعترق النسيئة أن تفردها

وقد  
 مسنة لا كل أو ربي بضم الراء تشديد الجاء أي قرية العهد بولادة وقال الازهري الى خمسة  
 عشر يوما من ولادتهم الا ان الزكاة لو اساء الفقراء فلا يناسب الا بحال الاغنياء الا ان رضوا بذلك (عن أنس بن مالك



رضي الله عنه قال كان أبو طحمة (زيد الانصاري رضي الله عنه) أكثر الانصار بالمدينة ما لامن فحل وكان أحب أمواله إليه  
ببرحاء) بكسر الباء أو بفتحها اسم قبيلة أو امرأة أو بنو أو بستان أو أرض

٥٣

وفيها الغلات ذكرها في الفتح  
وغیره مع اختلاف في ذلك  
(وكانت) ببرحاء (مسئلة) (المسجد)  
النبوي أي مقابله  
قرية منه (وكان رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم  
يدخلها ويشرب من ماء فيها) أي  
في ببرحاء (طبيب قال أنس) رضي  
الله عنه (فلما أنزلت هذه الآية  
ان تناووا البر) أي ان تلغوا  
حقيقة البر الذي هو كمال الخير  
أو ان تملأوا بر الله الذي هو  
الرحمة والرضا والجنة (حتى  
تنفقوا ما تحبون) أي من  
بعض ما تحبون من المال  
أو ما يعمه وغيره كبذل الجاه  
في معاونة الناس والبذل في  
طاعة الله والمهجة في سبيل الله  
(قام أبو طحمة) رضي الله عنه  
(إلى رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم فقال يا رسول الله ان  
الله تبارك وتعالى يقول ان  
تناووا البر حتى تنفقوا ما تحبون  
وان أحب أموالى إلى ببرحاء  
وانها صدقة لله أرجو بها  
أي خيرها (وذخرها) بضم الذال  
المهجة أي أقدمها فادخرها  
لأجلها (عند الله فضعها  
يا رسول الله حيث أراك الله)  
فوض تعيين مصرفها إليه صلى  
الله عليه وآله وسلم لكن ليس  
فيه تصريح بأن أبو طحمة جعلها  
حباً (قال فقال رسول الله صلى

وفك الرقبة أن تعين في غنهار واه أجدو الدارقطني وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ثلاثة كلهم حق على الله عونته الغارزى في سبيل الله والمكاتب الذي يريد الاداء والناس كح المتعفف رواه الخمسة إلا أبا داود) حديث البراء بن عازب قال في مجمع الزوائد رجاله ثقات وحديث أبي هريرة قال الترمذي حسن صحيح قوله المكاتب وغيره قد اختلف العلماء في المراد بقوله تعالى وفي الرقاب فروى عن علي بن أبي طالب وسعيد بن جبير واليث والثوري والعترة والحنفية والشافعية وأكثر أهل العلم ان المراد به المكاتبون يعاونون من الزكاة على الكتابة وروى عن ابن عباس والحسن البصري ومالك وأحمد بن حنبل وأبي ثور وأبي عبيد والبيهقي مال البخاري وابن المنذر ان المراد بذلك انهم اشترى رقاب ليعتقوا واحتجوا بانهم سألوا اختصت بالمكاتب ليدخل في حكم الغارمين لانه غارم وبأن شراء الرقبة ليعتق أولى من اعانة المكاتب لانه قد يعان ولا يعتق لان المكاتب عبداً ما بقي عليه درهم ولان الشراء ييسر في كل وقت بخلاف الكتابة وقال الزهري انه يجمع بين الأمرين واليه أشار المصنف وهو الظاهر لان الآية تحتل الأمرين وحديث البراء المذکور فيه دليل على ان فك الرقاب غير عتقها وعلى ان العتق واعانة المكاتبين على مال الكتابة من الاعمال المقربة من الجنة والمبعدة من النار قوله حق على الله فيه دليل على ان الله يتولى اعانة هؤلاء الثلاثة ويتفضل عليهم لم يأن لا يجوز جهلهم لكن بشرط أن يكون الغارزى غارزاً في سبيل الله والمكاتب مريد الاداء والثالث كح متعقفاً وقد اختلف في المكاتب اذا كان فاسقاً هل يعان على الكتابة أم لا فذهب الهادوية الى أنه لا يعان قالوا لانه لا قربة في اعانته وقال الشافعي والامام يحيى والمؤيد بالله انه يعان وهو الظاهر

### • (باب الغارمين) •

(عن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان المسئلة لا تحل الا لثلاثة لذى فقر مرفق أولذى غرم مفضع أولذى دم موجه رواه أحمد وأبو داود وعن قبيصة بن مخارق الهلالي قال سمعت حمالة فأتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سأله فيها فقال أقم حتى تأتينا الصدقة فمأمر لك بها ثم قال يا قبيصة ان المسئلة لا تحل الا لثلاثة رجل تحمل حمالة فحلت له المسئلة حتى يصيبها عيش ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسئلة حتى يصيب قواماً من عيش أو قال سداً من عيش ورجل أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوى الحاج من قومه لقد أصابت فلانا فاقة فحلت له المسئلة حتى يصيب قواماً من عيش أو قال سداً من عيش فمأمر لك بها ثم قال يا قبيصة فسحبت يا كاه اصحابها اختاروا أحمد ورواه النسائي وأبو داود) حديث أنس قد تقدم

الله عليه وآله وسلم (مخ) بفتح الباء وسكون المجهة كهل ويل غير مكررة هنا قال في القاموس قل في الافراد مخ ساكنة ومخ مكسورة ومخ مشددة ومخ مضمومة وتكرر مخ في المعالفة الاولى مشددة والثاني مسكن ويقال مخ مخ مسكنين ومخ



يخرج منه ثوبان ويخرج منه ثوبان كذا قال عند الرضا والاعجاب بالشيء أو الفخر والمذح انتهى من ثوبين ثوبا واحدا الأصوات كذا  
وهو (ذلك مال راجع ذلك مال راجع) أي ٥٤ ذريرح كالذين ونامر أي يريح صاحبه في الأثرة أو مال مبروح

فأعل بمعنى مفعول وقد سمعت  
ما قلت وأني أرى أن تجعلها  
في الأقربين فقال أبو طلحة (أعل)  
يرفع لام أعل فعلا مستقبلا  
(يا رسول الله قسمها) أي يرحم  
(أبو طلحة في أقاربه وبنو عمه)  
من عطف الخاص على العام  
وهذا يدل على أن اتفاق أحب  
الأموال على أقرب الأقارب  
أفضل وأن الآية تعم الاتفاق  
الواجب والمستحب قاله  
البيضاوي لكن استشكل دلالة  
الحديث على الترجيح لأنهم المزكاة  
على الأقارب وهذا ليس زكاة  
وأجيب بأنه أثبت لأزكاة حكم  
الصدقة بالقصاص أيها قاله  
الكرماني فليتناول وقال ابن  
المنبر أن صدقة التطوع على  
الأقارب لما لم ينقص أجرها  
بوقوعها موقع الصدقة والصدقة  
معاً كانت صدقة الواجب  
كذلك لكن لا يلزم من جواز  
صدقة التطوع على من يلزم  
المره نفقته أن تكون الصدقة  
الواجبة كذلك (عن أبي  
سعيد الخدري رضي الله عنه  
حديثه في خروج النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم إلى المصلى تقدم  
وفي هذه الرواية قال فلما صار  
إلى منزله جاءت زينب بنت  
معاوية أو بنت عبد الله بن  
معاوية بن عتاب الشقيقة

في باب ما جاء في الفقير والمسكين والمسئلة وتقدم الكلام عليه هناك قوله جملة بفتح  
الحاء المهملة وهو ما يتحمله الإنسان ويلتزمه في ذمته بالاستدانة لدفعه في إصلاح  
ذات الدين وانما قل له المسئلة بسببه ويعطى من الزكاة بشرط أن يستدين لغير معصية  
والى هذا ذهب الحسن البصري والباقر وأحمد وأبو العباس وأبو طالب وروى  
عن الفقههاء الأربعة والمؤيد بالله أنه يعان لأن الآية لم تنص بشرط بعضهم أن الجملة  
لا بد أن تكون لتسكين فتنة وقد كانت العرب إذا وقعت بينهم فتنة اقتضت غرامة في دية  
أو غيرها قام أحدهم فبشرع بالتزام ذلك والقيام به حتى ترتفع تلك الفتنة الثائرة ولا شك  
أن هذا من مكارم الأخلاق وكانوا إذا دعوا أن أحدهم يحمل جملة يادروا إلى معونه  
وأعطوه ما تبرأ به ذمته وإذا مال لذلك لم يعدة صافي قدره بل فخرا قوله فنامر لك بنصب  
الراء قوله رجل يجوز فيه الجر على البدل والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف قوله جائحة  
هي ما اجتاحت المال وأدله أن لا فاعلا ظاهرا كالسبيل والحريق قوله فواما بكسر القاف  
وهو ما تقوم به حاجته ويستغنى به وهو بفتح القاف الاعتدال قوله سدادا هو بكسر  
السين ما سد به الحاجة والخلل وأما السداد بالفتح فقال الأزهرى هو الإصالة في النطق  
والتدبير والرأى ومنه سداد من عوز قوله من ذوى الحجة بكسر الحاء المهملة جملة مقصور  
العقل وانما جعل العقل معتبرا لأن من لا عقل له لا تحصل الثقة بقوله وانما قال من قومه  
لأنهم أخبر بحاله وأعلم بباطن أسرهم والمال مما يخفى في العادة ولا يعلمه إلا من كان خبيرا بحاله  
وظاهره اعتبارهم ثلاثة على الاعسار وقد ذهب إلى ذلك ابن خزيمة وبعض أصحاب  
الشافعي وقال الجوهري قبل شهادة عدلين كسائر الشهادات غير الزنا وحلوا الحديث على  
الاستصحاب قوله فاقه قال الجوهري الفاقة الفقر والحاجة قوله فصح بضم السين  
وسكون الحاء المهملة ملتين وروى بضم الحاء وهو الحرام وبسبب احتمالات يصح أي يحق  
وهذا الحديث مخصوص بما في حديث سمرة من جواز سؤال الرجل للسلطان وفي الأمر  
الذي لا بد منه فيزاد أن على هذه الثلاثة ويكون الجميع خمسة

• (باب الصرف في سبيل الله وابن السبيل) •

(عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تحل الصدقة لغني إلا في سبيل  
الله أو ابن السبيل أو جارف فقير يصدق عليه فيهدى لك أو يدعوك أو يود أو يود وفي لفظ  
(١) لا تحل الصدقة إلا الخمسة لعامل عليها أو رجل اشتراها بما له أو غارم أو غار في سبيل الله  
أو مسكين يصدق عليه بما هادي منها الغني رواء أبو داود وابن ماجه) الحديث أخرجه  
أيضا أحمد ومالك في الموطأ والبخاري وعبد بن حميد وأبو يعلى والبيهقي والحاكم وصححه  
وقد أعل بالارسال لأنه رواء بعضهم عن عطاء بن يسار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
ولكنه رواء لا كثر عنه عن أبي سعيد والرفع زيادة في الخبر لا خذلهما أقول لغني قد قلنا

ويقال لها أيضا ربطة وقع ذلك في صحيح ابن حبان نحو هذه القصة ويقال هاتان عندا لا كثر  
ومن جزم به ابن سعد وقال السكاكيني ربطة هي المروفة بزنب وبه جزم الطحاوي فقال ربطة هي زينب (أمر أن ابن  
(١) قوله لا تحل الصدقة إلا الخمسة في أبي داود لا تحل الصدقة لغني إلا الخمسة بتقديم وتأخير اهـ صحيح

مسعود) عبد الله (تساذن عليه نقبل بارسل الله) القائل بلال (هذه زينة فقال أي الزنايب) أي أي زينة منهن فعرف بالآدم مع كونه عالما لما سكر حتى جمع (فقبل امرأة ابن مسعود ٥٥ قال نعم) تذاقوا لها فاذن لها فالت يا أي الله

انك أمرت اليوم بالصدقة وكان عندى حلى) بضم الحاء وكسر اللام (لى فأردت أن تصدق به فزعم ابن مسعود انه وولده أحق من تصدقت به عليهم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم صدق ابن مسعود) وجهه مطابقه لترجمة شمول الصدقة للعرض والنقل وان كان السياق قد يرجح النقل لكن السياق يقتضى عمومه قاله البرماوى كغيره واحتج به على جواز دفع زكاة المرأة لزوجها الفقير وهو مذهب الشافعية وأحمد فى رواية ومنعه أبو حنيفة ومالك وأحمد فى رواية وأجابوا عن الحديث بأن قوله فى الزاوية الثانية ولو من حليكن يدل على التطوع وبه جزم النووي واحتجوا أيضا بظاهر قوله (زوجك ولذلك أحق من تصدقت به عليهم) لانه يدل على انه صدقة تطوع لان الولد لا يعطى من الزكاة الواجبة اجماعا وأجيب بأن الذى يمنع اعطاؤه من الصدقة الواجبة من يلزم المعطى نفقته والام لا يلزمها نفقة ولدها مع وجود أبيه وأجيب بأن الاضافة للتربية لا للولادة فكأنه ولده من غيرها وتعمل منه هان اعطاء الزوج به ودما تعطيه له اليها فى النفقة

الكلام عليه فى باب ما جاء فى الفقير والمسكين قوله الا فى سبيل الله أى للغزى فى سبيل الله كما فى الرواية الاخرة قوله أو ابن السبيل قال المفسرون هو المسافر المنقطع يأخذ من الصدقة وان كان غنيا فى بلده وقال مجاهد هو الذى قطع عليه الطريق وقال الشافعى ابن السبيل المستحق للصدقة هو الذى يريد السفر فى غير معصية فيعجز عن بلوغ مقصده الابعونه قوله اعامل عليم قال ابن عباس ويدخل فى العامل الساعى والكاتب والقاسم والمائتر الذى يجمع الاموال وحافظ المال والعريف وهو كالنقيب للقبيلة وكلهم عامل لكن أشهرهم الساعى والباقي أعوان له وظاهر هذا انه يجوز الصرف من الزكاة الى العامل عليم اسواء كان هاشميا أو غير هاشمى ولكن هذا مخصص بحديث المطلب بن ربيعة المة تقدم فانه يدل على تحريم الصدقة على العامل الهاشمى ويؤيده حديث ابى رافع الا فى باب تحريم الصدقة على بنى هاشم فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يجوز له أن يصحب من بعثه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الصدقة لكونه من موالى بنى هاشم قوله أو رجل اشترها بما له فيه انه يجوز لغيره بدافع الزكاة نشرؤها ويجوز لا تحذها بيعها ولا كراهة فى ذلك وفيه دليل على ان الزكاة والصدقة اذا ملكها الاخذ تغيرت صفتها وزال عنها اسم الزكاة وتغيرت الاحكام المتعلقة بها قوله أو غارم وهو من غرم لا لنفسه بل لغيره كاصلاح ذات البين بأن يخاف وقوع فتنة بين شخصين أو قبيلتين فيستدين من يطلب صلاح الحال بينهما مالا لتسكين الثائرة فيجوز له أن يقضى ذلك من الزكاة وان كان غنيا قال المصنف رحمه الله تعالى ويحمل هذا الغارم على من تحمل حالة لاصلاح ذات البين كما فى حديث قبيصة المصلحة لنفسه لقوله فى حديث أنس أو ذى غرم مفتح انتهى قوله فاهدى منها الغنى فيه جواز اهداء الفقير الذى صرفت اليه الزكاة به ضامتها الى الاغنياء لان صفة الزكاة قد زالت عنها وفيه أيضا دليل على جواز قبول هدية الفقير للغنى وفى هذا الحديث دليل على انه لا تحل الصدقة لغير هؤلاء الخمسة من الاغنياء وما ورد بدليل خاص كان مخصصا لهذا العموم كحديث عمر

المقدم فى باب ما جاء فى الفقير والمسكين (وعن ابن لاس الخزاعى قال حملنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ابل من الصدقة الى الحج رواه أحمد وذكره البخارى تعليقا وعن أم معقل الاسدي ان زوجه اجعل بكرافى سبيل الله وانها أرادت العمرة فسالت زوجها البكر فأتى فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت له فأمره أن يعطيها وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحج والعمرة فى سبيل الله رواه أحمد وعن يوسف بن عبد الله بن سلام عن جدته أم معقل قالت لما حج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حجة الوداع وكان لنا جبل فجاءه أبو معقل فى سبيل الله وأصابنا مرض وهلك أبو معقل وخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما فرغ من حجته جثته فقال يا أم معقل ما منعك أن

فكأهم لم تخرج عها معارض بوقوع ذلك فى التطوع ويلزم منه ابطاله وامل (عن أبى هريرة رضى الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس على المسلم خصه وان كان الصحيح عند الاصوليين والفقهاء تكليف الكافر بالفروع لانه

فأدام كافر الزلاييب عليه الانعراج حتى سلم فاذا أسلم سقطت لان الاسلام يجب ما قبله (في فريضة) الشامل للذكر والأنثى وجميعه  
 المنسل من غير لفظه (وعلامه) ٥٦ أي عبده (صدقة) خلافا لابي حنيفة رجه الله في انائه أو ذكره

وانتم ما حثت أو جب في كل فرس  
 دينار أو ربع عشر قيمته على  
 التجنيز قال في الفتح واستدل به  
 من قال من أهل الظاهر بعدم  
 وجوب الزكاة فيه مما مطلقا  
 ولو كانا للتجارة وأجبوا بان  
 زكاة التجارة ثابتة بالاجماع كما  
 نقله ابن المنذر وغيره فيخص  
 به عموم هذا الحديث انتهى  
 قلت وهو الرابع قال الشوكاني  
 وقد نقل ابن المنذر الاجماع على  
 زكاة التجارة وهذا النقل ليس  
 بصحيح فأقول من يخالف في ذلك  
 الظاهرية وهم فرقة من فرق  
 الاسلام قال وقد كانت التجارة  
 في عصره صلى الله عليه وآله وسلم  
 قائمة في أنواع مما يتجر به ولم ينقل  
 عنه ما يفيد ذلك ويؤيد عدم  
 الوجوب حديث الباب انتهى  
 وبسط القول على ذلك في شرحه  
 للمتن في مراجعته (عن أبي  
 سعيد الخدري رضي الله عنه  
 قال ان النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم جلس ذات يوم) أي قطعة  
 من الزمان فذات يوم صفة  
 للقطعة المقدرة ولم يتصرف لان  
 اضافته من قبيل اضافة المسمى  
 الى الاسم وليس له تمكّن  
 في الظرفية الزمانية لانه ليس من  
 أمته الزمان (على المنبر  
 وجلسنا حوله فقال ان مما  
 أخاف عليكم من بعدى ما يفتح

تخبرني قالت لقد سميتا نانا فهاك أبو معقل وكان لنا جمل هو الذي شجع عليه فأوصى به  
 أبو معقل في سبيل الله قال فها خرجت عليه فان الحج من سبيل الله رواه أبو داود حديث  
 ابن لاس سباني الكلام عليه وحديث أم معقل أخرجه بخوار واية الاولى أبو داود  
 والتساق والتزمذي وابن ماجه وفي اسناده رجل مجهول وفي اسناده أيضا إبراهيم بن  
 مهاجر بن جابر الجبلي الصحيح وفي رقد تكلم فيه غير واحد وقد اختلف على أبي بكر بن  
 عبد الرحمن فيه فروى عنه عن رسول الله وان الذي أرسله الى أم معقل عنها وروى عنه  
 عن أم معقل بغير واسطة وروى عنه عن أبي معقل والرواية الثانية التي أخرجه أبو  
 داود في اسنادها محمد بن اسحق وفيه مقال معروف قوله ابن لاس هكذا في نسخ الكتاب  
 الصحيحة بالفظ ابن والذي في البخاري أبي لاس وكذا في التقريب من ترجمة عبد الله  
 ابن عتبة ولاس بسين مهملته تراعى اختلف في اسمه فقيل زياد وقيل عبد الله بن عتبة  
 مهملته ونون مفتوحة وقيل غير ذلك لا صحة وحديثان هذا أحدهما وقد وصل مع  
 أحمد ابن خزيمة والحاكم وغيرهما من طريقه قال الحافظ ورجاله ثقات الا أن فيه عن عتبة  
 ابن اسحق ولهذا توقف ابن المنذر في ثبوته وأحاديث الباب تدل على ان الحج والعمرة  
 من سبيل الله وان من جعل شيئا من ماله في سبيل الله جازله صرفه في تجهيز الحاج  
 والمعتمرين واذا كان شيئا من كونهما جازل الحاج والمعتمر عليه وتدل أيضا على انه يجوز  
 صرف شيء من سهم سبيل الله من الزكاة الى قاصدين الحج والعمرة

• (باب ما يد كرفي استيعاب الاصناف) •

(عن زياد بن الحرث الصدائي قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبايعته فأتاني  
 رجل فقال أعطني من الصدقة فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله لم ير  
 يحكم نبي ولا غيره في الصدقات حتى يحكم فيها هو فجزاها ثمانية أجزاء فان كنت من تلك  
 الاجزاء أعطيتك رواه أبو داود وروى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال للمؤمنين  
 صغروا ذهب الى صاحب صدقة بن زريق فقل له فليدفعها اليك) حديث زياد بن الحرث  
 الصدائي في اسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الا فريقي وقد تكلم فيه غير واحد وحديث  
 سلمة بن صخر له طرق ورأيت يأتي ذكر بعض في الصيام وهذه احداها وقد أخرجهما  
 بهذا اللفظ أحمد في مسنده باسناد فيه محمد بن اسحق ولم يصرح بالحديث ومع هذا فلهذه  
 الرواية تعارض ما سباني من الروايات الصحيحة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعانه  
 بعرق من تمر من طريق جماعة من الصحابة وانما ورد المصنف هذه الرواية ههنا  
 للاستدلال بها على ان الصرف فيمن لزمته كفارة من الزكاة جائز قوله فجزاها ثمانية  
 الزاوي وهذا الحديث مع الآية يرد على المزني وأبي حنيفة بن الوكيل من أصحاب  
 الشافعي حيث قال انه لا يصرف خمس الزكاة الى من يصرف اليه خمس التمر والغنمية

عليكم من زهرة الدنيا وزينتها) حسنها ومجتها الفانية كمال الغنائم وغيرها (فقال رجل) لم اعرف اسمه ويرد  
 (يا رسول الله أو يأتي الخير بالشر) أي أنصير نعمة الله التي هي زهرة الدنيا عقوبة وبال (فبكى النبي صلى الله عليه وآله

(وسلم) انتظار الوحى (ف قيل له) أى السائل (ما شأنك تكلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا يكلمك) ظنوا انه صلى الله عليه وآله وسلم أنكر ما أنه قال أبو سعيد (ف رأينا) من الرؤية ٥٧ وفى رواية فأرنا بضم الهمزة أى فظننا

(أنه ينزل عليه الوحى) أى مبنيا للمفعول (قال) أبو سعيد (فسخ) صلى الله عليه وآله وسلم (عنه الرضا) العرق الكثير (فقال أين السائل وكأنه) صلى الله عليه وآله وسلم (جده) أى السائل فهمه وأولاً من سكرته عنه وسؤاله انكاره ومن قوله أين السائل جده لما رأى وأفيه من البشرى لانه صلى الله عليه وآله وسلم (أنه لا يأتى وجهه الكريم) (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (أنه لا يأتى الخير بالشر) أى ما قدر الله ان يكون خيراً يكون خيراً وما قدر ان يكون شراً يكون شراً وان الذى أخاف عليكم تضيمهم نعمه الله وصرفكم إياها فى غير ما أمر الله فلا يتعلق ذلك بنفس النعمة (و) اضرب لكم مثلين أحدهما مثل المقرط فى جمع الدنيا هو (ان ما ينبت الربيع) من الانبات والربيع هو الجدول الذى يستقى به ما يقتل قتلًا حبطاً (أو يلم) بضم أوله وكسر اللام أى يقرب من القتل والحبط هو داء يصيب البعير من أحرار العشب أو من كالأطيب يكثر منه فيفتق فيهلك أو يقارب الهلاك فكذلك الذى يكثر من جمع الدنيا لاسيما من غير حلها

ويرد أيضاً على أبي حنيفة والثورى والحسن البصرى حيث قالوا يجوز صرفها الى بعض الاصناف الثمانية حتى قال أبو حنيفة يجوز صرفها الى الواحد وعلى مالك حيث قال يدفعها الى أكثرهم حاجة أى لأن كل الاصناف يدفع اليهم للعاجة فوجب اعتبار أكثرهم حاجة

• (باب تحريم الصدقة على بنى هاشم ومواليهم دون موالى أزواجهم) •

(عن أبي هريرة) قال أخذ الحسن بن علي ثمرة من ثمر الصدقة فجعلها فى فيه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كخ كخ أرمهم الماعلت أنا لانا كل الصدقة متفق عليه وسلم أنا لا نحل لنا الصدقة قوله فجعلها فى فيه زاد فى رواية فلم يقطن له النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى قام ولعابه يسيل فضرب النبي صلى الله عليه وآله وسلم شقه قوله كخ بفتح الكاف وكسرها وسكون المجهمة مثقلاً ومخففاً وبكسرهما مونة وغير مونة فيخرج من ذلك ست لغات والثانية تأ كيد لا دوى وهى كلمة تقال لردع الصبي عند مناولته ما يستقدر قيل انها عربية وقيل أعجمية وزعم الداودى انها معربة وقد أوردتها البخارى فى باب من تكلم بالفارسية قوله أرمهم فى رواية لا جد ألقها يائى وكأنه كله أولاً بهذا فلما نادى قال له كخ كخ إشارة الى استقذار ذلك ويحتمل العكس قوله لا نحل لنا الصدقة وفى رواية لا نحل لآل محمد الصدقة وكذا عند أحمد والطحاوى من حديث الحسن بن علي نفسه قال الحافظ واسناده قوى والطبرانى والطحاوى من حديث أبي إلمى الانصارى نحوه والحديث يدل على تحريم الصدقة عليه صلى الله عليه وآله وسلم وعلى آلله واختلاف ما المزدبالا لهننا فقال الشافعى وجماعة من العلماء انهم بنو هاشم وبنو المطلب واستدل الشافعى على ذلك بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أشرك بنى المطلب مع بنى هاشم فى سهم ذوى القربى ولم يعط أحدا من قبائل قريش غيرهم وذلك العطية عوض عوض وبدل العمار موه من الصدقة كما أخرج البخارى من حديث جبير بن مطعم قال مشيت أنا وعثمان بن عفان الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلنا يا رسول الله أعطيت بنى المطلب من خمس خيسبروتر كتنا ونحن وهم بمنزلة واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما بنو المطلب وبنو هاشم شئ واحد وأجيب عن ذلك بأنه انما أعطاهم ذلك لمواالاتهم لا عوضاً عن الصدقة وقال أبو حنيفة ومالك والهادوية هم بنو هاشم فقط وعن أحمد بنى المطلب روايتان وعن المالكية فيما بين هاشم وغالب بن فهر قولان فعن أصبغ منهم بنو قصى وعن غيره بنو غالب بن فهر كذا فى الفتح والمراد بنى هاشم آل على وآل عقيل وآل جعفر وآل العباس وآل الحارث ولم يدخل فى ذلك آل أبى لهب لما قيل من أنه لم يسلم أحد منهم فى حياته صلى الله عليه وآله وسلم ويرده ما فى جامع الاصول انه أسلم عتبة ومعتب ابنا أبى لهب عام الفتح وسرى الله

الناس له وحسد لهم إياه وغير ذلك من أنواع الأذى واسناد الآيات الربيع مجاز على رأى الشيخ عبد القاهر الجرجاني اذا مسد

اليه ملائكة الفعول وليس فاعلا حقيقيا له اذ الفاعل هو الله تعالى والسكاكي يرى ان الاسناد ليس مجازيا وان المجازي في الريع جوهرا لاستعارة ٥٨ بالكناية على ان المراد به الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة الاسناد اليه

(الا بالثديد) آكلة الخضر (الاستقامة فرغ والاصل مما يثبت الريع ما يقتل آكله الا كل الخضر) وقال الطيبي الاظهر انه منقطع لوقوعه في الكلام المثبت وهو غير جائز عند الزمخشري الا بالتأويل ويجوز أن يكون متصلا لكن يجب التأويل في المستثنى والمعنى ان من جملة ما يثبت لريع شيا يقتل آكله الا الخضر منه اذا اقتصد فيه آكله وتجرى دفع ما يؤذيه الى الهلاك وفي بعض النسخ الابا تخفيف كانه قال الا انظر روا آكلة الخضر واعتبروا بشأنها (أكلت) أي أي فان آكلة الخضر ما كانت (حتى اذا امتدت خاصرناها) أي جنبها أي امتلأت شبعها وعظم جنبها ثم أكلت عنده سر بها (استقبلت عين الشمس) تستمرئ بذلك ما كانت وتجتريه (فطلت) أي ألفت السرقة (لا رقيقا) وبالت فيزول عنها الخطب وانما تحبط الماشية لانها تقتل بطونها ولا تذاول ولا تبول فتتفح بطونها فيعرض لها المرض فتملك (ورفعت) اتسعت في المرعى وهذا مثل المقتصد في جمع الدنيا المؤدى حقها الناجي من وبالها كما يجب آكلة الخضر التي ليست

عليه وآله وسلم باسلامهما ودعاهما ومنه دأبهما واطائف اولهما عاقب عند أهل النسب قال ابن قدامة لانهم خلافاً في ان بني هاشم لا يحمل لهم الصدقة المفروضة وكذا قال أبو طالب من أهل البيت حكى ذلك عنه في البحر وكذا حكى الاجماع ابن رسلان وقد نقل الطبري الجواز عن أبي حنيفة وقيل عنه تجوزهم اذا حرموا منهم ذوى القربى حكام الطحاوي ونقله بعض المالكية عن الابري منهم قال في الفتح وهو وجه له بعض الشافعية وحكى فيه أيضا عن أبي يوسف انه يحمل من بعضهم لبعض لامن غيرهم وحكام في البحر عن زيد بن علي والمرضى وأبي العباس والامامية وحكام في الشافعية عن ابني الهادي والقاسم العياني قال الحافظ وعند المالكية في ذلك أربعة أقوال مشهورة الجواز المانع جواز التطوع دون الفرض عكسه والا حديث الدالة على التحريم على العموم ترد على الجميع وقد قيل انها متواترة نواتر امعنوا وبؤيد ذلك قوله تعالى قل لا أسألكم عليه أجر الا المودة في القربى وقوله قل ما أسألكم عليه من أجر ولو أسألتها لا لأوشك أن يطعنوا فيه واقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم ان الصدقة أوساخ الناس كما رواه مسلم واما ما استدلل به القائلون بحلها الهاشمي من الهاشمي من حديث العباس الذي أخرجه الحسن في النوع السابع والثلاثين من علوم الحديث باسناد كاه من بني هاشم ان العباس بن عبد المطلب قال قلت يا رسول الله انك حرمت علينا صدقات الناس هل تحمل لنا صدقات بعضنا لبعض قال نعم فهذا الحديث قد اتهم به بعض رواه وقد أطال صاحب الميزان الكلام على ذلك فليس يصلح التخصيص تلك العمومات الصحيحة وأما قول العلامة محمد ابن ابراهيم الوزير بعد ان ساق الحديث ما قلناه وأحسب له متابع الشهرة القول به قال والقول به قول جماعة وافرقة من أئمة العترة وأولادهم وأتباعهم بل ادعى بعضهم انه اجماعهم ولعل نوارث هذا بينهم يقوى الحديث انتهى فكلام ليس على قانون الاستدلال لان مجرد الحسبان ان له متابع اذهاب جماعة من أهل البيت اليه لا يدل على صحته واما دعوى انه مأمور عليه فباطل باطل ومطولات مؤلفاتهم ومختصراتها اهذه لذلك وأما قول الامير في المنحة اسم اسكنت نفسه الى هذا الحديث بعد وجدان سنده وماعضده من دعوى الاجماع فقد عرفت بطلان دعوى الاجماع وكيف يصح اجماع لاهل البيت والقاسم والهادي والناصر والمؤيد بالله وجماعة من اكابرهم بل جمهورهم خارجون عنه وأما مجرد وجدان السند للحديث بدون كشف عنه فليس بما يوجب سكوت النفس والحاصل ان تحريم الزكاة على بني هاشم معلوم من غير فرق بين ان يكون المزكي هاشميا أو غيره فلا ينقذ من المماذير عن هذا الحرم المعلوم الا ما صرح عن الشارع لا ما افقه الواقعون في هذه الورطة من الاعذار الواهية التي لا تخلص ولا ما لم يصح من الاحاديث المروية في التخصيص ولكثرة كلة الزكاة من آل هاشم في بلاد اليمن خصوصا

من أحرار البقول وجيدها التي سبغ الريع بتوالي امطاره قصين وتنعم وليكنه من البقول التي ترعاها المواشي بعد هيج البقول ويسمها حيث لا تجسدسوها فلا ترى الماشية يكثرون أكلها ولا تستمرئها وقبل الريع قد

ينبت أحرار العشب والكلا نهى كما أخبر في نفسه وانما يأبى الشر من قبل آكل مستأثمهم فكيف ايجبت تنفخ أضلاع  
منه وتبقى خاصرته ولا يقطع عنه في السر يعافه ذاملا ٥٩ الكافر ومن ثم اكد القتل بالحبط

أى يقتل قلة لحبطا والكافر هو الذى تحبط أعماله أو من قبل آكل كذلك فيشرفه الى الهلاك وهذا مثال للمؤمن الطام لنفسه المستمع في المعاصى أو من آكل مسرف حتى تنفخ خاصرته ولكنه يتوخى ازالة ذلك ويحتمل في دفع مضرتة حتى يفسد ما كل وهذا مثال المقصد أو من آكل غير مفرط ولا مسرف يا كل منها ما يسد جوعه ولا يسرف فيه حتى يحتاج الى دفعه وهذا مثال السابق الزاهد في الدنيا الراغب في الآخرة لكن هذا ليس صريحا في الحديث لكنه ربما يفهم منه (وان هذا المال) زهرة الدنيا (خضرة) من حيث المنظر (حلو) من حيث الذوق وخص الاخضر لانه أحسن الالوان ولما ذكرهم صلى الله عليه وآله وسلم ما يخاف عليهم من فتنة المال أخذ يعرفهم ودأده تلك الفتنة بقوله (فمنع صاحب المسلم ما أعطى منه المسلم) وابتاعه وابن السبيل أو كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم شك من يحسب الراوى وفى الجهاد من طريق فلج بلقظ لجمعه فى سبيل الله واليتامى والمساكين وابن السبيل (وانه من يأخذ) أى المال

أرباب الرياسة قام بعض العلماء منهم فى الذب عنهم وتحليل ما سحر الله عليهم مقام الارضاء لله ولانقاد العلماء فالف فى ذلك رسالة هى فى الحقيقة كالسراب الذى يحسبه الظمان ماء حتى اذا جاءه لم يجد شيئا وصار يتسلى به أرباب التباهة منهم وقد يتعلل بعضهم بما قاله البعض منهم ان أرض اليمن خراجية وهو لا يجران هذه المقالة مع كونهم ان أبطال الباطلات ليست مما يجوز التقليد فيه على مقتضى أصولهم قاله المستمعان ما أسرع الناس الى متابعة الهوى وان خالف ما هو معلوم من الشريعة المطهرة فواء لم ان ظاهر قوله لا لتحمل لنا الصدقة عدم حل صدقة الفرض والتطوع وقد نقل جماعة منهم الخطا الى الاجماع على تحريمها عليه صلى الله عليه وآله وسلم وتعقب بأنه قد حكى غير واحد عن الشافعى فى التطوع قولوا وكذا فى رواية عن أحمد وقال ابن قدامة ليس مانع من ذلك بواضح الدلالة وأما آل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اكثر الحنفية وهو الصحيح عن الشافعية والحنابلة وكثير من الزيدية انهم يجوز لهم صدقة التطوع دون الفرض قالوا لان المحرم عليهم انما هو أوساخ الناس وذلك هو لزكاة لصدقة التطوع وقال فى البحر انه خص صدقة التطوع القياس على الهبة والهبة ولو وقف وقال أبو يوسف وأبو العباس انما تحرم عليهم كصدقة الفرض لان الدليل لم يفصل (وعن أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم بعث رجلا من بنى مخزوم على الصدقة فقال لا يرفع اصبعي كما تصيب منها قال لا حتى آى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاسأله وانطلق فساله فقال ان الصدقة لا تحل لنا وان موالى القوم من أنفسهم زواة الجنة الا ابن ماجه وصححه الترمذى) الحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان وصحاه وفى الباب عن ابن عباس عند الطبرانى قوله من أنفسهم بضم الفاء ولفظ الترمذى مولى القوم منهم أى حكمه حكمهم الحديث يدل على تحريم الصدقة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتحريمها على آله وقد قدم الكلام على ذلك ويدل على تحريمها على موالى آل بنى هاشم ولو كان الاخذ على جهة العمالة وقد ساف ما فيه قال الشافعى حرم على موالى من الصدقة ما حرم على نفسه وبه قال أبو حنيفة وهو مروى أيضا عن الناصر والشافعى وأصحابه واليه ذهب المؤيد بالله وأبو طالب وهو مروى عن الناصر وابن الماجشون وقال مالك ويحيى وهو مروى أيضا عن الناصر والشافعى فى قوله انها تحل لهم قال فى البحر لان هذه التحريم مفقودة وهى الشرف قلنا جزم الخبر يدفع ذلك انتمى ونصب هذه العلة فى مقابل هذا الدليل الصحيح من الغرائب التى يعتبر بها

التيقظ (وعن أم عطية قالت بعث الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بشاة من الصدقة فبهشت الى عائشة منها بشى فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال هل عسدمكم من شى فعمالت لا الان فسيبة بعثت اليها من الشاة التى بعثتم اليها فقال

(بغير حقه) بان يجمعه من الحرام أو من غير احتياج اليه ولم يخرج منه حقه الواجب فيه فهو (كالذى يأكل ولا يشبع) لانه كلما نال منه شيئا ازدادت رغبته واستقبل ما عنده ونظر الى ما فوقه (ويكون) ماله (شبه ما عليه يوم القيامة) بان ينطق



الله الصامت منه بما فعل به أو يحل مثاله أو يشبهه عليه الموكلون بكتب الكسب والانتفاع وفي هذا الحديث التصديق  
البخاري أيضا في الرقاق ومسلم في الزكاة وكذا النسائي وأبو داود على

والعنفنة والسمع وأخرجه  
الصدقة على البتاني قال ابن  
المنبر عير بالصدقة دون الزكاة  
لتردد الخبرين صدقة الفرض  
والتطوع لتكون ذكر التيمم جاء  
متوسطا بين المسكين وابن  
السبيل وهما من مصارف الزكاة  
وقال ابن رشد لما قال باب ليس  
على المسلم في نفسه صدقة علم أنه  
يريد الواجبة إذ لا خلاف في  
التطوع فلما قال الصدقة على  
المتامى أحال على موهود (عن  
زينب امرأة عبد الله بن مسعود  
رضي الله عنهم ما حدثها المتقدم  
قريبا وقالت في هذه الرواية  
انطلقت إلى النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم فوجدت امرأتين  
الانصار على الباب حاجتهما مثل  
حاجتي) وهي زينب امرأة أبي  
مسعود يعني عقبه بن عمرو  
الانصاري كما عند ابن الأثير في أسد  
الغابة (فرعلينا بال) المؤذن  
(فقالا) له (سل النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم أيجزى عني أن أنفق  
على زوجي وأيتام في حجري)  
وللنسائي على أزواجنا وأيتام  
في حجورنا وللطيمسلي أنهم بنو  
أخيها وبنو أخيها والنسائي أيضا  
من طريق علقمة لأحدهما  
فضل مال وفي حجرتها بنو أخيها  
أيتام وللأخرى فضل مال  
وزوج خفيف ذات اليد وهذا  
كناية عن الفقر (فسأله فقال نعم)

أنهم أقبلت محلها متفق عليه وعن جويرية بنت الحارث أن رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم دخل عليها فقال هل من طعام فقالت لا والله ما عندي فطعام الأعظم من شاة  
أعطيت مولا في من الصدقة فقال قدميها أفقد بلغت محلها رواه أحمد ومسلم) قوله هل  
عندكم من شيء أي من الطعام قوله نسبة قال في الفتح بالنون والمهملة والموحدة مصغرا  
أمم أم عطية انتهى وأما نسبة بفتح النون وكسر السين فهي أم عمارة قوله بلغت  
محلها أي أنهم الماتصرفت فيها بالهدية لصحة ملكها لها انتقلت عن حكم الصدقة خلقت  
محل الهدية وكانت تحمل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بخلاف الصدقة كما تقدم  
كذا قال ابن بطال قال في الفتح وضبطه بعضهم بكسر هاء من الحاء لول أي بلغت  
مستقرها والاول أولى انتهى والحديث يدل على أن موالى أزواج بنى هاشم ليس  
حكمهم كحكم موالى بنى هاشم فحمل أهم الصدقة وقد نقل ابن بطال اتفاق الفقهاء على  
عدم دخول الزوجات في ذلك وفيه نظر لأن ابن قدامة ذكر أن الخلال أخرج من طريق  
ابن أبي مليكة عن عائشة أنها قالت أنا آل محمد لا تحمل لنا الصدقة قال وهذا يدل على  
تحريمها قال الحافظ واسناده إلى عائشة حسن وأخرجه ابن أبي شيبة أيضا وهذا لا يقدح  
فما نقله ابن بطال وذكر ابن المنبر أن التحريم الصدقة على الأزواج قول واحد ولا يقال  
أن قول البعض بدخولهن في الأصل يستلزم تحريم الصدقة عليهن فإن ذلك غير لازم  
وفي الحديثين أيضا دليل على أنه يجوز لمن تحرم عليه الصدقة إلا كل منها بعدم صيرها إلى  
المصرف وانتقالها عنه بهية أو هدية أو نحوها وفي الباب عن عائشة عند البخاري  
وغیره أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بطهم فقالت له هذا ما تصدق به على برة  
فقال هولها صدقة ولنا هدية

\* (باب من يشتري ما تصدق به) \*

(عن عمر بن الخطاب قال حملت على فرس في سبيل الله ففاداه الذي كان عنده فأردت أن  
أشتريه وظننت أنه يبيعه برخص فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا تشتريه  
ولا تعدي صدقتك وإن أعطاك بدركهم فإن العائد في صدقته كالعائد في قيمه متفق عليه  
وعن ابن عمر أن عمر حمل على فرس في سبيل الله وفي لفظ تصدق بفارس في سبيل الله ثم رآها  
تباع فأراد أن يشتريها فسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا تعدي صدقتك يا عمر  
رواه الجماعة زاد البخاري فبذلك كان ابن عمر لا يترك أن يتباع شيئا تصدق به إلا جعله  
صدقة) قوله عن عمر هذا يقتضي أن الحديث من مسند عمر والرواية الأخرى تقتضي  
أنه من مسند ابن عمر وروى الدارقطني الثاني قوله حملت على فرس المراد أنه ملكه إياه  
ولذلك سأل عنه ومنهم من قال كان عمر قد حبسه وانما سأل الرجل يبيعه لأنه حصل فيه  
هزال يجوز بيعه عن العاق بالخيل وضعف عن ذلك وأنه انتهى إلى حالة عدم الاتباع به

يجزى عنها (ولها أجران أجر القرابة) أي صله الرحم (وأجر الصدقة) أي ثوابها قال المازري  
الاطهر حمله على الصدقة الواجبة أو الهاء عن الأجر وهذا اللفظ انما يستعمل في الواجبة انتهى وعليه يدل تبويب

البخاري لكن ما ذكره من ان الاجزاء انما يستعمل في الواجب اراد قولاً واحداً فليس كذلك لان الاصوليين اختلفوا في المسئلة فذهب قوم الى ان الاجزاء هم الواجب والمندوب وخصه آخرون

بالواجب ومنعه في المندوب  
واعقده المازري ونصره القرافي  
والاصفهاني واستبعده الشيخ  
نقي الدين السبكي وقال ان  
كلام الفسقة يقتضي ان  
المندوب يوصف بالاجزاء  
كالفرض وقد تعقب القاضي  
عباس المازري بان قوله ولو  
من حاكمين وقوله فيما ورد في  
بعض الروايات عنده الطحاوي  
وغیره انها كانت امرأة صنعاء  
البيدين فكانت تنفق عليه  
وعلى ولدها لان على انها صدقة  
نطوع وبه جزم النووي وغيره  
وما قولوا قوله انجزى عني أي في  
الوقاية من النار كأنها خافت ان  
صدقتها على زوجها لا تحصل  
لها المراد وقد سبق الحديث في  
باب الزكاة على الاقارب وفيه  
انها اشافت النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم بالسؤال وشافها  
وهذا لم تقع مشافهة نقيلاً فحمل  
الاولى على الجواز وانما هي على  
لسان بلال والظاهر انها  
قضيتان احدهما في سؤالها عن  
نصبتها بجلها على زوجها  
ولدها والاخرى في سؤالها  
عن النفقة وفي الحديث الحث  
على الصدقة على الاقارب  
والحث على صلة الرحم وجواز  
تبرع المرأة بها بغير اذن  
زوجها وفيه عظة للنساء وترغيب  
ولي الامر في افعال الخير للرجال

ويرجى الاول قوله لا تعد في صدقتك ولو كان حبساً لله به قوله فاضاعه أي لم يحسن  
القيام عليه وقصر في مؤنته وخدمته وقيل لم يعرف مقدار ما راد به بدون قيمته وقيل  
معناه اساءت عمله في غير ما جعل له والاول أظهر قوله وان اعطا كعبد ربه هو وبالغة في  
تقديمه وهو الحامل له على شرائه قوله لا تعد انما هي شراء برخص عودا في الصدقة  
من حيث ان الغرض منها ثواب الآخرة فاذا اشتراها برخص فكانه اختار عرض  
الدين على الآخرة فبصرفه راجعاً في ذلك المقدار الذي سوغ فيه قوله كالعائد في قيمته  
استدل به على تحريم ذلك لان التي حرام قال القرطبي وهذا هو الظاهر من سياق  
الحديث ويحتمل ان يكون التشبيه للتفريق خاصة لكون التي مما يسهل تقديره وهو قول  
الاكثر ويلحق بالصدقة الكفارة والندوة وغيرهما من القربات قوله لا يترك ان يتناع  
الح أي كان اذا اتفق له ان يشتري شيئاً تصدق به لا يتركه في ملكه حتى يتصدق به فكانه  
فهم ان النهي عن شراء الصدقة انما هو ان اراد ان يملكها لا يتركها صدقة والحديث  
يدل على كراهة الرجوع عن الصدقة وأن شرائها برخص نوع من الرجوع فيكون  
مكروها وقد قيل انه يعارض هذا الحديث الحديث المتقدم عن أبي سعيد في حل الصدقة  
لرجل اشتراها بماله وجمع بينهما بما يحمل هذا على كراهة التنزيه ولهذا قال المصنف رحمه  
الله تعالى وحل قوم هذا على التنزيه واحتجوا بعموم قوله أو رجل اشتراها بماله في خبر  
أبي سعيد ويدل عليه اتباع ابن عمر وهو راوي الخبر ولو فهم منه التحريم لمافعله وتقرّب  
بصدقة تستند اليه انتهى والظاهر انه لا معارضة بين هذا وبين حديث أبي سعيد  
المتقدم لان هذا في صدقة التطوع وذلك في صدقة الفريضة فيكون الشراء اجزائاً في  
صدقة الفريضة لانه لا يتصور الرجوع فيها حتى يكون الشراء مشبهاً بالبيع لاف صدقة  
التطوع فانه يتصور الرجوع فيها فكماله يشبهه وهو الشراء نعم يعارض حديث الباب  
في الظاهر ما أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ان امرأة أتت  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت كنت تصدقت على أبي بولي صدقة وانما ماتت  
وتركت تلك الوليدة قال وجب أجره ورجعت اليك في الميراث ويحب مع يجوز ان تملك  
الشيء المتصدق به بالميراث لان ذلك ليس مشبهاً بالرجوع عن الصدقة دون سائر  
المعاوضات

### \*(باب نفل الصدقة على الزوج والاقارب)\*

(عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
تصدقن يا معشر النساء ولو من حليكن قالت فرجعت الى عبد الله فقالت انك رجل خفيف  
ذات اليد وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم قدأمرنا بالصدقة فانه فاسأله فان كان  
ذلك يجزئ عني والا صر فتم الى غيركم قالت فقال عبد الله بل اتبعه أفت قالت فانطلقت

والنساء والتحدث مع النساء الاجانب عمداً من الفتنة والخوف من المواقعة بالذنوب وما يتوقع بسببها من العذاب وفيه  
فتية العالم مع وجود من هو أعلم منه وطاب الترقى في تحمل العلم وفي هذا الحديث التحذير والاعتبة والقول ورواته كلهم

يكونون الاعراب والحرف وفيه رواية مصابي عن مصابة وتابى عن تابعي عن مصابي وأخرجهم سلم في الزكاة  
 عشرة الناس وابن ماجه في الزكاة  
 عبد الله بن هلال الخزومية  
 ربيعة رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم ولدت بارض الحبشة  
 وحفظت عن النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم ولم يرو عنه وعن  
 أزواجه وذكرها الجلي في ثقات  
 التابعين قال في الاصابة كنه  
 كان يثرت لخصبة البلوغ  
 وذكرها ابن سعد في لم يرو عن  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 شيئا وروى عن أزواجه وأم  
 سارة هي أم المؤمنين هذه (قالت)  
 أي زينب ولا يدر عن أم سارة  
 وهو الصواب كما لا يخفى  
 (قالت يار رسول الله ألي أجرين  
 أنفق علي بن أبي سارة) بن عبد  
 الأسد وكان تزوجها النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم بعد ولها من  
 أبي سلمة سلمة وعمر ومحمد وزينب  
 وذرة (انما هم بنى) منه (فقال  
 أنفق عليهم فلك أجرا ما أنفقت  
 عليهم) قال في الفتح وليس في  
 الحديث تصريح بان الذي كانت  
 تنفقه عليهم من الزكاة فكان  
 القدر المشترك من الحديث  
 حصول الاتفاق على الايتام  
 انتهى وفي هذا الحديث  
 التصديقات والعقعة والقول  
 ورواه ما بين كوفي ومدني وفيه  
 رواية تابى عن تابعي هشام  
 وأبو مصابة عن مصابة  
 زينب وأمها (عن أبي هريرة  
 رضى الله عنه قال أمر رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم

فذا من آمن الانصار باب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حاجتي حاجتها قالت وكان  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد ألقيت عليه المأهبة قالت فخرج علينا بلال  
 فقلنا له انت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاجبهما ما على أيتام في يجوزهما ولا يتخير من نحن قالت قد دخل بلال  
 الصدقة عنهما على أزواجهما وعلى أيتام في يجوزهما ولا يتخير من نحن فقال أي الزيات فقال امرأه  
 فإله فقال له من هما فقال امرأته من الانصار وزينب فقال أي الزيات فقال امرأه  
 عبد الله فقال لهما أجرين أجر القرابة وأجر الصدقة متفق عليه ولفظ البخاري أيجزى  
 عني ان أنفق على زوجي وعلى أيتام في جحري (قوله انك رجل خفيف ذات اليد هذا  
 كناية عن الفقر وفي لفظ البخاري ان زينب كانت تنفق على عبد الله وأيتام في يجوزها  
 فقالت لعبد الله سل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ألي أيجزى عني أن أنفق عليك وعلى  
 أيتام في جحري من الصدقة الحديث قوله فإذا امرأته من الانصار زاد النسائي والطحاوي  
 يقال لها زينب وفي رواية للنسائي انطلقت امرأته عبد الله يعني ابن مسعود وامرأته أبي  
 مسعود يعني عقبة بن عمرو الانصاري استدلل بهذا الحديث على أنه يجوز لامرأة ان تدفع  
 زكاتها الى زوجها وبه قال الثوري والشافعي وصاحب أبي حنيفة واحدى الروايتين عن  
 مالك وعن أحمد واليه ذهب الهادي والناصر والمؤيد بالله وهذا انما يتم دليله لا بعد تسليم  
 ان هذه الصدقة صدقة واجبة وبذلك يجرم المازري ويؤيد ذلك قولها أيجزى عني  
 وتعقبه عياض بان قوله ولو لم من حليكن وكون صدقتها كانت من صناعتها يدلان على  
 التطوع وبه يجرم الثوري وتأولوا قولها أيجزى عني أي في الوفاية من النار كما خافت  
 ان صدقتها على زوجها لا يحصل لها المقصود وما أشار اليه من الصناعة احتج به الطحاوي  
 لقول أبي حنيفة انما ألي أيجزى زكاة المرأة في زوجها فاخرج من طريق رائطة امرأته ابن  
 مسعود انها كانت امرأته صناعه الدين فكانت تنفق عليه وعلى ولده فهذا يدل على انها  
 صدقة تطوع واحتجوا ايضا على انها صدقة تطوع بما في البخاري من حديث أبي  
 سعيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها زوجك وولده أحق من تصدقت عليهم  
 قالوا ان الولد لا يعطى من الزكاة الواجبة بالاجماع كما نقله ابن المنذر والمهدي في البحر  
 وغيرهما وقد ثبت هذا بان الذي يمتنع اعطاؤه من الصدقة الواجبة من تلزم المعطى تنفقه  
 والام لا يلزمها نفقة ابنتها مع وجود أبيه قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ان ساق الحديث  
 وهذا عند أكثر أهل العلم في صدقة التطوع انتهى والظاهر انه يجوز للمرأة ان تصرف  
 زكاتها الى زوجها اما أولا فاعدم المانع من ذلك ومن قال انه لا يجوز فعليه الدليل  
 واما ثانيا فلان ترك استفضاله صلى الله عليه وآله وسلم لها ينزل منزلة العموم فلما لم  
 يستقصاها عن الصدقة هل هي تطوع أو واجب فكانه قال يجوز عنك فرضا كان  
 أو تطوعا وقد اختلف في الزوج هل يجوز له ان يدفع زكاته الى زوجته فقال ابن المنذر

بالصدقة الواجبة أو التطوع ووجه بعضهم تحسينا للطن بالصحية اذ لا يظن بهم منع الواجب  
 وعلى هذا فمدرخا الواضح لانه أخرجه ما في سبيل الله فابقي له مال يحتمل المواساة وتعقب بانهم ما منعوا بحسدا ولا عنادا أما ابن

جعل قيل انه كان منافقا ثم تاب بعد كما حكاه الله قبل وفيه نزلة وما نفعه والاية الى قوله فان يتوبوا بك خيرا لهم فقال  
استداني الله فتاب وصلح حاله والمنه ورزقها في غيره وأما حادثة كان ٦٣

فالظاهر انها الصدقة الواجبة  
لتعريف الصدقة باللام العهديه  
وقال النووي انه الصحيح المشهور  
ويؤيده ما في رواية مسلم عن أبي  
الزناد بعث رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم عمر ساعيا على  
الصدقة فهو مشعر بانها صدقة  
القرض لان صدقة التطوع  
لا تعبت عليها السعاة (فقيل)  
القاتل عمر رضى الله عنه لانه  
المرسل (منع ابن جليل) بفتح  
الجيم وكسر الميم قال ابن منده  
لم يعرف اسمه ومنهم من سماه  
حميدا وقيل عبد الله وذكره  
الذهبي فيمن عرف بابيه ولم يسم  
(وخالد بن الوليد وعباس بن عبد  
المطلب) أي منع هؤلاء الاعطاء  
(فقال النبي صلى الله عليه)  
وآله (وسلم) ببيان لوجه الامتناع  
ومن ثم عبر بالقائه (ما ينقم ابن  
جميل) أي ما يكره وينكر (الا انه  
كان فقيرا فاغناه الله ورسوله) من  
فضله وانما ذكر صلى الله عليه  
وآله وسلم نفسه لانه كان سببا  
لدخوله في الاسلام فاصبح غنيا  
بعد فقره بما آفاه الله على رسوله  
وأباح لامته من الغنائم ببركته  
صلى الله عليه وآله وسلم  
والاستغناء مفرغ ومعنى الحديث  
كما قاله غير واحد انه ليس ثم شيء  
ينقم ابن جميل فلا موجب للمنع  
وهذا مما انفرد العرب في مثله

أجمعوا على ان الرجل لا يعطى زوجته من الزكاة شيئا لان نفقة الواجبة عليه ويمكن ان  
يقال ان التعليل بالجواب على الزوج لا يوجب امتناع الصرف اليها لان نفقة الواجبة  
عليه غنية كانت أو فقيرة فالصرف اليها لا يقطع عنه شيئا وأما الصدقة على الاصول  
والفصول وبقية القرابة فيأى الكلام عليها (وعن سلمان بن عامر عن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم قال الصدقة على المسكين صدقة وهي على ذي الرحم ثنتان  
صدقة وصله واه أحد وابن ماجه والترمذي وعن أبي أيوب قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم ان أفضل الصدقة الصدقة على ذي الرحم الكاشح رواده أحد وله مثله من  
حديث حكيم بن حزام وعن ابن عباس قال اذا كان ذو وقربة لا تعولهم فاعطهم من زكاة  
مالك وان كنت تعولهم فلا تعطهم ولا تجعلهم لمن تعمل رواده الا ترم في سنته) حديث  
سلمان أخرجه أيضا النسائي وابن حبان والدارقطني والحاكم وحسنه الترمذي قال  
الحافظ وفي الباب عن أبي طلحة وأبي امامة عند الطبراني قوله الكاشح هو المضمحل لعداوة  
وقد استدل بالحديثين على جواز صرف الزكاة الى الاقارب سواء كانوا ممن تلزمهم النفقة  
أم لا لان الصدقة المذكورة فيهم مالم تقيد بصدقة التطوع ولكنه قد تقدم عن ابن المنذر  
وصاحب الجرح انهم ما حكموا الاجماع على عدم جواز صرف الزكاة الى الاولاد وكذا  
سائر الاصول والفصول كما في الجرح فانه قال مسئله ولا تجزئ في أصوله وفصوله مطلقا  
اجماعا وقال صاحب ضوء انهم اراد دعوى الاجماع وهم قال وكيف ومحمد بن الحسن  
ورواية عن العباس انها تجزئ في الاقارب والامهات ثم قال قلت والمسئلة في الجرح تنسب  
الى قائله لا عن الاجماع وهذا وهم رحمه الله تعالى فان صاحب البحر صرح  
بنسبتها الى الاجماع كما حكىناه سالفا فقد نسبت الى قائل وهم أهل الاجماع الا أنه يدل  
لماروى عن أبي العباس ومحمد بن الحسن ما في البخاري وأحمد عن معن بن يزيد قال أخرج  
أبي دناير يتصدق بها عند رجل في المسجد فجئت فأخذتها فقال والله ما ليالك أردت فجئت  
لخاصته الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لان ما نويت يا يزيد ولان ما أخذت  
يا معن وسأق هذا الحديث في كتاب لو كالت ان شاء الله تعالى ولكنه يحتمل ان تكون  
المصدقة صدقة تطوع بل هو الظاهر وقد روى عن مالك انه يجوز الصرف في بني البنين  
وفيما فوق الجد والجد وأما غير الاصول والفصول من القرابة الذين تلزم نفقتهم فذهب  
الهادي والقاسم والاصم والمؤيد بالله ومالك والشافعي الى انه لا يجزئ الصرف اليهم  
وقال أبو حنيفة وأصحابه والامام يحيى يجوز ويجزئ اذ لم ينص الادلل لعموم الادلة  
المذكورة في الباب وقال الاقول انهم اخصوا بآتيه ما ولا أصل له وأما الاثر المروى عن  
ابن عباس في كلام صحابي ولا حجة فيه لانه لا جهاد في ذلك مسرعا ويؤيد الجواز  
والاجزاء الحديث الذي تقدم بالفظر وجك ولولا أحق من تصدقت عليهم وترك

تأكيدهم في ما ثبت في ذلك الشيء لا يقتضي ثبانه فهو منفذ أبدا ويسمى مثل ذلك عند علماء البيان تأكيده  
المدح بما يشبه الذم وبالعكس فن الاول نحو قول الشاعر ولا عيب فيهم غير ان سبوفهم \* بين قول من قواع السكاكيت

ومن الثاني هذا الحديث وشبهه اي ما ينبغي لابن جيل ان يتقن شأنا لهذا وهذا لا يوجب له ان يتقن شيئا فليس ثم شيء يتقنه  
 فينبغي ان يعطى مما أعطاه الله ولا يكفر ٦٤  
 بالنعمة قال في الفتح وقمة التعريض يكفر ان النعمة وتقرير

الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال كما سلف ثم الاصل عدم المانع  
 فمن زعم ان القرابة أو وجوب النفقة مانعان فعليه الدليل ولا دليل  
 \* (باب زكاة الفطر) \*

(عن ابن عمر قال فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زكاة الفطر من رمضان صاعا من  
 تمر أو صاعا من شعير على العبد والحرة والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين روى  
 الجماعة ولاجد والبخاري وأبي داود وكان ابن عمر يعطى القرا لاعاما واحدا أعوز الفتر  
 فأعطى الشعير وللبخاري وكانوا يعطون قبل الفطر بيوم أو يومين وعن أبي سعيد قال  
 كنا نخرج زكاة الفطر صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من أقط  
 أو صاعا من زبيب أخرجه وفي رواية كنا نخرج زكاة الفطر إذا كان فينا رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم صاعا من طعام أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير أو صاعا من زبيب  
 أو صاعا من أقط فلم نزل كذلك حتى قدم علينا معاوية المدينة فقلنا اني لارى مدنين من  
 هراء الشام يعدل صاعا من تمر فأخذ الناس بذلك قال أبو سعيد فلا يزال أخرجه كما كنت  
 أخرجه روى الجماعة لكن البخاري لم يذكرفيه قال أبو سعيد فلا يزال أخرجه ما جبه  
 لم يذ كر لفظه أو في شيء منه ولانسانى عن أبي سعيد قال فرض رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم صدقة الفطر صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من أقط وهو حجة  
 في أن الاقط أصل وللدارقطنى عن ابن عيينة عن ابن جحلان عن عياض بن عبد الله عن  
 أبي سعيد قال ما أخرجنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا صاعا من دقيق  
 أو صاعا من تمر أو صاعا من سلت أو صاعا من زبيب أو صاعا من شعير أو صاعا من أقط  
 فقال ابن المدينى لسفيان يا أبا محمد ان أحد الايذ كرفى هذا الدقيق فقال بلى هو فيه روى  
 الدارقطنى واحتج به أحمد على اجراءه (الدقيق) قوله فرض فيه دليل على ان صدقة  
 الفطر من القرائض وقد نقل ابن المنذر وغيره الاجماع على ذلك ولكن الحنفية يقولون  
 بالوجوب دون الفرضية على فاعدهم في التفرقة بين الفرض والواجب قالوا الدليل  
 قاطع ثبت به الفرضية قال الحافظ وفي نقل الاجماع نظر لان ابراهيم بن عليه وأبا بكر  
 ابن كيسان الاصح قالان وجوبه نسخ واستدل به ما عايناه من النسخ وغيره عن قيس  
 ابن سعد بن عباد قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بصدقة الفطر قبل ان  
 تنزل الزكاة فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم يمتنعنا من فعله قال وتعقب بان في استناده  
 راويا مجهولا وعلى تقدير الصحة فلا دليل فيه على النسخ لاحتمال الاكتفاء بالامر الاول  
 لان نزول فرض لا يوجب سقوط فرض آخر ونقل المصنف عن أشهب انه سأل  
 مؤكدة وهو قول بعض أهل الظاهر وابن اللبان من السافعية قالوا معنى قوله في

بشر الصنيع في مقابلة الاحسان  
 (وأما حال فانكم تظنون خالدا)  
 عبر بالظاهر دون ان يقول  
 تظلمونه بالضمير على الاصل  
 بتفخيم الشانه وتعظيما لامره  
 والمعنى تظلمونه بطلبكم منه زكاة  
 لما عند فانه (قد احتبس) أى  
 وقف قبل الحول (أدراعه) جمع  
 درع بكسر الهمزة وهو الزردية  
 (وأعده) التى كانت للتجارة على  
 الجاهدين (فى سبيل الله) فلا زكاة  
 عليه فيها وأعتد بضم التاء جمع  
 عتد بفتح التاء ما بعد الرجل من  
 السلاح والدواب وآلات الحرب  
 قيل ورواه بعض رواة البخاري  
 وأعمده بالواو حدة جمع عبد حكا  
 عياض وهو موافق رواية  
 واحتبس رقيقه ويحتمل انه  
 صلى الله عليه وآله وسلم لم يقبل  
 قول من أخبره بمنع خالد لاجل  
 انه لم يصرح بالمنع وانما نقله عنه  
 بناء على ما فهمه ويكون قوله  
 تظلمون خالدا أى بشتمكم اياه  
 الى المنع وهو لم يمنع وكيف يمنع  
 الفرض وقد تطوع بوقف خيله  
 وسلاحه أو يكون صلى الله عليه  
 وآله وسلم احتسب له ما فعله من  
 ذلك من الزكاة لانه فى سبيل الله  
 وذلك من مصارف الزكاة لكن  
 يلزم منه اعطاء الزكاة لصنف  
 واحد وهو قول مالك وغيره  
 خلافا للشافعى في وجوب قسمتها

على الاصناف الثمانية واستدل به البخاري على اخراج العروض في الزكاة واستشكك ابن دقيق الحديث  
 العمدة انه اذا حبس على جهة معينة تعين صرفه اليها واستحققه أهل تلك الصنف مضافا الى جهة الحبس فان كان قد طلب من

جالدز كاهما حسبه فكيف يمكن ذلك مع تعيين ما حسبه اصرفه وان كان طالب منه زكاة المال الذي لم يحسبه من العيين  
والحرث والماشية فكيف يحاسب بما وجب عليه في ذلك وقد عيّن صرف ٦٥ ذلك المحبس الى جهته ثم انفصل

عن ذلك باحتمال ان يكون المراد بالتعيس الارصاد لذلك لا الوقف فتيزول الاشكال لكن هذا الاشكال انما يتأتى على القول بأن المراد بالصدقة المفروضة اما على القول بأن المراد التطوع فتلا اشكال كما لا يخفى (وأما العباس بن عبد المطلب فعم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى) أى الصدقة منه (عليه صدقة) ثابتة سبب صدق بها (ومثلها معها) أى ويضيف اليها مثلها كرامته فيكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم الزم به بضعيف صدقة ليكون ذلك أرفع لقدرة وأنبه لذكركه وأنفى للذنب عنه أو المعنى ان أمواله كالصدقة عليه لانه استدان في مقاداة نفسه وعقبيل فصار من الغارمين الذين لا تلزمهم الزكاة وهذا التأويل على تقدير ثبوت لفظة صدقة واستبعادها اليه لان العباس من بني هاشم فتحرم عليهم الصدقة أى وظاهر هذا الحديث انها صدقة عليه ومثلها معها فانه أخذها منه وأعطاه له وحمل غيره على ان ذلك كان قبل تحريم الصدقة على آل صلى الله عليه وآله وسلم واسلم من طريق وزفاه وأما العباس فنهى على ومثلها ثم قال

الحديث فرض أى قدره هو أصله في اللغة كما قال ابن دقيق العيد لكن نفس في عرف الشرع الى الوجوب فالجمل عليه أولى وقد ثبت ان قوله تعالى قد أفلم من تركي نزلت في زكاة الفطر كما روى ذلك ابن خزيمة قوله زكاة الفطر أضيفت الزكاة الى الفطر كما هو خبرنا يجب بالفطر من رمضان كما قال في الفتح وقال ابن قتيبة والمراد بصدقة الفطر صدقة النفوس مأخوذة من الفطرة التي هي أصل الخلقة قال الحافظ والأول أظهر ويؤيده قوله في بعض طرق الحديث زكاة الفطر في رمضان وقد استدل بقوله زكاة الفطر على ان وقت وجوبها غروب الشمس ليلة الفطر لانه وقت الفطر من رمضان وقيل وقت وجوبها طلوع الفجر من يوم العيد لان الليل ليس محلًا للصوم وانما يتبين الفطر الحقيقي بالا كل بعد طلوع الفجر والأول قول الثوري وأحمد وإسحق والشافعي في الجديد وواحدى الروايتين عن مالك والشافعي قول أبي حنيفة والليث والشافعي في القديم والرواية الثانية عن مالك وبه قال الهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله ويقويه قوله في حديث ابن عمر الآتي أمر بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة ولكنكم لم تقيد القلبية بكونها في يوم الفطر قال ابن دقيق العيد الاستدلال بقوله زكاة الفطر على الوقت ضعيف لان الاضافة الى الفطر لا تدل على وقت الوجوب بل تقتضى اضافة هذه الزكاة الى الفطر من رمضان وأما وقت الوجوب فيطلب من أمر آخر قوله صاعا من تمر أو صاعا من شعير قال في الفتح انتصب صاعا على التمييز وأنه مقول بأن قوله على العبد والحر ظاهره يدل على ان العبد يخرج عن نفسه ولم يقل به الاداود فقال يجب على السيد أن يمكن عبده من الاكتساب لها ويدل على ما ذهب اليه الجمهور من كون الوجوب على السيد حديث ليس على المولى عبده ولا فرسه صدقة الا صدقة الفطر وانظر مسلم ليس في العبد صدقة الا صدقة الفطر قوله الذكروا لا يخفى ظاهره وجوبها على المرأة سواء كان لها زوج أم لا وبه قال الثوري وأبو حنيفة وابن المنذر وقال مالك والشافعي والليث وأحمد وإسحق يجب على زوجها تبعًا للنفقة قال الحافظ وفيه نظر لانهم قالوا ان أعسر وكانت الزوجة أمة وجبت فطرتها على السيد بخلاف النفقة فافترقا وانتقوا على أن المسلم لا يخرج عن زوجته الكافرة مع ان نفقاتها تلزم وانما احتج الشافعي بما رواه من طريق محمد بن علي الباقر مرسلًا اداء صدقة الفطر عن عمون وأخرجه البيهقي من هذا الوجه فزاد في استناده ذكر علي وهو منقطع وأخرجه من حديث ابن عمر واستناده ضعيف وأخرجه أيضا عنه الدارقطني قوله والصغير والكبير وجوب فطرة الصغير في ماله والمخاطب باخراجها وإليه ان كان للصغير مال والواجب على من تلزمه نفقته والى هذا ذهب الجمهور وقال محمد بن الحسن البصري لا تجب الا على من صام واستدل بهما بحديث ابن عباس الآتي بلفظ صدقة الفطر طهرة للصائم قال في الفتح وأجيب بأن

٩  
بإعرا ما شعرت ان عم الرجل صنواً إليه فلم يقل فيه صدقة بل فيه  
دلالة على انه صلى الله عليه وآله وسلم التزم باخراجه ذلك عنه لقوله نهى على ويرحمه قوله ان عم الرجل صنواً إليه أى مثله فني



هذه اللفظة اشعار بما ذكرنا فان كونه صنوا للاب يناسب ان يجعل عنه أى هي على احسانا اليه وبرايه هي عندى قرص لاني  
استلقت منه صدقة عامين وقد ورد ذلك  
صريحاً في حديث علي عنه الترمذي لكن في اسناده مقال وفي

٦٦

حديث ابن عباس عند  
الدارقطني باسناد فيه ضعف  
بعث النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم عمر ساعيا فأتى العباس  
فاغلق له فاخبر النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم فقال ان العباس  
قد استأفنا زكاة ما له العام  
والعام المقبل وبسط القول  
على ذلك في الفتح ثم قال وفي  
الحديث بعث الامام العباس  
بلجاية الزكاة وتبنيه الغافل  
على ما أنعم الله به من نعمة الغنى  
بعد الفقر بآية يوم بحق الله عليه  
والعقب على منعه الواجب  
وجواز ذكره في غيبته بذلك  
وتحمل الامام عن بعض رعيته  
ما يجب عليه والاعتذار عن  
بعض الرعية بما يسوغ الاعتذار  
به (عن أبي سعيد الخدري  
رضي الله عنه أن ناسا من  
الانصار) قال الحافظ ابن حجر لم  
أعرف اسمهم لكن في حديث  
النسائي ما يدل على ان أباس سعيد  
المذكور منهم (سأله رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم)  
فاعطاهم ثم سأله فاعطاهم (زاد  
أبو ذر ثم سأله فاعطاهم (حتى  
نفدت) بكسر الفاء وبالذال أى  
فرغ وفي (ما عنده فقال ما يكون  
عندي من خير فان أدخره  
عنكم) أى لن أجعله ذخيرة  
لغيركم أولى أحسنه وأخباه

ذكر التطهير خرج مخرج الغالب كما انه انجب على من لا يذنب كتحقيق الصلاح أو من  
أسلم قبل غروب الشمس بلفظة قال فيه ونقل ابن المذركي الاجماع على انه لا انجب على الجنين  
وكان أحسن من تحب ولا يوجب قوله من المسلمين فيه دليل على اشتراط الاسلام في وجوب  
الفطرة فلا انجب على الكافر قال الحافظ وهو أمر متفق عليه وهل يخرج بها عن غيره  
كما تولدته المسألة نقل ابن المذركي فيه الاجماع على عدم الوجوب اسكن فيه وجهه للشافعية  
ورواية عن أحمد وهل يخرج بها المسلم عن عبده الكافر قال الجمهور ولا خلافا لهما  
والحنفي والثوري والحنفية واسحق واستدلوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على  
المسلم في عبده صدقة الا صدقة الفطر وأجاب الجمهور بأنه يثنى عموم قوله في عبده على  
خصوص قوله من المسلمين في حديث الباب ولا يخفى ان قوله من المسلمين أعم من قوله  
في عبده من وجه واخص من وجه فتنصيص أحدهما بالآخر تحكيم ولا كنه يؤيد  
اعتبار الاسلام ماعنده مسلم بافظ على كل نفس من المسلمين حر أو عبد واحتج بعضهم على  
وجوب اخراجها عن العبد بأن ابن عمر راوى الحديث كان يخرج عن عبده الكافر  
وهو أعرف بمراد الحديث وتعبه بأنه لو صح حمل على انه كان يخرج عنهم تطوعا ولا مانع  
منه وظاهر الاحاديث عدم الفرق بين أهل البادية وغيرهم واليه ذهب الجمهور وقال  
الزهري وريضة والبيت ان زكاة الفطر تختص بالحاضرة ولا تجب على أهل البادية قوله  
أعوز القر بالمهمل والزاي أى احتاج يقال أعوزني الشيء اذا احتجت اليه فلم أقدر عليه  
وفيه دليل على ان التمر أفضل ما يخرج في صدقة الفطر قوله يوم أو يومين فيه دليل على  
جواز تجميل الفطرة قبل يوم الفطر وقد جوز الشافعي من أول رمضان وجوز الهادي  
والقاسم وأبو حنيفة وأبو العباس وأبو طالب رلوا الى عامين عن البدن الموجود وقال  
الكرخي وأحمد بن حنبل لا تقدم على وقت وجوبه الا ما يغتفر كيوم أو يومين وقال  
مالك والناصر والحسن بن زياد لا يجوز التجميل مطلقا كاصلا قبل الوقت وأجاب  
عنهم في البحر بأن ردها الى الزكاة أقرب وحكى الامام يحيى اجماع السلف على جواز  
التجميل قوله صاعا من طعام الخ ظاهره المغايرة بين الطعام وبين ما ذكر بعده وقد حكى  
الخطابي ان المراد بالطعام هنا الخنطة وانه اسم خاص له قال هو وغيره قد كانت لفظة  
الطعام تستعمل في الخنطة عند الاطلاق حتى اذا قيل اذهب الى سوق الطعام فهم منه  
سوق القمح واذا غلب العرف نزل اللفظ عليه لانه لما غلب استعمال اللفظ فيه كان  
خطوره عند الاطلاق أغلب قال في الفتح وقد رد ذلك ابن المذركي وقال ظن بعض  
أصحابنا ان قوله في حديث أبي سعيد صاعا من طعام حجة لمن قال صاع من خنطة وهذا  
غاط منه وذلك أن أباسعيد أجل الطعام ثم نسره ثم أورد طريق حقه بن ميسرة عند  
البخاري وغيره أن أباسعيد قال كذا فخرج في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم  
الفطر صاعا من طعام قال أبو سعيد وكان طعاما الشعير والزبيب والاقط والتمر وهي

وأمنعكم اياه (ومن يستغنى) أى يطلب العفة عن السؤال (يعفه الله) أى يرزقه العفة أى الكف  
عن الحرام (ومن يستغن) يظهر الغنى (يعفه الله ومن يتصبر) يعالج الصبر ويتكافئه على ضيق العيش وغيره من مكاره الدنيا

ظاهرة

قال في شرح المشكاة قوله يعقبه الله يريد أن من طلب من نفسه العفة عن السؤال ولم يظهر الاستغناء يعقبه الله أي يصيره  
عقبة فإما من ترقى من هذه المرتبة إلى ما هو أعلى من أظهر الاستغناء عن ٦٧

ظاهرة فيما قال وأخرج الطحاوي نحوه من طريق أخرى وأخرج ابن خزيمة والحاكم  
في صحيحهم أن أبا سعيد قال لما ذكر وأعطاه صدقة رمضان لأخرج الاما كنت أخرج  
في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صاع غر أو صاع حنطة أو صاع شعير أو صاع  
أقط فقال له رجل من القوم أو متدين من قح فقال لا تلك قيمة معاوية لا أقبلها ولا أهل بها  
قال ابن خزيمة ذكر الحنطة في خبر أبي سعيد هذا غير محفوظ ولا أدري ممن الوهم ويدل  
على أنه خطأ قوله فقال رجل الخ اذلو كان أبو سعيد أخبر أنهم كانوا يخرجون منها أصاغا  
لما قال الرجل أو متدين من قح وقد أشار أيضا أبو داود إلى أن ذكر الحنطة فيه غير محفوظ  
قوله حتى قدم معاوية زاد مسلم حاجا ومعترا وكام الناس على المنبر وزاد ابن خزيمة وهو  
يومئذ خليفة قوله من سمع الشام بفتح السين المهملة واسكان الميم وبالمدى القمح  
الشامي قال النووي تمسك بقول معاوية من قال بالمتدين من الحنطة وفيه نظر لانه فعل  
صحايب قد خالف فيه أبو سعيد وغيره من هو أطول صحبة منه واعلم بحال النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم وقد صرح بأنه رأى رآه لانه سمعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال  
ابن المنذر لانه لم في القمح خبرا ثابعا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعقبه الله ولم يكن  
البر بالمدينة في ذلك الوقت الا الشئ اليسير منه فلما كثر في زمن الصحابة رأوا ان نصف  
صاع منه يقوم مقام صاع من الشعير وهم الاثمة فغير جائز أن يعدل عن قولهم الا قول  
منهم ثم أسند عن عثمان وعلي وأبي هريرة وجابر وابن عباس وابن الزبير وأمه أسماء  
بنت أبي بكر بأسانيد قال الحفاظ صحيحة أنهم رأوا ان في زكاة الفطر نصف صاع من قح  
انتهى وهذا أصبر منه الى اختيار ما ذهب اليه الحنفية امكن حديث أبي سعيد دال على  
انه لم يوافق على ذلك وكذلك ابن عمر فلا إجماع في المسئلة قوله لم يذكر الحنطة أو يعق  
لم يذكر حرف التخفيف في شيء من طرق الحديث قوله أو صاعا من أقط بفتح الهمزة وكسر  
الساكن وهو لين يابس غير منزوع الزبد وقال الأزهري يتخذ من اللبن الخيض يطبخ  
ثم يترك حتى ينصل وقد اختلف في اجزائه على قولين أحدهما انه لا يجزئ لانه غير مقنات  
وبه قال أبو حنيفة الا أنه أجاز أخرجه بدلا عن القيمة على قاعدته والقول الثاني انه يجزئ  
وبه قال مالك وأحمد وهو الراجح لهذا الحديث الصحيح من غير معارض وروى عن أحمد  
انه يجزئ مع عدم رجحان غيره وزعم المارودي انه يجزئ عن أهل البادية دون أهل  
الحاضرة فلا يجزئ عنهم بالاختلاف وتعبه النووي فقال قطع الجمهور بأن الخلاف  
في الجميع قوله الأصاغان دقيق ذكر الدقيق ثابت في سنن أبي داود من حديث أبي سعيد  
أيضا ولا يمكنه قال أبو داود ان ذكر الدقيق وهسم من ابن عيينة وقد روى ذلك ابن خزيمة  
من حديث ابن عباس قال أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تؤدى زكاة رمضان  
صاعا من طعام عن الصغير والكبير والحز والمملوك من أدى سلتا قبل منه وأحسبه  
قال من أدى دقيقا قبل منه ومن أدى سو يتقبل منه ورواه الدارقطني ولكن

عنهم ولو امتن المرء نفسه في طلب الرزق وارتكب المشقة في ذلك ولولا قبح المسئلة في نظر الشارع لم يفضل ذلك عليها وذلك لما  
يدخل على السائل من ذل السؤال وذل الرداذا لم يعط ولما يدخل على المسؤول من الضيق في ماله ان أعطى كل سائل (وفي رواية

عن الزبير بن العوام (رضي الله عنه) عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) قال لأن يأخذ أحدكم حبله فباتي بحزمة الحطب على ظهره فيبيعها فيكف الله بها (أي ينع (وجهه) من أن يريق ماء بالسؤال قاله المظهرى ومن فوائد

٦٨

قال ابن أبي حاتم سألت أبي عن هذا الحديث فقال منكرا لأن ابن سيرين لم يسمع من ابن عباس وقد استدل بذلك على جواز إخراج الدقيق كما يجوز إخراج السويق وبه قال أحمد وأبو قاسم الأنطاقي لأنه مما يكال ويتنقع به الفقير وقد كفي فيه الفقير مؤنة الطحن وقال الشافعي ومالك أنه لا يجوز إخراج حبه حديث ابن عمر المتقدم ولأن منافعه قد نقصت والنص ورد في الحب وهو يصلح لما لا يصلح له الدقيق والسويق قوله من سلت بضم السين المهملة وسكون اللام بعدها مثناة فوقية نوع من الشعير وهو كالحنطة في ملاسته وكالشعير في برودته وطبعه والروايات المذكورة في الباب تدل على أن الواجب من هذه الأجناس المنصوصة في الفطرة صاع ولا خلاف في ذلك إلا في البر والزبيب وقد ذهب أبو سعيد وأبو العالية وأبو الثعناء والحسن البصري وجابر بن زيد والشافعي ومالك وأحمد وأبو الهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله إلى أن البر والزبيب كذلك يجب من كل واحد منهم ما صاع وقال من تقدم ذكره من الصحابة في كلام ابن المنذر وزاد في البر أبا بكر واليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه وزيد بن علي والامام يحيى أن الواجب نصف صاع منهم ما والقول الأول أرجح لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرض صدقة الفطر صاعا من طعام والبر مما يطلق عليه اسم الطعام أن لم يكن غالبا فيه كما تقدم وتفسيره بغير البر إنما هو لما تقدم من أنه لم يكن معه ودا عندهم فلا يجوز أن يكون الصاع منه ويحتمل أن يقال إن البر على تسامح دخوله تحت لفظ الطعام مخصوص بما أخرجه الحاكم من حديث ابن عباس مر فوعا بلفظ صدقة الفطر مدان من قمح وأخرج نحوه الترمذي من حديث عمرو بن سعيد عن أبيه عن جده مر فوعا أيضا وأخرج نحوه الدارقطني من حديث عصمة بن مالك وفي إسناده الفضل بن المختار وهو ضعيف وأخرج أبو داود والذحائي عن الحسن مر سلا بلفظ فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذه الصدقة صاعا من تمر أو من شعير أو نصف صاع من قمح وأخرج أبو داود من حديث عبد الله بن ثعلبة أو ثعلبة بن عبد الله بن أبي صعب بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صدقة الفطر صاع من بر أو قمح عن كل اثنين وأخرج سفيان الثوري في جامعته عن علي عليه السلام موقوفا بلفظ نصف صاع بر وهذه تنمض بجمعوها للتخصيص وحديث أبي سعيد الذي فيه التصريح بالحنطة قد تقدم ما فيه على أنه لم يذكر اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك (وعن ابن عمر أن رسول الله

الاستغناء والتصدق كما في مسلم فيصدق به ويستغنى عن الناس فهو خير له من أن يسأل الناس) أي من سؤالهم ولو كان الاستغناء بعمل شاق كالاحتطاب وقد روى عن عمر فيما ذكره ابن عبد البر مكسبة فيها بعض الدماء خير من مسألة الناس (أعطوه) ما سأل (أو منعوه) وفي الحديث فضيلة الاستغناء بعمل اليد وقد ذكر بعضهم أنه أفضل المكاسب وقال الماوردي أصول المكاسب الزراعة والتجارة والصناعة قال ومذهب الشافعي أن التجارة أطيب والأشبهه عندي أن الزراعة أطيب لأنها أقرب إلى التوكل قال النووي في شرح المذهب في صحيح البخاري عن المقدم بن معديكر ب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده الحديث فالصواب مانص عليه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وهو عمل اليد فان كان زراعا فهو أطيب المكاسب وأفضلها لأنه عمل يده ولأن فيه نو كذا كما ذكره الماوردي ولأن فيه نفعا عاما للمسلمين والدواب ولأنه لا بد في العادة أن يؤكل منه بغير عوض فيحصل له أجره

وان لم يكن ممن يعمل يده بل يعمل له غلاته وأجره فأكسبه بالزراعة أفضل لما ذكرنا وقال في الروضة بعد حديث المقدم هذا أصح في ترجيح الزراعة والصناعة لكونهم ممن عمل يده ولكن الزراعة أفضلها

79

ينجس فيه الطعام وقال في شرح المشكاة لما وصف المال بما قيل اليه النقص الانسان بمجبلته ارتب عليه بالقائه من بين أحدهما تركه مع ما هي محبوبه عليه من الحرص والشرة والميل الى الشهوات والبه أشار بقوله من أخذه بأشرف نفس وثانيهما كنهها

من تركه وذكر اسم ربه فصل في ولا بن خزيمة من طريق كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده  
ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن هذه الآية فقال نزلت في زكاة الفطر  
وجعل الشافعي التقييد بقبول صلاة العبد على الاستحباب لصديق اليوم على جميع النهار  
وقدر واه أبو معشر عن نافع عن ابن عمر باللفظ كان يأمرنا أن نخرجها قبل أن نصلي  
فاذا انصرف قسمه بينهم وقال اغنواهم عن الطلب أخرجه سعيد بن منصور ولكن  
أبو معشر ضعيف وهم ابن العربي في عزوه هذه الزيادة لمسلم وقد استدل بالحديث على  
كرهه تأخيرها عن الصلاة وحله ابن حزم على التحريم (وعن ابن عباس قال فرض رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة  
للمساكين فمن أذاها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن أذاها بعد الصلاة فهي صدقة  
من الصدقات رواء أبو داود وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا الدارقطني والحاكم وصححه  
قوله طهرة أي تطهير النفس من صام رمضان من اللغو وهو ما لا ينفعه عليه القلب من  
القول والرفث قال ابن الأثير الرفث هنا هو الفحش من الكلام قوله وطعمة بضم الطاء  
وهو الطعام الذي يؤكل وفيه دليل على ان الفطرة تصرف في المساكين دون غيرهم من  
مصارف الزكاة كما ذهب إليه الهادي والقاسم وأبو طالب وقال المنصور بالله هي  
كالزكاة تصرف في مصارفها وقواه المهدي قوله من أذاها قبل الصلاة أي قبل صلاة  
العبد قوله فهي زكاة مقبولة المراد بالزكاة صدقة الفطر قوله فهي صدقة من الصدقات  
يعني التي تصدق بها في سائر الأوقات وأمر القبول فيها موقوف على مشيئة الله تعالى  
والظاهر أن من أخرج الفطرة بعد صلاة العبد كان كمن لم يخرجها باعتبار اشتراكها  
في ترك هذه الصدقة الواجبة وقد ذهب الجمهور إلى أن أخرجه قبل صلاة العبد إنما  
هو مستحب فقط وجزموا بانها تجزئ إلى آخر يوم الفطر والحديث يرد عليهم وأما  
تأخيرها عن يوم العيد فنهى ابن رسلان أنه جرم بالاتفاق لأن ما زكاة فوجب أن يكون  
في تأخيرها ثم كافي أخراج الصلاة عن وقتها وحكي في البحر عن المنصور بالله أن وقتها إلى  
آخر اليوم الثالث من شهر ربيع الأول (وعن أبي حنيفة بن سليمان الرازي قال قلت لمالك بن أنس  
أبا عبد الله كم قدر صاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خمسة أرطال وثلاث بالعمري  
أنا حرره فقلت أبا عبد الله خالفت شيخ القوم قال من هو قلت أبو حنيفة يقول غاية  
أرطال فقبض غضبنا شديدا ثم قال لجلسائنا يا فلان هات صاع جدك يا فلان هات صاع  
حك يا فلان هات صاع جدك قال اصحق فاجتمع أصع فقال ما تحفظون في هذا فقال  
هذا حديث أبي عن أبيه انه كان يؤدي بهذا الصاع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
وقال هذا حديث أبي عن أخيه انه كان يؤدي بهذا الصاع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
وقال لا يخرج حديث أبي عن أمه انه أدت بهذا الصاع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم

عن الرغبة فيه الى ما عند الله من الثواب واليه أشار بقوله بسواة نفس فكفى في الحديث بالسواة عن كف النفس عن  
الحرص والشر وكما كفى في الآية ٧٠ بتوفى النفس عن الشح والحرص المحبولة عليه عن السواة لان من

توفى عن الشح يكون حبيباً لمن  
الدارين (واليد العباد) المنفعة  
(خير من اليد السفلى) السائلة  
(فقال سبحانه) فقلت يا رسول الله  
والذي بعثت بالحق لأرزا) أى  
لا أنقص (أحد بعدك) أى  
بعد سواك أو لأرزا غيرك  
(شيأ) من ماله أى لا آخذ من  
أحد شيئاً بعدك وفى رواية  
انتهى قلت فوالله لا تكون  
يذى بعدك تحت أيدي العرب  
(حتى أفارق الدنيا فكان أبو  
بكر) الصديق (رضى الله عنه  
يدعو حكيماً الى العطاء فبأى  
أى يمنع (ان يقبل منه) خوف  
الاعتداء فتجاوز به نفسه الى  
ما لا يريد فقط ما عن ذلك وترك  
خياره الى ما لا يريد به (ثم ان  
عمر) بن الخطاب (رضى الله  
عنه دعاه ليعطيه فبأى) أى امتنع  
(ان يقبل منه شيئاً فقال) عمر  
ان حضيره مباغته فى براءة  
سيرته العادلة من الخيف  
والخصيص والحرمان بخير  
مستند (الى أنهم) منكم معشر  
المؤمنين على حكيماً انى أعرض  
عليه حقه من هذا الفى فبأى  
ان يأخذه) فيه انه لا يستحق من  
بيت المال شيئاً الا بعطاء الامام  
ولا يجبر أحد على الأخذ وانما  
أنهم عمر على حكمهم لما امر (فلم  
يرزأ حكيماً أحد من الناس بعد

وسلم فقال مالك أنا حررت هذه فوجدتها خمسة أرطال وثلاثة ارواه الدار قطنى) هذه  
القصة مشهورة أخرجه أيضاً البيهقي بإسناد جيد وقد أخرج ابن خزيمة والحاكم من  
طريق عروة عن أم هانئ بنت أبي بكر أمه انهم كانوا يخرجون زكاة الفطر على عهد  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة فقلت به أهل المدينة وللجارية عن مالك  
عن نافع عن ابن عمر انه كان يعطى زكاة رمضان عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة  
الأول ولم يختلف أهل المدينة فى الصاع وقد روى من ابن الصعبة الى يومنا هذا انه كما قال  
أهل الحجاز خمسة أرطال وثلاث بالعمري وقال العراقيون منهم أبو حنيفة انه غشاة أرطال  
وحوقول مردود تدفعه هذه القصة المسندة الى صبيحان الصعبة التي قررها النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم وقد رجع أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم صاحب أبي حنيفة بعد هذه  
الواقعة الى قول مالك وترك قول أبي حنيفة قوله أنا حررت بالخاء المعجمة مائة المفتوحة  
بعد ازاى مفتوحة ثم راسا كنه أى قدرته قوله أصح جمع صاع قال فى البحر والصاع  
أربعة أمداد اجامعا (قائدة) قد اختلف فى القدر الذى يعتبر ملكه لمن تلزمه الفطرة  
فقال الهادى والقاسم وأحد قول المؤيد بالله انه يعتبر ان يملك قوت عشرة أيام فاضل عما  
استثنى الفقير وغير الفطرة لما أخرجه أبو داود وفى حديث ابن أبي شعبة عن أبيه فى رواية  
بن زياد غنى أو فقير بعد سراً أو بعد ويحب ان هذا الدليل بأنه وان أفاد عدم اعتبار الغنى  
الشرعى فلا ينفى اعتبار ملك قوت عشرة وقال زيد بن علي وأبو حنيفة وأصحابه انه يعتبر  
ان يكون الخرج غنياً عن شرعاً واستدل لهم فى البحر بقوله صلى الله عليه وآله وسلم  
انما الصدقة ما كانت عن ظهر غنى وبالقياس على زكاة المال ويحجب بأن الحديث  
لا يقيده المطلب لانه يلقظ خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى كما أخرجه أبو داود  
ومعارض أيضاً بما أخرجه أبو داود والحاكم من حديث أبي هريرة مر فوعاً أفضل  
الصدقة جهد المقل وما أخرجه الطبرانى من حديث أبي امامة مر فوعاً أفضل الصدقة  
سرى فقير وجهد من مقل وفسره فى النهاية بقوله ما يحقل خال قليل المال وما أخرجه  
النسائى وابن خزيمة وابن حبان فى صحيحه واللفظ له والحاكم وقال على شرط مسلم من  
حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبق درهم مائة ألف درهم  
فقال رجل وكيف ذلك يا رسول الله قال رجل له مال كثير أخذ من عرض مائة ألف  
درهم فمصدق به وأورجل ليس له الا درهمان فأخذ أحدهما فمصدق به فهذا الصدق  
ينصف ماله الحديث وأما الاستدلال بالقياس فغير صحيح لانه قياس مع الفارق اذ وجوب  
الفطرة متعلق بالابدان والزكاة بالاموال وقال مالك والشافعى وعطاء وأحمد بن حنبل  
واسحق والمؤيد بالله فى أحد أقواله انه يعتبر ان يكون خرج الفطرة مال الكالقوت يوم  
وليلة لما تقدم من أن أظهره للصائم ولا فرق بين الغنى والفقير فى ذلك ويؤيد ذلك ما تقدم  
من تفسيره صلى الله عليه وآله وسلم من لا يحل له السؤال عن يملك ما يغديه ويعشبه وهذا

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى توفى) لعشر سنين من امارته معاوية مع الغنى فى الاحترار هو  
اذ مقتضى الجلبلة الاشراف والحرص والنفس سارقة ومن جام حول الحى يوشك ان يقع فيه قال النووي اتفق العلماء على

النهى عن السؤال من غير ضرورة واختلاف أعمامنا في مسئلة القادر على الكسب على وجهين أحدهما أنها حرام لظاهرها  
الاحاديث والثاني حلال مع الكراهة بثلاثة شروط ان لا يذل ٧١ نفسه ولا يلج في السؤال ولا يؤذى المسؤل

فان فقد واحد من هذه الشروط  
فحرام بالاتفاق انتهى وقد  
مثل القاضي أبو بكر  
العسوي للواجب بالمريدين في  
ابتداء أمرهم ونأزعه العراقي  
بانه لا يطلق على سؤال المريدين  
في ابتداءهم اسم الوجوب  
وأنما حرت عادة الشيوخ في  
تهذيب أخلاق المبتدئين بفعل  
ذلك لكسر أنفسهم اذا كان في  
ذلك اصلاحهم فاما الوجوب  
النسبي فلا وعند أبي داود

هو الحق لان النصوص أطاقت ولم تخص غنيا ولا فقيرا ولا لجال للاجتهاد في تعيين  
المقدار الذي يعتبر ان يكون مخرج الفطرة مال كاله ولا سيما العلة التي شرعت لها  
الفطرة موجودة في الغنى والفقير وهي التطهر من اللغو والرفث واعتبار كونه واجدا  
لقوت يوم وليلة أمر لا بد منه لان المقصود من شرع الفطرة اغناء الفقراء في ذلك اليوم  
كما أخرجه البيهقي والدارقطني عن ابن عمر قال فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
زكاة الفطر وقال أغنوهم في هذا اليوم وفي رواية للبيهقي أغنوهم عن طواف هذا  
اليوم وأخرجه أيضا ابن سعد في الطبقات من حديث عائشة وأبي سعيد فلولم يعتبر في حق  
المخرج ذلك كان عن أمر نابا غنائهم في ذلك اليوم لامن الأمورين باخراج الفطرة  
واغناء غيره وبهذا يدفع ما عترض به صاحب البحر عن أهل هذه المقالة من أنه يلزمهم  
إيجاب الفطرة على من لم يملك الادون قوت اليوم ولا قائل به

\*(كتاب الصيام)\*

قال النووي في شرح مسلم والمافظ في الفتح الصيام في اللغة الامساك وفي الشرع  
امساك مخصوص في زمن مخصوص بشرائط مخصوصة انتهى وكان فرض صوم شهر  
رمضان في السنة الثانية من الهجرة

\*(باب ما يثبت به الصوم والفطر من الشهود)\*

(عن ابن عمر قال تراءى الناس الهلال فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أني  
رأيت فصام وأمر الناس بصيامه رواه أبو داود والدارقطني وقال تفرده مروان بن محمد  
عن ابن وهب وهو ثقة \* وعن عكرمة عن ابن عباس قال جاء عرابي الى النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم فقال اني رأيت الهلال يعني رمضان فقال أنشهد أن لا اله الا الله قال نعم  
قال أنشهد أن محمدا رسول الله قال نعم قال يا بلال أذن في الناس فليصوموا غدا رواه  
الحسنه الأحمده ورواه أبو داود أيضا من حديث جابر بن سلمة عن سمك عن عكرمة  
مرسله عنه وقال فأمر بلال أن ينادي في الناس ان يقوموا وان يصوموا) الحديث الاول  
أخرجه أيضا الدارمي وابن حبان والحاكم وصححه والبيهقي وصححه ابن حزم كله من  
طريق أبي بكر بن نافع عن نافع عنه والحديث الثاني أخرجه أيضا ابن حبان والدارقطني  
والبيهقي والحاكم قال الترمذي روى مرسله وقال النسائي انه أولى بالصواب وسماه  
ابن حرب اذا تفرد بأصل لم يكن حجة وفي الباب عن ابن عباس وابن عمر أيضا عند  
الدارقطني والطبراني في الاوسط من طريق طاوس قال شهدت المدينة وبها ابن عمر وابن  
عباس فجاء رجل الى واليها وشهد عنده على رؤية هلال شهر رمضان فسأل ابن عمر  
وابن عباس عن شهادته فأمراه ان يجيزه وقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أجاز  
شهادة واحد على رؤية هلال رمضان وكان لا يجيز شهادة الا بشهادة رجلين قال

والنسائي من حديث ابن  
القراسي انه قال يا رسول الله  
اسأل فقال لا وان كنت سائلا  
لا بد فاسأل الصالحين أي من  
أرباب الاموال الذين لا يمتنعون  
ما عليهم من الحق وقد لا يعلمون  
المستحق من غيره فاذا عرفوا  
بالسؤال المحتاج أعطوه مما عليهم  
من حقوق الله أو المراد من  
يتبرك بدعائهم وترجي اجابتهم  
وحديث جاز السؤال فيجذب  
فيه الاخلاص والسؤال بوجه الله  
لحديث المجتهد الكبير عن أبي  
موسى باسناد حسن عنه صلى الله  
عليه وآله وسلم انه قال ما عون  
من سأل بوجه الله ولملعون من  
سئل بوجه الله فذبح سائله ما لم  
يسأل هجرا وفي هذا الحديث  
التحديث والاخبار والعنفه  
وثلاثة من التابعين وأخرجه

البخاري أيضا في الوصايا في الخمس والرفاق ومسلم في الزكاه والترمذي في الزهد والنسائي في الزكاه قال ابن أبي  
حزيم في حديث حكيم فرأته منها انه يقع الزهد مع الاخذ فان سخاوة النفس هو زهدها ومنها ان الاخذ مع سخاوة النفس



يحصل أجرة الزكاة والبركة في الرزق فتبين أن الزكاة يحصل خيري الدنيا والآخرة وفيه ضرب المثل بما لا يعقله السامع من  
الأمثلة لأن الغالب من الناس  
٧٢ لا يعرف البركة إلا في الشيء الكثير فبين بالمثل المذكور أن

الدارقطني تفرد به - قصر بن عمر الأيلي وهو ضعيف والحديثان المذكوران في الباب  
يدلان على أنها قبل شهادة الواحد في دخول رمضان وإلى ذلك ذهب ابن المبارك وأحمد  
ابن حنبل والشافعي في أحد أقواله قال النووي وهو الأصح وبه قال المؤيد بالله وقال مالك  
والثبث والأوزاعي والثوري والشافعي في أحد أقواله والهادوية أنه لا يقبل الواحد  
بل يعتبر اثنان واستدلوا بحديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب الآتي وفيه فإن شهد  
شاهدان مسلمان فصوموا وافتروا وبحديث أمير مكة الآتي وفيه فإن لم نره وشهد شاهد  
عدل وظاهرهما اعتبار شاهدين وتأولوا الحديثين المتقدمين باحتمال أن يكون قد شهد  
عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم غيره ما وأجاب الأولون بأن التصريح بالاشئين غاية  
ما فيه المنع من قبول الواحد بالمفهوم وحديثنا الباب يدلان على قبوله بالمنطوق ودلالة  
المنطوق أرجح وأما التأويل بالاحتمال المذكور فتعسف ويجوز لو صرح اعتبار من  
لكان منضيا إلى طرح أكثر الشريعة وحكي في البحر عن الصادق وأبي حنيفة وأحمد  
قولي المؤيد بالله أنه يقبل الواحد في الغيم لاحتمال خفاء الهلال عن غيره لا الصحو فلا يقبل  
الاجماع له بخلافه واختلاف أيضا في شهادة خروج رمضان فحكي في البحر عن العترة  
جميعا والفقهاء أنه لا يكتفي بالواحد في هلال شوال وحكي عن أبي ثور أنه يقبل قال  
النووي في شرح مسلم لا يجوز شهادة عدل واحد على هلال شوال عند جميع العلماء  
الأبأثر وجوزه بعد دل انتهي واستدل الجمهور بحديث ابن عمر وابن عباس المتقدم  
وهو مما لا تقوم به حجة لما تقدم من ضعفه وتفرد به وأما حديث عبد الرحمن بن زيد بن  
الخطاب وحديث أمير مكة الآتيان فهما واردان في شهادة دخول رمضان أما حديث  
أمير مكة فظاهر أقواله فيه نسكنا بشهادتهما وأما حديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ففي  
بعض ألفاظه الآن يشهد شاهد واحد وهو مستثنى من قوله فأكثروا عدة شعبان  
فالكلام في شهادة دخول رمضان وأما اللفظ الذي سيذكره المصنف أعني قوله فإن شهد  
مسلمان فصوموا وافتروا فمفهوم الشرط قد وقع اختلاف في العمل به وهو أيضا  
معارض بما تقدم من قبوله صلى الله عليه وآله وسلم لخبر الواحد في أول الشهر وبالقياس  
عليه في آخره لعدم الفارق فلا يتم مثل هذا المفهوم لاثبات هذا الحكم به وإذا  
لم يرد ما يدل على اعتبار الاثنين في شهادة الإفطار من الأدلة الصحيحة فالظاهر أنه يكفي فيه  
واحد بقياسا على الاكتفاء به في الصوم وأيضاً التعبد بقبول خبر الواحد يدل على قبوله  
في كل موضع إلا ما ورد الدليل بخصه - يصح بعدم التعبد فيه بخبر الواحد كالشهادة على  
الأموال ونحوها فالظاهر ما قاله أبو ثور ويمكن أن يقال أن مفهوم حديث عبد الرحمن  
ابن زيد بن الخطاب قد عورض في أول الشهر عما تقدم وأما في آخر الشهر فلا يتم ذلك  
القياس لما عارضته لاسيما مع تأييد حديث ابن عمر وابن عباس المتقدم وهو وإن كان  
ضعيفا فذلك غير مانع من ملاحيته للتأييد فيصالح ذلك المفهوم المعتضد بذلك الحديث

السيرة هي خلق من خلق الله  
وضرب بأهم المثل بما يعهدون  
قالا كل انما يأكل كل لشبع فإذا  
أكل ولم يشبع كان غنا في حقه  
بغير فائدة وكذلك المال ليست  
الغنا في عينه وانما هي لما  
يكتصل به من المنافع فإذا كثرت  
عند المرء بغير تحصيل منفعة كان  
وجوده كالأعدم وفيه أنه ينبغي  
للإمام أن لا يبين للطالب ما في  
مسئله من المفسدة إلا بعد قضاء  
حاجته المتع موعظته له الموضع  
لئلا يتخيل أن ذلك سبب لغيره من  
حاجته وفيه جواز تكرار  
السؤال ثلاثا وجواز المنع في  
الرابعة وفيه أيضا أن سؤال  
بلا على ليس بعار وإن رد السائل  
بعد ثلاث ليس بمكروه وأن  
الاجمال في الطالب مقرون  
بالبركة وزاد الحق بن راهويه  
في مسنده من طريق معمر عن  
الزهري في آخره مات حين مات  
وأنه إن أكره قرئش ما لا  
عن عمر بن الخطاب رضي  
الله عنه قال كان رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم يعطيني  
العطاء أي بسبب العمالة كما  
في مسلم لأمن الصدقات فليست  
من جهة الفقر فاقول أعطاه  
من هو أفسر إليه مني عبر  
بأنقر ليفيد نكتة حسنة

لتخصيص

وهي كون الفقير هو الذي يملك شيئا ماله انما يتحقق في فقير وأفقرا إذا كان الفقير له شيء

يقبل ويكثر ماله كان الفقير هو الذي لا شيء له البتة كان الفقرا كلهم سواء ليس فيهم أفقر قال صاحب المصنف

(فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (خذوه) أى بالشرط المذکور بعد وزاد فى رواية شعيب عن الزهري فى الاحكام فقوله وتصدق به أى قبله وأدخله فى ما كلف ومالك وهو يدل على انه ليس من أموال

٧٣

التخصيص ما ورد من التعبد بأخبار الاحاد والمقام بعد محل نظر وعما يؤيد القول بقول الواحد مطلقا ان قبوله فى أول رمضان يستلزم الافطار عند كمال العدة استنادا الى قوله وأجيب عن ذلك بأنه يجوز لانظار بقول الواحد ضمنه لا صريحا وفيه نظر (وعن ربهى بن حراش عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال احتلم الناس فى آخر يوم من رمضان فقدم أعرابي ان فشهدا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالله لا هلال الهلال أمس عشية فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس ان يفتطروا رواه أحمد وأبو داود وزاد فى رواية وأن يغدوا الى مصلاههم) الحديث سكت عنه أبو داود والمؤذنى ورجال الرجال الصحيح وجهه بالاعرابى غير قاذحة وفى الباب عن عبيد الله بن عمر بن أنس بن مالك عن عمومة له ان ركبا جاؤا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فشهدوا أنهم رأوا الهلال بالأمس فأمرهم أن يفتطروا واذا أصبحوا أن يغدوا الى مصلاههم أخرجه أحمد وأبو داود وائسافى وابن ماجه وصححه ابن المنذر وابن السككن وابن حزم ورواه ابن حبان فى صحيحه عن أنس ان عومة له وهو هو هم كما قال أبو حاتم فى المعال والحديث يدل على قبول شهادة الاعراب وانه يمكنه فى بظاهر الاسلام كما تقدم فى حديث الاعرابى فى أول الباب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له أنتم لم تدان لاله الا الله قال نعم قال أنتم لم تدان محمد رسول الله قال نعم الحديث وقد استدل بحديث الباب على اعتباره شهادة الاثني عشر فى الافطار وغير خاف ان مجرد قبول شهادة الاثني عشر فى واقعة لا يدل على عدم قبول الواحد قوله فامر الناس أن يفتطروا فيه رد على من زعم ان أمر صلى الله عليه وآله وسلم بالافطار خاص بل ركب كما فعل الجلال فى رسالته وقد نهىنا على ذلك فى الاعتراضات التى كتبناها عليها وسميها اطالع أرباب السكك على ما فى رسالة الجلال فى الهلال من الاختلال

(وعن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب انه خطب فى اليوم الذى شك فيه فقال الا انى جالست أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وساء لهم وانهم حديثون ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم قال صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته وانسكوا الهافان غم عليكم فأقروا ثلاثين يوما فان شهد شاهدان مسلمان فصوموا وافطروا رواه أحمد ورواه الذئلى ولم يقل فيه مسلمان وعن أمير مكة الحرث بن حاطب قال عهد اليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نسك للرؤية فان لم نره ولم نر شاهدا عدل نسكنا بشهادتهما رواه أبو داود والدارقطنى وقال هذا اسناد متصل صحيح) الحديث الاول ذكره الحافظ فى التلخيص ولم يذكر فيه قدحا واسناده لا بأس به على اختلاف فيه والحديث لثاني سكت عنه أبو داود والمؤذنى ورجال الرجال الصحيح الا الحسين بن الحرث الجدى وهو صدوق وصححه الدارقطنى كما ذكر المصنف والحرث بن حاطب المذکور له صحبة خرج مع أبيه مهاجرا الى

الصدقا لان الفقير لا ينفق ان يأخذ من الصدقات ما يتخذ مالا اذا جاءك من هذا المال ثيى أى من جنس المال (وأنت غير مشرف) أى غير طامع والاشراف ان يقول مع نفسه يبعث الى فلان بكذا من قولهم أشرف على كذا اذا تناول له وقيل للمكان المرتفع شرف لذلك قال أبو داود سألت أحمد عن اشراف النذس فقال بالقباب وقال الاثرم يصيب عليه ان يردده اذا كان كذلك (ولاسائل أى ولا طالب له) (فخذ) قال الطبري اختلافوا فيه بعد اجتماعهم على انه أمر نذير نذيل هو نذير لكل من أعطى عطية الى قبولها كأنها من كان وهذا هو الراجح يعنى بالشرطين المتقدمين وأطلق الاخذ لا علاقة بآيا بالشرط فحمل المطاق على المقيد أيضا بكونه حلالا بلوشك فيه فالاختياط الرد هو الورد نعم يجوز أخذه عملا بالاصل وقد رهن الشارع درعه عندهم ودى مع علمه بقره تعالى فى اليهود سمعون الكذب أكلون للسحت وكذلك أخذ منهم الجزية مع العلم بأن أشراؤهم من غن الخنزير والتجور والمعاملة الناسدة وقيل يجب ان يقبل من السلطان دون غيره لحديث سمرة المروى فى السنن الآن

بال ذاساطان (وما) يكون على هذا الصفة بأن لم ينجى اليك ومات نفسك اليه (فلا تتبعه نفيس) فى الطاب واركه قال فى الفتح وكان بعضهم يقول يحرم قبول العطية من السلطان

وبعضهم يقول يكدر وهو محمول على ما إذا كانت العطية من السلطان الجائر والكراسة محمولة على الورع وهو المشهور ومن  
 تصرف الكاتب والتحقيق في المسئلة ٧٤ أن من علم كونه ماله حلالا فلا ترد عطيته ومن علم كونه ماله سرا

أرض الحبشة وهو صغير وقيل والبارض الحبشة هو وأخوه محمد بن حاطب واستعمل  
 على مكة سنة ست وستين قوله وإنكواها أو أعمن قوله صوموا الرؤيته لأن النسك  
 في اللغة العبادة وكل حق لله تعالى كذا في التمام من قوله فاتموا ثلاثين يوما فبسه الأمر  
 بتمام العدة وسماى الكلام على ذلك قوله مسلمان فيه دليل على أنه لا تقبل شهادة  
 الكافر في الصيام والافطار وقد استدل بالحدِيثين على اشتراط العدة في شهادة الصوم  
 والافطار وقد دق دم الجواب عن ذلك الاستدلال قوله شاهد عدل فيه دليل على  
 اعتبار العدالة في شهادة الصوم وعارض ذلك من لم يشترط العدالة بحديث الأعرابي  
 المتقدم فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحتج به بل اكتفى بمجرد تكلمه بالشهادتين  
 وأجيب بأنه أسلم في ذلك الوقت والاسلام يجب ما قبله فهو عدل بمجرد تكلمه بكلمة  
 لا إله إلا الله لم ينضم إليها عمل في تلك الحال

• (باب ما جاء في يوم الغيم والشك) •

عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا رأيتموه فصوموا وإذا رأيتموه  
 فافطروا غم عليكم فاقدروا له أخرجاه من النساى وابن ماجه وفي لفظ الشهر تسع  
 وعشرون ليلة ولا تصوموا حتى تروه فان غم عليكم فاكملوا العدة ثلاثين رواية البخارى  
 وفي لفظ انه ذكر رمضان فضر ببيده فقال الشهر هكذا وهكذا أو هكذا ثم عقد أي أمه  
 في النائمة صوموا الرؤيته وافطروا الرؤيته فان غم عليكم فاقدروا ثلاثين يوما مسلم وفي  
 رواية انه قال إنما الشهر تسع وعشرون ولا تصوموا حتى تروه ولا تفطروا حتى تروه فان  
 غم عليكم فاقدروا له رواه مسلم وأحمد وزاد قال نافع وكان عبد الله ذا مضى من شعبان  
 تسع وعشرون يوما بهت من ينظر فان رأى فذلك وإن لم ير ولم يحل دون منظره صحاب  
 ولا فتر أصح ففطروا وإن حال دون منظره صحابا وقت رضح صاعا قوله إذا رأيتموه أي  
 الهلال هو عند الاسماعيلي بالفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لهلال  
 رمضان إذا رأيتموه فصوموا وكذا أخرجه عبد الرزاق وظاهره إيجاب الصوم حين  
 الرؤيته متى وجدت له لا وأنهم أرا الكنه محمول على صوم اليوم المستقبل وهو ظاهر في  
 النسي عن ابتداء رمضان قبل رؤية الهلال فيدخل فيه صورة الغيم وغيبه أو لورق  
 الاقتصار على هذه الجملة الكفى ذلك لم يتركه لكن اللفظ الذي رواه أكثر الرواة أو وقع  
 للمعنى شبهة وهو قوله فان غم عليكم فاقدروا له فاحتمل أن يكون المراد التفرقة بين  
 الصوم والغيم فيكون التعليق على الرؤية متعلقا بالصوم أما الغيم فله حكم آخر ويحتمل  
 أن لا تفرقة ويكون الثاني مؤكدا للأول وإلى الأول ذهب أكثر الحنابلة وإلى الثاني  
 ذهب الجمهور فقالوا المراد بقوله فاقدروا له أي قدروا أول الشهر واحسبوا تمام الثلاثين  
 ويرجع هذا لروايات المصنفين بحال العدة ثلاثين قوله فان غم بضم المعجمة وتشديد

تحرر عطيته ومن شك فيه  
 فالاحتياط رده وهو الورع  
 ومن أباحه أخذ بالاصل وفي  
 الحديث إن لإمام أن يعطى  
 بعض رعيته إذا رأى لذلك  
 وجه أو أن كان غيره أحوج  
 إليه منه وإن ردة عطية الإمام  
 ليس من الأدب ولا سيما من  
 الرسول صلى الله عليه وآله وسلم  
 لقوله تعالى وما أنا كم الرسول  
 فخذوه (عن عبد الله بن عمر  
 رضى الله عنهم) قال قال رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 ما يزال الرجل يسأل الناس أي  
 تسكتوا وهو غنى (حتى يأتي يوم  
 القيامة ليس في وجهه من عة لهم)  
 بل كانه عظم والمزعة القطعة  
 من اللحم أو النعمة منه وخص  
 الوجه ما شاء ككلة العقوبة  
 في موضع الجنابة من الأعضاء  
 ليكون أذل وجهه بالسؤال وأنه  
 يأتي ساقط الفقد والجاء وقد  
 يؤيده حديث مسعود بن عمرو  
 عند الطبرانى والبيهاقى وهو غنى  
 لا يزال العبد يسأل وهو غنى  
 حتى يخفق وجهه فلا يكون له  
 عند الله وجه وقال النوربشتى  
 قد عرفنا الله تعالى أن الصور  
 في الدار لا تسره بخلاف باختلاف  
 المعاني قال الله تعالى يوم تبيض  
 وجوه ردة ودوجوه فالذى يذل  
 وجهه فقير الله في الدنيا من غير

بأس وضروا قبل للنوسع والتكثير يصيبه شير في وجهه بإذهاب الغيم عنه يظهر للناس عند صورة  
 المعنى الذى خفى عليهم منه انتهى ولفظ الناس يم المسلم وغيره فيؤخذ منه جواز سؤال غير المسلم وكان بعض الصالحين إذا

احتاج يسأل ذم الثلاث ليعاقب المسلم بسببه لرواه ابن أبي جرة وظاهر الحديث الوعيدان يسأل سؤالاً كثيراً والجاري  
فهم انه وعيدان سأل تكثير الفرق بينهما وظاهره فقد يسأل الرجل دائماً ٧٥ وليس منه كثيراً لدوام افتقاره

واحتياجه لكن القواعد دين  
ان المتوعد هو السائل عن غنى  
وكثرة لان سؤال الحاجة مباح  
وربما ارتفع عن هذه الدرجة  
وعلى هذا نزل البخاري الحديث  
كذا في المصباح وسببه اليه ابن  
المنير في الحاشية (وقال) صلى الله  
عليه وآله وسلم (ان الشمس تدنو)  
أي تقرب (يوم القيامة) فيسجن  
الناس من دنوها فيعرفون  
(حتى يبلغ العرق نصف الاذن)  
ووجهه ذكروا الشمس هنا هو

ان الشمس اذا دنت يكون اذاها  
ان اللحم له في وجهه أكثر واشد  
من غيره (فيمنعها) كذلك استغاثوا  
بآدم ثم استغاثوا (بموسى ثم)  
ستغاثوا (بمحمد صلى الله عليه وآله)  
(وسلم) فيه اختصار اذ يستغاث  
أيضا بغير من ذكر من الانبياء  
كما لا يخفى عن أبي هريرة  
رضي الله عنه أن النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم قال ليس  
المسكين بكسر الميم وقد نفخ  
أي الكامل في المسكنة (الذي  
يطوف على الناس) ليس ألهم  
صدقة عليه (ترده) اللقمة

واللقمة ثمان والقررة والقرنان  
ولكن المسكين) الكامل في  
المسكنة (الذي لا يجد غنى  
بغنيه) أي شيا يقع موقعا من  
حاجته (ولا يظن به) أي لا يعلم  
بجأله (فيصدق عليه ولا يقوم  
بالأصل) لا وقد يقال  
فيسأل الناس) وقد يستدل بقوله هذا على أحد محلي قوله تعالى لا يسألون الناس الخاف أن معناه نفي السؤال أصلا وقد يقال  
لفظة يقوم تدل على التأكيدي السؤال والتأكيدي في السؤال هو الخاف والترمذي من حديث ابن مسعود مرفوعا من سأل

الميم أي حال بينه وبينه كم يجب أو نحوه قوله فادروا له قال أهل اللغة ينال قدرت  
النبي أقدره وأقدره بكسر الدال وضعها وقدرته وأقدرته كلها بمعنى واحد وهي من  
القدرة كقول الخليلي ومعناه عند الشافعية والخنفية وجهه واللسان والخلف  
فادروا له تمام الثلاثين يوما كما قال أحمد بن حنبل وغيره ان معناه فذروه تحت  
السحاب فانه يكفي في رد ذلك الروايات المصرحة بالثلاثين كاتقدم ولا كما قال جماعة  
منهم ابن شريح ومطرف بن عبد الله وابن قتيبة ان معناه قدروه بحساب المنازل قال  
في الفتح قال ابن عبد البر لا يصح عن مطرف وأما ابن قتيبة فليس هو بمن يعرج عليه في  
مثل هذا ولا كما قال ابن العربي عن ابن شريح ان قوله فادروا له خطاب بان خصه الله  
به هذا العلم وقوله فادروا له العدة خطاب للعامة لانه كما قال ابن العربي أيضا يستلزم  
اختلاف وجوب رمضان فيجب على قوم بحساب الشمس والقمر وعلى آخرين بحساب  
العدد قال وهذا بعد عن النبلاء قوله الشهر تسع وعشرون ظاهره حصر الشهر في تسع  
وعشرين مع انه لا يتحصر فيه بل قد يكون ثلاثين والمعنى ان الشهر يسعون تسعة  
وعشرين أو ألام للعهد والمراد شهر بعينه وبؤيد الأول ما وقع في رواية لأم سلمة من  
حديث الباب بالفظ الشهر يكون تسعة وعشرين وبؤيد الثاني قول ابن مسعود صمنا  
مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم تسعاً وعشرين أكثرهما صمنا ثلاثين أخرجه أبو داود  
والترمذي ومثله عن عائشة عند أحمد بأسناد جيد قوله فلا تصوموا حتى تروه ليس المراد  
تعلق الصوم بالرؤية في كل أحد بل المراد بذلك رؤية البعض أما واحد على رأى الجمهور  
أو اثنان على رأى غيرهم وقد تقدم الكلام على ذلك وقد عرفت بتعلق الصوم بالرؤية من  
ذهب الى الزام أهل البلد برؤية أهل بلد غير عاوسيا في تحقيقه قوله الشهر هكذا وهكذا  
الخ قال النووي حاصله ان الاعتبار بالهلال لان الشهر قد يكون ثمانا ثلاثين وقد يكون  
بافصا تسعة وعشرين وقد لا يرى الهلال فيجب اكمال العدة ثلاثين قالوا وقد يقع  
النقص متوالي في شهرين وثلاثة وأربعة ولا يقع أكثر من أربعة وفي هذا الحديث  
جواز اعتماد الاشارة بقوله فتر بفتح الفاء والهاء الفوقية وبعد هاء هو الغبرة على ما في  
القاموس قوله أصبح صائما فيه دليل على ان ابن عمر كان يقول بصوم الشائس عاوسيا بسط  
الكلام في ذلك (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صوموا  
لرؤيته وافطروا لرؤيته فان غبي عليكم فاكلوا عدة شعبان ثلاثين رواه البخاري ومسلم  
وقال فان غبي عليكم فعدوا ثلاثين وفي لفظ صوموا لرؤيته فان غبي عليكم فعدوا ثلاثين  
رواه أحمد وفي لفظ اذا رأيتم الهلال فصوموا واذا رأيتموه فافطروا فان غم عليكم فعدوا  
ثلاثين يوما رواه أحمد وسلم وابن ماجه والنسائي وفي لفظ صوموا لرؤيته وافطروا  
لرؤيته فان غم عليكم فعدوا ثلاثين ثم أفطروا رواه أحمد والترمذي وصححه قوله  
فيسأل الناس) وقد يستدل بقوله هذا على أحد محلي قوله تعالى لا يسألون الناس الخاف أن معناه نفي السؤال أصلا وقد يقال  
لفظة يقوم تدل على التأكيدي السؤال والتأكيدي في السؤال هو الخاف والترمذي من حديث ابن مسعود مرفوعا من سأل

الناس وله ما يغنيه جايوم القيامة ومسئلته في وجهه خوش قيل يا رسول الله وما يغنيه قال خسون درهمان أو قيمته من الذهب  
وفي اسناده حكيم بن جبير وهو ضعيف ٧٦ وقد تكلم فيه شعبة من أجل هذا الحديث قال الترمذي والعمل

على هذا عند بعض أصحابنا  
كالهروي وابن المبارك وأحمد  
واسحق قال ووسع قوم في ذلك  
فقالوا إذا كان عنده خسون  
درهما أو أكثر وهو محتاج فله أن  
يأخذ من الزكاة وهو قول  
الشافعي وغيره من أهل العلم  
انتهى وعن سهل بن حنظلة قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم من سأل وعنده ما يغنيه  
فانما يستكثر من النار فقال  
يا رسول الله وما يغنيه قال قدر  
ما يغنيه ويعتبه أخرجه أبو  
داود وصححه ابن حبان قال  
الشافعي قد يكون الرجل غنيا  
بالدرهم مع الكسب ولا يغنيه  
الالف مع ضعفه في نفسه وكثرة  
عماله وفي المسئلة ما ذهب أخرى  
أحدنا قول أبي حنيفة إن الغني  
من ماله لا يأبى حرم عليه أخذ  
الزكاة وقيل إن حله أن يعون  
درهما وهو قول ابن سلام وهو  
الظاهر من تصرف البخاري  
لأنه أتبع ذلك قوله تعالى لا يسألون  
الناس الخفافا (عن أبي حميد  
الساعدي رضى الله عنه قال  
غزونا مع رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم غزوة بولس)  
فلم ينصرف وكانت في رجب  
سنة تسع (فلما جاء وادى القرى)  
مدينة قديمة بين المدينة والشام  
(إذا امرأة) لم يعرف الحفاظ

صوموا لرؤيته الامم للتأقيت لا للتعليل وسأني الكلام على ذلك في باب ما جاء في استقبال  
رمضان باليوم واليومين قيل له فان غني بفتح الغين المجبة وكسر اليااء الموحدة مخففة وهو  
يعنى غم مأخوذ من الغباوة وهي عدم الفطنة استعار ذلك لظفاء الهلال قيل له فان غني  
عليكم بضم الغين المجبة وتشديد الميم وتخفيفه فانهم ومغموم وهو غني غم ونقل ابن  
العسري أنه روى عن أبي العباس الميم من العمى وهو غنياء لانه ذهب البصر عن  
المشاهدات أو البصيرة عن المعقولات والحديث يدل على انه يجب على من لم يشاهد  
الهلال ولا أخبره من شأده أن يكمل عدة شعبان ثلاثين يوما ثم يصوم ولا يجوز أن يصوم  
يوم الثلاثين من شعبان خلافا لما قال بصوم يوم الثلث وسياق ذكرهم يكمل عدة  
رمضان ثلاثين يوما ثم يقطر ولا خلاف في ذلك (وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم صوموا لرؤيته وانظروا لرؤيته فان حال بينكم وبينه حساب فكملاوا  
العدة ثلاثين ولا تقبلوا الشهر استقبالا رواه أحمد والنسائي والترمذي عنه وصححه  
وفيه في لفظ النسائي فكملاوا العدة عدة شعبان رواه من حديث أبي يونس عن سماعة  
عن عكرمة عنه وفي لفظ لا تقدموا الشهر بصيام يوم ولا يومين إلا أن يكون شأب صومه  
أحدهم ولا تصوموا حتى تروه ثم صوموا حتى تروه فان حال دون غمامة فاقوا العدة ثلاثين  
ثم انظروا رواه أبو داود وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحفظ  
من هلال شعبان ما لا يحفظه من غيره يصوم لرؤية رمضان فان غم عليه عدة ثلاثين يوما  
ثم صام رواه أحمد وأبو اودود الدارقطني وقال اسناده حسن صحيح وعن حذيفة قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا  
العدة ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة رواه أبو داود والنسائي وعن عمار  
ابن ياسر قال من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم محمد صلى الله عليه وآله  
وسلم رواه الجماعة إلا أحمد وصححه الترمذي وهو للبخاري تعليقا حديث ابن عباس  
أخرجه أيضا ابن حبان وابن خزيمة والحاكم وهو من صحيح حديث سماعة بن حرب لم  
يدأس فيه ولم يلقن أيضا فانه من رواية شعبة عنه وكان شعبة لا يأخذ عن شيوخه  
مادلسوا فيه ولا ما لقنوا حديث عائشة صححه أيضا الخاسم وحديث حذيفة  
أخرجه أيضا ابن حبان من طريق جرير عن منصور عن ربي عن حذيفة وخديث عمار  
أخرجه أيضا ابن حبان وابن خزيمة وصححه والحاكم والدارقطني والبيهقي من حديث  
صالح بن زفر قال كانا عند عمار فذكره وعلقه البخاري في صحيحه عن صالح وليس هو عند مسلم  
وقد وهم من عزاه اليه قال ابن عبد البر هذا من عندهم من فروع لا يتلفون في ذلك  
وزعم أبو القاسم الجوهري انه موقف ورد عليه رواه اسحق بن راهويه عن وكيع عن

ابن حجر رحمه الله اسمها (في حذيفة لها) معبد وخبر قال ابن مالك في القروض لا يمتنع الابتداء بالذكره  
المحض على الإطلاق بل اذا لم تحصل فائدة فحجور رجل يتكلم اذا تجلوا الديان من رجل متكلم فلو اقترن بالمعكثرة فربما تحصل بها

الفائدة جازا لابتدائهم! ومن تلك القرائن الاعتماد على اذا القجائية نحو انطلقت فاذا سمع في الطريق والحديقة قال ابن  
سـيده هو من الرياض كل أرض استمدارت وقيل البستان ٧٧ (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

لا يحياه اخرصوا) زاد سليمان  
ابن بلال عنده مسلم فخرصنا قال  
في الفتح ولم أقف على اسم من  
فخرص منهم (وخرص رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم عشرة  
أوسق فقال لها أحصى) من  
الاحصاء وهو العد أي احفظي  
قدر (ما يخرج منها) كيلا (فلما  
أبتدأ بول قال) صلى الله عليه  
وآله وسلم (اما انها سبب لالهة)  
زار سليمان عليكم (ريح شديدة  
فلا يقومن أحد) منكم (ومن  
كان معه بهير فليقله) أي يشده  
بالعقال وهو الخيل (فقلنا ها  
وهبت ريح شديدة فقام رجل  
فألقته بجبل طي) بتشديد الياء  
وفي رواية جبهلى بالتثنية  
أحدهما أجأ والاخر سلى  
(وأهدى) يوحنا واسم امه  
العلماء (ملك أيلة) بلدة نديمة  
بساحل البحر (للنبي صلى الله  
عليه وآله وسلم بغلة يضاء)  
واسمها كاجزم به النورى دليل  
وقال لكن ظاهرا لا لفظ هنانه  
أهداها للنبي صلى الله عليه وآله  
وسلم في غزوة بركة وكانت سنة  
تسع من الهجرة وقد كانت هذه  
البغلة عند النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم قبل ذلك وحضر عليها  
غزوة حنين كما هو مشهور  
في الحديث وكانت حنين عقب  
فتح مكة سنة ثمان قال القاضي

سفيان عن سماعة عن عكرمة ورواه الخطيب وزاد فيه ابن عباس وفي الباب عن أبي هريرة  
عن ابن عدي في ترجمة على القرشي وهو ضعيف وعنه أيضا حديث آخر عند النسائي  
بالفاظ لا تستقبلوا الشهر بصوم يوم أو يومين إلا أن يوافق ذلك صياما كان يصومه أحدكم  
وعنه أيضا حديث آخر عند البيهقي وسئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن صيام  
سنة أيام أحدها اليوم الذي يشك فيه وفي اسناد عبد الله بن سعيد المقبري عن جده وهو  
ضعيف وآخر جبه أيضا الدارقطني وفي اسناده الواقدي وأخرجه أيضا البيهقي وفي  
اسناده عباد وهو عبد الله بن سعيد المقبري المتقدم وهو مكر الحديث كما قال أحمد بن  
حنبل وقد استدل بهذه الأحاديث على المنع من صوم يوم الشك قال النووي وبه قال  
مالك والشافعي والجمهور وروى حكي الحافظ في الفتح عن مالك وأبي حنيفة أنه لا يجوز صومه  
عن فرض رمضان ويجوز عما سوى ذلك قال ابن الجوزي في التكملة ولا جدي هذه  
المسئلة وهي اذا حال دون مطالع الهلال غيم أو غيره ليلة الثلاثين من شعبان ثلاثة أقوال  
أحدها يجب صومه على أنه من رمضان وثانيها لا يجوز فرضه لانه لا مطلقا بل قضاء  
وكفارة وتذرا وتلا يوافق عادة ثلثها المرجع الذي رأى لامام في الصوم والقطر وذهب  
جماعة من الصحابة الى صومه منهم علي وعائشة وعمر وابن عمر وأنس بن مالك وأسماء بنت  
أبي بكر وأبو هريرة ومعاوية وعمر بن العاص وغيرهم وجماعة من التابعين منهم مجاهد  
وطاوس وسالم بن عبد الله وميمون بن مهران ومطرف بن الشخير وبكر بن عبد الله المزني  
وأبو عثمان الندي وقائ جماعة من أهل البيت باستحبابه وقد ادعى المؤيد بالله أنه  
أجمع على استحباب صومه أهل البيت وهكذا قال الامير الحسين في الشفاء والمهدي في  
البحر وقد استدل ابن القيم في الهدى الرواية عن الصحابة المتقدم ذكرهم القائلين بصومه  
وحكي القول بصومه عن جميع من ذكرنا منهم ومن التابعين وقال وهو مذهب امام أهل  
الحديث والسنة أحمد بن حنبل واستدل الجوزي بصومه بادلته منها ما أخرجه ابن أبي  
شيبه والبيهقي عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصومه وأجيب عنه بأن  
مرادها أنه كان يصوم شعبان كله لما أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي من حديثها  
قالت ما رأيته يصوم شهرين متتابعين الأشعبان ورمضان وهو غير محل النزاع لان ذلك  
جائز عند الماتنين من صوم يوم الشك لما في الحديث الصحيح المتفق عليه من قوله صلى الله  
عليه وآله وسلم الأرجل كان يصوم صوما فليصمه وأيضا قد تقرر في الأصول ان فعله صلى  
الله عليه وآله وسلم لا يعارض القول الخاص بالامة ولا العام له ولهم لانه يكون فعله  
مخصصا له من العموم ومنها ما أخرجه الشافعي عن علي عليه السلام قال لان أصوم يوما  
من شعبان أحب الى من أن أفطر يوما من رمضان وأجيب بان ذلك من رواية فاطمة  
بنت الحسين عن علي وهي لم تدركه قال رواية منقطعة ولو سلم الاتصال فليس ذلك بنافع لان  
انظر الرواية ان رجلا شهد عند علي على رؤية الهلال فصام وأمر الناس ان يصوموا

ولم يروانه كان له صلى الله عليه وآله وسلم بغلة غيرها فيحمل قوله على انه أهداها له قبل ذلك وقد عطف الاهداء على الجي بالواو  
وهي لا تقتضي الترتيب انتهى كلام النووي وتعبه باللال البلقيني بأن البغلة التي كان عليها يوم حنين غير هذه ففي مسلم انه



كان صلى الله عليه وآله وسلم على بقلة يضاء أهداه له فروة الجذامي وهذا يدل على المغيرة قال وفيما قاله القاضي من التوجيه  
 نظر فقد قبل أنه كان له من البغال ٧٨ دليل وقصة والتي أهداها ابن العلاء والابلية والبقلة التي أهداها له

ثم قال لان أصوم الخ فالصوم لقيام شهادة واحد عنده لال كونه يوم شك وأيضاً الاحتجاج  
 بذلك على فرض أنه عليه السلام استحب صوم يوم الشك من غير نظر الى شهادة الشاهد  
 انما يكون بحجة على من قال بان قوله بحجة على أنه قد روى عنه القول بكره صومه حتى  
 ذلك عنه صاحب الهدى قال ابن عبد البر وعن روى عنه كراهة صوم يوم الشك عمر بن  
 الخطاب وعلى بن أبي طالب وعمار وابن مسعود وحذيفة وابن عباس وابو هريرة  
 وأنس بن مالك والحاصل ان الصحابة مختلفون في ذلك رليس قول بعضهم بحجة على أحد  
 والحجة ما جانا عن الشارع وقد عرفت أنه وقد استوفيت الكلام على هذه المسئلة  
 في الابحاث التي كتبتها على رسالة الجلال وسيأتي الكلام على استتقبال رمضان يوم  
 أو يومين في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى

\*(باب الهلال اذا رآه أهل بلدة هل يلزم بقية البلاد الصوم)\*

(عن كريب ان أم النضر بعثته الى معاوية بالشام فقال قد دعت الشام فقضيت حاجتها  
 واستعمل على رمضان وأنا بالشام فرأيت الهلال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة في آخر الشهر  
 فقال لي عبد الله بن عباس ثم ذكر الهلال فقال متى رأيتم الهلال فقلت رأيتناه ليلة الجمعة  
 فقال أنت رأيته فقلت نعم وراة الناس وصاموا وصام معاوية فقال لي كرا رأيتناه ليلة  
 السبت فلانزال نصوم حتى تكمل ثلاثين أو نراه فقلت لا أكتفي برؤية معاوية وصيامه  
 فقال لا هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورواه الجماعة الا البخاري وابن  
 ماجه) قوله واستعمل على رمضان هو بضم التاء من استعمل قاله النووي قوله أفلا تكتفي  
 شك أحد رواه هل هو بالخطاب لابن عباس أو بنون الجمع للمتكلم وقد عرفت بحديث  
 كريب هذا من قال انه لا يلزم أهل بلدة رؤية أهل بلد غيرها وقد اختلفوا في ذلك على  
 مذاهب ذكرها صاحب الفتح \* أحدها انه يعبر لأهل كل بلد رؤيتهم ولا يلزمهم رؤية  
 غيرهم حكاه ابن المنذر عن عكرمة والقاسم بن محمد وسالم واشحق وحكاه الترمذي عن  
 أهل العلم ولم يحك سواهم وحكاه الماوردي وجهها للشافعية \* وثانيها انه لا يلزم أهل بلد  
 رؤية غيرهم الا أن يثبت ذلك عند الامام الاعظم فيلزم الناس كلهم لان البلاد في حق  
 كالبلد الواحد اذ حكمه نافذ في الجميع قاله ابن الماجشون \* وثالثها انه ان تقاربت البلاد  
 كان الحكم واحدا وان تباعدت فوجهان لا يجب عند الاكثر قاله بعض الشافعية  
 واختار أبو الطيب وطائفة الوجوب وحكاه البغوي عن الشافعي وفي ضبط البعد وجه  
 أحدها اختلاف المطالع قطع به العراقيون والصعيداني وصحبه النووي في الروضة  
 وشرح المذهب ثانيها مساواة القصر قطع به البغوي وصحبه الرافعي والنووي ثالثها  
 باختلاف الاقاليم حكاه في الفتح \* رابعها انه يلزم أهل كل بلد لا يتصور خفاؤه عنهم  
 بلا عارض دون غيرهم حكاه السرخسي \* خامسها مثل قول ابن الماجشون المتقدم

كسرى وأخرى من دومة الجندل  
 وأخرى من عند النخاعي كذا  
 في السيرة لمغلطاي قال وقد روى  
 في تقريره بين بقلة ابن العلاء  
 والابلية فان ابن العلاء هو  
 صاحب ابلة ونقص ذكر البقلة  
 التي أهداها له فروة الجذامي  
 (وكناه) النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم (بردا) الضمير عائدة على  
 ملائكة ابلة وهو المصنوع  
 (وكتب) صلى الله عليه وآله وسلم  
 (له) أي الملك ابلة (بجرهم) أي  
 يملهم والمراد أهل بحرهم لانهم  
 كانوا سكانا بساحل البحر  
 والمعنى انه أقره عليهم بما التزمه  
 من الجزية ولفظ الكتاب كما  
 ذكره ابن الصق بعد البقلة  
 هذه أمانة من الله ومحمد النبي  
 رسول الله ليوحنا بن روبة  
 وأهل ابلة اساقفتهم وسائرهم  
 في البر والبحر اذمة الله وذمة  
 النبي ومن كان معه من أهل  
 الشام وأهل اليمن وأهل البحر  
 فمن أحدث منهم حسدا فإنه  
 لا يحول ماله دون نفسه وانه  
 طيب لمن أخذه من الناس وانه  
 لا يحل ان يمنعه ما يردونه من  
 برا وبحر هذا كتاب جهيم بن  
 الصلت وشرحيل بن حسنة  
 باذن رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم (فلما أتى) صلى الله عليه  
 وآله وسلم (وادي القرى) المدينة  
 السابق ذكرها قريبا (قال

للأمرأة) صاحبة المدينة المذكوورة قبل (كم جاءت) وجاءها يعني كان أي كم كان (حديقة) أي غيرها  
 وسلم فسأل المرأة عن حديقة أي كم بلغ غيرها (قالت عشرة أوسق) ينصب عشرة على نزع الخافض أي بقية دار عشرة أوسق

أوعلى الحال وتعمقه في المصاحح بأنه ليس المعنى على أن عمر المدينة جاء في كونه عشرة أوسق بل لا معنى لأصل أتت أي بمقدار  
 ذلك (خص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) مصدر منصوب ٧٩ بدل من عشرة أوسق أو عطف بيان لها  
 ولا يذخر ص بالرفع خبر مبتدأ محذوف أي هي خرس ويجوز رفع عشرة وخرص على تقدير الحاصل عشرة أوسق وهي خرس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كذا قاله الكوكباني والبرماوي والمناظ ابن جبر والعيني والزركشي وتعمقه الدماميني بأنه مناف لتقديره أو لاجتات بقدر عشرة أوسق (نقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (نقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أني متجبل إلى المدينة فمن أراد منكم أن يتجبل إليها (معي فليتعجل) وفي تعليق سليمان ابن بلال الموصول عند أبي علي ابن خزيمة أقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى إذا دنا من المدينة أخذ طريق غراب لانها أقرب إلى المدينة وتركه الأخرى قال في الفتح فقيه بيان قوله أني متجبل إلى المدينة أي أي إلى سالك الطريق القريبة فمن أراد فليأت معي يعني من له اقتدار على ذلك دون بقية الجيش (فلما أشرف على المدينة قال هذه طابة) غير منصرف (فلما رأى أحدا قال هذا جبل) مصغرا ولا أربعة جبل (يحبنا ونحبهم) حقيقة ولا يشكر وصف الجهاد أنه يحب الرسول كما خفت الأسطوانات على مفارقه صلى الله عليه وآله وسلم حتى سمع القوم

سادهم الله لا يلزم إذا اختلفت الجهتان ارتداعا وانحدارا كان يكون أحدهما أهلا والاخر جبلا أو كان كل بلد في إقليم حكمه المهدي في الجعر عن الامام يحيى والهادوية وجهة أهل هذه الأقوال حديث كريب هذا وجه الاحتجاج به أن ابن عباس لم يعمل برؤية أهل الشام وقال في آخر الحديث هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدل ذلك على أنه قد حفظ من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه لا يلزم أهل بلد العمل برؤية أهل بلد آخر واعلم أن الحجة انما هي في المرفوع من رواية ابن عباس في اجتماعه الذي فهم عنه الناس والمشار إليه بقوله هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو قوله ولأنزال الصوم حتى تكمل ثلاثين والأمر الكائن من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى تروا ما أخرجه الشيخان وغيرهما بالفظ لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تقطروا حتى تروا فان غم عليكم فاكلوا العدة ثلاثين وهذا لا يخص بأهل ناحية على جهة الانفراد بل هو خطاب لكل من يصلح له من المسابن فالاستدلال به على لزوم رؤية أهل بلد غيرهم من أهل البلاد أظهر من الاستدلال به على عدم اللزوم لانه إذا رآه أهل بلد فقد رآه المسابن فلو سلم لزومهم ولو سلم توجه الإشارة في كلام ابن عباس إلى عدم لزوم رؤية أهل بلد لاهل بلد آخر لكان عدم اللزوم مقيدا بابل العقل وهو أن يكون بين القطارين من البعد ما يجوز معه اختلاف المطالع وعدم عمل ابن عباس برؤية أهل الشام مع عدم البعد الذي يمكن معه الاختلاف عمل بالاجتهاد وليس بحجة ولو سلم عدم لزوم التقيد بالعقل فلا يشك عالم أن الأدلة قاضية بأن أهل الاقطار يعمل بعضهم ببعض وشهادته في جميع الاحكام الشرعية والرؤية من جهتها وسواء كان بين القطارين من البعد ما يجوز معه اختلاف المطالع أم لا فلا يقبل التخصيص بالبدليل ولو سلم صلاحية حديث كريب هذا التخصيص فينبغي أن يقتصر فيه على محل النص أن كان النص معلوما أو على المفهوم منه أن لم يكن معلوما لوروده على خلاف القياس ولم يأت ابن عباس بلانفا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا بمعنى انظمه حتى تنظر في عمومه وخصوصه انما جاءنا بصيغة مجله أشارهم إلى قصة هي عدم عمل أهل المدينة برؤية أهل الشام على تسليم أن ذلك المراد ولم نفهم منه زيادة على ذلك حتى نجعله محصا لذلك العدم فينبغي الاقتصار على المفهوم من ذلك الوارد على خلاف القياس وعدم الالتحاق به فلا يجب على أهل المدينة العمل برؤية أهل الشام دون غيرهم ويمكن أن يكون في ذلك حكمة لا نعقلها ولو سلم صحة الاماني وتخصيص العموم به فغايته أن يكون في المحلات التي يتنقل بها من المدينة والشام أو أكثر ما في أقل من ذلك فلا وهذا ظاهر فينبغي أن ينظر ما دلت من ذهب إلى اعتبار البعيد أو الناحية أو البلد في المنع من العمل بالرؤية والذي ينبغي اعتقاده هو ما ذهب إليه المالكية وجاعة من الزيدية واختاره المهدي منهم وحكاه القرطبي عن شيخه أنه إذا رآه أهل بلد لم يلزم أهل البلاد كاه ولا يلتفت إلى ما قاله ابن عبد

جدينا حتى سلكهم ما أخبرنا جبرا كان يسلم عليه قبل الوحي فلا يشكر أن يكون جبل أحد وجع أجزاء المدينة تحبسه ونحن إلى إقامته حال مفارقه ما عاشا وقال الخطابي أراد به أهل المدينة وسكانها كقوله إلى وإلى أسأل القرية أي أهلها فيكون على

معدف مضاف وأهل المدينة الانصار ثم قال لمن كان معه من أصحابه (الأخير كم يجرد دور الانصار) الاللتبيه ودور بـ مع دار  
يزيد به القبائل الذين يسكنون الدور ٨٠ وهي الحال (قالوا بلى) أخبرنا (قال دور بنى النجار) بفتح النون

البر من أن هذا القول خلاف الإجماع قال لانهم قد أجمعوا على أنه لا تراعى الرؤية فيما بعد  
من البلدان كغرامان والاندلس وذلك لان الإجماع لا يتم والمخالف مثل هؤلاء الجماعة

\* (باب وجوب النية من البذل في الفرض دون النقل) \*

(عن ابن عمر عن حنيفة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من لم يجمع الصيام قبل  
الفجر فلا صيام له رواه الخمسة) الحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان ومحمد بن  
سرفوعا وأخرجه أيضا الدارقطني قال في التلخيص واختلاف الأئمة في رفعه ووقفه فقال  
ابن أبي حاتم عن أبيه لا أدري أيهما أصح يعني رواية يحيى بن أيوب عن عبد الله بن أبي بكر  
عن الزهري عن سالم وأرواية إسحاق بن حازم عن عبد الله بن أبي بكر عن سالم بغير واسطة  
الزهري لكن الوقف أشبه وقال أبو داود لا يصح رفعه وقال الترمذي الموقوف أنصح  
ونقل في العلل عن البخاري أنه قال هو خطأ وهو حديث فيه اضطراب والصحيح عن ابن  
عمر موقوف وقال النسائي الصواب عندى موقوف ولم يصح رفعه وقال أحمد ما له عندى  
ذلك الاسناد وقال الحاكم في الاربعين صحيح على شرط الشيخين وقال في المستدرک صحيح  
على شرط البخاري وقال البيهقي رواه ثقات إلا أنه روى موقوفا وقال الخطابي أسند  
عبد الله بن أبي بكر والزيادة من الثقة مقبولة وقال ابن حزم الاختلاف فيه بين يد الخبير  
قوة وقال الدارقطني كلهم ثقات انتهى كلام التلخيص وقد تقرر في الأصول وعلم  
الاصطلاح ان الرنع من الثقة زيادة مقبولة وإنما قال ابن حزم ان الاختلاف بين يد الخبير  
قوة لان من رواه سرفوعا فقد رواه موقوفا باعتبار الطرق وفي الباب عن عائشة عند  
الدارقطني وفيه عبد الله بن عباد وهو مجهول وقد ذكره ابن حبان في الضعفاء وعن معوية  
بنت سعد عند الدارقطني أيضا بالفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من  
أجمع الصيام من البذل فليصم ومن أصبح ولم يجمعه فلا يصم وفي اسناده الواقدي  
والحديث فيه دليل على وجوب تبين النية وإيقاعها في حزم من أجزاء الليل وقد ذهب  
الى ذلك ابن عمر وجابر بن يزيد من الصحابة والناصر والمؤيد بالله ومالك والليث وابن أبي  
ذئب ولم يفرقوا بين الفرض والنفل وقال أبو طلبة وأبو حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل  
والهادي والقاسم أنه لا يجب التبيين في التطوع ويروى عن عائشة أم تصح النية  
بعد الزوال وروى عن علي عليه السلام والناصر وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل والشافعي أنها  
لا تصح النية بعد الزوال وقالت الهادي وروى عن علي وابن مسعود والشافعي أنه  
لا يجب التبيين إلا في صوم القضاء والنذر المطلق والكفارات وإن وقت النية في غير  
هذه من غروب شمس اليوم الأول الى بتيمة من غمار اليوم الذي صامه وقد استدل  
القائلون بأنه لا يجب التبيين بحديث سلمة بن الأكوع والربيع عند الشيخين ان رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر رجلا من أسلم ان أذن في الناس ان فرض صوم عاشوراء

وتشديد الجيم تيميز ثعلبية وهي  
بالنجار فيما قبل لانه أختمتين  
بقدرم (ثم دور بنى عبد الله بن  
ثم دور بنى ساعدة أو دور بنى  
الحارث بن الخزرج وفي كل دور  
الانصار يعني خيرا) أى كان لفظ  
خير المحذوف من كلام الرسول  
صلى الله عليه وآله وسلم وهو  
مراد وفي الحديث مشروعية  
الحرص واختلاف القائلون به  
هل هو واجب أو مستحب فيكى  
الصيرى من الشافعية وجهها  
بوجوبه وقال الجمهور هو  
مستحب إلا ان يتعلق به حق  
لمحجور مثلا أو كان شركاؤه غير  
مؤمنين فيجب لحفظ مال الغير  
واختلاف أيضا هل يستحب  
بالفعل ويلحق به الغيب أو يعم  
كل ما ينتفع به وطبار جافا  
وبالأول قال شريح القاضي  
وبعض أهل الظاهر والثاني  
قول الجمهور والى الثالث شخا  
البخاري وهل يعضى قول  
الناصر أو يرجع الى ما آل  
اليه الحال بعد الخلاف الأول  
قول مالك وطائفة والثاني قول  
الشافعي ومن تبعه وهل يكفى  
حارص واحد عارف ثقة أو لابد  
من اثنين وهما قولان للشافعي  
والجمهور على الأزل واختلاف  
أيضا هل هو اعتبار أو تضييق  
وهما قولان للشافعي أظهرهما

الثاني وفائدة جواز التصرف في جميع الثمرة ولو ألت المالك الثمرة بعد الحرص أخذت منه الزكاة

بحسب ما خرص وفيه أشياء من أعلام النبوة كالأخبار عن الربيع وما ذكر في تلك القصة وفيه تدبير باتباع وتعليمهم

نفسا وذوادعووا الثالث فان لم تدعوا الثالث فدعوا الرابع وقال بظاهره والابن وأحمد وأبو يعقوب وغيرهم وفهم منه أبو عبيد في كتاب الاموال انه القدر الذي ياكلونه بحسب احتياجهم اليه فقال يترك قدر احتياجهم وقال مالك وسفيان لا يترك لهم شيء وهو المشهور عن الشافعي قال ابن العربي والمختار من صحيح النظر ان يعمل بالحديث وهو قدر المؤنة ولقد جربناه فوجدناه كذلك في الاغلب مما يؤكل كل رطبا (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فيما سقت السماء) من باب ذكر الحمل واردة الحمال أي المطر (والعربون أو كان قريبا) بفتح العين المهملة والمثناة وكسر الراء ونشد يد التهمة ما يسقي بالسيل الجاري في حفر وتسمى الحفرة عاورا لعن الممار بها اذ لم يعلمها قاله الازهرى وهو المسمى بالبعلى في الرواية الاخرى قال الخطابي هو الذي يشرب بعروته من غير سقي زاد ابن قدامة عن القاضي أبي يعلى وهو المستنقع في بركة ونحوها يصيب اليه ماء المطر في سواقي تشقه قال ومثله الذي يشرب

الاكل من أكل فليسك ومن لم يأكل فليسك وأجيب بان خبره حقه متاخر فهو ناسخ لجوازها في النهار ولو سلم عدم النسخ فالنية انما اجعت في نهار عاشوراء لكان الرجوع الى الليل غير مرة ودور النزاع فيما كان مقدورا فيخص الجواز بمثل هذه الصورة أعني من ظهر له وجوب الصيام عليه من النهار كالمجنون يتيقن والعمى يحتمل والكافر يسلم ولكن انكشف له في النهار ان ذلك اليوم من رمضان واستدلوا أيضا بحديث عائشة الا ترى وسما في الجواب عنه والحاصل ان قوله لا صيام ذكره في سياق النبي فيم كل صيام ولا يخرج عنه الاما قام الدليل على انه لا يشترط فيه التبييت والظاهر ان النبي توجه الى الصلوة لانها اقرب المجازين الى الذات أو توجه الى ذات الشريعة فيصل الحديث للاستدلال به على عدم صحة صوم من لا يبيت النية الاما خص كاصورة المتقدمة والحديث أيضا يرد على الزهري وعطاء وزفر لانهم لم يوجبوا النية في صوم رمضان وهو يدل على وجوبها ويدل أيضا على الوجوب حديث انما الاعمال بالنيات والظاهر وجوب تجديدها لكل يوم لانه عبادة مستقلة مسقطه افرض وقتها وقد وهم من قاس ايام رمضان على أعمال الحج باعتبار التعمد لدلالة فعل لان الحج عمل واحد ولا يتم الا بفعل ما اعتبره الشارع من المناسك والاخلال بواحد من أركانها يستلزم عدم اجرائه قوله يجمع أي يعزم يقال اجعت على الامر أي عزمت عليه قال المندري يجمع بضم الباء آخر الحروف وسكون الجيم من الاجماع وهو احكام النية والعزيمة يقال اجعت الرأي وازمعت بمعنى واحد (وعن عائشة قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم فقال هل عندكم من شيء فقلنا لا فقال فاني اذن صائم ثم انا فليوما آخر فقلنا لا يا رسول الله اهدى لنا حيس فقال اربنيه فاقد أصبحت صائما فاكل كل رواء الجماء الا البخاري وزاد انه اتي ثم قال انما مثل صوم المتعوق مثل الرجل يخرج من ماله الصدقة فان شاء ماء وان شاء حبيبهم اوفى له ايضا قال ياء نشة اء منزلة من صام في غير رمضان اوفى التطوع بنزلة رجل اخرج صدقة ماله فجاءه اءا شاء فامضاه وبخلى منها بما شاء فامسكه قال البخاري وولت أم البرداء كان أبو البرداء يقول عندكم طعام فان قلنا لا قال فاني صائم يوم هذا قال رفع له أبو طلحة وأبو هريرة وابن عباس وحديفة رضي الله عنهم الرواية الاولى أخرجهما أيضا الدارقطني والبيهقي وفي لفظ لمسلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يدخل على بعض أزواجه فيقول هل من غداء فان قالوا لا قال فاني صائم وله ألفاظ عنده ورواه أبو داود وابن حبان والدارقطني باقيا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأتيها فيقول هل عندكم من غداء فان قلنا نعم تغدي وان قلنا لا قل اني صائم وانما انا فاذات يوم وقد اهدى لنا حيس الحديث قول الحيس بفتح الحاء المهملة وسكون المثناة التهمة بعد هاسين هامة هو طعام يتخذ من القمح والاقط والسمن وقد

هيمان العثري ما سقته السماء لان سياق الحديث يدل على المغيرة وكذا قول من قسر العثري بانه الذي لا حول له لانه لا زكاة فيه قال ابن قدامة لاننا لم في هذه التفرقة ٨٢ التي ذكرناها خلافاً (العشر) اي العشر واجب فبما سقت السماء

(وماسق بالفتح) بفتح النون وسكون المجهمة بعد ما حمله اي ماسق من الابار بالغرب او بالسانية فواجبه (نصف العشر) والفرق ثقل المؤنة هنا وخفتها في الاول والنافع اسم لما سقى عليه من بغير اربعة ونحوهما (من ابي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرقى بالتمر عند صرام الغزل) اي قطع الغر عنه (فيصبي هذا بقره وهذا من غره حتى يصير عنده كوما من غره) اي حتى يصير القر عنده كوما وهو ما اجتمع كالعرصة وفي رواية كرم بالرفع على انه امانة فلا تحتاج الى خبر وقال في المصابيح ان خبر عنده ومن البيان (لجعل الحسن والحسين) ابنا فاطمة (رضي الله عنهما) وهما (يلعبان بذلك القر فاخذ احدهما) وهو الحسن بفتح الحاء (قره فجعله) اي المأخوذ (في فيه فنظر اليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانزعجها من فيه فقال اما علمت ان آل محمد هم بنو هاشم وبنو المطلب عند الشافعي زاد في الفتح على الاربع من اقوال العلماء قال الشافعي اشركهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيهم ذوى القربى ولم يعط

يجعل عرض الاقطار لائق والقيمة قال في النهاية وقد استعمل حديث عائشة من قال انه لا يجب تبييت النية في صوم التطوع وهم الجمهور كما قال النووي واجيب عنه بان صلى الله عليه وآله وسلم قد كان نوى الصوم من الليل وانما اراد الفطر لما خفف عن الصوم وهو مخفول لاسماعيل رواية قلعة ما صبحت صائما ولو سلم عدم الاحتمال كان غاية تخصيص صوم التطوع من عموم قوله فلا صيام له قوله انما مثل صوم التطوع الخ فيسه دليل على انه يجوز لانه تطوع بالصوم ان يفطر ولا يلزمه الاستقرار على الصوم وان كان افضل بالاجماع وظاهره ان من انظر في التطوع لم يجب عليه القضاء واليه ذهب الجمهور وقال ابو حنيفة ومالك والشافعي والبصري ومكحول والنعني انه لا يجوز لانه تطوع الا فاعاد يلمزمه القضاء اذا فعل واستدلوا على وجوب القضاء بما وقع في رواية الدارقطني والبيهقي من حديث عائشة بانه لا يصح ما كانه وليكن ما قالوا هذه الزيادة غير محمولة قوله كان ابو الدرداء هذا الاثر واصله ابن ابي شيبة وعبد الرزاق قوله ونفعه ابو طحمة وابو هريرة وابن عباس وحذيفة اما اثر ابن طحمة فوصله عبد الرزاق وابن ابي شيبة واما اثر ابن ابي هريرة فوصله البيهقي وعبد الرزاق واما اثر ابن عباس فوصله الطحاوي واما اثر حذيفة فوصله عبد الرزاق وابن ابي شيبة ايضا

باب النبي يصوم اذا اطاق وحكم من وجب عليه الصوم في أثناء النهار واليوم \*

عن الربيع بنت معوذ قالت ارسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غداة عاشوراء الى قرى الانصار التي حول المدينة من كان أصبح صائما فليتم صومه ومن كان أصبح مفطرا فليتم بقية يومه فكتب بعد ذلك نصوصه ونصوصه صيغتنا الصغار منهم ونذهب الى المسجد ونجعل لهم اللعبة من العهن فاذا بكي احدهم من الطعام اعطيناها اياه حتى يكون عند الافطار أخرجه قال البخاري وقال عمر لنشوان في رمضان ويكف وصييا تماميا وضربة قوله الربيع بتشديد الياء مصغرا ومعوذ بكسر الواو المشددة وهو ابن عون ويعرف بابن عفره قوله اللعبة بضم اللام المشددة بعدها عين مهملة ساكنة ثم بام وموحدة ثم تاء نائية وهي الشيء الذي يلعب به الصبيان قوله من العهن اي الصوف قيل هو المصبوب منه قوله اعطيناها اياه حتى يكون عند الافطار وقع في مسلم اعطيناها اياه عند الافطار وهو مشكل ورواية البخاري توضح انه سقط منه شيء وقد رواه مسلم ايضا من وجه آخر فقال فيه فاذا سلونا الطعام اعطيناهم اللعبة تلهيهم حتى يتواصوا ومهم قوله لنشوان هو بفتح النون وسكون المجهمة كسكران وزنا ومعنى وجمعه نشاوي كسكرارى قال ابن خالويه سكر الرجل فالتشى وغل يعنى وقال صاحب المحكم نشا الرجل واقتضى ونشى كله بمعنى سكر وقال ابن التين النشوان السكران سكر اخفيا وهذا الاثر واصله سعيد بن

أحدا من قبائل قريش وغيرهم وتلك العطية عوض عوضه ولا عمار مود من الصدقة وعنده أبي حنيفة ومالك بن وهاشم فقط وقيل قريش كلها عن أبي حنيفة في بني المطلب روايتان (لا يأكرون الصدقة) وظاهره بيم الفرض



والنذل لكن السياق يخص بالفرض لان الذي يحرم على اله انما هو الواجب قال في الفتح كان يحرم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم صدقة الفرض والتطوع كما نقل فيه غير ٨٣ واحدا منهم الخطابي الاجماع لكن حكى غير واحد

عن الشافعي في التطوع قولا وكذا في رواية عن احمد ووافقه في رواية الميوني لا تحل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته صدقة الفطر وركعة الاموال والصدقة يصرفها الرجل على محتاج يريد بها وجه الله فاما غير ذلك فلا أيس يقال كل معروف صدقة قال ابن قدامة و ليس ما نقل عنه من ذلك بواضح الدلالة وانما أراد ليس من صدقة الاموال كالفرض والهبة ونحوه المعروف وكان غير محرم قال الماوردي يحرم عليه كل ما كان من الماء مقوما وقال غيره لا يحرم عليه الصدقة العامة كبناء الابار وكالسا جدد واختلف هل كان تحريم الصدقة من خصائصه دون الانبياء أو كلهم سواء في ذلك وهل يلتحق به في ذلك أم لا قال ابن قدامة لا نعلم خلافا في ان بني هاشم لا تحل لهم الصدقة المفروضة كذا قال وقد نقل الطبري الجواز أيضا عن أبي حنيفة وقبل عنه تجوز لهم اذا حرموا هم ذوى القربى ككافة الطعاوى ونقله بعض المالكية عن الابرار منهم وهو وجه لبعض الشافعية وعن أبي يوسف يحل من بعضهم لبعض لا من غيرهم وعنده

منصور والبغوي في الجعديات بلفظ ان عمر بن الخطاب أتى برجل شرب الخمر في رمضان فلما دنا منه جعل يقول للمخترين والقم وفي رواية البغوي فلما رفع اليه عشر فقال عمر على وجهك ويحك وصبيها تصيام ثم أمر به فضرب ثمانين سوطا ثم سبىه الى الشام الحديث استدلل به على ان عاشوراء كان قرضا قبل ان يفرض رمضان وعلى انه يستحب أمر الصبيان بالصوم للتمرين عليه اذا أطافوه وقد قال باستحباب ذلك جماعة من السلف منهم ابن سيرين والزهرى والشافعي وغيرهم واختلف أصحاب الشافعي في تحديد السن التي يؤمر الصبي عندها بالصيام فقبل سبع سنين وقبل عشرة قال أحمد وقبل اثنتي عشرة سنة وبه قال اسحق وقال الاوزاعي اذا أطاق صوم ثلاثة أيام تباعا لا يضعف فينحل على الصوم والمشهور عن المالكية ان الصوم لا يشرع في حق الصبيان والحديث يرد عليهم لانه يبعد كل البعد ان لا يطالع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وأخرج ابن خزيمة من حديث رزينة بفتح الراء وكسر الزاي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر برضعائه ورضعاه فاطمة فقة في أفواههم ويأمر أمهاتهم ان لا يرضعن الى الليل وقد توقف ابن خزيمة في صحته قال الحافظ واسناده لا بأس به وهو يرد على القرطبي قوله لعلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يلب بذلك ويبعد ان يكون أمر بذلك لانه تعذيب صغير بعبادة شاقة غير متكررة في السنة انتهى مع ان الصحيح عند أهل الأصول والحديث أن الصحابي اذا قال فعاشا كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان حكمه الرفع لان الظاهر اطلاعه عليه مع توفر دواعيهم الى سؤلهم اياه عن الاحكام مع ان هذا لا مجال للاجتهاد فيه لانه لا يلام لغيره مكلف فلا يكون الابتدال ومذهب الجمهور انه لا يجب الصوم على من دون البلوغ وذكر الهادي في الاحكام انه يجب على الصبي الصوم بالاطافة لصيام ثلاثة أيام واحتج على ذلك بما رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذا أطاق الغلام صيام ثلاثة أيام وجب عليه صيام الشهر كله وهذا الحديث ذكره السيوطي في الجامع الصغير وقال أخرجه المروزي عن ابن عباس ووافقه فيجب الصلاة على الغلام اذا عقل والصوم اذا أطاق والحدود والشهادة اذا احتلم وقد جعل المرتضى كلام الهادي على لزوم التأديب وحمل السادة الهار ونيون على انه يؤمر بذلك

تعويذا وتقرينا (وعن سفيان بن عبد الله بن ربيعة قال حدثنا وفد بالذين قدموا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالسلام ثقيف قال وفدوا عليه في رمضان وضرب عليهم قبة في المسجد فلما أسأوا صاموا ما بقي عليهم من الشهر رواه ابن ماجه وعن عبد الرحمن بن مسامة عن عمه ان أسلم أتت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال صمتم يومكم هذا قالوا لا قال فاتموا بقية يومكم واقضوا رواه أبو داود الحديث الاول اسناده في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا محمد بن يحيى حدثنا أحمد بن خالد الوهبي حدثنا محمد بن اسحق

المالكية في ذلك أربعة أقوال مشهورة الجواز المانع حوازال تطوع دون الفرض عكسه وأدلة المانع ظاهرة من حديث الباب وغيره واقله تعالى قل ما أسألكم عليه من أجر ولو أحله الله لأوشك ان يطعنوا فيه واقله خذ من أموالهم صدقة



ان الواجب - ق لازم لا يطق  
 بأخذه ذلة بخلاف التطوع  
 ووجه الفرق بين بني حاشم  
 وغيرهم ان موجب المنع رفع  
 يد الأدنى على الأعلى فأما الأعلى  
 على مثله فلا ولم أوان أجاز مطلقا  
 ولولا الامانة قدم عن أبي حنيفة  
 انتهى وفي الحديث ان الطفل  
 يجنب الحرام كالكبير ويؤلف  
 لآي نبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 فيأني عليه وقت التكليف وهو  
 على علم من الشريعة (عن  
 عمر رضي الله عنه قال سمعت  
 رجلا (على فرس في سبيل الله)  
 أي جعلته حولة من لم تكن  
 له حولة من المجاهدين ملكه آياه  
 وكان اسم الفرس فيما ذكره ابن  
 سعد في الطبقات الورود وكان لقيم  
 الدار فآياه للنبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم فأعطاه لعمرو ولم  
 يعرف الحافظ ابن حجر اسم  
 الرجل (فأضاعه) الرجل الذي  
 كان عنده) بقوله القيام عليه  
 بالخدمة والعلف والسقي وإرساله  
 للرحى حتى صار كالشيء الهالك  
 (فأردت ان أشتريه فظننت انه  
 يبيع به بخص فسألت النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم) عن ذلك  
 (فقال لا تشتريه) وظاهر انتهى  
 التحريم لكن الجوهري على انه  
 للتنزيه فيكره ان تصدق بشيء  
 أو أخرجه في زكاة أو كفارة أو

عن عيسى بن عبد الله بن مالك عن عطية بن سفيان بن عبد الله فذكره رجال سنده فهم  
 ثقة والصدوق ومن لا بأس به وفيه عن عنة محمد بن إسحق وهذا الحديث هو طرف من  
 حديث قدوم ثقيف على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانزاله لهم المسجد والحديث  
 الثاني أخرجه الترمذي أيضا من طريق قتادة عن عبد الرحمن بن - لمعة عن عمه فذكر  
 الحديث الأول يدل على وجوب الصوم على من أسلم في رمضان ولا أعلم فيه خلافا  
 والحديث الثاني فيه دليل على انه يجب الامساك على من أسلم في شهر رمضان ويطلق به  
 من تكلف أو أفاق من الجنون أو زال عذره المانع من الصوم وانه يجب عليه القضاء  
 لذلك اليوم وان لم يكن مخاطبا بالصوم في أوله قال في الفتح وعلى تقدير ان لا يثبت هذا  
 الحديث في الأمر بالقضاء فلا ينعين القضاء لان من لم يدرك اليوم بكامله لا يلزمه القضاء  
 بلغ أو أسلم في أثناء النهار قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ان ساق حديث الربيع وما بعده  
 مالةظة وهذا جهة في أن صوم عاشوراء كان واجبا وان الكافر اذا أسلم أو بلغ الصبي في  
 أثناء يوم لزمه امساكه وقضاؤه ولا جهة فيه على سقوط تبديت النية لان صومه انما لزمهم  
 في أثناء اليوم انتهى وقد قدمنا الكلام على جميع هذه الاطراف

• (أبواب ما يطل الصوم وما يكره وما يستحب) •

• (باب ما جاز في الخامة) •

(عن رافع بن خديج قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفطر الحاجم والمحجوم  
 رواه أحمد والترمذي ولا جد وأبي داود وابن ماجه من حديث ثوبان وحديث شداد بن  
 أوس مثله ولا جد وابن ماجه من حديث أبي هريرة مثله ولا جد من حديث عائشة  
 وحديث اسامة بن زيد مثله وعن ثوبان ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أتني على  
 رجل يحتجم في رمضان فقال أفطر الحاجم والمحجوم وعن الحسن عن معقل بن سنان  
 الاشجعي انه قال مررت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا أحتجم في ثمان عشرة  
 ليلة خات من شهر رمضان فقال أفطر الحاجم والمحجوم رواه أحمد وهو ما دلل على ان  
 من فعل ما يفطر جاهلا بغيره - صدومه بخلاف التامى قال أحمد أصح حديث في هذا  
 الباب حديث رافع بن خديج وقال ابن المديني أصح شيء في هذا الباب حديث ثوبان  
 وشداد بن أوس) حديث رافع أخرجه ابن حبان والحاكم ومحمد بن الأثير في الترمذي ذكر عن  
 أحمد انه قال هذا أصح شيء في هذا الباب وبالغ أبو حاتم فقال هو عندي من طريق رافع  
 باطل ونقل عن يحيى بن معين انه قال هو أضعف أحاديث الباب وحديث ثوبان أخرجه  
 أيضا النسائي وابن حبان والحاكم وروى عن أحمد انه قال هو أصح ما روى في الباب  
 وكذا قال الترمذي عن البخاري ومحمد بن البخاري تبعه العلي بن المديني نقله الترمذي في

فذكر أو نحو ذلك من القرينات ان يشتره عن دفعه هو إليه أو يتم به أو فله باختياره منه فأما اذا ورثه  
 منه فلا كراهة فيه وكذا لو انتقل الي ثالث ثم اشتراه منه المنصف - فلا كراهة وحكي الحافظ العمري في شرح الترمذي

كرهه شره من ثالث انقل اليه من المصدق به عليه عن بعضهم لرجوعه فيما تركه الله كما حرم على المهاجرين سكنى مكة بعد  
هجرته من الله تعالى قال ابن المنذر ليس لاحد ان يتصدق بصدقة ٨٥ ثم يشترى بها الثياب ويلزم من ذلك فساد

البيع الا ان يثبت الاجماع على  
جوازه وأشار صلى الله عليه  
وآله وسلم الى العلة في نهيه عن  
الابتعا بقبوله (ولا تمد في صدقتك  
اي بطريق الابتعا ولا غيره فهو  
من عطف العام على الخاص  
وفيها دلالة على انه جعل ثقل  
لايس (وان أعطاكه بدرهم)  
اي لا ترغب فيه البتة ولا تنظر  
الى رخصه ولكن انظر الى انه  
صدقك وقد أورد ابن المنذر هنا  
سؤالا وهو ان الغنى في التمس  
عادته ان يكون بالاختار او  
الادنى كقوله تعالى فلا تقل  
لهما أف ولا خشاة ان اعطاهما  
بدرهم أقرب الى الرجوع في  
الصدقة مما اذا باعه بقرضه وكلام  
الرسول صلى الله عليه وآله وسلم  
هو الجنب في النصيحة وأجاب بان  
المراد لا تغلب الدنيا على الآخرة  
وان وفرها عطيها فاذا زهد فيها  
وهي موفرة فلا تزيدها فيها  
وهي موفرة أخرى وأولى وهذا  
على وفق المساعدة انتهى (فان  
العائد في صدقته كالعائد في  
قرضه) النسيء للعامل أي كما  
يقع ان يبقى مضميا كل كذلك  
يقع ان يتصدق بشئ ثم يجره الى  
نفسه بوجه من الوجوه وفي  
رواية للشيخين كالكلب يعود  
في قيمته فشيء به بائس الحيوان  
في أخس أحواله تصوير التبعين

العمل وحديث شداد بن أوس أخرجه أيضا النسائي وابن خزيمة وابن حبان وصححه  
وصححه أيضا أحمد والبخاري وعلي بن المديني وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا النسائي من  
طريق عبد الله بن بشير عن الأعشى عن أبي صالح عنه وله طريق أخرى عن شقيق بن ثور  
عن أبيه عنه وحديث عائشة أخرجه أيضا النسائي وفيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف  
وحديث أسامة أخرجه أيضا النسائي وفيه اختلاف وحديث ثوبان الآخر أخرجه  
أيضا النسائي وهو أحد ألفاظ حديثه المشار اليه أولا وحديث معقل بن سنان في اسناده  
عطاء بن السائب وقد اختلط ورواه الطبراني في الكبير وأخرجه أيضا النسائي وذكر  
الاختلاف فيه وفي الباب عن أبي موسى عند النسائي والحاكم وصححه علي بن المديني  
وقال النسائي رفته خطأ والموقوف أخرجه ابن أبي شيبة وعلقه البخاري ووصله أيضا  
بدون ذكر أفطر الحاجم والمجوم له وعن بلال عند النسائي وعن علي عند النسائي أيضا  
قال علي بن المديني اختلاف فيه على الحسن وعن أنس وجابر وابن عمر وسعد بن أبي وقاص  
وأبي يزيد الانصاري وابن مسعود عند ابن عدي في الكامل والبرز وغيرهم وقد استدل  
بأحاديث الباب القائلون بفطر الحاجم والمجوم له ويجب عليهم ما القضاء وهم على وعطاء  
والأوزاعي وأحمد وإسحق وأبو ثور وابن خزيمة وابن المنذر وأبو الوليد النيسابوري  
وابن حبان حكماء عن هؤلاء الجماعة صاحب الفتح وصرح بانهم يقولون انه يفطر الحاجم  
والمجوم له وهو ردم ما قاله المهدي في البحر وتبعه المقرئ في شرح بلوغ المرام وصاحب  
ضوء النصار من انه لم يقل أحدهم من العلماء بان الحاجم يفطر ومن القائلين بانه يفطر  
الحاجم والمجوم له أبو هريرة وعائشة قال الزعفراني ان الشافعي على القول به على صحة  
الحديث وبذلك قال الداودي من المالكية وذهب الجمهور الى ان الجماعة لا تفسد  
الصوم وحكام في البحر عن جماعة من الصحابة منهم علي وابنه الحسن وأنس وأبو سعيد  
الخدري وزيد بن أرقم وعن العترة وأكثر الفقهاء والحسن البصري وعطاء والصادق  
قال الخازمي عن رويناه عنه ذلك من الصحابة سعد بن أبي وقاص والحسن بن علي وابن  
مسعود وابن عباس وزيد بن أرقم وابن عمر وأنس وعائشة وأم سلمة ومن التابعين والعلماء  
الشعبي وعروة وأحمد بن محمد وعطاء بن يسار وزيد بن أسلم وعكرمة وأبو العالية  
وابراهيم وسفيان ومالك والشافعي وأصحابه الا ابن المنذر وأجابوا عن الأحاديث  
المنكرة بانهم منسوخة بالأحاديث التي سناني وأجيب عن ذلك بما سنده في شرحها  
وأجابوا أيضا بما أخرجه الطحاوي وعثمان الدارمي والبيهقي في المعرفة عن ثوبان انه  
صلى الله عليه وآله وسلم انما قال أفطر الحاجم والمجوم لانهما كانا يفتان وردبان في  
اسناده يزيد بن ربيعة وهو متروك وحكم ابن المديني بانه حديث باطل قال ابن خزيمة جاء  
بعضهم بأهوية فزعم انه صلى الله عليه وآله وسلم انما قال أفطر الحاجم والمجوم لانهما  
كانا يفتان فاذا قبل له فالغيبه تقطر الصائم قال لا فعلى هذا لا يخرج من مخالفة الحديث

وتغير اسمه قال في المصابيح وفي ذلك دليل على المنع من الرجوع في الصدقة لما اشتمل عليه من التغير الشديد من حيث شبه  
الراجع بالكلب والرجوع فيه بالنهي والرجوع في الصدقة بوجع الكلب في قيمته انتهى وجرم بعضهم بالحرمة قال قتادة

لأنهم التي لا حرام أو الصحيح أنه للتزنية لأن فعل الكلب لا يوصف بتحريم إذ لا تكليف عليه فالمراد التفسير من العود بتثبيته  
 بهذا المسمى تقدر واستعمل به على تحريم ٨٦

الحديث ويحتمل أن يكون  
 التثنية للتفسير خاصة لكون  
 التي مما يـ تقدر وهو قول  
 الاكثر في الحديث كراهية  
 الرجوع في الصدقة وفضل الحل  
 في سبيل الله والاعانة على الغزو  
 بكل شيء وان الحل في سبيله عليك  
 وان للمعمول به والانتفاع  
 بقضه (عن ابن عباس رضي  
 الله عنهم) قال وجد النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم شاة ميمنة  
 أعطيتهم مولا لميمونة قال في  
 الفتح لم أقف على اسم هذه  
 المولا وميمونة هي أم المؤمنين  
 (رضي الله عنها) من الصدقة  
 وهذا موضع الترجمة لأن مولاة  
 ميمونة أعطيت صدقة فلم يسكر  
 عليها النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم فدل على أن مولاى أزواجه  
 صلى الله عليه وآله وسلم يخل لهم  
 الصدقة كمن لأنهن لسن من  
 جملة الآل ونقل ابن بطال  
 الاتفاق عليه لكن فيه نظر فقد  
 زوى الخلال فيما ذكره ابن  
 قدامة من طريق ابن أبي مليكة  
 عن عائشة قالت أنا آل محمد  
 لا نتخذ لنا الصدقة قال ابن قدامة  
 وهذا يدل على تحريمها قال في  
 الفتح وإسناده إلى عائشة حسن  
 وأخرجه ابن أبي شيبة أيضا وهذا  
 لا يقدح فيما نقله ابن بطال وروى  
 أصحاب السنن وصححه الترمذى

بلاشبهة وأجابوا أيضا بأن المراد بقوله أفطر الحاجم والمحجوم أنهم ماسية غطران باعتبار  
 ما يؤول الأمر اليه كقوله تعالى أنى أراى أعصر خمر أقال المانظ ولا يخفى تكلف هذا  
 التأويل وقال البغوى في شرح السنة معنى أنظر الحاجم والمحجوم أى تعرضا للأفطار  
 اما الحاجم فلأنه لا يأمّن وصول شيء من الدم إلى جوفه عند المص وأما المحجوم فلأنه  
 لا يأمّن من ضعف قوته بخروج الدم فيؤزل أمره إلى أن يقطر وهذا أيضا جواب متكلف  
 وسيأتى التصريح بما هو الحق (وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم احتجم  
 وهو محرم واحتجم وهو صائم رواه أحمد والبخارى وفي لفظ احتجم وهو محرم صائم رواه  
 أبو داود وابن ماجه والترمذى وصححه وعن ثابت البناني أنه قال لاس بن مالك أكنتم  
 تذكرون الحجة للصائم على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا لامن أجل  
 الضعف رواه البخارى وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم قال اغتاسمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الوصال في الصيام والحجامة  
 للصائم ابقاء على أصحابه ولم يحرمهم ما رواه أحمد وأبو داود وعن أنس قال أقول ما كرهت  
 الحجامة للصائم أن يعقر بن أبي طالب احتجم وهو صائم فزبه النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 فقال أفطر هذا ثم رخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد في الحجامة للصائم وكان أنس  
 يحتجم وهو صائم رواه الدارقطنى وقال كاهم ثقات ولا أعلم له علة) حديث ابن عباس  
 ورد على أربعة أوجه كما حكاه في التلخيص عن بعض الحفاظ الاقول احتجم وهو محرم  
 الثاني احتجم وهو صائم الثالث كالأرواية الأولى التي ذكرها المصنف الرابع  
 كالأرواية الثانية التي ذكرها المصنف وقد أخرج اللفظ الأول من الأربعة الشيخان  
 من حديث عبد الله بن بختمة وله طرق شتى عندنا سوى وغير من حديث أنس وجابر  
 والثاني رواه أصحاب السنن من طريق الحكم عن مقسم عن ابن عباس لكن أغل بانه  
 ليس من مسند الحكم عن مقسم وله طرق أخرى والثالث أخرجه من ذكر المصنف  
 وكذلك الرابع وأعله أحمد وعلي بن المدينى وغيرهما قل أجسد ليس فيه صائم اغتاسم  
 محرم عند أصحاب ابن عباس وقال أبو حاتم هذا خطأ خطأ فيه شك وقال الحميدى أنه  
 صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن محرما ما عملانه خرج في رمضان في غزاة الفتح ولم يكن  
 محرما انتهى وإذا صح فينبغى أن يحمل على أن كل واحد من الصوم والأحرام وقع في  
 حالة مستقلة وهذا لا مانع منه وقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صام في  
 رمضان وهو مسافر وزاد الشافعى وابن عبد البر وغير واحد ذلك في حجة الوداع قال  
 الحفاظ وفيه نظر لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان مقطرا كما صح أن أم الفضل  
 أرسلت اليه بتدح ابن قشربه وهو واقف بعرفة وعلى تقدير وقوع ذلك فقد قال ابن

وابن حبان وغيره عن أبي رافع مر فوعا أن لا تحمل لنا الصدقة وأن مولاى القوم من أنفسهم وبه قال  
 أحمد وأبو حنيفة وبعض المالكية كان المباحسون وهو الصحيح عند الشافعية وقال الجمهور يجوز لهم لأنهم ليسوا منهم

حقيقة ولذلك لم يغضوا الخس ومنشأ الخلاف قوله منهم أو من أنفسهم هل يتناول المساواة في تحريم الصدقة أو لا ويرجح الجمهور  
أنه لا يتناول جميع الأحكام فلا دليل فيه على تحريم الصدقة لكنه ٨٧ ورد على سبب الصدقة وقد اتفقوا على

أنه لا يخرج السبب وإن اختلفوا  
هل يخص به أو لا ويمكن أن  
يستدل لهم بحديث الباب لأنه  
يدل على جوازها إلى الأزواج  
وقد تقدم أن الأزواج ليس في  
ذلك من جلة الآل والمالين أخرى  
بذلك قال ابن المنبر في الحاشية إنما  
أورد البخاري هذه الترجمة  
لحق أن الأزواج لا يدخل  
موااليين في الخلاف ولا يحرم  
عليهم الصدقة قولاً واحداً إلا  
وإن الظان أنه لما قال بعض  
الناس بدخول الأزواج في الآل  
أنه يطرد في موااليين فبين أنه  
لا يطرد وإنما يترجم البخاري  
لأزواجه صلى الله عليه وآله وسلم  
ولأولادهم لأنه لم يثبت عنده فيه شيء  
(قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
هؤلاء هم بكم فلو  
أنتم سببتم قالوا إنما هم  
أي الأعم حرام لا الجاهل) (عن  
أنس رضي عنه أن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم أتى بهم فصدق  
به على بريرة فقال هو) أي الأعم  
(عليه صدقوه) هو (له هدية) قدم  
ألفظ عليها على المبتدأ لا فائدة  
الاختصاص أي لأعينا الزوال  
وصف الصدقة وحكمها الكون  
صارت ملكاً لبريرة ثم صارت  
هدية فالعبر ليس إيهن الأعم  
كما لا يخفى والصدقة منحة لثواب  
الآخرة والهدية تملك الغير

خزينة هذا الخبر لا يدل على أن الخجامة لا تنظر الصائم لأنه إنما احتجهم وهو صائم محرم في  
سفره لا في حضره لأنه لم يكن قط محرماً مقيماً بل قال وللمسافر أن يفطر ولو نوى الصوم  
ومضى عليه بعض النهار خلافاً لما في ذلك ثم احتج به لئلا يمكن تعقيب عليه الخطابي بأن قوله  
وهو صائم دال على بقاء الصوم قال الحافظ قلت ولا مانع من إطلاق ذلك باعتبار ما كان  
عليه حالة الاحتجام لأنه على هذا التأويل إنما أفطر بالاحتجام انتهى وحديث أنس  
الأول اعترض على البخاري فيه بأنه سقط من إسناده سعيد ما بين شعبة وثابت البناني  
وقال الحافظ أن الخطأ وقع فيه من غير البخاري وبين وجه ذلك وحديث عبد الرحمن بن  
أبي ليلى أخرجه أيضاً عبد الرزاق قال في الفتح وإسناده صحيح والجهل بالتباعد لا يضر  
وقوله بقاء على أصحابه متعلق بقوله نسي وقد رواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن  
الثوري بإسناده هذا وألفظه عن أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم قالوا إنما نسي النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم عن الخجامة للصائم وكرها للضعيف أي لئلا يضعف وحديث  
أنس الآخر قال في الفتح رواه كاهن من رجال البخاري وفي الباب عن أبي سعيد الخدري  
قال رخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الخجامة أخرجه النسائي وابن خزيمة  
والدارقطني قال الحافظ إسناده صحيح ورجاله ثقات لكن اختلاف في رفعه ووقفه  
واستشهد به بحديث أنس المذكور وله حديث آخر عند الترمذي والبيهقي أنه صلى الله  
عليه وآله وسلم قال ثلاث لا يفتخرن بها رجلان الخجامة والاحتلام وفي إسناده عبد الرحمن بن  
زيد بن أسلم وهو ضعيف وقال الترمذي هذا الحديث غير محفوظ وقد رواه الدراوردي  
وغير واحد عن زيد بن أسلم مرسلًا ورواه أبو داود عن زيد بن أسلم عن رجل من أصحاب  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورجحه أبو حاتم وأبو زرعة وقال أنه أصح وأشبه بالصواب  
وتبعهما البيهقي وقال الدارقطني رواه كامل بن طلحة عن مالك عن زيد بن أسلم ولا يرفع  
عنه وليس هو من حديث مالك قال ورواه هشام بن سعد عن زيد بن أسلم ولا يصح  
وأخرجه في السنن وفي الباب عن ابن عباس عند البزار وهو معلول وعن ثوبان عند  
الطبراني وسنده ضعيف وقد استدل الجمهور بالأحاديث المذكورة على أن الخجامة  
لا تنظر وليكن حديث ابن عباس لا يصلح لنسخ الأحاديث السابقة أما لو افلأنه لم يعلم  
فآخر لما عرفت من عدم انتفاء تلك الزيادة أي قوله في جهة الوداع وأما ثانياً فغاية  
فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الواقع بعد عوم يشمله أن يكون شخصاً من العموم  
لأرفاع الحكم العام نعم حديث ابن أبي ليلى وأنس وأبي سعيد يدل على أن الخجامة غير  
محرم ولا موصوفة لأفطار الحاجم ولا المحجوم فيجمع بين الأحاديث بأن الخجامة مكروهة  
في حق من كان يضعف بها وتزداد الكراهة إذا كان الضعف يبلغ إلى حد يكون سبباً  
للافطار ولا تنكره في حق من كان لا يضعف بها وعلى كل حال تجنب الخجامة للصائم أولى  
فيمتنع من قوله أفطار الحاجم والمحجوم على الجواز هذه الأدلة الصارفة له عن معناه

شيئاً تقرباً إليه وأكراماً له في الصدقة نوع ذلك لا أخذ فذلك حرمت الصدقة عليه صلى الله عليه وآله وسلم دون الهدية وقيل  
لأن الهدية بمثابة هبة في الدنيا فيقول المنة والصدقة برادها ثواب الآخرة فتبقى المنة ولا ينبغي أن يمن عليه غير الله وقال

اليه ضاوى اذا تصدق على المحتاج بشئ ملكه وصار له كماله ان يمدى به غيره كماله ان يمدى سائر أمواله بل  
فرق وهذا وضع الترجمة لان بريرة من

٨٨

بجمله مولات عائشة وتصدق عليها حديثه ما ذكره ابن جبريل

المحقق

(باب ما جاء في التي والا كتحال)

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ذرعه التي فليس عليه قضاء ومن  
استقام عدا فلما قرأوا الحمد الا للنسائي) الحديث أخرجه أيضا ابن حبان  
والدارقطني والحاكم وله ألفاظ قال النسائي وقفه عطاء على أبي هريرة وقال الترمذي  
لانهرقه الامن حديث هشام عن محمد عن أبي هريرة تفرد به عيسى بن يونس وقال  
البخاري لا أراه في وطا وقد روى من غير وجه ولا يصح اسناده وقال أبو داود وابن  
اللقاط لا تراهم في الحفاظ وانكره أحمد وقال في روايته ليس من ذاتي يعني انه غير  
مخوف كما قال الخطابي وصححه الحاكم على شرطه وفي الباب عن ابن عمر وموافقه  
مالك في الموطأ والشانعي بالفظ من استقام وهو صائم فعليه القضاء ومن ذرعه التي فليس  
عليه القضاء قوله من ذرعه قال في التلخيص هو يفتح الذال المجهة أي غاب قوله من استقام  
عدا أي استدعى التي وطاب خروجه نعمدا والحديث يدل على انه لا يطل صوم من  
غلبه التي ولا يجب عليه القضاء ويطل صوم من تعمد أخرجه ولم يغلبه ويجب عليه  
القضاء وقد ذهب الى هذا على ابن عمر وزيد بن أرقم وزيد بن علي والشانعي والناسخ  
والإمام يحيى حكى ذلك عنهم في البحر وحكى ابن المنذر الاجماع على ان تعمد التي يفسد  
الصيام وقال ابن ماجة وعدهم عكرمة وربيعة والهادي والقاسم انه لا يفسد الصوم سواء  
كان غالباً أم مستفراً بما لم يرجع منه شئ باختیار واستدلوا بحديث أبي سعيد المتقدم  
في الباب الذي قبل هذا بانظر ثلاث لا يطرطن التي والجامعة والاحتلام واجب بان فيه  
المقال المتقدم فلا يفتنض معه للاستدلال ولو لم يلاحظه لذلك فهو محمول كما قال  
البيهقي على من ذرعه التي وهذا لا بد منه لان ظاهر حديث أبي سعيد ان التي لا يطرطن  
مطافاً وظاهر حديث أبي هريرة انه يفطر نوع منه خص فيبقى العام على الخاص ويؤيد  
حديث أبي هريرة ما أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن الجارود وابن  
حبان والدارقطني والبيهقي والطبراني وابن منبته والحاكم من حديث أبي الدرداء ان  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فافطر قال معدان بن أبي طلحة الرازي لعن أبي  
الدرداء فلقبت ثوبان في مسجد دمشق فقلت له ان أبا الدرداء أخبرني فذكره فقال صدوق أنا  
صبيت عليه وضوءه قال ابن منبته اسناده صحيح متصل وتركه الشيخان لاختلاف في  
اسناده قال الترمذي جوده حسن المعلوم وهو أصح شئ في هذا الباب وكذلك قال أحمد  
قال البيهقي هذا حديث مختلف في اسناده فان صح فهو محمول على التي عامداو كانه كان  
صلى الله عليه وآله وسلم صائماً طوعاً وعافاً في موضع آخر اسناده مضطرب ولا تقوم به  
حجة (وعن عبد الرحمن بن النعمان بن معبد بن هودقة عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله

عليه وسلم ان الذي يذبحه في هذا  
الكتاب (وفي هذه الرواية  
وانت دعوة المظلوم) أي تجنب  
جميع أنواع الظلم لا تدعو  
هذه المظلوم وانما ذكره  
عقب المنع من أخذ الكرام  
للاشارة الى أن أخذها ظلم  
(فانه ليس بينه) أي المظلوم وفي  
رواية ينهأ أي دعوة المظلوم  
(وبين الله حجاب) وان كان  
المظلوم عاصيا لحديث أحمد عن  
أبي هريرة بن اسناد حسن مر فوعا  
دعوة المظلوم مستجابة وان كان  
فاجر افجعو ربه على نفسه وليس  
له حجاب يحجبه عن خلقه (عن  
عبد الله بن أبي اوفى رضى الله  
عنه) اسناده علقمة بن خالد بن  
الحوث الاسدي وهو آخر من مات  
من الصحابة بالكوفة سنة سبع  
وثمانين قال كان النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم اذا أتاه قوم  
بصدقتهم أي بركة أموالهم  
(قال اللهم صل على آل فلان)  
أي اغفر له وارحمه والآن يطلق  
على ذات الشئ كقوله في قصة  
أبي موسى اقدأوفى من مارا من  
جنس امير آل داود يريد داود  
نفسه (فأنابه) صلى الله عليه وآله  
وسلم (أبي) أبو أوفى (بصدقة فقال  
اللهم صل على آل أبي اوفى)  
امتما لقوله تعالى وصل عليهم  
وهذا من خصائصه صلى الله عليه

عليه وآله وسلم اذ يكره لنا كراهة تنزيهه على الصحيح الذي عليه الا كثرون كما قاله النووي افراد الصلاة على  
غير الانبياء لانه صار شعارا لهم اذا ذكروا فلا يلقى غيرهم فلا يقال أبو بكر صلى الله عليه وسلم وان كان المعنى صحيحا كما لا يقال



قال محمد عز وجل وان كان عزيزا جلالة الان هذا من شعار ذكر الله تعالى قال في الفتح واستدل به أي هذا الحديث على جواز الصلاة على غير الانبياء وكرهه مالك والجمهور قال ابن ٨٩ القين وهذا الحديث يعكس عليه وقد قال جماعة من العلماء يدعو آخذ الصلوة

عليه وآله وسلم أنه أمر بالاعتدال المرقح عند النوم وقال أئمة الصائغ رواه أبو داود والبخاري في تاريخه وفي أسناده مقال قريب قال ابن معين عبد الرحمن هذا ضعيف وقال أبو حاتم الرازي هو صدوق الحديث قال ابن معين أيضا هو منكر وقال الذهبي انه روى عن سعيد بن اسحق فقلب اسمه أولا فقال عن اسحق بن سعيد بن كعب ثم غلط في الحديث فقال عن أبيه عن جده ثم النعمان بن معبد غير معروف وقد استدل بهذا الحديث ابن شبرمة وابن أبي ليلى فقالا ان السكجل يفسد الصوم وخالفهم المعتزلة والفقهاء وغيرهم فقالوا ان السكجل لا يفسد الصوم وأجابوا عن الحديث بأنه ضعيف لا ينتهض للاحتجاج به واستدل ابن شبرمة وابن أبي ليلى بما أخرجه البخاري تعليقا واصله البيهقي والمدارقي وابن أبي شيبة من حديث ابن عباس بلغة الظاهر مما دخل والوضوء مما خرج قال واذا وجد طعمه فقد دخل ويجب ان في أسناده الفضل بن المختار وهو ضعيف جدا وفيه أيضا شعبة مولى ابن عباس وهو ضعيف وقال ابن عدى الاصل في هذا الحديث انه موقوف وقال البيهقي لا يثبت مرفوعا ورواه سعيد بن منصور وموقوفان طريق الاعمش عن أبي ظبيان عنه ورواه الطبراني من حديث أبي امامة قال الحافظ واسناده أضعف من الاول ومن حديث ابن عباس مرفوعا واحتج الجمهور على ان السكجل لا يفسد الصوم بما أخرجه ابن ماجه عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اكحل في رمضان وهو صائم وفي أسناده بقرينة عن الزبيدي عن هشام عن عروة والزبيدي المذكور اسمه سعيد بن أبي سعيد ذكره ابن عدى وأورد هذا الحديث في ترجمته وكذلك قال البيهقي وصرح به في روايته وزاد انه مجهول وقال النووي في شرح المذهب رواه ابن ماجه باسناد ضعيف من رواية بقرينة عن سعيد بن أبي سعيد وهو ضعيف قال وقد اتفق الحافظ على ان رواية بقرينة عن الجمهور ائتمت في حال الحافظ وليس سعيد بن أبي سعيد بمجهول بل هو ضعيف واسم أبي سعيد عبد الجبار على الصحيح وفرق ابن عدى بين سعيد بن أبي سعيد الزبيدي فقال هو مجهول وسعيد بن عبد الجبار فقال هو ضعيف وهما واحد ورواه البيهقي من طريق محمد بن عبد الله بن أبي رافع عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يكنحل وهو صائم قال ابن أبي حاتم عن أبيه هذا حديث منكر وقال في محمد انه منكر الحديث وكذا قال البخاري ورواه ابن حبان في الضعفاء من حديث ابن عمر قال في التلخيص وسنده متارب ورواه ابن أبي عاصم في كتاب الصيام ليعن حديث ابن عمر أيضا بلغة خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعينهاه لموتان من الاعتماد وذلك في رمضان وهو صائم ورواه الترمذي من حديث أنس في الاذن فيه ان اشتكت عينه وقال اسناده ليس بالقوي ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الباب شيء ورواه أبو داود ومن فعل أنس قال الحافظ ولا بأس باسناداه قال وفي الباب عن بريرة مولاة عائشة في الطبراني وعن ابن عباس في شعب الايمان للبيهقي

للمصدق به هذا الدعاء الهذا الحديث وأجاب الخطابي عنه قديما بان أصل الصلاة الدعاء الا أنه يختلف بحسب المدعوله فصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أمته دعاء الهيم بالمغفرة وصلاته أمته عليه دعاء له بن زيادة القرية والزاني ولذلك كان لا يليق بغيره انتهى وأستدل به على استحباب دعاء آخذ الزكاة لمعظم أو واجب به بعض أهل الظاهر وحكاية الخطابي وجهها لبعض الشافعية وأوجب بانه لو كان واجبا لعلمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم الساعة ولان سائر ما يأخذ هذه الامام من الكفارات والديون وغيرهما لا يجب عليه فيه العاف فكذلك الزكاة وأما الآية فيحتمل ان يكون الوجوب خاصا به اكون صلاحته سكا لهم بخلاف غيره (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان رجلا من بني اسرائيل سأل بعض بني اسرائيل ان يسلفه من أسلف (ألف دينار) زادني باب الكفالة فقال ائتني بالشهداء أشهدهم قال كفى بالله شهيدا قال فأتني بالكفيل قال كفى بالله كفيلة قال صدقت (فدفعها اليه) وزاد أيضا في

الاجل مسمى (نخرج في البحر فلم يجد مركبا) أي سفينة يركب عليها ويبحي إلى صاحبه أو يبعث فيها أقضاه دينه (فأخذ خشبة فنقرها) فورها (فأدخل فيها ألف دينار) وزاد أيضا



في الكفة التي وصفت منه الى صاحبه (فرجى بها) أي بالخشبة (في البحر) بقصد ان الله تعالى يوصلها الرب المال (يخرج الرجل الذي كان أسلفه) الاف دينار (فأذا بالخشبة ٩٠ فأخذها لاهل حطباً) أي يستعملها استعمال الحطب

والظاهر ما ذهب اليه الجمهور لان البراءة الاصلية لا تنتقل عنها الا بدليل وليس في الباب ما يصلح للنقل لاسيما بعد ان شدد هذا الحديث من عضدها وعلى فرض صلاحية حديث الفطر مما دخل للاحتجاج به يكون كتحال النبي صلى الله عليه وآله وسلم محضاً للنكحل وكذلك على فرض صلاحية حديث الباب يكون محمولاً على الامر باجتناب النكحل المطيب لان المروق هو المطيب فلا يتناول ما لا يطيب فيه ويمكن أن يقال حديث الا كتحال صارف للامر عن حقيقة أنه أعني الوجوب فيكون الا كتحال مكروهاً ولكنه بعد أن يفعل صلى الله عليه وآله وسلم ما هو مكروه قوله بالاعتد بكسر الهمزة وهو حجر للنكحل كما في القاموس

\* (باب من أكل أو شرب ناسياً) \*

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فانما الله أطعمه وسقاه رواء الجماعة لا الناساني وفي لفظ اذا أكل الصائم ناسياً أو شرب ناسياً فانما هو رزق ساقه الله اليه ولا قضاء عليه رواء الدارقطني وقال اسناده صحيح وفي لفظ من أفطر يوماً من رمضان ناسياً فلا قضاء عليه ولا كفارة قال الدارقطني تفرد به ابن مرزوق وهو ثقة عند الانصاري) لفظ الدارقطني الاول أخرجه من رواية محمد بن عيسى بن الطباع عن ابن علية عن هشام عن ابن سيرين عنه وقال بعد قوله اسناده صحيح ان رواه كلهم ثقات واللفظ الثاني أخرجه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان والحاكم قال الحافظ في باوغ المرام وهو صحيح وقد تعقب قول الدارقطني انه تفرد به محمد بن مرزوق عن الانصاري بان ابن خزيمة أيضاً أخرجه عن ابراهيم بن محمد الباهلي عن الانصاري وبان الحافظكم أخرجه من طريق أبي حاتم الرازي عن الانصاري أيضاً فالانصاري هو المتهرب به كما قال البيهقي وهو ثقة قال في الفتح والمراد انه انفرد بذلك اسقاط القضاء فقط لانه معين رمضان وقد أخرج الدارقطني من حديث أبي سعيد مرفوعاً من أكل في شهر رمضان ناسياً فلا قضاء عليه قال الحافظ واسناده وان كان ضعيفاً لكنه صالح للمتابعة فاقول درجات الحديث بهذه الزيادة ان يكون حسناً في صلح للاحتجاج به وقد وقع الاحتجاج في كثير من المسائل بما هو دونه في القوة ويعتضد أيضاً بأنه قد اتفق به جماعة من الصحابة من غير مخالف لهم كما قال ابن المنذر وابن حزم وغيرهما منهم علي وزيد بن ثابت وأبو هريرة وابن عمر هم موافق لقوله تعالى ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم فالنسيان ليس من كسب القلوب وموافق للقياس في ابطال الصلاة بعدم الاكل لان نسيانه انتهى وقد ذهب الى هذا الجمهور ورفقاوا من أكل ناسياً فلا قضاء عليه ولا كفارة وقال مالك وابن أبي اسيل والقاسمية ان من أكل ناسياً فقد بطل صومه ولزمه القضاء واعتذر بعض المالكية عن الحديث بأنه خبر واحد مخالف

في الوقود (فذكر الحديث) بتمامه وأتى به البخاري في باب الكفالة في القرض (فما نشرها) أي قطع الخشبة بالنشر (وجد المال) الذي كان أسلفه وموضع الترجمة قوله فإذا بالخشبة بأخذها لاهل حطباً وأدنى الملاسة في التوافق كما وقال ابن المنير موضع الاستشهاد انما هو وأخذ الخشبة بفتح على انها حطب فدل على اباحة مثل ذلك مما يلاحظه البحر اماماً ينشأ منه كالعنبر أو عساق سبق فيه ملك وعطب وانقطع ملك صاحبه منه على اختلاف بين العلماء في تملك هذا مطلقاً أو مفعلاً واذا جاز ذلك الخشبة وقد تقدم عليها ملك مقالك فصور العنبر الذي لم يقدّم عليه ملك أولى وكذلك ما يحتاج الى معاناة وتعيب في استخراجها أيضاً وقد فرق الاوزاعي بين ما وجد في الساحل فيخمس أو في البحر بالغوص ونحوه فالنسي في فيه وذهب الجمهور الى انه لا يجب فيه شيء الاماروي عن عمر بن عبد العزيز كما أخرجه ابن أبي شيبة وكذا الزهري وقال الحسن في العنبر والواو الخس وهو قول أبي يوسف ورواية عن أحمد وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الكفالة والاستقراض واللقطة

والشروط والاستئذان والناساني في اللقطة (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الجاهل جبار) أي البهيمة التي لا تفقه كلامه غير مضمون ولمسلم جرحه اجبار ولا بد في رواية

الضاري من تقدير اذا لمعنى ليكون الجواب انفسها هذا وقد دلت رواية مسلم على ان ذلك المقدور هو الجرح فوجب المصير له  
الكن الحليم غير مختص به بل هو مبالغة به على غيره ولو لم تكن ٩١ رواية أخرى على تعيين ذلك المقدور

لم يكن لرواية البخاري عموم في  
جميع المقدرات التي يستقيم  
الكلام بتقدير واحد منها هذا  
هو الصحيح في الاصول لان  
المقتضى لا عموم له والمراد انها  
اذا انفصلت وصدمت انسانا  
فانفصلت ما لا تلت ما لا تغرم  
على ما لكها ما اذا كان معها  
فعلية ضمان ما انفصلت عنه سواء  
انفصلت له لا أو غيرها وسواء كان  
سائقها أو راصها أو قائدها  
وسواء كان مالكا أو أجنبيا  
أو مستأجرا أو مستعيرا أو غاصبا  
وسواء انفصلت يدها أو رجلاها  
أو عضوها أو ذنبها وقال مالك  
القائد والراكب والسائق كلهم  
ضامنون لما أصابت الدابة الا  
أن ترح الدابة من غير أن يفعل  
بها شيء ترحله وقال الحنفية ان  
الراكب والقائد لا يضمنان  
ما نضعت الدابة برجلها أو ذنبها  
الآن أوقفها في الطريق  
واختلفوا في السائق فقال  
القدوري وآخرون انه ضامن  
لما أصابت يدها ورجلها لان  
النفع به رأى عينه فامسكه  
الاحقر عنهم وقال اكثرهم  
لا يضمن النفع أيضا وان كان  
يراها ذليسا على رجلها ما يمنعها  
به فلا يملكه التجرع عنه بخلاف  
الكدم لا يمكن كبحها بلجامها  
وصحبه صاحب الهداية وكذا

للقاعدة وهو اعتذار باطل والحديث قاعدة مستقلة في الصيام ولو فتح باب رد الاحاديث  
الصححة بمثل هذا الماقي من الحديث الا القليل ولقد من شاء ما شاء وأجاب بعضهم أيضا  
بحمل الحديث على التطوع حكاه ابن التين عن ابن شعبان وكذا قاله ابن القصار  
واعتذر بأنه لم يقع في الحديث تعيين رمضان وهو محل غير صحيح واعتذار فاسد برده ما وقع  
في حديث الباب من التصريح بالقضاء ومن الغرائب تلك بعض المتأخرين في فساد  
الصوم وجوب القضاء بما وقع في حديث الجامع بالنظر واقتصر يوما مكانه قال ولم يسأله  
هل جامع عام أو ناسيا وهذا برده ما وقع في أول الحديث فانه عند سعيد بن منصور وبناظر  
فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تب الى الله واستغفروا فصدق واقتصر يوما  
مكانه والتوبة والاستغفار انما يكونان عن العمل لا عن الخطأ وأيضا بهد تسليم تنزيل  
ترك الاستفصال منزلة العموم يكون حديث الباب مخصوصا له فلم يبق ما يوجب ترك  
العمل بالحديث واما اعتذار ابن دقيق العيد عن الحديث بان الصوم قد فات ركنه وهو  
من باب المأمورات والقاعدة ان النسيان لا يؤثر في المأمورات فيجيب عنه بان غاية هذه  
القاعدة المدعاة ان تكون بمنزلة الدليل فيكون حديث الباب مخصوصا لها قوله فانما الله  
أطعمه وسقاه هو كناية عن عدم الاثم لان الفعل اذا كان من الله كان الاثم منتهيا قوله  
من أفطروا من رمضان ظاهره يشمل الجميع وقد اختلف فيه فيه بعضهم لم ينظر الى هذا  
العموم وقال انه ملحق بمن أكل أو شرب وبعضهم منع من الالتحاق بقصور حالة الجماعة  
عن حالة الاكل والشارب وفرق بعضهم بين الاكل والشرب القليل والكثير وظاهر  
الحديث عدم الفرق ويؤيد ذلك ما أخرجه أحمد عن أم اسحق انها كانت عند النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم فأتى بقصعة من ثريد فأكلت معه ثم تذكرت انها صائمة فقال لها  
ذواليدنين الا أن بعد ما شبعت فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتعنى صومك  
فانما هو رزق ساقه الله إليك

### \* باب التحفظ من الغيبة واللغو وما يقول اذا شتم \*

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث  
يوماً ثم ولا يصعب فان شاعه أحد أو قاله فليقل الى امرؤ صائم والذي نفس محمد بيده  
لخالوف قم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك والصائم فرحان يفرحهما اذا أفطر  
فرح بفطره واذا أتى ربه فرح بصومه متفق عليه وعن أبي هريرة قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه  
وشربه رواه الجماعة الا مسأوا (الناسي) قوله فلا يرفث بضم الفاء وكسرهما ويجوز  
في ماضيه التثنية والمراد به هذا الكلام الفاحش وهو بهذا المعنى يفتح الراوي الفاء وقد

قال الحنابلة ان الراص لا يضمن ما تلفه البهيمة برجلها قلت وليست في أدلة هذه التفصيل (والبئر) يحفرها الرجل  
في ملكه أو في موات فيسقط فيها رجل أو ثمار على من استأجره لحفرها فيملك (جبار) لا ضمان فيه ما اذا حفرها في طريق

المسلمين وفي ذلك غير بعيد اذ فتان فيم الانسان وجب ضمانه على عاقلة حافره واو الكفاية مال الحافره وان تلف به اغير  
الا دعى وجب ضمانه في مال الحافره كذا في القسطاني (والمعدن جبار) اذا حقه - وفي حاكمه او في موات  
٩٢

ايضا الاستخراج فيه فوقع فيه  
انسان او انهار على حافره  
لا ضمان فيه ايضا (وفي الركاز)  
دفن الجاهلية (الحبس) في  
عقاف الركاز على المعدن دالة  
على تغيرهما وان الحبس في الركاز  
لا في المعدن وانفق الائمة لاربعة  
وجهور العلماء على انه سواء  
كان في دار الاسلام او دار  
الحرب خلافا للحنين حيث فرق  
وشرطه النصاب والنقصدان  
لا الحول ومذهب احمد انه  
لا فرق بين النقيدين فيه وغيرهما  
كالقاسم والحديد والجواهر  
اظاهر هذا الحديث وهو مذهب  
الحنفية ايضا لكنهم اوجبوا  
الحبس وجهه لوجه فبا والمناقلة  
اوجبوا ربع العشر وجهه لوجه  
زكاة وعن مالك روايتان  
كالقواين وحكى كل منهما عن ابن  
القاسم قال في الفتح الركاز  
يكسر الرمال المدفون مأخوذ  
من الركز يقال ركزير كزر كزا  
اذا دفنه فهو ركوز وهذا  
متفق عليه واختلف في المعدن  
وقال مالك وابن ادريس الركاز  
دفن الجاهلية قال جمهور الائمة  
ان ذلك وجد في عبارة الشافعي  
واخذ عمر بن عبد العزيز من  
المعادن من كل مائتين خمسة  
وجعله بمنزلة الركاز يؤخذ منه  
الحبس وقال الحسن ما كان من

بطلان على الجماع وعلى مقدماته وعلى ذلك مع النساء او مملوفا قال في الفتح ويجوز ان  
يكون التمسح لما هو اعم منها وفي رواية ولا يجوز لاي لا يفعل شيئا من افعال الجول  
كالصباح والامساء وشي ذلك قوله ولا يصحب الصخب هو الرجة واضطراب الاصوات  
للعصام قال القرطبي لا يفهم من هذا ان غير يوم الصوم يح فيه ما ذكر وانما المراد  
ان المنع من ذلك يتا كد باليوم قوله او قتاله يمكن حمله على ظاهره ويمكن ان يراد بالنقل  
للعن فيرجع الى معنى الشتم ولا يمكن حمل قتاله وشتمه على المفاعلة لان الصائم مأمور  
بان يكف نفسه عن ذلك فكيف يقع ذلك وانما المعنى اذا جازمت معروض المقاتلة او مشاقته  
كان يبدأ بمقتل او شتم اقتضت العادة ان يكافئه عايم افا المراد بالمفاعلة ارادة غير الصائم  
ذلك من الصائم وقد تنطبق المفاعلة على وقوع الفعل من واحد كما يقال عاجل الامر  
وعاياه قال في الفتح وابعده من حمله على ظاهره فقال المراد اذا بدت من الصائم مقابلة  
الشتم بشتيم على مقتضى الطبع فليست جرح عن ذلك وما يبعد ذلك ما وقع في رواية فان شتمه  
أحد قوله اني امر وصائم في رواية لابن خزيمة وان كنت قاضا فاجاس ومن الروايات  
ذكر قوله اني امر وصائم مرتين واختلف في المراد بقوله اني صائم هل يخاطب به الذي  
يشتمه ويقال له او يقولها في نفسه وبالثاني جزم المتولي ونقله الرافعي عن الائمة ورجح  
النووي في الاذكار الاول وقال في شرح المهذب كل منهما حسن والقول بالابن اقوى  
ولو جمعهم ما كان حسنا وقال الروياني ان كان رمضان فليقبل بلسانه وان كان غيره فليقبله  
في نفسه وادعى ابن العربي ان موضع الخلاف في التطوع واما في الفرض فليقبل بلسانه  
قطعا قوله والذي نفس محمد بيده هذا القسم لقصد التاكيد بقوله الخلو في ضم المعجمة  
واللام وسكون الواو بعدها فاقال عياض هذه الرواية الصحيحة وبهذه الشيوخ  
يقول بفتح الخاء قال الخطابي وهو خطأ وحكى عن القاسمي الوجهين وبالغ النووي  
في شرح المهذب فقال لا يجوز فتح الخاء واحتج غيره لذلك بان المصادر التي جاءت على فعول  
بفتح اوله قليلة ذكرها سيبويه وغيره وليس هذا منها والخلو في غير راحة القم قوله  
أطيب عند الله من ربح المسك اختلف في معناه فقال المارزي هو مجاز لانها جرت العادة  
بتقريب الروائح الطيبة منها فاستعمل ذلك لتقريب الصائم من الله فالمعنى انه أطيب عند  
الله من ربح المسك عندكم أي يقرب اليه اكثر من تقرب المسك اليكم والى ذلك أشار  
ابن عبد البر وانما جعل من باب المجاز لان الله تعالى منزوع عن استطابة الروائح لان ذلك  
من صفات الحيوان والله يعلم الاشياء على ما هي عليه وقيل المعنى ان حكم الخلو والمسك  
عند الله على خلاف ما عندكم وقيل المراد ان الله يجازيه في الاخرة فمكون نكحته  
أطيب من ربح المسك كما يأتي المذكور ورجح جرحه يفوح مسكا قاله القاضى عياض  
والمراد ان صاحبه يسأل من الثواب ما هو افضل من ربح المسك حكاه القاضى عياض  
ايضا وقال الداودي من المغاربة المعنى ان الخلو اكثر ثوابا من المسك حيث نذب اليه

في ركاز في أرض الحرب ففيه الحبس وما كان في أرض السلم ففيه الزكاة وفي لفظ اذا وجد المسك  
في أرض العدو ففيه الحبس واذا وجد في أرض العرب ففيه الزكاة قال ابن المنذر لا أعلم أحد افرق هذه التفرقة غير الحسن قال

البخاري قال بعض الناس المحدثون قال ابن التميمي المراد به أبو حنيفة قال الحافظ ابن حجر وهذا أول موضع ذكر فيه البخاري بهذه الصيغة ويحتمل أن يريد به أبا حنيفة وغيره من الكوفيين ممن ٩٣ قال بذلك قال ابن بطلال ذهب

أبو حنيفة والثوري وغيرهما  
أني إن المحدثين كالر كاز واحتج  
لهم بقول العرب أن ركز الرجل  
إذا أصاب ركازا وهي قطع من  
الذهب يخرج من المعادن  
والخبرة للجمهورية فرقة النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم بين المحدثين  
والركازين والعطف فصيح  
غيره قال وما ألزم به البخاري  
القائل المذکور قد يقال إن  
وهب له الشيء أو ربح ربحا  
كثيرا أو كثر غنمه أو ركزت جمعة  
بالغة لانه لا يلزم من الاشتراك  
في الاسماء الاشتراك في المعنى  
الا ان وجب ذلك من يجب  
التسليم له وقد أجابوا على ان  
المال الموهوب لا يجب فيه الخس  
وان كان يقال لركاز في ذلك  
المحدثين وأما قول البخاري ثم  
ناقض أي بعض الناس وقال  
لابأس أن يكتمه أي عن السامعي  
ولا يؤدي الخس فليس كما قال  
وانما أجاز له أبو حنيفة أن يكتمه  
إذا كان محتاجا بمعنى أنه يؤول  
أن له حقا في بيت المال ونصيبا  
في التي فاجاز له أن يأخذ الخس  
لنفسه عوضا عن ذلك لانه  
أسقط الخس عن المحدثين انتهى  
وقد نقل الطحاوي المسئلة التي  
ذكرها ابن بطلال ونقل أيضا  
أنه لو وجد في داره معدنا فليس  
عليه فيه شيء وبهذا يتجه اعتراض

في الجمع والاعباد ومجالس الذكور ورجعه النوى وقد اختلف هل ذلك في الدنيا أو في  
الآخرة فقال الأول ابن الصلاح والثاني ابن عبد السلام واحتج ابن الصلاح بما أخرجه  
ابن حبان بلنظ فم الصائم حين يخلف من الطعام وكذا أخرجه أحمد وبما أخرجه أيضا  
الحسن بن سفيان في مسنده والبيهقي في الشعب من حديث جابر بلنظ فان خلوف  
أفواههم حين يموتون أطيب عند الله من ريح المسك قال المنذري اسناده مقارب واحتج  
ابن الصلاح أيضا بان ما قاله هو ما ذهب اليه الجمهور واحتج ابن عبد السلام على ما قاله بما  
في مسلم وأحمد والنسائي أطيب عند الله يوم القيامة وأخرج أحمد هذه الزيادة من وجه  
آخر ويترب على هذا الخلاف القول بركاهة السواك للصائم وقد تقدم البحث عنه  
في موضعه قوله للصائم فرحتان إذا أفطر أخ قال القرطبي معناه فرح بزوال جوعه  
وعطشه حيث أبيع له الفطر وهذا الفرح طبيعي وهو السابق إلى الفهم وقيل إن فرحه  
انظره انما هو من حيث أنه تمام صومه وخاتمة عبادته قال في الفتح ولا مانع من الحل على  
ما هو أعم مما ذكره فرح كل أحد بحسبه لاختلاف مقامات الناس في ذلك ففهم من يكون  
فرحه مباحا وهو الطبيعي ومنهم من يكون مستحيما وهو أن يكون تمام العبادة والمراد  
بالفرح إذا التي ربه أنه ينفرح بما يحصل له من الجزاء والثواب قوله الزور والعمل به زاد  
البخاري في رواية والجهل وأخرج الطبراني من حديث أنس من لم يدع الخفي والكذب  
قال الحافظ ورجاله ثقات والمراد بالزور الكذب قوله فليس لله حاجة الخ قال ابن بطلال  
ليس معناه أنه يؤمر بأن يدع صيامه وانما معناه التحذير من قول الزور وما ذكره  
قال في الفتح ولا مفهوم لذلك فان الله لا يحتاج إلى شيء وانما معناه فليس لله ارادة في  
صيامه فوضع الحاجة موضع الارادة وقال ابن المنير في حاشيته على البخاري بل هو كتابة  
عن عدم القبول كما يقول المغضب لمن ردد عليه شيء أطلبه منه فلم يقم به لاحاجة لي في كذا  
وقال ابن العربي مقتضى هذا الحديث أن لا يثاب على صيامه ومعناه ان ثواب الصيام  
لا يقوم في الموازنة بآثم الزور وما ذكره واستدل بهذا الحديث على ان هذه الافعال  
تنقص ثواب الصوم وتعقب بانها صغيرة تكفر باجتناب الكبائر

\* (باب الصائم يتممض أو يغتسل من الحر) \*

(عن عمر قال هشتت يوم ما قبلت وأنا صائم فأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت  
صنعت اليوم امر أعظم ما قبلت وأنا صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
أرأيت لو تضرعت بما وأنت صائم قلت لا بأس بذلك فقال صلى الله عليه وآله وسلم فقيم  
رواه أحمد وأبو داود وعن أبي بكر بن عبد الرحمن عن رجل من أصحاب النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصب الماء على رأسه من الحر  
وهو صائم رواه أحمد وأبو داود) الحديث الأول أخرجه أيضا النسائي وقال انه منسك

البخاري والفرق بين المحدثين والركاز في الوجوب وعدمه ان المحدث يحتاج إلى عمل وموئبة ومعالجة لاستضراره بخلاف الركاز  
وقد جرت عادة الشرع ان ما غلظت موئبة بحقيق عنه في قدر الزكاة وما خفت زيديته وقيل انما جعله بل في الركاز الخس لانه

مال كافر فنزل من وجده منزلة الغائم فكان له أربعة أخماسه وقال ابن الميركان الر كاز مأخوذ من أركزته في الأرض اذا غرزه فيها واما المعدن فإنه يثبت في الأرض  
 ٩٤ بغير وضع وأصح هذه حقة مما اذا افتقر في أصلها فسد كذلك

وقال أبو بكر البزار لا نعلم يروى عن عمر الا من هذا الوجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان  
 والخاتم والحديث الثاني أخرجه أيضا النسائي ورجال أسناده رجال الصحيح قوله  
 هشيت بشنئين فمجتين أي نشطت وارتحت والهشاش في الأصل الارتياح والخفة  
 والنشاط كذا في القاموس قوله أرايت لو تمضعت الخ فيه إشارة الى فقه بديع وهو ان  
 المضمضة لا تنقض الصوم وهي أول الشرب ومفتاحه فكذلك القبلة لا تنقضه وهي من  
 دواعي الجماع وأوائله التي تكون مفعة حاله والشرب يفسد الصوم كما يفسده الجماع  
 فكأنت عند عمران وأوائل الشرب لا تفسد الصيام كذلك أوائل الجماع لا تفسده  
 وسأني الخلاف في التقبيل قوله يصب الماء في رأسه الخ فيه دليل على انه يجوز للصائم  
 ان يكرس الحرج بصب الماء على بعض بدنه أو كاهه وقد ذهب الى ذلك الجمهور ولم يفرقوا بين  
 الاغتسال الواجبة والمسنونة والمباحة وقالت الحنفية انه يكره الاغتسال للصائم  
 واستدلوا بما أخرجه عبد الرزاق عن علي من النهي عن دخول الصائم الحمام وهو مع  
 كونه أخص من محل النزاع في أسناده ضعف كما قال الحافظ واعلم أنه يكره للصائم المبالغة  
 في المضمضة والاستنشاق لحديث الأثر بالمبالغة في ذلك إلا أن يكون صائما وقد تقدم  
 واختلف اذا دخل من ماء المضمضة والاستنشاق الى جوفه خطأ فقالت الحنفية  
 والقاسمية ومالك والشافعي في أحد قوليه والمزني انه يفسد الصوم وقال أحمد بن حنبل  
 وأبو حنيفة والاوزاعي والناصر والامام يحيى وأصحاب الشافعي انه لا يفسد الصوم كالتامني  
 وقال زيد بن علي يفسد الصوم بعد الثلاث المرات وقال الصادق يفسد اذا كان  
 التمهض لغير قرينة وقال الحسن البصري والحنفي انه يفسد ان لم يكن لفريضة

\*(باب الرخصة في القبلة للصائم الامن يخاف على نفسه)\*

(عن أم سلمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبلها وهو صائم متفق عليه وعن  
 عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقبل وهو صائم ويأشرو وهو صائم  
 ولكنه كان أملاكم لاربه رواه الجماعة الا النسائي وفي لفظ كان يقبل في رمضان وهو  
 صائم رواه أحمد ومسلم وعن عمر بن أبي سلمة انه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 أيقبل الصائم فقال له سل هذه لام سلمة فآخبرته ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل  
 ذلك فقال يا رسول الله قد عقر الله لك مائة ثم من ذنبك ومات آخر فقال له أما والله اني  
 لا تقاكم لله وأخشاكم له رواه مسلم وفيه ان أفعاله حجة وعن أبي هريرة ان رجلا سأل النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم عن المباشرة للصائم فرخص له وأما آخر فنهاه عنها فإذا الذي  
 رخص له شيخ واذا الذي نهاه شاب رواه أبو داود حديث أبي هريرة نسكت عنه أبو داود  
 والمذري والحافظ في التلخيص وفي أسناده أبو العباس الحرث بن عبيد سكتوا عنه

في حكمهما انتهى ما في الفتح  
 وقال الر كاز حصره الشافعية  
 فيما يوجد في الموات بخلاف  
 ما اذا وجد في طريق مسلول  
 أو مسجد فهو لقطه قال الشيخ  
 تقي الدين بن دقيق العيد ومن  
 قال من الفقهاء بان في الر كاز  
 الخمس اما مطلقا وفي أكثر  
 الصور فهو أقرب الى الحديث  
 وخصه الشافعي بالذهب والفضة  
 وقال الجمهور لا يختص واختاره  
 ابن المذر وأختلفوا في مصرفه  
 فقال مالك وأبو حنيفة والجمهور  
 مصرفه مصرف خمس الف  
 وهو اختيار المسزني وقال  
 الشافعي في أصح قوليه مصرفه  
 مصرف الزكاة وعن أحمد  
 وروايتان يبنى على ذلك ما اذا  
 وجدته الذي فعند الجمهور  
 يخرج منه الخمس وعند الشافعي  
 لا يؤخذ منه شيء واتفقوا على  
 انه لا يشترط فيه الحل بل يجب  
 انراج الخمس في المال وأغرب  
 ابن العربي في شرح الترمذي  
 فحكى عن الشافعي الاشتراط  
 ولا يعرف ذلك في شيء من كتبه  
 ولان كتب أصحابه انتهى وهذا  
 الحديث أخرجه مسلم في الحدود  
 والنسائي في الزكاة وأورده  
 البخاري في الاحكام (عن أبي  
 حنيفة الساعدي) عبيد الرحمن  
 أو المذر (رضي الله عنه) قال

استعمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا من الاسد (يقى حذقات  
 بن سليمان) بضم السين وفتح الادم (بديع ابن التنبية) بضم اللام وسكون الاء قاله ابن جرير وحكى فتح الادم وحكا المذري قال

في الفتح واسمه عبد الله ولم أعرف اسم أمه وكان من بني ثعلبة بن حنظل من الأزدي وقيل اللبدي أمه  
الله عليه وآله وسلم لما وجدته من جنس مال الصدقة وادعى أنه أهدي ٩٥

وقال في التقرير مقبول وقد أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس ولم يصرح برفعه  
والبيهقي من حديث عائشة مرفوعاً وأخرج نحوه أحمد من حديث عبد الله بن عمرو وقوله  
كان يقبله أفيده دليل على أنه يجوز التقبيل للصائم ولا يفسد به الصوم قال النووي  
ولا خلاف أنها لا تبطل الصوم إلا أنزل بها ولكنه متعقب بأن ابن شبرمة أفتى بإفطار  
من قبل ونقله الطحاوي عن قوم ولم يسمهم وقد قال بكراهة التقبيل والمباشرة على  
الاطلاق قوم وهو المشهور وعند المالكية وزوي ابن أبي شبة بإسناد صحيح عن ابن عمر  
أنه كان يكره القبلة والمباشرة ونقل ابن المنذر وغيره عن قوم يكرهونها وأباح القبلة مطاقاً  
قوم قال في الفتح وهو المذهب صحيحاً عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول  
وطائفة وبالحق بعض الظاهرية فقال إنما مستحبة وقسراً خرون بين الشاب  
والشيخ فأباحوها للشيخ دون الشاب فسكنا بحديث أبي هريرة المذکور في الباب وما  
ورد في معناه وبه قال ابن عباس أخرجه مالك وسعيد بن منصور وغيرهم ورفقاً آخرون  
بين من يملك نفسه ومن لا يملك واستدلوا بحديث عائشة المذکور في الباب وبه قال  
سفيان والشافعي ولكنه ليس الاقوال عائشة نعم نبيه صلى الله عليه وآله وسلم لم للشاب  
واذنه للشيخ يدل على أنه لا يجوز التقبيل لمن خشي أن تغلبه الشهوة وظن أنه لا يملك نفسه  
عند التقبيل ولذلك ذهب قوم إلى تحريم التقبيل على من كان يتحرك به شهوة والشاب  
مظنة لذلك ويعارض حديث أبي هريرة ما أخرجه النسائي عن عائشة قالت أهوى النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم ليقبلني فقامت إلى صائفة فقال وأنا صائم تقبلني وعائشة كانت  
شابة حينئذ إلا أن يكون حديث أبي هريرة مختصاً بالرجال ولكنه بعيد لأن الرجال  
والنساء سواء في هذا الحكم ويمكن أن يقال إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم من حال  
عائشة أنها لا تتحرك شهوة بالتقبيل وقد أخرج ابن حبان في صحيحه أنه صلى الله عليه  
وآله وسلم كان لا يمس شيئاً من وجهها وهي صائفة فدل على أنه كان يجنبها ذلك إذا صامت  
تزينها منه لها عن تحريك الشهوة ليكونها ليست مثله وقد دل حديث عمرو بن أبي سلمة  
المذکور على جواز التقبيل للصائم من غير فرق بين الشاب وغيره وحديث أبي هريرة  
أخص منه فينبغي العام على الخاص واحتج من قال بتحريم التقبيل والمباشرة مطاقاً بقوله  
تعالى فلا تنباشروهن قالوا نزع من المباشرة في هذه الآية تناراً وأجيب عن ذلك أن  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو المأمور عن الله تعالى وقد أباح المباشرة تناراً فدل على أن  
المراد بالمباشرة في الآية الجماع لا مادونه من قبلة ونحوها وغاية ما في الآية أن تكون  
عامة في كل مباشر فخصه بما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم وما أذن به والمراد  
بالمباشرة المذكورة في الحديث ما هو أعم من التقبيل ما لم يبلغ إلى حد الجماع فيكون  
قوله كان يقبل ويباشرون من ذلك العام بعد الخاص لأن المباشرة في الأصل التقاء  
البشرتين ووقع الخلاف فيما إذا بآشراً الصائم أو قبل أو نظر فأنزل وأمدى فقال

الحديث وهذا طرف من حديث  
طويل أو رده في الأحكام وترك  
الحيل وأخرجه مسلم في المغازي  
وأبو داود في الخراج واستدل به  
على جواز تعيسين السعاة  
والعاملين على الصدقات وهم  
الذين يبيعهم الإمام لقبضها  
وعلى جواز محاسبة المصدقين مع  
الإمام قال ابن بطال اتفق العلماء  
على أن العاملین علیها المسافة  
والمزولون بقبض الصدقة وقال  
المهلب حديث الباب أصل في  
محاسبة الموقنين وأن المحاسبة تصح  
أما أنه وقال ابن المنذر يحتمل أن  
يكون العامل المذکور صرف  
شيئاً من الزكاة في مصارف  
فحسب على الحاصل والمصرف  
﴿عن أنس رضي الله عنه قال  
غدوت إلى رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم أي رحلت أول  
النهار﴾ (بعده الله بن أبي طلحة) هو  
أخو أنس لأمه وهو صحابي وقال  
النووي تابعي قال البرماوي  
كأنكر ما في هوسه (الجنة ك)  
تبرك به وبريقه ويده ودعائه  
وهو أن يعض القرة ويجعلها في  
فم الصبي ويحك بها في حنكه  
بسيانته حتى تحلل في حنكه  
(فوافيته) أي أتيته في حربه  
الغنم (في يده الميسم) بكسر الميم  
وفتح السين حديدة يكوى بها  
(يسم) يعلم (أبل الصدقة) لتمييز

الاموال المملوكة وليردها من أخذها ومن التقطها ولا يعرفها صاحبها فلا يشترطها إذا تصدق بها أمثلة لا يعود في صدقته فهو  
محصرون من عزم التمسك عن تعذيب الحيوان وقد نقل ابن الصباغ من الشافعية إجماع الصحابة على أنه يستحب أن يكذب



في ماشية الزكاة أو صدقة في الذبائح عن أنس أنه رأى يسلم غنما في آذانها أو لا يسلم في الوجه للهبي عنه قال في الفتح ولم أقف  
 على نصريح بما كان مكتوبا في يسلم ٩٦ النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي حديث الباب حجة على من كره

الوسم من الحنفية من اليسم لدخوله في عموم النهي عن المثلة وقد ثبت ذلك من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فدل على أنه مخصوص من العموم المذكور للحاجة كالحل في الآدمي قال المذهب وغيره في هذا الحديث أن الإمام أن يتخذ ميسما وليس للناس أن يتخذوا نظيره وهو كالخاتم وفيه اعتناء الإمام بأموال الصدقة وتوليها بنفسه ويلتحق به جميع أمور المسلمين وفيه جواز إيلام الحيوان للحاجة وفيه قصد إهل الفضل التحنيك المولود لأجل البركة وفيه جواز تأخير القسمة لأن الوجع لا يستغنى عن الوسم وفيه مباشرة أعمال المهمة وترك الاستعانة فيها بالرغبة في زيادة الاجر ونفي الكبر والله أعلم انتهى وفي هذا الحديث الحديث بالافراد والجمع والقول وأخرجه مسلم في اللباس

\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*

\*(أبواب) فرض (صدقة الفطر) أضيفت الصدقة للفطر لكونها تجب بالفطر من رمضان وقال ابن قتيبة المراد بها صدقة النفوس مأخوذة من الفطرة التي هي أصل الخلقة المرادة بقوله تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها قال في الفتح والاول أظهر

الكوفون والشافعي يقضي إذا أنزل في غير النظر ولا قضاء في الامضاء وقال مالك واسحق يقضي في كل ذلك ويكفر الا في الامضاء يقضي فقط واحتج له بان الانزال أقصى ما يطلب في الجماع من الالة لاذ في كل ذلك وتعب بان الاحكام علمة بالجماع فقط وروى ابن القاسم عن مالك انه يجب القضاء على من باشر أو قبل فانه انزل أو لم ينزل أملى أم لم يمد أو تذكره غيره عن مالك وروى عبد الرزاق عن حذيفة أن من تأمل خاق امرأته وهو صائم بطل صومه قال في الفتح واسد ناده ضعيف قال وقال ابن قدامة ان قبل فانزل أنظر بلا خلاف كذا قال وفيه نظر فقد حكى ابن حزم انه لا يقطر ولو أنزل وقوى ذلك وذهب إليه قوله لا ربه بفتح الهمزة والراء وبالموحدة أي حاجته ويرى بكسر الهمزة وسكون الراء أي عضوه قال في الفتح والاول أشهر والى ترجيح ما أشار البخاري بما أورده من التفسير انتهى وفي الباب عن عائشة عند أبي داود والنسائي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبلها ويصم اسمها قال الحافظ واسد ناده ضعيف ولو صح فهو محمول على انه لم يطلع ريقه الذي خالطه ريقها وعن رجل من الانصار عند عبد الرزاق باسناد صحيح انه قبل امرأته وهو صائم فامر امرأته فسلت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال اني أفعل ذلك فقال زوجها ترخص الله لنبيه في أشياء فرجعت فقال أنا أعلمكم بحجج الله وأتاكم وأخرجه مالك لكنه أرسله

\*(باب من أصبح جنباً وهو صائم)\*

(عن عائشة ان رجلاً قال يا رسول الله تدركني الصلاة وأنا جنب فاصوم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا تدركني الصلاة وأنا جنب فاصوم فقال استمنا يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال والله اني لا رجو أن أكون أخشاكم لله وأحلمكم بما أتى رواه أحمد ومسلم وأبو داود وعن عائشة وأم سلمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصبح جنباً من جماع غير احتلام ثم يصوم في رمضان متفق عليه وعن أم سلمة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبح جنباً من جماع

لا حلم ثم لا يقطر ولا يقضي أخرجه هذه الأحاديث استدل بها من قال ان من أصبح جنباً فصومه صحيح ولا قضاء عليه من غير فرق بين ان تكون الجنابة عن جماع أو غيره واليه ذهب الجمهور وجرم النووي بأنه استقر الاجماع على ذلك وقال ابن دقيق العيد انه صار ذلك اجماعاً أو كاجماع وقد ثبت من حديث أبي هريرة ما يخالف أحاديث الباب فانخرج الشيخان عنه انه صلى الله عليه وآله وسلم قال من أصبح جنباً فلا يصوم له وقد بقي على العمل بحديث أبي هريرة هذا بعض التابعين كما نقله الترمذي ورواه عبد الرزاق عن عروة بن الزبير وحكاه ابن المذخر عن طاوس قال ابن بطال وهو أحد قولي أبي هريرة

ويؤيده قوله في بعض طرق الحديث زكاة الفطر من رمضان انتهى قال في الكفاية يقال للمعرج في زكاة الفطر فطرة بضم الفاء وهو غريب والذي في شرح المذهب وغيره كبر القاء لا غير قال وهي مولدة لا عربية ولا معربة

بل اصلا واحدة اللغة بها انتهى فتكون حقيقة شرعية على المختار كما صلا وقال لها صدقة الظهر وزكاة الفطر وزكاة  
رمضان وزكاة الصوم وصدقة الرأس وزكاة الابدان وكان

فرضها في السنة الثانية من  
الهجرة وفي شهر رمضان قبل  
العيد يومين (عن ابن عمر  
رضي الله عنهم) ما قال فرض  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
(وسلم) أي أوجب وما أوجبه  
فبأمر الله وما كان يتلق عن  
الهيوى (زكاة الفطر) من  
صوم رمضان ووقت وجوبها  
غروب الشمس ليلة العيد  
لكونه أضافها الى الفطر وذلك  
وقت الفطر وهذا قول الشافعي  
في الجديد وأحمد واحد  
الروايةين عن مالك وقال أبو  
حنيفة طلوع الفجر يوم العيد  
وهو قول الشافعي في القديم  
قال البخاري ورأى أبو العالية  
وعطاء وابن سيرين انهم سافروا  
وهو مذهب الشافعية والجمهور  
وانما اقتصر البخاري على ذكر  
هؤلاء الثلاثة لكونهم صرحوا  
بفرضيتها والافقده قال ابن  
المغذر وغيره الاجماع على ذلك  
اكتنه معارض بأن الحنفية  
يقولون بالوجوب دون الفرض  
وهو مقتضى قاعدتهم في ان  
الواجب مائت بدليل ظني وقال  
المرداوي من المناهضة في  
تنقيحها وهي واجبة وتعمى  
ايضا فرضا ونقل المالكية  
عن ائمتهم انها سنة مؤكدة  
قال بهرام وروى ذلك عن  
مالك وهو قول بعض اهل

قال الحافظ ولم يضح عنه لان ابن المنذر رواه عنه من طريق أبي المهنم وهو ضعيف وحكي  
ابن المنذر أيضا عن الحسن البصري وسالم بن عبد الله بن عمار انه يتم صومه ثم يقضيه  
وروى عبد الرزاق عن عطاء مثل قوله ما قال في الفتح ونقل بعض المتأخرين عن الحسن  
ابن صالح بن حي ايجاب القضاء والذي نقله عنه الطحاوي استحبابه ونقل ابن عبد البر  
عنه وعن النخعي ايجاب القضاء في الفرض دون التطوع ونقل الماوردي ان هذا  
الاختلاف كله انما هو في حق الجنب وأما المحتم فأجمعوا على أنه يجزئه وتعمى به الحافظ  
بما أخرجه النسائي بأسناد صحيح عن أبي هريرة انه أفتى من أصبح جنباً من احتلام ان  
ينظر وفي رواية أخرى عنه عند النسائي أيضا من احتلم من الليل أو وقع أهله ثم أدركه  
الفجر ولم يغتسل فلا يصح وأجاب القائلون بأن من أصبح جنباً يفتقر عن أحاديث الباب  
باجوبة منهم ان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم وردته الجمهور بان الخصائص  
لأثبت الأدليل وبأن حديث عائشة المذکور في أول الباب يقتضي عدم اختصاصه  
صلى الله عليه وآله وسلم بذلك وجمع بعضهم بين الحديثين بان الأمر في حديث أبي هريرة  
أمر إرشاد إلى الأفضل فان الأفضل ان يغتسل قبل الفجر ولو خاف جاز ويحمل حديث  
عائشة على بيان الجواز وقد نقل النووي هذا الجمع عن أصحاب الشافعي وتعمى به الحافظ  
بان الذي نقله البيهقي وغيره عن أصحاب الشافعي هو سلوك طريقة الترجيح وعن ابن  
المنذر وغيره سلوك النسخ والنسخ قال الخطابي وقوام ابن دقيق العيد بان قوله تعالى  
أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم يقتضي إباحة الوطء ليلة الصوم ومن جملة  
الوقت المقارن لطولوع الفجر فيلزم إباحة الجماع فيه ومن ضرورته أن يصبح فاعلى ذلك  
جنباً ولا يقصد صومه ويقوى ذلك ان قول الرجل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم قد غفر  
الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر يدل على ان ذلك كان بعد نزول الآية وهي انما نزلت  
عام الحديبية سنة ست وابتداء فرض الصيام كان في السنة الثانية ويؤيد دعوى النسخ  
رجوع أبي هريرة عن القموى بذلك كافي رواية للبخاري انه لما أخبر بما قالت أم سلمة  
وعائشة فقال هو أعلم برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية ابن جريج فرجع  
أبو هريرة عما كان يقول في ذلك وكذا وقع عند النسائي أنه رجع وكذا عند ابن أبي شيبة  
وفي رواية للنسائي ان أبا هريرة أحال بذلك على الفضل بن عباس ووقع نحو ذلك في  
البخاري وقال انه حدثه بذلك الفضل وفي رواية أنه قال حدثني بذلك أسامة وأما  
ما أخرجه ابن عبد البر عن أبي هريرة أنه قال كنت حديثكم من أصبح جنباً فقد أفطر  
وان ذلك من كيس أبي هريرة قال الحافظ لا يصح ذلك عن أبي هريرة لانه من رواية عمر  
ابن قيس وهو متروك ومن صحيح من ذلك طريق الترجيح ما قاله ابن عبد البر انه صح وتوتر  
حديث عائشة وأم سلمة وأما حديث أبي هريرة فأكثر الروايات عنه انه كان يفتي بذلك  
وأيضاً رواية ثنتين مقدمة على رواية واحد ولا سيما وهما زوجتان للنبي صلى الله

الظاهر وابن اللبان من الشافعية وهو لا يفرض في الحديث  
على التقدير كقولهم فرض القاضي نفقة اليتيم يعني ان فرض يعني قدر وهو ضعیف مخالف للظاهر قال ابن دقيق العيد

هو اصله في اللغة لكن نقول في عرف الشرع الى الوجوب فانحل عليه اولى انتهى قال في الفتح ويؤيده تسميته بازكاة قوله  
وبالتصريح بالامر به في حديث قيس بن سعد وغيره ولا خلافهما  
٩٨

في الحديث على كل حر وعبد  
في عموم قوله تعالى وانما  
الزكاة بين على الله عليه وآله  
وسلم تفاصيل ذلك ومن جملتها  
زكاة الفطر وقال تعالى قد  
افلح من تركي وثبت انها انزلت  
في زكاة الفطر وثبت في  
المصنفين اثبات حكمة الزكاة  
لمن اقتصر على الواجبات قيل  
وفيه نظر لان في الآية وذكر  
امر به فيه فصل في لزوم وجوب  
صلاة العبد ويجب بانه خرج  
بذلك عن خمس لا يدل  
القول لدى انتهى وقال  
ابراهيم بن عليه وأبو بكر بن  
كيسان الاصح نسخ وجوبها  
واستدل لهما بحديث الشافعي  
 وغيره عن قيس بن سعد بن عبادة  
قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم بصدقة الفطر  
قبل ان تنزل الزكاة فلما انزلت  
الزكاة لم يأمر فاولم ينهنا  
ونحن نعلم له لكن في اسناده  
راووجهول وعلى تقدير الصحة  
فلا دليل فيه على النسخ لان  
الزيادة في جنس العبادة  
لا توجب نسخ الاصل المسزود  
عليه لاحتمال الاهكتفاء  
بالامر الاول ولان نزول فرض  
لا يوجب سقوط فرض آخر  
غير ان محل سائر الزكوات  
الاموال ومحل زكاة الفطر  
الرقاب كائنه عليه الخطأ

عليه وآله وسلم والزكاة علم باحوال الاذواج وأيضاً روايتهم موافقة للمنفق وهو  
ما تقدم من مدلول الآية وللمنفق قول وهو ان الغسل شيء وجب بالانزال وليس في ذلك شيء  
يحرم على المصائم فان المصائم قد يحتل بالنهار فيجب عليه الغسل ولا يفسد صومه بل يحرم  
اجتماع قوله ولا يقتضي عزاء المصنف الى البخاري ومسلم ولم يجده في البخاري بل هو مما  
انقره به مسلم فينظر في ذلك

• (باب كفارة من أفد صوم رمضان بالجماع) •

(عن أبي هريرة قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال هلكت يا رسول الله  
قال وما اهلكك قال وقعت على امرأتي في رمضان قال هل تجد ما تعتق رقبة قال لا قال  
فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد ما تطعم ستين مسكينا  
قال لا قال ثم جلس فألقى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعرق فيه ثم قال تصدق به هذا قال  
فهل على أفقر منافيي لا يتهاين أحوالهم منافضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى  
بدت تواجذه وقال اذهب فاطعمه أهلاًك رواه الجماعة وفي انظر ابن ماجه قال اعني  
رقبة قال لا أجدها قال صم شهرين متتابعين قال لا أطيق قال اطعم ستين مسكينا وذكر  
وفيه دلالة قوية على الترتيب ولابن ماجه وأبي داود في رواية وصم يوماً مأكلاً وفي لفظ  
لدارقطني فيه فقال هلكت وأهلك ما أهلكك قال وقعت على أهلي وذكر  
وظاهر هذا انها كانت مكروهة في الباب عن عائشة عند الشيخين واللفظ الدارقطني الذي  
ذكره المصنف قال الخطابي انه تقر به معلى بن منصور عن ابن عبيدة وذكر البيهقي أن  
الحاكم قطري في كتاب معلى بن منصور في هذه اللفظة يعني هلكت وأهلك وأخر بها  
من رواية الأوزاعي وذكر انها أدخلت على بعض الرواة في حديثه وان أصحابه  
يذكرونها قال الحافظ وقد رواها الدارقطني من رواية سلامة بن روح عن عقيل عن ابن  
شهاب قوله جاء رجل قال عبد الغني في المهمات ان اسمه سلمان أو سلمة بن مضر البصري  
ويؤيده ما وقع عند ابن أبي شيبة عن سلمة بن مضر أنه ظاهراً من امرأته وأخرج ابن عبد  
البرق التميمي عن سعيد بن المسيب أنه سئل عن رجل هلكت استدل به على انه كان  
عامد الا ان الهلاك مجاز عن العصيان المؤدى الى ذلك فمكانه جعل المتوقع كالواقع مجازاً  
فلا يكون في الحديث حجة على وجوب الكفارة على الناس وفيه قال الجمهور وقال أحمد  
وبعض المالكية انها تجب على الناس واستدلوا به كذا صلى الله عليه وآله وسلم  
للاستفصال وهو ينزل منزلة العموم قال في الفتح والجواب انه قد بين حاله بقوله هلكت  
واحترق وأيضاً وقوع النسيان في الجماع في شهر رمضان في غاية البعد قوله وقعت

(صاعاً من تمر) وهو خمسة أرطال وثبت رطل بالبغدادى وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد  
وعلماء الحجاز وهي مائة وثلاثون درهماً على الأصح عند الرافعي ومائة وعشرون درهماً أو أربعة أسباع درهم على

الاصح عند الذوى فالصاع على الاول ستمائة درهم وثلاثة وتسعون درهما وثلاث درهم وعلى الثاني ستمائة درهم وخمسة وثمانون درهما وخمسة أمباع درهم والاصل الكيل وانما

٩٩

في الروضة وقديت كل ضبط  
الصاع بالارطال فان الصاع  
المخرج به في زمن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم مكيل معروف  
ويختلف قدره وزنا باختلاف  
جنس ما يخرج كالذرة والحصى  
وغيرهما والصواب ما قاله  
الدارمي ان الاعتماد على  
الكيل بصاع معيار بالصاع  
الذي كان يخرج به في عصر  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
ومن لم يجد له لزمه اخراج قدر  
يقين انه لا ينقص عنه وعلى  
هذا فالتقدير بخمسة ارطال  
وثلاث تقریب وقال جماعة من  
العلماء الصاع أربع فئات  
يكفي رجل معتدل الكفين  
حكااء الذوى في الروضة وذهب  
أبو حنيفة ومحمد الى انه ثمانية  
ارطال بالرطل المذكور وكان  
أبو يوسف يقول كقولهما  
ثم رجح الى قول الجمهور لما  
تناظر مع ما بالمدينة فراه  
الصبيحان التي توارثها أهل  
المدينة عن أسلافهم من زمن  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
(أو صاعا من شعير) ظاهره انه  
يخرج من أيهما شاء صاعا ولا  
يجزئ غيرهما وبذلك قال ابن  
حزم ~~لكن~~ ورد في روايات  
أخرى ذكر أجتناس آخر قاله

على امرأتى في رواية ان رجلا أفطر في رمضان وبهذا استدل المالكية على وجوب  
الكفارة على من أفطر في رمضان بجماع أو غيره والجمهور وسلكوا المطلق على المقيد وقالوا  
لا كفارة الا في الجماع قوله رتبة استدل الحنفية بالمطلق الرتبة على جواز اخراج الرتبة  
الكافرة وأجيب عن ذلك بأنه يحمل المطلق على المقيد في كفارة القتل وبه قال الجمهور  
والخلاف في المسئلة مبسوط في الاصول فقوله ستمين مسكينا قال ابن دقيق العيد أضاف  
الاطعام الذي هو مصدر أطم الى ستمين فلا يكون ذلك موجودا في حق من أطم ستمين  
مساكين عشرة أيام مثلا وبه قال الجمهور وقالت الحنفية انه لو أطم الجميع مسكينا  
واحدا في ستمين يوما كفى ويدل على قولهم قوله فاطمه أهلاك وفي ذلك دليل على ان  
الكفارة تجب بالجماع خلافا لما نشد فقال لا تجب مستندا الى أنه لو كانت واجبة لما  
سقطت بالاعسار وتعب جمع السقوط كما سيأتي وفيه أيضا دليل على أنه يجزئ التكفير  
بكل واحدة من الثلاث الخصال وروى عن مالك أنه لا يجزئ الا الاطعام والحديث  
يرد عليه وظاهر الحديث انه لا يجزئ التكفير بغير هذه الثلاث وروى عن سعيد بن  
المسيب انه يجزئ اهداء البدنة كما في الموطأ عنه من جلا وقد روى سعيد بن منصور عن  
سعيد بن المسيب انه كذب من نقل عنه ذلك وظاهر الحديث أيضا ان الكفارة بالخصال  
الثلاث على الترتيب قال ابن العربي لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نقله من أمر بعد  
عدمه الى أمر آخر وليس هذا شأن التخيير ونزع عياض في ظهور دلالة الترتيب في  
السؤال عن ذلك فقال ان مثل هذا السؤال قد يستعمل فيما هو على التخيير وقرره ابن  
المنير وقال ايضا وى ان ترتيب الثاني على الاول والثالث على الثاني بالغامض على عدم  
التخيير مع كونهم في معرض البيان وجواب السؤال فتنزل منزلة الشرط والى القول  
باترتيب ذهب الجمهور وقد وقع في الروايات ما يدل على الترتيب والتخيير والذين رروا  
الترتيب أكثر ومعهم الزيادة ورجع المهلب واقربط بين الروايات بتعدد الواقعة قال  
الحافظ وهو بعد لان القصة واحدة والمخرج متحد والاصل عدم التعدد ورجع بعضهم  
بحمل الترتيب على الاولوية والتخيير على الجواز وعكسه بعضهم قوله فاني النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم بضم الهمزة لاكثر على البناء للمجهول والرجل الا في يسم ووقع في  
رواية البخاري في رجل من الانصار وفي أخرى للدارقطني رجل من ثقيف قوله  
بعرف فيه عمر بفتح المهملة والراء بعدها فاف وفي رواية القاسمي بالمكان الراية وقد أنكر  
ذلك عليه والصواب الفتح كما قال عياض وقال الحافظ الاسكان ليس بمنكر وهو الزنبيل  
والزنبيل هو المكمل قال في الصحاح المكمل يشبه الزنبيل يسع خمسة عشر صاعا ووقع  
عند الطبراني في الاوسط انه أتى بمكمل فيه عشرون صاعا فقل تصدق بهذا وفي اسناده  
ابن أبي سليم ووقع مثل ذلك عند ابن خزيمة من حديث عائشة وفي مسلم عنها بخمسة  
عرقان فيهما طام قال في الفتح ووجهه ان العرق كان في عرق لكنه كان في عرقين في حال

القسطلاني قال في الفتح ولم يختلف الطرق عن ابن عمر في الاقتصار على هذين الشيئين الامأخر جبهه أبو داود والنسائي  
وغيرهما من طريق عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع فزاد فيه السات والزيب والسات نوع من الشعير انتهى قلت وهو

ما يقال له بالشارعية جوبه منه  
 مسلم في كتاب الفيز عن عبد العزيز  
 نفسه وهو قول دارد الظاهري  
 منه رداه به قال يجب على  
 السيد ان يكتسب لها ما يجب عليه  
 الا ككتاب لها كما يجب عليه  
 ان يكتسب من الصلاة وخالفه  
 أصحابه والشاس واحتجوا  
 بحديث أبي هريرة مرفوعا  
 ليس في العبد صدقة الا صدقة  
 الفطر أخرجه مسلم وفي رواية  
 له ليس على المسلم في عبده  
 ولا فرسه صدقة الا صدقة  
 الفطر في الرقيق وذلك يقتضي  
 أنهم سألوا على العبد هل  
 سيده وقد تقدم ما عند  
 البخاري قريبا في الاستئناء  
 ومقتضاه انهم على السيد وهل  
 يجب عليه ابتداء أو يجب على  
 العبد ثم يحمله السيد وجهان  
 للشافعي والى الثاني فتح البخاري  
 وقال البيضاوي وجعل وجوب  
 زكاة الفطر على السيد  
 كالوجوب على العبد مجازا  
 ليس هو أهلا لان يكاف  
 بالواجبات المالية وبذلك  
 عطف الصفة عليه (والذكر  
 والاثني) ظاهره وجوبه على  
 المرأة سواء كان لها زوج أم لا  
 وبه قال الثوري وأبو حنيفة  
 وابن المنذر وقال مالك والشافعي  
 والليث وأحمد وأصحابي يجب  
 على زوجها الحاقا بالنفقة وفيه  
 نظر لانهم قالوا ان أعسر وكانت الزوجة أملا وجبت فطرها على السيد بخلاف لينة فانفرا

قال الحافظ أما الزيب فسب في حديث أبي سعيد وأما في حديث ابن عمر فقد حكم  
 فيه بالوهم (على العبد والحر) ظاهره ان العبد يخرج عن

التحمل على الدابة ليكون أسهل فيتحمل ان لا ياتي به لما وصل أفرغ أحداهما في  
 الاخر فن قال عرفان أراد ابتداء الحمل ومن فاز عرق أراد ما آل اليه وقد ورد في  
 تقدير الاطعام حديث على عنه الدار قطن بلنظ يطعم ستين مسكينا لكل مسكين مد  
 وفيه فاق بخمسة عشر صاعا فقال اطعمه ستين مسكينا وكذلك عند الدار قطن من  
 حديث أبي هريرة قال الحافظ من قال عشر وادأصل ما كان عليه ومن قال خمسة  
 عشر أراد قدر ما يقع به الكثرة قوله تصدق به هذا استدلال به وبما قبله من قال ان  
 الكثرة تجب على الرجل فقط وبه قال الاوزاعي وهو الاصح من قول الشافعي وقال  
 الجمهور تجب على المرأة على اختلاف بينهم في الحر والامة والمطاعة والمكرهة وهل  
 هي عام أو على الرجل واستدل الشافعي بكونه عن اعلام المرافة في وقت الحاجة  
 وتأخير البيان عنه لا يجوز ورتبنا ان تعترف ولم تسأل فلا حاجة ولا سيما مع احتمال  
 أن تكون مكرهة كما يشهد الى ذلك قوله في رواية الدار قطن هل كنت وأهلك قلت قوله  
 فهل على أفقر منا هذا يدل على انه فهم من الامر بالانصدق أن يكون المتصدق عليه  
 فقيرا قوله فابن لا يتبها بالضعيف تنبيه لاية وهي الحر والامة والارض التي فيها اجارة  
 سود يقال لاية ولوبة ونوبة بالنون حكاهن الجوهري وجاعة من أهل اللغة والضعيف عامة  
 الى المدينة أي ما بين حرق المدينة قوله فضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل سبب  
 ضحك ما شاهد من حال الرجل حيث جاء خافعا على نفسه واضبا في فدائمهم أمكنه  
 فلما وجد الرخصة طمع في أن يأكل ما أعطيه في الكفارة وقيل ضحك من بيان الرجل  
 في مقاطع كلامه وحسن بيانه وتوسله الى مقصوده وظاهر هذا انه وقع منه ضحك  
 يريد على التيسر فيحمل ما ورد في صفة صلى الله عليه وآله وسلم أن ضحك كان التيسر على  
 غالب أحواله قوله فاطعمه أهلا استدلال به على سقوط الكفارة بالاعتسار لا بتقرر من  
 انه لا تصرف في النفس والعمال ولم يزل صلى الله عليه وآله وسلم استقرارها في ذمته  
 الى حين يسار وهو أحد قول الشافعي وحزم به عيسى بن دينار من المالكية وقال  
 الجمهور ولا تسقط بالاعتسار قالوا وابن في الخبر ما يدل على سقوطها عن المعسر بل فيه  
 ما يدل على استقرارها عليه قالوا أيضا والذي أذن له في التصرف فيه ليس على سبيل  
 الكفارة وقيل المراد بالاهل المذكورين من لا تلزمه نفقتهم وبه قال بعض الشافعية  
 ورتب ما وقع من التصريح في رواية بالعمال وفي أخرى من الاذن له بالاكل وقيل لما كان  
 عابرا عن نفقة أهله جاز له ان يفرق الكثرة فيهم وقيل غير ذلك وقد طول الكلام عليه  
 في الفتح قوله وصم يوم مكاله في مكان اليوم الذي جامع فيه قال الحافظ وقد ورد  
 الامر بالقضاء في رواية أبي أويس وعبد الجبار وعشام بن سعيد كلهم عن الزهري  
 وأخرجه البيهقي من طريق ابراهيم بن سعيد عن الليث عن الزهري وحديث ابراهيم بن  
 سعيد في الصحيح عن الزهري نفسه بغير هذه الزيادة وحديث الليث عن الزهري في

الصحاح  
 نظر لانهم قالوا ان أعسر وكانت الزوجة أملا وجبت فطرها على السيد بخلاف لينة فانفرا  
 واتفقوا على ان المسلم لا يخرج عن زوجته الكافرت مع ان نفقتها تلزمه وانما احتج الشافعي بخار واهن طريق محمد بن علي

الباقى من سلاسل حديث ابن عمر وزاد فيه من غرر الحديث من هذا الوجه فزاد في اسناده ذكره على وهو منقطع أيضا وآخرجه من حديث ابن عمر واسناده ضعيف أيضا ١٠١ ورواه الدارقطني أيضا

وقال اسناده غير قوى قال في المجموع والحاصل ان هذه اللفظة من غرر الحديث ليست بثابتة وقال في السبل الشوكاني ولا تقوم بذلك حجة (والصغير) وان كان يتماخا فلا فالمحدثين

الحسن وزفر (والكبير) ظاهره وجوبها على الصغير ايكن الخطاب عنده وايضا وجوبها على هذا في مال الصغير والافعل من تازمه نفقته وهذاقول الجمهور وقال محمد بن الحسن هي على الاب مطلقا فان لم يكن له اب فلا شيء عليه وعن سعيد ابن المسيب والحسن البصري لا تجب الاعلى من صام واستدل لهم بالحديث ابن عباس مرفوعا صدقة الفطر طهارة للصائم من اللغو والرفث أخرجه أبو داود وأجيب بان ذكر التطهير خرج مخرج الغالب كما انه تجب على من لم يذنب كتحقق الصلاح أو من أسلم قبل غروب الشمس بلحظة ونقل ابن المنذر الاجماع على انها لا تجب على الجنين قال وكان أحمد يستحب ولا يوجبها ونقل بعض الحنابلة رواية عنه بالايجاب وبه قال ابن حزم لكن قيد بمائة وعشرين يوما من يوم حمل أمه به وتعقب بان الحمل غير محقق وبانه

الصحيحين بدونه او وقعت الزيادة أيضا في مرسل سعيد بن المسيب وقانع بن جبير والحسن ومحمد بن كعب وبمجموع هذه الطرق الاربع يعرف ان لهذه الزيادة أصلا وقد حكى عن الشافعي انه لا يجب عليه القضاء واستدل له بأنه لم يقع التصريح في الصحيحين بالقضاء ويحاجب بان عدم الذكر له في الصحيحين لا يستلزم عدمه وقد ثبت عند غيرهما كما تقدم وظاهر اطلاق اليوم عدم اشتراط الفورية

### • (باب كراهة الوصال) •

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الوصال فقالوا انك تفعله فقال اني استكاحكم اني اظلم بطعمي ربي ويسقيني وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا اياكم والوصال فقبل انك تواصل قال اني ايت بطعمي ربي ويسقيني فاكنا ومن العمل ما يطيقون وعن عائشة قالت نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الوصال رحمة لهم فقالوا انك تواصل قال اني استكاحكم اني بطعمي ربي ويسقيني متفق عليه وعن أبي سعيد انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تواصلوا فايكم أراد ان تواصل فليواصل حتى السحر قالوا انك تواصل يا رسول الله قال استكاحكم اني ايت لي مطعم بطعمي وساق يسقيني رواه البخاري وأبو داود) وفي الباب عن أنس عند الشيخين وعن بشير بن الخصاصية عند أحمد بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الوصال وقال انما يفعل ذلك النصراني وأخرجه أيضا الطبراني وسعيد بن منصور وعبد بن حميد قال في الفتح اسناده صحيح وعن أبي ذر عند الطبراني في الاوسط وعن رجل من الصحابة عند أبي داود وغيره قال في الفتح واسناده صحيح بلفظ نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الخنثاء والمواصلة ولم يحرمها وقد تقدم قوله يطعمني ربي ويسقيني قال في الفتح اختلف في معناه فقيس هو على حقيقة انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يؤتي بطعام وشراب من عند الله كرامة له في ايامي صيامه وتعقبه ابن بطال ومن تبعه بأنه لو كان كذلك لم يكن مواصلة الوصال قوله اظلم يدل على وقوع ذلك في النهار وأجيب بان الراجح من الروايات لفظ ايت دون اظلم وعلى تقدير الثبوت فليس حمل الطعام والشراب على الجواز بأولى من حمل لفظ اظلم على الجواز وعلى التنزل فلا يضر شيء من ذلك لان ما يؤتي به الرسول على سبيل الكرامة من طعام الجنة وشرابه لا يجري عليه أحكام المكلفين وقال الزين بن المنير هو محمول على ان كاه وشربه في ذلك الحال كالحالة التي يحصل له الشبع والري بالاكل والشرب ويسقر له ذلك حتى يستيقظ فلا يظل بذلك صومه ولا ينقطع وصاله ولا ينقص من أجره وقال الجمهور هو مجاز عن لازم الطعام والشراب وهو القوة فكأنه قال يعطيني قوة

لا يسمى صغير الغلة ولا عرفا واستدل بقوله في حديث ابن عباس طهارة للصائم على انها تجب على الفقير كما تجب على الغني وقد ورد ذلك صريحاً في حديث أبي هريرة عند أحمد وفي حديث ثعلبة بن أبي صعيرة عند الدارقطني وعن الحنفية لا تجب الاعلى



من ملك نصابا ومعه ضاه انما لا يتجيب على الفقير على قاعدتهم في الفرق بين الغني والفقير واستدل لهم بحديث أبي هريرة  
 المتقدم لاصدقة الاعن ظهر غنى  
 ١٠٢

الاكل الشارب وهذا هو الظاهر قوله اياكم والوصال وقع في رواية لا جدمه تيزوق  
 رواية لما للثلاث مرات واسنادها صحيح قوله فاكفوا بسكون الكاف وبضم اللام أي  
 اجلوا من المشقة في ذلك ما تطيقون - وكفى عياض عن بعضهم انه قال هو - جزه قطع  
 ولا يصح لغة قوله درجة لهم استدلاله من قال ان الوصال مكر وغير محرم وذهب الاكثر  
 الى تحريم الوصال وعن الشافعية وجهان التحريم والكراهة وأحاديث الباب تدل  
 على ما ذهب اليه الجمهور وأجابوا بان قوله درجة لا يمنع التحريم فان من رخصه لهم ان  
 حرمه عليهم - ومن ادلة القائلين بعدم التحريم ما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه  
 واصل باصحابه لما أبوا أن يفتموا عن الوصال فواصل بهم يوم ما ثم رآوا الهلال فقال  
 لو تأخر لزدتكم كالتسكيل لهم حين أبوا أن يفتموا وهكذا في البخاري وغيره وأجاب  
 الجمهور عن ذلك بان موصلته صلى الله عليه وآله وسلم لم يهرم بعد من به لم يكن تقرير  
 بل تقريرا وتذكيرا واحفل ذلك منهم لاجل معلة النبي في تأكيدهم لم يهرم لانهم اذا  
 باشره ظهرت لهم حكمة النبي وكان ذلك ادعى الى قبولهم لما يترتب عليه من الملل في  
 العبادة والتقصير فيما هو اهم منه وارجح من وظائف الصلاة والقراءة وغير ذلك ومن  
 الادلة على ان الوصال غير محرم حديث الرجل من الصحابة الذي قدمنا ذكره فانه صرح  
 بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحرم الوصال ومنهم امارو البزاز والعمري من حديث  
 عمرة قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الوصال وليس بالعزيمة ومنهم اقدم  
 الصحابة على الوصال بعد ان نهى فان ذلك يدل على انهم فهموا ان النهي للتعزير لا التحريم  
 كما قال الحافظ وقد ذهب الى جوازهم مع عدم المشقة عبد الله بن الزبير وروى ابن أبي شيبة  
 عنه باسناد صحيح انه كان يواصل خمسة عشر يوما رذهب اليه من الصحابة اخت أبي سعيد  
 ومن التابعين عبد الرحمن بن أبي نعيم وعاصم بن عبد الله بن الزبير وابراهيم بن زيد النبي  
 وأبو الجوزاء كما في الفتح وهو الظاهر فلا أقل من أن تكون هذه الادلة التي ذكرها  
 صارفة للنهي عن الوصال عن حقيقته وذهبت اليهودية الى كراهة الوصال مع عدم  
 النية وحرمة مع النية وذهب أحمد واصلح وابن المنذر وابن خزيمة وجماعة من  
 المالكية الى جواز الوصال الى السهر لحديث أبي سعيد المذنب  
 ما أخرجه الطبراني من حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يواصل  
 الى صحر وأخرجه أحمد وعبد الرزاق من حديث علي فان كان اسم الوصال  
 على اسمه جميع الليل فلا معارضة بين الاحاديث وان كان يدعى على  
 فيبقى العام على الخاص ويكون المحرم ما زاد على الامسالك الى ذلك الوجه

• (باب آداب الافطار والسحور) •

عن ابن عمر قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا أقبل

يومه ومن تلمذه نفسه قال ابن  
 بزي لم يدل دليل على اعتبار  
 النصاب فيها لانها زكاة  
 بدنية لا مالية قال الحافظ  
 الشوكاني في السيل وظاهر  
 الاحاديث بان الفطرة طهارة  
 لصلواتهم من اللغو والرفث  
 وطهارة للمساكين وهكذا  
 ما ورد من الامر باغناء الفقراء  
 في هذا اليوم بدلان على ان  
 المعبر وجود قوت هذا اليوم  
 فمن وجدوه وجدوا زيادة عليه  
 أخرجهما عن الفطرة ومن لم يجد  
 الاقوت اليوم فلا فطرة عليه  
 لانه اذا أخرجهما احتاج الى  
 النفقة في هذا اليوم وصار  
 مصر فالافطرة اذا صح ما ورد  
 من ايجابها على الغني والفقير  
 فقد عرفت ما هو الغني وعرفت  
 ان الفقير من لا يجد ما يجده  
 الغني فايجاب الفطرة على  
 الفقير لا يستلزم ان يخرج قوت  
 يومه (من المسكين) دون  
 الكفار لانها طهارة والكفار  
 ليسوا من أهلها ذكر غير واحد  
 ان مالكا تفردها من بين  
 الثقات وفيه نظر فقد رواها  
 جماعة عن يعقوب على حقلهم  
 كما ذكرهم في الفتح والنسب لاني  
 قراجه ان ثبت (وامر) صلى  
 الله عليه وآله وسلم (جها) أي  
 بالفطرة (أن تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة) أي صلاة العيد وأخرج أبو داود  
 وابن ماجه والدارقطني والحاكم وصححه من حديث ابن عباس قال نزل رسول الله صلى الله عليه وآله

طهارة الصائم من اللغو والرفث وطعمة المساكين فمن أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات قال الحافظ الشوكاني فهذا يدل على أنه ١٠٣ لا يكون آخرها بعد الصلاة

زكاة فطور بل صدقة من صدقات التطوع والكلام في زكاة الفطور فلا تجزئ بعد الصلاة وفي الصحيحين من حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بزكاة الفطور أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة فهذا يدل على أن وقتها يوم الفطور قبل الخروج إلى صلاة العيد والحدود البضاري وغيره من حديث ابن عمر أنهم كانوا يعطون قبل الفطور يوم أو يومين فيقتصر على هذا القدر في التججيل وهو مستفاد أيضا من حديث من أداها قبل الصلاة فهي صدقة مقبولة فإن المراد القبلية القرية لا القبلية البعيدة التي تنافي حديث أنها طهارة للصائم من اللغو والرفث وطعمة المساكين انتهى وفي هذا الحديث التهذيب والنعنة والقول وأخرجه أبو داود والنسائي والترمذي وقال حديث حسن صحيح (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال كما يخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفطور صاعا من طعام) هو البر لقوله في الحديث الثاني

وغابت الشمس فقد انظر الصائم وعن سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يزال الناس بخير ما جعلوا الفطور متفق عليهما وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يقول الله عز وجل أن أحب عبادي إلى أعجلهم فطورا رواه أحمد والترمذي حديث أبي هريرة قال الترمذي حديث حسن غريب وفي الباب عن عائشة عند الترمذي وصححه أنها سألت عن رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أحدهما يجمل الإفطار ويجمل الصلاة والاخر يؤخر الإفطار ويؤثر الصلاة فقالت أمهم ما يجمل الإفطار ويجمل الصلاة فقبل لها عبد الله بن مسعود قالت هكذا صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والاخر أبو موسى وعن أبي هريرة حديث آخر عند أبي داود والنسائي وابن ماجه بإسناد قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يزال الدين ظاهرا ما جعل الناس افطار لان اليهود والنصارى يؤخرون وعن سهل بن سعد حديث آخر عند ابن حبان والحاكم بإسناد قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يزال الدين ظاهرا ما جعل الناس افطارا وأبو داود والترمذي قال ابن عبد البر أحاديث تجميل الإفطار وتأخير المسحور صحاح متواترة وأخرج عبد الرزاق وغيره بإسناد قال الحافظ صحيح عن عمرو بن ميمون الأودي قال كان أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم أسرع الناس افطارا وأبطأهم صورا قوله إذا قبل الليل زاد البخاري في روايته من ههنا وأشار بأصبعه قبل المشرق والمراد وجود الغلظة قوله وأدبر النهار زاد البخاري في روايته من ههنا يعني من جهة المغرب وقوله وغابت الشمس في رواية للبخاري وغربت الشمس ذكر في هذا الحديث ثلاثة أمور وهي وإن كانت متلازمة في الأصل لكنها قد تكون في الظاهر غير متلازمة فقد يظن إقبال الليل من جهة المشرق ولا يكون إقبالا حقيقة بل لوجود أمر يغطي ضوء الشمس وكذلك أدبار النهار فنم قد يغروب الشمس فقوله فقد افطر الصائم أي دخل في وقت الفطور كما يقال أجد إذا أقام يجيد وأتيم إذا أقام بتمامة ويحتمل أن يكون معناه فقد صار مفطرا في الحكم لكون الليل ليس طرفا لتصيام الشرعي وقال ابن خزيمة هو أنظر خبره عنه الأهرأى فليطهر ويربح الاقول ما وقع في رواية عند البخاري فقد دخل الإفطار قوله ما جعلوا الفطور زاد أبو ذر في حديثه وأخره المسحور أخرجه أحمد وسألت وما ظرفية أي مدة فعلهم ذلك أمثلة للسنة ووقفوا عند سددها قال المهاب والحكمة في ذلك ان لا يزال في النهار من الليل ولأنه أرفق بالصائم وأقوى له على العبادة نهى وأيضا في تأخيرته تشبهه باليهود فانهم يفطرون عند ظهور النجوم وقد كان الشارع يأمر بخالفهم في أفعالهم وأقوالهم واتفق العلماء على أن محل ذلك إذا تحقق غروب الشمس بل رؤية أو باخبار عدلين أو عدل وقد صرح الحديث القدسي بأن مجمل الإفطار أحب عبد الله إليه

أوصاها من شعير قال النوربشتي والبرأعلى ما كانوا يفتقون في الحضر والسكر فلولا أنه أراد بالطعام البر لذكره عند التفضيل وحكي المنذري في حرواشي السبعين عن بعضهم اتفاق العلماء على أنه المراد ههنا وقال بعضهم كانت لفظة الطعام

تستعمل في الحنطة عند الاطلاق حتى اذا قبل اذهب الى سوق الطعام فممنه سوق القمح واذا غلب العرف نزل الانط  
عليه لان ما غلب استعمال اللفظ  
المنذر بما في حديث أبي سعيد  
المذكور في باب صاع من زبيب  
فما جاءه معارفة وجاءت السمراء  
لانه يدل على انها لم تكن  
قوتاً لهم قبل هذا ثم قال ولا  
نعلم في القمح خبراً ثابتاً عن  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
يعتد عليه ولم يكن البر يومئذ  
بالمدينة الا الشيء اليسير منه  
فكيف يتوهم انهم أخرجوا  
لما لم يكن موجوداً وأما  
ما أخرجه ابن خزيمة والحاكم  
في صحيحهما من طريق ابي جح  
عن عبد الله بن عبد الله بن  
عثمان بن حكيم عن عياض بن  
عبد الله قال قال أبو سعيد  
وذكر واعنده صدقة رمضان  
فقال لا أخرج الا ما كنت  
أخرج في عهد رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم صاع تمر  
أو صاع حنطة أو صاع شعير  
أو صاع أقط فقال له رجل من  
القوم أو من دين من قم فقال  
لأنك قيمة معارفة لا أقبلها  
ولا أعمل بها فقال ابن خزيمة  
بعد ان ذكره ذكر الحنطة  
في خبر أبي سعيد غير محفوظ  
ولا أدري عن الوهم ويدل على  
انه خطأ قوله فقال رجل الخ  
اذلو كان أبو سعيد أخبر  
انهم كانوا يخرجون منها

فلا يرغب عن الاتصاف بهذه الصفة الا من كان حظه من الدين قليلاً كما تفعله الرافضة  
ولا يجب تعجيل الافطار لما تقدم في الباب الاول من اذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
بالمواصلة الى السهر كما في حديث أبي سعيد (وعن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم يفطر على رطبات قبل ان يصل فان لم تكن رطبات فتمرات فان لم تكن تمرات  
حسا حوات من ماء رواء أحد وأوداود الترمذي وعن سلمان بن عامر الضبي قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أفطرا أحدكم فاية طر على غير فان لم يجد فاية فطر على  
ماء فانه طهور ورواه النخعي الا انساني وعن معاذ بن زهرة انه بلغه ان النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم كان اذا أفطر قال اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت رواء أبو داود  
حديث أنس حسنه الترمذي وقال أبو بكر البرزالي لا يعلم رواءه عن ثابت عن أنس الاجم  
ابن سليمان وقال أيضاً رواء النشيطي فانكروا عليه وضعف حديثه وقال ابن عدي تفرد  
به جعفر عن ثابت والحديث مشهور بعد الرزاق تابعه عمار بن هرون وسعيد بن سليمان  
النشيطي قال الحافظ وأخرج أبو يعلى عن ابراهيم بن الحجاج عن عبد الواحد بن ثابت عن  
ثابت عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحب أن ينظر على ثلاث تمرات  
أو شيء لم تصبه النار وبعده الواحد قال البخاري منكر الحديث وروى الطبراني في الاوسط  
من طريق يحيى بن أيوب عن سعيد عن أنس كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا  
كان صائماً لم يصل حتى يأتيه برطب وما فيه كل ويشرب واذا لم يكن رطب لم يصل حتى  
يأتيه بتمر وماه وقال تفرد به مسكين بن عبد الرحمن عن يحيى بن أيوب وعنه ذكر بن عمر  
وأخرج أيضاً الترمذي والحاكم وصححه عن أنس مرفوعاً من وجد التمر فاية فطر عليه  
ومن لم يجد التمر فاية فطر على الماء فانه طهور وحديث سليمان بن عامر أخرجه أيضاً ابن  
حبان والحاكم وصححه أبو حاتم الرازي وروى ابن عدي عن عمران بن حصين  
بهذه واسناده ضعيف وحديث معاذ مرسل لانه لم يدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
وقد رواء الطبراني في الكبير والدارقطني من حديث ابن عباس بسند ضعيف ورواه  
أبو داود والنسائي والدارقطني والحاكم وغيرهم من حديث ابن عمر وزاد ذهب الظما  
وابتليت العروق وثبت الاجران شاء الله قال الدارقطني اسناده حسن وعند الطبراني عن  
أنس قال قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا أفطر قال بسم الله اللهم لك صمت وعلى  
رزقك أفطرت واسناده ضعيف لان فيه داود بن الزبرقان وهو متروك ولا بن ماجه عن  
عبد الله بن عمر ومرفوعاً ان الصائم دعوة لاترد وكان ابن عمر اذا أفطر يقول اللهم اني أسألك  
برحمتك التي وسعت كل شيء ان تغفر لي ذنوبي وحديث أنس وسليمان يدلان على  
مشروعية الافطار بالتمر فان عدمه فما لم يكن حديث أنس فيه دليل على أن الرطب من  
التمر أولى من اليابس فيقدم عليه أن وجد وانما شرع الافطار بالتمر لانه لو وكل حلو

(وكان طعامنا الشهيرو الرطيب والاقط) وهو ابن جامدة فيه زبدة فان أفسد الملح جوفه لم يجز وان ظهر عليه ولم يقصد فوجب  
بلوغ خالصه صاعا (والقمر) زاد الطحاوي من طريق أخرى ١٥٥ عن عباس فلا يخرج غيره وهو يؤيد

يقوى البصر الذي يضعف بالصوم وهذا أحسن ما قيل في المناسبة وبيان وجه الحكمة  
وقيل لان الطلوي وافق الايمان ويرق القلب واذا كانت العلة كونه حلوا والحلوله ذلك  
التأثير فيخلق به الحلويات كلها اماما كان أشد منه في الخلابة فيفعول الخطاب وما كان  
مساويا له فيلجمه وحديث معاذ بن زهرة فيه دليل على انه بشرع للصائم ان يدهو عند  
افطاره بما اشغل عليه من الدعاء وكذلك ما ترمذ كراهه في الباب قوله حساسوات أي  
شرب شربات والحسوة المرة الواحدة (وعن أبي ذر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان  
يقول لا تزال أمتي بخير ما أخرت السجود ويحلوا النظر رواه أحمد وعن أنس ا ر النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم قال تسهروا فان في السجود بركة روه الجماعة ال اباداود وعن  
عمر بن العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان فصلا ما بين صيام او صيام  
أهل الكتاب أكلة السجود رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه) حديث أبي ذر في اسناده  
سلميان بن أبي عثمان قال أبو حاتم يحججول وفي الباب عن أبي ليلى الانصاري عند النسائي  
وأبي عوانة في صحيحه بنحو حديث أنس وعن ابن مسعود عند النسائي والبخاري بنحوه  
أيضا وعن أبي هريرة عند النسائي بنحوه أيضا وعن قره بن اياس المزني عند البخاري بنحوه  
أيضا وعن ابن عباس عند ابن ماجه والحاكم بالقطر استعينوا بطعام السجود على صيام  
الانار وبقية لولة النار على قيام الليل وله شاهد في علل ابن أبي حاتم عنه وشتم له رواية  
لابن داسة في سنن أبي داود وأخرجه ابن حبان بالقطر نعم صور المؤمن القمرو عن ابن عمر  
عند ابن حبان بالقطر ان الله ولا تتركه يصلون على المتسحرين وفي رواية له عنه تسهروا  
ولو بجرة من ماء وعن زيد بن ثابت عند الشيخين انه كان بين تسهره صلى الله عليه وآله  
وسلم ودخوله في الصلاة قدر ما يقرأ الرجل خمسين آية وعن أنس عند البخاري بنحوه  
وعن أبي سعيد عند أحمد بالقطر السجود بركة فلا تدعوه ولو أن يجرع أحدكم جرعة من ماء  
فان الله وملائكته يصلون على المتسحرين واسعيدين من صور من طريق أخرى  
تسهروا ولو بالقمه قوله ما أخرت السجود رأى مدة تأخيرهم وفيه دليل على مشروعية  
تأخير السجود وقد تقدم قول ابن عبد البر ان أحاديث تأخير السجود صحيح متواترة  
قوله فان في السجود بركة بفتح السين وضعها قال في الفتح لان الماراد بالبركة الاجر  
والثواب فيناسب الضم لانه مصدر أو البركة كونه يتقوى على الصوم ويفشط له ويخفف  
المشقة فيه فيناسب الفتح لانه اسم لما يتسهر به وفيه دليل على مشروعية التسهر  
وقد نقل ابن المنذر الاجماع على ندية السجود راتوى وليس بواجب لما ثبت عنه صلى  
الله عليه وآله وسلم وعن أصحابه انهم واملاوا من مقويات مشروعية السجود ما فيه  
من الخافعة لاهل الكتاب فانهم لا يتسكرون كما صرح بذلك حديث عمرو بن العاص  
وأقل ما يحمله على التسهر ما يتناوله المؤمن من ماء كقول أو مشروب ولو جرعة من ماء كما

وقد حكاه ابن المنذر عن علي وعثمان وأبي هريرة وجابر وابن عباس وابن الزبير وأما ما كتبت أبي بكر باسناد صحيح كما قاله الحافظ والذهب أبو حنيفة وقد عكروا بحديث ابن  
١٤ نيل ع عباس وابن الزبير وأما ما كتبت أبي بكر باسناد صحيح كما قاله الحافظ والذهب أبو حنيفة وقد عكروا بحديث ابن

عبداس مرفوعاً صدقة الفطر مدان من قم أخرجه الحاكم وأخرج نحوه الترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده  
مرفوعاً وفي الباب أحاديث متعددة ١٠٦ ذلك انتهى وقال في السيل وقد ذكرت في شرحي للمتن في ان

تقدم في الاحاديث

\*(أبواب ما يبيع الفطر وأحكام القضاء)\*

\*(باب الفطر والصوم في السفر)\*

(عن عائشة ان حمزة بن عمرو الأسلمي قال لاني صلى الله عليه وآله وسلم أأصوم في السفر  
ركان كغير الصيام فقال ان شئت فسم وان شئت فافطر رواه الجماعة وعن أبي الدرداء  
قال أخرجه مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في شهر رمضان في حرس يد حتى ان كان  
أحدنا ليضع يده على رأسه من شدة الحر وما في الصائم الا رول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم وعبد الله بن رواحة وعن جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر  
فراى رجلاً من بني النضير قد نزل ما هدا فادخلوا صائماً فقال ليس من البراءة ومن  
في السفر وعن أنس قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يعب الصائم  
على المفطر ولا المفطر على الصائم وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج  
من المدينة ومعه عشرة آلاف وذلك على رأس ثمان سنين ونصف من مقدمه المدينة  
فسار من معه من المسلمين الى مكة يصوم ويصومون حتى اذا بلغ الكعبة يد وهو ما بين  
عسنان وقديداً ففطر وأفطروا وانما يؤخذ من أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
بالأخيراً فلا تختر متفق على هذه الاحاديث الا أن مسلماً لم ينعني حديث ابن عباس من غير  
ذكر عشرة آلاف ولان تاريخ الخروج وعن حمزة بن عمرو الأسلمي انه قال يا رسول الله  
أجد مني قوة على الصوم في السفر فهل علي جناح فقال هي رخصة من الله تعالى فمن أخذ  
بها احسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه رواه مسلم والنسائي وهو قوي الدلالة  
على فضيلة النظر وعن أبي سعيد وجابر قال سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
يصوم الصائم ويفطر المفطر فلا يعيب بعضهم على بعض رواه مسلم وعن أبي سعيد  
قال سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى مكة ونحن صيام قال ففطرنا ففطرنا  
فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انكم قد دنوتم من عدوكم والنظر أقوى لكم  
فكانت رخصة فئامن صام ومن امن أفطر ثم نزلنا منزلاً آخر فقال انكم مصبحو عدوكم  
والنظر أقوى لكم فافطروا فكانت عزمة فافطروا ثم لقد رأيتنا نصوم بعد ذلك مع  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في السفر رواه أحمد ومسلم وابوداود قوله أأصوم قال  
ابن دقيق العيد ليس فيه تصريح بأنه رمضان فلا يكون فيه حجة على من منع صوم  
رمضان في السفر قال الحافظ هو كما قال بالنسبة الى سياق حديث الباب لكن في رواية  
لمسلم انه أجابه بقوله هي رخصة من الله فمن أخذ بها احسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح

الاحاديث الواردة بان الفطرة  
نصف صاع من الخنطة تنقض  
لاستحباب ركز الكلام على  
ما ذكره أبو سعيد فليرجع اليه  
انتهى (عن ابن عمر بنى الله  
عنه ما ذل فرض رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم صدقة  
الفطر صاعاً من شعير أو صاعاً  
من تمر) فعند الناس به أى  
بصاع التمر نصف صاع من بر  
والمراد بالناس معاوية ومن  
معه كما مر لا يجمع الناس - حتى  
يكون اجماً كما تفصل عن أبي  
حنيفة انه استدل به ومالك  
عن نافع فكان ابن عمر لا يخرج  
الا التمر الا مرة واحدة فانه  
أخرج شعيرة وهو يدل على ان  
التمر أفضل ما يخرج في صدقة  
الفطر ومذهب الشافعية ان  
الواجب جنس القوت المعشر  
وكذا الاقط لحديث أبي سعيد  
السابق وفي معناه اللبن والخبز  
فيجزئ كل من الثلاثة ان هو قوته  
وجاءت احاديث اخرى باجناس  
أخرى من قم وسملت وزبيب  
واقطو كاهة محمولة على انها غالب  
أقوات الخاطبة يزوجها ويحجز  
الاعلى عن الأدنى ولا يعكس  
والاعتبار بزيادة الاقليات في  
الاصح فالبرخير من التمر والارز  
والشعير خير من التمر لانه أبلغ في  
الاقليات والقرخير من الزبيب

وقال الحنفية بغير بين البر والدقيق والسويق والزبيب والتمر والدقيق أرلى من البر الدرهم أولى  
من الدقيق فيايرى عن أبي يوسف وقال المالكية من أغلب قوت المزكي أوقوت اليان الذي هو فيه من معشر وهو القمح

والشعب والارز والذرة والدخن والقرو والزبيب والاقط غير العسل الا ان يفتات غير المعشر والاقط كالتين والقطاني والذوق  
واللحم والابن فانه يخرج منه على المشهور كذا في القسطلاني ١٠٧ والظاهر من الاحاديث ان اول تخصيص قال

الحافظ في الفتح وكان البخاري  
اراد بتفريق التراجم الاشارة  
الى ترجيح التخصيص في هذه الانواع  
انتهى (على) ولي (الصغير) الذي  
لم يهتم من ماله ان كان له مال  
او على من تميزه نفقته وبه  
قال الاثمة الاربعة والجمهور  
خلافا له مدين الحسن حيث  
قال على الاب مطلقا (والكبير  
والحر والمملوك) وهذا آخر  
كتاب الزكاة وبالله التوفيق

(بسم الله الرحمن الرحيم)

\* (كتاب وجوب الحج وفله) \*  
قدمه على الصيام لما سببه لطيفة  
ذكرها الحافظ في هدى الساري  
مقدمة فتح الباري ورتبه على  
مقاصد متناسبة كما يتضح من  
احاديث الباب والحج بفتح الحاء  
وكسر هاءيه ما قرئ فالفتح لغة  
أهل العالية والكسر لغة لجد  
وفرق سيديويه بينهما فجعل  
المكسور مصدرا واسما للفعل  
والمفتوح مصدرا فقط وقال  
ابن السكيت بالفتح القصيدة  
وبالكسر القوم الخجاج وقال  
الجوهري والخجج بالكسر المرة  
الواحدة وهو من الشواذ لان  
القياس بالفتح وهو مبني على  
اختباره انه بالفتح الاسم ومعنى  
الحج في اللغة القصد وقال الخليل  
كثرة القصد الى معظهم وفي

عليه وهذا يشعر بانه سال عن صيام الفريضة لان الرخصة انما تطلق في مقابل ما هو  
واجب وأصرح من ذلك ما أخرجه أبو داود والحاكم عنه انه قال يا رسول الله اني  
صاحب ظهر أعاليه أسافر عليه وأكره برعاصا في هذا الشهر يعني رمضان وأنا  
أجد القوة وأجد لي أن أصوم أهون علي من أن أؤخره فيكون ديني فقال أي ذلك شئت  
وفي هذا الحديث دلالة على استواء الصوم والافطار في السفر قوله في شهر رمضان هذا  
لفظ مسلم وفي البخاري خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض أسفاره برواية  
مسلم يتم المراد من الاستدلال ويتوجه به الرد على ابن حزم حيث زعم ان حديث أبي  
الدرداء هذا الوجه لا حقه ان يكون ذلك الصوم تطوعا وقد قيل ان هذا السفر هو  
غزوة الفتح وهو وهم لان أبا الدرداء ذكر أن عبد الله بن رواحة كان صائما في هذا السفر  
وهو استشهد بعوته قبل غزوة الفتح بخلاف وان كانتا جميعا في سنة واحدة وأيضا  
الذين صاموا في غزوة الفتح جماعة من الصحابة ولم يستثن أبو الدرداء في هذه الرواية مع  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا عبد الله بن رواحة وفي هذا الحديث دليل على انه  
لا يكره الصوم لمن قوى عليه قوله في سفر في رواية للبخاري وابن خزيمة انه غزوة الفتح  
قوله ورجلا قد ظلم عليه زعم مغطاي انه أبو اسرائيل وعز ذلك الى مباحات الخطيب  
ولم يقل ذلك في هذه القصة وانما قاله في قصة الذي نذر أن يصوم ويقوم في الشمس وكان  
ذلك يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يخاطب قال الحافظ لم تنفق على اسم هذا  
الرجل قوله ليس من البر الخ قد أشار البخاري الى أن السبب في قوله صلى الله عليه وآله  
وسلم هذه المقالة هو ما ذكر من المشقة التي حاصت للرجل الذي ظلم عليه وفي ذلك دليل  
على ان الصيام في السفر لمن كان يشق عليه ليس بفضيلة وقد اختلف السلف في هذه  
المسئلة أعني صوم رمضان في السفر فقالت طائفة لا يجزئ الصوم عن الفرض بل من  
صام في السفر وجب عليه قضاؤه في الحضر وهو قول بعض الظاهرية وحكا في البحر  
عن أبي هريرة وداود والامامية قال في الفتح وحكي عن عمرو وابن عمرو وأبي هريرة  
والزهري وابراهيم النخعي وغيرهم انتهى واحتجوا بقوله تعالى فمن كان منكم مريضا  
أو على سفر فعدة من أيام أخر قالوا ذلك ظاهر قوله فعدة أي فالواجب عليه عدة  
وتأويل الجمهور بأن التعدة فاطر فعدة واحتجوا أيضا بما في حديث ابن عباس  
المدكور في الباب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفطار في السفر وكان ذلك آخر  
الامرين وان الصحابة كانوا يأخذون بالآخر فلا يحرم من فعله فزعوا ان صومه صلى  
الله عليه وآله وسلم في السفر منسوخ وأجاب الجمهور عن ذلك بأن هذه الزيادة مدرجة  
من قول الزهري كما حرم بذلك البخاري في الجهاد وكذلك وقعت عند مسلم مدرجة وبأن  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم صام بعد هذه القصة كما في حديث أبي سعيد المدكور  
في آخر الباب بلا نظر لعدرا يتناصوم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك

الشرع القصد الى البيت الحرام باعمال مخصوصة يلزمها وقوف بعرفة ليلة عاشوراء والجمعة وطواف ذي طهر اختص بالبيت  
عن يساره معاير وجوب الحج معلوم من الدين بالضرورة وأجمعوا على انه لا يتركرا الا لعرض كالتبذر واختلافه هو





يجب اذ ليس فيه وزن الفعل المعتبر عندهم ولو قيل بانه على وزن دحرج الزم منع صرف جمعوه وهو باطل بالاجماع انتهى  
(بفعل الفضل ينظر اليها وتنتظر اليه) زاد البخاري في أبواب الاسئذان وكان الفضل رجلا وضيا

ولم يشق به وبه قالت العترة وروى عن أنس وعثمان بن أبي العاص وقال الاوزاعي  
وأحمد واسحق ان الفطر أفضل مما لا يرضه وروى عن ابن عباس وابن عمر وقال عمر بن  
عبد العزيز واختاره ابن المنذر أفضلها ما ليس به ما في سهل عليه حينئذ ويشق عليه  
قضاؤه بعد ذلك فالصوم في حقه أفضل وقال آخرون هو خير مطلقا والاول ان يقال  
من كان يشق عليه الصوم ويضره وكذلك من كان معرضاً عن قبول الرخصة فالفطر  
أفضل أما الطبراني في حقه فاما قدمنا من الادلة في جميع القائلين بالمنع من الصوم وأما  
الطرف الثاني فلهديث ان الله يحب ان تؤتى رخصه وقد تقدم الحديث من رغب عن  
سنتي فليس مني وكذلك يكون الصيام أفضل في حق من خاف على نفسه العجز أو الرباء  
اذا صام في السفر وقد روى الطبراني عن ابن عمر انه قال اذا سافرت فلا تصم فانك ان  
تصم قال أصحابك اكثروا الصيام ادفعوا الاسباب وقاموا بأمرك وقالوا فلان صائم  
فلا تزال كذلك حتى يذهب أبرك وأخرج نحوه أيضا من طريق أبي ذر ومثله ذلك  
ما أخرجه البخاري في الجهاد عن أنس مرفوعا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال  
للمنظرين لما خدموا الصائمين ذهب المفطرون اليوم بالاجر وما كان من الصيام خالفا  
عن هذه الامور فهو أفضل من الافطار ومن أحب الوقوف على حقيقة المسئلة  
فليراجع قبول البشرى في تفسير اليسرى للعلامة محمد بن ابراهيم قوله الكندي بفتح  
الكاف وكسر الدال الملهمة قوله وقد يديهم القساف مصغرا وبين الكندي ومكة  
مرحمان قال عباس اخذت الروايات في الموضع الذي افطرنه النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم والكل في قضية واحدة وكما امتقار به والجميع من عمل ههنا قوله أحمد بن  
قوة ظاهرة ان الصوم لا يشق عليه ويغوث به حق وفي رواية لمسلم ان رجلا سأل أسد الصوم  
وقد جعل المصنف رحمه الله تعالى هذا الحديث قويا للدلالة على فضيلة الفطر لقوله  
صلى الله عليه وآله وسلم من أخذني الحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح فثبت لاخذ  
بالرخصة الحسن وهو أرفع من رفع الجناح وأجاب الجمهور بأن ههنا فحين يحافضه  
أو يبدد مشقة كما هو صريح في الاحاديث وقد أسلفنا تحقيق ذلك قوله انكم قد تدنوت  
من عدوكم والمفطر أقوى اليكم فيه دليل على ان الفطر ان وصل في سفره الى موضع قريب  
من العدو أولى لانه ربما وصل اليهم العدو الى ذلك الموضع الذي هو مظنة ملاقات العدو  
ولهذا كان الافطار أولى ولم يتحتم وأما اذا كان لقاء العدو متقنا فالافطار عزيمة  
لان الصائم يضعف عن مقاومة الاقربان ولا سيما عند غليان مرأجل الضرب والطعان  
ولا يخفى ما في ذلك من الاهانة لجنود المحققين وادخال الوهن على عامة المجاهدين من المسلمين  
(فاذنة) المسافة التي بيناح الافطار في هي المسافة التي يباح القصر فيها والخلاف  
هذا كالتخلاف هناك وقد قدمنا تحقيق ذلك في باب القصر فليرجع اليه  
\* (باب من شرع في الصوم ثم أفطر في يومه ذلك) \*

أي جهلا وأقبلت امرأة من خنهم  
وضيعة وطفق الفضل ينظر اليها  
وأعجبه حسنها (وجعل النبي  
صلى الله عليه وآله (رسلم  
يصرف وجه الفضل الى الشق  
الآخر) بكسر الشين وفتح الخاء  
(فقلت أي المرأة) يا رسول الله  
ان فريضة الله على عباده في الحج  
أدركت أي حال كونه (شيئا  
كبيرا لا يثبت على الراحلة)  
واختلفت طرق الاحاديث في  
السائل عن ذلك هل هو امرأة  
أو رجل وفي المسؤل عنه أيضا  
ان يحج عنه هل هو أب أو أم  
أو أخ فأكثر طرق الاحاديث  
الصحيحة دالة على ان السائل  
امرأة سألت عن أبيها كما هو في  
أكثر طرق حديث الفضل  
وحديث عبد الله أخيه وحديث  
علي وفي النسائي من حديث  
الفضل ان السائل رجل سأل  
عن أمه وفي صحيح ابن حبان من  
حديث ابن عباس ان السائل  
رجل يسأل عن أبيه وعند  
النسائي أيضا ان امرأة سألت  
عن أبيها وفي حديث بريدة عند  
الترمذي ان امرأة سألت عن  
أمها وفي حديث حصين بن عوف  
عند ابن ماجه ان السائل رجل  
سأل عن أبيه وفي حديث سنان  
ابن عبد الله ان عمته قالت  
يا رسول الله توفيت أمي زهرا

عمره على التعداد (افاج عنه) أي أيجوز ان أنوب عنه فاج عنه (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (نعم) يحج عنه (وذلك في حجة  
الوداع) وفيه جواز الحج عن الغير وتلك الحنفية بعمومه على صحة حج من لم يحج نيابة عن غيره وخالف الجمهور بخصومه بمن حج

عن نفسه الحديث السنن وصحيح ابن خزيمة وابن حبان عن ابن عباس انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يراى رجلا يابى من شربة  
فقال أوجب من نفسك قال لا قال هذه  
من نفسك ثم اجمع عن شربة قال الحافظ الشوكاني في السيل

وظاهر الحديث انه لا يجوز ان لم  
يجع عن نفسه ان يجع عن  
غيره وسواء كان مستطاعا وغير  
مستطاع لان النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم لم يستعمل هذا  
الرجل الذي يابى من شربة  
شربة وهو ينزل منزلة العموم  
فينبغي الاعتقاد على هذا الحديث  
ومن زعم ان في السنة ما يعارضه  
فلم يطالب منه التمهيد لدعاه  
وأما ما استدلل به صاحب البحر  
بأنه صلى الله عليه وآله وسلم  
هذه عن نبشة ورجع عن نفسك فلا  
أدرى من رواه ولم أقف عليه في  
شي من كتب الحديث المعتمدة  
وقد روى الدارقطني حديث  
نبشة موافقا لحديث شربة  
لا يخالفه كما زعم صاحب البحر  
وتقدم قول من قال ان اسم  
شربة نبشة انتهى ومنع مالك  
الجميع عن المعسوب مع انه راوى  
الحديث قال الفرطى رأى مالك  
ان ظاهر حديث النبشة  
مخالف لتأثير القرآن فرج  
ظاهر القرآن ولا شك في ترجمه  
من جهة تأثره انتهى ولكنه  
يقال هو عموم مخصوص  
بالاجاديت الواردة في ذلك ولا  
تعارض بين عام وخاص وقال  
الشافعى لا يستنبط الصحيح لافى  
فرض ولا نقل وجوز أبو حنيفة  
وأحمد في النفل ومطابقة

(عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يخرج الى مكة عام الفتح فصام حتى با  
كراع الغمهم وصام الناس معه فقيل لادن الناس قد شق عليهم الصيام وان الناس  
ينظرون فيما فعلت فدعا بقدح من ماء بعد العصر فشرب واناس ينظرون اليه فأفطر  
بعضهم وصام بعضهم فلمغه اننا صاموا فقال أولئك العصاة ورواه مسلم والذاتى  
والترمذى ومعه وعن أبي سعيد قال أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على شهر  
من ماء السماء والاس صيام في يوم صائف مشاق ونبي الله صلى الله عليه وآله وسلم على بغلة  
له فقال انتم يا أيها الناس قالوا قال انى لست مثلكم انى أيسركم انى راكب فأبوا  
فنفى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يخذله فنزل فشرب وشرب الناس وما كان يريد أن  
يشرب وعن ابن عباس قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام الفتح في شهر  
رمضان فصام حتى صر به في الطريق وذلك في شهر الظهيرة قال فعطش الناس فجلسوا  
يعدون اعناقهم وتتوق أنفسهم اليه قال قد عار ول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقدح  
فيه ماء فأمسكه على يده حتى رآه الناس ثم شرب فشرب الناس رواه أحمد حديث  
ابن عباس أخرجه نحوه البخارى في المغازى من طريق خاله ذاع عن عكرمة عن ابن  
عباس قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم في رمضان والناس صائمون ففطر فلما  
استوى على راحلته دعا باناء من ابن أمية فوضعه على راحلته ثم نظرا الناس وسماى  
وزاد في رواية أخرى من طريق طاوس عن ابن عباس ثم دعا بقاء فشرب ثم ارأوا أخرجه  
من طريق أبي الاسود عن عكرمة أوضع من سباق خاله واقطعه فلما بلغ الكديد بلغه  
ان الناس شق عليهم الصيام فدعا بقدح من ابن فأمسكه بيده حتى رآه الناس وهو على  
راحلته ثم شرب فأفطر فناول رجلا الى جنبه فشرب والا حديث في هذا المعنى بشهد  
بعضهم البعض قوله كراع الغمهم هو بضم الكاف والغميم بفتح الغين المجمة وهو اسم  
واد امام عصفان وهو من أموال أعلى المدينة وفيه دليل على انه يجوز له سافر أن يفطر  
بعد ان نوى الصيام من الليل وهو قول الجمهور وقال في الفتح وهذا كله فيما لو نوى الصوم  
في السفر فاما لو نوى الصوم وهو مقيم ثم سافر في أثناء النهار فله ان يفطر في ذلك النهار  
منعه الجمهور وقال أحمد واهق بالجواز واختاره المزني وهذا هو الحق لحديث جابر  
المذكور في الباب لما تقدم من ان كراع الغمهم من أموال أعلى المدينة ولحديث ابن  
عباس الذى ساقى في الباب الذى بعده هذا انه صلى الله عليه وآله وسلم أفطر حين استوى  
على راحلته وهذا الحديث أيضا يروى عن بعض السلف ان من استعمل رمضان  
في الحضر ثم سافر به لذل فلا يس له ان يفطر وقد روى عن علي عليه السلام نحو ذلك

الحديث للترجمة تدرج بدقة النظر من دلالة الحديث على تأكيده الامر بالجمع حتى ان المكاف لا يعذر  
بتركه عند عجزه عن المباشرة بنفسه بل يلزم ان يكتفي بغيره وهو يدل على ان في مباشرة فضلا عظيم يا هذا الحديث أخرجه  
باسناد

أيضا في المغازي والاستئذان ومسلم في الحج وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (عن ابن عمر رضي الله عنهم) قال  
وأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يركب راحلته ١١١ بذى الحليفة) وهي أبعد المواقيت من مكة

(ثم جئنا) من الإهلال وهو رفع الصوت بالتلبية أي مع الأصوات (حتى تستوي) أي الراحلة (به قاعة) وهذا الحديث أخرجه مسلم والنسائي قال ابن المنير أراد البخاري أن يرد على من زعم أن الحج غاشية بأفضل لأن الله تعالى قدم الرجال على الركبان فيبين أنه لو كان أفضل لنعلمه صلى الله عليه وآله وسلم وأنما حج صلى الله عليه وآله وسلم لم قاصد لذلك ولذا لم يحرم حق استوائه راحلته قال ابن المنذر اختلف في الركوب والمشي للإيجابهما أفضل فقال الجمهور والركوب أفضل لفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يكون أعون على الدعاء والابتغال ولما فيه من النعقة وقال أصحق بن راهويه المشي أفضل لما فيه من التعب قال في الغنم ويحتمل أن يقال أنه يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص انتهى قلت قول الجمهور وأوفق بالكتاب العزيز والسنة المأهولة لأن الله سبحانه قال من استطاع إليه سبيلا والاستطاعة الزاد والرائد كما فسره صلى الله عليه وآله وسلم (عن أس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم حج على راحل) بفتح الراء وكون الحاء هو الابعير

باعتاد ضعف الجمهور على الجواز وهو الحق واستدل المسامح من الأفتاء بقوله تعالى في نهد منكم الشهر فليصمه قوله فشرب الخ فيه دليل على أن فضيلة الإفطار لا تقتصر على أجهده الصوم أو خشى العجب والرياء أو ظن به الرغبة من الرخصة بل يتحقق بذلك من يقصد به لمتابعه من وقع له شيء من هذه الأمور الثلاثة ويكفون الفطر في ذلك الحال في حقه أفضل لنفسه لبيان ويدل على ذلك قوله في حديث أبي سعيد وما كان يريد أن يشرب قوله أولئك العصاة استدلل به من قال بأن الفطر في السفر مباح ومن قال بأنه أفضل وقد تقدم الجواب عن ذلك قوله في يوم صائف فيه أن الإفطار عند اشتداد الحر كما يكثر في أيام الصيف أفضل لانه مظنة المشقة وأنه يشترع لمن مع المسافرين من إمام أو عالم أن يفطر أيقية يدي به الناس وإن لم يكن محتاجا إلى الإفطار لما تقدم قوله أني أيسركم أني راكب يعني أني أيسركم مشقة ثم بين ذلك بقوله أني راكب قوله في شهر الظهيرة أي في أول الظهيرة قال في القاموس شحر النهار والشهر أوله الجمع فهو راتهي قوله تنوq أنفسهم أي تشفق قال في القاموس ناق البه توفا وتوفاة وتوفاة وتوفاة اشتاق انتهى قوله فأمسكه على يده في رواية البخاري فرفعه إلى يده قال الحافظ وهذه الرواية مشككة لأن الرفع إنما يكون باليد وأجاب السكراني بأن المعنى يحتمل أن يكون رفعه إلى أقصى طول يده أي انتهى الرفع إلى أقصى قابتها وفي رواية لابن داود فرفعه إلى فيه قوله حتى رآه الناس في رواية البخاري ليراه الناس وفي رواية للمسعودي ليريه بضم أوله وكسر الراء وفتح التحتانية والناس بالنصب على المنعولية

\*(باب من سافر في أثناء يوم هل ينظر فيه ومتى يفطر)\*

(عن ابن عباس قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رمضان إلى حنين والناس مختلفون فصائم ومفطر فلما استوى على راحلته دعا بانه من ابن أوما فوضعه على راحلته أو راحته ثم نظر الناس المنظر وللصوام أفطار ورواه البخاري) هذا أحد ألفاظ حديث ابن عباس وقد ورد بألفاظ مختلفة في البخاري وغيره وقد تقدم ذكر بعضهم وأذكر المصنف ههنا للاستدلال به على أنه يجوز للمسافر الإفطار عند ابتداء السفر لقوله فيه فلما استوى على راحلته الخ وقال الشافعي من أصبح في حضر مسافرا فليس له أن يفطر إلا أن يثبت حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه أفطار يوم الكديدا انتهى والحديث المذكور قد ثبت كما تقدم ولكنهم لا تقوم به الحجة في إفطار من أصبح في حضر مسافر إلا أن بين السكيد والمدنية ثمانية أيام بل هو حجة على أنه يجوز لمن صام أياما في سفره أن يفطر وقد ترجم عليه باب إذا صام أياما من رمضان ثم سافر والذي تقوم به الحجة على جواز إفطار من أصبح في حضر من أفطار حديث الباب وكذلك حديث جابر المتقدم في الباب الأول كما تقدم تحقيق ذلك قال المصنف رحمه الله بعد

كالسراج للفرس أشار بهذا إلى أن النقش أفضل للعاج من الترفه (وكانت) أي الرحلة التي ركبها (زاملته) بالزاي أي حامته وحامله تبعه لأن الزاملة البعير الذي يستظهر به الرجل على الخيل متاعه وطعامه فاقبدي به صلى الله عليه وآله وسلم أنس وقد روى

يج البرار على الرجال وفيه ترك الزينة حيث جعل متاعه تحتهم وركب فوقه وروى سعيد بن منصور عن طريق هشام بن هروء قال كان الناس يحبون ويحتمون ١١٢ أزودتهم وكان أول من حج على رجل وليس بحجة شي عثمان بن عفان رضي الله عنه

(عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها) قالت يا رسول الله نرى الجهاد أفضل العمل أي نعتد ذلك لكثرة ما نسمع من فضائله في الكتاب والسنة وقد رواه جوير عن حبيب عند النسائي بإلفاظ قال فإني لأرى خلاف في القرآن أفضل من الجهاد (أفلا يجهاد قال لا) يجهادن (لكن أفضل الجهاد حج مبرور) اختلاف في ضمه لكن فالأكثر بضم الكاف خطابا للنسوة قال القاسمي وهو الذي تميل إليه نفسي وفي رواية بكسر الكاف وزيادة ألف قبلها بلفظ الاستدراك قال في الفتح والأول أكثر فائدة لأنه يشتمل على إثبات فضل الحج وعلى جواب سؤالها عن الجهاد وما جهاد المساقية من مجاهدة النفس والمحتاج إليه هناك كونه جعل الحج أفضل الجهاد ورواه هذا الحديث ما بين مروزي وبصري وواسطي وكوفي ومديني وفيه رواية المرأة عن خاتمها أن عائشة أم المؤمنين سألت عائشة بنت طلحة لأن أمها أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق وأخيه أيضا في الحج والجهاد والنسائي في الحج وكذا ابن ماجه (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول

ان ساق الحديث قال شيخنا عبد الرزاق بن عبد القادر صوابه خبره لأنه لا يقدح في هذا الشهر فأما حديث فكانت بعد الفتح بأربعين ليلة انتهى والفتح كان لعشر بقين من رمضان وقيل لتسع عشرة ليلة خلت منه قال في الفتح وهو الذي اتفق عليه أهل السير وكان خروجه صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة في عاشر شهر رمضان فإذا كانت حنين بعده بأربعين ليلة لم يستقم ان يكون السفر إليها في رمضان (وعن محمد بن كعب قال أتيت أنس بن مالك في رمضان وهو يريد سفرًا وقد رحلت له راحلته وليس ثياب السفر قد عابطها فما كل فقلت له سنة فقال سنة ثم ركب رواه الترمذي وعن عبيد بن جبر قال ركب مع أبي بصرة الغفاري في سنة من القس طاط في رمضان فدفن ثم قرب غداه ثم قال اقترن فقلت است بين البيوت فقال أبو بصرة أرغبت عن سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم رواه أحمد وأبو داود) الحديث الأول ذكره الحافظ وسكت عنه وفي أسناده عبد بن جعفر والد علي بن المديني وهو ضعيف والحديث الثاني سكت عنه أبو داود والمذري والحافظ في التلخيص ورجال أسناده ثقات وأخرج البيهقي عن أبي إسحق عن أبي ميسرة عن عمرو بن حبيب أنه كان يسافر وهو صائم فبطل من يومه قوله من النسقاط هو اسم علم العتيقة التي بناها عمرو بن العاص والحديثان يدلان على انه لا يجوز للمسافر ان يفطر قبل خروجه من الموضع الذي أراد السفر منه قال ابن العربي في العارضة هذا صحيح ولم يقل به إلا أحمد أما علمًا وثلاثة وأربعة لكن اختلفوا إذا كل هل عليه كفارة فقال مالك لا وقال أشهب هو متاقل وقال غيرهما يكفر ونخب أن لا يكفر راجعة الحديث واقول أحمد هذا مذهبنا في الصوم يبيع الفطر كالمرض وفرق بأن المرض لا يمكن دفعه بخلاف السفر قال ابن العربي وأما حديث أنس فصحيح يقتضي جواز الفطر مع أهبة السفر ثم ذكر ان قوله من السنة لابد من أن يرجع الى التوقيف والخلاف في ذلك معروف في الأصول والحق ان قول الصحابي من السنة ينصرف الى سنة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وقد صرح هذا ان الصبيان بان الافطار للمسافر قبل مجاوزة البيوت من السنة

• (باب جواز قصر للمسافر اذا دخل البلد ولم يجمع اقامة) •

(عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم غزا غزوة الفتح في رمضان وصام حتى اذا بلغ الكديد الماء الذي بين قديد وعسفان فمزل مقطر حتى انسلخ الشهر رواه البخاري ووجه الجمع منه ان الفتح كان لعشر بقين من رمضان هكذا جاء في حديث عتيق عليه السلام) الكديد وقديد قد تقدم ضبطهما وتفسيرهما والحديث يدل على ان المسافر اذا أقام ليلة مترودا اجاز له أن يفطر مدة تلك الاقامة كما يجوز له أن يفطر وقد عرفت ذلك

من حج لله وفي رواية عند البخاري من حج هذا البيت ولمس من أتى هذا البيت وهو يشمل الاتيان للحج والعمرة ولذا روي في طريق الاعشى عن أبي حازم بسند فيه ضعف الى الاعشى من حج أو اعتمر (فلم يرفق)

يتمثلت النساء في المضارع والماضى لكن الافصح الضم في المضارع والفتح في الماضى أى الجماع أو الفحش في القول  
أو خطاب الرجل المرأة فيما يتعلق بالجماع وقال الأزهري كلمة جامعة ١١٢

وكان ابن عباس يخصه بما  
خوطف به الناس وقال عباس  
هذا من قول الله تعالى فلا روث  
ولا نسوق والجهور على ان المراد  
به في الآية الجماع انتهى قال  
في الفتح والذي يظهر ان المراد به  
في الحديث ما هو أعم من ذلك  
والله تعالى القرطبي وهو المراد  
بقوله في الصيام فاذا كان صوم  
أحدهم فلا يروث (ولم ينسق)  
أى لم يأت سيئة ولا معصية  
وأغرب ابن الأعرابي ان لفظ  
الفسق لم يسمع في الجاهلية ولا في  
أشعارهم وإنما هو إسلامي  
وتعقب بأنه كثر استعماله  
في القرآن وحكايته عن قبل  
الإسلام وقال غيره أصله  
انفسقت الرطوبة اذا خرجت  
بغير ذنب فسمى الخارج عن  
الطاعة فاسقا قال سعيد بن جبير  
في الآية الرث اثبات النساء  
والفسوق السباب والجدال  
المراء يعنى مع الرفقاء  
والمكار بين ولم يذكر في الحديث  
الجدال في الحج اعتقادات على  
الآية واكتفاء بذكر البعض  
وترك ما دل عليه ما ذكر أو تركه  
قصد الان وجوده لا يؤثر ترك  
معقورة ذنوب الحاج اذا كان  
المراد به المجادلة في أحكام الحج  
لما يظهر من الأدلة أو المجادلة  
بطريق التعميم لا يؤثر أيضا لان

في باب قصر الصلاة من خطر حله في بلد وأقام به يوم ثلاثة لان مشقة السفر قد زالت  
عنه ولا يقصر الى مقدار المدة التي قصر فيها صلى الله عليه وآله وسلم مع اقامته ولا شك  
ان قصره صلى الله عليه وآله وسلم في تلك المدة لا يثبت في القصر فيما زاد عليه اوله لكر  
ملاحظة الاصل منعت من مجاوزته لان القصر للمقيم ليس مبرره الشارع فلا يثبت له  
الابدال وقد دل الدليل على انه يقصر في مثل المدة التي أقام فيها صلى الله عليه وآله وسلم  
وقد تقدم الخلاف في مقدارها فبقية قصره على ذلك وهكذا يقال في الافطار الاصل في المقيم  
ان لا ينظر الى مشقة السفر عنه الابدال يدل على جواز ذلك وقد دل الدليل على ان  
من كان مقيما يلد وفي عزمه السفر بقطر مثل المدة التي أفطرها صلى الله عليه وآله وسلم  
بمكة وهي عشرة أيام أو واحد عشر على اختلاف الروايات فيقصر على ذلك ولا يجوز  
الزيادة عليه الابدال فان قيل الاعتبار باطلاق اسم المسافر على المقيم المتروك وقد  
اطلقه عليه صلى الله عليه وآله وسلم فقال انا قوم سفر كما تقدم في القصر لا بالمشقة لعدم  
انضباطها قلنا قد تقدم الجواب عن ذلك في القصر فليرجع اليه

\*(باب ما جاء في المريض والشيخ والشيخة والحامل والمرضع)\*

(عن أنس بن مالك الكعبي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الله عز وجل  
وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة وعن الحبل والمرضع الصوم رواه الجماعة وفي لفظنا  
بعضهم وعن الحامل والمرضع) الحديث حسنه الترمذي وقال لا يعرف لابن مالك هذا  
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير هذا الحديث الواحد انتهى وقال ابن أبي حاتم في عله  
سألت أبي عنه يعني الحديث فقال اختلف فيه والصحيح عن أنس بن مالك القشيري  
انتهى قال المنذرى ومن يسمى بأنس بن مالك من رواة الحديث خمسة صحاحين هذا وأبو  
جزء أنس بن مالك الانصارى خادم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنس بن مالك  
والد الامام مالك بن أنس روى عنه حديث في اسناده منظر والرابع شيخ حمى حدث  
والخامس كوفي حدث عن حماد بن أبي سليمان والاعمش وغيرهما انتهى وينبغي أن  
يكون أنس بن مالك القشيري الذي ذكره ابن أبي حاتم سادسا ان لم يكن هو الكعبي  
والحديث يدل على ان المسافر لا صوم عليه وقد تقدم البحث عن ذلك وانما يصلي قصر او قد  
تقدم تحقيقه وانما يجوز للحبل والمرضع الافطار وقد ذهب الى ذلك العترة والنقهاء اذا  
حانت المراجعة على الرضيع والحامل على الجنين وقالوا انها تفرحهما قال أبو طالب ولا  
خلاف في الجواز وقال الترمذي العمل على هذا عند أهل العلم وقال بعض أهل العلم  
الحامل والمرضع يطران ويقضيان ويطعمان وبه يقول سعيدان ومالك والشافعي  
وأحمد وقال بعضهم يطران ويطعمان ولا قضاء عليهم ما وان شاء باقصة ما ولا طعام عليهم ما  
وبه يقول الحق انتهى وقد قال بعدم وجوب الكفارة مع القضاء الاوزاعي والأزهري

الفاحش ما دخل في عموم الرق والحسن منها اظاهر في عدم

يل ح

١٥

التأثير والمستوى الطرفين لا يؤثر أيضا قاله في الفتح (رجع) أى من ذنوبه (كيوم ولدته أمه) أى بغير ذنب يجر يوم على



الاعراب وفتحها على البناء وهو المختار في مثله لان صدر الجملة المضاف اليه امين أي رجع مشايخ النخبة في أنه يخرج بالأدب  
كما خرج بالولادة وهو يشمل الصغار ١١٤ والكثائر والاتباع قال في الفتح وهو من أقوى الشواهد حديث

والشافعي في أحد أقواله وقال مالك والشافعي في أحد أقواله انه انما لم يصحح لا لما لم يصح  
في كالمريض (وعن سلمة بن الأكوع قال لما نزلت هذه الآية وعلى الذين بطيقه فدية  
طعام مساكين كان من أراد ان يفطر ويبتدى حتى أنزلت الآية التي بعدها فنسخ  
رواه الجماعة إلا أحمد وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ بن جبل نحوه حديث سلمة  
وفيه ثم أنزل الله في شهر منكم الشهر فليصمه فأثبت الله صيامه على المقيم الصحيح  
ورخص فيه للمريض والمسافر وثبت الاطعام لا الكبير الذي لا يستطيع الصيام بحقه  
لاحد وأبي داود عن عطاء مع ابن عباس يقرأ وعلى الذين بطيقه فدية طعام مسكين  
قال ابن عباس ليست بمنزلة من لا يطعم المسكين والمرأة الكبيرة لا يستطيع الصيام  
فطعامه ان مكان كل يوم مسكيناً رواه البخاري وعن عكرمة أن ابن عباس قال أثبت  
للعليل والمرضع رواه أبو داود) حديث معاذ قد اختلف في اسناده اختلفا في كونه  
الآية التي بعدها هي الآية المذكورة في حديث معاذ الذي بعده قوله فنسختم ما قد  
روى عن ابن عمر كما روى عن سلمة من النسخ ذلك البخاري عنه معاق وموصولا وقد  
أخرج أبو نعيم في المستخرج والبيهقي ان النبي صلى الله عليه وآله لم قدم المدينة ولا  
عهداهم بالصيام فكانوا يصومون ثلاثة أيام من كل شهر حتى نزل رمضان فاستسكنوا  
ذلك وشق عليهم فكان من يطعم مسكيناً كل يوم ترك الصيام عن بطيقه رخص لهم في ذلك  
ثم نسخ قوله تعالى وأن تصوموا خير لكم فأمر بالصيام وهذا الحديث أخرجه أيضاً  
أبو داود من طريق شعبة ماله عودي عن الأعمش مطولاً وقد اختلف في اسناده اختلفا  
كثيراً واذا تقر بأن الانفاذ والاطعام كان رخصة ثم نسخ لم ان يصير الصيام حتماً  
واجباً فكيف يصح الاستدلال على ذلك بقوله وأن تصوموا خير لكم والخيرية لا تدل على  
الوجوب دلالة قوله خير لكم على المشاركة في أصل الخير وأجاب عن ذلك الكرماني  
جواباً متكلفاً حاصله ان المراد أن الصوم خير من التطوع بالفدية والتطوع بها كان  
سنة والخير من السنة لا يكون واجباً اي لا يكون شيئاً خير من السنة الا الواجب كذا قال  
ولا يخفى بعده وسكفه فالأولى ما روى عن سلمة بن الأكوع وابن عمر أن الناسخ فوا  
نعم الى فن شهد منكم الشهر فليصمه والى النسخ في حق غير الكبير عن يطيق الصيام  
ذهب الجمهور قالوا وحكم الاطعام باقي في حق من لم يطق الصيام وقال جماعة من السلف  
منهم مالك وأبو ثور ودادان جميع الاطعام منه وخ وليس على الكبير اذا لم يطق الاطعام  
وقال قتادة كانت الرخصة لكبير بقدر على الصوم ثم نسخ فيه وبقي فحين لا يطيق وقال  
ابن عباس انه المحكمه لكنهم اخصوه بالشيخ الكبير كما وقع في الباب عنه وقال زيد بن  
أسلم والزهرى ومالك هي محكمة نزلت في المريض يفطر ثم يبرأ فلا يقضى حتى يدخل

العباس بن مراد بن المصريح بذلك وله شاهد من حديث ابن عمر في تفسير الطبري انتهى  
وللدارقطني رجع كهيئة يوم ولدته أمه لكن قال الطبري انه محمول بالنسبة الى المظالم على من  
تاب وعجز عن وفائها وقال الترمذي هو مخصوص بالمعاصي  
المعلقة بحقوق الله خاصة دون العباد ولا تسقط الحقوق أنفسها  
فمن كان عليه صلاة أو كفارة وشحها من حقوق الله تعالى  
لانسقط عنه لانها حقوق لا ذنوب انما الذنوب تأخيرها فنفس  
التأخير يسقط بالحج لاهي أنفسهم اقلوا أخرها بعد ما تجدد  
اثم آخر الحج البرور يستطاع اثم الخليفة لا الحقوق (عن ابن  
عباس رضي الله عنه ما قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
وقت) أي حدد الواضع الآية الاحرام وجعلها ميقانا  
وان كان مأخوذاً من الوقت الا ان المعروف يستعمله في مطلق  
التحديد اتساعاً ويحتمل ان يريد به تعليق الاحرام بوقت الوصول  
الى هذه الاماكن بالشرط المعتبر وقد يكون بمعنى أوجب  
كقوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً  
ويؤيده الرواية الثانية بلفظ فرضهم ارسل الله صلى الله عليه

وآله وسلم (لاهل المدينة) النبوية ومن سلك طريق سفرهم ومن على ميقاتهم (ذا الحليفة) نضعه خلفه رمضان  
فتباعد عن وقت ربه قرية نخبة وبها مسجد يعرف بمسجد الشجرة خراب وبئر يقال لها بئر علي وقال في القاموس ما لبني هو

جشم على سبعة أميال وهو الذي صححه النووي ورواه من قال بينهم أميل واحد وهو ابن الصباغ في الشامل والرواية في  
في البصر ورواه الحسن وقال ابن حزم بينه وبين مكة مائة أميل غير ميلين ١١٥ وقال غيره بينهم عشر مراحل

قال القسطلاني ولهم موضع آخر بين حاذة وذات عرق وجادة بالحاء المهملة والذال المهملة الخفيفة وهو المراد في حديث رافع بن خديج كنعان النخعي صلى الله عليه وآله وسلم يذى الحليفة من تهامة فأصبنا نهب ابل (ولاهل الشام) زاد النسائي في حديث عائشة ومعه وزاد الشافعي في روايته والمغرب (الخفيفة) بضم الجيم وسكون الحاء هي قرية ثرية بينهما وبين مكة خمس مراحل أوست وقول النووي في نزوح المذهب ثلاث مراحل فيه نظر كما قال في الفتح وفي حديث ابن عمر أنها مهيبة بوزن عاقمة وقيل بوزن لطيفة وسميت الخففة لان السيل أجنح بها قال ابن الكلبي كان العماليق يسكنون يثرب فوقع بينهم وبين بني عييل وهم اخوة عاد حرب فأخرجوهم من يثرب فنزلوا بهم بعة بن جاسم فاجتفهم أي استأصلهم فسميت الخففة والمكان الذي يحرم منه المصريون الآن رابع بوزن فاعل قريب من الخففة واختصت الخففة بالحج فلا ينزلها أحد الاحم (ولاهل نجد) أي نجد الحجاز أو اليمن ومن سلك طريقهم في السفر قال في الفتح هو كل مكان مرتفع وهو اسم

رمضان آخر فيلزمه صومه ثم يقضى بعده ويطعم عن كل يوم من من حنطة فان اقل مرضه برمضان الثاني فليس عليه اطعام بل عليه القضاء فقط وقال الحسن البصري وغيره الضمير في يطعمه عائدة على الاطعام لا على الصوم ثم نسخ بعد ذلك قوله سمع ابن عباس يقرأ وعلى الذين يطعمونه هكذا في هذا الكتاب وهو لا يناسب قوله آخر الكلام هي الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان ان يصوما الا ان يكون مراد ابن عباس ان ذلك من مجاز الخذف كما روى عن بعض العلماء والاصل وعلى الذين لا يطعمونه وقد روى عن ابن عباس انه كان يقرأ وعلى الذين يطعمونه أي يكلونونه ولا يطعمونه وهو المناسب لآخر الكلام وقد روى عن ابن عباس أنه قال رخص للشيخ الكبير ان يظطر ويطعم عن كل يوم مسكيناً ولا قضاء عليه رواه الدارقطني والحاكم وصححه وفيه مع ما في الباب عنه وعن معاذ دليل على أنه يجوز للشيخ الكبير العاجز عن الصوم أن يظطر ويكفر وقد اختلف في قدر اطعام المسكين فقبل نصف صاع عن كل يوم من أي قوت وبه قال أبو طالب وأبو العباس وغيرهما من الهادي وقيل صاع من غير البر ونصف صاع منه وبه قال أبو حنيفة والمؤيد بالله وقيل مد من بر أو نصف صاع من غيره وبه قال الشافعي وغيره وليس في المرفوع ما يدل على التقدير قوله أنبت العلي والمرع لفظ أبي داود ابن عباس قال في قوله وعلى الذين يطعمونه قال كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما يطعمان الطعام ان يظطرا ويطعما مكان كل يوم مسكيناً والحبلي والمرع اذا خافتا يدي علي أولادهما فأطرتا وأطعمتهما واخرجه البزار كذلك وزاد في آخره وكان ابن عباس يقول لام ولد له حلي أنت بمنزلة الذي لا يطعمه فعليك الفسداء ولا قضاء عليك وصحح الدارقطني اسناده

\* (باب قضاء رمضان متتابعاً ومفروقاً وتأخيرها الى شعبان) \*

(عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قضاء رمضان ان شاء ففرق وان شاء فاجع رواه الدارقطني قال البخاري قال ابن عباس لا بأس ان يفرق لقول الله تعالى في عدة من أيام أخر وعن عائشة قالت نزلت فعدة من أيام أخر متتابعات فسقطت متتابعات رواه الدارقطني وقال اسناد صحيح) حديث ابن عمر في اسناده سفيان بن بشر وقد تردد بوجهه قال الدارقطني ورواه عطاء عن عبيد بن غير مرسل قال الحافظ وفي اسناده ضعف أيضاً وقد صحح الحديث ابن الجوزي وقال ما علمنا أحد اطعن في سفيان بن بشر ورواه الدارقطني أيضاً من حديث عبد الله بن عمرو في اسناده الواقدي وابن الهيثم ورواه من حديث محمد بن المهدى كدر قال بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن تطبيع قضاء شهر رمضان فقال ذلك البك أرايت لو كان على أحدكم دين ففضى الدرهم والدرهمين ألم يكن قضاء والله أحق أن يعفو وقال هذا اسناد حسن لكنه مرسل وقد اعترضه موضع والمراد منها التي أعلاها تامة واليمن وأسناها الشام والعراق بقرن المنازل بلقظ الجمع والمركب الاضافي هو اسم المكان ويقال له قرن بلاضائه وهو بفتح القاف وسكون الراء وضبطه صاحب الصنح بفتح الراء وغلطوه وبانح

الذووي فحكي الاثنان على تحتظته في ذلك لكن حكي عياض عن ثعلب القابسي ان من قاله بالاسكان أراد الجبل ومن قاله  
بالفتح أراد الطريق ويسمى قرن الثعالب ١١٦  
وسمى بذلك لكثرة ما كان يأوى اليه من الثعالب وحكي

روي موصولا ولا يثبت وفي الباب عن أبي عبيدة ومعاذ بن جبل وأنس وأبي هريرة ورافع  
ابن خديج أخرجهما البيهقي وهذه الطرق وان كانت كل واحدة منها لا تخلو عن مقال  
في بعضها يقوى بعضها فتصلح للاحتجاج بها على جواز الشريفة وهو قول الجمهور وحكاها في  
البحر عن علي عليه السلام وأبي هريرة وأنس ومعاذ ونقل ابن المنذر عن علي وعائشة  
وجوب التتابع قال في الفتح وهو قول بعض أهل الظاهر وروي عبد الرزاق بإسناد  
عن ابن عمر انه قال يقضيه تباعا وحكاها في البحر عن النخعي والناصر واحد قول الشافعي  
وتسكوا بالقراءة المذكورة أعني قوله متتابعات قال في الموطأ هي قراءة أبي بن كعب  
وأجيب عن ذلك بما تقدم عن عائشة انها سقطت على انه قد اختلف في الاحتجاج بقراءة  
الاحاد كما تقر في الاصول واذا سلم انه لم يثبت قط فهي منزلة عندهم قال بالاحتجاج  
بها منزلة أخبار الاحاد وقد عارضها في الباب من الاحاديث وقال القاسم بن ابراهيم ار  
فرق أساء وأجراً وحكي في البحر عن داود أن القاضي يطابق وقت الفوات من أول الشهر  
وأخره ووسطه ومما احتج به لامة تابع ما أخرجه الدارقطني عن أبي هريرة انه صلى الله  
عليه وآله وسلم قال من كان عليه صوم من رمضان فليسرده ولا يقطع له لكنه قال البيهقي  
لا يصح وفي اسناده عبيد الرحمن بن ابراهيم القاضي وهو مختلف فيه قال الدارقطني  
ضعيف وقال أبو حاتم ليس بالقوي زوى حديثا منكر اقال عبد الحق يعني هذا وتعبه ابن  
القطان بانه لم ينص عليه فاعاد غيره قال ولم يأت من ضعفه بحجة والحديث حسن قال  
الحافظ قد صرح ابن أبي حاتم عن أبيه بانه انكر هذا الحديث بعينه على عبد الرحمن قوله  
قال ابن عباس وصلى الله عليه وآله وسلم قال من كان عليه صوم من رمضان فليسرده ولا يقطع له لكنه قال البيهقي

قالت كان يكون على الصوم من رمضان فليسرده ولا يقطع له انما قضى الا في شعبان وذلك  
لمكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه الجماعة ويروى بإسناد ضعيف عن أبي  
هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل مرض في رمضان فافطرم صوم ولم يصم  
حتى أدرك رمضان آخر فقال يصوم الذي أدركتم يصوم الشهر الذي أفطرتم فيه ويصوم كل  
يوم مسكينا ورواه الدارقطني عن أبي هريرة من قوله وقال اسناده صحيح ووقوف وروي

عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من مات وعليه صوم شهر رمضان  
فليطعم عنه مكان كل يوم مسكين واسناده ضعيف قال الترمذي والصحيح انه عن ابن عمر  
موقوف وعن ابن عباس قال اذا مرض الرجل في رمضان ثم مات ولم يصم أطعم عنه ولم

يكن عليه قضاء وان تذر قضى عنه ولله رواية أبو داود حديث أبي هريرة أخرجه  
الدارقطني وفي اسناده عمر بن موسى بن وجيه وهو ضعيف جدا والراوى عنه ابراهيم بن  
نافع وهو أيضا ضعيف وروي عنه موقوف واسناده الدارقطني كما ذكر المصنف وغيره

الرباني من بعض قداما  
الشافعية انهم ما موضعان  
أحدهما في هبوط وهو الذي  
يقال له قرن المنازل والاخر  
في صمود وهو الذي يقال له قرن  
الثعالب والمعروف الاول لكن  
في أخبار مكة لقا كهي ان قرن  
الثعالب جبل مشرف على أسفل  
مكة بينه وبين مكة ألف  
وخمسمائة ذراع فظهر ان قرن  
الثعالب ليس من المواقيت وقال  
في الفتح والجبل المذكور بينه  
وبين مكة من جهة الشرق  
مرحلتان (ولاهل اليمن) اذا  
قصدا مكة طريقين احدهما  
طريق أهل الجبال وهم يصلون  
الى قرن أو يحاذونه فهو ميقاتهم  
كما هو ميقات أهل المشرق  
والاخرى طريق أهل تهامة  
فيرون بها لم أو يحاذونه وهو  
ميقاتهم لا يشاركهم فيه الا من  
أتى عليه من غيرهم (يا لم) غير  
منصرف جبل من جهات تهامة  
ويقال له ألام على مرحلتين من  
مكة فان مر أهل اليمن من  
طريق الجبال لميقاتهم فجد قال  
في الفتح بينهما ما ثلاثون ميلا  
وحكي ابن السكيت فيه برحرم  
براهين بدل اللاهين وأبعد  
المقات من مكة ذوالخليفة  
ميقات أهل المدينة فقبل  
الحكمة في ذلك ان تعظم أجور

أهل المدينة وقيل رفقا بأهل الآفاق لان أهل المدينة أقرب الآفاق الى مكة أي عن لم ميقات  
معين (هن) أي المواقيت المذكورة (لهن) بضم الميم الموثبات وكان مقتضى الظاهر ان يكون لهم بضم الميم المذكورين فأجاب

ابن مالك بأنه عدل الى ضمير المؤنثات لقصد التشاكس وكانه يقول تاب ضمير عن ضمير بالقرينة لطلب التشاكس وأجاب غيره بأنه  
على حذف مضاف أي هن لاهن أي هذه المواقيت لاهل هذه البلدان

١١٧

بدليل قوله في حديث آخر هن  
(ولن أني عليهن) أي المواقيت

من غير أهلهن فصرح بالاهل  
ثانيا ولا يذعن لهم وهو واضح  
(من غيرهن) أي غير أهل البلاد  
الذكورة فلو مر الشامي على  
ذی الحليقة كما يفعل الآن لزمه  
الأحرام منها وليس له مجاوزتها  
الى الخففة التي هي ميقاته فان  
أخر أساء لزمه دم عند الجمهور  
وأطلق النووي الاتفاق ونفى  
الخلاف في شرحه لمسلم  
والمذهب في هذه المسئلة فان  
أرادني الخلاف في مذهب  
الشامي فسلم وان أرادني  
الخلاف مطلقا فلا لان مذهب  
مالك ان له مجاوزة ذی الحليقة  
الى الخففة ان كان من أهل الشام  
أو مصر وان كان الأفضل  
خلافه وبه قال الخففة وابن  
المنذر من الشافعية وأما  
اشكال ابن دقيق العيد قوله  
ولا هل الشام الخففة فانه شامل  
من من أهل الشام بذی  
الحليقة ومن لم يذعن قوله لمن أني  
عليهن من غير أهلهن فانه شامل  
لشامي اذا مر بذی الحليقة وغيره  
فهما عومان قد تعارضا فأجاب  
عنه الولي ابن العراقي بأن المراد  
بأهل المدينة من سلك طريق  
سفرهم ومن مر على ميقاتهم  
وحينئذ فلا اشكال ولا تعارض  
ويخرج بهذا قول الجمهور (عن

وحديث ابن عمر أخرجه الترمذي عن قتبية عن عبيد بن القاسم عن أشعث عن محمد بن  
نافع عن ابن عمر مرفوعا وقال غريب لا نعرفه مرفوعا الا من هذا الوجه والصحيح انه  
موقوف على ابن عمر قال وأشعث هو ابن سوار ومحمد هو ابن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال  
الحافظ ورواه ابن ماجه من هذا الوجه ووقع عنده عن محمد بن سيرين بدل محمد بن عبد  
الرحمن وهو وهم منه أو من شيخه وقال الدارقطني المحفوظ وقفه على ابن عمر وتابعه  
البيهقي على ذلك وأثر ابن عباس صححه الحافظ وأخرجه الدارقطني وسعيد بن منصور  
والبيهقي وعبد الرزاق موصولا وعلقه البخاري قال عبد الحق في أحكامه لا يصح في  
الاطعام شيء في مرفوعا وكذا قال في الفتح قوله فما أستطيع ان أقضي الا في شعبان  
استدل به ادعى ان عائشة كانت لا تقطوع بشئ من الصيام ولا في عشر ذي الحجة ولا  
عاشوراء ولا غير ذلك وهذا الاستدلال انما يثبت بعد تسليم انما كانت ترى انه لا يجوز صيام  
القطوع ان عليه دين من رمضان ومن أين لقائه ذلك قوله وذلك لما كان رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم هذا الفظ مسلم وفي لفظ البخاري الشغل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم  
وفي رواية للترمذي وابن خزيمة انما قالت ما قضيت شيئا مما يكون علي من رمضان الا في  
شعبان حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي الحديث دلالة على جواز تأخير  
قضاء رمضان مطلقا سواء كان لعذر أو لا غير عذر لان الزيادة اعني قوله وذلك لما كان رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم قد جزم بانهم امدرجة جماعة من الحفاظ كما في الفتح وان كان  
الظاهر اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك لاسيما مع توفر دواعي اذواجه الى  
واله عن الاحكام الشرعية فيكون ذلك اعني جواز التأخير مقيدا بالعذر المسوق لذلك  
قوله ويظم كل يوم مسكينا استدلال به وبما ورد في معناه من قال بانهم انلزم الفدية من لم  
يضم ما فات عليه في رمضان حتى حال عليه رمضان آخر وهم الجمهور وروى عن جماعة  
من الصحابة منهم ابن عمر وابن عباس وأبو هريرة وقال الطحاوي عن يحيى بن أكثم قال  
وجدته عن سبعة من الصحابة لا أعلم لهم مخالفا وقال الخفي وأبو حنيفة وأصحابه انما  
لا تجب الفدية لقوله تعالى نعمة من أيام أخر ولم يذكرها واجب بانها قد كرت في  
الحديث كما تقدم ويدل على ثبوت ما قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين  
قال في البحر ونسخ التخيير لا ينسخ وجوبه ساعلى من أظفر مطلقا الا ما خصه الاجماع  
وقال أبو العباس ان ترك الاداء لغیر عذر وجبت والافلا وحكي في البحر عن الشافعي  
انه ان ترك القضاء حتى حال غير عذر لزمه والا فلا واجب عن هذين القواين بان الحديث  
لم يفرق وقد بينا انه لم يثبت في ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيء وأقول الصحابة  
لا حجة فيهم اذهب الجمهور الى قول لا يدل على انه الحق والبرائة الا صامية قاضية بعدم  
وجوب الاستئصال بالاحكام الكلية حتى يقوم الدليل النافذ عنها ولا دليل ههنا  
فالظاهر عدم الوجوب وقد اختلف القائلون بوجوب الفدية هل يسقط القضاء بها أم لا

أراد الحج والعمرة معانين يشترن بينهما أو الواو بمعنى أو وفيه دلالة على جواز دخول مكة بغير احرام (ومن كان دون ذلك)  
أي بين الميقات ومكة (فن) أي فبقائه من (حيث أنشأ) الاحرام أو السفر من مكانه الى مكة وهذا متفق عليه الاماروي

من يجادل قال ميثاق هؤلاء من مكة واستدل به ابن حزم على أن من ليس له ميثاق فبقائه من حيث أنشأ ولا دلالة فيه لأنه  
يختص عن كان دون الميثاق أي إلى جهة مكة ١١٨  
ثم يدله بعد ذلك أن النسك أنه يحرم  
من حيث تعبد لله القصد  
ولا يجب عليه الرجوع إلى  
الميثاق لقوله فمن حيث أنشأ  
(حتى أهل مكة) وغيرهم ممن هو  
بها ملبس ويجوز فيه الرفع  
والكسر (من مكة) أي  
لا يجنبون إلى الخروج إلى  
الميثاق للأحرام منه بل يحرمون  
من مكة كالأقاق الذي بين  
مكة والميثاق فإنه يحرم من مكانه  
ولا يحتاج إلى الرجوع إلى  
الميثاق ليحرم منه وهذا خاص  
بالحج واختلف في أفضل  
الأماكن التي يحرم منها وأما  
المعقر فيجب عليه أن يخرج إلى  
أدنى المسل قال المحب الطبري  
لا أعلم أحدا جعل مكة ميثاقا  
للمعرة فتعبر عنه على الفارن  
واختلف في الفارن فذهب  
الجمهور إلى أن حكمه حكم  
الحج في الإهلال من مكة وقال  
ابن المأثور يجب عليه  
الخروج إلى أدنى الحل ووجهه  
أن المعرة أمانت درج في الحج  
فيما عمله واحد كالطواف  
والسعي عند من يقول بذلك وأما  
الأحرام فجعله فيهما مختلف  
وجواب هذا الإشكال أن  
المقصود من الخروج إلى المسل  
في حق المعقر أن يرد على البيت  
الحرام من المسل فيصير كونه

فذهب إلا أكثرهم إلى أنه لا يـ قط وقال ابن عباس وابن عمر وقادة وسعيد بن المسيب  
أنه يـ قط والخلاف في مقدار القدية ههنا كالخلاف في مقدارها في حق الشيخ المأثور  
عن الصور وقد تقدم بيانه قوله إذا مرض الرجل في رمضان الخ استدله على وجوب  
الإطعام من تركه من مات في رمضان بعد أن فات عليه بعضه وفيه خلاف والظاهر عدم  
الوجوب لأن قول الصحابة لا حاجة فيه ووقع التردد فمن مات آخر شعبان وقد رجع إلى البحر  
عدم الوجوب لأن الأصل البراءة قوله وإن نذر قضى عنه عليه سيأتي البحث عن هذا  
قريباً

• (باب صوم النذر عن الميت) •

(عن ابن عباس أن امرأة قالت يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم نذر فأصوم عنها  
فقال أرايت لو كان على أمك دين فقضيته أكان يؤدي ذلك عنها قالت نعم قال فصومي عن  
أمك أخرجه وفي رواية أن امرأة ركبت البحر فنذرت أن الله سبحانه أن تصوم شهر  
فأنجها الله فلم تصم حتى ماتت فجاءت قرابة لها إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
فذكرت ذلك فقال صومي عنها أخرجه أحمد والنسائي وأبو داود وعن عائشة أن رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم قال من مات وعليه صيام صام عنه وليه متفق عليه وعن بريدة  
قال بينما أنا جالس عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذ أتته امرأة فقالت إنني تصدقت  
على أمي بجارية وإنها ماتت فقال وجب أجرك ورضا عليه الميراث قالت يا رسول الله  
إنه كان عليها صوم شهر فأصوم عنها قال صومي عنها قالت إنهم لم يحج قط أفأفجع عنها قال  
حج عنهما وإما أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه ولمسلم في رواية صوم شهرين  
قوله أن امرأة هي من يهينة كافي البخاري قوله وعليها صوم نذر في رواية البخاري  
وعليها صوم شهر وفي أخرى أنه أتى رجل فقال وفي رواية له أيضاً وعليها خمسة عشر  
يوماً وفي رواية له أيضاً وعليها صوم شهرين متتابعين قال في الفتح وقد ادعى بعضهم  
أن هذا اضطراب من الرواة والذي يظهر تعدد الواقعة وأما الاختلاف في كون السائل  
رجلاً أو امرأة أو المسؤول عنه أخاً أو أماً فلا يقدح في موضع الاستدلال من الحديث  
قوله أرايت الخ فيه مشروعية القياس وضرب الأمثال ليكون أوضح وأوقع في نفس  
السامع وأقرب إلى السرعة فهمه وفيه تشبيه ما اختلف فيه وأشكل بما اتفق عليه وفيه  
أنه يستحب للمفتي التنبية على وجه الدليل إذا ترتب على ذلك مصلحة وهو أطيب للنفس  
المستفتى وأدعى لإذعانه وسيأتي مثل هذا في الحج إن شاء الله تعالى قوله فجاءت قرابة لها  
هذه الرواية مطلقة فينبغي أن تحمل على الزاوية المقيدة بذكر البنت قوله من مات وعليه

وانداعله وهذا يحصل للفارن بخروجه إلى عرفة وهي من الحل ورجوعه إلى البيت لطواف  
الإفاضة فحصل المقصود بذلك أيضاً واختلاف بين جاوز المواقب حريده النسك فلم يحرم فقال الجمهور بأنهم ويلزمه دم فأما



لزم الدم فيه دليل غير هذا أو ما لا ثم فلتترك الواجب وقد تقدم في حديث ابن عمر بلفظ فرضها وجا بلفظ يهل وهو خبر يعنى  
الامر والامر لا يرد باللفظ الخبر الا اذا اريد تأكيده وتأكيد الامر ١١٩ للوجوب وفي كتاب العلم بلفظ من

أين تأمرنا ان نهل ولمسلم من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أهل المدينة وذهب عطاء والنخعي الى عدم الوجوب ومقابله قول سعيد بن جبيل لا يصح حجه وبه قال ابن حزم وقال الجمهور ولورجع الى الميقات قبل التماس بالتمسك سقط عنه الدم وقال أبو حنيفة بشرط ان يهودها وبها قال مالك بشرط ان لا يبعد وأحمد لا يسقط ثبوتها والافضل في كل ميقات أن يحرم من طرفه الا بعد من مكة فلو أحرمت من طرفه الاقرب جاز (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه ما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتاه) أي أبرك راحلته (بالبطحاء التي بذي الحليفة) ونزل عنها (فصلي بها) في ذهابه ركعتي الاحرام أو العضم ركعتين أو في الرجوع لحديث ابن عمر الثاني واذا رجعت صلى بذي الحليفة ولا مانع من أنه كان يفعل ذلك ذهابا وايابا (وكان عبد الله بن عمر رضي الله عنه ما يفعل ذلك) المذكور ومن الصلاة اتباعا واقتداء به صلى الله عليه وآله وسلم (وعنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنه) ان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم كان يخرج) من المدينة

صيام هذه الصيغة عامة لكل مكاف وقوله صام عنه وليه خبر يعنى الامر بتقديره فليصم وفيه دليل على انه يصوم الولى عن الميت اذا مات وعليه صوم أى صوم كان وبه قال أصحاب الحديث وجماعة من محدثي الشافعية وأبو ثور ونقل البيهقي عن الشافعي أنه علق القول به على صحة الحديث وقد صح وبه قال الصادق والناصر والمؤيد بالله والاوزاعي وأحمد بن حنبل والشافعي في أحد قوليه قال البيهقي في الخلافات هذه السنة ثابتة لأعلم خلافا بين أهل الحديث في صحتها والجمهور على ان صوم الولى عن الميت ليس بواجب وبالح إمام الحرمين ومن تبعه فادعوا الاجماع على ذلك وتعتقب بان بعض أهل الظاهر يقول بوجوبه وذهب مالك وأبو حنيفة والشافعي في الحديث الى انه لا يصام عن الميت مطلقا وبه قال زيد بن علي والهادي والقاسم وقال الليث وأحمد واسحق وأبو عبيد الله لا يصام عنه الا النذر وتلك المانعون مطلقا بما روى عن ابن عباس انه قال لا يصلى أحد عن أحد ولا يصم أحد عن أحد أخرجه النسائي باسناد صحيح من قوله وروى عنه عبد الرزاق عن ابن عمر من قوله وبما أخرجه عنه عبد الرزاق عن عائشة انها قالت لا تصوموا عن موتاكم وأطعموا عنهم قالوا فلما انتفى ابن عباس وعائشة بخلاف ما روياه دل ذلك على أن العمل على خلاف ما روياه قال في الفتح وهذه قاعدة لهم معروفة الا ان الاستاذ عن عائشة وابن عباس فيها مقال وليس فيها ما يمنع من الصيام الا الاثر الذي عن عائشة وهو ضعيف جدا انتهى وهذا بان من صاحب الفتح على ان لفظ حديث ابن عباس باللفظ الذي ذكره هناك وهو انه قال كان لا يصوم أحد عن أحد ولو كان كره في التخصيص باللفظ الذي ذكرناه سابقا والحق ان الاعتبار بما رواه الصحابي لا بما رواه الكلام في هذا ما بسوط في الاصول والذي روى مرفوعا صريح في الرد على المانعين وقد اعتذروا بان المراد بقوله صام عنه وليه أى فعل عنه ما يقوم مقام الصوم وهو الاطعام وهذا اعتذار بارد لا يتمسك به منصف في مقابلة الاحاديث الصحيحة ومن جملة اعتذارهم ان أهل المدينة على خلاف ذلك وهو عذر أبر من الاول ومن اعتذارهم ان الحديث مضطرب وهذا انتم لهم في حديث ابن عباس لم يتم في حديث عائشة فانه لا اضطراب فيه بالريب وتلك القائلون بانه يجوز في النذر دون غيره بان حديث عائشة مطلق وحديث ابن عباس مقيد فيحمل عليه ويكون المراد بالصيام صيام النذر قال في الفتح وليس بينهما تعارض حتى يجمع بينهما حديث ابن عباس صورة مستقلة يسأل عنها من وقعت له وأما حديث عائشة فهو تقرير قاعدة عامة وقد وقعت الاشارة في حديث ابن عباس الى نحو هذا العموم حيث قال في آخره فدين الله أحق ان يقضى انتهى وانما قال ان حديث ابن عباس صورة مستقلة يعنى انه من التخصيص على بعض افراد العام فلا يصلح تخصيصه ولا التقييده كما تقر في الاصول قوله صام عنه وليه لفظ البراء فليصم عنه وليه ان شاء قال في مجمع الزوائد واسناده حسن قال

(من طريق الشجرة) التي عند مسجد ذي الحليفة (ويدخل) الى المدينة (من طريق المعرس) بتشديد الراء موضع نزول المسافرين آخر الليل أو مطلقا وهو أشبه من مسجد ذي الحليفة فهو أقرب الى المدينة منها قال في الفتح وكل من الشجرة



والمؤمن على ستة أميال من المدينة لم يكن العرس أقرب قال ابن بطال كان صلى الله عليه وآله وسلم يفعل ذلك كما يفعل  
 في العيدين يذهب من طريق ويرجع ١٢٠ من أخرى وقد قال بعضهم ان نزوله ذلك لم يكن قصدا وإنما

سكان اتفاقا حكاه أحمد بن  
 الفاضل في أحكامه عن محمد بن  
 الحسن وتعبه والعصم انه كان  
 قصدا أن لا يدخل المدينة لئلا  
 ويدل عليه قوله الآخر وبات  
 حتى يصبح ولمعنى فيه وهو التبرك  
 به (وان رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم كان اذا خرج  
 الى مكة يصلى) بلطف المضارع  
 (في مسجد الشجرة واذا رجع)  
 من مكة صلى بذي الحليفة يطن  
 الوادى وبات) بذي الحليفة  
 (حتى يصبح) ثم توجه الى المدينة  
 لئلا يفزع الناس أهاليهم املا  
 (عن عمر رضى الله عنه قال  
 سمعت النبي صلى الله عليه وآله

(وسلم بوادى العقيق) أى فيه  
 وهو بقرب البقيع ينه وبين  
 المدينة أربعة أميال (يقول  
 أنا الى الليلة آت من ربي) هو  
 جبريل عليه السلام (فقال صل  
 في هذا الوادى المبارك) أى  
 وادى العقيق وروى الزبير بن  
 بكار في أخبار المدينة ان تبعه  
 رجع من المدينة فمعه في مكان  
 فقال هذا عقيق الارض فسمى  
 العقيق لكن ليس هذا من قوله  
 صلى الله عليه وآله وسلم حتى  
 يطابق الترجمة بل حكاه عن قول  
 الآخر الذى أناه وقد روى  
 ابن عسدى من طريق يعقوب  
 ابن ابراهيم الزهرى عن هشام

ابن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعة تحتها وبالعقيق فانه مبارك فكان البخارى أشار الى هذا  
 وتجنبوا أمر بالتخييم أى النزول هناك لئلا يكون حكي ابن الجوزى في الموضوعات انه تعجيب وان الصواب بالمناسبة التوقية

في الفتح اختلف المجيزون في المراد بقوله عليه وقيل كل قريب وقيل الوارث خاصة وقيل  
 عهته والاول أرجح والثاني قريب ويرد الثالث قصة المرأة التي سألت عن نذر أمها قال  
 واختلفوا هل يختص ذلك بالولى لان الاصل عدم النيابة في العبادات البدنية ولانهم اعبادة  
 لا يدخلها النيابة في الحياة فكذلك في الموت لا ما ورد فيه الدليل فيه فتصر على ما ورد  
 ويبقى الباقي على الاصل وهذا هو الأرجح وقيل لا يختص بالولى فلما أمر أحنيا بان يصوم  
 عنه اجزا وقيل يصح استقلال الاجنبى بذلك وذكر الولى لكونه الغالب وظاهر من صريح  
 البخارى اختيار هذا الاخير به جزم أبو الطيب الطبري وقواه بتشييمه صلى الله عليه وآله  
 وسلم ذلك بالدين والدين لا يختص بالقريب انتهى وظاهر الاحاديث انه يصوم عنه ولىه  
 وان لم يوص بذلك وان من صدق عليه اسم الولى لغة أو شرعا أو عرفا صام عنه ولا يصوم  
 عنه من ليس بولى ومجرد التمثيل بالدين لا يدل على ان حكم الصوم كحكمه في جميع  
 الامور قوله ورد هذا عليه كالميراث فيه دليل على انه يجوز لمن ملك قرية عينا من  
 الاعيان ثم مات القريب بعد ذلك وورثه ان يملك تلك العين وقد سبق الكلام على هذا  
 في كتاب الزكاة قوله قال يحيى عنها فيه دليل على انه يجوز للابن ان يحج عن أمه أو أبيه  
 وان لم يوص وسيأتى الكلام على ذلك في الحج ان شاء الله تعالى

### \* (أبواب صوم التطوع) \*

### \* (باب صوم ست من شوال) \*

(عن أبي أيوب عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من صام رمضان ثم أتبعه ستا  
 من شوال فذلك صيام الدهر رواه الجماعة الا البخارى والنسائى ورواه أحمد من حديث  
 جابر وعن ثوبان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال من صام رمضان وستة أيام  
 بعد الفطر كان تمام السنة من جابها حسنة فله عشر أمثالها رواه ابن ماجه) حديث  
 ثوبان أخرجه أيضا النسائى وأحمد والداريمى والبخارى في الباب عن جابر عند أحمد وعبد  
 بن حميد والبخارى وهو الذى أشار اليه المصنف وفى اسناده عمرو بن جابر وهو ضعيف كذا  
 فى مجمع الزوائد وعن أبي هريرة عند البخارى وأبى نعيم والطبرانى وعن ابن عباس عند  
 الطبرانى فى الاوسط وعن البراء بن عازب عند الدارقطنى وقد استدلل بأحاديث الباب على  
 استحباب صوم ستة أيام من شوال واليه ذهب الشافعى وأحمد ودود وغيرهم وبه قال  
 العترة وقال أبو حنيفة ومالك يكره صومها واستدل على ذلك بأنه رغبان وجوزم وهو  
 باطل لا يلتقى بعاقلة فضلا عن عالم نصب مثله فى مقابلة السنة الصحيحة الصريحة وأيضا  
 يلزم مثل ذلك فى سائر أنواع الصوم المرغوب فيها ولا فائده واستدل مالك على الكراهية  
 قال فى الموطأ من انه ما رأى أحدا من أهل العلم يصومها ولا يحنى ان الناس اذا تروا

العمل ابن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعة تحتها وبالعقيق فانه مبارك فكان البخارى أشار الى هذا  
 وتجنبوا أمر بالتخييم أى النزول هناك لئلا يكون حكي ابن الجوزى في الموضوعات انه تعجيب وان الصواب بالمناسبة التوقية

بأنظاره وقد وقع في حديثه، تختصموا بالعميق

2

عن ابن عمر رضي الله عنهما  
في تقديم الراوى أى رآه غيره (وهو

• (باب مرسوم عشر ذی الحجة و تا کی دیوم عرفه اغیر الحاج) •

١٦ نيل ح وأبو داود في الحج وكذا ابن ماجة  
 بن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم أنه أرى) بضيم الهمزة أى في المنام وفي رواية كريمة

پول

17

وأبو داود في الصحيح وكذا ابن ماجه عن ابن عمر رضي الله عنهما  
في المنام وفي رواية كريمة روى بتقديم الراوى (وغيره) (وهو

معترض) على لفظ اسم الفاعل من التعريض وفي رواية في معرس بفتح الراء لانه اسم مكان (بذي الحليفة بطن الوادي) أي  
السابق (قبيل له انك ببطعاه مباركة) عن يعلى بن أمية (القمي)  
١٢٢ وادى العتيق كادل عليه حديثه

المعروف بابن منية بضم الميم  
وسكون النون زفتح التحتية  
وهي أمه وقيل جدته (رضي الله  
عنه أنه قال لعمر) بن الخطاب  
(رضي الله عنه أرنى النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم حين يوحى  
إليه قال فينبأ النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم بالجماعة)  
بضم الجيم واسكان العين  
وتخفيف الراء كما ضبطه جماعة  
من اللغويين ومحققي المحدثين  
وممنهم من ضبطه بكسر العين  
وتشديد الراء وعليه أكثر المحدثين  
قال صاحب المطالع أكثر  
المحدثين يشددونها وأهل الأدب  
يخطئونهم ويخففونها وكلاهما  
صواب (ومعه) صلى الله عليه  
وآله وسلم (نفر من أصحابه) جماعة  
منهم وكان ذلك في سنة ثمان  
(جاءه رجل) قال في الفتح لم  
أعرف اسمه لكن ذكر ابن  
فحون في الذيل عن نفسه  
الطرطوشي إن اسمه عطاء بن  
منية قال ابن فحون فان ثبت  
ذلك فهو أخو يعلى الراوي  
(فقال يا رسول الله كيف ترى  
في رجل أحرم هرة وهو متضمن)  
أي متلطيخ (بطيب فسكت النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم ساعة  
بغاه الوحي فاشار عمر رضي الله  
عنه إلى بختة وعلى رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم ثوب

عن أم سلمة وقد تقدم في كتاب العيدين أحاديث تدل على فضيلة العمل في عشر ذي الحجة  
على العموم والصوم مندرج تحتها وأما ما أخرجه مسلم عن عائشة أنها قالت ما رأيت  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صائما في العشر قط وفي رواية لم يصم العشر قط فقال  
العلماء المراد أنه لم يصمها العارض مرض أو سفر أو غيره مما أو أن عدم رؤيته الله صائما  
لا يستلزم عدمه على أنه قد ثبت من قوله ما يدل على مشروعية صومها كما في حديث  
الباب فلا يقدح في ذلك عدم الفعل وحديث أبي قتادة روى من طريق جماعة من  
الصحابه منهم زيد بن أرقم وسهل بن سعد وقتادة بن النعمان وابن عمر عند الطبراني ومن  
حديث عائشة عند أحمد وفي الباب عن أنس وغيره وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا  
أبو داود والنسائي والحاكم والبيهقي وصححه ابن خزيمة والحاكم وفي أسناده مهدي  
الهجري وهو مجهول ورواه العجلي في الضعفاء من طريقه وقال لا يتابع عليه قال وقد  
روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأسانيد جيدة أنه لم يصم يوم عرفة ولا يصح عنه  
النهي عن صيامه وحديث أم الفضل أخرجه نحوه الشيخان من حديث ميمونة وأخرجه  
النسائي والترمذي وابن حبان من حديث ابن عمر بلانظر حجت مع رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم فلم يصم ومع أبي بكر كذلك ومع عثمان فلم يصم وألا لأصومه ولا أمر به ولا  
أنهى عنه وأخرجه النسائي من حديث ابن عباس وحديث عقبه في معناه أحاديث  
بأكثر ذكره بعضها في باب النهي عن صوم العيدين وأيام التشريق قوله صيام عاشوراء  
سما في البحث عنه وكذلك يأتي الكلام على قوله وثلاثة أيام من كل شهر قوله والعشر فيه  
دليل على استحباب صوم عشر ذي الحجة وعلى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم  
يوم عرفة ورواه أبي داود التي قد مرنا باللفظ تسع ذي الحجة قوله صوم يوم عرفة يكفر  
سنتين الخ في بعض ألفاظ الحديث احتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي  
بعده وقد استشكل تكفيره السنة الآتية لأن التكفير التغطية ولا تكون إلا الشيء قد  
وقع وأجيب بأن المراد يكفره بعد وقوعه أو المراد أنه يلطف به فلا يأتي بذنب فيه اسباب  
صيامه ذلك اليوم وقد قد ذاك جماعة من المعتزلة وغيرهم بالصغار قال النووي فان لم  
تسكن صغائر كفر من الكبائر وان لم تكن كبائر كان زيادة في رفع الدرجات والمجدي  
يدل على استحباب صوم يوم عرفة وكذلك الأحاديث الواردة في معناه التي قدمنا الإشارة  
إليها في ذلك ذهب عمرو عائشة وابن الزبير واسامة بن زيد وعثمان بن أبي العاص والعترة  
وكان ذلك يجب الحسن ويحكمه عن عثمان وقال قتادة أنه لا بأس به أنه لم يصمه عن  
الدعاء ونقوله البيهقي في المعرفة عن الشافعي في القديم واختاره الخطابي والمتولي من  
الشافعية وحديث في الفتح عن الجمهور أنه يستحب أظفاره حتى قال عطاء عن أظفاره  
ليتهقوى به على الذكركان له مثل أجر الصائم وقال يحيى بن سعيد الزبيري أنه يجب فمار  
يوم عرفة للعاج واعلم أن ظاهر حديث أبي قتادة المذكور في الباب أنه يستحب صوم

قد أظلم به) أي جعل الغيوب له كالظلمة يستظل به (فادخلت رأسي) ليراه صلى الله عليه وآله وسلم حال  
نزول الوحي وهو محمول على أن عمر وعلي عليهما السلام لا يكره الاطلاع عليه في ذلك الوقت لأن فيه تقوية

الايان بشاهدة حال الوحي الكريم (فاذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سجد للوجه وهو يغبط) من الغبط وهو صوت النفس المتردد من النائم والمغمى عليه من شدة ثقل الوحي أي ينفض ١٢٣ وعند الطبراني في الأوسط وابن

أبي حاتم أن الآية التي أنزلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم حينئذ قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله ويسبق فادمنه ان المأمور به وهو الاتمام يستدعي وجوب اجتناب ما يقع في العمرة (ثم سري عنه) صلى الله عليه وآله وسلم أي كشف عنه ثياباً فشيئاً وروى بخفيف الراء أي كشف عنه مائة غشاه من ثقل الوحي يقول سرت الثوب وسريته نزعته والتشديد أكثر لا فاد قاله دريخ (فقال أين السائل عن العمرة فأتى برجل فقال اغسل الطيب الذي بك) وهو أعم من أن يكون بشوبه أو يبدنه واستعمل به على منع استدامة الطيب بعد الاحرام للامر بغسل أثره من الثوب والبدن اعموم قوله اغسل الطيب الذي بك وهو قول مالك ومحمد بن الحسن وأجاب الجمهور بأن قصته يعلى كانت بالجرعانة سنة عثمان بالخلاف كما مر وقد ثبت عن عائشة أنها أطيبته صلى الله عليه وآله وسلم يدها في حجة الوداع سنة عشر بخلاف وانما يؤخذ بالآخر فالآخر من الامر (ثلاث مرات) هو نص في تكرار الغسل أو المعنى قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث مرات اغسل الثوب

يوم عرفة مطلقاً وظاهر حديث عقبة بن عامر المذكور في الباب أيضاً أنه يكره صومه مطلقاً لجملة قريبي الذي كرم يوم النحر وأيام التشريق وتعليل ذلك انه اعيد وانما أيام كل وشرب وظاهر حديث أبي هريرة أنه لا يجوز صومه بعرفات فيجمع بين الاحاديث بان صوم هذا اليوم مستحب لكل أحد مكره لمن كان بعرفات حاجاً والحكمة في ذلك أنه ربما كان مؤدياً الى الضعف عن الدعاء والذكريوم عرفة هنالك والقيام باعمال الحج وقيل الحكمة انه يوم عبد لاهل الموقف لاجتماعهم فيه ويؤيده حديث أبي تمام ذوقيل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما افطرق فيه وافقته يوم الجمعة وقد سئى عن افراده بالصوم كما سيأتي ويرده حديث أبي هريرة المصريح بالنهي عن صومه مطلقاً قوله فشرب وهو يخطب فيه دلائل على جواز الاكل والشرب في الخائل من غير كراهة وفي رواية للبخاري من حديث مهونة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم شربه والناس ينظرون اليه قوله عيدنا أهل الاسلام فيه دليل على ان يوم عرفة وبقية أيام التشريق التي بعد يوم النحر أيام عيد

#### \*(باب صوم المحرم وتا كيد عاشوراء)\*

(قد سبق انه صلى الله عليه وآله وسلم سئل أي الصيام بعد رمضان أفضل قال شهر الله المحرم وعن ابن عباس وسئل عن صوم عاشوراء فقال ما علمت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صام يوماً بطاب فضله على الايام الا هذا اليوم ولا نهر الا هذا الشهر يعني رمضان وعن عائشة قالت كان يوم عاشوراء يوماً تصومه قريش في الجاهلية وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصومه فلما قدم المدينة تصامه وأمر الناس بصيامه فلما فرض رمضان قال من شاء صامه ومن شاتم تركه وعن سلمة بن الأكوع قال أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً من أسلم ان اذن في الناس ان من كان اكل فليصم بقية يومه ومن لم يكن أكل فليصم فان اليوم يوم عاشوراء وعن علقمة ان الاشعث بن قيس دخل على عبد الله وهو يطعم يوم عاشوراء فقال يا أبا عبد الرحمن ان اليوم يوم عاشوراء فقال قد كان يصام قبل ان ينزل رمضان فلما نزل رمضان تركه فان كنت مفطراً فاطعم وعن ابن عمر ان أهل الجاهلية كانوا يصومون يوم عاشوراء وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صامه والمسلمون قبل ان يفرض رمضان فلما فرض رمضان قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يوم عاشوراء يوم من أيام الله فمن شاء صامه وكان ابن عمر لا يصومه الا ان يوافق صيامه وعن أبي موسى قال كان يوم عاشوراء تعظمه اليهود وتختذع به عبداً فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صوموا أنتم وعن ابن عباس قال قدم النبي صلى الله

فلا يكون فيه تنصص على أمره بثلاث غسلات وعلى الاول فهمه ابن المنذر لكن لو كان في الحديث ما يدل على ان الخلق كان في الثوب أمكن ما قاله لكن ظاهر ان الخلق كان في بدنه لا في ثيابه لقوله وهو متضمن بطيب وإذا كان الخلق في البدن

أمكن ان تزول رائحته ولونه بالكلمة بغسله ثلاث مرات لان الملق الطيب بالبدن أخف من غلوقه بالثوب قاله في المصابيح  
(وانزع عنه الجبة واضمغ في عورتك كالتضع ١٢٤ في جحشك) وعند مسلم من طريق قيس بن سعد عن عطاء في هذا الحديث

عليه وآله وسلم قرأ في اليوم عشرين مرة فقال ما هذا قالوا يوم صالح فحسب الله فيه  
موسى وبني اسرائيل من عدوهم فصامه وموسى فقال أنا أحق بموسى منكم فصامه  
وأمر بصيامه وعن معاوية بن أبي سفيان قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم يقول ان هذا يوم عاشوراء ولم يكتب عليكم صيامه وأفاضلهم من شاء صام ومن شاء  
فليس فطر متفق على هذه الاخبار كلها واكثرها يدل على ان صومه واجب ثم نسخ ويقال  
ليجب بحال بدليل خبر معاوية وانما نسخ تاكيد استحبابه قوله قد سبق انه صلى الله  
عليه وآله وسلم سئل الخ هذا الحديث ذكره المصنف رحمه الله تعالى في باب ما جاء في قيام  
الليلة من أبواب صلاة التطوع وهو للجماعة الا البخاري عن أبي هريرة وفيه دليل على  
ان أفضل صيام التطوع صوم شهر المحرم ولا يعارضه حديث أنس عند الترمذي قال  
سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أي الصوم أفضل بعد رمضان قال شعبان لتعظيم  
رمضان لان في اسناده صدقة بن موسى وليس بالقوى ومما يدل على فضيلة الصيام  
في المحرم ما أخرجه الترمذي عن علي عليه السلام وحسنه انه سمع رجلا يقول يا رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم وهو قاعد فقال يا رسول الله أي شهر تأمرني ان أصوم بعد شهر  
رمضان فقال ان كنت صائما بعد شهر رمضان فصم المحرم فانه شهر الله فيه يوم تأب فيه على  
قوم ويتوب فيه على قوم وقد استشكل قوم اكلنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم من صوم  
شعبان دون المحرم مع كون الصيام فيه أفضل من غيره وأجيب عن ذلك بجوابين الاول  
انه صلى الله عليه وآله وسلم اثناعلم فضل المحرم في آخر حياته والثاني لانه كان يعرض له  
فيه سقرا أو مرض أو غيره مما قوله عن صوم عاشوراء قال في الفتح هو المأذون المشهور  
وحكي فيه القصة وزعم ابن ديد انه اسم اسلامي وانه لا يعرف في الجاهلية وورد في ابن  
دحية بان ابن الامري حكي انه سمع في كلامهم خابورا كذا في الفتح وبحديث عائشة  
المذكور في الباب ان الجاهلية كانوا يصومونه ولكن صومهم له ليس يلزم ان يكون  
مسمى عندهم بذلك الاسم قال في الفتح أيضا واختلاف أهل الشرع في تعيينه فقال الاكثر  
هو اليوم العاشر قال القرطبي عاشوراء مع دول عن عائشة والعبادة والتعظيم وهو  
في الاصل صفة الليلة العاشرة لانه مأخوذ من العشر الذي هو اسم العقد واليوم مضاف  
اليه فاذا قيل يوم عاشوراء فكانه قيل يوم الليلة العاشرة لانهم لما عدوا به عن الصفة  
غلبت عليه الاسمية فامتنعوا عن الموصوف فخذوا الليلة فصار هذا اللفظ علما على  
اليوم العاشر وذكر أبو منصور الجواليقي انه لم يسمع قاعولا الا هذا وصاروا وساروا  
وذاقوا من الضاروا والزال قال الزين بن المنير الاكثر على ان عاشوراء هو اليوم  
العاشر من شهر الله المحرم وهو مقتضى الاشتقاق والتسمية وقيل هو اليوم التاسع  
فعلى الاول اليوم مضاف لليلة الماضية وعلى الثاني هو مضاف لليلة الآتية وقيل

فقال ما كنت صائما في جحشك  
فاصنع في عورتك وهو الدال على  
انه كان يعرف اعمال الحج قبل  
ذلك قال ابن العربي كانوا كانوا  
في الجاهلية يتخلقون الثياب  
ويجتمعون الطيب والاحرام  
اذا حجوا وكانوا يتساهلون في  
ذلك في العمرة فاخبره النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم ان حجرا هما  
واحد وقال ابن المنير في الحاشية  
قوله واصنع معناه اترك لان المراد  
بيان ما يجتنبه المحرم فيؤخذ  
منه فائدة حسنة وهي ان الترك  
فعل قال واما قول ابن بطلال أراد  
الادعية وغيرها مما يشترك فيه  
الحج والعمرة ففيه نظر  
لان التروك مشتركة بخلاف  
الاعمال فان في الحج أشياء زائدة  
على العمرة كالوقوف وما بعده  
وقال النووي كما قال ابن بطلال  
وزاد ويستثنى من الاعمال  
ما يختص به الحج وقال البناحي  
المأثور به غير نزع الثوب وغسل  
الخطوب لانه صرح لهما فلم يبق  
الا الفدية كذا قال ولا وجه  
لهذا الحصر بل الذي تبين من  
طريق أخرى ان المأثور به  
الغسل والتزع وذلك ان عند  
مسلم والنسائي من طريق سفيان  
عن عمرو بن دينار عن عطاء في  
هذا الحديث فقال ما كنت  
صائما في جحشك قال أنزع عنى هذه

الثياب وأغسل عنى هذا الملق فقال ما كنت صائما في جحشك فاصنع في عورتك واستدل بهذا  
الحديث على ان من أصابه طيب في اجرامه ناسيا أو جاهلا ثم علم فبادر الى ازالته فلا كفارة عليه وقال مالك ان طالع ذلك لم يدر

ثم وعن أبي حنيفة وأحمد في رواية يجب مطلقا وعلى أن المحرم إذا صاب عاينه مخيط نزعها ولا يلزمه تمزيقه ولا شقه خلافا للحنفي  
والشعبي حيث قال لا يلزمه من قبل رأسه ثلاثا يصير مغطيا الرأسه ١٢٥ أخرجه ابن أبي شيبة عنهم ما روى عن علي

نحوه وكذا عن الحسن وأبي  
قلاية وقد وقع عند أبي داود  
إخلع عنك الجبة فلعها من قبل  
رأسه وعلى أن المفتي أو الحاكم  
إذا لم يعلم الحكم عسك حتى يبين  
له وعلى أن بعض الأحكام ثبت  
بالوحي وإن لم يكن مما يتلى وعلى  
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
لم يكن يحكم بالاجتهاد إلا إذا  
لم يحضره الوحي ورواه حديث  
الباب مكينون الأشيخ البخاري  
فيصري وفي سننه انقطاع إلا  
أن كان صفة وان حضر مراجعة  
يعلى وعمر فيكون متصلا لانه  
قال إن يعلى قال لعمر ولم يقل  
إن يعلى أخبره أنه قال لعمر قال  
الحافظ في الفتح لكن سبأ في  
أبواب العمرة من وجه آخر عن  
صفوان بن يحيى عن أبيه فذكر  
الحديث وأخرجه أيضا في  
فضائل القرآن والمغازي ومسلم  
في الحج وكذا أبو داود والترمذي  
والنسائي (عن عائشة زوج  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم)  
ورضى عنها قالت كنت أطيّب  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
(وسلم لأحرامه) أي لأجل  
أحرامه (حين يحرم) أي قبل  
أن يحرم كما هو لفظ رواية مسلم  
والترمذي لانه لا يمكن أن يراد  
بالأحرام هنا فعل الأحرام فإن  
التطيّب في الأحرام ممنوع بلا  
شك وإنما المراد إرادة الأحرام وقد دل على ذلك رواية النسائي حين أراد الأحرام وحققة قولها كنت أطيّب تطييب بدنة  
ولا يتناول ذلك تطييب ثيابه وقد دل على اختصاصه بدنة الرواية الأخرى التي فيها كنت أجذب ويص الطيب على رأسه



ونظمته وقد اتفق الشافعية على أنه لا يستحب تطيب الثياب عند ارادة الاحرام وشذ المتولي تحكي قولاً يستحب له نعم في نزعه ثم لبسه ففي وجوب الفدية وجهان صحيح البغوي وغيره

الوجوب (وله) أي تحمله من محظورات الاحرام بعد ان يرى ويحلق (قبل ان يطوف بالبيت) طواف الافاضة وفيه استحباب التطيب عند الاحرام وجواز استدائه بعد الاحرام وأنه لا يضر بقاء لونه ورائحته وإنما يحرم ابتداءه في الاحرام وهو قول الجمهور وعن مالك يحرم لكن لا فدية وقال محمد بن الحسن بن يكره ان يتطيب قبل الاحرام بما تبقى هينته بعده واستحباب التطيب أيضاً بعد التحلل الاول قبل الطواف وادعى بعضهم ان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم قاله المهلب وابن القصار وأبو الفرج من المالكية ورجحه ابن العربي وتعقب بان الخصائص لا تثبت بالقياس (عن ابن عمر رضي الله عنهما) قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) يقول أي يرفع صوته بالتلبية حال كونه (ملبداً) شعر رأسه بخوالصه فيضم الشعر ويلتصق ببعضه ببعض احترازاً عن تمطيه وتقلبه وإنما يفعل ذلك من يطول مكثه في الاحرام واستدائه استحباب التلبيد وقد نص عليه الشافعي وهذا الحديث أخرجه أيضاً في اللباس وكذا مسلم وأبو داود

عن عكرمة انه سئل عن ذلك فقال أذنبت قريش ذنباً في الجاهلية فعظم في صدورهم فقبل لهم صوموا عاشوراء يكفركم ذلك انتهى قوله قرأى اليه وندصوم عاشوراء في رواية مسلم فوجد اليه وصدى ما قد استشكل ظاهر هذا الخبر لاقتضائه انه صلى الله عليه وآله وسلم حين قدومه المدينة وجد اليه وصدى ما يوم عاشوراء وانما قدم المدينة في ربيع الاول وأجيب بان المراد ان أول علمه بذلك وسؤاله منه كان بعد ان قدم المدينة أو يكون في الكلام حذف وتقديره قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة فاقام الى يوم عاشوراء فوجد اليه وصدى ما ويحتمل ان يكون أولئك اليهود كانوا يحسبون يوم عاشوراء بحساب السنين الشمسية فصاف يوم عاشوراء بحسابهم اليوم الذي قدم فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة قوله فصامه وأمر بصيامه قد استشكل رجوعه الى الله عليه وآله وسلم الى اليه وفي ذلك وأجاب المازري باحتمال ان يكون أوصى اليه بعد قدومهم أو تواتر عنده الخبر بذلك أو أخبره من أسلم منهم كابن سلام ثم قال ليس في الخبر انه ابتداء الأمر بصيامه بل في حديث عائشة التصريح بأنه كان يصومه قبل ذلك فغاية ما في القصة انه لم يحدث له بقول اليهود وتجديد حكم ولا مخالفة بينه وبين حديث عائشة ان أهل الجاهلية كانوا يصومون كما تقدم اذ لا مانع من توارد القرية بين علي وصيامه مع اختلاف السبب في ذلك قال القرطبي وعلى كل حال فلم يصمه اقتداء بهم ثم قاله كان يصومه قبل ذلك وكان ذلك في الوقت الذي يجب موافقة أهل الكتاب فيما لم ينه عنه قوله ولم يكتب عليكم صيامه الخ هذا كله من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما بينه النسائي واسمعه به علي انه لم يكن فرضاً قط كما قال المصنف قال الحافظ ولا دلالة فيه لاحتمال ان يريد ولم يكتب عليكم صيامه على الدوام كصيام رمضان وغايته انه عام خفي بالدلالة على تقدم وجوبه ويؤيد ذلك ان معاوية انما سجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم من سنة الفتح والذين شهدوا أمره بصيام عاشوراء والنداء بذلك شهدوه في السنة الاولى أول العام الثاني ويؤيد ذلك من مجموع الاحاديث انه كان واجباً المشهور الامر بصومه ثم تأكد الامر بذلك ثم زيادة التأكد بالنداء العام ثم زيادته بأمر من أكل بالامساك ثم زيادته بأمر الامهات أن لا يرضعن فيه الاطفال ومقول ابن مسعود الثابت في مسلم لما فرض رمضان ترك عاشوراء مع العلم بأنه ما ترك استحبابه بل هو باق فدل على ان المتروك وجوبه وأما قول بعضهم المتروك تأكد استحبابه والباقي مطلق الاستحباب فلا يخفى ضعفه بل تأكد استحبابه باق ولا سيما مع استقرار الاهتمام به حتى في عام وفاته صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال لئن بقيت لأصوم من التاسع كما سباني وترغبه فيه واخبره بأنه يكفر سنة فأي تأكد أبلى من هذا (وعن ابن عباس قال لما صام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم عاشوراء وأمر بصيامه قالوا يا رسول الله

والنسائي وابن ماجه (وعنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنه) قال ما أهل رسول الله صلى الله عليه وآله (وهو) (وسلم الامن عند المسجد يعني مسجد ذي الحليفة) ولفظ متين رواية سفيان الذي لم يذكر البخاري هذه البيهات التي يكذبون

فيم ا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والله ما أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الامن عند مسجد ذى الحليفة  
 بلفظ ركب راحلته حتى استوت

على البيداء أهل والبيداء هذه  
 كما قاله أبو عبيد البكري وغيره  
 فوق على ذى الحليفة لمن صعد  
 من الوادى وعند البضارى من  
 طريق صالح بن كيسان عن نافع  
 عن ابن عمر قال أهل النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم حين استوت  
 به راحلته قائمة فهذه ثلاث  
 روايات ظاهرة التدافع لكن  
 قد أوضح هذا ابن عباس فها  
 رواه أبو داود والحاكم من  
 طريق سعيد بن جبيرة قلت لابن  
 عباس عجت لاختلاف أصحاب  
 رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم فى اهلاله فذكر الحديث  
 وفيه فلما صلى بمسجد ذى الحليفة  
 وكعتين أو جب من مجلسه قاهل  
 بالحج حين فرغ منهم فسمع منه  
 قوم لحفظوه ثم ركب فلما استقلت  
 به راحلته أهل وأدرك ذلك منه  
 قوم لم يشهدوا فى المرة الاولى  
 فسمعوه حين ذلك فقاموا انما  
 أهل حين استقلت به راحلته  
 ثم مضى فلما عاشر البيداء  
 أهل وأدرك ذلك قوم لم يشهدوه  
 فنقل كل واحد ما سمع وانما كان  
 اهلالا فى مصلاه وائم الله ثم أهل  
 ثانيا وثالثا وقد اتفق فقهاء  
 الامصار على جواز جميع ذلك  
 وانما الخلاف فى الافضل  
 وحديث الباب أخرجه مسلم  
 فى الحج وكذا أبو داود والترمذى

انه يوم تعظمه اليهود والنصارى فقال فاذا كان عام المقبل ان شاء الله صمنا اليوم التاسع  
 قال فلم يأت العام المقبل حتى توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه مسلم وأبو داود  
 وفى لفظ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ائني بقيت الى قابل لاصوم من التاسع  
 يعنى يوم عاشوراء رواه أحمد ومسلم وفى رواية قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 صوموا يوم عاشوراء وخالفوا اليهود صوموا قبة له يوما وبعده يوما رواه أحمد (رواية  
 أحمد هذه ضعيفة منه مكررة من طريق داود بن علي عن أبيه عن جده رواها عنه ابن أبي  
 ليلى قوله تعظمه اليهود والنصارى استشكل هذا بان التعليل بنجاة موسى وغرق  
 فرعون مما يدل على اختصاص ذلك بموسى واليهود وأجيب باحتمال أن يكون سبب  
 تعظيم النصارى ان عيسى كان يصومه وهو عالم بنسخ من شريعة موسى لان كنهها  
 منها ما نسخ بشريعة عيسى لقوله تعالى ولا حل لكم بعض الذى حرم عليكم وأكندر  
 الاحكام اتماما لقها النصارى من التوراة وقد أخرج أحمد عن ابن عباس ان السفينة  
 استوت على الجودى فيه فصامه نوح وموسى وشكر الله تعالى وكان ذكر موسى دون  
 غيره لما شاركه فى الفرح باعتبار نجاة ما وغرق أعداؤهما قوله صمنا اليوم التاسع  
 يحتمل ان المراد انه لا يقتصر عليه بل يضيفه الى اليوم العاشر اما احتياط طاله واما مخالفة  
 لليهود والنصارى ويحتمل ان المراد انه يقتصر على صومه واكنه ليس فى اللفظ ما يدل  
 على ذلك ويؤيد الاحتمال الاول قوله فى آخر الحديث صوموا قبله يوما وبعده يوما  
 فانه صريح فى مشروعية ضم اليومين الى يوم عاشوراء وقد أخرج الحديث المذكور  
 بمثل اللفظ الذى رواه أحمد البیهقي وذكره فى التلخيص وسكت عنه وقال بعض أهل العلم  
 ان قوله صمنا التاسع يحتمل انه أراد نقل العاشر الى التاسع وانه أراد ان يضيفه اليه فى  
 الصوم فلما توفى قبل ذلك كان الاحتياط صوم اليومين انتهى والظاهر ان الاحوط  
 صوم ثلاثة أيام التاسع والعاشر والحادى عشر فيه كونه صوم عاشوراء على ثلاث  
 مراتب الاولى صوم العاشر وحده والثانية صوم التاسع معه والثالثة صوم الحادى  
 عشر معهما وقد ذكر معنى هذا الكلام صاحب الفتح قوله يعنى يوم عاشوراء قد تقدم  
 تأويل كلام ابن عباس بان يوم عاشوراء هو اليوم التاسع وتاويله النووى بانه مأخوذ  
 من اظهارة الابل فان العرب تسمى اليوم الخامس من أيامه رابعا وكذا باقى الايام وعلى  
 هذه النسبة فيكون التاسع عاشرأ قال وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف ان  
 عاشوراء هو اليوم العاشر من المحرم من قال بذلك سعيد بن المسيب والحسن البصرى  
 ومالك وأحمد واسحق وخلائق قال وهـ هذا ظاهر الاحاديث ومقتضى اللفظ وأما تقدير  
 أخذه من الاظهارة فبعد ان انتهى

\*(باب ما جاء فى صوم شعبان والاشهر الحرم)\*

والنسائي (عن ابن عباس رضى الله عنهما ان أسامة بن زيد) كان ردف النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) أى رديقه وهو الذى  
 يركب خلف الراكب (من عرفة) موضع الوقوف (الى المزدلفة) بكسر اللام ايم فاعل من الازدلاف وهو القرب لان الحاج

إذا تفاخروا من عرفة يرد لقول النبي أي يعربون منهم أو يقدرون اليه أو يجيئون اليه في ذلك من الليل (ثم اردف) صلى الله عليه وآله وسلم (الفضل) بن العباس بن عبد المطلب ١٢٨ (من المزدلفة الى منى) تواضع الله صلى الله عليه وآله

(عن أم - أمة) أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يصوم من السنة شهرًا تامًا الا شعبان يصل به رمضان زواة الخمسة وانظروا ما جاءه كان يصوم شهر شعبان ورمضان وعن عائشة قالت لم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصوم أكثر من شعبان فإنه كان يصومه كله وفي لفظ ما كان يصوم في شهر ما كان يصوم في شعبان كان يصومه الا قليلا بل كان يصومه كله وفي لفظ ما رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استكمل صيام شهر قط الا شهر رمضان وما رايت في شهر أكثر منه صياما في شعبان متفق على ذلك كله حديث أم سلمة - سنة الترمذي قوله شهرًا تامًا الا شعبان وكذا قول عائشة فإنه كان يصومه كله وقولها بل كان يصومه كله ظاهره يخالف قول عائشة كان يصومه الا قليلا وقد جمع بين هذه الروايات بان المراد بالكل والتمام الا أكثر وقد نقل الترمذي عن ابن المبارك انه قال جائز في كلام العرب اذا صام أكثر الشهر ان يقال صام الشهر كله ويقال قام فلان ليلته أجمع ولعله قد تعشى واشتغل ببعض أمره قال الترمذي كان ابن المبارك يجمع بين الحديثين بذلك وحاصله ان رواية الكل والتمام مفسرة برواية الا أكثر ومخصصة بهما وان المراد بالكل الا أكثر وهو مجاز قليل الاستعمال واستبعد الطبعي قال لان لفظ كل تأكيد لا لارادة الشغل ورفع الجوزفة تفسيره ببعض مناف له قال فيحتمل على أنه كان يصوم شعبان كله تارة ويصوم معظمه أخرى لقلايتهم انه واجب كله كرمضان وقيل المراد بقولها كله انه كان يصوم من أوله تارة ومن آخره أخرى ومن أمثاله طورًا فلا يخفى شيئا منه من صيام ولا يخص بعظامه بصيام بعض وقال الزين بن المنير اما ان يحمل قول عائشة على المبالغة والمراد الاكثر واما ان يجمع بأن قولها انه كان يصومه كله متأخر عن قولها انه كان يصوم أكثر وانها أخذت عن أول الامر ثم أخبرت عن آخره ويؤيد الأول قوله ولا صام شهرًا كاملا قط منه تقدم المدينة غير رمضان آخر جمعهما والنسائي واختاف في الحكمة في أكثره صلى الله عليه وآله وسلم من صوم شعبان فقيل كان يستعمل عن صيام الثلاثة الايام من كل شهر لسفر أو غيره فقتجمع فيضع في شعبان أشار الى ذلك ابن بطلال ويؤيده ما أخرجه الطبراني في الأوسط عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم ثلاثة أيام من كل شهر فربما أخر ذلك حتى يجتمع عليه صوم السنة فيصوم شعبان ولكن في اسناده ابن أبي لمي وهو ضعيف وقيل كان يصنع ذلك لتعظيم رمضان ويؤيده ما أخرجه الترمذي عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أي الصوم أفضل بعد رمضان فقال شعبان له فليصم رمضان ولكن اسناده ضعيف لان فيه صدقة بن موسى وليس بالقوي وقيل الحكمة في ذلك ان نساء كن يفتنين ما عليهن من رمضان في شعبان فكان يصوم معهن وقيل الحكمة انه يتعقبه رمضان وصومه مقترض فكان يكثر من الصوم في شعبان قدر

وسلم وليست ناعته بما يتفق له في تلك الحالة من التشريع ولذا اختار أحداث الاسنان كما يختارون لتسبيح الحديث فله ابن المنير (فكلاهما قال لم يزل النبي صلى الله عليه وآله وسلم يلبي حتى) أي الى ان (رمى بحجرة العقبة) وهي حدمي من جهة مكة من الجانب الغربي وفي الحديث جواز الاراداف لكن اذا طاقه الدابة وان الركوب في الحج أفضل من المني وأخرجه مسلم (وعنه) أي عن ابن عباس (رضي الله عنه قال انطلق النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة بين الظهر والعصر يوم السبت كما صرح به الواقدي (بعد ما ترجل) أي سرح شعره (وادهن) استعمل الدهن قال ابن المنذر أجمع العلماء على ان للمعمر ان يأكل الزيت والشحم والسمن والشيرج وان يستعمل ذلك في جميع بدنه سوى رأسه وخطيته وأجمعوا على ان الطبيب لا يجوز استعماله في بدنه ففرقوا بين الطبيب والزيت في هذا فقياس كون الحرم ممنوعا من استعمال الطبيب في رأسه ان يباح له استعمال الزيت في رأسه (وابس ازاده ورداه هو وأصحابه فلم يشبهه) أحدا (عن شيء من الاردية) جمع رداء (والأزير)

بضم الزاي واسكنهم اجمع ازاد (تلبس المزخرفة التي تردع) أي كثر فيها الزعفران حتى ينتفضه على من يلبسها قال عباس الفتح أوجه ومعنى الضم انها تأتي أثره (على الجلد) أي تصبغه وعند البخاري عن ابن عمر مر فوجدوا

تلبسوا من الثياب شيئا منه الزعفران الحديث (فأصبح) صلى الله عليه وآله وسلم (بذي الحليفة) أي وصل إليها ثم أراثم بات  
 بهم وفي مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر بهم أراثم دعا بواقته ١٢٩ فاشعرها في صفحة سمنامها الأيمن

وسلت الدم وقلدها بنعلين ثم  
 (ركب راحلته حتى استوى على  
 البيداء) وعند النساء أنه صلى  
 الظهر ثم ركب وصعد جبل  
 البيداء ثم (أهل هو وأصحابه)  
 تقدم نقل الخلاف في ذلك قريبا  
 وطريق الجمع بين المختلف فيه  
 وهل كان صلى الله عليه وآله  
 وسلم مفردا للحج أو قارنا أو متعما  
 خلاف يأتي تحقيقه إن شاء الله  
 تعالى (وقلده بتمه) بنعلين للأشعار  
 بأنه هدى قال الأزهرى تكون  
 البدنة من الأبل والبقر والغنم  
 وقال النووي هي البعير ذكرا  
 كان أو أنثى وهي التي  
 استكملت خمس سنين (وذلك)  
 المذكور من الركوب  
 والاستواء على البيداء والأهلال  
 والتقليد (لخمس بقين من  
 ذي القعدة) بفتح القاف  
 وكسرها أو الإشارة لوجه  
 من المدينة وهو الصواب لأن  
 أول ذي الحجة كان يوم الخميس  
 قطع المائت وقواتر أن وقوفه  
 بعرفة كان يوم الجمعة فقعين أن  
 أول الحجة الخميس ولا يصح أن  
 يكون خروجه يوم الخميس وإن  
 جزم به ابن حزم بل ظاهر الخبر أن  
 يكون يوم الجمعة لكن ثبت  
 في الصحيحين عن أنس أنهم صلووا  
 معه صلى الله عليه وآله وسلم  
 الظهر بالمدينة أربعا والعصر  
 بذي الحليفة ركعتين فدل على

ما يصوم في شهر من غير ما يفوته من التطوع الذي يعتاده بسبب صوم رمضان والاولى  
 أن الحكمة في ذلك غفلة الناس عنه لما أخرجه النساء وأبو داود وصححه ابن خزيمة من  
 حديث أسامة قال قلت يا رسول الله ألم أركل تصوم من شهر من الشهر وما تصوم من شعبان  
 قال ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الأعمال إلى رب  
 العالمين فأحب أن يرفع عملى وأنا صائم وشيخه من حديث عائشة عند أبي يعلى ولا تعارض  
 بين ما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم من صوم كل شعبان أو أكثره ووصله بـرمضان  
 وبين أحاديث النهى عن تقدم رمضان بصوم يوم أو يومين وكذا ما جاء من النهى عن  
 صوم نصف شعبان الثاني فإن الجمع بينهما ظاهر بأن يحتمل النهى على من لم يدخل ذلك  
 الأيام في صيام يعتاده وقد تقدم تقييد أحاديث النهى عن التقدم بقوله صلى الله عليه  
 وآله وسلم الآن يكون شيئا يصومه أحدكم (فائدة) ظاهر قوله في حديث أسامة أن  
 شعبان شهر يغفل عنه الناس بين رجب ورمضان أنه يستحب صوم رجب لأن  
 الظاهر أن المراد أنهم يغفلون عن تعظيم شعبان بالصوم كما يعظمون رمضان  
 ورجبانه ويحتمل أن المراد غفلة من عن تعظيم شعبان بصومه كما يعظمون رجبا  
 بنحر الخائف فيه فانه كان يعظم بذلك عند الجاهلية ويفترون فيه العترة كما  
 ثبت في الحديث والظاهر الأول لأن المراد بالناس الصحابة فإن الشارع قد كان اذ ذلك  
 محال أن يترك الجاهلية ولكن غايته التقرير لهم على صومه وهو لا يشهد زيادة على الجواز  
 وقد ورد ما يدل على مشروعية صومه على العموم والخصوص أما العموم فالأحاديث  
 الواردة في الترغيب في صوم الأشهر الحرم وهو منها بالاجماع وكذلك الأحاديث  
 الواردة في مشروعية مطلق الصوم وأما على الخصوص فما أخرجه الطبراني عن سعيد  
 ابن أبي راشد عن فروعا بلقظ من صام يوما من رجب فكأنما صام سنة ومن صام منه  
 سبعة أيام غلقت عنه أبواب جهنم ومن صام منه ثمانية أيام فتحت له ثمانية أبواب الجنة  
 ومن صام منه عشرة لم يسأل الله شيئا إلا أعطاه ومن صام منه خمسة عشر يوما نادى مناد  
 من السماء قد غفر لك ما مضى فانه أنف العمل ومن زاد زاده الله ثم ساق حديثا طويلا  
 في فضله وأخرج الخطيب عن أبي ذر من صام يوما من رجب عدل صيام شهر ربيع  
 حديث سعيد بن أبي راشد وأخرج نحوه أبو نعيم وابن عساکر من حديث ابن عمر  
 مرفوعا وأخرج أيضا نحوه البيهقي في شعب الإيمان عن أنس مرفوعا وأخرج الخلال  
 عن أبي سعيد مرفوعا رجب من شهر الحرم وأيامه مكتوبة على أبواب السماء  
 السادسة فإذا صام الرجل منه يوما وجد صومه يتقوى الله نطق الباب ونطق اليوم  
 وقا يارب اغفر له وإذا لم يتم صومه يتقوى الله ليس تغفر له وقيل خدعتك نفسك  
 وأخرج أبو الفتح بن أبي الفوارس في أماليه عن الحسن مرسل أنه قال صلى الله عليه  
 وآله وسلم رجب شهر الله وشعبان شهري ورمضان شهر أمتي وحكى ابن السبكي عن محمد

١٧ نيل ح ان خروجه لم يكن يوم الجمعة ويحمل قوله لخمس بقين أي أن  
 كان الشهر ثلاثين فاتفق أن جاء تسعا وعشرين فيكون يوم الخميس أول ذي الحجة بعد مضى أربع ليالٍ لا خمس ويؤيده قول

جابر بن نيس بقين من ذى الحجة أو أربع وانما لم يقل الراوى ان بقين يحرف الشرط لان الغالب تمام الشهر وبه احتج من قال  
 لاحاجة للاثنيان والاخر راعى احتمال ١٣٠ النقص فقال يحتاج اليه للاحتياط (فقدم) صلى الله عليه

والله وسلم (مكة) من أعلاها  
 (لأربع ليال خلون من ذى الحجة)  
 صبيحة يوم الاحد فطاف بالبيت  
 وسعى بين الصفا والمروة ولم يحل  
 بفتح أوله وكسر ثانيه أى لم يصير  
 حلالا (من أجل بدنه) بتكون  
 الدال (لأنه) صلى الله عليه وآله  
 وسلم (قلدها) فصارت هديا  
 ولا يجوز لصاحب الهدى ان  
 يتحمل حتى يبلغ الهدى محله ثم  
 نزل بأعلى مكة عند الجحون بفتح  
 الحاء الله - له وضرم الجيم الجبل  
 المشرف على المحصب حذاء  
 مسجد العقبة وفي المشارق  
 وغيرها مائة أهل مكة على ميل  
 ونصف من البيت (وهو) أى  
 والحال أنه صلى الله عليه وآله  
 وسلم (مهل بالحج ولم يقرب  
 الكعبة بعد طوافه بها) لعله  
 اشغل منعه من ذلك (حتى رجع  
 من عرفة وأمر أصحابه) الذين  
 لم يسوقوا الهدى (ان يطوفوا  
 بالبيت وبين الصفا والمروة ثم  
 يقصر وامن رؤسهم) لاجل  
 أن يحلقوا بى (ثم يحلوا) لانهم  
 مقمعون ولا هدى معهم كما قال  
 (وذلك ان لم يكن معه بدنه قلدها  
 ومن كانت معه امرأته فهي له  
 حلال والطيب والنياب)  
 كسائر محرقات الاحرام حلال له  
 وموضع التبرجة قوله في هذا  
 الحديث فلم يشه عن شئ من  
 الاردية والازرتيس والحديث من افراد البخارى ورواه أيضا مختصرا (عن عبد الله بن عمر

ابن منصور والسمعاني انه قال لم يردنى استحباب صوم رجب على الخصوص سنة ثابتة  
 والاحاديث التي تروى فيه واهية لا يفرح بها عالم وأخرج ابن أبى شيبة في مصنفه ان عمر  
 كان يضرب أكف الناس في رجب حتى يضعوه فى الجحان ويقول كلوا فانما هو شهر  
 كان تعظمه الجاهلية وأخرج أيضا من حديث زيد بن اسلم قال سئل رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم عن صوم رجب فقال أين أنتم عن شعبان وأخرج عن ابن عمر ما يدل على  
 انه كان يكره صوم رجب ولا يخفى ان الخصوصات اذ لم تنقض للدلالة على استحباب  
 صومه انتهت العمومات ولم يرد ما يدل على الكراهة حتى يكون مخصوصا لها وأما  
 حديث ابن عباس عند ابن ماجه بالفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام رجب  
 ففيه ضعفان زيد بن عبد الحميد وداود بن عطاء (وعن رجل من باهله قال أتيت النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم فقلت يا رسول الله أنا الرجل الذى أتيتك عام الاول فقال قتلى  
 أرى جسمك نادلا قال يا رسول الله ما كنت طعما ما بالناهارما كئنه الاباليسل قال من  
 أمرك ان تعذب نفسك قلت يا رسول الله انى أقوى قال صم شهر الصبر ويوم ما بعد قلت  
 انى أقوى قال صم شهر الصبر ويومين بعده قلت انى أقوى قال صم شهر الصبر وثلاثة أيام  
 بعده وصم أشهر الحرم ورواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وهذا القظه الحديث أخرجه  
 أيضا النسائي وقد اختلف في اسم الرجل الذى من باهله فقال أبو القاسم البغوى في معجم  
 الصحابة ان اسمه عبد الله بن الحرث وقال سكن البصرة وروى عن النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم حديثا ولم يسمه وذكر في موضع آخر هذا الحديث وكذلك قال ابن فانع في معجم  
 الصحابة ان اسمه عبد الله بن الحرث والراوى عنه مجيبة الباهلية بضم الميم وكسر الجيم  
 وسكون الياء آخر الحرث وبعد هاء باء موحدة مفتوحة وتاء تأنيث في رواية أبى داود  
 عن أبيه أو عها بى هذا الرجل وهكذا قال أبو القاسم البغوى انها قالت خذنى أبى  
 أو عى وفي رواية النسائي مجيبة الباهلى عن عمه وقد ضعف هذا الحديث بعضهم لهذا  
 الاختلاف قال المنذرى وهو متوجه وفيه نظر لان مثل هذا الاختلاف لا ينبغي ان يعد  
 قادحا في الحديث قوله صم شهر الصبر يعنى شهر رمضان قوله ويوم ما بعده الى قوله وثلاثة  
 أيام بعده فيه دليل على استحباب صوم يوم أو يومين أو ثلاثة بعد شهر رمضان وقد تقدم  
 انه يستحب صيام ستة أيام فلامنا فانه لان الزيادة مقبولة قوله وصم أشهر الحرم هى شهر  
 القعدة والحجة ومحرم ورجب وفيه دليل على مشروعية صومها أما شهر محرم ورجب  
 فقد قدمنا ما ورد فيه ما على الخصوص وكذلك العشر الاول من شهر ذى الحجة وأما شهر  
 القعدة وبقيته شهر الحجة فلهذا العموم وليكنه ينبغي أن لا يستكمل صوم شهر منها  
 ولا صوم جميعها ويدل على ذلك ما عند أبى داود من هذا الحديث بالفظ صم من الحرم  
 واترك صم من الحرم واترك صم من الحرم واترك

باب \* (عن عبد الله بن عمر) رضي الله عنه - ما ان تلبية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا

استوت به راحته قائمة عند مسجد ذي الحليفة أهل فقال (ليكن اللهم ليكن لبيك) أي يا الله أجبناك بما دعوتنا قال ابن  
عبد البر قال جماعة من أهل العلم معنى التلبية أجابة دعوة إبراهيم ١٣١ حين أذن في الناس بالحج انتهى

**\* (باب الحث على صوم الاثنين والخميس) \***

(عن عائشة قالت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتكبر صيام الاثنين والخميس  
رواه الجماعة الأبادود له من رواية أسامة بن زيد وعن أبي هريرة ان النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم قال تعرض الأعمال كل اثنين وخميس فاحب أن يعرض على  
وأنا هم رواه أحمد والترمذي ولابن ماجه معناه ولا جد والنسائي هذا المعنى من  
حديث أسامة بن زيد وعن أبي قتادة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن صوم  
يوم الاثنين فقال ذلك يوم ولد فيه وأنزل على فيه رواه أحمد ومسلم وأبو داود) حديث  
عائشة أخرجه أيضا ابن حبان وصححه وأعله ابن القطان بالراوي عنها وهو ربيعة  
الجرشي وانه مجهول قال الحافظ وأخطأ في ذلك فهو صحابي قال الترمذي حديث عائشة  
هذا حسن صحيح وحديث أسامة أخرجه أيضا النسائي وفي اسناده رجل مجهول ولكنه  
صحيح الحديث ابن خزيمة وحديث أبي هريرة قال الترمذي حديث غريب وأورده الحافظ  
في التلخيص وسكت عنه وحديث أبي قتادة أخرجه من ذكر المنق وفي الباب عن  
حفصة عند أبي داود وأحاديث الباب تدل على استحباب صوم يوم الاثنين والخميس  
لانها يومان تعرض فيهما الأعمال قوله فقال ذلك يوم ولد فيه وأنزل على فيه الولادة  
والانزال انما كانا في يوم الاثنين كما جاء في الأحاديث

**\* (باب كراهة افرا يوم الجمعة ويوم السبت بالصوم) \***

(عن محمد بن عباد بن جعفر قال سألت جابرا أنهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن صوم  
يوم الجمعة قال نعم متفق عليه وللبخاري في رواية ان يفرد بصوم وعن أبي هريرة قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تصوموا يوم الجمعة الا قبله يوم أو بعده يوم رواه  
الجماعة الا النسائي ولمسلم ولا تختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ولا تختصوا يوم  
الجمعة بصيام من بين الايام الا أن يكون في صوم يصومه أحدكم ولا حديد يوم الجمعة يوم  
عبد فلا تجعلوا يوم عبدكم يوم صيامكم الا أن تصوموا قبله أو بعده وعن جويرية ان  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل عليها في يوم الجمعة وهي صائمة فقال أصمت أمس  
قالت لا قال تصومين غدا قالت لا قال فاظري رواه أحمد والبخاري وأبو داود وهو  
دليل على ان التطوع لا يلزم بالشروع وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم قال لا تصوموا يوم الجمعة وحده وعن جنادة الازدي قال دخلت على رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم في يوم جمعة في سبعة من الازد أنا منهم وهو يتعدى فقال هاوا

وهذا أخرجه عبد بن حميد وابن  
جرير وغيرهما بأسانيدهم في  
تفاسيرهم عن ابن عباس ومجاهد  
وعطاء وعكرمة وقادة وغير  
واحد والاسانيد اليهم قوية  
وأقوى ما فيه عن ابن عباس  
ما أخرجه أحمد بن منيع في  
مسنده وابن أبي حاتم من طريق  
قايوس بن أبي ظبيان عن أبيه  
عنه رضى الله عنه قال لما فرغ  
إبراهيم من بناء البيت قبل له  
وأذن في الناس بالحج قال رب  
وما يبلغ صوتي قال أذن وعلى  
البلاغ قال فنادى إبراهيم يا أيها  
الناس كتب عليكم الحج الى  
البيت العتيق فسمعه ما بين  
السماء والارض ألا ترون الناس  
يجيئون من أقصى الارض يلبون  
ومن طريق ابن جرير عن ابن  
عباس وفيه فأجابه بالتلبية من  
أصلا ب الرجال وأرحام النساء  
وأول من أجابه أهل اليمن فليس  
حاج يحج من يومئذ الى أن تقوم  
الساعة الا من كان أجاب إبراهيم  
عليه السلام يومئذ زاد غيره من  
أبي مرة حج مرة ومن أبي مرة حج  
مرتين ومن أبي كثر حج بقدر  
تأنيته قال ابن المنبر في الحاشية  
في مشروعية التلبية تنبيه على  
إكرام الله تعالى لعباده بأن  
وقد ردهم على بيته انما كان  
بامتداعه منه سبحانه وتعالى

ووقع في المرفوع تكرير لفظة لبيك ثلاث مرات وكذا في الموقوف الا أن في المرفوع الفصل بين الاولى والثانية بقوله اللهم  
وقد قل اتفاق الادباء على ان التكرير اللفظي لا يتراد على ثلاث مرات (لا تريك لك لبيك ان الحمد) بالكسر على الاستثنا في



وبالفتح على التعليل والكسر أجود عند الجمهور وحكاية الرخشي عن أبي حنيفة وابن قدامة عن أحمد بن حنبل وابن  
عبد البر عن اختيار أهل العربية  
على كل حال والفتح يدل على  
التعليل لكن قال في اللامح  
والعدة أنه إذا كسر صار لتعليل  
أيضا من حيث أنه استئناف  
جواب عن سؤال عن العلة على  
ما قرر في البيان حتى أن الإمام  
الرازي وأتباعه جعلوا أن تفيد  
التعليل أنفسهم ولكنهم هردود  
(والنعمة لك) بكسر النون  
الاحسان والمنة مطلقا بالنصب  
على الأشهر عطفًا على الحمد  
ويجوز الرفع على الابتداء والخبر  
محذوف أي أن الحمد لك والنعمة  
مستقرة لك (والملك) لك بالنصب  
والرفع إذا التقدير والملك كذلك  
(لا شريك لك) في ملكك وروى  
النسائي وابن ماجه وابن حبان  
في صحيحه والحاكم في مستدركه  
عن أبي هريرة قال كان من  
تلبية النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم ليك الله الخلق ليك وعند  
الحاكم عن ابن عباس أن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم وقف  
بغرفات فلما قال ليك اللهم  
ليك قال انما خير خير الاخرة  
وعند الدارقطني في العلل عن  
أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم  
قال ليك حاجة اتعب داورها  
وزاد مسلم في حديث الباب  
فذكرها حتى قال نافذ وكان  
عبد الله بن عمرو يزيد فيها ليك  
اللهم ليك وسعديك والخير

إلى الغداة فقلنا يا رسول الله أنا صيام فقال أصمت أمس قلنا لا قال أفصومون غدا قلنا لا  
قال فافطروا فأكلنا معه فلما خرج وجلس على المنبر دعا بآباء من ماء فشرب وهو على  
المنبر والناس ينظرون يريدون أنه لا يصوم يوم الجمعة رواه أحمد  
هو مثل حديث أبي هريرة المتقدم وفي أسناده الحسن بن عبد الله بن عبيد الله وثقه ابن  
معين وضعفه الأئمة وحديث جندادة الأزدي هو مثل حديث جويرية وأخرجه أيضا  
الحاكم وأخرجه أيضا النسائي بإسناد رجال الصحيح إلا حديثه البارق وهو مقبول  
قوله قال نعم زاد مسلم وأحمد وغيرهما قال نعم ورب هذا البيت وفي رواية النسائي ورب  
الكعبة وهم صاحب العمدة فزأها إلى مسلم قوله أن يفرد بصوم فيه دليل على أن  
النهي المطلق في الرواية الأولى مقيد بالأفراد لا إذا لم يفرد بالجمعة بالصوم كما يأتي في بقية  
الروايات قوله الأوقبل يوم أو بعده يوم أي الآن تصوموا قبله يوما وتصوموا بعده يوما  
وكذا وقع في رواية الاسماعيلي فقال الآن تصوموا قبله أو بعده وفي رواية مسلم الآن  
تصوموا قبله يوما أو بعده يوما وهذه الروايات تفيد مطلق النهي أيضا قوله ولا تختصوا  
ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي فيه دليل على عدم جواز تخصيص ليلة الجمعة بقيام  
أو صلاة من بين الليالي قال النووي في شرح مسلم وهوذا متفق على كراهته قال وأخرج  
به العلماء على كراهة هذه الصلاة المبتدعة التي تسمى الرغائب قاتل الله واضعها  
ومخترعها فأنهم ابتدعوا منكر من البسيع التي هي ضلالة وجهالة وفيها منكرات ظاهرة  
وقد صنف جماعة من الأئمة مصنقات نفيسة في تفكيحها وتضليل مصليها ومبتدعها  
ودلائل قبحها وبطلانها وتضليل فاعلها أكثر من أن تحصر والله أعلم انتهى واستدل  
بأحاديث الباب على منع أفراد يوم الجمعة بالصيام وقد حكاها ابن المنذر وابن حزم عن علي  
عليه السلام وأبي هريرة وسلمان وأبي ذر قال ابن حزم ولا نعلم لهم مخالفا في العبادة وقوله  
أبو الطيب الطبري عن أحمد وابن المنذر وبعض الشافعية وقال ابن المنذر ثبت النهي  
عن صوم يوم الجمعة كما ثبت عن صوم يوم العيد وهذا يشعر بأنه يرى تحريمه وقال  
أبو جعفر الطبري يفرق بين العيد والجمعة بأن الاجتماع منعقد على تحريم صوم يوم العيد  
ولو صام قبله أو بعده وذهب الجمهور إلى أن النهي فيه للتزويه وقال مالك وأبو حنيفة  
لا يكرهوا استدلال بحديث ابن مسعود إلا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قل ما كان  
يفطر يوم الجمعة قال في الفتح وليس فيه حجة لأنه يحتمل أنه كان لا يتعمد فطره إذا وقع  
في الأيام التي كان يصومها ولا يصاد ذلك كراهة أفراد بالصوم جمعا بين الخبرين قال  
ومنهم من عد من الخصائص وليس يجيد لأنهم لا تثبت بالاحتمال انتهى ويمكن أن يقال  
بل دعوى اختصاص صومه به صلى الله عليه وآله وسلم جيدة لما تقرر في الأصول من أن  
فعله صلى الله عليه وآله وسلم لما نهى عنه من باب شمله يكون مخصوصا له وحده من العموم

في يديك والرغباء إليك والعمل ولم يذكروا الخاري هذه الزيادة فهي من أفراد مسلم خلافا لما توهمه  
عبارة جامع الأصول والحاظ المنذري في مختصر السنن والنووي في شرح المذهب وقوله وسعديك هو من باب ليك فيأتي فيه

ما سبق من الثنية والافراد ومعناه اسعدني اسعاد بعد اسعاد فالمصدر فيه مضاف للفاعل وان كان الاصل في معناه اسعدك  
بالاجابة اسعاد بعد اسعاد على ان المصدر فيه مضاف للمفعول ١٣٣ لاستعمال ذلك هنا وقيل المعنى

مساعدة على طاعتك بعد  
مساعدة فيكون من المضاف  
للمنصوب وقوله والرب غيا بفتح  
الراء والماء ويضمها مع القصر  
كالماء والعلاء وبالفتح مع القصر  
ومعناه الطلب والمسألة يعني انه  
تعالى هو المطلوب المسؤول منه  
فبيده جميع الامور والعمل له  
سبحانه لانه المستحق للعبادة  
وحسبه وفيه حذف يحتمل أن  
تقديره والعمل اليك أي اليك  
القصد به والانتباه اليك  
تجاوزي عليه وأخرج ابن أبي  
شيبه من طريق المسور بن  
مخرمة قال كانت تلبسه عمر  
فذكر مثل المرفوع وزاد ليك  
مرغوبا ومرغوبا اليك اذا  
النعمة والفضل الحسن وهذا  
يدل على جواز الزيادة على تلبية  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم بالاستحباب ولا كراهة  
وهذا مذهب الائمة الاربعة لكن  
قال ابن عبد البر قال مالك أكره  
ان يزيد على تلبية رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم وينبغي  
ان يقرء ما روى هرقة ثم  
يقول الموقوف على انقراده حتى  
لا يتخلط بالمر فوع قال الشافعي  
رحمه الله فيما حكاه عنه البيهقي  
في المعرفة ولا ضيق على أحمد  
في مثل ما قال ابن عمر ولا غيره  
من تعظيم الله ودعائه مع التلبية

ونبه يختص بالامة لا يكون فعله مع اوضاله اذ لم يقم دليل يدل على التامى به في ذلك  
الفعل لخصوصه لا مجرد ادلة التامى العامة فانما مخصوصة بالنهي لامة لانه أخص منها  
مطلقا ومن غرائب المقام ما احتج به بعض المالكية على عدم كراهة صوم يوم الجمعة  
فقال يوم لا يكره صومه مع غيره فلا يكره وحده وهذا اقسام فاسد الاعتبار لانه منصوب  
في مقابلة النصوص الصحيحة وأغرب من ذلك قول مالك في الموطأ لم يسمع أحدا من أهل  
العلم والفقه ومن يقتدى به ينهى عن صيام يوم الجمعة وصيامه حسن وقد رأيت بعضهم  
يصومه وأراه كان يتكره قال النووي والسنة مقدمة على ما رآه هو وغيره وقد ثبت  
النهي عن صوم الجمعة فيتعين القول به ومالك معذوره فانه لم يبلغه قال الداودي من  
أصحاب مالك لم يبلغ مالكا هذا الحديث ولو بلغه لم يخالفه وقد اختلف في سبب كراهة  
افراد يوم الجمعة بالصيام على أقوال ذكرها صاحب الفتح منها المكونه عيدا ويدل على  
ذلك رواية أحمد المذكورة في الباب واستشكل التعديل بذلك بوقوع الأذن من الشارع  
بصومه مع غيره وأجاب ابن القيم وغيره بأن شبهة بالعيد لا ينزيم الاستواء من كل وجه  
ومن صام معه غيره انتفت عنه صورته التحري بالصوم ومنها لا يضاعف عن العبادة  
ورجحه النووي قال في الفتح وتعب يقاء المعنى المذكور مع صوم غيره معه وأجاب  
النووي بأنه يحصل بفضيلة اليوم الذي قبله أو بعده جبر ما يحصل به يوم صومه من فتور  
أو نقص قال الحافظ وفيه نظر فان الجبر لا ينحصر في الصوم بل يحصل بجميع أفعال الجبر  
فيلزم منه جواز افراده ان عمل فيه خيرا كثيرا يقوم مقام صيام يوم قبله أو بعده كن  
اعتق فيه رقة مثلا ولا فائز بذلك وأيضا فكما انتهى يختص بن يحشى عليه الضعف  
لامن يتحقق منه القوة يمكن الجواب عن هذا بان المأخذه أقيمت مقام المنفعة كما في جواز  
الطفر في السفر وان لم يشق عليه ومنها خوف المبالغة في تعظيمه فيفتن به كما افتتن اليهود  
بالسبت قال في الفتح وهو منتهى ثبوت تعظيمه بغير الصيام وخوف اعتقاد وجوبه قال  
في الفتح أيضا وهو منتهى بصوم الاثنين والخميس ومنها خشية ان يفرض عليهم كما  
خشى صلى الله عليه وآله وسلم من قيام الليل ذلك قاله المذهب قال في الفتح وهو منتهى  
باجازة صومه مع غيره وبأنه لو كان السبب ذلك لجاز صومه بعده صلى الله عليه وآله وسلم  
لارتفاع الخشية ومنها مخالفة النصارى لانه يجب عليهم صومه ونحن مأمورون بمخالفتهم  
قال في الفتح وهو ضعيف وأقوى الأقوال وأولاه بالصواب الاول لما تقدم من حديث  
أبي هريرة وقد أخرجه الحاكم أيضا أخرجه ابن أبي شيبه بإسناد حسن عن علي عليه  
السلام قال من كان منكم متطوعا من الشهر فليصم يوم الخميس ولا يصم يوم الجمعة فانه  
يوم طعام وشراب وذكر (وعن عبد الله بن بسر عن أخيه واسمها الصماء ان رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تصوموا يوم السبت الا فيما اقرض عليكم فان لم يجد أحدكم  
غير ان الاختيار عندى ان يقرء ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من التلبية وفي سنن أبي داود وابن ماجه عن  
جابر قال أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر التلبية قال والناس يريدون هذا المعارج ونحوه من الكلام والنبي صلى

الله عليه وآله وسلم يجمع فلم يقل لهم شيئا في تاريخ مكة لا ذرق بسند معضل ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان قد مر  
منهم يونس بن متى وكان يونس يقول لبيك فزاح الكرب ابيك وكان  
يقبح الروح حاسبون نبيات لبيك ثم شق  
١٣٤

الاعود عنب أولياء شجرة فليضعه رواه الخمسة الا النسائي وعن ابن مسعود ان النبي

صلى الله عليه وآله وسلم قلما كان يقطر يوم الجمعة رواه الخمسة الا ابا داود ويحمل هذا

على انه كان يصومه مع غيره الحديث الاول أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والطبراني

والبيهقي وصححه ابن السكن قال أبو داود في السنن قال مالك هذا الحديث كذب وقد

أعل بالاضطراب كما قال النسائي لانه روى كذا كرام المصنف وروى عن عبد الله بن

يسر وليس فيه عن أخيه كما وقع لابن حبان قال الحافظ وهذه ليست بعلة فادحة فانه

أيضا صحابي وقيل عنه عن أبيه يسر وقيل عنه عن أخيه الصماء عن عائشة قال الحافظ

ويحمل ان يكون عند عبد الله عن أبيه وعن أخيه وعند أخيه بواسطة قال ولكن هذا

المتلون في الحديث الواحد بالاسناد الواحد مع اتحاد المخرج يوهن الرواية وفيه عن فله

ضبطه الا أن يكون من الحفاظ المكثرين المعروفين بجمع طرق الحديث فلا يكون

ذلك الا على فله ضبطه وليس الامر هنا كذا بل اختلاف فيه أيضا على الراوى عبد الله

ابن يسر وقد ادعى أبو داود ان هذا الحديث منسوخ قال في التلخيص ولا يتبين وجه

النسخ فيه ثم قال يمكن ان يكون أخذه من كون النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يحب

موافقة أهل الكتاب في أول الامر ثم في آخر الامر قال خالفوهم والنهي عن صوم يوم

السبت يوافق الحالة الاولى وصيامه اياه يوافق الحالة الثانية وهذه صورة النسخ والله أعلم

اتهمى وقد أخرج النسائي والبيهقي وابن حبان والحاكم عن كريب ان ناسا من

أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعثوه الى أم سلمة يسألها عن الايام التي كان رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم أكلها صياما فقالت يوم السبت والاحد فرجعت اليهم فكانهم

أنكروا ذلك فقاموا بأجمعهم اليها فسالوها فقالت صدق وكان يقول انه ما يوم عيده

للمشركين فانا نريد أن نخالفهم وصحح الحاكم اسناده وصححه أيضا ابن خزيمة وروى

الترمذي من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من الشهر

السبت والاحد والاثنين ومن الشهر الاخر الثلاثة والاربعاء والخميس وسبأني

وقد جمع صاحب البدور المير بين هذه الاحاديث فقال النهي متوجه الى الافراد والصوم

باعتبار انضمام ما قبله وبعده اليه ويؤيد هذا ما تقدم من اذنه صلى الله عليه وآله وسلم

من صام الجمعة ان يصوم السبت بعدها والجمع مهما أمكن أولى من النسخ والحديث

الثاني حسنه الترمذي وقال ابن عبد البر هو صحيح ولا مخالفة بينه وبين الاحاديث السابقة

وانه محمول على انه كان يصلي يوم الخميس وروى بسنده الى أبي هريرة انه قال من صام

الجمعة كتب له عشرة أيام من أيام الآخرة لا يشا كاهن أيام الدنيا وروى ابن أبي شيبة

عن ابن عباس قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقطر يوم الجمعة قط وقد

تقدم الكلام على صوم يوم الجمعة قوله أولياء شجرة العاصم بكسر اللام بعدها حاكمهم

موسى يقول لبيك أنا عبدك

لديك لبيك قال وتليسه عيسى أنا

عبدك وابن أمتك فبت عبدك

قال في الفتح واستدل به أى

بحديث ابن عمر السابق المشتمل

على الزيادة المذكورة على

استحباب الزيادة على ما ورد عن

النبي صلى الله عليه وآله وسلم

في ذلك قال الطحاوى بعد ان

أخرجه من حديث ابن عمر وابن

مسعود وعائشة وجابر وعرو

ابن معديكرب أجمع المسالون

جميعا على هذه التلية غير ان

قوما قالوا لا بأس ان يزيد فيها من

الذكر لله ما أحب وهو قول محمد

والثوري والاوزاعي واحتجوا

بحديث أبي هريرة يعني الذي

أخرجه النسائي وابن ماجه

وصححه ابن حبان والحاكم قال

كان من تلبية رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم لبيك اله الحق

لبيك وبزيادة ابن عمر المذكورة

وخالفهم آخرون فقالوا لا ينبغي

ان يراد على ما علمه رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم الناس

كما في حديث ابن معديكرب ثم

فعله هو ولم يقل لبوا بما شئتم عما

هو من جنس هذا بل علمهم كما

علمهم التكبير في الصلاة فكذا

لا ينبغي ان يتعدى في ذلك شيئا

جماعه ثم أخرج حديث عامر

ابن سعد بن أبي وقاص عن أبيه انه سمع رجلا يقول لبيك ذا الملعون فقال انه لذنو المعارج وما هكذا  
كنا نبي على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فهذا سعد قد كره الزيادة في التلبية وبه تأخذ انتهى ويدل على الجواز

ما وقع عند النسائي من طريق عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود قال كان من تلمذة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فذكر فيه دلالة على أنه كان يلي بغير ذلك وما تقدم عن عمرو بن عمر

١٢٥

وروى سعيد بن منصور عن طريق الأسود بن يزيد أنه كان يقول لبيك غفار الذنوب وفي حديث جابر الطويل في صفة الحج حتى استوت به ناقته على البيداء أهل بالتوحيد لبيك اللهم لبيك الخ قال وأهل الناس بهذا الذي يهلون به فلم يرتد عليهم شيئا منه ولزم تلمذته وأخرجه أبو داود ومن الوجه الذي أخرجه عنه مسلم قال والناس يزيدون ذا المعارج ونحوه من الكلام والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يسمع فلا يقول لهم شيئا وفي رواية البيهقي ذا المعارج وذا الفواضل وهذا يدل على أن الاقتصار على التلمذة المرفوعة أفضل لما دأبته هو صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم عليهم وأنه لا بأس بالزيادة لكونهم لم يرتدوا عنهم وأقرهم عليهم وهو قول الجمهور وبه صرح أشهب وحكي ابن عبد البر عن مالك الكراة انتهى واستحب الشافعية أن يصلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد الفراغ من التلمذة ويسأل الله رضاه والجنة ويتعوذ به من النار واستأنسوا لذلك بما رواه الشافعي والدارقطني والبيهقي من رواية صالح بن محمد بن زائدة عن عماره ابن خزيمة بن ثابت عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا فرغ من تلمذته سأل الله رضوانه والجنة واسعة عقاب رحمة من النار وصالح هذا ضعيف عند الجمهور وقال أحمد لا يرى به بأساً (عن أنس رضي الله عنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن معه بالمدينة) حين أراد حجة

قشر الشجر

\*(باب صوم أيام البيض وصوم ثلاثة أيام من كل شهر وان كانت سواها)\*

(عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أبا ذر إذا صمت من الشهر ثلاثة أيام ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة رواده أحد والنسائي والترمذي وعن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث من كل شهر ورمضان إلى رمضان فهذا صيام الدهر كله رواده أحد ومسلم وأبو داود وعن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من الشهر السبت والاحد والاثنين ومن الشهر الاثني عشر والثلاثاء والاربعاء والخميس رواده الترمذي وقال حديث حسن وعن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صام من كل شهر ثلاثة أيام فذلك صيام الدهر فانزل الله تصديق ذلك في كتابه من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها اليوم بعشرة رواده ابن ماجه والترمذي) حديث أبي ذر الاول أخرجه أيضا ابن حبان وصححه ولفظه عند النسائي والترمذي قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نصوم من الشهر ثلاثة أيام البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وأخرجه أيضا النسائي وابن حبان وصححه من حديث أبي هريرة رواده النسائي من حديث جريمر بن فزاعة قال الحافظ واسناده صحيح ورواه ابن أبي حاتم في العلل عن جريمر موقوفا وصحح عن أبي زرعة وقفه وأخرجه أبو داود والنسائي من طريق بن ملكان القيسي عن أبيه وأخرجه البزار من طريق ابن أبي عمير عن أبيه عن ابن عمر وحديث عائشة روى موقوفا قال في الفتح وهو أشبه به وحديث أبي ذر الاخر حسنه الترمذي وفي الباب عن ابن مسعود عند أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم ثلاثة أيام من غرة كل شهر وعن حنيفة عند أبي داود والنسائي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام الاثنين والخميس والاثنين من الجمعة الاخرى وعن عائشة وغير حديث الباب عندهم مسلم قالت كان صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام لا يبالى من أي الشهر صام وعن أبي هريرة غير حديثه الاول عند الشيخين بالنظر أو صام خليفي بصيام ثلاثة أيام وعن ابن عباس عند النسائي بلفظ كان صلى الله عليه وآله وسلم لا يفطر أيام البيض في حضر ولا سفر وسيأتي وعن قرة بن إياس المزني وأبي عقرب وعثمان بن أبي العاص أشار إلى ذلك الترمذي قوله فصم ثلاث عشرة الخ فيه دليل على استحباب صوم أيام البيض وهي الثلاثة المعينة في الحديث وقد وقع الاتفاق بين العلماء على أنه يستحب أن تكون الثلاث المذكورة في وسط الشهر كما حكاه النووي واختافوا في تعيينها فذهب الجمهور إلى أنها ثلاث عشرة ورابع عشرة وخامس عشرة وقبل هي

ولم كان إذ فرغ من تلمذته سأل الله رضوانه والجنة واسعة عقاب رحمة من النار وصالح هذا ضعيف عند الجمهور وقال أحمد لا يرى به بأساً (عن أنس رضي الله عنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن معه بالمدينة) حين أراد حجة

الوداع (الظهر أربعاً) أي أربع ركعات (والعصر بذى الحليفة ركعتين) قصراً (ثم بات بها) أي بذى الحليفة (حق أصح)  
 دخل في الصباح أي صلى الظهر  
 ١٣٦ ثم دعا بئاقته فأشعرها كما عند مسلم (ثم ركب) أي راحلته (حق أصح)

به) أي حال كونهم سائلين به  
 (على البيداء) الشرف المقابل  
 لذى الحليفة (حمد الله وسبح  
 وكبر ثم أهل بحج وعمرة) قارناً  
 بينهما (وأهل الناس) الذين كانوا  
 معه (بهم) اقتداءً به صلى الله  
 عليه وآله وسلم وفي الصحيحين عن  
 جابر أهل رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم هو وأصحابه بالحج  
 وفيهما عن ابن عمر أنه صلى الله عليه  
 وآله وسلم لي بالحج وحده ولم يلم في  
 لفظ أهل بالحج مفرداً وعند  
 الشيخين عن ابن عمر أنه كان مقتماً  
 وفيهما أيضاً عن عائشة رضي الله  
 عنها قالت تمتع رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم بالعمرة إلى  
 الحج وتمتع الناس معه قال  
 النووي في المجموع والصواب  
 الذي نعتقده أنه صلى الله عليه  
 وآله وسلم أحرم أولاً بالحج مفرداً  
 ثم أدخل عليه العمرة فصار قارناً  
 فمن روى أنه كان مفرداً وهم  
 الأكثرون أعقدوا أول الأحرار  
 ومن روى أنه كان قارناً أعقدوا آخره  
 ومن روى أنه كان مقتماً أراد  
 التمتع اللغوي وهو الانتفاع  
 بالالتذاذ وقد اتفق بأن كفاه  
 عن التمسكين فعل واحد ولم يحتج  
 إلى أفراد كل واحد بعمل انتهى  
 قال الحافظ في الفتح وهذا هو  
 المعتمد في الجمع بين مختلف  
 الروايات (فلما قدمنا مكة) (أمر)

الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر وحديث أبي ذر المذكور في الباب وما ذكرنا  
 من الأحاديث الواردة في معناه بر ذلك قوله ثلاث من كل شهر الخ اختلفوا في تعيين هذه  
 الثلاثة الأيام المستحبة من كل شهر فقصرها عمر بن الخطاب وابن مسعود وأبو ذر  
 وغيرهم من الصحابة وجاعة من التابعين وأصحاب السانعي أيام البيض وبشكل على هذا  
 قول عائشة المتقدم لا يبالغ من أي الشهر صام وأجيب عن ذلك بأن النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم لم يعلل كان يعرض له ما يشاء من مراعاة ذلك أو كان يفعل ذلك لبيان الجواز  
 وكل ذلك في حقه أفضل والذي أمر به قد أخبر به أمته ووصاهم به وعينه لهم فيعمل  
 مطابق الثلاث على الثلاث المقيمة بالأيام المعينة واختار النخعي وآخرون أنه آخر  
 الشهر واختار الحسن البصري وجاعة أنهم من أوله واختارت عائشة وآخرون صيام  
 السبت والاحد والاثنين من عدة شهر ثم الثلاثاء والاربعاء والخميس من الشهر الذي  
 بعده للحديث المذكور في الباب عنها وقال البيهقي كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 يصوم من كل شهر ثلاثة أيام لا يبالغ من أي الشهر صام كما في حديث عائشة قال فكل من  
 رآه فعل نوعاً ذكره وعائشة رأت جميع ذلك فاطلقت وقال الروائي صيام ثلاثة أيام من  
 كل شهر مستحب فان اتفقت أيام البيض كان أحب وفي حديث رفعه ابن عمر أول اثنين  
 في الشهر وخميسان بعده وروى عن مالك أنه يكره تعيين الثلاث قال في الفتح وفي كلام  
 غير واحد من العلماء أن استحباب صيام أيام البيض غير استحباب صيام ثلاثة أيام من  
 كل شهر انتهى وهذا هو الحق لأن محل المطلق على المقيده منامة معذور وكذلك استحباب  
 السبت والاحد والاثنين من شهر والثلاثاء والاربعاء والخميس من شهر غير استحباب  
 ثلاثة أيام من كل شهر وقد حكى الحافظ في الفتح في تعيين الثلاثة الأيام المطلقة عشرة  
 أقوال وقد ذكرنا أكثرها والحق أنها تبقى على إطلاقها فيكون الصائم مخيراً في أي وقت  
 صامها فقد فعل المشروع لكن لا يفعله في أيام البيض فالخلاص من أحاديث الباب  
 استحباب صيام تسعة أيام من كل شهر ثلاثة مطابقة وأيام البيض والسبت والاحد  
 والاثنين في شهر والثلاثاء والاربعاء والخميس في شهر قوله فذلك صيام الدهر وذلك  
 لأن الجسنة بعشرة أمثالها فيعادل صيام الثلاثة الأيام من كل شهر صيام الشهر كله  
 فيكون كمن صام الدهر

• (باب صيام يوم وفطر يوم وكرهية صوم الدهر) •

(عن عبد الله بن عمر) وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال صم في كل شهر ثلاثة أيام  
 قلت أني أقوى من ذلك فلم يزل يرفعي حتى قال صم يوماً وفطر يوماً فانه أفضل الصيام  
 وهو صوم أخي داود عليه السلام وعن عبد الله بن عمر وقال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم لا صام من صام إلا بدمة فق عليهما وعن أبي قتادة قال قيل يا رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم (الناس) الذين كانوا معه ولم يسوقوا الهدى (فلما) من أحرارهم وانما أمرهم  
 بالنسح وهم قاريون لأنهم كانوا يرون العمرة في أشهر الحج ممنكرة كما هو رسم الجاهلية فأمرهم بالتحلل من جهنم والانقضاء



الى العمرة فحقها الخائفهم وتصر يحايجوا والاعتبار في تلك الاشهر وهذا خاص بتلك السنة عند الجمهور وخلافا لاجل  
(حتى كان يوم التروية) وهو ثامن الحجة سمي به لانهم كانوا ١٢٧ يرون دوابهم بالماء فيه ويحملونه الى

كيف بن صام الدهر قال لا صام ولا افطر ولم يصم ولم يفطر رواه الجماعة الا البخاري  
وابن ماجه وعن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من صام الدهر ضيقت

عليه جهنم هكذا وقبض كفره واه أحمد ويحمل هذا على من صام الايام المنهية عنها  
حديث أبي موسى أخرجه أيضا ابن حبان وابن خزيمة والبيهقي وابن أبي شيبة واللفظ ابن  
حبان ضيقت عليه جهنم هكذا وعقد تسعين وأخرجه أيضا البزار والطبراني قال  
في مجمع الزوائد ورجاله رجال الصحيح وفي الباب عن عبد الله بن الشخير عن أحمد وابن  
حبان يلفظ من صام الايام فلا صام ولا افطر وعن عمران بن حصين أشار اليه الترمذي  
قوله فانه أفضل الصيام مقتضاه ان الزيادة على ذلك من الصوم مقضولة وسأني البحث  
عن ذلك قوله لا صام من صام الايام استدل بذلك على كراهية صوم الدهر قال ابن التين  
استدل على الكراهية من وجوه منها صلى الله عليه وآله وسلم عن الزيادة وأمره بأن  
يصوم ويفطر وقوله لا أفضل من ذلك ودعاؤه على من صام الايام وقيل معنى قوله لا صام  
الغنى أي ما صام كقوله تعالى فلا صدق ولا صلى ويدل على ذلك ما عند مسلم من حديث  
أبي قتادة بلفظ ما صام وما افطر وما عند الترمذي بلفظ لم يصم ولم يفطر قال في الفتح  
أي لم يحصل أجر الصوم لخالفته ولم يفطر لانه أمسك والى كراهية صوم الدهر مطاقا  
ذهب اسحق وأهل الظاهر وهي رواية عن أحمد وقال ابن حزم يحرم ويدل للتحريم  
حديث أبي موسى المذكور في الباب لما فيه من الوعيد الشديد وذهب الجمهور كافي  
الفتح الى استحباب صومه وأجابوا عن حديث ابن عمر وحديث أبي قتادة بأنه محمول  
على من كان يدخل على نفسه مشقة أو يفوت حقا قالوا ولذلك لم ينه صلى الله عليه وآله  
وسلم حمزة بن عمرو الاسلمي وقد قال له يا رسول الله اني أسرد الصوم ويحبب من هذا بان سرد  
الصوم لا يستلزم صوم الدهر بل المراد انه كان كثير الصوم كما وقع ذلك في رواية  
الجماعة المتقدمة في باب الفطر والصوم في السفر ويؤيد عدم الاستلزام ما أخرجه أحمد  
من حديث اسامة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يسرد الصوم مع ما ثبت انه لم يصم  
شهرًا كاملاً الا رمضان وأجابوا عن حديث أبي موسى بحمله على من صامه جميعاً ولم  
يفطر في الايام المنهية عنها كالعبيدين وأيام التشريق وهذا هو اختيار ابن المنذر  
وطائفة وأجيب عنه بان قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا صام ولا افطر ان سألته عن  
صوم الدهر ان معناه انه لا أجر له ولا اثم عليه ومن صام الايام المحرمة لا يقال فيه ذلك لانه  
اثم بصومه بالاجماع وحكي الاثر من مسدد انه قال معنى حديث أبي موسى ضيقت  
عليه جهنم فلا يدخلها وحكي مثله ابن خزيمة عن المزني ورجحه الغزالي والمجيب الى هذا  
التأويل ان من أزداد الله عملاً صالحاً ازداد الله رفعة وكرامة قال في الفتح وتعب بان  
ليس كل عمل صالح اذا ازداد العبد منه ازداد من الله تقرباً بل رب عمل صالح اذا ازداد

عرفات (أهلها بالجمع) من مكة  
(قال) أنس (وفخر النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم) بمكة  
(بدنات بيده) حال كونهن  
(قياماً) أي قائمات وهن المهداة  
الى مكة (وذبح رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم بالمدينة)  
يوم عيد الاضحية (كباشين  
أمطيين) وهو الابيض الذي  
يخالطه سواد وهذا الحديث  
أخرجه أيضاً في الحج والجهاد  
وأبو داود وبعضه في الاضحية  
وبعضه في الحج (عن ابن عمر  
رضي الله عنهم انه كان يابى)  
بعد أن يركب راحلته (من ذى  
الحليفة) ولا يقطع تلبيته (فاذا بلغ  
الحرم) أي دخل في أرض أدنى  
الحرم (أمسك) عن التلبية أو  
المراد بالحرم المسجد وبالأصل  
عن التلبية التشاغل بغيره من  
الطواف وغيره وروى ابن  
خزيمة في صحيحه من طريق عطاء  
قال كان ابن عمر يدع التلبية  
إذا دخل الحرم ويراجعها بعد  
ما يقضى طوافه بين الصفا  
والمروة فالاولى ان المراد اذا  
دخل الحرم كافي رواية اسمعيل  
ابن علية لقوله بعد (حتى اذا جاء  
ذاطوى) في القاموس بتثنية  
الطامعة وروايتونا وقال  
الكرمانى الفتح أقصع وهو واد  
معروف بقر بمكة في صوب  
طريق العمرة ومساجد عائشة ويعرف اليوم بئر الزاهر فجعل غاية  
الامسالك الوصول الى ذى طوى ومذهب الشافعية والخنفية بتمتد وقت التلبية الى شير وعنه في التحليل ربما الوغيرة قال



الرافعي ولذلك نقول المعقر يقطعها اذا افتتح الطراف وفي الصحيحين عن الفضل بن عباس قال كنت رديف النبي صلى الله عليه وآله وسلم من جمع الى منى قال يابى المعقر حتى يستلم الحجر وعنه المالكية خلاف هل يقطع النابية حين يتسدى الطواف أو اذا دخل مكة والاول في المدونة والثاني في الرسالة وشهره ابن بشير (بات به) اى بنى طوى (حتى يصح) اى الى ان يدخل فى الصباح (فاذا صلى الغداة) الصبح (اغسل) لدخول مكة (وزعم) رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) فعل ذلك المذكور من الميتونة والصلاة والغسل وفيه اطلاق الزعم على القول الصحيح (عن ابن عباس رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) اياما موسى عليه السلام (فكانا ننظر اليه رويًا حقيقة بان يجعل الله لروحه مثالا يرى فى البقطة كما يرى فى النجوم كسيلة الاسراء والانباء احباء عند ربهم يرزقون وقد رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم موسى قائما فى قبره صلى كما رواه مسلم عن أنس أو انه صلى الله عليه وآله وسلم نظر ذلك فى المنام وبذلك صرح موسى بن عتبة فى روايته عن نافع ورويا الانبياء حق وروى قال فى الفتح وهو المعتمد على أنه مثل له حالة موسى التى كان عليها فى الحياة وكيف يحج ويابى أو انه أخبر بالوصى عن ذلك فلشدة قطعها فان كانى أنظر اليه (اذا شحدر فى الوادى) وادى الازرق (يابى) واسلم عنه بالقط كانى أنظر الى موسى ها بطامن النية واضعها الصبيحة فى أذنيه ما راها

منه ازداد بعد كالمصلاة فى الاوقات المذكورة انتهى وأيضا لو كان المراد ما ذكره اقال ضيق عنه واستدلوا على الاستحباب بما وقع فى بعض طرق حديث عبد الله بن عمرو بلفظ فان الحسنة بعشرة أمثالها وذلك مثل صيام الدهر وبما تقدم فى حديث من صام رمضان واتبعه ستان شوال فكأنما صام الدهر وبما تقدم فى صيام أيام البيض انه مثل صوم الدهر قالوا والمشببه أفضل من المشبه فكان صيام الدهر أفضل من هذه المشبهات فيكون مستحباً وهو المطلوب قال الحافظ وتعب بان التشبيه فى الأمر المقدّر لا يقتضى جواز المشبه به فضلاً عن استحبابه وانما المراد حصول الثواب على تقدير مشروعية صيام ثلثمائة وستين يوماً ومن المعلوم ان المكاف لا يجوز له صيام جميع السنة فلا يدل التشبيه على أفضلية المشبه به من كل وجه واختلف المجوزون لصيام الدهر هل هو الأفضل أو صيام يوم واثنين يوم فذهب جماعة منهم الى أن صوم الدهر أفضل واستدلوا على ذلك بأنه أكثر عملاً فيكون أكثر أجراً وتعبه ابن دقيق العيد بان زيادة الاجر بزيادة العمل ههنا معارضة باقتضاء العادة التقصير فى حقوق أخرى فالأولى التفرغ لى العمل الشارح وقد حكم بان صوم يوم واثنين يوم أفضل الصيام هذا معنى كلامه وما يرشد الى أن صوم الدهر من جملة الصيام المفضل عليه صوم يوم واثنين يوم أن ابن عمر وطلب ان يصوم زيادة على ذلك المقدار فأخبره النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأنه أفضل الصيام

• (باب تطوع المسافر والغاى بالصوم) •

(عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفطر أيام البيض فى حضر ولا سفر واما النسائي • وعن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صام يوماً فى سبيل الله بعد الله وجهه عن الثار سبعين خريفاً رواه الجماعة الأبا داود) الحديث الاول فى اسناده يعقوب بن عبد الله القمى وبعقر بن أبي المغيرة القمى وفيه ما منقال وفيه ما يدل على استحباب صيام أيام البيض فى السفر والتحقيق الصوم سائر التطرعات المرغب فيها والحديث الثانى يدل على استحباب صوم المجاهد لان المراد بقوله فى سبيل الله الجهاد قال النووى وهو محمول على من لا يتضرر به ولا يفوت به حق ولا يحتمل قتاله ولا غير من مهمات غزوه ومعناه المباحة عن الذار والمعاقة منها ما سبى سبعين سنة

• (باب فى ان صوم التطوع لا يلزم بالشروع) •

(عن أبي جحيفة قال أخى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين سلمان وأبي الدرداء فزار سلمان أبا الدرداء فرأى ام الدرداء متبذلة فقال لها ما شأنك قالت أخوك أبو الدرداء ليس له حاجة

النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم قال يابى المعقر حتى يستلم الحجر وعنه المالكية خلاف هل يقطع النابية حين يتسدى الطواف أو اذا دخل مكة والاول فى المدونة والثاني فى الرسالة وشهره ابن بشير (بات به) اى بنى طوى (حتى يصح) اى الى ان يدخل فى الصباح (فاذا صلى الغداة) الصبح (اغسل) لدخول مكة (وزعم) رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) فعل ذلك المذكور من الميتونة والصلاة والغسل وفيه اطلاق الزعم على القول الصحيح (عن ابن عباس رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) اياما موسى عليه السلام (فكانا ننظر اليه رويًا حقيقة بان يجعل الله لروحه مثالا يرى فى البقطة كما يرى فى النجوم كسيلة الاسراء والانباء احباء عند ربهم يرزقون وقد رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم موسى قائما فى قبره صلى كما رواه مسلم عن أنس أو انه صلى الله عليه وآله وسلم نظر ذلك فى المنام وبذلك صرح موسى بن عتبة فى روايته عن نافع ورويا الانبياء حق وروى قال فى الفتح وهو المعتمد على أنه مثل له حالة موسى التى كان عليها فى الحياة وكيف يحج ويابى أو انه أخبر بالوصى عن ذلك فلشدة قطعها فان كانى أنظر اليه (اذا شحدر فى الوادى) وادى الازرق (يابى) واسلم عنه بالقط كانى أنظر الى موسى ها بطامن النية واضعها الصبيحة فى أذنيه ما راها

الحياة وكيف يحج ويابى أو انه أخبر بالوصى عن ذلك فلشدة قطعها فان كانى أنظر اليه (اذا شحدر فى الوادى) وادى الازرق (يابى) واسلم عنه بالقط كانى أنظر الى موسى ها بطامن النية واضعها الصبيحة فى أذنيه ما راها

الوادى وله جوار الى الله تعالى بالمدينة قاله الماسر يواى الازرق وفي الحديث ان النبى في بطون الاودية من سقى المسلمين  
وانهاتما كدعندا الهبوط كاتما كدعندا الصعود ١٣٩ وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضا في اللباس

حاجة في الدنيا جاء أبو الدرداء عنه منع لطمع ما فقال ما أباك كل حتى  
نا كل فا كل فلما كان الليل ذهب أبو الدرداء يقوم قال ثم فنام ثم ذهب يقوم فقال ثم فنام  
كان من آخر الليل قال سلمان قم الآن فصلية فقال له سلمان ان لربك عليك حقا ولله عليك  
عليك حقا ولا هلك عليك حقا فأعط كل ذى حق حقه فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
فذكر له ذلك فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم صدق سلمان رواه البخارى والترمذى  
وصححه قوله مبتدلة بفتح المثناة الفوقية والموحدة بعدها وتسديد الذال المججمة  
المكسورة أى لابس ثياب البذلة بكسر الموحدة وسكون الذال وهى المهنة وزنا ومعنى  
والراد انها تارك كة للباس ثياب الزينة وفى رواية للكشميين مبتدلة بتقديم الموحدة  
وتخفيف الذال المججمة والمعنى واحد قوله ليلت له حاجة في الدنيا زاد ابن خزيمة يصوم  
أنهارو يقوم الليل قوله فقال كل القائل أبو الدرداء على ظاهره هذه الرواية وهى انظر  
الترمذى ولفظ البخارى فقال كل قال فأتى صائمه فيكون القائل سلمان قوله فقال ما أنا  
بأكل حتى تأكل فى رواية البراءة فقال أقسمت عليك لتفطرن وكذا رواه ابن خزيمة فلما  
والدارقطنى والطبرانى وابن حبان قوله فلما كان من آخر الليل فى رواية ابن خزيمة فلما  
كان عند المصبر وعند الترمذى فلما كان عند الصبح والدارقطنى فلما كان فى وجه الصبح  
قوله ولا هلك عليك حقا زاد الترمذى وابن خزيمة ولصيفك عليك حقا وزاد الدارقطنى  
فصم وأفطر وصل ونم وأتت أهلاك قوله صدق سلمان فيه دليل على مشروعية النصح  
للمسلم ونفيه من غفل وفضل قيام آخر الليل وثبوت حق المرأة على الزوج فى حسن  
العشرة وجواز النهى عن المستحبات اذا خشى ان ذلك يفضى الى السأمة والملل  
وتفويت الحقوق المطلوبة وكرهه الخلل على النفس فى العبادة وجواز الفطر من صوم  
الانطواع وسبأنى الكلام عليه (وعن أم هانئ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

دخل عليه فادعاه بشرب فشرب ثم ناولها فشربت فقالت يا رسول الله اما انى كنت صائمة  
فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصائم المتطوع أمر بنفسه ان شاء صام وار  
شاء أفطر رواه أحمد والترمذى وفى رواية ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شرب  
شربا فناولها فشرب فقالت انى صائمة ولكنى كرهت ان أردسو لى فقال يعنى ان كان  
فصام من رمضان فاقضى يومه مكانه وان كان تطوعا فان شئت فاقضى وان شئت فلا تقضى  
رواه أحمد وأبو داود وجماعة وعن عائشة قالت اهدى لحفصة طعام وكأ صائمتين فأفطرا ثم  
دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلنا يا رسول الله انا اهديت لنا هدية واشتهيناها  
فأفطرا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا عليكم صوم ما كانه يوم ما آخر رواه

رويدله بعض فيه فانك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين فى نفسك بعدك فقال يا أيها الناس من كذا أقتيناه قسما فليمتدقان  
أمير المؤمنين قادم عليكم فأتوا به قال فقدم عمر فذكر ذلك له (فقال ان ناخذ بكباب الله فانه يا امرأنا القمام) أى يا تمام أفعالهما

وفى أحاديث الانبياء ومسلم فى  
الايمان (عن أبي موسى رضى  
الله عنه قال بعثنى النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم الى تومي باليمن)  
فى العاشرة من الهجرة قبل حجة  
الوداع (بجنت وهو بالبطحاء)  
اى بطحاء مكة زاد فى رواية ودو  
منج أى نازل بها (فقال بما  
أهلات قلت أهلات) وفى رواية  
قلت لبيك باهلال (كاهلال  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم)  
قال (أحسنفت هل معك من هدى  
قلت لا فأمرنى فطنت بالبيت  
وبالصفا والمروة ثم أمرنى  
فأحلت) من أحرأى (فأتيت  
امرأة من قومي) لم تسم المرأة  
اكن فى أبواب العمرة ان المرأة  
مر قيس ويحتمل ان تكون  
بحرماله (فشطنتى) اى سرحته  
بالمشط (أو غسلت رأسى) ولم  
يذكر الحلق اما لكونه مع لوما  
عند هدم أولاد ولدته فى أمره  
بالاحلال (فقدم اى جاء) عمر  
ابن الخطاب (رضى الله عنه)  
اى زمان خلافته لافى حجة  
الوداع كما بين فى مسلم واختصره  
البخارى ولفظ مسلم ثم أتيت  
امرأة من قيس فقلت رأيتى ثم  
أهلات بالحج فكنت أفتى به  
الناس حتى كان فى خلافه عمر  
رضى الله عنه فقال لرجل يا أبا  
موسى أو يا عبد الله بن قيس

بعد الشرع فيهما (قال تعالى واتقوا الحج والعمره) وقيل انما هما الاحرام بهما من دورته اهلوه وهو مروي عن  
علي وابن عباس وسعيد بن جبيرة وطاوس ١٤٠ وعند عبد الرزاق عن عمر بن الخطاب عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
منهما من الآخر وان يعمر في

غير أشهر الحج ان الله تعالى يقول  
الحج أشهر معلومات (وان تأخذ  
بسنه النبي صلى الله عليه وآله  
(وسلم) فإنه لم يحل) من احرامه  
(حتى تخر الهدى) (بقي وظاهر كلام  
عمره هذا انكار نسخ الحج الى  
العمره وأن فيه عن القمع انما  
هو من باب ترك الاولى لانه منع  
ذلك منعه من جريمه وابطال قاله  
صااض وقال النووي والختار  
انه ينهى عن المنفعة المعروفة  
التي هي الاعتمار في أشهر الحج  
ثم الحج من عامه وهو على التنزيه  
للتعريب في الافراد ثم انعقد  
الاجماع على جواز القمع من  
غير كراهة وبقي الخلاف في  
الافضل وانما أمر اباموسى  
بالاحلال لانه ليس معه هدى  
بخلاف على حيث أمره بالبقاء  
لان معه الهدى مع انهما أحراما  
كاحرامه لكن أمر اباموسى  
بالاحلال تشبيها بنفسه لولم يكن  
معه هدى وأمر عاليا تشبيها به في  
الحالة الراهنه وفي الحديث  
صححة الاحرام المعلق وهو موضع  
الترجمة وبه أخذ الشافعية وأهل  
الحديث ومجمل ذلك ما اذا  
كان الوقت قابلا لبايعه على ان الحج  
لا يعمد في غير أشهره (عن  
عائشة رضي الله عنها احديثها في  
الحج قد تقدم) فريتا (وقالت

أبو داود وهذا أمر نذير بديال قوله لا عليكم) حديث أم هانئ أخرجه أيضا الدارقطني  
والطبراني والبيهقي وفي اسناده سمك وقد اختلف عليه وفيه وقال النسائي سمك ليس  
يعقد عليه اذا انفرد وقال البيهقي في اسناده مقال وكذلك قال الترمذي وفي اسناده أيضا  
هرون بن أم هانئ قال ابن القطان لا يعرف وفي اسناده أيضا يزيد بن أبي زياد الهاشمي قال  
ابن عدي يكتب حديثه وقال الذهبي صدوق ردى الحفظ وقد غلط سمك في هذا  
الحديث فقال في بعض الروايات ان ذلك كان يوم الفتح وهي عند النسائي والطبراني  
ويوم الفتح كان في رمضان فكيف يتصور ان تكون صائفة قضاء او تطوعا وحديث عائشة  
أخرجه أيضا النسائي وفي اسناده زميل قال النسائي ليس بالنهرورو وقال البخاري  
لا يعرف زميل سماع من عروة ولا يزيد يعني يزيد بن الهاد سماع من زميل ولا تقوم به  
الجنة وقال الخطابي اسناده ضعيف وزميل مجهول واخرج الحديث الترمذي بالحفظ  
اقضايوما آخر مكانه وقال رواه ابن أبي حفصة وصالح بن أبي الاخير عن الزهري عن  
عروة عن عائشة مثل هذا يعني مرفوعا ورواه مالك بن انس ومعه وعبد الله بن عمر  
وزياد بن سماعة وغير واحد من الحفاظ عن الزهري عن عائشة مرفوعا ولم يذكر واقبه  
عروة وهذا أصح لانه روى عن ابن جريج قال سألت الزهري قلت له أحدك عروة عن  
عائشة قال لم أسمع من عروة في هذا شيئا ولكني سمعت في خلافة سليمان بن عبد الملك من  
ناس عن بعض من سأل عائشة عن هذا الحديث فذكره ثم أسنده كذلك وقال النسائي  
هذا خطأ وقال ابن عيينة في روايته شئ الزهري عنه هو عن عروة فقال لا وقال  
الخللال اتفق الثقات على ارساله وقرارد الحفاظ على الطبعكم بضعفه وضعفه أحمد  
والبخاري والنسائي بجهل التزميل وفي الباب عن عائشة غير الحديث المذكور ان النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم دخل عليهم اذات يوم فقال هل عندكم من شيء فقدمت له عينا  
فقال لقد أصبحت صائفا فاكل منه وقد تقدم في باب وجوب النية وزاد النسائي نأكل  
وقال أموم يوم ما مكانه قال النسائي هي خطا يعني الزيادة ونسب الدارقطني الوهم فيها  
الى محمد بن عمر واليه والى ولكن رواها النسائي من غير طريقته وكذا الشافعي وفي  
الباب أيضا عن أبي سعيد عند البيهقي باسناد قال الحفاظ حسن قال منعت النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم طعاما فلما وضع قال رجل أنا صائم فقال رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم دعاك أخوك وتكاف لك أظرف قصم مكانه ان شئت والاحاديث لمذ كورة  
في الباب تدل على أنه يجوز ان صام تطوعا ان يقطر لاسيما اذا كان في دعوة الى طعام  
أخذ من المساكين ويدل على أنه يستحب للمطوع القضاء لذلك اليوم وقد ذهب الى ذلك  
الجمهور من أهل العلم وحكى الترمذي عن قوم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
أنهم رأوا عليه القضاء اذا أظفر قال وهو قول مالك بن انس واستدلوا بحديث عائشة  
المذكور وجد في أبي سعيد في الباب وأجيب عن ذلك بما في حديث أم هانئ من

التعريف في هذه الرواية خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وسلم في أشهر الحج) أجمع العلماء على ان  
المراد به ثلاثة أولها أول سؤال لكن اختلفوا هل هي ثلاثة بكالها وهو قول مالك ورواية عن الشافعي وأما ران وبعض

الثالث وهو قول الباقي ثم اختلفوا فقال ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وآخرون عشر ليال من ذي الحجة وهل يدخل يوم  
الغدير أو لا قال أبو حنيفة وأحمد بن محمد وقال الشافعي في المصحح عنه لا ١٤١ ثم اختلف العلماء في اعتبار هذه

الاشهر هل هو على الشرط أو  
الاستصحاب فقال ابن عمر وابن  
عباس وجابر وغيرهم من الصحابة  
والتابعين هو شرط فلا يصح  
الاحرام بالحج الا فيها وهو قول  
اشافعي (وله الى الحج وحرم  
الحج) بضم الحاء والراء اي أزمته  
وامكنته وحالته ولا زركشي  
كهياض حرم بفتح الراء جمع  
حرمة اي ممنوعات الحج ومحرماته  
وهذا موضع الترجمة فانه يدل  
على انه كان شهورا عندهم  
معه لوما (فترانا بسرف) غير  
منصرف للعلمية والتأنيث اسم  
بقعة على عشرة أميال من مكة  
(فات) عائشة (تخرج) صلى  
الله عليه وآله وسلم من قبته  
التي ضربت له (الى الصحابة فقال)

لهم (من لم يكن منكم معه هدى  
فأحب ان يجعلها) اي حجة  
(عرة فليفعل) اي العمرة (ومن  
كان معه الهدى فلا) يجعلها  
عمرة واسلم قالت قدم رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم  
لاربعة مضين من ذي الحجة او  
خمس فدخل على وهو غضبان  
فقلت من أغضبك أدخله الله  
النار قال أو ما شعرت اني أهرت  
الناس بأمر فاذا هم يترددون  
وفي حديث جابر عند البخاري  
فقال لهم ادخلوا من احرامكم  
واجعلوا التي قدمتم سامية

الخير فيجمع بينه وبين حديث عائشة وأي سعي يجعل القضاء على التدب ويدل على  
جواز الاضمار وعدم وجوب القضاء حديث أبي حنيفة المتقدم لان النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم لم قرر ذلك ولم يبين لابي الدرداء وجوب القضاء عليه وتأخير البيان عن وقت  
الحاجة لا يجوز قال ابن المنير ليس في تحريم الاكل في صوم النفل من غير عذر الا الادلة  
العامية كقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم الا ان الخاص يقدم على العام كحديث سلمان  
وقال ابن عبد البر من احتج في هذا بقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم فهو جاهل باقوال أهل  
العلم فان الاكثر على ان المراد بذلك انتهى عن الزيادة كانه قال لا تبطلوا أعمالكم بالزيادة  
بل اخلصوها لله وقال آخرون لا تبطلوا أعمالكم بارتكاب الكبائر ولو كان المراد بذلك  
الانتهى عن ابطال ما لم يفرض الله عليه ولا أوجب على نفسه به بذرا وغيره لا يمنع عامية  
الافطار الاجاب بجمع الفطر من الصوم الواجب وهم لا يقولون بذلك انتهى ولا يخفى ان  
الاية عامة والاعتبار بعوم اللفظ لا بخصوص السبب كما نقرر في الاصول فالصواب  
ما قال ابن المنير قوله لا عليك فيه دلائل على انه يجوز لمن كان صائما عن قضاء ان يفطر ولا  
انتم عليه لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يستفصل هل الصوم قضاء أو تطوع ويزيد  
ذلك قوله في حديث أم هانئ ان كان قضاء من رمضان فاقضى يوما مكانه قوله يعني هذه  
اللفظة ليست في متن الحديث

\*(باب ما جاء في استقبال رمضان باليوم واليومين وغير ذلك)\*

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يتقدم من أحدكم رمضان  
بصوم يوم أو يومين الا ان يكون رجل كان يصوم صوما فليصمه رواه الجماعة \* وعن  
معاوية قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول على المنبر قبل شهر رمضان  
الصيام يوم كذا وكذا ونحن متقدمون فمن شاء فليمتد يوم ومن شاء فليمتد شهر رواه ابن  
ماجه ويحمل هذا على التقدم بأكثر من يومين \* وعن عمران بن حصين ان النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم قال لرجل هل صمت من شهر وهذا الشهر شيئا قال لا فقال رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم فاذا أفطرت رمضان نصم يومين مكانه متفق عليه وفي رواية لهم من  
سرع شبان وبجمل هذا على ان الرجل كانت له عادة بصيام شهر الشهر أو قد قدره  
حديث معاوية في اسناد القاسم بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن مولى ابن أمية وفيه  
مقال والهيثم بن حميد وفيه أيضا مقال قوله لا يتقدم من أحدكم الحج قال العلماء معنى  
الحديث لا تستقبلوا رمضان بصيام على نية الاحتياط لرمضان قال الترمذي لما أخرج  
هذا الحديث العمل على هذا عند أهل العلم كرهوا ان يتجهل الرجل بصيام قبل دخول  
رمضان يعني رمضان انتهى وانما اقتصر على يوم أو يومين لانه الغالب فيمن يقصد ذلك

فقالوا كيف تجعله مائة وقد سمينا الحج فقال افعلوا ما أقول لكم فلا أني سقت الهدى افعلت مثل الذي أمرتكم  
ولاكن لا يحل مني حرام حتى يبلغ الهدى محله ففعلوا قال النووي هذا صريح في انه صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم بنفس الحج

الى العمرة امر عزيمة وتحتجيم بخلاف قوله من لم يكن معه هدى فاحب أن يجعلها عمرة فليفعل قال العلماء خيرهم أولابن الفضل  
ولهم كانوا ير ونها الجور فجوزهم حتى عليهم بعد  
١٤٢

والسبب بالعمرة في أشهر الحج

وعدمه ملاطمة لهم وايتساب بالعمرة في أشهر الحج  
ذلك الفسخ وأمرهم أمر عزيمة  
فالزمهم أياما وكه ترددهم في  
قبول ذلك ثم قبضوه ونهوا له الا  
من كان معه هدى (قالت عائشة  
رضي الله عنها) فلا تأخذ بها  
والتارك لها) اي للعمرة (من  
اصحابه قالت فأمر رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم  
ورجال من اصحابه فكانوا أهل  
قوة وكان معهم الهدي فلم  
يقدروا على العمرة وذكر بان  
الحديث وفيه التحديث  
والعمنة والسمع والقول  
ورواته الاقوالان بصريان  
والاخير ازمديان وأخرجه  
مسلم في الحج وكذا النسائي  
(وعنها) أي عن عائشة (رضي  
الله عنها) رواية قالت خرجنا  
مع النبي صلى الله عليه وآله  
(وسلم) في أشهر الحج (ولأمر  
الا أنه الحج) أي لا تظن (فلما  
قدمنا) مكة (نطوفنا بالبیت)  
نعم النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم وأصحابه غير هالين لم  
تطف بالبیت ذلك الوقت لاجل  
حجهم واهل هذا من العام الذي  
أريد به الخاص (فأمر النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم من لم يكن ساق  
الهدي ان يحل) من الحج بعمل  
العمرة وهذا هو فسخ الحج  
الترجم به وسبق انه أمرهم  
يسرق فالتأني تكرار للأول

وقد قطع كثير من الشافعية بان ابتداء المنع من أول السادس عشر من شعبان واستدلوا  
بحديث العلامة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عن فو عاذ التصف شعبان فلا  
تصوموا أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان وغيره وقال الروياني من الشافعية  
يحرم التقدم يوم أو يومين لحديث الباب ويكره التقدم من نصف شعبان للحديث  
الأخر وقال جمهور العلماء يجوز الصوم تطوعا بعد النصف من شعبان وضعفوا  
الحديث الوارد في النهي عنه وقد قال أحمد وابن معين انه منكر وقد استدل البيهقي على  
ضعفه بحديث الباب وكذا صنع قبله الطحاوي واستظهر بحديث أنس من فو عاذ أفضل  
الصيام بعد رمضان شعبان لكان اسناده ضعيف كما تقدم واستظهر أيضا بحديث  
عمران بن حصين المذکور في الباب اقوله فيه من سر شعبان والسر بفتح السين المهملة  
ويجوز كسرهما وضعفها ويقال أيضا سرار بفتح أوله وكسره ويرجع القراء الفخ وهو من  
الاستسار قال أبو عبيدة والجمهور والمراد بالسر هنا آخر الشهر سميت بذلك لاستسار  
القمريه وهي ليلة ثمان وعشرين وتسع وعشرين وثلاثين ونقل أبو داود عن الاوزاعي  
وسعيد بن عبد العزيز ان سره أوله ونقل الخطابي عن الاوزاعي كالجهر وروى  
السر وسط الشهر حكاه أبو داود أيضا ويرجحه بعضهم بوجه بان السر جمع سره سره  
الشيء وسطه ويؤيده النذب الى صيام البيض وهي وسط وان لم يرد في صيام آخر الشهر  
ندب بل ورد فيه نهي خاص بآخر شعبان بان صامه لاجل رمضان ويرجحه النووي بان  
مسلم أفرد الرواية التي فيها سر هذا الشهر عن بقة الروايات وأردف بها الروايات التي  
فيها الحنف على صيام البيض وهي وسط الشهر كما تقدم وقد قال الخطابي ان بعض أهل  
العلم قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان سؤاله عن ذلك سؤال زجر وانكار  
لانه قد نسي ان يستقبل الشهر يوم أو يومين وتعب بانه لو أنكر ذلك لم يأمره بفضائه  
وأجاب الخطابي باحتمال أن يكون الرجل أو جبهه اعلى نفسه فامدك أمره بالوفاء وان  
يقضى ذلك في شوال وقال آخر ون فيه دليل على ان النهي عن تقدم رمضان يوم أو  
يومين انما هو ان يقصده التجرى لاجل رمضان وأما من لم يقصد ذلك فلا يتناول النهي  
وهو خلاف ظاهر حديث النهي لانه لم يستثن منه الا من كانت له عادة وقال القرطبي  
الجمع بين الحديثين ممكن بحمل النهي على من ليست له عادة بذلك وحمل الأمر على من له  
عادة وهذا هو الظاهر وقد استثنى من له عادة في حديث النهي بقوله الا أن يكون رجل  
كان يصوم صوما فليصمه فلا يجوز الصوم النفل المطلق الذي لم تجز به عادة وكذلك يحمل  
حديث معاوية المذکور في الباب بعد ثبوته على من كان معتادا للصوم في ذلك الوقت  
وأما قول المصنف انه يحمل على التقدم باكثر من يومين فغير ظاهر لان حديث العلامة بن  
عبد الرحمن المتقدم يدل على المنع من صوم النصف الآخر من شعبان وقد جمع  
الطحاوي بين حديث النهي وحديث العلامة بان حديث العلامة محمول على من يصومه

وتأكيده فلا منافاة بينهما ولا يحمل مضموقة من الاحلال (لحل) بعمل العمرة (من لم يكن ساق  
الهدي) وهذا هو فسخ الحج المترجم به وجوزة أحمد وبعض أهل الظاهر وقواه ابن القيم في الهدي وخمسة الاثمة الثلاثة  
الصوم

والجمهور بالعناية في تلك السنة (ونسأوه) صلى الله عليه وآله وسلم (لم يسقن) الهدى (فاحلان) وعائشة منهن لكن منعهما من التحلل كونهما حاضرت ليلة دخوله مكة وكانت محرمة ١٤٣ بعمره وأدخلت عليهما الحج فصارت قارئة

(قالت صفية) بنت حسي أم المؤمنين رضي الله عنها (ما رأي) أي ما أظن نفسي (الاحاسنهم) أي القوم عن المسير إلى المدينة لاني حضنت ولم أطف بالبيت فاعلمهم بسببي يتوقعون إلى زمان طوافي بعد الطهارة واسناد الحس إليها مجاز (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (عقرا حلقا) بفتح الأول وسكون الثاني فيهما وألفهما مقصورة للتأنيث فلا ينونان ويكتبان بالالف هكذا يرويه المحدثون حتى لا يكاد يعرف غيره وفيه خمسة أوجه ذكرها القسطلاني وهذا دعاء

الصوم وحديث الباب مخصوص بمن يحيط بزعمه رمضان قال في الفتح وهو جمع حسن وقد اختلف في الحكمة في النهي عن تقدم رمضان بصوم يوم أو يومين فقبيل هي النقوى بالفتح لرمضان لم يدخل فيه بقوة ونشاط وفيه نظر لان مقتضى الحديث انه لو تقدمه بصوم ثلاثة أيام أو أربعة أيام جاز وقيل الحكمة خشية اختلاط النفل بالفرض وفيه نظر لانه يجوز أن له عادة كما تقدم وقيل لان الحكم معاني بالرؤية فن تقدمه يوم أو يومين فقد حاول الطعن في ذلك الحكم قال في الفتح وهذا هو المعتمد ولا يرد عليه صوم من اعتاد ذلك لانه قد أذن له فيه وليس من الاستقبال في شيء ويلحق به القضاء والنذر لو جوب ما قال بعض العلماء يستغنى القضاء والنذر بالادلة القطعية على وجوب الوفاء به ما فلا يطل القطعي بالظني وفي حديث أبي هريرة بيان معنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الماضي صوموا لرؤيته فان الالام فيه للتأنيث للتأنيث قال ابن دقيق العيد ومع كونهم محمولة على التأنيث فلا بد من ارتكاب مجاز لان وقت الرؤية وهي الليل لا يكون محل الصوم وتعبه النسا كهي بان المراد بقوله صوموا انو والصيام والليل كله ظرف للنية قال الحافظ فوقع في المجاز الذي فرمته لان النواي ليس صائغا حقيقة بدليل انه يجوز له الاكل والشرب بعد النية ان يطلع الفجر

\*(باب النهي عن صوم العيدين وأيام التشريق)\*

(عن أبي سعيد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه نهى عن صوم يومين يوم الفطر ويوم النحر متفق عليه) وفي لفظ لاجد والبخاري لا صوم في يومين \* واسلم لا يصح الصيام في يومين) وفي الباب عن عمر بن الخطاب وأبي هريرة وابن عمر بنحو حديث الباب وهي في صحيح البخاري ومسلم وتفرده مسلم من حديث عائشة قال النووي في شرح صحيح مسلم وقد أجمع العلماء على تحريم صوم هذين اليومين بكل حال سواء صامهما عن نذر أو تطوع أو كفارة أو غير ذلك ولونذر صومهما مائة مائة العيدين ما قال الشافعي والجمهور لا ينعقد نذره ولا يلزمه قضاؤه ما وقال أبو حنيفة ينعقد ويلزمه قضاؤه ما قال فان صامهما أجزأه وخالف الناس كلهم في ذلك انتهى وبمثل قول أبي حنيفة قال المؤيد بالله والامام يحيى وقال زيد بن علي والهادوية يصح النذر بصيامهما أو بصوم في غيرهما ولا يصح صومه فيهما وهذا اذا نذر صومهما بعيتهما كما تقدم وأما اذا نذر صوم يوم الاثنين مثلا فوافن يوم العيد فقال النووي لا يجوز له صوم العيد بالاجاع قال وهل يلزمه القضاء فيه خلاف للعلماء وفيه لاشافعي قولان أحكمهما لا يجب قضاؤه لان لفظه لم يتناول القضاء وانما يجب قضاء القرائن بأمر جديد على المختار عند الأصوليين انتهى والحكمة في النهي عن صوم العيدين أن فيه اعراضا عن مضيافة الله تعالى لعباده كما صرح بذلك أهل الأصول (وعن كعب بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

عليها وليس المراد حقيقة ذلك لاني الدعاء ولا في الوصف بل هي كلمة اتسعت فيها العرب فطاعتها ولا تريد حقيقة معناه فاهي كبرت يدها وشح ذلك (او ما طقت يوم النحر) طواف الافاضة (قالت) صفية (قالت بلى) طافت (قال لا بأس انفري) أي ارجعي واذهي اذ طواف الوداع ساقط عن الحائض (وعنها) أي عن عائشة (رضي الله عنها) في رواية أخرى قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام حجة الوداع فنامنا من أهل بعمره (فقط) ونامنا أهل بجمعة وعمره (جمع بينهم) ونامنا أهل بالحج) فقط وكانوا أولا يعرفون

الاطح فبين لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجوه الاحرام وجوز لهم الاعتذار في أشهر الحج والخاص من مجموع الاحاديث ان العناية رضي الله عنهم كانوا ثلاثة أقسام قسم أحرموا الحج وعمره أو حجج وعمرهم الهدي وقسم بعمره ففرغوا



منهم اسروا بالحلج وقسم بينهم ولا هدى معهم فامرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يلقبوه عزة وهو من فسخ الحج الى  
 العمرة وامانته رضى الله عنها ١٤٤ فكانت اهلث بعد مرة ولم تقس هديانم ادخلت عليها الحلج فصار  
 قارئة كما مرقية (واحد رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 بالحج) مفردا ثم ادخل عليه العمرة  
 (فاما من اهل بالحج) فخط (او  
 جمع الحج والعمرة لم يخلوا حتى  
 كان يوم النحر) (عن عثمان  
 رضى الله عنه انه نهى عن المتعة)  
 اى عن فسخ الحج الى العمرة  
 لانه كان مخصوصا بتلك السنة  
 التي حج فيها رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم او عن التمتع  
 المشهور والنهي للتنزيه ترغيبا  
 في الافراد (ونهى ايضا عن  
 تنزيه) (ان يجمع بينهما) اى الحج  
 والعمرة (فلما رأى على) رضى  
 الله عنه النهى الواقع من عثمان  
 عن المتعة والقران (أهل بهما)  
 اى بالحج والعمرة حال كونه  
 قاتلا (لبيك بعمرة وحجة) وانما  
 فعل ذلك خشية ان يحمل غيره  
 النهى على التحريم فأشاع ذلك  
 ولم يخف على عثمان ان التمتع  
 والقران جائزان وانما نهى عنهما  
 ليهمل بالاذل كما وقع لعمرو  
 فكل مجتهد مأجور ولا يقال  
 ان هذه الواقعة دليل على  
 اتفاق أهل العصر الثاني بعد  
 اختلاف أهل العصر الاول  
 وان ذكره ابن الحارث وغيره  
 لان نهى عثمان عنه ان كان  
 المراد به الاعتناء في أشهر الحج  
 قبل الحج فلم يستقر الاجماع  
 عليه لان الحنفية يخالفون فيه وان كان المراد فسخ الحج الى العمرة  
 فبذلك لان الحنفية يخالفون فيه وان كان المراد فسخ الحج الى العمرة

بعنه وأوصى بن الحداث أيام التشريق فنادى الله لا يدخل الجنة الا مؤمن وأيام منى أيام  
 أكل وشرب رواه أحمد ومسلم \* وعن سعد بن أبي وقاص قال أمرني النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم ان أنادي أيام منى انها أيام أكل وشرب ولا صوم فيها يعنى أيام التشريق رواه  
 أحمد \* وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن صوم خمسة أيام في السنة يوم  
 الفطر ويوم النحر وثلاثة أيام التشريق رواه الدارقطني \* وعن عائشة وابن عمر قال لم  
 يخصص في أيام التشريق ان يصنع الامن لم يجز الهدي رواه البخاري وله عنهما انه ما قال  
 الصيام لمن تمتع بالعمرة الى الحج الى يوم عرفة فان لم يجده دنيا ولم يصم صام أيام منى)  
 حديث سعد بن أبي وقاص أخرجه أيضا البزار قال في مجمع الزوائد رجاله ما يعنى  
 أحمد والبزار رجال الصحيح وحديث أنس في اسناده محمد بن خالد الطاعن وهو ضعيف وفي  
 الباب عن عبد الله بن حذافة السهمى عند الدارقطني بلفظ لا تصوموا في هذه الايام فانها  
 أيام أكل وشرب وبها يعنى أيام منى وفي اسناده الواقدي وعن أبي هريرة عند الدارقطني  
 وفي اسناده سعد بن سلام وهو قريب من الواقدي وفيه ان المنادي يديل بن ورقاء  
 وأخرجه أيضا ابن ماجه من وجه آخر وابن حبان وعن ابن عباس عند الطبراني نحوه  
 حديث عبد الله بن حذافة رقبه والبعال وقاع النساء في اسناده ابيه عبد بن أبي حبيب  
 وهو ضعيف وعن عمرو بن خلدة عن أبيه عند أبي يعلى وعبد بن حميد وابن أبي شيبة  
 وأصحق بن راهويه بنحوه وفي اسناده موسى بن عبيدة الربذي وهو ضعيف وعن ابن  
 مسعود بن الحكم عن أمه عند النسائي انها رأت وحى منى في زمن رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم را كما يصح بقول يأيها الناس انها أيام أكل وشرب وانما وبها لذكر  
 الله قالت فقلت من هذا فقالوا على بن أبي طالب وأخرجه البيهقي من هذا الوجه لكن  
 قال ان جدته حدثته وأخرجه ابن يونس في تاريخ مصر من طريق يزيد بن الهادي عن  
 عمرو بن سليم الزرقى عن أمه قال يزيد فسألت عنها فقيل انها اجده وعنه نبشة الهذلي  
 عند مسلم في صحيحه بلفظ أيام التشريق أيام أكل وشرب وأخرجه ابن حبان عن أبي  
 هريرة بنحوه وأخرجه النسائي عن بشر بن حكيم بنحوه وعن عتبة بن عامر عند أصحاب  
 السنن وابن حبان والطحاكم والبزار بلفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أيام  
 التشريق أيام أكل وشرب وصلاة فلا يصومها أحد وعن عمرو بن العاص عند أبي  
 داود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر بافطارها وينهى عن صيامها وقد  
 استدل بهذه الاحاديث على تحريم صوم أيام التشريق وفي ذلك خلاف بين الصحابة فمن  
 بعدهم قال في الفتح وقد روى ابن المنذر وغيره عن الزبير بن العوام وأبي طلحة من  
 الصحابة الجواز مطلقا وعن علي عليه السلام وعبد الله بن عمرو بن العاص المنع مطلقا

وهو  
 فبذلك لان الحنفية يخالفون فيه وان كان المراد فسخ الحج الى العمرة  
 فبذلك لان الحنفية يخالفون فيه وان كان المراد فسخ الحج الى العمرة

اللہ علیہ وآلہ وسلم تمتع قال بلی وزادہ۔۔۔ لم هنا فقال عثمان ترانی

كالتعقيم وغيره بضعمها أى يظنون  
(ان العمرة) أى الاحرام بها (فى)  
أشهر الحج) شوال رذى القعدة  
وتسع من ذى الحجة وإيلة النحر  
أو عشر أو ذى الحجة بكالـهـ على  
الخلاف السابق فى ذلك (من)  
أجر الفجور) من باب جـ جـده  
وشعر شاعر والفجور الانبعاث  
فى المعاصى أى من أعظم الذنوب  
وهــ إذامن فكـ كما هم الباطـلة  
الماخوذة من غير أصل  
(فى الارض) ولابن حبان من  
طريق أخرى عن ابن عباس قال  
والله ما أعمر رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم عائشة فى ذى  
الحجة الا لقطع بذلك أمر الزنبرك  
فان هذا الحى من قریش ومن

• (کتاب الاعتصاف) •

وابن ماجه هذا المعنى من رواية أبي بن كعب) هذه الاحاديث فيها دليل على مشروعية الاعتكاف وهو متفق عليه كما قال النووي وغيره قال مالك في كرت في الاعتكاف وترك الصحابة لمع شدة اتباعهم للآثر فوقع في نفسه انه كالوصال وأراهم تركه لشدته ولم يبلغ في عن أحد من السلف انه اعتكف الا عن أبي بكر بن عبد الرحمن انتهى ومن كلام مالك هذا أخذ بعض أصحابه ان الاعتكاف جائز وأنكر ذلك عليهم ابن البرقي وقال انه سنة مؤكدة وكذا قال ابن بطال في مواظبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما يدل على تأكيده وقال أبو دارق عن أحمد لا أعلم عن أحد من العلماء خلافا انه ممنون وتعب الحفاظ فيفتح قول مالك انه لم يمتكف من السلف الا أبو بكر بن عبد الرحمن وقال له لو أراد منه مخصوصة والافق رحى عن غير واحد من أصحابه انه اعتكف

نیل

أَمَّا الْمُتَّقِينَ (وَيَجْعَلُونَ) أَي يَسْعَوْنَ (الْحَرَمَ مَقَرًا) أَي انْتَهَبُوا مَقَرَّ الْحَرَمِ وَلَا يَجْعَلُونَ الْحَرَمَ مَقَرًا

لثلاثة والى عليهم ثلاثة أشهر محرمة فيضيع عليهم ما اعتادوه من الخارة بمعضهم على بعض فضلهم الله بذلك فقال انما النسي  
زيادة في الكفر بصل به الذين كفروا ١٤٦ الآية أي انما نأخذ بحرمه الشهر الى شهر آخر قال المفسرون

كانوا اذا جاء شهر حرام وهم  
يحاربون اسلحوهم وحرموا مكانه  
شهر حتى رفضوا لخصوص  
الانهر واعتبروا بحجرات العدد  
ويحرمونه عاما فيكونه على  
حرمته وقيل ان اول من  
أحدث ذلك جنادة بن عوف  
الكناني كان يقوم على حمل في  
الموسم فينادي ان آلهتكم قد  
أحلت لكم المحرم فاحملوه ثم  
ينادي في القابل ان آلهتكم  
قد حرمت عليكم المحرم فحرموه  
وقيل القاسم واسمه خليفة بن  
عبيد الكنان وقيل غير ذلك وقال  
ابن دريد الصخران شهران من  
السنة سمي أحدهما في الاسلام  
المحرم وقد سمي بذلك لاهله لمكة  
من أهلها وقال القراء لانهم  
كانوا يميلون البيوت فيه  
تأروجهم الى البلاد وقيل كانوا  
يزيدون في كل أربع سنين شهرا  
يسمونه صفر الثاني فتكون  
السنة ثلاثة عشر شهرا ولذلك قال  
صلى الله عليه وآله وسلم السنة  
اثنا عشر شهرا وكانوا يطهرون  
ويرون ان الاثبات فيه واقعة  
(وبقولون اذابرا) آفاق (البر)  
بفتح الدال المهملة والموحدة  
الجرح الذي يكون في ظهر الابل  
من اصطكاك الاقواب والجل  
عليه ومثقة السفر فانه كان  
يبرأ بعد انصرافهم من الحج

واعلم انه لا خلاف في عدم وجوب الاعتكاف الا اذا تدر به قوله يعتكف الاعتكاف  
في اللغة هو الحبس والازوم والمكث والاستقامة والاستدارة قال الحاج  
فهو يعتكف به اذا جاء \* عكف النبط بالعبون الفزجا  
والنيط قوم من العجم والفزج بالغاء والنون والزاى والحيم لعبة للعجم يأخذ كل واحد  
منهم بيد صاحبه ويستديرون رافضين وقوله بجأى أقام بالمكان وفي الشرع المكث  
في المسجد من شخص مخصوص بمسقة مخصوصة قوله العشر الاوخر من رمضان فيه  
دليل على استحباب مداومة الاعتكاف في العشر الاوخر من رمضان لتعصيه  
صلى الله عليه وآله وسلم ذلك الوقت بالمداومة على اعتكافه قوله اعتكف عشر من فيه  
دليل على ان من اعتاد اعتكاف أيام ثم لم يمكنه أن يعتكفها أنه يستحب له نضاؤها  
وسمى ابي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتكف في العشر الاوخر من  
رمضان العشر الاوخر من شوال (وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم اذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه وانه أمر بخبائه فضرب بالابرار  
الاعتكاف في العشر الاوخر من رمضان فأمرت زيب بجبائهم فضرب وأمرت غيرهم  
أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم بجبائهم فضرب فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم الفجر نظر فاذا الاخبية فقال آبر يردن فأمر بجبائهم فقوض وترك الاعتكاف في  
شهر رمضان حتى اعتكف في العشر الاوخر من شوال رواه الجماعة الا الترمذي لم يكن  
له منه كان اذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه) قوله صلى الفجر ثم دخل  
معتكفه استدل به على ان اول وقت الاعتكاف من اول الفجر روية قال الوزاعي  
واليث والثوري وقال الأئمة الاربعة وطائفة يدخل قبيل غروب الشمس وأولوا  
الحديث على انه دخل من اول الليل ولكن انما يدخل بنفسه في المكان الذي أعده  
للاعتكاف بعد صلاة الصبح قوله بجبائهم مجع ثم بام موحدة قوله وأمرت غيرهم الخ  
هذا يقتضي تعميم الأزواج وليس كذلك وقد فسره قوله من أزواج النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم بعائشة وحفصة وزيب فقط ويؤيد ذلك ما وقع في رواية البخاري بلقظ أربع  
قباب وفي رواية للفاسي فلما صلى الصبح اذا هو باربعة أنبية قال لمن هذه قالوا عائشة  
وحفصة وزيب الحديث ولرابع خباؤه صلى الله عليه وآله وسلم قوله البرم مرة  
استقها ممدودة وبغير متون نصب الرأى قوله يردن بضم أوله وكسر الراء وسكون  
الدال ثم نون النسوة وفي رواية للبخاري انزعوها فلا أراها قوله فقوض بضم القاف  
وتشديد الواو المكسورة بعد ما ضاده مجع أي نقض قولها وترك الاعتكاف كأن الحامل  
له صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك خشية أن يكون الحامل للزوجات المباهاة والتنافس

(وعفا الاثر) أي ذهب أثر سيرة الحاج من الطريق وانمى بعد رجوعهم بوقوع الامطار وغيرها  
لطول الايام أو ذهب أثر الدبر ولا يداود وعفا اللوب بالواو أي كثروا بالابل الذي حلق بالرجال (وانسخ مفسر) الذي هو المحرم

في نفس الامر فهو مقرر أي اذا انقضى وانفصل شهر صفر (خات العمرة لمن اعتمر) بالسكون في الاربعة وذلك لانهم لما جعلوا المحرم صفر الزم منه ان تكون السنة ثلاثة عشر شهرا ١٤٧ والمحرم الذي سموه صفر آخر السنة

والآخر أشهر الحج على طريق التبعية اذ لا يبرأ بغير ادبر بلهم في أقل من هذه المدة وهي ما بين أربعين يوما الى خمسين يوما غالبا وجعلوا أول أشهر الاعتقاد شهر المحرم الذي هو في الاصل صفر والراه التي توأطت عليها القواصل في الدبر والثلاثة بعدهم اكنة للصبح ولو حركت فالتفرض المطلوب من الجميع (قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه صبيحة) ليلة (رابعة) من ذي الحجة يوم الاحد حال كونهم (مهلبين بالحج) أي مهلبين به كما سرفى رواية ابراهيم بن الخياط واقطعه وهم يلبون بالحج ولا يلزم من اهلاله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج أن لا يكون قارنا فلا حجة فيه لمن قال انه صلى الله عليه وآله وسلم كان مفردا (فأمرهم) صلى الله عليه وآله وسلم (أن يحجوا) أي يقبلوا الحجة (عمر) ويقبلوا بعلمها فيصيروا مقنعين وهذا الصريح خاص بذلك الزمن خلافا لاجمادى كاسر (فعاظم) وفي رواية ابراهيم فكب (ذلك) الاعتقاد في أشهر الحج (عندهم) لما كانوا يعتقدونه أو لامن أن العمرة فيه امن أجزر القصور (فقالوا) بعد ان رجعوا عن اعتقادهم (يا رسول الله أي الحبل) أي

الناشي عن الغيرة عرصا على القرب منه خاصة فيخرج الاعتكاف عن موضوعه أو الحامل له على ذلك أن يكون باعتدال اجتماع النسوة عنده يصير كالماء في بيته وربما يشغل ذلك عن الخلخلة لما قصد من العبادة فينفوت مقصوده بالاعتكاف قوله في العشر الاواخر من شوال في رواية في البخاري حتى اعتكف في العشر الاول من شوال ويجمع بينه وبين الرواية الاولى بان المراد بقوله في العشر الاواخر من شوال انتهاء اعتكافه قال الامام علي فيه دليل على جواز الاعتكاف بغير صوم لان أول شوال هو يوم الفطر وصومه حرام وسيأتي الكلام عليه وقال غيره في اعتكافه في شوال دليل على ان النوافل المعنادة اذا قامت تقضى قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه ان النذر لا يلزم بمجرد التنية وان السنن تقضى وان لم تعتكف ان يلزم من المسجد مكانا بعبئنه وان من التزم اعتكاف أيام معينة لم يلزمه أول ليلة لها انتهى واستدل به أيضا على جواز الخروج من العبادة بعد الدخول فيها وأجيب عن ذلك بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يدخل المعتكف ولا شرع في الاعتكاف وانما هم به ثم عرض له المانع المذكور فتركه فيكون دليلا على جواز تركه العبادة اذا لم يحصل الا مجرد التنية كما قال المصنف (وعن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم كان اذا اعتكف طرح له فراشه أو يوضع له سرير به وراه اسطوانة التوبة رواه ابن ماجه) الحديث رجال اسناده في سنن ابن ماجه وثقات وقد ذكره الحافظ في الفتح عن نافع ان ابن عمر كان اذا اعتكف الخ وليذكرانه مرفوع وفي صحيح مسلم عن نافع انه قال وقد أراى عبد الله بن عمر المكان الذي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعتكف فيه من المسجد وفيه دليل على جواز طرح الفراش ووضع السرير للمعتكف في المسجد ودرو على جواز الوقوف في مكان معين من المسجد في الاعتكاف فيكون مخصوصا للنبي عن ايطان المكان في المسجد يدعى ملازمته وقد تقدم الحديث في الصلاة (وعن عائشة انها كانت ترجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي حائض وهو معتكف في المسجد وهي في حجرته ابنتا واهلها رأسه وكان لا يدخل البيت الا لحاجة الانسان اذا كان معتكفا وعنها ايضا قالت ان كنت لا ادخل البيت للحاجة والمريض فيه فما أسأل عنه الا واما ربه وعن صفية بنت أبي قات كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم معته كفافا تيمه أزوره لانه قد ثمة ثمقت لانتقاب فقام معي ليقبلني وكان مسكنا في دار اسامة بن زيد متفق عليهم) قوله ترجل الرجل بالحييم المشط والدهن فمه دليل على انه يجوز للمعتكف التنظيم والطيب والغسل والخلق والترتيب الخا قبالا لرجل والجمه ورعى انه لا يكره فيه الا ما يكره في المسجد وعن مالك يكره الصنائع والحرف حتى طلب العلم وفيه دليل على ان من أخرج بعض يده من المسجد لم يكن ذلك قادحا في صحة هل هو الحبل العام لكل ما حرم بالاحرام حتى الجماع أو حل خاص لانهم كانوا يحرمون بالحج وكانهم كانوا يعرفون انه لم يخلل (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (حل كله) أي حل يخل فيه كل ما يحرم على المحرم حتى غشيان النساء لان العمرة ليس بها

الاتصال واحد وعند الطحاوي أي الحمل يحمل قال الحمل كله وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في أيام الحاجة ومسلم في الحج  
وكذا النسائي وقد بسط الحافظ ابن حجر في الفتح ذكر ما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم به محرمًا

١١٨

الاعتكاف قوله الحاجة الإنسان فسر الزهري بالبول والغائط وقد وقع الإجماع  
على استثنائهما واختلفوا في غيرهما من الحاجات كالإكل والشرب ويطبق بالبول  
والغائط التي والقصد والحاجة من احتياج إلى ذلك وسبب الكلام على الخروج  
للحاجات ولغيرها قوله فأسأل عنه سبب الكلام على الخروج لزيارة المريض قوله  
ثم قلت لا تغلب أي ترجع إلى بيتها قوله ليقلني بفتح أوله وسكون القاف أي بردها إلى  
منزلها وفيه دليل على جواز خروج المعتكف من مسجد اعتكافه لتشجيع الزائر  
قوله في دار أسامة بن زيد أي التي صارت له بعد ذلك لأن أسامة أذن للناس له دار مستقلة  
بحيث يسكن فيها صفة وكانت يوت أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم حوالى  
أبواب المسجد (وعن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يمرض وهو

معتكف فيمكاه ولا يعرج بسأل عنه روى أبو داود) وعن عائشة قالت السنة على

المعتكف أن لا يعود مريضًا ولا يشهد جنازة ولا يمسه امرأة ولا يباشرها ولا يخرج لحاجة

إلا ما لا بد منه ولا اعتكاف الإصوم ولا اعتكاف الإتيان في مسجد جامع روى أبو داود

الحديث الأول في أسامة بن زيد بن أبي سلم وفيه قال قال الحافظ والصحيح عن عائشة من

فعله أخرجه مسلم وغيره وقال صح ذلك عن علي عليه السلام والحديث الثاني أخرجه

أيضا النسائي وأليس فيه قالت السنة وأخرجه أيضا من حديث مالك وأليس فيه ذلك قال

أبو داود وغيره عبد الرحمن بن أمية لا يقول فيه قالت السنة وحرم الدارقطني بأن القدر

الذي من حديث عائشة قوله لا يخرج وما عداه من دونها انتهى وكذلك رجع ذلك

إلى ما في ذكره ابن كثير في الإرشاد وعبد الرحمن بن أمية هذا هو القرشي المدينى يقال له

عباد قد أخرج له مسلم في صحيحه ورواه يحيى بن معين وأثنى عليه غيره وتكلم فيه

بعضهم الحديثان استدلهما على أنه لا يجوز للمعتكف أن يخرج من مكة كفيه لزيادة

المريض ولما يماثلها من القرب كشجيع الجنازة وملاة الجمعة قال في الفتح وروينا

عن علي عليه السلام والنخعي والحسن البصري أن شهدا المعتكف جنازة وعاد مريضًا

أو خرج الجمعة بطل اعتكافه وبه قال الكوفيون وابن المنذر في الجمعة وقال الثوري

والشافعي وأما ما شرط شيئا من ذلك في ابتداء اعتكافه لم يطل اعتكافه بفعله وهو

رواية عن أحمد انتهى وعند الهادوية أنه يجوز الخروج لتلك الأمور ونحوها ولو لم يكن

في وسط النهار قياسا على الحاجة المذكورة في حديث عائشة المتقدم وهو فاسد

الاعتبار لانه في مقابلة النص قوله ولا يمسه امرأة ولا يباشرها المازد بالمباشرة هنا الجماع

بقرينة ذكر المس قباهما وقد نقل ابن المنذر الإجماع على ذلك ويؤيده ما روى الطبري

وغيره من طريق قتادة في سبب نزول الآية يعني قوله تعالى ولا تباشرهن وأنتم عاكفون

في المساجد منهم كانوا إذا اعتكفوا أخرج رجل لحاجة فلقى امرأة تباشرها إن شاء

واختلف أهل العلم في ذلك

وأدلتهم تعارض ما وجدنا من رواية

من روى القسيران وقال أنها

جاءت عن بضعة عشر صحابيا

بأسانيد جيد بخلاف رواية

الأفراد والتمتع وهذا يقتضي

رفع الشك عن ذلك والمخير إلى

أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان

قارنا وقد قدمنا حاصل ذلك

مختصرا وفي السيل الجرار

للحافظ الشوكاني وأعلم أن

صلى الله عليه وآله وسلم وإن

اختلفت الأحاديث في بيان نوعه

فقد تواتر أنه صلى الله عليه وآله

وسلم حج قرانا وبالغت الأحاديث

في ذلك زيادة على عشرين حديثا

من طريق سبعة عشر صحابيا

ولم يرد ما يصلح لمعارضته بعض

هذه الأحاديث فضلا عن كمالها

فن جعل وجه التفضيل لأحد

أنواع الحج هو أنه صلى الله عليه

وآله وسلم حج بنوع كذا وإن الله

لا يجتاز لرسله صلى الله عليه

وآله وسلم إلا ما كان فاضلا على

غيره فقد كان حجه صلى الله عليه

وآله وسلم قرانا فيكون القرآن

أفضل أنواع الحج ولكن قد ثبت

من حديث جابر في الصحابين

وغيرهما أن النبي صلى الله

عليه وآله وسلم قال لو استقبلت

من أمري ما استدبرت ما سمت

اللهى ولجعاته عمره فدل على

أن التمتع أفضل من القران وقد سبق المذهب والأدلة في شرحي للمنتقى بما لا يحتاج الناظر إلى

الرجوع إلى غيره فالأجالة عليه أولى لأن المقام طويل الذبول وكل أنواع الحج شريفة صحيحة وسنة ثابتة فقد ثبت في

فتن

119

فترات قوله ولا يخرج الحاجة الى المأبى منه فيه دليل على المنع من الخروج ليكمل الحاجة  
من غير فرق بين ما كان مباحا أو قربة أو غيره ما الا الذي لا بد منه كالخروج لقضاء الحاجة  
وما في حكمها قوله ولا اعتكاف الا بصوم فيه دليل على انه لا يصح الاعتكاف  
الا بصوم وانه شرط وحكما في البصر عن العشرة جميعا وابن عباس وابن عمر ومالك  
والاوزاعي والثوري وأبي حنيفة وحكي في البحر أيضا عن ابن مسعود والحسن البصري  
والشافعي وأحمد وإسحق انه ليس بشرط فالواضح اعتكاف ساعة واحدة ولحظة  
واحدة واستدلوا بما تقدم من أنه صلى الله عليه وآله وسلم اعتكف العشر الاول من  
شوال ومن جلع يوم النظر وصح حديث عمر الآتي وأجابوا عن حديث عائشة المذكور  
في الباب بما تقدم من الكلام عليه وهذا هو الحق كما قال ابن القيم ان الرائج الذي  
عليه جمهور السلف أن الصوم شرط في الاعتكاف وقد روى عن علي وابن مسعود انه  
ليس على المعتكف صوم الا أن يوجهه على نفسه ويدل على ذلك حديث ابن عباس  
الآتي ويؤيد قول من قال يجوز الاعتكاف ساعة أو لحظة حديث من اعتكف  
فوق ناقة فكانما أعتق نفسه رواه العقيلي في الضعفاء من حديث عائشة وأنس قال  
في البدائر المنيرة هذا حديث غريب لا أعرفه بعد البحث الشديد عنه وقال الحافظ هو  
منكر ولكنه أخرجه الطبراني في الاوسط قال الحافظ لم أر في اسناده ضعفا الا أن فيه  
وجادة وفي المتن نكارة جديدة وذهبت العترة وأبو حنيفة الى أن أقل مدة الاعتكاف يوم  
قوله ولا اعتكاف الا في مسجد جامع فيه دليل على ان المسجد بشرط للاعتكاف قال  
في الفتح واتفق العلماء على مشروعية المسجد للاعتكاف الا محمد بن عمر بن لبابة المالكي  
فأجاز في كل مكان وأجاز الحنفية للمراعاة أن تعتكف في مسجد دينها وهو المكان المعتبر  
للعبادة وفيه قول للشافعي قديم وفي وجهه لاجتماعه والمالكية يجوز للرجال والنساء الار  
التي يطوع في البيوت أفضل وذهب أبو حنيفة وأحمد الى اختصاصه بالمسجد التي تقا  
فيها الملائكة وخصه أبو يوسف بالواجب منه وأما النفل ففي كل مسجد وقال الجمهور  
بعمومه في كل مسجد انتهى كلام الفتح وسيأتي قول من قال انه يختص بالمسجد الثلاثة

(وعن ابن عمران عن رسول النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كنت نذرت في الجاهلية أن  
أعتكف ليلة في المسجد الحرام قال فافو بذكرك متفق عليه وزاد البخاري فاعتكف  
ليلة فهو عن ابن عباس إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس علي المعتكف ميام  
الآن يجعله على نفسه رواد البرار قضي وقال رفعه أبو بكر السوسي وغيره لا يرفع  
الجديث الذي ربح الله ارقطى واليهي وقنه وأخرجه الحاكم مرفوعا وقال صحيح  
الاسناد قوله ان عموال لم يذكر مكان السؤال وفي رواية للبخاري ان ذلك كان بالجرعة  
لما رجه وامن حنيز وبسته فادمنه الرد علي من زعم ان اعتكاف عسر كان قبل المنع

أحمد بن يوسف بن سعيد وقتادة عند الدارقطني وابن أبي أوفى عند البراء بن روى الأفراد بن عمرو جابر في الصحبة وابن عباس في مسلم  
وجمع بين القولين بأنه كان أولاً مفرداً ثم أحرم بالعمرة بعد ذلك وأدخلها على الحج فعمدته واما الأفراد أول الاحرام وعمدته وقتادة



القران آخره وأما من روى انه كان معتمرا كعب وعائشة وأبي موسى الاشعري وابن عباس في الصحبة بن وعمران بن حصين في وقد استفتح بالاكتفاء بفعل واحد ويؤيد ذلك انه لم يعمر في تلك

١٥٠

سلم فأراد القمع للغوى وهو الاستغفار

السنة مرة منفردة ولو جعلت  
بعضه منفردة لكان غير معتمرا  
في تلك السنة ولم يقل أحدان  
الحج وحده أنفضل من القران  
وهذا الجمع تنتظم الاحاديث  
وقال الحافظ في الفتح وأما  
رواية من روى انه كان معتمرا  
فغناه انه أمر به لانه صرح بقوله  
ولو لا أنمعي الهدي لاحت  
فصح أنه لم يجعل انتهى (قال)  
صلى الله عليه وآله وسلم (اني  
أبديت رأيي) من التلبيد وهو  
إن يجعل الحرم في رأسه شيئا  
من نحو الصغ يجتمع الشعر  
ولا يدخل فيه قل ويؤخذ منه  
استحب ذلك للمعمر (وقادت  
هدي) هو تعليق شيء في عنق  
الهدي ليعلم (فلا أحل) من  
أحراي (حق أحسر) الهدي  
وهذا قول أبي حنيفة وأحمد  
لانه جعل الهدي في بقائه على  
أحرام الهدي وأخبرانه لا يحل  
حتى ينحر وأجاب الجمهور عنه  
بأنه ليس الهدي في ذلك سوق  
الهدي وإنما السبب فيه ادخال  
العمره على الحج ويدل له قوله في  
رواية ابن عمر حتى أحل من الحج  
وعبر عن الاحرام بالحج بسوق  
الهدي لانه كان ملازما له في تلك  
الحجة فانه قال لهم من كان معه  
هدي فليل بالحج مع عمرته ثم لا يحل  
حتى يحل منه ما جعلا وما كان

من الصيام في الليل لان غزوة حنين متأخرة عن ذلك قوله نذرت في الجاهلية زاد مسلم  
فما أسأت سألت وفي ذلك رد على من زعم ان المراد بالجاهلية ما قبل فتح مكة وأنه إنما نذر  
في الاسلام وأصرح من ذلك ما أخرجه الدارقطني بلنظ نذران يعتكف في الشهر قوله  
ان اعتكف ليلة استدبل به على جواز الاعتكاف بغير صوم لان الليل ليس بوقت صوم  
وقد أمره صلى الله عليه وآله وسلم ان يني بنذره على الصفة التي أوجبها وتعتق بان في  
رواية مسلم يوم ابدل ليلة وقدم ابن حبان وغيره بأنه نذرا اعتكاف يوم وليلة فمن أطلق  
ليلة أراد بيومها ومن أطلق يوما أراد بليته وقد ورد الامر بالصوم في رواية أبي داود  
والنسائي بلفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له اعتكف وصم أخرجه أبو داود  
والنسائي من طريق عبد الله بن زيد ولا يكتنه ضعيف وقد ذكر ابن عدي والدارقطني  
انه قد روي بذلك عن عمرو بن دينار قال في الفتح ورواية من روى يوم ماشا ذوقه وقوع في  
رواية سليمان بن بلال عند البخاري فاعتكف ليلة فدل على انه لم يرد على نذره شيئا وان  
الاعتكاف لا صوم فيه وأنه لا يشترط له حتم معين قوله ليس على المعتكف صيام استدبل  
به القائلون بأنه لا يشترط الصوم في الاعتكاف وقد تقدم ذكرهم وقد استدبل بعض  
القائلين بأن الصوم شرط في الاعتكاف بقوله تعالى ثم أعز الصيام الى الليل ولا  
تأثمروهن وأنتم عما كفون في المساجد قال فذكر الاعتكاف عقب الصوم وتعتق بأنه  
ليس فيها ما يدل على تلازمهما أو الا لزم أن لا صوم الا باعتكاف ولا قائل به وفي حديث عمر  
المذكور في الباب رد على من قال ان أقل الاعتكاف عشرة أيام وفيه أيضا دليل على ان  
النذر من الكافر لا يسقط عنه بالاسلام وسأني ان شاء الله تعالى الكلام على ذلك

(وعن حديثه انه قال لا ين مسعود لقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال

لا اعتكاف الا في المساجد الثلاثة أو قال في مسجد جماعة رواه سعيد في سننه وعن

عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتكف معه بعض نسائه وهي مستحاضة ترى

الدم فربما وضعت الطشت تحته من الدم رواه البخاري وفي رواية اعتكف معه امرأة

من أزواجه وكانت ترى الدم والصقرة والطشت تحتها وهي تصلي رواه أحمد والبخاري

وأبو داود الحديث الاول أخرجه ابن أبي شيبة ولكن لينذ كالمرفوع منه واقصر

على المراجعة التي فيه بين حديثه وابن مسعود واقله ان حديثه جاء الى عبد الله فقال

ألا أعجبك من قوم عكوف بين دارك ودار الاشعري يعني المسجد قال عبد الله فلعلهم

أصابوا وأخطأ فلهذا يدل على انه لم يستدل على ذلك بحديث عن النبي صلى الله عليه

وآله وسلم وعلى ان عبد الله يخالفه ويجوز الاعتكاف في كل مسجد ولو كان ثم حديث

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما خالفه وأيضا الشك الواقع في الحديث مما ضعف

الاحتجاج بأحاديثه وقد استشهد بعضهم لحديث حديث أبي سعيد وأبي هريرة

وغيرهما

صلى الله عليه وآله وسلم قد أدخل العمره على الحج لم يقده الاحرام بالعمره سرعة الاحلال لبقائه

على الحج فشاركه الصحابة في الاحرام بالعمره وفارقهم ببقائه على الحج وفيهم من التلبيد والتقليد من الحل ولا من

عذمه وانما هو لبيان انه من أول الامر مستعد لاداء احرامه حتى يبلغ الهدى محلوه والتاسعة عشرة طويلا وهذا الحديث أخرجه أيضا في الحج واللباس والمغازي ومسلم في الحج وكذا أبو داود

١٥١

وعنه ما مر فوعا بالفظ لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد مسجدى هذا والمسجد الحرام والمسجد الاقصى وهو متفق عليه ولكن ليس فيه ما يشهد بالحديث حذيفة لان افضل المساجد الثلاثة واختصاصها بشد الرحال اليها لا تستلزم اختصاصها بالاعتكاف وقد حكى في الفتح عن حذيفة ان الاعتكاف يختص بالمساجد الثلاثة ولم يذكر هذا الحديث وحكى عن عطاء انه يختص بمسجد مكة وعن ابن المسيب بمسجد المدينة وقوله أو قال في مسجد جماعة قيل فيه دليل للمذهب أبي حنيفة وأحمد المأثور قوله بعض نسائه قال ابن الجوزي ما عرفنا من أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كانت مستحاضة قال والظاهر ان عائشة أشارت بقولها من نسائه أي من النساء المتعلقات به وهي أم حبيبة بنت جحش أخت زينب ولكنها ردت عليه ما وقع في البخاري في كتاب الاعتكاف بالفظ امرأة مستحاضة من أزواجه ووقع في رواية سعيد بن منصور عن عكرمة ان أم سامة كانت عاكفة وهي مستحاضة وهذه الرواية تفيد تعيينها وقد حكى ابن عبد البر ان بنات جحش الثلاث كن مستحاضات زينب وحنيفة و أم حبيبة ويدل على ذلك ما وقع عند أبي داود عن عائشة انها قالت استحيضت زينب بنت جحش وقعدت مغاطي في المستحاضات سودق بنت زمعة وقد روي ذلك أبو داود متعلقا وذكر البيهقي ان ابن خزيمة أخرجه موصولا فهذه ثلاث مستحاضات من أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله من الدم أي لا جيل الدم والحديث يدل على جواز مكث المستحاضة في المسجد وصحة اعتكافها واصلاتها وجواز حداثتها في المسجد عند أمن التلويت ويلحق بها ادائهم الحديث ومن به جرح يسيل وقد تقدم البحث عن ذلك

\* (باب الاجتهاد في العشر الاواخر وفصل قيام ليلة القدر وما يدعى به فيها أو أي ليلة هي) \*

(عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا دخل العشر الاواخر أحيا الليل وأيقظ أهله وشدا انهم رمتفق عليه ولا حسد ومسلم كان يجتهد في العشر الاواخر ما لا يجتهد في غيرها) قوله أحيا الليل فيه استعارة الاحياء للاستيقاظ أي هموه فاحياه بالطاعة وأحيا نفسه بهم وفيه لان النوم أخو الموت والحديث فيه دليل على مشروعية الحرص على مداومة القيام في العشر الاواخر من رمضان واحياها بالعبادة واعتزال النساء وأمر الاهل بالاستكنان من الطاعة فيها لقوله وأيقظ أهله أي للصلاة وفي الترمذي عن أم سامة لم يكن صلى الله عليه وآله وسلم اذا بقي من رمضان عشرة أيام يدع أحدا من أهله يطيق القيام الا قامه قوله وشدا انهم رأوا اعتزال النساء بكراواه عبد الرزق عن الثوري وابن أبي شيبة عن أبي بكر بن عمار وحكى في الفتح عن الخطابي انه يحتمل ان يراد به الحديث في العبادة كما يقال شددت لهذا الامر منزري أي شمرت له ويحتمل ان يراد التشهير والاعتزال معا ويحتمل ان يراد حقيقة ومما يحتمل ان يراد كقول طویل

المهلب في هذا دليل على ان الرؤيا الصادقة شاهد على أمور الدقيقة وفيه نظر لان الرؤيا الحسنة من غير الانبياء ينفع بها في التاكيد لا في التأسيس والتجديد لا يسوغ لاحد ان يستند بقيامه الى مقام ولا يتلقى من غير الادلة الشرعية حكما من الاحكام

وموضع الترجمة قوله تمتعت الى قوله فأمرني وأخرجه أيضا مسلم قال في الفتح ويؤخذ منه إكراه من أخبر المرء بما يستره ونرجع  
العالم بما وافقته الحق والاستئناس ١٥٢ بالرؤيا المناسبة الدليل الشرعي وعرض الرؤيا على العالم والتكبير

عند المسرة والعمل بالأدلة  
الظاهرة والتنبية على اختلاف  
أهل العلم ليعمل بالراجح منه  
الموافق للدليل (عن جابر بن  
عبد الله رضي الله عنهما أنه حج  
مع النبي صلى الله عليه وآله  
(وسلم يوم ساق البدن معه)  
وذلك في حجة الوداع (وقد أهلوا)  
أي العبادة (بالحج مقردا) بفتح  
الراء (فقال لهم) صلى الله عليه  
وآله وسلم اجعلوا بحكم عمرة ثم  
(أهلوا من أحرأكم) (بها) بطواف  
البيت (و) السعي (بين الصفا  
والمروة وقصروا) لم يأمرهم  
بالطواف لمتوفى الشعير يوم الحلاق  
لأنهم يهلون بعد قليل بالحج لأن  
يؤخذوا هم مكة وبين يوم  
التروية أربعة أيام فقط (ثم  
أقيموا) حال كونكم (حلالا)  
محلين (حتى إذا كان يوم التروية  
فأهلوا بالحج) من مكة وهاء أهلوا  
مكسورة (واجعلوا) الحجة  
المفردة (التي قدمتم) مهالين (بها  
متعة) بأن تجعلوا متعة فتصبروا  
مقربين وأطلق على العمرة  
متعة مجازا والعلاقة بينهما ما  
ظاهرة وقال النووي قوله وقد  
أهلوا بالحج الخ فيه تقديم وتأخير  
تقديره وقد أهلوا بالحج مقردا  
فقال النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم اجعلوا أحرأكم عمرة  
وتحللوا بعمل العمرة وهو معنى

التجادل لطويل القامة وهو طويل التجادل حقيقة يعني شدة منزعه حقيقة واعتزل النساء  
وشعر للعبادة يعني فيكون كتابه وهو يجوز فيه الرادة اللازم والمزوم وقد وقع في رواية شدة  
منزعه واعتزل النساء فالعطف بالواو يقوى الاحتمال الأول كما قال الحافظ (وعن أبي  
هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قام ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له  
ما تقدم من ذنبه رواه الجماعة إلا ابن ماجه) وعن عائشة قالت قالت يا رسول الله رأيت  
أن علمت أي ليلة ليلة القدر ما أقول فيها قال قلوا اللهم انك عفو رحيم العفو فاعف عني  
رواه الترمذي وصححه وأحمد وابن ماجه وقال ابنه رأيت أن وافقت ليلة القدر  
الحديث الأول قد تقدم مع شرحه في باب صلاة التراويح وأورده المصنف ههنا  
للاستدلال به على مشروعية قيام ليلة القدر والحديث الثاني صححه الترمذي كما ذكر  
المصنف وفيه دليل على إمكان معرفة ليلة القدر وبقائها وسيأتي الكلام على ذلك قوله  
ليلة القدر اختلاف في المراد بالقدر الذي أضيفت إليه الليلة فقبل هو العظيم لقوله  
تعالى وما قدروا الله حق قدره والمعنى ثم إذا نزل القرآن فيه أو لما يقع فيه من  
نزل الملائكة أو لما ينزل فيه من البركة والرحمة والمغفرة أو أن الذي يحجب بصيرته قدر  
وقبل القدر هنا التضييق لقوله تعالى ومن قدر عليه رزقه ومعنى التضييق فيها اختفاؤها  
عن العلم بتعيينها وقيل القدر هنا بمعنى القدر بفتح الدال الذي هو موأخى القضاء والمعنى  
أنه يقدر فيها أحكام تلك السنة لقوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم وبه صدر النور  
كلامه فقال قال العلماء سميت ليلة القدر لما يكتب فيها الملائكة من الأقدار لقوله تعالى  
فيها يفرق الآتيه ورواه عبد الرزاق وغيره من المفسرين بأسانيد صحيحة عن مجاهد  
وعكرمة وقتادة وغيرهم وقال الثوري شتى انما جاء القدر بسكون الدال وإن كان الشائع  
في القدر الذي يؤاخي القضاء فتح الدال ليعلم أنه لم يرد به ذلك وانما أريد به تفصيل ما جرى  
به القضاء واطهاره وتحديد به في تلك السنة لتفصيل ما يلقي اليهم في ساعة قدره بقوله  
أنك عفو بفتح العين وضم الفاء وتشديد الواو صيغة مبالغة وفيه دليل على استحباب الدعاء  
في هذه الليلة بهذه الكلمات (وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من  
كان متحريرا فليعتقها ليلة سبع وعشرين أو قال تحرها ليلة سبع وعشرين يعني ليلة  
القدر رواه أحمد بإسناد صحيح وعن ابن عباس أن رجلا أتى نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم  
فقال يا نبي الله أني شيخ كبير عليل يشق علي القيام فأمرني بإيلة عمل الله يوفقني فيها ليلة  
القدر فقال عليك بالسابعة رواه أحمد وعن معاوية بن أبي سفيان عن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم في ليلة القدر قال ليلة سبع وعشرين رواه أبو داود وعن زر بن حبیش

فسيح الحج إلى العمرة (فقالوا كيف نجتهد لها متعة وقد سميها الحج فقال افعولوا ما أمرتكم) به (فقلوا أني سقت  
الهدى لفعات مثل الذي أمرتكم) به (ولم يكن لايجل) بكسر الجاء (مضى) أي (حرام) أي ما حرم على (حتى ينفخ الهادي محله)

أي إذا تفرغ يوم منى فلو ما أمرهم به صلى الله عليه وآله وسلم واشتد به على أن من أعقر فساق هذا لا يفعل من عمرته حتى  
يفرحه يوم النحر وتاول ذلك المالكية والشافعية على أن معناه ١٥٢ ومن أحرم بعمره فاهدى فاهل

بالج ولا يحل حتى يفرحه يديه  
قال في الفتح ولا يخفى ما فيه  
فانه خلاف ظاهر الأحاديث  
الذكورة وهذا الحديث طرف  
من حديث جابر الطويل الذي  
أورد به مسلم بسياقه وفي هذه  
الطريق بيان زائد لعدة التحلل  
من العمرة ليس في الحديث  
الطويل (عن عمران) بن  
حصين (رضي الله عنه) قال سمعنا  
على عهد رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم (والم نزل  
القرآن) يجوز أن يقال تعالي  
فمن تقع بالعمره إلى الحج الآية  
وزاد مسلم ولم يتزل قرآن يحرمه  
ولم ينه عنها حتى مات أي فلا نسخ  
(قال رجل برأيه ماشاء) هو عمر  
ابن الخطاب لا عثمان بن عفان  
كأعم الكرماني لأن عمر أول  
من نهي عنه إذ كان من بعده  
تابعه في ذلك في مسلم أن ابن  
الزبير كان ينهي عنها وابن  
عباس يأمرونهم فساووا جابرا  
فأشار إلى أن أول من نهي عنها  
عمر ثم في حديث عمران هذا  
ما يعكز على عياض وغيره في  
جزءهم أن المنعة التي نهي عنها  
عمر وهثمان هي فسخ الحج إلى  
العمره لا العمره التي يحج بها  
فإن في بعض طرقه عند مسلم  
النهي عن يكونها متعة الحج  
وفي روايته أنه أيضا أن النبي صلى

قال سمعت أبا بن كعب يقول وقيل له إن عبد الله بن مسعود يقول من قام السنة أصاب  
ليلة القدر فقال أبي والله الذي لا اله الا هو انتم التي رمضان بخلاف ما يستثنى والله في  
لا علم أي ليلة هي هي الليلة التي أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقيامها هي ليلة  
سبع وعشرين وأما رآتم أن تطلع الشمس في صبيحة يومها أيضا لاشعاع لها رواه أحمد  
ومسلم وأبو داود والترمذي ومعه) حديث ابن عباس أخرجه أيضا الطبراني في الكبير  
قال في مجمع الزوائد رجال أحمد رجال الصحيح وقد أخرج فهو عبد الرزاق عن ابن عمر  
من فوعا والمراد بالسابعة ما السبع بقين أو سبع مضين بعد العشرين وحديث معاوية  
سكت عنه أبو داود والمندري ورجال اسناده رجال الصحيح وفي الباب عن جابر بن سمرة  
عند الطبراني في الأوسط فهو حديث ابن عمر وعن ابن مسعود عند الطبراني قال سئل  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ليلة القدر فقال أيكم يذكر ليلة الصبيها قالت أنا  
وذلك ليلة سبع وعشرين - ورواه ابن أبي شيبة عن عمرو وحديثه وثامن من الصحابة  
وروى عبد الرزاق عن ابن عباس قال دعا عمر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
وسألهم عن ليلة القدر فأجروا على أنهم في العشر الاواخر قال ابن عباس فقلت لاهماني  
لا علم أو أظن أي ليلة هي قال عمر أي ليلة هي فقلت سابعة فتصفي أو سابعة تبقى من العشر  
الاواخر فقال من أين علمت ذلك فقلت خلق الله سبع سموات وسبع أرضين وسبعة أيام  
والله يريد أن يخلق من سبع وبأ كل من سبع ويسجد على سبع  
والطواف والحج وأشياء كرها قال عمر لقد ظننت لاهم ما فطما له وقد أخرج نحو  
هذه القصة الخاكم وإلى أن ليلة القدر ليلة السابع والعشرين ذهب جماعة من أهل  
العلم وقد حكاه صاحب الحاشية من الشافعية عن أكثر العلماء وقد اختلف العلماء فيها  
على أقوال كثيرة ذكر منها في فتح الباري ما لم يذكره غيره وسند ذلك على طريق  
الاختصار فقول القول (الأول) أنهم أرفعت حكمه المنطوق عن الروافض والفاكهاني عن  
الحنفية (الثاني) أنها خاصة بسنة واحدة وقعت في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم حكمه  
الفاكهاني (الثالث) أنها خاصة بهذه الأمة بعزم به جماعة من المالكية ونقله صاحب  
العمدة عن الجمهور من الشافعية واعترض بحديث أبي ذر عند النسائي قال قلت  
يا رسول الله أتكون مع الأنبياء فإذا ماتوا ترفعت فقال بل هي باقية واحتجوا بما ذكره مالك  
في الموطأ إلا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أعمار أمته عن أعمار الأمم  
الماضية فأعطاه الله ليلة القدر قال المافظ وهذا محتمل للتأويل فلا يدفع التصریح في  
حديث أبي ذر (الرابع) أنهم يمكنه في جميع السنة وهو المشهور عن الحنفية وحكى عن  
جماعة من السلف وهو مردود بكثير من أحاديث الباب المصترحة باختصاصها برمضان  
(الخامس) أنها مختصة برمضان يمكنه في جميع أيامه يوروى عن ابن عمر وأبي حنيفة وبه

بين حج وعمره ومزاده الفتح المذكور وهو المجمع بينهم في عام واحد وفي الحديث أيضا جواز نسخ القرآن بالقرآن ولا خلاف  
٢٠ نيل ح  
الله عليه وآله وسلم أحرر بعض أهله في العشر وفي روايته لا جمع

فيه وجواز نسخه بالسنة وفيه اختلاف بينهم وتوجه الدلالة منه قوله ولم ينه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسننهم فان  
 وما و منه انه لو نهى عنها الامتعت ١٥٤ وبسـ تلزم رفع الحكم ومقتضاه جواز النسخ وقد يؤخذ منه ان

الاجماع لا ينسخ به كونه  
 حصر وجوه المنع في نزول آية  
 أو نهى من النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم وفيه وقوع الاجتماع  
 في الاحكام بين الصحابة وانكار  
 بعض المجتهدين على بعض  
 بالنص ورواه هذا الحديث كاهم  
 بصريون وأخرجه مسلم في  
 الحج أيضا (عن ابن عروضة  
 الله عنهم أن رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم دخل مكة من  
 كذا) بفتح الكاف والدال  
 المهملة ممدودا ممنوعا على ارادة  
 الموضع وقال أبو عبيد لا يصرف  
 أى على ارادة البقعة للعلمية  
 والتأنيث (من التنية العليا التي  
 بالبطحاء) بفتح الموحدة قال  
 الجوهري الا بفتح مسبل واسع  
 فيه دقاق الحصى والعليا بضم  
 العين تأنيث الاعلى وهذه  
 التنية ينزل منها الى الجحون بفتح  
 الحاء وضم الجيم مقبرة مكة قال  
 في الفتح وكانت صعبة المرتقى  
 فسهلها معاوية ثم عبد الملك ثم  
 المهدي على ما ذكره الازرق ثم  
 سهل في عصر فاهـ ذامنها سنة  
 احدى عشرة وثمانمائة موضع ثم  
 سهل كلها في زمن سلطان مصر  
 الملك المؤيد في حدود العشرين  
 وثمانمائة وكل عقبة في جبل  
 أو طريق عال تسمى ثنية انتهى  
 (ويخرج من الثنية السدلى)

قال ابن المنذر وبعض الشافعية ورجحه السبكي (السادس) انها في ليلة معينة مهمة قاله  
 النسفي في منظومته (السابع) انها أول ليلة من رمضان حكى عن أبي رزين العقيلي  
 العاصمي وروى ابن أبي عاصم من حديث أنس قال ليلة القدر أول ليلة من رمضان قال  
 ابن أبي عاصم لا تعلم أحدا قال ذلك غيره (الثامن) انها ليلة النصف من رمضان حكاه ابن  
 الملقن في شرح العمدة (التاسع) انها ليلة النصف من شعبان حكاه القرطبي في المفهم  
 وكذا نقله السبزوحي عن صاحب الطراز (العاشر) انها ليلة سبع عشرة من رمضان  
 ودليله ما رواه ابن أبي شيبة والطبراني من حديث زيد بن أرقم قال بلا شك ولا امتراء انها  
 ليلة سبع عشرة من رمضان ليلة انزل القرآن وأخرج به أبو داود عن ابن مسعود  
 (الحادي عشر) انها مهمة في العشر الوسط حكاه النووي وعزاه الطبري الى عثمان بن أبي  
 العاص والحسن البصري وقال به بعض الشافعية (الثاني عشر) انها ليلة ثمان عشرة  
 ذكره ابن الجوزي في مشكله (الثالث عشر) ليلة تسع عشرة رواه عبد لرزاق عن علي  
 عليه السلام وعزاه الطبري الى زيد بن ثابت ووصله الطحاوي عن ابن مسعود (الرابع  
 عشر) أول ليلة من العشر الآخرة واليه مال الشافعي وحزم به جماعة من أصحابه  
 (الخامس عشر) مثل الذي قبله ان كان الشهر تاما وان كان ناقصا فليلا احدى وعشرين  
 وهكذا في جميع العشر وبه حزم ابن حزم ودليله حديث أبي سعيد وعبد الله بن أنيس  
 وأبي بكرة وسياقي (السادس عشر) ليلة اثنين وعشرين ودليله ما أخرجه أحمد من  
 حديث عبد الله بن أنيس انه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ليلة القدر وذلك  
 صبيحة احدى وعشرين فقال كم الليلة قالت ليلة اثنين وعشرين فقال هي الليلة أو  
 القابلة (السابع عشر) ليلة ثلاث وعشرين ودليله حديث عبد الله بن أنيس الآتي  
 وقد ذهب الى هذا جماعة من الصحابة والتابعين (الثامن عشر) انها ليلة الرابع  
 وعشرين ودليله ما رواه الطيالسي عن أبي سعيد ومنه فواليلة القدر ليلة أربع  
 وعشرين وما رواه أحمد من حديث بلال بنحوه وفيه ابن أبي عمير وروى ذلك عن ابن  
 مسعود والشمسي والحسن وقتادة (التاسع عشر) ليلة خمس وعشرين حكاه ابن  
 الجوزي في المشكل عن أبي بكرة (العشرون) ليلة ست وعشرين قال الحافظ وهو قول لم  
 أراه صحيحا الا أن عياضا قال ما من ليلة من ليالي العشر الأخيرة الا وقد قبل فيها انها ليلة  
 القدر (الحادي والعشرون) ليلة سبع وعشرين وقد قدم دليله ومن قال به (الثاني  
 والعشرون) ليلة الثامن والعشرين وهذا لم يذكره صاحب الفتح ولكن ظاهر قول  
 عياض المتقدم انه قد قيل انها ليلة القدر وقد أسقط في الفتح القول الثاني والعشرين  
 وذكر الثالث والعشرين بعد الحادي والعشرين فلهذا سقط عليه كتابة هذا القول  
 وقد ثبت في بعض النسخ (الثالث والعشرون) انها ليلة تسع وعشرين حكاه ابن  
 العربي (الرابع والعشرون) انها ليلة الثلاثين حكاه عياض ورواه محمد بن نصر عن

معاوية التي بأسفل مكة عند باب شيعة بقرن شعب الشاميين من ناحية جبل قعيقعان وكان بناء هذا  
 الباب عليها في القرن السابع زاد الامام علي بن أبي شيبة مكة والمعنى في ذلك الذهاب من طريق الباب من أخرى كالميل

انتم هذه الطريقة وحصلت العلم بالدخول مناسبة للمكان العالي الذي قصدوه والسفلى للخروج مناسبة للمكان الذي يذهب اليه ولان ابراهيم عليه السلام حين قال فاجعل آفة من الناس  
١٥٥  
تموى اليهم كان على العالمين كاري

معارية وأحمد عن أبي هريرة (الخامس والعشرون) انما في أواخر العشر الاخير  
ودليله حديث عائشة الآتي في آخر الباب وكذلك حديث ابن عمر قال في الفتح وهو  
أرجح الاقوال وصار اليه أبو قور والمزني وابن خزيمة وجماعة من علماء المذاهب انتم  
(القول السادس والعشرون) مثله يزيد اليلة الاخير ويدل عليه حديث أبي بكر  
الآتي وقد أخرج أحمد من حديث عبادة بن الصامت ما يدل على ذلك (السابع  
والعشرون) تنتقل في العشر الاواخر كلها قاله أبو قتادة ونص عليه مالك والثوري  
وأحمدوا حتى وزعم الماوردي انه متفق عليه ويدل عليه حديث أبي سعيد الآتي  
(الثامن والعشرون) مثله الا ان بعض ليالي العشر أرجح من بعض قال الشافعي  
أرجح اليلة احدى وعشرين (التاسع والعشرون) مثل السابع والعشرين الا ان  
أرجح اليلة ثلاث وعشرين ولم يذكر في الفتح قائله (الثلاثون) كذلك الا ان أرجحها  
لييلة سبع وعشرين ولم يحك صاحب الفتح من قاله (الحادي والثلاثون) انه انتقل في  
جميع السبع الاواخر ويدل عليه حديث ابن عمر الآتي وقد اختلف أهل هذا  
القول هل المراد السبع من آخر الشهر أو آخر سبعة من الشهر قال في الفتح  
ويخرج من ذلك القول (الثاني والثلاثون) القول (الثالث والثلاثون) انه انتقل في  
النصف الاخير ذكره صاحب المحيط عن أبي يوسف ومحمد وحكام امام الحرمين عن صاحب  
التقريب (الرابع والثلاثون) ليلة ست عشرة أو سبع عشرة رواء الحارث بن أبي اسامة  
من حديث عبد الله بن الزبير (الخامس والثلاثون) ليلة سبع عشرة أو ثمان عشرة  
أو احدى وعشرين رواء سعيد بن منصور من حديث أنس بن مالك ضعيف (السادس  
والثلاثون) أول ليلة من رمضان أو آخري ليلة منه رواء ابن أبي عاصم من حديث أنس  
باسناد ضعيف (السابع والثلاثون) ليلة ثمان عشرة أو احدى عشرة أو ثلاث  
وعشرين رواء أبو داود من حديث ابن مسعود باسناد ضعيف وقال عبد الرزاق من  
حديث علي بن مسعود قطع وسعيد بن منصور من حديث عائشة بسند منقطع أيضا  
(الثامن والثلاثون) أول ليلة أو ثمان ليلة أو سبع عشرة أو احدى وعشرين أو آخر  
ليلة رواء ابن مردويه في تفسيره عن أنس باسناد ضعيف (التاسع والثلاثون) ليلة ثلاث  
وعشرين أو سبع وعشرين ودليله حديث ابن عباس الآتي ولا جد فحواه من حديث  
العمان بن بشير (القول الرابعون) ليلة احدى وعشرين أو ثلاث وعشرين أو خمس  
وعشرين ويدل عليه حديث ابن عباس الآتي وأخرج البخاري نحوه من حديث  
عبادة بن الصامت (الحادي والرابعون) انه منحصرة في السبع الاواخر ويدل عليه  
حديث ابن عمر الآتي وفي الفرق بينه وبين القول الحادي والثلاثين خفاء (الثاني  
والاربعون) ليلة اثنين وعشرين أو ثلاث وعشرين ويدل عليه حديث عبد الله بن  
أنس عند أحمد (الثالث والرابعون) انما في اشفاق العشر الوسط والعشر الاواخر قال

عن ابن عباس قاله السهيلي  
(عن عائشة رضي الله عنها)  
قالت سألت النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم عن الجدر (يفتح  
الجيم وسكون الدال وفي رواية  
المستقلى الجدر قال الخليل  
الجدر واغاة في الجدر اتمهى  
وربهم من ضبطه بضم الجيم لان  
المراد الجدر ولا يداود الطيالسي  
الجدر أو الجدر بالشك ولا يداود  
الجدر بغير شك (أمن البيت هو  
قال نعم) هو منه لما فيه من  
أصول حائظه وظاهره ان الجدر  
كاه من البيت وبذلك كان  
يفتح ابن عباس وقد روى عنه  
الرياق عنه انه قال لو وليت من  
البيت ما ولي ابن الزبير لادخلت  
الجدر كله في البيت فلم يطاف به ان  
لم يكن من البيت وروى  
الترمذي والنسائي عن عائشة  
قالت كنت أحب أن أصلي في  
البيت فأخذ رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم يدي فادخاني  
الجدر فقال صلى الله عليه وآله  
قطعة من البيت ولكن قومك  
استقمهوه حسين بنوا اليكعبة  
فأخرجوه من البيت ونحوه  
لابي داود وأبي عوانة وأحمد  
وفيه انه أرسلت الى شعبة الجي  
ليفتح لها البيت في الليل فقال  
ما فتحناه في جاهلية ولا اسلام  
بمبل وهذه الروايات كلها مطلقة

وقد جاءت روايات أصح منها فقدمت المسلم عن عائشة في حديث الباب حتى أزيد منه من الجدر وله من وجه آخر عنها فان بدا  
لقوم ان ينوبه بعدى فلي لا يركب ما يركب كواميه فايراعا قريسا من سبعة أذرع وله في هذا الحديث وزدت فيه من الجدر سبعة



أذرع وعن حكيمته أنه أراه الجريز بن حازم غزوة ستة أذرع أو نحوها وعن مجاهد بن ابن الزبير زاد فيه ستة أذرع أو نحوها وفي  
لفظ مجابيل الجرو عنه ستة أذرع ١٥٦ وشبهوه هكذا ذكر الشافعي عن عدد أقيهم من أهل العلم من قريش

الحافظ قرأته بخط مغلاطاي (الرابع والأربعون) أن الليلة الثالثة من العشر الاواخر  
او الخامسة منه رواه أحمد بن حنبل في الفتح والفرق بينه وبين ما تقدم ان  
الليلة الثالثة تحتل ليلة ثلاث وعشرين وتحتل ليلة سبع وعشرين (الخامس والأربعون)  
أن في سبع أو ثمان من أول النصف الثاني رواه الطحاوي من حديث عبد الله بن أبيس  
هذا اجله ما ذكره الحافظ في الفتح أو رماه مختصرا مع زوائد عديدة وبما ينبغي أن يعقد  
قولا خارجا عن هذه الاقوال قول الهادي أنه في تسع عشرة وفي الافراد بعد العشرين  
من رمضان واسعة دلوا على أن في الافراد بعد العشر من رمضان تسعة بدل به أهل القول  
الخامس والعشرين وعلى أن ما قد تكون في ليلة تسع عشرة بما أخرجه الطبراني من  
حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال القواليلة القدر في سبع عشرة  
أو تسع عشرة أو إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين أو سبع وعشرين أو تسع  
وعشرين قال الهيثمي بعد أن ساقه في مجمع الزوائد أبو الهزم وهو ضعف فيكون  
هذا القول هو السادس والأربعين وينبغي أن يجعل ما أشكل عليه هذا الحديث القول  
السابع والأربعين وأما كونها مبهمة في جميع السنة فلا ينبغي أن يجعل قول خارجا عن  
هذه الاقوال لأنه عين القول الرابع منها وأرجح هذه الاقوال هو القول الخامس  
والعشرون أعني أن في أواخر العشر الاواخر قال الحافظ وأرجحها عند الجمهور ليلة  
سبع وعشرين قوله وأما رتبها أن تطلع الشمس في صبيحة يومها أيضا لا شعاع أو قد ورد  
لليلة القدر علامات أكثرها لا تظهر الا بعد أن تغشى منها ما لموع الشمس على هذه الصفة  
وردى ابن خزيمة من حديث ابن عباس جرفوا على ليلة القدر طلقة لاحادة ولا باردة تصبغ  
الشمس يومها جراف ضعيفة ولا جدم من حديث عبادة لا حرقهم ولا يردونهم اسأ كنية  
صاحبة وقرها ساطع وفي علامتها أحاديث منها عن جابر بن عمر عن عبد الله بن أبي شيبه وعن  
جابر بن عبد الله عن عبد الله بن خزيمة وعن أبي هريرة عن عبد الله بن مسعود عن عبد الله بن أبي شيبه  
وعن غيرهم (وعن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتكف العشر الاول  
من رمضان ثم اعتكف العشر الاوسط في قبة تركية على سدة لها حصر فاخذ هذا الحصر  
بيده فصاها في ناحية القبة ثم اطلع رأسه فكام الناس فدثوا منه فقال اني اعتكفت  
العشر الاول القس هذه الليلة ثم اعتكفت العشر الاوسط ثم أتيت فقبل لي أنها  
في العشر الاواخر فمن أحب منكم أن يعتكف فليعتكف فليعتكف الناس معه قال  
واني أريت الليلة وترواني أن يجسد في صبيحتها طين وماء فاصبح من ليلة إحدى وعشرين  
وقد قام الى الصبح فطرت السماء فوقك المسجدا فصرت الطين والماء فخرج حين فرغ  
من صلاة الصبح وجيئته وروية أنه في الطين والماء وإذا هي ليلة إحدى وعشرين

وهذه الروايات كلها تجتمع على  
أنه افوق الست ودون السبع  
وأما رواية عطاه عنده مسلم عن  
عائشة مرفوعة بالصحت  
أدخل فيها من الجرح خمسة  
أذرع فسادا في الروايات السابقة  
أرجح لمانيها من الزيادة عن  
الثقات قال الحافظ في الفتح ثم  
ظاهر في رواية عطاه وجه وهو  
أنه أريد بها ما عدا القرعة التي  
بين الركن والجرح فتجتمع مع  
الروايات الاخرى فان الذي عند  
القرعة أربعة أذرع ونحو  
ولهذا وقع عند الفساحي من  
حديث أبي عمرو بن عدي بن  
الحجر أن النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم قال لعائشة في هذه  
القصة ولا دخلت فيها من الجرح  
أربعة أذرع فيحصل هذا على  
الفاء الكسرة ورواية عطاه على  
جبهه ويجمع بين الروايات كلها  
بذلك ولم أر من سبقني الى ذلك  
اتهمي (قلت) أي لرسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم (فقال لهم  
لم يدخلوه في البيت قال ان قومك)  
قريشا (قصرن) بتشديد الصاد  
وتحقيقها (بهم النصفة) أي  
لم يتسوهوا لتمامه اقله ذات  
بذهم وقال في الفتح أي النصفة  
الطبيسة التي أخرجوها لثبات  
كما جزم به الازرق ويوضحه  
ما ذكره ابن أبي عمير أن

أبا وهب بن عائد بن عمران بن حزم قال لقريش لا تدخلوا فيه من كسبكم الا طيبا ولا تدخلوا فيه  
من ربي ولا يسع ربنا ولا مظلة أحد من الناس وروى سفيان بن عيينة في جامعه عن عبيد الله بن أبي يزيد أنه شهد مع عبد الله بن

الخطاب أرسل الى شيخ من بني زهد أدرك ذلك فساله عن بناء الكعبة فقال ان قرى شاتقريت لبناء الكعبة أي بالنفقة  
الطيبة فجزت فتر كوا بعض البيت في الحجر فقال عمر صدقت انتهى ١٥٧

قالت عائشة (قلت فباشان  
بابه مرتين) قال فبذل ذلك  
قومك) بكسر الكاف فيه  
لان الخطاب لعائشة (لبدخاوا  
من شأوا ويمنعوا من شأوا) زاد  
مسلم فكان الرجل اذا أراد ان  
يدخلها يدعونه يرتقى حتى اذا  
كاد أن يدخل دفعوه فسقط  
(ولو ان قومك حديث عهدهم  
بالجاهلية) وفي لفظ حديث  
عهد بشرك (فاخاف ان تذكر  
قلوبهم ان أدخل الجدر) أي  
أخاف انكار قلوبهم ادخال  
الجدر (في البيت) أي اقباع  
ذلك ولم يلفظ ان تذكر قلوبهم  
لفظت ان أدخل ونقل ابن طال  
عن بعض علماء ثمم ابن النقرة  
التي خشبها صلى الله عليه وآله  
وسلم ان يسبوه الى الانفراد  
بالفرد ونهم (وان ألحق بابيه  
بالارض) فلا يكون مرتفعاً  
وهذا الحديث أخرجه مسلم  
أيضاً وابن ماجه في المصحح وفي هذا  
الحديث ترك بعض الاختيار  
بخافه ان يقصر عنه فهم بعض  
الناس وفيه اجتناب ولي الامر  
ما يتسرع الناس الى انكاره  
وما يخشى منه قوله الضرر عليهم  
في دين أدينا وتألف قلوبهم بما  
لا يترك فيه أمر واجب وفيه  
تقديم الإهم فالإهم من دفع  
المفسدة وجلب المصلحة وانما  
اذا تعارض يدي يدفع المفسدة

من العشر الاواخر متفق عليه لكن لم يذكر في البخاري اعتكاف العشر الاول  
قوله العشر الاوسط هكذا في اكثر الروايات ولما رده العشر الثاني وكان القياس ان  
يوصف باللفظ الثالث لان مرجعها موثبات لكن وصف بالذكر على ايراد الوقت  
أو الزمان والتقدير الثالث كانه قال الله الى العشر التي هي الثالث الاوسط من الشهر ووقع  
في الموطأ العشر الوسط بضم الواو والسبعين جمع وسط ويروي بفتح السين مثل كبر  
وكبر ورواه الديلمي في الموطأ بأسكانها على انه جمع واسط بكازل ويزل وهذا يوافق  
رواية الاوسط قوله في قبة تركبة أي قبة صغيرة من لبود قوله فاصبح من ليلة احدى  
وعشرين في رواية البخاري فخرج في صبيحة عشرين وظاهرها يخالف رواية الباب وقد  
قبل ان المراد بقوله فاصبح من ليلة احدى وعشرين أي من الصبح الذي قبلها وهو تعسف  
وقد وقع في البخاري ما هو أوضح من ذلك بلفظ فاذا كان حين عصى من عشرين ليلة  
تمضي ويستقبل احدى وعشرين رجوع الى مسكنه قوله وروثة أنفسه بالناء المثلثة  
وهي طرفه ويقال لها أيضاً رتبة الانف كما جاء في رواية أخرى والحديث فيه دليل على  
ان ليلة القدر في العشر الاواخر من شهر رمضان وقد تقدم بسط الكلام في ذلك  
(وعن عبد الله بن أنيس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال رأيت ليلة القدر  
ثم أنسيت وأراني أجد صبيحتي في ما وطين قال فطرنا في ليلة ثلاث وعشرين فصلى بنا  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانصرف وان أثر الماء والطين على جبهته وأذنه  
رواه أحمد ومسلم وزاد وكان عبد الله بن أنيس يقول ثلاث وعشرين) وفي الباب عن  
رجل من بني سبابة له حصة مرفوعة عندنا حتى في مسنده قال قات يارسول الله ان لي ياديه  
اكون في الغرق بليلة القدر فقال انزل ليلة ثلاث وعشرين وعن ابن حجر مرفوعة من كان  
متحريها فليصرها ليلة سابعة قال فكان أيوب يغتسل ليلة ثلاث وعشرين وعيس  
الطبيب وعن ابن جرير عن عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس انه كان يوقظ أهله ليلة  
ثلاث وعشرين وروى عبد الرزاق من طريق يونس بن سيف سمع سعيد بن المسيب  
يقول استقام كلام القوم على انه ليلة ثلاث وعشرين وروى شاذل من طريق  
ابراهيم عن الاسود عن عائشة ومن طريق مكحول انه كان يراها ليلة ثلاث وعشرين  
كذا في الفتح وقد استدل بحديث الباب من قال انه ليلة ثلاث وعشرين كما تقدم  
قوله يقول ثلاث وعشرين في معظم النسخ من صحيح مسلم وفي بعضه ثلاث  
وعشرون قال النووي وهذا ظاهر الاول جائز على لغة شاذلة يجوز حذف المضاف  
ويبقى المضاف اليه مجرور أي ليلة ثلاث وعشرين (وعن أبي بكر أنه سمع رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم يقول القسوة في تسع بقين أو سبع بقين أو خمس بقين أو ثلاث

واذا آمن وقوعها عاد استحباب عمل المصلحة وحديث الرجل مع أهله في الأمور العامة وحرص العمالة على امتثال أوامر  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ابن عبد البر وتبعه عباس وغيره عن الرشيد والمهدي أو المنصور انه أراد ان يعيد

الكعبة على ما فعله ابن الزبير فناداه مالك في ذلك وقال أخشى أن تصير ملعونة للملوك فتركه قال في القح وهذا بعينه حسنة رضى الله عنهم ما فاشار على ابن الزبير لما أراد أن يهدم الكعبة

ويجوز دينا ما بان يرم ما وهى منها ولا تعرض لها بزيادة ولا نقص وقال لا آمن ان يجي من بعدك أمير فيغير الذى صنعت أخرجه الفاكه من طريق عطاء عنه وذكر الازرق ان سليمان بن عبد الملك هدم بيقص ما فعله الجحاج ثم ترك ذلك لما ظهر له ان فعله بأمر أبيه عبد الملك ولم أقف في شئ من التواريخ على ان أحدا من الخلفاء ولا من دونهم غير من الكعبة شيئا ما صنعته الجحاج الى الآن الا في الميزاب والباب وعقبته وكذا وقع الترمذي في جدارها غير مرة وفي سقفة ها وفي سلم سطحها ووجدت في الرخام وما يتجرب منه انه لم يتقن الاحتياج في الكعبة الى الاصلاح الا فيما صنعته الجحاج اما من الجدار الذى يراه في الجهة الشمالية واما في السلم الذى جددته اول العتبة وما عدا ذلك مما وقع فانما هو لزادة محضه كالرخام والنصبتين كالباب والميزاب والله أعلم (وفي رواية عنها) أى عن عائشة رضى الله عنها (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لولا ان قومك حديث عهد بمجاهلة) بأضافته حديث العهد عند جميع الرواة قال المطرزي وهو لمن اذ

يقين أو آخر ليلة قال وكان أبو بكر يصلي في العشر من من رمضان صلواته في سائر السنة فاذا دخل العشر اجتمع رواد أحمد والترمذي وصحبه (وفي الباب عن عبادة بن الصامت عن أحمد والحديث يدل على ان ليلة القدر ترجى مصداقها التسع ليلتين من الشهر أو سبع أو خمس أو ثلاث أو آخر ليلة وهو أحد الأقوال المتقدمة قال الترمذي في جامعه وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ليلة القدر ان ليلة احدى وعشرين وليلة ثلاث وعشرين وخمس وعشرين وسبع وعشرين وتسع وعشرين وآخر ليلة من رمضان قال قال الشافعي كأن هذا عندى والله أعلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يجيب على نحو ما يستل عنه يقال له تلتسعا في ليلة كذا فيقول لست وهى في ليلة كذا قال الشافعي وأقوى الروايات عندى في ليلة احدى وعشرين انتهى (وعن أبي نضرة عن أبي سعيد في حديثه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج على الناس فقال يا أيها الناس انهم كانت آيئت لي ليلة القدر واني خرجت لآخر كمها بخارجا رجلا رجلا يحتملان معهما الشيطان فتسبها فالتقه وهى في العشر الاواخر من رمضان القس وهى في التاسعة والخامسة والسابعة قال قلت يا أبا سعيد انكم أعلم بالعدد من قال أجل نحن أحق بذكر منكم قال قلت ما التاسعة والخامسة والسابعة قال اذا مضت واحدة وعشرون فالتى تليها اثنان وعشرون فهى التاسعة فاذا مضت ثلاث وعشرون فالتى تليها السابعة فاذا مضت خمس وعشرون فالتى تليها الخامسة رواه أحمد ومسلم) قوله يحتملان بالخاء المهملة بعد هاء ثمانية فوقية ثم فاف مشددة ومعناه يطالب كل واحد منهما ما حقه ويدعى انه الحق وفيه ان الخامسة والمائة مذمومة وانما سبب للمعقوبة المعنوية قوله فاذا مضت واحدة وعشرون فالتى تليها اثنان وعشرون هكذا في بعض نسخ مسلم وفى أكثرها ثنتين وعشرين بالباء قال النووي وهى أصوب والنصب بتسعة محذوف تقديره أعنى ثنتين وعشرين انتهى وجعل النصب على الاختصاص أصوب من الرفع بتقدير مبدء الاجل قوله بعد ذلك فهى التاسعة لانه يصير تقدير الكلام فالتى تليها اثنان وعشرون فهى التاسعة ولا يخفى انهما عبارة ثانية بخلاف النصب على الاختصاص فانه يصير التقدير فالتى تليها أعنى ثنتين وعشرين فهى التاسعة فانها عبارة خالية عن ذلك والحديث يدل على ان ليلة القدر ترجى وجودها في تلك الثلاث الليالي (وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال القس وهى في العشر الاواخر من رمضان ليلة القدر في تاسعة تبقى في سابعة تبقى في خامسة تبقى رواه أحمد والبخارى وأبو دارود وفي رواية قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هى في العشر في سبع بمضين

لا يجوز حذف الواو في مثل هذا والصواب حديثه وعهدوا بالجمع كذا نقله الزركشى والحاظ ابن حجر والعيني وأقره وأجاب صاحب المصابيح بأنه لا يلحق فيه ولا خطأ والرواية صواب وتوجه نحو ما قالوه في قوله تعالى ولا

تكونوا أول كافر به حيث قالوا ان التقدير أول فريق كافر أو فوج كافر فيكون ان مثل هذه الالفاظ مفرقة بحسب الالفاظ  
وجمع بحسب المعنى فيجوز ان رعاية لفظة تارة ومعناها أخرى كيف شئت ١٥٩ فاقبل هذا الى الحديث بحسبه

ظاهرا لا خفيا بصوابه وقال صاحب الامع قد يوجب بان فعلاية عمل في المفرد والجمع والمؤنث والمذكر كافي ان رجعة الله قريب من الحسين ونخرج عابه خير بنواهب اذا قلنا انه خير مقدم فاذا صححت الرواية وجب التأويل انتهى (لامرت بالبيت فهدم فادخلت فيه ما أخرج منه) أي من الخجر (والزقته بالارض) بحيث يكون بابه على وجهها غير مرتفع عنها والزقته بالارض كالحقنة بالصاد (وجعلت له بابين بابا شرقيا) مشتمل الموجود الآن (وبابا غربيا) فبلغت به أساس ابراهيم عليه الصلاة والسلام فذلك الذي جعل ابن الزبير على هدمه وبناءه مع عدم وجود ما كان صلى الله عليه وآله وسلم يخافه من الفتنة وقصور الفتنة كما عند مسلم فانا اليوم أجده ما أنفق واست أخاف الناس الحديث وكان هذا الهدم والبناء في سنة أربع والانتها في سنة خمس وأيدوه بان في تاريخ المسبحي ان القواغ من بئانه كان في سنة خمس وستين زاد الحب الطبري انه كان في شهر رجب وأدخل فيه من الخرجمة أذرع قال يزيد بن رومان وقد رأيت أساس ابراهيم بحجارة

أوفي تسع يمين يعني ليلة القدر واه البخاري قوله في تاسعة تبقى يعني ليلة اثنين وعشرين قوله في خامسة تبقى يعني ليلة ست وعشرين قوله في سبعة يمين أو تسع يمين هكذا رواية المصنف رحمه الله بتقديم السين في الاولى والثاني في الثانية قال في الفتح الاكثر بتقديم السين في الثاني وتأخيرها في الاول وبلغت المضي في الاول والبقا في الثاني وللكشميني بالفظ المضي فيهما وفي رواية الامام عيل بتقديم السين في الموضعين انتهى والمراد في سبع ليل تقضي من العشر الاواخر أو في تسع ليل تبقى منها فتكون في ليلة سبع وعشرين أو ليلة اثنين وعشرين وقد تقدم الخلاف في ذلك (وعن ابن عمر ان رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أروا ليلة القدر في المنام في السبع الاواخر فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أرى رؤياكم قد تواطأت في السبع الاواخر فمن كان متحريا فليتحريها في السبع الاواخر أخرجه ولم قال أرى رجل ان ليلة القدر ليلة سبع وعشرين فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أرى رؤياكم في العشر الاواخر فاطلبوها في الوتر منها وعن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال تحريوا ليلة القدر في العشر الاواخر من رمضان ورواه مسلم والبخاري وقال في الوتر من العشر الاواخر) قوله أروا ليلة القدر أروا يضم قوله على البناء للمجهول أي قيل لهم في المنام انها في السبع الاواخر قال في الفتح والظاهر ان المراد به أواخر الشهر وقيل المراد به السبع التي أولها ليلة الثاني والعشرين وآخرها ليلة الثامن والعشرين فعلى الاول لا تدخل ليلة احدى وعشرين ولا ثلاث وعشرين وعلى الثاني تدخل الثانية فقط ولا تدخل ليلة التاسع والعشرين ويدل على الاول ما في البخاري في كتاب التعقيب من صححه ان ناسا أروا ليلة القدر في السبع الاواخر وان ناسا أروا انها في العشر الاواخر فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الله عليه وآله وسلم التمهيد في السبع الاواخر وكأنه صلى الله عليه وآله وسلم نظر الى المتفق عليه من الروايتين فأمر به وقدر واه أحمد عن ابن عبيدة عن الزهري بالنظر رأى رجل ان ليلة القدر ليلة سبع وعشرين أو كذا وكذا فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم التمهيد في العشر البواق في الوتر منها ورواه أحمد من حديث علي مرفوعا ان غلبت فلا تغلبوا في التسع البواق قوله أرى فتحتين أي أعلم قوله رؤياكم قال عياض كذا جاء في أفراد الرؤيا والمراد من أتيكم لانهم لم تكن رؤيا واحدة وانما أراد الجنس وقال ابن التين كذا روى بتوحيد الرؤيا وهو جائز لانهم صدر قوله تواطأت بالهمز أي توافقت وتزاور معنى وقال ابن التين بغير همز والصواب بالهمز وأصله ان يطل الرجل برجله وكان وطء صاحبته وفي الحديث دلالة على عظم قدر الرؤيا وجواز الاستناد اليها في الاستدلال على الامور الوجودية بشرط أن لا يخالف القواعد

كافة الابل وفي كتاب مكة لافا كهسي من طريق أبي أويس عن يزيد بن رومان فيكشقوا له أي لابن الزبير عن قواعد ابراهيم وهي مضمرة أمثال الخلف من الابل وأروها بنوا من بوطا بعضه ببعض زاد عبد الرزاق والحجارة مشتبك بعضها ببعض قال عطاء

وكانت في البناء الذي بنى على حفره منقوشة واقامة وانه من اهل الجنة وعلى تجارة لها عروق تشبه برزخه ووق المودة فضره  
 فارتحت فواء البيت فكبر الناس  
 ١٦٠ فبني عليه وعند عبد الرزاق عن مرثد فكشف عن روض في الحجر

الشرعية هكذا في الفتح قوله نحو واليلة القدر في رواية للبغاري القسوا وفي حديث عائشة دليل على ان ليلة القدر في اواخر العشر الاواخر وقد تقدم انه القول الرابع (قائدة) قال الطبري في اخفاء ليلة القدر دليل على كذب من زعم انه يظهر في تلك الليلة للعبون ما لا يظهر في سائر السنة اذ لو كان حق لم يخف على كل من قام ليلالي السنة فضلا عن ليلالي رمضان وتعبه ابن المنبر بانه لا ينبغي اطلاق القول بالكذب لذلك بل يجوز ان يكون ذلك على سبيل الكرامة ان شاء الله من عباده فيقتصر بهم اقوم دون قوم والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصبر العلامة ولم ينف الكرامة قال روى ذلك فلا يعتقد ان ليلة القدر لا ينالها الا من رأى الخوارق بل فضل الله تعالى راسع ورب قائم تلك الليلة لم يحصل منها الا على العبادة افضل والعبرة انما هي بالاستقامة بخلاف الخارق فقد يقع كرامة وقد يقع فتنة وقيل ان المطلع على ليلة القدر يرى كل شيء ساجدا وقيل يرى الانوار ساطعة في كل مكان حتى في المواضع المظلمة وقيل يسمع سلا ما أو خطايا من الملائكة وقيل من علاماتهم انما هي دعاء من وفق لها

\*(كتاب المناسك)\*

\*(باب وجوب الحج والعمرة وتوابعها)\*

(عن أبي هريرة قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا فقال رجل أكل عام يا رسول الله فسكت حتى قالها ثلاثا فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم ثم رواه أحمد ومسلم والنسائي فيه دليل على ان الامر لا يقتضي التكرار وعن ابن عباس قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا أيها الناس كتب عليكم الحج فقام الاقرع بن سابس فقال في كل عام يا رسول الله فقال لو قلت لوجبت ولو وجبت لم تعملوا بها ولم تستطيعوا ان تعملوا بها الحج مرة فمن زاد فهو تطوع رواه أحمد والنسائي بمعناه الحديث الاول تمامه ثم قال ذروني ما تركتكم وفي لفظ ولو وجبت ما قمت بها والحديث الثاني أخرجه أيضا أبو داود وابن ماجه والبيهقي والحاكم وقال صحيح على شرطهما وفي الباب عن أنس عند ابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كتب عليكم الحج فليل يا رسول الله في كل عام فقال لو قلت نعم لوجبت ولو وجبت لم تعملوا بها ولم تستطيعوا عديهم قال الحافظ ورجاله ثقات وعن علي بن عبد الله عن الترمذي والحاكم وسنده منقطع قوله باب وجوب الحج والعمرة الحج يقع الحاء هو المصدر وبالفتح والتكسر هو الاسم منه وأصله القصد ويطلق على العمل أيضا وعلى الاتيان مرة بعد أخرى وأصل

أخذ بعضه بعض فتركه مكشورا ثمانية أيام لينشئوا عليه فرايت ذلك الرض مثل خاف الابل وجه حجر ووجه حجر ووجه حجر وجه حجر ووجه حجران ورأيت الرجل يأخذ العلة فيضرب بها من ناحية الركن فيهتز الركن الا ستر وأطال في الفتح في بيان بناء ابن الزبير وتفسير الحاج له وجمع الروايات وتحقيق ستة أذرع وفيما جدد في السكينة من بعد عمارة الحاج وقال التسطواني وهل الصحيح ان الحجر كاهن البيت حتى لا يصح الطواف في جزء منه أو بعضها فيصح جرم النوى بالاول كابن الصلاح لحديث الصحيحين الحجر من البيت والجويني وولده امام الحرمين والبغوي الثاني وقال الرافعي انه الصحيح لحديث الباب ونص الشافعي على ايجاب الطواف خارج الحجر ونقل ابن عبد البر الاتفاق عليه لكن لا يلزم منه ان يكون كاهن البيت وانما طاف صلى الله عليه وآله وسلم خارجه وقال خذوا عني مناسككم وكالايصح الطواف داخل البيت لا يصح داخل جزء منه فلا يصح على الشاذل وان يفتح الذال المجمة وهو الخارج عن غرض جدار البيت مرة واحدة عن وجه الارض

قد رثي ذراع تركه قبر بن اصبغ الثقة فلو كان في الطواف ومن جدار البيت في موازاة

العمرة الشاذل وان لا يصح على الاصح لان بعض بدنه في البيت والصحيح من مذهب الحنابلة لا يجوز له قطعها وعند الشيخ في الدين



ابن تيمية رحمه الله انه ليس من الكعبة وقال الحنفية يصح طوافه من لم يحترزه منه لكن قال ابن الهمام وينبغي أن يكون طوافه وراء الشاذر وان لا يركب طوافه في البيت بناء على انه ١٦١

كالشافعية وقال الخطيب أبو عبد الله بن رشيد بضم الراء وفتح الشين في رحلته ما حصله ان لفظ الشاذر وان لم يوجد في حديث صحيح ولا سقيم ولا عن أحد من السلف ولا ذكر له عن فقههاء المالكية فلو كان الشاذر وان من البيت لكان الركن الاسود داخل في البيت ولم يكن مقما على قواعد ابراهيم فمن أين نشأ الشاذر وان وقد انعقد الاجماع على ان البيت مقم على قواعد ابراهيم حتى من جهة الركنين اليمانيين ولذلك استلهمها النبي صلى الله عليه وآله وسلم دون الآخرين وان ابن الزبير لما قدمه حتى بلغ به الارض وبناءه على قواعد ابراهيم انما زاد فيه من جهة الطحزر وأقامه على الاسس الظاهرة التي عاينها العدول من الصحابة وكبراء التابعين وان الطحزر لما انقض البيت بأمر عبد الملك لم ينقضه الا من جهة الطحزر خاصة وهذا أمر معلوم مقطوع به مجمع عليه منقول بالسند الصحيح في الكتب المعتمدة التي لا يشك فيها أحد انتهى قلت قول ابن رشيد لم يوجد لفظ الشاذر وان عن أحد من السلف يقال عليه قد قال ذلك الامام الشافعي فيما نقله البيهقي في كتاب معرفة السنن والاختبار وذكر القسطلاني عبارته قال ولا

العمرة الزيادة وقال الخليل الحج كثرة القصد الى معظم وجوب الحج معلوم بالضرورة الدينية واختلف في العمرة فقبل واجبة وقيل مستحبة ولا شافعي قولان أصحهما وجوبها وسبق في تفصيل ذلك قريبا والاحاديث المذكورة في الباب تدل على أن الحج لا يجب الا مرة واحدة وهو مجمع عليه كما قال النووي والحافظ وغيرهما وكذلك العمرة عند من قال بوجوب الاتجب الا مرة الا أن ينذر بالحج أو العمرة وجب الوفاء بالنذر بشرطه وقد اختلف هل الحج على الفور أو التراخي وسبق في تحقيق ذلك ان شاء الله تعالى واختلف أيضا في وقت ابتداء اقتراض الحج فقبل قبل الهجرة قال في الفتح وهو شاذ وقيل بعدهم اختلف في سنته فالجمهور على انها سنة مستحبة لا نه نزل فيها قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله قال في الفتح وهذا ينبغي على أن المراد بالانعام ابتداء الفرض ويؤيده قراءة علقمة ومسرور و ابراهيم النخعي باللفظ وأقيموا أخرجه الطبراني بأسانيد صحيحة عنهم وقيل المراد بالانعام الاكمال بعد الشروع وهذا يقتضي تقدم فرضه قبل ذلك وقد وقع في قصة ضمما ذكر الامر بالحج وكان قدومه على ما ذكر الواقدي سنة خمس وهذا يدل ان ثبت على تقدمه على سنة خمس أو وقوعه فيها وقيل سنة تسع حكاه النووي في الروضة والمباوردي في الاحكام السلطانية ورجح صاحب الهدى ان اقتراض الحج كان في سنة تسع أو عشر واستدل على ذلك بأدلة فتلوه وخذ منه قول لو قلتم الوجبت استدلل به على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مفوض في شرع الاحكام وفي ذلك خلاف مبسوط في الاصول (وعن أبي رزين العقيلي انه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان أبي شيخ

كبير لا يستطاع الحج ولا العمرة ولا الظعن فقال حج عن أبيك واعقر رواه الخمسة وصححه الترمذي) الحديث يدل على جواز حج الولد عن أبيه العاجز عن المشي وسبق في الكلام عليه في باب وجوب الحج على المعصوب وذكره المصنف رحمه الله تعالى في هذا الباب للاستدلال به على وجوب الحج والعمرة قال الامام أحمد لا أعلم في إيجاب العمرة حديثاً أجود من هذا ولا أصح منه انتهى وقد يزم بوجوب العمرة جماعة من أهل الحديث وهو المشهور عن الشافعي وأحمد وبه قال اسحق والنوري والمزني والناصر والمشتور عن المالكية ان العمرة ليست بواجبة وهو قول الحنفية وزيد بن علي والهادوية واختلف في المشروعية وقد روي في الجامع الكافي القول بوجوب العمرة عن علي وابن عباس وابن عمر وعائشة وزين العابدين وطاوس والحسن البصري وابن سيرين وسعيد بن جبيرة ومجاهد وعطاء واستدل القائلون بعدم الوجوب بما أخرجه الترمذي وصححه وأحمد والبيهقي وابن أبي شيبة وعبد بن حميد عن جابر ان اعرأيا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أخبرني عن العمرة أواجبة هي فقال لا وان تعقر خير لك وفي رواية أولى لك وأجيب عن الحديث بان في اسناده الطحزر بن ارطاة

٢١ الحديث من علامات النبوة حيث أعلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم عائشة بذلك فكان الذي تولى نقضه أو بناءها ابن أخيها ريب أن الشافعي من أجل السلف ثم تعقبه في المسئلة وهذا



عبد الله بن الزبير ولم ينقل انه قال ذلك لغيرهما من الرجال والنساء ويؤيده قوله صلى الله عليه وآله وسلم لها فان بد القومك ان  
يثنوه فهلى لاريك ما تركوا منه فاراهما قريبا ١٦٢ من سبعة اذ دعوا له مسل (عن اسامة بن زيد رضي

وهو ضعيف وتصحيح الترمذي له فيه نظر لان الاكثر على تضعيف الطحاوي واتفقوا  
على انه مدلس قال النووي ينبغي ان لا يفتقر بالترمذي في تضعيفه فقد اتفق الحفاظ على  
تضعيفه انتهى على ان تصحيح الترمذي له انما ثبت في رواية الكرخي فقط وقد ثبت  
صاحب الامام على انه لم يرد على قوله حسن في جميع الروايات عنه الا في رواية  
الكرخي وقد قال ابن حزم انه ~~كذب~~ باطل وهو افراط لان الطحاوي وان كان  
ضعيفا فليس متهما بالوضع وقد رواه البيهقي من حديث سعيد بن عفير عن يحيى بن أيوب  
عن عبد الله بن أبي الزبير عن جابر بن نفوه ورواه ابن جريج عن ابن المنكدر عن جابر  
ورواه ابن عدي من طريق أبي عصة عن ابن المنكدر عن أبي صالح وابو عصة قد  
كذبوه وفي الباب عن أبي هريرة عند الدارقطني وابن حزم والبيهقي ان رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم لم قال الحج جهاد والعمرة تطوع واسناده ضعيف كما قال الحفاظ وعن  
طلحة عند ابن ماجه باسناد ضعيف وعن ابن عباس عند البيهقي قال الحفاظ ولا يصح  
من ذلك شيء وبهذا تعرف ان الحديث من قسم الحسن لغيره وهو صحيح به عند الجمهور  
ويؤيده ما عند الطبراني عن أبي امامة مرفوعا من مشي الى صلاة مكتوبة فاجره كعبه  
ومن مشي الى صلاة تطوع فاجره كعمرة واستدل القائلون بوجوب العمرة بما أخرجه  
الدارقطني من حديث زيد بن ثابت بالفظ الحج والعمرة فريضة فان لا يضررك باهم ما بدأت  
وأجيب عنه بان في اسناده اسمعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف وفي الحديث أيضا انقطاع  
ورواه البيهقي موقوفا على زيد قال الحفاظ واسناده أصح وضعه الحاكم ورواه ابن عدي  
عن جابر وفي اسناده ابن لهيعة وفي الباب عن عمر في سؤال جبريل وفيه وأن تصح وتعرف  
أخرجه ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني وغيرهم وعن عائشة عند أحمد وابن ماجه  
قالت يا رسول الله على النساء جهاد قال عليهن جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة وسما في  
والحق عدم وجوب العمرة لان البراءة الاصلية لا تنتقل عنها الا بدليل يثبت به التكليف  
ولا دليل يصلح لذلك لا سيما مع اعتضادها بما تقدم من الاحاديث القاضية بعدم الوجوب  
ويؤيد ذلك اقتصاره صلى الله عليه وآله وسلم على الحج في حديث بني الاسلام على خمس  
واقتصار الله جل جلاله على الحج في قوله تعالى والله على الغاسق البيت وقد استدلل على  
الوجوب بحديث عروالا في قريه واسمى في الجواب عنه واما قوله تعالى وأقوا الحج  
والعمرة لله فلفظ التمام مشعر بأنه انما يجب بعد الاحرام لا قبله ويدل على ذلك  
ما أخرجه الشيخان واهل السنن وأحمد والشافعي وابن أبي شيبة عن يعلى بن أمية قال جاء  
رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو بالعمرة انما عليه حجة وعلما بالوقوف فقال كيف  
تأمرني ان أصنع في عروفي فانزل الله تعالى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم الآية  
فهذا السبب في نزول الآية والسائل قد كان أحرم وانما سأل كيف يصنع (وعن  
عائشة قالت قلت يا رسول الله هل على النساء من جهاد قال نعم عليهن جهاد لا قتال فيه

الله عنهما) حسب رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم (انه قال  
يا رسول الله أين تنزل) زاد في المغازي  
غدا (في دارك بمكة) قال في الفصح  
حذفت اداة الاستفهام من قوله  
في دارك بدليل رواية ابن خزيمة  
والطحاوي عن يونس بن عبد  
الاعلى عن ابن وهب بالفظ أنزل  
في دارك فكانه استفهمه أولا  
عن مكان نزوله ثم ظن انه ينزل في  
داره فاستفهمه عن ذلك انتهى  
وتعقبه المعنى بان أين كلمة  
استفهام فلم يبق وجه لتقدير  
سرف الاستفهام قال وما وجه  
قوله حذفت اداة الاستفهام من  
قوله في دارك والاستفهام عن  
النزول في الدار لان نفس الدار  
انتهى قال القسطلاني والذي  
قاله في الفتح هو الاظهر فليتامل  
(فقال) صلى الله عليه وآله وسلم  
(وهل ترك) زاد مسلم كالبخاري  
في المغازي هنا (عقيل) بزنة فعيل  
(من رباع) بكسر الراء جمع رباع  
الحلة أو المنزل المشتمل على أليات  
أودور وخيمته فذلك قوله  
(أودور) تأكيداً أو شكا من  
الراوي وجمع النكرة وان كانت  
في سياق الاستفهام الانكاري  
يتمد العموم للاشعار بأنه لم يترك  
من الرباع المتعدد شيء ومن  
للمعبرين قاله الكرماني وقيل ان  
هذه الدار كانت لها ثم بن عبد

مثنى ثم صارت لابنه عبد المطلب نفسه هابن ولده فن تم صار للنبي صلى الله عليه وآله وسلم حق أبيه  
عبد الله وفيها ولد النبي صلى الله عليه وآله وسلم قاله الفاضل كنهاني وظاهر قوله هل ترك لنا عقيل من رباع انما كانت ملكه

وأضافها الى نفسه فيحتمل ان عقلا تصرف فيها كما فعل أبو سفيان بدور المهاجرين ويصنع غير ذلك وقد نسر الراوى ولعله اسامة المراد بما أدريجه هنا حيث قال (وكان عقيل ورن) أبيه ١٦٣ (أباطالب) اسمه عبد مناف (هو) أخوه

(طالب) المكفي به عبد مناف  
أبوه (ولم يرته) أى ولم يرث أباطالب  
أبناء (جعفر) الطيار ذو الجناحين  
(ولاهلى) أبو تراب (رضى الله  
عنهما شيئا لأنهما كانا معاصين)  
ولو كانا وارثين لنزل صلى الله عليه  
وآله وسلم لم فى دورهما وكانت  
كانت أمه أمه لعله بايثارهما  
أياه على أنفسهم ما وكان قد استولى  
طالب وعقيل على الدار كلها  
باعتبار ما ورثاه من أبيهما  
لكنهم ما كانا يسلما بأب اعتبار  
ترك النبي صلى الله عليه وآله ولم  
لحقه منهم بالهجرة وقد طالب بيد  
فباع عقيل الدار كلها وحكى  
الفساكهى ان الدار لم تزل بيد  
أولاد عقيل الى أن باعها هو لمحمد  
ابن يوسف أخى الحاج عتبة ألف  
دينار قال الداودى وغيره كان  
كل من هاجر من المؤمنين باع  
قريبه الكافر داره فامضى النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم تصرفات  
الجاهلية تأليف القلوب من أسلم  
منهم (وكان عقيل وطالب  
كافرين) فكان عمر بن الخطاب  
رضى الله عنه يقول لا يرث المؤمن  
الكافر وفي هذا الحديث  
التحسين والاختبار والعنة  
والقول ورواه ما بين بصري  
وأبى ومضى وأخرجه أيضا فى  
الجهاد والمغازى ومسلم فى الحج  
وكذا أبو داود والنسائى وأخرجه

الحج والعمرة وأما جد وابن ماجه واسناده صحيح الحديث فيه دليل على أن الجهاد  
غير واجب على النساء وسألت ان شاء الله تعالى الكلام على ذلك وفيه إشارة الى وجوب  
العمرة وقد تقدم البص عن ذلك (وعن أبي هريرة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم أى الاعمال أفضل قال إيمان بالله وبرسوله قال ثم ماذا قال ثم الجهاد فى سبيل الله  
قيل ثم ماذا قال ثم حج مبرور ومتفق عليه وهو حجة ان فضل الحج على نقل الصدقة وعن  
عمر بن الخطاب قال بينما نحن جلوس عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما جاء رجل  
فقال يا محمد ما الاسلام قال الاسلام ان تشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وأن  
تقيم الصلاة وتؤتى الزكاة وتحتج البيت وتعقر وتغسل من الجنابة وتم الواضوء وتصوم  
رمضان وذكر باقى الحديث وأنه قال هذا اجبريل اتاكم بعلمكم دينكم رواه الدارقطني  
وقال هذا اسناد ثابت صحيح ورواه أبو بكر الجوزى فى كتابه المخرج على الصحيحين وعن  
أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال العمرة الى العمرة كفارة لما بينهما  
والحج المبرور ليس له جزاء الا الجنة رواه الجماعة الأباود) قوله إيمان بالله الخ فيه  
دليل على ان الايمان بالله وبرسوله أفضل من الجهاد والجهاد أفضل من الحج المبرور وقد  
اختلفت الاحاديث المشتهرة على بيان فاضل الاعمال من مفضوها فإشارة بتجمل الافضل  
الجهاد وتارة الايمان وتارة الصلاة وتارة غير ذلك وأحق ما قيل فى الجمع بينهما ان بيان  
الفضل عليه يتجمل باختلاف الخطاب فإذا كان الخطاب بمن له تأثير فى القتال وقوة على  
مقارعة الأبطال قيل له افضل الاعمال الجهاد واذا كان كثر المال قيل له افضل الاعمال  
الصدقة ثم كذلك يكون الاختلاف على حسب اختلاف الخطابين قوله مبرور قال ابن  
خالويه المبرور والمقبول وقال غيره الذى لا يخاطبه شئ من الاثم ورجحه النووي وقيل غير  
ذلك وقال القروطى الاقوال التى ذكرت فى تفسيره مقاربة للمعنى وهى الحج الذى  
وفيت أحكامه فوقع موقعها ما طلب من المكلف على وجهه الاكمل ولا جدوا والمالك  
من حديث جابر قالوا يا رسول الله ما البر الحج قال اطعام الطعام وافشاء السلام قال فى  
الفتح وفى اسناده ضعف ولو ثبت كان هو المتعين دون غيره قوله ما الاسلام الى قوله وتحتج  
البيت قد تقدم الكلام على هذه الكلمات فى أوائل كتاب الصلاة قوله وتعقر فيه  
مقتضى لمن قال بوجوب العمرة والله لا يكون مجرد اقتران العمرة بهذه الامور  
الواجبة دلالة على الوجوب لما تقرر فى الاصول من ضعف دلالة الاقتران لاسيما وقد  
عارضها ما سلمت من الأدلة القاضية بعدم الوجوب فان قيل ان وقوع العمرة فى جواب  
من سأل عن الاسلام يدل على الوجوب فيقال ليس كل أمر من الاسلام واجبا والدليل

ابن ماجه فيه وفى القرائن (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين أراد قدوم مكة)  
بعد جوعه من منى وتوجهه الى البيت الحرام (مترادفا) المراد بالقدوم الثالث عشر ذى الحجة لانه يوم النزول بالمحصب فهو

بما زنى إطلاقه كما يطلق أمس على الماضي مطلقا والافذا في العبد هو الغد حقيقة وليس مراد اقاله البرماوى كالكرماني  
(ان شاء الله تعالى بخيف بنى كنانة)

١٦٤

اي فيه وهو يفتح الخاء وسكون الباء آخره فاما المحمد بن الجبل

وارتفع عن المسيل والمراد به  
المحصب (حيث تقاسموا) اي  
تخالفوا (على الصفة) وهو  
تبرؤهم من بنى هاشم وبنى المطلب  
ان لا يقبلوا منهم صلحا (يعنى ذلك)  
المحصب وذلك ان قريشا وكنانة  
قال في الفتح فيه اشهر عاربان في  
كنانة من ليس قريشا اذا اعطف  
بقتضى المغيرة فترجى القول بان  
قريشا من ولد فهر بن مالك على  
القول بانهم ولد كنانة نعم لم يعقب  
النضر غير مالك ولا مالك غير فهر  
فقرش ولد النضر بن كنانة واما  
كنانة فاعقب من غير النضر  
ولهذا وقعت المغيرة انهم  
(تخالف على بنى هاشم وبنى عبد  
المطلب او بنى المطلب) بالشك في  
جميع الاصول وعند البيهقي من  
طريق أخرى بغير شك (ان  
لنا كحومهم) فلا تخرج قريش  
وكنانة امرأه من بنى هاشم وبنى  
عبد المطلب ولا يزوجون امرأة  
منهم اياهم (ولا يابغونهم) اي  
لا يبيعوا لهم ولا يشتروا منهم  
وعند الامام علي ولا يكون بينهم  
و بينهم شئ (حتى يسلموا اليهم  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم)  
وكتبوا بذلك كتابا بخط منصور  
ابن عكرمة العبد الذي فشت يده  
ار بخط بغض بن عامر بن هاشم  
وعاقوه في جوف الكعبة فاشد  
الامر على بنى هاشم وبنى المطلب

على ذلك حديث شعب الاسلام والايان فانه اشقل على أمور ليست بواجبة بالايجاع قوله  
كفار لما بينهم أشار ابن عبد البر الى أن المراد تكفير الصغار دون الكبار قال وذهب  
بعض العلماء من عصرنا الى أن المراد تعميم ذلك ثم بالغ في الانكار عليه وقد تقدم البحث  
عن مثل هذا في مواضع من هذا الشرح وقد استشكل بعضهم كون العمرة كفارة  
مع ان اجتناب الكبار يكفر الصغار فاذ اتكفروا مرة وأجيب بان تكفير العمرة  
مقيد بمنها وتكفير الاجتناب للكبار عام لجميع عمر العبد فتغير امر هذه الحقيقة وقد  
جعل البخاري هذا الحديث المذكور من جملة أدلة وجوب العمرة وفضلها وهو لا يصلح  
للاستدلال به على الوجوب وقد قيل انه أشار الى ما ورد في بعض طرق الحديث المذكور  
وهو ما أخرجه الترمذي وغيره من حديث ابن مسعود عن عمار بن ياسر بن الحج والعمرة  
فان متابعة بينهم ما تنفي الذنوب والفقر كما ينفي الكبر حيث الحديد وليس للعبة المبرورة  
جواز الا الجنة فان ظاهره التسوية بين أصل الحج والعمرة ولكن الحق ما أسلفناه لان  
هذا الاستدلال مجرد الاقتران وقد تقدم ما فيه وأما الاخرى بالمتابعة فهو مصر وف عن معناه  
الحقيقي بحسب السلف وفي الحديث دلالة على استحباب الاستسكان من الاعصار خلافا للقول  
من قال يكره ان يعمر في السنة أكثر من مرة كلما السكية ولين قال يكره أكثر من مرة في  
الشهر من غيرهم واستدل للمالكية بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعلها الا من  
سنة الى سنة وافعله على الوجوب أو الندب وتعب بان المندوب لا ينحصر في أفعاله صلى  
الله عليه وآله وسلم فقد كان يترك الشئ وهو يستحب فعله لدفع المشقة عن أمته وقد ندب  
الى العمرة بلفظه فثبت الاستحباب من غير تقييد واتفقوا على جوازها في جميع الايام  
ان لم يكن متلبا بالحج الا ما نقل عن الحنفية انها تكرر في يوم عرفة ويوم النحر وأيام  
التشريق وعن الهادي انها تكرر في أيام التشريق فقط وعن الهادي انها تكرر في  
أشهر الحج لغير المتعمق والقارن اذ يشتغل بها عن الحج ويحج بان النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم اعتمر في عمرة ثلاث عمرة مفردة كلها في أشهر الحج وسما في هذا بيان في باب جواز  
العمرة في جميع السنة

### \*(باب وجوب الحج على الفور)\*

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تعجلوا الى الحج يعني القرية فان  
احدكم لا يدري ما يعرض له رواه أحمد وعن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس عن الفضل أو  
احدهما عن الآخر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أراد الحج فليتعجل  
فانه قد عرض المريض وتضل الرحلة وتعرض الحاجة رواه أحمد وابن ماجه وسما في  
قوله عليه السلام من كسر أو عرج فقد حل وعليه الحج من قابل وعن الحسن قال قال

في الشعب الذي انجازوا اليه فبعث الله الارضة فحست كل ما فيها من جور وظلم وبقى ما كان فيها من  
ذكر الله فاطاع الله ورسوله على ذلك فاخبر به عمه أباطالب فقال أبوطالب لكفر قريش ان ابن أخي اخبرني ولم يكذبني قط ان الله

قد سلب على مصيقتكم الارضة فليست ما فيها من ظلم وجور وبقي فيها ما كان من ذكر الله فان كان ابن أخي صادقاً فانه منكم عن  
سور أياكم وان كان كاذباً دفعته اليكم فقتلوه او استحييتهموه ١٦٥ قالوا قد أنصفنا فوجدها الصادق

المصدق قد أخبر بالحق فسط  
في أيديهم ونكسوا على رؤسهم  
وانما اختاروا النزول هناك شكراً  
لله تعالى على النعمة في دخوله  
ظاهراً ونقضاً لما تعاقدوه بينهم  
وتقاسموا عليه من ذلك (عن  
أبي حمزة رضى الله عنه عن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم قال  
يخرب الكعبة) من التخریب  
(ذو السويقة من الحبشة)  
تنبيه سويق مصغر الساق الخلق  
بهم التاء في التمهيد لغير لان الساق  
مؤنثة والتصغير للتخفيف وفيه بيان  
الحبشة دقة فلذا صغرها ومن  
التبعض أي يخرجهما ضيقاً  
من هذه الطائفة والحبشة نوع  
من السودان قال الرشاطي وهم  
من ولد كوش بن حام وهم أكثر  
السودان وجميع عمال السودان  
يعطون الطاعة الحبش ولا يتأق  
ما ذكرهنا قوله تعالى أولم ير وأنا  
جعلناهم أممات لئلا يفتخروا  
قريب القسامة ونحوها الدنيا  
حينئذ فيأق ذو السويقة من  
وقال في القح أنه يقع حيث لا يقي  
في الارض أحدي قول الله تعالى  
ثبت في صحيح مسلم لا تقوم الساعة  
حتى لا يقال في الارض الله الله  
ولهذا وقع في رواية سعيد بن  
جعفر لا بعمر بعده أبداً وقد وقع  
قبل ذلك فيه من القتال وغزو  
أهل الشام له في زمن يزيد بن

عمر بن الخطاب لقد هممت ان أبعث رجلاً الى هذه الامصار فينظر واكل من كان له جدة  
ولم ينجح فمضروا عليهم الخزيه ما هم بمساكين ما هم بمساكين رواه سعيد في سننه) حديث ابن  
عباس الآخر في اسناده اسعيل بن خليفة العبسي أبو اسرائيل وهو صدوق ضعيف  
الحفظ وقال ابن عدي عامة ما روي به يخالف فيه الثقات وحديث من كسر أو عرج يأتي  
ان شاء الله تعالى في باب القوات والاحصار وأثر عمر أخرجه أيضاً البيهقي وفي الباب  
عن أبي امامة مرفوعاً عند سعيد بن منصور وفي سننه وأحد أبي يعلى والبيهقي بلفظ من لم  
يحبسه مرض أو حاجة ظاهرة أو مشقة ظاهرة أو سلطان جائر فلم ينجح فليمت ان شاء الله ودياً  
وان شاء نصرانياً ولفظ أحمد من كان ذاباً سارقاً ولم ينجح ثم ذكره كاسلف وفي اسناده  
ليث بن أبي سليم وهو ضعيف وشريك وهو سفي الحفظ وقد خالفه سعيدان الثوري فأرسله  
رواه أحمد عن ابن سابط عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكذا رواه ابن أبي شيبة مرسلاً  
وله طريق أخرى عن علي مرفوعاً عند الترمذي بلفظ من ملك زاد أو راحلة تعلقه الى بيت  
الله ولم ينجح فلا عليه ان يموت يهودياً أو نصرانياً وذلك لان الله تعالى قال في كتابه والله على  
الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً قال الترمذي غريب مقال والحديث ضعيف  
وهلال بن عبد الله الراوي له عن أبي اسحق مجهول وقال العقيلي لا يتابع عليه وقد روى  
عن علي موقوفاً ولم يرو مرفوعاً من طريق أحسن من هذا وقال المنذري طريق أبي امامة  
على ما فيها أصح من هذه وقد روى من طريق ثالث عن أبي حمزة رفعه عنه ابن عدي  
بلفظ من مات ولم ينجح حجة الاسلام في غير وجع طابس أو حاجة ظاهرة أو سلطان جائر  
فليمت أي الميتين شاء ما يهودياً أو نصرانياً وهذه الطرق يقوى بعضها بعضها وبذلك يتبين  
مجازفة ابن الجوزي في صدق هذا الحديث من الموضوعات فان مجموع تلك الطرق  
لا يقصر عن كون الحديث حسناً لا يبره وهو محتج به عند الجمهور ولا يقدح في ذلك قول  
العقيلي والدارقطني لا يصح في الباب شيء لان نفي الصحة لا يستلزم نفي الحسن وقد شد من  
عضد هذا الحديث الموقوف الاحاديث المذكورة في الباب قال الحافظ واذا انضم هذا  
الموقوف الى مرسلي ابن سابط علم ان لهذا الحديث أصلاً صحيحاً على من استعمل التبرك  
ويبين بذلك خطأ من ادعى انه موضوع انتهى وقد استدل المصنف بما ذكره في الباب  
على ان الحج واجب على الفور ووجه الدلالة من حديث ابن عباس الاول والثاني  
ظاهرة ووجهها من حديث من كسر أو عرج قوله وعليه الحج من قابل ولو كان على  
التراخي لم يعين العام القابل ووجهها من أثر عمر ومن الاحاديث التي ذكرناها ظاهراً  
والى القول بالفور ذهب مالك وأبو حنيفة وأحمد وبعض أصحاب الشافعي ومن أهل  
البيت زيد بن علي والهادي والمؤيد بالله والناصر وقال الشافعي والاوزاعي وأبو يوسف  
ومحمد ومن أهل البيت القاسم بن ابراهيم وأبو طالب انه على التراخي واحتجوا بأنه صلى  
الله عليه وآله وسلم حج سنة عشر وفرض الحج كان سنة ست أو خمس وأجيب بأنه قد

معاوية ثم من بعده في وقائع كثيرة من أعظمها وقعة القرامطة بعد الثمالة فقتلوا من المسلمين في المطاف من لا يحصى كثرة  
وقتلوا الخمر الاسود فجعلوا في بلادهم ثم عاودوه بعد مدة طويلاً ثم غزى حراراً بعد ذلك وكل ذلك لا يعارض قوله تعالى أنا

فجعلنا حرما آمنا لأن ذلك انما وقع بأيدي المسلمين فهو مطابق لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ولن يسئل هذا البيت الا أهله  
وقوع ما أخبر به صلى الله عليه وآله وسلم ١٦٦ وهو من علامات نبوته وليس في الآية ما يدل على استقرار الامن

المذكور فيها والله اعلم انتم من  
وفيه ان قوام أمور الناس  
واسعاس أمر دينهم بالكعبة  
المشرفة فاذا زالت الكعبة على يد  
الرجل المذكور تحتل أمور  
الناس وهذا الحديث أخرجه  
مسلم في التمثيل والنسائي في الحج  
والترمذي في (عن عائشة رضي  
الله عنها قالت كانوا أي  
المسلمون) يوم (عاشوراء)  
بالمدينة منصرف اليوم العاشر  
من المحرم (قبل ان يفرض  
رمضان) قال الكرماني فيه  
جواز نسخ السنة بالسكاب والنسخ  
بلا بد قال البرماوي مذهب  
الشافعي ويحتمل ان عاشوراء لم  
يجب حتى ينسخ ويقدر انه كان  
واجبا فلما عارضته بينه وبين  
رمضان فلا نسخ واما قوله بلا بد  
فمجيء فانهم يملكون به لما هو ينزل  
أنقل انا قلنا بالنسخ انتهى  
(وكان) عاشوراء يوما تستتر فيه  
الكعبة لما بينهما من المناسبة في  
الاعظام والاجلال وهذا موضع  
الترجمة قال في الفتح ويستفاد  
منه معرفة الوقت الذي كانت  
الكعبة تكس في فيه من كل سنة  
وهو يوم عاشوراء وكذا ذكر  
الواقدي بإسناده عن أبي جعفر  
الباقر ان الأمر استقر على ذلك في  
زمانهم وقد تغير ذلك بعد فصارت  
تسمى يوم النحر وصاروا

اختلف في الوقت الذي فرض فيه الحج ومن جملة الأقوال انه فرض في سنة عشر فلا  
أخير ولو سلم انه فرض قبل العاشرة فتراخي صلى الله عليه وآله وسلم انما كان  
امكراهة الاختسلاط في الحج بأهل الشرك لانهم كانوا يجيئون ويطوفون بالبيت عمارة  
فلما طهر الله البيت الحرام منهم حج صلى الله عليه وآله وسلم فتراخي له عذروهم محل النزاع  
التراخي مع علمه

\*(باب وجوب الحج على المعصوب اذا أمكنه الاستجابة  
وعن الميت اذا كان قد وجب عليه)\*

(عن ابن عباس ان امرأته من خثعم قالت يا رسول الله ان أبي ادركته فريضة الله في الحج  
شيخا كبير لا يستطيع ان يستوى على ظهر بعيره قال فجي عنه رواه الجماعة \* وعن علي  
عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جاءه امرأته من خثعم فقالت ان أبي  
كبير وقد أقندوا دركته فريضة الله في الحج ولا يستطيع اداءها فيجزي عنه ان أؤديها  
عنه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نعم رواه أحمد والترمذي وصححه \* وعن  
عبد الله بن الزبير قال جاء رجل من خثعم الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان  
أبي أدركه الاسلام وهو شيخ كبير لا يستطيع ركوب الرجل والحج مكتوب عليه أفأج  
عنه قال أنت أكبر ولده قال نعم قال فأجج عنه رواه أحمد والنسائي في معناه) حديث على أخرجه  
يحيى ذلك عنه قال نعم قال فأجج عنه رواه أحمد والنسائي في معناه) حديث على أخرجه  
أيضا البيهقي وحديث ابن الزبير قال الحفاظ ان اسناده صالح قوله ان فريضة الله أدركت  
أبي قد اختلف هل المسؤول عنه رجل أو امرأة كما وقع الاختلاف في الروايات في  
النسائل ففي بعض الروايات انه امرأته وفي بعضها انه رجل وقد بسط ذلك في الفتح قوله  
شيخنا قال الطيبي هو حال والمعنى انه وجب عليه الحج بان أسلم وهو بهذه الصفة قوله قال  
فجي عنه في رواية البخاري قال نعم قوله وقد أقند به مزة مفتوحة ثم فاسا كنه بعدها  
نون مفتوحة ثم دال مهملة قال في القاموس القند بالتحريك الحرف وانكار العقل  
بهم أو مرض والخطا في القول والرأي والكذب كالافتاد ولا تنقل يجوز مقننة لانهم  
تكن ذات رأي أبدا وفنده تفسيدا كذبه وعجزه وخطارابه كافتده انتهى قوله أنت  
أكبر ولده فيه دليل على ان الم شروع ان يتولى الحج عن الاب المأجرا كبر اولاده  
قوله أرايت الخ فيه مشروعية القياس وضرب المثل ليكون أوضح وأوقع في نفس  
السامع وأقرب الى سرعة فهمه وفيه تشبيه ما اختلف فيه وأشكل بما اتفق عليه وفيه  
انه يستحب التمسك على وجه الدليل المصلحة وأحاديث الباب تدل على انه يجوز الحج من

الولد  
يذهبون اليه في ذي القعدة فيعلقون كسوته الى نحو نصفه ثم صاروا يقطعونهم فيصير البيت  
كهيئة الحرم فاذا حل الناس يوم النحر كسوه الكسوة الجديدة انتهى (فلما فرغ من الله) عز وجل صيام (رمضان) قال رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم من شاه أن يصومه فليصمه ومن شاه أن يتركه فليتركه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه  
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليحجن البيت مبنيا للمفعول ١٦٧ (وليحج من) زاد عبد بن حميد

الولد عن والده إذا كان غير قادر على الحج وقد ادعى بعضهم أن هذه القصة مختصة  
بالشمعية كما اختص سالم مولى أبي حذيفة بجواز ارضاع الكبير حكاه ابن عبد البر  
وقد ثبت أن الأصل عدم الخصوص وأما ما رواه عبد الملك بن حبيب صاحب الواضحة  
بإسنادين مرسلين في هذا الحديث فزاد حجي عنه وإيس لاحد بعده فلا حجة في ذلك لضعف  
إسنادهما مع الأرسال والظاهر عدم اختصاص جواز ذلك بالابن وقد ادعى جماعة من  
أهل العلم أنه خاص به قال في الفتح ولا يخفى أنه جود وقال القرطبي رأى مالك أن ظاهر  
حديث الشمعية مخالف للقرآن فيرجح ظاهر القرآن ولا شك في ترجمه من جهة تواتره  
أنهم يوالفونه يقال هو عموم مخصوص بالحديث الباب ولا تعارض بين عام وخاص  
وهذه الأحاديث ترد على محمد بن الحسن حيث قال أن الحج يقع عن المباشرة والمعجوج  
عنه أجز النفقة وقد أخذوا فيما إذا عوفي المعصوب فقال الجمهور ولا يجوز له لأنه تبين  
أنه لم يكن مأبوسا عنه وقال أحمد ومحق لا تنزهه إلا إعادة ثلاثه قضى إلى إيجاب حجتين  
وأوجب بأن العسيرة بالانتماء وقد انكشف أن الحجة الأولى غير مجزئة (وعن ابن عباس  
ان امرأة من جهينة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت ان أمي نذرت ان تحج  
فلم تحج حتى ماتت أفأحج عنها قال نعم حجي عنها الرايت لو كان على أمك دين اكننت فاضيته  
أقضوا الله فأنه أحق بالوفاء واه البخاري والنسائي بعينه وفي رواية لأحمد والبخاري  
بضم ذلك وفيها قال جابر رجل فقال ان أخق نذرت ان تحج وهو يدل على صحة الحج حتى  
عن الميت من الوارث وغيره حيث لم يستفصله وأورث هو أم لا وشبهه بالدين \* وعن ابن  
عباس قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال ان أمي ماتت وعليه حجة الإسلام  
أفأحج عنه قال أرأيت لو أن أباك ترك ديناً عليه أقضيته عنه قال نعم قال فأحجج عن أبيك  
رواه الدارقطني) حديث ابن عباس الآخر أخرجه النسائي والشافعي وابن ماجه قوله  
ان أمي نذرت الخ قيل ان هذا الحديث مضطرب لأنه قد روى ان هذه المرأة قالت ان أمي  
ماتت وعليها صوم شهر كما تقدم في الصيام وأوجب بأنه محمول على ان المرأة سألت عن كل  
من الصوم والحج ويؤيد ذلك ما عده مسلم عن بريدة أن امرأة قالت ان أمي وفيه يارسول  
الله انه كان عليا صوم شهر أفأصوم عنها قال صومي عنها قالت ان أمي لم تحج أفأحج عنها قال  
حجي عنها قوله قال نعم فيه دليل على صحة النذر بالحج من لم يحج فاذأحج أجزأ عن حجة  
الإسلام عند الجمهور وعليه الحج عن النذر وقبل يجزئ عن النذر ثم يحج عن حجة  
الإسلام وقيل لا يجزئ عنهم وفيه دليل أيضا على اجراء الحج عن الميت من الولد وكذلك  
من غيره ويدل على ذلك قوله أقضوا الله فأنه أحق بالوفاء وروى سعيد بن منصور وغيره  
عن ابن عمر بإسناد صحيح انه لا يحج احد عن أحد ونحوه عن مالك والليث وعن مالك أن

عن روح بن عباد وفيه سرسون  
الخصل (بعد خروج بأجوج  
ومأجوج) وفي رواية عن شمسة  
عند البخاري قال لا تقوم الساعة  
حتى لا يحج البيت وظاهرهما  
التعارض لأن المفهوم من الأول  
ان الميت يحج بعد اشرط الساعة  
ومن الثاني انه لا يحج بعدها لكن  
يمكن الجمع بين الحديثين بأنه  
لا يلزم من حج البيت بعد خروج  
بأجوج ومأجوج ان يمنع الحج  
في وقت ما عدا قسرب ظهور  
الساعة و يظهر والله أعلم ان  
المراد بقوله ليحجني الميت أي  
م كان الميت لأن الحبشة إذا  
خرج يوم لم يعد مبر بعد ذلك قاله في  
الفتح (عن ابن عباس رضي الله  
عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كافي به) قال في الفتح  
كذا في جميع الروايات عن ابن  
عباس في هذا الحديث والذي  
يظهر ان في الحديث شيئا حذفا  
ويحتمل ان يكون هو ما وقع في  
حديث علي عن أبي جعفر في  
غريب الحديث من طريق أبي  
العالبة قال استكثر واهن  
الطواف بهذا البيت قبل ان  
يها إلى يمينكم ويمنه فساكني برجل  
من الحبشة أصلع او قال أصم  
حش الساقين فاعده عليا وهي  
تهدم ورواه الفاكهى من هذا  
الوجه وانظروا أصل بدل أصلع

وقال فاعاد عليا يهدمها بمحجته ورواه يحيى الخاني كافي مسنده من وجه آخر عن علي بن مروان انتهى ونعقبه العيني بأنه  
لا يحتاج إلى تقدير حذف لأنه انما يقدر في موضع يحتاج اليه للضرورة ولا ضرورة هنا قال ودعوا الظهور وغير ظاهره لأنه



لا يثبت في تقديره حذف لا حاجة اليه بما جاء في أثر عن صحابي ولا يقال الاحاديث فيه ببعض ابعاض الا نلقول هذا التمايز يكون  
تسند الاحتجاج اليه ولا احتياج هنا ١٦٨ الى ذلك والضمير في به للقالع الا في ذكره (اسود) نصب

أوصى بذلك فليج عنه والا فلا قوله أ كنت قاضية فيه دليل على ان من مات وعليه حج  
وجب على وليه ان يجوز من يحج عنه من رأس ماله كان عليه قضاء دينه وقد اجمعهوا  
على ان دين الا<sup>٢</sup> دى من رأس المال فكذلك ما شبه به في القضاء ويلحق بالحج كل حق  
ثبت في ذمته من نذر أو كفارة أو زكاة أو غير ذلك قوله قاله الله الحق بالوفاء فيه دليل على ان  
حق الله مقدم على حق الا<sup>٢</sup> دى ودواحد أقوال الشافعي وقيل بالعكس وقيل سواء  
بقوله جابر فجعل فقال ان اختي الخ لا منافاة بين هذه الرواية والاولى لانه يحتمل ان تكون  
القصة متعددة وان تكون متحدة ولكن النذر وقع من الاخت والام فسال الاخ عن  
نذراخته والبت عن نذرا الام وقد استدلل المصنف بهذه الرواية على صحة الحج من  
غير الوارث اعدم استنصاله صلى الله عليه وآله وسلم للخلاص هو وارث أو لا وترك  
الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال كما تقر في الاصول واستدل  
بأحاديث الباب على انه يصح عن لم يحج ان يحج نيابة عن غيره لعدم استنصاله صلى الله  
عليه وآله وسلم ان سأل عن ذلك وبه قال الكوفيون وخالفهم الجمهور فخصوه بمن حج  
عن نفسه واستدلوا بحديث ابن عباس الا في باب من حج عن غيره ولم يكن حج عن نفسه  
وسمى بالكلام فيه قوله ان أبي مات وعليه حجة الاسلام الخ فيه دليل على انه يجوز  
للابن ان يحج عن أبيه حجة الاسلام بعد موته وان لم يقع منه وصية ولا نذر ويدل على  
الجواز من غير الولد حديث الذي سمعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لبيك عن  
شبرمة وسياقي

\* (باب اعتبار الزاد والراحلة) \*

(عن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله عز وجل من استطاع اليه سبيلا قال  
قيل يا رسول الله ما السبيل قال الزاد والراحلة رواه الدارقطني \* وعن ابن عباس ان  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الزاد والراحلة يعني قوله من استطاع اليه سبيلا  
رواه ابن ماجه) الحديث الاول أخرجه أيضا الحاكم وقال صحيح على شرطهما والبيهقي  
كلهم من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس مرفوعا قال البيهقي الصواب  
عن قتادة عن الحسن مرسلا قال الحافظ وسنده صحيح الى الحسن ولا أرى الموصول  
الا وهما وقد رواه الحاكم من حديث جابر بن سلمة عن قتادة عن أنس أيضا الا ان الراوي  
عن جاده هو ابو قتادة عبد الله بن واقد الحراني وهو من ذكر الحديث كما قال أبو حاتم ولكنه  
قد وثقه احمد والحديث الثاني أخرجه أيضا الدارقطني قال الحافظ وسنده ضعيف  
ورواه ابن المنذر من قول ابن عباس وفي الباب عن ابن عمر عند الشافعي والترمذي  
وحسنه واتين ماجه والدارقطني وفي اسناده ابراهيم بن يزيد الخواري بن جهم مضمومة  
ثم واو ثم زاي مضمومة وقد قال فيه احمد والشافعي متروك الحديث وعن جابر وعلى بن أبي

علي الزم أو الاختصاص  
وليس من شرط المنسوب على  
الاختصاص ان لا يكون نكرة  
قد قال الزنجشيري في قوله تعالى  
فأما بالقسمة ط انه منسوب على  
الاختصاص كذا نقله البرماوي  
والعيني وغيرهما كالكرمانى  
(الخج) بالهاء والجيم قال في القاموس  
سج كمنع تكبر وفي منيته  
ثم الى صدر رقد مبه وتباع  
عقبه كمنع نه والخج بين  
الصحى مركبة والتفج التفرج  
بين الرجلين (بقوله ها) اى يقع  
الاسود الخج الكعبة حة حال  
كونه قاعا (حجر اخرا) وفي هذا  
الحديث الحديث بالجس  
والافراد والعنة وفيه بصرى ان  
وكوفى ومكى وقد جاء في تخريب  
الكعبة احاديث كحديث ابن  
عباس وعائشة عنده البخارى  
وحديث ابن عمر عند احمد وروى  
ابن الجوزى عن حذيفة حديثا  
طويلا مر فوعايمه وخراب مكة  
من الحبشة على يد حبشي الخج  
الساقين اذرق العنسين افسس  
الانف كبير البطن معه اصحابه  
مئة مضمون اخرا او يتناولونها  
حتى يرواها يهني الكعبة الى  
الخر وخراب المدينة من الجوع  
والين من الجسد اذ ذكر الجلمي  
ان خراب الكعبة يكون في زمن  
عيسى عليه السلام وقال

طالب

القرطبي بعد دفع القرآن من الصدور والمصاحف وذلك بعد موت عيسى وهو الصحيح (عن عمر

ابن الخطاب رضي الله عنه انه جاء الى الحجر الاسود فقبله) بان وضع فيه عليه من غير صوت (فقال) ليدفع نومهم قريب عهد

بالا لام ما كان يعمد في جارة أصنام الجاهلية من الضر والنفع (التي أعلم أنك حجر لا تنفع ولا تضر) أي بذاتك وإن كان  
أمتثال ما شرع فيه ينفع في الثواب لكن لا ردة عليه ١٦٩ لانه حجر كسائر الاجار واشاع عمر هذا

في الموسم ليستمر في البلدان  
ويحفظه المتأخرون في الاطوار  
ليكن زاد الحاك في هذا الحديث  
فقال علي بن أبي طالب بل يأمر  
المؤمنين بضر وينفع ولو علمت  
ذلك من تأويل كتاب الله تعالى  
لعلنا أنه كما أقول قال الله تعالى  
واذا أخذت من بني آدم من  
ظهورهم ذرياتهم وأشهدهم على  
أنفسهم الست بربكم قالوا بلى  
فلما أقرؤا انه الرب عز وجل وانهم  
العبيد كتب ميثاقهم في رق  
وألقمه في هذا الحجر وأنا بيده  
يوم القيامة وله عيمان واسان  
وشقمان يشهدان وأني بالوفاة  
فهو أمين الله في هذا الكتاب  
فقال عمر لا أبقاني الله بارض  
لست فيها يا أبا الحسن وقال  
ليس هذا على شرط الشيخين  
فانهم لم يحتجوا بابي هرون العبدى  
قال في الفتح وهو ضعيف جدا  
وقد دوى الناس من وجه آخر  
ما يشعر بان عمر رفع له قوله ذلك  
الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
أخرجه من طريق طاووس عن  
ابن عباس قال رأيت عمر قبل  
الحجر ثلاثا ثم قال أنك حجر لا تضر  
ولا تنفع الحديث ثم قال عمر  
رأيت رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم فعل مثل ذلك كان  
القسط لاني ومن غرائب المتن  
ما في ابن أبي شيبة في آخر مسند

طالب وابن مسعود وعائشة وعبد الله بن عمر وعند الدارقطني من طرق قال الحافظ كلها  
ضعيفة وقد قال الحق ان طرق الحديث كلها ضعيفة وقال أبو بكر بن المنذر لا يثبت  
الحديث في ذلك مسندا والصحيح من الروايات رواية الحسن المرسلة ولا يثبت في هذه  
الطرق بقوى بعضها بعضا فتصلح للاحتجاج بها وبذلك استدلل من قال ان الاستطاعة  
المذكورة في القرآن هي الزاد والراحلة وقد حكى في البحر عن الاكثر ان الزاد شرط  
وجوب وهو ان يجرد ما يكفي ويكنى من يعول حتى يرجع وحكى أيضا عن ابن عباس  
وابن عمر والثوري والهادوية واكثر ائمة ان لراحلة شرط وجوب وقال ابن الزبير  
وعطاء وعكرمة ومالك ان الاستطاعة لاصح لا غير وقال مالك والناصري والمروزي  
وهو مروى عن القاسم ان من قدر على المشي لزمه ان لم يجد راحلة لقوله تعالى يأولك  
رجلا قال مالك ومن عادته السؤال لزمه وان لم يجد الزاد وفي كتب الفقه تفاصيل  
في قدر الاستطاعة ليس هذا محل بسطها والذي دل عليه الدليل هو اعتبار الزاد  
والراحلة

### \* (باب ركوب البحر للبحر الا ان يغاب على ظنه الهلاك)

(عن عبد الله بن عمر وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم لا تركب البحر الا حاجا أو  
معقرا أو غاربا في سبيل الله عز وجل فان نجت البحر نارا ونجت النار بحرا رواه أبو داود  
وسعيد بن منصور في سننهما \* وعن أبي عمران الجوني قال حدثني بعض أصحاب النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم وعزونا نحو فارس فقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من  
بات فوق بيت ليس له اجار فوقع فمات فقد برئت منه الذمة ومن ركب البحر عند احتجابه  
فمات برئت منه الذمة رواه أحمد) الحديث الاول اخرجه أيضا البيهقي قال أبو داود  
رواه مجهولون وقال الخطابي ضعفوا اسناده وقال البخاري ليس هذا الحديث بصحيح  
ورواه البراء بن حداد نافع عن ابن عمر مر فوعا وفي اسناده ثابت بن أبي سليم والحديث  
الثاني في اسناده زهير بن عبد الله قال الذهبي هو مجهول لا يعرف وأخرج هذا الحديث  
أبو داود عن عبد الله بن علي يعني شيبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من  
بات على ظهر بيت ليس له اجار فقد برئت منه الذمة وبوب عليه باب النوم على سطح غير  
محجر وسكت عنه هو والمنذري قوله ليس له اجار الاجار بمزة مكسورة بعد هاء جيم  
مشددة وآخره راء مهمللة هو ما يرد الساقط من البناء من حائط على السطح ارضه  
ورواية أبي داود ليس له اجار كما تقدم قال المنذري هكذا وقع في روايةنا اجار براء مهمللة  
بعد الالف ويدل عليه تبويب أبي داود على هذا الحديث كما تقدم فانه قال على سطح غير  
محجر والجار جمع حجر بكسر الحاء اي ليس عليه شيء يستريح منه من السقوط ويقال

٢٢٠ نيل ع  
ابو بكر رضي الله عنه عن رجل رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقف عند الحجر فقال اني أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ثم قبله فخرج أبو بكر رضي الله عنه فوقف عند الحجر فقال اني أعلم أنك

بحر لا تضمر ولا تنفع ولولا اني رأيت الخ فليراجح اسـ فانه فان صح يحكم بطلان حديث الحماكم ابعد ان يصدر هذا الجواب  
عن علي أعني قوله بل يضمر وينفع  
بعد ما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تضمر ولا تنفع لان صورته  
١٧٠

احتجرت الارض اذا ضربت عليها مناراً تمنعها به عن غيبك أو يكون من البحر وهي  
حظيرة الابل وحجرة الدار وهو راجع الى المنع أيضا ورواه الخطابي بالياء محكي وذكر انه  
يروي بكسر الحاء وفتحها قال غيره فن كسر شيهم بالجي الذي هو العقل لان الستم ينفع  
من الفساد ومن فتحه قال الحجي مقصور الطرف والناحية وجعله اجزاء قال المنذري  
وقد روي أيضا احباب بالياء قوله عند ارتجاجه الارتجاج الاضطراب والحديث  
الاول يدل على عدم جواز ركوب البحر لكل أحد الا للحاج والمعمر والغازي ويعارضه  
حديث أبي هريرة المتقدم في أول هذا الكتاب لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
لم يشكر على الصيادين لما قالوا له اننا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء وروي  
الطبراني في الاوسط من طريق قتادة عن الحسن عن سمرة قال كان أصحاب رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم ينجرون في البحر وفي سماع الحسن من سمرة مقال معروف  
ورعاية ما في ذلك ان يكون ركوب البحر للصيد والتجارة مما خص به عموم مذهبهم  
حديث الباب على فرض صلاحته الاحتجاج والحديث الثاني يدل على عدم جواز  
المبيت على السطوح التي ليس لها حائط وعلى عدم جواز ركوب البحر في أوقات  
اضطرابه

### \*(باب النهي عن سفر المرأة للعجم وغيره الا بحرم)\*

(عن ابن عباس انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحط بيقول لا يخلون رجل  
بامرأة الا و معها ذو محرم ولا تسافر المرأة الا مع ذي محرم فقام رجل فقال يا رسول الله  
ان امرأتى خرجت حاجة واني كتبت في غزوة كذا وكذا قال فانطلق فحج مع امرأتك  
وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تسافر المرأة ثلاثة الا و معها  
ذو محرم متفق عليهم \* وعن أبي سعيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان تسافر  
المرأة مسيرة يومين أو ليلتين اذ و معها زوجها أو ذو محرم متفق عليه وفي انظر قال لا يخل  
لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر سفرا يكون ثلاثة أيام فصاعدا الا و معها  
أبوها أو زوجها أو ابنها أو أخوها أو ذو محرم منها رواه الجماعة الا البخاري والنسائي  
وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يخل لامرأة تسافر مسيرة يوم  
وليلة الا مع ذي محرم عليها متفق عليه وفي رواية مسيرة يوم وفي رواية مسيرة ليلة وفي  
رواية لا تسافر امرأة مسيرة ثلاثة أيام الا مع ذي محرم رواه أحمد ومسلم وفي رواية لابي  
داود وبريدا قوله لا يخلون رجل بامرأة الخ فيه منع الخلوة بالاجنبية وهو اجماع كما قال  
في الفتح ويحوز الخلوة مع وجود المحرم وأخته أو أهل يقوم غير المحرم مقامه في هذا

صورته عارضة لا جرم ان الذهب  
قال في مختصره عن العبدى  
انه ساقط (ولولا اني رأيت رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل  
ما قبلتك) تنبيهه على انه لا  
الافتداء ما قبله قال الطبري  
انهم ينفون نوعا من أنواع الجنس  
بمنزلة جنس آخر باعتبار انصافه  
بصفة مختصة به لان تغاير  
الصفات بمنزلة التغاير في الذوات  
فقوله لك حجج رشادة له بانه من  
هذا الجنس وقوله لا تضمر ولا  
تنفع تقرير وتأكيد بانه حجر  
كسائر الاجزاء وقوله لولا اني  
رأيت الى آخره اخراج له عن

هذا الجواز باعتبار تقبيله صلى  
الله عليه وآله وسلم انتهى قال  
الطبري انما قال ذلك عمرا لان  
الناس كانوا حديثي عهد بعادة  
الاصنام فخشى عمران يظن  
الجهال ان اسلام الجحيم باب  
تعظيم بعض الاجزاء كما كانت  
العرب تفعل بالجاهلية فاراد  
عمر أن يعلم الناس ان اسلامه  
اتباع لفعل رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم لان الجحيم  
ينفع ويضر بذاته كما كانت  
الجاهلية تعتقد في الاوثان  
قال الحافظ ابن حجر وفي قول عمر  
هذا التسميم للشارع في أمور  
الدين وحسن الاتباع فيما  
لم يكشف عن معانيها وهو قاعدة

عظيمة في اتباع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما يلهي له ولولا تعلم الحكمة فيه وفيه دفع ما وقع لبعض  
الجهال من أن في البحر الاسود خاصية ترجع الى ذاته وفيه بيان السنن بالقول والفعل وان الامام اذا خشى على أحد من فعله

فساد اعتقاد ان يبادر الى بيان الامر ويوضح ذلك قال شيخنا في شرح الترمذي فيه كراهة تقبيل المالم يرد الشرع بتقبيله وأما قول الشافعي ومه ما قبل من الميت فحسن لم يرد به الاستصحاب فان ١٧١ المباح من جلة الحسن عند الأصوامين

كانت سورة النقات فعمل يجوز تضعف التهمة وقيل لا يجوز بل لابد من المحرم وهو ظاهر الحديث قوله ولا تسافر المرأة أطلق السفر ههنا وقيل في الاحاديث المذكورة بعده قال في الفتح وقد عمل كثير العلماء في هذا الباب بالمطلق لاختلاف التفسيرات قال النووي ليس المراد من التحديد ظاهر بل كل ما يسمى سفرا فالمرأة تنهية عنه لا بالمحرم وانما وقع التحديد عن امر واقع فلا يعمل عقده وهو وقال ابن التين وقع الاختلاف في موطن بحسب الساتين وقال المنذرى يحتمل ان يقال ان اليوم المفرد والليله المفردة بمعنى في اليوم والليله يعني فن أطلق يوما واراد بليالته أو ليلة أراد بيومها قال ويحتمل أن يكون هذا كله مقبلا لاوائل الاعداد فاليوم أول العدد والاثنتان أول الشكثير والثلاث أول الجميع ويحتمل أن يكون ذكر الثلاث قبل ذكر ما دونها فيؤخذ ذاقا لما ورد من ذلك وأقله الرواية التي فيها ذكر البريد كما في رواية أبي هريرة المذكورة في الباب وقد أخرجها الحاكم والبيهقي وقد ورد من حديث ابن عباس عند الطبراني ما يدل على اعتبار المحرم فيما دون البريد ولو قلنا لا تسافر المرأة ثلاثة أميال الامع زوج أو ذى محرم وهذا هو الظاهر أعنى الاختلاف ما قبل ما فوقه من معنى عنه بالاولى والتبصيص على ما فوقه كأنه تبصيص على الثلاث واليوم والليله واليومين والليلتين لا ينافيه لأن الأقل موجود في ضمن الأكثر وغاية الامر ان انتهى عن الأكثر يدل بعقده على ان مادونه غير منتهى عنه والنهى عن الأقل منطوق وهو أريح من المفهوم وقالت الخنفية ان المنع مقيد بالثلاث لانه متحقق وما عداه مشكوك فيه فيؤخذ بالتيسق ونوقض بان الرواية المطابقة شاملة لكل سفر فينبغى الاخذ بها وطرح ما سواها فانه مشكوك فيه والاولى ان يقال ان الرواية المطابقة مقيدة بما قبل ماورد وهى رواية الثلاثة الاميال ان صححت والادوية البريد وقال سفيان يمتنع المحرم في المسافة البعيدة لا القريبة وقال أحمد لا يجب الحج على المرأة اذا لم تجد محرما والى كون المحرم شرطاً في الحج ذهب العترة وأبو حنيفة والفتحي واسحق والشافعي في أحد قواعده على خلاف بينهم هل هو شرط أداء أو شرط وجوب وقال مالك وهو يرى عن أحمد انه لا يعتبر المحرم في سفر الفريضة وروى عن الشافعي وجه لودخصوصا من عموم الاحاديث بالاجماع ومن جهة سفر الفريضة سفر الحج وأجيب بان الجمع عليه انما هو سفر الضرورة فلا يقياس عليه سفر الاختيار وكذا قال صاحب المغنى وأيضاً قد وقع عند الدارقطني بلفظ لا تجزى امرأ الاومعه أزواج وصححه أبو عوانة وفي رواية للدارقطني أيضاً عن أبي امامة مرفوعاً لا تسافر المرأة سفر ثلاثة أيام أو تسج الاومعه أزواجها فكيف يخص سفر الحج من بقية الاسفار وقد قيل ان اعتبار المحرم انما هو في حق من كانت شابة لاني حق الجوز لانها لا تستهي وقبل لا فرق لان لكل ساقدا لاقطا وهو امر عام لا هو النادر وقد احتج أيضاً من لم يعتبر المحرم في سفر الحج بمسألة البخاري

مرفوعاً عن هذا الجرجسي الفار شقيق ربه لما نزل عليه يوم القيامة بحق وصحبه أيضاً ابن حبان والحاكم وله شاهد من حديث  
أنس عنه والحاكم أيضاً قال المهلب حديث عمر هذا يعني حديث الباب يرد على من قال إن الجرجسيين الله في الأرض يصفح بها

عباده ومعاذ الله أن تكون لله جارية وانما شرع تقبيله اختيار العلم بالشهادة طاعة من يطيع وذلك شبهة بقصة ابليس  
 حيث أمر بالسجود لآدم وقال الخطابي ١٧٢  
 معنى كونه عين الله في الارض انه من صناعته في الارض كان له

عند الله عهد وجرت العادة بان  
 العهد يعقده الملك بالمصاحفة ان  
 يريد موالاته والاختصاص به  
 فخطبهم بما يعهدونه وقال المحب  
 الطبري معناه ان كل ملك اذا  
 قدم عليه الوافد قبل عيئنه فلما  
 كان الحاج أول ما يقدم سنة  
 تقبيله نزل منزلة عين الملك والله  
 المستل الأعلى وقال في الفتح  
 اعترض بعض المحدثين على  
 الحديث الماضي فقال كيف  
 سودته خطايا المشركين ولم  
 تبيضه طاعات أهل التوحيد  
 وأجيب بما قال ابن قتيبة لو شاء الله  
 لكان ذلك وانما أجرى العادة ان  
 السواد يصبغ ولا يبيض على  
 العكس من البياض وقال المحب  
 الطبري في بقاءه أسود عبرة  
 لمن له بصيرة فان الخطايا اذا أثرت  
 في الحجر الصلد فتأثيرها في القلب  
 أشد قال وروى عن ابن عباس  
 انما غيرة بالسواد لئلا ينظر  
 أهل الدنيا الى زينة الجنة فان  
 ثبت هذا فهو الجواب قات  
 أخرجه الحميدي في فضائل مكة  
 باسناد ضعيف والله أعلم انتهى  
 قال القسطلاني ويسمى الحجر  
 الاسود الركن الاسود وهو في  
 ركن الكعبة الذي يلي الباب  
 من جانب المشرق وارتفاعه  
 من الارض الا ذراعان وثلاثا  
 ذراعا على ما قاله الازرق ويمنه

من حديث عدي بن حاتم مرفوعا بلطف يوشك أن تخرج الطعينة من الحيرة نوم البيت  
 لا جوار معها او تعقب بانه يدل على وجود ذلك لا على جوازه وأجيب عن هذا بانه خبر  
 في سياق المدح ورفع منار الاسلام فيحمل على الجواز والاولى حمله على ما قال المنعقب  
 جماعة من وبين أحاديث الباب قوله الامع ذي محرم يعني فيحمل لها السلف فقال في الفتح  
 وضابط المحرم عند العلماء من حرم عليه كاحها على التأيد بسبب مباح لم يمتها فخرج  
 بالتأيد زوج الاخت والعمة وبالمباح أم الموطوءة بشبهة وبطنها وبجرمتها الملاعة  
 واستثنى أحمد الاب الكافر فقال لا يكون محررا ما بقية المسلمة لانه لا يؤمن أن يفتنها  
 وعن دينهم او مقتضاها لما قاله الكناز بالباب لوجود العلة وروى عن البعض  
 ان العبد كالمحرم وقد روى سعيد بن منصور من حديث ابن عمر مرفوعا سفر المرأة مع  
 عبد حاضر عة قال الحافظ لكن في اسناده ضعف قال وينبغي ان قال بذلك ان يقبده  
 بما اذا كان في قافله بخلاف ما اذا كانا وحدهما فلا هذا الحديث قوله فخرج مع امرأتك  
 فيه دليل على ان الزوج داخل في معنى المحرم أو قائم مقامه قال في الفتح وقد أخذ  
 بظاهر الحديث بعض أهل العلم فأوجب على الزوج السفر مع امرأته اذ لم يكن لها غيره  
 وبه قال أحمد وهو وجه لا شافعي والمشهور انه لا يلزمه كالولي في الحج عن المريض فلو  
 امتنع الابا بجره لزمها لانه من سبيلها فصار في حقها كالموثة واستدل به على انه ليس  
 للزوج منع امرأته من حج القرض وبه قال أحمد وهو وجه لا شافعية والاصح عندهم  
 ان له منعها السكون الحج على التراخي وقد روى الدارقطني عن ابن عمر مرفوعا في امرأة  
 لها زوج ولها مال ولا ياذن لها في الحج ليس لها ان تنطلق الا باذن زوجها وأجيب عنه  
 انه محمول على حج التطوع جماعة بين الحديثين ونقل ابن المنذر الاجماع على ان للرجل  
 منع زوجته عن الخروج في الاسفار كلها وانما الاختلاف واقعا اذا كان واجبا وقد  
 استدل ابن حزم بهذا الحديث على انه يجوز للمرأة السفر بغير زوج ولا محرم لكونه  
 صلى الله عليه وآله وسلم لم يعقب عليه اذ ذلك السفر بعد ان أخذ به زوجها وتعقب بانه  
 لو لم يكن ذلك شرطا لما أمر زوجها بالسفر معها وترك الغزو الذي كتب فيه قوله  
 الاومعها أبوها الخ وقع في هذه الرواية بيان بعض المحارم وقوله أودو محرم منها من  
 بطف العام على الخاص وأحاديث الباب تدل على انه لا يجب الحج على المرأة الا اذا  
 كان لها محرم قال ابن دقيق العيد هذه المسئلة تتعلق بالامامين اذا تعارضوا فان قوله  
 تعالى ولله على الناس حج البيت الآية عام في الرجال والنساء فمقتضاها ان الاسماء طاعة  
 على السفر اذا وجدت وجب الحج على الجميع وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تسافر  
 المرأة الا مع محرم عام في كل سفر فمدخل فيه الحج فمن أخرجه عنه خص الحديث بعموم  
 الآية ومن أدخله فيه خص الآية بعموم الحديث فيحتاج الى الترجيح من خارج  
 انتهى ويمكن ان يقال ان أحاديث الباب لا تعارض الآية لانها تضمنت ان المحرم

وبين المقام ثمانية وعشرون ذراعا ينبغي ان يتأمل كيف اقام الله تعالى على صفه السواد ايداع  
 ملعبه من أيدي الانبياء والمرسلين المقضى ببييضه يكون ذلك عبرة لذوى الابصار ورواعظ الكل من وافاه من ذوى الافكار

ليكون ذلك باعنا على مباينة الزلات ومجانبة الذنوب الموبقات وانما اذهب الله نورهما أي نور الخجور المقام ليكون إيمان  
الناس بكونهم ماحقا إيماناً بالغيب ولولم يطمس إيمان ١٧٣ بهم إيماناً بالمشاهدة والإيمان الموجب

للثواب هو الإيمان بالغيب  
انهم سي (عن عبد الله بن أبي  
أوفى رضى الله عنه قال اعتمر  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
(وسلم) عمرة القضاء سنة سبع  
من الهجرة قبل الفتح) فطاف  
بالبیت وصلى خلف المقام

ركعتين ومعه من يستتره من  
الناس فقال له (أى لابن أبي  
أوفى) رجل أدخل رسول الله  
صلى الله عليه وآله (وسلم)  
الكعبة في هذه العمرة والعمرة  
للاستغفار (قال) ابن أبي أوفى  
(لا) ليدخلها في هذه العمرة  
وسببه ما كان فيها حينئذ من  
الاصنام ولم يكن المشركون  
يتكلمون لغيره فلما كان في الفتح  
أبهر بأزالة الصور ثم دخلها قاله  
النورى ويحتمل أن يكون  
دخول البيت لم يفتح في الشرط  
فلو أراد دخوله لمنعوه كما منعوه  
من الإقامة بمكة زيادة على  
الملائك فلم يقصد دخولها الملائك  
يمنعوه وفي السيرة عن علي أنه  
دخلها قبل الهجرة وأزال  
شيا من الاصنام وفي الطبقات  
عن عثمان بن طلحة شحذ ذلك  
فان ثبت ذلك لم يشك على  
الوجه الاول لان ذلك الدخول  
كان لازماً لشي من المنكرات  
لا لقصد العبادة ولا لزالة في  
الهدنة كانت غير ممكنة بخلاف

في حق المرأة من جملة الاستطاعة على السفر التي أطلقها القرآن وليس فيها اثبات امر  
غير الاستطاعة المشروطة حتى تكون من تعارض العمومين لا يقال الاستطاعة  
المذكورة قد ثبتت بالزاد والراحلة كما تقدم لانا نقول قد تضمنت أحاديث الباب زيادة  
على ذلك البيان باعتبار النساء غير منافية بتمعين قبولها على ان التصريح باستطاعتها  
لمحرم في سفر الحج لخصوصه كما في الرواية التي تقدمت مبطل لدعوى التعارض

\*(باب من حج عن غيره ولم يكن حج عن نفسه)\*

(عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سمع رجلاً يقول ايديك عن شبرمة قال  
من شبرمة قال أخى أوقر يبل قال حجبت عن نفسك قال لا قال حج عن نفسك ثم حج  
عن شبرمة رواه أبو داود وابن ماجه وقال فاجعه ل هذه عن نفسك ثم حجج عن شبرمة  
والدارقطنى وفيه قال هذه عنك وجع عن شبرمة) الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان وصححه  
والبيهقى وقال اسناده صحيح وليس في هذا الباب أصح منه وقد روى موقوفاً والرفع زيادة  
بتمعين قبولها اذا جاءت من طريق ثقة وهى ههنا كذلك لان الذى رفعه عبدة بن سليمان  
قال الحافظ وهو ثقة صحيح في الصحيحين وقد تابعه على رفعه محمد بن بشر ومحمد بن عبيد  
الله الانصارى وكذا رجع عبد الحق وابن القطان رفعه ورجح الطحاوى انه موقوف وقال  
أحمد رفعه خطأ وقال ابن المنذر لا يثبت رفعه وقد أطلال الكلام صاحب التلخيص  
ومال الى صحته قوله سمع رجلاً زعم ابن باطيش ان اسم الملبى نبششة قال الحافظ وهو  
وهم منه فانه اسم الملبى عنه فيما زعم الحسن بن عمارة وخالفه الدام فيه فقالوا انه شبرمة  
وقد قيل ان الحسن بن عمارة رجوع عن ذلك وقد بينه الدارقطنى في المتن وظاهر  
الحديث انه لا يجوز ان ليحج عن نفسه ان يحج عن غيره وسواء كان مستطيعاً أو غير  
مستطيع لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يستعمل هذا الرجل الذى سمعه يابى عن  
شبرمة وهو ينزل منزلة العموم والى ذلك ذهب الشافعى والناصر وقال النورى والهادى  
والقاسم انه يجوز حج من لم يحج عن نفسه ما لم يضمن عليه واستدل لهم في البحر بقوله  
صلى الله عليه وآله وسلم هذه عن نبششة وجع عن نفسك فكانهم جمعوا بين هذا وبين  
حديث الباب بحمل حديث الباب على من كان مستطيعاً ولكن الحديث الذى استدلل  
لهم به صاحب البحر لا أدرى من رواه ولم أقف عليه في شيء من كتب الحديث المعتمدة  
فإنبغى الاعتماد على حديث الباب ومن زعم ان في الـ سنة ما يعارضه فليطأ به  
التصحيح لم دعاه وقد روى الدارقطنى حديث نبششة موافقاً لحديث شبرمة لا تخالفه  
كأزعم صاحب البحر وتقدم قول من قال ان اسم شبرمة نبششة

\*(باب صحة الصبي والعبد من غير إيجاب له عليهما)\*

يوم الفتح وكان البخارى أشار بآراء هذا الحديث الى الرد على من زعم ان دخولها من مناسك الحج وكان ابن عمر رضى الله  
عنه يحج كثير ولا يدخل الكعبة فلو كان من المناسك لما أخيل به مع كثرة اتباعه واستدل المحب الطبري به على ان النبي



صلى الله عليه وآله وسلم دخل الكعبة في حجة الوداع وفي فتح مكة قال في الفتح ولادلالة فيه على ذلك لأنه لا يلزم من نفي كونه دخلها في غزواته أنه دخلها في جميع

عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى ركباً بالروحاء فقال من القوم قالوا المساكين فقالوا من أنت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم تفرغت إليه امرأتك صبياً فقالت الهذلي قال نعم ولك أجر رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي وعن السائب بن يزيد قال حجني مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع وأنا ابن سبع سنين رواه أحمد والبخاري والترمذي وصححه وعن جابر قال حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم معنا النساء والصبيان فلم يميزنا عن الصبيان وومئذ عنهم رواه أحمد وابن ماجه وعن محمد بن كعب القرظي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أيما صبي حج به أهله فأتت أجراً من الله فأن أدركه فعليه الحج وأما رجل لم يولد حج به أهله فأتت أجراً من الله فأن أدركه فعليه الحج ذكره أحمد بن حنبل في رواية ابنه عبد الله هكذا أمر سلاً حديث جابر أخرجه أيضاً ابن أبي شيبة وفي أسناده أشعث بن سوار وهو ضعيف ورواه الترمذي من هذا الوجه بلائظ آخر قال كذا إذا حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكننا من النساء ونرى عن الصبيان قال ابن القطان وألفظ ابن أبي شيبة أشعث بالصواب فإن المرأة لا يلي عنها غيرها أجمع على ذلك أهل العلم وأخرج الترمذي أيضاً من حديث جابر نحو حديث ابن عباس واستغفره وحديث محمد بن كعب أخرجه أيضاً أبو داود وفي المراسيل وفيه راوهمهم وفي الباب عن ابن عباس عند البخاري أنه بعثه صلى الله عليه وآله وسلم في الغنم فبقي المثلثة والقاف ويجوز إسكانها أي الامتعة ووجه الدلالة منه أن ابن عباس كان دون البلوغ يستدل بالحديث الباب من قال أنه يصحح الصبي قال ابن بطال أجمع أئمة الفتوى على سقوط الفرض عن الصبي حتى يبلغ إلا أنه إذا حج كان له تطوعاً عند الجمهور وقال أبو حنيفة لا يصح إحرامه ولا يلزمه شيء من محظورات الإحرام وإنما يصحح به على جهة التدريب وشهد بعضهم فقال إذا حج الصبي أجزأ ذلك عن حجة الإسلام لظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم نعم في جواب قولها ألهذا حج وإلى مثل ما ذهب إليه أبو حنيفة ذهب الهادوية وقال الطحاوي لا حجة في قوله صلى الله عليه وآله وسلم نعم على أنه يجزئه عن حجة الإسلام بل فيه حجة على من زعم أنه لا حج له قال لأن ابن عباس راوى الحديث قال أيما غلام حج به أهله ثم بلغ فعليه حجة أخرى ثم ساقه بأسناد صحيح وقد أخرج هذا الحديث مرفوعاً للحاكم وقال على شرطهما ما واليهي وابن حزم وصححه وقال ابن خزيمة الصحيح موقوف وأخرجه كذلك قال البيهقي تفرد به محمد بن المنهال ورواه الثوري عن شعبة موقوفاً ولكنه قد تابع محمد بن المنهال على رفعه الحارث بن شريح أخرجه كذلك الاسماعيلي والخطيب ويؤيد حجة رفعه ما رواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس قال احفظوا عني ولا تفلوا قال

وأبو داود في الحج وكذا النسائي وابن ماجه (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما قدم أي مكة (أي أن يدخل البيت) أي امتنع من دخوله (وفيها) أي والحال أن فيه (الالهة) أي الأصنام التي لأهل الجاهلية وأطلق عليها الألهة باعتبار ما كانوا يزعمون (فأمر) صلى الله عليه وآله وسلم (بها) أي بالالهة (فأخرجت) فأخرجوا صورة إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام (في أيديهما الأعلام) بجمع ولم يفتح الزاى وضهما وهي الأعلام أو القداح وهي أعواد نخشوعا وكتبوا في أحدها افعل وفي الآخر لا تفعل ولا شيء في الآخر فإذا أراد أحدهم سفراً أو حاجة ألقاها فان خرج افعل فعل وان خرج لا تفعل لم يفعل وان خرج الآخر أعاد الضرب حتى يخرج له افعل أو لا تفعل فكانت سبعة على صفة واحدة مكتوب عليها لانهم منسب من غيرهم ملصق العقل فضل العقل وكانت بيد السادن فإذا أرادوا خروجاً أو تزويجاً أو حاجة ضرب السادن فان خرج نعم ذهب وان خرج لا كف وان شكوا في نسب واحد أنابوا إلى الصم فضررب

بقلة الثلاثة التي هي منهم من غيرهم ملصق فان خرج منهم كان من أوسطهم نسباً وان خرج من غيرهم كان حليفاً وان خرج ملصق لم يكن له نسب ولا حلف وان حج أحد جنة واحدة واختلفوا على من العقلي صير يوافق ابن

خرج العقل على من ضرب عليه عقل وبرئ الا تخرون وكانوا اذا عقوا العقل وفضل الشيء منه واختلفوا فيه أن السادن  
فضرب فعلى من وجب أداه (فقال رسول الله صلى الله عليه) ١٧٥ وآله (وسلم قائلهم الله) أى لعنهم

كافى القاموس وغيره (أما)  
حرف استفتاح (والله قد علموا)  
أهل الجاهلية قيل وجه ذلك  
أنهم كانوا يعلمون اسم أول من  
أحدث الاستقسام وهو عمرو  
ابن لحي فكانت نسبتهم إلى  
ابراهيم وولده الاستقسام بها  
افتراء عليهم ما لا قدمها على عمرو  
(انهم) أى ابراهيم واسمه عيل  
(لم يستقسموا) أى لم يطمعوا القسم  
أى معرفة ما قسم لهم وما لم  
يقسم (بها) أى بالازلام (قط)  
وقول الزركشى ان معناها أبدا  
تعني الدوام حتى بانقط مخصوص  
باعتقاده في الماضي من الزمان  
وأما أبدا فيستعمل في المستقبل  
محو لا أنعم أبدا وخالدين فيها  
أبدا (فدخل) صلى الله عليه وآله  
وسلم (البيت فكبر في نواحيه ولم  
يصل فيه) واحتج البخاري بهذا  
الحديث مع كونه يرى تقديم  
حديث بلال في إثباته الصلاة  
فيه ولا معارضة في ذلك بالنسبة إلى  
الترجمة لان ابن عباس أثبت التكبير  
ولم يتعرض له بلال وبلال أثبت  
الصلاة ونفاها ابن عباس فاحتج  
البخاري بزيادة ابن عباس وقدم  
اثبات بلال على نفي غيره لانه  
لم يكن مع النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم يومئذ وإنما أسند نفيه  
نارة للاستامة وتارة لاختلافه الفضل  
مع انه لم يثبت ان الفضل كان معهم

ابن عباس فذكره وهو ظاهر في الرفع وقد أخرج ابن عدى من حديث جابر بن طلق  
صغير حجة لكان عليه حجة أخرى ومن ذلك حديث محمد بن كعب المذكور في الباب  
فيؤخذ من مجموع هذه الأحاديث انه يصح حج الصبي ولا يجوز له عن حجة الاسلام اذا بلغ  
وهذا هو الحزب فبمعين المصير اليه جمع بين الأدلة قال القاضي عياض أجمعوا على انه  
لا يجوز له اذا بلغ عن فريضة الاسلام الا فرقة شذت فقالت يجوز له لقوله لم وظاهره  
استقامة كون حج الصبي حجة مطلقا والحج اذا أطلق تبادر منه اسقاط الواجب ولكن  
العلماء ذهبوا إلى خلافه ولعل مستندهم حديث ابن عباس يعني المتقدم قال وقد ذهبت  
طائفة من أهل البدع إلى منع الصغير من الحج قال النووي وهو مردود لا يلتفت اليه  
لأنه فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه واجماع الامة على خلافه انتهى وقد  
احتج أصحاب الشافعي بحديث ابن عباس الذي ذكره المصنف فخرجه الله على ان الام  
تحرر عن الصبي وقال ابن الصباغ ليس في الحديث دلالة على ذلك

هـ (أبواب مواقيت الاحرام رصفتهم وأحكامهم) \*

\* (باب المواقيت المسكينة وجواز التقدم عليها) هـ

(عن ابن عباس قال وقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاهل المدينة ذ الحليفة  
ولا لاهل الشام الحقة ولا لاهل نجد قرن المنازل ولا لاهل اليمن يلم قال فهن لهن ولهن أنى  
عابن من غير أهلن ان كان يريد الحج والعمرتين كان دونهن فله من أهله وكذلك  
حتى أهل مكة يملونهم وعن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يهل  
أهل المدينة من ذى الحليفة ويهل أهل الشام من الحقة ويهل أهل نجد من قرن قال  
ابن عمرو ذكرى ولم أسمع ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ومهل أهل اليمن من  
يلم متفق عليه ما زاد أحده في رواية وقاس الناس ذات عرق بقرن) قوله وقت المراد  
بالتوقيت هنا التحديد ويحتمل ان يريد به تعليق الاحرام بوقت الوصول الى هذه الاماكن  
بالسرط المتعبر وقال القاضي عياض وقت أى حدد قال الحافظ وأصل التوقيت ان  
يجعل للشيء وقت يختص به وهو بيان مقدار المدة ثم اتسع فيه فاطاق على المكان أيضا قال  
ابن الاثير التأقيت ان يجعل للشيء وقت يختص به وهو بيان مقدار المدة يقال وقت الشيء  
بالتشديد بوقته ووقته بالتخفيف بوقته اذا بين مدته ثم اتسع فيه فقبل للموضع ميعات  
وقال ابن دقيق العيد ان التأقيت في اللغة تعليق الحكم بالوقت ثم استعمل للتحديد  
والتعيين وعلى هذا فالحد من لوازم الوقت وقد يكون وقت بمعنى أو جب ومنه قوله  
نعالي ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا قل لاهل المدينة ذ الحليفة بالحاء  
المهملة والقاء مصغرا قال في الفتح مكان معروف بينه وبين مكة مائة ميل غير ميل قاله

الافى رواية شاذة وأيضا بلال مثبت فقدم على الساقى لزيادة عامه وقد قرر البخاري مثل ذلك في باب العشر فيما يسقى من ماء  
السماء من كتاب الزكاة وذكر في الفتح قولاً أبسط من هذا في هذه المسئلة وحاصله ما ذكرناه هنا من وجوه (وعنه) أى عن ابن

عباس رضي الله عنهما (قال قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه في عمرة القصبة سنة سبع) (فقال المشركون) من قريش (أنه) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (يقدم) بفتح الدال مضارع قدم بكسر ها أي يرد (عليكم

ابن حزم وقال غيره بينهما عشر مراحل قال النووي بينهما وبين المدينة ستة أميال وهم من قال بينهما ميل واحد وهو ابن الصباغ وبها مسجد يعرف بمسجد الشجرة خراب وفيها بئر يقال لها بئر على انتهى قوله بالحقة بضم الجيم وسكون الهمزة قال في الفتح وهي قرية خربة بينها وبين مكة خمس مراحل أو ست وفي قول النووي في شرح المذهب ثلاث مراحل نظروا قال في القاموس هي على اثنين وعشرين ميلا من مكة وبها عذير خم كما قال صاحب النهاية قوله قرن المنازل بفتح القاف وسكون الراء بعد هاتون وضبطه صاحب الصحاح بفتح الراء وغلطه صاحب القاموس وحكى النووي الاتفاق على تحقيقه وقيل انه بالسكون الجبل وبالفتح الطريق حكاه عياض عن القاسبي قال في الفتح والجبل المذكور بينهما وبين مكة من جهة المشرق مرحلتان قوله يلم بفتح الهمزة واللام ويكون الميم بعدها لام مفتوحة ثم ميم قال في القاموس ميمات أهل اليمن على مرحلتين من مكة وقال في الفتح كذلك وزاد بينهما ثلاثون ميلا قوله فمن أي المواقيت المذكورة وهي ضمير جماعة المؤنث واصلة لما يعقل وقد يستعمل فيما لا يعقل لكن فيما دون العشرة كذا في الفتح قوله ان أي الجماعات المذكورة وبديل عليه ما وقع في رواية في الصحاح بلفظ هن اهلهم أولا هلهن على حذف المضاف كما وقع في رواية للبضاري بلفظ هن لاهلهن قوله ولان أي عاين أي على المواقيت من غير أهل البلاد المذكورة فاذا أراد الشامي الحج فدخل المدينة فيقائه ذوالخليفة لاجتياز علمها ولا يؤخر حتى يأتي بالحقة التي هو ميقانه الاصل فان أخر أساء ولزمه دم عند الجمهور وادعى النووي الاجماع على ذلك وتعقب بان المالكية يقولون يجوز له ذلك وان كان الافضل خلافه وبه قالت الحنفية وأبو نورو ابن المنذر من الشافعية وهذا كما كان من البلدان خارجا عن البلدان المذكورة فان ميمات أهلها الميمات الذي يأتيون عليه قوله فمن كان دونهن أي بين الميمات ومكة قوله فهلهن من أهل أي فيقائه من محل أهل وفي رواية للبضاري فمن كان دون ذلك فمن حيث انشأ أي من حيث انشأ الاحرام اذا سافر من مكانه الى مكة قال في الفتح وهذا متفق عليه الا ما روى عن مجاهد انه قال ميمات هؤلاء نفس مكة ويدخل في ذلك من سافر غير قاصد للنسك بخلاف الميمات ثم يد البعد ذلك النسك فانه يحرم من حيث يجدد له القصد ولا يجب عليه الرجوع الى الميمات قوله يهلون منها الا هلال أصله رفع الصوت لانهم كانوا يرفعون أصواتهم بالتلبية عند الاحرام ثم أطلق على نفس الاحرام انشاعا والمراد بقوله يهلون منها أي من مكة ولا يحتاجون الى الخروج الى الميمات للاحرام منه وهذا في الحج واماني العمرة فيجب الخروج الى أدنى الحل كما سبأ في قال الحب الطبري لأعلم أحدا جعل مكة ميقانا للعمرة واختلف في القسار فذهب الجمهور الى أن حكمه حكم الحاج في الاهلال من مكة وقال ابن المباحثون يتعين عليه الخروج الى أدنى الحل قوله وقاس الناس ذات عرف بقرن سبأ في الكلام عليه (وعن ابن عمر قال لما فتح هذان

(و) الحال انه (قد وهنهم) أي  
أضعفهم (حتى يثرب) غير  
منصرف اسم المدينة المشربة  
في الجاهلية (فأمرهم النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم أن يرموا)  
بضم الميم مضارع رمى بفتحها  
(الاشواط الثلاثة) لتبزي  
المشركون قوتهم بهذا العمل  
لانه أقطع في تكذيبهم -م- وابلغ  
في نكابتهم ولذا قالوا كما في مسلم  
هو لاء الذين زعموا أن الحبي وهنهم  
هو لاء أجلمن كذا وكذا  
والاشواط جمع شوط بفتح  
والمراد به هنا الطوفة حول  
الكعبة زادها الله شرفاً  
(و) أمرهم (أن يشوا ما بين  
الركنين) اليمانيين حيث لأبراهيم  
المشركون لانهم كانوا عابدين  
الخجر من قبل فمبعثهم وهذا  
منسوخ قال ابن عباس (ولم  
ينعه أن يأمرهم أن يرموا  
الاشواط كلها) أي بالرمى في  
الطوافات كلها (الا لبقاءهم)  
من صدر أبقى عليه اذ رفق به  
لكن البقاء لا يناسب أن يكون  
هو الذي منعه من ذلك اذ البقاء  
معناه الرفق كافي الصحاح فلا بد  
من تأويله باردة ونحوها أي لم  
ينعه من الأمر بالرمى في  
الاربعة الارادة صلى الله عليه  
وآله وسلم البقاء عليهم فلم يأمرهم  
به وهم لا يفتخون شمساً الا بأمره

والرمل هو سرعة المشي مع تقارب الخطا دون العدو والوقوف فيما قاله الشافعي وقال المتولي ذكره المصبران  
المبالغة في الإسراع في الرمل وعند الحنفية الرمل ان يهر كنهية في مشيه كالمتجتر بين الصفيين وفي الحديث مشروعة الرمل

وهو الذي علمه الجمهور وقال ابن عباس ليس هو سنة من شاعر مل ومن شاعر مل والاول اصح وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في المغازي ومسلم وأبو داود والنسائي في الحج ١٧٧ (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال رأيت

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين يقدم مكة إذا استلم الركن الأسود) افتعال من السلام بكسر السين وهي الحجرة قاله ابن قتيبة فلما كان لمس الجعر قبل لاستلام أو من السلام وهو التحية قاله الأزهري لأن ذلك الفعل سلام على الحجر وأهل اليمن يسمون الركن الأسود الحميا أو هو استلامهم هو زمن الملازمة وهي الاجتماع أو استفعال من الألفة وهي الدرع لأنه إذا لمس الحجر تحصن بخصن من العذاب كما يتحصن بالألفة من الأعداء (أول ما يطوف بحج) من الخبب ضرب من العدو أي يرمل (ثلاثة أطواف من) الطوافات (السبع) والمعه في أنه رمل في طوافه أول قدومه في حجة الوداع من الحجر إلى الحجر ثلاثا ومشي أربعين فاستقرت سنة الرمل على ذلك من الحجر إلى الحجر لأنه المتأخر من فعله صلى الله عليه وآله وسلم قال في الفتح لا يشرع تدارك الرمل فلو تركه في الثلاث لم يقضه في الأربع لأن حديثهم السكينة فلا تغير ويختص بالرجال فلا يرمل على النساء ويختص بطواف بعقبه سعي على المشهور ولا فرق في استحبابه بين ماش

المصران أو أعر بن الخطاب فقالوا يا أمير المؤمنين إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حدثنا لئلا نجلد قروانا أنه يجوز عن طريقنا وإن أردنا أن نأق قرنا شق علينا قال فانظروا حذوها من طريقكم قال خذوهم ذات عرق رواء البخاري وروى عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقت لأهل العراق ذات عرق رواء أبو داود والنسائي وعن أبي الزبير أنه سمع جابر استل عن المهمل فقال سمعت أحسبه رفع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال مهمل أهل المدينة من ذى الحليفة والطريق الآخر الحنيفة ومهمل أهل العراق ذات عرق ومهمل أهل نجد من قرن ومهمل أهل اليمن من يلم رواء مسلم وكذلك أحمد وابن ماجه ورفعاه من غير شك حديث عائشة سكنت عنه أبو داود والمنذري وقال في التلخيص هو من رواية القاسم عنها تفرد به المعافي بن عمران عن أفلح عنه والمعافي ثقة وحديث جابر أخرجه مسلم على الشك في رفعه كما قال المصنف وأخرجه أبو عوانة في مستخرج كذا وكذا ويزيد بن زبير عن أبيه عن ابن ماجه كذا كذا المصنف ولا يمكن في إسناده أحمد ابن أبيه وهو ضعيف وفي إسناده ابن ماجه إبراهيم بن يزيد الخوزي وهو غير محتج به وفي الباب عن الطرث بن عمر والسهمي عند أبي داود وعن أنس عند الطحاوي وعن ابن عباس عند ابن عبد البر وعن عبد الله بن عمر وعند أحمد وفي إسناده الخليل بن أرطاة وهذه الطرق يقوى بعضها وبعض وبها يرد على ابن خزيمة حيث قال في ذات عرق أخبار لا يثبت منها شيء عند أهل الحديث وعلى ابن المنذر حيث يقول لم نجد في ذات عرق حديثا يثبت قال في الفتح لعل من قال أنه غير منصوص لم يبلغه أو رأى ضعف الحديث باعتباره أن كل طريق منها لا يخلو عن مقال قال لكن الحديث بمجموع الطرق يقوى وعن قال بأنه غير منصوص وإنما أجمع عليه الناصطوس وبه قطع الغزالي والرافعي في شرح المسند والنووي في شرح مسلم وكذا وقع في المدونة لمالك وعن قال بأنه منصوص عليه الحنفية والحنابلة وبه هو الشافعية والرافعي في الشرح الصغير والنووي في شرح المهذب وقد أعله بعضهم بأن العراق لم تكن فثبت حينئذ قال ابن عبد البر هي غلة لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم وقت المواقيت لأهل النواحي قبل الفتح كونه علم أنها ستفتح فلا فرق في ذلك بين الشام والعراق وهذا أجاب الماوردي وآخرون وقد ورد ما يعارض أحاديث الباب فانخرج أبو داود والترمذي عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقت لأهل المشرق العقيق وحسنه الترمذي ولكن في إسناده يزيد بن أبي زياد قال النووي ضعفه بآثار الحديثين قال الحافظ في نقل الاتفاق نظر يعرف من ترجمته انتهى ويزيد المذكور أخرجه حديثه أهل السنن الأربع ومسلم لم يقرروا بنا آخر قال شعبة لا يابى إذا كتبت عن يزيدان لأصعب عن أحد وهو من كبار الشيعة

٢٣ نيل ع وراكب ولادم بتر عند الجمهور واختاف عند المالكية وقال الطبري قد ثبت أن الشارع رمل ولا مشرك يومئذ بكه يعني في حجة الوداع فعلم أنه من مناسك الحج إلا أن تاركه ليس

تارك العمل بل للهبة مخصوصة فكان كرفع الصوت بالتلبية فمن لم يكن تاركاً للتلبية بل أصبغها فلا تلبس عليه  
(عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال ١٧٨) فقلنا والرمال إنما كثر أربابها) بوزن فاعلمنا من الرواية أي أربابهم

وعلمنا ما هو وصفه في الميزان بسوء الحفظ وقد جمع بين هذا الحديث وبين ما قبله بأوجه  
منها أن ذات عرق ميثاق الوجوب والعقيق ميثاق الاستحباب لأنه أبعد من ذات عرق  
ومنها أن العقيق ميثاق لبعض العراقيين وهم أهل المدائن والأخر ميثاق لأهل  
البصرة ووقع ذلك في حديث أنس عند الطبراني واسناده ضعيف ومنها أن ذات عرق  
كانت أولاً في موضع العقيق الآن ثم حوت وقربت إلى مكة فعلى هذا فذات عرق  
والعقيق شيء واحد حكى هذه الأوجه صاحب الفتح قوله لما فتح هذا المصراع بالبناء  
للمجهول وفي رواية للكشيميني لما فتح هذا المصراع بالبناء لله الحزم والمصراعان تسمية  
مصر والمراد بهما البصرة والكوفة قوله وأنه جوف يفتح الجسيم وسكون الواو بعدها  
راء أي ميل والجور الميل عن القصد ومنه قوله تعالى ومنها جاتر قوله فانظر واحذرها  
أي اعتبروا ما يقابل الميثاق من الأرض التي تسلكونها من غير ميل فاجعلوا ميثاقاً  
وظاهره أن عمر حدثهم ذات عرق باجتهاد وهذا قال المصنف رحمه الله والنص يتوقف  
ذات عرق ليس في القوة كغيره فإن ثبت فليس يندع وقوع اجتهاد عمر على وفقه فإنه

كان موقفاً للصواب انتهى (وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعترأ أربع عمر

في ذي القعدة إلا التي اعتمر مع حجة عمرته من المدينة ومن العام المقبل ومن الجعرانة

حيث قسم غنائم حنين وعمرته مع حجة \* وعن عائشة قالت نزل رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم المحصب فدعا عبد الرحمن بن أبي بكر فقال اخرج باخنة من الحرم فقتل بعمره

ثم لتطف بالبيت فأنى أتظركما ههنا قالت فخر جناناً هالت ثم طفت بالبيت وبالصفا

والمروة فثمننا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو في منزله في جوف الليل فقال هل

فرغت قلت نعم فاذن في أصحابه بالرحيل فخرج فتر بالبيت فطاف به قبل صلاة الصبح ثم

خرج إلى المدينة متفق عليهم ما وعن أم سلمة قالت سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم

يقول من أهل من المسجد الأقصى بعد مرة أو بجمعة غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر

وأبو داود بنحوه وابن ماجه وذكروا فيه العمرة دون الحجة) حديث أم سلمة في اسناده على بن

يحيى بن أبي سفيان الاخنسي قال أبو حاتم الرازي شيخ من شيوخ المدينة ليس بالشهور

وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن كثير في حديث أم سلمة هذا اضطراب لقوله أربع

عمر ثبت مثل هذا من حديث عائشة وابن عمر عند البخاري وغيره وأخرج البخاري من

حديث البراء أنه صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر مرتين والجمع بينهما وبين أحاديثهم بأن البراء

لم يعد عمرته التي مع حجة لان حديثه مقيد بكون ذلك في ذي القعدة والتي في حجة كانت

في ذي الحجة وكأنه أيضاً لم يعد التي صدعها وان كانت وقعت في ذي القعدة وأوعدها ولم

يعد الجعرانة لحقائمه عليه كما خفيت على غيره وفي الباب عن أبي هريرة عند عبد الرزاق

بذلك أنا أنفوي لا ننجز عن  
مما رمتهم ولا نصعب عن  
مما زبتم وجعله ابن مالك من  
الرياء الذي هو اظهار المراءى  
مخلاف ما هو عليه فقال معناه  
أظهرنا لهم القوة ونحن ضعفاء  
وهو مثل قول ابن المنبر في قوله  
فامرهم أن يرموا لم يجز لهم أن  
يقولوا ليس بناحي لكن جوز  
لهم فعلا بينهم منه من لا يعلم  
الباطن نه ليس به مسمى وان  
كان القام مغالطاً في فهمه لمصلحة  
الحكام الخ هم المبطل لكن هذا  
الذي قاله يحتاج إلى ثبوت نقل  
يدل عليه وليس في الحديث  
ما يقتضيه وعلى هذا فتصويب  
العبارة لنول مالك فيه نظر نعم وقع  
في رواية ما يؤيده حيث روى  
رايينا من غيرهم من جلاله على الرياء  
(به المشر كين وقد أهلكهم الله)  
تعالى فلا حاجة لنا اليوم إلى ذلك  
فهم بقر كفاقة قدسبته (ثم قال) بعد  
ان رجع عنهم به (هو شيء صنعه  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم)  
فلا تحب ان تتركه اهـ دم  
اطلاعت على حكمته ووقصور  
عقولنا عن ادراك كنهه وقد  
يكون فاعلمه سبباً عاماً على تذكرة  
نعمه الله تعالى على اعزازه الاسلام  
وأهل وزاد الامم اعلى في روايته  
ثم رمل وقد أخرج البخاري هذا  
الحديث أيضاً وكذلك

والسائق قال في الفتح استشكل قول عمر رضي الله عنهما ان الرياء باعمل مذموم والجواب ان  
صورته وان كانت صورته رياء لكنها ليست مذمومة لان المذموم ان يظهر العمل ليقال انه عامل ولا يعمل به بعينه اذ المبره



احدوا ما الذي وقع في هذه القصة فانما هو من قبيل المخادعة في الحرب لانهم اوهمو المشركين انهم اقوياء لا يطمعوا فيهم  
وثبت ان الحرب خدعة (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال ١٧٩) ما تركت استلام هذين الركنين (اليامينين

(في شدة ولا راحة من ذرايت  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
يستلمهما) وكان معاوية يستلم  
الاركان الاربعة فقال له ابن  
عباس انه لا يستلم هذان الركنان  
فقال ليس بشئ من البيت  
مهجور واه اجد والترمذي  
والحاكم والمراد الركنان اللذان  
يلبان الحجر لانهم لم يتم على قواعد  
ابراهيم فليس ابركفين اصليين  
قال الشافعي انهم يدع استلامهما  
هجر البيت وكيف يجره ونحن  
نطوف به وانما تتبع السنة  
فعلا وتركها ولو كان ترك  
استلامهما هجر المكان استلام  
هابين الاركان هجره ولا فاقول به  
وقال الداودي ظن معاوية  
انهم اركنا البيت الذي وضع عليه  
من اول وليس كذلك وكان ابن  
الزبير يستلم كلهن لانه لما  
عمر الكعبة أتمها على قواعد  
ابراهيم كذا حمله ابن التين فزال  
مانع عدم استلام الآخرين ولم  
يزل على بناء ابن الزبير اذا طاف  
الطائف استلمها جميعا حتى قتل  
ابن الزبير وفي رواية عن ابن عمر  
قال لم أر النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم يستلم من البيت الا الركنين  
اليامينين رواه البخاري لانهما  
على القواعد الابراهيمية فقي  
الركن الاسود فضيلتان كون  
الحجرفيه وكونه على القواعد

قال اعمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث عمر في ذي القعدة وعن عائشة عند سعيد بن  
منصور ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر ثلاث عمر مرتين في ذي القعدة وعمره في  
شوال قال في الفتح واسناده قوي وقوله في شوال مغاير لقول غيره ويجمع بينهما بان  
ذلك وقع في آخر شوال واول ذي القعدة ويؤيده ما رواه ابن ماجه باسناد صحيح عن عائشة  
بالفظ لم يعتمر صلى الله عليه وآله وسلم الا في ذي القعدة وفي البخاري عن عائشة انهما  
سمعت ابن عمر يقول اعتمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم اربع عمر احداهن في رجب  
فالت بريحهم الله يا عبد الرحمن ما اعتمر عمره الا وهو شاهده وما اعتمر في رجب قط وروى  
الدارقطني عن عائشة انها قالت خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في عمره في  
رمضان فافطر وصمت وقصر وأتممت الحديث وقد قدمنا الكلام عليه في قصر الصلاة  
قال ابن القيم في الهدى ما اعتمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رمضان قط وقال  
لا خلاف ان عمره صلى الله عليه وآله وسلم لم ترد على أربع فلو كان قد اعتمر في رجب لكانت  
خمس اولو كان قد اعتمر في رمضان لكانت ستا الا ان يقال بعضهم في رجب وبعضهم في  
رمضان وبعضهم في ذي القعدة وهذا لم يقع وانما الواقع اعتماره في ذي القعدة كما قال  
أئس وابن عباس وعائشة قوله من الجعرانة قال في القاموس الجعرانة وقد تكسر  
العين وتشدد الراء وقال الشافعي التشديد خطأ موضع بزمكة والطائفة هي بريطة بنت  
سعد وكانت تلقب بالجعرانة انتهى قوله المحصب هو على ما في القاموس السبع الذي  
مخرجه الى الابطح وموضع رمي الجمار يعني قوله اخرج باختلاف من الحرم افظ البخاري  
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمره ان يردف عائشة ويعمرها من التعميم وقد وقع  
الخلاف هل يتعمين التعميم ان اعتمر من مكة قال الطحاوي ذهب قوم الى انه لا ميعات  
للهجرة ان كان بمكة الا التعميم ولا ينبغي مجاوزته كما لا ينبغي مجاوزة المواقيت التي للعبادة  
وبالفهم آخرون فتناولوا ميعات الهجرة الحل وانما أمر عائشة بالاحرام من التعميم لانه  
كان اقرب الحل الى مكة ثم روى عن عائشة في حديثها انها قالت فكان أدنا ما من الحرم  
التعميم فاعمرت معه قال فثبت بذلك ان التعميم وغيره سواء في ذلك وقال صاحب الهدى  
ولم ينقل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر مدة فامته بمكة قبل الهجرة ولا اعتمر بعد  
الهجرة الا اذا خلا الى مكة ولم يعتمر قط خارجا من مكة الى الحل ثم يدخل مكة بهجرة كما ينقل  
الناس اليوم ولا ثبت عند احد من الصحابة فعل ذلك في حياته الا عائشة وحدها قال في  
الفتح وبعد ان فعلته عائشة بأمره دل على مشروعيته انتهى والله اعلم بما يدل على  
المشروعية اذ لم يكن أمره صلى الله عليه وآله وسلم بذلك لاجل تطيب قلبه كما قيل  
قوله من المسجد الاقصى فيه دليل على جواز تقديم الاحرام على الميعات ويؤيد ذلك  
ما أخرجه الشافعي في الام عن عمر والحاكم في المستدرک باسناد قوي عن علي عليه  
السلام انه ما قال اتمام الحج والعمره في قوله تعالى وأتموا الحج والعمره لله بان تحرم لهما

وفي الثاني الثانية فقط ومن ثم خص الاول بمزيد تقييد دون الثاني وحديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل  
الركن اليماني ووضع خده عليه رواه جماعة منهم ابن المذوري والحاكم وصححه ووافقه بعضهم وعلى تقدير صحة فهو محمول على



أجر الاسود لان المعروف ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استلم الركن اليماني فقط وإذا استلمه قبل يده على الأصح عند الشافعية والحنابلة ومحمد بن الحسن من ١٨٠

من دويرة أهلك بل قد ثبت ذلك مرفوعاً من حديث أبي هريرة قال في الدر المنثور وأخرج ابن عدي والبيهقي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله تعالى وأتوا الحج والعمرة لله قال ان من تمام الحج ان تحرم من دويرة أهلك وأما قول صاحب المنار انه لو كان أفضل لما ترك جميع الحنابلة فكلام على غير قانون الاستدلال وقد حكى في التخصيص انه فيسره ابن عبيدة فيما حكاه عنه أحمد بن حنبل في مسنده فمرام أهله ولم يكن لا يناسب لفظ الالهلال الواقع في حديث الباب ولتظ الا حرام الواقع في حديث أبي هريرة وفي تفسير علي وعمر وقد قدمنا في بحث حكم العمرة تفسيراً آخر للآية

\*(باب دخول مكة بغير احرام اهدر)\*

(عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء بغير احرام رواه مسلم والذائي وعنه مالك عن ابن شهاب عن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه المغفر فلما نزعها جاز رجل فقال ابن خطل متعلق باستار الكعبة فقال اقتلوه قال مالك ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يومئذ محرماً رواه أحمد والبخاري) قوله عمامة سوداء فيه جواز لبس السواد وان كان البياض أفضل منه لما سلف في اللباس والحنابلة في قوله وعلى رأسه المغفر زاد أبو عبيد القاسم بن سلام في روايته من حديث وكذا رواه عشرة من أصحاب مالك خارج الموطأ قال القاضي عياض وجه الجمع بينه وبين قوله وعلى رأسه عمامة سوداء ان أول دخوله كان وعلى رأسه المغفر ثم بعد ذلك كان على رأسه العمامة بدليل قوله في بعض الروايات فخطب الناس وعليه عمامة سوداء قوله فقال ابن خطل الخ انما قتله صلى الله عليه وآله وسلم لانه كان ارتد عن الاسلام وقتل مسلماً كان يخدمه وكان يهجو النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويسببه وكان له قنيتان تغنيان بهما المسلمين واسم ابن خطل عبد العزيز وقال محمد بن اسحق اسمه عبد الله وقال ابن الكلابي اسمه غالب وخطل بفتح المعجمة وطاء مهملة مفتوحة حنين والحديثان يدلان على جواز دخول مكة للحرب بغير احرام وقد اعترض عليه بان القتال في مكة خاص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لما ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فان ترخص أحد لقتال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيها فقولوا ان الله تعالى أذن لرسوله ولم يأذن لكم فدل على عدم جواز قتال غيره عليه وبجواب غايه ما في هذا الحديث اختصاص القتال به صلى الله عليه وآله وسلم وأما جواز الجوارزة فلا وأما اسوته في أفعاله وقد اختلف في جواز الجوارزة لغيره عذر فتنه الجهور وقالوا لا يجوز الا باحرام من غير فرق بين من دخل لاحد النساكين او لغيرهما ومن فعل اثم ولم يدم وروى

وسلم استلم الحجر قبله واستلم الركن اليماني قبل يده وضعفه البيهقي وغيره وقال المالكية يستلمه ويضع يده على فيه ولا يقبلها فان لم يستطع كبراً إذا جازاه ولا يشير اليه بيده (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال طاف النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بعجن) زاد مسلم من حديث أبي الطفيل ويقبل المحجج وهذا مذهب الشافعي عند العجز عن الاستلام باليد وان استلم بيده لرجته منه من التقبيل قبلها كما في المجموع وعليه الجمهور ولكن نازع العز ابن جماعة في تخصيص تقبيل اليد بتعذر تقبيل الركن وعند الحنفية يضع يديه عليه ويقبلها عند امكن التقبيل فان لم يمكنه وضع عليه شيئاً كعصا فان لم يتمكن من ذلك رفع يديه الى آذنيه وجعل باطنهما مشحواً بالخير مشيراً اليه كأنه واضع يديه عليه وظاهرهما مشحو وجهه ويقبلها عند المالكية ان زوجه لمسه بيده او بعود ثم يضعه على فيه من غير تقبيل فان لم يصل كبراً إذا جازاه ومضى ولا يشير بيده ومذهب الحنابلة كالشافعية ورواه هذا الحديث ما بين مصرى وكوفي ومديني وإيلي وفيه

التحديث والاختيار بالجمع والافراد والعنونة والقول وأخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه في الحج (عن ابن عمر رضي الله عنهما انه سأله رجل) هو الزبير بن عري الراوى كما عده أبي داود الطيالسي عن حماد بن زيد سأل

ابن عمر بن الخطاب (عن استلام الحجر) الاسود (فقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستلمه) بان يحسه ويحسبه  
 بيده (ويقبله) بضمه ويستاقده منه استحباب الجمع بين الاستلام والتقبيل ١٨١ بخلاف الركن اليماني فيستلمه

فقط والاستلام المصحح باليد  
 والتقبيل بالقلم (فقال الرجل  
 رأيت ان زحمت رأيت ان  
 غلبت) اي أخبرني ما أصنع هل  
 لابد من استلامى له في هذه الحالة  
 (قال) ابن عمر (اجعل) لفظ  
 (ارأيت) حال كونك (بالعين)  
 اي اتبع السنة واترك الرأي  
 وكأنه فهم منه من كثرة السؤال  
 التدرج الى السترك المؤدى

الى عدم الاحترام والتعظيم  
 المطلوب شرعا ثم قال (رأيت  
 رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم يستلمه ويقبله) ظاهره ان  
 ابن عمر لم ير الزحام عند رافى ترك  
 الاستلام وروى سعد بن منصور  
 من طريق القاسم بن محمد قال  
 رأيت ابن عمر يزاحم على الركن  
 حتى يدي ونقل ابن الرفعة انه  
 تذكره المزاجة قال ابن جماعة

وفي طلاقه نظر فان الشافعي قال  
 في الام انه لا يجب الزحام الا في  
 بدء الطواف وآخره والذي يظهر لي  
 انه أراد الزحام الذي لا يؤذى وعن  
 عبد الرحمن بن الحارث قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم لعمر رضى الله عنه يا أبا  
 حفص انك رجل قوى فلا تزعج  
 على الركن فانك تؤذى الضعيف  
 وليكن ان وجدت خلوة فاستلمه  
 والافكبر وامض رواه الشافعي  
 وأحمد وغيرهما وهو مرسل جيد

عن ابن عمر والناسبر وهو الاخير من قول الشافعي واحداً قولي أي العباس انه لا يجب  
 الاحرام الاعلى من دخل لاحد النساكين لاعلى من أراد مجرّد الدخول استدل الاولون  
 بقوله تعالى واذا حلتم فاصطادوا واجب بانه تعالى قدّم تحريم الصيد عليهم وهم محرمون  
 في قوله تعالى الا ياتي اليكم غير محلي الصيد وانتم حرم وقد علم انه لا احرام الا على  
 احد النساكين ثم أخبرهم بباحة الصيد لهم اذا حلوا فليس في الآية ما يدل على المطلوب  
 واستدلوا بانما يحدث ابن عباس عند البيهقي بلفظ لا يدخل أحد مكة الا محرماً قال  
 الحافظ واسناده جيد ورواه ابن عدى مرفوعاً عن وجهين ضعيفين وأخرجه ابن أبي  
 شيبة عنه بلفظ لا يدخل أحد مكة بغير احرام الا الخطابين والعلماء والنساء أصحاب منافعها  
 وفي اسناده طلحة بن عمرو وفيه ضعف وروى الشافعي عنه أيضاً انه كان يرد من  
 جاوز الميقات غير محرم وقد اعتذر بعض المتأخرين عن حديث ابن عباس هذا بانه  
 موقوف على ابن عباس من تلك الطريق التي ذكرها البيهقي ولا حجة فيما عداها ثم عارض  
 ما ظنّه موقوفاً بما أخرجه مالك في الموطان ان ابن عمر جاوز الميقات غير محرم فان صح  
 ما ادعاه من الوقف فليس في استحباب الاحرام على من أراد الجوزة لغير النساكين دليل وقد  
 كان المسلمون في عصره صلى الله عليه وآله وسلم يختلفون الى مكة لخوائجهم ولم ينقل  
 انه امر احداً منهم باحرام كقصة الخلاج بن علاط وكذلك قصة أبي قتادة لما عقر جاز  
 الوحش داخل الميقات وهو حلال وقد كان أرسله لغرض قبل الحج فجاوز الميقات  
 لآنية الحج ولا العمرة فقرره صلى الله عليه وآله وسلم لاسيما مع ما يقضى بعدم الوجوب  
 من استحباب البراءة الاصلية الى ان يقوم دليل ينقل عنها

\*(باب ما جاء في أشهر الحج وكراهة الاحرام به قبلها)\*

(عن ابن عباس قال من السنة ان لا يحرم بالحج الا في أشهر الحج أخرجه البخاري وله عن  
 ابن عمر قال أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة وللدارقطني مثله عن ابن  
 مسعود وابن عباس وابن الزبير وروى عن أبي هريرة قال بعثني أبو بكر في يوم من  
 النحر يعني لا يحج بعد العام مثبته ولا يطوف بالبيت عريان ويوم الحج الاكبر يوم  
 النحر واه البخاري وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقف يوم النحر بين  
 الجمرات في الحجة التي حج فقال اي يوم هذا فقالوا يوم النحر قال هذا يوم الحج الاكبر واه  
 البخاري وابوداود وابن ماجه) قوله عن ابن عباس علقه البخاري ووصله ابن خزيمة  
 والحاكم والدارقطني من طريق الحكم عن مقسم عنه بلفظ لا يحرم بالحج الا في أشهر  
 الحج فان سنة الحج أن يحرم بالحج في أشهره ورواه ابن خزيمة من وجه آخر عنه بلفظ  
 لا يصلح ان يحرم بالحج أحد الا في أشهر الحج قوله وعن ابن عمر علقه البخاري ووصله

ولوازيل الحجر والعباد بالله قبل موضعه واستلمه قاله الدارقي وتقبيل الحجر موضع الشفة عليه من غير تصويت كما قاله الشافعي  
 وروى القاهن من طريق سعيد بن جبير قال اذا قبلت الركن فلا ترفع بها صوتك كقبلة الدنيا قال في الفتح استنبط

بعضهم من مشير وعيسة تقبيل الحجر وازن قبيل كل من يستحق التعظيم من آدمي وغيره ونزل عن الامام أحمد انه سئل عن  
تقبيل منبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقبيل قبره فلم يرد بأسا واستبعد بعض اتباعه صحة ذلك ونقل  
١٨٢

تقبيل منبر النبي صلى الله عليه وآله  
ابن أبي الصيف الجاني أحد علماء  
مكة من الشافعية جواز تقبيل  
المصنف وإجراء الحديث وقبور  
المصالحين انتهى وفيه ان ذلك  
يحتاج الى نقول صحيح يدل على  
جواز ذلك والقياس على تقبيل  
الحجر الاسود الواردة الحديث  
الصحيح لا يصح ولو كان صحيحا  
لورد به النقل عن سائر الامة  
وأئمتها وأذليهم فليس وكاد  
تقبيل القبور يبلغ صاحبه الى  
الوقوع في الحى والطرح في  
مهاوى الشرك والبدعة ورواة  
هذا الحديث الخمسة بصريون  
وفيه الحديث والعنونة والسؤال  
وأخرجه الترمذى والنسائى في  
الحج (عن عائشة رضى الله  
تعالى عنها ان أول شئ بدأ به حين  
قدم النبي صلى الله عليه وآله  
(وسلم) في حجة الوداع (انه توضأ  
ثم طاف) بالبيت ولم يحمل من حجه  
(ثم لم تكن) تلك القبلة التي  
فعلها صلى الله عليه وآله وسلم  
حين قدم من الطواف وغيره  
(عمرة) فعرف من هذا ان ما ذهب  
اليه ابن عباس مخالف لفعله صلى  
الله عليه وآله وسلم وأن أمره  
صلى الله عليه وآله وسلم أصحابه  
ان يقضوا حجتهم فيجعله عمرة  
خاص بهم وان من أهل الحج  
مفرد لا يضرمه الطواف بالبيت  
كما فعله صلى الله عليه وآله وسلم

الطبرى والدارقطنى من طريق ورقاء عن عبد الله بن دينار عنه قوله ويوم الحج الا كبر  
يوم النحر انما سمي بذلك لان تمام أعمال الحج يكون فيه أو إشارة بالكبر الى الاصغر  
أعنى العمرة وقد استدل المصنف بهذه الآثار على كراهة الاحرام بالحج قبل أشهر  
الحج وقد روى مثل ذلك عن عثمان وقال ابن عمر وابن عباس وجابر وغيرهم من الصحابة  
والتابعين انه لا يصح الاحرام بالحج الا فيما هو قول الشافعى وقد تقررى الاصول ان  
قول الصحابي ليس بمحجة وليس في الباب الأقوال صحابة الا ان يصح ما ذكرنا عن ابن  
عباس من قوله فان من سنة الحج الخ فان هذه الصيغة لها حكم الرفع وقد قدمنا في آخر  
باب المواقيت ما يدل على استحباب الاحرام من ديرة الادل وظاهره عدم الفرق بين من  
يفارق ديرة أهله قبل دخول أشهر الحج أو بعد دخوله الا انه يقوى المنع من الاحرام  
قبل أشهر الحج ان الله سبحانه منرب لأعمال الحج أشهر معه لامة والاحرام عمل من  
أعمال الحج فن ادعى انه يصح قبلها فعليه الدليل وقد اجمع العلماء على ان المراد بأشهر  
الحج ثلاثة أولها اشوال لكن اختلفوا هل هي بكملها أو شهران وبعض الثالث فذهب  
الى الاول مالك وهو قول للشافعى وذهب غيرهما من العلماء الى الثاني ثم اختلفوا فقال  
ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وآخرون عشر ليال من ذى الحجة وهل يدخل يوم النحر  
أولا فقال أحمد وأبو حنيفة نعم وقال الشافعى في المشهور والمصنف عنه لا وقال بعض  
اتباعه نسمع من ذى الحجة ولا يصح في يوم النحر ولا في ليالته وهو شاذ ويرد على من أخرج  
يوم النحر من أشهر الحج قوله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم النحر هذا يوم الحج الا كبر  
في حديث ابن عمر المذكور في الباب

**\* (باب جواز العمرة في جميع السنة) \***

(عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عمرة في رمضان تعدل حجة رواه  
الجماعة الا الترمذى لكنه لم يروها من حديث أم معقل \* وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم اعتمر أربعة اعداهن في رجب رواه الترمذى وصححه \* وعن عائشة ان النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم اعتمر عشرين عمرة في ذى القعدة وعمرة في شوال رواه أبو داود \* وعن علي  
رضي الله عنه قال في كل شهر عمرة رواه الشافعى) حديث أم معقل أخرجه أيضا النسائى  
من طريق معمر عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن امرأة من بنى أسد يقال  
لها أم معقل قالت أردت الحج فاعتل بعيري فساءت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
فقال اعتمرى في شهر رمضان فان عمرة في رمضان تعدل حجة وقد اختلف في استناده  
فرواه مالك بن يحيى عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال جاءت امرأة نذكرة من سلا ورواه  
النسائى أيضا من طريق حمزة بن عبد وغيره عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي معقل

وبذلك احتج عمرة (تم حج أبو بكر وعمر رضى الله عنهم ما مثله) أى فكان أول شئ بدأ به الطواف ثم  
تكن عمرة في الفتح تقبيل ذلك ورواه هذا الحديث ما بين معمرى ومعه وفيه التعديت والاختبار بالافراد والجمعة

ورواه

والذكر وأخرجه مسلم في الصحيح (عن ابن عمر رضي الله عنهما حديث طواف النبي صلى الله عليه وآله وسلم) تقدم قريبا وزاد في هذه الرواية أنه كان يصلي بعد تين بعد الطواف (أي يصلي ركعتين سنة الطواف) ثم يطوف بين

١٨٣

الصفا والمروة) أي يسعى بينهما

(عن ابن عباس رضي الله عنهما

أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

مرو هو يطوف بالكعبة بانه

ربطه الى انسان بسير) ما يقد

من الجملد والقصد الشق طولا

(أو يخطى أو بشئ غير ذلك)

كسديل ونحوه وكان الراوي

يضبط ذلك فلذا شك (فقطعه

النبي صلى الله عليه وآله وسلم

بيده) لانه لم يصح أن يركب

المنكر الا بقطعه (ثم قال)

للقائد (قد بيده) بضم القاف

واسكان الدال قيل وظاهره ان

المقود كان ضريبا وأجيب

باحتمال ان يكون المعنى آخر

قال الحافظ ابن جرير لم أقف على

تسمية هذين الرجلين صريحا

الا ان في الطبراني ما يفهم منه

انهم ابشر وابنه طلق واغرب

الكرماني فقال قيل اسم الرجل

المقود هو ثوب ضد العقاب

انتهى ولم أولئك اغيره ولا أدري

من أين اخذه انتهى واستدل

بهذا الحديث البخاري على إباحة

الكلام بالخير في الطواف وقد

استحب الشافعية لأطائف أنه

لا يتكلم الا بذكر الله تعالى وأنه

يجوز الكلام في الطواف ولا

يطلب ولا يكره لكن الأفضل

تم ذكره الا ان يكون كلاما في خير

كما هو معروف وأنه من منكر

أو تعليم جاهل أو جواب فتوى وعن ابراهيم بن نافع قال

كلم طواس في الطواف فيكلم في الترمذي مرفوعا الطواف

حول البيت مثل الصلاة الا انكم تتكلمون فيه فمن تكلم فيه فلا يتكلم الا بخير وفي النسائي عن ابن عباس الطواف

رواه أبو داود ومن طريق ابراهيم بن مهاجر عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن رسول

مروان عن أم معقل ويجمع بين الروايتين بتعدد الواقعة وأما حديث ابن عباس فقد

قدمنا في باب المواقيت ما يخالفه وحديث عائشة سكنت عنه أبو داود ورجال اسخذه

رجال الصحيح وحديث علي أخرجه البيهقي من طريق الشافعي باسناد صحيح قوله تعدل

حجة فيه دليل على ان العمرة في رمضان تعدل حجة في النوايا لانهم اتفقوا مقامها في اسقاط

القرض للاجماع على ان الاعتمار لا يجزئ عن حج القرض ونقل الترمذي عن اسحق بن

راهويه ان معنى هذا الحديث نظير ما جاء ان قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن وقال ابن

العربي حديث العمرة هذا صحيح وهو فضل من الله ونعمة فقد أدركت العمرة منزلة

الحج بانضمام رمضان اليها وقال ابن الجوزي فيه ان ثواب العمل يزيد بزيادة شرف

الوقت كما يزيد بحضور القلب وخصوص المقصد قوله اعتمروا بعدا قد تقدم الكلام في

عدد عمره صلى الله عليه وآله وسلم والاختلاف في ذلك وقد وقع خلاف هل الأفضل

العمرة في رمضان لهذا الحديث أو في أشهر الحج لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم

يعتمر الا فيم اقبل ان العمرة في رمضان اغبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفضل وامافي

حقه فبما صنعه فهو أفضل لانه فعله للرد على أهل الجاهلية الذين كانوا يمنعون من الاعتمار

في أشهر الحج واحديث الباب وما ورد في معناها مما تقدم تدل على مشروعية العمرة في

أشهر الحج واليه ذهب الجمهور وذهب الهاديون الى ان العمرة في أشهر الحج مكروهة

وعلاو ذلك بانهم اشغل عن الحج في وقته وهذا من الغرائب التي يتعجب الناظر منها فان

الشارع صلى الله عليه وآله وسلم انما جعل عمره كلها في أشهر الحج لا بطل ما كانت

عليه الجاهلية من منع الاعتمار فيها كما عرفت فما الذي سوغ مخالفة هذه الأدلة

الصحيحة والبراهين الصريحة وألجأ الى مخالفة الشارع وموافقة ما كانت عليه الجاهلية

ومجرد كونهم اشغل عن أعمال الحج لا يصلح مانعا ولا يجسم نصبه في مقابلة الأدلة

الصحيحة وكيف يجعل مانعا وقد اشتغل بم المصطفى في أيام الحج وأمر غيره بالاشتغال بها

فيما تم أي شغل لمن لم ير بالحج أو ارادته وقد تم مكنه من أول شوال لا يحرم من لم يشتغل بعلم

السنة المطهرة حتى الاشتغال يقع في مثل هذه المضائق التي هي السبب القتال والداء

العضال وحكي في البحر عن الهادي انها تكره في أيام التشريق قال أبو يوسف ويوم

النحر قال أبو حنيفة ويوم عرفة

\*(باب ما يصنع من أراد الاحرام من الفصل والتطيب ونزع الخيط وغيره)\*

(عن ابن عباس رفع الحديث الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان النفساء والمناض

تغتسل وتحرم وتغتضي المناسك كلها غير ان لا تطوف بالبيت رواه أبو داود والترمذي

أو تعليم جاهل أو جواب فتوى وعن ابراهيم بن نافع قال

كلم طواس في الطواف فيكلم في الترمذي مرفوعا الطواف

حول البيت مثل الصلاة الا انكم تتكلمون فيه فمن تكلم فيه فلا يتكلم الا بخير وفي النسائي عن ابن عباس الطواف

رأيت صلاة فأقوا به الكلام فأتى باب الطائف بآداب الصلاة خاضعا حاضرا القلب ملازم الادب في ظاهره وباطنه مستشعرا  
وليجتنب الحديث فيما لا فائدة فيه لاسيما في محرم كغيبه أو نعيمه وقد روي

عن وهيب بن الورد قال كنت في الطهر تحت الميزاب فسمعت من تحت الاستار الى الله أشكو واليك يا جبريل ما ألقى من الناس من تفكيرهم حولي في الكلام آخرجه الازرق وغيره قال ابن بطال في هذا الحديث انه يجوز لأتلف فعل ما خف من الأفعال وتغير ما يراه الطائف من المنكر وفيه الكلام في الأمور الواجبة والمنسحبة والمباحة وقال ابن المنذر ولا يحرم الكلام المباح الا ان الذكر أسلم وسبحي ابن التين خلافا في كراهة الكلام المباح وعن مالك تقييد الكراهة بالطواف الواجب واختلوا في القراءة فقال ابن المبارك ليس شيء أفضل من قراءة القرآن وقوله مجاهد واستحبته الشافعي وأبو ثور وقيدوه بالكوفون بالمسح وروى عن عروة والحسن كراهته وعن عطاء ومالك انه محدث وعن مالك انه لا بأس به اذا أخفاه ولم يكثر منه قال ابن المنذر من أباح القرآن في البوادي والطرق ومنعه في الطواف لاجبة له (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان أبا بكر الصديق رضي الله عنه بعثه في الحجة التي أمره عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) سنة تسع من الهجرة ليحج بالناس (قبل حجة الوداع يوم النحر يعني في) جملة (رهط) وهو ما دون العشرة من الرجال وقيل الى الأربعين ولا تكون فيهم امرأة (بوذن) أي يعلم الرهط أو أبو هريرة على الالتفات (في الناس) حين نزل قوله تعالى انما المشركون نجس فلا يقربوا

وعن عائشة قالت كنت أطيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند امرأته بأطيب ما أجد وفي رواية كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا أراد أن يحرم تطيب بأطيب ما يجد ثم أرى ويص الدهن في رأسه ولحيته بعد ذلك أخرجاهما حديث ابن عباس في اسناده ضعيف ابن عبد الرحمن الحراني كنيته أبو عون قال المنذري وقد ضعفه غيره واحد وقال في التقریب صدوق سي الحفظ خاط بأخرة وروى بالارجاع وقد استدل المصنف بهذا الحديث على انه يشرع للصحرى الاغتسال عند ابتداء الاحرام وهو محتمل لامكان أن يكون الغسل لاجل قدر الجليض ولكن في الباب أحاديث تدل على مشروعية الغسل الاحرام وقد تقدمت في أبواب الغسل فليرجع اليها قوله عند امرأته أي في وقت احرامه وللنساء حين أراد ان يحرم وفي البخاري لاحرامه وحله قوله ويص بالموحدة المكسورة وبعد ما تحتية ساكنة وآخره صادمه صله وهو البريق وقال الامام علي ان الويص زيادة على البريق وان المراد به التلاؤ أو انه يدل على وجود عين فاقه لا الريح واستدل بالحديث على استحباب التطيب عند ارادة الاحرام ولو بقيت رائحته عند الاحرام وعلى انه لا يضر بقائه رائحته ولو لونه وانما المحرم ابتداءه بعد الاحرام قال في الفتح وهو قول الجمهور وذهب ابن عمر ومالك ومحمد بن الحسن والزهرى وبعض أصحاب الشافعي ومن أهل البيت الهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله وأبو طالب الى انه لا يجوز التطيب عند الاحرام واختلاف اهل هو محرم او مكروه وهل تلزم الفدية أولا واستدلوا على عدم الجواز بأدلة منها ما وقع عند البخاري وغيره بلفظ ثم طاف على نسائه ثم أصبح محرمًا والطواف الجاع ومن لازمه الغسل بعده فهذا يدل على انه صلى الله عليه وآله وسلم اغتسل بعد ان تطيب وأجيب عن هذا بما في البخاري أيضا بلفظ ثم أصبح محرمًا ينفخ طيبا وهو ظاهر في ان نفخ الطيب وظهور رائحته كان في حال احرامه ودعوى بعضهم ان فيه تقدما وتأخيرا والتقدير طاف على نسائه ينفخ طيبا ثم أصبح محرمًا خلافا للظاهر ويرد قول عائشة المذكور ثم أرى ويص الدهن في رأسه ولحيته بعد ذلك وفي رواية لها ثم أراه في رأسه ولحيته بعد ذلك وفي رواية للنسائي وابن حبان رأيت الطيب في مفرقه بعد ثلاث وهو محرم وفي رواية متفق عليها كافي أنظر الى ويص الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد أيام وسلم ويص المسك وسياق ذلك في باب منع الحرام من ابتداء الطيب ومن أدلتهم فيه صلى الله عليه وآله وسلم عن الثوب الذي مسسه الورس والزعفران كما سياتي في أبواب ما يتجنبه المحرم وأجيب بأن تحريم الطيب على من قد صار محرمًا مجمع عليه والنزاع انما هو في التطيب عند ارادة الاحرام واستمر اثره لا ابتداءه ومنها أمره صلى الله عليه وآله وسلم لا عرابي ينزع المنطقة وغسلها عن الملوحة وهو متفق عليه ويجب عنه مثل الجواب

عن  
أمرأة (بوذن) أي يعلم الرهط أو أبو هريرة على الالتفات (في الناس) حين نزل قوله تعالى انما المشركون نجس فلا يقربوا

المسجد الحرام الآية والمراد به الحرم كله (ألا يجمع بعد) هذا العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان) واحتج بهذا الشافعي ومالك وأحمد في رواية عنه على اشتراط ستر العورة في الطواف كما يشترط في الصلاة وعليه الجمهور والمخالف وذلك المنقبة وأحمد في رواية حيث جوزاه للأعاري وقالوا من طاف عريانا أعاد ما دام بمكة فان خرج لزمه دم والصواب هو الأول (عن) عبد الله بن عباس رضي الله عنه قال قدم النبي صلى الله عليه وآله (وسلم مكة فطاف) بالبيت للقدوم (وسعى بين الصفا والمروة ولم يقرب الكعبة بعد طوافه) هذا (بما احتج رجوع من عرفه) خشية ١٨٥

ذلك بما أخبرهم به من فضل الطواف وكان يحب التخفيف على أمته وأبى فيه دلالة المذهب المالكية أن الحاج يمنع من طواف التمدد قبل الوقوف بعرفة وعن مالك الطواف بالبيت أفضل من الصلاة النافلة لمن كان من أهل البلاد البعيدة قال في الفتح وهو المعتمد ورواة هذا الحديث ما بين بصرى ومدنى وهو من أفراد وفيه التحديث والأخبار بالأفراد والعنفية والقول (عن ابن عمر رضي الله عنهم) قال استأذن العباس بن عبد المطلب رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم أن يبيت بمكة أيا لي لي له الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر (من أجل سقايته) أي بسقيها (فأذن له) وسقاية مصدر سقى والمراد ما كانت قريش تسقيه الحاج من الزبيب المنبؤ في الماء وكان يلها العباس بن عبد المطلب بعد أبيه في الجاهلية فآثرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم له

عن الذي قبله ولا يخفى أن غاية هذين الحديثين تحريم لبس مامسه الطبيب ومحل النزاع تطيب البدن ولا كنهه سبأ في باب ما يمنع من إحرام أحرمه صلى الله عليه وآله وسلم لمن سأله بانه يغسل الخلق عن بدنه وسأني الجواب عنه وقد أجاب عن حديث الباب المهلب وأبو الحسن بن القصار وأبو الفرج من المالكية بأن ذلك من خصائصه ويرده ما أخرجه أبو داود وابن أبي شيبة عن عائشة قالت كنا نضح وجوهنا باليد المطيب قبل أن نحرم ثم نحرم فنحرق ويسمل على وجوهنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم فلا ينهاؤنا وهو صريح في بقاء عين الطبيب وفي عدم اختصاصه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وسأني الحديث في باب منع المحرم من ابتداء الطبيب قال في الفتح ولا يقال إن ذلك خاص بالنساء لأنهم أجمعوا على أن النساء والرجال سواء في تحريم استعمال الطبيب إذا كانوا محرمين وقال بعضهم -م كان ذلك طيبا رائحة له ما وقع في رواية عن عائشة بطيب لا يشبه طيبكم قال بعض رواة يعني لا يقاتله أخرجه الثاني يرد ما تقدم في الذي قبله وأيضا المراد بقوله لا يشبه طيبكم أي أطيب منه كما يدل على ذلك ما تقدم -م لم عنها بله نظا بطيب فيه مسك وفي أخرى له عنها كافي انظر لي وبص المالك وأوضح من ذلك قولها في حديث الباب بأطيب ما تجدوا لهم جوابات أخر غير نافضة فتركه الأولى والخلق المحرم من الطبيب على المحرم هو ما تطيب به ابتداء بعد إحرامه لا ما فعله عند إرادة الاحرام وبقي أثره لو ناول يحو لا يصح أن يقال لا يجوز استئدامة الطبيب فيما سأل على عدم جواز استئدامة الألباس لأن استئدامة الألباس ليس بخلاف استئدامة الطبيب فليست بطيب سألنا استواءهما فهذا قياس في مقابلة النص وهو

فاسد الاعتبار (وعن ابن عمر في حديث له عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ويجوز أحدكم أن يراو رداءه ويعلى قال لم يجب أن يعلى عليه لباس خفي وليقطعها أسفل من الكعبين رواه أحمد) هذا الحديث ذكره صاحب المذهب عن ابن عمر قال الحافظ كله أخذه من كلام ابن المنذر فإنه ذكره كذلك بغير إسناد وقد بيض له المنذري والنواوي في الكلام على المذهب وهم من عزاه إلى الترمذي وقد عزاه المصنف إلى أحمد قال في مجمع الزوائد أخرجه الطبراني في الأوسط وإسناده حسن وهو يبيح بعض الفاظه للجماعة

٢٤ نيل ح في الإسلام فهي حق لا آل العباس أبا في الحديث دليل على وجوب المبيت بمكة في الآية إلى الثلاث لغير معذور كاهل السقاية إلا أن ينقر في ثاني أيامها فيسقط مبيت الثالثة والمراد معظم الليل كالحوائف لا يبيت بمكة لا يبيت بمكة معظم الليل فيجب تركه في ترك مبيت الليلة الواحدة والليلتين من طعمام أما أهل السقاية ولو كانوا غير عباسيين والرعا فلهم ترك المبيت من غير دم لانه صلى الله عليه وآله وسلم رخص للعباس ولرعا الأهل كإرواه الترمذي وقال حسن صحيح وقال الحنفية المبيت بمكة سنة لأنه لو كان واجبا لما رخص في تركه



لاهل الساقية وأجابوا عن قول الشافعية لولا أنه واجب لما احتاج الى اذن بان مخالفة السنة عندهم كان مجابيا بجد الخصوصا  
اذا انضم اليه الا نفراد عن جميع الناس مع الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فاستاذن لاسقاط الاساقية لكانت بسبب عدم  
موافقته صلى الله عليه وآله وسلم لما فيه من اظهر اشارة الله المستمرة لسوء الادب اذ انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يبيت على  
ليلة ايام التشريق وقال الحافظ الرباعي محمد بن علي الشوكاني قد ثبت المبيت بمعنى من فعه صلى الله عليه وآله وسلم الواقع  
بما له عمل القرآن والسنة فاذا ذلك ١٨٦ فربضته ويؤيده ما ثبت من ترخيصه للرعاة في البيوت فأن

كلهم كما سبقت في باب ما يتجنبه المخرم من اللباس وهو أيضا متفق على بعض ما فيه من  
حديث ابن عباس وفيه دليل على انه يجوز للحرم لبس الازار والرداء والعلمين وفي  
البخاري من حديث ابن عباس قال انطلق النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة  
بعد ما ترجل وادهن ولبس ازرو ودرءه هو وأصحابه فلم يشع عن شيء من الاربعة والا زار  
لباس الا المزعفرات التي تردع على الجلود وليقطعها أسفل من الكعبين الكعبان  
هما العظامان الناعمان عندهما صل الساق واقدم وهذا هو المعروف عند أهل اللغة  
واسم تدل به على اشتراط القطع خلافا لما مشهور وعن أحمد فانه أجاز لبس الخفين من غير  
قطع واسم تدل على ذلك بحديث ابن عباس الآتي في باب ما يتجنبه المحرم من اللباس  
بالفظة ومن لم يجد خفين فليلبس خفين ويجاب عنه بان حل المطلق على المقيد لازم وهو  
من جملة القائلين به وأجاب الساقية بوجوبها بان آخره لا يأتي ذكره بضم اعن مد ذكر حديث  
ابن عباس (وعن ابن عمر قال يداؤكم هذه التي تكذبون على رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم فيما أهلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الامن عند المسجد يعني مسجد  
ذي الحليفة متفق عليه وفي لفظ ما أهلك الامن عند الشجرة حين قام به يوم يروا خراج  
وللبخاري ان ابن عمر كان اذا أراد الخروج الى مكة ادهن يدهن ليس لارائحة طيب ثم  
يأتي مسجد ذي الحليفة فيصلي ثم يركب فاذا استوت به راحلته فائمة أحرم ثم قال هكذا  
رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
وسلم صلى الظهور ثم ركب راحلته فاعلا على جبل البسداء أهل رواه أبو داود وعنه جابر  
ان هلال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ذي الحليفة حين استوت به راحلته  
رواه البخاري وقال رواه أنس وابن عباس وعن سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس عجا  
لاختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في اهلاله فقال اني لاعلم الناس بذلك  
انما كانت منه حجة واحدة فمن ههنا اختلافه واخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
حاجا فلما صلى في مسجد ذي الحليفة ركعتيه أو جب في مجلسه فأهل بالحج حين فرغ من

الترخيص لهم بدل على الله عز وجل  
على غيرهم وهكذا ترخيصه صلى  
الله عليه وآله وسلم لامة ابن فانه  
يدل على انه عز وجل على غيره وبذلك  
تنا كذا الفرعية وأما إيجاب  
الدم تركه أو المند بتركه لئلا  
أو المدين بتركه لئلا ينفسد  
عرفنا ان إيجاب مندل هذا  
في المناسك من القول على  
الشرع عالم يقتل انتهى كذا  
ذكره في السيل (عن ابن  
عباس رضي الله عنهما ان  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
(وسلم جاء الى الساقية) التي يلقى  
بها الماء في الموسم وغيره  
(فاستسقى) أي طلب الشرب  
(فتال العباس) لولده (يا فضل  
اذهب الى أمك) أم الفضل لبابة  
بنت الحارث الهلالية وهي والددة  
عبد الله أيضا (فالت رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم  
يشرب من عندها فتال) صلى  
الله عليه وآله وسلم (استسقى قال  
يا رسول الله انهم يجعلون أيديهم  
فيه) وفي رواية الطبري من  
طريق يزيد بن أبي زياد عن

هكرمة في هذا الحديث ان العباس قال له ان هذا قد مرث أفلا تقيه من بيوتنا قال لا ولكن  
استقوني مما تشرب منه الناس (قال) صلى الله عليه وآله وسلم يروا ما ارشاد الى ان الاصل الطهارة والنظافة حتى ينعق  
أو يظن ما يخالف الاصل انما واه صلى الله عليه وآله وسلم من الشرب الذي غبت فيه الايدي (استسقى) زاد أبو علي بن السكن  
في روايته فتارة العباس الدلو (فشرب منه) زاد الطبري فاذا فقلب ثم دعا عباءة فكسره ثم قال اذا اشتد بئدكم فاكثروا  
بالماء فطيبه صلى الله عليه وآله وسلم منه انما كان لمحوه فطهره فكسره بالماء ليموت شيء به عليه وعرفهم زاجس المطلوب  
ركعتيه

شربه اذ ذاك وقد علم من طريق بكر بن عبد الله المزني قال كنت جالسا مع ابن عباس فقال قد مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخلفه اسامة فاستسقى فاشربوا منه من نبيذ فشرب وسقى فضله اسامة وقال احبتم كذا فاصنعوا (ثم أتى زعزيم وهم يسعون) الناس (ويملأون فيها) أي ينزحون منها (فقال اعملوا فانكم على عمل صالح ثم قال لولان تغلبوا) مبنية للمفعول أي لولان يجتمع عليكم الناس اذ اراوني قد عملته لرغبتهم في الاقتداء بي فيغلبوكم بالكثرة (انزلت) عن راحتي (حتى أضع الحبل على هذه يعني) صلى الله عليه وآله وسلم (عاقبة وأشار) صلى الله عليه وآله وسلم بقوله هذه (إلى

١٨٧

ركعتيه) فسمع ذلك منه أقوام خففظوا عنه ثم ركب فلما استعانت به ناقته أهل فادرك ذلك منه أقوام خففظوا عنه وذلك ان الناس انما كانوا يأتون ارسالا فسمعوه حين استعانت به ناقته يمل فقلوا انما أهل حين استعانت به ناقته ثم مضى فلما علا على شرف البيداء أهل فادرك ذلك أقوام فقالوا انما أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين علا على شرف البيداء وابع الله الله لقد أوجب في مصلاه وأهل حين استعانت به وراحلته وأهل حين علا شرف البيداء واه أجود وأود ولقيمة الخمسة منه محتصرا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهل في دبر الصلاة) حديث أنس الذي عزم المصنف الى أبي داود أخرجه أيضا النسائي وسكت عنه أبو داود والمنذري ورجال اسناد رجال الصحيح الأشعث بن عبد الملك الحراني وهو ثقة وحديث ابن عباس الذي رواه عنه سعيد بن جبير في اسناده خضعف بن عبد الرحمن الحراني وهو ضعيف وعبد بن اسحق ولكنه صرح بالكحديث وقد أخرجه الحاكم من طريق آخر عن عطاء عن ابن عباس وأخرج أيضا ما أخرجه الخمسة من حديثه محتصرا قوله يداؤكم البيداء هذا فوق على ذي الحليفة لمن مر منه من الوادي قاله أبو عبيد البكري وغيره وكان ابن عمر اذ قيل له الاحرام من البيداء أنكروا ذلك وقال البيداء التي تكذبون فيها على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعني يقول لكم انه أهل منها وانما أهل من مسجد ذي الحليفة وهو يشير الى قول ابن عباس عند البخاري انه صلى الله عليه وآله وسلم ركب راحلته حتى استوت على البيداء أهل والى حديث أنس المذكور في الباب والتكذيب المذكور المراد به الاخبار عن الشيء على خلاف الواقع وان لم يقع على وجه العمدة قوله ادهن بدهن ليست له رائحة طيبة فيه نجواز الادهان بالادهان التي ليست لها رائحة طيبة وقد ثبت من حديث ابن عباس عند البخاري ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ادهن ولم يتبعه عن الدهن قال ابن المنذر أجمع العلماء على ان للمحرم ان يأكل الزيت والشحم والسميرج وان يستعمل ذلك في جميع بدهن رأسه وطيبته وأجمعوا على ان الطيب لا يجوز استعماله في بدهن وفرقوا بين الطيب والزيت في هذا فقياس كون المحرم ممنوعا من استعمال الطيب في رأسه ان يباح له استعمال الزيت في رأسه وقد تقدم الكلام في الطيب قوله على حبل البيداء بالخاء

العمامة لا يحرم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا على آله تناول لان العباس أوصى سقاية زعزيم لذلك وقد شرب منها النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وعنه) أي عن ابن عباس (رضي الله عنهم) ما قال سقيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من زعزيم فشرب وهو قائم) فيه الرخصة في الشرب قائما واستحباب الشرب من ما زعزيم قال ابن المنير وكانه عمن عن حسن العهد وكال الشرق فان العرب اعتمدت الحنين الى منازل الاحبة وواردا أهل المودة وزعزيم هو من أهل البيت فالخمر تفرق عليها والمطعمش اليها قد أقام شعار المحبة وأحسن العهد للاحبة ولهذا جعل التخلع منها علامة فارقة بين الإيثار والنفاق والله

ذرا القائل  
وقال آخر  
وقال آخر

وما شرب بالماء الا تذكرا \* لما به أهل الحديث نزول  
يقولون ملح ما يغله آجن \* أجل هو علوح الى القاب طيب

بالله قولوا النيل مصر \* باقنى عنه فى غناه \* بمنزله العذب عند بيت \* معلى الستر بالرفاء  
وروى الفاكهى وغيره عن ابن عباس صلا فى مصلى الاخيار واشربوا من شرب الابرار قيل وما مصلى الاخيار قال تحت  
المزاب قيل فما شرب الابرار قال ١٨٨  
زمنم قاله القسطلانى وسعى زمنم لكثرت اية قال ما زمنم أى كثير وقيل

المهمل هو الرمل المـ تطيل وهو المراد بقوله فى الرواية الاخرى على شرف البيداء  
والشرف المكان العالى قوله فى هنالك اختلفوا الخ هذا الحديث يزول به الاشكال  
ويجمع بين الروايات المختلفة بما فيه فيكون شروعه صلى الله عليه وآله وسلم فى الاهلال  
بعد الفراغ من مسلاته بمسجد فى المدينة فى مجلسه قبل أن يركب فمقل عنه من معه  
هل هناك انه أهل بذلك المكان ثم أهل لما استقامت به راحلته فظن من سمع اهلاله عند  
ذلك انه شرع فيه فى ذلك الوقت لانه لم يسمع اهلاله بالمسجد فقال انما أهل حين استقامت  
به راحلته ثم روى كذلك من معه هل على شرف البيداء وهذا يدل على ان الافضل لمن  
كان ميقنا هذا الحيلة ان يهل فى مسجد هاب بعد فراغه من الصلاة ويكررا الاهلال عند  
ان يركب على راحلته وعند ان يمر بشرف البيداء قال فى الفتح وقد اتفق فقهاء الامصار  
على جواز جميع ذلك وانما الخلاف فى الافضل

\*(باب الاشتراط فى الاحرام)\*

(عن ابن عباس ان ضباعة بنت الزبير قالت يا رسول الله انى احرم الله شربة ماء الى اريد الحج  
فكيف تأمرنى أهل فقال أهلى واشترطى ان محلى حيث حبستى قال فادركت رواه  
الجماعة الا البخارى والنسائى فى رواية وقال فان لك على ريك ما استغنيت وعن عائشة  
قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ضباعة بنت الزبير فقال لها أهلى  
أردت الحج قالت والله ما أجدنى الا وجة فقال لها محلى واشترطى وقولى اللهم محلى  
حيث حبستى وكانت تحت المقداد بن الاسود متفق عليه وعن عكرمة عن ضباعة  
بنت الزبير بن عبد المطلب قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احرى وقولى ان  
محلى حيث حبستى فان حبست أو مرضت فقد حلت من ذلك بشرطك على ربك عز وجل  
رواه أخر (حديث عكرمة أخرجه أيضا ابن خزيمة وفى الباب عن أنس عند البيهقى وعن  
جابر عندده وعن ابن مسعود وأم سلمة أيضا وعن أم سلمة عند أحمد والطبرانى فى  
الكبير وفى اسناد ابن اسحق ولكنه صرح بالحديث وبقيته رجاله رجال الصحيح وعن  
ابن عمر عند الطبرانى فى الكبير وفيه على بن عاصم وهو ضعيف قال القتيلى روى عن

لا اجتماعها وقيل غير ذلك قال  
ابن بطلال وغيره أراد البخارى  
ان الشرب من ماء زمنم من سقى  
الحج وعن طاوس قال شرب  
تبيد السقاية من تمام الحج وعن  
عطاء الله أدركته وان الرجل  
ليشربه فليزق شقه تمام من حلأونه  
وعن ابن جريج عن نافع ان ابن  
عمر لم يكن يشرب من البيداء  
فى الحج وكأنه لم يثبت عنه ان  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
شرب منه لانه كان كثير الاتباع  
للا تارأ وخشى ان يظن الناس  
ان ذلك من تمام الحج كما نقل  
عن طاوس (وفى رواية عنه)  
أى من عكرمة مولى ابن عباس  
(انه ما كان يومئذ) أى يوم سقاء ابن  
عباس من ماء زمنم (الا) را بكا  
(على بهير) ولابن ماجه من  
هذا الوجه خلف عكرمة بالله  
ما فعل أى ما شرب من ماء زمنم  
فأما انه كان را بكا السكن عند  
أبي داود من رواية عكرمة عن  
ابن عباس أفاخ فصلى ركعتين  
فلعل نهر به كان بعد ذلك من ماء  
زمنم وأهل عكرمة انما أنكر

شربه قائما ثم يه عنه لم يكن ثبت عن على عند البخارى انه صلى الله عليه وآله وسلم شرب قائما فيحمل  
على ثمان البلواز قاله فى الفتح وأخرجه أيضا فى الاثر به وكذا الترمذى (عن عائشة رضى الله عنها انما سأله ابن أختها عروة  
ابن الزبير بن العوام (عن قول الله عز وجل ان الله فاعوا المروة من شما نرا لله فى حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف  
بهما) وهم اجبلا السعى اللذان يسعى من أحدهما الى الآخر والصفة فى الاصل جمع صفاته وهى الصخرة والحجر الاماس والمروة  
فى الاصل حجر أبى بن راق (قال فوالله ما على أحد جناح أن لا يطوف بالصفة والمروة) اذمة وهو مهال السعى ليس بواجب

لان ادلت على رفع الجناح وهو الاثم عن فاعله وذلك يدل على اباحته ولو كان واجبا لما قبل فيسته مثل هذا فرددت عليه غائسة  
 حديث (قالت بئس ما قلت يا ابن اختي) اسماء (ان هذه) الآية (لو كانت كما اولتم عليه) من الاباحة (كانت لاجناح عليه ان  
 لا ينطوف بهما) فانما كانت حذيفة تدل على رفع الاثم عن تاركه وذلك حقيقة المباح فلم يكن في الآية نص على الوجوب ولا  
 عدمه ثم بينت عائشة ان الاقتصار في الآية على نفي الاثم بسبب خاص فقالت (واكنهن) أي الآية (أنزلت في الانصار)  
 الاوس والخزرج (كانوا قبل ان يسلموا يملكون) أي يمجنون (للمائة ١٨٩ الطاغية) غير منصرف للعباسة

والتأنيث وسببت مائة لان  
 التسانك كانت تمنى أي تراق  
 عندها وهي اسم صنم كان في  
 الجاهلية والطاغية صفة  
 اسلامية للمائة (التي كانوا يعبدونها  
 عند المشال) بضم الميم وفتح الشين  
 وتشديد اللام ثنية مشرفة على  
 قديزاد سفيان عن الزهري  
 بالمشال من قديداً خرجهم مسلم  
 وكان لغيرهم صنمان بالصفا  
 اساف وبأروة ناذلة وقيل انهما  
 كانا رجلا واحداً فزينا داخل  
 الكعبة فضعهما الله تعالى  
 حجرين ففصمهما عند الكعبة  
 فقبل على الصفا والمروة ليعتبر  
 الناس بهما ويتعظوا ثم حولهما  
 قصي بن كلاب فجعل أسدهما  
 ملاصق الكعبة والاخر  
 بن مزرم ونحو عندهما وأمر  
 بعبادتهما فلما فتح النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم مكة كسرهما  
 (فكان من أهل) من الانصار  
 (يخرج) أي يخرجون من الاثم  
 (ان يطوف بالصفا والمروة)  
 كراهية لدينك الصنمين وحبهم  
 صنمهم الذي بالمشال وكان ذلك

ابن عباس قصة ضباعة بأسيده ثابتة جيداً انتهى وقد غلط الاصمعي غلطاً فاحشاً فقال  
 انه لا يثبت في الاشتراط حديث وكذلك كانه ذهل عما في الصحيحين وقال الشافعي لو ثبت  
 حديث عائشة في الاستئذان لم أعده الى غيره لانه لا يحتمل عندي خلاف ما ثبت عن  
 رسول الله قال البيهقي فقد ثبت هذا الحديث من أوجه قوله ضباعة بضم المعجمة بعدها  
 موحدة قال الشافعي كنيتم أم حكيم وهي بنت عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبوها  
 الزبير بن عبد المطلب بن هاشم ووجه الغزالي فقال الاسلمية وتعبه الزهري وقال  
 صوابه الهاشمية قوله محلي بفتح الميم وكسر المهملة أي مكان احدهما في وأحاديث الباب  
 تدل على ان من اشترط هذا الاشتراط ثم عرض له ما يبيحه عن الحج جازله التحال وانه  
 لا يجوز التحال مع عدم الاشتراط وبه قال جماعة من الصحابة منهم علي وابن مسعود وعمر  
 وجماعة من التابعين واليه ذهب أحمد واسحق وأبو ثور وهو المصحح للشافعي كما قال  
 الزهري وقال أبو حنيفة ومالك وبعض التابعين واليه ذهب الهادي انه لا يصح الاشتراط  
 وهو مروى عن ابن عمر قال البيهقي لو بلغ ابن عمر حديث ضباعة اقال به ولم ينكر  
 الاشتراط كما لم ينكره أبو الهيثم وقد اعتذر وعان هذا الاحاديث بانها قصة عين وانما  
 مخصوصة بضباعة وهو ينزل على الخلاف المشهور في الاصول في خطابه صلى الله عليه  
 وآله وسلم لو احدهم يكون غيره فيه مثله أم لا وادعى بعضهم ان الاشتراط منسوخ روى  
 ذلك عن ابن عباس لكن بأسناده فيه الحسن بن عسيرة وهو متروك وادعى بعض انه لم  
 يثبت وقد تقدم الجواب عليه

### \* (باب التخيير بين التمتع والافراد والقران وبيان اوضاعها) \*

(عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال من أراد منكم ان  
 يهل بجمع وعمره فليفعل ومن أراد ان يهل بجمع فليفعل ومن أراد ان يهل بعمره فليفعل قالت  
 وأهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج وأهل به ناس معه وأهل معه ناس بالعمرة  
 والحج وأهل ناس بالعمرة وكتب فيمن أهل بالعمرة فاتفق عليه \* وعن عمران بن حصين  
 قال نزلت آية المتعة في كتاب الله تعالى ففعلنا ما مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

سنة في آياتهم من أحرم للمسلم يطوف بين الصفا والمروة (فلما أسلوا) أي الانصار (سألوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 عن ذلك) أي عن الطواف بهما (قالوا يا رسول الله انا كنا نخرج ان نطوف بين الصفا والمروة فأنزل الله تعالى ان الصفا والمروة  
 من شعائر الله الآية) الى آخرها فدين ان الحكمة في التخيير بذلك في الآية مطابقة لجواب السائلين لانهم توهّموا من  
 كونهم كانوا يعلمون ذلك في الجاهلية انه يستمر في الاسلام فنخرج الجواب مطابقة لسؤالهم وأما الوجوب فيسته فإدراك دليل  
 آخر وقد يكون الفعل واجباراً بعمدة المتعة لانه منع من ايقاعه على صفة مخصوصة كمن عليه صفة لا تظهر مثلاً فظن انه

لا يجوز فعلها عند الغروب فقال ثقيف في جوابه لا جناح عليك ان صليت في هذا الوقت فالجواب صحيح ولا يستلزم ذلك الوجوب ولا يلزم من نفي الاثم عن الفاعل نفي الاثم عن التارك فلو كان المراد مطلق الاباحة انفي الاثم عن التارك (قالت عائشة رضي الله عنها او قد سن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الطواف بينهما) أي بين الصفا والمروة قال الحافظ وقول عائشة سن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الطواف بين الصفا والمروة أي فرضه بالسنة وليس المراد نفي فرضه ما يؤيده ما في مسلم لم يطف بين الصفا والمروة واستدل البيهقي وابن عبد البر والنووي من حديثها واعمرى ما أتم الله حج من

وغيرهم على ذلك أيضا بكونه صلى الله عليه وآله وسلم كان يسعى بينهما في حجه وعمرته وقال خذوا عني مناسككم (فليس لاحد أن يترك الطواف بينهما) وهو ركن عند الجمهور والشافعية والمالكية والحنابلة وقال الحنفية واجب يصح الحج بدونه ويحرم بالدم وبه قال الثوري في الفاعل لافي العامد وبه قال عطاء وعنده انه سنة لا يجب بتركه شيء وبه قال أنس وأغرب ابن العربي فحكي الاجماع على ان السعي ركن في العمرة وانما الاختلاف في الحج واحتج ابن المنذر للوجوب بحديث صفية بنت شيبة عن خبيبة وهي إحدى نساء بني عبد الدار قالت دخلت مع نسوة من قريش دار أبي الحسين فראيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسعى وان منزهه ليدور من شدة السعي وسعته يقول اسعوا فان الله كتب عليكم السعي آخر جه الشافعي وأحمد وغيرهما في اسناد هذا الحديث

ولم ينزل قرآن يحرمه ولم ينه عن احق ما تنفق عليه ولا خدوم مسلم نزلت آية المنع في كتاب الله تعالى يعني منعة الحج وأمرنا به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم لم ينزل آية تنسخ آية منعة الحج ولم ينه عن احق ما تنفق عليه وعن عبد الله بن شقيق ان عليا كان يأمر بالمنعة وعثمان ينهى عنها فقال عثمان كلمة فقال علي لقد عات اناعة فنامع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال عثمان أجل ولكنا كنا حقيقين رواه أحمد ومسلم وعن ابن عباس قال أهل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعمره وأهل أصحابه بالحج فلم يحل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا من ساقى الهدى من أصحابه وحل بقيتهم رواه أحمد ومسلم وفي رواية قال تمتع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان كذلك وأول من نهي عنهما معا وبه رواه أحمد والترمذي (الرواية الأخرى حسنها الترمذي يقول فقال من أراد منكم ان يهل الخ فبه الاذن منه صلى الله عليه وآله وسلم بالحج افرادا أو قرانا أو تمعا والافراد هو الاهلال بالحج وحده والاعتقاد به بغير الفراع من أعمال الحج لمن شاء ولا خلاف في جوازه والقران هو الاهلال بالحج والعمره معا وهو أيضا متفق على جوازه أو الاهلال بالعمره ثم يدخل عليها الحج أو عكسه وهذا يختلف فيه والتمتع هو الاعتقاد في أشهر الحج ثم التحال من تلك العمره والاهلال بالحج في تلك السنة ويطلق التمتع في عرف السلف على القران قال ابن عبد البر ومن التمتع أيضا القران ومن التمتع أيضا نسخ الحج الى العمرة انتهى وقد حكى الثوري في شرح مسلم الاجماع على جواز الانواع الثلاثة وتأول ما ورد من النهي عن التمتع عن بعض الصحابة قوله وأهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج احتج به من قال كان حجه صلى الله عليه وآله وسلم مقرودا وأوجب بانه لا يلزم من اهلال بالحج أن لا يكون أدخل عليه العمره وأعلم انه قد اختلف في حجه صلى الله عليه وآله وسلم هل كان قرانا أو تمعا أو افرادا وقد اختلفت الأحاديث في ذلك فروي انه حج قرانا من جهة جماعة من الصحابة منهم ابن عمر عند الشيخين وعنه عند مسلم وعائشة عندهما أيضا وعنهما عند أبي داود وعنهما عند مالك في الموطأ وبارع عند الترمذي وابن عباس عند أبي داود وعن ابن الخطاب عند البخاري وسيأتي والبراء بن عازب عند أبي

عبد الله بن المؤمل وفيه ضعف ومن ثم قال ابن المنذر ان ثبت فهو حجة في الوجوب وله طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة والطبراني عن ابن عباس قال في الفتح واذا انضمت الى الأولى قويت قال واختلفت على صفية بنت شيبة في اسم الصحابة التي أخبرتهم انه ويجوز ان تكون أخذته عن جماعة فقد وقع عند الدارقطني عنه أخبرني نسوة من بني عبد الدار فلا يضيره الاختلاف والعمدة في الوجوب قوله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم انتهى قال في نيل الاوطار قلت وأظهر من هذا في الدلالة على الوجوب حديث مسلم ما أتم الله حج امرئ ولا عمرته لم يطف بين الصفا والمروة وقوله صلى الله عليه وآله وسلم

وآله وسلم خذوا عني مناسككم وقوله تجوا كما رأيتموني أصح يسئلون وجوب كل فعل أدخله صلى الله عليه وآله وسلم في حجه الاله  
 ما خصه دليل فن ادعى عدم وجوب شيء من أفعاله في الحج فعليه الدليل على ذلك وهذه كلمة فعلكم بلا حظم في جميع  
 الابحاث التي ستمربك انتهى (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا طاف الطواف  
 الاول طواف القدوم وكذا الركن (خب ثلاثا) أي رمل وهو المشي مع تقارب الخطا (ومشي أربعة) من غير رمل (وكان  
 في حجه دهبان يسرع فوق الرمل (بطن المسيل) أي المسكن الذي ١٩١ يجتمع فيه السيل ولم يبق اليوم

بطن المسيل لان السيل  
 كسبه في حبي يدنو من  
 المسيل الاخضر المعلق بحدار  
 المسجد قد رسته أذرع حتى  
 يقابل الملبين الاخضرين اللذين  
 أحدهما بحدار المسجد  
 والاخر يدار العباس ثم يمشي  
 على هيئة (اذا طاف بين الصفا  
 والمرورة) يفعل ذلك ذاهبا  
 وراجعا وفي رواية أخرى عنه  
 رضي الله عنه عند البخاري بالنظر  
 قدم النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم مكة فطاف بالبيت أي  
 سبعاً ثم صلى ركعتين خلف المقام  
 أي سنة الطواف ثم سجد بين  
 الصفا والمرورة أي سبعاً يعني  
 يبدأ بالصفا ويختم بالمروة بحسب  
 الذهاب من الصفا مرة والعود  
 من المروة مرة ثانية قال النووي  
 في الايضاح وهذا هو المذهب  
 الصحيح الذي قطع به جماهير  
 العلماء من الشافعية وغيرهم  
 وعليه عمل الناس في الازمنة  
 المتقدمة والمتأخرة وذهب  
 جماعة من الشافعية إلى أنه  
 بحسب الذهاب والعود مرة

داود وسياق وعلى عند النسائي وعنه عند الشيخين وسياق وعمران بن حصين عند مسلم  
 وأبو قتادة عند الدارقطني قال ابن القيم ولا طرق صحيحة وسراقة بن مالك عند أحمد  
 وسياق ورجال أسناده ثقات وأبو طهمة الانصاري عند أحمد وابن ماجه وفي اسناده  
 الخجاج بن ارطاة والهرماس بن زياد الباهلي عند أحمد أيضا وابن أبي أوفى عند البزار بإسناد  
 صحيح وأبو يعقوب عند البزار وجابر بن عبد الله عند أحمد وفيه الخجاج بن ارطاة وأم سلمة  
 عنده أيضا وحفصة عند الشيخين وسعد بن أبي وقاص عند النسائي والترمذي وصححه  
 وأنس عند الشيخين وسياق وأما حجة عافروى عن عائشة وابن عمر عند الشيخين وسياق  
 وعلى وعثمان عند مسلم وأحمد كافي الباب وابن عباس عند أحمد والترمذي كافي الباب  
 أيضا وسعد بن أبي وقاص كاسياق وأما حجة افراد فروى عن عائشة كافي حديث الباب  
 وعنه عند البخاري كاسياق وعن ابن عمر عند أحمد ومسلم كاسياق أيضا وابن عباس عند  
 مسلم وجابر عند ابن ماجه وعنه عند مسلم وقد اختلفت الاثبات واضطربت الاقوال  
 لا اختلاف هذه الاحاديث فن أهل العلم من جمع بين الروايات كالخطابي فقال ان  
 أضاف إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما أمر به اتصافا ثم رجع أنه صلى الله عليه وآله  
 وسلم أنزل الحج وكذلك قال عياض وزاد فقال وأما حرامه فقد نظافت الروايات  
 الصحيحة بأنه كان مفردا وأما روايته من روى التمتع فعندها أنه أمر به لانه صرح بقوله ولولا  
 ان معي الهدي لاحتل فصح انه لم يتحلى وأما روايته من روى التران فهو اخبار عن آخر  
 أحواله لانه أدخل العمرة على الحج لما جاء إلى الوادي وقيل قل عمرة في حجة قال الحافظ  
 وهذا الجمع هو المعقد وقد سبق إليه قديما ابن المنذر وبينه بن حزم في حجة الوداع بياننا  
 شافيا ومعه هذه المحب الطبري ثم هذا بالغاي طول ذكره ومحصله ان كل من روى عنه الافراد  
 جعل على ما أهل به في أول الحال وكل من روى عنه القمع أراد ما أمر به أصحابه وكل من  
 روى عنه القران أراد ما استقر عليه الامر وجمع شيخ الاسلام ابن تيمية جمعا حسنا فقال  
 ما حاصله ان القمع عند الصحابة يتناول القران فتعمل عليه رواية من روى انه حج فتمعا  
 وكل من روى الافراد قد روى انه حج صلى الله عليه وآله وسلم فتمعا وقرأنا فيه عين الجمل على  
 القران وانه أفرد اعمال الحج ثم فرغ منها وأتى بالعمرة ومن أهل العلم لم من صار إلى  
 التمارض فخرج نوعا وأجاب عن الاحاديث القاضية بما يخالفه وهي جوابات طويلة

وسبعة قاله من أصحابنا أبو عبد الرحمن ابن بنت الشافعي وأبو حفص بن الوكيل وأبو بكر الصيدلاني وهذا قول فاسد  
 لا اعتداده ولا نظر إليه انتهى (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال قال أهل النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي أحرم (هو  
 وأصحابه بالحج) فيه دليل على انه كان مفردا واطلاق انظار الاصحاب محمول على الغالب (وليس مع أحد منهم هدى غير النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم وطهارة وقدم على) بن أبي طالب (من اليمن ومعه هدى) وفي رواية من سعيته أي من عمله في السعي  
 في الصدقات لکن قال بعضهم انما بعثه أمير الايجوز استعمل ابن هاشم على الصدقة وأوجب بان سعيته لانه عين للصدقة



فان مطلق الولاية يسمى سعيه سالما لئلا يكون يجوز ان يكون ولاه الصدقات محتسبا أو بعماله من غير الصدقة فقال أهلات بما  
 أهل به النبي صلى الله عليه وآله ولم يذكر في هذا الحديث جواب النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين قال لا ذلك وفي  
 رواية أنس فقال أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم لولا ان معي الهدى لاحتالات وعن ابن جريج قال فاهل وامكث حراما كما  
 أنت وهذا غير ما أجاب به أبو موسى فانه قال له كافي الصحيحين بما أهلات قال باهلال النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال هل سقت  
 الهدى قال لا قال فطف بالبيت وبالصفا ١٩٢ والمروة ثم أحل الحديث وانما أجابه بذلك لانه ليس معه هدى

أكثرها متعسفة وأورد كل منهم لما اختاره من بحاث أقواها وأولاها من بحاث انتران  
 فانه لا يقاومها شيء من مرجحات غيره منها ان أحاديثه مشتهرة على زيادة على من روى  
 الافراد وغيره والزيادة مقبولة اذ خرجت من مخرج صحيح فكيف اذا ثبتت من طريق  
 كثيرة عن جمع من الصحابة ومنها ان من روى الافراد والتمتع اختلف عليه في ذلك لانهم  
 جميعا روى عنهم انه صلى الله عليه وآله وسلم حج قرانا ومنها ان روايات القرآن لا تحتمل  
 التأويل بخلاف روايات الافراد والتمتع فانهم اتفقوا على كونه تقديم ومنها ان رواية القرآن  
 أكثر كاتقديم ومنها ان فيهم من أخبر عن سماعه انظارا يحاويهم من أخبر عن اخباره  
 صلى الله عليه وآله وسلم بأنه فعل ذلك وفيهم من أخبر عن أمر به بذلك ومنها انه التمسك  
 الذي أمر به كل من ساق الهدى فلم يكن ليأمرهم به اذا ساقوا الهدى ثم يسوق هو  
 الهدى ويحالفه وقد ذكر صاحب الهدى مرجحات غير هذه وليكن امر بحجج باعتبار  
 انضمة القرآن على التمتع والافراد لا باعتبار انه صلى الله عليه وآله وسلم حج قرانا وهو  
 بحث آخر قد اختلفت فيه المذاهب اختلافا كثيرا فذهب جمع من الصحابة والتابعين  
 وأبو حنيفة واسحق وريحه جماعة من الشافعية منهم النووي والمزني وابن المنذر وأبو  
 اسحق المروزي ونقي الدين السبكي الى أن القرآن أفضل وذهب جمع من الصحابة  
 والتابعين ومن بعدهم كمالك وأحمد والشافعية والناصري وأحمد بن عيسى وأحمد بن  
 ابن جعفر الصادق وأخيه موسى والامامية الى أن التمتع أفضل وذهب جماعة من  
 الصحابة وجماعة من بعدهم وجماعة من الشافعية وغيرهم ومن أهل البيت الهادي  
 والقاسم والامام يحيى وغيرهم من متأخريهم الى ان الافراد أفضل وحكي القاضي  
 عياض عن بعض العلماء ان الانواع الثلاثة في الفضل سواء قال في الفقه وهو مقتضى  
 تصرف ابن خزيمة في صحيحه وقال أبو يوسف القرآن والتمتع في الفضل سواء وهو ما أفضل  
 من الافراد وعن أحمد من ساق الهدى فالقران أفضل له ليوافق فعل النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم ومن لم يسق الهدى فالتمتع أفضل له ليوافق ما تنهوا وأمر به أصحابه زاد بعض  
 أتباعه ومن أراد ان ينشئ لعمرته من بدلت فرمها فالافراد أفضل له قال وهذا أعذل  
 المذاهب وأشبهها بما وافقه الاحاديث الصحيحة ولكنه المشهور عن أحمد ان التمتع  
 أفضل مطلقا وقد احتج القائلون بأن القرآن أفضل بجمع منها ان الله اختاره لنفسه صلى

فهو من المأمورين بفسخ الحج  
 بخلاف على فان معه هديا وفيه  
 صحة الاحرام المعلق على  
 ما أحرم به فلان وينعقد ويصير  
 محرما ما أحرم به فلان وأخذ  
 بذلك الشافعي فجاز الادلال  
 بالنسبة المبهمة ثم له ان يتقاه الى  
 ما شاء من حج أو غيره (فامر النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم)  
 أصحابه (من ليس معه هدى  
 ان يجعلها) أي الحجة التي  
 أهلوا بها (عمرة) وهو معنى  
 فسح الحج الى العمرة (ويطوفوا)  
 هو من عطف المفصل على  
 الجمل مثل توارع غسل وجهه  
 والمراد بالطواف هنا ما هو أعم  
 من الطواف بالبيت والسعي  
 بين الصفا والمروة قال تعالى فلا  
 جناح عليه ان يطوف بهما  
 أو اقتصر على الطواف بالبيت  
 لاستلزامه السعي بعده والتقدير  
 فطوفوا ويسعوا خلف ذن  
 اكتفاء على انه قد جاء في رواية  
 التصريح بهما (ثم يقصروا  
 ويجلوا) أي يصيروا جلالا  
 (الامن كان معه الهدى فقالوا)

أي المأمورون بالفسخ (مطلق الى متى رد كرا حذنا بقطر منيا) هو من باب المبالغة أي انه يفرض  
 بنا الى جماعة النساء ثم تحرم بالحج عقب ذلك فتخرج وذ كرا حذنا بقطر منيا وحالة الحج تمنافي الترفه وتناسب  
 الشعث فكيف يكون ذلك (فبلغ ذلك) أي قولهم هذا (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وفي رواية فما ندري شيء بلغه  
 من السماء أم شيء من قبل الناس (نقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لواستقبلات من أمرى ما استبدرت) أي لو كنت لأن  
 ستة بلازن الامر الذي استبدرت به (ما أهديت) أي ناسقت الهدى (ولولا ان معي الهدى لاحتالات) أي بالفسخ لان وجوده

مانع من فسح الحج الى العمرة والتحال منها والامر الذي استدبره صلى الله عليه وآله وسلم لم هو ما حصل له لا مصابه من مشقة انفرادهم عنه بالفسح حتى انهم توقفوا وترددوا وراجعوه والمعنى لو ان الذي رأيت في الاخرى امر تكلم به من الفسح عنى الى في أول الامر ماسقت الهدى لان سوقه يمنع منه لانه لا ينجر الا بعد بلوغه بحله يوم النحر قال في المعالم انما أراد صلى الله عليه وآله وسلم تطيب قلوب اصحابه لانه كان يشق عليهم ان يحلوا وهو محرم ولم يجيبهم ان يرغبوا بانفسهم ويتركوا الاقتداء به فقال ذلك لئلا يجردوا في انفسهم وليعلموا ان الافضل في حقهم مادعاهم

١٩٣

اليه ولا يقال ان الحديث يدل على ان التمتع أفضل لانه صلى الله عليه وآله وسلم لا يتقن الا الافضل لانا نقول الفتي هنا ليس لكونه أفضل لمطابقا بل لاهم خارج فلا يلزم من ترجيحه من وجه ترجيحه مطلقا كما ذكره ابن دقيق العيد قاله الله - طلاقى أقول هذه المسئلة قد طال فيها النزاع واضطربت فيها الاقوال ففهم من قال بان أفضل الانواع القران لكونه صلى الله عليه وآله وسلم حج قروانا على ما هو الصحيح وقد ذهب الى حديث الباب جمع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم كمالك وأحمد وهو الحق لانه لم يعارض هذه الادلة معارض وقد أوضح فيه ما صلى الله عليه وآله وسلم أن نوع التمتع أفضل من النوع الذي فعله وهو القران وقد أوضح الشوكاني رحمه الله حجج الاقوال وما احتج به كل فريق في نيل الاوطار وقران التمتع أفضل الانواع وقال الخطاط ابن القيم رحمه الله تعالى في اعلام الموقعين أفتى صلى الله عليه وآله وسلم بجواز

الله عليه وآله وسلم ومنها ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة يقتضي انها قد صارت جزءا من الحج فيه بحيث لا يفصل بينهما وبينه ولا يكون ذلك الامع القران ومنها ان النسك الذي اشتمل على سوق الهدى أفضل واستدل من قال بان التمتع أفضل بما اتفق عليه من حديث جابر وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لو اسقيت من أمرى ما استعذرت ماسقت الهدى ولعلتم العمرة قالوا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يتقن الا الافضل واستقراره في القران انما كان لاضطرار السوق اليه وهذا هو الحق فانه لا ينظر ان نسكا أفضل من نسك اختاره صلى الله عليه وآله وسلم لأفضل الخلق وخير القرون وأما ما قيل من انه صلى الله عليه وآله وسلم إنما قال كذلك تطييبا لقلوب اصحابه لحزنهم على فوات موافقته ففاسد لان المقام مقام تشريع للعباد وهو لا يجوز عليه صلى الله عليه وآله وسلم أن يخبر بما يدل على ان ما فعلوه من التمتع أفضل مما استمر عليه من القران والامر على خلاف ذلك وهل هذا الا تغرير به تعالى عنه مقام النبوة وبالجملة لم يوجد في شيء من الاحاديث ما يدل على ان بعض الانواع أفضل من بعض غير هذا الحديث فالتمسك به متعين ولا ينبغي ان يلتفت الى غيره من المبرجات فانما في مقابلته ضائعة واحتج من قال بان الافراد أفضل ان الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم أفردوا الحج وواظبوا على افراذه فلم يكن أفضل لم يواظبوا عليه وبأن الافراد لا يجب فيه دم قال النووي بالاجماع وذلك لسكاهه ويجب الدم في التمتع والقران وهو دم جبران لفوات الميعات وغيره فكان ما لا يحتاج الى جبران أفضل ومنها ان الامة أجمعت على جواز الافراد من غير كراهة وكراهة عمر وعثمان وغيرهما التمتع وبعضهم القران ويحاجب عن هذا كله بان الافراد لو كان أفضل لفعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم أوتقن فعله بعد ان صار ممنوعا بالسوق والعكس موع والسند ما سلف من انه صلى الله عليه وآله وسلم حج قروانا وأظهر انه كان يود ان يكون حجته تمتعا وهذا ان الجحان أعنى تعيين ما حجه صلى الله عليه وآله وسلم من الانواع وبيان ما هو الافضل منها من المضائق ومواطن الباطن وما حار به مع كونه في غاية الإيجاز ما يغني اللبيب (وعن حفصة أم المؤمنين قالت قالت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ما شأن الناس حلوا ولم تحل من عمرتك قال اني قد أتيت هدي وليدت رأسي فلا أحل حتى أحل من الحج رواه الجماعة

٢٥ نيل ح فبعضهم الحج الى العمرة ثم أفتاهم باستحبابه ثم أفتاهم بفعله حتموا ولم ينسخه شيء بعده وهو الذي ندين الله به أن القول بوجوبه أقوى وأصح من القول بالمنع منه وقد صح عنه صحة لاشك فيه أنه قال من لم يكن أهدي فليحل بعمره ومن أهدي فليحل بحج ثم عمرة انتهى وقد بسط القول على ذلك في كتاب الروضة النذرية بشرح الدرر البهية فراجعته نجد ما يشي العليل ويروى الغليل والله الموفق وهو يهدي الى سواء السبيل وهذا الحديث أخرجه أبو داود وفيه التحديث والعنة والقول ورواه كاهم بصريون الاعطاء في (عن أنس بن مالك رضي الله عنه انه سأل الرجل)

هو عبد العزيز بن ربيع الراوي (نقل له أخبرني بشئ عقلمته عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أين صلى الظهر والعصر يوم التروية) أي الثامن من ذي الحجة وسمى التروية لأنهم كانوا يرون فيه إبلهم ويقروون من الماء لأن ثلاث الإبل ما كن لم تكن اذ ذاك فيم آبار ولا عيون وأما الآن فقد كثرت جدوا واستغوا عن محل الماء (قال) أنس صلاهما (يعني) اتفق الأربع على استحبابه (قال) أين صلى العصر يوم النحر (قال) الأول الرجوع من منى (قال) أنس صلاهما (بالبطح) هو المحصب (ثم قال) أنس (افعل كما فعل امرؤك) صل ١٩٤ حيث يصلون وفيه إشارة إلى الجواز وإن الأمر اذ ذاك ما كانوا

الا الترمذي \* وعن غنيم بن قيس المازني قال سألت سعد بن أبي وقاص عن المتعة في الحج فقال فعلنا هذا يومئذ كافر بالعروش يعني بيوت مكة يعني معاوية رواه أحمد ومسلم \* وعن الزهري عن سالم عن أبيه قال تمتع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج وأهدى فساق معه الهدى من ذي الحليفة وبدأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج وأهدى فساق الناس مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج وتمتع الناس مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج فكان من الناس من أهدى فساق الهدى ومنهم من لم يهد فإلما قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مكة قال للناس من كان منكم أهدى فانه لا يحل من شئ حرم منه حتى يقضى حجه ومن لم يكن منكم أهدى فليطف بالبيت وبالصفا والمروة وليقصر وليحل ثم ليل بالحج وليدفن لم يجدها نضيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله وطاف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين قدم مكة فاسلم الركن أول شئ ثم خب ثلاثة اشواط من السبع ومشى أربعة أطواف ثم ركع حين قضى طوافه بالبيت عند المقام ركعتين ثم سلم فأنصرف فأتى الصفا فطاف بالصفا والمروة سبعة أطواف ثم لم يحل من شئ حرم منه حتى قضى حجه ونحر هديه يوم النحر وأفاض فطاف بالبيت ثم حل من كل شئ حرم منه وفعل مثل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أهدى فساق الهدى \* وعن عروة عن عائشة مثل حديث سالم عن أبيه متفق عليه قوله ولم يحل في رواية البخاري ولم يحل باليمن وهو ظاهر شأنه وفيه لغة معروفة قوله لبدت بقتل الموحدة أي شعر رأسي وهو أن يجعل فيه شئ ملتصق ويؤخذ منه استحباب ذلك للعموم قوله فلا أحل من الحج يعني حتى يبلغ الهدى محلها واستبدل به على أن من اعتمر فساقه ديا لا يحل من عمرته حتى ينحر هديه يوم النحر قوله بالعمر وشيخ عرش يقال له مكة ويوتها كافي القاموس قوله تمتع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخ قال المهلب معناه أمر بذلك لأنه كان يشكر على أنس قوله أنه قرن ويقول أنه كان مقردا قوله فأهل بالعمرة قال المهلب معناه أمرهم بالتمتع وهو أن يموا بالعمرة أولا

يوطون على صلاة الظهر ذلك اليوم بمكان معين فأشاروا أنس إلى أن الذي يذبحه لونه جائز وإن كان الإتياع أفضل وفي هذا الحديث الحديث بلفظ الافراد والحج والعنفة والقول والسؤال ورواه ما بين بخاري واسطى وكوفي وليس أحمد والعزير بن ربيع عن أنس في الصحيحين الا هذا الحديث وأخرجه البخاري أيضا في الحج وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وقد قال الترمذي بعد أن أخرجه صحيح مستغرب من حديث اسحق الأزرق عن الثوري قال في الفتح أن اسحق تفرد به وله تواهدهم في حديث جابر الطويل عندهم مسلم فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فأهلوا بالحج وركب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فحل بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ولا يداود والترمذي وأحمد والحاكم من حديث ابن عباس صلى الله عليه وسلم الظهر

يوم التروية والفجر يوم عرفته بنى ولابن خزيمه من طريق القاسم بن محمد عن عبد الله بن الزبير قال من سنة الحج أن يصلي الإمام الظهر وما بعده أو الفجر يعني ثم يغتسل إلى عرفة قال ابن المنذر وفي حديث ابن الزبير أن من السنة أن يصلي الإمام الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح يعني قال به علماء الإمام قال ولا أحفظ عن أحد من أهل العلم أنه أوجب على من تخلف عن منى ليلة التاسع شيئا ثم روى عن عائشة أنها أخرجت عن مكة يوم التروية - في دخل الليل وذهب ثلثه قال ابن المنذر الخروبيج إلى منى في كل وقت مباح إلا أن الحس وعطاء فلا لأبأس أن يتقدم الحاج إلى منى قبل يوم التروية

يوم او يومين وكرهه ما لا تذكره الاقامة بحكمه يوم التروية حتى يسمى الا ان ادرك وقت الجمعة فعليه ان يصلي ما قبل ان يخرج وفي حديث الباب اشارة الى متابعة أولى الأمر والاحتراز عن مخالفة الجماعة وأن ذلك ليس بانسأ واجب نعم المستحب ما فعله الشارح وبه قال الأئمة الاربعة قال النووي وهو الصحيح المشهور من نصوص الشافعي وفيه قول ضعيف انه يصلي الظهور بحكمه ثم يخرج الى منى (عن أم الفضل رضي الله عنها) لبابة أم عبد الله بن عباس رضي الله عنه (قالت شك الناس) واخذوا وهو معنى قوله في كتاب الصوم وعقار (يوم عرفة) ١٩٥ وهم معزفون (في صوم النبي صلى الله عليه وآله)

(وسلم) فقال بعضهم هم هو صائم وقال بعضهم ليس بصائم فيه اشعار بان صوم يوم عرفة كان معروفا عندهم معنادا لهم في الحضر فن قال بصيامه له اخذ بما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم من عادة ومن نقاه اخذ بكونه مسافرا قالت أم الفضل (فبعثت) وفي كتاب الصوم فارسلت وفي حديث آخر ان الرسالة هي ميمونة بنت الحارث فيجعل اثم ما بعأرسلة فانسب ذلك الى كل من مافته **ككون** ميمونة ارسلت لسؤال أم الفضل لها بذلك لكشف الحال في ذلك ويحتمل أن تكون أم الفضل ارسلت ميمونة (الى النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم بشراب) وفي باب الوقوف على الزبابة بعرفة وفي كتاب الصوم بقيلح ابن (فسربه) زاد فيه ما هو واقف على بعيره وزاد ابو نعيم وهو يحط الناس بعرفة وفيه استحباب فطر يوم عرفة للعاج وفي سنن أبي داود نبيه صلى الله عليه وآله وسلم عن صوم يوم

ويده هو ما قبل الحج قال ولا بد من هذا التأويل لدفع التناقض عن ابن عمر وقال ابن المنير ان حمل قوله تنفع على معنى أمر من أبعاد التأويلات والاستشهاد عليه بقوله رجم وانما أمر بالرجم من أو هن الاستشهاد ان لان الرجم وظيفة الامام والذي يتولاه انما يتولاه نيابة عنه وأما اعمال الحج من افراذوقر ان وقع فانه وظيفة **ككل** أحد عن نفسه ثم أورد تأويل آخر وهو ان الراوي عهد أن الناس لا يفعلون الا كفله لا سيما مع قوله خذوا عني مناسككم فلما تحقق ان الناس تمتعوا ظن انه صلى الله عليه وآله وسلم لم تمتع فاطلق ذلك قال الحافظ ولا يعين هذا أيضا بل يحتمل ان يكون معنى قوله تمتع محمولا على مدلوله اللغوي وهو الاتفاق باقيا على العمل العمرة والخروج الى تبة قاتم ما غيره قال النووي ان هذا هو المتعين قوله بالعمرة الى الحج قال المهاب أيضا الى ادخل العمرة على الحج قوله فانه لا يحل من شئ حرم عليه تقدم بيانه **وقوله** وليقتصر قال النووي معناه انه يقتصر على الطواف والسعي والتقصير يضرب خلا لا وهذا دليل على ان الحلق والتقصير نسأ وهو الصحيح وقيل استحبابه محذور قال وانما أمره بالتقصير دون الحلق مع ان الحلق أفضل لم يبق لشعر يحلقه في الحج قوله ولا يحل هو أمره معناه التبرأى قد صار حلالا لافعله كل ما كان محظورا عليه في الاحرام ويحتمل أن يكون أمره على الاباحة لفعل ما كان عليه محرما قبل الاحرام قوله ثم لم يل بالحج أي يحرم وقت خروجه الى عرفة ولهذا في يتم الدلالة على التراخي فلم يردانه بل بالحج عقب احلاله من العمرة قوله ولم يدأى هدى **التمتع** قوله فمن لم يجد الخ أي لم يجد الهدى بذلك المكان أو لم يجد نفسه او كان يجد هديا ولم يكن يتنصص صاحبه من يبعه أو يبيعه بغلافه فينتقل الى الصوم كما هو نص القرآن والمراد بقوله تعالى في الحج أي بعد الاحرام به قال النووي هذا هو الافضل وان صامها قبل الاحلال بالحج اجراه على الصحيح وأما قبل التحلل من العمرة فلا على الصحيح وجوزوه النووي وأهل الرأي قوله ثم خب سبأني الكلام عليه في الطواف وبأني الكلام أيضا على صلاة الركعتين والسعي بين الصفا والمروة ونحر الهدى والافاضة وسوق الهدى وقد استدل بالاحاديث المذكورة على ان حجه صلى الله عليه وآله وسلم كان تمتعا وقد تقدم الكلام على ذلك في أول الباب قوله من أهدي فساق الهدى الموصول فاعل قوله فعل أي فعل من أهدي فساق الهدى مثل ما فعل رسول الله صلى

عرفة بعرفة وهذا وجهه للشافعية والصحيح انه خلاف الأولى لا مكره وعلى كل حال يستحب فطره للعاج للاتباع كما دل عليه حديث الباب وليتقوى على الدعاء وأما حديث أبي داود وضعف بان في اسناده مجهولا قال في المجموع قال الجهور وسواء أضعفه الصوم عن الدعاء أو اعمال الحج أم لا وقال المتولي ان كان ممن لا يضعف بالصوم عن ذلك فالصوم أولى له والافال فطر انتهى قلت وهذا مصادفة للحديث الصحيح والحديث أحق بالاتباع ولا عبرة بما رآه القوم في أمثال ذلك وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الصوم وكذا مسلم وأبو داود (عن ابن عمر رضي الله عنهما انه أتى يوم عرفة حين زالت الشمس) قال سالم وأنا

معه (فصاح عند سر ادى الجحاح) بن يوسف الثقفي عام نزل باب الزبير بمكة لخمس مئة سنة ثلاث وسبعين قال العمراوى والحافظ ابن حجر وغيرهما كالكرماني السر ادى بنضم الدين الخليفة وتعبه العيني بانه انما هو الذى يحيط بالخليفة وله باب يدخل منه الى الخليفة قال ولاية... ملة غالبا الا المولود الاكبر انتمى وفي القاموس انه الذى يدفوق صحن البيت والبيت من الكرسف انتمى قلت وهو معروف بـ سر ادى وما فسره به العيني هو الصحيح وزاد الامام عيسى بن ابي هذا يعنى الجحاح وفيه تقدير له ولعله لتقصيره في تجهيل الرواح ونحوه (نخرج) من سر ادى ١٩٦ وعليه ملحقه معصية (مصنوعة بالعصاة) والملحقه

الله عليه وآله وسلم وأغرب الكرماني فشرحه على ان فاعل فعل هو ابن عمر راوى الخبر وفصل في رواية الى الوقت بين قوله فعل وبين قوله من أهـدى بلفظ باب قال في الفتح وهذا خطأ شنيع وقال أبو الوالد أهدى نا أبوذر ان تضرب على هذه الترجمة يعنى قوله من أهـدى وساق الهدى وذلك لظنه بان الترجمة من البخارى حكيم عليهم بالوهم (وعن القاسم عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفرد الحج رواه الجماعة الا البخارى وعن نافع عن ابن عمر قال أهلنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج مفردا رواه أحمد ومسلم ولمسلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهل بالحج مفردا وعن بكر المزني عن أنس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلبي بالحج والعمرة جميعا يقول لبك عمرة وجماعة فحق عليه وعن أنس أيضا قال خرجنا انصرخ بالحج فلما قدمنا مكة أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نجعلها عمرة وقال لو استقبلت من أمرى ما استدبرت بلعلمنا ان عمرة واحدة كن سقت الهدى وقرئت بين الحج والعمرة رواه أحمد وعن عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو ينادى العقيق يقول أنا نال الليلة أت من ربى فقال صلى في هذا الوادى المبارك وقل عمرة في حجة رواه أحمد والبخارى وابن ماجه وأبو داود وفي رواية للبخارى رقل عمرة وحجة) قوله أفرد الحج قد تقدم ان رواية الأفراد غير منافية لرواية القرآن لان من روى القرآن ناقل للزيادة وغاية الأمر ان يجمع بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أهل أولا بالحج مفردا ثم أضاف اليه العمرة وأما قول ابن عمر أهلنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج مفردا فليس فيه ما ينسأى قول من قال ان حجة صلى الله عليه وآله وسلم كان قرانا أو متعلا لانه أخبر عن أهلهم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يخبر عن أهل الله صلى الله عليه وآله وسلم قوله يقول لبك عمرة وجماعة من أدلة القائلين بأن حجة صلى الله عليه وآله وسلم كان قرانا وقد رواه عن أنس جماعة من التابعين منهم الحسن البصرى وأبو قلابه وجميد بن هلال وجميد بن عبد الرحمن الطويل وقتادة ويحيى بن سعيد الانصارى وثابت البناتى وبكر بن عبد الله المزني وعبد العزيز بن صهيب وسليمان ويحيى بن أبى اسحق وزيد بن أسلم

الازار الكبير (فقال) اى الجحاح (مالك يا أبا عبد الرحمن) كنية ابن عمر (فقال) له ابن عمر يحمل أوج (الرواح ان كنت تريد) أى تصيب (السنة) النبوية (قال) الجحاح (هذه الساعة) وقت الهاجرة (قال) ابن عمر (نم قال) الجحاح (فأناظرني) من الانتظار وهو الملهة (حتى أفيض على رأسى) أى اغتسل لان افاضة الماء على الرأس غالبا انما تكون في الغسل (ثم أخرج فنزل) ابن عمر عن هر كويه وانتظر (حتى أخرج الجحاح فسار فمال له سالم ابن عبد الله وكان مع أبيه ان كنت تريد السنة) النبوية (فأقصر الخطبة وجعل الوقوف) وعن مالك فقالوا وجعل الصلاة وغلط ابن عبد البر الرواية الاولى لان أكثر الرواة عن مالك على خلافها ووجهه بان تجهيل الوقوف يستلزم تجهيل الصلاة (فجعل) الجحاح (ينظر الى عمه الله) ابن عمر كانه يستدعى معرفة ما عنده فيما قاله ابنه سالم هل هو كذا أم لا (فلما رأى ذلك عبد الله

قال صدق) وموضع الترجمة منه قوله هذه الساعة لانه أشار به الى وقت زوال الشمس عند الهاجرة وهو وقت الرواح الى الموقف لحديث ابن عمر عند أبي داود قال غدا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين صلى الصبح في صبيحة يوم عرفة حتى أتى عرفة فنزل عمرة وهو منزل الامام الذى ينزل به بعرفة حتى اذا كان عند صلاة الظهر راج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مهجرا فجمع بين الظهر والعصر ثم خطب الناس ثم راج فوق وقف وحديث الباب قد أخرجه النسائي في الحج قال القسطلاني وفي هذا الحديث فوائد عدة تظهر عند التأمل لا يطيل بها انتهى قلت ومن فوائد الغسل للوقوف



بعرفة وأهل العلم يستحبونه وكان ابن عمر يغتسل لوقوفه عشية عرفة وقال الطحاوي فيه حجة بان أجاز المعصفر للمعصفر وتعبه  
ابن المنير في الحاشية بان الخجاج لم يكن يتقى السكر الا عظم من سكر الدماء وغيره حتى يتقى المعصفر وانما لم ينه ابن عمر لعله أنه  
لا ينجع فيه النهي ولعله بان الناس لا يفتقدون بالخجاج انتهى قال في الفتح وفيه نظر لان الاحتجاج انما هو لعدم انكار ابن  
عمر في عدم انكاره يتسلك الناس في اعتقاد الجواز انتهى وفيه ان اقامة الحج الى الخلق وان الامير يعمل في الدين بقول أهل  
العلم ويصير الى رأيهم وفيه مدخل العلماء السلاطين وانه لا نقيصة ١٩٧ عليهم في ذلك وفيه فتوى التلذذ

بمحضره معاه عند السلطان وغيره  
وابتداء العالم بالفتوى قبل ان  
يسئل عنها وفيه الفهم بالاشارة  
والنظر لقول سالم فجعل الخجاج  
ينظر الى عبد الله فلما رأى ذلك  
قال صدق وفيه طلب العلم  
العلم تشوف الخجاج الى شماع  
ما أخبره به سالم من أبيه ابن عمر  
ولم ينكر ذلك ابن عمر وفيه تعليم  
الفاجر السنن لمنفعة الناس وفيه  
احوال المفسدة الخفيفة التحصيل  
المصلحة الكبيرة يؤخذ ذلك من  
مضى ابن عمر الى الخجاج وتعليمه  
وفيه الحرص على نشر العلم  
لاتنقاع الناس به وفيه حجة  
الصلاة خلف الفاسق وان  
التوجه الى المسجد الذي بعرفة  
حين تزول الشمس للجمع بين  
الظهر والعصر في أول وقت الظهر  
سنة ولا يضر التأخر بقدر ما يستعمل  
به المرء من متعلقات الصلاة  
كالغسل ونحوه (وكان  
عبد الملك) ابن مروان (قد كتب  
الى الخجاج أن لا يخالف ابن  
عمر في الحج) اي أحكامه  
(عن جبير بن مطعم رضي الله

عنه) بن سالم وأبو قدامة عاصم بن حسين وسويد بن جبر الماهلي قوله خرجنا نصرخ  
بالحج فسمعه الجهور الثالث انه يستحب رفع الصوت بالتلبية وقد أخرج مالك في  
الموطأ وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم من طريق خالد بن السائب  
عن أبيه مرفوعا جافى جبريل فأمرني ان آمر أصحابي برفعون أصواتهم بالاهلال  
وروى ابن القاسم عن مالك انه لا يرفع الصوت بالتلبية الا عند المسجد الحرام ومضد  
من قوله لو استقبلت الخ هومته على مثل معناه من حديث جابر وفيه استدلال من قال  
بان التمتع أفضل أنواع الحج وقد تقدم البحث عن ذلك قوله اني الالهة أت هو جبريل  
كأن في الفتح قوله فقال صل في هذا الوادي المبارك هو وادي العقيق وهو بقرب العقيق  
بينه وبين المدينة أربعة أميال وروى الزبير بن بكار في أخبار المدينة ان سعاد المخدوم  
في مكان عند رجوعه من المدينة قال هذا عقيق الارض فسمى العقيق قوله وقل عرفة  
حجة برفع عرفة في كثر الروايات ونصها في بعضها باضمار فعل اي جعلتها عمرة وهو دليل  
على ان حجه صلى الله عليه وآله وسلم كان قرانا أو بعد من قال ان معناه انه يعتمر في تلك  
السنة بعد فراغ حجه وظاهر حديث عمر هذا أن حجه صلى الله عليه وآله وسلم القرآن كان  
بأمر من الله فكيف يقول صلى الله عليه وآله وسلم لو استقبلت من أمرى ما استدبرت  
بلحائهم عمر في نظر في هذا فان أجيب بأنه انما قال ذلك تظييبا لخواطر أصحابه فقد تقدم  
انه تغزير لا يليق نسبة مثله الى الشارع (وعن مروان بن الحكم قال شهدت عثمان وعليه

وعثمان ينهي عن المتعة وان يجمع بينهما فلما رأى ذلك على أهل بيته ما يليك بعمره ووجه  
وقال ما كنت لادع سعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقول أحد رواة البخاري  
والنسائي وعن الصبي بن معبد قال كنت رجلا نصرانيا فأسأت فاهلت بالحج والعمرة  
قال فسمعتني زيد بن صوحان وسلمان بن ربيعة وأنا أهل بيته واقفا لالهذا أضل من بعير  
أهله فكأنما جعل على بكائهم ما جعل على عمر بن الخطاب فآخبرته فاقبل عليه ما  
نلامهم وأقبل على فقال حديث اسامة نبيك محمد صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد  
وابن ماجه والنسائي الحديث أخرجه أبو داود وسكت عنه هو والمنذرى ورجال

عنه قال أضلت بعير الى اي أضلته أو ذهب هو زاد الحق بن راهويه في مسنده في الجاهلية (فذهبت أطلبه يوم عرفة)  
وفي رواية الجعدي في مسنده من طريقه أخرجه أبو نعيم أضلت بعير الى يوم عرفة فخرجت أطلبه بعرفة فعلى هذا فله يوم  
عرفة متعلق بأضلت فان جبير انما جاء الى عرفة لطلب بعيره لا ليقف بها (فرايت النبي صلى الله عليه وآله وسلم واقفا بعرفة)  
وهذا موضع الترجمة واستدل به على ان الوقوف يكون بعرفة دون غيرها من الأماكن قال جبير (فقلت هذا) اي النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم (والله من الحسب) بضم الحاء وسكون الميم قال في القاموس الحسب الامانة الصلبة جمع أحسن وفيه لقب قرش



وكانه وجديلة ومن تابعهم لعمدتهم في دينهم أو لا يجامهم للحماء وهي الكعبة لان جبرها أبض عميل الى السواد انهم  
 وهذا الاخير رواه ابراهيم الجرمي في غريب الحديث من طريق عبد العزيز بن عمرو الاول الكوفي وأما ابن ابي عمير  
 كانت قبر يشي لأدري قبل القيل أو بعده ابتدعت أمر الجس رباياتر كوا الوقوف على عرفه والافاضة منهم ماوهم يعرفون  
 ويقرون انهم امن المشاعر والسخ الا انهم قالوا نحن اهل الحرم ونحن الجس والجس اهل الحرم قالوا لا ينبغي للحمس ان يتأقنوا  
 الاقط ولا يسلبوا السمن وهم حرم ١٩٨ ولا يدخلوا بيتا من شعير ولا يستظلوا ان استظلوا الا في بيوت

الا دم ما كانوا حرم ما قالوا لا ينبغي  
 لاهل الحل ان يأكلوا من طعام  
 جاء به معهم من الحل الى الحرم  
 اذا جاءوا بجاجا أو عمارا ولا  
 يطوفوا بالبيت اذا قدموا اول  
 طوافهم الا في باب الجس (فما  
 شأنه ههنا) نجيب من جيب  
 وانكار منه لما رأى النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم واقفا بعرفة  
 فقال هو من الجس فباله يقف  
 بعرفة والجس لا يقفون به لانهم  
 لا يخرجون من الحرم وعند  
 الجدي عن سفيان وكان  
 الشيطان قد اسلمواهم فقال  
 لهم انكم ان عظمتم غير محرمكم  
 استخف الناس بجرمكم فكانوا  
 لا يخرجون من الحرم وعند  
 الامام علي وكانوا يقولون نحن  
 اهل الله لا نخرج من الحرم وكان  
 سائر الناس يقف بعرفة فذلك  
 قوله تعالى ثم أفيضوا من حيث  
 أفاض الناس قال المكراني  
 وقفة رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم بعرفة كانت سنة عشر  
 وجيب كان حينئذ مسلما لانه  
 أسلم يوم الفتح فان كان سؤا له من

استاده رجال الصحيح قوله وان يجمع بين ما يحتمل ان تكون الواو عاطفة فيكون معنى  
 عن الفتح والقران معا ويحتمل ان يكون عطفا لنفسه يريا وهو على ما تقدم ان السلف  
 كانوا يطلقون على القران تمعا فيكون المراد ان يجمع بين ما قرأنا أو ايقاعا لهم في سنة  
 واحدة بتقديم العمرة على الحج وقد زاد مسلم ان عثمان قال اعلى دعاءك فقال على اني  
 لا أستطيع ان أدعك وقد تقدم في أول الباب ان عثمان قال أجل واسكا كذا حين قوله  
 من الصبي هو يضم الصاد المهملة وفتح الواو المحذرة بعد هاتمة قال في التقريب صبي  
 بالنون غير ابن معبد النعماني بالمتانة والجمجمة وكسر اللام ثقة مخضرم نزل الكوفة من  
 الثانية قوله زيد بن صوحان يضم الصاد المهملة بعد هاو او سا كنه ثم هيجمة مخضة قوله  
 فكانما حمل على بكاهم ما جعل يعنى انه نقل عليه ما سمعه منهم من ذلك اللفظ الغليظ  
 قوله حديث السنة النبوية هو من أدلة الثقاتين بتفضيل القران ولا يخفى أنه لا يصلح  
 للدلالة به على الافضية لانه لا خلاف ان الثلاثة الانواع ثابتة من سنة صلى الله  
 عليه وآله وسلم اما بالقول أو بالفعل ويجوز نسبة بعضها الى السنة لا يدل على انه أفضل  
 من غيره مع كونهم مشتركين في ذلك (وعن مراقبة بن مالك قال سمعت النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم يقول دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة قال وقرن رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم في حجة الوداع رواه أحمد وعنه البراء بن عازب قال لما قدم على من اليمن على  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال وجدت فاطمة قد لبست ثيابا صبيعا وقد  
 نضت البيت بشوح فقالت مالك ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قدأمر أصحابه  
 فسلوا قال قلت لها اني أهلت باهـ الال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فابت  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لي كيف صنعت قال قلت أهلت باهـ لال رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم قال فاني قد سقت الهدى وقرئت قال فقال لي الشمر من البدن  
 سبعاً وستين أو ستاً وستين وانسك لنفسك ثلاثاً وثلاثين أو أربعاً وثلاثين وأمسك لي من  
 كل بدنة منهم ابضة رواه أبو داود) حديث سراقه في اسناده داود بن يزيد الاودي وهو

ذلك انكارا وتجا فاعلم لم يبلغه نزول الآية المذكورة وان كان للاستفهام عن حكمة المخالفة  
 عما كانت عليه الجس فلا اشكال ويحتمل ان يكون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقف بعرفة قبل الهجرة انهم قال  
 في الفتح وهذا الاخير هو المعتمد وكانه سمع السهمي في ظنه انهم حجة الوداع أو وقع له اتفاقا وقد روى ابن خزيمة وانصت بن  
 راهو به في مسنده موصولا من طريق ابن اسحق عن عدي بن عبد الله بن أبي بكر عن عثمان بن أبي سليمان عن عمار بن جبير عن  
 أبيه قال كان قبر يشي انما تدفع من الزدلفة ويقولون نحن الجس فلا نخرج من الحرم وقد روى كوا عرفه قال فريأت رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم في الجاهلية بشف مع الناس بعرفة على جبل له ثم يصبح مع قومه بالمزدلفة فمعة معهم ويدفع اذا دفعوا ولقط يونس بن بكير عن ابن اسحق في المغازي مختصر او فيه توفيقا من الله له واخرجه اسحق ايضا عن الفضل بن موسى عن عثمان بن الاسود عن عطاء عن جبير بن مطعم قال اضللت جارا لي في الجاهلية فوجدته بعرفة فرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واقفا بعرفة مع الناس فلما أسلمت عرفت ان الله وفقه لذلك انتمى ودلى هذا الحديث على ان المراد بالآية الافاضة من عرفة وظاهر سياقها انها الافاضة من مزدلفة وهذا ١٩٩ الحديث أخرجه مسلم والنسائي في

الحج (عن اسامة بن زيد رضى الله عنه انه سئل عن سير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع حين دفع الى انصرف من عرفات الى المزدلفة وسمى دفعا لازدحامهم اذا انصرفوا فاندفع بعضهم ببعض (قال) اسامة (كان) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (يسير العتيق) بفتح العين والنون وهو السير بين الابطاء والاسراع (فاذا وجد فجوة) بفتح الفاء ويكون الجيم اى متسعا (انص) بفتح النون وتشديد الصاد اى سار سيرا شديدا يابغ به الغاية قال ابن عبد البر في هذا الحديث كفية السير في الدفع من عرفة الى المزدلفة لاجل الاستجمال للصلاة لان المغرب لا تصل الامع العشاء بالمزدلفة فيجتمع بين المصلين من الوقار والسكينة عند الرجعة ومن الاسراع عند عدم الزحام وفيه ان السلف كانوا يحرسون على السؤال عن كنية أحواله صلى الله عليه وآله وسلم في جميع حركاته

ضعيف وقد أخرج نحوه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي عن ابن عباس وسيأتي في باب فسخ الحج وحديث البراء أخرجه أيضا النسائي وفي اسناده يونس بن اسحق السبيعي وقد احتج به مسلم وأخرج له جماعة وقال الإمام أحمد حديثه فيه زيادة على حديث الناس وقال البيهقي كذا في هذه الرواية وقرنت وليس ذلك في حديث جابر حين وصف قدوم على واهلاله وسد حديث جابر أصبح سيدا وحسن سياقة ومع حديث جابر حديث أنس يريد ان حديث أنس ذكر فيه قدوم على وذكرا هلاله وليس فيه قرنت وهو في الصحيحين قوله دخلت العمرة في الحج قد تقدم انه يدل على أفضية القران لصيرة العمرة جرأ من الحج أو كالحزب قوله صديقا فعمل ههنا بفتح في مفعول اى مصبوغات قوله وقد نضجت بفتح النون والصاد المعجمة والحاء المهملة قوله بنضوح بفتح النون وضم الصاد المعجمة بعد الواو حاء مهملة وهي ضرب من الطيب قوله فقالت ههنا كلام محذوف تقديره فانكر عليا صبغ ثيابه وانضج يثما بالطيب فقالت الخ قوله قد أصر أصحابه لحوائى رواية مسلم فوجد فاطمة ممن حلت وليست ثيابا صبيغا واكتملت فانكر ذلك عليا قالت امرئى أبهى هذا قوله اوستا وستين هكذا في سنن أبي داود وكان جعله الهدى الذى قدم به على من ألين والذي أتى به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما فقه كفى صحيح مسلم وفي لفظ مسلم فحضر ثلاثا وستين بيده ثم أعطى عليا فحضر ما غلب قال النووي والقرطبي ونقله القاضى عن جميع الروايات ان هذا هو الصواب لاما وقع في رواية أبي داود قوله بضعة بفتح الاء الموحدة وهى القطعة من اللحم وفي صحيح مسلم ثم أمر من كل بدنة بضعة فجعلت في قدر وطبخت فاكل كل هو وعلى من لحها وشربا من مرقها واستدل بحديث سراقه والبراء من قال ان حجه صلى الله عليه وآله وسلم كان قرانا وقد تقدم الكلام على ذلك واستدل بحديث على بن عيسى الا حرام معلقا وعلى جواز الاشتراك في الهدى وسيأتى الكلام على ذلك

### باب ادخال الحج على العمرة

(عن نافع قال اراد ابن عمر الحج عام حجة الحرورية في عهد ابن الزبير فقبل له ان الناس كانوا يمتنعون قتال فخصاف ان يصعدوا فقال لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة اذن

وسكونه ليقعدوا به في ذلك انتمى وحديث الباب أخرجه البخارى ايضا في الجهاد والمغازي ومسلم في المناسك وكذا أبو داود والنسائي وابن ماجه (عن ابن عباس رضى الله عنهم انه دفع مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم عرفة) من عرفات (فسمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وراعه زجرا) بفتح الزاى وسكون الجيم صياحا (شديدا وضربا باللائل فأشار بسوطه اليهم وقال أيها الناس عليكم بالسكينة) اى الزموا الرفق وعدم المزاحمة في السير ثم على ذلك بقوله (فان البر) بكسر الموحدة اى النحر (ليس بالابضاع) بكسر الهمزة وبالصاد المعجمة وآخره عين مهملة وهو جبل الدابة على اسرها في السير يقال وضع

المعبر وغيره أسرع في سيره وأوضعه راكبة أي ليس البر بالسيرة السريع ويقال هو سيرة مثل الخيل فيبين صلى الله عليه وآله وسلم أن تكليف الاسراع ليس مما يقترب به ومن هذا أخذ عمر بن عبد العزيز قوله لما خطب بعرفة ليس السابق من سبق بعينه وفرسه ولكن السابق من غفر له وقال المهلب انما هم اهم عن الاسراع ابقا عليهم لئلا يجفوا بانفسهم مع بعد المسافة وهذا الحديث من أفراد البخاري (عن أبي بصير) أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما أتته مكة فقامت فصلى فصلت ساعة ثم قالت لعبد الله بن كيسان (يا بني) مصغرا (هل غاب القمر) قال ابن كيسان (قلت لا

فصلت ساعة ثم قالت له) (هل غاب القمر قال نعم قالت فارتحوا) يكسر الحاء أمر من الارتحال (فارتحلنا ومضينا حتى رمت البجرة) الكبرى (ثم رجعت) الى منزلها يعني (فصلت الصبح في منزلها) وفي أبي داود باسناد صحيح على شرط مسلم عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أرسل أم سلمة اليه الخزف رمت قبل الفجر ثم أقاضت واستبدل به على أنه يدخل وقت الرمي يصف اليه الخمر ووجهه أنه صلى الله عليه وآله وسلم علق الرمي بما قبل الفجر وهو صالح لجميع الليل ولا ضابط له فجعل النصف ضابطا لأنه أقرب الى الحقيقة مما قبله ولأنه وقت به للدفع من مزدلفة ولأن الصبح فسكان وقت الرمي كما بعد الفجر ومذهب المالكية والحنفية يحل بطالوع الفجر وقبله لغو حتى للنساء والضعفة والرخصة في الدفع لئلا تنأى في الدفع خوفا الزحام والافضل الرمي من طلوع الشمس وفي سنن أبي داود

أصنع كما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أشهدكم أني قد أوجبت عمرة ثم خرج حتى إذا كان بظاهر البداء قال ما شأن الحج والعمرة الا واحدا أشهدكم أني قد جمعت حجة مع عمرتي واهدي هديا مقلدا اشتراه بقديدوا اطلق حتى قدمت مكة فطاف بالبيت وبالصفا ولم يزد على ذلك ولم يحال من شيء حرم منه حتى يوم النحر فحاق وشعر ورأى أن قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الاول ثم قال هكذا صنع النبي صلى الله عليه وآله وسلم متفق عليه) قوله حجة الحار وربة هم الخوارج ولكنهم يجوعوا في السنة التي مات فيها يزيد ابن معاوية سنة أربع وستين وذلك قبل ان يتبعي ابن الزبير بالخلافة ونزل الحجاج بابن الزبير في سنة ثلاث وسبعين وذلك في آخر أيام ابن الزبير فاما ان يحمل على ان الراوي أطلق على الحجاج والباحه حر وربة بنامع ما بينهم من الخروج على أئمة الحق واما ان يحمل على تعدد القصة وأن الحار وربة حجت سنة أخرى والله يثبت الاول ما في بعض طرق البخاري من طريق الليث عن نافع بلفظ حين نزل الحجاج بابن الزبير وكذا المسلم من رواية يحيى القطان قوله كما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رواية للبخاري كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوله أشهدكم أني قد أوجبت عمرة يعني من أجل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان أهل بعمره عام الخديبية قال النووي معنى ان صددت عن البيت وأحصرت فحلت من العمرة كما يحال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من العمرة وقال عباس يحقل ان المراد أنه أوجب عمرة كما أوجب النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم ويحقل انه أراد الامر من الايجاب والاحلال قال الحافظ وهذا هو الاظهر قوله ما شأن الحج والعمرة الا واحدا يعني فيما يتعلق بالاحصار والاحلال قوله ولم يزد على ذلك هذا يقتضي انه اكتفى بطواف القدوم عن طواف الافاضة وهو مشكل وسيلاني ان شاء الله تعالى الكلام عليه وفي الحديث فوائدها ما توب له المصنف من جواز ادخال الحج على العمرة واليه ذهب الجمهور ولكن بشرط ان يكون الادخال قبل الشروع في طواف العمرة وقيل ان كان قبل مضي أربعة أشواط صح وهو قول الحنفية وقيل ولو بعد تمام الطواف وهو قول المالكية ونقل ابن عبد البر أن أبا الوثرشد منع

باسناد حسن من حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لقمان بن عبد المطلب لا تمروا حتى تطلع الشمس وأخرجه أبو داود والنسائي والطحاوي وابن حبان والترمذي وصححه الترمذي وابن حبان وحسنه الحافظ في الفتح وإذا كان من رخص لمنع ان يرى قبل طلوع الشمس فمن لم يرخص له أولى واحتج الشافعي بحديث أم هانئ هذا وقد جمعوا بين حديث ابن عباس وحديث الباب بحمل الامر في حديث ابن عباس على الذنب ويؤيده ما أخرجه الطحاوي من طريق ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال بعثني النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع أهل وأمرني ان أرمي مع الفجر وقال ابن

لما نذر السنة ان لا يرى الا بعد طلوع الشمس كما فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يجوز الرمي قبل طلوع الفجر لان فاعله  
 يخالف للسنة ومن رماها حينئذ فلا اعادته عليه اذ لا علم احد اقال لا يجوزته وقال الامام الحافظ الشوكاني الثابت عنه صلى الله  
 عليه وآله وسلم انه رعى ضحى وأخرج أحمد واهل السنن من حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن غيلة بني  
 عبد المطلب ان يرموا الجارح حتى تطلع الشمس وصححه الترمذي وابن حبان وحسنه ابن حجر في الفتح وهكذا أخرجه الترمذي من  
 حديثه انه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن غيلة أهله ان يرموا الجرح حتى تطلع الشمس فدل على ان أول وقت  
 ٢٠١ تطلع الشمس فدل على ان أول وقت

الرمي من طلوع الشمس لامن  
 فجر الصبر ولا يعارض هذا  
 ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من  
 حديث أم سلمة انها رأت الجرح ثم  
 رجعت فصارت الصبح لانها  
 استمدت على ذلك بقولها ان  
 رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم أذن للظعن فكان ذلك خاصا  
 بهن (فقلت لها يا بنته) اي يا هذه  
 (ما أرانا) بضم الهمزة اي  
 ما أظن (الا قد طلعت) بفتح  
 المجهمة وتشديد اللام وسكون  
 السين أي قد قدما على الوقت  
 الم شروع) قالت يا بني اذ رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 أذن للظعن) بضم الظاء المجهمة  
 والعين المهملة ويجوز ان كانا  
 جمع ظهينة المرأة في اليهودج وفي  
 رواية أبي داود انا كنا نمنع هذا  
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وآله وسلم وفي رواية مالك أنه قد  
 كنا نمنع ذلك مع من هو خير منك  
 يعني النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم واستدل بقوله اذن على عدم  
 وجوب المبيت بالمزدلفة اذ لو كان  
 واجبا لم يستطعوا بعد الزيادة

ادخال الحج على العمرة قياسا على منع ادخال العمرة على الحج ومنها ان القارن يقتصر  
 على طواف واحد ومنها ان القارن يهذى وشذابن حزم فقال لا هدى على القارن ومنها  
 جواز الخروج الى النسك في الطريق المظنون خوفه اذ ارجى السلامة قاله ابن عبد البر  
 ومنها ان العجاية كانوا يستعملون القياس ويحتجون به (وعن جابر انه قال أقبلنا مع  
 مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمحج مقردوا أقبات عائشة بعمرة حتى اذا كنا  
 بسترف عركت حتى اذا قدما مكة طافنا بالكعبة والصفاء المروة فامرنا رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم ان يحل منامن لم يكن معه هدى قال فقلنا حل ماذا قال الحل كله  
 فواقعنا النساء وطعننا بالطيب ولبسنا ثيابا وليس بيننا وبين عرفة الا أربع ليل ن  
 أهلنا يوم التروية ثم دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على عائشة فوجدتها تبكي  
 فقال ما شأنك قالت شافى انى قد حدثت وقد حدثت الناس ولم أحل ولم أطف بالبيت  
 والناس يذهبون الى الحج الا ان فقال ار هذا امر كتبته الله على بنات آدم فاغتسل على  
 ثم أهلى بالحج ففعلت ووقفت لما وقف حتى اذا ظهرت طافت بالكعبة وبالصفاء والمروة  
 ثم قال قد حدثت من حجتك وغمرتك جميعا فقالت يا رسول الله انى أجبتى فى نفسى انى لم  
 أطف بالبيت حين حجبت قال فاذهب به يا عبد الرحمن فاعمرهما من التعميم وذلك ليله  
 الحصة متفق عليه) قوله بمحج مقردوا استدلل به من قال ان محجه صلى الله عليه وآله وسلم  
 كان مقردا وليس فيه ما يدل على ذلك لان غاية ما فيه انهم أفردوا الحج مع النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم وليس فيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفرد الحج ولو سلم انه يدل على  
 ذلك فهو مؤول بما استدل به من قوله عركت بفتح العين المهملة والراءى حاضرت يقال عركت  
 نعلك عروكا كقعدت تقعد قعودا قوله حل ماذا بكسر الهمزة والمهملة وتشديد اللام  
 وحذف التنوين للاضافة وما استقهامية أى الحل من أى شئ ذاهب هذا السؤال من  
 جهة من جواز أنه حل من بعض الاشياء دون بعض قوله الحل كله أى الحل الذى لا يبقى  
 معه شئ من منوعات الاجرام بعد التحلل المأمور به قوله ثم أهلنا يوم التروية هو اليوم

٢٦  
 ويندب اليه وان لم ينزل فالدم أى على الاشهر وهذا صححه الرافعي وصححه النووي وجوبه على غير المعذور كالرعا وأهل سقاية  
 العباس أو له مال يخاف ثلثه بالميت أو مريض يحتاج الى تعهده أو أمر يخاف فوته قال النووي وهو يحصل المبيت بالمزدلفة  
 بحضورها لحظة في النصف الثاني كالوقوف بعرفة نفس عليه فى الام وبه قطع جمهور العراقيين واكثر المراسين وقيل  
 يشترط معظم الليل كالواحد لا يبين بوضع لا يثبت الا بعظيم الليل وقال أبو حنيفة بوجوب المبيت أيضا قال للشوكاني فى

السبل الجرار قد صبح الميت بمزدلفة من فعله صلى الله عليه وآله وسلم الواقع بيانا لمعمل القرآن والسنة فافاد ذلك فرضيته وانضم  
الى ذلك ما ثبت من حديث عقبة بن مضر من والاصل ان الادلة قد دللت على وجوب الميت بمزدلفة فهو واجب من واجبات  
الحج وفرض من فرائضه لاسيما صلاة القبر بها وفي حديث عزرة بن مضر من شهد صلاة تهاذه ووقف يفيد انه لا يتم حج من لم  
يصل القبر بالمزدلفة انتهى قال في الفتح واختلاف السلف في هذه المسئلة فكان بعضهم يقول من مرت بمزدلفة فلم ينزل بها فعليه  
دم ومن نزل بها انم دفع منها في أي وقت كان من الليل فلا دم عليه ولو لم يقف مع الامام وقال مجاهد

٢٠٢

وقمادة والزهرى والثوري من لم يقف بها فدم ضيع نسكا وعليه دم وهو قول أبي حنيفة وأحمد  
واسحق وأبي ثور وروى عن عطاء وقال الا وزاعي لادم عليه مطلقا  
وانما هو منزل من شاء نزل به ومن شاء لم ينزل به وروى الطبراني بسند فيه ضعف عن ابن عمر  
صرفوا عما جامع منزل لدليج المسلمين وذهب ابن بنت الشافعي وابن خزيمة الى ان الوقوف به اركان  
لا يتم الحج الا به وأشار ابن المنذر الى ترجيحه ونقله عن علقمة  
والنخعي والعجب انهم قالوا من لم يقف بها فاته الحج ويجعل احرامه  
عمرة واجتج الطحاوي بان الله لم يذكروا الوقوف وانما قالوا ذكرها  
الله عند المشعر الحرام وقد اجعوا على ان من وقف بها بغير ذكر ان  
حجه تام فاذا كان الذكر المذكوور في الكتاب ليس من صلب الحج  
فالوطن الذي يكون الذكر فيه أجري أن لا يكون فسر ما وقد  
ارتسب ابن خزم الشطط فزعم ان من لم يصل صلاة الصبح بمزدلفة  
مع الامام بفوته الحج التزاما لما ألزمه به الطحاوي ولم يعتبر ابن قدامة بخالفته هذه في الاجماع على الاجزاء كما حكاه الطحاوي

الثامن من ذى الحجة قوله أمر كتبه الله على بنات آدم فاعتقلى الخ هذا الغسل قبل هو  
الغسل للاحرام ويحتمل ان يكون الغسل من الحيض قوله حتى اذا ظهرت بفتح الهاء  
وضمها والفتح أفصح قوله من حجتك وعمرك هذا انصرح بان عمرته المتبطل ولم يخرج  
منها وان ما وقع في بعض الروايات من قوله ارفضى عمرتك وفي بعضهم ادعى عمرتك متاول  
قال النووي ان قوله حتى اذا ظهرت طافت بالكعبة والصفاء والمروة ثم قال قد حلت  
من حجتك وعمرك يستتبع منه ثلاث مسائل حسنة احداها ان عائشة كانت قارئة  
ولم تبطل عمرتها وان الرض المذكور متاول الثانية ان القارن يكفي طواف واحد وهو مذهب الشافعي والجمهور وقال أبو حنيفة وطائفة يلزمه طوافان وسعيان  
الثالثة ان السعي بين الصفا والمروة يشترط وقوعه بعد طواف صحيح وموضع الدلالة ان  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرها ان تصنع ما يصنع الحاج غير الطواف بالبيت  
ولم تسع كالم تطف فلولم يكن السعي متوقفا على تقدم الطواف عليه لما أخرته قال واعلم  
ان طهر عائشة هذا المذكور كان يوم السبت وهو يوم النحر في حجة الوداع وكان ابتداء  
حيضها هذا يوم السبت ايضا الثلاث خالون من ذى الحجة سنة احدى عشرة ذكروا أبو  
محمد بن خزم في كتابه حجة الوداع قوله فاذهب بها يا عبد الرحمن الحج قد تقدم شرح هذا في  
أول كتاب الحج والحديث ساقه المصنف رحمه الله ههنا للاستدلال به على جواز ادخال  
الحج على العمرة وقد تقدم ما فيه من الخلاف والاشترط والعديد فواته يأتي ذكرها  
في مواضعها

\* (باب من احرام مطلقا وقال أحرمت بما أحرم به فلان) \*

(عن أنس قال قدم على علي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال بما أهلت يا علي فقال  
أهلت باهلال كاهلال النبي قال لولا ان معي الهدى لأهلت متفق عليه ورواه النسائي  
من حديث جابر وقال فقال اعد لي بما أهلت قال قلت اللهم اني أهل بما أهل به رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم \* وعن أبي موسى قال قدمت على النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم وهو منبج بالبطناء فقال بما أهلت قال قلت أهلت باهلال كاهلال النبي صلى الله

عليه

انتهى (عن عائشة رضي الله عنها قالت نزلنا المزدلفة فاستأذنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم سورة) بنت زمعة رضي الله  
عنها (ان تدفع) أي ان تتقدم الى منى (قبل حطمة الناس) أي زحمتهم لان بعضهم يحط بهم بعضا من الزحام (وكانت) سورة  
(امراة بطيئة فاذن لها) صلى الله عليه وآله وسلم (فدفعت) الى منى (قبل حطمة الناس وأقناعتني أصبغتوا نحن ثم دفعتنا بفتح)  
صلى الله عليه وآله وسلم قالت عائشة (فلان) كونه استأذنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما استأذنت سورة أحب



الى من) كل شيء (مفر و ح ) وأسر و هذا كقول في الحديث الآخر أحب الى من حمر النعم وعند ابن ماجه عن عبد الرحمن بن القاسم بلفظ وددت اني كنت استأذنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما استأذنته سودة فأصلى الصبح في فارمى الجوة قبل ان ياتي الناس الحديث وكانت عائشة لا تفيض الامع الامام قال أبو عبد الله الابي الشافعي في كلام الاصوليين ان ذكر الحكم عقب الوصف المناسب يشعر بكونه علة فيه وقول عائشة هذا يدل على انه لا يشعر بكونه علة لانه لو أشعر بكونه علة لم ترد ذلك للاختصاص سودة بذلك الوصف الا ان يقال ان عائشة نفعت

٢٠٣

المظاير وأت ان العلة انما هي

الضعف والضعف أعم من ان

يكون اشقل الجسم أو غيره كما قال

أذن اضعة أهله ويحتمل انها

قالت ذلك لانها اشتركت في الوصف

لما روى انها قالت سابقة رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم

فسميته فلما ريت اللهم سبق

❦ (عن عبد الله بن مسعود رضي

الله عنه انه قدم جمعا) أي المزدلفة

من عرفات (فصلى الصلاتين)

المغرب والعشاء (كل صلاة)

منهما) وحدها بأذان واقامة

والعشاء بينهما) المراد به الطعام

أي انه تعشى بين الصلاتين وقد

وقع ذلك ميديا كما في رواية أخرى

انه دعا بعشائه فتمعشى ثم صلى

العشاء قال عياض وانما فعل ذلك

لنفيه على انه يغتفر الفصل العيسير

بينهما) ثم صلى الفجر حين طلع الفجر

قائل يقول طلع الفجر وقائل يقول

لم يطلع الفجر ثم قال ان رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم قال ان

هاتين الصلاتين حولتا أي غيرتا

(عن وقتها) المعتاد (في هذا المكان)

المزدلفة قال البلقيني فيما نقله

عنه صاحب الامع لعل هذا

مدرج من كلام ابن مسعود في

عليه وآله وسلم قال سقت من هدى قلت لا قال فطف بالبيت وبالصفا والمروة ثم حل قال فطفت بالبيت وبالصفا والمروة ثم أتيت امرأته من قومي فمشطمتني وغسأت رأسي متفق عليه وفي لفظ قال كيف قلت حين أحرمت قال قلت أبيتك باهلال كاهل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذكره آخر جه) قوله في حديث علي لولا ان معي الهدي لاحتلت قال البخاري زاد محمد بن بكر عن ابن جريج قال قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم بما أهلت يا علي قال بما أهل به النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فاهدي وامكث حراما كما أنت قوله ثم أتيت امرأته من قومي في رواية للبخاري امرأتين قيس والمتبادر من هذا الاختلاف انهما من قيس عيلان وابسين بينهم وبين الاشعري نسبة وفي رواية من نساء بني قيس قال الحافظ فظهر لي من ذلك ان المراد بقيس أبوه قيس بن سائب والد أبي موسى الاشعري وان المرأة زوج بعض اخوته فقد كان لأبي موسى من الاخوة أبو رهم وأبو بردة قبل ومحمد والحسد يشان بدلان على جواز الاحرام كاحرام شخص يعرفه من أراد ذلك وأما مطلق الاحرام على الابهام فهو جائز ثم يصرفه المحرم الى ما شاء كونه صلى الله عليه وآله وسلم لم ينه عن ذلك الى ذلك ذهب الجمهور وعن المالكية لا يصح الاحرام على الابهام وهو قول الكوفيين قال ابن المنبر وكانه مذهب البخاري لانه أشار في صحيحه عند الترجمة لهذين الحديثين الى أن ذلك خاص بذلك الزمن وأما الآن فقد استقرت الاحكام وعرفت مراتب الاحرام فلا يصح ذلك وهذا الخلاف يرجع الى قاعدة أصولية وهي هل يكون خطابه صلى الله عليه وآله وسلم لواحد أو لجماعة مخصوصة في حكم الخطاب اعلم للائمة أولا فمن ذهب الى الاول جعل حديث علي وأبي موسى شرعا عاما ولم يقبل دعوى الخصوصية الا بدليل ومن ذهب الى الثاني قال ان هذا الحكم مختص بهما والظاهر الاول

### \* (باب التلبية وصفة لها واحكامها) \*

(عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا استوت به راحلته قائما عند مسجد ذي الحليفة أهل فقال اللهم لبیک لبیک لا شریک لک لبیک ان الحمد والنعمة لك والملائک لا شریک لک وکان عبد الله یزید مع هذا لبیک لبیک وسعیدک والخیر یدیک

باب من أذن وأقام قال عبد الله هما صلاتان محولتان قال وحكي البيهقي عن أحمد تردد في انه مرفوع أو مدرج من خبر حماد بن عيسى بانه مدرج وأجاب البرماوى بانه لا تنافي بين الأمرين فمرة رفع ومرة وقف (المغرب والعشاء فلا يقدم الناس جمعا) أي المزدلفة (حق يعتموا) من الاعتام أي يدخلوا في العتمة وهو وقت العشاء الاخيرة (وصلاة الفجر هذه الساعة) أي بعد طلوع الصبح قبل ظهوره للعامة (ثم وقف) ابن مسعود رضي الله عنه بمزدلفة أو بالمشعر الحرام (حتى اسفر) اضاء الصبح وانتشر ضوءه (ثم قال لو ان أمير المؤمنين) عثمان رضي الله عنه (أفاض الآن) عند الاسفار قبل طلوع الشمس (أصاب السنة) التي فعلها رسول الله



صلى الله عليه وآله وسلم خلا فلما كانت عليه الجاهلية من الافاضة بعد طلوع الشمس قال عبد الرحمن بن يزيد الراوى عن ابن مسعود (فما أدري أقوله) أى أقول ابن مسعود لو أن أمير المؤمنين أفاض الخ (كان أسرع أم دفع عثمان رضى الله عنه) أسرع وقال الكرماني وتبعه البرماوى أن القائل فما أدري الخ هو ابن مسعود نفسه وهو خطأ كما قاله فى الفتح قال ووقع فى رواية جرير بن حازم عن أبي إسحق عند أحمد من الزيادة فى هذا الحديث أن نظير هذا القول صدر من ابن مسعود عند الدفع من عرفة أيضا وانظروا فلما وقفنا بعرفة غابت

٢٠٤

فما أدري أ كلام ابن مسعود أسرع أو افاضة عثمان الحديث (فما يرى يلى) أى ابن مسعود (حتى رى جرة العقبة يوم النحر) أى ابتداء الرى لاخذة فى أسباب التحال (عن عمر رضى الله عنه أنه صلى بجمع) أى بالمزدلفة (الصبح ثم وقف) بالمشعر الحرام (فقال إن المشركين كانوا لا يفيضون) من الافاضة أى لا يدفعون من المزدلفة الى منى (حتى تطلع الشمس) وعند الطبرى من رواية هبید الله بن موسى عن سفيان حتى يروى الشمس على ثبير (ويقولون أشرف ثبير) وزاد الامعاء على كعب بن عوف قال النوى هو جبل عظيم بالمزدلفة على يسار الذاهب الى منى ويمن الذاهب الى عرفات وانه المسد كور فى صفة الحج والمراد فى مناسك الحج انتهى قال المقسطلانى ومراده ما ذكر فى المبدأ انك انه يستحب البيت حتى ليلة التاسع ذى الحجة فاذا طلعت الشمس وأشرقت على ثبير يسيرون الى عرفات قال صاحب تحصيل المرام فى تاريخ

والرغبات اليك والعمل متفق عليه وعن جابر قال أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم تذكر التلبية مثل حديث ابن عمر قال والمناخس يريدون ذالمعارج ونحوه من الكلام والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يسمع فلا يقول لهم شيئا واه أجود وأبوداود ومسلم معناه وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فى تلبيةه لبيك الله الحق لبيك واه أجود وابن ماجه والنسافى حديث أبي هريرة صححه ابن حبان والحاكم قوله فقال لبيك قال فى الفتح هو لفظ منى عند سبعين ومائة ومن تبعه وقال يونس هو اسم مفرود وألفه انما انقلب ياء لاتصالها بالضمير كادى وعلى ورد بانها قلبت ياء مع المظهر وعن الفراء هو منصوب على المصدر وأصله بالك فتى على التأكد أى البابا بعد الباب وهذه التلبية ليست حقيقة بل هى للتكثير والمبالغة ومعناه اجابة بعد اجابة أو اجابة لازمة وقيل معناه غير ذلك قال ابن عبد البر قال جماعة من أهل العلم معنى التلبية اجابة دعوة ابراهيم حين أذن فى الناس بالحج وهذا قد أخرجه عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم بأسانيدهم فى تفاسيرهم عن ابن عباس ومجاهد وعطاء وعكرمة وقيادة فى غير واحد قال الحافظون الاسانيد الهم قوية وهذا مما ليس للاجتهاد فيه مسرح فيكون له حكم الرفع قوله ان الحديث بكسر الهمزة على الاستغناء وفصحها على التعليل قال فى الفتح والكسر أجود عند الجمهور وقال ثعلب لأن من كسر جعل معناه ان الحديث على كل حال ومن فتح قال معناه لبيك لهذا السبب الخاص ومثله قال ابن دقيق العيد وقال ابن عبد البر معناه ما واحد وتعقب ونقل الرخشى ان الشافعى اختار الفتح وأبا حنيفة اختار الكسر قوله والنعم لك المشهور رفيعه النصب ويجوز الرفع على الابتداء ويكون الظاهر محذوفا قاله ابن الانبارى وكذلك الملك المشهور رفيعه النصب ويجوز الرفع قوله وكان عبد الله الخ أخرجه ابن أى شعبة من طريق المسورين محرومة قال كانت تلبية عمر فذكره مثل المرفوع وزاد لبيك مرغوبا ومرغوبا اليك ذا الله ما هو الفضل الحسن قال الطحاوى بعد أن أخرجه من حديث عمر وابن مسعود وعائشة وجابر وعمر بن معد يكرب أجمع المسنون بجمعا على ذلك غير ان قوما قالوا لا بأس ان يزيد فيها من الذكرك الله تعالى ما أحب وهو قول محمد والنورى والاوزاعى واحتجوا بما فى الباب من حديث أبي هريرة وجابر

وبالآن نأخذ البلد الحرام وهذا غير مستقيم لانه يقتضى ان ثبير المد كور فى صفة الحج بالمزدلفة وانما هو على ما ذكره الهب الطبرى لما شرح التلبية بل قال الجهد الشيرازى فى كتاب الوصل والمنى فى بيان فضل منى ان قول النوى مخالف لاجتماع أمة الائمة والتواريخ ونحو وقال فى القاموس وثبير الانيرة وثبير الخضر او المنصع والزيج والاعرج والا حدب وغيناء جبال بظاهرها مكة انتهى وسمى برجل من هـ ليل اسمه ثبير فتن به والمعنى لتطلع عليك الشمس وكما تغير أى ذهب بهم بما يقال اغار بغير اذا أسرع فى العسود وقبل تغير على لحوم الاضاحى أى نتم بها (وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

خاتهم) فأفاض حين اشرف قبل طلوع الشمس (ثم أفاض) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو عمر والمعمد الأول لم يطفه على قوله خاتهم وفي حديث جابر الطويل عندهم سلم فلم يزل واقفاً أي عند المشعر الحرام حتى استفرج جدار دفع (قبل ان تطلع الشمس) ولا بن خزيمة عن ابن عباس فدفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين استفرج كل شيء قبل ان تطالع الشمس وهذا مذهب الشافعي والجمهور وقال مالك في المدونة ولا يقف أحديه أي بالمشعر الحرام الى طلوع الفجر والاستقبال ولكن يدفع قبل ذلك وإذا أسفر ولم يدفع الامام دفع الناس ٢٠٥ وتر كوه واحتج به بعض أصحابه بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يجعل الصلاة مغسلاً

والله عليه وآله وسلم الناس ويجوز الزيادة قال الجمهور وحكي ابن عبد البر عن مالك الكراهة وهو أجدق في الشافعي وقد اختلف في حكم التلبية فقال الشافعي وأجدانها سنة وقال ابن أبي هريرة واجبة وحكاها ابن قدامة عن بعض المالكية والخطابي عن مالك وأبي حنيفة واختلف هؤلاء في وجوب الدم لترسكها وقال ابن شاس من المالكية وصاحب الهداية انه واجبة يقوم مقامها فعل يتعلق بالبحر كالنحو على الطريق وحكي ابن عبد البر عن الثوري وأبي حنيفة وابن حبيب من المالكية وصاحب الهداية من الحنفية من الشافعية وأهل الظاهر انه اركان في الاحرام لا يعتد بدونه أو أخرجه ابن سعد عن عطاء بن رباح انه ارض وحكاها ابن المنذر عن ابن عمرو طاموس وعكرمة (وعن السائب بن خالد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتاني جبريل فامرني ان أمر أصحابي ان يرفعوا أصواتهم بالاهلال والتلبية رواه الخمسة وصححه الترمذي وفي رواية أن جبريل أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال كن بجحاج نجبا والعج التلبية والشجر البدن رواه أحمد وعنه خزيمة بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان اذا فرغ من تليته سأل الله عز وجل رضوانه والجنة واسمعا ذير حيتهم من النازر رواه الشافعي والدارقطني وعن القاسم بن محمد قال كان يستحب للرجل ان اذا فرغ من تليته ان يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه الدارقطني وعن الفضل بن العباس قال كنت رديف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جمع الى متى فلم يزل يلبي حتى رمى بحجرة العقبة رواه الجماعة وعنه عطاء عن ابن عباس قال يرفع الحديث انه كان يمسك عن التلبية في العمرة اذا استلم الحجر رواه الترمذي وصححه وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يلبي المعفر حتى يستلم الحجر رواه أبو داود حديث السائب بن خالد أخرجه أيضاً مالك في الوطواط الشافعي عنه وابن حبان والحاكم والبيهقي وصحوه وأخرج نحوه الحاكم عن أبي هريرة مرفوعاً وأجد من حديث ابن عباس وأخرج ابن أبي شيبة وغيرهما تقييده بالحاجة قال الروياتي تجوز به غير حاجة يخالف النص وهو الذي حكاها الترمذي عن الشافعي وأجد واصلق وفي شرح مسلم عن عروة بن الزبير ومالك في رواية عنه وأجد واصلق له ركوب من غير حاجة بحيث لا يضرها ثم قال ودليلنا على عروته وهو اقصيه رواية جابر عندهم سلم اركبها بالمعروف اذا الخشت اليها حتى تجد ظهرا تنتهي يعني لانه مقيد والمقيد يقضي على المطلق ولانه شيء نخرج عنه فلا يرجع فيه ولو أبيع التفع غير ضرورية أبيع استجاره ولا يجوز باتفاق والذي رأيته في تنقيح الفروع من كتب الحنابلة وعليه القدرى عندهم وله ركوب الحاجة فقط بالضرورية يضمن نقصانها وهو مذهب الحنفية

والله عليه وآله وسلم الناس ويجوز الزيادة قال الجمهور وحكي ابن عبد البر عن مالك الكراهة وهو أجدق في الشافعي وقد اختلف في حكم التلبية فقال الشافعي وأجدانها سنة وقال ابن أبي هريرة واجبة وحكاها ابن قدامة عن بعض المالكية والخطابي عن مالك وأبي حنيفة واختلف هؤلاء في وجوب الدم لترسكها وقال ابن شاس من المالكية وصاحب الهداية انه واجبة يقوم مقامها فعل يتعلق بالبحر كالنحو على الطريق وحكي ابن عبد البر عن الثوري وأبي حنيفة وابن حبيب من المالكية وصاحب الهداية من الحنفية من الشافعية وأهل الظاهر انه اركان في الاحرام لا يعتد بدونه أو أخرجه ابن سعد عن عطاء بن رباح انه ارض وحكاها ابن المنذر عن ابن عمرو طاموس وعكرمة (وعن السائب بن خالد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتاني جبريل فامرني ان أمر أصحابي ان يرفعوا أصواتهم بالاهلال والتلبية رواه الخمسة وصححه الترمذي وفي رواية أن جبريل أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال كن بجحاج نجبا والعج التلبية والشجر البدن رواه أحمد وعنه خزيمة بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان اذا فرغ من تليته سأل الله عز وجل رضوانه والجنة واسمعا ذير حيتهم من النازر رواه الشافعي والدارقطني وعن القاسم بن محمد قال كان يستحب للرجل ان اذا فرغ من تليته ان يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه الدارقطني وعن الفضل بن العباس قال كنت رديف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جمع الى متى فلم يزل يلبي حتى رمى بحجرة العقبة رواه الجماعة وعنه عطاء عن ابن عباس قال يرفع الحديث انه كان يمسك عن التلبية في العمرة اذا استلم الحجر رواه الترمذي وصححه وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يلبي المعفر حتى يستلم الحجر رواه أبو داود حديث السائب بن خالد أخرجه أيضاً مالك في الوطواط الشافعي عنه وابن حبان والحاكم والبيهقي وصحوه وأخرج نحوه الحاكم عن أبي هريرة مرفوعاً وأجد من حديث ابن عباس وأخرج ابن أبي شيبة وغيرهما تقييده بالحاجة قال الروياتي تجوز به غير حاجة يخالف النص وهو الذي حكاها الترمذي عن الشافعي وأجد واصلق وفي شرح مسلم عن عروة بن الزبير ومالك في رواية عنه وأجد واصلق له ركوب من غير حاجة بحيث لا يضرها ثم قال ودليلنا على عروته وهو اقصيه رواية جابر عندهم سلم اركبها بالمعروف اذا الخشت اليها حتى تجد ظهرا تنتهي يعني لانه مقيد والمقيد يقضي على المطلق ولانه شيء نخرج عنه فلا يرجع فيه ولو أبيع التفع غير ضرورية أبيع استجاره ولا يجوز باتفاق والذي رأيته في تنقيح الفروع من كتب الحنابلة وعليه القدرى عندهم وله ركوب الحاجة فقط بالضرورية يضمن نقصانها وهو مذهب الحنفية

وغيرهما تقييده بالحاجة قال الروياتي تجوز به غير حاجة يخالف النص وهو الذي حكاها الترمذي عن الشافعي وأجد واصلق وفي شرح مسلم عن عروة بن الزبير ومالك في رواية عنه وأجد واصلق له ركوب من غير حاجة بحيث لا يضرها ثم قال ودليلنا على عروته وهو اقصيه رواية جابر عندهم سلم اركبها بالمعروف اذا الخشت اليها حتى تجد ظهرا تنتهي يعني لانه مقيد والمقيد يقضي على المطلق ولانه شيء نخرج عنه فلا يرجع فيه ولو أبيع التفع غير ضرورية أبيع استجاره ولا يجوز باتفاق والذي رأيته في تنقيح الفروع من كتب الحنابلة وعليه القدرى عندهم وله ركوب الحاجة فقط بالضرورية يضمن نقصانها وهو مذهب الحنفية

أيضا قاله القسطلاني (نقال) الرجل (انهم ابذنة) أي خذى (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم له (اركبهم اقلعوا انهم ابذنة فقال اركبهم  
وبذلك) نصب أبدأ على المفعول المطلق بفعل من معناه محذوف وجوباً أي أركمه الله ويلاوهي كلمة يقال لمن وقع في الهلاك  
أولمن يستحقه أو هي بمعنى الهلاك أو مشقة العذاب أو الحزن أو واد في جهنم أو بتر أو ياب لها أقوال فيجتمعا أجزاؤها على  
هذا المعنى هنا التأخر المخاطب عن امتثال أمره صلى الله عليه وآله وسلم لقول الراوي (في) الموضع (الثالثة أو في) المرة (الثانية)  
قال القرطبي وغيره قاله أي وبذلك تأدياً ٢٠٦ لا يجل من اجعته له مع عدم خفاء الحال عليه ويحتمل ان لا يراد

عن المطالب بن عبد الله بن حنظل قال كان أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
يرفعون أصواتهم حتى تسمع أصواتهم وأخرج الترمذي وابن ماجه والحاكم من حديث  
أبي بصير الصديق أفضل الحج والعج والحب واستغفره الترمذي وحكي الدارقطني  
الأخلاق فيه وأشار الترمذي إلى نحوه من حديث جابر واصله أبو القاسم في  
الترغيب والترهيب ورواه متروكاً وهو أصحق بن أبي نصر وقوروى ابن المقرئ في  
مسند أبي حنيفة عن ابن مسعود نحوه وآخرجه أبو يعلى وحديث خزيمة في اسناده  
صالح بن محمد بن أبي زائدة وهو مدني ضعيف وفيه أيضاً إبراهيم بن أبي يحيى والكنة قد  
تابعه عليه عبد الله بن عبد الله الأموي أخرجه البيهقي والدارقطني وحديث ابن  
عباس الأول في اسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وفيه مقال وحديثه الثاني قال  
المنذري أخرجه الترمذي وقال صحيح وفي اسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وقد  
تكلم فيه جماعة من الأئمة انتهى كلام المنذري وليس في الترمذي إلا الحديث الأول  
الذي عزاه المصنف وهو والذي بعده حديث واحد ولكنه لما اختلفت أفعاله ما جعلها  
المصنف حديثين قوله ان أمر أصحابي الخ استدل به على استحباب رفع الصوت للرجل  
بالتلبية بحيث لا يضر نفسه وبه قال ابن رسلان وخروج بقوله أصحابي النساء فان المرأة  
لا تجهر به ابل تقتصر على اسماع نفسها قال الروائي فان وقعت صوتهم المحرم لانه ليس  
بعورة على المصحح بل يكون مكرهاً وكذا قال أبو الطيب وابن الرفعة وذهب داود إلى  
ان رفع الصوت واجب وهو ظاهر قوله فامرني ان أمر أصحابي لاسيما وأفعال الحج  
وأقواله بيان الجمل واجب هو قول الله تعالى والله على الناس حج البيت وقوله صلى الله  
عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم قوله حتى رمي جرة العقبة فيه دليل على ان التلبية  
تستمر إلى رمي جرة العقبة والبسبب ذهب الجمهور وقالت طائفة يقطع المحرم التلبية اذا  
دخل الحرم وهو مذهب ابن عمر لكن يعاود التلبية اذا خرج من مكة إلى عرفة وقالت  
طائفة يقطعها اذا راح إلى الموقف رواه ابن المنذر وسعيد بن منصور وبأسايد صحيحة  
عن عائشة وسعيد بن أبي وقاص وعلى وبه قال مالك وقيل يده بزوال الشمس يوم عرفة  
وهو قول الاوزاعي والليث وعن الحسن البصري مثله لكن قال اذا صلى الغداة يوم  
عرفة واختلف الأولون هل يقطع التلبية مع رمي أول حصاة أو عند غمام الرمي فذهب

بهم أو موضوعها الأصلي ويكون  
مما جرى على لسان العرب في  
المخاطبة من غير قصد لموضوعه  
كأن ترتب يدك ونحوه وقيل كان  
أشرف على حكمة من الجهد وويل  
كلمة يقال ان وقع في حكمة كما مر  
فالمعنى أشرفت على الهلاك  
فأركب ففعل هذا هي اخبار قال في  
الفتح استدله أي بهذا الحديث  
على جواز ركوب الهدي سواء  
كان واجباً أو مستطوعاً به لكونه  
صلى الله عليه وآله وسلم لم يستفصل  
صاحب الهدي عن ذلك فدل  
على ان الحديث لا يختلف بذلك  
وأصرح من هذا ما أخرجه أحمد  
من حديث علي انه سئل هل يركب  
الرجل هديه قال لا بأس قد كان  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم يركب  
بالرجال يشنون فيه أمرهم يركوب  
هديه أي هدي النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم واسناده صالح وبالجواز  
مطلقاً قال عرو وبن الزبير ونسبه  
ابن المنذر لأحمد وأصحق وبه قال  
أهل الظاهر وأطلق ابن عبد البر  
ركوبهم بغير حاجة عن الأئمة  
الثلاثة غير أحمد وعن أكثر الفقهاء

وقيل مذهب أصحاب الهداية من الحنفية بالاضطرار إلى ذلك وهو المنقول عن الشعبي وقال ابن العربي عن مالك يركب جمهورهم  
للضرورة فاذا استراح نزل قال وفي المسئلة مذهب خامس وهو المنع مطلقاً نقله ابن العربي عن أبي حنيفة وشنع عليه ولكن  
الذي نقله الطحاوي وغيره الجواز بقدر الحاجة لانه قال ومع ذلك يضمن ما نقص منه أو مذهب سادس وهو وجوب ذلك نقله  
ابن عبد البر عن بعض أهل الظاهر تمسكاً بظاهر الأمر واختلاف المجيزون هل يحمل عليهم امتناعه فذهب مالك وأجازة الجمهور  
وهل يحمل عليهم غير أجازة الجمهور أيضاً على التفصيل المتقدم ونقل عياض الإجماع على انه لا يوجبها وقال الطحاوي فاذا

احتلب منها شيئا فصدق به فان كاه تصدق بثمنه وقال مالك لا يشرب من لبنه فان شرب لم يغرم انتهى وفي الحديث تسكرين القتوى والغلب الى المبادرة الى امثال الامر وزجر من لم يبادر الى ذلك وتوبخه وجواز مسابقة الاكابر في السبق وقروان الكبير اذا رأى المصلحة للصغير لا يأنف عن ارشاده اليها واستنبط منه المصنف جواز اتقاع الوقف بوقفه وهو موافق للجمهور في الاوقاف العامة وأما الخاصة فالوقف على النفس لا يصح عند الشافعية ومن وافقه هم (عن ابن عمر رضي الله عنهما) قال تمتع رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم في حجة ٢٠٧) الوداع بالعمرة الى الحج) التمتع بالغة القرآن

الكريم وعرف الصحابة أعم من القرآن كما ذكره غيره واحدا وإذا كان أعم منه احتمل ان يراد به الفرد المسمى بالقران في الاصطلاح الحادث وان يراد به المخصوص باسم التمتع في ذلك الاصطلاح لكن يبقى النظر في انه أعم في عرف الصحابة أم لا ففي الصحيحين عن سعيد بن المسيب قال اجتمع علي وعثمان بعساقان فكان عثمان ينهى عن المتعة فقال علي ما تريد الى امر فعهله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تنهى عنه فقال عثمان دعنا منك فقال اني لأستطيع ان أدعك فلما رأى على ذلك أهل بهم اجمعها فهذا بين انه صلى الله عليه وآله وسلم كان قارنا ويقيد ايضا ان اجمع بينهم اتمتع فان عثمان كان ينهى عن المتعة وقصد على اظهار مخالفته تقرير المافعله صلى الله عليه وآله وسلم والله لم ينسخ فقرن وانما تكون مخالفة اذا كانت المتعة التي ينهى عنها عثمان فدل على الامر من الذين عيناهما وقضن اتفاق علي وعثمان على

جمهورهم الى الاول والى الثاني أحمد وبعض أصحاب الشافعي ويدل لهم ما روى ابن خزيمة من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن ابن عباس عن الفضل قال أفضت مع النبي صلى الله عليه وسلم من عرفات فلم يزل يلبي حتى رعى حجرة العقبة ويكبر مع كل حصاة ثم قطع التلبية مع آخر حصاة قال ابن خزيمة هذا حديث صحيح مفسرا لما بينهم في الروايات الاخرى وان المراد حتى رعى حجرة العقبة أي أتم رميها انتهى والامر كما قال ابن خزيمة فان هذا زيادة مقبولة خارجة من مخرج صحيح غير منافية لما يزيد وقبولها متفق عليه كما تقرر في الاصول قوله حتى يستلم الحجر ظاهره انه يلبي في حال دخوله المسجد وبعد رؤية البيت وفي حال مشيه حتى يشرع في الاستسلام ويستغنى عنه الاوقات التي فيها ادعاء مخصوص وقد ذهب الى ما دل عليه الحديث من ترك التلبية عند الشروع في الاستسلام أبو حنيفة والشافعي في الجديد وقال في القديم يلبي ولا يكفه بختف صوته وهو قول ابن عباس وأحمد

#### \* (باب ما جاء في فسخ الحج الى العمرة) \*

(عن جابر قال أهلكنا بالحج مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما قدمنا مكة أمرنا ان نحل ونحجها عمرة فكبر ذلك علينا وضاعت به صدورنا فقال يا أيها الناس أحلوا فلولوا الهدي معي ففعلت كما فعلتم قال فاحللتنا حتى وطئنا النساء ففعلنا كما بفعل الحلال حتى اذا كان يوم التروية وجهلنا مكة بظهور أهلنا بالحج متفق عليه وفي رواية أهلنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالحج خالصا لا يخالطه شيء فقدمنا مكة لاربع ليال خلون من ذي الحجة فطافنا وسعينا ثم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نحل وقال لولا هدي حملت ثم قام سراق بن مالك فقال يا رسول الله أرايت متعتنا بهذه لعامنا هذا أم لا لبد فقال بلى هي لا بد رواه البخاري وأبو دود وسلم معناه وعن أبي سعيد قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن نصرخ بالحج صراخا فلما قدمنا مكة أمرنا ان نحجها عمرة الامن ساق الهدي فلما كان يوم التروية ورجعنا الى منى أهلنا بالحج رواه أحمد ومسلم وعن أسماء بنت أبي بكر قالت خرجنا محرمين فقال رسول الله صلى الله عليه وآله

ان القرآن من مسمى التمتع وحده ثم يجب حل قول ابن عمر تمتع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على التمتع الذي سمي به قرانا ولم يكن عنده ما يخالف ذلك اللفظ فكيف وقد وجدته ما يفيد ما قلنا وهو ما في صحيح مسلم عن ابن عمر انه قرن الحج مع العمرة وطاف لهما طوافا واحدا ثم قال هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فظهر ان مراده باللفظ المتعة في هذا الحديث الفرد المسمى بالقران (وأهدى) صلى الله عليه وآله وسلم أي تقرب الى الله تعالى بها وهو ما ألوف عندهم من سوق شيء من النعم الى الحرم ليذبح ويفرق على مساكينه تعظيما له (فساق معه الهدي) وكان أربعة أو ستين بدنة (من ذى الحليفة) ميقات أهل

المدينة قال المهلب أراد المصنف ان يعرف ان السنة في الهدي ان يساق من الحل الى الحرم فان اشترى من الحرم خرج به اذا  
 بيع الى عرفة وهو قول مالك قال فان لم يفعل فعليه البدل وهو قول الميث وقال الجمهور ان وقف به بعرفة فحسن والا فلا بد  
 عليه وقال ابو حنيفة ليس سنة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما ساق الهدي من الحل لان ~~مكة~~ كان خارج الحرم  
 وهذا كله في الابل فاما البقر فقد تصف عن ذلك والغنم اضعف ومن ثم قال مالك لا يساق الا من عرفته او ما قرب منها لانها  
 تصف عن قطع طويل المسافة (وبدا ٢٠٨ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاعل) أى لبي (بالعمرة ثم

أهل) أى ابي (بالج) قد استشكل  
 هنا قوله بدأ فأهل بالعمرة ثم أهل  
 بالج لان جميع الاحاديث  
 الكثيرة في هذا الباب دلت على  
 انه بدأ أولا بالج ثم أدخل عليه  
 العمرة وهذا بالعكس وأجيب  
 بحديث بان المراد به صورة الاهلال  
 أى لما أدخل العمرة على الحج  
 لبي بها فقال لبيك بعمرة ووجه  
 معاوهه ذلك ما سبق لحديث أنس  
 لكن قد أنكر ابن عمر ذلك على  
 أنس فيجوز ان يحمل انكار  
 ابن عمر عليه لكونه أطلق انه صلى  
 الله عليه وآله وسلم جمع بينهما  
 في ابتداء الامر وبؤيده هذا  
 التأويل قوله في نفس الحديث  
 (فقتل مع الناس) في آخر الامر  
 (مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 وبأهله) مرة الى الحج) لانه  
 معلوم ان ~~مكة~~ كثير منهم أو  
 أكثرهم أحرموا أولا بالج  
 مقربين وانما فوضوا الى العمرة  
 آخر افصار وامتنعوا (فكان  
 من الناس من أهدي فساق)  
 زاد في بعض الاصول معه  
 (الهدي) من ذى الحليفة

وسلم من كان معه هدي فليقيم على احرامه ومن لم يكن معه هدي فليحل فلم يكن معي  
 هدي فحلت وكان مع الزبير هدي فلم يحل رواه مسلم وابن ماجه وسلم في رواية قد صحت  
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مهلين بالج) قوله وجعلنا مكة بظهر اى جعلناها  
 وراءنا أظهرنا وذلك عند ارادتهم الذهاب الى منى قوله لا يجزئها شئ يعنى من العمرة ولا  
 القران ولا غيرها اقوله من ذى الحليفة بكسر الحاء على الافصح قوله أرأيت متعتها هذه  
 اى أخبرني عن فسختها الحج الى عمرتها هذه التي تمتعنا فيها بالجماع والطيب واللبس قوله  
 لعامة ما هذا اى مخصوصة لا تجوز في غيرها أم لا بد أى جميع الاعصار وقد استدلل به هذه  
 الاحاديث وما يأتي بعدها مما ذكره المصنف من قال انه يجوز فسخ الحج الى العمرة  
 لكل أحد وبه قال أحد وطائفة من أهل الظاهر وقال مالك وأبو حنيفة والثاني  
 قال النووي وجهه والعامة من السلف واختلف ان فسخ الحج الى العمرة هو محتص  
 بالصحابة في تلك السنة لا يجوز بعدهما قالوا وانما أمرنا به في تلك السنة ليضافوا  
 ما كانت عليه الجماعة من تحريم العمرة في أشهر الحج واستدلوا بحديث أبي ذر  
 وحديث الحرث بن بلال عن أبيه وسواهما وبأن الجواب عنهما قالوا ومعنى قوله لا بد  
 جواز الاعقار في أشهر الحج أو القران فهم اجازان الى يوم القيامة وأما فسخ الحج الى  
 العمرة فمحتص بتلك السنة وقد عارض الجوزون للفسخ ما احتج به المانعون بأحاديث  
 كثيرة عن أربعة عشر من الصحابة قد ذكر المصنف في هذا الباب منها أحاديث عشرة  
 منهم وهـم جابر وسراقة بن مالك وأبو سعيد وأسماء وعائشة وابن عباس وأنس وابن  
 عمر والزبير بن سبرة والبراء وأربعة لم يذكر أحاديثهم وهم حفصة وعلي وفاطمة بنت  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو موسى قال في الهدي وروى ذلك عن هؤلاء  
 الصحابة طوائف من كبار التابعين حتى صار من قولنا عيمهم نقلا برفع الشك ويوجب اليقين  
 ولا يمكن أحد أن يشكروه أو يقول ليقع وهو مذهب أهل بيت رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم ومذهب حبر الامة وبجرهما ابن عباس وأصحابه ومذهب أبي موسى الأشعري  
 ومذهب امام أهل السنة والحديث أحمد بن حنبل وأهل الحديث معه ومذهب عبد الله  
 ابن الحسن العنبري قاضي البصرة ومذهب أهل الظاهر انتهى واعلم ان هذه الاحاديث  
 قاضية بجواز الفسخ وقول أبي ذر لا يصلح للاحتجاج به على انها محتصة بتلك السنة

أى من الميقات وفيه السبب الى سوق الهدي من المواقيت ومن الاماكن  
 البعيدة قال في الفتح وهي من السنن التي أغفلها كثير من الناس انتهى (ومنه من لم يمهده فلما قدم النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم مكة قال للناس) في رواية عن عائشة رضي الله عنها تقتضى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لهم ذلك  
 بعد ان أهلوا بذى الحليفة ~~مكة~~ الذي تدل عليه الاحاديث في الصحابين وغيرهما من رواية عائشة وجابر وغيرهما انه انما  
 قال لهم ذلك في منتهى سفرهم ودنوهم من مكة وهم يسرف كما في حديث عائشة أو بعد طوافه كما في حديث جابر ويجعل



تكرار الامر بذلك في الموضعين وان العزيمة كانت آخر احين امرهم بفسخ الحج الى العمرة (من كان منكم أهدي فآله لا يحل لشيء حرم منه) أي من أهله (حتى يقضى حجه) ان كان حائفاً كان معقراً كذلك في الرواية الاخرى ومن أحرم بعمره فلم يحل ومن أحرم بعمره وأهدى فلا يحل حتى يغير هديه (ومن لم يكن منكم أهدي فآله لم يطف بالبيت وبالصفا والمرورة وليقصر) من شعر رأسه وانما يقل وليحلق وان كان أفضل ليلقى لشعره يحلقه في الحج فان الحلق في تحلل الحج أفضل منه في تحلل العمرة قال الثوري معناه انه بفعل الطواف والسعي ٢٠٩ والتقصير يصير حلالاً وهو هذا دليل على ان الحلق أو التقصير ينكح وهو الصحيح وقيل استباحة محظور (وليحلق) أمر معناه الخبر أي صار حلالاً فله فعل كل ما كان محظوراً عليه في الاحرام ويحتمل ان يكون أمراً على الإباحة كقوله تعالى وإذا حلتم فاصطادوا والمراد فسخ الحج عرة وانماها حتى يحل منها ويفعل ما كان عليه حراماً قبل الاحرام (ثم ليحل بالحج) أي يحرم في وقت تروجه الى عرفات لانه يحل عقب التحلل من العمرة ولذا قال ثم ليحل فعبير بتم المقتضية التراخي والمهلة (فمن لم يجد هدياً) في ذلك المكان ويحقق ذلك بان يعدم وجوده أو غنمه أو يجد غنماً لكن احتاج اليه لاهم من ذلك أو زاد على غن المثل أو كان صاحبه لا يريد بيعه فبقتل الى الصوم كما هو نص القرآن (فليصوم ثلاثة أيام في الحج) أي بعد الاحرام به والاولى بتقديمها قبل يوم عرفة لان الاولى فطره فينبغي ان يحرم المتمتع مع العاجز عن الدم قبل سادس ذي الحجة

وبذلك الركب وغاية ما فيه ان يقول صحابي فيما هو مخرج الاجتهاد فلا يكور حجة على أحد على فرض انه لم يعارضه غيره فكيف اذا عارضه رأى غيره من الصحابة كابن عباس فانه أخرجه عنه مسلم انه كان يقول لا يطوف بالبيت حاج الا حل وأخرج عبد الرزاق انه قال من جاءه بالحلح فان الطواف بالبيت يصير الى عمرة شأماً أي يقبل لانه الناس يشكرون ذلك عليكم فقال هي سنة نبهم وان دغروا وكفى موسى فانه كان يقضى بجواز الفسخ في خلافه عمر كان في صحيح البخاري على ان قول أبي ذر معارض بصريح السنة كما تقدم في جوابه صلى الله عليه وآله وسلم اسرافه بقوله لا بد ما سأله عن متعتهم تلك بخصوص ما شير اليها بقوله متعة هذه فليس في المقام تمسك بيد المانعين بعتده به يصلح لتسببه في مقابلة هذه السنة المتواترة وأما حديث الحرث بن بلال عن أبيه فسيأتي انه غير صالح للتمسك به على فرض انفراد ففكيف اذا وقع معارضه الاحاديث أربعة عشر صحابياً كلها صحيحة وقد أبعد من قال انه بائس وخسة لان دعوى النسخ تحتاج الى نصوص صحيحة متأخرة عن هذه النصوص وأما مجتزأ الدعوى فأمراً لا يعجز عنه أحد وأما ما رواه البزار عن عمر انه قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحل إذا المذعة ثم حرمها عليه فقال ابن القيم ان هذا الحديث لا سند له ولا متن ماسنده فما لا تقوم به حجة عند أهل الحديث وأما متعة فان المراد بالمتعة فيه متعة النساء ثم استدلى على ان المراد ذلك بإجماع الامة على ان متعة الحج غير محرمة ويقول عمر لو حججت لتمتعت كما ذكره الاثر ثم في سننه وبقول عمر لما سئل هل نهى عن متعة الحج فقال لا بعد كتاب الله أخرجه عنه عبد الرزاق وبقوله صلى الله عليه وآله وسلم لم يل لأبداً فانه قطع لتوهم ورود النسخ عليه واستدلى على النسخ بما أخرجه أبو داود وان رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى عمر بن الخطاب فشهد عنده انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي قبض فيه ينهى عن العمرة قبل الحج وهو من رواية سعيد بن المسيب عن الرجل المذكور وهو لم يسمع من عمر وقال أبو سليمان الخطابي في اسناده هذا الحديث وقال وقد اعتمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل موته وجوز ذلك إجماع أهل العلم ولم يذكروا فيه خلافاً انتهى اذا تقررت هذه الحقائق ان هذه السنة عامة لجميع الامة وسبب في آخر هذا الباب بقية متمسكات الطائفتين وقد اختلف هل الفسخ على

ويتمتع بتقديم الصوم على الاحرام كذا في القسطلاني قال في السبل للشوكاني والمراد ان تصام في أيام الحج أو مع أعمال الحج انتهى (وسبعة اذ رجع الى أهله) يلبده أو كان توطن به بمكة ولا يجوز صومه في توجهه الى أهله لانه تقديم لأداء البدنية على وقتها ويندب تتابع الثلاثة والسبعة وحديث الباب أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في الحج (عن السور) بكسر الميم وسكون السين وفتح الواو (ابن مخزومة) بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الراء معانية كذا أخرجه عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري وكان مولده بعمر الهجرة بسنتين وقدم المدينة



بعد الفتح سنة ثلاث ابن سنان قال البغوي حفظ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أحاديث وحديثه عنه صلى الله عليه وآله وسلم في خطبة على بنت أبي جهل في الصحيين وغيرهما وقع في بعض طرقه عنه مسلم سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأما محتمل وهذا يدل على أنه ولد قبل الهجرة لأنهم أطباء وعلماء أنه ولد بعد هاهنا وقد تأول بعضهم أن قوله محتمل من الحلم بالسكسر لأن الحلم بالضم يريد أنه كان عاقلا ضابطا لما يتحمله وفيه بعد وتوفي في حصار ابن الزبير الأول أصابه حجر من حجارة المجننين وهو يصلي فاقام خمسة أيام ومات يوم أفى ٢١٠ بنعي يزيد بن معاوية سنة أربع وستين لافى سنة ثلاث وسبعين

جهة الوجوب أو الجواز قل بعض إلى أنه واجب قال ابن القيم في الهدى بعد أن ذكر حديث البراء الأتي وغضبه صلى الله عليه وآله وسلم لم يلم لم يفعلوا ما أمرهم به من الضحك ونحن نشهد الله علينا أنالوا أمرنا بجمع رأيائنا فغضبه صلى الله عليه وآله وسلم فنادى يا من غضب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واتبعوا لعمره فوالله ما نسخ هذا في حياته ولا بعده ولا صح حرف واحد يعارضه ولا خص به أصحابه دون من بعدهم بل أجرى الله على لسان سراقته أن سأل هل ذلك مختص بهم فأجابهم بذلك كثر لا بد لا بد في ما ندرى ما يقدم على هذه الأحاديث وهذا الأمر المؤكد الذي غضب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على من خالفه انتهى والظاهر أن الوجوب رأى ابن عباس لقوله فيما تقدم أن الطواف بالبيت يصير إلى عمرة شاهام أبي (وعن الأسود عن عائشة قالت خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا نرى إلا أنه الحج فلما قدمنا تطوفنا بالبيت وأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم من لم يكن ساق الهدى أن يحل فحل من لم يكن ساق ونسأله لم يسق فالحل قالت عائشة غصت فلم أطف بالبيت وذكرت قصته متفق عليه وعن ابن عباس قال كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أجرا القبور في الأرض ويجعلون الحرم صفرو يقرولون إذا بر الدبر وعقالاته وانسلح صفرا حلت للعمرة لمن اعتمر فقدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه صبيحة رابعة مهلين بالحج فامرهم أن يجعلوا عمرة فعاظم ذلك عندهم فقالوا يا رسول الله أي الحل قال حل كله متفق عليه وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذه عمرة اسقمتها مني فلو لم يكن عندهم الهدى فليصالح الحل كله فإن العمرة قد دخلت في الحج إلى يوم القيامة رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي وعنه أيضا أنه سئل عن منعة الحج فقال أهل المهاجرون والأنصار وأزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع وأهل مكة أقاموا من مكة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يجعلوا إلهالكم بالحج عمرة إلا من قلد الهدى فقطنا بالبيت وبالصفاء والمروة وأتينا النساء وليسنا الشيا وبقال عمرة إلا من قلد الهدى فانه لا يحل له حتى يباغ الهدى محله ثم أمرنا عسمية التروية بأن نهل بالحج وإذا فرغنا من المناسك جئنا طائفة بالبيت وبالصفاء والمروة فقدمت جئنا وعائنا الهدى كما

لأن ذلك الحصار كان من الحجاج وفيه قتل ابن الزبير ولم يبق المسور إلى هذا الزمان (ومروان) ابن الحكم بن أبي العاص القرشي الأموي ابن عم عثمان رضي الله عنه وكتابه في خلافته ولد بعد الهجرة بستين وقبل باربع وقال ابن أبي داود كان في الفتح عينا وفي حجة الوداع كان لا أدري أجمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيئا أم لا قال في الإصابة ولم أر من جرم بجمته فمكانه لم يكن حينئذ ميمار من بعد الفتح أخرج أبوه إلى الطائف وهو معه فلم يثبت له أزيد من الرؤية وأرسل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقرنه البخاري بالمسورين مخزومة في روايته عن الزهري عنهم في قصة الحديبية وفي بعض طرقه عنده أنهم ماروا ذلك عن بعض الصحابة وفي أكثرها درس لا الحديث وولي مروان الخلافة سنة أربع وستين ومات في رمضان سنة خمس وله ثلاث أو إحدى وستون سنة قال في التقریب ولم تثبت

له صحبة وقال الحافظ صفي الدين الساعدي في الخلاصة لا يصح له سماع روى عن عثمان وعلي وعنه ابنه عبد الملك وسهل بن سعد أكبر منه في صحيح البخاري استولى على مصر والشام ومات بدمشق سنة خمس وستين (قالا) أي المسور ومروان (خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة) زمن الحديبية (في بضع عشرة مائة من أصحابه) والبضع يكسر الباء وقد تفتح ما بين الثلاث إلى التسع (حق إذا كانوا في الحليفة) ميثقات أهل المدينة المشهور (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وأسعجوه) وعنه الدارقطني أنه صلى الله عليه وآله وسلم ساق يوم الحديبية

سبعة من بدنه عن سبعه من رجل (وأحرم بالعمرة) ويؤخذ منه ان السنة لا يد النساك ان يشعروا بقلده بدنه عند الاحرام من الميقات وهل الافضل تقديم الاشعار أو التقليد قال في الروضة صح في الاصل خبر في صحيح مسلم وصح في الثاني عن فعل ابن عمر وهو المنصوص وزاد في المجموع ان الماوردي حكى الاول عن أصحابنا كاهنهم ولم يذكر فيه خلافا في هذا الحديث مشروعية الاشعار فادنه الاعلام بانهم اصابت هديا لاتباعهم ان يحتاج الى ذلك وحتى لو اختلفت بغيرها تميزت أو ضلت عرفت أو عطبت عرفها المساكين بالعلامة فأكلوها مع ما في ذلك من تعظيم شعائر الشريعة

٢١١

وحث الخبير عليه وأبعد من منع

من الاشعار وأعدل باختقال انه

كان مشروعا قبل النهي عن

المثله فان النسخ لا يضر اليه

بالاختقال بل وقع الاشعار

في حجة الوداع وذلك بعد النهي

عن المثله بزمان قاله في الفتح

(عن عائشة رضي الله عنها انه

بلغها ان ابن عباس رضي الله

عنهما يقول من أهدى هديا أي

بعث الى مكة (حرم عليه ما يحرم

على الحاج) من محظورات

الاحرام (حتى يفرض عليه نقات

عائشة ليس كما قال ابن عباس

أنا قلت قلنا هدي رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم يهدي

فيه رفع محاربان تكون أرادت

انما افلتت بأمرها ثم قلدها رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم

بيديه) الشريقتين (ثم بعث بها)

أي باليد الى مكة (مع أبي) أبي

بكر الصديق رضي الله عنه لما حج

بأناس سنة تسع قال ابن التين

أرادت عائشة بذلك عليها بجميع

القصة (فلم يحرم على رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم شيء

أحله الله حتى فسر الهدى) وقد

وافق ابن عباس جماعة منهم ابن عمر

وأقام حرم عليه ما يحرم على الحرم وقال ابن مسعود وعائشة وأنس وابن الزبير وآخرون لا يصير بذلك محرما الى ذلك صار نقه

والله وسلم فتدقيقه من جيبه حتى أخرجه من رحله وقال اني أمرت بيدي التي بعثت بها ان تلبس اليوم وتشر على مكان كذا فلبست قبضي ونسيت فلم أكن أخرج قبضي من رأبي لكن قال في الفتح وهذا لا حجة فيه انه عطف استفادته على قال الشوكاني

قال تعالى فما استيسر من الهدى فن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم الى امصاركم رواه البخاري قوله ولا تروى الا انه الحج في لفظ مسلم ولا تذكر الا الحج وظاهر هذا ان عائشة مع غيرها من الصحابة كانوا يحرمون الحج وقد تقدم قولها فغنا من أهل بعمرة ومنهم من أهل بالحج والعمرة ومنهم من أهل بالحج فيحتمل انما ذكر ما كانوا يعتادونه من ترك الاعتقاد في أشهر الحج فخرجوا الى يعرفون الا الحج ثم بين لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجوه الاحرام وجوز لهم الاعتقاد في أشهر الحج قوله ونساؤه لم يقن أي الهدى قوله وذكر قصته وهي كما في البخاري وغيره فلما كانت ليلة الحصة قالت يا رسول الله يرجع الناس بحجة وعمره وأرجع أنا بحجة قال وما طفت ليلتي قدمنا مكة قلت لا قال فاذهي مع أخيك الى التمتع فاهلي بعمرة ثم موعدا كذا وكذا ففعلت مصففة ما أراني الا حاسمتهم قال عترة اخلاقا وما طفت يوم النحر قالت بلى قال لا بأس انقري قالت عائشة فليقيني النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو مصعد من مكة وأنا منهم مطقة عليها أو أنا مصعدة وهو منهم بطم منها قوله من أجبر الفجور هـ ذامن أباطيلهم المستندة الى غير أصل كسائر أخواته ما قوله ويجعلون الحرم صفر قال في الفتح كذا هو في جميع الأصول من الصحيحين قال النووي كان ينبغي أن يكتب بالالف والسين على تقدير مذهبها لا بد من قراءته منصوبا بالانه مصروف بالخلاف يعني والمنتهى وفي اللغة الزبعية كتابة المنصوب بغير الف فلا يلزم من كتابته بغير ألف أن لا يصرف فيقرأ بالالف وسبعة عياض الى ثني الخلاف فيه لكن في الحكم كان أبو عبيدة لا يصرفه فقبل لا يمنع الصرف حتى يجمع عاتقان فيهما قال المعرفة والساعة وفسره المظفرى بأن مراده بالساعة الزمان والازمنة ساعات والساعات مؤنثة انتهى وانما جعلوا الحرم صفر لما كانوا عليه من النسي في الجاهلية فكانوا يسهون الحرم صفرا ويحلبونه ويؤخرون تحريم الحرم ثلاثين الى عليم ثلاثة أشهر محرمة فيضيق عليهم في ما يعتمدون من المقلة والغارة والنهب فضلهم الله عز وجل في ذلك فقال انما النسي من زيادة في الكفر يضل به الذين كفروا وقوله اذ ابرا الذي يفتح الدال المهملة والموحدة أي ما كان يحصل بظهور الأبل من الجل عليها ومشقة السفر فانه كان يبرأ عند انصرافهم من الحج قوله وعفا الاثر أي اندرس أثر الأبل وغيره أي يبرأ من أثر الدبر المذكور وهذه الاقفاط تقرأ

وافق ابن عباس جماعة منهم ابن عمر وقيس بن سعد وعلي وعمر والنخعي وعطاء بن سيار وآخرون قالوا من أرسل الهدى وأقام حرم عليه ما يحرم على الحرم وقال ابن مسعود وعائشة وأنس وابن الزبير وآخرون لا يصير بذلك محرما الى ذلك صار نقه الامصار وحجة الاولين ما رواه الطبراني وغيره من طريق عبد الملك بن جابر عن أبيه قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فتدقيقه من جيبه حتى أخرجه من رحله وقال اني أمرت بيدي التي بعثت بها ان تلبس اليوم وتشر على مكان كذا فلبست قبضي ونسيت فلم أكن أخرج قبضي من رأبي لكن قال في الفتح وهذا لا حجة فيه انه عطف استفادته على قال الشوكاني

في السبل وحديث ابن جابر أخرجه عنه أحمد بن من طر يقين وزباله رجال الصحيح وأخرجه أيضا البزار ويحيى بن عمار في الصحيحين وغيرهم من حديث عائشة ويمكن الجمع بتعدد القصة ويؤيد ذلك ما أخرجه النسائي من حديث جابر أنهم كانوا إذا كانوا حاضرين مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة تبعته الهدى فمن شاء أحرم ومن شاء ترك وقد كان ابن عمر وابن عباس يهتنان بالهدى وعنه كان عاصم بن الحرم انتهى قال ابن التين خالف ابن عباس في هذا جميع الفقهاء واحتجبت عائشة بندها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ٢١٢ وما روي في ذلك يجب أن يشار إليه وأهل ابن عباس رجع عنه

ساكنة الراية لارادة الصحيح ووجه تعليل جواز الاعتقاد بالنسخ صفر مع كونه ليس من أشهر المطبوعين منهم لما جعلوا المحرم صفرًا وكانوا لا يستقرون بيادهم في الغالب ويبرأ دبر بلهم الاعتقاد بالنسخ لا يخفى عليه من طر يق التبعية وجهه أول أشهر الاعتبار شهر المحرم الذي هو في الأصل صفر والعمره عند ذهب في غير أشهر الحج قوله قال حل كله أي الحل الذي يجوز معه كل محظورات الأحرام حتى الوطء للنساء قوله هذه عمره استتمت عندها هذا من مقتضات من قال إن حجته صلى الله عليه وآله وسلم كان تمتعا وتار له من ذهب إلى خلافه بأنه أراد به من تمتع من أصحابه كما يقول الرجل الرئيس في قومه فعلنا كذا أو حرمنا كذا في ذلك وقد تقدم الكلام على حجته صلى الله عليه وآله وسلم قوله فان العمره قد دخلت في الحج إلى يوم القيامة قيل معناه سقط فعلها بالدخول في الحج وهو على قول من لا يرى العمره واجبة وأما من يرى أنها واجبة فقال النووي قال أصحابنا وغيرهم فيه تشديد أن أحدهما معناه دخلت أفعال العمره في أفعال الحج إذا جمع بينهما ما بالقرآن والثاني معناه لا بأس بالعمره في أشهر الحج قال الترمذي **هـ** كذا قال الشافعي وأحمد وإسحق وهذه الأحاديث من أدلة القائلين بالنسخ وقد تقدم البحث في ذلك (وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بات بذي الحليفة حتى أصبح ثم أهل

بج وعمره وأهل الناس به ما فلما قدمنا أمر الناس ففعلوا حتى كان يوم التروية أهلوا بالحج قال وشكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم سبع بدعات بعده قياما وذهبا بالديه كبشين أحمرين رواه أحمد والبخاري وأبو داود وعنه ابن عمر قال قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مكة ومكة وأصحابه مهلين بالحج فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شاء أن يحجها عمره الامن كان معه الهدى قالوا يا رسول الله أيروح أحدنا إلى منى وذكره بقطر منيا قال نعم وسطعت الجمار رواه أحمد) حديث ابن عمر هذا قال في جميع الزوائد رجال الصحيح وهو في الصحيح باختصار وهو من أحاديث الفسخ التي قال ابن القسيم كلها صحاح وهو أحد الأحاديث التي قال أحمد بن حنبل إن عنده في الفسخ أحد عشر حديثا صحاحا قوله بات بذي الحليفة حتى أصبح فيه استحباب المبيت بمقاص الأحرام قوله وأهل الناس به ما فيه استحباب أن تكون تاسية الناس بعد تبعية كبير القوم ولقضي دوا

الهدى وقد ذهب بعض من المحدثين إلى أنه لا يجب شيئا مما يستحب به الحرم إلا الجماع ليلة جمع وسنده صحيح وجاء عن الزهري ما يدل على أن الأمر استقر على خلاف ما قال ابن عباس قال فلما بلغ الناس قول عائشة أخذوا به وتركوا فتوى ابن عباس وذهب جماعة من الفقهاء إلى أن من أراد النسك صار بمجرد تعليمه الهدى محرما كحكم ابن المنذر عن الثوري وأحمد وإسحق قال وقال أصحاب الرأي من ساق الهدى وأم البيت ثم قلد وجب عليه الأحرام وقال الجمهور لا يصير بتعليم الهدى محرما ولا يجب عليه شيء قال في الفتح وحاصل اعتبار عائشة على ابن عباس أنه ذهب إلى ما أفتى به قياسا للولاية في أمر الهدى على المباينة له فبينت عائشة أن هذا القياس لا اعتبار له في مقابلة هذه السنة الظاهرة وفي الحديث من القوائد تناول النبي الكبير بنفسه وإن كان لمن يكفيه إذا كان عامتهم به ولا سيما ما كان من إقامة

الشرايع وأما حور الدابة وفيه تعقب بعض العلماء على بعض ورذا لا حتم ادبالض وإن الأصل في أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم التامس به حتى ثبت الخصوصية وهذا الحديث أخرجه البخاري في الوكالة ومسلم والنسائي في الحج (وعنه) أي عن عائشة (رضي الله عنها) في رواية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهدى غنما) أي دبت إلى مكة مرة وهذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه في الحج (وفي رواية عنه أنه صلى الله عليه وآله وسلم قلد الغنم وأقام في أهل حلالا) وفي رواية عنه أنه صلى الله عليه وآله وسلم قلد الغنم للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في بيت أبي

بالمدينة حلالا وقد احتج الشافعي به ذاعلى ان الغنم تقلدوه قال أحمد والجمهور خلاف المال وأبي حنيفة حيث منعاه لانها تضعف عن التقليد قال عياض المعروف من مقتضى الرواية انه كان صلى الله عليه وآله وسلم يمدى البدن لقوله في بعض الروايات قلدا وأشعر وفي بعضهم الميحرم عليه شئ حتى نحر الهدي لان ذلك انما يكون في البدن وانما الغنم في رواية الاسود هذه ولا تفرداهم انزلت على حذف مضاف أى من صوف الغنم كما قال في الاخرى من عهن والعهن الصوف لكن جاء في بعض روايات حديث الاسود هذا كما نقله الشافعي وهذا يرفع التأويل انتهى ٢١٣

قال أبو عبد الله الابن وأحاديث الباب ظاعرة في تقليد الغنم انتهى وقال المنذرى والاعلال يتفرد الاسود عن عائشة ليس بهالة لانه نقصة حافظ لا يضره التفرد وقد وقع الاتفاق على انه الانشعور لضعفه اولان اشعار لا يظهر فيها أثر شعرها وصوفها فتقلد بما لا يضرهها كالحيوط المقتولة ونحوها قال ابن المنذر انكر مالك وأصحاب الرأي تقليدها زاد غيره وكانهم لم يبلغهم الحديث ولم نجد لهم حجة الا قول بعضهم انها تضعف عن التقليد وهي حجة ضعيفة (وفي رواية عنها قالت قتلت الهدي النبي صلى الله عليه وآله وسلم القلائد قبل ان يحرم) ولفظ الهدي شامل للغنم وغيرها فالغنم فرد من افراد ما يهدى وقد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم اهدى الابل وأهدى البقر فن ادعى اختصاص الابل بالتقليد فعليه البيان (وفي رواية قتلت قلائدها) أى البدن والهدايا وفي رواية انها افقت تلك القلائد وزاد مسلم فأصبح فينا حلالا

ثم أهل الناس به اقولوا أى أمر من فسح الحج الى العمرة ممن كان معه أن يحل من عمرته قوله يوم التروية هو اليوم الثامن من ذى الحجة كما تقدم قوله فيما فيه استحباب نحر الابل فاعلم قوله وذبح بالمدينة كبشين فيه مشروعية الاضحية وسماى الكلام عليها ان شاء الله تعالى وبأى ان شاء الله تعالى تفسير الاملح قوله وذكره بطريقه فيه اشارة الى قرب العهد بدوط النساء وفيه دليل على جواز استعمال الكلام في المبالغة قوله وسطعت الجحاص في رواية لابن أبي شيبة عن أسماء بنت أبي بكر ما لفظه جماعة مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حجاجا فخانها عمره فخللنا الاحلال كله حتى سطعت الجحاص بين الرجال والنساء والمراد انهم تبخروا والجور نوع من أنواع الطيب (وعن الربيع ابن سبرة عن أبيه قال خرج جماعة مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى اذا كان بعسفان قال له سراق بن مالك المديني يا رسول الله انض لنا قضاء قوم كأنما ولدوا اليوم فقال ان الله عز وجل قد أدخل عليكم في حجكم عمرة فادأدتم فن تطوف بالبيت وبين الصفا والمروة فدخل الامن كان معه هدى رواه أبو داود وعنه البراء بن عازب قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه قال فاحرمنا بالحج فلما قدمنا مكة قال اجعلوا حجكم عمرة قال فقال الناس يا رسول الله قد أحرمنا بالحج كيف فجعلها عمرة قال انظر واما أمركم به فافعلوا فردوا عليه القول بغضب ثم انطلق حتى دخل على عائشة وهو غضبان فرأت الغضب في وجهه فقالت من أغضبك أغضبه لله قال ومالى لا أغضب وأما امر بالامر فلا أتبع رواه أحمد وابن ماجه الحديث الاول سكت عنه أبو داود ورجال رجال الصحيح والمنذرى والحديث الثاني أخرجه أيضا أبو يعلى ورجال رجال الصحيح كما قال في مجمع الزوائد وهو من الاحاديث في الصحيح التي صحها أحمد وابن القيم قوله بعسفان قرية بين مكة والمدينة على نحو مرحلتين من مكة قال في المطايع مكة وعسفان أربع برد قوله انض لنا قضاء قوم كأنما ولدوا اليوم أى أعلناء لم قوم كأنما وجدوا الآن وفي رواية لابي داود كأنما وفدوا اليوم أى كأنما وردوا عليك الآن قوله الامن كان معه هدى يعنى فانه لا يحل حتى يبلغ الهدي محله قوله بغضب استدله به من قال بوجوب الفسخ لان الامر لو كان أمر ندب لكان المأمور بخير ابي نفعه وتركه ولما كان يغضب رسول الله

ياق ما يأتى المال من أهله (من عهن) أى صوف وأكثر ما يكون مصبوغا يكون أبلغ في العلامة (كان عندي) وفيه رد على من قال تسكره القلائد من الاوبار واختار ان يكون من نبات الارض وهو منقول عن ربيعة ومالك قال ابن التين لعله أراد انه الاول مع القول بجواز كونهم امن الصوف ونقل ابن فرحون في مناسكه عن ابن عبد السلام انه قال والمذهب ان ما تنبت الارض مستحب على غيره وقال ابن حبيب يقاتها بما شاء (من على رضى الله عنه قال أمر في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أصدق بجلال البدن التي نحررت ويجلدها) وفي هذا الحديث وأمثاله استحباب تجليل البدن والتصدق بذلك الجمل

ونقل عباس عن العلامة ان التعليل يكون بعد الاشعار لئلا يخلط بالدم وان نشق الجلال عن الاسماء ان كانت فيه اقلية فان كانت نفيسة لم نشق قال صاحب الكواكب وفيه انه لا يجوز بيع الجلال ولا بلود الهدايا والفضايا كما هو ظاهر الحديث اذا امر حقيقة في الوجوب انتهى وتعبه في الاعم فقال فيه نظر فذلك مسبقا قبل لالظ امر انتهى وهذا الحديث أخرجه في الحج ايضا وكذا مسلم وابن ماجه قال في الفتح وفي هذه الاحاديث استحباب التقليد والاشعار وغير ذلك يعني التعليل والتصدق بالجلال وذلك يقتضي ان

٢١٤

الصالح غير الفرض افضل من اظهاره فاما ان يقال ان افضل الحج مبنية على الظهور كالاحرام والطواف والوقوف فكان الاشعار والتقليد والتعليل كذلك فيخص الحج من عموم الاخفاء واما ان يقال لا يلزم من التقليد والاشعار والتعليل اظهار العمل الصالح لان الذي نهدم ان يكتسبه ان ينعته مع من يقاسها ويشعرها ويجهلها ولا يقول انه القلان فيحصل سنة التقليد وغيره مع كتمان العمل وأبعد من ان تبدل بذلك على ان العمل اذا شرع فيه صار فرضا واما ان يقال ان التقليد جعل لعماله لكونهم ساءدا حتى لا يطمع صاحبهم في الرجوع فيما ربح عن عائشة رضي الله عنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سنة عشر من الهجرة فجلس بقين من ذي القعدة وسعى بذلك لانهم كانوا يتعدون فيه عن القتال وقولها فجلس فتمسك يقتضي ان تكون حاله بعد انقضاء الشهر ولو قاله

صلى الله عليه وآله وسلم عند مخالفته لانه لا يقضب الا لانتها السعة من حرمان الدين لا مجرد مخالفة ما أرشد اليه على جهة الذنب ولا سيما وقد قالوا قد أحرمنا بالحج كيف نجهلها أمر فقال لهم انظروا ما أمركم به فانه لو افان ظاهر هذا ان ذلك أمر حرم لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو كان أمره ذات البيان الا فضل أو لقصده الترخيص لهم بين لهم بعد هذه المراجعة ان ما أمرتكم به هو الا فضل أو قال لهم اني أردت الترخيص لكم والتخفيف عنكم وعن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن الحرث بن بلال عن أبيه قال قلت يا رسول الله فسخ الحج كمالا خاصة أم للناس عامة قال بل لنا خاصة ورواه الخمسة الا ترمذي وهو بلال بن الحرث المزني وعن سليم بن الاسود ان أبا ذر كان يقول فيمن حج ثم فسخته ابعة لم يكن ذلك الا للركب الذين كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم روادا وادوا وولم يمسوا والشافعي وابن ماجه عن ابراهيم التيمي عن أبيه عن أبي ذر قال كانت تابعة في الحج لأصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم خاصة قال أحمد بن حنبل حديث بلال بن الحرث عندي ليس يثبت ولا أقول به ولا يعرف هذا الرجل يعني الحرث بن بلال وقال أنا أت لو عرف الحرث بن بلال الآن احد عشر رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرون ما يرون ومن الفسخ أين يقع الحرث بن بلال منهم وقال في رواية أبي داود ليس يصح حديث في أن الفسخ كان لهم خاصة وهذا أبو موسى الأشعري يعني به في خلافة أبي بكر وشطار من خلافة عمر قال وفيه لما قاله قوله في حديث جابر بن عبد الله وحديث أبي ذر موقوف وقد خالفه أبو موسى وابن عباس وغيرهما أما حديث بلال بن الحرث ففيه ما لا المصنف عن أحمد وقال المذني ان الحرث يشبه الجمهور وقال المافظ الحرث بن بلال من ثقات التابعين وقال ابن القيم نحن نذهب بالله ان حديث بلال بن الحرث هذا لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو غلط عليه قال ثم كيف يكون هذا تابعا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وابن عباس يعني بخلافه وينظر عليه طول عمره يشهد من الخاص والعامة وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متوافرون ولا يقول لرجل واحد منهم هذا كان محبة ابنا ليس لغيرنا انتهى وقد روى عن عثمان مثل قول أبي ذر في اختصاص ذلك بالعبادة واكنهم ساجدين لخالق

قبلة لانه ان بقين (الزري) يضم النون أي لا نطق (الالحج) أي حين خروجهم من المدينة أو لم يقع في نفوسهم الا ذلك لانهم كانوا لا يعرفون العمرة في أشهر الحج (فلما ادنونا) قرنا (من مكة) أي بشرف كما جاء عنهم أو بعبد طرائفهم بالبيت وسعيهم كافي رواية جابر ويحصل تكريره الامر بذلك مرتين في الموضوعين وان العزيمة كانت آخر احين أمرهم بفسخ الحج الى العمرة (أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) من لم يكن معه هدى اذا طاف بالبيت (وسعى بين الصفا والمروة أن يحل) أي يصير حلالا بان يتبع (تقدم) هذا الحديث (وفي هذه الرواية زيادة) وهي قالت عائشة (فدخل)



تسبب الله قول (عليه يوم النحر) بلحم بقر فقلت ما هذا قال نحر رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم عن أزواجه) عير في الترجمة  
بالنحو الذبح وفي الحديث باللفظ النحر إشارة إلى رواية سليمان بن بلال بلفظ فقلت ما هذا فقيل ذبح النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
عن أزواجه ونحر البقرة جازر عنده العلماء لكن الذبح مستحب لقوله تعالى إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة واستقاهم عائشة  
عن اللحم لما دخل به عليها استدل به المؤلف لقوله بغيره من أنه لو كان الذبح بعلمهم لم يحتاج إلى الاستقاهم لكن ذلك ليس دافعا  
لاحتمال أن يكون تقدم علمه بذلك فيكون وقع استئذانهم في ذلك ٢١٥ لكن لما أدخل اللحم عليها احتل أن

يكون هو الذي وقع الاستئذان  
فيه وإن يكون غير ذلك  
فاستقاهم عنه لذلك قاله  
في الفتح وقال النووي هذا محمول  
على أنه استأذنها لأن التضحية  
عن الغير لا يجوز إلا بأذنه وقال  
البرماوي وكان البخاري عمل بأن  
الأصل عدم الاستئذان قال ابن  
بطل أخذ بظاهر هذا الحديث  
جماعة فأجازوا الاشتراك  
في الهدى والأضحية ولا حجة فيه  
لأنه يحتمل أن يكون عن كل  
واحدة بقرة وأما رواية يونس  
عن الزهري عن عمرة عن عائشة  
أنه صلى الله عليه وآله وسلم نحر  
عن أزواجه بقرة واحدة فقد  
قال الأسعدي تفرد يونس بذلك  
وخالفه غيره انتهى قال في الفتح  
ورواية يونس أخرجهما النسائي  
وأبو داود وغيرهما ويونس ثقة  
حافظ وقد تابعه معمر عند النسائي  
أيضا واقتضاه أصبح من لفظ  
يونس قال ما ذبح عن آل محمد  
في حجة الوداع إلا بقرة وللنسائي  
عن أبي هريرة قال ذبح رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم

للمرؤ من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن ذلك لا بد لبعض الرأي وقد جعل ما قاله  
على محامل أحدها أنهم ما أرادوا اختصاصا وجوب ذلك بالصحابة وهو قول ابن تيمية  
حفيد المصنف لا يجوز الجواز والاستحباب فهو للإمامة إلى يوم القيامة وثانيها أنه ليس  
لأحد بعد الصحابة أن يتعدى حقا قارنا أو مفردا بلا هدى يحتاج معه إلى الفسخ ولكن  
فرض عليه أن يفعل ما أمر به النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو القمق لمن لم يسق  
الهدى والقرآن لمن ساقه وليس لأحد بعدهم أن يحرم بجمعة مفردة ثم يفسخها ويحجمها  
متممة وإنما ذلك خاص بالصحابة وهذا أن الحملان يعارضان ما حمل المانعون كلاهما  
عليه من أن المراد أن الجواز يختص بالصحابة إذا لم يكن الثاني منهم ما مراد الله وهما  
راجحان عليه وأقل الأحوال أن يكونا معا وبذلك فسد معارضة الأحاديث  
الصحيحة به وأما ما في صحيح مسلم عن أبي ذر من أن المتعة في الحج كانت لهم خاصة فيرده  
اجتماع المسكين على جوازها إلى يوم القيامة فإن أراد ذلك معارضة الفسخ ففيه ثلاث  
الاحتمالات ومن جملة ما احتج به المانعون من الفسخ أن مثل ما قاله عثمان وأبو ذر  
لا يقال بالرأي ويجب أن هذا من موطن الاجتهاد وبما للرأي فيه مدخل على أنه قد  
ثبت في الصحيحين عن عمران بن حصين أنه قال تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
ونزل القرآن فقال رجل برأيه ما شاء فهو ذا نصريح من عمران أن المنع من التمتع بالعمرة  
إلى الحج من بعض الصحابة إنما هو من محض الرأي فكأن المنع من التمتع على العموم  
من قبيل الرأي كذلك دعوى اختصاص التمتع الخاص أعني به الفسخ بجماعة  
مخصوصة ومن جملة ما قلناه به المانعون من الفسخ حديث عائشة المتقدم حيث قالت  
نحر جماعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع فغنا من أهل بعرة ومنا من  
أهل الحج حتى قدمنا مكة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أحرم بعرة ولم يهد  
فليحل ومن أحرم بعرة وأهدى فلا يحل حتى يضره هديه ومن أهل الحج فليتم حجه وهذا  
اللفظ مسلم وظاهره أنه لم يأمر من حج مفردا بالفسخ بل أمره بإتمام حجه وأجيب عن ذلك  
بأن هذا الحديث غلط فيه، عبد الملك بن شعيب وأبو شعيب أو جده الميت أو شيخه عقيل  
فإن الحديث رواه مالك ومعمر والناس عن الزهري عنهم أو ينفوا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
وآله وسلم أمر من لم يكن معه هدى إذا طاف وسعى أن يحل وقد خالف عبد الملك جماعة

عن اعقر من نسائه في حجة الوداع بقرة يهنن صحبه الخ كما هو شأنه وقوى روايته الزهري وأما ما رواه عمار الذهبي عن  
عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت ذبح عنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم بجا بقرة بقرة أخرجه  
النسائي أيضا فهو شاهد بخالف لما تقدم وقد رواه البخاري في الاضاحي ومسلم أيضا من طريق ابن عبيدة عن عبد الرحمن بن القاسم  
باللفظ ضحى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن نسائه بالقر وليل كرماء وعمار الذهبي وأخرجه مسلم أيضا من طريق  
عبد العزيز بن الماجشون عن عبد الرحمن لكن باللفظ أهدي بدل ضحى والظاهر أن التصريح من الرواية لأنه ثبت في الحديث ذكر



الخرقة له بعضهم على الاضحية فان رواية أبي هريرة في نسخة في ان ذلك كان عن اعتمر من نساها فقويت روايته من رواه بلقظ  
أحمدى وبين انه هدى التمتع فليس فيه حجة لما كان في قوله لا يضحية على أهل منى وبين توجيه الاستدلال به على جواز الاشتراك  
في الهدى والاضحية واستدل به على ان الانسان قد يلحقه من عمل غيره ما عمله عنه بغير أمره ولا علمه وفيه جواز الاكل من  
الهدى والاضحية (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ما كان يخر) هديه (في المنحرجين) منكر رسول الله صلى الله عليه وآله  
تخصيص ابن عمر بن عمر بن عمر رضي الله عنه وآله وسلم دلالة على انه من  
(وسلم) وفي كاه المنحرجين في ٢١٦

من الحقاظ فرووه على خلاف ما رواه قال في الهدى بعد ان ساق الروايات المخالفة  
رواية عبد الملك فان كان محفوفا يعني حديث عبد الملك فيمنع ان يكون قبل الامر  
بالاحلال وجعله مرة ويكون هذا امر اذا قد طرأ على الامر بالانعام كما طرأ على  
التخيير بين الافراد والتمتع والقران ويتعين هذا ولا بد اذا كان هذا انما هو الامر  
بالفسخ والامر بالفسخ ناسخ للاذن في الافراد فلهذا محال قطعاً فانه بعد ان أمرهم بالحل  
لم يأمرهم بنقضه والبقاء على الاحرام الاول وهذا باطل قطعاً فيمنع ان كان محفوفاً  
ان يكون قبل الامر لهم بالفسخ لا يجوز غير هذا البتة انتهى ومن تمسكوا به ما في  
لفظ لمعلم من حديث عائشة انها قالت فاما من أهل بعمرة فحل وأما من أهل حج أو جمع  
بين الحج والعمرة فلم يحل حتى كان يوم النحر وأجيب بأن هذا من حديث أبي الاسود  
عن عروة عنها وقد أنكره عليه الحقاظ قال أحمد بن حنبل بعد ان ساقه ايش في هذا  
الحديث من العجب هذا خطأ فقلت له الزهري عن عروة عن عائشة بخلافه قال نعم  
وهشام بن عروة وقد أنكره ابن حزم وأنكره حديث يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن  
عائشة بنصه عند مسلم وقال لا يخاف في تكرره حديث أبي الاسود وهنه وبطلانه  
والعجب كيف جاز على من رواه قال وأسلم الوجه الحديثين المذكورين عن عائشة ان  
يخرج روايته ما على ان المراد بقولها ان الذين أهلوا بالحج أو جمع بين الحج والعمرة لم يحلوا انما اعنت  
بذلك من كان معه الهدى لان الزهري قد خالفها ما هو وأحقظ منهم ما وكذلك خالفها ما  
غيره من له من هذا اختصاص بعائشة ثم ان حديثهم ما هو وقوفان غير مستدين لانهم ما انما  
ذكر اعتمافعل من فعل ما ذكرت دون ان تذكر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمرهم  
ان لا يحلوا ولا حجة في أحد دون النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلو صح ما ذكره وقد صح أمر  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم من لا هدى معه بالفسخ فمما دى المأمورون بذلك ولم يحلوا  
اكتفوا عصاة لله وفداء عاذهم الله من ذلك وبرأهم منه قال فثبت يقيناً ان حديث  
أبي الاسود ويحيى انما يعني فيه من كان معه هدى وهكذا جاءت الاحاديث الصحاح بأنه  
صلى الله عليه وآله وسلم أمر من معه الهدى بان يجمع بجميع العمرة ثم لا يحل حتى يحل  
منهم جميعاً ومن جملة ما تنسب له المانعون من الفسخ انه اذا اختلفت العصاة ومن  
بعدهم في جواز الفسخ فالاحتياط يقتضي المنع منه صيانة للعبادة وأجيب بأن

المناساك لكنه كان شديد الاتباع  
للسنة نعم في منصره صلى الله عليه  
وآله وسلم فضيلة على غيره قال  
ابن التين منكر النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم عند الجرة الاولى  
التي تلى المسجد انتهى وهذا  
الحديث أخرجه مسلم من حديث  
جابر ولفظه نحرته ههنا معنى  
كاه المنحرجين فالحجروا في رحالكم  
وهذا ظاهره ان نحره صلى الله  
عليه وآله وسلم بذلك المكان وقع  
عن اتفاق لا شيء يتعلق بالنسك  
ولكن كان ابن عمر شديد الاتباع  
وعن عطاء كان ابن عمر لا ينصر  
الا بئس وحكي ابن بطال قول  
مالك في النحر يعني للحاج والنحر  
بمكة للمعتمر واطال في تقرير  
ذلك وترجيحه ولا خلاف  
في الجواز وان اختلف في الانضل  
(وعنه) أي عن ابن عمر  
(رضي الله عنه انه رأى رجلاً)  
لم يسم (قد أناخ بدته) أي بركها  
حال كونه (ينحرفاً) أي (قال)  
ابن عمر (ابعتها) أي أثرها حال  
كونها (قياما) مصدراً بمعنى  
قائمة أي معقولة اليسرى رواه

أبو داود بأسناد صحيح على شرط مسلم وقيل معنى ابعتها انها (مقبدة) نصب على الحال من الاحوال الاحتياط  
المتداخلة أو المترادفة (سنة محمد صلى الله عليه وآله وسلم) وقول الصحابي من السنة كذا امر فروع عند الشيخين لا يختصا بهما  
بهذا الحديث في صحيحهما وأخرجه أيضاً مسلم وأبو داود والنسائي في الحج (عن علي رضي الله عنه قال أمرني النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم ان أقوم على البدن) وكانت مائة وفي حديث جابر الطويل عند مسلم انه صلى الله عليه وآله وسلم نحر منها  
ثلاثاً وستين بدنة ثم أعطى علياً فيخبر ما غيروا ثمركه في هديه (ولا أعطى علياً شيئاً) أجرة (جزازاً) بكسر الجيم اسم للفعل

يعني عمل الجزر وجوز ابن التين ضمها وهو اسم للسواقط فان صححت الرواية بالضم جازان يكون المراد ان لا يعطى من بعض الجزر لأجرة للجزائر انهم يجوزوا عطاؤه من صدقة اذا كان فقيرا واستوفى أجرته كاملة وهذا موضع الترجمة لكن اطلاق الشارع ذلك قد يفهم منه منع الصدقة لئلا يقع مساحمة في الاجرة لأجل ما يأخذونه فيرجع الى المعاوضة قال القرطبي ولم يرخص في اعطاء الجزائر من ائجرته الا الحسن البصري وعبد الله بن عبيد بن عمير واستدل به على منع بيع الجاهل فيه دليل على ان جلود الهري وجلا لاله الاتباع اعطوها على اللعم واعطائهم احكمه وقد

٢١٧

فكذلك الجلود والحلال واجازه  
الاوزاعي وأحمد واسحق وأبو  
ثور وهو وجه عند الشافعية  
قالوا ويصرف ثمنه مصرف  
الاضحية وأخرج أحمد عن قتادة  
ابن النعمان مرفوعا لا يتبعوا  
الاضاحي والهدى وتصدقوا  
ولاوا واستمعوا بجلودها  
ولا يتبعوا وان أطعمتم من  
لحومها أفكلوا ان ثمنه والحديث  
أخرجه البخاري أيضا في الوكالة  
ومسلم وأبو داود في الحج وابن  
ماجه في الاضاحي (عن جابر بن  
عبد الله) الانصاري (رضي الله  
عنهما) قال كلانا كل من لحوم  
بدننا فوق ثلاث منى) بأضحية  
ثلاث الى منى أى الايام الثلاثة  
التي يقام بها منى وهي الايام  
المعدودات (فرخص لنا النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم) فقال  
كاوا وترودوا فأكنا وترودنا  
وهذا الحديث نافع للنهي  
الوارد في حديث علي عنه مسلم  
ان رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم نهانا ان نأكل من لحوم  
نسكنا بعد ثلاث وغيره وهو من

الاحتياط انما يشترع اذا لم يثبت السنة فاذا ثبت فالاحتياط هو انه اعها وترك ما خالفها  
فان الاحتياط نوعان احتياط للخروج من خلاف العلماء واحتياط للخروج من خلاف  
السنة ولا يخفى رجحان الثاني على الاول قال في الهدى وأيضا فان الاحتياط ممتنع فان  
للناس في الفسخ ثلاثة أقوال على ثلاثة أنواع أحدها انه يحرم الثاني انه واجب وهو  
قول جماعة من السابق والخلف الثالث انه مستحب فليس الاحتياط بالخروج من  
خلاف من حرمة أولى بالاحتياط من الخروج من خلاف من أوجبه واذا اعتذر  
الاحتياط بالخروج من الخلاف تعين الاحتياط بالخروج من خلاف السنة انتهى  
ومن مفسكاتهم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم بالفسخ لبيان لهم جواز العمرة  
في أشهر الحج لخالفته الجاهلية وأجيب بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد اعتمر قبل  
ثلاث ثلاث عمر في أشهر الحج كما سلف وبان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد بين لهم جواز  
الاعتمر عند الميقات فقال من شاء أن يهل بعمرة فليفعل الحديث في الصحيحين وثقة عوا  
جوازه بهذا القول قبل الامر بالفسخ ولو سلم ان الامر بالفسخ تلك العلة لمكان أفضل  
لأجله فيحصل المطلوب لان ما فعله صلى الله عليه وآله وسلم في المناسك لخالفه أهل الشرك  
مشروع الى يوم القيامة ولا سيما وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم ان عمرة الفسخ لا بد  
كما تقدم وقد أطال ابن الزيم في الهدى الكلام على الفسخ ورجح وجوبه وبين بطول  
ما احتج به المانعون منه فمن أحب الوقوف على جميع ذبول هذه المسئلة فليراجعها واذا  
كان الموقع في مثل هذا المضيق هو افراد الحج فالخازم المتحرى لديه الواقف عند مستهبات  
الشريعة ينبغي له ان يجهد من الابتداء معتبرا وقرانا مما هو مظنة البأس الى  
مالا بأس به فان وقع في ذلك فالسنة أحق بالاتباع واذا اجابتم الله بطل نحره قل

• (أبواب ما يتجنبه المحرم وما يباح له) •

• (باب ما يجنبه من اللباس) •

(عن ابن عمر قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يلبس المحرم قال لا يلبس  
المحرم القميص ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا ثوباً به ورش ولا زعفران ولا  
الطين اذا ن لا يجرد عن يمينه فليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين رواه الجماعة وفي

٢٨

نيل - ج -

نسخ السنة بالسنة قال في الفتح وهو من الحكم المتفق على نسخه  
انتهى وهذا الحديث أخرجه مسلم في الاضاحي والنسائي في الحج (عن ابن عمر رضي الله عنهما) قال خلق رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم رأسه (في حجة) أي حجة الوداع وهذا طرف من حديث طويل رواه مسلم من حديث نافع ان ابن عمر أراد  
الحج عام نزل الحجاج بابن الزبير الحديث وفيه ولم يحل من شيء حتى كان يوم النحر فحرقوا حلق وفيه دليل على ان الحلق نسك  
لاستباحة محظور لا دعاء فاعله بالرجة والدعاء أبواب والثواب انما يكون على العبادات لا على المباحات ولتفضيله أيضا على

التقريب تراذ المباحات لا تتفاضل فانه ابن المنبر ولا تحلل الحج والعمره يدونه كسائر أركانهم الا ان لا شعر برأسه فيتحلل  
منه ما يدونه والحق أنضل للرجال والقول بان الحلق نك قول الجمهور والرواية ضعيفة عن الشافعي انه استباحة لمحظور وروى  
أبى صاعن عطاء بن ربيع ورواية عن أحمد عن بعض المالكية (وعنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنه ان رسول الله صلى  
الله عليه وآله) قال في حجة لوداع أو في الحديبية أو في الوضوء من جماعة بنى الاحاديث التيهم ارحم المحدثين قالوا أي  
الصحابه قال في الفتح لم أقف في شيء - ٢١٨ - الطرق على الذين يولوا السؤل في ذلك بعد البحث الشديد انتهى

رواية لاجد قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول على هذا المنبر وذكروا  
بعنه وروى رواية لدارقطني ان رجلا نادى في المسجد ماذا يترك المحرم من الثياب (عقوله)  
ما يلبس المحرم قال لا يلبس الخ قال النوروى قال العلماء هذا الجواب من يدعي الكلام لان  
ما يلبس من محصر فحسب التصريح به وأما الملبوس بالثانفة يرمضه فقال لا يلبس  
كذا أي ويلبس ما سواه ذل البيضاوي مثل عا يلبس فأجاب بما يلبس يلبس ليدل  
باللزام من طريق المفهوم على ما يجوز وانما عدل عن الجواب لانه أخصر وفيه إشارة  
الى ان حق السؤال ان يكون عا لا يلبس لانه الحكم العارض في الاحرام المحتاج الى  
بيان اذ الجواب ثابت بالاصل معلوم بالاستصحاب وكان اللائق السؤال عما لا يلبس  
وقال غيره هذا شبه الاسلوب الحكيم ويقرب منه قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا  
أرجلكم الى المرافق قال في الفتح وهي شاذة وأخرجه أحمد وأبو عوفان وابن  
حبان في صحيحهم ما يلفظ ان رجلا قال يا رسول الله ما يجبني المحرم من الثياب وأخرجه  
أيضا أحمد بلفظ ما يترك وقد أجمعوا على ان هذا يختص بالرجل فلا يطبق به المرأة قال  
ابن المانذر أجمعوا على ان للمرأة لبس جميع ذلك وانما اشتد مع الرجل في منع الثوب  
الذي منه الزعفران أو الورس وسأني الكلام على ذلك وقوله لا يلبس بالرفع على الخبر  
الذي في معنى انتهى وروى بالجزم على انتهى قال عياض أجمع السالمون على ان ما ذكر  
في هذا الحديث لا يلبسه المحرم وقديما بالقوم يص على كل تحيط وبالعامة والبرانس على  
غيره وبالحقاف على كل سائر قوله ولا تلبس به ورس ولا زعفران الورس بفتح الواو  
وسكون الراء بعد هاء له ثبت أصه فرطيب الرائحة يصبغ به قال ابن العربي ليس  
الورس من الطيب ولكنه شبه به على اجتناب الطيب وما يشبهه في رائحة الشم فمؤخذ  
منه تحريم أنواع الطيب على المحرم وهو مجمع عليه فيما يقصده به الطيب وظاهر قوله  
منه تحريم ما يصبغ كاه أو يوضه وانكته لا بد عند الجمهور من أن يكون للمصبوغ

وفي رواية ابن سعد في الطبقات  
في غزوة الحديبية ان عثمان  
وأبا قتادة هما اللذان قصر اولم  
يحلقاتي عام الحديبية قال الجلال  
ابن الباتني فيحتمل أن يكونا  
هما اللذان قالوا (والمقصرين)  
أي قل وارحم المقصرين (بارسول  
الله قال) صلى الله عليه وآله  
وسلم (اللهم ارحم المحدثين قالوا)  
قل (و) ارحم (المقصرين)  
بارسول الله (قالوا) ارحم  
(المقصرين) وفيه تفضيل الحلق  
للرجال على التقصير الذي هو  
أخذ أطراف الشعر لقوله تعالى  
مخلفين رؤوسكم ومقصرين اذ  
العرب تبدأ بالام والافضل  
ويستحب لمن لا شعر برأسه ان  
يعرا الموصى عليه تشبيها بالخالفين  
وليس يفرض عند الحنفية بل  
هو واجب وقيل مستحب واستدل  
بقوله الخالفين على مشروعية  
حلق جميع الرأس لانه الذي  
تقتضيه الصنعة وقال بوجوب  
حلق جميعه ما أثبت أحمد وأقل  
ما يجزى عند الشافعية ثلاث  
شعران وعند أبي حنيفة ربع

الرأس وعند أبي يوسف النصف وعند أحمد أكثرها وعند المالكية جميع شعر رأسه ويستوعبه  
بالتقصير من قرب أصله وأما النساء فالمشروع في حلقهن التقصير بالاجماع وفيه حديث لابي داود بإسناد حسن عن ابن  
عباس ليس على النساء حلق انما علمن التقصير وللمدنى من حديث علي بن أبي ان حلق المرأة رأسه فيه كراهة الخلق لانيها  
عن التشبه بالرجال وفي الحديث من الفوائد ان الحلق أفضل من التقصير ووجهه انه أبلغ في العبادة وأبين في الخضوع  
والذلة وأدل على صدق النية والذي يقصير في على نفسه شيئا يتزين به بخلاف الحلق فانه يشعر بأنه ترك ذلك لله تعالى

وفيه اشارة الى التجرد ومن ثم استحب الصلحاء القاء الشعر عند التوبة وفيه مشروعية الدعاء بان فعل ما يشرع له وتكرير الدعاء لمن فعل الرجوع من الامر من الخريف ما والتبس بالسكر او على الرجحان وطلب الدعاء بان فعل الخزان كان مرجوحاً (عن أبي هريرة رضي الله عنه مثل ذلك) أي حديث ابن عمر المتقدم (الا أنه قال اغفر بدل ارحم) فيحتمل ان يكون بعض الرواة رواها بالمعنى أو قالها مجيهاً (قاله اثلاثاً) أي قال اغفر للمخالفين ثلاث مرات وفي الرابعة (قال ولله صبرين) وفيه تفضيل الخلق على التقصير نعم ان عتق قبل الحج في وقت لو حاق فيه جاء يوم النحر ٢١٩ ولم يسو ذرأسه من الشعر فانتقص

له أفضل نص عليه الشافعي في الاملاء وقد تعرض النووي في شرح مسلم للمسئلة لكنه أطلق انه يستحب للعمرة ان يقصر في العمرة ويحلق في الحج ليقع الحلق في اكمل العبادة من قالي الزركشي ويؤخذ من قول الشافعي ان مثله يأتي فيمال لو قدم الحج على العمرة وان لم يؤمر في ذلك بحلق بعض رؤس في الحج ويحلق بعضه في العمرة لانه يكرر القزح وفي الحديث ان التقصير محجـ زى عن الحلق وان لبدؤأسه ولا عبرة بكون التلبس لا يفسد له الا اعازم على الحلق غالباً لكان لو نذر الحلق وجب عليه لانه في حقه قربة بخلاف المرأة والمثلى ولم يجزئه عنه النص ونحوه مما لا يسمى حلقاً كالتنق والاحراق اذا الحلق استئصال الشعر بالموسى واذا استأصله بما لا يسمى حلقاً هل يقع الحلق في ذمته حتى يتعاق بالشعر المستخاف تداركاً لما اتهمه أو لانه انما هو ازالة شعر اسفل عليه

رائحة فان ذهبت جازابسه خلا فاما لا قولها الا ان لا يجرد النعلين في لفظ البخاري زيادة حسنة بما يرتبط ذكر النعلين بما قبلها وهو وليحرم أحدكم في ازاروردا ونعلين فان لم يجرد النعلين فليلبس الخفين وفيه دليل على ان واحد النعلين لا يلبس الخفين المقطوعين وهو قول الجمهور وعن بعض الشافعية جوازها والمراد بالوجدان القدرة على التحصيل قوله فليقطعها حتى يكون أسفل من السكعين هما العظمان الثامنان عند مقصّل الساق والقدم وقد تقدم الخلاف في ذلك وظاهر الحديث انه لا فدية على من لبسهما اذا لم يجرد النعلين وعن الحنفية تجب وتعقب باسم الوكانت واجبة لبيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانه وقت الحاجة وتأخير البيان عنه لا يجوز واستدل به على ان القطع شرط لجواز لبس الخفين خلافاً لاشهر وعن أحد رواه أجاز لبسهما من غير قطع لاطلاق حديث ابن عباس الاتى وأجاب عنه الجمهور بان حمل المطلق على المقيد واجب وهو من القائلين به وقد تقدم التنبيه على هذا في باب ما يصنع من أراد الاحرام وباتى تمام الكلام عليه في شرح حديث ابن عباس (وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تنتقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين رواه أحمد والبخاري والدارقطني والترمذي وصححه وفي رواية قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينهى النساء في الاحرام عن القفازين والنقاب وما من الورس والزعفران من الثياب رواه أحمد وأبو داود ودوزاد وتلبس بعد ذلك ما أحب من ألوان الثياب معقراً وأخرأ وأحلباً وسراويل أوقيصاً) الزيادة التي ذكرها أبو داود وأخرجها أيضاً الحاكم والبيهقي قوله لا تنتقب المرأة تنقب البيهقي عن الحاكم عن أبي علي الحافظ ان قوله لا تنتقب من قول ابن عمر أدرج في الخبر وقال صاحب الامام هذا يحتاج الى دليل وقد حكى ابن المنذر الخلاف هل هو من قول ابن عمر أو من حديثه وقد رواه مالك في الموطأ عن نافع عن ابن عمر موقوفاً ولا طرق في البخاري موصولة ومعلقة والانتقاب لبس غطاء للوجه فيه نقبان على العينين تنظر المرأة منهما وقال في الفتح الانتقاب الخمار الذي يشد على الأنف أو تحت الخاجر قوله ولا تلبس القفازين بضم القاف وتشديد القاء وبعد الا ان رأى ما تلبس المرأة في يديها فيغطي أصابعها ولكنها عند معاناة النسي كغزل

الاحرام المتجه الثاني لكن يلزمه انوات الوصف دم قاله القـ طلالى (عن معاوية) بن أبي سفيان (رضي الله عنه قال قصرت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي أخذت من شعر رأسه (عشقص) بكسر الميم سهم فيه نصل عربيض وقال القزاز نصل عربيض يرمى الوحش وقال صاحب المحكم هو الطويل من النصال وليس بعريض زادمسـ لم وهو على المروة وهو بعين كونه في عمرة أو في عمرة القصبة أو الجعرة ورجح النووي الثاني لكن في رواية أحمد أخذت من أطراف شعر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أيام العشر عشقص وهو محرم يدل على ان ذلك في حجة الوداع لانه

لم يبع غير ما وانه نظر لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يجل حتى بلغ الهدى محله كما في الاحاديث الصحيحة وغيرها وقد بالغ  
النووي في الرذ على من زعم ان ذلك في حجة الوداع لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع كان قارئا وثبت انه  
خلق عني وقرى أبو طلحة شعرة بين الناس فلا يصح جل تقصير معاوية على حجة الوداع ولا يصح حمله على عمرة القضاء الواقعة  
سنة سبع لان معاوية لم يكن حينئذ مسلما انما أسلم يوم الفتح سنة ثمان على الصحيح المشهور ولا يصح قول من حمله على حجة  
الوداع وزعم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان حجة معا لان هذا غلط فاحش فقد تظاهرت

الاحاديث في مسلم وغيره ان  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
قبل له ما شأن الناس حلا من  
العمرة ولم يحمل أنت من عمرتك  
فقال اني لبدت رأسي وقادت  
هدي فلا أحل حتى أتحرق قال  
الخانظ متعقب القوله لا يصح حمله  
على عمرة القضاء ما لفظه قلت  
يمكن الجمع بانه كان أسلم خفية  
وكان يكتم أسلامه ولم يمكن  
من اظهاره الا يوم الفتح وقد  
أخرج ابن عساکر في تاريخ  
دمشق في ترجمة معاوية تصريحا  
بانه أسلم بين الحديبية والقضية  
وانه كان يخفي أسلامه خوفا من  
أبويه ولا يعارضه قول سعد  
فما لنا هاهنا في العمرة وهذا يعني  
معاوية كافر بالعرش لانه  
أخبر عاصم صحبه من حاله ولم  
يطلع على أسلامه لكونه كان  
يخفيه ولا ينافيه أيضا ما رواه  
الحاكم في الاكمال ان الذي  
حلف رأى النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم في عمرته التي  
اعتقها من الجعرانة أبو هند عبد  
بن يمامة لانه يمكن الجمع بان

ونحوه وهو ليد كالتلف للرجل قوله وما من الورس الخ تقدم الكلام عليه في شرح  
الحديث الذي قبله قوله ولما لبس بعد ذلك ما أحب الخ ظاهره جواز لبس ما عدا ما اشتغل  
عليه الحديث من غير فرق بين الحميط وغيره والمصبوغ وغيره وقد خالف مالك في المعصوم  
فقال بكرأته ومنع منه أبو حنيفة ومحمد وشبههما بالورس والمزعفر والحديث يرد ذلك  
واختلاف العلماء أيضا في لبس النقاب فنعاه الجمهور وروا جازته الحنفية وهو رواية عند  
الشافعية والمالكية وهو مردود بنص الحديث قال في الفتح ولم يمتنعوا في منعها  
من سائر وجهها وكفها عما سوى النقاب والقازين قوله أو حايه أفتح الحيا أو كان  
اللام وبضم الخامع كسر اللام وتشديد النون لقمان قرئ به ما في السبع وهو ما تتحلى به  
الرائة من جليل وسوار وتزين به من ذهب أو فضة أو غير ذلك (وعن جابر قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم من لم يجد ذعابا فيلبس خفين ومن لم يجد أزارا فيلبس  
سراويل رواء أحمر وسلم . وعن ابن عباس قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
يخطب بعرفات من لم يجد أزارا فيلبس سراويل ومن لم يجد ذعابا فيلبس خفين ممتق  
عليه . وفي رواية عن عمرو بن دينار ان أبا الشعثاء أخبره عن ابن عباس انه سمع النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم وهو يخطب يقول من لم يجد أزارا وجد سراويل فيلبسهما  
ومن لم يجد خفين وجد خفين فيلبسهما قلت ولم يقل ليقطعهما قال لا رواء أحمر وهذا  
بظاهره ناسخ لحديث ابن عمر يقطع الخفين لانه قال بعرفات في وقت الحاجة وحديث  
ابن عمر كان بالمدينة كما سبق في رواية أحمد والدارقطني قوله فيلبس خفين فمسك  
بهذا الاطلاق أحمد فجاز للمعمر لبس الخف والسراويل الذي لا يجد الذعاب والازار  
على حالهما واشترط الجمهور قطع الخف وفتح السراويل ويلزمه الفدية عند عدمها اذا  
لبس شيئا منهما على حاله لقوله في حديث ابن عمر المتقدم فليقطعهما فيكمل الطاق على  
المقدم ويلحق النظير بالنظير قال ابن قدامة الاولى قطعهما عما لا بالحديث الصحيح  
وخرجهما من الخلاف قال في الفتح والاصح عند الشافعية والاكثري جواز لبس  
السراويل بهير فتق كقول أحمد واشترط الفتق محمد بن الحسن وإمام الحرمين وطائفة  
وعن أبي حنيفة منع السراويل للمعمر مطلقا ومثله عن مالك والحديثان المذكوران في

يكون معاوية قصير عنه أولا وكان الحلاق غائبا في بعض حاجاته ثم حضر فأمره ان يكمل ازالة  
الشعر بالحق لانه أفضل ولا يكره على كون ذلك في عمرة الجعرانة الا رواية أحمد ان ذلك كان في أيام العشر الاثنا كما قال ابن  
القيم معلولة أو وهم من معاوية وقد قال قيس بن سعد راويه عن عطاء عن ابن عباس عه والناس يتكبرون هذا على معاوية  
قال ابن القيم صدق قيس فيخاف بالله ان هذا ما كان في العشر قط وقال في الفتح انه اشادة قال وأظن بعض راويها  
حدث بالمعنى فوقع له ذلك انتهى وأيضا قد تكرر ان الجوزي رواية أحمد هذه وقد وافق النووي على ترجيح كون ذلك في عمرة

الجعرانة الهب الطبري والمخافظ ابن القيم ووقعه في الفتح بأنه جاءه خلق في الجعرانة ويحباب عنه بان الجميع ممكن كما سلف  
انتهى من نيل الاوطار لاشوكا في هذه الحديث رواية صحابي عن صحابي ورواه كلهم مكين سوى أبي عاصم  
فبصري (عن ابن عمر رضي الله عنهما انه سأل رجل) هو وبرقة بن عبد الرحمن المسلي الراوي (متى أرى الجار) أيام التشريق  
غير يوم النحر (قال اذ اري امامك) يعني أمير الحاج (فادعه) بهم اسما كنه وهي للسكت وزاد ابن عينة عن مسعر بهذا  
الاسناد فقلت له أرايت ان أخراماي أي الرمي (فأعاد عليه المسئلة) ٢٢١ قال كانحين من الحين وهو الزمان

أي نراقب الوقت (فاذا زالت  
ان شمس رمينا) أي الجار الثالث  
في أيام التشريق وكان ابن عمر  
خاف على وبرقة انه يخالف الامير  
فيحصل له منه ضرر فلما أعاد  
عليه المسئلة لم يسعه الركعتان  
فأعادهما كأنوايته هلونه في زمن  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
ويشترط ان يبدأ بالجرة الاولى  
ثم الوسطى ثم جرة العقبة للاتباع  
رواه البخاري مع قوله صلى الله  
عليه وآله وسلم خذوا عني  
مناسككم ولانه نسك متكرر  
فيشترط فيه الترتيب كما في السعي  
فلا يعتد برمي الثانية قبل تمام  
الاولى ولا بالثالثة قبل تمام  
الاوليين وقال الحنفية بسقوط  
الترتيب فلوبدا بجمرة العقبة  
ثم بالوسطى ثم بالتي تلي مسجد  
الحطيف جاز لان كل جرة قريبة  
بنفسها فلا يكون بعضها تابعا  
للاخر انتهى واذا ترك رمي  
يوم النحر ورمي أيام التشريق ولو  
سهو والزهر الدم قال في السيل  
واما لزوم الدم فلا دليل على ذلك  
الا قول ابن عباس ان صح عنه

الباب يرد ان علم ما ومن أجاز لبس السراويل على حاله قديما بان لا يكون على حالة لوقته  
اكان ازارا لانه في تلك الحال يكون واجدا لا زارا كما قال المخافظ وقد أجاب الحنابلة  
على الحديث الذي احتج به الجمهور على وجوب القطع باجوبة منها دعوى النسخ كما ذكر  
المصنف لان حديث ابن عمر كان بالمدينة قبل الاحرام وحديث ابن عباس كان بعرفات  
كما حكى ذلك الدارقطني عن أبي بكر الذيباوري وأجاب الشافعي في الام عن هذا فقال  
كلاما صادقا حافظ وزيادة ابن عمر لا يخالف ابن عباس لاحتمال أن تكون عزيت  
عنه أو شك فيها أو قالها فلم ينقلها عنه بعض رواه انتهى وسلك بعضهم طريقة  
الترجيح بين الحديثين قال ابن الجوزي حديث ابن عمر اختلف في وقته ورفعه وحديث  
ابن عباس لم يختلف في رفعه وردبانه لم يختلف على ابن عمر في رفع الامر بالقطع الا في رواية  
نادية وعورض بانه اختلف في حديث ابن عباس فرواه ابن أبي شيبة بأسناد صحيح عن  
سعيد بن جبيرة عن ابن عباس موقوفا قال المخافظ ولا يرتب أحد من المحدثين ان حديث  
ابن عمر أصح من حديث ابن عباس لان حديث ابن عمر جاء بأسناد وصف بكونه أصح  
الاسانيد واتفق عليه عن ابن عمر وغير واحد من الحفاظ منهم نافع وسالم بخلاف حديث  
ابن عباس فلم يأت من فروع الا من رواية جابر بن زيد عنه حتى قال الاصمعيلى انه شيخ  
مصري لا يعرف كذا قال وهو شيخ معروف موصوف بالفتنة عند الأئمة واستدل بعضهم  
بقياس الخلف على السراويل في ترك القطع وردبانه مصادم للنص فهو فاسد الاعتبار  
واحتج بعضهم بقول عطاء ان القطع فساد والله لا يحب الفساد وردبان الفساد انما  
يكون فيما يخفى عنه الشارع لا فيما أذن فيه بل أوجب وقال ابن الجوزي يحمل الامر  
بالقطع على الاباحة لا على الاشتراط عملا بالحدس لا يخفى أنه متكلف والحق انه  
لا تعارض بين المطابق ومقيد لا مكان الجمع بينهما بحمل المطابق على المقيد والجمع  
ما أمكن هو الواجب فلا يصار الى الترجيح ولو جاز المصير الى الترجيح لا يمكن ترجيح  
المطابق بانه ثابت من حديث ابن عباس وجابر كافي الباب ورواية اثنين أرجح من رواية

واحد (وعن عائشة قالت كان لركبان يمر ونبنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم لم يحرمات فاذا احاذوا ناسا دنا من راسها على وجهها فاذا

وقد عرفت ان قول الصحابي ليس بجمعة على أحد من العباد ورواه هذا الحديث كلهم كوفيون وأخرجه أبو داود (عن عبد  
الله بن مسعود رضي الله عنه انه رمى) جرة العقبة (من بطن الوادي) فتكون مكة على يساره وعرقة عن يمينه ويكون مستقبل  
الجرة ولفظ الترمذي لما أتى عبد الله بجمرة العقبة استقبل الوادي (فقبل له) القائل عبد الرحمن بن يزيد النخعي (ان ناسا  
يرمون) أي جرة العقبة يوم النحر (من فوقها) انقال والذي لا اله غيره هذا مقام الذي انزل الله عليه سورة البقرة صلى الله عليه  
وآله وسلم) خص سورة البقرة للناسم البهال لان معظم الناس لم يذكروا فيها خصوصا ما يتعلق بوقت الرمي وهو قول الله



فعلى واذا كروا الله في ايام معه ذوات وذوات من باب التلج فكأنه قال من هناري من انزلت عليه امور المناسك واخذ عنهم احكامها وهو اولي واحق بالاتباع من ربي الجرة من فوقها ورواه هذا الحديث كلهم **ك**وفيقون الاشخ البخاري فبهري وسفيان، مكي وفيه رواية الرجل عن خاله وفيه ثلاثة من التابعين واخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه في الصحيح (وعنه) اي عن ابن مسعود (رضي الله عنه) انه انتهى الى الجرة الكبرى وهي جرة العنقة (جعل البيت عن يساره ومضى عن يمينه) الحصىات فلا يجزى بست وهذا قول الجمهور وخلافا لعطاء ٢٢٢

واستقبل الجرة (وروي) الجرة (يسبح) من جاوزنا كشيئنا رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وعن سالم ان عبد الله يعني ابن عمر كان يقطع الخفين للمرأة المحرمة ثم حدثته حديث صفة بنت أبي عبيد أن عائشة حدثتها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان قد رخص للنساء في الخفين فتترك ذلك رواه أبو داود. الحديث الاول أخرجه ابن خزيمة وقال في القلب من يزيد بن أبي زياد ولكن ورد من وجه آخر ثم أخرج من طريق فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر وهي جدته انحويه وصححه الحاكم قال المنذري قد اختار جماعة العمل بظاهر هذا الحديث وذكر الخطابي ان الشافعي علق القول فيه يعني على صحته ويزيد بن أبي زياد المذكور قد أخرج له مسلم في الخلاصة عن الذهبي انه صدوق وقد أعمل الحديث أيضا بانه من رواية مجاهد عن عائشة وقد ذكر يحيى بن سعيد القطان وابن معين أنه لم يسمع منها وقال أبو حاتم الرازي مجاهد عن عائشة مرسل وقد احتج البخاري ومسلم في صحيحهم بابا حديث من رواية مجاهد عن عائشة والحديث الثاني في اسناده محمد بن اسحق وفيه مقال مشهور وقد قدمنا ذكره في أول هذا الشرح ولكنه لم يعنعن قوله فاذا حاذوا بنافي نسخ المصنف هكذا فاذا حاذوا بانظ أبي داود فاذا اجازوا بانظ الراي مكان الدال وفي التخصيص وغيره فاذا حاذونا قوله جلها أي ملحقة بقوله من رأسها تملك به أحد فقال انما لها أن تسدل على وجهها من فوق رأسها واستدل بهذا الحديث على انه يجوز للمرأة اذا احتاجت الى ستر وجهها المرور الرجال قرية امهم فانهم تسدل النوب من فوق رأسها على وجهها لان المرأة تحتاج الى ستر وجهها فلم يحرم عليها ستره مطلقا كالعورة لكن اذا سدت يكون الثوب متجافيا عن وجهها بحيث لا يصب البشرة هكذا قال أصحاب الشافعي وغيرهم وظاهر الحديث خلافه لان الثوب السدل لا يكاد يسل من اصابة البشرة فلو كان التجافي شرطا لبينه صلى الله عليه وآله وسلم قوله كان يقطع الخفين للمرأة لعدم حديث ابن عمر المتقدم فان ظاهره شمول الرجل والمرأة لولا هذا الحديث والاجماع المتقدم قوله فتترك ذلك يعني رجوع عن فتواه وفيه دليل على انه يجوز للمرأة أن تلبس الخفين بغير قطع

• (باب ما يضمن من أحرم في قبض) •

في الاجزاء بالنس وجهاهـ  
بالبست وبه قال احمد لحديث  
النسائي عن سعد بن مالك قال  
رجعه في الحجة مع النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم وبعضنا  
يقول رميت بست سبع وبعضنا  
يقول رميت بست فلم يعب  
بعضهم على بعض وحديث ابى  
داود والنسائي ايضا عن ابى  
محمز قال سألت ابن عباس عن  
شي من امر الجاهل قال لا ادري  
رماها رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم بست اوسبع  
واجيب بان حديث سعد ليس  
بمسند وحديث ابن عباس  
ورد على الشك وشك الشاك  
لا يقدح في جزم الجازم وحصى  
الرمي جميعه سبعون حصاة لرمي  
يوم النحر سبع ولكل يوم من  
ايام التشريق احدى وعشرون  
لكل جرة سبع فان نفر في اليوم  
الثاني قبل الغروب سقط رمي  
اليوم الثالث وهو احدى  
وعشرون حصاة ولادم عليه  
ولا اثم فيطردها وما يفعله الناس  
من دفنها الا اصل له وهذا مذهب

الاثمة الاربعة وعامه اصحاب احمد لكن روى عنه انه استون فيرى كل جرة بستة وعنه ايضا  
خمسون فيرى كل جرة بستة واذا ترك رمي يوم او يومين عمدا او سهوا تدارك في باقي الايام فيمتدرك الاول في الثاني والثالث  
والرابع او الاوابع في الثالث ويكون ذلك اداء وفي قول قضاء الجواز له الوقت المضروب له وعلى الاداء يكون الوقت المضروب  
وقت اختيار كوقت الاختيار للصلاة وجملة الايام في حكم الوقت الواحد ويجوز تقديم رمي التدارك على الزوال ويجب  
الترتيب بينه وبين رمي يوم التدارك بعد الزوال وعلى القضاء لا يجب الترتيب بينهما او يجوز التدارك بالليل لان القضاء

لا يتأقوت وقيل لا يجوز لان الرمي عبادة النار كالهو وم ذكره كاه الرافعي في الشرح وتبعه في الروضة والمجموع كذا  
في القسطلاني قال في السبيل اقول لم يرد ما يدل على هذه الكمية واما حديث عاصم بن عدي عند احمد واهل السنن ومالك  
والشافعي وابن حبان والحاكم وصححه الترمذي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يصر لرعاء الابل في البيتوتة عن  
معي يرمون يوم النحر ثم يرمون الغدومن بعده ان غدا ليو ميين ثم يرمون يوم النة رفه وعلی فرض ان بعض هذا الرمي وقع قضاء  
مختص باهل الاعذار ثم حديث فمدين الله احق ان يقضى يدل ٢٢٣ بعمومه على وجوب القضاء لكل

عبادة وورد في الشرع الاما خصه  
دليل انتمى (وقال) ابن مسعود  
(هكذا رمى الذي انزلت عليه  
سورة البقرة صلى الله عليه وآله  
(وسلم) وهذا انما يندب في رمي يوم  
النحر امارى ايام التشريق بخن  
فوقها وقد امتازت جرة العقبة  
عن الجرتين الاخرين باربعة  
اشياء اخصها صاه يوم النحر وان  
لا يوقف عندها وترى ضحى  
ومن اسفلها استجابا وقد  
اتفقوا على انه من حيث رماها  
جازوا اسما قبلها او جعلها  
عن يمينه او يساره او من فوقها  
او من اسفلها او وسطها  
والاختلاف في الانضال وفي  
الحديث جواز ان يقال سورة  
البقرة وسورة آل عمران وشحوها  
وهو قول كافة العلماء الا ما حكى  
عن بعض التابعين من كراهة  
ذلك وانه ينبغي ان يقال السورة  
التي يذكر فيها كذا (عن ابن  
عمر رضى الله عنهما) انه كان يرمي  
الجسرة الدنيا) اى القرية الى  
جهة مسجد الخيف (بسبع  
حصيات يكبر على اثر كل حصاة)

(عن يعلى بن أمية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يجره رجل متضمخ بطيب فقال  
يا رسول الله كيف ترى في رجل أحرم في جبة بعد ما تضحخ بطيب فتظفر اليه ساعة فجاءه  
الوحى ثم سرى عنه فقال أين الذي سألني عن العمرة أنا فقال القم الرجل فجنى به فقال  
أما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرات وأما الجبة فانزعها ثم اصنع في العمرة كل ما  
تصنع في حجتك متفق عليه وفي رواية لهم وهو متضمخ بالخلوق وفي رواية لابي داود فقال  
له النبي صلى الله عليه وآله وسلم اخلع جبتك فخلها من رأسه) قوله جاءه رجل ذكر  
ابن فتحون عن نفسه يراطرطوشى ان اسمه عطاء بن منية فيكون أخا يعلى بن منية لانه  
يقال له يعلى بن منية يضم الميم وسكون النون وفتح التميمية وهي أمه وقيل جدته وقال  
ابن الملقن يجوز ان يكون هذا الرجل عرو بن سواد وذكر الطحاوى ان الرجل هو  
يعلى بن أمية الراوى قوله ثم سرى عنه يضم المهملة وتشديد الراء المكسورة أى كشف  
عنه قوله الذي بك هو أعظم من أن يكون بنو به أو يبدنه ولكن ظاهر قوله واما الجبة  
المنح انه أراد الطيب الكائن في البدن قوله ثم اصنع في العمرة كل ما تصنع في حجتك فيه  
دليل على انهم كانوا يعرفون اعمال الحج قال ابن الصربي كانوا في الجاهلية  
يخضعون الثياب ويحبتون الطيب في الاحرام اذا حجوا وكانوا يتساهلون في ذلك في  
العمره فالخبره النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان مجراهما واحد وقال ابن المنير قوله  
واصنع معناه اترك لان المراد بيان ما يجتنبه المحرم فيتوخذ منه فائدة حسنة وهي ان  
الترك فعل واما قول ابن بطل أراد الادعية وغيرها مما يشترك فيه الحج والعمره ففيه  
نظرا لان التترك مشتركة بخلاف الاعمال فان في الحج اشياء زائدة على العمره كالوقوف  
رمبا عنه قال النووي كما قال ابن بطل وزاد ويستغنى عن الاعمال ما يختص به الحج وقال  
الناجى المأمور به غير نزاع الثوب وغسل الخلق لانه صرح لهم بما فلم يبق الا القدية  
كذا قال ولا وجه له هذا الحصر لانه قد ثبت عند مسلم والنسائي في هذا الحديث بلغة  
ما كنت صانعا في حجتك فقال انزع عنى هذه الثياب واغسل عنى هذا الخلق فقال  
ما كنت صانعا في حجتك فاصنع في عرتك قال الاسماعيلي ليس في حديث الباب ان

من السبع واثر يكسر الهمة وسكون اثناء أى عقب كل حصاة واستدل به على اشتراط رمي الجرات واحدة واحدة وقد قال  
صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عنى مناسككم وخالف في ذلك عطاء وصاحبه أبو حنيفة فقالوا لورى السبع دفعة واحدة اجزأ  
(ثم قدمه) عنها (حتى يسهل) ينزل الى السهل من بطن الوادى بحيث لا يصيبه المطاير من الحصى الذى يرمى به فيقوم مستقبلا  
القبلة) مستدبر الجرة (فيقوم طويلا ويدهو) قال الحافظ وقد وقع تفسير طول القيام فيما رواه ابن ابي شيبة باسناد صحيح  
عن عطاء كان ابن عمر يقوم عند الجرتين مقدرا ما يقرأ سورة البقرة انتهى وقال القسطلاني بقدر سورة البقرة رواه البيهقي

مع حضور قلبه وخشوع جوارحه (ويرفع يديه) في الدعاء (ثم يرمي) الجرة (الوسطى ثم يأخذ) عنها (ذات الشمال) أي يمشي  
 إلى جهة شماله (فيسلم) أي ينزل إلى السهل من بطن الوادي كما فعل في الأولى (ويقوم مستقبل القبلة) في مكان لا يصيبه  
 الرمي (فيقوم) قياما (طويلا) كما وقف في الأولى (ويدعو ويرفع يديه) في دعائه (ويقوم) قياما (طويلا ثم يرمي جرة ذات العقبة  
 من بطن الوادي ولا يقف عندها) للدعاء (ثم ينصرف) عقب رميها (ويقول) ابن عمر (هكذا رايت رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم يفعل) أي جميع ما ذكر ٢٢٤ (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أمرنا نحن) أي أمر رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس  
 أمر وجوب أو نهي إذا أرادوا  
 سقرا (أن يكون آخر عهدهم)  
 طواف الوداع (بالبیت) وسلم  
 عنه كان الناس ينصرفون في  
 كل وجه فقال رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم لا يفرق  
 أحداكم حتى يكون آخر عهد  
 بالبیت أي الطواف به كما رواه  
 أبو داود (الا أنه خفف عن  
 الحائض) فلم يجب عليها واستفيد  
 الوجوب على غيرها من الأمر  
 المؤكد والتعريف بحق الحائض  
 بالتخفيف والتخفيف لا يكون  
 إلا من أمر مؤكده قال في فتح  
 القدير لا يقال أمر نهي بقريته  
 المعنى وهو أن المقصود الوداع  
 لانا نقول ليس هذا يصلح صارفا  
 عن الوجوب لجواز أن يطلب  
 حقا لما في عدمه من شائبة  
 عدم التأسف على الفراق وعدم  
 المبالاة به على أن معنى الوداع  
 يس مذكورا في النصوص بل  
 أن يجعل آخر عهدهم بالطواف  
 فيجوز أن يكون معلوما بغيره مما  
 لم تقف عليه ولو سلم فاعلمنا أنه غير

المخلوق كان على الثوب وانما فيه أن الرجل كان متضمعا وقوله غسل الطيب الذي بك  
 يوضح أن الطيب لم يكن على ثوبه وانما كان على يده ولو كان على الجبة لكان في ثوبها  
 كفاية من جهة الاحرام واستدل بحديث الباب على منع استدامة الطيب بعد  
 الاحرام للأمر بغسل أثره من الثوب والبدن وهو قول مالك ومحمد بن الحسن وأجاب  
 الجمهور عنه بأن قصة يعلى كانت بالمعركة وهي في سنة عثمان بالاختلاف وقد ثبت عن  
 عائشة أنها طابت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيدها عند احرامه ما وكان ذلك  
 في حجة الوداع وهي سنة عشر بالاختلاف وانما يؤخذ بالأمر الآخر فالآخر وبأن  
 المأمور به في قصة يعلى انما هو الخلق لا مطلق الطيب فاعمل هذه الأمور فيه ما خلطه  
 من الزعفران وقد ثبت النهي عن ترعرع الرجل مطلقا محرما وغير محرما وقد أجاب المصنف  
 بهذا كما يأتي وقد تقدم الكلام على ما يجوز من الطيب للمحرم وما لا يجوز في باب  
 ما يصنع من أراد الاحرام وقد استدل بهذا الحديث على أن المحرم ينزع ما عليه من  
 الخيط من قبض أو غيره ولا يلزمه عند الجمهور غزيره ولا شقه وقال النخعي والشعبي  
 لا ينزع من قبل رأسه لئلا يصير مغطيا لرأسه أخرجه ابن أبي شيبة عنه ما وعن علي نحوه  
 وكذا عن الحسن وأبي قلابة ورواية أبي داود المذكورة في الباب ترد عليهم واستدل  
 بالحديث أيضا على أن من أصاب طيبا في إحرامه ناسيا أو جاهلا ثم علم فبإدراكه أزاله  
 فلا كفارة عليه وإلهذا قال المصنف رحمه الله تعالى وظاهره أن اللبس جهلا لا لوجوب  
 القدية وقد احتج من منع من استدامة الطيب وانما وجهه أنه أمره بغسله لذكره  
 التزعر للرجل لا لكونه محرما متطيبا انتهى وقال مالك إن طال ذلك عليه لم يردم  
 وعن أبي حنيفة وأحمد في رواية يجب مطلقا

• (باب تظلل المحرم من الحر أو غيره والنهي عن تغطية الرأس) •

(عن أم الحصين قالت سمعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حجة الوداع فرايت  
 أسامة وبلا وأحدهما أخذ بخطام ناقه النبي صلى الله عليه وآله وسلم والاخر ارفع  
 ثوبه يستتر من الحر حتى رمي جرة العقبة وفي رواية سمعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 حجة الوداع فرايت حذيفة بن حذيفة رمي جرة العقبة وانصرف وهو على راحلته ومعه بلال وأسامة

دلالة القرينة إذا لم يقيم منها ما يقتضي خلاف مقتضاها وهما كذلك فإن انظر الترخيص يقتضي  
 أنه حرم في حق من لم يرخص له لأن معنى عدم الترخيص في الشيء هو تحريم طلبه إذا الترخيص فيه هو إطلاق تركه لعدم  
 عدم إطلاق تركه وقد اجتمع في طواف الوداع أمره صلى الله عليه وآله وسلم به ونهيته عن تركه فله الذي هو بيان للجمل  
 الواجب ولا شك أن ذلك يقتضي الوجوب ولا ووداع على مراد الإقامة وإن أراد السفر بعده فاله الإمام ولا على مراد السفر قبل  
 فراغ الأعمال ولا على المقيم بمكة الخارج للمنعيم ونحوه لأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر عبد الرحمن أخا عائشة بأن يعمرها من

التعميم ولم ياهرها وداع فلو تقرر من متى ولم يطف لا وداع جبريدم لتر كذا وكذا وجبنا ولو أراد الرجوع الى بلدته من متى لزومه طواف الوداع وان كان قد طافه قبل عودته من مكة الى متى كما صرح به في المجموع فان عاد بعد خروجه من مكة الى متى لا وداع قبل مسافة القصر وطاف الوداع سقط عنه الدم لانه في حركتهم المقيم لان عاد بعد ما فلا يسقط لاسيما قراه بالسفر الطويل ولا يلزم الطواف حائضا ظهرت خارج مكة ولو في الحرم ذكره كما القسط لاني واستدل به في الحديث على أن الطهارة شرط لصحة الطواف وأخرجه مسلم والنسائي في الحج (عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء) بعد أن روى الجارود تقرر من متى ٢٢٥ (ثم رقد رقدته بالحصب) اسم مكان متسع بين مكة ومضى وهو أقرب الى متى

ويقال له الابطح والبطحاء وخيف بني كنانة وحده ما بين الجبلين الى المقبرة (ثم ركب الى البيت فطاف به) طواف الوداع وقوله الظهر لا ينافي أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يرم الا بعد الزوال لانه روى أنه تفرقزل الحصب فصلى به الظهر (عن ابن عباس رضي الله عنهما) قال رخص للمائض أن تنقرا إذا أقاضت طافت الا فاضة قبل أن تحيض (قال) طاوس (وسمعت ابن عمر يقول اسمها لا تنقروا) أي حتى تظهر وتطوف للوداع (ثم سمعته يقول بعد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص لمن) أي للمحيض في ترك طواف الوداع بعد أن طعن طواف الا فاضة قال في القبح وهذا من مراسيل الصحابة لان ابن عمر لم يسمعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبين ذلك ما رواه النسائي والطحاوي عن طاوس أنه سمع ابن عمر يشتمل عن النساء اذا حضن قبل النفق وقد افضن يوم النحر فقال ان عائشة كانت

أحدهما يقول ذبه راحلته والاخر رافع فوبه على رأس النبي صلى الله عليه وآله وسلم يظله من الشمس رواهما أحمد ومسلم وعن ابن عباس ان رجلا أقصته راحلته وهو محرم فقات فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اغسلوه بما وسدروا كفنوه في ثوبه ولا تخمروا وجهه ولا رأسه فانه يبعث يوم القيامة مليا رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه) قوله يستبرأ من الحركه وكذا قوله بظلمة الشمس فيه جواز تظليل الحرم على رأسه بثوب وغيره من محمل وغيره والى ذلك ذهب الجمهور وقال مالك وأحمد لا يجوز والحديث رد عليهم ما وأجاب عنه بعض أصحاب مالك بان هذا المقدار لا يكاد يدوم فهو كما أجاز مالك للمعمر أن يستظل بيده فان فعل لزمته الفدية عند مالك وأحمد وواجهوا على انه لو قد تحت خيمة أو سقف جاز وقد احتج مالك وأحمد على منع التظليل بما رواه البيهقي باسناد صحيح عن ابن عمر انه أبصر رجلا على بعيره وهو محرم قد استظل بينه وبين الشمس فقال اضح ان أحرمت له وبما أخرجه البيهقي أيضا باسناد ضعيف عن جابر مرفوعا من محرم يضحي للشمس حتى تغرب الا غربت بدنوبه حتى يعود كما ولدته أمه وقوله اضح بالاضاد المعجمة وكذا يضحي والمراد ابرز للضحي قال الله تعالى وأنت لا تطعمنا فيم لا ولا تضحي وبجواب قول ابن عمر لاجبة فيه وبان حديث جابر مع كونه ضعيفا لا يدل على المطلوب وهو المنع من التظلل وجوب الكشف لان غاية ما فيه انه أفضل على انه بعد منه صلى الله عليه وآله وسلم ان يعمل المفضل ويدع الأفضل في مقام التبليغ قوله اغسلوه بما وسدروا قد تقدم الكلام على هذا في كتاب الجنائز وساقه المصنف ههنا للاستدلال به على انه لا يجوز للمعمر تنظية رأسه ووجهه لان التعامل بقوله فانه يبعث مليا يدل على أن الهة الاحرام قال النووي اما تخمير الرأس في حق الحرم المحي فجع مع على تخميره وأما وجهه فقال مالك وأبو حنيفة هو كراسته وقال الشافعي والجمهور لا احرام في وجهه وله تنظية وانما يجب كشف الوجه في حق المرأة والحديث حجة عليهم وهذا الكلام في الحرم الميت لا يجوز تنظية رأسه عند الشافعي وأحمد واسحق وموافقيهم وكذلك لا يجوز أن يلبس الخيط اظاها قوله فانه يبعث مليا وخالف في ذلك مالك والاوزاعي وابو حنيفة فقالوا لا يجوز تنظية رأسه والباسه الخيط والحديث يرد

٢٩ نيل ح تذكر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص لمن قبل موته عام وفي رواية الطحاوي قبل موت ابن عمر بهما قال ابن المنذر قال عامة الفقهاء بالامصار ليس على المائض التي قد أقاضت طواف الوداع وروينا عن عمر وزيد بن ثابت وابن عمر انهم امرؤها بالمقام فكانهم أوجبوه عليها كما يجب عليهم الطواف الا فاضة وقد ثبت رجوع ابن عمر وزيد عن ذلك وبقي عمر بن الخطاب لم يثبت حديث عائشة واستدل به الطحاوي وبحديث أم سلمة على نسخ حديث الطرث في حق المائض الذي رواه أحمد وأبو داود والنسائي والطحاوي واللفظ لا يداو من طريق الوليد بن عبد الرحمن عن الحارث بن

عبد الله بن آدم في قال أثبت عمر فسألت عن المرأة تطوف بالبيت يوم النحر ثم تحيض قال لكن آخر عهد لها بالبيت  
 فيقال الحرم كذلك أفتاني وفي رواية أبي داود هكذا حدثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وعنه) أي عن ابن عباس  
 (وعنه) الله عنه قال ليس التحصيص أي النزول في المحصب وهو الإبطح كما مر (بشيء) من أمر المناسك الذي يلزم فعله (انما هو)  
 منزل نزله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (والله) لا لاستراحة بعد الزوال فصي فيه العصرين والمغربين وبات فيسه إليه الرابع  
 عشر لكن لما نزل به كان النزول به مستحبا لآباءه القريه صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وقد فعله الخلفاء بعده رواه مسلم  
 عن ابن عمر بلا نظ كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر ينزلون الإبطح قال نافع وقد

بحض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء بعده وهذا  
 مذهب الشافعية والمالكية  
 والجمهور وفي حديث عائشة عند  
 البخاري انما كان منزل ينزل  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 ليكون أي النزول به اسمح  
 لخروجه أي اسهل راجعا الى  
 المدينة فاستوى في ذلك البطح  
 والمعتدل ويكون مبيتهم وقيامهم  
 في الصحر ورحيلهم بأجمعهم  
 الى المدينة قال في الفتح والحاصل  
 ان من نفي أنه سنة كعائشة وابن  
 عباس اراد انه ليس من المناسك  
 فلا يلزم تركه شيء ومن أثبت كعب  
 عمر اراد دخوله في عموم النامي  
 بأفعاله صلى الله عليه وآله وسلم  
 لا الا لزام بذلك ويستحب أن يصلي  
 به الظهر والعصر والمغرب  
 والعشاء أربعين ببيت به بعض الليل  
 كما دل عليه حديث أنس وابن عمر  
 انتهى (عن ابن عمر رضي الله  
 عنهم انه كان اذا أقبل من  
 المدينة الى مكة (بات بذي طوى  
 حتى اذا أصبح دخل مكة) واذا  
 نقر من منى (مر بذي طوى

عليهم وأما تغطية وجهه من مات محرما فيحوز عنه من قال بتحريم تغطية رأسه وذاقوا  
 هذا الحديث على ان النهي عن تغطية وجهه ليس لكونه وجهه انما ذلك صيانة للرأس  
 فانهم لو غطوا وجوههم لم يؤمن أن يغطوا رأسه وهذا أويل لا يلجئ اليه ملجئ والكلام  
 على بقية أطراف الحديث فقد تقدم في الجنائز

**\* (باب المحرم يتقلد بالسيف للعاجلة) \***

(عن البراء قال اعتمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذي القعدة فإى أهل مكة ان يدعوا  
 يدخل مكة حتى قاضاهم لا يدخل مكة سلاحا الا في القرباء وعن ابن عمر أن رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم خرج معتبرا خال كقمار ريش يديه وبين البيت فحرم عليه  
 وحاق رأسه بالحديدة وقاضاهم على أن يعتمر العام المقبل ولا يحمل سلاحا عليهم  
 الا سيوف ولا يقيم الا ما أحبوا فاعتمر من العام المقبل فدخلها كما كان صالحهم فلما ان  
 أقام بها ثلاثة أيام أمرهم أن يخرج فخرج رواه أحمد والبخاري وهو دليل على أن  
 للمحصر شحرا هديه حيث أحصر) قوله الا في القرباء بكسر القاف هو وعاء يجعل فيه  
 راكب البعير سيفه معه داو بطرح فيه الركب سوطه وادانه ويعلقه في الرجل وانما  
 وقعت المقاضاة بينه صلى الله عليه وآله وسلم وبينهم على أن يكون سلاح النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم ومن معه في القرباء لوجهين ذكرهما أهل العلم الاول أن لا يظهر منه  
 حال دخوله دخول المغالين القاهرين لهم وانما نفي أنه اذا عرضت فتنة أو غيرها يكون  
 في الاستعداد لقتال بالسلاح معروية قاله أبو إسحق السيمعي وفي الحديثين دليل على  
 جواز حمل السلاح بمكة للضرورة لكن بشرط أن يكون في القرباء كما فعله صلى  
 الله عليه وآله وسلم فيخصص به ديني الحديثين عموم حديث جابر عنه مسلم قال قال صلى  
 الله عليه وآله وسلم لا يحمل أحدكم بمكة السلاح فيكون هذا النبي فيما عدا من  
 حمله للعاجلة والضرورة والى هذا ذهب الجماهير من أهل العلم على حمل السلاح لغیر  
 ضرورة ولا حاجة فان كانت حاجة جاز قال وهذا مذهب الشافعي ومالك وعطاء قال  
 ذكره الحسن البصري عن جماعة هذا الحديث يعني حديث النبي قال وشذعكم مرة فقال  
 اذا احتاج اليه حمله وعليه القدية ولعله اراد اذا كان محرما وليس المغفر والدرع

وبات بها حتى يصبح وكان يذكر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك قال ابن بطال ونحوه  
 ليس هذا من مناسك الحج قال في الفتح قلت وانما يؤخذ منه اما كن نزول صلى الله عليه وآله وسلم الى منى به قبل ان لا يتحلل  
 من افعاله من حكمة والمقصود به هذا الحديث مشروعية المبيت به ايضا لارجع من مكة وغفل الداودي فظن أن هذا المبيت  
 متحد بالمبيت في المحصب فجعل ذا طوى هو المحصب وهو غلط منه وانما يقع المبيت بالمحصب في الليلة التي تلي يوم النحر من منى  
 فيصبح سائرا الى أن يصل الى ذي طوى فينزل بها ويبيت فهذا الذي يدل عليه سياق حديث الباب انتهى والله أعلم



\* (بسم الله الرحمن الرحيم) \* (أبواب العمرة) \* يضم العين مع ضم الميم واسكان الميم وهي في اللغة لزيارة وقبل القصد الى مكان عامر وقبل مشتق من عبادة المسجد الحرام وفي التمرع قصد التكعبة لذلك بشرط مخصوصة (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال العمرة الى العمرة) قال ابن ابي عمير مع كقوله تعالى الى أموالكم (كفارة لما بينهم) من الذنوب والظاهر أن العمرة الاولى هي المكفرة لانها هي التي وقع الخبر عنها أنها تكفر ولكن الظاهر من جهة المعنى ان العمرة الثانية هي التي تكفر ما قبلها الى العمرة السابقة فان التكفير قبل وقوع الذنب خلاف الظاهر واستشكل بعضهم كون العمرة كفارة مع أن ٢٢٧ اجتناب البكائر مكفرة فماذا تكفر العمرة

وأجيب بان تكفير العمرة مقيد بمنها وتكفير الاجتناب عام لجميع عمر العبد فمقتضى ما من هذه الحديثية وأشار ابن عبيد البر الى أن المراد تكفير الصغائر دون الكبائر قال وذهب بعض العلماء من عصرنا الى تعميم ذلك ثم بالغ في الانكار عليه (والحج المبرور) الذي لا يتخاطه ثم أو المتقبل الذي لا رياء فيه ولا سمعة ولا رثت ولا فسوق (ليس له جزء الا الحقة) فلا يقتصر لصاحبه من الجزام على تكفير بعض ذنوبه قال في الفتح امامنا نسبة الحديث لاحد شقي الترجمة وهو وجوب العمرة فشكل بخلاف الشق الآخر وهو فضلها فانه واضح وكان المصنف والله أعلم أشار الى ما ورد في بعض طرق الحديث المذكور وهو ما أخرجه الترمذي وغيره من حديث ابن مسعود بن نوعا تابعوا بين الحج والعمرة فانهما يتقيان الفقر كما يتنى الكبير خبث الحديد والذهب والفضة وليس العجة المبرورة نواب الا الجنة فان ظاهرها التسوية بين اصل الحج

ونحوه فلا يكون مخالفا للجماعة انتهى والحق ما ذهب اليه الجمهور لان فيه الجمع بين الاحاديث وهو كذا يخص بحديثي الباب عزم قول ابن عمر المتقدم في كتاب العبد وادخلت السلاح الحرم ولم يكن السلاح يدخل الحرم فيكون مراده لم يكن السلاح يدخل الحرم غير حاجة الالهاجة فانه قد دخل به صلى الله عليه وآله وسلم غير مرة كافي دخوله يوم الفتح هو وأصحابه ودخوله صلى الله عليه وآله وسلم للعمرة كافي حديثي الباب الا الذين أحدهما من رواية ابن عمر

\* (باب منع المحرم من ابتداء الطيب دون استدائه) \*

(في حديث ابن عمر ولا ثوب مسه ورس ولا زعفران وقال في المحرم الذي مات لا تحنطوه وعن عائشة قالت كائن أنظر الى ويص الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد ايام وهو محرم متفق عليه \* ولمسلم والنسائي وأبي داود كائن أنظر الى ويص المسك في مفرق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو محرم \* وعن عائشة قالت كلنخرج مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى مكة فمضى جباها بالاك الطيب عند الاحرام فاذا عرفت أحدنا سال على وجهها فيراها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا ينهاها واه أبو داود وعن سعيد بن جبيرة عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ادهن بزيت غير ممتت وهو محرم رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وقال هذا حديث غريب لا نعرفه الا من حديث فرقد السجني عن سعيد بن جبيرة وقد تكلم يحيى بن سعيد في فرقه وقد روى عنه الناس) حديث ابن عمر تقدم في باب ما يجتنبه المحرم من اللباس وقوله لا تحنطوه تقدم في باب تطيب بدن الميت من كتاب الجنائز وحديث عائشة انما في سكت عنه أبو داود والمذري واسناده رواه ثقات الاحاديث بن الجنيدي شيخ أبي داود وقد قال النسائي لا بأس به وقال ابن حبان في الثقات المستقيم الامر فيما يروى وحديث ابن عمر في اسناده انما قال الذي أشار اليه الترمذي ومن عدا فرقه انهم ثقات قوله كائن أنظر الى ويص الطيب قد تقدم الكلام على هذا تفسيره وخكافي باب ما يصنع من أراد الاحرام وجزمنا هذا بان الحق انه يحرم على المحرم ابتداء الطيب لاستمراره قوله فمضى بعد بفتح الصاد

والعمرة فموافق قول ابن عباس انها اقرب بينهما في كتاب الله يريد قوله تعالى وأتوا الحج والعمرة لله وأما اذا اتصف بكونه مبرورا فذلك قدر زائد وقع عند أحد وغيره من حديث جابر مر فوعا قيل يا رسول الله ما بال الحج قال اطعام الطعام واقشاء السلام ففي هذا تفسير المراد بالحج المبرور ويستفاد من حديث ابن مسعود المذكور المراد بالتكفير المبرور في حديث أبي هريرة وفي حديث الباب دلالة على استحباب الاكثار من الاعمال بخلاف القول من قال بكونه ان يعمر في السنة اكثر من مرة كما لا يكره وان قال مرة في الشهر من غيرهم واستدل لهم بانهم صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعلها الا سنة الى سنة وأفعاله على



الرجوب أو الذئب وتعقب بان المسدوب لم ينحصر في أفعاله فقد كان يترك الشيء وهو يستحب فعله لرفع المشقة عن أمته وقد  
 نذب إلى ذلك بلفظه فثبت الاستحباب من غير تقييد وانفذوا على جوازها في جميع الأيام لمن لم يكن متلبا بأعمال الحج  
 الأمانة بل عن أبي حنيفة أنه يكره في يوم عرفة والحج وأيام النحر ويقبل الأثر من أجداد إذا اعتمر فلا بد أن يحلق رأسه  
 أو يتنصر فلا يعتمر بعد لذلك إلى عشرة أيام فيمكن حلق الرأس فيها قال ابن قدامة هذا يدل على كراهة الاعتقاد في دون  
 عشرة أيام وفي الحديث أيضا الإشارة إلى جواز الاعتقاد قبل الحج وهو من حديث ابن مسعود الذي أشرنا إليه من عند الترمذي  
 وهذا الحديث رواه مسلم والترمذي ٢٢٨ أيضا ويزعم البخاري بوجوب العمرة وهو متابع في ذلك لأحمد ومرو

عن الشافعي وأحمد وغيرهما عن  
 أهل الأثر والمشتهر وعن المالكية  
 أن العمرة تطوع وهو قول  
 الحنفية واستدلوا بما رواه الترمذي  
 من طريق الجراح بن ارطاة عن  
 محمد بن المنكدر عن جابر أني  
 اعرجي النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم فقال يا رسول الله أخبرني  
 عن العمرة أو اجبتة هي فقال  
 لا وإن تعمرك خير لك وقال الترمذي  
 حسن صحيح لكن قال في شرح  
 المهذب انفق الحفاظ على أنه  
 حديث ضعيف ولا يعتد بقول  
 الترمذي فيه حسن صحيح وقال  
 ابن الهمام في فتح القدير انه لا يزل  
 عن كونه حسنا والحسن حجة  
 اتفاقا وإن قال الدارقطني  
 الجراح بن ارطاة يعني الراوي فيه  
 لا ينجح به فقد اتفقت الروايات  
 عن الترمذي على تحسين حديثه  
 هذا وقد رواه ابن جرير عن محمد  
 ابن المنكدر عن جابر وأخرجه  
 الطبراني في الصغير والدارقطني  
 بطريق آخر عن جابر فيه يحيى  
 ابن أيوب وضعفه وقد روى ابن  
 لهيعة عن عطاء عن جابر الحج  
 والعمرة فريضان أخرجه ابن

المجعة وتشد يد الميم المكسورة أي نلطح قوله بالسك بضم السين المهملة وتشديد  
 الكاف وهو نوع من الطيب معروف قوله فاذا عرفت بـ سر الراي قوله ولا يهنا  
 يكونه صلى الله عليه وآله وسلم يدل على الجواز لانه لا يثبت على باطل قوله غير مقف  
 قال في القاموس ربت مقف طبع فيه الياحين أو خلط بأدهان طيبة وفيه دليل على  
 جواز الأدهان بالزيت الذي لم يخلط بشئ من الطيب وقد قال ابن المنذر انه اجمع العلماء  
 على انه يجوز للمعمر أن يأكل الزيت والشحم والسمن والتسبير وان يستعمل ذلك  
 في جميع بدنه سوى رأسه وخصيته قال وأجمعوا على ان الطيب لا يجوز استعماله في بدنه  
 وفرقوا بين الطيب والزيت في هذا وقد تقدم مثل هذا النقل عن ابن المنذر والكلام  
 على هذا الباب قد مر فلا نعيد

• (باب النهي عن اخذ الشعر الا بعد رؤيائه فديته) •

(عن كعب بن عجرة قال كان بي أذى من رأسي لحمت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم والقول يتناثر على وجهي فقال ما كنت أرى ان الجهد قد بلغ منك ما أرى ان يجدها  
 قلت لا فزنت الآية ففدته من صيام أو صدقة أو نسك قال هو صوم ثلاثة أيام أو أطعام  
 ستة مساكين نصف صاع نصف صاع طما مالمسك مسكين منفق عليه وفي رواية أخرى على  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زمن الجديفة فقال كان هوام رأسك أو ذيك نفقات  
 أجل قال فاحلقه واذهب شاة أو صم ثلاثة أيام أو نصف دينار ثلاثة أصع من قرين ستة  
 مساكين رواه أحمد ومسلم وأبو داود • ولابي داود في رواية قد دعا رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم فقال لي اسلمو رأسك وصم ثلاثة أيام أو اطعم ستة مساكين فقامن زبيب  
 أو انسك شاة فاشت رأسي ثم نسكت) قوله ما كنت أرى ان الجهد بضم الهمزة أي  
 اظن والجهد بالفتح المشقة قال النووي والضم لغة في المشقة أيضا وكذا حكاها القاضي  
 عياض عن ابن دريد وقال صاحب المغني بالضم الطائفة وبالفتح الكلفة فيتعين الفتح  
 هنا قوله قد بلغ منك ما أرى بفتح الهمزة من الرؤية قوله نصف صاع في رواية عن شعبة  
 نصف صاع طعام وفي أخرى عن أبي ليلى نصف صاع من زبيب وفي رواية أيضا عن شعبة

عدي أيضا ونحوه عند الحاكم والدارقطني عن زيد بن ثابت انك قال الحاكم الصحيح عن  
 زيد بن قوله انه انتهى رفبه امه على بن مسلم وضعفه ولا يثبت عن جابر في هذا الباب شي بل روى ابن الجهم المالكي باسناد  
 حسن ليس مسلم الا عليه عرفة موقوف على جابر واستدل الاولون بقول النبي بن معبد رأت الحج والعمرة منكروا بمن على  
 فاهل بيتهم ما قبل له حديث سنة نيك أخرجه أبو داود وروى ابن خزيمة وغيره في حديث عمر في سؤال جابر عن الإيمان  
 والاسلام فوقع فيه وأن شج وعمر واسناده قد أخرجه مسلم لكن لم يسبق نقله قال الدارقطني واسناده صحيح وبأحاديث أخرى

وبقوله تعالى وأتوا الحج والعمرة لله أي أقبلوهما وذهب ابن عباس وعطاء وأحمد إلى أن العمرة لا تجب على أهل مكة وإن  
 وجبت على غيرهم وذهب الحنابلة إلى وجوب الحج قال الزركشي منهم وبه جزم جمهور الأصحاب وعنه أنه سنة وعن عائشة  
 عند ابن ماجه والبيهقي وغيرهما بأسانيد صحيحة قالت قالت يارسول الله هل على النساء جهاد قال نعم جهاد لقتال فيسره الحج  
 والعمرة وروى الترمذي وصححه أن أبا رزين أقمط بن عامر العقيلي أني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يارسول الله  
 إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمرة ولا الطعن قال حج عن أبيك واعتمر وروى عبد الباقي بن قانع عن أبي هريرة قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحج جهاد والعمرة تطوع وهو أيضا ٢٢٩ حجة للقائل بسنتهم وأخرج ابن أبي

شيبه عن عبد الله بن مسعود والحج  
 فريضة والعمرة تطوع قال ابن  
 الهمام وكفى بعبد الله قدوة وتعدد  
 طرق حديث الترمذي الذي  
 اتفق الروايات على تحسنه  
 برفعه إلى درجة الصحيح كما أن  
 تعدد طرق الضعيف برفعه إلى  
 الحسن فقام ركن المعارضة  
 والافتراض لا يثبت مع المعارضة  
 لأن المعارضة تنه عن الثبات  
 مقتضاه ولا يثبت أن المراد من  
 قول الشافعي الفرض الظني هو  
 الوجوب عندنا ومقتضى  
 ما ذكرناه أن لا يثبت مقتضى  
 ما روينا أيضا لا اشتراك في موجب  
 المعارضة فحاصل التقرير حينئذ  
 تعارض مقتضيات الوجوب  
 والنقل فلا يثبت وفي مجرد فعله  
 صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه  
 والتابعين وذلك يوجب السنة  
 فقلنا بها انتهى قال الامام  
 الشوكاني في السيل ولم يرد دليل  
 صحيح يدل على وجوب العمرة  
 المفردة وما ورد مما فيه دلالة على  
 الوجوب فلم يثبت من وجه صحيح  
 تقوم به الحجة وأما قوله تعالى وأتوا  
 الحج والعمرة لله فليس هذيان

نصف صاع حنطة قال ابن حزم لا يثبت من ترجيح إحدى هذه الروايات لأنهم اقضوا واحدة  
 في مقام واحد في حق رجل واحد قال في الفتح المحفوظ عن شعبة أنه قال في الحديث  
 نصف صاع من طعام والاختلاف عليه في كونه قرا أو حنطة لعلمه من تصرف الرواة وأما  
 الزبيب فلم أره إلا في رواية الحكم وقد أخرجه أبو داود وفي أسانيدهما محمد بن إسحاق  
 وهو صحيح في المغازي لافي الأحكام إذا خالفوا في الحق والحفظ رواية الترمذي وقد وقع الخلل بمعاينه  
 مسلم وغيره من طريق أبي قلابة كواقف في الساب حيث قال وأصدق بثلاثة أصح من قمر  
 بين ستة مساكين ولم يختلف على أبي قلابة وكذا أخرجه الطبراني من طريق الشعبي عن  
 كعب وأحمد بن طريق سليمان بن قمر عن ابن الأصماني ومن طريق شعبة وأبو داود عن  
 الشعبي عن كعب وكذا في حديث عبد الله بن عمرو عند الطبراني وعرف بذلك قوة قول  
 من قال لا فرق في ذلك بين القم والحنطة وإن الواجب ثلاثة أصح لكل مسكين نصف  
 صاع قوله هوام رأسك الهوام بتشديد الميم جمع هامة وهي ما يدب من الاحناش والمراد  
 به ما يلازم جسد الإنسان غالباً إذا طال عهده بالتنظيف وقد وقع في كثير من الروايات  
 آخر القمل قوله فرقا لفرق ثلاثة أصح كواقف عند الطبراني من طريق يحيى بن آدم عن  
 ابن عبيدة فقال فيه قال سليمان والفرق ثلاثة أصح وفيه إشعار بأن تفسير الفرق مدرج  
 لكنه مقتضى الروايات الأخرى كافي رواية سليمان بن قمر عن ابن الأصماني عند أحمد بالنقل  
 لكل مسكين نصف صاع وفي رواية يحيى بن جعدة عند أحمد أيضا وأما ستم مساكين  
 مدين قوله أو أنسك شاة لأخلاف بين العلماء أن النسل المذكور في الآية هو شاة لكنه  
 يعكس عليه ما أخرجه أبو داود عن كعب أنه أصابه أذى فخلق رأسه فأمره النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم أن يهدي بقرة وفي رواية للطبراني فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 أن يهدي فافقدي بقرة وكذا المعبد بن جعيد بن منصور قال الحافظ وقد عارض  
 هذه الروايات ما هو أصح منها من أن الذي أمر به كعب وفعله في النسل إنما هو شاة وروى  
 سعيد بن منصور وعبد بن جعيد عن أبي هريرة أن كعباً ذبح شاة لأذى كان أصابه وهذا  
 أصوب من الذي قبله وأما ما رواه بطل على رواية نافع عن سليمان بن يسار قال أخذ  
 كعب برفع الكدارات ولم يخاف النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما أمر به من ذبح  
 الشاة بل وافق وزاد تعبه الحافظ بأن الحديث الدال على الزيادة لم يثبت

العمرة المفردة بل في العمرة التي مع الحج وقد لزم بالدخول فيها والزاع في وجوب العمرة المفردة من الأصل وبأنه عدم  
 الوجوب ما أخرجه أحمد والترمذي وحسنه والبيهقي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن العمرة واجبة هي قال لا وفي  
 إسناده الخلل بن ارتطاف فيه ضعف وبأنه عدم الوجوب قوله تعالى والله على الناس حج البيت ولبيد كرا العمرة وفي الأحاديث  
 الصحيحة التي فيها إسان أركان الإسلام الإقتصار على الحج ولبيد كرا العمرة انتهى (عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه سئل عن  
 العمرة) السائل عكرمة بن خالد الخزومي (قبل الحج فقال) ابن عمر (لا بأس) زاد أحمد وابن خزيمة لا بأس على أحمد

ان يعقر قبل الحج (وقال اعقر النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل ان يحج) وعنه (أى عن ابن عمر رضى الله عنهم) (أنه قيل له كم اعقر النبي صلى الله عليه وآله وسلم) القائل عروة بن الزبير كما فى مسلم (قال أربع) بالرفع أى عمره أربع ولا فى ذرأه بها بالنصب أى اعقر أربعاً (أحداهن) أى العورات كانت (فى رجب) ففكر هنا ان يرد عليه (قال السائل فقات لعائشة) ثم المؤمن رضى الله عنهم (يا أمأه ألا تسعين ما يقول ابو عبد الرحمن) عبد الله بن عمر رضى الله عنهم ما (قات) عائشة (ما يقول) عبد الله (قال) عروة (يقول ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اعقر أربع عورات احداهن فى) شهر (رجب فأت) عائشة (يرحم الله) (أبا عبد الرحمن ما اعقر) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (عمره الا وهو) أى ابن عمر (شاهده) أى حاضر معه ٢٢٠

• (باب ما جاء في الحجامة وغسل الرأس للمحرم) •

(عن عبد الله بن محينة قال احتجم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو محرم بطيئاً من بل  
طريق مكة في وسط رأسه معتق عليه وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم  
احتجم وهو محرم معتق عليه وللبخاري احتجم في رأسه وهو محرم من وجع كان به عاهة قال  
له الحلي الجمل وعن عبد الله بن حنين أن ابن عباس والمسور بن مخرمة اختلعا بالابواء فقال  
ابن عباس يغسل المحرم رأسه وقال المسور لا يغسل المحرم رأسه قال فارساني ابن عباس  
إلى ابن أيوب الأنصاري فوجدته يغتسل بين القرنين وهو يستبرئ من نساء فسات عليه فقال  
من هذا فقلت أنا عبد الله بن حنين أرسلني إليك ابن عباس يسألك كيف كان رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل وهو محرم قال فوضع أبو أيوب يده على الثوب فطأه حتى  
بدل رأسه ثم قال لا نسا ن يصب عليه الماء أصيب فصب على رأسه ثم حذر رأسه بيده  
فأقبل به ما وادبر فقال هكذا رأيته صلى الله عليه وآله وسلم يفعل رواه الجماعة  
الاثرمذي قوله وهو محرم زاد في رواية للبخاري بعد قوله محرم لفظ صائم قوله بطيئاً  
جمل بفتح اللام وحكى كسر ها وسكون المهملة وفتح الجيم والميم موضع بطريق مكة كما  
وقع مبيناً في الرواية الثانية وذكر البكري في محجمه أنه الموضع الذي يقال له بئر جمل وقال  
غيره هو عقبة الحفة على سبعة أميال من السقياب ورواهم من ظن أن المراد به سلى الجمل  
الحيوان المعروف وأنه كان آلة الحجم وجزم الحزمي وغيره بأن ذلك كان في حجة الوداع  
قوله في وسط بفتح المهملة أي متوسطة وهو ما فوق اليسافوخ فيما بين أعلى القرنين قال  
الليث كانت هذه الحجمة في فاس الرأس قال الذوي إذا أراد المحرم الحجمة اغبر حجة  
فان تضمنت قطع شعرة فمى حرام وان لم تضمنه جازت عند الجمهور وكرها مالك وعن  
الحسن فيها القديمة وان لم يقطع شعراً فان كان لضرورة جاز قطع الشـعـر ونجب القديمة  
وخص أهل الظاهر القديمة بشعر الرأس وقال الداودي إذا تمكن من ذلك المحاجم بغير  
حلق لم يجز الحلق واستدل بهذا الحديث على جواز القصد وربط الخرج والدمل وقطع  
العرق وقلع الضر من وغير ذلك من وجوه التداوي إذا لم يكن في ذلك ارتكاب ما نهى

(وما أعتمر) صلى الله عليه وآله وسلم (في) شهر (رجب) قُط) قالت ذلك مبالغة في نسبته إلى النسيان ولم تذكر عليه الاقوله احداهن في رجب وزاد مسلم عن عطاء بن عروبة وابن عمر يسمعون فقال لا ولا نعم سكت قال النووي سكون ابن عمر على انكار عائشة يدل على انه كان يشبهه عليه أو لم يأت أوشك انهم وبهم ذايجاب عما استشكل من تقديم قول عائشة الثاني على قول ابن عمر المثبت وهو خلاف القاعدة المقررة (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه أنه سئل كم أعتمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم) السائل قتادة بن دعامة (قال أربعة أعمره المدينة في ذي القعدة) سنة ست (حيث صدره الشركون) فنجح الهدى بها وحاق هو وأصحابه ورجع إلى المدينة (وعمره من أعمام المقبل في ذي القعدة حيث صالحهم) يعني قريشا وهي عرة القضاء والقضية وإنما عمت بهما لأنه صلى الله عليه وآله وسلم

قاضي قرينها لا أنهم اوقعت قضاء عن العمرة التي صدعها اذ لو كان كذلك لكاتب عمرة واحدة الحرم  
وهذا مذهب الشافعية والمالكية وقال الحنفية هي قضاء عنها قال في فتح القدير وتسمية الصحابة وجميع السلف ايها العمرة  
القضاء ظاهر في خلافه وتسمية بعضهم ايها عمرة القضية لا يشبهه فانه انما في الاولى مقاضاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
أهل مكة على ان يأتى من العام المقبل فيبدل حكمة بعمرة ويقيم ثلاثا وهذا الامر قضية تصح اضافة هذه العمرة اليها فانها  
عمرة كانت عن تلك القضية فهي قضاء عن تلك القضية فصحيح اضافتها الى كل منهما فلا يلزم الاضافة الى القضية في القضاء

والإضافة إلى القضاء فمقدسة وثوبه فيمنعت مفيدة وثوبه بالإعراض انتهى (وعمره الجعرانة) وهي ما بين الطائفت ومكة (إذا) أي حين (قسم غنمة أراه) أي أظنه وهو اعتراض بين المضاف وبين (حين) المضاف إليه وكان الراوي طرأ عليه شك فادخل لفظ أراه بينهما وقد رواه مسلم عن همام بن عمار بن حنين وأدبته وبين مكة ثلاثة أميال وكانت في سنة ثمان في زمن غزوة الفتح ودخل صلى الله عليه وآله وسلم هذه العمرة إلى مكة لئلا يخرج منها إلى الجعرانة فبات بها فلما أصبح زالت الشمس خرج في بطن سرف حتى جامع الطريق ومن ثم خفيت هذه العمرة على كثير من الناس قال قتادة (قلت) لأنس (كحج) صلى الله عليه وآله وسلم (قال حج) واحدة وفي رواية أنه قال اعتمر النبي صلى الله عليه وآله (والله ٢٣١) (وسلم حيث رددوه ومن القابل عمرة الحديبية) قال ابن التين هذا أراه

وهما نازلان بهما في رواية بالغرج بفتح أوله واسكان ثلثيه قريبة جامعة قريبة من الأواء قوله بين القرنين أي قرني البئر قوله أرسلني إليك ابن عباس الخ قال ابن عبد البر الظاهر أن ابن عباس كان عنده في ذلك نص من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذه عن أبي أيوب أو عن غيره ولهذا قال عبد الله بن حنين لا نبي أيوب بسالك كيف كان يغسل رأسه ولم يقل هل كان يغسل رأسه أولا على حسب ما وقع فيه اختلاف المسور وابن عباس قوله فطأها أي أزاله عن رأسه وفي رواية البخاري جمع ثيابه إلى صدره حتى نظرت إليه قوله لأنس قال الحافظ لم أقف على اسمه قوله فقال هكذا رأيت صلى الله عليه وآله وسلم يفعل زاد في رواية البخاري فرجعت إليه ما فأكسبته ما فقال المسور لابن عباس لا أماريك أبدا أي لا أجادلك والحديث يدل على جواز الاعتسال للمعمر وتغطية الرأس باليد حاله قال ابن المنذر أجمعوا على أن للمعمر أن يغتسل من الجنابة واختلقوا فيما عدا ذلك وروى مالك في الموطأ نافع أن ابن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم الأمن الاحتلام وروى عن مالك أنه كره للمعمر أن يغطي رأسه في المساء الحديث نواتد ليس هذه موضع ذكرها

### \* (باب ما جاء في نكاح المحرم وحكم وطئه) \*

(عن عثمان بن عفان أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب رواه الجماعة إلا البخاري وليس للزنى فيه ولا يخطب وعن ابن عمر أنه سئل عن امرأة أراد أن يتزوجها رجل وهو خارج من مكة فأراد أن يعتمر أو يحج فقال لا تزوجها وأنت محرم مني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنه رواه أحمد \* وعن أبي عطفان عن أبيه عن عمر أنه فرق بينهما ما يعق رجل تزوج وهو محرم رواه مالك في الموطأ والدارقطني \* وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تزوج ميمونة وهو محرم رواه الجماعة والبخاري تزوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ميمونة أنه صلى الله عليه وآله وسلم تزوجها وهو حلال وماتت بسرف \* وعن يزيد بن الأصم عن ميمونة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تزوجها حلالا

قبل أن يدخل ذوا الحجة فعملها كان في ذي الحجة فصح طريقا للآيات والنبي وأما ما رواه الدارقطني عن عائشة خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في عمرة رمضان فقد حكم الحافظ بغير هذا الحديث إذا خلاص أن عمر لم تزده على أربع وقد عينا أنس وعندها وليس فيها إذ كثر في منها في غير ذي القعدة سوى التي مع حجة ولو كانت له عمرة في رجب وأخرى في رمضان لمكانت ستا ولو كانت أخرى في شوال كما هو في سنن أبي داود وعن عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر في شوال كانت سبعة والحق في ذلك أن ما أمكن فيه الجمع وجب ارتكابه دفعه الله عارضة وما لم يمكن فيه حكمه بمقتضى الأصل والآيات وهذا أيضا

يمكن الجمع بأربعة عمرة الجعرانة فإنه صلى الله عليه وآله وسلم خرج إلى حنين في شوال وأحرم به في ذي القعدة فكان حجازا بالقرب  
هذا أن صح وحفظ والأقاليم ولعله أنشأ وألفه وأعلم ورواه هذا الحديث كاهم كوفيون الإعطاء وبجاءه ان كان وفيه  
التحديث والعنف والسؤال والسماع والقول (عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضى الله عنهم ما أن النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم أمره أن يردف) أي يردف (عائشة) اخته أي يركبها أو راحه على ناقته (وبعمرها) من الإهمار (من التبعيم) اغماص التبعيم  
لأنه أقرب إلى الحل من غيره وهو موضع على ثلاثة أميال أو أربعة من مكة أقرب أطراف الحل إلى البيت سمي به لأنه على عينه  
جبل نعيم وعلى يساره جبل ناعم والوادي ٢٣٢ اسمه نعيمان قاله في القاموس وقال الحب الطبري فيما قرأه في تحصيل المرام

وبنيهم أحلالا ومات بسرف فدفنها في الظلة التي بنى بها قبرها وأما أحمد والترمذي ورواه  
مسلم وابن ماجه ولفظهما تزوجها فهو حلال قال وكانت خاتمي وخلة ابن عباس وأبو داود  
واقظه قالت تزوجني ونحن أحلالا بسرف وعن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم تزوج ميمونة حلالا وبنيهم أحلالا وكنت الرسول بينهم ما رواه أحمد والترمذي  
ورواية صاحب القصة والسفير في الأولى لأنه أخبروا عرف بها وروى أبو داود أن سعيد  
ابن المسيب قال وهم ابن عباس في قوله تزوج ميمونة وهو محرم حديث ابن عمر في أسناده  
أبو بن عتبة وهو ضعيف وقد وثق وحديث أبي رافع قال الترمذي حديث حسن  
ولأنهم أخذوا أسناده غير صحيح يزيد عن مطر الوراق عن ربيعة قال وروى مالك بن أنس  
عن ربيعة عن سليمان بن يسار أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تزوج ميمونة وهو حلال  
رواه مالك مرسلًا وقول سعيد بن المسيب أخرجه أبو داود وسكت عنه وهو المندري وفي  
أسناده رجل مجهول أقوله لا ينكح المحرم ولا ينكح الأول بفتح الباء وكسر الكاف أي  
لا يتزوج لنفسه والثاني بضم الهمزة وكسر الكاف أي لا يزوج امرأة بولاية ولا وكالة في  
مدة الإحرام قال العسكري ومن فتح الكاف من الثاني فقد صحف قوله ولا ينكح أي  
لا ينكح المرأة وهو طلب زواجه أو قيل لا يكون خطيبا في النكاح بين يدي العقد  
والظاهر الأول قوله تزوج ميمونة وهو محرم أجيب عن هذا بأنه مخالف لرواية أكثر  
الصحابة ولم يروه كذلك إلا ابن عباس كما قال عياض ولكنه ممة عقب بانه قد صح من رواية  
عائشة وأبي هريرة نحوه كما صرح بذلك في الفتح وأجيب ثانيا بانه تزوجها في أرض الحرم  
وهو حلال فاطلق ابن عباس على من في الحرم أنه محرم وهو بعيد وأجيب ثالثا  
بالمعارضة برواية ميمونة نفسها وهي صاحبة القصة وكذلك رواية أبي رافع وهو السفير  
وهو أخير بذلك كما قال المصنف وغيره ولكنه يعارض هذا المرح أن ابن عباس روايته  
مثبتة وهي أولى من الثانية ويحجبان رواية ميمونة وأبي رافع أيضا مثبتة لوقوع  
عقد النكاح والنبي صلى الله عليه وآله وسلم حلال وأجيب رابعا بأن عائشة حديث ابن  
عباس أنه حكاه فعل وهي لا تعارض صريح القول أعني النبي عن أن ينكح المحرم  
أو ينكح ولكن هذا إنما صار إليه عند تعذر الجمع وهو ممكن ههنا على فرض أن روايته

هو أمام أدنى الحل وليس بطرف  
الحل ومن فسره بذلك فقد تجاوز  
واطلاق اسم الشيء على ما قرب منه  
اتهم وروى الأزرقي من طريق  
ابن مريج قال رأيت عائشة تصف  
الموضع الذي اعقرت منه عائشة  
قال فأشار إلى الموضع الذي ابتنى  
فيه محمد بن علي بن شافع المسجد  
الذي وراء الكعبة وهو المسجد  
الطرب وهو أفضل مواقيت العمرة  
بعد الجعرانة عند الأربعة الأما  
حديقة رحمه الله انتهى واستدل  
بالحديث على تعيين الخروج إلى  
أدنى الحل لمزيد العمرة فيلزمه  
الخروج من الحرم ولو بقليل من  
أي جانب شاء للجمع فيها بين الحل  
والحرم كالجمع في الحج بينهما بوقوفه  
بعرفة ولا أنه صلى الله عليه وآله  
وسلم أمر عائشة بالخروج إلى الحل  
للاحرام بالعمرة فلم يجب الخروج  
لأحرمت من مكان الضيق الوقت  
لأنه كان عند رحيل الحاج وأفضل  
يتساع الحل للأحرام بالعمرة  
الجعرانة ثم التمتع ثم الحديبية ولو  
أحرم به من مكة وتعم أفعالها ولم  
يخرج إلى الحل قبل تلبسه بفرض

منها أجزاء ما أحرم به ولزمه الدم لأن الإساءة بترك الأحرام من المقاتات إنما تقتضي لزوم الدم لعدم الإجزاء  
فإن عاد إلى الحل قبل التلبس بفرض سقط عنه الدم ذكره القسطلاني قال في الفتح هل يتعين التمتع لمن كان بمكة أم لا وإذا  
لم يتعين هل لها أفضل على الاعتقاد من غيرها من جهات الحل أولا قال صاحب الهدى يعني الحافظ ابن القيم رحمه الله لم ينقل أنه  
صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر مدة أقامته بمكة قبل الهجرة إلا دخلا إلى مكة ولم يعمر قط خارجا من مكة إلى الحل ثم يدخل مكة  
بعمرة كما يفعل الناس اليوم ولا ثبت عن أحد من الصحابة أنه فعل ذلك في حياته صلى الله عليه وآله وسلم إلا عائشة وحدها



انتهى وبعد ان فعلته عائشة بأمره دل على مشروعيته واختلفوا أيضا هل يتعين التعميم لمن اعتمر من مكة فروي انه اكهى وغيره من طريق محمد بن سيرين قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم وقت لاهل مكة التعميم ومن طريق عطاء قال من ا زاد العمرة عن هومن أهل مكة أو غيرهما ليخرج الى التعميم أو الى الجمرات فليحرم منها وأفضل ذلك ان يأتي ميعتانا من مواقيت الحج قال الطحاوي ذهب قوم الى انه لا ميقات للعمرة لمن كان بمكة الا التعميم ولا ينبغي مجاوزته كالا ينبغي مجاوزة المواقيت التي للعمرة وخالفهم آخرون فقالوا ميقات العمرة الحل وانما

٢٢٣

أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم

عائشة بالاحرام من التعميم لانه كان أقرب الحل من مكة ثم روى من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة في حديثها قالت فكانت ادنا من الحرم التعميم فاعمرت منه قال فثبت بذلك ان ميقات مكة للعمرة الحل وان التعميم وغيره في ذلك سواء انتهى قال شيخ الاسلام أحمد بن حنبل رحمه الله لم يكن على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه الراشدين أحد يخرج من مكة ليعتمر الا لعمرة في رمضان ولا

في غيره والذين جوامع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيهم من اعتمر بعد الحج من مكة الا عائشة ولا كان هذا من فعل الخلفاء الراشدين انتهى وقد تقدم ما قاله صاحب الهدى نقلا عن الفتح وزاد وقد قام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد الوحي ثلاث عشرة سنة لم يتقل انه اعتمر خارجا من مكة ولم يفعله أحد على عهد هذقط الا عائشة لانها اهلها بالعمرة فحاضت فاهرها ففكرت فوجدت في

ابن عباس أرجح من رواية غيره وذلك بان يجعل فعله صلى الله عليه وآله وسلم مخصصا له من عموم ذلك القول كما تقرر في الاصول اذا فرض تأخر الفعل عن القول فان فرض تقدمه ففيه الخلاف المشهور في الاصول في جواز تخصيص العام المتأخر بالخاص المتقدم كما هو المذهب الحق وأوجع العلم المتأخرنا هذا كما ذهب اليه البعض اذا تقرر هذا فالحق انه يحرم أن يتزوج الحريم أو يزوج غيره كما ذهب اليه الجمهور وقال عطاء وعكرمة وأهل الكوفة يجوز للعمرة أن يتزوج كما يجوز له أن يشترى الجارية للوطء وتعقب بأنه قياس في مقابلة النص وهو فاسد لا اعتبار وظاهر انتهى عدم الفرق بين من يزوج غيره بالولاية الخاصة أو العامة كالسلطان والقاضي وقال بعض الشافعية والامام يحيى انه يجوز أن يتزوج الحريم بالولاية العامة وهو تخصيص لعموم النص بالاخص قوله بسرف بفتح المهملة وكسر الراء موضع معروف قوله في الظلة بضم الظاء وتشديد اللام كل ما أظلم من الشمس قوله التي بنى بها نياها أي التي زفت اليه فيها قوله وهم ابن عباس هذا هو أحد الاجوبة التي أجاب بها الجمهور عن حديث ابن عباس (وعن عمر وعلي وأبي هريرة انه من سئلوا عن رجل أصاب أهله وهو محرم بالحج فقالوا ينفذ ان لو جهها حتى يقضي حاجهم ما تم عليهم ما ج قابل والهedy قال على فاذا أهلا بالحج من عام قابل تفرق حتى يقضي حاجهم ما وعن ابن عباس انه سئل عن رجل وقع بأهله وهو عني قبل أن يفيض فاهره أن يتخير بدنة والجميع لساك في الموطأ) ثم عمر وعلي وأبي هريرة هو في الموطأ كما قال المصنف ولكن ذكره بلاغا عنهم وأسند البيهقي من حديث عطاء عن عمرو بن وهب عن ارسال ورواه سعيد بن منصور وعن مجاهد عن عمر وهو منقطع وأخرجه ابن أبي شيبة أيضا عنه وعن علي وهو منقطع أيضا بين الحكم وبينه وأثر ابن عباس رواه البيهقي من طريق أبي بشر عن رجل من بني عبد الدار عنه وفيه ان أبا بشر قال اقبلت سعيد بن جبيرة فذكرت ذلك له فقال هكذا كان ابن عباس يقول وفي الباب عن ابن عمر عن أحمد انه سئل عن رجل وامرأة حاجين وقع عليهما قبل الافاضة فقال ليحجا قابلا وعن ابن عمر بن العاص عند الدارقطني والحاكم والبيهقي نحو قول ابن عمر وقد روى في هذه الاثار من فواعل أبي داود في المراسيل من طريق يزيد بن نعيم ان رجلا من

٣٠ نيل ح

نفسهم ان ترجع صواحبا بحجة وعمرة مستقلين فانهم كن مقدمات ولم يحضن وترجع هي بعمرة في ضمن حجة فاهرا أخاها ان يعمرها من التعميم مطيها القلبي انتهى وتدل له رواية البخاري عن جابر رضي الله عنه وفيها قالت يا رسول الله أتتطلقون بعمرة أي منفردة عن حجة أي منفردة عن عمرة وانطلق بالحج أي من غير عمرة منفردة فاهرا صلى الله عليه وآله وسلم عبد الرحمن بن أبي بكر ان يخرج معها الى التعميم قال اقسطلاني أي لا تعمره بطريق القلبي افاطرت منه بعد الحج في ذي الحجة أي ليله الحصب (وان سيرة ابن مالك بن جعشيم)



بضم الجيم المذبحي الكافي (إني النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم بالعقبة وهو) أي صلى الله عليه وآله وسلم (برميا) أي يرى  
 جرة العقبة (فقال) أي سرافته (الكلم هذه) الفعلة وهي فسح الحج إلى العمرة أو القرآن أو العمرة في أشهر الحج (خاصة يارسول  
 الله) أي حل مخصوصة بكم في هذه السنة أولكم ولغيركم أبدا (قال) صلى الله عليه وآله وسلم مجيبا له (لا بل للابد) وفي رواية  
 جعفر عنده وسلم فقام سرافته فقال يارسول الله أعلمنا هذا أم للابد فنبشك أصابعه واحدة في الأخرى وقال دخلت العمرة  
 في الحج مرتين لا بل للابد أبدا ومعناه ٢٣٤ كما قال النووي عند الجوهرة والعمره يجوز فعلها في أشهر الحج

جذام جامع امرأته وهما محرمان فلا لا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اقضيانسكا  
 واهديا هديا قال الحافظ رجاله ثقات مع ارساله ورواد ابن وهب في موطنه من طريق  
 سعيد بن المسيب مرسل وأثر على المذكور في الباب في التفرقة أخرج نحوه البيهقي عن  
 ابن عباس موقوفاً وروى ابن وهب في موطنه عن سعيد بن المسيب مرفوعاً مرسل نحوه  
 وفيه ابن لهيعة وهو عند أبي داود في المراسيل بسند معتزل قوله حتى يقضيا مجعما  
 استدله من قال أنه يجب الماضي في فاسد الحج وهم لا أكثر وقال داود لا يجب كالصلاة  
 قوله ثم عليه ما حج قابل استدله به من قال أنه يجب قضاء الحج الذي فسدهم الجهور  
 قوله والهدى تسلك به من قال أن كقارة الوطء شاة لأنهم أقل ما يصدق عليه الهدى  
 وهو مروى عن أبي حنيفة والناصر ويدل على ما قاله قوله صلى الله عليه وآله وسلم واهديا  
 هديا كما في مرسل أبي داود المذكور وذهب الجهور إلى أنها تجب بدنة على الزوج وبدنة  
 على الزوجة وتجب بدنة الزوج على الزوجة إذا كانت مكرهة لا مطاوعة وقال  
 أبو حنيفة ومحمد على الزوج مطلقاً وقال الشافعي في أحد أقواله عليه ما هدى واحد  
 اظاهر وأخبر والآخر وقال الإمام يحيى بدنة المرأة عليها اذ لم يفصل الدليل قوله تفرقا  
 حتى يقضيا مجعما ما فيه دليل على مشروعية التفرقة وقد حكى ذلك في البحر عن علي  
 وابن عباس وعثمان والعترة وأكثر الفقهاء واختلافوا هل واجب أم لا فذهب أكثر  
 العترة وعطاء ومالك والشافعي في أحد أقواله إلى الوجوب وذهب الإمام يحيى والشافعي  
 في أحد أقواله إلى التنبه وقال أبو حنيفة لا يجب ولا يندب واعلم أنه ليس في الباب  
 من المرفوع ما تقوم به الحجة والموقوف ليس بحجة فمن لم يقبل المرسل ولا رأى حجة أقوال  
 الصحابة فهو في سعة عن التزام هذه الأحكام وله في ذلك سلف صالح كداود الظاهري

ابطالاً لما كان عليه أهل  
 الجاهلية وقيل معناه جواز فسح  
 الحج إلى العمرة قال وهو ضعيف  
 وتعب بان سياق السؤال  
 يتقوى هذا التأويل بل الظاهر  
 أن السؤال وقع عن الفسخ  
 وهو مذهب الخبابة بل قال  
 المرداوي في كتابه الانصاف في  
 معرفة الرائج من الخلاف وهو  
 شرح المقنع الشيخ الاسلام  
 موفق الدين بن قدامة أن فسح  
 القارن والمفرد رجعهما إلى العمرة  
 مستحب بشرطه نص عليه وعليه  
 الأصحاب قاطبة قال وهو من  
 مفردات المذهب لكن المصنف  
 أي ابن قدامة هنا ذكر الفسخ  
 بعد الطواف والسعي وقطع به  
 الخرقى وقدمه الزركشي وقال  
 هذا ظاهر الأحاديث وعن ابن  
 عقيل الطواف بدنة العمرة هو  
 الفسخ وبه حصل رفض الأحرار  
 لا غير قال فهذا تحقيق فسح  
 الحج وما ينفسخ به وقال في  
 الكافي يس لهم إذا لم يكن معهم ما  
 هدى أن يقضيا مجعما بالحج  
 وينوي العمرة مفردة ويجعلان

\*(باب تحريم قتل الصيد ووضعيته بنظيره)\*

(قال الله تعالى فجزا من نزل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم الآية) وعن جابر  
 قال جعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الضبيع يصيبه الحرم كبشاً وجعل له من  
 الصدر واهاً ووداداً وابن ماجه الحديث أخرجه أيضاً بقبلة أهل السنن وابن حبان  
 وأحمد والحاكم في المسند ذكر قال الترمذي سألت عنه البخاري فصحه وكذا صححه

أحرامهما بطواف وسعي وتقصير ليسيراً مقنعين وقال في الانتصار لو ادعى مدع وجوب الفسخ لم  
 ينعذر وقال الشيخ تقي الدين يجب على من اعتقد عدم مساعده أن يعتقه ولو ساق هدياً فهو على أحرامه لا يصح فسخه الحج إلى  
 العمرة على الصحيح عندهم وحيث صح الفسخ لم يدم على الصحيح من مذهبهم نص عليه وعليه أكثر الأصحاب انتهى وقال بعض  
 الخبابة نحن نشهد الله أن الله أخرجنا من حجج لرأينا نرضاه فبعضه إلى عمرة فناديان من غضب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذلك  
 أن في السنن عن البراء بن عازب خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه فاحرمنا بالحج فلما قدم مكة قال أجهلوا

عمرة فقال الناس يا رسول الله قد أحرمنا بالحج فكيف نجعلها عمرة قال انظر واما آخركم به فافعلوا فردوا عليه القول فغلب الحديث وقال سلمة بن شبيب لا حرج على كل امرئ عندى حسن الاخلة واحدة فقال وماهى قال تقول بفسخ الحج الى العمرة فقال باسلة كنت ارى لك عقلا عندى في ذلك أحد عشر حديثا صحاح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم آخرهما القولك وقال في الفتح يحتمل أن يكون السؤال وقع عن الامرين تعدد المكاين انتهى وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وبجاءه العلماء من السلف والخلف هو مختص بهم تلك السنة لا يجوز بقاها لغيرهم ما كانت ٢٣٥

عليه الجاهلية من تحريم العمرة في أشهر الحج وفي حديث أبي ذر عنده سلم كانت المتعة في الحج لأصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم خاصة يعنى فسخ الحج الى العمرة وعند الشافعي عن الحارث ابن بلال عن أبيه قال قلت يا رسول الله فسخ الحج لنا خاصة أم للناس عامة فقال لا بل لنا خاصة وهذا لا يعارضه حديث سراقه لأن سبب الامر بالفسخ ما كان الاتقير بالشرع العمرة في أشهر الحج ما لم يكن مانع من سوق الهدى وذلك أنه كان مستعظما عندهم حتى كانوا يعدونها في أشهر الحج من الجحر القصور فكسر سورة ما استبحكم في نفوسهم من الجاهلية من انكاره بحملهم على فعله بانفسهم فلم يكن حديث بلال بن الحارث ثابتا كما قال الامام أحمد حديث قال لا يثبت عندى ولا يعرف هذا الرجل كان حديث ابن عباس كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من الجحر القصور في الارض الحديث صريحان في كون سبب

عبد الحق وقد أعل بالوقف وقال البيهقي هو حديث جيد تقوم به الحجة ورواه عن جابر عن عمر وقال لا أراه الا رفعه ورواه الشافعي موقوفا وصح وقفه من هذا الوجه الدارقطني ورواه من وجه آخر هو والحاكم مرفوعا وفي الباب عن ابن عباس عند الدارقطني والبيهقي قال البيهقي روى موقوفا عن ابن عباس والاحكام الكريمة أصل أصيل في وجوب الجزاء على من قتل صيدا وهو محرور يكون الجزاء مما ناله من قتل ويجمع في ذلك الى حكم عديين كما ذهب اليه مالك وهو ظاهر الآية وقيل انه لا يرجع الى حكم العدلين الا فيما لا يمثل له وأما فيما لا يمثل فيرجع فيه الى ما حكم به السلف والايحكم فيه السلف يرجع الى ما حكم به عدلان واختلوا في أى شئ تعتبر المماثلة فقيل في الشكل أو الفعل وقيل في القيمة والحديث يدل على ان الضبع صيد وان فيه كبشا وعن محمد بن سيرين ان رجلا جاء الى عمر بن الخطاب فقال انى أجريت أنا وصاحبى نرسين نستبق الى غيرة ثنية فاصبنا غلبنا ونحن محرمان فماذا ترى فقال عمر لرجل بجنبه تعال حتى تحكم أنا وانت قال فحكى عليه بعزى فولى الرجل وهو يقول هذا أمير المؤمنين لا يستطمع ان يحكم في ظبي حتى دعا رجلا لحكم معه فسمع عمر قول الرجل فدعا فساله هل تقدر أسورة المائدة فقال لا فتال هل تعرف هذا الرجل الذى حكم معى فقال لا فقال لو أخبرتنى أنك تقدر أسورة المائدة لا وجهتك ضربا ثم قال ان الله عز وجل يقول في كتابه يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة وهذا عبد الرحمن بن عوف رواه مالك في الموطأ وعن جابر ان عمر قضى في الضبع بكبش وفي الغزال بعنز وفي الارنب بعناق وفي اليربوع بجفرة رواه مالك في الموطأ وعن الاجلح بن عبد الله عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الضبع اذا أصابه المحرم كبش وفي الظبي شاة وفي الارنب غناق وفي اليربوع جفرة قال والحنابلة التي قد ارتعت رواه الدارقطني قال ابن معين الاجلح ثقة وقال ابن عدى صدوق وقال أبو حاتم لا يحتج بحديثه الاثر الاول رواه مالك في الموطأ عن عبد الملك بن قريش عن محمد بن سيرين وعبد الملك بن قريش هو الاصحى وهو ثقة والاثر الثاني لم يذكروا مالك في الموطأ قوله عن جابر بل رواه عن أبي الزبير ان عمر

الامر بالفسخ هو قصد محو ما استمر في نفوسهم في الجاهلية بتقير الشرع بخلافه وقال ابن المنير ترجم على ان العمرة من التمتع ثم ذكر حديث سراقه وليس فيه نعت عرض لمقات ولكن لاصل العمرة في أشهر الحج وأجاب بان وجهه كره في الترجمة الرد على من له يزعم ان التمتع كان خاصا باعقار عائشة حينئذ فقر حديث سراقه انه غير خاص وأنه عام أبدا انتهى ما في القسطلاني وقد رجح الحافظ ابن القيم رحمه الله فسخ الحج الى العمرة في كتابه الهدى وكتاب اعلام الموقعين عن رب العالمين بما لا مزيد عليه ولا شك ان الحجة معه لامع غيره بوضوح ذلك بعد النظر الصحيح في كتابه وقد جنح الى ما رجحه الامام ابن القيم الحافظ الشوكاني

في نيل الاوطار وبسط القول في ذلك وقوى دعائه بالادلة الصحيحة فراجعته بتجديداً في ويكتفي وبالله التوفيق وحديث  
الباب أخرجه البخاري في النبي وأبو داود في الحج وحديث سرة هذا طرف من حديث جابر الطويل لا من حديث عبد الرحمن  
ابن أبي بكر الصديق رضي الله عنه فكان على صاحب الخبر يد أن يقول وفي رواية عن جابر أن سرة هذا الزرع لهذا الزرع لكن  
قصرت عبارته في هذا المقام أو هو ممن قلم الناصح أو الطابع والله اعلم (حديث عائشة رضي الله عنها في الحج) أي ذكر  
قصة حج الوداع (تكرر كثيرًا وقد تقدم ٢٣٦ بقامه) فلا حاجة إلى العود بذكره (وعنها) أي عن عائشة

ابن الطيب قضى في الضبع الخ وأخرجه أيضاً الشافعي بسند صحيح عن عمر وأخرج  
البيهقي عن ابن عباس أنه قضى في الأرب بعناق وروى عنه الشافعي من طريق  
الفضالة أنه قضى في الأرب بشاة وأخرج البيهقي عن ابن مسعود أنه قضى في الربوع  
ببقرة ورواه الشافعي عنه من طريق مجاهد وروى أبو يعلى عن عمر وقال لا أراه  
الرافعة أنه حكم في الضبع بشاة وفي الأرب بعناق وفي الربوع ببقرة وفي الظبي كبش  
وأخرج ابن أبي شيبة عن عمر أنه قضى في الأرب ببقرة وروى إبراهيم الحارثي في الغريب  
عن ابن عباس أنه قضى في الربوع بحمل والحمل ولد المضان الذكرو حديث جابر أخرجه  
أيضاً البيهقي وأبو يعلى وقال عن جابر عن حماد بن عمار وأما الدارقطني فرواه من طريق  
إبراهيم الصائغ عن عطاء عن جابر وصحح وقفه الدارقطني من هذا الوجه كما سلف في  
أول الباب قوله فحكاه عليه به نزق دراة هـ معاً على ذلك على وعثمان وابن عباس وابن  
عمر وزيد بن ثابت وابن الزبير وكذلك وافقوا عرفي إيجاب عناق في الأرب ووجه في  
الربوع كما حكى ذلك المحدث في البحر عنهم وهو موافق لما في حديث جابر المرفوع  
المذكور في الباب الثاني الظبي فإنه أوجب فيه شاة ولكنهم اختلفوا في الشاة على المذنب قال  
في القاموس الشاة الواحدة من الغنم للذكور والأنثى أو يكون من الضأن والمعز والظبية  
والبقرة والنعام وحمر الوحش انتهى قوله ببقرة البقرة بفتح الجيم هي الأنثى من ولد  
الضأن التي بلغت أربعة أشهر وقصات عن أمها والعنز بفتح الميم له وسكون النون  
بعدها زاي الأنثى من المعز الجمع أهنز وعمز وعزاز

\*(باب منع المحرم من كل لحم الصيد إذا لم يصد لأجله ولا أمان عليه)\*

(عن الصعب بن جثمارة أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لحم جبار وحشياً  
وهو بالابواء أو يودان فرده عليه فلما رأى ما في وجهه قال انما نرد عليك الا نأحر  
مفتق عليه ولا عهد ومسلم لم يحم جبار وحشاً \* وعن زيد بن أرقم وقال له ابن عباس  
بسم الله كره كيف أخبرني عن لحم صيد أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو  
حرام فقال أهدى له عضو من لحم صيد فرده وقال انانا نأكله انأحرم رواه أحمد ومسلم  
وأبو داود والنسائي) قوله جبار وحشياً كذا رواية مالك ولم تختلف عنه الرواة في ذلك

(رضي الله عنها في رواية ابن  
النبي صلى الله عليه وآله  
(وسلم قال له في العمرة ولكم)  
أي عـرتك (على قدر نفقتك  
أو نصيبك) تعبك لما في اتفاق  
المال في الطاعات من الفضل  
وقس النفس عن شهواتهم من  
المشقة وقد وعد الله الصابرين  
أن يؤتيهم أجراً جديراً بحساب  
العمل قال الشيخ عز الدين ابن  
عبد السلام إن هذا ليس بطرد  
فقد تكون بعض العبادات  
أنف من بعض وهي أكثر فضلاً  
بالنسبة إلى الزمان كقيام ليلة  
القدر بالنسبة لقيام الليل من  
رمضان غيرها وبالنسبة لما كان  
كصلاة ركعتين بالمسجد الحرام  
بالنسبة لصلاة ركعتين في غيره  
وأجيب بأن الذي ذكره لا يمنع  
الإطراد لأن الكثرة الحاصلة  
فيما ذكره ليست من ذاتها  
وانما هي بحسب ما يعرض لها  
من الأمور المذكورة وأوفي  
قوله أو نصيبك قال الكرماني  
أما للشك وأما للتوابع وفي رواية  
الاجماع على من طريق أحمد بن

منيع عن أحمد بن مايثبة الأول ولفظه على قدر نصيبك أو تعبك وفي لفظ على قدر نفقتك  
أو نصيبك أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية الظبي أني وأخاك ما يؤيد الثاني ولفظه إن الشئ من الأجر  
على قدر نصيبك ونفقتك أو بالعطف وقد استدل بظاهر هذا الحديث على أن الاعتقاد بأن كان يمكن من جهة الحل القريبة  
أقل أجرة من جهة الحل البعيدة وهذا ليس بشئ لأن الجعرة والحديبية مسافرتان إلى مكة واحدة مسافة فرائض والتعميم  
مسافرتان إليهما فرائض واحدة فهو أقرب إليهما منهما وقد قال الشافعي في الحل لا اعتقاد الجعرة لأن النبي صلى الله

عليه وآله وسلم أحرم منها ثم التعميم لانه اذن لعائشة قال واذا اتى عن هذين الموضوعين فابن ابي عمير يكون اكثر اسفاره كان  
 احب الى النبي وعن احمد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يجزى عن الحج الا ما جازى عن الحج والاعتماد التعميم  
 ووافقه هم بعض الشافعية والحذابة ووجهه انه لم ينقل ان احدا من الصحابة في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج  
 من مكة الى الحل ليحرم بالعمرة غير عائشة واما اعتمادهم من الجمهور انه كان حين رجوع من الطائف مجتازا الى المدينة ولكن  
 لا يلزم من ذلك تعيين التعميم للفضل لمادل عليه هذا الخبر ان الفضل ٢٣٧ في زيادة التعبد والمقابلة وانما

يكون التعميم افضل من جهة  
 اخرى تساويه الى الحل لا من  
 جهة انه ابعده منه قاله في الفتح  
 (عن اسماء بنت ابي بكر رضى  
 الله عنهم) ما انما كانت كما صرت  
 بالحنون بفتح الحاء وضمة الحميم  
 الخفيفة وسكون الواو آخره نون  
 قال النبي القاسي في تاريخ البلد  
 الحرام هو جبل بالمعنى مقبرة  
 اهل مكة على يسار الداخل الى  
 مكة ويمن الخارجه منها الى منى  
 على مقتضى ما ذكره الازرقى  
 والفاكهى في تعريفه لانما  
 ذكره في شق معنى مكة اليانبي  
 وهو الجهة التي ذكرناها واذا  
 كان كذلك فهو يخالف ما يؤوله  
 الناس من ان الحجون النية التي  
 يهبط منها الى مقبرة المعلى وكلام  
 الحب الطبري يوافق ما يقوله  
 الناس قال القسطلاني وكنت  
 فلدته في ذلك ثم ظهر لي ان مقاله  
 الازرقى والفاكهى أولى لانما  
 بذلك أدري وقد وافقه هم على  
 ذلك اصح الخراعى راوى تاريخ  
 الازرقى ولعل الحجون على  
 مقتضى قول الازرقى والفاكهى

وتابعه على ذلك عامة الرواة عن الزهري وخالفهم ابن عيينة فقال لحم جبار وحش  
 كما وقع في الرواية الاخيرة وبين الجدي انه كان يقول جبار وحش ثم صار يقول لحم جبار  
 وحش فدل على اضطراره فيه قال في الفتح وقد نوبع على قول لحم جبار وحش من  
 أوجه فيها مقال ثم ساقها ولكنه يقوى ما رواه ابن عيينة حديث ابن عباس المذكور  
 في الباب وقد أخرج مسلم من وجه آخر عن ابن عباس ان الذي أهده الصعب بن جثامة  
 لحم جبار وأخرجه مسلم أيضا من طريق حبيب بن أبي ثابت عن سعيد قال تارة جبار  
 وحش وتارة شق جبار قوله بالابواب بفتح الهمزة وسكون الموحدة وبالدجبل من أعمال  
 القرع بضم القاء والراء بعدها مهملة قبل تسمى بالابواب بانه وقيل لان السبيل تتبعه  
 أي تحمله قوله أبو ذؤان شك من الراوى وهو بفتح الواو وتشديد الدال آخره نون موضع  
 يقرب الخفة قوله فرددته اتفقت الروايات كلها على انه رده عليه كما قال الحافظ الاماروا  
 ابن وهب والبيهقي من طريقه باسناد حسن من طريق عمرو بن أمية ان الصعب أهدى  
 للنبي صلى الله عليه وآله وسلم عجز جبار وحش وهو بالخفة فاكل منه ما وكل القوم قال  
 البيهقي ان كان هذا محفوظا لمجل على انه رد الحلى وقيل الجمع قال الحافظ وفي هذا الجمع  
 نظر فان الطرفين كلها محفوظة فله رده حيا لكونه صبيدا لاجل ورد العلم تارة ذلك وقوله  
 أخرى حيث لم يصدا لاجل وقد قال الشافعي في الام ان كان الصعب أهدى له جارا حيا  
 فليس للحرم ان يذبح جبار وحش حتى وان كان أهدى له لسانا فقد يحتمل ان يكون قد  
 علم انه صبيد انه تسمى ويحتمل ان يكون القبول المذكور في حديث عمرو بن أمية في وقت  
 آخر وهو وقت رجوعه صلى الله عليه وآله وسلم من مكة الى المدينة قال القرطبي يحتمل  
 ان يكون الصعب أحضر الجار مذبحا ثم قطع منه عضوا بخصرة النبي صلى الله عليه وآله  
 وآله وسلم فقدمه له فن قال أهدى جبارا أراد بتمامه مذبحا لحياء ومن قال لحم جبار  
 أراد ما قدمه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ويحتمل ان يكون من قال جبارا أطلق  
 وأراد بعضه مجازا ويحتمل أنه أهده له حيا فلما رده عليه ذكاه وأتاه بعض ومنه ظانا أنه  
 انما رده عليه لمعنى يختص بمجملته فاعله بامتناعه ان يحكم الجز من الصبيد يحكم الكل  
 والجمع مهمما أمكن أولى من توهم بعض الروايات قوله انما رده عليك قال في الفتح قال

والخراعى الجبل الذي يقال فيه قبر ابن عمر أو الجبل المقابل له الذي يسمونه ما الشعب المعروف بشعب الجرارين انتهى قال في  
 الفتح حجون جبل معروف بمكة وقد تكرر ذكره في الاشعار عند المقبرة المعروفة بالمعلاة على يسار الداخل الى مكة ويمن  
 الخارجه منها الى منى فقال وهذا الذي ذكرناه يحصل ما قاله الازرقى والفاكهى وغيرهما وذكر الازرقى انه شعب ابى ذؤان رجل  
 من بني عامر قال الحافظ ابن حجر قد جهل هذا الشعب الا ان الان بين سور مكة الا ن وبين الجبل المذكور مكانا يشبه  
 الشعب فله هو انتهى واغرب السهلي فقال الحجون على فرسخ وثلاث من مكة وهو غطاء واضح كما بينه في الفتح (نقول صلى

الله على محمد لقد نزل الله عليه ههنا ونحن يومئذ خفاف) بكسر الخاء جمع خفيف ولمسلم خفاف الحقائق جمع حقيقة بفتح الهمزة  
 وبالضاد والواو حدة ما احتجب الرأى كخلف من حوائج في موضع الرديف (قليل ظهرنا) أي سراً كعبنا (قليله) أزودنا  
 فاعقرت أنا وختي عائشة) أي بعد أن فسخنا الحج إلى العمرة (والزبير بن العوام وفلان وفلان) قال في الفتح لم أقف على  
 تعيين ما وكنه مات بعض من عرفته عن لم يسبق الهدى فلما سمعنا (البيت) أي بركنه وكنه بذلك عن الطواف أذهو من  
 لوازيم المسح عليه عادة والمراد غير عائشة ٢٣٨

القاضي عياض ضبطناه في الروايات بفتح الدال وأبى ذلك المحققون من أهل العربية  
 وقالوا الصواب أنه بضم الدال لأن المضاعف من الجزم ويراعى فيه الواو التي توجبها  
 ضمة الهاء بعددها قال وليس الفتح بقليل بل ذكره ثعلب في الفصحى نعم تعقبوه عليه بأنه  
 ضعيف وأجازوا فيه الكسرة وهو أضعف الأوجه وهي لغة حكاها الأندلسيون عن بني  
 عقيل وإذا دلل به ضمير المضاف نحو رددها فالفتح لازم اتفاقاً كما قال النووي ووقع  
 في رواية الكشميني لم تردده بفتح الدال فوضع الأولى وسكون الثانية ولا اشكال فيه  
 قوله الأناحرم زاد النسائي لأن كل الصيد وفي حديث ابن عباس الأناحرم كله أناحرم  
 وقد استدل به من قال بتجريم الأكل من لحم الصيد على الحرم مطلقاً لأنه اقتصر  
 في التعليل على كونه محرماً فدل على أنه سبب الامتناع خاصة وهو قول علي وابن عباس  
 وابن عمر والبيت والنوري واسحق والهادوية واستدلوا أيضاً بعموم قوله تعالى وحرم  
 عليكم صيد البر ولكنه يعارض ذلك حديث طلحة وحديث الهزلي وحديث أبي قتادة  
 وسناني هذه الأحاديث وقال الكوفيون وطائفة من السلف أنه يجوز للعهرم كل لحم  
 الصيد مطلقاً ونسكوا بالأحاديث التي سناني وكلا المذهبين يستلزم أطراح بعض  
 الأحاديث الصحيحة بالاموجب والحق ما ذهب إليه الجمهور ومن الجيع بين الأحاديث  
 المختلفة فقالوا الأحاديث القبول محمولة على ما يصيده الحلال لنفسه ثم يهدي منه للحرم  
 وأحاديث الرد محمولة على ما صاده الحلال لأجل الحرم قالوا والسبب في الاقتصار على  
 الأحرار عند الاعتذار للصعب أن الصيد لا يحرم على الموهان أصيدله إلا إذا كان محرماً  
 فاقصر عن تعيين الشرط الأصلي وسكت عما عداه فلم يدل على نفيه ويؤيده هذا الجيع  
 حديث جابر الآتي (وعن علي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى ببيض النعام فقال  
 أنا قوم حرم أطعموه أهل الحل رواء أحمد وعن عبد الرحمن بن عثمان بن عبد الله التيمي  
 وهو ابن أخي طلحة قال كأمع طلحة ونحن حرم فاهدي لنا طير وطلحة راقد فنامنا أكل  
 ومنهم من تورع فلم يأكل فلما استيقظ طلحة وفق من أكله وقال أكلناه مع رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم رواء أحمد ومسلم والنسائي) حديث علي أخرجه أيضاً البزار  
 وفي أسناده علي بن زيد وفيه كاذم وقد وثق وفيه رجاله رجال الصحيح وهو حديث طويل

فلا حجة فيه لمن لم يوجب السعي  
 لأن أسماء أخبرت أن ذلك كان  
 في حجة الوداع وقد جاء من طريق  
 أخرى صحيحة أنهم طافوا معه  
 وسجوا فبحمل ما أجل على ما بين  
 ولم تذكر الحاق ولا التخصيص  
 فاستدل به على أنه استباحة  
 محظورة واجب بان عدم ذكره  
 هنا لا يلزم منه ترك فعله فإن القصة  
 واحدة وقد ثبت الأمر بالتخصيص  
 في عدة أحاديث وهذا كقوله  
 لما زني فلان رجمه والتقدير لما  
 أحصن وزني رجمه فإن قلت في مسلم  
 وكان مع الزبير هدى فلم يحل وهو  
 مغاير لما هنا ذكرها الزبير مع  
 من أحل أجاب النووي بأن  
 إحرار الزبير بالعمرة وتعلقه منها  
 كان في غير حجة الوداع (ثم  
 أهللنا من العشي بالحج) وهذا  
 الحديث أخرجه مسلم في الحج  
 أيضاً قال في الفتح واختلفوا في  
 جامع قبل أن يقصر بعد أن  
 طاف وهي فقال لا كثره عليه  
 الهدى وقال عطاء لا شيء عليه  
 وقال الشافعي تفسد عمرته وعليه  
 المضي في فاسدها وقضاؤها

واستدل به الطبري على أن من ترك التقصير حرق يخرج من الحرم لا شيء عليه بخلاف من قال عليه  
 دم (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا قتل رجع) من عز وأوج  
 أو عزه يكبر (الله تعالى على كل شرف) بهت بين مكان عال (من الأرض ثلاث تكبيرات ثم يقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له  
 له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير) قال القرطبي في تعقيب التكبير بالتلليل إشارة إلى أنه المنفرد بإيجاب جميع الموجودات  
 وإله المعبود في جميع الأماكن (أيون) أي نحن أيون جمع آيب أي راجع وزنه ومعناه أي راجعون إلى الله وليس المبراد



الاخبار بمجرد الرجوع فانه تخصيص الحاصل بل الرجوع في حالة خصوصية وهي اليهم بالعبادة المخصوصة والانصاف  
بالاوصاف المذكورة (تأثرون) من التوبة وهي الرجوع عما هو مذموم شرعا الى ما هو محمود شرعا وفيه اشارة الى التخصيص في  
العبادة قاله صلى الله عليه وآله وسلم على سبيل التواضع أو تعظيلا لامتة (عابدون ساجدون لربنا حامدون) كما هارفع بقدرين  
شحن والدار والجور مرتعا بساجدون أو بسائر الصفات على طريق التنازع (صدق الله وعده) فيما وهدهبه من اظهاريته  
بقوله تعالى وعلم الله معانيهم كثيرة وقوله تعالى وعد الله الذين آمنوا

٢٢٩

في الارض الآية وهذا في  
الفز وومنا سبته للحج قوله تعالى  
لتدخلن المسجد الحرام ان شاء  
الله آمنين (ونصر عبده) محمدا  
صلى الله عليه وآله وسلم (وهزم  
الاحزاب) يوم الاحزاب أو احزاب  
الكفر في جميع الايام والمواطن  
(وحده) من غير فعل أحد من  
الادميين ويحتمل ان يكون خبرا  
بمعنى الدعاء أى اللهم اهزم  
الاحزاب والاول اظهر وظاهر  
قوله من غز وأوج أو عزة  
اختصاصه بها والذي عليه  
الجهود انه يشرع في كل سفر  
طاعة كطلب علم وقيل بتعدي  
الى المباح لان المسافر فيه لا ثواب  
له فلا يمنع عليه ما يحصل له  
الثواب وقيل يشرع في سفر  
المعصية أيضا لان مرتكب  
المعصية أخرج الى تخصيص  
الثواب من غيره وتعب بان  
الذي يخصه بسفر الطاعة لا يمنع  
المسافر في مباح ولا معصية من  
الاكثار من ذكر الله تعالى  
وانما النزاع في خصوص هذا  
الذكر في هذا الوقت المخصوص

هذا طرف منه قوله اطعموه اهل الحل لا بد من تقييد هذا الاطلاق بما سلف من اعتبار  
القصد بان ذلك للمعزم فيحمل هذا على انه اخذ البيض قاصدا بان ذلك لاجل الحرمين  
جعابن الادلة وكذلك لا بد من تقييد حديث طلحة بان لا يكون من اهلى اهلهم الطير  
صاده لاجلهم وقد اختلف فيما يلزم الحرم اذا اصاب بيضة نعام فقال ابو حنيفة واصحابه  
والشافعي انه يجب فيها القيمة وقال مالك في رواية عنه قيمة عشر بدنة وقال الشافعي في  
رواية عنه قيمة عشر النعامة وقال الهادي يجب فيها صوم يوم واستدل من قال بان  
الواجب القيمة بما أخرجه عبد الرزاق والدارقطني والبيهقي من حديث كعب بن  
عجزة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى في بيض نعامة اصابه محرم بقيمة وفي اسناده  
ابراهيم بن أبي يحيى وشيخه حسين بن عبد الله وهما ضعيفان وأخرجه ابن ماجه  
والدارقطني من حديث أبي المهزم وهو أيضا ضعيف واستدل الهادي بما أخرجه  
الشافعي وأبو داود والدارقطني والبيهقي من حديث عائشة ان رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم حكم في بيض النعام في كل بيضة صيام يوم قال عبد الحق لا يستند من  
وجه صحيح وفي اسناده أبي داود رجل لم يسم وأخرج نحوه الدارقطني من حديث أبي  
هريرة وهو من طريق ابن جريح عن أبي الزناد ولم يسمع منه كما قال أبو حاتم والدارقطني  
قوله ابن عبد الله التيمي كذا في نسخ المنتقى والصواب ابن عبيد الله مصغرا قوله وفق  
من أكله أى صوته كذا في شرح مسلم ويحتمل أن يكون معناه دعاه بالتوفيق (وعن غيره

ابن سالم الضمري عن رجل من بهزانه خرج مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يريد  
مسكة حتى اذا كانوا في بعض وادى الروحاء وجد الناس جمار وحش عقير اقد كروه  
للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أقرؤوه حتى يأتي صاحبه فأقى الهزى وكان صاحبه  
فقال يا رسول الله شأنكم هذا الجوار فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبا بكر  
فقسمه في الرقاق وهم محرمون قال ثم مر رباحا حتى اذا كانا بالانابة اذا نحن نطبي حاقف  
في نخل فيه سهم فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يقف عنده حتى يخبر  
الناس عنه رواه أحمد والنسائي ومالك في الموطأ الحديث صحيحه ابن خزيمة وغيره كما قال

نخصه قوم به كما يختص الذكرا ما تورع ب الاذان والصلاة انتهى وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الدعوات ومسلم في  
الحج وأبو داود في الجهاد والنسائي في السير (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لما قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم مكة)  
في الفتح (استقبله أغيلة بنى عبد المطلب) بضم الهمزة من أغيلة وفتح الغين المجبة قال في الصحاح الغلام معروف وتصغيره غلام  
والجمع غلام وغلمان واستغنوا بغلة عن أغلة وتصغير الغلة أغيلة على غير مكبره كأنهم صغروا وأغلة وان كانوا لم يقولوه كما قالوا  
أهيبية في تصغير صبية وبعضهم يقول غلظة على القياس وقال في القاموس الغلام الطائر الشارب والكهمل ضده أو من حنين



وفد الله في جميع الناس وما لمة قطع حيلة سوى التعلق بأذيال الواصلين وفي حديث الباب التحدث والعمدة والقول  
ورواته الثلاثة الأولى بصريون وأخرجه البخاري أيضا في اللباس والنسائي في الحج (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه) قال  
كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يطرق أهله (بضم الراء من الطروق أي لا يأتيهم ليلا إذا رجع من سفره ولا يكون  
الطروق إلا ليل قبل أن أصل الطروق من الطرق وهو الدق وسعى الآتي بالليل طارفا لمباحته إلى دق الباب) كان لا يدخل  
الأعدوة أو عتبة (لكراهته طروق أهله) (عن جابر رضي الله عنه) قال سمى النبي صلى الله

٢٤١

(عن جابر رضي

عليه وآله وسلم) (أن يطرق) أي  
المسافر (أهله ليلا) يعني كراهة  
أن يجمع منها على ما يفتح عند  
إطلاعه عليه فيكون سببا إلى  
بعضه أو فراقها فنهى صلى الله  
عليه وآله وسلم على ما تدوم به  
الألفة وتما كدبه المحبة فينبغي  
أن يحتجب بمبشرة أهله في حال  
البسادة وغير النظافة وأن  
لا يعرض لرؤية عوزة يكبرها  
منها (عن أنس رضي الله عنه  
قال كان رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم إذا قدم من  
سفر فأبصر درجات المدينة أي  
طرقها المرتفعة وفي رواية  
المستقلى دوحات أي شجرها  
العظام وفي رواية جذرات وفي  
أخرى جذران جمع جذر قال  
صاحب المطالع جذرات أربع  
من دوحات قلت وهي رواية  
الترمذي أيضا (أوضح ناقله)  
أي جعلها على السير السريع  
(وان كانت) أي المركوبة (داحة)  
وهي أعم من الناقصة (حركها)  
وزاد في رواية من جهتها أي  
بسبب حبه المدينة وفي الحديث

ووقع في رواية للبخاري إذا النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج حاجا وهو غلط كما قال  
الاسماعيلي فإن القصة كانت في العمرة وقال الحافظ لا غلط في ذلك بل هو من الحجاز  
الشائع وأيضا فالج في الأصل القصد للبيت فكانه قال خرج قاصدا للبيت ولهذا يقال  
لعمرة الحج الأصغر قوله والله لا نبعثك زاد أبو عوانة أنا محرمون وفيه دليل على أنهم  
قد كانوا يعلموا أنه يحرم على المحرم الإعانة على قتل الصيد قوله وخبات في رواية للبخاري  
فخفنا ما بقي من ظم الأتان قوله فسكرو صبيغة الأضرمة الإباحة للوجوب لأنها وقعت  
جوابا عن سؤالهم عن الجواز لأن الوجوب فوقعت على مقتضى السؤال قوله قال  
منكم أحد الخ في رواية للبخاري قال أمنكم من زيادة الهمزة ولقظ مسلم هل منكم أحد  
أمره فيه دليل على أن مجرد الأضرمة من المحرم لها ثبوتان يحمل على الصيد والإشارة منه بما  
يوجب عدم الحل أشار كنهه لصدقه قوله أن يحسم عليهم أو أشار إليهم الضمير راجع إلى  
الأتان لأنه لا يطلق الأعلى الأثر وهي مذكرة في رواية البخاري ولقظه فرائنا جرح  
وحش فحمل عليهم أبو قتادة فعمد منها أنا فرائنا فاعا كأننا من لجهانم قلنا أنا كل لحم صيد  
ونحن محرمون فحملنا ما بقي من لجهانم قال منكم أحد أمره الخ والروايات متفقة على  
أن أراد الجرح بالرؤية وأفادت هذه الرواية أن الجرح من جملة جرح المقتول كان أنا  
أي أتى أقوله فعمد منها أنا أنا والحديث فيه فوائد منها أنه يحل للمعمر لحم ما يصيده  
الحلال إذا لم يكن صاده لاجله ولم يقع منه عاتله وقد تقدم التلخيص في ذلك ومنها أن  
يجزى محبة الحرم أن يقع من الحلال الصيد فبأكل منه غير فاحشة في أحراره ولا  
في حلاله لا كل منه ومنه أن عقور الصيد ذكاته وسما في الكلام عليه أن شاء الله تعالى  
ومنها جواز الاجتماع في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبالقرب منه (وعن أبي  
قتادة قال خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زمن الخديجة فآحرم  
أصحابي ولم أحرمْ قرأت جمار فحمت عليه فاصطدته فذكرت شأنه لرسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم وذكرت أني لم كن أحرمت وأنما اصطدته لك فأمر النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم أصحابه فأكلوا ولم يأكل منه حين أخبرته أني اصطدته له رواه  
أحمد وابن ماجه بإسناد جيد قال أبو بكر بن أبي شيبة قال قلت لابي بصير قال قلت لابي بصير

٣١

نيل

ع

دلالة على فضل المدينة وعلى مشروعية حب الوطن والخمين  
إليه (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال السفر قطعة من العذاب) أي جرم منه بسبب  
الأم الناشئ عن المشقة فيه ما يحصل في الركوب والمشي من ترك المألوف قال ابن المنير أشار البخاري بهذا إلى أن الإقامة في  
الأهل أفضل من الجهاد انتهى قال في الفتح وفيه نظر لا يخفى لكن يحتمل أن يكون البخاري أشار بإبراده في الحج إلى حديث  
عائشة بلفظ إذا قضى أحدكم حجه فلا يجزى إلى أهله انتهى (يجمع أحدكم طعامه ونزله ونومه) وليس المراد بالجمع

سقيتها بل منع كالأهـ وفي حديث أبي سعيد المقبري السقر قطعة من العذاب لان الرجل يشغل فيه عن صلاته وصيامه  
وللعابراني لا يمتنع أحدكم نومه ولا طعامه ولا شرباه وفي حديث ابن عمر عن ابن عدي وأنه ليس لدواء الأسرعة السير أو المراد  
ينفعه ذلك في الوقت الذي يريد لا يستغاله بالسير قال القسطلاني وهو في الفتح أيضا لما جلس امام الحارث بن عيسى من موضع أبيه سئل  
لم كان السقر قطعة من العذاب فاجاب على القول لان فيه فراق الاحباب ولا يعارض ما ذكر حديث ابن عباس وابن عمر  
من نوحا سافروا تغنوا وفي رواية ٢٤٢ ترزقوا ويرى سافروا تصحوا لانه لا يلزم من الصحة بالسفر لما فيه

من الرياضة والغلبة والرزق  
أن لا يكون قطعة من العذاب  
لما فيه من المشقة فصار كالدواء  
المر الملقب للصحة وان كان في  
تناوله الكراهية (فإذا قضى  
ثم صومه) أي رغبته ونهونه  
وحاجته (فليجمل) الرجوع  
(الى أهله) زاد في حديث عائشة  
عند الحاكم فإنه أعظم لاجره  
قال ابن عبد البر وزاد فيه بعض  
الضعفاء عن مالك وليتخذ لاهله  
هدية وان لم يجز ذلك لاجرا يعني  
حجر الزناد ثم قال وهي زيادة  
مذكورة قال في الفتح وفي الحديث  
كراهية التغرب عن الأهل بغير  
حاجة واستحباب استجمال  
الرجوع ولا سيما من يمتنى  
عليهم الضيعة بالغيبة ولما في  
الإقامة في الأهل من الراحة  
المعينة على صلاح الدين والدنيا  
ولما في الإقامة من تحصيل  
الجماعات والقوة على العبادات  
واستنبط منه الخطابي تغريب  
الرائي لانه قد أمر بتعذيبه  
والسفر من جملة العذاب قال  
الحافظ ابن حجر ولا يمتنى ما فيه

منه لا أعلم أحد أخاه في هذا الحديث غيره (من) الحديث أخرجه أيضا الدارقطني  
والبيهقي وابن خزيمة وقد قال غلث مقال النيسابوري التي ذكرها المصنف ابن خزيمة  
والدارقطني والجوزقي قال ابن خزيمة أن كانت هذه الزيادة في نسخة واحدة احتمال أن يكون  
صلى الله عليه وآله وسلم أكل من لحم ذلك الحمار من قبل أن يعلم أبو قتادة أنه اصطاده من  
أجله فلما علم امتنع وفيه نظر لانه لو كان حراما عليه صلى الله عليه وآله وسلم ما قرأه الله  
تعالى على الكل حتى يعلمه أبو قتادة بأنه صاده لاجله ويحتمل أن يكون ذلك لبيان الجواز  
وان الذي يحرم على المحرم انما هو الذي يعلم انه صيد من أجله وأما إذا أتى بلحم لا يدري  
ألم صيد أم لا وهل صيد لاجله أم لا فله على أصل الاباحة فلا يكون حراما عليه عند  
الاكل ولكنه يبعده إذا ما تقدم من أنه لم يبق الا العضد وقال البيهقي هذه الزيادة غريبة  
يعنى قوله أنى اصطادته قال والذي في الصحيحين انه أكل منه وقال النووي في شرح  
المهذب يحتمل انه جرى لابي قتادة في تلك السقر قصتان قال ابن حزم لا يثبت أحدان أبا  
قتادة لم يصدا الحمار لانه نفسه ولا صحابه وهم محرمون فلم ينعهم النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم من أكله وكأنه يقول بأنه يحل صيد الحلال للمحرم مطلقا وهو أحد الأقوال السابقة  
وقال ابن عبد البر كان اصطادا أبي قتادة الحمار لنفسه لا لاصحابه وكان رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم وجهه أبا قتادة على طريق الجزم بحافة العدو فلذلك لم يكن محرما عند  
اجتماعه باصحابه لان محرمهم لم يكن واحدا قال الاثرم كنت أسمع أصحاب الحديث  
يتعجبون من هذا الحديث ويقولون كيف جاز لابي قتادة مجاوزة الميقات بلا إعرام  
ولا يدرون ما وجهه حتى رأيته مفسرا في حديث عياض عن أبي سعيد قال خرجنا مع  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأحرمتنا فلما كان مكان كذا وكذا إذا نحن بأبي قتادة  
كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعفه في شيء قد سمعنا نذكر حديث الحمار الوحشي  
انتهى والحديث من جملة أدلة الجهور والقائلين بأنه يحرم صيد الحلال على المحرم اذا  
صاده لاجله ويحتمل له اذا لم يصده لاجله ولهذا لما أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأنه  
صاده لاجله لم يأكل منه وأمر أصحابه بالاكل (وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
قال صيد البر لكم حلال وأنتم حرم ما لم تصيدوه أو يصداكم رواه الخمسة الا ابن ماجه

\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*

\*(أبواب المحصر)\*

بضم الميم وسكون الحاء وفتح الصاد وهو المنوع من الوقوف بعرفة أو الطواف بالبيت كالمعتمر المنوع منه (عن ابن  
عباس رضي الله عنهما قال قد أحصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حين صاده المشركون عن البيت في المدينة (خلق  
رأسه وجامع نسائه ونحوه حتى اعقر عما قابلا) يتسكنه من قال لافرق بين الإحصار بالعدو وبغيره قال عطاء الأحصار

وقال

من كل شيء يحبس فيه فهو عام في كل حابس من عدو ومريض وغيرهما وبه قال الحنفية ككثير من الصحابة وغيرهم حتى أنقضى ابن مسعود رجلا لدخ بانه محصر أخرجه ابن حزم بإسناد صحيح عنه والطحاوي قالوا وإذا قامت الدلالة على أن شرعيته للعباس مطلقا استفيد جواز ما من سرقته نفقته ولا يقدّر على المنى وقال مالك والشافعي وأحمد لا إحصار إلا بالعدو ولأن الآية بمعنى قوله تعالى فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي وردت لبيان حكم إحصار رسول الله عليه وآله وسلم وأصحابه وكان بالعدو وقال في سياق الآية فإذا أمنتم فعمل أن شرعية الإحصار في العدو كانت ٢٤٣

لا ينجو من المرض فلا يكون الإحصار بالمرض في معناه فلا يكون النص الوارد في العدو واردا في المرض فلا ينفق به دلالة ولا قياسا لأن شرعية التحلل قبل أداء الأفعال بعد الشروع في الإحصار على خلاف القياس فلا يقياس عليه وفي المواطن سالم عن أبيه قال من حبس دون البيت بمرض فإنه لا يحل حتى يطوف بالبيت واحتج الحنفية بأن الإحصار هو المنع والاعتبار بعدم اللفظ لا بخصوص السبب وبأن إجماع أهل اللغة على أن مدلول لفظ الإحصار بالعمدة المنع الكائن بالمرض والآية وردت بذلك اللفظ وبحث فيه ابن الهمام بأنه ظاهر في أن الإحصار خاص بالمرض والحصر خاص بالعدو ويحتمل أن يراد بكون المنع بالمرض من مصادقات الإحصار فإن أراد الأول ورد عليه كون الآية لبيان حكم الحادثة التي وقعت للرسول صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه رضي الله

وقال الشافعي هذا أحسن حديث روى في هذا الباب وأقرب الحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي وهو من رواية عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب عن مولا المطلب عن جابر وعمر ويختلف فيه مع كونه من رجال الصحيحين ومولاه قال الترمذي لا يعرف له سماع من جابر وقال في موضع آخر قال محمد لا أعرف له سماع من أحد من الصحابة إلا قوله حديثي من شهد خطبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقدر رواه الشافعي عن عمرو بن رجبل من الانصار عن جابر ورواه الطبراني عن عمرو بن المطلب عن أبي موسى وفي أسناده يوسف بن خالد التميمي وهو متروك ورواه الخطيب عن مالك عن نافع عن ابن عمر وفي أسناده عثمان بن خالد الخزاز وهو ضعيف جدا هذا الحديث صريح في التفرقة بين أن يصيده المحرم أو يصيده غيره له وبين أن لا يصيده المحرم ولا يصاد له بل يصيده الحلال لنفسه ويطعمه المحرم ومقتضى بقية الأحاديث المطلقة كحديث الصعيب وطلمة وأبي قتادة وتخصص لعموم الآية المقدمة

#### \*(باب صيد الحرم وشجره)\*

(عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة إن هذا البلد حرام لا يعضد شوكه ولا يمتلى خلاه ولا ينقر صيده ولا تلتقط لقطته إلا ما عرف فقال العباس إلا الأذخر فإنه لا يذله لهم منه فإنه للقيوم والبيوت فقال إلا الأذخر \* وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما فتح مكة قال لا ينقر صيدها ولا يمتلى شوكها ولا يمتلى ساقطها إلا ما تشاء فقال العباس إلا الأذخر فأنما ينجعه له لقبورنا ويوتنا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا الأذخر متفق عليه ما وفي لفظ لهم لا يعضد شجرها بدل قوله لا يمتلى شوكها) قوله لا يعضد شوكه بضم أوله وسكون الميم له وفتح الضاد المجمية أي لا يقطع وفي رواية للبخاري ولا يعضد شجره قال القرطبي خص الفقهاء الشجر المنسب عنه بما ينبت الله تعالى من غير صنيع آدمي فاما ما ينبت بعناية آدمي فاختلف فيه فالجواز على الجواز وقال الشافعي في الجميع الجواز ورجحه ابن قدامة

عنهم واحتجوا إلى جواب صاحب الامراز وحاصله كون النص الوارد لبيان حكم حادثة قد ينظمها اللفظ وقد ينظم غيرهما يعرف به حكمه دلالة وهذه الآية كذلك إذ يعلم منها حكم منع العدو وبطريق الأولى لأن منع العدو وحسب لا يتم كنه معه من الماضي بخلافه في المرض إذ يمكن الحمل والمركب والخدم فاذا أجاز التحلل مع هذا فاع ذلك أولى وفي نهاية ابن الأثير يقال أحصره المرض أو السلطان إذا منعه من مقصده فهو محصر ومحصره إذا حبسه فهو محصور وقال نعاك للفقهاء الذين أحصره وفي سبيل الله والمراد منهم الاشتغال بالجهاد وهو أمر راجع إلى العدو والمراد أهل الصفة منهم تعلم القرآن

أو شدة الحاجة والجهد عن الضرب في الأرض للتسب وليس هو بالمرض انتهى وغرض البخاري من هذا الحديث الرد على من قال ان التحلل بالاحتمار منسوخ بخلاف المأثور فلا يقال بذلك بل يستمر على احرامه حتى بطوف بالبيت لان السنة كلها وقت للعمرة فلا يخشى قواهم بخلاف الحج وهو محكي عن مالك (عن ابن عمر رضي الله عنهم ما انه كان يقول ليس حسبكم سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان حبس أحدكم عن الحج) بان منع من الوقوف بعرفة (طاف بالبيت وبالصفاء وبالمرورة) أي اذا أمكنه ذلك فغيره ٢٤٤

واختلافه في جزاء ما قطع من النوع الاول فقال مالك لا جرم فيه بل يأتي وقال عطاء يستغفر وقال أبو حنيفة يؤخذ بذبيحته هدى وقال الشافعي في العظيمة بقرة وفيما دونها شاء قال ابن العربي اتفقوا على تحريم قطع شجر الحرم الا ان الشافعي أجاز قطع السوالج من فروع الشجرة كذا نقله أبو ثور عنه وأجاز أيضا أخذ الورق والتمر اذا كان لا يضرها ولا يملكها وبهذا قال عطاء ومجاهد وغيرهما وأجازوا قطع الشوك لكونه يؤذي بطبعه فاشبهه القواسق ومنعه الجهد وانهم صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك كما في حديثي الباب والقيام مصادم لهذا النص فهو فاسد الاعتبار وهو أيضا قياس غير صحيح اقيام الفارق فان القواسق المذكورة تقصد بالاذى بخلاف الشجر قال ابن قدامة ولا يأمس بالانتفاع بما انكسر من الاغصان وانقطع من الشجر من غير صنيع الا الذي ولا يمس بسقط من الورق نص عليه أحمد ولا نعلم فيه خلافا ثم في قوله ولا يمس خلافا خلافا لظاهر المجبة مقصود ذكر ابن التين انه وقع في رواية القاسمي بالمد وهو الرطب من النيمات واختلافه قطعه واحتشاشه واستدله على تحريم رعيه لكونه أشد من الاحتشاش وبه قال مالك والكوفيون واختاره الطبري وتخصيص التحريم بالرطب اشارة الى جواز رعي اليابس وجواز اختلاطه وهو أصح الوجهين للشافعية لان اليابس كالصمد الميت قال ابن قدامة لكن في استثناء الاذن اشارة الى تحريم اليابس ويدل عليه أن في بعض طرق حديث أبي هريرة ولا يحتمش حبشتم قالوا وأجمعوا على اباحة أخذهما استثنى الناس في الحرم من يقل وزرع ومشموم فلا يأمس برعيه واختلافه قوله ولا يمس رعيه بضم أوله وثبته القاء المقتوحة قيل هو كناية عن الاصطيد وقيل على ظاهره قال النووي يحرم التنقيب وهو الارعاج عن موضعه فان نقره عصى تلف أولا وان تلف في نقره قبل سكونه ضمن والافلا قال العلماء يستفاد من النص عن التنقيب تحريم الانلاف بالاولى قوله ولا يمس لقطاته الا لعرف وكذلك قوله في الحديث الثاني ولا يمس ساقطها الا للشدي يأتي الكلام على هذا في اللقطة ان شاء الله تعالى قوله الا الاذن بكسر الهمزة وسكون الدال المجبة وكسر الخاء المجبة أيضا قال في الفتح ثبت معروف عند أهل مكة طبيب الریح له أصل مندفن وقضبان دقاق ثبت في السهل والحزن وأهل مكة يسقفون به البيوت بين الخشب ويسدون به الخلل بين

بذبيحة شاة اذا التحلل لا يحصل الا بنية التحلل والذبح والحق (أو يصوم ان لم يجد هديا) حيث شاءوا ويوقف تحلله على الاطعام كوقوفه على الذبح لعل الصوم لانه يطول زمنه فتعظم المشقة في الصبر على الاحرام الى فراغه وعند الترمذي عن معمر بن قيس كان ينكر الاشتراط ويقول ليس حسبكم سنة فيه كم وأخرجه عبد الرزاق بتمامه وكذا النسائي وانكار ابن عمر الاشتراط ثابت في رواية يونس أيضا الا أنه حذف في رواية البخاري هذا وأخرجه البيهقي من طريق السراج عن أبي ريب عن ابن المبارك عن يونس وفي كتاب معرفة السنن والآثار له عن ابن عمر انه كان ينكر الاشتراط في الحج ولو بلغه حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ضباعة بنت الزبير لم ينكره انتهى وحديث ضباعة أخرجه الشافعي عن ابن عبيدة عن هشام بن عروة عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم مر بضباعة بنت الزبير فقال أما تريدن الحج فقالت اني شاكية فقل لها اجي واشترطي ان محلي البينات حيث حبستني وأخرجه عبد الجبار في المسالك وقول الاصيل فيها حكماء عياض عنه لا يثبت في الاشتراط اسناد صحيح تعقبه النووي بأن الذي قاله غلط فاحش لان الحديث مشهور صحيح من طرق متعددة وهذا مذهب الشافعية وقيس بالحج العمرة فاذا بشرطه بلا هدى لم يلزمه هدى على بشرطه وكذلك الواطاق لعدم الشرط وظاهر حديث ضباعة فالتحليل فيه ما يكون بالنية فقط فان شرطه بهدى لزمه على بشرطه ولو قال ان مرضت فانا حلال فرض صار حلالا بالمرض من غيرية وعليه ما لو

حديث من كسر أو عرج فقد حل وعابه الحج من قابل زواه أبو داود وغيره بإسناد صحيح وإن شرط قلب الحج عز بن الرض أو نحوه جاز كالأشراط التحال به بل أولى وأقول عمر لابي أمية سويدين عقلة نوح واشترط وقال اللهم الحج أردت وله عديت فإن يسر رواه الأعمش في أسناد حسن ولقول عائشة لعروة هل تستغني إذا حجت فقال ماذا أقول قالت قل اللهم الحج أردت وله عديت فإن يسر فهو الحج وإن حبسني ماوس فهو عروة رواه الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح على شرط الشيخين قال في الفتح والذي تحصل من الاشتراط في الحج والعمرة أقوال أحدها ٢٤٥ مشروعية ثم اختلف من قال به

فقيل واجب لظاهر الامر وهو قول الظاهر به وقيل مستحب وهو قول أحمد وغلط من حكى عنه إنكاره وقيل جائز وهو المشهور وعند الشافعية وقطع به الشيخ أبو حامد والحسن أن الشافعي نص عليه في القديم وعاق القول بصحته في الجديد فصار الصحيح عنده القول به وبذلك جزم الترمذي وهو أحد المواضع التي علق القول بها على صحة الحديث وقد جمعته في كتاب مفرد مع الكلام على تلك الأحاديث والذين أنكروا مشروعية الاشتراط أجابوا عن حديث ضباعة بأجوبة منهم أنه خاص بضاعة حكاه الخطابي ثم الروابي قال النووي وهو تأويل باطل وقيل معناه محلي حيث حبسني الموت أي إذا أدركتني الوفاة انقطع أحرأى حكاه امام الحرمين وأنكره النووي وقال أنه ظاهر القساد وقيل إن الشرط خاص بالتحلل من العمرة لا من الحج حكاه المحب الطبري وقصة ضباعة تردده وقد أنطب ابن حزم

البيان في القبور ويجوز في قوله إلا الأذخر الرفع على البديل بما قبله والنصب على الاستقناء واستدل به على جواز الاجتهاد منه صلى الله عليه وآله وسلم وعلى جواز الفصل بين المستغني والمستغني منه والكلام في ذلك معروف في الأصول واستدل به أيضا على جواز النسخ قبل الفعل وهو ليس بواضح كما قال الحافظ قوله فإنه لا يكون جمع بين وهو الحداد قوله القبور تأويله وإنما قد سلف بيان الانتفاع به في القبور والبيوت (وعن عطاء أن غلاما من قریش قتل جماعة من حمام مكة فأمر ابن عباس أن يشهدى عنه بشاة رواه الشافعي) الأثر أخرجه أيضا ابن أبي شيبة والبيهقي من طرق وفي الباب عن جماعة من الصحابة منهم علي بن عبد الشافعي وابن عمر بن عبد الله بن أبي شيبة وعن عمر وعثمان عند الشافعي وابن أبي شيبة فهو لا يقتضي كل واحد منهم بشاة في الجماعة وقد روى مثل ذلك عن جماعة من التابعين كعاصم بن عمر ورواه عنه الشافعي والبيهقي وسعيد بن المسيب رواه عنه البيهقي وعن نافع بن عبد الحارث رواه عنه الشافعي وروى عن مالك أنه قال في حمام الحرم الجزاء وفي حمام الحل القيمة

\* (باب ما يقتل من الدواب في الحرم والاحرام)

(عن عائشة قالت أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقتل خمس فواسق في الحل والحرم الغراب والحداق والعقرب والنارة والكلب العقور ومتفق عليه) وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلهن جناح الغراب والحداق والعقرب والنارة والكلب العقور رواه الجماعة إلا الترمذي \* وفي لفظ خمس لا جناح على من قتلهن في الحرم والاحرام الفأرة والعقرب والغراب والحداق والكلب العقور رواه أحمد ومسلم والنسائي \* وعن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر محمرا بقتل حية عن رواه مسلم \* وعن ابن عمر وسئل ما يقتل الرجل من الدواب وهو محرم فقال حدثني إحدى نسوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يأمر بقتل الكلب العقور والفأرة والعقرب والحداق والغراب والحية رواه مسلم \* وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خمس كلهن فاسقة يقتلن

في التعقب على من أنكرا الاشتراط بما لا يزيد عليه انتهى (عن المسور) بن محرز بن نوفل القرشي الزهري له رواية بحجة (رضي الله عنه) وعن أبيه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) رواه (الهدى بالحديث) (قيل أن يخلق وأمر أصحابه) الذين كانوا معه (بذلك) وهذا طرف من الحديث الطويل الذي أخرجه البخاري في الشروط وأخر الحديث فلما فرغ من قصته الكتاب قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصحبه قوموا فاشربوا ثم أحلقوا فذكر بقية الحديث وفيه قول أم سلمة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أخرجتم لا تكلم أحدكم منهم كلمة حتى تعجز يدك فخرج فجر يده ودعا لخالقه فخالقه وعرف به هذا أن



البخاري أو رد القدر المذكور هنا المعنى وأشار إلى أن هذا الترتيب يختص بحال من أحضر ولم يتعرض لما يجب على من خلق قبل أن يعزق قدرى ابن أبي شيبة من طريق الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال عليه دم قال إبراهيم حديثي سعيد بن جبير عن ابن عباس مثله وقوله تعالى ولا تخلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله في غير الإحصار ما يخرجها دى المحصر بحيث أحضر وهذا قد بلغ محله فقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم بحال بالحدية ونحوه ما بعد الحلق وهي من الحلق لا من الحرم يلزمه دم بذبحه وقال المالكية لا هدى عليه إذا تحلل وهو ٢٤٦

وفي الحديث إن المحصر إذا أراد التحلل  
مذهب ابن القاسم وأجاب عن  
قوله تعالى فإن أحصرتم فما  
استيسر من الهدى بأن أحصر  
الرابع في المحصر بالمرض  
وحصر الثلاث في المحصر بالعدو  
قال القاضي ونقل بعض أئمة  
اللغة يساعدهم انتهى والحديث  
بجدة عليهم لأنه نقل فيه حكم  
وسبب فالسبب المحصر والحكم  
النصر فاقضى انظاهم بر تعاق  
الحكم بذلك السبب فله التيمم  
(عن كعب بن عجرة) بضم العين  
وسكون الجيم وفتح الراء ابن  
أمية الباهلي حديث الانصار  
شهد بالحدية ونزل فيه قصة  
القديس وأخرج ابن سعد بسند  
جيد عن ثابت بن عبيد أن يد  
ركب قطعت في بعض المغازي ثم  
سكن الكوفة وتوفي بالمدينة  
سنة احدى وخمسين وله في  
البخاري حديثان (رضي الله  
عنه قال وقف على رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم بالحدية  
وهي خارج من الحرم وقيل هي  
في الحلق وقيل بعضها في الحلق  
وبعضها في الحرم (ورأى

لحرم ويقال في الحرم الفارة والعقرب والحية والكلب العقور والغراب رواه أحمد)  
حديث ابن عباس أو رده في التحصيل وسكت عنه وأخرجه أيضا البزار والطبراني في  
الكبير والأوسط وفي استناده لثابت بن أبي سالم وهو ثقة ولكنه مدلس قوله خمس ذكر  
الخمس يمينه فهو منفى هذا الظاهر عن غيره ولكن ليس بحجة عند الأكره وعلى  
تقدير اعتباره فيمكن أن يكون قاله صلى الله عليه وآله وسلم أولاً ثم بين بعد ذلك أن غير  
الخمس تشترك معها في ذلك الحكم فتقدم زيادة الحية وهي سادسة كما في حديث ابن  
عمر وحديث ابن مسعود وحديث ابن عباس المذكور في الباب وزاد أبو داود من  
حديث أبي سعيد السبع العادي وزاد ابن خزيمة وابن المنذر من حديث أبي هريرة  
الذئب والتمر فصارت ثمانية قال في الفتح لكن أفاد ابن خزيمة عن الذهلي أن ذكر الذئب  
والتمر من تفسير الراوى للكلب العقور قال ووقع ذكر الذئب في حديث مرسل  
أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور وأبو داود من طريق سعيد بن المسيب قال قال  
صلى الله عليه وآله وسلم يقتل المحرم الحية والذئب ورجاله ثقات وأخرج أحمد من طريق  
ساج بن ارطاة عن وبرة عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقتل  
الذئب للمعرم وساج ضعيف وقد خالفه ورى موقفاً كما أخرجه ابن أبي  
شبيبة قوله خمس فواسن قال النووي هو بإضافة خمس لأنه يؤيد به وجوز ابن دقيق  
العبد الوجهين وأشار إلى ترجيح الثاني قال النووي تسميته هذه الخمس فواسق  
تسمية صحيحة جارية على وفق اللغة فإن أصل الفسق لغة الخروج ومنه فسقت الرطبة  
إذا خرجت عن قشرها فوصفت بذلك لخروجها عن حاكم غيرها من الحيوان  
في تحرير قتله أو حله أو غيرها بالانذار أو الإفساد قوله في الحلق والحرم ورد في لفظ  
عند مسلم آخر وعند أبي عوانة لم يقتل المحرم وظاهر الأمر الوجوب ويحمل السبب  
والإباحة وقد روى البزار من حديث أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتل  
العقرب والفارة والحية والذئب وهذا الأمر ورد بعد نهى المحرم عن القتل وفي  
الأمر الوارد بعد النهى خلاف معروف في الأصول هل يقتل الذئب والوجوب أو لا وفي لفظ  
مسلم أذن وفي لفظ لابي داود قتلهم حلال للمعرم قوله الغراب هذا الإطلاق مقيد بما  
عند مسلم من حديث عائشة بلفظ لا يقع وهو الذي في ظهراً وبطنه بياض ولا عذران

قال  
ينهاقت فلا) أي يتساقط شيئاً فشيئاً وعن مجاهد في المغازي أني على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
وأنا وقد تحت برمة والقمل يتناثر على رأسي زاد في رواية فقال أذن قد نوت ولا حدم من وجه آخر وقع القمل في رأسي ولطيتي  
حتى حاجبي وشاربي فأرسل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم فقال لقد أصابك البلا ولا بني داود أصابني هوام حتى تحوفت  
على بصري وفي رواية عند الطبري في رأسي يا صبيعه فانتثر منه القمل زاد الطبراني من طريق الحكم أن هذا الذي قلت  
شئني يا رسول الله ولا بن خزيمة رأاه وقاله يسقط على وجهه (فقال يؤذيكم هوامك) قال القرطبي هذا سؤال عن تحقيق العلة التي



يترتب عليهم الحكم فلما أخبروا بالثقة التي نالت عندهم والهوام بتشديد الميم مع هامة وهي ما يدب من الاحسان والمراد  
 بهما بالازم جسد الانسان غالباً اذا دام عهده بالثقة وقد عين في كثير من الروايات انه القمل واستدل به على ان القديرة  
 مترتبة على قتل القمل وتعتب بذلك الحاقق فالظاهر ان القديرة مترتبة عليه وهما وجهان عند السافعية يظهر أثر الخلاف  
 فيما لو حلق ولم يقتل فلا (قلت نعم) يا رسول الله (قال فاحاقق رأسك) أو قال احاقق قال ابن قدامة لا أعلم خلافاً في الحاقق الازالة  
 بالحلق سواء كان بموسى أو بقتص أو فوراً أو غير ذلك وأغرب ابن حزم ٢٤٧ فخرج التنقيح عن ذلك فقال يلحق

جميع الازالات بالحلق الا التنقيح  
 (قال) أي كعب (في نزات هذه  
 الآية فمن كان منكم مريضاً  
 أو به أذى من رأسه الى آخرها  
 فقال النبي صلى الله عليه وآله  
 (وسلم) سم ثلاثة أيام أو تصدق  
 بفرق) بفتح الفاء والراء وقد تسكن  
 قاله ابن فارس وقال الازهرى  
 بالفتح في كلام العرب والمحدثون  
 يسكنونه والمنقول جـ واز كل  
 منهم ما هو معروف  
 بالمدينة وهو ستة عشر رطلاً (بين  
 ستة) من المساكين (أو أواك) (أو  
 بصيغة الآخر) بما تيسر من أنواع  
 الهدى وفي الحديث التخيير  
 وانما يكون عند وجود الشاة  
 وأما عدمها فالتخيير بين  
 أمرين لا بين الثلاثة وقال  
 النووي ليس المراد أن الصوم  
 لا يجوز في الالعام الهدى بل هو  
 محمول على انه سأل عن النسك  
 فان وجدته أخبر بأنه مخير بين  
 الثلاث وان عدمه فهو مخير بين  
 اثنين (وعنه) أي عن كعب  
 ابن عجرة بضم العين وسكون  
 الجيم وفتح الراء (رضي الله عنه

قال يحمل المطلق على المقيّد من هذا وقد اعتذر ابن بطال وابن عبد البر عن قبول هذه  
 الزيادة بأنهم لم تصح لأنهم من رواية قتادة وهو مدلس وتعتب ذلك الحافظ بأن شعبة  
 لا يروى عن شيوخه المدلسين الا ما هو مسوع لهم وهذه الزيادة من رواية شعبة بل  
 صرح النسائي بسماع قتادة واعتذر ابن قدامة عن هذه الزيادة بأن الروايات المطلقة  
 أصح وهو اعتذار فاسد لان الترجيح نوع التعارض ولان تعارض بين مطلق ومقيّد ولا  
 بين مزيد وزيادة غير مافية قال في الفتح وقد اتفق العلماء على اخراج الغراب الصغير  
 الذي يأكل الحب من ذلك ويقال له غراب الزرع وأفتوا بجواز أكله فبقى ما عداه من  
 الغرابان ملحقاً بالابقع انتهى قال ابن المنذر أباح كل من يحفظ عنه العلم بقتل الغراب  
 في الاحرام الاعطاء قال الخطابي لم يتابع أحد اعطاءه على هذا قوله والحدأة بكسر الحاء  
 المهملة وفتح الدال بعد هاء من تبع غير مد على وزن عنبة وحكى صاحب المحكم فيه المد  
 قوله والعقرب قال في الفتح هذا اللفظ للذكور والانثى وقد يقال عقربة وعقرباء وليس  
 منها العقربان بل هي دويبة طويلة كثيرة القوائم قال ابن المنذر لانهم اختلفوا في  
 جواز قتل العقرب قولاً والفارسيه مزمسة كنه ويجوز فيه التسميم قال في الفتح ولم  
 يختلف العلماء في جواز قتلها للمعمر الا ما حكى عن ابراهيم النخعي فانه قال فيه اجزأ اذا  
 قتلها المحرم أخرجه عنه ابن المنذر وقال هذا خلاف السنة وخلاف قول جميع أهل  
 العلم قوله والكلب العقور اختلف في المراد بالكلب العقور فروى سعيد بن منصور عن  
 أبي هريرة باسناد حسن كما قال الحافظ انه الاسد وعن زيد بن أسلم انه قال وائى كلب أعقر  
 من الحية وقال زفر المراد به الذئب خاصة وقال في الموطأ كل ما عقر الناس وعدا  
 عليهم وأخانهم مثل الاسد والثعلب والفهد والذئب فهو عقور وكذا نقل أبو عبيد عن  
 سفيان وهو قول الجمهور وقال أبو حنيفة المراد به الكلب خاصة ولا يلحق به في هذا  
 الحكم سوى الذئب احتج الجمهور بقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكابن فاشتتها  
 من اسم الكلب وبقوله صلى الله عليه وآله وسلم اللهم سلط عليه كلباً من كلابك فقتله  
 الاسد أخرجه الحاكم باسناد حسن وغاية ما في ذلك جواز الاطلاق لان اسم الكلب  
 هنا متناول لكل ما يجوز اطلاقه عليه وهو محل النزاع فان قيل اللام في الكلب تقيّد  
 العموم قلنا بعد تسليم ذلك لا يتم الا اذا كان اطلاق الكلب على كل واحد منها حقيقة

في رواية قال نزات) أي الآية المرخصة لحلق الرأس (في خاصة وهي انكم عامة) فيه دليل على ان العام اذا ورد على سبب  
 خاص فهو على عمومه لا يخص السبب ويدل أيضاً على تأكده في السبب حيث لا يسوغ اخراجه بالتخصيص ولهذا قال نزات  
 في خاصة وقال في آخر هذا الحديث أطعم ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع وادعهم أربعة أمداد والمد رطل وثلاث فهو  
 موافق لرواية الفرق الذي هو ستة عشر رطلاً وزاد الطبراني نصف صاع تمر ولا حد طعام والنعمة حنطة وعن ابن أبي ليلى من  
 قريب قال الحافظ والاختلاف عليه في كونه تمر أو حنطة لعدم نصير فات الرواة وأما الزبيب فلم أره الا في رواية الحكم

أثر بها أبو داود وفي أسناده ابن أبي عمير وهو حجة في المغازي لافي الأحكام إذا خالفوا العرف ورواية الفرقة قد وقع الجزم بها  
عند مسلم وعرف بذلك توفيق من قال لا فرق في ذلك بين القرو والمدينة وإن الواجب ثلاثة أصح لكل مسكن نصف صاع انتهى  
قال ابن التين وغيره جعل الشارع هنا صوم يوم معادل لصاع وفي القنطرة من رمضان عدل سد وكذا في القنطرة والجماع في رمضان  
وفي كفارة اليمين بثلاثة أمهات وثلاث وذلك أقوى دليل على أن القياس لا يدخل في الحدود والتقدير  
(بسم الله الرحمن الرحيم) ٢٤٨ • (باب جزاء الصيد) • إذا باشر الحرم قتله (وشحوه)

وهو ممنوع والسند لا يثبت عند إطلاق لفظ الكب إلا الحيوان المعروف والتبادر  
علامة الحقيقة وعدمه علامة الجواز والجمع بين الحقيقة والجواز لا يجوز أنهما الحاق ما عقر  
من السباع بالكب العقور بجماع العقر صحيح وأما أنه داخل تحت لفظ الكب فلا  
قول من الدواب بتشديد الباء الموحدة جمع دابة وهي مادب من الحيوان من غير فرق بين  
الطيور وغيره ومن أخرج الطير من الدواب فهذا الحديث من جملة ما رده عليه قوله  
والحديثان في أوله وتشديد الباء الثانية مقصور راد هي لغة مجازية قال قاسم بن ثابت  
الوجه الهمزة وكأنه سهل ثم أدغم قوله والحية قال نافع لما قيل له فالحية قال لا يختلف  
فيه وفي رواية ومن يشك فيه أو تعقبه ابن عبد البر بما أخرجه ابن أبي شيبة عن الحكم  
ومعاده أنه ما قال لا يقتل الحرم الحية ولا العقرب والحاديث تردعيهما عند المالكية  
خلاف في قتل صغار الحيات والعقارب التي لا تؤذي

• (باب تفصيل مكة على سائر البلاد) •

(عن عبد الله بن عدي بن الجراح أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول وهو واقف  
بالجزرة في سوق مكة والله انك خير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله ولولا أني  
أخرجت منك ما خرجت رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه وعن ابن عباس  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمكة ما أطيبك من بلد وأحبك إلى ولولا  
أن قومي أخرجوني منك ما كنت غيرك رواه الترمذي وصححه) قوله بالجزرة بفتح  
الحاء المهملة والزاي ففتح الواو المشددة بعدها راء ثم هاء هي الرابية الصغيرة وفي القاموس  
الجزرة كقصور الناقة المقتلة والمذلة والرابية الصغيرة انتهى قوله انك خير أرض  
الله فيه دليل على أن مكة خير أرض الله على الإطلاق وأحبها إلى رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم وبذلك استدلل من قال إنه أفضل من المدينة قال القاضي عياض أن موضع  
قبره صلى الله عليه وآله وسلم أفضل بقاع الأرض وأن مكة والمدينة أفضل بقاع الأرض  
واختلفوا في أفضلهما ما عدا موضع قبره صلى الله عليه وآله وسلم فقال أهل مكة  
والكوفة والشافعي وابن وهب وابن حبيب المالكي أن مكة أفضل واليه مال الجمهور  
وذهب عمر وبعض الصحابة ومالك وأكثر المذنبين إلى أن المدينة أفضل واستدل الأولون

بأنهم يروون ما يروونه من الأحكام والحدود والتقدير  
(عن أبي قتادة رضى الله عنه  
قال انطلقنا مع النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم عام الحديبية  
في غزتهم وهذا أصح من رواية  
الواحدى من وجه آخر عن  
عبد الله بن أبي قتادة أن ذلك  
كان في عمرة القضاء (فأحرم  
أصحابه ولم أحرم) أنا (فأبينا) أى  
أخبرنا (بعدق) للمسلمين (بغيبقة)  
بغين مخجمة فقتلنا أسامة فقتل  
مقتوحة موضع من بلاد بني  
عكر بن الحزمين وقال في  
القاموس موضع بظهر حررة  
النار ابني ثعلبة بن سعد  
(فتوجهنا نحوهم) بأمره صلى  
الله عليه وآله وسلم فلما رجعنا  
إلى القاح (فصبر أصحابي) الذين  
كانوا معي في كشف العدو (بجهاز  
وحش فجعل بعضهم يضربك إلى  
بعض) نجبة الإشارة (فنظرت  
فرايته فغمت عليه الغم  
فطمعته فأبنته) أى حبسته  
مكانه (فاستعنتهم) في حمله (فأبوا أن  
يعينوني) مخجمة حتى جئت به  
إيهم (فأكانهم ثم لحقت برسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم وحشيتان فقطع) أى قطعنا العدو ودونه صلى الله عليه وآله وسلم  
خال كوني (أرفع) أى أ كلف (فرسى شأوا) دفعة (وأسير عليه) بسمولة (شأوا) أخرى (فأقبلت رجلا من بني عكر في جوف  
الليل فقلت أين تركت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال تركته بمهين) بفتح الميم والهاء وبكسرهما وبفتح فكسر  
قال القاضي عياض هي عين فاعلى الالف أميال من السقيابا يرق مكة (وهو) صلى الله عليه وآله وسلم (قائل السقيما) أى  
قال أقصدوا السقيما ومن القيلولة أى تركته بمهين وعزمه أن يقبل بالسقيما (فلحقت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)

سقى أتيتهم فقلت يا رسول الله ان أصحابك أرسلوا يقرؤن عليك السلام ورجعة الله زادني رواية وبركاته وانهم قد خشوا ان يقتطعهم العدو دونك فانظروهم) بهمزة وصل وظاهر معجمة مفهومة أى انظروهم (ففعول) ما سأله من انظروهم (فقلت يا رسول الله انا صديقا حار وحش) أصله استندنا من باب الافتعال وأخطأ من قال أصله اصطدنا (وان عندنا منه) قطعة (فاضله) فضات منه (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأصحابه كما) من القطعة الفاضلة (وهم محرمون) والامر بالاكل للاباحة والمحرم تحريم عليه الاعانة على قتل الصيد قال ابن

٢٤٩

الجزاز والعراق وغيرهم على ان الحرم اذا قتل الصيد عدل أو خطا فعليه الجزاء وخالفه أهل الظاهر وأبو ثور وابن المنذر في الخطا وتقتضي كوابقوله تعالى متعمدا فان مفهومه ان الخطي بخلافه وهو رواية عن أحمد وعكس الحسن ومجاهد فقال لا يجب الجزاء في الخطا دون العمد فيقتصر الجزاء بالخطا والعمدة بالعمد وعنه ما يجب الجزاء على العامد أول مرة فان عاد كان أعظم لاثمه وعليه القيمة لالجزء قال الموفق في المغني لا نعلم أحدا خالف في وجوب الجزاء على العامد غيرهما واختلافوا في الكفارة فقال الأكثر هو خير كما هو ظاهر الآية وقال الثوري يقدم المثل فان لم يجد أطعم فان لم يجد صام وقال سعيد بن جبير انما اطعام والصيام فيما لا يلغ عن الصيد واتفق الاكثر على تحريم كل ما صاده المحرم وقال الحسن والثوري وأبو ثور وطائفة يجوز أكله وهو كذبية السارق وهو وجبه للثأفة

يجد عبد الله بن عدى المذكور في الباب وقد أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان وغيرهم قال ابن عبد البر هذا نص في محل الخلاف فلا ينبغي العدول عنه وقد ادعى القاضي عياض الاتفاق على استئذان البقعة التي قبر فيها صلى الله عليه وآله وسلم وعلى انها أفضل البقاع قيل لانه قد روى ان المرء قد فن في البقعة التي اخذ منها ترابه عند ما يخاف كما روى ذلك ابن عبد البر في تهذيبه من طريق عطاء الخراساني موقوفاً ويجاب عن هذا بان أفضلية البقعة التي خاف منها صلى الله عليه وآله وسلم انما كان بطريق الاستنباط وانصبه في مقابلته النص الصريح الصحيح غير لائق على أنه معارض بما رواه الزبير بن بكار أن جندب بن أبل اخذ التراب الذي منه خلق صلى الله عليه وآله وسلم من تراب الكعبة فالبقعة التي خلق منها من بقاع مكة وهذا لا يصح عن الصحاح لمعارضته ذلك الموقوف لا سيما في استئذانه عطاء الخراساني نعم ان صح الاتفاق الذي حكاه عياض كان هو الحجة عندهم من يرى أن الإجماع حجة وقد استدل القائلون بأفضلية المدينة بأدلة منها حديث ما بين يدي ومبرى روضة من رياض الجنة كما في البخاري وغيره مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم موضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها وهذا أيضا مع كونه لا يفتض لمعارضته ذلك الحديث المصروح بأفضلية هو أخص من الدعوى لان غاية ما فيه ان ذلك الموضع بخصوصه من المدينة فاضل وأنه غير محل النزاع وقد أجاب ابن حزم عن هذا الحديث بان قوله انهم امن الجنة مجازاً ذلوا كانت حقيقة اسكانت كما وصف الله الجنة ان لك الاتجوع فيها ولا نعري وانما المراد ان الصلاة فيها تؤدي الى الجنة كما يقال في اليوم الطيب هذا من أيام الجنة وكما قال صلى الله عليه وآله وسلم الجنة تحت ظلال السيوف قال ثم لو ثبت أنه على الحقيقة لما كان الفضل الا لثلاث البقعة خاصة فان قيل ان ما قرب منها أفضل مما بعدلزمهم أن يقولوا ان الجنة افضل من مكة ولا فائز به ومن جملة أدلة القائلين بأفضلية مكة على المدينة حديث ابن الزبير عند أحمد وعبد بن حميد وابن زنجويه وابن خزيمة والطبراني والبيهقي وابن حبان وصححه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من صلاة في مسجدى بمائة صلاة وقد روى من طريق خمسة عشر من الصحابة ووجه

وقال الاكثر أيضا ان الحكم في ذلك ما حكم به السلف لا يتجاوز ذلك وما لم يحكموا فيه يستأنف فيه الحكم وما اختلفوا فيه فيجتمد فيه وقال الثوري الاختيار في ذلك للعالمين في كل زمن وقال مالك يستأنف الحكم والظيار الى المصنوع عليه ولان يقول للعالمين لا تتحكموا على الابالا طعام وقال الاكثر الواجب في الجزاء نظير الصيد من النعم وقال أبو حنيفة الواجب القيمة ويجوز زعفران المثل وقال الاكثر في الكبير الكبير وفي الصغير البعير وفي الصحيح الصحيح وفي الكبير الكبير وخالف مالك فقال في الكبير والصغير كبير وفي الصحيح والمعيب

٣٢ نيل ح

صحیح واتفقوا علی ان الماراذب الصید ما یجوز کمال الحلال من الحيوان الوحشی وان لاشئ فیما یجوز قتله واختلافوا فی المتولد  
فالحقسه الا کثیرا بالما کول ومساقل هذا الباب وفروعه کثیرة جدا فانه یقتصر علی هذا القدر هنا وتنبیها علی الوجه المأثور  
مذکور فی شرح المتنق للشوکانی رحمه الله فی کتابنا مسک الختام شرح بلوغ المرام (وفی رواية عنه) أي عن أبي قتادة  
رضی الله عنه (قال کلام النبی صلی الله علیه) وآله (وسلم بالقاحة) وهی (من المدينة علی ثلاث) من المراحل قبل المدينة  
یحومیل وبها وقع الصيد المذكور ٢٥٥١ (ومن الحرم ومنها غیر الحرم) یعنی نفسه فقط بدلیل الاحادیث

الاستدلال بهذا الحديث ان افضلية المسجد لا فضلية المحل الذي هو فيه ومن جهة  
ما استدلو به حديث اللهم انهم اخرجوني من احب البلاد الى قاسكني في احب البلاد  
اليك اخرجهم الحياكم في المدينة ولو ويجاب بان النزاع في الانضال لا فيما هو احب  
والحجة لا تستلزم الافضلية والاستنباط لا يقاوم النص واعلم ان الاشتغال ببيان الفاضل  
من هذين الموضعين الشريقتين كالاشتغال ببيان الافضل من القرآن والنبي صلی الله  
عليه وآله وسلم والسك من فضول الكلام التي لا تتعلق به فائدة غير الجدال والخصام  
وقد أفضى النزاع في ذلك وأشباهه الى فن وتلقب حجج واهية كاستدلال المهلب علی  
أفضلية المدينة بانها هي التي ادخات مكة وغيبها من القرى في الاسلام فصار الجميع في  
صحائف أهلها وبانهم اتفقوا على الخبث ككأن في الحديث الصحيح واجيب عن الاول بان أهل  
المدينة الذين فتحوا مكة معظمهم من أهل مكة فالفضل ثابت للقرينين ولا يلزم من ذلك  
تفضيل أحدي البعثتين وعن الثاني بان ذلك انما هو في خاص من الناس ومن الزمان  
بدليل قوله تعالى ومن أهل المدينة مردوا علی المفاقر والمنافق خبيث بالاشك وقد  
خرج من المدينة بعد النبي صلی الله علیه وآله وسلم معاذ وأبو عبيدة وابن مسعود  
وطائفة ثم علی وطحمة والزبير وعمار وآخرون وهم من اطيب الخلق فدل علی ان المراد  
بالحديث تخصيص ناس دون ناس ووقت دون وقت علی انه انما يدل ذلك علی انها افضلية  
لانها افاضلة

\*(باب حرم المدينة وتحریم صيده وشجره)\*

(عن علی علیه السلام قال قال رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم المدينة حرم ما بين عبر  
الى ثور مختصر من حديث متفق علیه وفي حديث علی عن النبي صلی الله علیه وآله وسلم  
في المدينة لا یحتل خلاها ولا یفتر صيدها ولا تملك قطعتهم الا لمن اشاء دبرها ولا یصلح لرجل  
ان یحمل فیها السلاح لقمة ولا یصلح ان تقطع فیها شجرة الا ان یعلق رجل بعیره رواء  
أجدوا أبو داود وعن عباد بن تمیم عن عمه أن رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم قال ان  
ابراهيم حرم مكة ودعاهم انا وحرم المدينة كما حرم ابراهيم مكة متفق علیه وعن أبي  
هريرة قال حرم رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم ما بين لابی المدينة وجعل اثني عشر

الدالة علی الانحصار (فذكر  
الحديث) بتمامه (وعنه) أي  
عن أبي قتادة رضي الله عنه (في  
رواية انهم لما أنوار رسول الله  
صلي الله عليه) وآله (وسلم قال  
أمنكم أحد أمره ان یحمل  
عليها وأشار اليها) ولمسلم عن  
عثمان بن عفان عن أبيه عن  
اصططتم (قالوا قال فكلوا  
ما بقى من لحمها) وصيغة الامر هنا  
للإباحة لا للوجوب لانها وقعت  
جوابا عن سؤالهم عن الجواز  
ولم یذكر فی هذه الرواية انه صلی  
الله علیه وآله وسلم ألم كل منها  
لكن فی الهبة فتناولته العضد  
فاكلها حتى فغرقتها وفي الجهاد  
قال معاذ ارجعها فاخذها فاكلها  
وفي رواية المطاب قد رفعنا لك  
الذراع فاكل منها وفي رواية  
عند أحمد وأبي داود الطيالسي  
وأبي عوانة فقال كلوا  
وأطعموني وعند الدارقطني  
وابن خزيمة والبيهقي ان أبا قتادة  
ذكر شأنه لرسول الله صلی الله  
عليه وآله وسلم وانه انما اصطاده  
له قال فأمر النبي صلی الله علیه

وآله وسلم أصحابه فاكلوا ولم يأكل حين أخبرته أني اصطدته له قال ابن خزيمة وغيره وقد روي هذه الزيادة

معمر قال النووي یحتمل انه جرى لابی قتادة في تلك السفرة قضيتان جعابین الروایتين وفي هذا الحديث من الفوائد جواز  
أكل الحرم لحم الصيد اذ لم تكن منه دلالة ولا إشارة واختلاف في أكل الحرم لحم الصيد فذهب مالك والشافعي انه ممنوع  
ان صاده أو صيده لأجله سواء كان باذنه أو بغيره اذ حديث جابر مر فوعالم الصيد لكم في الاحرام حلال ما لم تصيده أو  
يصد لكم رواء أبو داود والترمذي والنسائي وفي مختصر الشيخ خليل وما صاده محرر أو صيده لمبة قال شارحه أي فلا

يا كاهن حلال ولا حرام قال المراد اوى من الحنابلة من كتاب الانصاف له ويحرم ما يصيد لاجله على الصحيح من المذهب نقلة الجماعة  
عن أحمد وعلمه الاصحاب قال وفي الانتصار احتمال بجواز كل ما يصيد لاجله وقال صاحب الهداية ولا بأس ان يأكل  
الحرم لحم صيد اصطاده حلال وذبحه له اذ لم يذله المحرم عليه ولا أمره بصيده خلافا لما لا رحمه الله فيها اذا اصطاده لاجل  
الحرم بمعنى بغير أمره له أى ما لا رحمه الله قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا بأس ان يأكل الحرم لحم صيد ما لم يصده أو يصدله  
ولما روى ان الصحابة رضوا الله عنهم نذاكر والحرم الصيد ٢٥١ في حق الحرم فقال صلى الله عليه وآله

وسلم لا بأس به قال في فتح القدير  
اما اذا اصطاد الحلال للعوم  
صيدا بأمره فاختلف فيه عندنا  
فذكر الطحاوى تحريمه على الحرم  
وقال الجرجاني لا يحرم وأما  
الحديث الذى استدله لما لا  
فهو حديث جابر عند أبي داود  
والترمذى والنسائي لحم الصيد  
حلال لكم وأنتم حرم وقد سبق  
قريبا وقد عارضه المصنف ثم  
أوله دفعه المعارضة بكون اللام  
للكلام والمعنى ان يضاد بأمره  
وهذا لان الغالب فى عمل الانسان  
لغيره ان يكون بطلب منه  
فذكر محله هذا دفعا للمعارضة  
والاولى فى الاستدلال على أصل  
المطوب بحدوث أى فتادة على  
وجه المعارضة على ما فى الصحيحين  
فانهم لما سألوا رسول الله عليه  
وآله وسلم لم يجب بحله لهم حتى  
سألهم عن موانع الحل أكانت  
موجودة أم لا فقال صلى الله  
عليه وآله وسلم ألم أمنكم أحد  
أمره ان يجعل عليهم أو أشار اليها  
قالوا لا قال فكلوا اذن فلو كان  
من الموانع ان يضطاد لهم لنظامه

مـ الاحول المدينة حتى متفق عليه \* وعن أبي هريرة فى المدينة قال سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم يحرم شجرها أن يخط أو يعضد رواه أحمد \* وعن أنس أن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم أشرف على المدينة فقال اللهم انى أحرم ما بين جبليهما مثل ما حرم  
إبراهيم مكة اللهم بارك لهم فى مدحهم وصاعهم متفق عليه \* وللبخارى عنه أن النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم قال المدينة حرم من كذا الى كذا لا يقطع شجرها ولا يحدث فيها  
حدث من أحدث فيها لعنة الله والملائكة والناس أجمعين \* واسلم عن  
عاصم الاحول قال سألت أنسا حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة قال نعم  
هى حرام ولا يجزئ خيلاها فى ذلك لعنة الله والملائكة والناس أجمعين  
\* وعن أبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال انى حرمت المدينة حرام ما بين  
ما زعمها أن لا يهراق فيها دم ولا يحمل فيها سلاح ولا يخطب فيها شجر الالعاف \* وعن جابر  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان إبراهيم حرم مكة وانى حرمت المدينة ما بين  
لايتها لا يقطع عضاها ولا يضاد صيدها رواه ما سلم \* وعن جابر أن النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم قال فى المدينة حرام ما بين حرماتها كلها لا يقطع شجرها الا أن يغلف منها  
رواه أحمد \* حديث على الثمالى رجاله رجال الصحيح وأصله فى الصحيحين وحديث جابر  
الاسمر فى اسناد ابن أبي عمير وحديثه حسن وفيه كلام معروف قوله ما بين غير الى نور  
اما غير فهو بفتح العين المهملة واسكان التحتية وأما نور فهو بفتح المثناة وسكون الواو  
بعد هاء او من الرواة من كنى عنه بكذا ومنهم من تركه مكانه بياض الانهم سمعوا فقدوا ان  
ذكره هذا خطأ قال المازرى قال بعض العلماء نورها وهم من الراوى وانما نور بمكة قال  
والصحيح الى أحد قال القاضى كذا قال أبو عبيد اصل الحديث من غير الى أحد انتهى  
قال الذوى وكذا قال أبو بكر الحارثى الحافظ وغيره من الأئمة ان أصله من غير الى أحد  
قال قلت ويحتمل ان نورا كان اسما للجبل هناك اما أحد واما غير غنى اسمه وقال  
مصعب الزبيرى ليس بالمدينة غير ولا نور قال عياض لامعنى لانكار غير بالمدينة فانه  
معروف وكذا قال جماعة من أهل اللغة قال ابن قدامة يحتمل أن يكون المراد مقدار  
ما بين غير ونور لانهم ما بينهم ما فى المدينة أو سمى النسي صلى الله عليه وآله وسلم الجبلين

فى ذلك ما يستل عنه هنا فى بعض من الموانع ليجب بالتحكم عنه دخلوه عنها وهذا المعنى كالصريح فى نفي كون  
الاصطيداء للمعوم مانعا فعارض حديث جابر ويقدم عليه لقوة ثبوته اذ هو فى الصحيحين وغيرهما من الكتب الستة بل فى  
حديث جابر لحم الصيد الخ انقطاع لان المطلب بن حنطب لم يسمع من جابر عند غيره واحد وكذا فى رجاله من فيه لين انتهى  
ولاجزاء عليه بدلالة ولا ناعانة ولا بأس كاهن من صيده له عند الشافعية لان الجزاء على القتل والدلالة ليست بقتل فاشبهت بدلالة  
الحلال حلالا لا قالت الشافعية اذ اقبل الحرم صيدا او ذل عليه من قتله فعليه الجزاء اما القتل فاقوله تعالى لا تأكلوا الصيد وانتم



حرم الآية وأما الدلالة فلهذا ثبت أبي قتادة قال ابن الهمام وليس في حديث أبي قتادة هل دلالتهم بل قال صلى الله عليه وآله وسلم  
 هل منكم أحد أمره أن يجعل علياً أو أشار إليه أو قال لا قال نكوا ما بيني وجه الاستدلال به على هذا أنه عاق الحبل على عدم  
 الإشارة وهي تحصل الدلالة بغير اللسان فاحرى أن لا يجعل إذا دل باللفظ فقال هذا لصيد ونحوه قالوا الثابت بالحديث حرمة  
 اللحم على الحرم إذا دل قلنا ثبت أن الدلالة من محظورات الأسرام بطريق الالتزام لحرمة اللحم فثبت أنه محظور حرام  
 وهو جناية على الصيد بقول حينئذ ٢٥٢ جناية على الصيد بقوت الأمن على وجه اتصال قتله عنها

ففيه الجزاء كالقتل وهذا هو  
 القياس ولا يجوز عطفه على  
 الحديث لأن الحديث لم يثبت  
 الحكم المتنازع فيه وهو وجوب  
 الكفارة بل محصل الحكم ثم  
 بثبوت الوجوب المذكور في  
 الحبل إنما هو بالقياس على  
 القتل انتهى وقال المالكية  
 إن صيد لابل الحرم فلم يبه  
 وأكل عليه الجزاء في أكلها  
 وقال المالكية إن أكله كأكسه  
 فعليه الجزاء وإن أكل بعضه  
 ضمه بمثله من اللحم قال في الفتح  
 وفي حديث أبي قتادة أي بطرقه  
 المذكورة في هذه الأبواب جميعاً  
 من الثواب فإن غنى الحرم أن يقع  
 من الحلال الصيد لئلا كل الحرم  
 منه لا يقدح في إكراهه وإن  
 الحلال إذا صاد لنفسه جاز للمجرم  
 إلا كل من صيده وهذا يؤول  
 من أجل الصيد في قوله تعالى  
 وحرم عليكم صيد البر ما دمتم  
 حرماً على الأصطياد وفيه  
 الاستيهاب من الصيد فاقبول  
 الهدية من الصديق وقال عياض

الذين بطرق المدينة غير أن ثورا ارتجبالا وسبقه إلى الأول أبو عبيد على ما حكاه ابن  
 الأثير عنه وقال المحب الطبري في الأحكام قد أخبرني الثقة العالم أبو محمد عبد السلام  
 البصري أن هذا أحد عن يساره جاشعاً إلى ورائه جبل صغير يقال له ثور وأخبرته  
 تكرر رؤاه عنه لطوائف من العرب العارفين بتلك الأرض وما فيها من الجبال فكل  
 أخبر أن ذلك الجبل اسمه ثور وروى أن ذلك قال فعلمنا أن ذلك ثوراً المذكور في  
 الحديث الصحيح صحيح وإن عدم علم أكابر العلماء لعدم شهرته وعدم بحثهم عنه وهذه  
 فائدة جارية انتهى وقد ذكرتم هذا الكلام في القاموس وقال أبو بكر بن حسين  
 الراعي نزل المدينة في مختصره لاخبار المدينة أن خلف أهل المدينة يقولون عن سلفهم  
 أن خلفاً أحد من جهة الشمال جبلاً صغيراً إلى الجربة يدور يسمى ثوراً قال وقد تحققت  
 بالمشاهدة قوله لا يتحلى خلاها ولا ينقر صيدها ولا تلتقط لقطتها قد تقدم تقرير هذه  
 الالفاظ والكلام عليها في باب صيد الحرم وشجره قوله الأمن أشادهم أي رفع صوته  
 بتعريفها بأبد الأسنة كما في غيرها وألها يأتي في اللقطة بسط الكلام على لقطة مكة  
 والمدينة وغيرها قوله ولا يصلح لرجل أن يحمل فيها السلاح لقتال قال ابن رسلان  
 هذا محمول عند أهل العلم على حمل السلاح لغرض ضرورة ولا حاجة فإن كانت حاجة جاز  
 قوله ولا يصلح أن يقطع فيها شجرة استدلل بهذا وبما في الأحاديث المذكورة في الباب من  
 تحريم شجرها وخطبته وعضده وتحريم صيدها وتغيره الشاهي ومالك وأحمد والهادي  
 وجهور أهل العلم على أن للمدينة حرماً ما يحرم مكة يحرم صيده وشجره قال الشاهي ومالك  
 فان قتل صيده أو قطع شجره فلا ضمان لانه ليس بعمل للناس فاشبهه الحمي وقال ابن أبي  
 ذئب وابن أبي ليلى يجب فيه الجزاء كحرم مكة وبه قال بعض المالكية وهو ظاهر قوله  
 كما حرم إبراهيم مكة وذهب أبو حنيفة وزيد بن علي والناسخ إلى أن حرم المدينة ليس  
 يحرم على الحقيقة ولا ثبت له الأحكام من تحريم قتل الصيد وقطع الشجر والأحاديث  
 ترد عليهم واستدلوا بحديث يابا عيم ما فعل النغير واجب عنه بان ذلك كان قبل تحريم  
 المدينة وأنه من صيد الحبل قوله إلا أن يعلف رجل بعيره فيه دليل على جواز أخذ  
 الأشجار للعلف لا لتغيره فانه لا يحمل كما خلف قوله ما بين لابي المدينة قال أهل اللغة  
 اللابتان الحرتان وأحدتهما لاية بتخفيف الواو هي الحرة والحرة الجارة السود

عندي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم طلب من أبي قتادة ذات تنظيم القاب من أكل منه بياناً ليعوا بالقول وللمدينة  
 والقسم على لازالة الشبهة التي حصلت لهم وفيه تسمية الفرس وألحق به المصنف الجار فترجم له في الجهاد قال ابن العربي يجوز  
 التسمية ما لا يعقل إذا دعى به وفيه أمساك نصيب الرقيق الغائب مما يهتبه من احترامه أو تربي ركنه أو يتوقع منه ظهور  
 حكم تلك المسئلة بخصوصها وفيه تقرير الإمام أحمد في المصلحة واستعمال الطائفة في الفرو وبليغ السلام عن قرب وعن  
 بعد وليس فيه دلالة على جواز ترك رد السلام من بلغه لانه لا يمكن أن يكون وقع وليس في الخبر ما يثبته وفيه أن عقرب الصيد



ذ كانه وجواز الاجتماع في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن العربي هو اجتمع اديا القرب من النبي صلى الله عليه وآله وسلم لافي حضرة وفيه العمل بما أدى اليه الاجتماع ولو تضاد اجتمعا لان ولا يعاب واحد منهم ما على ذلك لقوله فلم يعجب ذلك علينا وكان الآكل عاكبا على الاباحة والامتنع نظر الى الامر الطارئ وفيه الرجوع الى النص عند تعارض الادلة وركض الفرس في الاصططاد والتصيد في الاماكن الوعرة والاستعانة بالقارص وحمل الراد في السفر والفرق بالاصحاب والرفقاء بالسيرة واستعمال الحكاية في الفعل كانت تعمل في القول لانهم ٢٥٣ استعمالوا الضمك في موضع الاشارة

بما عايناه من ان الاشارة لا تحل  
وفيه جواز سوق الفرس  
للحاجة والفرق به مع ذلك لقوله  
وأسير شأوا ونزول المسافر وقت  
القيامة وقوله يذكر الحكماء مع  
الحكمة في قوله انما هي طعمة  
أطعمكموه الله ولا يجوز لاهل الحرم  
قتل الصيد الا ان ضال عليه  
فقتله دفعه لاضرر رفيحوز ولا  
ضمان عليه اهما في الفتح (عن  
ابن عباس رضي الله عنهما عن  
الصعب بن جشامة) بفتح الجيم  
والشاء المشددة ابن قيس بن ربيعة  
(الليثي) من بني ليث بن بكر بن  
عبدمناة بن كنانة وكان حليف  
قريش وأمه أخت أبي سفيان  
ابن حرب واسمها فاختة وقيل  
زباب ويقال انه أخو محمد بن  
جشامة مات في خلافة أبي بكر  
أو آخر خلافة عمر قاله ابن حبان  
أو في خلافة عثمان والاول خطأ  
قاله يعقوب بن سفيان (انه  
أهدى لرسول الله صلى الله عليه وآله  
واله (وسلم جارا وحشيا) وفي  
رواية لحم جارا وحش وفي أخرى  
رجل جارا وفي لفظ آخر عجز

والمدينة لابن ثعلبة وعربية وهي بينهما قوله وجعل اثني عشر ميلا الخ لفظ مسلم عن  
أبي هريرة قال حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بين لابي المدينة قال أبو هريرة  
فلو وجدت النابا ما بين لابي ما عرفت ما جعل اثني عشر ميلا حول المدينة حتى انتهى  
والضمير في قوله جعل رابع الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما يدل على ذلك اللفظ  
الذي ذكره المصنف ويدل عليه أيضا ما عند أبي داود من حديث عدي بن زيد الجذامي  
قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل ناحية من المدينة بريد اريد انها مثل  
ما في الصحيحين لان البريد أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال وهذا الحديثان فيهما  
التصريح بحد الحرم المدينة قوله أن يحيط أو يعرضه لضرب الشجر بسقط  
ورقمه والعرض القطع كما تقدم زاد أبو داود في هذا الحديث الامايق به الجبل قوله ما بين  
جبلها قدامي بعض الحنفية أن الحديث مضطرب لانه وقع التحديد في بعض  
الروايات بالمرتبة وفي بعضها باللاتين وفي بعضها بالجبلين وفي بعضها بغير وثور كما تقدم  
وفي بعضها بالمازمن كما سمى في الفتح وتوقع بان الجمع بينهما واضح وبمثل هذا التردد  
الاحاديث الصحيحة فان الجمع لو تعذر أمكن الترجيح ولا شك أن ما بين لابي ما بين أربع أميال  
الرواية عليها ورواية جليلها لا تنافي فيها كون عند كل لابة جبل أو لابتينها من جهة  
الجنوب والشمال وجبلها من جهة الشرق والغرب وتسمية الجبلين في رواية أخرى  
لاضر والمازمن قد يطلق على الجبل نفسه كما سمي في قوله اللهم باركنا اللهم في مدهم وصاعهم  
قال عياض البركة هنا يعني الثما والزيادة وقال النورى الظاهر أن المراد البركة في نفس  
الكيل من المدينة بحيث يكفي المدفيا من لا يكفيه في غيرها قوله من كذا الى كذا جاء  
هكذا في رواية البخاري كذا في رواية البخاري أي به عمدة المواقف عنده انه وهم  
ووقع عند مسلم الى ثور فالارادهم من غير الى ثور وقد تقدم الكلام على ذلك قوله  
من أحدث فيهم احدثنا أي عمل بخلاف السنة كمن ابتدع بهابذة زاد مسلم وأبو داود في  
هذا الحديث أو أي محدثا قوله فعليه لعنة الله الخ أي اللعنة المستمرة من الله على  
الكفار وأضيف الى الله على سبيل التخصيص والمراد بلعنة الملائكة والناس المبغضة  
في الابداع عن رحمة الله وقيل المراد باللعن هنا العذاب الذي يستحقه على ذنبه في أول  
الامر وايس هو كائن الكافر واستدل به ذاعلى أن الحديث في المدينة من الكفار قوله

جار وحش يطردهما وفي أخرى شق جارا وحش قال النورى وهذه الطرق التي ذكرها مسلم صريحة في انه مذبح وانه  
انما أهدى له بعض لحم صيد لا كما أنتمى ولا ما عارضه بين رجل جارا وعجزه وشقه اذ يندفع بارادة رجل معها الفخذ وبعض  
جانب الذبيحة فوجب حمل جارا على انه من اطلاق اسم الكل على البعض ويمتنع العكس اذ اطلاق الرجل على كل الحيوان  
غير ميهود (وهو) أي صلى الله عليه وآله وسلم (بالابواء) جبل من عمل القرع بينه وبين الحفة مما يلي المدينة ثلاثة  
وعشرين ميلا وسمى بذلك لما فيه من الوفاء له في المطالع ولو كان كما قيل لكان الابواء أو هو مقابله عنه والا فرب انه سمي

به لتبوء السبيل به (أبو ودان) بفتح الواو وتشديد الدال موضع بقرب الجحفة أو قرية جامعة من ناحية الفرع وودان أقرب إلى الجحفة من الأبواء فان من الأبواء إلى الجحفة ثلاثين من المدينة ثلاثه وعشرين ميلا ومن ودان إلى الجحفة ثمانية أميال والشك من الرازي (فرومه عليه) أي رد صلى الله عليه وآله وسلم الحمار على الصعب وعليه اتفقت الروايات كلها على أنه عليه الصلاة والسلام رده عليه الأمار وأبو وهب والبيهقي بإسناد حسن ولقطة أن الصعب أهدى للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بحجر حمار وحش وهو بالجحفة فأكل منه وأكل

٢٥٤

الجمع اللهم قال في الفتح وفي هذا الجمع نظرس فان كانت الطرق كلها محفوظة فله رده حيا لكونه صيدا لا جلود ورد اللحم فانه لذلك وقبله أخرى حيث علم أنه لم يصد له ونقل الترمذي عن الشافعي أنه رده لظنه أنه صيد من أجله فتركه على وجه التنزه ويحتمل أن يحمل القبول على وقت آخر وهو حال رجوعه من مكة ويؤيده أنه جازم فيه بوقوع ذلك بالجحفة وفي غيره من الروايات بالأبواء أو بودان وقال القرطبي يحتمل أن يكون الصعب أحضر الحمار مذبحا ثم قطع منه عضوا بحضرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقدمه له فن قال أهدى حمارا أراد تمامه مذبحا لاجبا ومن قال لحمار أراد ما قدمه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ويحتمل أن يكون من قال حمارا أطلق وأراد به ضمة مجازا قال ويحتمل أن يكون أهداه له حيا فلما رده عليه ذكاه وأناه بوضوئه ظانا أنه انما رده عليه بمعنى يختص بجماعته فأعليه

ما بين ما زعمه أقال النووي المازم بمزة بعد الميم وكسر الزاي وهو الجبل وقيل المضيق بين جبلين وشجره والاول هو الصواب هنا ومعناه ما بين جبلين انتهى قوله ان لا يهراق فيها دم فيه دليل على تحريم اراقه الدماء بالمدينة الغدير ضرورة قوله الاعلاف هو باسكان اللام مصدرة علف واما العلف بفتح اللام فهو اسم للحشيش والتبن والشعير وشجره وفيه جواز أخذ اوراق الشجر للعلف لا خبط الاغصان وقطعها فانه حرام قوله اعضاها الاعضاء بالقصر وكسر العين المهملة وتخفيف الضاد المججمة كل شجر فيه شوك واحدتها عضاهة وعضهه قوله وحاشا كلها فيه دليل على أن حكم حي المدينة حكمه في تحريم صيده وشجره وقد تقدم بيان مقدار الحماي أنه من كل ناحية من نواحي المدينة يريد (وعن عامر بن سعد عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اني احرم ما بين لابي المدينة أن يقطع اعضاها أو يقتل صيدها وعن عامر بن سعد أن سعدا ركب إلى قصر بالعقيق فوجد عبدا يقطع شجرا أو يخبطه فسابه فلما رجع سعد جاءه أهل العبد فكلموه أن يرد على غلامهم ما أخذ من غلامهم فقال معاذ الله ان اردت شيئا نعلمه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واني أن يرد عليهم رواها أحمد ومسلم وعن سليمان بن أبي عبد الله قال رأيت سعد بن أبي وقاص أخذ جلا يصيد في حرم المدينة الذي حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسابه ثيابه فجاءه واليه فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حرم هذا الحرم وقال من رأى ثوبا يصيد فيه شيئا فليسلمه فلا ردة عليكم طعمة أطعمتم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والى ان شئتم اعطيكم عنه أعطيتكم رواه أحمد وأبو داود وقال فيه من أخذ أحد يصيد فيه فليسلمه وثابه الحديث الأول قد تقدم الكلام عليه والحديث الثالث أخرجه أيضا الطائفة وصححه وفي إسناد سليمان بن أبي عبد الله المذكور قال أبو حاتم ليس بعشمة وروى لكن يعتبر بحديثه قال الذهبي تابعي وثق وقد رويهم البزار فقال لا يعلم روى هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الأسعد ولا عنه الأعمش وهذا يرد عليه وقد أخرجه أيضا أبو داود عن مولى الأسعد عنه وهم أيضا الخاكم فقال في حديث سعدان الشيباني لم يخرجناه

بأنتم اعوان حكم الجزم حكم الكل قال والجمع مهمما أمكن أولى من توهم بعض الروايات (فما رأى) وهو صلى الله عليه وآله وسلم (ماني وجهه) أي وجه الصعب من الكراهة لما حصل له من الكسر في رده هديته (قال) نظير ما قاله (انتم زوده) بفتح الدال وهو رواية الحديثين وذكره في الغريب لكن قال المحققون من النخاعة انه غلط والصواب ضم الدال ولم يحفظ سببونه في نحو هذا الا الضم كما أفاده السمين وصرح جماعة منهم ابن الحاجب بأنه مذهب البصريين وجوزوا الكسر أيضا وهو أصحها والمعنى انتم زوده عليه من العمل (الأناسم) أي محرمون زاد الناس في لانا كل الصيد وفي لفظ لولا

الاحرمون قبله اهـ وذلك على انه سبب الامتناع خاصة وهو مذهب نقل عن جماعة من السلف منهم علي وابن عباس وابن عمر والليث والثوري واسحق والذي عليه أكثر علماء الصحابة والتابعين التفرقة بين مصادره وأوصياله وغيره وأقولوا حديث الصعب بانه صلى الله عليه وآله وسلم انما رده عليه لما ظن انه صيد من أجله وبه يقع الجمع بين حديث الصعب وحديث جابر لم يلحق الصيد لكم في الاحرام حلال ما لم تصيدوه أو يصاد لكم وحديث أبي

٢٥٥

بجـ حديث الصعب لان حديث أبي قتادة كان عام الحديثية وحديث الصعب كان في حجة الوداع لان النسخ انما يصار اليه اذا تعذر الجمع كـ وكيفاً والحديث المتأخر محتمل للدلالة فيه على الحرمة العامة صريحاً ولا ظاهراً حتى يعارض الاول فيمنعه وبالحوازم مطلقاً قال الشافعيون وطائفة من السلف قال القسطلاني وقول ابن الهيثم في فتح القدير أما كون حديث الصعب كان في حجة الوداع فلم يثبت عندنا وإنما ذكره الطبري وبعضهم ولم نعلم لهم فيه بُدناً صحيحاً وأما حديث أبي قتادة فإنه وقع في مسند عبد الرزاق عنه انطلقنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام المدينة فاحرم أصحابه ولم أحرم في الصحبة عنه خلاف ذلك وهو ما روى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج حاجاً فخرجوا معه فصرف طائفة فيهم أبو قتادة الحديث ومعالم أنه صلى الله عليه وآله

وهو في مسـ كما عرفت قوله فسلبه أي اخذ ما عليه من الثياب قوله نقلنيه أي اعطانيه قال في القاموس نقله النقل ونقله ونقله أعطاه ياء وقال أيضاً ونقله محررة الغنية والهبة قوله طعمة بضم الطاء وكسر هـ ومعنى الطعمة الاكسة وأما الكسر فجهة الكسب وهيئته قوله فليسابه ثيابه هذا ظاهر في أنه اتواخذ ثيابه جميعها وقال الماوردي يبقى له ما يستعز به وصحبه النووي واختاره جماعة من أصحاب الشافعي وبقصة سعد هذه احتج من قال ان من صادم حرم المدينة أو قطع من شجرها اخذ سلبه وهو قول الشافعي في القديم قال النووي وبهذا قال سعد بن أبي وقاص وجماعة من الصحابة انتهى وقد حكى ابن قدامة عن أحمد في إحدى الروايتين القول به قال وروى ذلك عن ابن أبي ذئب وابن المنذر انتهى وهذا يرد على القاضي عياض حيث قال ولم يقل به أحد بعد الصحابة الا الشافعي في قوله القديم وقد اختلف في السلب فقيل انه لمن سلبه وقيل لمساكين المدينة وقيل لبيت المال وظاهر الادلة انه للسلب وأنه طعمة ليكل من وجد فيه أحد ابصيده أو يأخذ من شجره

\*(باب ما جاء في صيد دوح)\*

(عن محمد بن عبد الله بن شيبان عن أبيه عن عروة بن الزبير عن الزبير أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان صيد دوح وعصاهه حرم محرم لله عز وجل رواه أحمد وأبو داود والبخاري في تاريخه ولفظه ان صيد دوح حرام قال البخاري ولا يتابع عليه) الحديث سكت عنه أبو داود وحسنه المنذري وسكت عنه عبد الحق أيضاً وتعقب بما نقل عن البخاري انه لم يصح وكذا قال الأزدى وذكر الذهبي أن الشافعي صححه وذكر الخلال أن أحمد وضعفه وقال ابن حبان محمد بن عبد الله المذکور كان يخطئ ومقتضاه تضعيف الحديث فإنه ليس له غيره فإن كان خطأ فيه فهو ضعيف وقال العقبلي لا يتابع الا من جهة تقاربه في الضعف وقال النووي في شرح المذهب اسـ ناده ضعيف قال وقال البخاري لا يصح وذكر الخلال في العال ان أحمد وضعفه قوله ابن شيبان هكذا في النسخ الصحيحة من هذا الكتاب والصواب ابن انسان كما في سنن أبي داود وتاريخ البخاري وكذا قال ابن حبان والذهبي والخزرجي في الخلاصة قال الذهبي في ترجمة محمد بن عبد الله بن شيبان

وسلم لم يحد بعد الهجرة إلا حجة الوداع انتهى يقال عليه قد ثبت في البخاري في باب جزاء الصيد عن عبد الله بن أبي قتادة قال انطلق أبي عام المدينة فاحرم أصحابه ولم يحرم الحديث وكذا في باب اذا رأى المحرمون صيداً فضعفوا أو أما قوله في الحديث الذي ساقه خرج حاجاً فهو من الجواز ان المراد انه خرج معقراً والمراد معنى الحج في الاصل وهو قصد البيت أو الراوى خرج محرماً فبعد عن الاحرام بالحج غلطاً منه انتهى وفي هذا الحديث جواز رد الهدية لعله وفيه الاعتذار عن ردّها تطييباً للقلب المهدى وان الهبة لا تدخل في الملك إلا بالقبول وان قدرته على تملكها لا تصير مالاً كالهواوان على المحرم ان يرسل ما في يده من الصيد

المستنع عليه اصطفاؤه وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الهبة ومسلم في الحج وكذا الترمذي والنسائي وابن ماجه (عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال خمس من الدواب جمع دابة وهو ما دب من الحيوان وقد أخرج بعضهم منها الطير لقوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه الا امم امنا لكم الآية وهذا الحديث رد عليه لذكر الغراب والحدأة في نفسه ويدل على دخول الطائر أيضا عموم قوله تعالى وما من دابة في الارض الا على الله رزقها وقوله تعالى وكاين من دابة لا تحمل رزقها ٢٥٦ الآية وفي حديث أبي هريرة عندهم سلم في صفة بدء الخلق وخلق الدواب يوم الخميس ولم

يقر الدابة بدكر وقد تصرف أهل العرف في الدابة فتنهم من يخصها بالجار ومنهم من يخصها بالقرص وفائدة ذلك تظهر في الخلف (كلهن فاسق يقتلهن) المرء (في الحرم) وفي رواية يقتلن فيه وفي رواية نافع ليس على الحرم في قتلهن جناح وعصر فذلك ان لا اثم في قتلها على الحرم ولا في الحرم ويؤخذ منه جواز ذلك للحلال وفي الحل من باب الاولى وقد وقع ذكر الحل صريحاً عندهم سلم بلفظ يقتلن في الحل والحرم ويعرف حكم الحلال بكونه لم يقع به مانع وهو الاحرام فهو بالحوار أدنى قال النووي هي تسمية صحيحة جارية على وفاء اللغة فان أصل الفسق الخروج فهو خروج مخصوص والمعنى في وصف هذه بالفسق نظراً وجهها عن حكم غيرها بالأيذاء والافساد وعدم الاتقاء وقيل لانها عمدت الى حبال سفينة نوح فقطعتها وقيل غير ذلك انتهى والتقسيم بالخمس وان كان مفهومه اختصاص المسذورات بذلك لكنه مفهوم عدد وليس بحجة

هذا صوابه ابن انسان وقال في ترجمة عبد الله ابن انسان له حديث في صيد دوح قال ولم يرو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا هذا الحديث قوله دوح بفتح الواو وتشديد الدال الجيم قال ابن رسلان هو أرض بالطائف عند أهل اللغة وقال أصحابنا هو واد بالطائف وقيل كل الطائف انتهى وقال الحارثي في المؤلفات والمختلف في الاماكن وج اسم لحصون الطائف وقيل لواحد منها وانما التثنية دوح بوح بالحاء المهملة وهي ناحية نعمان قوله وعصاه بكسر العين كما ساف قال الجوهري العصاه كل شجر يعظم وله شوك قوله حرم بفتح الحاء والراء الحرام كقوله هم زمن وزمان قوله محرم لله تعالى تاكيد للحرمة والحديث يدل على تحريم صيد دوح وشجره وقد ذهب الى كراهة الشافعي والامام يحيى قال الشافعي في الاملاء كره صيد دوح قال في البحر بعد أن ذكر هذا الحديث ان صح فالقياس التحريم لكن منع منه الاجماع انتهى وفي دعوى الاجماع انظر فانه قد جزم جمهور أصحاب الشافعي بالتحريم وقالوا ان مراد الشافعي بالكراهة كراهة التحريم قال ابن رسلان في نهرج السنن بعد أن ذكر قول الشافعي في الاملاء ولا يصحاب فيه طريقان أصحهما وهو الذي أورده الجمهور والقطع بتحريمه قالوا ومراد الشافعي بالكراهة كراهة التحريم ثم قال وفيه طريقان أصحهما وهو قول الجمهور يعني من أصحاب الشافعي أنه يأثم فيؤدبه الحاككم على فعله ولا يلزمه شيء لان الأصل عدم الضمان الا فيما رده الشارع ولم يرد في هذا شيء والطريق الثاني حكمه في الضمان حكم المدينة وشجرها وفي وجوب الضمان فيه خلاف انتهى وقد قدمنا الخلاف في ضمان صيد المدينة وشجرها قال الخطابي ولست اعلم التحريم معني الا أن يكون ذلك على سبيل الحى انواع من منافع المسكين وقد يحتمل أن ذلك التحريم انما كان في وقت معلوم الى مدة محصورة ثم نسخ قال أبو داود في السنن وكان ذلك يعني تحريم دوح قبل نزوله صلى الله عليه وآله وسلم الطائف وحصاره ثقيفا انتهى والظاهر من الحديث تأييد التحريم ومن ادعى النسخ فعليه الدليل لان الأصل عدمه وأما ضمان صيده وشجره على حد ضمان صيد الحرم المبكى فموقوف على ورود دليل يدل على ذلك لان الأصل براءة الذمة ولا ملازمة بين التحريم والضمان

عند الأكثر وعلى تقدير اعتباره فيجتمل أن يكون قاله صلى الله عليه وآله وسلم أو لا ثم بين بعد (ابواب) ذلك ان غير الخمس يشترط معها في الحكم فقد ورد في بعض طرق عائشة بلفظ أربع وفي بعض بلفظ ست والاولى عند مسلم والثانية عند أبي عوانة وزاد الحية وزاد نافع الانبي موقوفاً فصارت سبعاً وعند أبي داود السبع المأدى وعند ابن خزيمة وابن المنذر زيادة الذئب والتمر على الخمس فصارت تسعاً لكن ذكرهما من تفسير الراوى للكبك العقور قال في الفتح فهذا جميع ما وثقت عليه في الاحاديث المرفوعة زيادة على الخمس ولا يجاوز في ذلك عن مقال انتهى (الغراب) وهو يتفرع من

المعبر وينزع عنه ويختلس أطعمة الناس وفي رواية لا يقع وهو الذي في ظهوره واطنه يساض وقيل سفي غسرا بالانه نأى  
واغترب اما ان قد نوح عليه السلام يستعبر امر الطوفان (والحدأة) بكسر الحاء وفتح الدال مهموز وهي اخس الطير وتختطف  
أطعمة الناس قال في الفتح ويأتي بالحدأة الحدأة بفتح أوله فاس له رأسان (والعقرب) واحدة العقارب وهي مؤنثة  
والاثني عقربة وعقربا معمد ودغير مصر وفي ولها ثمانان رجل وعيناها في ظهرها تلدغ وتولم يلاما شديدا وربما سعت  
الافى فموت ومن عجيب أمرها انها مع صغرها تقتل ٢٥٧ القيل والبعر بالسعها وانما الاتضرب الميت

ولا النائم حتى يتحرك شيء من بدنه  
فتضربه عنه عند ذلك وتأبى الى  
الخناس ونسألهما وفي ابن  
ماجه عن عائشة قالت لدغت  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
عقرب وهو في الصلاة فلما فرغ  
قال لعن الله العقرب ما ندع  
مصلما ولا غيرا اقتلوا في الحل  
والحرم (والقارة) أى فارة  
البيت وهي القويسقة قال أبو  
سعيد الخدرى استيقظ النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم ذات  
ليلة وقد أخذت فارة فتبيلة  
تحرق على رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم البيت فقام  
اليها فقتلها وأحل قتلها للرجال  
والحرم رواه الطحاوى في أحكام  
القرآن عن يزيد بن أبي نعيم انه  
سال أبا سعيد الخدرى لم سميت  
القارة فويسقة فقال استيقظ رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم الخ  
وفي سنن أبي داود عن ابن  
عباس قال جاءه قارة فاخذت  
تجرا فتبيلة فجاءتها فالتقها  
بين يدي رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم على الخمر التي  
كان قاعا عليها فاحرق منها

\*(أبواب دخول مكة وما يتعلق به)\*

\*(باب من أين يدخل إليها)\*

(عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل مكة دخل من الثنية العليا  
التي بالمطعم وإذا خرج خرج من الثنية السفلى رواه الجماعة إلا الترمذى \* وعن عائشة  
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما جاء مكة دخل من أعلاها وخرج من أسفلها وفي  
رواية دخل عام الفتح من كداء التي باعلى مكة متفق عليهم ما وروى الثنائى أبو داود  
وزاد ودخل في العمرة من كدى) قوله من الثنية العليا الثنية كل عقبة في طريق أو  
جبل فانها تسمى ثنية وهذه الثنية المعروفة بالثنية العليا التي ينزل منها الى باب المعلى  
مقبرة أهل مكة وهي التي يقال لها الجون بفتح الميم وضمة الجيم وكانت صعبة المرتقى  
فسميها معاوية ثم عبد الملك ثم المهدي على ما ذكره الأزرقي ثم سملها كاهها سلطان مصر  
الملك المؤيد قوله من الثنية السفلى هي عند باب الشبيكة بقرب شعب الشاميين من  
ناحية قعيقعان وعلم باب في القرن السابع قوله من كداء بفتح الكاف والمذقال  
أبو عبيدة لا تصرف وهي الثنية العليا المتقدمة ذكرها قوله ودخل في العمرة من كداء  
بضم الكاف والقصر وهي الثنية السفلى المتقدمة ذكرها قال عياض والقرطبي  
وغیره ما اختلف في ضبط كداء وكذا قالوا كثر على ان العليا بالفتح والمد والسفلى  
بالقصر والضمة وقيل بالعكس قال النووي وهو غلط قالوا واختلف في المعنى الذي  
لأجله خالف صلى الله عليه وآله وسلم بين طريقتيه فقبل لا يترك به وذكروا شيئا مما تقدم في  
العمرة وقد تقدم بسطه هناك وبعضه لا يتأق اعتباره هنا وقيل الحكمة في ذلك المناسبة  
بجبهة العلو عند الدخول لما فيه من تعظيم المكان وعكس الإشارة الى فراقه وقيل لان  
ابراهيم لما دخل مكة دخل منها وقيل لانه صلى الله عليه وآله وسلم خرج منها مخفيا  
في الهجرة فازاد ان يدخلها ظافرا غالبا وقيل لان من جاء من تلك الجهة كان مستقبلا  
للبيت ويحتمل أن يكون ذلك لكونه دخل منها يوم الفتح فاستمر على ذلك

\*(باب رفع اليدين اذا رأى البيت وما يقال عند ذلك)\*

(عن جابر وسئل عن الرجل يرى البيت يرفع يديه فقال قد حججنا مع رسول الله صلى الله

موضع درهم زاد الخاكم فقال صلى الله عليه وآله وسلم فأطلقوا  
مرحكم فان الشيطان يدل منهل هذه على هذا فحرقكم ثم قال صحیح الاسناد وليس في الخوان أفسد من القار لا يبي على  
خاطر ولا جليل الأهل كذا وألفه ولم يختلف العلماء في جواز قتلها للعصرم ادا ابراهيم الضعيف فانه قال فيها اجزاء اذا قتلها المحرم  
أخرجه ابن المنذر وقال هذا خلاف السنة وخلاف قول جميع اهل العلم وروى البيهقي باسناد صحيح عن حماد بن زيد قال  
ما ذكرنا هذا القول ما كان بالكوفة أخشى رد الاديان من ابراهيم الضعيف اقله ما مع منها ولا أحسن اتباعا لها من الشعبي



لكثرة ما مع وثقل ابن شاس عن المالكية خلافا في جواز قتل الصغير منه الذي لا يمكن من الاذى قال في القمع والنفار  
أنواع منها الجرد والجلد وفارة الابل وفارة المسك وفارة الغبيض وحكمه في تحريم الاكل وجواز قتلها سواء (والكلب  
العقور) الجارح وهو معروف وفي الكلب بجمعة وسبعة كانه مركب منها وفيه منافع للحراسة والصيد وفيه من اقتفاء  
الاثروشم الرائحة والحراسة وخفة النوم والتودد وقبول التعليم مالم يس لغيره يقال أول من اتخذ هذه الحراسة نوح عليه  
السلام واختلف العلماء في المراد ٢٥٨ به هنا وهل لوصفه بكونه عقورا مفهوما أولا نروى سعيد بن منصور

عليه وآله وسلم فلم يكن يفعله رواه أبو داود والنسائي والترمذي وعن ابن جريج قال  
حدثت عن مقسم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ترفع الابدني في  
الصلاة واذا رأى البيت وعلى الصفا والمروة وعشبة عرفة ويجمع وعند الجرحين وعلى  
الميت وعن ابن جريج ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا رأى الميت رفع يديه  
وقال اللهم زد هذا الميت تشريفا وتعظيما وتكريما مهابة وزد من شرفه وكرمه ممن  
حجه واعقره تشريفا وتعظيما وتكريما رواه ابا وهما الشافعي في مسنده) حديث جابر  
قال الترمذي انما يعرفه من حديث شعبة وذكر الخطابي ان سفيان الثوري وابن  
المبارك وأحمد بن حنبل واسحق بن راهويه ضعفوا حديث جابر هذا لان في اسناده  
مهاجر بن عكرمة المكي وهو مجهول عنه منهم وحديث ابن عباس أخرجه أيضا البيهقي  
من حديث سفيان الثوري عن أبي سعيد السامعي عن مكحول به مرسل وأبو سعيد هذا  
هو المصلوب وهو كذاب ورواه الاذوقي في تاريخ مكة من حديث مكحول أيضا بن زيادة  
مهابة وبراني الموضعين وكذا ذكره الغزالي في الوسيط وتعقبه الرافي بان البر لا يتصور  
من الميت وأجاب النووي بان معناه أكثر برزائه ورواه سعيد بن منصور في السنن  
له من طريق برد بن سنان سمعت ابن قسامة يقول اذا رأيت الميت فقل اللهم زد قدرك  
مخلو ورواه الطبراني في مسنده حديثه بن أسيد مرفوعا في اسناده عاصم السكوري وهو  
كذاب وحديث ابن جريج هو معضل فيما بين ابن جريج والنبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي  
اسناده سعيد بن سالم القداح وفيه مقال قال الشافعي بعد أن أوردته ليس في رفع اليدين  
عند رؤية الميت شيء فلا كراهة ولا استحبابه قال البيهقي في كانه لم يعمد على الحديث  
لانقطاعه والخاصصل انه ليس في الباب ما يدل على مشروعية رفع اليدين عند رؤية  
الميت وهو حكم شرعي لا يثبت الابدانل وأما الدعاء عند رؤية الميت فقد رويت فيه  
أخبار وآثار منها ما في الباب ومنها أخرجه ابن المغلس ان عمر كان اذا نظر الى الميت  
قال اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام ورواه سعيد بن منصور في السنن  
عن ابن عيينة عن يحيى بن سعيد ولم يذكر عرو رواه الحاكم عن عمر أيضا وكذلك رواه  
البيهقي عنه

عن أبي هريرة بأسناد حسن قال  
الكلب العقور الاسد وعن زيد  
ابن أسلم انهم لما سألوه عن  
الكلب العقور قال وأي كلب  
أعقر من الحية وقال زفر بن  
الذئب خاصة وقال مالك في  
الموطأ كل ما عقر الناس وهذا  
عليهم وأخافهم مثل الاسد  
والنمر والفهد والذئب فهو  
العقور وكذا نقل أبو عبيد عن  
سفيان وهو قول الجوهري وقال  
أبو حنيفة رحمه الله هو الكلب  
خاصة ولا يلحق به في هذا الحكم  
نوى الذئب واحتج أبو عبيد  
للجمهور بقوله صلى الله عليه  
وآله وسلم اللهم سلط عليه كما  
من كلاب فقتله الاسد أخرجه  
الحاكم بسند حسن من طريق  
أبي نوفل بن أبي عقرب عن أبيه  
وبقوله تعالى وما علمتم من  
الجوارح مكلمين فاشمتقها من  
اسم الكلب فلهذا قيل لكل  
جارح عقور واحتج الطحاوي  
للعقوبة بان العلماء اتفقوا على  
تحريم قتل البازي والصقر  
وهما من سباع الطير فدل ذلك

على اختصاص التحريم بالغراب والحدأة فكذلك يختص التحريم بالكلب وما شاركه في صفته وهو  
الذئب وتعقب برد الاتفاق فان مخالفهم أجازوا قتل كل ما عدا ما قرئ فيه الصقر وغيره بل قال بعضهم يلحق  
بالنفس كل مانع عن أكله الا مانع عن قتله واختلف العلماء في غير العقور مما لم يؤمر بقتله فصرح بتحريم قتله القاضيان  
الحسين والمباردي ووقع في الام للشافعي الجواز واختلف كلام النووي فقال في البيهقي من شرح المهذب لا خلاف بين  
أصحابنا في انه يحرم لا يجوز قتله وقال في التيمم والغصب ان غير محترم وقال في الحج بذكره قتله تنزيها وهذا الاختلاف شديد وعلى



كرامة قتله اقتصر الرافعي وتبعه في الروضة وزادها كرامة تنزيهه والله أعلم وذهب الجمهور وكما تقدم الى الحاق غير الخمس بها  
في هذا الحكم الا أنهم اختلفوا في المعنى فقبل امكونها مؤذبة فيجو زقتل كل مؤذوهذا قضية مذهب مالك وقيل كونها  
مالم يؤكل فعل في هذا كل ما يجوز قتله لا فدية على الحرم فبسه وهذه قضية مذهب الشافعي وخالف الحنفية فاقصر واعلى  
الخمس الا أنهم الحقوا بالحية والذئب ومن ابتداء بالعدوان والاذى من غيرها واستدل به على جواز قتل من بدأ الى الحرم  
من وجب عليه القتل لان اباحة قتل هذه الاشياء معاملة ٢٥٩ بالسق والقابل فاسق فيقتل بل هو أولى لان

ففي المذهب كوزات طبيعي  
والمكاف اذا ارتكب الفسق  
هاتك حرمة نفسه فهو أولى  
باقامة مقتضى القيسق عليه  
وأشار ابن دقين العبد الى انه  
يبحث قابل للزراع وفي حديث  
الباب رواية القابعي عن التابعي  
والصحابي عن الصحابة والآخ  
عن أخته (عن عبد الله بن  
مسعود رضي الله عنه) أنه

(قال بينما نحن مع النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم في غار عني)  
أى ليلة عرفة كما عهد  
الائمة على من طريق ابن عمر  
عن حفص بن غياث وبذلك يتم  
الاحتجاج به على مقصود الباب  
من جواز قتل الحية له محرم كما  
دل قوله بمعنى على ان ذلك  
كان في الحرم وعرف بذلك الرد  
على من قال ليس في حديث  
عبد الله ما يدل على انه امر يقتل  
الحية في حال الاحرام لاحقا ان  
يكون ذلك بعد طواف الاقضية  
اذنزل عليه سورة والمرسلات  
وانه ليمتأواها وان لا تلقاها

(باب طواف القدوم والرمل والاضطباع فيه)

(عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا طاف بالبيت الطواف الاول  
خب ثلاثا ومشى أربعا وكان يسمى بطن المسيل اذا طاف بين الصفا والمروة وفي  
رواية رمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الحجر الى الحجر ثلاثا ومشى أربعا وفي  
رواية رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا طاف في الحج والعمرة أول ما يقدم  
فانه يسمى ثلاثة أطواف بالبيت ويمشي أربعة متفق عليهن) قوله الطواف الاول فيه  
دليل على ان الرمل انما يشرع في طواف القدوم لانه الطواف الاول قال أصحاب  
الشافعي ولا يستحب الرمل الا في طواف واحد في حج أو عمرة أما اذا طاف في غير حج أو عمرة  
فلا رمل قال النووي بالاخلاف ولا يشرع ايضا في كل طوافات الحج بل انما يشرع في  
واحد منها وفيه قولان مشهوران للشافعي أحدهما طواف يعقبه سعي ويتصور ذلك  
في طواف القدوم وفي طواف الاقضية ولا يتصور في طواف الوداع والقول الثاني انه  
لا يشرع الا في طواف القدوم وما اراد السعي بعده أم لا يشرع في طواف العمرة  
اذ ليس فيها الاطواف واحد قوله خب ثلاثا ومشي أربعا الخ يجب بفتح المعجمة والموحدة  
بعدها موحدة أخرى هو اسراع المشي مع تقارب الخطا وهو كالرمل وفيه دليل على  
مشروعية الرمل في الطواف الاول وهو الذي عليه الجمهور وقالوا هو سنة وقال ابن  
عباس ليس هو بسنة من شاء رمل ومن شاء لم يرمل وفيه أيضا دليل على ان السنة ان  
يرمل في الثلاثة الاول ويمشي على عادته في الاربعة الباقية قوله وكان يسمى الخ سباني  
الكلام على السعي قوله من الحجر الى الحجر فيه دليل على انه يرمل في ثلاثة اشواط كاملة  
قال في الفتح ولا يشرع تدارك الرمل فلو ترك في الثلاثة لم يقضه في الاربعة لأن هينها  
السكنية ولا تغير وكذا قالت الهاديون قال ويختص بالرجال فلا رمل على النساء  
ويختص بطواف يعقبه سعي على المشهور ولا فرق في استحبابه بين ماش وراكب  
ولادم يتركه عند الجمهور واختلف في ذلك المالكية وقد روى عن مالك ان عليه دما  
ولادليل على ذلك واعلم انه قد اختلف في وجوب طواف القدوم فذهب العترة ومالك  
وأبو ثور وبعض أصحاب الشافعي الى أنه فرض لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق

وأخذها (من فيه) أى فيه الكريم (وان فاه) فيه (لرطب بها) أى لم يجف ريقه بها (ان ثبت عليه حية فقال النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم) ابن معة من أصحابه (اقموا) وفي رواية مسلم وابن خزيمة واللفظ له ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر  
محمدا بقتل حية في الحرم بمضى (فابتعد رناها) أى اسرعنا اليها (فذهبت فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقت) أى  
حفظت ومنعت (شرككم كما وقيت شرها) أى لم يلدتها ضرركم كما لم يلحقكم شرها وهو من مجاز المقابلة وهذا الحديث أخرجه  
أيضا في التفسير ومسلم في الحيوان والحج والنسائي في الحج والتفسير (عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

ورضى عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم قال الوزغ) يفتح الواو والزاى وآخره غين مهملة واللام فيه بمعنى عن  
 (فوبق) مضغف اللصقير والدم وانفقوا على انه من الحشرات المؤذيات قالت عائشة (ولم اسمعه يأمرنا بقتله) قصة تسميته  
 اياه فويستقأن يكون قتله مباحا كون عائشة لم تسمعه لا يدل على منعه فقد سمعه غير هارون العيصي والنسائي وابن ماجه عن  
 أم شريك انها استأمرت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قتل الوزغات فأمرها بذلك وفيه ما أيضا انه صلى الله عليه وآله وسلم أمر  
 عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قتل وزغة من  
 يقتل الوزغ ومعه فويستقأن في مسلم ٢٦٠

ولفعله صلى الله عليه وآله وسلم وقوله خذوا في مناسككم وقال أبو حنيفة انه سنة  
 وقال الشافعي هو كقصبة المسجد قال لأنه ليس فيه الا فعله صلى الله عليه وآله وسلم وهو  
 لا يدل على الوجوب وأما الاستدلال على الوجوب بالآية فقال شارح الجرائم لا يدل  
 على طواف القدوم لان طواف الزيارة أجاعا والحق الوجوب لان فعله صلى الله  
 عليه وآله وسلم معين لمجمل واجب هو قوله تعالى والله على التامم حج البيت وقوله صلى الله  
 عليه وآله وسلم خذوا في مناسككم وقوله جوا كما رأيتموني أصح وهذا الدليل يستلزم  
 وجوب كل فعل فعله صلى الله عليه وآله وسلم في حجه الا ما خصه دليل فمن ادعى عدم  
 وجوب شيء من أفعاله في الحج فعليه الدليل على ذلك وهذه كلمة فعليك بالاحتياط في  
 جميع الأبحاث التي سقربك (وعن يعلى بن أمية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم طاف  
 مضطبعا وعابه برد رواه ابن ماجه والترمذي وصححه وأبو داود وقال يبرده أخضر  
 واحد وانظروا قدم مكة طاف بالبيت وهو مضطجع ببرد حضرى وعن ابن عباس  
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه اعتمر وا من حجة انة فرموا بالبيت وجعلوا  
 أرديتهم تحت آباطهم ثم قذفوها على عواتقهم اليسرى رواه أحمد وأبو داود حديث  
 يعلى بن أمية صححه الترمذي كذا كره المصنف وسكت عنه أبو داود والمنذرى وحديث  
 ابن عباس أخرجه نحوه الطبراني وسكت عنه أيضا أبو داود والمنذرى والحافظ في  
 التلخيص ورجال رجال الصحيح وقد صحح حديث الاضطجاع النووي في شرح مسلم قوله  
 مضطبعا هو افتعال من الضجع بالسكان الباء الموحدة وهو العصد وهو ان يدخل ازاره  
 تحت ابطه الايمن ويرد طرفه على منكبيه الايسر ويكون منكبه الايمن مكشوقا كذا  
 في شرح مسلم للنووي وشرح البخارى للعائظ وهذه الهيئة هي المذكورة في حديث  
 ابن عباس المذكور والحكمة في فعله انه يعين على امراة المشى وقد ذهب الى استحبابه  
 الجاهل ورسول مالك قاله ابن المنذر قال أصحاب الشافعي وانما يستحب الاضطجاع  
 في طواف يسر فيسه الرمل قوله بغيره حضرى لفظ أنى داود يبرده أخضر قوله تحت  
 آباطهم قال ابن رسلان المراد ان يجعله تحت عاتقه الايمن قوله ثم قذفوها أى طرحوا  
 طرفها قوله على عواتقهم العاتق المنكب (وعن ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله

أول ضربة ذله كذا وكذا حجة  
 ومن قتلها في الضربة الثانية ذله  
 كذا وكذا حجة سنة دون الأولى  
 وفي الطبقات من حديث ابن  
 عباس مرفوعا اقتلوا الوزغ  
 ولو في جوف الكعبة لكن في  
 اسناده عمر بن قيس المكي وهو  
 ضعيف ومن غير راتب أمر  
 الوزغ ما قيل انه يقيم في بحره  
 من الشاة أربعة أشهر لا يطعم  
 شيئا ومن طبعه ان لا يدخل بيتا  
 فيه رائحة الزعفران (عن ابن  
 عباس رضى الله عنهما قال قال  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 يوم افتتح مكة) سنة ثمان من  
 الهجرة (لا هجرة) واجبة من مكة  
 الى المدينة بعد الفتح لانها  
 صارت دار اسلام زاد في كتاب  
 الجهاد والهجرة من دار الحرب  
 الى دار الاسلام باقية الى يوم  
 القيامة (ولكن) لكم (جهاد)  
 في الكفار (وينة) صالحة في  
 الحرب فخصصون بها الفضائل  
 التي في معنى الهجرة التي كانت  
 مفروضة لفارقة القيريق

الباطل فلا يكثر سوادهم ولا يعلو كلمة الله واظهار دينه قال  
 أبو عبد الله الابن اختلاف في أصول الفقه في مثل هذا التركيب يعنى قوله لا هجرة بعد الفتح ولا يكن جهادا وثنية هل هو لئنى  
 الحقيقة أولئنى صفة من صفاتهم اكل وجوب وغيره فان كان لئنى الوجوب فهو يدل على وجوب الجهاد على الاعيان  
 لان المستدرك هو لئنى والمننى وجوب الهجرة على الاعيان فيكون المستدرك وجوب الجهاد على الاعيان وعلى ان المننى  
 في هذا التركيب الحقيقة فالمعنى ان الهجرة بعد الفتح ليست بهمجرة وانما المطلوب الجهاد الطلب الاعيان من كونه على الاعيان

أوعلى السكناية قال والمذهب ان الجهاد اليوم فرض كفاية الآن يعني الامام طائفة فيكون عليهم فرض من اتهمى قال  
الطبي المعنى ان الهجرة من الاوطان اما هجرة الى المدينة للفرار من الكفر ونصرة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم واما الى  
الجهاد في سبيل الله واما الى غير ذلك من تحصيل القضايل كطاب العلم فانقطعت الاول وبقيت الاخرى فاعتقوها  
ولا تقاعدوا عنها (واذا استغفرت فافتروا) أي اذا دعاكم الامام الى الخروج الى الغزو فاجروا اليه (عن ابن بجمعة)  
عبد الله بن مالك وبجمعة أمه وهي بنت الارث (رضي الله عنه) قال ٢٦١ احتجهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وهو محرم) أي في حجة الوداع  
كما حرم به الحارثي وغيره (يلجى  
جل) بفتح اللام وسكون الحاء  
المهمل بعد هاء ثمانية تحتية  
وجل بفتح الجيم والميم مهم موضع  
بين مكة والمدينة الى المدينة  
أقرب (في وسط رأسه) بفتح  
السين من وسط أي متوسطه  
وهو مافوق اليافوخ فيا بين  
أعلى القرنين قال الميث كانت  
هذه الحامة في فاس الرأس  
وأما التي في أعلاه فلا لانها  
ربما عمت انتهى ويؤخذ من  
هذا ان المحرم الاحتجام  
والفصد مالم يقطع به ما شرافان  
كان يقطعه به ما حرما الآن  
يكون به ضرورة اليه ما قاله  
القسطلاني وزاد في الفتح  
وكرها ما لا وعن الحسن فيها  
الفدية وان لم يقطع شعر اوان  
كان لضرورة جاز قطع الشعر  
وتجيب الفدية وخص أهل  
الظاهر الفدية بشعر الرأس  
قال السدي اذا أمكن مسك  
الحاجم بغير حلق لم يجز الحلق  
واستدل بهذا الحديث على جواز

عليه وآله وسلم وأصحابه فقال المشركون انه يقدم عليكم قوم قد وهنتهم حتى يغرب  
فاخرجهم انبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يرموا الاشواط الثلاثة وأن يشوا ما بين  
الركنتين ولم يمنعه ان يأسرهم ان يرموا الاشواط كلها الا بقاء عليهم متفق عليه  
وعن ابن عباس قال رمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة وفي عمره كلها وأبو  
بكر وعمر والخلفاء رواه أحمد وعن عمر قال فيما الرملان الآن والكشف عن الماكب  
وقد أطل الله الاسلام ونفى الكفر وأهله ومع ذلك لاندع شيئا كأنه فعله على عهد رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه \* وعن ابن عباس ان النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم لم يرم في السبع الذي أفاض فيه رواه أبو داود وابن ماجه حديث  
ابن عباس الثاني أخرجه أحمد من طريق أبي معاوية عن ابن جريح عن عطاء عنه وذكره  
في التلخيص وسكت عنه وأثر أخرجه أيضا البزار والحاكم والبيهقي وأصله في البخاري  
بلفظ ما نال الرمل انما كثر أي المشركين وقد أهلكهم الله تعالى ثم قال شيء منه  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا يحب أن تتركوه وعزاه البيهقي اليه ومراده أصله  
وحديث ابن عباس الثالث أخرجه أيضا النسائي والحاكم قوله يقدم بفتح الدال واما  
بضم الدال فمعناه يتقدم قوله وهنتهم بتخفيف الهاء وقد بسطه رابعيا قال القراء  
يقال وهنته الله وأوهنته ومعنى وهنتهم أضعفتهم قوله حتى يثرب هو اسم المدينة في  
الجاهلية ونسبت في الاسلام المدينة وطيبة وقوله الاشواط بفتح الهاء مزة وسكون  
المججمة جمع شوط وهو الجري مرة الى الغاية والمراد به هنا الطوفة حول الكعبة وهذا  
دليل على جواز تسمية اطراف شوطا وقال مجاهد والشعبي انه يكره تسميته شوطا  
والحديث برده عليهما قوله الا بقاء بكسر الهمزة وبالموحدة والقاف الرق والسفقة  
وهو بالرفع على انه فاعل لم يمنعه ويجوز النصب وفي الحديث جواز اظهار القوة بالعدة  
والسلاح ونحو ذلك للكفار اربابا لهم ولا يبعد ذلك من الرياء المذموم وفيه جواز  
المعارضة بالفعل كما تجوز بالقول قال في الفتح وربما كانت بالقول أولي قوله وفي عمره  
كلها فيه دليل على مشروعية الرمل في طواف العمرة قوله فيما الرملان باثبات ألف  
ما الاستفهامية وهي لغة والاكثر يحدقونها والرملان مصدر رمل قوله والكشف

الفصد وبط الجرح والدمل وقطع العرق وقلع الضرس وغير ذلك من وجوه التسدي الذي لم يكن في ذلك ارتكاب ما نهى المحرم  
عنه من تناول الطبيب وقطع الشعر ولا فدية في شيء من ذلك والله أعلم (عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
وآله (وسلم تروج ميمونة) بنت الحارث الهلالية (وهو محرم) بفتح السين سبع وهذا هو المشهور وعنه رضي الله عنه وهو صحيح  
نحوه عن عائشة وأبي هريرة لكن جاء عن ميمونة نفسها انه كان حلالا وعن أبي رافع مثله وانه كان الرسول اليه افتريج روايته  
على روايه ابن عباس هذه لان روايته من كان له دخل في الواقعة من مباشرة أو نحوها أخرج من الاجنبى ورجحت أيضا لانها

مشقة على اثبات النكاح لم تقدم على زمن الاسرام والاخرى نائمة لذلك والمثبت مقدم على الثاني فانه في المصايح وقيل  
بجمله قوله هنا وهو محرم أي داخل الحرم ويكون العقد وقع بعد انقضاء العدة والجهة وور على ان نكاح المحرم وانكاحه محرم  
لا ينفذ لحديث عثمان رضي الله عنه عند مسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يصح نكاحه ولا انكاحه لا يصح اذنه لبعده الحلال  
في النكاح كذا قاله ابن القطان وفيه كما قاله الموزان نظروا وحكي المذارى كلام ابن القطان ثم قال ويحتمل عذري الجواز ولا فدية  
من قوله من فعل شيئا يحرم بالاسرام لزمه فدية وأجابوا عن حديث

٢٦٢

في عقد النكاح في الاسرام فيستثنى

عن المذاكب هو الاضطباع قوله اطفى أصله وطى فابدت الواو حمزة كما في وقت وأنت  
ومعناه وهو وثبت قوله ومع ذلك لا ندع شيئا كانفعله على عهد رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم زاد الامام علي في آخره ثم رمل وحاصله ان عمر كان قد هم بتوك الرسل في  
 الطواف لانه عرف سبيته وقد انقضت فهم ان يتركه لفقده سبيته ثم رجع عن ذلك لاحتمال  
 أن يكون له حكمة ما اطاع عليها فرأى ان لا يتابع أولى ويؤيد مشروعية الرسل على  
 الاطلاق ما ثبت في حديث ابن عباس انهم رملوا في حجة الوداع مع رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم وقد نفي الله في ذلك الوقت الكفر وأهله عن مكة والرمل في حجة الوداع  
 ثابت أبنا في حديث جابر الطويل عند مسلم وغيره

\* (باب ما جاز في اسلام الحجر الاسود وقبيله وما يقال حينئذ)

(عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأتي هذا الحجر يوم القيامة له  
 عينان يصير بهما لسان ينطق به يشهد بان استلم بحق رواه أحمد وابن ماجه والترمذي  
 \* وعن عمر انه كان يقبل الحجر ويقول اني لاعلم انك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا اني رأيت  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل ما قبلتك رواه الجماعة \* وعن ابن عمر وسئل عن  
 اسلام الحجر فقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستلمه ويقبله رواه البخاري

\* وعن نافع قال رأيت ابن عمر استلم الحجر بيده ثم قبل بيده وقال ما تركته منذ رأيت رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم بنفسه له متفق عليه) حديث ابن عباس صححه ابن خزيمة وابن  
 حبان والحاكم وله شاهد من حديث أنس عند الحاكم قوله لا تضر ولا تنفع أخرجه الحاكم  
 من حديث أبي سعيد عن عمر لما قال هذا قال له علي بن أبي طالب انه يضرب وينفع وذكر  
 ان الله تعالى لما أخذ الميثاق على ولد آدم كتب ذلك في ريق وألقاه الحجر وقد سمعت  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يأتي يوم القيامة وله لسان تلقى به هذا ان استلمه  
 بالتوحيد وفي اسناده أبو هريرة العبدى وهو ضعيف جدا ولكنه يشده حديث ابن  
 عباس المتقدم قاله الطبري انما قال عمر ذلك لان الناس كانوا يحدثون عهدا بعبادة  
 الاصنام فغشى أن يظن الجهال ان اسلام الحجر من باب تعظيم الاحجار كما كانت العرب  
 تفعل في الجاهلية فاراد ان يعلم الناس ان اسلامه اتباع لفعل رسول الله صلى الله عليه

مبينة بانه اختلف في الواقعة  
 كيف كانت ولا تقوم بها الحجة  
 ولا تم احتمل الخصومة  
 فكان الحديث في التمسك عن  
 ذلك أولى بأن يؤخذ به وقال  
 الكوفيون يجوز له محرم أن  
 يتزوج كما يجوز له أن يشتري  
 الجارية للوطء وتعقب بانه  
 قياس في معارضة السنة فلا  
 يعتبر وامانا ويلهم حديث  
 عثمان بان المراد به الوطء  
 فتمتع بالتمتع فيه بقوله  
 ولا ينكح بضم أوله وبقوله فيه  
 ولا يخطب (عن أبي أيوب  
 الانصاري) خالد بن زيد (رضي الله  
 عنه انه قيل له) القائل عبد الله  
 ابن حنين المتوفى في أول خلافة  
 يزيد بن عبد الملك في أوائل  
 المائة الثانية وأول الحديث ان  
 ابن عباس ومسور بن مخرمة  
 اختلعا بالابواء فقال ابن عباس  
 يغسل المحرم رأسه وقال المسور  
 لا يغسل المحرم رأسه فارتضى  
 ابن عباس الى أبي أيوب الانصاري  
 فوجدته يغتسل بين القرنين  
 أي قرني البئر وهما جانب البنا

واله

الذي على رأس البئر يجعل عليه ما خشية تعاقبها البكرة وهو يستبرئ فسلمت

عليه فقال من هذا فقالت أنا عبد الله بن حنين أرسلني اليك ابن عباس اسألك (كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) رأته (وسلم)  
 يغسل رأسه وهو محرم فوضع أبو أيوب يده على القوب) الذي ستر به (فطأ طأه) أي خفض الثوب وأزاله عن رأسه (حق يدالي)  
 أي ظهري (رأسه ثم قال لا انسان لم يسم) يصب عليه امصت فصب على رأسه ثم حرك رأسه بيديه فاقبل به ما وأدبر) فيه  
 جواز ذلك شعر المحرم بيده اذا آمن تناثر (وقال) أبو أيوب (هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل) فيه الجواب والبيان

بالفعل وهو أبلغ من القول زاد ابن عيينة فرجعت اليه ما فخرتهم فقال المـ ورواين عباس لا ماريك أبداً أي لا أجادلـ  
وهذا الحديث أخرجه مسلم في الصحيح وكذا النسائي وابن ماجه قال في الفتح وفي هذا الحديث من النوادر ما نظرة الصحابة  
في الأحكام ورجوعهم الى النصوص وقبولهم لخبر الواحد ولو كان تابعيا وان قول بعضهم ليس حجة على بعض قال ابن عبد  
البرلو كان معني الاقنداء في قوله صلى الله عليه وآله وسلم أصحابي كالنجوم يراد به التتوي لما احتاج ابن عباس الى إقامة  
البينة على دعواه بل كان يقول للمسور أنا نفيهم وأنت نفيهم ٢٦٤

كما قال المزني وغيره من أهل  
النظر انه في النقل لان جميعهم  
عدول وفيه اعتراف للفاضل  
بفضله وانصاف الصحابة بعضهم  
بعضا وفيه استقرار القائل عند  
الغسل والاستعاذة في الطهارة  
وجواز الكلام والسلام حال  
الطهارة وجواز غسل الحرم  
وتشريه شـعره بالماء وذلك  
بمده اذا أمن نتائره واستدل به  
على ان تحليل شعر العجمة في  
الوضوء باق على استحبابه خلافا  
لمن منعه كالتولي من الشافعية  
خشية انتناف الشعر لان في  
الحديث ثم حرك رأسه بمديه  
ولا فرق بين شعر الرأس والعجمة  
الا أن يقال ان شعر الرأس  
أصاب والتحقيق انه خلاف  
الاولى في بعض دون بعض قاله  
السبكي الكبير (عن أنس بن  
مالك رضي الله عنه ان رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم  
دخل عام الفتح مكة المكرمة  
وعلى رأسه المغفر) بكسر الميم  
وسكون الغين المجبة وفتح القاء

وآله وسلم لان الخبر يضر وينفع بذاته كما كانت الجاهلية تعبد الاوثان قوله ولولا اني  
رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخ فيه استحباب تقبيل الحجر الاسود واليه  
ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين وسائر العلماء وحكي ابن المنذر عن عمر بن الخطاب  
وابن عباس وطاوس والشافعي وأحمد انه يستحب بعد تقبيل الحجر السجود عليه بالجهة  
وبه قال الجمهور وروى عن مالك انه بدعة واعترف القاضي عياض بشذوذ مالك في ذلك  
وقد أخرج الشافعي والبيهقي عن ابن عباس موقوفانه كان يقبيل الحجر الاسود ويسجد  
عليه ورواه الحاكم والبيهقي من حديثه مرفوعا ورواه أبو داود الطيالسي والدارمي  
وابن خزيمة وأبو بكر البزار وأبو علي بن السكن والبيهقي من حديث جعفر بن عبد الله  
الحمدى وقيل الخبر مروي باسناد متصل بابن عباس انه رأى عمر يقبله ويسجد عليه ثم قال  
رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل هذا وهذا لفظ الحاكم قال  
العقيلي في حديثه هذا يعني جعفر بن عبد الله وهم واضطراب قوله يستلمه ويقبله فيه  
دليل على انه يستحب الجمع بين استلام الحجر وتقبيله والاستلام المسح باليد والتقبيل لها  
كما في حديث ابن عمر الآخر والتقبيل يكون بالقم فقط (وعن ابن عباس قال طاف  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع على ركن يعبر يستلم الركن فيحجن متفق عليه وفي  
لفظ طاف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ركن كلما أتى على الركن أشار اليه بشيء  
في يده وكبر ورواه أحمد والبخاري ومن أبي الطيفل عامر بن واثلة قال رأيت رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم يطوف بالبيت ويستلم الحجر فيحجن معه ويقبل الحجج ورواه مسلم  
وأبو داود وابن ماجه وعن عمران النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لما عرفت أنكم رجل  
قري لا تراحم على الحجر فتؤذي الضعيف ان وجدت خلة فاستاه والافاسمة مقبلة وهال  
وكبر ورواه أحمد) حديث غزفي استأذنه راو لم يسم قوله يحجن بكسر الميم وسكون المهملة  
وفتح الجيم بعده هانون هو عصا مخدشة الرأس والحجج الاعوجاج وبذلك سمي الحجون  
والاستلام افتهال من السلام بالفتح أي التحية قاله الازهرى وقيل من السلام بالكسر  
أي الحجارة والمعنى انه يرمي بعصاه الى الركن حتى يصيبه قوله وكبر فيه دليل على  
استحباب التكبير حال استلام الركن قوله ويقبل الحجج في رواية ابن عمر المقدمة انه

زرد ينسج من الدروع على قدر الرأس أو زفر ف البيضة أو ما غطي الرأس من السلاح كالبيضة وفي المشارف هو ما يجعل  
من فضل درع الحديد على الرأس مثل القناسوة وعند الدارقطني والحاكم في الاكابر وعلمه مغفر من حديد ولا تعارض  
بينه وبين رواية مسلم من حديث جابر وعلمه عمامة سودا فانه يحتمل أن يكون المغفر فوق العمامة السوداء وما يعلو رأسه  
المكرم من هذا الحديث وأهـى فوق المغفر فأراد أنس بكسر الميم كونه دخل متأهباً للعراب وأراد جابر بكسر الميم كونه  
غير محرم أو كان أول دخوله على رأسه المغفر ثم أزاله وانس العمامة بعد ذلك فيحكي كل منهما ما رآه واستدل على انه



دخل غير محرم لكن قال ابن دقيق العيد يحتمل ان يكون محرما وعطى رأسه لعدو وتغيب بتعصير جابر وغيره بانه لم يكن محرما واستشكل في المجموع ذلك لان مذهب الشافعي ان مكة فتحت صلحا خلافا لابي حنيفة في قوله انها فتحت عنوة وحينئذ فلا خوف ثم اجاب بانه صلى الله عليه وآله وسلم صالح ابا سفيان وكان لا بأس من غدر أهل مكة فدخله صلحا مما أهيا للقتال ان غدروا (فما نزع) أي نزع صلى الله عليه وآله وسلم المغر (جابر رجل) وهو أبو رزة فضله بن عبيد الاسدي كما جرم به النكاح في شرح العمدة والكرمان قال البرماوي ٢٦٤ وكذا ذكره ابن طاهر وغيره وقيل سعيد بن جريث قال في الفتح لم أوف

استلم الحجر بيده ثم قبل يده وقال ماتر كنه منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعلوا وسعيد بن منصور من طريق عطاء قال رأيت أبا سعيد وأبا هريرة وابن عمر وجابرا اذا استلموا الحجر فبأوا أيديهم قبل وابن عباس قال وابن عباس أحسبه قال كثيرا قال في الفتح وهذا قال الجمهور ان السنة ان يستلم الركن وقبل يده فان لم يستطع ان يستلم يده استلمه بشئ في يده وقبل ذلك الذي فان لم يستطع أشار إليه واكتفى بذلك وعن مالك في رواية لا يقبل يده وبه قال القاسم بن محمد بن أبي بكر وفي رواية عند المالكية يضع يده على فخذه من غير تقبيل وقد استنبط بعضهم من مشروعية تقبيل الحجر وكذلك تقبيل الحجرين جواز تقبيل كل من يستحق التعظيم من آدمي وغيره وقد نقل عن الامام أحمد انه سئل عن تقبيل منبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقبيل قبره فلم يره بأسا واستبعد بعض أصحابه صحة ذلك ونقل عن ابن أبي الصيف اليماني أحد علماء مكة من الشافعية جواز تقبيل المحضف واجر الحديث وقبور الصالحين كذا في الفتح قوله قال له يا عمر انك رجل قوى الخ فبني دلائل على أنه لا يجوز لمن كان له فضل قوة ان يضائق الناس اذا اجتمعوا على الحجر لما يتسبب عن ذلك من أذية الضعفاء والاضرار منهم ولكنه يستلمه خاليا ان تمكن والا اكتفى بالإشارة والتهيل والتكبير مستقبلا له وقد روى القاسم عن طريق عن ابن عباس كراهة المزاجعة وقال لا يؤذى ولا يؤذى

\*(باب استلام الركن اليماني مع الركن الاسود دون الآخرين)\*

(عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان مسح الركن اليماني والركن الاسود يحط الخطايا حطارا واه أحمد والنسائي \* وعن ابن عمر قال لم أر النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمس من الاركان الا اليمانيين رواه الجماعة الا انترمذى ليكن له عناءه من رواية ابن عباس \* وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يدع أن يستلم الحجر والركن اليماني في كل طوافه رواه أحمد وأبو داود \* وعن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل الركن اليماني ويضع خدته عليه رواه الدارقطني وعن ابن عباس قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا استلم الركن اليماني قبله رواه

على اسمه الا انه يحتمل أنه هو الذي باشر قتله ثم ذكر ما ذكرنا (فقال) يا رسول الله (ان ابن خطل) بفتح الخاء والطاء المهملة وكان اسمه في الجاهلية عبيد العزى فلما أسلم سمي عبد الله وأبى اسمه هلالا بل هو اسم أخيه واسم خطل عبد مناف وخطل لقب له لان أحد طيحه كان أنقص من الآخر فظهر انه مصروف وهو من بني تميم ابن نهر بن غالب ومقول قول الرجل هو قوله (متعلق باستار الكعبة فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (أقتلوه) نقله أبو رزة قال في الفتح وهو أصح ما ورد في تعيين قاتله وبه جزم البلاذري وغيره من أهل العلم بالخبار فعمل بقية الروايات على انهم ابتدروا قتله وكان المباشر لهم منهم أبو رزة ويحتمل ان يكون شاركة فيه سعيد بن جريث وبنو جرم ابن هشام في السيرة وقيل القاتل له سعيد بن ذؤيب وقيل الزبير بن العوام قاله المذهب الطبري وكان قتله بين المقام وزجرهم حكام الحاكم واستبدل به القاضي

عياض في الشفاء وغيره من المالكية على قتل من آذى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو تمقصه ولا تقبل له توبة البخاري لان ابن خطل كان يقول الشعر بهجوه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبأمر جابر بقتله ان تغيبه ولا دالة في ذلك أصلا لانه انما قتل ولم يستقب للكفر والزبادة فيه بالآذى مع ما اجمع فيه من موجبات القتل ولانه اتخذ الاذى دينا فلم يحتم ان سب قتله الذم فلا يقياس عليه من فرط منه قرطه وقتله بالكفر من اوثاب ورجع الى الاسلام فالفسق واضح وفي كتاب المواهب اللدنية بالمنح المحمدية من يرد بحث ذلك وانما أمر صلى الله عليه وآله وسلم بقتل ابن خطل لانه كان مسافعا في مكة فابعد عنه رجلا



لن الانصار وكان معه مولى يخدمه وكان مسلما انزل منزلا فاهى المولى أن يذبح نيسار يصنع له طعاما وفام فاستيقظ ولم يصنع له شيئا  
فعدا عليه فقتله ثم ارتد مشركا وكانت له قيتتان تغنيان بهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكان من أهدر دمه يوم الفتح قال  
الخطابي قتله بما جناه في الاسلام وقال ابن عبد البر قودا من دم المسلم الذي قتله ثم ارتد قال في الفتح جمع الواقدي عن شيوخه  
امعاء من لم يؤمن يوم الفتح وأمر بقتله عشرة أنفس ستة رجال وأربع نسوة منهم ابن خطل وعبد الله بن سعد وقيتا ابن خطل  
واستبدل بقصته على جوارز إقامة الحدود والقصاص في حرم مكة وقال أبو حنيفة لا يجوز تناول الحديث بانه كان في الساعة  
التي أيجت له وأجيب بانه انما أيجت له ساعة الدخول حتى استولى عليه واقتل ٢٦٥ ابن خطل بعد ذلك وتغيب بان الساعة

المذكورة ما بين أول النهار  
ودخول وقت العصر وقله كان  
قبل ذلك قطعا لانه قتل في  
الحديث بانه كان عند نزعه  
المغفر وذلك عند استقراره بمكة  
وحينئذ فلا يستقيم الجواب  
المذكور وقال ابن خزيمة قد  
أباح الله له القتل والقتل معا  
في تلك الساعة واستدل به على  
جواز قتل الذي اذا سب الرسول  
وفيه نظر كما قال ابن عبد البر لان  
ابن خطل كان حرييا ولم يدخله  
صلى الله عليه وآله وسلم في امائه  
لاهل مكة بل استثناءه مع من  
استثنى وخرج أمره بقتله مع  
أمانه لغيره مخرجا واحدا فلا  
دلالة فيه لما ذكرته انتهى واستدل  
به على جواز قتل الاسير صبر الان  
القدرة على ابن خطل صبرته  
كلاسير في يد الامام وهو مخبر فيه  
بين القتل وغيره واستدل به على  
جواز قتل الاسير من غير أن  
يعرض عليه الاسلام ترجم بذلك  
أبو داود وفيه مشروعية ليس  
المفقر وغيره من آلات السلاح  
حال الخوف من العدو وقواته

البخاري في تاريخه) حديث ابن عمر الاول في اسناده عطاء بن السائب وهو ثقة ولم يكن  
اختلاط وحديثه الثالث في اسناده عبد العزيز بن أبي رواد وفيه مقال قال يحيى بن سليم  
الطائفي كان يرى الاربا ويحيى القطان هو ثقة لا يترك لأرى أخطأ فيه وقال ابن  
البارك كان يتكلم ودموعه تسيل وثقه ابن معين وأبو حاتم وقال ابن عدي في أحاديثه  
مالا يتابع عليه وحديث ابن عباس الذي فيه انه كان صلى الله عليه وآله وسلم يقبل الركن  
اليمني ويضع خده عليه رواه أبو يعلى وفي اسناده عبد الله بن مسلم بن هرمز وهو ضعيف  
قوله الايمانيين بخفيف الياء على المشهور لان الالف عوض عن ياء النسبة فلو شددت  
كان جمع بين العوض والمعوض وجوز سيئويه وانما اقتصر على الله عليه وآله وسلم  
على استلام اليمانيين لما ثبت في الصحيحين من قول ابن عمر انه ما على قواعد ابراهيم دون  
الشاميين ولهذا كان ابن الزبير بعد عمارته للكعبة على قواعد ابراهيم يستلم الاركان  
كأها كما روي ذلك عنه الازرق في كتاب مكة فعلى هذا يكون للركن الاول من الاركان  
الاربعة فضيلتان كونه الخمر الاسود وكونه على قواعد ابراهيم وللثاني الثانية فقط  
وليس للآخرين أي في الشاميين شيء منهم ما فلذلك يقبل الاول ويستلم الثاني فقط  
ولا يقبل الآخران ولا يستلمان على رأى الجمهور وروى ابن المنذر وغيره استلام الاركان  
جميعا عن جابر وأنس والحسن والحسين من الصحابة وعن سويد بن غفلة عن التابعين وقد  
أخرج البخاري ومسلم ان عبيد بن جريح قال لابن عمر رأيتك تصنع أربع عالم أرا حدامن  
أصحابك يصنعها فذكر منها رأيتك لا تمس من الاركان الا اليمانيين وفيه دليل على أن  
الذين رآهم عبيد كانوا لا يقتصرون في الاستلام على الركنين اليمانيين قوله ويضع خده  
عليه فيه مشروعية وضع الخد على الركن اليمني وتقبيله وقد ذهب الى استحباب  
تقبيل الركن اليمني بعض أهل العلم كما قال صاحب الفتح تمسك بما ذكره المصنف من  
حديث ابن عباس عند البخاري في التاريخ والدارقطني ولكن الثابت في الصحيحين  
وغيرهما من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يستلمه فقط نعم  
ليس في اقتصار ابن عمر على التسليم ما يثبت في التقبيل فان صح ما روى عن ابن عباس  
فحين العمل به

٣٤ نيل ح  
لا ينافي التوكل وفيه جواز رفع أخبار أهل الفساد الى ولائهم ولا يكون ذلك  
من الغيبة المحرمة ولا التهمة وحديث الباب أخرجه البخاري أيضا في الياض والجهاد والمغازي ومسلم في المناسك وأبو  
داود والترمذي وابن ماجه في الجهاد والقباض في الحج وليس من أفراد مالك كما زعم ابن الصلاح وغيره وقد تذهب الزين  
العراقي ذلك بانه ورد من طرق متعددة ثم ذكرها (عن ابن عباس رضي الله عنهم أن امرأته من جهنمة) هي امرأتان  
ابن سلمة الجهني كافي النسائي ولا جدسنان بن عبد الله وهو أصح وفي الطبراني انه اعتمه قاله الحفاظ في المقدمة وقال في الفتح ان

فأما النسائي لا يفسر به الميم في حديث الباب لأن فيه أن المرأة سألت بثمنه وأنى النسائي أن زوجها أسأل لها ويمكن الجمع بان  
نسبة السؤال اليها مجازية وإنما الذي تولى لها السؤال زوجها الكن في حرف الغين لأن مقدمه من العجايب أن عائشة بالغين  
المجتمعة وبعد الألف مثله وقبل تون وقبل الهام مثله تحتية سألت عن نذرهما أو جزم ابن طاهر في الميم مات بانه اسم الجهنمية  
الذكورة في حديث الباب لكن قال الذهبي أرسله عطاء ولا يثبت (جاءت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يا رسول  
الله ان أمي) لم تسم (نذرت ان تصبح  
٢٦٦ فلم تصبح حتى ماتت أفأج عنها) أي أبصحت مني أن أكون نائبة عنها أفأج

• (باب الطائف يجعل البيت عن يساره ويخرج في طوافه عن الجحر) •

(عن جابر بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما قدم مكة أتى الجحر فاستلم ثم مشى  
على يمينه فرمل ثلاثا ومشى أربعار واهمسلم والنسائي وعن عائشة قالت سألت النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم عن الجحر أمن البيت هو قال نعم قالت فما لهم لم يدخلوه في البيت  
قال ان قومك قصرت بهم النفس فأتوا شأنا بابه فرفعوا قال ففعل ذلك قومك  
ليدخلوا من شأوا ويمنعوا من شأوا ولولا ان قومك حديث عهد بالجحر لهدموا الجحر فأتوا  
تفكر قلوبهم ان أدخل الجحر في البيت وأن الصواب بابه بالارض متفق عليه وفي رواية قالت  
كنت أحب أن أدخل البيت أصلي فيه فأخذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدي  
فأدخلني الجحر فقال لي صلى في الجحر إذا أردت دخول البيت فأتها وقطعة من البيت  
ولكن قومك استقصروا حين بنوا الكعبة فأنجزوه من البيت رواه الخمسة الا ابن  
ماجه وصححه الترمذي وفيه اثبات التنقل في الكعبة) قوله أتى الجحر فاستلم الخ فيه  
دليل على انه يستحب ان يكون ابتداء الطواف من الجحر الاسود بعد استلامه وحكي في  
الجرح عن الشافعي والامام يحيى ان ابتداء الطواف من الجحر الاسود فرض قوله ثم مشى  
على يمينه استدل به على مشروعية مشى الطائف بعد استلام الجحر على يمينه جاعلا للبيت  
عن يساره وقد ذهب الى ان هذه الكيفية شرط لصحة الطواف الاكثر قالوا بل عكس  
لم يجزه قال في الجرح ولا خلاف الا عن محمد بن داود الاصفهاني وأنكر عليه وهموا  
بقوله انتهى ولا يخفى ان الحكم على بعض أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم في الحج  
بالوجوب لانهم ايانا للجرح واجب وعلى بعضه بعدهم تحكم بعض أفه قد دليل يدل على  
افرق بينهما قوله أمن البيت هو قال نعم هذا ظاهر بان الجحر كاهن البيت ويدل على ذلك  
ايضا قوله في الرواية الثانية فأتها وقطعة من البيت وبذلك كان يفتي ابن عباس  
فأخرج عبد الرزاق عنه انه قال لو وليت من البيت ما ولي ابن الزبير لأدخلت الجحر كاهن  
البيت ولكن ما ورد من الروايات القاضية بانه كاهن البيت متعذر روايات صحيحة  
منها عند مسلم من حديث عائشة بلفظ حتى أزيد فيه من الجحر وله من وجه آخر عنها

عنها (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (انتم محبي عنها) وفيه دليل  
على أن من مات وفي ذمته حق  
الله تعالى من حج أو كفارة أو نذر  
فانه يجب قضاءه (أرأيت) أي  
الخبريني (لو كان على أمك دين)  
لخلق (أكنت فاضية) ذلك  
الدين عنها (اقضوا الله) أي حق  
الله (فأله أخى بالوفاء) من غيره  
وهذا الخطاب دخل فيه الرجال  
والنساء فالرجل أن يحج عن  
المرأة ولها أن تصح عنه واستدل  
به على صحة نذر الحج من لم يحج  
فأذا حج أجزأ عن حجة الاسلام  
عنه الجهرور وعليه الحج عن  
النذير وقبل يجزى عن النذر ثم  
يحج حجة الاسلام وقبل يجزى  
عنه ما وفيه مشروعية التماس  
وضرب المثل ليكون أوضح  
وأوقع في نفس السامع وأقرب  
الى سرعة فهمه وفيه تشبيه  
لما اختلف فيه واشكل بما اتفق  
عليه وفيه انه يستحب للمفتي  
التنبه على وجه الدليل اذ ترتب  
على ذلك مصلحة وهو أطيب  
لنفس المستفتي وأدعى لادعائه

وفيه أن وفاة الدين المألي عن الميت كان معلوما عنهم مقررا ولهذا حسن الاحتياط به وفيه اجزاء  
الحج عن الميت وفيه اختلاف نعم ابن عمر باسناد صحيح لا يصح أحد عن أحد وشيخوه عن مالك والشافعي وعن مالك أيضا ان  
أرضي بذلك فليحج عنه والأفلا وأخرجه البخاري أيضا في الاعتصام والنذور والنسائي في الحج (عن السائب بن يزيد)  
الكندري ويقال الاسدي وهو جده محمد بن يوسف لأمه (رضي الله عنه قال حج بي) مبتدأ للمفعول وعن حاتم مجتبي أبي وعند  
الفاكهة حج بي أبي وجمع بانه حج معهم (مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وأنا ابن سبع سنين) استدلاله البخاري على

مشر وعيسى حج الصبيان قال ابن بطال أجمع أئمة الفتوى على سقوط القرض عن الصبي حتى يبلغ الأمانة إذا حج به كان له تطوعا عند الجمهور وقال أبو حنيفة لا يصح إكراهه ولا يلزمه شيء بفعل شيء من محظورات الأحرار وإنما يحج به على جهة التدريب وهذا نقله النووي وسبقه إليه الخطابي وهذا فيه نظر إذ لا أعلم أحدا من أئمة ذهب إلى حنيفة نص على ذلك بل قال السيركسي فيما نقله عنه الزبلي في شرح الكنز لأحرم الصبي بنفسه وهو يعقل أو أحرم عنه أبوه صار محرما وقال في الكنز لأحرم الصبي أو العبد بدفع أو عتق فحسب لم يجز عن فرضه لأن إكراهه

٢٦٧

أنه قد لا داء النقل فلا يتقلب

للقرض وفي عدة المفتي حسنات

الصبي له ولا يوجب أجر التعليم

والإرشاد انتهى ولكن هذا

التفصيل يحتاج إلى صحة الدليل

وثبوته وشذ بعضهم فقال إذا

حج الصبي أجره ذلك عن جهة

السلام فظاهر قوله نعم في جواب

ألهذا حج وقال الطحاوي لأجرة

فيه لذلك بل فيه حجة على من زعم

أنه لا حج له لأن ابن عباس راوى

الحديث قال أيما غلام حج به

أهله ثم بلغ فعليه حجة أخرى ثم

ساقه بإسناد صحيح (عن ابن

عباس رضي الله عنهم ما قال لما

رجع النبي صلى الله عليه وآله

(وسلم من حجة) إلى المدينة

المثورة قال لا ثم سنان الانصارية

ما منكم من الحج) منا (قالت)

يا رسول الله (أبو فلان) أي أبو

سنان (تعي زوجها كان له

ناضح حج على أحدهما

(و) الناضح) الآخر يسقي أرضا

(لما قال) صلى الله عليه وآله وسلم

(فان عمرتي في رمضان تقضى حجة

معي) يعني في الثواب وليس

المراد أن العمرة يقضى بها فرض

مرفوعا باللفظ فان بد القوم ان ينوه بعدى فهلى لاريك ماتر كوا منه فاراها قريسا من سبعة أذرع وله أيضا منها مرفوعا باللفظ وزدت فيها من الخرج سبعة أذرع وفي رواية البخاري عن عمرو بن دينار مقدر ستة أذرع ورواه في جامعها ابن الزبير زاد ستة أذرع وله أيضا عنه أنه زاد ستة أذرع ورواه هذا ذكره الشافعي في عدد من أقيم من أهل العلم من قرئش كما أخرجه البيهقي في المعرفة عنه وقد اجتمع من الروايات ما يدل على أن الزيادة فوق ستة أذرع ودون سبعة وأما ما رواه مسلم عن عطاء عن عائشة مرفوعا باللفظ انكنت أدخل فيها من الخرج خمسة أذرع فقال في الفتح هي شاذة والروايات السابقة أرجح لما فيها من الزيادة عن الثقات الحفاظ قال الحفاظ ثم ظهر لي لرواية عطاء وجسه وهو أنه أراد بينهما ماءد الفرجة التي بين الركن والخرق فاجتمع مع الروايات الأخرى فإن الذي عد الفرجة أربعة أذرع وشئ ولهذا وقع عند القائلين من حديث أبي عمرو وابن عدي بن الجراء أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعائشة في هذه القصة ولأدخلت فيها من الخرج أربعة أذرع فيعمل هذا على إلغاء الكبير ورواية عطاء على جبره وتحصيل الجمع بين الروايات كما به ذلك قوله ان قومك أي قريشا قوله قصرت بهم النفقة بتشديد الصاد أي النفقة الطيبة التي أخرجوها لذلك كما جزم به الأزرق وغيره ونوضحه ما ذكره ابن أبي عمير في السيرة عن أبي وهب الخزومي أنه قال لقريش لا تدخلوا فيه من كسبكم الا طيبا ولا تدخلوا فيه مهر بنى ولا يسع ربوا ولا مظلمة أحد من الناس قوله لا تدخلوا من شأوا زاد مسلم فكان الرجل اذا أراد ان يدخلها يدعونه ليرتقى حتى اذا كاد ان يدخل دفعوه فسقط قوله حديث عهد في لفظ البخاري حديث عهدهم يتدوين حديث قوله بالخاهلية في رواية البخاري بخاهلية وفي أخرى له بكفر ولا يبي عوانة بشره قوله فأخاف ان تنكرت قلوبهم في رواية البخاري تنفروا نقل ابن بطال عن بعض علمائهم ان النفقة التي خشها صلى الله عليه وآله وسلم ان ينسبوه الى الفجور ونسبهم وجواب لولا محذور وفقدروا مسلم باللفظ فأخاف ان تنكرت قلوبهم انظرت ان أدخل الخرج ورواه الاسماعيلي باللفظ انظرت فأدخلت وفيه دليل على انه يجوز للعالم ترك التعريف ببعض أمور الشريعة اذا خشي نفرة قلوب العامة عن ذلك

• (باب الطهارة والسترة الطواف) •

الحج وان كان ظاهره يشعر بذلك بل هو من باب المبالغة والحق الناقض بالكامل للتعجب فيه وفيه دلالة على أن النساء يجعين والترجعة في حج النساء أي هل يشترط فيه قدر رائد على حج الرجال أولا (عن أبي سعيد) الخدرى (رضي الله عنه) وقد غزا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلث عشرة غزوة قال أربع) من الحكمة (معهم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وفي رواية أخرى (فأجابني وأنتقني) بصيغة جمع المؤنث قال في القاموس الا أن محركة الفرح والسرور أو لها (ان لا تاتر امرأتين) وهذه اللفظ عام يشمل الشابة والعملة لكن خص أبو الوليد بالباجي المتبع لغير المحوزات لا تشتمل أمهي

فتسافر كيف شئت في كل الاسفار بلا زوج ولا محرم وتتعقب بان المرأه مظنة الطمع فمع او مظنة الشهوة ولو كانت كبيرة فوعد  
 قالوا لكل ساقطة لافطة واجيب بانها مال لا لافطة اهـ هذه الساقطة ولو وجد خرجت عن فرض المسئلة لانهم ان يكون حينئذ  
 مشتمة في الجملة وليس الكلام فيها انما الكلام في ان لا تشتهى أصلا وأساسا ولا تسلم ان من هي هذه المثابة مظنة الطمع والميل  
 اليها بوجه قال ابن دقيق العيد والذي قاله الباسي تخصيص العموم بالنظر الى المعنى وقد اخذنا الشافعي ان المرأة تسافر في  
 وحدها في جملة القافلة وتكون آمنة قال وهذا مخالف لظاهر الحديث  
 ٢٦٨

الامن ولا يحتاج لاحد بل تسير  
 انتهى وهذا الذي قاله من جواز  
 سفرها وحدها نقله الكواكبي  
 ولكن المشهور وعند الشافعية  
 اشتراط الزوج أو المحرم أو الله  
 الثقات ولا يشترط أن يخرج  
 معهن محرم أو زوج لاحد ان  
 لا تقطع الاطعام باجتماعهن  
 وله أن يخرج مع الواحد لفرض  
 الحج على الصحيح في شرعي  
 المذهب ومسلم ولو سافرت نحو  
 زيارة أو تجارة لم يجز مع النسوة  
 لأنه سفر غير واجب قال في  
 المجموع والخلفي المشكل يشترط  
 في حقه من المحرم ما يشترط في  
 المرأة ولم يشترطوا في الزوج  
 والمحرم كونهم مائتين وهو في  
 الزوج واضح وأما في المحرم  
 فسيبه كافي المهمات أن الوازع  
 الطبيعي أقوى من الشرعي والمحرم  
 غيرها إلا من صرح به المرعشي  
 وابن أبي الصيف والمحرم أيضا  
 عام فيشمل محرم النسب كإيها  
 وإبنها وإخوها ومحرم الرضاع  
 ومحرم المصاهرة كإبن زوجها  
 وابن زوجها واستثنى بعضهم  
 وهو من قول مالك ابن الزوج

(في حديث أبي بكر الصديق عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يطوف بالبيت عريان  
 وعن عائشة ان أول شيء بدأ به النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين قدم أنه توضأ ثم طاف  
 بالبيت متفق عليهم ما وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحائض تقضي  
 المناسك كلها الا الطواف رواه أحمد وهو دليل على جواز الهي مع الحدث وعن  
 عائشة انما قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لانه كرا لا الحج حتى جئنا  
 سرف فطهمت فدخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم وأنا أبكي فقال مالك  
 اهلك نفسك فقالت نعم قال هذا نبي كنبه الله عز وجل على بنات آدم انفعلي ما يفعل الحاج  
 عريان لا تطوف بالبيت حتى تطهري متفق عليه وسلم في رواية فاقضى ما يقضي الحاج  
 غير أن لا تطوف بالبيت حتى تغتسل) حديث عائشة الثاني أخرجه باللفظ المذكور  
 ابن أبي شيبة باسناد صحيح من حديث ابن عمر وأخرج نحوه الطبراني عنه باسناد فيه متروك  
 وقد تقدم نحوه من حديث ابن عباس في باب ما يصنع من أراد الاحرام قوله لا يطوف  
 بالبيت عريان فيه دليل على انه يجب للمرأة العز في حال الطواف وقد اختلف هل  
 الشتر بشرط لصحة الطواف أو لا نذهب الجهور الى انه شرط وذهبت الحنفية والهادوية  
 الى انه ليس بشرط فمن طاف عريانا عند الحنفية أعاد ما دام بمكة فان خرج لم يدم  
 وذكر ابن أبي شيبة في سبب طواف الجاهلية كذلك أن قربشا ابتدعت قبل الفيل  
 أو بعده أن لا يطوف بالبيت أحدهم من يقدم عليهم من غيرهم أول ما يطوف الا في ثياب  
 أحدهم فان لم يجد طاف عريانا فان خالف طاف بثيابه ألقاها اذا فرغ ثم لم يبقع بها شيء  
 الاسلام به دم ذلك قوله توضأ ثم طاف لما كان هذا الفعل بآنا لقوله صلى الله عليه وآله  
 وسلم خذوا عني مناسككم صلح للاستدلال به على الوجوب والخلاف في كون الطهارة  
 شرطا أو غير شرط كالتخلاف في الستر قوله تقضي المناسك كلها أي تفعل المناسك كلها  
 وفيه دليل على ان الحائض تسبي ويؤيده قوله في حديث عائشة المذكور في الباب  
 انفعلي ما يفعل الحاج الخ ولكنه قد زاد ابن أبي شيبة من حديث ابن عمر الذي أشرنا اليه  
 بعد قوله الا الطواف ما لفظه وبين الصفا والمرورة وكذلك زاد هذه الزيادة الطبراني  
 من حديثه وقد قال الحافظ ان اسناد ابن أبي شيبة صحيح وقد ذهب الجمهور الى أن

فقال بكره سفرها معه لغلبة الفساد في الناس بعد العصر الاول ولأن كثير من الناس لا ينزل زوجة الاب الطهارة  
 في النفرة عنها منزلة محارم النسب والمرأة تقنه الا فيما جعل الله النفوس عليه من النفرة عن محارم النسب (مسيرة يومين) وفي  
 حديث ابن عمر التقيمة بثلاثة أيام وفي حديث أبي هريرة يوم وليلة وفي حديث عائشة أطلق السفر وقد أخذ أكثر العلماء  
 بالطلاق لاختلاف التقيمة قال النووي ليس المراد من التحديد ظاهره بل كل ما يسمى سفرا فالمرأة منهية عنه إلا بالمحرم وانما  
 وقع التحديد عن أمر واقع فلا يعمل بغيره وقال ابن دقيق العيد وقد جازوا هذا الاختلاف على حسب اختلاف السائلين

والمواطن وأنه متعلق بأقل ما يقع عليه اسم السفر وعلى هذا يتناول السفر العاويل والقصر ولا يتوقف امتناع سفر المرأة على مسافة القصر خلافًا للحنفية وحجتهم أن المنع المقيد بالثلاث محقق وما عداه مشكوك فيه فيؤخذ بالنسبة ونعتب بان الرواية المطلقة شاملة لكل سفر فينبغي الأخذ بها وطرح ما عداها فإنه مشكوك فيه ومن قواعد الحنفية تقديم الخبر العام على الخاص وتزكّل حمل المطلق على المقيد وقد خالفوا ذلك هنا وقال صاحب العمدة في شرح العمدة وليس هذا من المطلق والمقيد الذي وردت فيه قيود متعددة وإنما هو من العام لأنه ذكر في

٢٦٩

سياق النفي فيكون من العام الذي

ذ كرت بعض أفرادها فلا يتخصيص  
بذلك على الراجح في الأصول  
(ليس معها زوجها أو ذو محرم)  
وزاد في رواية محترم قال ابن دقيق  
العمد الحديث عام فان عني  
بالكراهة التحريم فهو مخالف  
لظاهر الحديث وان عني كراهة  
التنزيه فهو أقرب واختلقوا  
هل المحرم وما ذكره بشرط  
وجوب الحج عليها أو بشرط  
التمكن فلا يمنع الوجوب  
والاستمرار في الذمة والذين  
ذهبوا إلى الأول استدلوا بهذا  
الحديث فان سفرها للحج من  
جمله الأسفار الداخلة تحت  
الحديث فتنوع الامع المحرم  
والذين قالوا بالثاني جوزوا  
سفرها مع رفقة ما موين إلى  
الحج رجالاً أو نساءً وهو مذهب  
الشافعية كما هو والمالكية  
والاول مذهب الحنفية والحنابلة  
قال الشيخ تقي الدين وهذه المسألة  
تتعلق بالنصين اذ انعازوا وكان  
كل منهما عاماً من وجهه خاصاً  
من وجهه فان قوله تعالى ولله على  
الناس حج البيت من استطاع

الطهارة غير واجبة ولا شرط في السعي ولم يحك ابن المذخر القول بالوجوب إلا عن الحسن البصري قال في الفتح وقد حكى الجهم بن تيمية من الحنابلة يعني المصنف رواية عندهم مثله قوله نفست بفتح النون وكسر الفاء الحيض وبضم النون وفتحها الولادة والطمث الحيض أيضا قوله حتى تطهري بفتح التاء والطاء المهملة وتشديد الهاء أيضا وهو على حذف أحد التائين وأصله تتطهري والمراد بالطهارة الغسل كما وقع في رواية مسلم المذكورة في الباب والحديث ظاهر في نهى الجائز عن الطواف حتى ينقطع دمها وتعسّل والنهي يقتضي الفساد المراد في اللبطلان فيكون طواف الحائض باطلا وهو قول الجمهور وذهب جمع من الكوفيين إلى أن الطهارة غير شرط وروى عن عطاء إذا طافت المرأة ثلاثة أطواف فصاعدت حاضت أخر أعنها

(عن عبد الله بن السائب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول بين الركن  
اليمنى والحجر نبينا آتانا الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار رواه أحمد  
وأبو داود وقال بين الركنين وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال وكل  
بدهي الركن اليمنى سبعون ملكا فن قال اللهم اني أسألك العفو والعافية في الدنيا  
والآخرة نبينا آتانا الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار قالوا آمين  
وعن أبي هريرة أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من طاف بالبيت سبعاً  
ولا يتكلم إلا سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله مجت  
عنه عشر سيئات وكتب له عشر حسنات ورفع له بها عشر درجات رواه ابن ماجه  
وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما جعل الطواف بالبيت  
وبالصفا والمروة ورمي الجمار لأقامه ذكر الله تعالى رواه أحمد وأبو داود والترمذي  
وصححه ولفظه انما جعل رمي الجمار والسعي بين الصفا والمروة لأقامه ذكر الله تعالى  
حديث عبد الله بن السائب أخرجه أيضاً النسائي وصححه ابن حبان والحاكم وحديث  
أبي هريرة الاول في اسناده اسمعيل بن عمار وفيه مقال وفي اسناده أيضاً هشام بن عمار

المه سدا ليدخل بجمعة الرجال والنساء فقتضى ذلك انه اذا وجدت الاسطوانة المنطق عليها  
عليه وآله وسلم لا يدخل لامرأة الحديث خاص بالنساء عام في الاسطوانة يدخل فيه الجميع من  
الامة ومن اخذ له فيه خص الاية بعموم الحديث فاذا قيل به واخرج عنه لفظ الجميع لقوله  
قال الخائف بل يعمل بقوله تعالى والله على الشايعين اناظر قال نعم فخرج سورا  
من النساء بن عموم وخصوص ويحتاج الى الترجيع من خارج قال وفيه من الظاهر



قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تمنعوا إمام الله عبد الله ولا تبهجوه ذلك فإنه عام في المساجد فيمكن أن يخرج عنه المسجد الذي  
 يحتاج إلى السفر في الخروج إليه بحديث انتهى وقال المراد أوى من الخبابة المحرم من شرائط الوجوب كالاستطاعة  
 وغيرها وعابها أكثر الأصحاب ونقله الجماعة عن الإمام أحمد وهو ظاهر كلام الحرقي وقد مر في المحرر والفروع والحاويين  
 والراعيين وجزم به في المناهج والأفادات قال ابن منبج في شرحه هذا المذهب وهو من المفردات وعنه أن المحرم من شرائط لزوم  
 الزر كشي انتهى وقاعدة الخلاف تظهر في وجوب الإيصاء به  
 الحج وجزم به في الوجهين وأطلقه ٢٧٠

وهو ثقة تغير بأخرة والحديث قد ذكره الحافظ في التلخيص وحديثه الغافي سابقه  
 ابن ماجه هو وحديثه الأول المذکور هنا باسناد واحد وفيه اسم عبد بن عباس وهشام  
 ابن عمار وقد ذكره في التلخيص أيضا وقال اسناده ضعيف وحديث عائشة سكت عنه  
 أبو داود وذكر المنذري أن الترمذي قال أنه حديث حسن صحيح وفي الباب عن ابن عباس  
 عنه ابن ماجه والحاكم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يدعو بهذا الدعاء بين  
 الركنين اللهم قنعه بني عمار زقني وبارك لي فيه وأخلف علي كل غائبة لي بخبره وعن أبي  
 هريرة عند البزار غير ما ذكره المصنف أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول اللهم  
 اني أعوذ بك من الشك والشرك والنفاق والشقاق وسوء الأخلاق وعن عبد الله بن  
 السائب حديث آخر عند ابن عساكر من طريق ابن راجية بسنده ضعيف أن النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في ابتداء طوافه بسم الله والله أكبر اللهم إيماناً بك  
 وتصديقاً بكتابك ووفاء بعهدك واتساعاً لسنة نبيك محمد قال الحافظ لم أجد هكذا وقد  
 ذكره صاحب المذهب من حديث جابر وقد يضل له المنذري والنووي ورواه الشافعي  
 عن ابن أبي شيبة قال أخبرني أن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا رسول  
 الله كيف تقول إذا استلمنا قال قلوا بسم الله والله أكبر إيماناً بالله وتصديقاً بما جاء به محمد  
 قال في التلخيص وهو في الام عن سعيد بن سالم عن ابن جريج وفي الباب أيضاً عن ابن عمر  
 من حديثه كان إذا استلم الحجر قال بسم الله والله أكبر وسنده صحيح وروى العقيلي  
 أيضاً من حديثه كان إذا أراد أن يستلم يقول اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك واتساعاً  
 لسنة نبيك ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم يستلمه ورواه الواقدي في المغازي  
 مرفوعاً وعن علي بن عبد الله بن أبي الطيراني من طريق الحرث الأعور أنه كان إذا غرب بالبحر  
 الأسود فرأى عليه زحاما استقبله وكبر ثم قال اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك واتساعاً  
 لسنة نبيك وعن عمر بن أحمد وقد تقدم في باب ما جاء في استلام الحجر وأحاديث الباب  
 تدل على مشروعية الدعاء بما اشتملت عليه في الطواف وقد حكى في البحر عن الأكثر أنه  
 لا دم على من ترك مسنوننا وعن الحسن البصري والثوري وابن المنجد وأنه يلزم

\* (باب الطواف را كالعذر) \*

(عن أم سلمة أنها قدمت وهي مرضية فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال

(و) الثانية من الأربع (الأصوم  
 يومين) عيد (القطر والاضحية  
 و) الثالثة (الأصلاة بعد صلاتين  
 بعد صلاة العصر حتى تغرب  
 الشمس وبعد صلاة الصبح  
 حتى تطلع الشمس و) الرابعة  
 (الاستسقاء إلى ثلاثة  
 مساجد مسجد الحرام - مكة  
 ومسجد بطنية ومسجد  
 الأقصى) الأبعد عن المسجد  
 الحرام في المسافة أو عن الأقدار  
 وهو مسجد بيت المقدس (عن  
 أنس بن مالك) رضى الله عنه أن  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 رأى شيخاً قيل هو أبو إسرائيل  
 فله غلطى عن الخطيب وبعده  
 ابن الملقن سكن قال في الفتح أنه  
 ليس في كتاب الخطيب وقيل  
 اسمه قيس وقيل قيسر (مهاجر)  
 مبنياً للمفسر من المهاجرة  
 وهو أن يمشى معتمداً على غيره  
 وللترمذي يتهادى (بين يديه)  
 قال في الفتح لم أقف على اسم هذا  
 الشيخ واسم أبيه (قال) صلى الله  
 عليه وآله وسلم (ما بال هذا) أي  
 يمشى هكذا (قالوا) ولمسلم من

حديث أبي هريرة قال إنا نارسول الله (نذر أن يمشى) إلى الكعبة (قال إن الله عز وجل) عن  
 تعذيب هذا نفسه لغنى وأمره أن يركب) أي أمره بالركوب ولم يأمره بالوقوف بالذرا ما لان الحج را كما أنفصل من الحج ماشياً  
 فنهى الله تعالى التزم تركه الأفضل فلا يجب الوقوف به أول كونه بمنزلة وهذا هو الظاهر قاله في الفتح (عن  
 هبة بن عامر) الجهني (رضي الله عنه قال نذرت أختي) هي أم حنان بنت عامر الانصاري كما قاله المنذري والقطب القسطلاني  
 والحاوي كما تقدم عنه عن ابن ماجه كولا وتعبه الحافظ ابن حجر فقال لا يعرف اسم أخت عتبة هذا وما نسب به هؤلاء إلا ما كولا



لهم فانه انما نقله عن ابن سريج ورواه ابن سريج في طبقات النساء أم حبان بنت عامر بن نابي بن مؤمنة بن زيد بن حرام  
 الانصارية وانه شهد بدرا وهو غير الجهنى (أن غشي الى بيت الله) الحرام ولا حجة وأصحاب السنن ان أخته نذرت أن غشي  
 حافية غير مخمرة (وأمرتنى ان استغنى الله صلى الله عليه وآله وسلم فاستغنى عنه) وفي رواية أبي ذر فاستغنى النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم وزاد الطبراني انه شكك اليه ضعفه (فقال صلى الله عليه وآله وسلم لغش ولتركب) وفي رواية ابن مالك مرها  
 فلتختصر ولتركب ولتصم ثلاثة أيام وفي رواية عن ابن عباس ٢٧١  
 عند أبي داود فتركب وانما بدنة

قال القسطلاني وقد اختلف  
 فيما اذا نذر أن يحج ماشيا هل  
 يلزمه المشي بما على أن المشي  
 أفضل من الركوب قال الرافعي  
 وهو الاظهر وقال النووي  
 الصواب ان الركوب أفضل  
 وان كان الاظهر لزوم المشي  
 بالنذر لانه مقصود ثم ان صرح  
 الناذر بأنه يحج من حيث سكنه  
 لزمه المشي من مسكنه وان  
 أطلق من حيث أحرم ولو قبل  
 الميقات ونهاية المشي فراغه من  
 التحلين فلو فاته الحج لزمه المشي في  
 قضائه لاني تحمله في سنة القواف  
 لخروجه بالقواف عن اجزائه  
 عن النذر ولا في المضي في فاسده  
 لو أفسده ولو ترك المشي لم يذر  
 أو غيره اجزاء مع لزوم الدم فيها  
 والائتم في الثاني ولو نذر الحج  
 حافية لم ينعقد نذرا لحاقه لانه ليس  
 بقربة فله ليس النعيلين وكالحج  
 في ذلك العمرة وقال أبو حنيفة  
 من نذر المشي الى بيت الله فحجز  
 عنه فانه يحج ما استطاع فاذا  
 عجز ركب واهدى شاة وكذا ان

طوفي من وراء الناس وأنت راكبة رواه الجماعة الا الترمذي وعن جابر قال طاف  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالبيت وبالصفاء والمروة وفي حجة الوداع على راحلته  
 يستلم الحجر بمعه لاني راها الناس ولا يشرف ويسألوه فان الناس غشوه رواه أحمد ومسلم  
 وأبو داود والشافعي وعن عائشة قالت طاف النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع  
 على بعير يستلم الركن كراهية أن يصرف عنه الناس رواه مسلم وعن ابن عباس ان النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم قدم مكة وهو يشتكي فطاف على راحلته كلما أتى على الركن  
 استلم الركن بعين فلما فرغ من طوافه أتاه صلى ركعتين رواه أحمد وأبو داود وعن أبي  
 الطفيل قال قلت لابن عباس أخبرني عن الطواف بين الصفا والمروة راكبا أسنة هو  
 فان قومك يزعمون انه سنة قال صدقوا وكذبوا قلت وما قولك صدقوا وكذبوا قال  
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كثر عليه الناس يقولون هذا محمد هذا محمد حتى  
 خرج العواتق من البيوت قال وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يضرب الناس  
 بين يديه فلما كثر واعليه ركب والمشى والسعي أفضل رواه أحمد ومسلم حديث ابن  
 عباس الاول في استناده يزيد بن أبي زياد ولا يحج به وقال البيهقي في حديث يزيد بن أبي  
 زياد لفظه لم يوافق عليها وهي قوله وهو يشتكي وقد أنكره الشافعي وقال لأعله  
 اشتكى في ثلث الحجته قوله طوفي من وراء الناس هذا يقتضي منع طواف الركب في  
 المطاف قال في الفتح لادليل في طوافه صلى الله عليه وآله وسلم راكبا على جواز الطواف  
 راكبا غير عذر وكلام الفقهاء يقتضي الجواز لان المشي أولى والركوب مكروه  
 تنزيها قال والذي يترجح المنع لان طوافه صلى الله عليه وآله وسلم وكذا أم سلمة كان قبل  
 أن يحوط المسجد فاذا حوط امتنع داخله اذ لا يؤمن التلويث فلا يجوز بعد التحويط  
 بخلاف ما قبله فانه كان لا يحرم التلويث كما في السعي قوله لا يراها الناس الخ فيه بيان  
 العلة التي لاجلها طاف صلى الله عليه وآله وسلم راكبا وكذلك قول عائشة كراهية أن  
 يصرف الناس عنه وفي رواية لمسلم كراهية ان يضرب بالبلاء المؤخدة قال النووي  
 وكلاهما صحيح وكذلك قول ابن عباس وهو يشتكي وقد ترجم عليه البخاري فقال باب

الجديث أخرجه أيضا في النذور وكذا أبو داود والله أعلم (بسم الله الرحمن الرحيم فضائل المدينة) النبوية التي  
 اختارها الله تعالى لمخيرة وصفته من خلقه وجعلها دار هجرته وترتبته قال في الفتح المدينة علم على البائدة المعروفة التي هاجر  
 اليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ودفن بها قال تعالى يقولون لنرجعنا الى المدينة فاذا أطلقت تبادر الى الفهم أنهم المراد  
 واذا أراد غيرها بلقظ المدينة فلا بد من قيد فهي كالنجم الثريا وكان اسمها قبل ذلك يثرب قال تعالى واذا قالت طائفة منهم  
 يا آهنا يثرب ويثرب اسم موضع منهم آهيت كاهيه وقيل سميت يثرب بن فاطمة من ولد إرم بن سام بن نوح لانه اول من نزلها حكماء

أبو عبيد البكري وقيل غير ذلك ثم منها النبي صلى الله عليه وآله وسلم طيبة وطاية وكان سكانهم العمة اليق ثم نزاهها طائفة من  
 بني إسرائيل قبل أن يسلهم موسى عليه السلام كما أخرجه الزبير بن بكار في أخبار المدينة بسند ضعيف ثم نزاهها الأوس  
 والخزرج لما تفرق أهل مدينتهم في الحرم (عن أنس بن مالك رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه  
 (قال المدينة حرم) محرمة لا تنتهك حرمتها (من كذا إلى كذا) كذا جامعهم ما كناية عن أمي مكانين وفي حديث علي بن أبي طالب  
 كذا وهو جبل بالمدينة واتفقت الروايات التي في البخاري كلها على إجماع الناس في حديث ابن سلام عند أحمد والطبراني  
 ما بين غير أبي أحمد وفي مسلم إلى ثوراه كن قال ٢٧٢ أبو عبيد أهل المدينة لا يعرفون جبلهم عندهم يقال له ثوراه

ثوراه مكة وقيل إن البخاري أغما  
 إجماعهم عند المأوقع عنده أنه وهم  
 لكن قال صاحب القاموس ثور  
 جبل مكة وجبل بالمدينة ومنه  
 الحديث الصحيح المدينة حرم  
 ما بين غير أبي ثور قال القسطلاني  
 وأما قول أبي عبيد بن سلام وغيره  
 من أكابر الأعلام أن هذا  
 تحميم والضباب إلى أحد  
 لأن ثوراه مكة فغير جيد  
 لما أخبرني الشيخ الجامع اليماني عن  
 الحافظ أبي محمد عبد السلام  
 البصري أن هذا أحد جبالها  
 إلى ورائه جبل الأصغر يقال له  
 ثوراه كبر رسول الله طوائف  
 من العرب العاربة بتلك الأرض  
 فكل أخير أن اسمه ثوراه  
 كتب إلى الشيخ عفيف الدين  
 المطري عن والده الحافظ الثقة  
 قال إن خلف أحد بن شماله جبال  
 صغيرا مدورا يسمى ثوراه يعرفه  
 أهل المدينة خلفا عن سلف  
 وهو ذلك قال صاحب تحقيق  
 النصرة فعلم أن ذكر ثوراني  
 الحديث صحيح وإن عدم علم  
 أكابر العلماء به لعدم شهرته

المرضى يطوفوا بكوا كأنه أشار إلى هذا الحديث وكذلك قول ابن عباس في حديثه  
 الآخر فلما كثروا عليه فان هذا اللفظ كما هو مصرحة بأن طوافه صلى الله عليه وآله  
 وسلم كان له عذر فلا يلحق به من لا عذر له وقد استدلى أصحاب مالك وأحمد بطوافه صلى الله  
 عليه وآله وسلم را بكاء على طهارة قبول ما يؤكل لحمه وروته قالوا لأنه لا يؤمن ذلك من  
 البعير ولو كان نجسا لعرض المسجد له برذلك بوجوه أما أولا فلا يمكن أن ذلك قد  
 حوط المسجد كما تقدم وأما ثانيا فلا نه ليس من لازم الطواف على البعير أن يبول وأما  
 ثالثا فلا يظهرونه المسجد كما أنه صلى الله عليه وآله وسلم أقرادخال الصبيان الأطفال  
 المسجد مع أنه لا يؤمن بولهم وأما رابعا فلا نه يحقل أن تكون راحته عصمت من  
 التلويث حينئذ كرامة له قوله صدقوا وكذبوا الخ لفظ أبي داود قال صدقوا وكذبوا  
 قلت ما صدقوا وكذبوا قال صدقوا قد طاف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 بين الصفا والمروة على بعير وكذبوا ليست بسنة وحديث ابن عباس هذا يدل  
 على جواز الطواف بين الصفا والمروة قال ابن رسلان في شرح السنن  
 بعد أن ذكر حديث ابن عباس هذا ما لفظه وهذا الذي قاله ابن عباس مجمع عليه  
 انتهى يعني نفي كون الطواف بصفة الركوب سنة بل الطواف من الماشي أفضل

باب ركعتي الطواف والقراءة فيه ما واستلام الركن بعدهما \*

(رواهما ابن عمر وابن عباس وقد سبق \* وعن جابر بن رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم لما افتتح إلى مقام إبراهيم قرأ واتخذ ذمنا من مقام إبراهيم مصلى فصلى  
 ركعتين فقرا فاتحة الكتاب وقلى يا أيها الكافرون وقلى هو الله أحد ثم عاد إلى  
 الركن فاستلمه ثم خرج إلى الصفا واه أحد ومسلم والنسائي وهذا النظم وقيل الزهري  
 أن عطية يقول بحزى المكتوبة من ركعتي الطواف فقال السنة أفضل لم يطف  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسبوعا إلا صلى ركعتين أخرجه البخاري) حديث ابن  
 عمر الذي أشار إليه المصنف تقدم في باب استلام الركن الثاني وكذلك تقدم  
 في باب ما جاء في استلام الحجر وحديث ابن عباس المشار إليه تقدم في مواضع منها

وعدم يثبتهم عنه قال المحب الطبراني وهذه فائدة جليلة قال ابن قدامة يحتمل أن يكون المراد مقدرا ما بين غير ثور  
 لأنهم ما بينهما في المدينة أو سمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجبلين اللذين بطرفي المدينة غير أن ثوراه أو عما يدل على أن  
 المراد من قوله من كذا إلى كذا جبال لفظ مسلم عن أنس من فوقها اللهم إلى الحرم ما بين جبلين أو عند أحمد والمبيق والطبراني  
 يلفظ ما بين لبتهم أو اللابة الحرة وهي الجارة السوداء (لا يقطع شجرها) وفي رواية لا يمتلي خلالها وفي مسلم من حديث جابر لا يقطع  
 عضاها ولا يصاد صيدها وفي رواية أبي داود بأسناد صحيح لا يمتلي خلالها ولا ينفر صيدها في ذلك أنه يحرم صيد المدينة وشجرها  
 بكاف حرم مكة لكن لا يمتلي ذلك لأن حرم المدينة ليس محذورا لا يمتلي خلاف مكة وقال أبو حنيفة ومحمد وأبو يوسف

275

باب استلام الحجر وكذلك باب استلام الركن اليماني وفي باب الطواف را بكا قوله وانخذوا في الروايات بكتسرا الخاء على الامر وهي احدى القراءتين والاخرى بالقح على الخاء بـ الامر دال على الوجوب قال في القح لكن انعمد الاجماع على جواز الصلاة الى جميع جهات الكعبة فدل على عدم التخصيص وهذا بناء على ان المراد بتمام ابراهيم الذي فيه اثر قدميه وهو موجود الآن وقال مجاهد المراد بتمام ابراهيم المزمع كاه والازل اصح قوله فقرأ فاتحة الكتاب الخ فيه استحباب اقراءه ايتين السورتين مع فاتحة الكتاب واستلام الركن بعد الفراغ وقد اختلف في وجوب هاتين الركعتين فذهب ابو حنيفة وهو مروى عن الشافعي في احدى قوليه الى أنهم ما واجبتان وبه قال الهادي والقاسم واستدلوا بالاية المذكورة واجيب عن ذلك بأن الامر فيها انما هو باتخاذ المصلي لابل الصلاة وقد قال الحسن البصري وغيره ان قوله صلى اى قبله وقال مجاهد اى مدعى يدعى عنده قال الحافظ ولا يصح حله على مكان الصلاة لانه لا يرد الى فيه بل عنده قال ويتراجع قول الحسن بأنه جار على المعنى التبرعي واستدلوا بما بالا حاديث التي فيها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى ركعتين بعد فراغه من الطواف ولازم ذلك من جعلهما اما ذكره المصنف في الباب قالوا وهي بيان مجمل واجب فيكون ما اشتملت عليه واجبا وقال مالك والشافعي في احدى قوليه والناصري انهما سنة لما تقدم في الصلاة من حديث شعام بن ثعلبة لما قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ان اخبره بالصلوات الخمس هل علي غيرها قال لا الا ان تطوع وقد أسلفنا في الصلاة الجواب عن هذا الدليل قوله الاصل ركعتين استدل به من قال انها لا تجزئ المكتوبة عن ركعتي الطواف وتعقب بأن قوله صلى الله عليه وآله وسلم الاصل ركعتين أعم من أن يكون ذلك نفلا أو فرضا لان الصبح ركعتان

(عن حبيبة بنت أبي تجرارة قالت رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يطوف بين الصفا والمروة والناس بين يديه وهو وراءهم وهو يحيى حتى أرى ركبتيه من شدة السعي فطوره أزاره وهو يقول الله الله فأن الله كتب عليكم السعي وعن صفية بنت شيبة أن امرأة أخذت بنتهم انما سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين الصفا والمروة يقول كتب

20

تہی

7

عليه وآله وسلم رتبته بآن ذلك كان في أول الهجرة كما وردوا فيها في أول المغازي وحديث بحريم المدينة كان بعد رجوعه  
 صلى الله عليه وآله وسلم من خيبر كما في الجهاد في غزوة أحد ودونها قال الطحاوي ويحتمل أن يكون سبب التهم من حديد  
 المدينة وقطع نجرها كون الهجرة كانت إليها فكان بقاء الصيد والشجر مما يزيد في بنتها ويدعو إلى الفتنة كما روى ابن عمر  
 أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يمتنع عن هدم أطام المدينة فانهم من زينة المدينة فلما انقطع عت الهجرة زال ذلك وما قال  
 ليس بوضع لأن النسخ لا يثبت ٢٧٤ الأبدليل وقد ثبت على الفتوى بخرجهما سعد بن زيد بن ثابت وأبو سعيد

عليكم السعي فاسعوا رواها ما أحمد الحديث الأول أخرجه الشافعي أيضا وغيره من  
 حديث صفية بنت شيبة عن حذيفة فاعل المرأة المهمة في حديث صفية هي حبيبة وفي  
 اسناده عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف وله طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة والطبراني عن  
 ابن عباس قال في الفتح وإذا انضمت إلى الأولى قويت قال واختلف على صفية بنت  
 شيبة في اسم الحبيبة أتى أخبارها به ويجوز أن تكون أخذته عن جماعة فقد وقع عند  
 الدارقطني عنهما أخبرتني أنه ومن بني عبد الدار فلا يضره الاختلاف وحديث صفية  
 بنت شيبة قال في مجمع الزوائد في اسناده موسى بن عيسى وهو ضعيف والعمدة في  
 الوجوب قوله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم قوله بحجزة قال في الفتح بكسر  
 المثناة وسكون الجيم بعدهم راوهم ألف ساكنة ثم هاء ٣ وهي إحدى نسائ بني عبد الدار  
 قوله تدور به أزاره في الفتح أخرجه منزه ليدور من شدة السعي والضمير في قوله به يرجع  
 إلى الركنين أي تدور أزاره بركتيه قوله فان الله كتب عليكم السعي استدل به من  
 قال بأن السعي فرض وهم الجهود وروعه عند الحنفية أنه واجب يجبر بالدم وحكاية في البحر عن  
 العمدة وبه قال الثوري في الناسي خلاف الهامد وبه قال عطاء وعنه أنه سنة لا يجب  
 بتركه شيء وبه قال أنس فيمناعة له عنه ابن المنذر واختلف عن أحمد كنهه الأقوال  
 الثلاثة وقد أغرب الطحاوي فقال قد أجمع العلماء على أنه لو حج ولم يطف بالصفة والمروة  
 أن حجه قد تم وعليه دم والذي حكاه صاحب الفتح وغيره عن الجمهور أنه ركن لا يجبر بالدم  
 ولا يتم الحج بدونه وأغرب ابن العربي فحكي أن السعي ركن في العمرة بالاجتماع وإنما  
 الخلاف في الحج وأغرب أيضا المهدى في البحر فحكي الاجماع على الوجوب قال ابن  
 المنذر أن ثبت يعني حديث حبيبة فهو حجة في الوجوب قال في الفتح العمدة في الوجوب  
 قوله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم قلت وأظهر من هذا في الدلالة على  
 الوجوب حديث مسلم ما أتم الله حج امرئ ولا عمرته لم يطف بين الصفا والمروة (وعن أبي  
 هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما فرغ من طوافه أتى الصفا فاعلم عليه حتى نظر

وغيرهم كما أخرجه مسلم  
 (ولا يحدث فيه أحدث) مبنى  
 للمذهب ول قال القسطلاني أي  
 لا يعمل فيه عمل مخالف للكتاب  
 والسنن انتهى (من أحدث فيها  
 حدثا) قال القسطلاني محاذرا  
 لما جابه الرسول صلى الله عليه  
 وآله وسلم وزاد شعبة فيه عن  
 عاصم عنه أي عوافة أو آوى  
 محدثا قال في الفتح وهي زيادة  
 صحيحة إلا أن عاصم لم يسمعها  
 من أنس (فعلم به اعنة الله  
 والملائكة والناس أجمعين)  
 وعيد شديد لا يقدر قدره  
 ولا يصور فوقه **ليكن** قال  
 القسطلاني المراد باللعن هنا  
 العذاب الذي يستحقه على ذنبه  
 لا كلعن الكافر المبعد عن رحمة  
 الله بكل الإبعاد انتهى وفي الفتح  
 فيه جواز لعن أهل المعاصي  
 والفساد ولكن لا دلالة فيه على  
 لعن الناس المعين وفيه أن  
 الحديث والمؤوي للمحدث في الاسم  
 سواء المراد بالحدث وبالحديث  
 انظروا الظالم على ما قبل أو ما هو  
 أعم من ذلك قال عياض

إلى البيت ورفع يديه فجعل يحمده الله ويدعو ما شاء أن يدعو رواه مسلم وأبو داود وعن جابر  
 أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طاف وبه رمي ثلاثا وشئى أربعين مرة قرأ واتخذوا

واستدلوا به إذ على أن الحديث في المدينة من البكائر والمراد باللعنة الملائكة والناس المباعدة في الإبعاد عن  
 رحمة الله انتهى قلت والمراد بالحديث والحديث هنا أيضا البسطة والمتدع فقيه جواز اللعن على أهل البدع والمحدثات وهذا  
 الحديث من الربايعيات وأخرجه أيضا في الاعتصام ومسلم في المناسك (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم قوله في الأوطار بكسر المثناة الخ لكن في القاموس في مادة جر أبالراي وحبيبة بنت أبي تيجرة أن بعضهم التاء وسكون  
 الجيم صحابة اه معصم

والله (وسلم قال حرم ما بين لابي المدينة على لسانى) وهى الحرة ذات الحجرة السود والمدينة بين حرتين عظيمتين احدهما شرقية  
والاخرى غربية ووقع عند احمد من حديث جابر وانا حرم ما بين حرتيهما ووزعم بعض الخفعية ان الحديث مضطرب لانه وقع  
في رواية ما بين جليلهما وفي رواية ما بين لابتها واجيب بان الجمع واضح وبمثل هذا التردد الاحاديث الصحيحة ولو تعدد الجمع أمكن  
الترجيح ولا ريب ان رواية لابقم الأرجح لتوارد الرواة عليهم ورواية جليلهم بالاتفاق فبكون عند كل لابة جبل أو لابتها من جهة  
الجنوب والشمال وجليلهم من جهة المشرق والمغرب وتسمية الجليلين في ٢٧٥ رواية أخرى لا تضروا زاد مسلم في بعض

طرقه وجعل اثني عشر ميلا حول  
المدينة حتى وعند ابي داود ومن  
حديث عدي بن زيد قال حتى  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم من كل ناحية من المدينة  
يريد ابريد وفي هذا بيان ما أجل  
من حرم المدينة (قال واني  
النبى صلى الله عليه وآله  
وسلم بنى حارثة) بطن من الاوس  
وكانوا اذ ذاك غربي مشهم حرة  
زاد الاسماعيل وهى في سدة الحرة  
أى في الجانب المرتفع منها (فقال  
أراكم يا بنى حارثة قد خرجتم من  
الحرم) حرم بما غلب على ظنه  
(ثم التفت) صلى الله عليه وآله  
وسلم فرأهم داخلين في الحرم  
(فقال بل أنتم فيه) فرجع عن  
الظن الى اليقين واستنقط منه  
المهلب ان للعالم ان يعول على  
غلبة الظن ثم ينظر فيه صحيح النظر  
(عن علي رضي الله عنه قال  
ما عندنا نائى) أى مكتوب من  
أحكام الشريعة والافكان  
عندهم أشباه من السنة سوى  
الكتاب أو ما نفي شئ اختصوا به

من مقام ابراهيم صلى  
فصل في جعل المقام بينهما وبين الكعبة ثم استلم الركن  
ثم خرج فقال ان الصفا والمروة من شعائر الله فابدا بعبادة الله به رواه النسائي وفي حديث  
جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما نادى من الصفا والمروة من شعائر الله  
أبدا بعبادة الله به فبدأ بالصفا فرقى عليه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد الله  
وكبره وقال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير لا اله  
الا الله وحده أنجز وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده ثم دعا بين ذلك فقال  
مثل هذا ثلاث مرات ثم نزل الى المروة حتى انصبت قدماه في بطن الوادي حتى اذا صعدنا  
منه حتى أتى المروة ففعل على المروة كما فعل على الصفا ورواه مسلم وكذلك أحمد والنسائي  
بعنه قوله فعلا عليه اسم تدل به من قال بأن صعود الصفا واجب وهو أبو حفص بن  
الوكيل من أصحاب الشافعي وخالفه غيره من الشافعية وغيرهم فقالوا هو سنة وقد  
تقدم ان فعله صلى الله عليه وآله وسلم بان لمجمل واجب قوله فجعل يحمد الله ويدعو  
ما شاء فيه استحباب الحمد والدعاء على الصفا قوله طاف وسعى رمل ثلاثا فيه دليل على انه  
يستحب أن يرمل في ثلاثة أشواط ويمشي في الباقي قوله واتخذوا الآية قد تقدم ان  
الروايات بكسر الخاء وهى احدى القراءتين قوله ان الصفا والمروة من شعائر الله قال  
الجوهري الشها أعمال الحج وكل ما جعل علما لاطاعة الله قوله فابدا بعبادة الله به  
أصيغة الامر في رواية النسائي وصححه ابن حزم والنووي في شرح مسلم وله طرق عنده  
الدارقطني ورأه مسلم بلفظ أبدا بصيغة الخبر كافي الزاوية المذكورة في الباب ورواه أحمد  
ومالك وابن الجارود وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان والنسائي أيضا بدأ  
بالبون قال أبو الفتح القشيري يخرج الحديث عندهم واحد وقد اجتمع مالك وشيبان  
ويحيى بن سعيد الطائفي على رواية تبدأ بالبون التي للجمع قال الحافظ وهبم أحفظ من  
الباقيين وقد ذهب الجمهور الى أن البداءة بالصفا والختم بالمروة شرط وقال عطاء يجزى  
الحاجل العكس وذهب الاكثر الى ان من الصفا الى المروة شوط ومن المروة شوط آخر  
وقال الصيرفي وابن خنير وابن جرير بل من الصفا الى الصفا شوط ويدل على الاول  
ما في حديث جابر انه صلى الله عليه وآله وسلم فرغ من آخر سعيه بالمروة قوله لما نادى من

عن الناس (الا كتاب الله وهذه الحقيقة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وسبب قول علي كرم الله وجهه هذا يظهر  
بما روينا في مسند أحمد من طريق قتادة عن أبي حسان الاعرج ان علما كان يأمر بالامر فيقال له قد فعلناه فيقول  
صدق الله ورسوله فقال له الا نرى هذا الذي تقول شئ عهدك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما عهد الى شئ خاصا  
دون الناس الا شأنا معتمدا منه فهو في حقيقة في قراب سبني فلم يزلوا به حتى أخرج الحقيقة فاذا فيها (المدينة حرم) محرمه  
(ما بين عاتر) جبل بالمدينة (الى كذا) في مسلم الى ثور وقد تقدم ما فيه تريا و زاد أحمد في روايته المؤمنون تسكفاد ما وهم ويسعى



بذمتهم أذنا عسهم وهم يد على من سواهم الا لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذوة عهده في عهد وقال فيها ان ابراهيم حرم مكة واني احرم ما بين حرتيها وحماها كلها لا يحتل خلاها ولا ينقر صمدها ولا تلتقط لقطتها ولا تقطع منها شجرة الا ان يعلم رجل بعيره ولا يتحمل في السلاح اقتالوا وآخرجه الدارقطني والذاتي وغيره (من أحدث فيه أحدثنا) مخالفا للكتاب والسنة واستدع بدعة لا يرضاها الله ورسوله (أو آوى محمدنا) بدهمزة آوى على الافصح في المتعدي وعكسه في اللازم وكسر دال محمدنا أي من خصمه وحال ينفه وبين ان يقتص منه ويجوز فتح الدال وهما

٢٧٦

نصر جاي أو آواه وأجاره من

الصفا قرأ الخ فيه دليل على انها تسحب قراة هذه الآية عند النؤمن الصفا وانه يستحب صعود الصفا واستقبال القبلة والتوحيد والتكبير والتسليم وتكرير الدعاء والذكر بين ذلك ثلاث مرات وقال جماعة من أصحاب الشافعي يكرر ذلك ثلاثا والدعاء مرتين فقط قال الذوي والحواب الاول قوله وهزم الاحزاب وحده معناه هزمهم بغير قتال من الاذمين ولا سبب من جهتهم والمراد بالاحزاب الذين تجزوا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الخندق وكان الخندق في شوال سنة أربع من الهجرة وقيل سنة خمس قوله حتى انصبت قدماه في بطن الوادي هكذا في جميع نسخ مسلم كقوله القاضي قال وفيه اسقاط لفظ لا يدمنها وهي حتى انصبت قدماي رمي في بطن الوادي فسقط لفظه رمي ولا يدمنها وقد ثبت هذه اللفظة في غير رواية مسلم وكذا ذكرها الحميدي في الجمع بين الصحيحين وفي الموطأ حتى انصبت قدماي في بطن الوادي سعي حتى خرج منه وهو يعني رمي قال الذوي وقد وقع في بعض نسخ صحيح مسلم حتى اذا انصبت قدماي في بطن الوادي سعي كما وقع في الموطأ وغيره وفي هذا الحديث استحباب السعي في بطن الوادي حتى يصعد سعي حتى يبقى المسافة الى المزد على عادة شبيه وهذا السعي مستحب في كل مرة من المرات السبع في هذا الموضع والمشى مستحب فيما قبل الوادي وبعدده ولو مشى في الجميع أو سعي في الجميع أجزأه وفاته الفضيلة وبه قال الشافعي ومن وافقه وقال مالك فيمن ترك السعي الشديد في موضعه تجب عليه الاعادة وله رواية أخرى موافقة لقول الشافعي قوله اذا صعدنا بكبير العين قوله ففعل على المروة كما فعل على الصفا فيه دليل على انه يستحب عليهما ما يستحب على الصفا من الذكر والدعاء والصعود

الامر المبتدع نفسه واذا رضى بالبدعة وأقر فاعلمه ولم يشكرها عليه فقد آواه (فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين) ولمسلم من طريق أبي الطوفيل كنت عند علي قاتنا نارجل فقال ما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسير اليك فغضب ثم قال ما كان يسير الى شيئا يكرهه عن الناس غير أنه حدثني بكلمات أربع وفي رواية له ما خصنا بشيء لم يعم به الناس كافة الا ما كان في قرب سبني هذا فخرج صحيفة مكتوب فيها لعن الله من ذبح لغير الله ولعن الله من سرق منار الارض ولعن الله من لعن والده ولعن الله من آوى محمدنا وفي كتاب العلم من طريق أبي بصير صحيفة قالت اعلى دل عندكم كتاب قال لا الا كتاب الله وفهم أعطيته رجل مسلم أو ما في هذه الصحيفة قال قلت وما في هذه الصحيفة قال العقل وفكاك الاسير ولا يقتل مسلم بكافر والجمع بين هذه الاخبار ان

\* (باب النهي عن التحلل بعد السعي الى الممتع اذا لم يسبق هديا

وبيان متى يتوجه الممتع الى متى ومتى يحرم بالحج) \*

(عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقامن أهل بالحج ومنا من أهل بالعمرة ومنا من أهل بالحج والعمرة وأهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج فامان أهل بالعمرة فاحلوا حين طافوا بالبيت وبالصفا والمروة وأمان أهل بالحج

او

طريق أبي حسان كما ترى (لا يقتل منه صرف ولا عدل) قال في القاموس الصرف في الحديث التوبة والعدل القدية أو هو النافذة والعدل الفريضة أو بالعكس أو هو الوزن والعدل الكيل أو هو الاكتساب والعدل القدية أو الميلة ومنه فمما يستطيعون صرفا ولا نصرا معناه فمما يستطيعون ان يصرفوا عن أنفسهم العذاب انتهى وقال البيضاوي الصرف الشفاعة والعدل القدية وقال عياض معناه لا يقبل منه قبول رضا وان قبل منه قبول جرائم قد يكون معنى القدية



لا يجدي في القيامة قد امة يدي به بخلاف غيره من المدينين الذين ينفذ الله عز وجل على من يشاء منهم بان ينفذه من النار به ودي  
 أو نصراني كما في الصحيح وفي الفتح الصريح عند الجمهور القريضة والعدل النافلة ورواه ابن خزيمة بأسناد صحيح عن الثوري  
 وعن الحسن بعكسه وعن الأصمعي الضرف التوبة والعدل القدية وعن يونس مثله لكن قال الصريح الاكتساب وعن أبي  
 عبيدة مثله لكن قال العدل الحيلة وقيل المثل وقيل الصريح الدية والعدل الزيادة عما يوقيل بالعكس وقيل الصريح القيمة  
 والعدل الاستقامة وقيل الصريح الدية والعدل البذل ٢٧٧ وقيل الصريح الرشوة والعدل المكفيل

فصل أكثر من عشرة أقوال  
 وفي الحديث رد لما نذره عليه الشبهة  
 ويرحمونه ويفترونه بأنه كان عند  
 علي وأهل بيته صلى الله عليه  
 وسلم لم أصور كمنيرة أعلم به أمرا  
 وأوصى اليه به وأوصى الله  
 عليه وآله وسلم خص أهل  
 البيت بما لم يطلع عليه غيره  
 تشتمل على كثير من قواعد  
 الدين وأمور الامارة قال النووي  
 فهذه دعاوى باطلة واختراعات  
 فاسدة وفيه دليل على جواز  
 كتابة العلم (وقال ذمة المسكين  
 واحدة) أي امانهم صحيح سواء  
 صدر من واحد أو أكثر شريف  
 أو وضيع فاذا أمن الكافر  
 واحد منهم بشروطه المعروفة في  
 كتب الفقه لم يكن لاحد نقضه  
 ويستوى في ذلك الرجل  
 والمرأة والحرة والعبد لان المسكين  
 كنفس واحدة والذمة العهد  
 سمي به لانها يذم بمعاطيا على  
 اضاعتها (فن أخف - رسما)  
 أي نقض عهد المسلم وذمامه  
 يقال خفف وتبغى بغير ألف أمنتته  
 وأخفرتة نقضت عهده (فعليه

أوبالبحج والعمرة فلم يخلوا الى يوم النحر وعن جابر انه حج مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 يوم ساق البدن معه وقد أهوا بالبحج مقردا فقال لهم أحلوا من أحرامكم بطواف البيت  
 وبين الصفا والمروة وقصروا ثم أقبلوا حلالا حتى اذا كان يوم التروية فأحلوا بالبحج  
 وأجعلوا التي قدمتم بها منعة فقالوا وكيف نجعلها منعة وقد سبنا الحج فقال أفعلوا  
 ما أمرتكم ولكن لا يحل منى حرام حتى يبلغ الهدي محله ففعلوا منتهى ما عليه ما وهو  
 دليل على جواز الفسخ على وجوب السعي وأخذ الشعر للحلل في العمرة وعن جابر  
 قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما أحلنا ان نحرم اذا توجهنا الى منى  
 فأهله من الإبطع رواه مسلم قوله وأهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد تقدم  
 استدلال من استدله على ان حجه صلى الله عليه وآله وسلم كان أفرادا وتقدم الجواب  
 عن ذلك قوله فأحلوا حين طافوا بالبيت فيه دليل المذهب الجمهور أن المعتمر لا يحل حتى  
 يطوف ويسعى قال ابن بطال لأعلم خلافا بين أئمة الفتوى ان المعتمر لا يحل حتى يطوف  
 ويسعى إلا ما شذبه ابن عباس فقال يحل من العمرة بالطواف وواقفه ابن راهويه ونقل  
 القاضى عياض عن بعض أهل العلم ان بعض الناس ذهب الى ان المعتمر اذا دخل الحرم  
 حل وان لم يطف ولم يسع ولان يفعل كل ما حرم على الحرم ويكون الطواف والسعي  
 في حقه كالسعي والمبيت في حق الحاج وهذا من شذوذ المذاهب وغيره ما عقل القطب  
 الحلبي فقال فيمن استلم الركن في ابتداء الطواف وأحل حجه ثم ذنبه لا يحصل له التحلل  
 بالإجماع قوله أحلوا من أحرامكم أي اجعلوا حركم عمرة وتحللوا منها بالطواف والسعي  
 قوله وقصروا وأمرهم بالتمتع صير لانهم لم يكون بعد قبل بالبحج فأخر الحلق لان بين  
 دخولهم وبين يوم التروية أربعة أيام فقط قوله منعة أي اجعلوا الحجة المفردة التي  
 أهلتهم بها عمرة وتحللوا منها فتصيروا منتمتعين فاطلق على العمرة انهم منتمتعون بجواز العلاقة  
 بينهم ما ظاهرة وفي رواية لمسلم لما قدم من مكة أمرنا أن نحل ونحجها عمرة ونحجوه في رواية  
 الباقين عن جابر وفي الحديث الطويل عند مسلم قوله قال أفعلوا ما أمرتكم به من  
 ما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم من اطعمه بالصحابة وحلمه عنهم قوله لا يحل منى حرام  
 بكسر الحاء من يحل والمعنى لا يحل منى ما حرم على ووقع في مسلم لا يحل منى حراما بالنصب

لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل وهذا وعيد شديد (ومن تولى قوما) أي اتخذهم أولياء  
 (بغير إذن مواليه) ليس بشرط تقييدهم بالحكم بعد دم الاذن وقصره عليه وانما هو ايراد الكلام على ما هو الغالب قال  
 الخطابي وغيره انما هو لئلا كمد النحر به لانه اذا استأنذتهم في ذلك منعوه وحالوا بينه وبين ذلك ويحتمل أن يكون كنى بذلك عن  
 بيعه فاذا وقع بيعه جازله الانتماء الى مولا الثاني وهو غير مولا الاول والمراد موالاته بالخلف فاذا اراد الانتقال عنه لا ينتقل  
 الاباذن وقال البيضاوي الظاهر انه أراد به ولا العتق اعطته على قوله من ادعى الى غير آييه والجمع بينهم بالوعد بقول الحق

من حيث انه لجهة كحكمة النسب فاذا نسب الى غيره من هؤلاء كان كالمدي الذي تبرا عن هومته والحق نفسه بغيره فيستحق به الدعاء عليه بالطرد والابعاد عن الرحمة قال القسطلاني وبالجملة فان اريد ولاء الحلف فهو سائغ وان اريد ولاء العتيق فلا منهوم له وانما هو للتنبيه على المنافع وهو ابطال حق الموالى (فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل منه صبرى ولا عدل) وفي هذا الحديث الحديث والعننة وثلاثة من التابعين في نسق واحد ورواه كاهم كوفيون الاشخه وشيخه (ولاعل) رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم امرت

٢٧٨

فبصريان) (عن أبي هريرة

على المفعولية وعلى هذا فيقرأ يحمل بضم أوله والفاعل محذوف تقديره لا يحمل طول المكث أو نحو ذلك مني شيا حراما حتى يباح الهدى محله أى اذا تخرجه يوم منى واستدل به على ان من اعتمر فساخ هديا لا يتحل من عمرته حتى يصره هديه يوم النحر ومنه ما في البخارى من حديث عائشة بانظ من أحرم بعمره فأهدى فلا يحل حتى ينحر وتاول ذلك المالكية والشافعية على ان معناه ومن أحرم بعمره فأهدى فاهل بالحج فلا يحل حتى ينحر هديه ولا يحسن ما فيه من التعسف قوله ان تحرم اذا توجهنا الى منى فيه دليل على ان من حل من احرامه يحرم بالحج اذا توجه الى منى (وعن معاوية قال قصرت من رأس النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند المروة ثم قصصه فمضى عليه ولفظ أحد أخذت من

أطراف شعر النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم في أيام العشر بمشقص وهو محرم) قوله قصرت أى أخذت من شعر رأسه وهو يشعر بأن ذلك كان في نسك اما في حج أو عمرة وقد ثبت انه حلق في حجه فمضى ان يكون في عمرة ولا سيما وقد روى مسلم ان ذلك كان في المروة وهذا محتمل ان يكون في عمرة القضية أو الجعرانة وان كان قوله في الرواية الاخرى في أيام العشر يدل على ان ذلك كان في حجة الوداع لانه لم يحج غيره اوفيه نظر لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحل حتى بلغ الهدى محله كما تقدم في الاحاديث الثابتة في الصحيحين وغيرهما وقد بالغ النووي في الرد على من زعم ان ذلك كان في حجة الوداع فقال هذا الحديث محمول على ان معاوية قصر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في عمرة الجعرانة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع كان فارنا وبنت انه حلق بمعنى وفريق أبو طلبة شعره بين الناس فلا يصح حمله تقصير معاوية على حجة الوداع ولا يصح حمله أيضا على عمرة القضاء الواقعة سنة سبع لان معاوية لم يكن حينئذ مسلما انما أسلم يوم الفتح سنة ثمان على الصحيح المشهور ولا يصح قول من حمله على حجة الوداع وزعم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان مقعدا لان هذا غلط فاحش فقد تظاهرت الاحاديث في مسلم وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل له ما شأن الناس حلوا من العمرة ولم تحل أنت من عمرتك فقال انى أبدت رأيتى وقلت هدي فلا حل حتى انحر قال الحافظ متعقبا القول لا يصح حمله على عمرة القضاء ما لفظه قلت يمكن الجمع بينهما ما بان

بقربه) أى أمرني في ربي بالهجرة الى قرية أو سكناها فالاول محمول على انه قاله بمكة والثاني على انه قاله بالمدينة (نا كل القرى) أى تغلبها وتظهر عليها يعنى ان أهلها تغلب أهل سائر البلاد فتفتح منها يقال أكانا بنى فلان أى غلبناهم وظهروا عليهم فان الغالب المستولى على الشيء كالمضى له افتاء الا كل اياه وفي المواطن وهب قلت لما لك مانا كل القرى قال تفتح القرى وقال ابن المنير في الحاشية قال السهيلي في التوراة يقول الله يا طابة يا مسكينة انى سأرفع أجاجيرك على أجاجير القرى وهو قريب من قوله امرت بقرية تا كل القرى لانهم اذا علت عليها علو الغلبة أو كاتما أو يكون المراد يا كل فضلها الفضائل أى يغلب فضلها الفضائل حتى اذا قيست بفضلها تالشت بالنسبة اليها فهو المراد بالا كل وقد جاء في مكة انها أم القرى كما جاء في المدينة تا كل القرى لكن المذكور للمدينة أبلغ من

كان

المذكور لمكة لان الامومة لا يعنى بوجودها وجود ما هي أم له لكن يكون حق الام أظهر وأما قوله تا كل القرى فعنه ان الفضائل تضعل في جنب عظيم فضلها حتى تكاد تكون عدما وما يضعل له الفضائل أفضل وأعظم مما تبقى معه الفضائل انتهى وهو ينزع الى تفضيل المدينة على مكة قال المهلب لان المدينة هي التي أدخلت مكة وغيرهما من القرى في الاسلام فصارت الجميع في محامات أهلها وأجيب بأن أهل المدينة الذين فتحوا مكة معظمهم من أهل مكة فالفضل ثابت للقرى يمين ولا يلزم من ذلك تفضيل إحدى البقيعتين وقد استنبط ابن أبي بجر من قوله صلى الله

عليه وآله وسلم ليس من بلد الاسيوط والدجال الامكة والمدينة التساوي بين فضل مكة والمدينة ومباحث التفضيل بين  
الموضعين مشهورة وما هي عند النظر الصحيح والقلب السليم والطبع المستقيم الامن فضول الكلام ولغو المرام وليس  
الطوض في ذلك في شيء من ورد الاسلام وصدره كما تقدم من الاشارة الى ذلك في هذا الكتاب وقال الاي من الممالك الكعبة واختار  
ابن رشد وشيخنا ابو عبد الله أي ابن عرفة تفضيل مكة واحتج ابن رشد لذلك بأن الله تعالى جعلها قبله الصلاة وكعبة الحج  
وجعل لها من ية بحرم الله تعالى اياها ان الله حرم مكة ولم

٢٧٩

الجزاء على من صاد بحرمها ولم  
يجزه على وجوبه على من صاد  
المدينة ومن دخله كان آمنا ولم يقل  
أحد بذلك في المدينة والذنب في  
حرم مكة أعلاظ منه في حرم المدينة  
في مكان ذلك دابة لا على فضائها  
عليها قال ولا حجة في الاحاديث  
المرغبة في سكنى المدينة على  
فضائها عليهم اقال ولا دليل في قوله  
أحرمت بقريته أن كل القرى لانه  
انما أخبر أنه امر بالهجرة الى قرية  
تفتح منها البلاد (يقولون) أي  
بعض المذاقين للمدينة (يثرب)  
يسمونهم بالهم واحد من العماقة  
نزلها وهوامهم كان لموضع منها  
سميت كلها به وكرهه صلى  
الله عليه وآله وسلم لانه من  
التثريب الذي هو التريب وهو  
المالمة أو من التريب وهو  
القصاد وكلاهما قبيح وقد كان  
صلى الله عليه وآله وسلم يحب  
الاسم الحسن ويكره الاسم القبيح  
ولذا بدله بطابة والمدينة ولذلك  
قال يقولون ذلك (وهي المدينة)  
أي المكاملة على الاطلاق  
كأيت للكعبة والنجم للثريا فهو

كان أسلم خفية وكان يكتم اسلامه ولم يتمكن من اظهاره الا يوم الفتح وقد أخرج ابن  
عساكر في تاريخ دمشق في ترجمة معاوية تصريحا بأنه أسلم بين الحديبية والقضية وأنه  
كان يخفي اسلامه خوفا من أبيه ولا يعارضه قول سعد المقدم فعلمنا ها هنا في العمرة  
وهذا يعني معاوية كافر بالعرش لانه أخذ بهر بما استعجبه من حاله ولم يطلع على اسلامه  
اسكونه كان يخفيه ولا يسانيه أيضا ما رواه الحاكم في الاكليل ان الذي خلق رأس النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم في عرته التي اعقرها من الجعرانة أبو هند عبد بن عباس لانه  
يمكن الجمع بأن يكون معاوية قصر عنه أولا وكان الخلق غائبا في بعض حاجاته ثم حضر  
فأمره ان يكمل إزالة الشعر بالخلق لانه أفضل ففعل ولا يعكر على كونه ذلك في عمرة  
الجعرانة الا رواية أحمد المذكورة في الباب ان ذلك كان في أيام العشر الاثنا كما قال  
ابن القيم معلولة او وهم من معاوية وقد قال قيس بن سعد راويهم ساعن عطاء عن ابن  
عباس عنه والناس يشكرون هذا على معاوية قال ابن القيم وصدق قيس فنحن نخاف  
بالله ان هذا ما كان في العنق وقيل في الفتح انه اشادة قال وأظن بعض رواة احداث  
به بالمعنى فوق لانه انتهى وأيضا قد ترك ابن الجوزي في جامع المسانية درواية أحمد  
هذه وقد ذكر انه لم يترك فيه من مسند أحمد الامام يصح وقال بعضهم يحتمل ان يكون  
في قول معاوية قصر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حذف تقديره قصرت أنا  
شعري عن أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتعب بأنه يرد ذلك قوله في رواية  
أحمد قصرت عن رأس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند المروة وقال ابن حزم يحتمل  
ان يكون معاوية قصر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقية شعر لم يكن  
الخلق استوفوا يوم النحر وتعبه صاحب الهدى بأن الخلق لا يبقى شعرا يقصر منه  
ولاسيما وقد قسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم شعره بين أصحابه الشعرة والشعرتين  
وقد وافق النووي على ترجيح كون ذلك في عمرة الجعرانة الثوب الطبري وابن القيم قال  
الحافظ وفيه نظر لانه جاءه خلق في الجعرانة ويحجب عنه بأن الجمع يمكن كما سلف قوله  
بمشقة بكم الميم وسكون المجهدة وفتح القاف وآخره صادمه - لانه قال القزاز هو نصل  
عريض يرمي به الوحش وقال صاحب المحكم هو الطويل من النصال وليس بعريض  
وكذا قال أبو عبيد (وعن ابن عمر انه كان يحب اذا استطاع أن يصلي الظهر يعني من يوم

امها الملتحق به لان التركيب يدل على التفتيح كقول الشاعر هم القرم كل القوم يأثم خالده أي هي المستحقة لان تتخذ دار  
أقامه وأما سميتها في القرآن يثرب فانما هو حكاية عن المذاقين وروى أحمد عن البراء بن عازب رفعه عن سبي المدينة يثرب  
فلا يستغفر الله هي طابة وروى عمر بن شبة عن أبي أيوب ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يقال  
للمدينة يثرب ولهذا قال عيسى بن دينار من المالكية بمن سبي المدينة يثرب كتب عليه خطبة لا يمكن في الصحيحين في

حديث الهجرة فإذا شرب في رواية لا أراها إلا يثرب وقد يجاب بأنه قبل النبي (تتق) المدينة (الناس) أي الحديث الردي  
 منهم قال عباس وهذا يختص بمنه صلى الله عليه وآله وسلم لأنه لم يكن يبعد على التمرة والمقام معهم إلا من ثبت أيمانه وقال  
 الثوري ليس هذا بظاهر لأن عدمه لا تقوم الساعة حتى تتق المدينة شرارها كما ينبغي الكبير حيث الحديث وهذا والله أعلم  
 زمن الدجال انتهى قال الحافظ ويحتمل أن يكون كلا الزمين وكان الأمر في حياته صلى الله عليه وآله وسلم كذلك للسبب  
 الآتية بعد أبواب فانه صلى الله عليه وآله وسلم ذكر هذا الحديث  
 المذكور ويؤيد قصة الاعرابي ٢٨٠

التروية وذلك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر حتى رواد أجده وعن ابن  
 عباس قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر يوم التروية والفجر يوم عرفة  
 حتى رواد أجده وأبو دارود وابن ماجه ولا جد في رواية قال صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 وسلم يعني خمس صلوات \* وعن عبد العزيز بن ربيع قال سألت أبا ذر عن أبي  
 بنى عقلة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أين صلى الظهر يوم التروية قال يعني  
 قلت فأين صلى العصر يوم النفر قال بالبطح ثم قال افعل كما يفعل أمر أولئك متفق عليه  
 حديث ابن عمر أخرجه أيضا في الموطأ لكن موقوف على ابن عمر - روى حديث ابن  
 عباس أخرجه أيضا الترمذي والحاكم وأخرج ابن خزيمة والحاكم عن ابن الزبير  
 قال من سنة الحج أن يصلي الإمام الظهر وما بعدها والفجر يعني ثم يغدون إلى عرفة قوله  
 من يوم التروية بفتح المثناة وسكون الراء وكسر الواو وتحقيف التختانية وانما هي  
 بذلك لأنهم كانوا يرون إبليس فيه ويتعرون من الماء لأن الماء كان لم يكن فيها  
 اذ ذلك آبار ولا يميون وأما الآن فقد كثرت جداول واستغنى عن حمل الماء قوله  
 يوم النفر بفتح النون وسكون الفاء والابطح البطحاء التي بين مكة ومكة وهي ما انبطح  
 من الوادي وانسح وهي التي يقال لها المحصب والمعرب وحدها ما بين الجبلين إلى المقبرة  
 قوله افعل كما يفعل أمر أولئك لما بين له المكان الذي صلى فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 خفي عليه أن يخرج على ذلك فينسب إلى المخالفة أو تفوته الصلاة مع الجماعة فأمره  
 بأن يفعل كما يفعل أمر أولئك كانوا يواظبون على صلاة الظهر ذلك اليوم فكان معين  
 فأشار إلى أن الذي يفعلونه جائز وإن الاتباع أفضل وأحاديث الباب تدل على أن السنة  
 أن يصلي الحاج الظهر يوم التروية يعني وهو قول الجمهور وروى الثوري في جامعه عن  
 عمرو بن دينار قال رأيت ابن الزبير صلى الظهر يوم التروية بركة وقد تقدم عنه أن السنة  
 أن يصليها يعني فاعلم صلى بركة للضرورة وألبان الجواز وروى ابن المنذر من طريق ابن  
 عباس قال إذا زاحمت الشمس فليرح إلى متى قال ابن المنذر أيضا بعد أن ذكر حديث ابن  
 الزبير السابق قال به علماء الأهمصار قال ولا أحفظ عن أحد من أهل العلم أنه أوجب على  
 من تخاف من منى ليلة التاسع شيئا ثم روى عن عائشة أنها لم تخرج من مكة يوم التروية

مع فلا يخرج الاعرابي وسواه  
 إلا قاله عن البيعة ثم يكون ذلك  
 أي باقي آخر الزمان عندما ينزل  
 بهم الدجال فتزحف بأهاليها ثلاث  
 رجعات فلا يبقى منافق ولا كافر  
 الاخرح إليه وأما بين ذلك فلا  
 انتهى (كما ينبغي الكبير) بكسر  
 المكاف وسكون الاء قال في  
 القاموس زق ينفخ فيه الحداد  
 وأما المبني من الطين فكور  
 (خبت الحديد) بفتح الخاء والياء  
 أي وصحنه الذي يخرج منه النار  
 أي أنه لا تنزل فيه من قلبه دغل  
 بل تميزه عن القلوب الصادقة  
 وتخرجه كما تميز النار ردي  
 الحديد من حديد ونسب القبيز  
 للكبر لكونه السبب الأكبر في  
 اشتعال النار التي وقع التمييز بها  
 وقد خرج من المدينة بعد الوفاة  
 النبوية فماذا أبو عبيدة وابن  
 مسعود وطائفة ثم على وطحة  
 والزبير وعبار وأخرون وهم  
 من أطيب الخلق قتل على أن  
 المراد بالحديث تخصيص ناس  
 دون ناس ووقت دون وقت  
 واستدل به هذا الحديث على أن

المدينة أفضل البصرة قال ابن خزم لو فتح بلد من بلد فثبت بذلك الفضل الأولي للزم أن  
 أن تكون البصرة أفضل من خراسان وجنسان وغيرهما ما فتح من جهة البصرة وليس كذلك انتهى (عن أبي حميد)  
 عبد الرحمن الساعدي (رضي الله عنه) أنه (قال أقبلنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غزوة (تبوك) سنة تسع  
 من الهجرة (حتى أتير فمنا على المدينة فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (هذه) اسمها (طابة) ككسامة وفي بعض طرقه طيبة

كهنية واسلم عن جابر ان الله تعالى سمي المدينة طابة وهذا الحديث طرف من حديث طويل في باب غرض القوم من باب الزكاة وليس فيه ما يدل على انها لا تسمى بغير ذلك ولها أسماء كثيرة وكثرة الاسماء تدل على شرف المسمى فمن أسمائها طيبة كصيبة وطائب كمكانب فهذه الثلاثة مع طابة أخوات لفظا ومعنى مختلفة صيغة ومعنى وذلك لطيب رائحتها وأمورها ككافها ولطهارتها من أشرك والكفر وحلول الطيب بها صلى الله عليه وآله وسلم ولطيب العيش بها ولو كنتم انتم في خبثها وتضع طيبهم والله در الاسمي حيث قال لربة المدينة نفحة ليس كما عهد ٢٨١ من الطيب بل هو يجب من الاعاجيب

قال في الفتح وقال بعض أهل العلم وفي طيب ترابها وهو أنها دليل على صحة هذه القسمة لان من أقام بها يجدها من تربتها وحيطانها رائحة طيبة لا يكاد يجدها في غيرها انتهى ولعل الله تعالى من بوجدها تلك الطيبة على بعض الفقهاء مع قلنا زمن الاقامة بها على ساكنها أفضل التسليم والتحية وانهم

ما قبل

بطيب رسول الله طاب نسيها  
فقال المسك والكافور والمنديل  
الطيب

ومن أسمائها الشريفات  
الرسول قال تعالى كما أخرجك  
ربك من بيتك بالحق أي من  
المدينة لا خصاصها به  
اختصاص البيت بساكنه  
والحرم لحرمة ريعها كما تقدم  
والحبيبة لحبه صلى الله عليه وآله  
وسلم لها ودعائه به وحرم  
الرسول لانه الذي حرمها وفي  
الطبراني بسند رجاله ثقات حرم  
ابراهيم مكة وحرم المدينة  
وسنة قال تعالى لتبوءنهم في

حتى دخل الليل وذهب ثلثه قال أيضا والخروج الى معنى في كل وقت مباح الا ان  
الحسن وعطاء قال لا بأس ان يتقدم الحاج الى معنى قبل يوم التروية بيوم أو يومين وكرهه  
مالك وكره الاقامة بمكة يوم التروية حتى يمسي الا ان أدركه وقت الجمعة فعليه ان يصلها  
قبل ان يخرج وفي الحديث الآخر أيضا متبعة أولى الامر والاحتراز من مخالفة الجماعة  
(وفي حديث جابر قال لما كان يوم التروية توجهوا الى معنى فأهلوا بالحج وركب رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم ف صلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ثم مكث  
فلم يلا حتى طلعت الشمس وأمر بقبة من شعر تضرب له بئرة فصار رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم ولا تشك قريش انه واقف عند المشعر الحرام كما كانت قريش تصنع في  
الجاهلية فاجاز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى أتى عرفة فوجد القبة قد ضربت  
له بئرة فنزل بها حتى اذا غابت الشمس أمر بالقصوا فرحلت له فاقى بطن الوادي فخطب  
الاساس وقال ان دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في  
بلدكم هذا مختصر من مسلم قوله لما كان يوم التروية الخ قد تقدم الكلام على هذا  
قوله وركب الخ قال النووي فيه بيان سنن أحدها ان الركوب في تلك المواضع أفضل  
من المشي كما انه في جملة الطريق أفضل من المشي وهذا هو الصحيح في الصورتين ان  
الركوب أفضل ولا شافعي قول آخر ضعف ان المشي أفضل وقال بعض أصحاب  
الشافعي الأفضل في جملة الحج الركوب الا في مواطن المناسك وهي مكة ومكة ومعنى ذلك  
وعرفات والتروية السنتان الثانية ان يصلي في هذه الصلوات الخمس السنة الثالثة  
ان يبيت بمكة هذه الليلة وهي ليلة التاسع من ذي الحجة وهذا المبيت سنة ليس بركن ولا  
واجب فلو تركه فلا دم عليه بالاجماع انتهى قوله ثم مكث قليلا الخ فيه دليل على ان  
السنة ان لا يخرجوا من معنى حتى تطلع الشمس وهذا متفق عليه وقوله وأمر بقبة فيه  
استصحاب النزول بئرة اذا ذهبوا من معنى لانه السنة ان لا يدخلوا عرفات الا بعد زوال  
الشمس وبعد صلاتي الظهر والعصر جميعا فاذا زالت الشمس سار بهم الامام الى مسجد  
ابراهيم وخطب بهم خطبتين خفيقتين وتحقق الثابت بعد فاذا فرغ منها صلى بهم

الدين احسنه أي مباينة حسنة وهي المدينة ودار البرار ودار

ح

نيل

٣٦

الاخيار لان دار المختار والمهاجرين والانصار وتنتهي شرارها ومن أقام بها منهم فليست له في الحقيقة بدار وريحان قل منها  
بمد الاقبار ودار الايمان ودار السنة ودار السلامة ودار الفتح ودار الهجرة فتمت فافتح يا ابراهيم ودار الهجرة السيد  
المختار ومنها انتشرت السنة والكتاب في جميع الاقطار والشافعية لم يدعوا شافعا من كل داء وقبة الاسلام والمؤمننة  
لنفسه يدعيها بالله حققة بحقيقة فالبيعة ذلك فيها كما في تسبيح الحناء وبجواز الانصاف أهلها واثنتا عشرة منها وفي خبره الذي نفسي

بيده ان تربته المؤمنة وفي آخرها المكتوبة في التوراة مؤمنة ومباركة لان الله تعالى بارك فيها ابدعائه صلى الله عليه وآله وسلم  
وسلمه فيها. والفتنة لان الله تعالى اختارها لانه من خلقه والخسوف لانه ظاهرا من الطاعون والجدال وغیره او دخل  
صدق والمرزوق أي المرزوق أهلها والمسكنة دورى مرفوعان الله تعالى قال يا طيبة يا طيبة يا مسكنة لا تقبل الكور  
أرفع أجابرك على أجابرك الثرى والمسكنة المصروع والخسوف خلقه الله فيها أروى مسكن الخاشع من أسأل الله العظيم  
وتبته اليه الرؤف الرحيم أن يجعلني من ساكني المقربين حياديا

٢٨٢

بوجه وجهه الوجهية الكريم  
انه جابر المنكسرين وواصل  
المنطقة ومنه المقدسة لتزنها  
عن الشرك وكونه اتقى الذنوب  
واكلالة الثرى اغتبتها الجميع  
فضلا وقسطها عليها وافتتاحها  
بأيدي أهلها فغناها وأكلوها  
وروى الزبير بن بكار في أخبار  
المدينة عن عبد الله بن  
الدرادري انه قال بلغني ان  
للمدينة في الزوراة أربعين امما  
﴿عن أبي هريرة رضى الله عنه  
قال سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم يقول يتركون  
المدينة﴾ الاكثر على الخطاب  
والمراد بذلك غير الخطابين لم يكنهم  
من أهل البلد أو من نسل  
الخطابين أو من نوعهم قال في  
الفتح وروى بالغيبة ورجحه  
القرطبي (على خير ما كانت) من  
العمارة وكثرة الأشجار ورحمتها  
وفي أخبار المدينة لعمر بن شبة  
ان ابن عمر أنكر على أبي هريرة  
قوله خير ما كانت وقال انما قال  
صلى الله عليه وآله وسلم أعز  
ما كانت وأن أباهريرة صدقه  
على ذلك قال القرطبي وقد وجد

الظاهر والعصر جامعاً فاذا فرغوا من الصلاة ساروا الى الموقف قوله بغيره بفتح الون  
وكسر الميم ويجوز اسكان الميم وهي موضع يجنب عرفات وليست من عرفات قوله ولا  
تشك قرين الخ يعني ان قرينا كانت تقف في الجاهلية بالمسعر الحرام وهو جبل  
المزدلفة يقال له قرح نظروا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سوا فتهم قوله فاجزأ  
جأوز المزدلفة ولم يتفهم ابل توجهه الى عرفات قوله أهم باقعه وافتح القاف والقصر  
ويجوز المد قال ابن الاعرابي القصو التي قطع اذنهم والجاء دعأ كبر منه وقال أبو  
عبيد القصور المقلوبة الاذن عرضا وهو اسم لبقعه صلى الله عليه وآله وسلم قوله  
فرحلت بضم الفتح الما الهمله أي جعل عليا الرجل قوله بطن الوادي هو وادي  
عرفة بضم العين وفتح الراء بعد هاتون قوله فخطب الخ فيه استصحاب الخطبة للإمام  
بالجج يوم عرفة في هذا الموضع وهو سنة باتفاق جماهير العلم وخالف في ذلك المالكية  
قوله ان دماكم الخ قد تقدم شرحه في باب استصحاب الخطبة يوم النحر من  
أبواب العيد

• (باب المسير من منى الى عرفة والوقوف بها وأحكامه) •

(عن محمد بن أبي بكر بن عوف قال سألت أنسا ونحن غاديان من منى الى عرفات عن  
التلبية كيف كنتم تصنعون مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كان يلبي الملبى فلا  
يشكر عليه وبكبر المكبر فلا يشكر عليه متفق عليه • وعن ابن عمر قال غدا رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم من منى حين صلى الصبح في صبيحة يوم عرفة حتى أتى عرفة فبذل  
بذرة وهي منزل الامام الذي ينزل به بعرفة حتى اذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم بهجر الجمع بين الظهر والعصر ثم خطب الناس ثم راح فوقف  
على الموقف من عرفة رواه أحمد وأبو داود • وعن عروة بن مضر بن أبوس بن سارية  
ابن لام الطائي قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمزدلفة حين خرج الى  
الصلاة فقلت يا رسول الله اني جئت من جبلي طيأ كالت راحلتي وانعت نفسي  
والله ما تركت من جبل الا وقتت عليه فهل لي من حج فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

ذلك حيث صارت معدن الخلافة ومعدن الناس ولجأهم ورجاء اليه اخيرات الارض وصارت  
من أعز البلاد فلما انتقلت الخلافة عنم الى الشام ثم الى العراق وتعلبت عليهم الاعراب وتعاورهم التستروا وحلت من أهلها  
فصدتهم ساعوا في الطير والسباع وهذا معنى قوله (لا يغشاهما) أي لا يسكنها (الا العواقر) جمع عاقبة التي تطاب قوائمها ولا يذر  
العواقر قال ابن الجوزي اجتمع في العراق شيان أحدهما انهما طلبة لا قوائم امن قولك عرفت فلاناً عقومنا ناعا والجمع  
عنا أي أتيت أطلب معروفه والثاني من العفا وهو الموضع الخالي الذي لا يسكنه فان الطير والوحش تصيد به لانه على



نفسه فيه قال القاضي عياض هذا جرى في العصر الاول وانقضى وقد ترك المدينة على أحسن ما كانت حين انقلبت  
الخلافة منه الى الشام وذلك خير ما كانت للدين لكثرة العلماء والدينا بعد ما تم واتساع حال أهلها وذكروا أخباريون في  
بعض الفتن التي جرت في المدينة انه رحل عنها أكثر الناس وبقيت أكثر غارها للعواقي وخات مسدة ثم تراجع الناس اليها  
(يريد عواقي السباع والطير) قال النووي المختار ان هذا الترك يكون في آخر الزمان عند قيام الساعة ويوضحه قصة الراعيين  
فقد وقع عند مسلم باللفظ ثم يحشر راعيتهم في البخاري انه ما آخر ٢٨٣ من يحشر وقال أبو عبد الله الا بي وهذا

لم يقع ولو وقع لنوازل الظاهر  
انه لم يقع بعد ودليل المجزأة  
يوجب القطع بوقوعه في  
المستقبل ان صح الحديث وان  
اظهر انه بين يدي نفخة الصعق  
كما يدل عليه موت الراعيين  
اتهمى قال في الفتح ويؤيده  
ما رواه مالك عن ابن جاس  
بهمهتين وتحقيف السنين عن  
عمه عن أبي هريرة رفعه اتمركن  
المدينة على أحسن ما كانت  
حتى يدخل الذئب فيه عوي على  
بعض سوارى المسجد أو على  
المسبر قالوا فان يكون ثمارها  
قال للعواقي الطير والسباع  
أخرجه مع بن عيسى في الموطأ  
عن مالك ورواه جماعة من  
الثقات خارج الموطأ ويشهد  
لذلك أيضا ما روى أحمد والحاكم  
 وغيرهما من حديث مجاهد بن  
الادوع الاسلمى قال بعث النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم لحاجة  
ثم أقبلت وأنا خارج من بعض  
طرق المدينة فاخذ بيدي حتى  
أتينا أحدا ثم أقبل على المدينة  
فقال ويل امها قرية يوم يدهما

وسلم من ثم وصلاتنا هذه ووقف من هنا حتى ندفع وقد وقف قبل ذلك بعرفة ليلة الاثني عشر  
فقد تم حجه وقضى تشهده واما الخمسة وصححه الترمذي وهو حجة في أنتم ما عرفة كله وقت  
لوقوف) حديث ابن عمر في اسناده محمد بن اسحق وفيه كلام معروف قد تقدم ولا كنهه قد  
صرح به بالتحديث وبقية رجل اسناده ثقات وحديث عروة بن مضر من أخرجه أيضا  
ابن حبان والحاكم والدارقطني وصححه الحاكم والدارقطني والقاضي أبو بكر بن  
العربي على شرطهما قوله ونحن غاديان أي ذاهبان غدوة قوله كيف كنتم تصنعون  
ي من الذكر وفي رواية مسلم ما يقول في التلبية في هذا اليوم قوله فلا يترك عليه يضم  
أوله على البناء للجهول وفي رواية البخاري لا يعيب أحدنا على صاحبه والحديث يدل على  
التخفيف بين التكبير والتلبية اتمركن صلى الله عليه وآله وسلم لم لهم على ذلك قوله غدا  
بأنه المجمة أي سار غدوة قوله حين صلى الصبح ظاهره انه توجه من متى حين صلى الصبح  
بها وان كان قد تقدم في حديث جابر المذكور في الباب الذي قبل هذا انه كان بعد طلوع  
الشمس قوله وهي منزل الامام الخ قال ابن الحاج المالكي وهذا الموضع يقال له الاراء  
قال الماوردي يستحب ان ينزل بمكة حيث نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو  
عند الصخرة الساوقة بأصل الجبل على عين المذاهب الى عرفات قوله راح أي بعد زول  
الشمس قوله مهب رايتشديد الجيم المكسورة قال الجوهرى التهجير والتهجير السير في  
الهجرة والهجرة نصف النهار عند اشتداد الحر والتوجه وقت الهجرة في ذلك اليوم  
سنة لما يلزم من تجبل الصلاة ذلك اليوم وقد أشار البخاري الى هذا الحديث في صحيحه  
فقال باب التهجير بالراح يوم عرفة أي من غرة قوله فجاء بين الظهر والعصر قال ابن  
المنذر أجمع أهل العلم على ان الامام يجمع بين الظهر والعصر بعرفة وكذلك من صلى  
مع الامام وذكرا أصحاب الشافعي انه لا يجوز الجمع الا ان يمتد بين وطنه سنة عشر فرسخا  
الحاقا له بالقصر قال وليس بصحيح فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يجمع فجاء معه من  
حضر من المبكين وغيرهم ولم يأمرهم بترك الجمع كما أمرهم بترك القصر فقال أئقوا  
فاناسروا ولو حرم الجمع لمتهمهم اذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة قال ولم  
يلعننا عن أحد من المتقدمين خلاف في الجمع بعرفة والمزلة بل وافق عليه من لا يرى

أهلها كايمن ما تكون قلت يا رسول الله من يأكل عرها قال عافية الطير والسباع وروى عمر بن شبة باسناد صحيح عن عوف  
ابن مالك قال دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المسجد ثم نظر اليه فقال أما والله ليدعها أهلها امذلة أربعين عاما  
للعواقي أتدرون ما العواقي الطير والسباع قلت وهذا لم يقع قطعا وقال المهلب في هذا الحديث ان المدينة تسكن الى يوم  
القيامة وان خلت في بعض الاوقات لقصد الراعيين بقصدهم الى المدينة انتهى ومراده بالراعيين المذكور ان في قوله (وأخر  
من يحشر) أي يموت فيحشر لان الحشر بعد الموت أو يتأخر حشرهما التأخر موت ما أو يحشر مع من يساق اليها كافي لفظ

رواية مسلم (راعيان من مريضة) بضم الميم والزاي قبيلة من مضر وهذا يحتمل أن يكون حديثنا آخر مسندة لا تعلق له بالذي قبله وأن يكون من قصة الحديث الذي قبله وعليه ما يترتب الاختلاف السابق عن عباس والنووي والثاني أطهر كما قال النووي (يريدان المدينة شقان) أي يصحان والنعيق زجر الغنم يقال نعق ينعق بكسر العين ونعيقها نعيقاً ونعقا ونعقاً إذا صاح بالغنم وأغرب الداودي فقال معناه يطلب الكلا في مكانة فسرّه بالمقصود من الزجر لأنه يزجرها عن المضرعي الويل إلى المضرعي الوسيم (بغتهما) ٢٨٤

المدينة (وحوشاً) بالجمع أي ذات وحوش ظلوها من سكان أرفى رواية وحشاً أي خالصة ليس بها أحد والوحش من الأرض الظلام وقد يكون جمع وحوش وأصل الوحش كل شيء يوحش من الحيوان ويجمع وحوش وتشد يعبروا عنه من جمعه وحينئذ فالضمير للمدينة وعن ابن المربوط أنه للغنم أي انقلبت الغنم وحوشاً والقدرة صالحة لذلك وأولها في أن الغنم صارت متوحشة تنفر من أصوات الرعاة وأنكره القاضي وصوب النووي الأول (حتى إذا بلغا) الراعيان (ثنية الدواع) التي كان يشيع اليها ويوقع عندها وهي من جهة الشام (نحو) أي سقطا (على وجوههما) مبين قال في الفتح ويؤيده أن في بقية الحديث أنه ما يجتران على وجوههما إذا وصلتا إلى ثنية الدواع وذلك قبل دخولهما المدينة بلا شك فيدل على أنهما وجدتا الوحش المذكور قبل دخولهما فانه قوي أن الضمير يعود

الجمع في غيره قوله ثم خطب الناس فيه دليل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم خطب بعد الصلاة قوله ابن مضر من بضم الميم وفتح الصاد المجهمة وتشديد الراء الميمكة ورواه عن سبعة مهله قوله ابن لام هو بوزن جام قوله من جبل طي هي ما جبل سلى وجبل أجافه المنذري وطي يفتح الطاء وتشديد الياء بعده هاء مزة قوله أكانت أي أعيتت قوله من جبل يفتح الحاء المهمله واسكان الموحدة أحد حبال الرمل وهو ما اجتمع فاستطال وارتفع قاله الجوهري قوله صلاتنا هـ ذه يعني صلاة الفجر قوله لا أولاً ونحوه ما بينه من أن هذا أحد بن حنبل فقال وقت الوقوف لا يختص بما بعده الزوال بل وقته ما بين طلوع الفجر يوم عرفه وطلوعه يوم العيد لأن لفظ الليل والنهار مطلقان وأجاب الجمهور عن الحديث بأن المراد بانها ما بعده الزوال دليل أنه صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدين بعده لم يبقوا إلا بعد الزوال ولم ينقل عن أحد أنه وقف قبله فكانهم جعلوا هذا الفعل مقيداً لذلك المطلق ولا يخفى ما فيه قوله وقضى نفسه قبل المراد به أنه أتى بما عليه من المناسك والمشوران التفت ما يصنعهم الحرم عند دخوله من تقصير شعر أو حلقه وحاق العانة وتفت الأبط وغيره من خصال الفطرة ويدخل في ضمن ذلك فخر البدن وقضاء جميع المناسك لأنه لا يقضى التفت إلا بعد ذلك وأصل التفت الوضوء والقذور (وعن عبد الرحمن بن عمران ناساً من أهل نجد أتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو واقف بعرفة فناداه فامرهم نادياً نادى الجميع عرفة من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك أيام منى ثلاثة أيام فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه وأردف رجلاً نادى بهن رواه الخمسة • وعن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فخرت هماً ومنى كلها فخر فخر وافي بالسكم ووقفت هماً وعرفة كلها موقف ووقفت هماً وجميع كلها موقف رواه أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجه وأحمد أيضاً فخره وفيه وكل خراج مكة طريق ومخير) حديث عبد الرحمن بن عوف أخرجه أيضاً ابن حبان والطحاكم والدارقطني والبيهقي قوله فسألوا أي قالوا كيف حج من لم يدرك يوم عرفة كما يوجب عليه البخاري قوله الحج عرفة أي الحج الصحيح حج من أدرك يوم عرفة قال الترمذي قال سفيان الثوري والعمل على حديث عبد الرحمن

على غفهما وكان ذلك من علامات القيامة ويوضح هذا رواية عمر بن شبة في أخبار المدينة من طريق ابن عطاء السائب عن رجل من أنجب عن أبي هريرة موقوفاً قال أخر من بمشرك رجلان رجل من مريضة وآخر من جهينة فيقولان أين الناس فيا أيان المدينة فلا يريان إلا الثعالب فينزل إليهم ما ملكان فيصعبانهم على وجوههما حتى يلحقانهم بالناس وعنده أيضاً من حديث حذيفة بن أسيد أنهم ما يبقون الناس فيقولان تطلق إلى بني فلان فيأتونهم فلا يجيدان أحداً فيقولان تطلق إلى المدينة فيمطلقان بها أحد فيمطلقان إلى البقيع فلا يجيدان إلا السباع والثعالب وهذا يوضح

أحد الاحتمالات المتقدمة وروى ابن خبان عن أبي هريرة رفعه أن قرينة في الإسلام خرابا المدينة وهو مناسب كون آخر  
من يحشم يكون منها وقد أخرج الحديث مسلم (عن سفيان بن أبي زهير) مصغرا الأزدي من أردشوة النخري ويلقب بابن  
القرينة فتح القاف وكسر الراء بعد هاء الهمزة صحابي بعدني أهل المدينة (رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم يقول تفتح العين) مبنى للمفعول وصحى العين لأنه عن عين القبله أو عن عين الشمس أو بين بن خطان قال ابن عبد  
 البر وغيره انتخت العين في أيام النبي صلى الله عليه وآله وسلم ٢٨٥ وفي أيام أبي بكر والشام بعدها والعراق

بعدها وفي هذا الحديث علم من  
أعلام النبوة فقد وقع على  
وفق ما أخبر به صلى الله عليه  
 وآله وسلم وعلى ترتيبه ووقع  
تفرق الناس في البلاد ما فيها  
من السعة والرخاء ولوصفوا  
على الإقامة بالمدينة لكان خيرا  
لهم (فيأتي قوم) من الذين  
حضروا فتحها وأعجبهم حسنها  
ورخاؤها (يسون) بفتح الياء  
وكسر الباء وتشديد السين  
ثلاثيا وعن ابن القاسم ضم  
الموحدة من باب ضرب وباب  
نصر وضم الياء وكسر الباء  
أيضاً من الثلاثي المزبد أي  
يسوقون دوابهم إلى المدينة  
سوقا لئلا قال أبو عبيد الله  
سوق الابل يقول بس بس  
عند السوق وإرادة السرعة  
قال الداودي معناه يزجرون  
دوابهم فيفتتون ما يظنون عليه  
من الأرض من شدة السير فيصير  
عبارة قال تعالى وبست الجبال  
بأساً أي سالت سيلا وقيل معناه  
سارت سيرا وقال ابن القاسم  
البس المبالغة في الفت ومنه قيل

ابن يعمر عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغيرهم ان من لم يقف  
بعرفات قبل التجر قد فاته الحج ولا يجزئ عنه ان جاء بعد طلوع التجر ويجعلها عمرة  
وعليه الحج من قابل وهو قول الشافعي وأحمد وغيرهما قوله من جاء ليلة جمع أي ليلة  
البيت بالزائدة وظاهره انه يكفى الوقوف في جزء من أرض عرفة ولو في لحظة طرفة في  
هذا الوقت وبه قال الجمهور وروى النوري قولاً انه لا يكفى الوقوف ليلة من اقتصر  
عليه فقد فاته الحج والاحاديث الصحيحة تروى قوله أيام منى مرفوع على الابتداء  
وخبره قوله ثلاثة أيام وهي الأيام المعصودات وأيام التشرى وأيام رمى الجمار وهي  
الثلاثة التي بعد يوم النحر وليس يوم النحر منها إلا جماع الناس على انه لا يجوز النفر  
يوم ثاني النحر ولو كان يوم النحر من الثلاث لجاز أن ينقصر من شاء في ثانيه قوله في نيجل  
في يومين أي من أيام التشرى في فترتي اليوم الثاني من أيام التشرى عليه في تحمله ومن تأخر  
عن النفر في اليوم الثاني من أيام التشرى إلى اليوم الثالث فلا ثم عليه في تأخيره  
وقيل المعنى ومن تأخر عن الثالث إلى الرابع ولم ينه رجع العامة فلا ثم عليه والتحضير  
ههنا وقع بين الفاضل والأفضل لان المتأخر أفضل فان قيل انما يخاف الاثم المتجمل فما  
بالمتأخر الذي أتى بالأفضل الحق به فالجواب ان المراد من عمل بالرخصة وتجمل فلا اثم  
عليه في العمل بالرخصة ومن ترك الرخصة وتأخر فلا اثم عليه في ترك الرخصة وذهب  
بعضهم الى أن المراد وضع الاثم عن المتجمل دون المتأخر وان كان ذلك كراما والمراد  
أحدهما قوله ينادي بين أي هذه الكلمات قوله نحرته ههنا ومعنى كاهها نحره يعني  
كل بقعة منها يصح التحرف فيها وهو متفق عليه لكن الأفضل النحر في المكان الذي نحر  
فيه صلى الله عليه وآله وسلم كذا قال الشافعي ونحر النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو  
عند الجرة الأولى التي تلي مسجد منى كذا قال ابن التين وحدثني من وادي محسر الى  
العقبة قوله في رحالكم المراد بالرحال المنازل قال أهل اللغة رحل الرجل منزله سواء  
كان من حجر أو من شعر أو من وبر قوله ووقفت ههنا يعني عند الصخرات وعرفة  
كاهها موقف يصح الوقوف فيها وقد أجمع العلماء على ان من وقف في أي جزء كان من  
عرفات صح وقوفه ولها أربعة حدود حد إلى جادة طريق المشرق والثاني إلى حافات  
الجبل الذي وراء أرضها والثالث إلى البساتين التي تلي قرينها على يسار مسقط

للدقيق المصنوع بالدهن بسيس وانكر ذلك النوري وقال انه ضعيف أو باطل قال ابن عبد البر وقيل معنى يسون يسألون عن  
البلاد ويستقرئون أخبارها بالسير واليهما قال وهذا لا يكاد يعرفه أهل اللغة وقيل معناه ينون لاهلهم البلاد التي تفتح  
ويدعونهم الى سكناها فيتحملون بسبب ذلك من المدينة راحلين اليها وشهد لهذا حديث أبي هريرة عند مسلم لم يأتي على الناس  
زمان يدعو الرجل ابن عمه وقرينه هلم الى الرخاء والمدينة خير لهما وعلى هذا الذين يحملون غير الذين يسون وكان الذي حفر  
الفتح أحبه حسن البلد وراؤها قد عاقبه الى الجحى اليه لذلك فيحمل المدعو بأهله وأتباعه لكن صوب النوري ان في

حديث الباب الاخبار عن خرج من المدينة منكم لاياله باسا في سيره مدسرا الى الرخاء والامصار المقتحمة ويؤيده رواية ابن  
 بريدة عن طريق أبي معاوية عن هشام بن عروة في هذا الحديث ما يؤيده واقظه تفتح الشام فيخرج الناس اليها يسون والمدينة  
 خير لهم ويوضح ذلك حديث جابر عند أحمد وهو عالياقين على أهل المدينة زمان ينطلق الناس منها الى الارياف يلقون  
 الرخاء فيجدون رخاء ثم يأتون فيجدهم لو كانوا يعلمون وقال المذري رجاله رجال الصحيح  
 وقال في القح وفي اسناد ابن ابي عمير ٢٨٦ ولا بأس به في المناقب والارياف جمع ريف بكسر الراء وهو ما قرب

الكعبة ولرابع وادى عرنة انضم العيين والثون وليست هي ولا غرة من عرفات  
 ولا من الحرم قوله وجمع كلها وقف جمع باسكان الميم هي الزدافة كما تقدم وفيه دليل  
 على انها كلها وقف كان عرفات كلها موقوف قوله وكل فجاء مكة طريق القعاج بكسر  
 الفاء جمع فج وهو الطريق الواسعة والمراد ان طريق من سائر الجهات والاقطار التي  
 يقصدها الناس للزيارة والاثبات اليها من كل طريق واسع وهذا متفق عليه وان كان  
 الافضل الدخول اليها من الثنية العليا التي دخل منها النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما  
 تقدم وهذه الزيادة رواها أبو داود وكبارها أحمد وابن ماجه (وعن اسامة بن زيد قال  
 كنت رافا النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعرفات فرفع يديه يدعو فبالت به ناقصه فقط  
 خطماها فقامت اول الخطام باحدى يديه وهو رافع يده الاخرى رواه الاساق وعنه عمرو  
 ابن شعيب عن أبيه عن جده قال كان أكر دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم عرفة  
 لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد بيده الخير وهو على كل شيء قدير رواه  
 أحمد والترمذي ولفظه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خير الدعاء دعاء يوم عرفة  
 وخير ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على  
 كل شيء قدير) حديث اسامة اسناده في سنن النسائي هكذا أخبرناه بقوب بن ابراهيم عن  
 هشيم حدثنا عبد الملك عن عطاء قال قال اسامة فذكره وهو لا يكلمهم رجال الصحيح  
 وعبد الملك هو ابن عبد العزيز المعروف بابن جريح وحديث عمرو بن شعيب في اسناده  
 جاد بن أبي حمزة وهو ضعيف وفي الباب عن ابن عمر بنحوه عند العقيلي في الضعفاء وفي  
 اسناده فرج بن فضال وهو ضعيف وقال البخاري منكر الحديث وعن علي عليه السلام  
 عند الطبراني في المناسك بنحوه في اسناده قيس بن الربيع وأخرجه البيهقي عنه بزيادة  
 اللهم اجعل في قلبي نور وفي بصري نور اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري وفي  
 اسناده موسى بن عبيدة الرندي وهو ضعيف وتفرد به عن أخيه عبد الله عن علي عليه  
 السلام قال البيهقي ولم يدرك عبد الله عليا وعن طلحة بن عبيد الله بن كريب يفتح الكاف  
 وآخره زاي عند مالك في الموطأ من سلالة رواء البيهقي عن مالك موصولا وضعفه وكذا  
 ابن عبد البر في التمهيد قوله فرفع يديه فيه دليل على ان عرفته من المواطن التي بشرع فيها

المسا في أرض العرب وقيل هو  
 الأرض التي فيها الرزع والخصب  
 وقيل غير ذلك (فيجدهم لو كانوا يعلمون) منها  
 أي من المدينة (بأهلهم ومن  
 أطاعهم) من الناس راحلين الى  
 اليمن (والمدينة خير لهم) منها  
 لانها حرم الرسول وجواره  
 وهبط الوحى ومنزل البركات  
 ومحل الصلوات (لو كانوا يعلمون)  
 بما فيها من النضائل كالصلاة  
 في مسجد هاو ثواب الإقامة فيها  
 وغير ذلك من الفوائد الدينية  
 والاخرية التي يستحقونها بها  
 ما يجودونه من الخطوط القانية  
 العاجلة بسبب الإقامة في غيرها  
 ما ارتحلوا منها قاله البيضاوي  
 وقواه الطيبي قالوا والمراد به  
 الطماحون من المدينة رغبة  
 عنها كارهين لها وأما من خرج  
 لحاجة أو تجارة أو جهاد أو نحو  
 ذلك فليس بداخل في معنى  
 الحديث وفي هذا الحديث فضل  
 المدينة على البلاد وهو أمر يجمع  
 عليه وفيه دليل على ان بعض  
 البقاع أفضل من بعض قال  
 الخطاط ابن حجر ولم يختلف العلماء

في ان للمدينة فضلا على غيرها وانما اختلفوا في الافضلية بينها وبين مكة (وتفتح الشام) ومعنى به  
 لأنه عن شمال الكعبة (فيأتى قومه يسون) يفتح أقواله وضحه وكسر الباء وضحه (فيجدهم لو كانوا يعلمون) من المدينة (بأهلهم ومن  
 أطاعهم) من الناس راحلين الى الشام (والمدينة خير لهم) منها المأذكر (لو كانوا يعلمون) فضلها فاجاب محمد بن ذر عن كافي  
 السابق والا لاحق دل عليه ما قبله وان كانت لوجه في بيت فلا جواب لها وعلى كلا التقديرين نفيه فجهيل لمن فارقها بالنفوس  
 على نفسه خير أعظمها قال الطيبي الذي يقتضيه هذا المقام أن ينزل ليعاون منزلة اللازم لينتفى عنهم المعرفة بالسكنة ولو ذهب

مع ذلك الى التفتي لكان أبلغ لان التفتي طاب ما لا يمكن حصوله أي ليهتم لو كانوا من أهل العلم تغليظنا وتشديد التفتي وفيه  
اشارة بانهم ممن ركن الى الحظوظ البهيمية والخطام الذاتي وأعرضوا عن الاقامة في جوار الرسول ولهذا كرر قوما وصفه  
في كل قرية بقوله يسون استحضارا تلك الهيمه القبيحة والله أعلم (وتفتح العراق في اتي قوم يديون فيتمه لون باهليهم) من  
المدينة (ومن أطاعهم) من الناس راحلين الى العراق (والمدينة خير اياهم) من العراق (لو كانوا يعلمون) ومطابقة الحديث  
لترجمة من حيث ان هؤلاء القوم المذكورين تفرقوا في

٢٨٧

المدينة ولوصبروا على الاقامة  
فيها لكان خير اياهم ورواه هذا  
الحديث كاهم مديون الاشخه  
وفيه الحديث والاختيان  
والمنعنة والسماع والقول  
ورواية تايي عن تابعي وصحابي  
عن صحابي وآخرجه مسلم في الطنج  
وكذا النسائي (عن أبي هريرة  
رضي الله عنه ان رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم قال ان  
الايمان لبارز) اللام في قوله  
لبارز للتوكيد أي ان أهمل  
الايمان لنضم وتجنم مع (الى  
المدينة كاتار الحمة الى جحرها)  
أي كانت شر الحمة من جحرها في  
طلب ما تعيش به فاذا راعها شيء  
رجعت الى جحرها كذلك الايمان  
انتشر من المدينة فكل مؤمن  
له من نفسه سائق اليها المحبة في  
سالكها صلى الله عليه وآله وسلم  
وهذا شامل للجميع الازمنة أما  
زمنه صلى الله عليه وآله وسلم  
فلما علم منه وأما زمن الصحابة  
والتابعين وتابعيهم فلما قدموا  
بهمهم وأما بعدهم فلزيارة قبره  
الشريف بشدة الرحل الى مسجده

رفع اليدين عند الدعاء فيخص به عموم حديث أنس المة قدم في صلاة الاستسقاء قوله  
وهو رافع يده الاخرى فيه دليل على ان رفع إحدى اليدين عند الدعاء اذا منع من رفع  
الاخرى عند رلا باسم به قول دعاء يوم عرفة ربح المزي جردعاء ليكون قوله لا اله الا الله  
خير الخير الدعاء وتغير ما قالت أنا والنيون ويؤيده ما وقع في الموطأ من حديث طلحة  
بلنظ أفضل الدعاء يوم عرفة وأفضل ما قالت أنا والنيون من قبلي لا اله الا الله وما وقع  
عند العقلي من حديث ابن عمر بلنظ أفضل دعائي ودعاء الانبياء قبلي عشية عرفة لا اله  
الا الله وأحاديث الباب تدل على مشروعية الاستسقاء من هذا الدعاء يوم عرفة وأنه  
خير ما يقال في ذلك اليوم (وعن سالم بن عبد الله ان عبد الله بن عمر جاء الى الخراج بن  
يوسف يوم عرفة حين زالت الشمس وأتاهه فقال الرواح ان كنت تريد السنة فاقصر الخطبة  
هذه الساعة قال نعم قال سالم فقامت للعجاج ان كنت تريد تصيب السنة فاقصر الخطبة  
وعمل الصلاة فقال عبد الله بن عمر صدق رواء البخاري والنسائي وعن جابر قال راح  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى الموقف بعرفة فخطب الناس الخطبة الاولى ثم أذن بلال  
ثم أخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الخطبة الثانية ففرغ من الخطبة وبلال من  
الاذان ثم أقام بلال فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر رواء الشافعي) حديث جابر  
أخرجه أيضا البيهقي وقال تفرده ابراهيم بن أبي يحيى وفي حديث جابر الطويل الذي  
أخرجه مسلم ما يدل على انه صلى الله عليه وآله وسلم خطب ثم أذن بلال ليس فيه ذكر أخذ  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الخطبة الثانية وهو أصح ويترجح باصره قول هو ان  
المؤذن قد أمر بالانصات للخطبة فكيف يؤذن ولا يسمع الخطبة قال المحب الطبري وذكر  
الملا في سيرته ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما فرغ من خطبته أذن بلال وسكت  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمأفرغ بلال من الاذان تكلم بكلمات ثم أناخ  
راخلته وأقام بلال الصلاة وهذا أولى مما ذكره الشافعي اذ لا يفتوت به سماع الخطبة  
من المؤذن قوله فاقصر الخطبة الخ قال ابن عبد البر هذا الحديث يدخل عندهم في المخذ  
لان المراد بالسنة سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أطلقت مالم تنصف الى  
صاحبها سنة العمر بن انتهى والكلام على ذلك مستوفى في الاصول وقد تقدم

المنيف والصلاة فيه والتبرك بشهادة آثاره وأثار أصحابه رزقني الله ذلك والمعات على محبته هناك اللهم اني أتوجه اليك بنبيك  
سيد الرسل وأكرم الانبياء في ذلك وفي جميع أمور وأمر أخلاقي من الرجال والنساء والصبيان فتشفعه في وساني وخلاقي  
انك أنت الجواد الكريم قال الداودي كان هذا في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والقرن الذي كان منهمم والذين يلونهم  
خاصة انتهى والله دره فافقه للمقصود وقال القرطبي فيه تنبيه على محبة مذهب أهل المدينة وسلامتهم من البدع وان  
عملهم حجة بكارواه مالك قال في الفتح وهذا ان سلم اختص بعصير النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدين وأما بعد



ظهوز الفتن وانتشار الصغابة في البلاد لاسيما في أواخر المائة الثانية وحمل برافه وبالمشاهدة بخلاف ذلك انتهى منه وصافي  
 زمامها هذا فقد كثرت الذنوب والبلوى بالبدع والمنكرات وأطبع الهوى والهدونات وصار المعروف منكرا وعاد المنكر  
 معروفا ودرج أهل التقوى وظهر أصحاب الفتوى وكان ما كان (عن سعد بن أبي وقاص) رضي الله عنه قال سمعت النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يكيد أهل المدينة أحد (أي لا يفعل بهم كيداً من مكروء وحرب وغير ذلك من وجوه الضرر  
 بغير حق) (الأنعام) أي ذاب (كما  
 ٢٨٨) يذوب (المخ في الماء) والمسلم لا يريد أحد أهل المدينة بسوء

حدث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يروح عند صلاة الظهر  
 وقد منان ظاهر ويخالف حديث جابر الأطويل عند مسلم أن توجهه صلى الله عليه  
 وآله وسلم من غرة كان حين زافت الشمس والمصنف رحمه الله تعالى اختصر هذه  
 القصة الواقعة بين ابن عمر والجراح وهي في البخاري أطول من هذا المقدار وكذلك  
 في سنن النسائي

• (باب الدفع إلى مزلفة ثم منها إلى منى وما يتعلق بذلك) •

(عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين أقاض من عرفات كان  
 يسير العنق فإذا وجد فجوة نص متفق عليه • وعن الفضل بن عباس وكان رديف النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في عشية عرفة وعذاة  
 جمع للناس حين دفعوا إليكم السكنة وهو كاف ناقصه حتى دخل محسرا وهو من منى  
 وقال عليكم بحصى الخذف الذي يرمى به الجمره رواه أحمد ومسلم • وفي حديث جابر أن  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى المزلفة فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد  
 وأقامتين ولم يسبح بينهما شيئا ثم اضطلع حتى طلع الفجر فصلى الفجر حين تبين له الصبح  
 بأذان وأقامة ثم ركب القصور حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فمدعا لله وكبره  
 وهله ووحده فلم يزل واقفا حتى اسفر جدا فدفع قبل أن تطلع الشمس حتى أتى بطن  
 محسر فحرك قليلا ثم سلك الطريق الوسطى التي تخرج على الجمره الكبرى حتى أتى الجمره  
 التي عند الشجرة فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها حتى الحصى الخذف روى من  
 بطن الوادي ثم انصرف إلى المحرر رواه مسلم) قوله العنق بفتح المهملة والنون وهو  
 السير الذي بين الأبطاء والأسراع وفي المشارق أنه سير مهمل في سرعة وقال القرطبي  
 مريع وفي التمام وهو الخط والقسيح وانصب العنق على المصدر المؤكد كدلالة  
 الفعل قوله فجوة بفتح الفاء وسكون الجيم المكان المنسج قوله نص بفتح النون وتشديد  
 المهملة أي أسرع قال ابن عبد البر في هذا الحديث كيفية السير في الدفع من عرفة إلى  
 مزلفة لأجل الاستحجال للصلاة لأن المغرب لا تصل إلا مع العشاء بالازدلفة فيجمع بين

الأذنيه الله في النار ذوب  
 الرصاص أو ذوب الملح في الماء  
 وهذا صريح في الترجمة لأنه  
 لا يستحق هذا العذاب إلا من  
 ارتكب انما عظيما قال عياض  
 هذه الزيادة تدفع اشكال  
 الأحاديث الأخر وتوضح أن  
 هذا حكمه في الآخرة والمراد  
 من أرادها في حيلة النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم بسوء اضطلع  
 أمره كما يضطلع الرصاص في  
 النار أو المارد من أرادها في  
 الدنيا بسوء فانه لا يهل بل يذهب  
 سلطانه عن قرب كما وقع لمسلم بن  
 عقبة وغيره فانه عوجل عن قرب  
 وكذلك الذي أرسله أو المارد من  
 كادها اغتبالا وطبا الغرتماني  
 عقلة فلا يتم له أمر بخلاف من  
 أتى ذلك جهارا كما استباحها  
 مسلم بن عقبة وغيره وروى  
 النسائي من حديث السائب بن  
 خلاد رفعه من أخاف أهل  
 المدينة ظالميا لهم أخافه الله  
 وكانت عليه لعنة الله الحديث  
 ولا بن حبان نحوه من حديث جابر  
 (عن أسامة) بن زيد رضي

الله عنه قال أشرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم) نظر من مكان مرتفع (على أطمن من أطام  
 المدينة) وهي الحصون التي تبنى بالجارة وقيل هو كل بيت مربع مسطح وهو جمع قوله وجمع النكرة أطوم والواحدة أطمة  
 كالأكمة وقد ذكر الزبير بن بكار في أخبار المدينة ما كان بها من الأطام قبل حلول الأوس والخزرج بهم ثم ما كان به بعده  
 سألهم وأطال في بيان ذلك (فقال هل ترون ما أرى أني لأرى) بالبصر (مواقع) أي مواضع سقوط (الفتن خلال سيرةكم)  
 أي نواحيها إن تذكرن الفتن مثلت لحي رآها (كواقع القطر) وهذا كما مثلت له الجنة والفارق القبلة حتى رآها وهو يصلي



أو تكون الرقية بغيره في العلم وشبهه سقوط الفتن وكثرتها بالمدينة بسقوط الفتن والكثرة والعموم وقد وقع ما أشار إليه صلى الله عليه وآله وسلم من قتل عثمان وهلم جرا ولا سيما يوم الحرة وهذا من أعلام النبوة وأخرجه البخاري ومسلم في الفتن أيضا (عن أبي بكر) نفع بن الحارث بن كادة الثقفي (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال لا يدخل المدينة رعب المسيح الدجال أي ذعره وخوفه والدجال من الدجال وهو الكذب والخلط لانه كذاب خلط وإذا لم يدخل رعبه قبل الأولى أن لا يدخل (أها) أي للمدينة (يومئذ سبعة أبواب على كل باب ملكان يحرسانه) ورواه

٢٨٩

هذا الحديث كلهم مدنيون وفيه تابعي عن تابعي والتحديث والعنة والقول وأخرجه أيضا في الفتن وهو من إفراجه (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) على أنقاب المدينة جمع نقب بفتح النون وسكون القاف وهو جمع قلة وجمع السكينة نقاب قال ابن وهب يعني مداخل المدينة وهي أبوابها وفوهات طرقتها التي يدخل إليها منها كما جاء في حديث آخر على كل باب منها ملك وقيل طرقتها وفي القاموس النقاب الطريق في الجبل انتهى وقيل الطرف التي يسميها الناس ومنه قوله تعالى فتقوا في البلاد (ملائكة) يحرسونها (لا يدخلها الطاعون) الموت الذريع القاشي أي لا يكون به مثل الذي يكون بغيرها كالذي وقع في طاعون عمواس والحارث وقد أظهر الله تعالى صدق رسوله فلم ينقل قط أنه دخلها الطاعون وذلك ببركة دعائه صلى الله عليه وآله وسلم

المصلتين من الوقا والسكينة عند الرحمة ومن الاسراع عند عدم الزحام قوله وهو كاف ناقته الخ هذا محمول على حال الزحام دون غير مبدل حديث أسامة المتقدم وكذلك يحمل حديث ابن عباس عن أسامة عند أبي داود وغيره أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أردفه حين أفاض من عرفة وقال أيها الناس عليكم بالسكينة إن البر ليس بالايحاف قال قياريت ناقته رافعة يدها حتى أتى جمعها وقد جعله على مثل ما ذكر ابن خزيمة قوله الخذف بخاء معجمة مفتوحة وذال معجمة ساكنة ثم فاء قال العلماء حصي الخذف كقدر حبة الباقلا قوله فصل في المغرب والعشاء استدله على جمع التأخير بزيادة قال في الفتح وهو اجماع لكنه عند الشافعية وظائفة بسبب السقرا انتهى وقد قدمنا الجواب عن هذا قوله ولم يسجد بين ما لم يتنقل وقد نقل ابن المنذر الاجماع على ترك التطوع بين الصلاتين بالزيادة قال لانهم اتفقوا على أن السنة اجمع بين المغرب والعشاء بالزيادة ومن تنقل بينهما لم يصح انه جمع انتهى ويشكل على ذلك ما في البخاري عن ابن مسعود أنه صلى بعد المغرب ركعتين ثم دعا بعشائه فتعشى ثم صلى العشاء قوله القصوا قد تقدم مضطها قوله فاستقبل القبلة الخ فيه استحباب استقبال القبلة بالمشعر الحرام والدعاء والتكبير والتليل والتوحيد والوقوف به الى الاسفار والدفع منه قبل طلوع الشمس وقد ذهب جماعة من اهل العلم منهم مجاهد وقتادة والزهرى والثوري الى أن من لم يقف بالمشعر فله ضيع نسكا وعليه دم وهو قول أبي حنيفة وأحمد وأحق وأبي ثور وروى عن عطاء والاوزاعي انه لادم عليه وانما هو منزل من شاء نزل به ومن شاء لم ينزل به وذهب ابن بنت الشافعي وابن خزيمة الى أن الوقوف به ركن لا يتم الحج الا به وأشار ابن المنذر الى ترجيحه وروى عن علقمة والضبي وأحمد الطحاوي بان الله عز وجل لم يذكر الوقوف وانما قال فاذا كروا لله عند المشعر الحرام وقد أجمعوا على أن من رقف به أبغض ذكران حجه تام فاذا كان الذكر المذكور في القرآن ليس من تمام الحج فالموطن الذي يكون فيه الذكر كالحج ان لا يكون فرضا قوله حتى اسفر جدا بكسر الجيم أي اسفار ابلية وهذا يراد على ما ذهب اليه مالك من أن الدفع قبل الاسفار قوله محسر الخ بكسر السين المهملة قبلها حاء معجمة له وليس هو من مزدلفة ولا معنى بل هو مسيل بينهما وقيل انه من منى وفيه دليل على انه يستحب ان بلغ وادى محسر ان كان

٣٧ نيل ح اللهم صحتها الناقلة القسطلاني والسكلام في الفرق بين الطاعون والوباء يطول جدا (ولام) يدخلها (البجال) وهذا الحديث والذي قبله يدل على فضل هذا البلد الطيب وحفظه عن المكاره العظيمة التي تعترى غيرهما من البلاد الجمعية وغيرها وأخرجه أيضا في الفتن والطب ومسلم في الحج والنسائي فيهما (عن أنس ابن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال ليس من بلد أي من البلدان يسكن الناس فيه ولدشان (الاميطوه الدجال) أي سيدخله المسيح الا عور قال في الفتح هو على طاعنه وعمومه عند الجوهري ورواه ابن خزيمة فقال المراد

لا يدخله بعمه وجنوده وكأنه استبعد مكان دخول الدجال جميع البلاد لقصر مدنه وغفل عما ثبت في صحيح مسلم أن بعض أيامه يكون قدر السنة انتهى قال العيني يحتمل أن يكون إطلاق قدر السنة على بعض أيامه ليس على حقيقة بل لكون الشدة العظيمة الخارجة عن الحد فيه أطلق عليه كأنه قدر السنة انتهى وأقول لأوجه ذلك التأويل البعيد ولا ملجئ إلى صرف الحديث الصحيح عن ظاهره والقدر صالحه لذلك وقد أحدث في هذا الزمان قوم من البرطانية بحيلة تدبير بحريك الدخان والذرة تقطع المسافة البعيدة

٢٩٠

فكيف بالقادر الذي لا تقدر قدرته (الأممكة والمدينة) لا يطوهم وأهو مستثنى من المستثنى لأن بلد أى فى الانظر والافنى المعنى منه لان الظهري سيطرته عائد على البلد وعند الطبري من حديث ابن عمر والالكعبة وبيت المقدس وزاد الطحاوى ومسجد الطور وفى بعض الروايات فلا يلقى له موضع الا وباخذ غير مكة والمدينة وبيت المقدس وجبيل الطور فان الملائكة تطرده عن هذه المواضع (ليس له من نقابها) أى نقاب المدينة (نقاب الاعليه الملائكة) حال كونهم (صافين بحرسون) منه وهو من الاحوال المتداخلة (ثم ترجف المدينة) أى تزلزل (بأهلها) لتنقض الى الدجال الكافر والماتق وقال الظهري أى تحركهم وتلقى من الدجال فى قلب من ليس يؤمن خالص (ثلاث رجفات) بفجائت أى يحصل جم الزلزلة بعد أخرى ثم ثالثة (فيخرج الله كل كافر وماتق) منها ويبقى بها المؤمن الخالص فلا يسلط عليه الدجال وفى لفظ فيخرج الله الى الدجال كل كافر وماتق وهذا لا يعارضه ما فى حديث أبى بكر مرة الماضى انه لا يدخل المدينة رعب الدجال لان المراد بالرب ما يحصل من الفرع من ذكره والخوف من عتوه لا الرجفة التى تقع بالزلزلة لاخر ايج من ليس بخلص وجعل بعض العلماء الحديث الذى فيه انه اتفنى الحديث على هذه الحالة دون غيرها وقد تقدم ان الصحيح فى معناه انه خاص بناس وزمان فلا مانع ان يكون هذا الزمان هو المراد ولا يلزم من كونه مراد اتفنى غيره وهذا الحديث أخرجه مسلم فى الفتن والنسائى فى الحج (عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال

راكباً أن يجر لدابته وان كان ماشياً أسرع فى مشيه قوله فرماها الخ نسائى الكلام على الرى) وعن عمر قال كان أهل الجاهلية لا يفيضون من جمع حتى تطلع الشمس ويقولون أشرف نبيهم الخ ففهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فافاض قبل طلوع الشمس رواه الجماعة الامامان كن فى رواية أحمد وابن ماجه اشرف نبيهم كيمناغير) قوله لا يفيضون يضم أوله أى من المزدلفة قوله أشرف بفتح الهمزة فعل أمر من الأشرف أى ادخل فى الشروق وظن بعضهم انه ثلاثى تضبطه بكسر الهمزة من شرق وليس واضح والمعنى تطلع عليه ان الشمس قوله نبيهم بفتح النون وكسر الموحدة وسكون النجمة بعد هاء مهملة وهو جبل معروف بمكة وهو اعظم جبالها قوله فافاض قبل طلوع الشمس الافاضة الدفعة كما قال الاصمعى ولفظ أبى داود دفع قبل طلوع الشمس قوله كيمناغير قال الطبري معناه كيمناذفع وهو من قولهم أغار القريز اذا أسرع والحديث فيه مشروعة الدفع من الوقت بالمزدلفة قبل طلوع الشمس عند الاسفار وقد نقل الطبري الاجتماع على ان من لم يقف فيها حتى طلعت الشمس فانه الوقوف قال ابن المنذر وكان الشافعى وجهه ورأى أهل العلم يقولون بظاهر هذا الحديث وما ورد فى معناه وكان مالك يرى أن يدفع قبل الاسفار وهو من دود بالانصرص (وعن عائشة فانت كانت سودة امرأة ضحمة ثبطة فاستأذنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تفيض من جمع بليل فاذن لها فمتفق عليه وعن ابن عباس قال أمانى قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة المزدلفة فى ضحمة أهل رواه الجماعة وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أذن لضحمة الناصر من المزدلفة بليل رواه أحمد وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم أوضع فى وادى محسر وأمرهم أن يرموا بمثل حصى الخذف رواه النسائى وصححه الترمذى) قوله ثبطة بفتح المنة وكسر الموحدة بعدها مهملة خفيفة أى بظيمة الحركة اعظم جمعها قوله فى ضحمة أهل الضحفة بفتح الضاد المحجمة والعين المهملة جمع ضعيف وهم النساء والصبيان والخدم قوله أوضع أى أسرع السير بأبلة يقال وضع النعير وأوضعه را كنه أى أسرع به السير قوله بمنى حصى الخذف تقدم ضبطه وتفسيره وحديث عائشة وابن عباس وابن عمر فاما دليل على جواز الافاضة قبل طلوع الشمس وفى بقية جزء من الليل لمن كان من الضحفة وحديث جابر يدل على أنه

يشرع ليعارضه ما فى حديث أبى بكر مرة الماضى انه لا يدخل المدينة رعب الدجال لان المراد بالرب ما يحصل من الفرع من ذكره والخوف من عتوه لا الرجفة التى تقع بالزلزلة لاخر ايج من ليس بخلص وجعل بعض العلماء الحديث الذى فيه انه اتفنى الحديث على هذه الحالة دون غيرها وقد تقدم ان الصحيح فى معناه انه خاص بناس وزمان فلا مانع ان يكون هذا الزمان هو المراد ولا يلزم من كونه مراد اتفنى غيره وهذا الحديث أخرجه مسلم فى الفتن والنسائى فى الحج (عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال

حدثنا رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) حديثا طويلا عن الدجال) عن حاله وفعله (فكان فيما حدثنا به ان قال يأتي الدجال وهو محرم عليه ان يدخل نقاب المدينة ينزل بعض السباح انى بالمدينة) يكسر السين جميع سحجة وهي الارض نعلوها الملوحة ولا تسكد تبت شيأى انه ينزل خارج المدينة على أرض سحجة من سباخها (فيخرج اليه) أى الى الدجال (وتمنذر رجل هو خير الناس أو من خير الناس) شك من الراوى وذكر ابراهيم بن سفيان عن مسلم كافي صحيحه انه يقال انه الخضر وكذا احكامه معمر في جامعه وهذا انما يتم على القول ببقاء الخضر كما لا يخفى لكن فيه بعد ٢٩١

وبحث يطول ويحتمل ان يكون اسم هذا الرجل خارج خضرا وليس بذلك الخضر (فيقول) الرجل (أشهد أنك الدجال الذى حدثنا عنك رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) حديثه فيقول (الدجال) لمن معه من أوليائه (أرأيت) أى أخبرني (ان قتات هذا) الرجل (ثم أحبيته هل تشكون في الامر فيقولون لا) أى اليهود ومن يصدقه من أهل الشقاوة أو العدموم يقولون ذلك خوفا منه لا تصديقا له أو يقصدون بذلك عدم الشك في كفره وانه دجال والاول أظهر وأوضح (فيقتله ثم يحييه) بقدره الله تعالى ومشيئته وفي مسلم فيما مر الدجال به فيشج فيقول خذوه فيؤرجع ظهره وبطنه ضربا فيقول أو مات مؤمن بنى قال فيقول أنت المسيح الكذاب فينشر بالشار من مفرقه حتى يفسرق بين رجليه قال ثم يمسي الدجال بين القطعتين ثم يقول له قم فيسمى قائما (فيقول حين يحييه والله ما كنت قط أشد نصرة مني اليوم) لان النبي صلى الله عليه وآله

يشرع الاسراع بالمشي في وادى محسر قال الأذريق وهو خمسة مائة ذراع وخمسة وأربعون دراعا وانما شرع الاسراع فيه لان العرب كانوا يفتنون فيه ويذكرون مفاخر آبائهم فاستحب الشارع مخالفتهم وحكى الراوى وجهه واضعيفا انه لا يستحب الاسراع بالمشي

### \*(باب رمى جرة العقبة يوم النحر وأحكامه)\*

(عن جابر قال رمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجرة يوم النحر ضحى وأما بعد فاذا زالت الشمس أخرجه الجماعة وعن جابر قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرمى الجرة على راحلته يوم النحر ويقول لتأخذوا عنى مناسككم فاني لا أدري لعلى لا أجد بعد حقي هذه رواه أحمد ومسلم والنسائي وعن ابن مسعود انه انتهى الى الجرة الكبرى فجعل البيت عن يساره ومضى عن يمينه ورمى بسبع وع قال هكذا رمى الذي أنزلت عليه سورة البقرة متفق عليه وبمسلم في رواية جرة العقبة وفي رواية لاحدا أنه انتهى الى جرة العقبة فرماها من بطن الوادى بسبع حصيات وهو راكب يكبر مع كل حصاة وقال اللهم اجعل له حجاما وبرورا وذنبام عفورا ثم قال ههنا كان يقوم الذي أنزلت عليه سورة البقرة) قوله الجرة يعنى جرة العقبة قوله يوم النحر ضحى لا خلاف أن هذا الوقت هو الاحسن لرميها واختلف فيه رماها قبل الفجر فقال الشافعي يجوز تقديمه من نصف الليل وبه قال عطاء وطاوس والشافعي وقالت الحنفية وأحمد وداود الحق والجهور انه لا يرمى جرة العقبة الا بعد طلوع الشمس ومن رمى قبل طلوع الشمس وبعد طلوع الفجر جاز وان رماها قبل الفجر أعاد وحكى المهدى في البحر عن المتعة والشافعي ان وقت الرمي من ضحى يوم النحر واستدل القائلون باز وقت الرمي من وقت الضحى بحديث الباب وحديث ابن عباس الا في قالوا وادى كان من رخص له النبي صلى الله عليه وآله وسلم منعه أن يرمى قبل طلوع الشمس فن لم يرخص له أولى واخرج المجوزون الرمي قبل الفجر بحديث اسماء الا في واكنه محتص بالنساء كما سيأتي ولا حاجة الى الجمع بينه وبين حديث ابن عباس بحمل حديث ابن عباس على الدين كما ذكره صاحب الفتح قال ابن المنذر السنة أن لا يرمى الا بعد طلوع الشمس كما

والوسلم أخبر بان علامة الدجال انه يحكي المقتول فزادت بصيرته بتلك العلامة (فيقول الدجال اقتله فلا يسلط عليه) أى على قتله لان الله تعالى يجزه بعد ذلك فلا يقدر على قتل ذلك الرجل ولا غيره وحديثه يطل أمره وفي مسلم ثم يقول أى الرجل يأثمها الناس انه لا يفعل بعدى باحد من الناس قال فيما خذه الدجال حتى يذبحه فيجعل ما بين رقبته الى رقبته نخاسا فلا يستطيع اليه سبيلا قال فيما خذ يديه ورجليه فيمقدق به فيحسب الناس انه قد ذقه الى النار وانما أتى في الجنة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله وسلم هذا أعظم الناس شهادة عند رب العالمين وحديث الباب أخرجه البخارى أيضا في الفتن وكذا مسلم وأخرجه

النسائي في المج ٢ (عن جابر رضي الله عنه قال جاء عرابي الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال في الفتح أقض على أمه لا  
ان الزمخشري ذكر في ربيع الإبرار انه تيس بن أبي حازم وهو مشكل لانه تابعي كبير شهره وروى عنه حواشيته لم يرفعه جسد النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم قد مات فان كان محفوظا فلهذا آخر وافق اسمه واسم أبيه وفي الذيل لابي موسى في الصحابة تيس بن حازم  
المدقري فيتمثل ان يكون هو هذا (فيابعه على الاسلام فاعمن الغد) حال كونه (محمودا فقال) للنبي صلى الله عليه وآله وسلم  
(أقضى) أي من المبايعة على الاسلام ٢٩٢ قاله عباس وقال غيره انما استعفا له على الهجرة ولم يرد الارتداد عن الاسلام

قال ابن بطال بدليل انه لم يرحل  
ما عقده الا بوافقة النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم على ذلك ولو  
أراد الردة ووقع فيها قتله اذ ذلك  
وجله بعضهم على الاقالة من  
المقام بالمدينة (فأبى) النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم ان يقبله  
(ثلاث مرار) أى قال ذلك ثلاث  
مرار وهو صلى الله عليه وآله  
وسلم أبى من أقالته وانما لم يقبله  
ببعضه لأنها ان كانت بعد الفسخ  
فهى على الاسلام فلم يقبله  
اذا لا يحل الرجوع الى الكفر  
وان كانت قبله فهى على الهجرة  
والمقام معه بالمدينة ولا يحل  
للمهاجر ان يرجع الى وطنه  
(فقال) صلى الله عليه وآله وسلم  
(المدينة كالسكر) المتفخ الذى  
تتفخ به النار أو الموضع المشتعل  
عليها (تنقى خبثها) ما تبرزه النار  
من الوسخ والقذر (وتصع طيبها)  
يشخ الطاهر تشديد الياء والنون  
هو التناول وهذا تشبيه حسن  
لأن السكر لشدة نتفه ينفى عن  
النار السخام والدخان والرماد  
حتى لا ينقى الا الخاص بالجور وهذا

فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يجوز الرمي قبل طلوع القمر لان فاعله مخالف  
للسنة ومن رماها حينئذ فلا اعادة عليه اذ لا علم احد اقال لا يجزئته انتهى والادلة تدل  
على ان وقت الرمي من بعد طلوع الشمس لمن كان لارخصة له ومن كان لارخصة كالنساء  
وغيرهن من الضعفة جاز قبل ذلك ولكنه لا يجزئ في اول ليلة النصار اجتماعا وبنيان بقية  
كلام على هذا واعلم انه قد قيل ان الرمي واجب بالاجماع كما حكى ذلك في البحر  
واقصر صاحب الفتح على استحبابه الوجوب عن الجهة وروى قال انه عند المالكية سنة  
وحكى عنهم ابن رemy جرة العقبة ركن يبطل الحج بتركه وحكى ابن جرير عن عائشة وغيرها  
ان الرمي انما شرع حفظ التكبير فان تركه وكبر اجزاء والحق انه واجب لما قدمنا من  
ان افعاله صلى الله عليه وآله وسلم بيان لجملة واجب وهو قوله تعالى والله على الناس حج  
بيت وقوله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم قوله على راحلته استدل به  
على ان رemy الركب بجرة العقبة افضل من رemy الراجل وبه قالت الشافعية والحنفية  
الناصر والامام يحيى وقال الهادي والثالثان ان رemy الراجل افضل واجابوا عن الحديث  
صلى الله عليه وآله وسلم كان ركبنا لغيرنا الا زحاما قوله لما خذوا بكسر اللام قال  
فقوى هي لام الامر ومعناه خذوا مناسككم قال وهكذا وقع في رواية غير مسلم  
تقدير الحديث ان هذه الامور التي آتيت بها في حجتى من الاقوال والافعال والهيئات  
في امور الحج وصفته والمعنى اقبلوها واحفظوها واعملوا بها او علوها الناس قال  
فقوى وغيره هذا الحديث اصل عظيم في مناسك الحج وهو محور قوله صلى الله عليه وآله  
لم في الصلاة صابوا كرايتوني صلى قال القرطبي ويلزم من هذين الاصلين ان الاصل  
افعال الصلاة والحج الوجوب اما خرج بدليل كما ذهب اليه اهل الظاهر وحكى عن  
شافعي انتهى وقد قدمنا في الصلاة ما رجع واجبا ثم الى الحديث المسمى ولا يجب غيره  
شتمل عليه الابدليل يخصص وقد منان افعال الحج وأقواله الظاهر فيها الوجوب  
ما خرج بدليل كما قالت الظاهرية وهو الحق قال القرطبي رواية هذا الحديث باللام  
في المقطوعة والنون التي هي مع الالف ضمير أى يقول لنا خذوا مناسككم فيكون  
هذا أصلا لا قول قال وهو الاصح وقد روى لنا خذوا مناسككم بكسر اللام الامر  
لتمام المثناة من فوق وهي لغة شاذة قرأها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله

ان أريد بالكبر المنفخ الذي ينفخه الفاروان أريد به الموضع فيكون المعنى ان ذلك الموضع أشد  
سوارته ينزع خبث الحديد والفضة والذهب ويخرج خلاصة ذلك والمدينة كذلك تنقى شرار الناس بالجحى والوصب وشدة  
العيش وضيق الحال التي تخلص النفس من الاسترسال في الشهوات وتظهر خيارهم وتزكهم وليس الوصف عاما لاني جميع  
الازمنة بل هو خاص بزمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانهم يكن يخرج عنهم ارغبة في عدم اقامة معه الامن الاخير فيه  
وقد يخرج منها بعد مجاعة من خيار الصحابة وقطموغهم وهاوماؤا خارجا عنها كابي مسعود وابي موسى وعلي وابي ذر وعمار

وحذيفة وعبادة بن الصامت وابي عبيدة ومعاذ وابي الدرداء وغيرهم قد دل على ان ذلك خاص برؤسهم صلى الله عليه وآله وسلم  
 بالقديم المذكور (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انه قال اللهم اجعل بالمدينة ضعفي  
 ثلثه ضعف بالكسرة قال في القاموس مثله وضعفه مثلاً أو الضعف المثل الى ما زاد ويقال للضعف يريدون مثله وثلاثة  
 أمثاله لانه زيادة غير محصورة وقول الله تعالى يضاعفها العذاب ضعفين أي ثلاثة أعذبه ويجاز يضاعف يجعل الى الشيء  
 شيئاً حتى يغير ثلاثة انتهى وقال الفقه في الوصية يضاعف نصيب ٢٩٣  
 ابنه مثلاً ويضعفه ثلاثة أمثاله

علما بالعرف في الوصايا وكذا في  
 التقارير فحوله على ضعف درهم  
 فيلزمه درهمان لا العمل باللغة  
 والمعنى هنا اللهم اجعل بالمدينة  
 مثلي (ما جعلت بمكة من البركة)  
 أي النبوية اذ هو مجمل فسر  
 الحديث الآخر اللهم بارك لنا  
 في صاعنا ومدا فلابد ان  
 مقتضى اطلاق البركة ان يكون  
 ثواب صلاة المدينة ضعف ثواب  
 الصلاة بمكة أو المراد عموم البركة  
 لكن خصت الصلاة ونحوها  
 بدليل خارجي فاستدل به على  
 تفصيل المدينة على مكة وهو  
 ظاهر من هذه الجهة لكن لا يلزم  
 من حصول افضلية المفضول في  
 شيء من الاشياء ثبوت الافضالية  
 على الاطلاق وأيضا لا دلالة في  
 تضعيف الدعاء للمدينة على فضائها  
 على مكة اذ لو كان كذلك للزم ان  
 يكون الشام والعين افضل من  
 مكة لقوله في الحديث الآخر  
 اللهم بارك لنا في شامنا وعيننا

تعالى في ذلك فله قرحوا انتهى والاولى ان يقال انها اقلية لا شاذ لو رويها في كتاب الله  
 تعالى وفي كلام نبيه صلى الله عليه وآله وسلم وفي كلام فقهاء العرب وقد قرأهم اعثمان بن  
 عفان وابي وأنس والحسن وأبو جابر وابن هرم بن حبان وابو جعفر المديني والسمي  
 وقتادة والخطب بن ابي ذر وهلال بن يساف والاعشى وعمر بن قاتر والعباس بن الفضل  
 الانصاري قال صاحب اللوامع وقد جاء عن يعقوب كذلك قال ابن عطية وقرأهم ابن  
 القعقاع وابن عامر وحجى قرأ جماعة من المسلمين كثيرين ما نقله ابن عطية عن ابن عامر هو  
 خلاف قرأته المشهورة قوله على لاج بعد حتى هذه فيه اشارة الى توديعهم وعلامتهم  
 بقرب وفاته صلى الله عليه وآله وسلم ولهذا سميت حجة الوداع قوله الى الجرة الكبرى هي  
 جرة العقبة قوله في عمل البيت عن يساره فيه انه يستحب لمن وقف عند الجرة ان يجعل  
 مكة عن يساره قوله ومضى عن يمينه فيه انه يستحب ان يجعل مضى على جهة يمينه ويستقبل  
 الجرة بوجهه قوله ورمى بسبع فيه دليل على ان رمى الجرة يكون بسبع حصيات وهو  
 يرد قول ابن عمر ما بالي رميت الجرة بسبع أو بسبع وسياق في باب الميت يعني متسلك  
 لقوله وروى عن مجاهد انه لا شيء على من رمى بسبع وعن طاوس يتصدق بشيء وعن مالك  
 والاوزاعي من رمى بالي من سبع وفاته التدارك يجزئ بدم وعن الشافعية في تركه حصة مد  
 وفي تركه حصة من مدان وفي ثلاثة فاكتر دم وعن الحنفية ان تركه أقل من نصف الجرات  
 الثلاثة فنصف صاع والافهم قوله سورة البقرة خصها بالذكر لان معظم أحكام الحج  
 فيها قوله يكبر مع كل حصة فيه استحباب التكبير مع كل حصة وقد استدل به ذاعلي  
 اشتراط رمي الجرات بواحدة بعد واحدة من المحصى لان التكبير مع كل حصة يدل على  
 ذلك وروى عن عطاء انه يجزئ ويكبر اكل حصة كبيرة وقال الاصم بجزي مطلقا وقال  
 الحسن البصري يجزئ الجاهل فقط وقال الناصر والحنفية والشافعية يجزئ عن  
 واحدة مطلقا وقالت الهادوية لا يجزئ بل يستأنف قوله وقال اللهم الخ فيه استحباب  
 هذا الدعاء مع التكبير قال في الفتح واجمعوا على أن من لم يكبر لا شيء عليه انتهى (وعن  
 ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اغيلة بنى عبد المطلب على  
 جرات اناس من جمع فجعل يلطخ الخخاذنا ويقول أيئي لا ترموا حتى تطلع الشمس رواء  
 الخمسة ويحمله الترمذي ولفظه قدم ضعفة أهله وقال لا ترموا الجرة حتى تطلع الشمس

الباب الهام لا تكبير البركة ثم الاستلزام الفضل في أمور الاخرة ورد دعاء ابن البركة أعظم من أن تكون في أمور الدين  
 أو الدنيا لانهم اتفقوا على ان الأمور الدينية فلانها تعاقبهم من حق الله تعالى من الزكوات والكفارات ولا سيما  
 في وقوع البركة في الصاع والسدوق قال النووي الظاهر ان البركة حصلت في نفس الكيل بحيث يكفي المدفوع من لا يكفه في  
 غيرها وهذا امر محسوس عند من حكمه او قال الفزطي اذا وجدت البركة فيها وقد حصلت اجابة الدعوة فلا يستلزم دوامها  
 في كل حين ولكل شخص وقال الابي ومعنى ضعف ما بمكة ان المراد ما أشبع بغير مكة رجلا أشبع بمكة رجلين وبالمدينة ثلاثة



فالأظهر في الحديث ان البركة انما هي في الاقيسات وهذا الحديث أخرجه مسلم في الحج (عن عائشة رضي الله عنها قالت لما قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة) يوم الاثنين لاثنتي عشرة ليلة خلت من ربيع الاول كما جزم به النووي في كتاب السير من الروضة (وعن) أي حم (أبو بكر) الصديق (وبلال) رضي الله عنهما (فكان أبو بكر اذا أخذته الحمى يقول: كل امرئ مصعب) بضم الميم وفتح الصاد والباء المشددة أي يقال له انعم صبا حاد وبقى صبر وجه وهو شرب الغداة (في أهله والموت أدنى) أي أقرب (من شر الداعية) بكسر الشين أحد سور النعل التي تكون على وجهها (وكان بلال)

٢٩٤

وعن عائشة قالت أرسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأم سلمة ليلته الفجر فميت الجورة قبل الفجر ثم مضت فافاضت وكان ذلك اليوم الذي يكون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعني عندها رواه أبو داود \* وعن عبد الله بن عباس عن أسماء أمهم انزلت ليلة جمع عند المزدلفة فقامت فصلى فصلى ساعة ثم قالت يا بني هل غاب القمر قلت لا فصلى ساعة ثم قالت يا بني هل غاب القمر قلت لا فصلى ساعة ثم قالت يا بني هل غاب القمر قلت لا فصلى ساعة ثم رجعت فصلى الصبح في منزلها فقالت لها يا أمه ما رأينا الا قد علمنا قالت يا بني ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أدن لناظري من مقق عليه \* وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث به مع أهله الى منى يوم الترويض الجورة مع الفجر رواه أحمد حديث ابن عباس الاول أخرجه أيضا الطحاوي وابن حبان وصححه وحسنه الحفاظ في الفتح وله طرق وحديث عائشة أخرجه أيضا الحاكم والبيهقي ورجال رجال الصحيح وحديث ابن عباس الثاني أخرجه أيضا النسائي والطحاوي ولفظه بعثني النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع أهله وأمرني ان ارضي مع الفجر وهو في الصحيحين باللفظ كنت فيمن قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ضعة أهله من مزدلفة الى منى قوله اغتسلت منسوب على الاختصاص أو على الندب قال في النهاية تصغيرا غلة بسكون الغين وكسر اللام جمع غلام وهو جائز في القياس ولم يرد في جمع الغلام غلة وإنما ورد غلة بكسر الغين والمواد بالاعجمة الصبيان ولذلك صغرهم قوله على حرات بضم الحاء المهملة والميم جمع حجر وحجر جمع لحجار قوله فجعل يطلع بفتح الياء التحتية والطاء المهملة وبعدها حاء مهملة قال الجوهري الطح الضرب اللين على الظهر يطن الكف انتهى وإنما جعل ذلك ملاظفة لهم قوله أي بني بضم الهمزة وفتح الباء الموحدة وسكون ياء التصغير وبعدها نون مكسورة ثم باء النسب المشددة كذا قال ابن رسلان في شرح السنين وقال في النهاية الا يفي بوزن الاعبي تصغيرا لا يبا وزن الاعبي وهو جمع ابن قوله حتى تطلع الشمس استدل به ما من قال ان وقت رمي جرة العقبة من بعد طلوع الشمس وقد تقدم الكلام على ذلك وأما وقت رمي نسيان في باب المبيت يعني قوله قبل الفجر هذا مختص بالنساء كما اسلفنا فلا يصلح للمسلم به على جواز الرمي لغيرهن من هذا الوقت لورود الأدلة

رضي الله عنه (اذا أفلح) أي كثر (عنه الحمى) رفع عقبيه (بفتح العين أي صوته) كما كان فعله بمعنى مقعولة حال كونه (يقول) ألا ليت شعري هل أبيت ليلته \* (بواد) ويروي بفتح (وحول) (أذخر) بكسر الهمزة والخشيش المعروف (وجليل) بفتح الجيم ثبت ضعيف وهو الثمام وأشد الجوهري في مادة جال بمكة حولى بلا (واو) وهل أردن يوما ما به مجنة \* (بفتح الميم وكسرها) وفتح الجيم والنون المشددة موضوعة على أميال يسيرة من مكة بناحية من الظهران وقال الأزرقى على يريد من مكة وهو سوق حجر (وهل يبدون) أي يظهرن (لى شامة) بالشين المعجمة (وطقيل) بفتح الطاء وكسر القاء جبالان على فحول لاثنتين ميلان مكة أو الأول جبل من حدود هرتي مشرف هو وشامة على مجنة أو عيمان قيل وليس هذان البيتان لبلال بل لبكر بن غالب بن عامر بن الحرث بن مضاخ الجسر هي أشدها عند ما نفتم خزاعة

القاضية

من مكة وتأمل كيف تعزى أبو بكر رضي الله عنه عند أخذ الحمى بما ينزل به من الموت الشامل

للاهدى والغريب وبلال رضي الله عنه معنى الرجوع الى وطنه على عادة الغرباء يظهر لك فضل ابى بكر على غيره من الصحابة رضي الله عنهم (قال) أي بلال (اللهم العن شيعة بن ربيعة وعتبة بن ربيعة وأمية بن خلف كما أخرج جونا) أي اللهم أبعدهم من رحمتك كما أبعدونا (من أرضنا) مكة (الى أرض الوباء) بالهمزة والمد وقد يقهر الموت الذريع يريد المدينة (ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اللهم حبب اليك المدينة كحببنا مكة أو أشد) حبنا من حببنا مكة (اللهم بارك لنا في صاعنا وفي مدنا)



صاع المدينة وهو كل يسع أربعة أمداد والمدرطل وثلاث عند أهل الحجاز وطلان في غيرها والناس قول أبي حنيفة وقبل  
يحمل ان ترجع البركة الى كثرة ما يكال بها من غلاتهم وغراتهم (وصحها) أي المدينة (لنا) من الامراض (وانقل سماها  
الى الجفة) بضم الجيم وكون الجامعة قات أهل مصر وخصها لانها كانت اذذاك دار شرك ايشة فليها عن معونة  
أهل الكفر فلم تزل من يومئذ كثر بلاد الله حتى لا يشرب أحد من ماءها الا حم (قالت) عائشة رضي الله عنها (وقدمنا  
المدينة وهي أوبأ أرض الله) على وزن أفعل التفضيل أي اكثر وباء ٢٩٥ وأشد من غيرها (قالت فكان

بطعان) بضم الباء واد في صحراء  
المدينة (بجري نجلا) بفتح  
النون وسكون الجيم ما يجري  
على وجه الأرض قال الراوي  
(تعني) عائشة (ماء أجنا) أي متغيرا  
وغرضها بذلك بيان السبب في  
كثرة الوباء بالمدينة لان الماء  
الذي هب منه صفة يحدث عنه  
المرض وهذا الحديث أخرجه  
مسلم أيضا في الحج وهذا آخر  
كتاب الحج وقديس طحا القول  
على أحكام الحج ومسائله  
والعمرة وما يتصل به في كتابنا  
رحله الصديق الى البيت  
العتيق ونقنه فيه السنن المأثورة

القاضية بخلاف ذلك كما تقدم وليكنه يجوز ان يبعث معهم من الضعفة كالعبيد  
والصبيان أن يرحل في وقت رميهم كافي حديث اسمعيل وحديث ابن عباس الآخر قوله  
فاضافت أي ذهبت اطراف الافاضة ثم رجعت الى معنى قوله يعني هو من نفسه يرأي  
داود قوله عندها يعني عند أم سارة أي في ثوبها من القسم قوله فارتحلوا في رواية مسلم  
فارتحل بي قوله ياهنتاه بفتح الهاء والنون وقد تسكن النون بعدها مناة فوقية  
وأخرها ما ساء كنه هذا اللفظ كناية عن ثي لا نذكر باسمه وهو يعني ياهذه قوله ما أرانا  
بضم الهمزة بمعنى الظن وفي رواية مسلم لقد غلسنا بالجزم وفي رواية الموطأ القديس  
بعاس وفي رواية أبي داود انارمينا بالجرة بليل وغلسنا قوله اذن لظعن بضم الظاء  
المججمة جمع ظعينة وهي المرأة في الهودج ثم أطلق على المرأة مطلقا وفي هذا الحديث  
دليل على أنه يجوز للنساء الرمي بالجرة بالعقب في النصف الاخير من الليل وقد تقدم  
الخلاف في ذلك واستدل به على اسقاط المرور بالمشعر عن الظعينة ولا دلالة فيه على ذلك  
لان غاية ما فيه السكوت عن المرور بالمشعر وقد ثبت في البخاري وغيره عن ابن عمر أنه  
كان يقدم ضعفة أهله فيقفون عند المشعر الحرام بالزلفة بليل ثم يقدمون متى اصلاصة  
الفجر ويرمون قوله مع الفجر فيه دليل على أنه يجوز للنساء ومن معهم من الضعفة  
الرمي وقت الفجر كما تقدم

\*(باب الحجر والحلاق والتقصير وما يباح عندهما)\*

(عن انس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى منى فأتى الجرة فرماها ثم أتى منزله  
بني وشجر ثم قال للحلاق خذوا وأشار الى جانبه الايمن ثم الايسر ثم جعل يعطيه الناس  
رواه أحمد ومسلم وأبو داود وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
اللهم اغفر للمعلقين قالوا يا رسول الله وللمقصيرين قال اللهم اغفر للمعلقين قالوا  
يا رسول الله وللمقصيرين قال اللهم اغفر للمعلقين قالوا يا رسول الله وللمقصيرين قال  
وللمقصيرين متفق عليه) قوله الى جانبه الايمن فيه استحباب البدأة في حلق الرأس  
بالشئ الايمن من رأس الحلق وهو مذهب الجمهور وقال أبو حنيفة في بدأ بجانبه الايسر  
لانه على عين الخالق والحديث يرد عليه وانظروا في هذا الخلاف باقي قصص الشارب  
قوله ثم جعل يعطيه الناس فيه مشعر وعيمة التبرك بشعر أهل الفضل ونحوه وفيه دليل

وهانا ادعوا هذا الدعاء ايضا وان الله يأتي بأمره اذ اشاء وفي هذا اشارة الى حسن الظن فسال الله تعالى ان يختم لنا بالحسن  
وان يدين على ختم هذا الشرح ويرفعنا به الى المحل الاسنى انه على كل شئ قدير وبالاجابة جدير

\*(كتاب الصوم)\*

ذكر الصوم متأخرا عن الحج انسب من ذكره عقب الزكاة لاشتمال كل منهما على بذل المال فلم يبق للصوم موضع الا التأخير وهو  
ربيع الايمان لقوله صلى الله عليه وآله وسلم الصوم نصف الصبر وقوله الصبر نصف الايمان

(بسم الله الرحمن الرحيم) وفي نسخة بتقديم البسملة والصوم والصيام في اللغة الامساك وفي الشرع امساك مخصوص عن  
اشياء مخصوصة في زمن مخصوص بشرائط مخصوصة وقال صاحب المحكم الصوم ترك الطعام والشراب والنكاح  
والكلام وقال الراغب هو الامساك عن الفعل ولذلك قيل للفرس المدسك عن السير صام وفي الشرع امساك المكاتب  
بالنية عن تناول المأكل والمشرب والاستغناء والاستعانة من القبر الى المغرب وللفظ الطبيعي من الحيط الايض الى الحيط  
الاسود عن تناول الاطيبين ٢٩٦ فهو وصفي ساجي واطلاق العمل عليه تجوز وشرعه سبحانه لفوائد

على طهارة شعر الأديم وبه قال الجمهور وقد تقدم الكلام على ذلك في أبواب الطهارة  
قوله اللهم اغفر للمعلقين لفظ أبي داود ارحم كذا في رواية البخاري وفيه دليل على  
الترحم على الحي وعندهم اخذوا به بالميت قوله والله قصيرين هو عطف على محذوف  
تقديره قل والله قصيرين ويسمى عطف التلقين والحديث يدل على أن الحلق افضل من  
التقصير كبرير صلى الله عليه وآله وسلم الدعاء للمعلقين وترك الدعاء للاحياء قصيرين في  
المرأة الأولى والثانية مع قولهم لذلك وظاهر صيغة الحلقية من أنه يشترع حلق جميع  
الرأس لأنه الذي تقتضيه الصيغة ألا يقال إن حلق بعض رأسه أنه حلقه الاجتزاء وقد  
قال يوجب حلق الجميع أجد ومالك واستحب الكوفيون والشافعي ويجزئ البعض  
عندهم واختلفوا في مدة دار فنع الحلقية الربع الآن أبو يوسف قال النصف وعن  
الشافعي أقل ما يجب حلق ثلاث شعرات وفي وجهه بعض أصحابه شعرة واحدة وهكذا  
الخلافة في التقصير وقد اختلف أهل العلم في الحلق هل هو ترك أو تحصيل محظور فذهب  
الى الأول الجمهور والى الثاني عطاء وأبو يوسف ورواية عن أحمد وبعض المالكية  
والشافعي في رواية عنه ضعيفة وخرجه أبو طالب الهادي والقاسم وقد اختلف أيضا  
في الوقت الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا القول فقبل أنه  
كان يوم الحديبية وقبل في حجة الوداع وقد دلت على الأول احاديث وعلى الثاني  
احاديث أخر وقبل أنه كان في الموضعين أشار الى ذلك النووي وفيه قال ابن دقيق العيد  
قال الحافظ وهو المتعين لتطابق الروايات بذلك في الموضعين وهذا هو الأرجح لان الروايات  
القاضية بان ذلك كان في الحديبية لا تنافي الروايات القاضية بان ذلك كان في حجة الوداع  
وكذلك العكس فيتوجه ما عمل به في جميعها من الجزم بما دلت عليه وقد أطال صاحب  
الفتح الكلام في تعيين وقت هذا القول فمن أحب الاحتاطة بجميع ذبول هذا البحث  
فليرجع اليه (وعن ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يرأسه  
وأهدى فالأقدم مكة أمرنا به أن نصل قلن مالك أنت لم تحلق قال في قللت هديتي وابتدت  
رأسي فلا أحل حتى أحل من محبتي وأحلق رأسي رواه أحمد وهو دليل على وجوب الحلق  
وعن ابن عباس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على النساء  
الحلق إنما على النساء المتقصيرين رواه أبو داود والدارقطني) حديث ابن عمر هو في البخاري

أعظامها كسر النفس وقهر  
الشیطان فالشبع ثم رقى  
النفس يرده الشيطان والجوع  
ثم رقى الروح ترده الملائكة  
ومنهم من الغنى يعرف قدر نعمته  
الله عليه باقداره على ما منع منه  
كثير من الشكر من قول  
الطعام والشراب والنكاح  
فانه بامتناعه من ذلك في رقت  
شخصه وحصول المشقة له  
بذلك يتذكر كبره من منع ذلك على  
الاطلاق فيوجب ذلك شكر  
نعمته الله عليه بما يعنى ويدعو  
الى رحمة أخيه المحتاج  
وهو اسانه بما يمكن من ذلك (عن  
أبي هريرة رضي الله عنه ان  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
(وسلم قال الصيام جنبه) ضم  
الجيم وتشديد النون أى وقاية  
وسترة من المعاصي لانه يكسر  
الشهوة ويضعفها وقبل من  
الزلافة امساك عن الشهوات  
والنار مخوفة بالثبوتات

وعند الترمذي وسعيد بن منصور وبن خزيمة من الدار والنسائي  
من حديث عائشة مشهورة ولهم حديث عثمان بن أبي العاص الصيام جنبه كجنبه أحباكم من القتال ولا أحد  
من حديث أبي هريرة جنبه وحسن حصين من النار وله من حديث أبي عبيدة بن الجراح الصيام جنبه ما لم يخفها  
وزاد الدارمي بالغيبه وبذلك ترجم أبو داود وفيه تلازم الأمرين لأنه اذا كف نفسه عن المعاصي في الدنيا كان  
ستر له من النار وكان وجوب صوم شهر رمضان في شعبان من السنة الثانية من الهجرة قال تعالى كتب عليكم الصيام كما

كتب على الذين من قبلهم وعن ابن عمر فروغاصيام رمضان كتبه الله على الامم قبلكم رواه ابن أبي حاتم وفي اسناده مجهول  
وقيل المراد مطلق الصوم دون قدره ووقته فيكون التشبيه واقعاً على مطلق الصوم وهو قول الجمهور (فلا يرفث) أي  
لا يفتش الصائم في الكلام وهو يطلق على هذا وعلى الجاع وعلى مقدّماته وعلى ذكره مع النساء أو مطلقاً ويستعمل أن يكون  
التمسك لها هو أهم منها (ولا يجهل) أي لا يفعل فعل الجهال كالصباح والسحرة أو يسهقه على أحد وعند سعيد بن منصور  
فلا يرفث ولا يجادل وهذا ممنوع في الجملة على الإطلاق لكنه يتأكد ٢٩٧ بالصوم كما لا يخفى (وان امرؤ قاله

أو شاقه) قال عياض قاله أي  
دافعه ونازعه ولا عنه وقد جاء  
القتل بمعنى اللعن وفي رواية  
أبي صالح فان سابه أحد أو قاله  
والمراد بالنداء له التي لها  
والسعيد بن منصور فان سابه أحد  
أو ما رآه في جادله وفي لفظ وان  
شقه انسان فلا يكلمه ونحوه  
عند أحمد ولا بن خزيمة عن أبي  
هريرة فان شاقك أحد فقل اني  
صائم وان كنت قائماً فاجلس  
ولا جهر ولا ترمذي عن أبي هريرة  
فان جهل على أحدكم جاهلاً  
وهو صائم وللنساء عن عائشة  
وان امرؤ جهل عليه فلا يشتمه  
ولا يسهبه (فليقل) له باسائه أو  
بقاميه (ان صائم مرتين) فانه اذا  
قال ذلك أمكن أن يكف عنه  
والادفء به بالخف فلا تخف  
والظاهر كما قاله في المصابيح أن  
هذا القول علانية كما لا يمنع  
فكانه يقول لخصمه اني صائم  
تحذيراً وتهديداً بالوعيد الموجه  
على من انتهك حرمة الصائم  
وتذرع الى تنقيص أجره بإيقاعه  
بالمشاقة أو يذكر نفسه شديداً

عنه عن حفصة ولكن ليس فيه وأما رأسي وحديث ابن عباس أخرجه أيضاً الطيب الى  
وقد قوى اسناده البخاري في التاريخ وأبو حاتم في المعالي وحسنه الحافظ في إسناده ابن  
القطان ورده عليه ابن المواق فاصاب وقد استدلل بحديث ابن عمر على انه يمين الحلق على  
من لم يدركه به قال الجمهور كما نقله ابن بطال وقالت الحنفية لا يمين بل ان شاء قصر  
قال في الفتح وهذا قول الشافعي في الجديد قال وليس الاول دليل صريح انتهى ولا يخفى  
ان الحديث الذي ذكره المصنف دليل صريح ويؤيده ان الحلق معلوم من حاله صلى الله  
عليه وآله وسلم في حجه كما في صحيح البخاري عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حلق  
في حجه قوله ليس على النساء الحلق فيه دليل على ان المشروع في حقهن التخصير وقد  
حكى الحافظ الاجماع على ذلك قال جمهور الشافعية فان حلفت أجزأها قال القاضي  
أبو الطيب والقاضي حسين لا يجوز وقد أخرج الترمذي من حديث علي عليه السلام  
نهي عن ان تتحلق المرأة رأسها (وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
اذا رميت الجرة فقد حل لكم كل شيء الا النساء فقال رجل والطيب فقال ابن عباس  
أما ما فقد وابت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فوضع رأسه بالمسك أن يطيب ذلك أم لا  
رواه أحمد وعن عائشة قالت كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم قبل ان  
يحرم ويوم التحرق قبل ان يطوف بالبيت يطيب فيه مسك متفق عليه وللنساء طيب  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حرمه حين أحرم ولله بعد ما رمى جرة العقبة قبل ان  
يطوف بالبيت) حديث ابن عباس أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي وابن ماجه من  
حديث الحسن العريفي عنه قال في البدر المنير اسناده حسن كما قاله المنذري الا ان يحيى  
ابن معين وغيره قالوا يقال ان الحسن العريفي لم يسمع من ابن عباس وفي الباب عن عائشة  
غير حديث الباب عند أحمد وأبي داود والدارقطني والبيهقي فروغاً بلفظ اذارميت  
الجرة فقد حل لكم الطيب والذباب وكل شيء الا النساء وفي اسناده الحاج بن اوطاة  
وهو ضعيف وعن أم سلمة عند أبي داود والحاكم والبيهقي بنحوه وفي اسناده محمد بن اسحق  
ولكنه صرح بالتحديث قوله فقد حل لكم كل شيء الا النساء استدلت به العترة  
والحنفية والشافعية على انه يحل بالرمي لجرة العقبة كل محظور من محظورات الاحرام

٣٨ نيل ح المنع المعلق بالصوم ويكون من اطلاق القول على الكلام المنقسي وظاهر كون الصوم حجة أن يبق  
صاحبه من أن يؤذى كما يبقه ان يؤذى قال في الفتح واتفقت الروايات كلها على انه يقول اني صائم والمعنى فليقل ذلك  
ولا يخاطب الذي يكلمه أو يتقوله في نفسه وبالثاني جزم المتولى ونقله الرافعي عن الأئمة ورجح النووي الاول في الاذكار  
وقال في شرح المذهب كل منهما أحسن والقول باللسان أقوى ولو جمعهم مال كان حسناً وقال الروايات ان كان رمضان فليقله  
بلسانه وان كان غيره فليقله في نفسه وادعى ابن عربي ان موضع الخلاف في التطوع وأما في الفرض فيقله بلسانه قطعاً وأما

تسكرو قوله اني صائم فلنا كيد الا نزار منه او يمن يخاطبه بذلك وقال الزركشي معنى مرتين أى يقول مرة بقلبه ومرة  
 بلسانه (و) الله (الذى نفسى بيده) أقسم على ذلكنا كيدا (مخالف فم الصائم) يضم الخاء على الصحيح المشهور وبالفتح وخطاه  
 الخطابي وقال في المجموع انه لا يجوز والمراد به تغير رايه فم الصائم فلو عدته من الطعام وفيه رد على من قال لا تثبت الميم  
 في الفم عند الاضافة الا في ضرورة الشعر لثبوته في هذا الحديث الصحيح وغيره (أطيب عند الله من ربح المسك) وزاد مسلم  
 والنسائي يوم القيامة وقد وقع خلاف ٢٩٨ بين ابن الصلاح وابن عبد السلام في أن طيب رائحة الخلوף هل

هي في الدنيا والآخرة أو في  
 الآخرة فقط فذهب ابن عبد  
 السلام الى أنه في الآخرة كما في  
 دم الشهداء واستدل بروايه مسلم  
 والنسائي هذه وروى أبو الشيخ  
 بإسناد فيه ضعف عن أنس  
 مرفوعا يخبر جريح الصائغ من  
 قبورهم يعرفون بريح أفواههم  
 أفواههم أطيب عند الله من  
 ربح المسك وذهب ابن الصلاح  
 الى أن ذلك في الدنيا واستدل  
 بحديث جابر مرفوعا وأما الثانية  
 فإن خلافه أفواههم حين  
 يموتون أطيب عند الله من ربح  
 المسك وهذه المسئلة إحدى  
 المسائل التي تذاكر فيها واستشكل  
 هذا من جهة أن الله تعالى  
 مستز عن استطابة الروائح  
 الطيبة واستعذار الروائح  
 الخبيثة فان ذلك من صفات  
 الحيوان مع أنه يعلم الشيء على ما  
 هو عليه والجواب عنه على أوجه  
 قال الميزرى هو مجاز واستعارة  
 لانه جرت العادة بتفسير  
 الروائح الطيبة منها فاستعير ذلك  
 من الصوم لتقر به من الله تعالى

الا لو طه للنساء فانه لا يعمل به بالإجماع قال مالك والطيب وروى نحوه عن عمرو بن عمر  
 وغيرهما وقال اللث الا النساء والصمد وأحاديث الباب ترد عليهم وقد استدل المانعون  
 من الطيب بعد الرمي بما أخرجه الحاكم عن ابن الزبير انه قال اذ ارى الجرة الكبرى  
 حل له كل شيء حرم عليه الا النساء والطيب حتى يزور البيت وقال ان ذلك من سنة الخلق  
 وبما أخرجه النسائي عن ابن عمر انه قال اذ ارى وحلق حل له كل شيء الا النساء والطيب  
 ولا يخفى ان هذين الاثرين لا يصلحان لمعارضة أحاديث الباب وعلى فرض ان الاول منهما  
 مرفوع فهو أيضا لا يعتد به بحجب الاحاديث المذكورة ولا سيما وهي مثبتة لى الطيب  
 قوله أطيب ذلك أم لا هذا المستفهام تقرير لان السامع لا بد أن يقول نعم وقد ثبت أن  
 المسك أطيب الطيب كما سلف قوله قبل ان يحرم قد تقدم الكلام على هذا ببسوطا قوله  
 ويوم النحر قبل أن يطوف بالبيت أى لأجل احتلاله من آخره قبل أن يطوف طواف  
 الافاضة وذلك بعد أن روى جرة العقبة كما وقع في الرواية الاخرى

\*(باب الافاضة من متى للطواف يوم النحر)\*

(عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفاض يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر  
 بمى متفق عليه وفي حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انصرف الى المخبر  
 فحرم ركب فافاض الى البيت فصلى بمكة الظهر مختصرا من مسلم) قوله أفاض أى طاف  
 بالبيت وفيه داليل على انه يستحب فعل طواف الافاضة يوم النحر أول النهار قال النووي  
 وقد أجمع العلماء أن هذا الطواف وهو طواف الافاضة ركن من أركان الحج لا يصح  
 الحج الا به واتفقوا على انه يستحب فعله يوم النحر بعد الرمي والنحر والخلق فان أخرجه عنه  
 وفعله في أيام التشريق أجزأ وألدم عليه بالإجماع فان أخرجه الى بعد أيام التشريق وأتى  
 به بعدها أجزأ ولا شيء عليه عند الجمهور وقال أبو حنيفة ومالك اذا تناول لزم معه دم  
 انتهى وكذا حكي الإجماع على فرضية طواف الزيارة وأنه لا يجبره الدم وان وقته من  
 يوم النحر الامام المهدى في البحر وطواف الافاضة وهو المأمور به في قوله تعالى ولا تطوفوا  
 بالبيت العتيق وهو الذى يقال له طواف الزيارة قوله فصلى الظهر بمى وقوله في الحديث  
 الآخر فصلى بمكة الظهر ظاهر هذا التناقى وقد جمع النووي بأنه صلى الله عليه وآله وسلم  
 أفاض قبل الزوال وطاف وصلى الظهر بمكة في أول النهار ثم رجع الى متى وصلى بها

فالمتى انه أطيب عند الله من ربح المسك عندكم أى يقرب اليه أكثر من تقرب المسك اليكم وإلى  
 ذلك أشار ابن عبد البر وقبل المراد ان ذلك في حق الملائكة وانهم يستطيبون ربح الخلوף أكثر مما يستطيبون ربح المسك  
 وقال ابن بطال أى أركى عند الله اذ هو سبحانه لا يوصف بالشم قال ابن المنير لكنه يوصف بأنه عالم بهذا النوع من الادراك  
 وكذلك بقية المدركات المحسوسات يعلمها تعالى على ما هي عليه لانه خالقها ألا يعلم من خلق وهذا مذهب الأشعرى وقيل انه  
 تعالى يجزيه في الآخرة حتى تكون نكته أطيب من ربح المسك أو أن صاحب الخلوף يقال من الثواب ما هو أفضل من

ورج المسك عندنا وقال الدراؤدي وجماعة المعنى أن الخلوفاً أكثر ما يمن المسك المندوب المسه في الجمع ومجالس الذكر ورج الذوفى هذا الأخير وحاصله حمل معنى الطيب على القبول والرضا به قال القدوري من الخنفية والدراؤدي وابن العربي من المالكية وأبو عثمان الصابوني وأبو بكر السمعاني وغيرهم من الشافعية وقد نقل القاضي حسين في تعليقه أن لطاعات يوم القيامة رجا يفوح قال فرأيت الصيام بين العبادات كالمسك ويؤخذ من هذا الحديث أن الخلوفاً أعظم من دم الشهادة لأن دم الشهادة يشبه ريحهم يرجع المسك والخلوف وصف بأنه أطيب ولا يلزم من ذلك أن يكون الصيام أفضل من الشهادة لما لا يخفى ولعل سبب ذلك النظر إلى أصل كل منهما فإن أصل الخلوفاً طاهر ٢٩٩ وأصل الدم بخلافه فكان ما أصله

طاهر أطيب رجا وقال القسطلاني أثر الصوم أطيب من أثر الجهاد لأن الصوم أحد أركان الإسلام المشار إليه بقوله صلى الله عليه وآله وسلم بخي الإسلام على خمس وبأن الجهاد فرض عين وكفاية والصوم فرض عين والعين أفضل من الكفاية كما نص عليه الشافعي وروى أحمد أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال دينار نفقة على أدل دليل دينار نفقة في سبيل الله أفضلها الذي نفقة على أهله وجه الدليل أن النفقة على الأهل التي هي فرض عين أفضل من النفقة في سبيل الله وهو الجهاد الذي هو فرض كفاية وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم للرجل الذي سأله عن أفضل الأعمال عليك بالصوم فإنه لا مثيل له زاد أحمد عن مالك يقول الله تعالى (يترك) الصائم طعامه وشرابه وشهوته من أجلي أي شهوة الجماع لعطفها على الطعام والشراب ويحتمل أن يكون من الخاص بعد العام لكن وقع

الظاهر مرة أخرى إماماً باجتماعه كما صلى بهم في بطن فحل مرتين مرة بطائفة ومرة باخرى فروى ابن عمر صلى الله عليه وآله وسلم وجابر صلاته بمكة وهم أصادقان وذكر ابن المنذر نحوه ويمكن الجمع بأن يقال أنه صلى الله عليه وآله وسلم رجع إلى مكة ثم وجد أصحابه يصلون الظهر فدخل معهم متفقاً لا لاهم صلى الله عليه وآله وسلم بذلك لمن وجد جماعة يصلون وقد صلى

\*(باب ما جاء في تقديم النحر والحلق والرمي والافاضة بعضهم على بعض)\*

(عن عبد الله بن عمر وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأتاه رجل يوم النحر وهو واقف عند الجرة فقال يا رسول الله حلفت قبل أن أرى قال ارم ولا حرج وأتاه آخر فقال اني ذبحت قبل أن أرى قال ارم ولا حرج وأتاه آخر فقال اني أفضت إلى البيت قبل أن أرى فقال ارم ولا حرج\* وفي رواية عنه أنه شهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بخطب يوم النحر فقام إليه رجل فقال كنت أحسب أن كذا قبل كذا ثم قام آخر فقال كنت أحسب أن كذا قبل كذا حلفت قبل أن أرى وأشبهه ذلك فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفعل ولا حرج لهن كاهن فاستل يومئذ عن شيء إلا قال أفعل ولا حرج متفق عليه ما رواه مسلم في رواية فقاموا معه يومئذ عن أمر مما ينسب إليه أو يجبهل من تقديم بعض الأمور قبل بعض وأشبهها الأقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفعلوا ولا حرج\* وعن علي عليه السلام قال جاء رجل فقال يا رسول الله حلفت قبل أن أنحر قال انحر ولا حرج ثم أتاه آخر فقال يا رسول الله اني أفضت قبل أن أحلق قال أحلق أو قصر ولا حرج رواه أحمد وفي لفظ قال اني أفضت قبل أن أحلق أو قصر ولا حرج قال رجا آخر فقال يا رسول الله اني ذبحت قبل أن أرى قال ارم ولا حرج رواه الترمذي وصححه\* وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قل لقي الذبيح والحلق والرمي والتقديم والتأخير فقال لا حرج متفق عليه\* وفي رواية سأله رجل فقال حلفت قبل أن أدبح قال ادبح ولا حرج وقال ربيت بعد ما أمسيت فقال أفعل ولا حرج رواه البخاري وأبو داود وابن ماجه والفسائي\* وفي رواية قال قال رجل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم زرت قبل أن أرى قال لا حرج قال حلفت قبل أن ادبح قال

عند ابن خزيمة ويدع زوجته من أجله فهو صريح في الأول وأصرح منه ما وقع عند الحفاظ فهو من الطعام والشراب والجماع وقد روى أحمد هذا الحديث فقال بعد قوله أطيب عند الله من ربح المسك يقول الله عز وجل (أما يذكر شهوته إلى آخره وكذلك رواه سعيد بن منصور عن مغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد فقال في أول الحديث يقول الله عز وجل كل عمل ابن آدم هو له إلا الصيام فهو لي وأنا أجزي به وأما يذكر ابن آدم شهوته وطعامه من أجل الحديث وقد يهمل من الأئمة في صفة الحصر في قوله (أما يذكر) إلى آخره التسمية على الجهة التي يستحق بها الصائم ذلك وهو الإخلاص الخاص به حتى لو كان



ترك المذكورات لغرض آخر كالختمه لا يحصل للصائم الفضل المذكور لكن المدار في هذه الاشياء على الداعي القوي الذي  
يؤد به الفاعل وجود او عدمه ولا شك ان من لم يعرض في خاطره شبهة وثني من الاشياء اطول نهاره الى ان افطر ليس حرق  
الفضل كمن عرض له ذلك فاحد نفسه في تركه (الصيام) من بين سائر الاعمال ليس للصائم فيه حظ اولم يجد به احد غيره  
او هو سريني وبين عدي بن عبد الله خاله الرجعي (وانا اجزي) بفتح الهمزة (به) صاحبه وفيه دلالة على ان ثواب الصوم افضل  
من سائر الاعمال لانه تعالى استأعطاء ٣٠٠ الجزاء اليه واخبر انه يتولى ذلك بنفسه وقد علم ان الكريم اذا تولى

الاعطاء بنفسه كان في ذلك  
اشارة الى تعظيم ذلك العطاء  
وتفخيمه ففهمه مضاعفة الجزاء  
من غير عدد ولا حساب وهذا  
كما روي ان من آدم قراءة آية  
الكروسي عقب كل صلاة فانه  
لا يتولى قبض روحه الا الله تعالى  
قال في الفتح واختلاف العلماء في  
المراد به ذم ان الاعمال كلها  
له وهو الذي يجزي بها على اقوال  
أحمد ها ان الصوم لا يقع فيه  
الرياء كما يقع في غيره **هـ**  
المازري ونقله عباس عن أبي  
عبيد واظن أبي عبيد في غريبه  
قد علم ان أعمال البر كما لله وهو  
الذي يجزي بها فترى والله أعلم  
انه انما خص الصيام لانه ليس  
يظهر من ابن آدم بفعله وانما  
هو شيء في القلب ويؤيد هذا  
التأويل قوله صلى الله عليه وآله  
وسلم ليس في الصوم رياء حدث به  
شبهة عن عقيل عن الزهري فذكر  
يعني من سائر الاعمال وذلك لان  
الاعمال لا تكون الا بالحرركات  
الا الصوم فانما هو بالنية التي  
يخفي على الناس هذا وجه الحديث  
عندي انتهى وروي الحديث

لا حرج قال دجيت قبل ان أرى قال لا حرج رواه البخاري قوله في يوم النحر رواية  
للبخاري ان ذلك كان في حجة الوداع وفي أخرى لم يخطب يوم النحر كما في الباب وفي أخرى  
له أيضا على راحته قال القاضي عياض جمع بعضهم بين هذه الروايات بأنه وقف واحد  
على ان معنى خطب انه علم الناس لانهم اخطبة من خطب الحج المنسوعة قال ويحتمل أن  
يكون ذلك في موطنين أحدهما على راحته عند الجرة ولم يقل في هذا خطب والثاني يوم  
النحر بعد صلاة الظهر وذلك وقت الخطبة المبرورة من خطب الحج بعلم الامام فيها  
الناس ما بقي عليهم من مناسكهم ووصوب النوى هذا الاحتمال الثاني فان قيل لامتداف  
بين هذا الذي صوبه وبين ما قبله فانه ليس في شيء من طرق الاحاديث بيان الوقت الذي  
خطب فيه الناس فيجيب بان في رواية حديث ابن عباس التي ذكرها المصنف لم يمت  
بعد ما أمريت وهي تدل على أن هذه القصة كانت بعد الزوال لان المصنف لما يطاق  
على ما بعد الزوال وكان السائل علم ان السنة للحاج ان يرى الجرة أول ما يقدم ضحى  
فما أخرها الى بعد الزوال سأل عن ذلك والحاصل انه قد اجتمع من الروايات ان ذلك كان  
في حجة الوداع يوم النحر بعد الزوال عند الجرة والربيع المذكور في هذه الاحاديث قال  
الحافظ في الفتح لم تنف بعد البحث الشديد على اسم أحمد عن سأل في هذه القصة قوله  
حلفت قبل ان أرى في هذه الرواية قدم السؤال عن الحلق قبل الرمي وفي الرواية الثانية  
قدم السؤال عن الحلق قبل النحر وكذلك في حديث علي عليه السلام وفي الرواية  
الأخرى منه قدم الاقضية قبل الحلق وفي الرواية الثالثة منه قدم الذبح قبل الرمي وفي  
رواية ابن عباس قدم الحلق قبل الذبح وفي الرواية الأخرى منه قدم الزيارة قبل الرمي  
والاحاديث المذكورة في الباب تدل على جواز تقديم بعض الامور المذكورة فيها على  
بعض وهي الرمي والحلق والتقصير والنحر وطواف الاقضية وهو اجماع كما قال ابن  
قدامة في المغني قال في الفتح الا انه لم يثبت في وجوب الدم في بعض المواضع قال  
القرطبي روى عن ابن عباس ولم يثبت عنه ان من قدم شيئا على شيء فعليه دم وبه قال  
سعيد بن جبير وقتادة والحسن والنخعي وأصحاب الرأي وتعقبه الحافظ بأن نسبة ذلك  
الى النخعي وأصحاب الرأي فيها نظر وقال انه لا يقولون بذلك الا في بعض المواضع وانما  
أوجبوا الدم لان العلماء قد اجمعوا على انه امر تربة أو ما يرى جرة العقبة ثم نحر الهدى

المذكور البيهقي في الشعب من طرق عن عقيل وأوردته من وجه آخر عن الزهري موصولا عن أبي سلمة عن أبي هريرة  
واسناده ضعيف وانظروا في الصيام لارياء فيه قال الله عز وجل هو لي وأنا أجزي به وهذا الوجه كان فاطمة المازري وقال الطبري  
لما كانت الاعمال يدخلها الرياء والصوم لا يطعم عليه بمجرد فعله الا الله فاضافه الى نفسه ولهذا قال في الحديث يدع شهوته  
من أجل وقال ابن الجوزي جميع العبادات تطهر بقوله او قل أن يسلم ما يظهر من شوب بخلاف الصوم وارتضى هذا الجواب  
المازري وأقره القرطبي والثاني ان المراد بقوله او فأنا أجزي به اني أقدر بعلم مقدار ثوابه وتضعيف حسنة وأما غير من



العبادات فإدخالها على بعض الناس قال القرطبي أي أجازى عليه جزاء كثير من غير تعيين لمقداره ويشهد رواية أبي صالح عنده بنو به الا الصوم فانه لا يدري أحدا فيه الثالث ان معناه انه أحب العبادات الى المتقدم عندي وللناس من حديث أبي امامة مرفوعا عليك بالصوم فانه لا مبدل له الرابع ان هذه الاضافة اضافة تشريف وتعظيم قال ابن المنير التخصيص في موضع التهنيم في مثل هذا السياق لا ينههم منه الا التشريف والتعظيم الخامس قال القرطبي معناه ان أعمال العباد مناسبة لادخالهم الا الصائم فانه مناسب بصفة من صفات الحق يعني أن الاستغناء عن الطعام

٣٠١

وغيره من الشهوات من صفات الرب جل جلاله فلما تقرب الصائم اليه بما وافق صفاته اضافه اليه السادس ان جميع العبادات توفى منها مظالم العباد الا الصيام ويؤيده رواية أحمد عن أبي هريرة مرفوعا كل العمل كفارة الا الصوم لي وأنا أجزى به وشيخوه عنه أبي داود الطيالسي وأقرب الاجوبة التي ذكرتها الى الصواب الاول والثاني وقال الحافظ الشوكاني في فتاويه قلنا اختلف في تفسير معنى هذا اللفظ الوارد في الحديث اختلفا طويلا حتى بلغت الاقوال الى خمسة وخمسين قولاً أقواها ستة أحدها ان الحسنة بعشر أمثالها الى سبع مائة ضعف الا الصوم فانه أكثر ويؤيده هذا سياق الحديث فان لفظه في الامهات هكذا عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل عمل ابن آدم يضاعف الحسنة بعشر أمثالها الى سبع مائة ضعف الا الصوم فانه لي وأنا أجزى به يدع شهوره

أود بحه ثم الحاق أو التخصيص ثم طواف الافاضة ولم يخالف في ذلك أحد الا ابن جهم المالكي استثنى القارن فقال لا يحاق حتى يطوف ويرد عليه النوى بالاجماع فالمراد بإيجابهم الدم على من قدم شيئا على شيء يعنون من الاشياء المذكورة في هذا الترتيب الجمع عليه بأن فعل ما يخالفه وقدرى إيجاب الدم عن الهادي والقاسم وذهب جمهور العلماء من الفقهاء وأصحاب الحديث الى الجواز وعدم وجوب الدم قالوا لان قوله صلى الله عليه وآله وسلم ولا حرج بقتضي رفع الاثم والقضية معا لان المراد بنفي الحرج نفي الضيق وإيجاب أحدهما فيه ضيق وأيضاً لو كان الدم واجبا لكانت صفة الله عليه وآله وسلم لان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وفيه هذا يدفع ما قاله الطحاوي من ان الرخصة مختصة بمن كان جاهلاً أو ناسياً لا من كان عامداً فعليه القدية قال الطبري لم يسقط النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحرج الا وقتئذ أجراً للفعل اذ لو لم يجزى لامن بالاعادة لان الجهل والنسيان لا يضمنان غير اثم الحكم الذي يلزمه في الحج كالوتر الرمي وشيخوه فانه لا ياثم بتركه ناسياً أو جاهلاً لكن يجب عليه الاعادة قال والمجب من يحمله قوله ولا حرج على نفي الاثم فقط ثم يخص ذلك ببعض الامور دون بعض فان كان الترتيب واجبا يجب بتركه دم فليكن في الجميع والافواجه تخصيص بعض دون بعض نعم تعميم الشارح للجميع بنفي الحرج انتهى وذهب بعضهم الى تخصيص الرخصة بالناسي والجاهل دون العامد واستدل على ذلك بقوله في حديث ابن عمر وسمعت يومئذ يسئل عن امرئ نسي أو يجهل الخ وبقوله في رواية الشيخين من حديثه ان رجلاً قال له صلى الله عليه وآله وسلم لم أشعر فحشرت قبل أن أرى فقال ارم ولا حرج وذهب أحمد الى اختصاص المذكور كما حكى ذلك عنه الاثرم وقد قوى ذلك ابن دقيق العيد فقال ما قاله أحمد قوى من جهة أن الدليل دل على وجوب اتباع الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في الحج بقوله خذوا عني مناسككم وهذه الاحاديث المرخصة في تقديم ما وقع عنه تأخير قدقرت بقول السائل لم أشعر فيخص هذا الحكم بهذه الحالة وتبقى صورة العمل على أصل وجوب الاتباع في الحج وأيضاً الحكم اذا ترتب على وصف يمكن أن يكون معتبراً لم يجز اطراحه ولا شك ان عدم الشعور مناسب لعدم المواخذة وقد علق به الحكم فلا يجوز اطراحه بالحق العمدي اذ لا يساويه وأما التمسك بقول الراوي

وطعامه من أجلي الثاني انه يوم القيامة يأخذ حصصاً ومجموع أعماله الا الصوم فلا يسئل لهم عليه قال بهذا ابن عيينة وهو محتاج الى دليل الثالث ان الصوم لم يعبد به غير الله وما عدا من العبادات قد تقرب به الى غيره ويعترض عليه بمثل ما ذكره السائل من أن أهل الملل الاخرى يصومون لاستخدام الافلاك والارتياض وإيجاب عنه بان ذلك ليس على طريقة العبادة بل هو قصد تخفيف الاخلاط وتقليلها كما يفعل أهل الرياضات ويؤمنون انه له أثر في ادراك الحقائق ولم يكن في قصدهم التقرب بذلك الى المكواكب وشيخوها الرابع ان الصوم صبر فدخل تحت قوله تعالى انما في الصابرون أجرهم بغير

حساب ويجاب عن هذا بأنه على تسليم ذلك بشاركه كل ما يصدق عليه أنه صبر الخامس ان هذه العبادة لا يمكن اطلاق الغير عليها  
انما هي عبادة يؤتمن عليها العبد بخلاف غيرها السادس ان هذه العبادة لا تحصل بالمباهاة اكونه اغبر طاهرة الاثر  
واعترض على هذين بناد كره السائل من ان الايمان أخفى من الصوم ويجاب عنه بان الايمان فعل من أفعال القلوب لا من  
أفعال الجوارح والمقصود ههنا أعمال الجوارح كما يدل عليه قوله في أول الحديث كل عمل ابن آدم ولكن هذا الاعتراض  
انما يتم بعد تسليم انه لا يصدق على ٣٠٢ أفعال القلوب انما أعمال وفيه نزاع وعندى جواب لم يجد من

تعرض له وهو ان قوله تعالى الصوم لي لا يدل على ان ما عداه من العبادات ليس له الابعاد فهم القلب ومفهوم القلب غير معمول به كما نقر عند أئمة الأصول ولم يخالف في ذلك الا الدقاق والسؤال انما يرد على فرض انه يدل على ان سائر العبادات ليست له وليس الامر كذلك فوزانه وزان قول من قال وله من أنواع المال أنواع كثيرة من غنم وبقر وخيل وبعال وغير ذلك الغنم في أو البقرة رلى أي بها كيف شئت فان ذلك لا يدل على ان ما عدا الغنم أو البقرة لغيره الابعاد فهم لقبه الساقط وحينئذ لا يحتاج الى طلب السكنى في تخصص الصوم بكونه لله بل المراد انه لما كان الصوم له تعالى كان له ان يحزى فاعله بأي جزاء شاء وليس أمر ذلك اليينا كسائر الامور المتعلقة انتمى (و) سائر الاعمال (الحسنة بعشر أمثالها) زاد في الموطن الى سبع مائة غنم واتفقوا على ان المراد بالصائم ههنا من لم صيامه من المعاصي

فما مثل عن شئ الخ لا شعاره بان الترتيب مطلقا غير مراعى فجوابه ان هذا الاخبار من الراوى يتعلق بما وقع السؤال عنه وهو مطلق بالنسبة الى حال السائل والمطلق لا يدل على أحد الخاصين بعينه فلا يقي حجة في حال العمدة كذا في الفتح ولا يخفى ان السؤال له صلى الله عليه وآله وسلم وقع من جماعة كافي حديث أسامة بن شريك عند الطحاوى وغيره كان الاعراب يسألونه واقظ حديثه عند أبي داود قال خرجت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم حاجا فكان الناس يأتونه فن قائل يا رسول الله سمعت قبل ان أطوف أو قدمت شيئا أو أخرت شيئا فكان يقول لا حرج ولا حرج ويدل على تعدد السائل قول ابن عمر في حديثه المذكور في الباب وأناه آخر فقال انى أفضت الخ وقول على عليه السلام في حديثه المذكور وأناه آخر كذلك قوله وجاء آخر وتعلق سؤال بعضهم بعدم الشعور لا يستلزم سؤال غيره به حتى يقال انه يختص الحكم بحالة عدم الشعور ولا يجوز اطراحها بالمطلق العمدة بل لابد ان يعلم ان التعويل في التخصيص على وصف عدم الشعور المذكور في سؤال بعض السائلين غير مفيد لما طلوب نعم اخبار ابن عمر وعن أعم العام وهو قوله في سؤال يومئذ عن شئ يخص بأخباره مرة أخرى عن أخ من منه مطلقا وهو قوله في اسمعته يومئذ يسأل عن آخر عما ينسى المرأة ويجهل ولكن عند من يجوز التخصيص بمثل هذا المفهوم قوله رميت بعدما أمسيت فيه دليل على ان من رعى بعد دخول وقت المساء وهو الزوال صح رميه ولا حرج عليه في ذلك

### \*(باب استحباب الخطبة يوم النحر)\*

(عن الهرماس بن زياد قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحط على ناقته ابعضا يوم الاضحية عنى رواء أنجد وأبوداود وعن أبي امامة قال سمعت خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في يوم النحر رواء أبو داود وعن عبد الرحمن بن معاذ التيمي قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن عنى ففتحت أسمعا حتى كنا نسمع ما يقول ونحن في منازلنا فطفق يعلمهم متناكهم حتى بلغ الجار فوضع اصبعه السابعة ثم قال بحصى الخندق ثم أمر المهاجرين فقلوا في مقدم المسجد وأمر الانصار فقلوا من وراء المسجد ثم نزل الناس بعد ذلك رواء أبو داود والنسائي بعناه وعن أبي بكره قال خطبنا

وحديث الغيبة فمار الصائم على ما في الاحياء لا نرى الى قال العراقي ضعهف بل قال

أبو حاتم كذب ثم يأثم ويمنع ثوابه اجماعا ذكره السبكي في شرحه وفيه نظر لما شقة الاحتراز لكن ان أكثر توجهت المقالة لانصاوت طلبا ونحوهما الحنا كم ونحوه وأدنى درجات الصوم الاقتصار على الكف عن المفطرات وأوسطها ان يضم اليه كف الجوارح عن الجرائم وأعلىها ان يضم اليها كف القلب عن الوسواس وقال بعضهم معناه الصوم لي لا لا أى أنا الذى لا ينبغي لي ان أظم وأشرب واذا كان بهم هذه المماية وكان دخولك فيه كوفى شرعته لك فاما أجرى به كانه يقول فاجزأه

النبي

لأن مسقة التزينة عن الطعام والشراب تطلب في وقت تلبست به وأوليت لك أن تصفت به في حال صومك فهي تدخل على فان الصبر حبس النفس يلغى عما عظميه حقيقة من الطعام والشراب فلهذا قال الصائم فرحان فرحة عند فطره وتلك الفرحة لروحه الحيواني لا غير وفرحة عند لقائه وتلك الفرحة لنفسه الناطقة الطبيعية الربانية فأورثه الصوم لقاء الله وهو المشاهدة ذكره القسطلاني وهذا الحديث أخرجه أبو داود وكذا النسائي والترمذي (عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان في الجنة بابا يقال له

الريان) تقيض العطشان وهو مما رقت المناسبة فيه بين لفظ ومعناه فانه مشتق من الري وهو مناسب لحال الصائمين لأنهم بتعطيشهم أنفسهم في الدنيا يدخلون من باب الريان ليامنوا من العطش وقال ابن المنير انما قال في الجنة ولم يقل الجنة ليس لأن في الباب المذكور من النعم والراحة ما في الجنة فيكون أبلغ في التشويق اليه وزاد النسائي وابن خزيمة من دخل شرب ومن شرب لا يظم أبدا وقد جاء الحديث من وجه آخر بلفظ ان الجنة ثمانية أبواب منها باب يسمى الريان لا يدخله الا الصائمون أخرجه **مسند** الجوزي من طريق أبي غسان عن أبي حازم وهو للجاري من هذا الوجه في بدء الخلق لكن قال في الجنة ثمانية أبواب (يدخل منه الصائمون يوم القيامة) الى الجنة (لا يدخل منه أحد غيرهم) يقال أين الصائمون في يوم لا يدخل منه أحد غيرهم فاذا دخلوا

النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر فقال أتدرون أي يوم هذا قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا انه سيبعث به بغير اسمه قال أليس يوم النحر قلنا بلى قال أي شهر هذا قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا انه سيبعث به بغير اسمه فقال أليس ذا الحجة قلنا بلى قال أي بلد هذا قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا انه سيبعث به بغير اسمه قال أليست البلد قلنا بلى قال فان دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا الى يوم تلقون ربكم **مسند** الأهل بلغت قالوا نعم قال اللهم اشهد فبلغ الشاهد الغائب قرب مبلغ أوعى من سامع فلا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض رواه أحمد والبخاري الاحاديث المذكورة في هذا الباب قد قدمها المصنف رحمه الله تعالى في كتاب العيدين بالفاظها المذكورة ههنا من دون زيادة ولا نقصان ولم تجز له عادة بمثل هذا وقد شرحنها ههنا لك ذكرنا ما في الباب من الاحاديث التي لم يذكرها **مسند** كرهنا فوالله لم تعرض لنا كرهنا لك تتعلق بالفاظ هذه الاحاديث فقوله العضباء هي مقطوعة الاذن قال الاصمعي كل قطع في الاذن جدد فان جاوز الربع فهي عضباء وقال أبو عبيد ان العضباء التي قطع نصف أذنها فما فوق وقال الخليل هي مشقوقة الاذن قال الحاربي الحديث يدل على ان العضباء اسم لها وان كانت عضباء الاذن فقد جعل اسمها هذا فقوله يوم الاضحية هي الخطبة الثالثة بعد صلاة الظهر فعلمنا ان الناس بها المبيت والرمي في أيام التشريق وغير ذلك مما بين أيديهم قوله فتفتحت بفتح الفاء الثانية وكسر الفوقية بعدها أي انسمع سمعاً عذوا وقوى من قولهم فارورة فتفتح بضم الفاء والقائه أي واسعة الرأس قال **مسند** كسائي ليس لها صمام ولا غلاف وهكذا صارن أي سمعهم لها سمعها وصوت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهذا من بركات صوته اذا سمعه المؤمن قوى سمعه واتسع مسامكه حتى صار يسمع الصوت من الاماكن البعيدة ويسمع الاصوات الخفية قوله ونحن في منازلنا فيه دليل على انه لم يذهبوا السماع الخطبة بل وقفوا في رجالهم وهم يسمعون ما عمل هذا كان فيمن له عذر منعه عن الحضور لاستماعها وهو الاثر بحال الصحابة رضي الله عنهم قوله فطفق يعلمهم هذا انتقال من التكلم الى الغيبة وهو أسلوب من أساليب البلاغة مستحسن قوله

منه (أعلق) الباب (فلم يدخل منه أحد) كرر في دخول غيرهم منه تأكيذا وهذا الحديث أخرجه **مسند** في الحج (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من أنفق زوجين) اثنين من أي شيء كان صنفين أو متشابهين وقد جاء مع سائرهم فوجاهدين شاتين جاريتين درهمين زاد اسمعيل القاضي عن أبي مصعب عن مالك من ماله (في سبيل الله) عام في أنواع الخير أو خاص بالجهاد (نودي من أبواب الجنة يا عبد الله هذا خير) من الخيرات وليس المراد به أفعال التقصيل والتبوين للعظيم (فن كان من أهل الصلاة) المؤدين للتراث المسكرين من النوافل وكذا

خاتماني فيما قبل (دعي من باب الصلاة ومن كان من أهل الجهاد دعي من باب الجهاد ومن كان من أهل الصيام) أي الذي  
 غاب عليه الصيام والافضل المؤمنين أهل للكل (دعي من باب الريان) وعند أهل كل أهل عمل باب يدعون منه بذلك العمل  
 فلاهل الصيام باب يدعون منه يقال له الريان (ومن كان من أهل الصدقة) المكثرين منها (دعي من باب الصدقة) وليس هذا  
 تكرار لما في صدر الحديث حيث قال من أنفق زوجين لان الاتفاق ولو بالقليل خير من الخبثات العظيمة وذلك حاصل  
 من كل أبواب الجنة وهذا استدعاء ٣٠٤

حتى بلغ الجمار يعني المكان الذي ترمى فيه الجمار والجمار هي الحصى الصغار التي يرمى بها الجمرات قوله فوضع اصبعيه السبابتين زادني نسخة لابن داود في اذنيه وانما فعل ذلك ليكون أجمع أصوته في السماع خطبته ولهذا كان بلال يضع اصبعيه في صماخيه اذنيه في الاذان وعلى هذا في الكلام تقديم وتأخير وقد بره فوضع اصبعيه السبابتين في اذنيه حتى بلغ الجمار قوله ثم قال يحتمل أن يكون المراد بالقول القول النفسي كما قال تعالى ويقولون في أنفسهم ويكون المراد به هذا التعليل ليرى قال أبو حيان وترا كيب القول الست تدل على معنى الخفة والسرعة فلهذا عبر هنا بالقول قوله بمعنى الخذف وقد قدمنا في كتاب العمدين انه بالخاء والذال المجتمعين قال الازهرى حصى الخذف صغار مثل النوى يرمى بها ابن اصبعين قال الشافعي حصى الخذف أصغر من الائمة طولاً وعرضاً ومنهم من قال بقدر اقله وقال النووي بقدر النواة وكل هذه المقادير متقاربة لان الخذف بالمجتمعين لا يكون الا بالاصغير قوله في مقدم المسجد أي مسجد الخذف الذي بمعنى واعل المراد بالمقدم الجهة قوله ثم نزل الناس برفع الناس على انه فاعل وفي نسخة من سنن أبي داود ثم نزل الناس بتشديد الزاي ونصب الناس وقد قدمنا شرح حديث أبي بكر في كتاب العمدين مستكملاً

\* (باب اکتفا) القارن لنفسه بطواف واحد وهي واحد) \*

(عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قرن بين حجه وعمرته أجرهما  
 ايهما طواف واحد وراه أحد وابتاع ما حبه وفي لفظ من أحرم بالحلج والعمرة أجرهما طواف  
 واحد وسعي واحد منهم ما حتى يحل منهم ما جميعا رواه الترمذي وقال هذا حديث حسن  
 غريب وفيه دليل على وجوب السعي وقوف التحلل عليه \* وعن عروة عن عائشة  
 قالت خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع فاهلانا بعمرة ثم قال رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم من كان معه هدى فليحل بالحلج مع العمرة ثم لا يحل حتى يحل منهما ما  
 جيهما فاقدمت وأنا حائض ولم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة فشكوت ذلك اليه فقال  
 انقضي رأسك وامتشطي وأهلي بالحلج ودعي العمرة قالت ففعلت فلما قضينا الحلج أرسلني  
 مع عبد الرحمن بن أبي بكر إلى التمتع فاعمرت فقال هذه مكان عمرتك قالت فطاف الذين

وآله وسلم وهو باب الرحمة وهو  
 باب التوبة وسائر الابواب  
 مقسومة على أعمال البر باب  
 الزكاة باب الحج باب العمرة  
 وعند دعياض باب الكاظمين  
 الغضب باب الراضين الباب  
 الايمن الذي يدخل منه من  
 لاجساب عليه وعند الاسرى  
 عن أبي هريرة مرفوعا ان في  
 الجنة بابا يقال له الضحى فاذا  
 كان يوم القيامة ينادى مناد أين  
 الذين كانوا يصلون صلاة الضحى  
 هذا بابكم فادخلوا منه وفي  
 الفردوس عن ابن عباس يرفعه  
 للجنة باب يقال له الفرح  
 لا يدخل منه الا مفرح الصبيان  
 وعند الترمذي باب الذكر  
 وعند ابن بطال باب الصابرين  
 والحاصل أن كل من أكثر نوعا  
 من العبادة خضع بياب منها  
 ينادى منه بجزءه فاقا وقل من  
 يجمع له العبد كل بجميع أنواع  
 المطوعات ثم ان من يجمع له ذلك  
 انما يدعى من جميع الابواب  
 على سبيل التكرير والا

وَدْخُولُهُ أَيْ يَكُونُ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ وَهُوَ بَابُ الْعَمَلِ الَّذِي يَكُونُ أَغْلَبَ عِلْمِهِ

(فقال أبو بكر رضي الله عنه يا بني أنت) أي مفدي باني (وأحيى يا رسول الله ما على من دعي من تلك الابواب من ضرورة) أي ليس على المدعو من كل الابواب ضرر بل له تكريمه واعزاز وقال ابن المنير وغيره يريد من أحد تلك الابواب خاصة دون غيره من الابواب فيكون أطلق الجمع وأراد الواحد وقال ابن بطال يريد أن من لم يكن الامن أهل خصله واحدة من هذه الخصال ودعي من بابها الاضر وعليه لان العناية المطلوبة بدخول الجنة رجال في شرح المشكاة

لما خص كل باب بمن أكثر نوعاً من العبادة ومع الصديق رضي الله عنه رغب في أن يدعى من كل باب وقال ليس على من دعى من تلك الأبواب ضرر بل شرف وإكرام ثم سأله فقال (فهل يدعى أحد من تلك الأبواب) ويختص بهذه الكرامة (كأهاتان) صلى الله عليه وآله وسلم (نعم) يدعى منها كأهاتان على سبيل التخيير في الدخول من أي شاء لاستحالة الدخول من الكل معاً (وأرجو أن تكون منهم) الرجاء مع صلى الله عليه وآله وسلم واجب فشيء أن الصديق رضي الله عنه من أهل هذه الأعمال كلها وهذا الحديث أخرجه أيضاً في فضائل أبي بكر ومسلم في الزكاة والترمذي في المناقب ٣٠٥ والنسائي فيه وفي الزكاة والصوم والجهاد

كانوا أهلها بالعمرة بالبيت وبين الصفا والمروة ثم حلوا ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم وأما الذين جمعوا الحج والعمرة فاعلموا طوافاً واحداً متفق عليه وعن طاوس عن عائشة أنها أهدت بالعمرة فقدمت ولم تطف بالبيت حين حاضت فذكرت المناسك كلها وقد أحلت بالحج فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم النفر يسعدك طوافك لحجك وعمرتك فبعث بها مع عبد الرحمن إلى التميم فاعتمر بعد الحج رواه أحمد ومسلم \* وعن مجاهد عن عائشة أنها حاضت بسرف فتطهرت بعرفة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجزي عنك طوافك بالصفا والمروة عن حجك وعمرتك رواه مسلم وفيه تنبيه على وجوب السعي حديث ابن عمر أخرجه أيضاً سعيد بن منصور وهو عاقل من جمع بين الحج والعمرة كماله ما طواف واحد وسعي واحد وأعماله الطحاوي بأن الدراويدي أخطأ فيه وإن الصواب أنه موقوف وتعد في تحطته بما رواه أيوب والبيهقي وموسى بن عقبة وغير واحد عن نافع نحو سباق ما في الباب من أن ذلك وقع لابن عمر وأنه قال إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك لأنه روى هذا اللفظ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الفتح وهو تعليل مردود فالدراويدي صدوق وليس ما رواه بخال المارواه غيره فلا مانع من أن يكون الحديث عن نافع على الوجهين وفي الباب عن جابر عند مسلم وأبي داود بإفظ لم يطف النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا أصحابه بين الصفا والمروة الاطوافاً واحداً وأخرج عبد الرزاق عن طاوس بإسناد صحيح أنه حلف ما طاف أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحجته وعمرته الاطوافاً واحداً وأخرج البخاري عن ابن عمر أنه طاف بحجته وعمرته طوافاً واحداً بعد أن قال أنه سيقف كما فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخرج عنه من وجه آخر أنه رأى أن قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول يعني الذي طاف يوم النحر لا فاضة وقال كذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبهذه الأدلة تنسك من قال أنه يكفي القمار بحجته وعمرته طواف واحد وسعي واحد وهو مالك والشافعي وأحمد وداود وهو محكي عن ابن عمر وجابر وعائشة كذا قال النووي وقال زيد بن علي وأبو حنيفة وأصحابه والهادي والناصر قال النووي وهو محكي عن علي بن أبي طالب عليه السلام وابن مسعود

كانوا أهلها بالعمرة بالبيت وبين الصفا والمروة ثم حلوا ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم وأما الذين جمعوا الحج والعمرة فاعلموا طوافاً واحداً متفق عليه وعن طاوس عن عائشة أنها أهدت بالعمرة فقدمت ولم تطف بالبيت حين حاضت فذكرت المناسك كلها وقد أحلت بالحج فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم النفر يسعدك طوافك لحجك وعمرتك فبعث بها مع عبد الرحمن إلى التميم فاعتمر بعد الحج رواه أحمد ومسلم \* وعن مجاهد عن عائشة أنها حاضت بسرف فتطهرت بعرفة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجزي عنك طوافك بالصفا والمروة عن حجك وعمرتك رواه مسلم وفيه تنبيه على وجوب السعي حديث ابن عمر أخرجه أيضاً سعيد بن منصور وهو عاقل من جمع بين الحج والعمرة كماله ما طواف واحد وسعي واحد وأعماله الطحاوي بأن الدراويدي أخطأ فيه وإن الصواب أنه موقوف وتعد في تحطته بما رواه أيوب والبيهقي وموسى بن عقبة وغير واحد عن نافع نحو سباق ما في الباب من أن ذلك وقع لابن عمر وأنه قال إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك لأنه روى هذا اللفظ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الفتح وهو تعليل مردود فالدراويدي صدوق وليس ما رواه بخال المارواه غيره فلا مانع من أن يكون الحديث عن نافع على الوجهين وفي الباب عن جابر عند مسلم وأبي داود بإفظ لم يطف النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا أصحابه بين الصفا والمروة الاطوافاً واحداً وأخرج عبد الرزاق عن طاوس بإسناد صحيح أنه حلف ما طاف أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحجته وعمرته الاطوافاً واحداً وأخرج البخاري عن ابن عمر أنه طاف بحجته وعمرته طوافاً واحداً بعد أن قال أنه سيقف كما فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخرج عنه من وجه آخر أنه رأى أن قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول يعني الذي طاف يوم النحر لا فاضة وقال كذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبهذه الأدلة تنسك من قال أنه يكفي القمار بحجته وعمرته طواف واحد وسعي واحد وهو مالك والشافعي وأحمد وداود وهو محكي عن ابن عمر وجابر وعائشة كذا قال النووي وقال زيد بن علي وأبو حنيفة وأصحابه والهادي والناصر قال النووي وهو محكي عن علي بن أبي طالب عليه السلام وابن مسعود

٣٩ نيل ح الكوفيون وقال الميرد الجواب محمد بن زوف قد يرد سعد والواو والعال ولم يشك أن الحال لا تقتضي أنهما متوحدتان دائماً ولا يستقيم مع الحديث المذكور الآن يقال فتجمله أولاً ثم يأتون فيجسدونها متوحدتين انتهى أو مجاز لان العمل يؤدي إلى ذلك وأكثرة النواب والغفرة والرحمة بدليل رواية مسلم فثبت أبواب الرحمة الآن يقال الرحمة من أسماء الجنة وهذا الحديث أخرجه هنا مختصراً وقد أخرجه مسلم والنسائي من هذا الوجه بتمامه ورواه مديون الشيخ البخاري فيلحق وأخرجه البخاري في الصوم وفي صفة أبي بكر ومسلم في الصوم وكذا النسائي (وفي رواية عنه) أي عن أبي



له رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) إذا دخل رمضان ففتحت أبواب السماء قيل هذا من تصرف الرواة والاصل أبواب الجنة وكذا رقع في باب صفة إبليس وجنوده من بدء الخلق بلفظ أبواب الجنة في غير رواية أبي زرارة أبواب السماء وقال ابن بطلان المراد من السماء الجنة بقريظة قوله (وغلقت أبواب جهنم) يحتمل أن يكون الفتح على ظاهره وحقيقته وقال التوربشتي هو كناية عن تنزيل الرحمة وإزالة الغلق عن مصاعد أعمال العباد تارة بميزل التوفيق وأخرى بحسن القبول وغلقت أبواب جهنم عبارة عن تنزله نفس ٣٠٦ الصوم عن رجس الفواحش والتخلص من البواعث على

والشهي والتخفى انه يلزم القارن طوافان وسعيان وأجابوا عن أحاديث الباب بأجوبة متعسقة منها ما سبق عن الطحاوي على حديث ابن عمر ومنها جوابه عن حديث عائشة بانها أرادت بقولها جمعوا بين الحج والعمرة جمع متعة لاجتماع قرآن وهذا مما يتجنب منه فان حديث عائشة مخرج بقص من تتع عن قرن وما يفعله كل واحد منهم ما كما في حديث الباب المذكور فانه ما قالت فطاف الذين كانوا أهلوا بالعمرة ثم قالت وأما الذين جمعوا الحج واستدلوا على ما ذهبوا اليه بما أخرجه عبد الرزاق والدارقطني وغيرهما عن علي عليه السلام انه جمع بين الحج والعمرة وطاف أهلها طوافين وسعى لهم سعين ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ وطريقه ضعيفة وكذا روى نحوه من حديث ابن مسعود بإسناد ضعيف ومن حديث ابن عمر بإسناد فيه الحسن بن عمار وهو متروك قال ابن حزم لا يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن أحد من الصحابة في ذلك شيء أصلاً وتعبه في الفتح بأنه قد روى الطحاوي وغيره مرفوعاً عن علي وابن مسعود وذلك بإسناد لا بأس به انتهى فينبغي أن يصار إلى الجمع كما قال البيهقي ان ثبتت الرواية انه طاف طوافين فيحتمل على طواف القدر ومطواف الأفاضة وأما السعي مرتين فلم يثبت انتهى على انه يضعف ما روى عن علي عليه السلام ما في الفتح من أنه قد روى آل بيته عنه مثل الجماعة قال جعفر بن محمد الصادق عن أبيه انه كان يحفظ عن علي لقارن طوافاً واحداً خلاف ما يقول أهل العراق ومما يضعف ما روى عنه من تكرار الطواف أن أم مثل طريقه عنه رواية عبد الرحمن بن أذينة عنه وقد ذكر فيها انه يمنع من ابتداء الإلهال بالحج بأن يدخل عليه مرة وأن القارن بطواف طوافين ويسعى سعين والذين احتجوا بحديثه لا يقولون بامتناع ادخال العمرة على الحج فان كان الطريق صحيحاً عندهم لم يهتم العمل بمادات عليه والأفلاحة فيها يضعف أيضاً ما روى عن ابن عمر من تكرار الطواف انه قد ثبت عنه في الصحيحين وغيرهما من طرق كثيرة الاكتفاء بطواف واحد وقد احتج أبو ثور على الاكتفاء بطواف واحد لقارن بحجة نظرية فقال قد أجرت جميع الحج والعمرة معاً مرة واحدة أو احداً واحداً وتلبية واحدة فكذلك يجوز عنهما طواف واحد وسعي واحد حكى هذا عنه ابن المنذر ومن جملة ما يحتج به على انه يكفي أهلها طواف واحد حديث دخلت العمرة في الحج

المعاصي بجمع الشهوات فان قيل ما منعكم أن تحمواوه على ظاهر المعنى قلنا لانه ذكر على سبيل المن على الصوم واتمام النعمة عليهم فيما سربوا به وندبوا اليه حتى صار الجنان في هذا الشهر كأن أبوابها ففتحت ونعيمها هي والنيران صكان أبوابها غلقت وانكأها عطت واذا ذهبنا إلى الظاهر لم نفع المنة موقعها وتخلو عن الفائدة لان الانسان مادام في هذه الدار فانه غير ميسر لدخول إحدى الدارين ويرجى القرطبي رحمه الله على ظاهره اذ لا ضرورة تدعو إلى صرف الانتظار عن ظاهره وقرره ابن المنير قال الطبري فائدة فتح أبواب السماء توقيف الملازمة على استحسان فعل الصائمين وأنه من الله بمنزلة عظيمة ويؤيده حديث ان الجنة لا تزحف لرمضان الحديث (وسلمت الشياطين) أي شدت بالسلاسل حقيقة والمراد مسترقو السمع منهم وان تسلسلهم يقع في أيام رمضان دون ليل اليه لانهم كانوا منهوا عن نزول القرآن من استراق السمع فزيدوا التسلسل بما لقي في الحفظ وهو مجاز على العموم والمراد انهم

لا يصلون من افساد المسامير إلى ما يصلون اليه في غيره لاشتغالهم فيه بالصيام الذي فيه يقع الشيطان وان وقع شيء من ذلك فهو قليل بالنسبة إلى غيره وهذا أمر محسوس وأخرج الترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم عن أبي هريرة بلفظ اذا كان أول ليلة من شهر رمضان صدقت الشياطين ومردة الجن وفي لفظ عند النسائي مردة الشياطين وفي رواية أبي صالح غلقت أبواب النار فلم يفتح منها باب وفتحت أبواب الجنة فلم يغلق منها باب ونادى مناد يا بني الخير اقبل ويا بني الشر أقصر والله عتقكم من النار



وذلك كل ليلة (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا رأيتموه فافطروا) الضمير راجع الى الهلال وان لم يبق له ذلك لالة السياق عليه (فان غم عليكم) من غمته الشيء اذا غمته أي عطى الهلال بغيم (فاقدروا له) أي قدروا له تمام العدد ثلاثين يوما من التقدير (يعني هلال رمضان) والحديث ورد بالفاظ مختلفة (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لم يدع قول الزور) أي من لم يترك الكذب والميل عن الحق (والعمل به) وزاد في الادب عن أبي ذئب والجهول وفي رواية ٣٠٧ ابن وهب والجهول في الصوم ولا ين ماجه

من لم يدع قول الزور والجهول والعمل به والضمير في به يعود على الجهول كونه أقرب مذكورا وعلى الزور قطوان بعد لاتفاق الروايات عليه أو علمها وأفراد الضمير لاشتراكهما في تنقيص الصوم قاله العراقي وفي الاولى يعود على الزور فقط والمعنى مقارب وفي الاوسط للطبراني بسند رجاله ثقات من لم يدع الخي والكذب والجهول على ان الكذب والغيبة والنميمة لا تفسد الصوم وعن الثوري ان الغيبة تفسده وعن مجاهد دخلت ان تفسد ان الصوم الغيبة والكذب والصواب الاول نعم هذه الافعال تنقص الصوم وقول بعضهم انها صغائر فكفر باجتناب الكبار أجاب عنه الشيخ فني الدين السبكي بان في حديث الباب والذي مضى في أول الصوم دلالة قوية لذلك لان الرنث والصخب وقول الزور والعمل به مما علم النبي عنه مطلقا والصوم مأمور به مطلقا لو كانت هذه الامور اذا حصلت فيه لم تأثر بها

اليوم القيامة وهو صحيح وقد تقدم وذلك لان ما بعد دخولها فيه لا يحتاج الى عمل آخر غير عمله والسنة الصحيحة الصبر بالاتباع فلا يلتفت الى ما خالفها قوله وامتنطى فيه دليل على انه لا يكره الامتناسط للمعجم وقيل انه مكره قال النووي وقد تأول العلماء فعمل عائشة هذا على انها كانت معذورة بان كان رأسها أذى فاباح لها الامتناسط كما اباح لكعب بن عجرة الحلق للاذى وقيل ليس المراد بالامتناسط هنا حقيقة الامتناسط بالتمسك بل تسريح الشعر بالاصابع عند الغسل الاحرام بالحج لاسيما ان كانت لبثت رأسها كما هو السنة وكان فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلا يصح غسلها الا بايصال الماء الى جميع شعرها ويلزم من هذا انقصه قولنا يدعي الخ المراد بالوضع هنا الاخر اعكافى الرواية الاخرى

#### (باب الميت عن ليلتي ورمي الجار في أيامها) \*

(عن عائشة قالت أفاض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من آخر يوم حين صلى الظهر ثم رجع الى منى فمكث بها ليلتي أيام التشرى يرمي الجرة اذا زالت الشمس كل جرة بسبع حصيات يكسرمع كل حصاة ويقف عنده الاولى وعند الثانية فيطيل القيام ويتضرع ويرمي الثالثة لا يقف عندها رواه أحمد وأبو داود \* وعن ابن عباس قال استأذن العباس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يبيت بمكة ليلتي منى من أجل مراقبته فأذن له بمفق عليه ولهم مثله من حديث ابن عمر \* وعن ابن عباس قال رمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجارحين زالت الشمس رواه أحمد وابن ماجه والترمذي \* وعن ابن عمر قال كنا نحسين فاذا زالت الشمس رمينا رواه البخاري وأبو داود \* وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا رمى الجارح مشى اليها ذاهبا وارجعا رواه الترمذي وصححه \* وفي نسخة عنه انه كان يرمي الجرة يوم النحر كما سائر ذلك ما تيسر ويخبرهم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك رواه أحمد \* حديث عائشة أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وحديث ابن عباس الثاني حسنه الترمذي وأخرج نحوه مسلم في صحيحه من حديث جابر ويؤيده حديث ابن عمر المذكور في الباب عند

لم يكن لذكرها فيه مشروطة بمعنى تفهمه فلما ذكرت في هذا الحديث تنبهت على أمرين أحدهما زيادة قبحها في الصوم على غيره والثاني الحث على سلامة الصوم عنها وان سلامته عنها مضافة كمال فيه وقوة الكلام تقتضي أن يقع ذلك لاجل الصوم فقتضى ذلك ان الصوم يكمل بالسلامة عنها فاذا لم يسلم عنها نقص ثم قال ولا شأن ان التكليف قد تردد بشيئين بينهما على أخرى بطريق الاشارة وليس المقصود من الصوم العدم المحض كما في المنهيات لانه يشترط له ألنية بالاجتماع ولعل القصد به في الاصل الامسالة عن جميع المخالفات لئلا يكن لما كان ذلك يشق تحقيق الله وأجره بالامسالة عن المقطرات ونحوه العاقل بذلك على الامسالة عن المخالفات

وأرشد إلى ذلك ما تضمنته أحاديث المبشرين عن الله مراده فيكون اجتناب المفطرات واجبا واجتناب ما عداها من الخالفات من المأكولات ذكره في فتح الباري (فليس لله حاجة في أن يدع) أي يترك (طعامه وشربه) هو مجاز عن عدم الالتفات والقبول فتني السبب وأراد المسبب والافاقلة لا يحتاج إلى شيء نقله الطبري عن أبي بصير وقال ابن بطال معناه التحذير من قول الزور وما ذكره معه وهو مثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم من باع الخمر فليشقص الخمر ما يرى يذبحها فلم يأمر بشقصها ولا بكتفها على التحذير والمعتزلة لا ثم شارب الخمر وكذلك حذر الصائم من الكذب والعمل به ليمت له أجر صيامه وقال ابن المنير هو كناية عن عدم

الرضا والمراد رد الصوم المتلبس بالزور وقبول الصوم السالم منه وقال ابن العربي مقتضى هذا الحديث أن من فعل ما ذكر لا يثاب عليه ومعناه أن ثواب الصيام لا يقوم بالماورئة بآثم الزور وما ذكره معه وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الأدب وأبو داود والترمذي في الصوم وكذلك النسائي وابن ماجه (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه الحديث المتقدم) وانقله قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الله (كل عمل ابن آدم له) فيه حظ ومدخل لا طلاع الناس عليه فهو يتجمل به ثوابا من الناس (إلا الصيام فإنه) خالص (لئلا يعلم ثوابه المترتب عليه غيره) أو وصف من أوصافه لأنه يرجع إلى صفة الصمدية لأن الصائم لا يأكل ولا يشرب فتخلى باسم الصمد أو أن كل عمل ابن آدم مضاف له لأنه فاعله إلا الصوم فإنه مضاف إلى لاني خالقه له على سبيل التشريف والتخصيص فيكون كخصيص آدم بأصافته

البخاري وحديث ابن عمر الثاني بالانظ الا أخرجه نحو ما يؤدو دعه بلفظ أنه كان يأتي الجمار في الأيام الثلاثة بعد يوم النحر ماشيا ذاهبا وارجعا ويخبر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك وقد أخرجه الترمذي نحوه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلفظ أنه كان يمشي إلى الجمار قوله فكثرت به إلى أيام التثنية حتى هذا من جملة ما استدلل به الجمهور على أن المبيت يعني واجب وأنه من جملة مناسك الحج ومن أدانهم على ذلك حديث ابن عباس المذكور في أذنه صلى الله عليه وآله وسلم للعباس ومنهم من أخرجه أجمعوا أصحاب السنن وابن حبان والحاكم عن عاصم بن عدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص للرعاة أن يتركوا المبيت يعني وسياق والتعبير بالرخصة يقتضي أن مقابلها عزيمة وإن الأذن وقع للعلة المذكورة وإذا لم توجد أو ما في معناها لم يحصل وقد اختلف في وجوب الدم لتركه فقبيل يجب عن كل له دم روى ذلك عن المالكية وقيل صدقة بدهم وقيل أطعام وعن الثلاث دم هكذا روى عن الشافعي وهو رواية عن أحمد والمذهب ودعه وعن الحنفية لا شيء عليه قوله يكبر مع كل حصاة حكى الماردي عن الشافعي أن صفة الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد قوله ويقف عند الأولى الخ فيه استحباب الوقوف عند الجرة الأولى والثانية وهي الوسطى والتضرع عندها وترك القيام عند الثالثة وهي جرة العقبة قوله استأذن العباس الخ قيل إن جواز ترك المبيت يختص بالعباس وقيل يدخل معه بنوه أئمتهم وقيل كل من احتاج إلى السقاية وهو جود برده حديث عاصم بن عدي الآتي وقيل يجوز الترك لكل من له عذر يشابه الأعذار التي رخص لاهلها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو قول الجمهور وقيل يختص بأهل السقاية ورعاة الابل وبه قال أحمد واختاره ابن المنذر قوله حين زالت الشمس وكذا قوله في حديث عائشة إذا زالت الشمس وقوله في حديث ابن عمر فإذا زالت الشمس رميناها هذه الروايات تدل على أنه لا يجوز رمي الجمار في غير يوم الاضحية قبل زوال الشمس بل وقته بعد زوالها كما في البخاري وغيره من حديث جابر أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم رمي يوم النحر ضحى ورمي بعد ذلك بعد الزوال وإلى هذا ذهب الجمهور وخالف في ذلك عطاء وطاوس فقالا لا يجوز رمي قبل الزوال مطلقا ورخص الحنفية في الرمي يوم النحر قبل الزوال وقال أصحابنا في قول

المه ان خلقه بيده وكل مخلوق بالحقيقة مضاف إلى الخلق لكن إضافة التشريف خاصة بمن شاء الزوال الله أن يخصه به أو كأنه تعالى يقول هو لي فلا يشغل ما هو لك عما هو لي ولأن فيه مجمع العبادات لأن مدارها على الصبر والشكر وهما حاصلان فيه ولما كان ثواب الصيام لا يخصه الا الله تعالى لم يكفه سبحانه إلى ملائكته بل تولى جزءا منه مقدسة فقال (وأنا أجرى به) والصيام جنة أي وقاية من المعاصي ومن النار وإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث ولا يصخب ولا يأتى امرأة ولا يمسك شيئا من يده ولا يأتى أهرا وصائم الذي نفس محمدية لا يخلو من الصائم أطيب عند الله من ريح المسك

(وقال في آخره لله الصائم فرحتان يفرحهما) أي بهما (إذا أظفر فرح) زاد تسليماً بظهوره أي زوال جوعه وعظمته بحيث أصبح له  
الظفر وهذا الفرح الطبيعي وهو السابق للفهم أي من حيث أنه تمام صومه وخاتمة عبادته وتخفيف من ربه ومعونة  
على مستقبل صومه قال في الفتح ولا مانع من الحمل على ما هو أعم مما ذكره فرح كل أحد بحسبه لاختلاف مقامات الناس في ذلك  
فمنهم من يكون فرحه مباه وهو الطبيعي ومنهم من يكون فرحه مستحباً وهو من يكون سببه شيئاً مذكراً (وإذا بقي ربه) عز  
وجل (فرح بصومه) أي بجزائه وثوابه أو ببقائه به وعلى الاحتمالين فهو ٣٠٩ مسرور بقبول صومه (عن عبد الله بن

مسعود) رضي الله عنه قال كان  
مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
فقال من استطاع) منكم (الباء)  
المدة على الإفصح لغة الجاع والمراد  
به هنا ذلك وقيل مؤن الذكاح  
والقائل بالاول رده الى المعنى  
الثاني إذا التقى دير عنه من  
استطاع منكم الجاع لقد رده  
على مؤن الذكاح (فلم تخرج  
فانه) أي التزوج (أعصم للبصر  
وأحصن للفرج ومن لم يستطع)  
أي الباءة للجزء من المؤن (فعليه  
بالصوم) وإنما قدره بذلك لأن  
من لم يستطع الجاع لعدم شهوته  
لا يحتاج الى الصوم لدفعها وهذا  
فيه كلام للهاة ذكره القسطلاني  
(فانه لو جاء) أي ان الصوم  
للاصائم قاطع للشهوة والوجاه  
بكسر الواو والمد هو رضى الخصيتين  
وقيل رضى عروقهما ومن يفعل  
به ذلك تنقطع شهوته ومقتضاه  
ان الصوم قاطع لشهوة الشكاح  
والتمسك بأن الصوم يزيد في  
تمجيح الحرارة وذلك مما يشير  
الشهوة والجواب ان ذلك إنما

الزوال أعاد الا في اليوم الثالث فيجزيه والاحاديث المذكورة ترد على الجميع قوله تعين  
تفعل من الحين وهو الزمان أي نراقب الوقت المطالب بقوله مني اليها أجمعوا على ان  
اتيان الجار ما شامورا كما جازلكن اختلافوا في الافضل وقد تقدم اختلاف في ذلك  
في رمي جرة العقبة وفي غيرها قال الجوهري المستحب المشي وذهب البعض الى استحباب  
الركوب يوم النحر والمنى في غيره والذي ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم الركوب لرمي  
جرة العقبة يوم النحر والمنى بعد ذلك مطلقاً (وعن سالم عن ابن عمر انه كان يرى الجرة  
الدينا بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ثم يقدم فيسهل فيقوم مستقبلاً للقبلة طويلاً  
ويدعو ويرفع يديه ثم يرمى الوسطى ثم يأخذ ذات الشمال فيسهل فيقوم مستقبلاً للقبلة  
ثم يدعو ويرفع يديه ويقوم طويلاً ثم يرمى الجرة ذات العقبة من بطن الوادي ولا يقف  
عندها ثم ينصرف ويقول هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل رواه  
أحمد والبخاري وعن عاصم بن عدي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص لرعاة  
الابل في البيتوتة عن معنى يرمون يوم النحر ثم يرمون الغداة ومن بعد الغدليومين ثم  
يرمون يوم النحر رواه الخمسة وصححه الترمذي وفي رواية رخص للرعاة ان يرموا يوم  
ويدعوا يوماً رواه أبو داود والنسائي وعن سعيد بن مالك قال رجعتنا في الحجة مع النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم وبعضنا يقول رميت بجميع حصيات وبعضنا يقول رميت بست  
حصيات ولم يعب بعضهم على بعض رواه أحمد والنسائي حديث عاصم بن عدي  
أخرجه أيضاً مالك والشافعي وابن حبان والحاكم وفي الباب عن ابن عمر وابن العاص  
عند الدارقطني بأسناد ضعيف وانظر رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للرعاة  
ان يرموا بالليل وأية ساعة شاءوا من النار وعن ابن عمر عن عبد البر والحاكم والبيهقي  
بأسناد حسن وحديث سعيد بن مالك ساقه في سنن النسائي هكذا أخبرني يحيى بن موسى  
البلخي حديث أسامة بن عيمية عن ابن أبي نجيح قال مجاهد قال سعد فذكره ورجاله رجال  
الصحيح وقد أخرجه نحوه النسائي من حديث ابن عباس وأخرج أبو داود عن ابن عباس  
انه سئل عن أمر الجار فقال ما أدرى ما هذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بست

يكون في مبدأ الأمر فإذا أقادى عليه واعتمد عليه سكن ذلك فانه في الفتح وفي الروضة فان لم تنكسر به لم يكسر هابكافور ونحوه  
بل ينكسر قال ابن الرفعة نقل عن الأصحاب انه نوع من الاختصاص (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه ما أن رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم قال الشهر تسع وعشرون ليلة) يعني ان العبرة بالهلال فتارة يكون ثلاثين وتارة تسعة وعشرين وقد لا يرى (فلا  
تصوموا حتى تروا) أي الهلال وليس المراد رؤيته جميع الناس بحيث يحتاج كل فرد الى رؤيته بل المعتبر رؤيته بعضهم  
وهو العدد الذي ثبت به الحقوق وهو عدلان الا انه يكفي في ثبوت هلال رمضان بعدل واحد منهم عند القاضي وقالت

عائقة منهم البغوى ويجب الصوم أيضا على من أخبره وتوقفه بالرؤية وان لم يذكره عند القاضى وبكى في الشهر اذ شهد انى  
 رأيت الهلال واستدل لقبول خبر الواحد بحديث ابن عباس عند أصحاب السنن قال جاء عرابي الى النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم فقال انى رأيت الهلال فقال انتم تدان لاله الا الله وأن محمدا رسول الله قال نعم قال يا بلال أذن في الناس أن يصوموا غدا  
 وروى أبو داود وابن حبان عن ابن عمر قال تراءى الناس الهلال فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انى رأيت فصار  
 وأمر الناس بصيامه وهذا أشهر ٢١٠ قولى الشافعى عند أصحابه وأصحابه ما لکن آخر قوله انه لا بد من

عادلين قال في الام لا يجوز على  
 دلال رمضان الا شاهدان لكن  
 قال الصيرى ان صح ان النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم قبل شهادة  
 الاعرابي وحده أو شهادة ابن عمر  
 وحده قبل الواحد والا فلا يقبل  
 أقل من اثنين وقد صح كل منهما  
 وعندي ان مذهب الشافعى  
 قبول الواحد وانما يرجع الى  
 الاثنين بالقياس لما لم يثبت  
 عنده في المسألة سنة فانه تمسك  
 بالواحد باثر عن علي ولهذا قال في  
 المختصر ولو شهد برؤيته عدل  
 واحد رأيت ان أقبله لا اثر فيه  
 وقد ذهب الى العمل بشهادة واحد  
 أحمد وابن المبارك قال النووي  
 وهو الأصح واختاره الشوكاني  
 وذهب مالك والليث والاوزاعي  
 والنورى الى اعتبار الاثنين  
 وقد تمسك بتعليق الصوم  
 بالرؤية من ذهب الى الزام أهل  
 البلد برؤية بلدهم ما لم يذهب  
 الى ذلك لان قوله حق ترويه خطاب  
 لانس مخصوصين فلا يلزم غيرهم  
 ولكنه مصروف عن ظاهره فلا  
 يتوقف الجمال على رؤية كل

أو يسبح قوله الجرة الدين بضم الدال وبكسر هاء أى القرية الى جهة مسجد الخيف  
 وهى أولى الجرات التى ترى ثانى يوم النحر قوله فيسهل بضم التحتية وسكون المهملة أى  
 بقصد السهل من الارض وهو المكان المستوى الذى لا ارتفاع فيه قوله ويرفع يديه فيه  
 استحباب رفع اليدين في الدعاء عند الجرة وروى عن مالك انه مكروه قال ابن المنذر لا أعلم  
 أحدا أنكر رفع اليدين في الدعاء عند الجرة الا ما حكى عن مالك قوله ثم رمى الوسطى  
 ثم يأخذ ذات الشمال أى يعشى الى جهة الشمال وفي رواية البخارى ثم يحد ذات  
 الشمال مما يلي الرادى قوله ويوم طويلا فيه مشر وعيبة القيام عند الجرتين وتركه  
 عند جرة العقبة ومشر وعيبة الدعاء عندهما قال ابن قدامة لا نعلم لما تضمنه حديث ابن  
 عمر هذا من الخلق الا ما روى عن مالك من ترك رفع اليدين عند الدعاء قوله ويدعوا يومئذ  
 يجوزاهم ان يرموا اليوم الاول من أيام التشريق ويذهبوا الى ابلهم فيبيتوا وعندهم  
 ويدعوا يوم النحر الاول ثم يأتوا في اليوم الثالث فيرموا ما فاتهم في اليوم الثاني مع رمى اليوم  
 الثالث وفيه تفسير ثان وهو انهم يرمون جرة العقبة ويدعون رمى ذلك اليوم ويذهبون  
 ثم يأتون في اليوم الثاني من التشريق فيرمون ما فاتهم ثم يرمون عن ذلك اليوم كما تقدم  
 وكلاهما جائز وانما رخص للرعاء لان عليهم رمى الابل وحفظها لتشاغل الناس  
 بنسكهم عنها ولا يمكنهم الجمع بين رعيها وبين الرعى والمبيت فيجوز لاهم ترك المبيت لا العذر  
 والرمى على الصفة المذكورة وقد تقدم الخلاف في الحاق بقية المعذورين بهم في أول  
 الباب قوله ولم يعب بعضهم على بعض استدلاله من قال انه يجوز الاقتصار على أقل من  
 سبع حصيات وقد تقدم ذكر القائلين بذلك في باب رمى جرة العقبة ولكن هذا الحديث  
 لا يكون دليلا على جرد ترك انكار الصحابة على بعضهم بعضا الا أن يثبت أن النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم اطلع على شئ من ذلك وقرره

\*(باب الخطبة أو وسط أيام التشريق)\*

(عن مراء بنت نبهان قالت خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الرؤس فقال أى  
 يوم هذا قلنا الله ورسوله أعلم قال أليس أو وسط أيام التشريق رواه أبو داود وقال  
 وكذلك قال عم أبي حرة الرقاشى انه خطب أو وسط أيام التشريق \* وعن ابن أبي شحيم عن

واحد فلا يتقيد بالبلد وقد اختلف العلماء في ذلك على مذاهب ثلاثة ذكرها في الفتح وأرجحها ما ذكره  
 الشوكاني في شرح الدرر وهو اراه أهل بلد لم سائر البلاد الموافقة للاحاديث المصرحة بالصيام لرؤية والافطار لرؤيته وهى  
 خطاب لجميع الامم في زمانهم في أى مكان كان ذلك لرؤية جميعهم انتهى قال في المسوى والاقوى عند الشافعى انه يلزم  
 حكم البلد القريب دون البعيد وعند الحنفية يلزم مطلقا انتهى وهو الحق (فان غم عليكم) بضم الغين المعجمة وتشديد الميم  
 أى ان حال بينكم وبين الهلال غيم في صومكم أو فطرتم (فأبكموا العدة ثلاثين) أى عدة شعبان ثلاثين يوما وهذا تفسير ومبين

لقوله في الحديث الآخر فافذروا له وأولى ما نسر الحديث بالحديث فوجب كمال العذر للمسلمين وقد يقع التقصص من واليائي شهرين وثلاثة ولا يقع في أكثر من أربعة أشهر (عن أم سلمة رضي الله عنهن أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى من نسائه) أي حلف لا يدخل عليهن (شهرًا) وفي مسلم من حديث عائشة أقسم أن لا يدخل على أزواجه شهرًا نفسه التصريح بأن حلفه صلى الله عليه وآله وسلم كان على الامتناع من الدخول عليهن شهرًا فثبت أن المراد بقوله هنا أتى حلف لا يدخل ولم يرد الحلف على الوطء والرايات يفسر بعضهم بزيادة ما فان الایلاف في اللغة

الفتوة في حلف مخصوص وهو الحلف على الامتناع من وطء زوجته مطلقاً ومدة تزيد على أربعة أشهر وتعديته بن في قوله من نساء دليل على ذلك لأنه راعى المعنى وهو الامتناع من الدخول وهو بعمد بن (فلما مضى تسعة وعشرون يوماً) وفي حديث عائشة عند مسلم فلما مضت تسع وعشرون ليلة دخل على واستكمل لأن مقتضاه أنه دخل في اليوم التاسع والعشرين فلم يكن ثم دخل على السكك ولا على النقصان وأوجب بأن المراد تسع وعشرون ليلة بأيامها فان العسر بؤرخ بالأيام ويمكن الأيام تابعة لها ويؤيد له حديث أم سلمة هذا فلما مضى تسعة وعشرون يوماً (غداً) أي ذهب أول النهار (أو راح) أي ذهب آخره والشك من الراوي (فقبل له) وفي مسلم من حديث عائشة بدأ النبي فقات برسول الله (أنك حلفت أن لا تدخل) علمنا (شهرًا) قال (صلى الله عليه وآله وسلم) (إن الشهر يكون تسعة

أي به عن رجلين من بني بكر قالوا رأينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب بين أوسط أيام التشريق ونحن عند راحته وهي خطبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التي خطب بنى رواه أبو داود \* وعن أبي نضرة قال حدثني من سمع خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أوسط أيام التشريق فقال يا أيها الناس ألا أن ربكم واحد - ودان أباكم واحداً - ألا فضل لعربي على مجمي ولا لمجومي على عربي ولا لحر على أسود ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى أبلغت قالوا بلغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد حديث سمراء بنت نهان سكت عنه أبو داود والمنذرى وقال في مجمع الزوائد رجاله ثقات وحديث الرجلين من بني بكر سكت عنه أيضاً أبو داود والمنذرى والحافظ في التلخيص ورجال الرجال الصحيح وحديث أبي نضرة قال في مجمع الزوائد رجاله رجال الصحيح قوله سمراء بفتح السين المهملة وتشديد الراء والمدو قبل القصير بنت نهان الغنوية صحابية لها حديث واحد قاله صاحب التقریب قوله يوم الرؤس بضم الراء المهملة بعد ها وهو اليوم الثاني من أيام التشريق سمي بذلك لأنهم كانوا يأكلون فيه رؤس الاضاحي قوله أي يوم هذا سال عنه وهو عالم به لكون الخطبة أوقع في قلوبهم وأثبت قوله الله ورسوله أعلم هذا من حسن الادب في الجواب لا كبر والاعتراف بالجهل ولعلمهم قالوا ذلك لأنهم ظنوا أنه سيمسجه بغير اسمه كما وقع في حديث أبي بكر المقدم قوله عم أبي حرة بضم الحاء المهملة وتشديد الراء اسم أبي حرة حنيفة وقيل حكيم والرافعي بفتح الراء وتخفيف القاف وبعد الالف شين مججمة قوله أوسط أيام التشريق هو اليوم الثاني من أيام التشريق قوله إلا أن ربكم واحد الخ هذه مقسمة لثني فضل البعض على البعض بالحسب والنسب كما كان في زمن الجاهلية لأنه إذا كان الرب واحد أو أبو السكك واحداً لم يبق لدعوى الفضل بغير التقوى موجب وفي هذا الحديث حصص الفضل في التقوى وتنبه عن غير هارانه لافضل لعربي على مجمي ولا لأسود على أحمر الآية وليكنه قد ثبت في الصحيح أن الناس معادن كعادن الذهب خيارهم في الجاهلية خيارهم في الاسلام إذا فقهوا فقههم أثبات الخيارات في الجاهلية ولا تقوى هناك وجعلهم الخيارات في الاسلام بشرط الفقه في الدين وليس مجرد الفقه في الدين سبباً

وعشرين يوماً) وهذا محمول عند الفقهاء على أنه صلى الله عليه وآله وسلم أقسم على ترك الدخول على أزواجه شهرين يوماً بالهلال وجاء ذلك الشهر ناقصاً فلم يتم ذلك الشهر ولم ير الهلال فيه ليلة الثلاثين لم يكمل ثلاثين يوماً أما لو حلفت على ترك الدخول عليهن شهرًا مطلقاً لم يبر إلا بشهر تام بالعدد وهذا الحديث أخرجه أيضاً في النسكاح ومسلم في الصوم والنسائي في عشرة النساء وابن ماجه في الطلاق (عن أبي بكر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال نهران لا يتقضان) قال ابن المنبر المراد أن التقصص الحسي باعتبار العدد يتخير بأن كلامهم ما شهر عيد عظيم فلا ينبغي وضعفه بالانقضاء بخلاف غيرهما من

الشهر وروى وقال البيهقي في المعرفة انما خصهم بما لا ذكر له في حكم الصوم والجمع به ما وبه جزم النووي وقال انه الصواب المعتمد وان كل ما ورد عنهم من الفضائل والاحكام حاصل سواء كان رمضان ثلاثين أو تسعة وعشرين سواء صادف الوقوف اليوم التاسع أو غيره ولا يخفى ان محل ذلك ما اذا لم يحصل تقصير في ابتغاء الهلال وفائدة الحديث رفع ما يقع في القلوب من شك لمن صام تسعة وعشرين أو وقف في غير يوم عرفته وقال الطبري ظاهر سياق الحديث في بيان اختصاص الشهرين بزيادة ليست في سائرهما وليس المراد ان ثواب الطاعة ٣١٢ في سائرهما قد ينقص دونهما وانما المراد رفع الحرج عما عسى

أن يقع فيه خطأ في الحكم لا خصاصهما باليهودين وجواز احتمال وقوع الخطأ فيهما ومن ثم لم يقتصر على قوله رمضان وذو الحجة بل قال (شهر اعيد) أي هما شهر اعيد أحدهما (رمضان) والآخر (ذو الحجة) واستشكل ذكر الحجة لانه انما يقع الحج في العشر الاول منه فلا دخل لنقصان الشهر وعامة واجب بأنه مؤول بأن الزيادة والنقص اذا وقع في ذي القعدة يلزم منهما نقص عشر ذي الحجة الاول أو زيادته فيمقتضون الثامن أو العاشر فلا ينقص أجر وقوفهم بحال الا غلط فيه قاله الكرماني لكن قال البرماوي وقوف الثامن غلط لا يبره على الاصح قال في الفتح قد اختلف العلماء في معنى هذا الحديث فمنهم من جملة على ظاهره فقال لا يكونان أبدا الا ثلاثين وهذا مردود ومعاند للموجود المشاهد ويكفي في ردّه قوله صلى الله عليه وآله وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكبروا

أكونهم خيارا في الاسلام والا لما كان لا اعتبار كونهم خيارا في الجاهلية معنى ولما كان كل فقيه في الدين من الخيار وان لم يكن من الخيار في الجاهلية وليس أيضا سبب كونهم خيارا في الاسلام مجرد التقوى والا لما كان لا ذكر كونهم خيارا في الجاهلية معنى ولما كان كل متق من الخيار من غير نظري كونه من خيار الجاهلية فلا شك ان هذا الحديث يدل على ان اثر افة الانساب وكرم التجار مدخل في كون أهلها خيارا وخيار القوم أفاضلهم وان لم يكن لذلك مدخل باعتبار أمر الدين والجزاء الاخرى فينبغي أن يشمل حديث الباب على الفضل الاخرى وأحاديث الباب تدل على مشروعية الخطبة في أوسط أيام التشرى وقد قدمنا في كتاب العيدين انهم انما من الخطب المستحب في الحج ويناهنا ذلك كما يستحب من الخطب في الحج

\*(باب نزول المحصب اذا نفر من منى)\*

(عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم رقد رقة بالمحصب ثم ركب الى البيت فطاف به رواه البخاري) وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمحصب ثم ركب الى مكة وكان ابن عمر يفعله رواه أحمد وأبو داود والبخاري عنهناه وعن الزهري عن سالم ان أبا بكر وعمر وابن عمر كانوا يفتنون الا بطح قال الزهري وأخبرني عروة عن عائشة انها لم تكن تفعل ذلك وقالت انما نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لانه كان منزلا أسحح لخروجه رواه مسلم \* وعن عائشة قالت نزول الا بطح ليس بسنة انما نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لانه كان أسحح لخروجه اذا خرج \* وعن ابن عباس قال انما نصيب ليس بشئ انما هو منزل نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متفق عليهم قوله بالمحصب بهم ملتين وموحدة على وزن محمد وهو اسم لمكان متسع بين جبلي وهو الى منى أقرب من مكة معنى بذلك كثرة ما به من الحصان من السبل ويسمى بالا بطح وخيف بني كنانة قوله ثم جمع هجعة أي اضطجع ونام يسيرا قوله أسحح لخروجه أي أسهل لتوجهه الى المدينة ليستوى البطي والمقدرو ويكون مبيتهم وقيامهم في السحر ورحيلهم

العدة فانه لو كان رمضان أبدا ثلاثين لم يحتج الى هذا ومنهم من تأول له معنى الايقاع وقال الحسن كان اسحق بن باجعه يراهويه يقول لا ينقصان في الفضيلة ان كان تسعة وعشرين أو ثلاثين انتهى وقيل لا ينقصان مع ان جاء أحدهما تسعة وعشرين جاء الاخر ثلاثين ولا بد وقيل لا ينقصان في ثواب العمل فيهما وهذا القولان مشهوران وقد ثبتا من قولين في أكثر الروايات في البخاري قال الترمذي قال أحمد لا ينقصان معاني سنة واحدة وذكر القرطبي فيه خمسة أقوال قد ذكرناها تقدم وزاد أن معناه لا ينقصان في عام بهيمة وهو العام الذي قال فيه صلى الله عليه وآله وسلم تلك المقالة وقيل المعنى لا ينقصان في الاحكام وبه جزم



البيق وقيل الطحاوي وقيل لا ينقصان في نفس الامر لكن ربما حال دون رؤية الهلال مانع واليه اشار ابن حبان ولا يخفى  
بعده قال الطحاوي الاخذ بظاهرها وحمله على نقص أحدهما يدفعه العيان لا نقاد وجدناهما يتقصان معاني اعوام وقال ابن  
المنير لا يخفى من هذه الاقوال عن الاعتراض واقرهم ان النقصان الحسني باعتبار العدد بخبر بيان كلامهم ما شهر ربيع عظيم  
فلا ينبغي وصفه بما بالنقصان بخلاف غيره ما من الشهر وخصاله يرجع الى ما يصدق له الحق وفي الحديث جنة ابن قال ان  
الثواب ليس مرتبة على وجود المشقة دائما بل الله أن يتفضل ٣١٣ بالحاق الناقص بالتمام في الثواب واستدل

بعضهم لما في استيفائه  
لرمضان ليلة واحدة لانه جعل  
الشهر بحملته عبادة واحدة  
فاكتفى له بالنية وهذا الحديث  
يقضي ان التسوية في الثواب  
بين الشهر الناقص وبين التام  
انما هو بالنظر الى جعل الثواب  
معلقا بالشهر من حيث الجملة  
لامن حيث تفصيل الايام انتهى  
ملخصا وهذا الحديث موافق  
للفظ الترجمة واطلق على رمضان  
انه شهر ربيع لقربه من العيد  
اوله يكون هلال العيد بعارض  
في اليوم الاخير من رمضان قاله  
الاثرم والاول اولى ونظيره قوله  
صلى الله عليه وآله وسلم لم المغرب  
وتر النهار أخرجه الترمذي من  
حديث ابن عمر وصلة المغرب

بأجمعهم الى المديونة قوله ليس الخصيب بشيء أي من المناسك التي يلزم فعلها وقد نقل ابن  
المنذر الخلاف في استحباب نزول الخصيب مع الاتفاق انه ليس من المناسك وقد روى  
أحمد عن عائشة انها قالت والله ما نزلها يعني الخصبة الا من أجلي وروى مسلم وأبو داود  
وعنه عن أبي رافع قال لم بأمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أنزل الا بطح  
حين خرج من منى ولكن جئت فضربت قبته بجاء فنزل انتهى ولا شك ان النزول  
مستحب لتقريره صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وفعله وقد فعله الخلفاء بعده كما رواه  
مسلم عن ابن عمر ومما يدل على استحباب الخصيب ما أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود  
والنسائي وابن ماجه من حديث أسامة بن زيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال نحن  
نازلون بخيف بني كنانة حيث قاسمت قريشا على الكفر يعني الخصب وذلك ان بني كنانة  
حالف قريشا على بني هاشم أن لا يبايعوه ولا يؤمروهم ولا يبايعوهم قال الزهري  
والخفيف الوادي وأخرج البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي من حديث أبي هريرة ان  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال حين أراد ان يتقر من منى نحن نازلون غدا فذكر نحوه  
وحكى النووي عن القاضي عياض انه مستحب عند جميع العلماء قال في الفتح  
والخلاص ان من نفي انه سنة كعائشة وابن عباس أراد انه ليس من المناسك فلا يلزم  
بتركه شيء ومن أثبتة كابن عمر أراد دخوله في عموم التامى بأفعاله صلى الله عليه وآله وسلم  
لا الازام بذلك ويستحب أن يضل به الظاهر والعصر والمغرب والعشاء ويثبت به بعض  
الليل كما دل عليه حديث أنس وابن عمر

(باب ما جاء في دخول الكعبة والتبرك بها)

(عن عائشة قالت خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من عندى وهو قير العين  
طيب النفس ثم رجع الى وهو حزين فقلت له فقال اني دخلت الكعبة ووددت الى لم أكن  
فعلت اني أخاف ان أكون أتعبت أمي من بشي رواد الخمسة الا النسائي وصححه  
الترمذي \* وعن أسامة بن زيد قال دخلت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البيت  
فجلس فحمد الله وأثنى عليه وكبر وهلل ثم قام الى ما بين يديه من البيت فوضع صدره عليه  
وخذهو يديه ثم هلال وكبر ودعا ثم فعل ذلك بالاركان كلها ثم خرج فاقبل على القبلة وهو

لمية جهرية واطلق كونه ناور  
النهار لقرنه امة وفيه اشارة الى  
أن وقتها يقع أول ما تغرب الشمس  
عن ابن عمر رضى الله عنهما  
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
أنه قال أنا اي العرب أو نفسه  
القدسة (أمة) جماعة (أمة)  
بلفظ النسبة الى الام أي الباقون

على الحالة التي ولدتها عليهم الامهات قال في الفتح وقيل اراد امة العرب لانها  
لا تكتب والكتاب فيهم نادر وانهم ليسوا أهل كتاب وقيل منسوبون الى أم القرى (لا تكتب) بيان لكونهم كالك (ولا  
تكتب) بضم السين أي لا تعرف حساب الجيوم وتسيرها فلم تكتب في تعريف مواقيت صومها ولا عبادتها ما يحتاج فيه الى  
معرفة حساب ولا كتابة انما ربط عبادتها بالاعلام والصحوة وامور ظاهرة لا تحج يستوي في معرفتها الحساب وغيره قال في  
الفتح والمراد بالحساب هنا حساب الجيوم ولم يكونوا يعرفون من ذلك الا النزول ليسير فعلق الحكم في الصوم وغيره بالروية

لرفع الخرج عنهم في معاناة حساب التفسير واستمر الحكم ولو حدث بعدهم من يعرف ذلك بل ظاهر السياق يشعر بنفي تعليق الحكم بالحساب أصلاً ويوضحه قوله صلى الله عليه وآله وسلم فإن غم عليكم فأكلو العدة ثلاثين ولم يقل فاستألو أهل الحساب والحكمة فيه كون العدة عند الانخراط متى فيه المكافون فيرفع الخلاف والنزاع عنهم وقد ذهب قوم إلى الرجوع إلى أهل التفسير في ذلك وهم الروافض وقتل عن بعض الفقهاء موافقتهم قال البابي واجماع السلف الصالح حجة عليهم وقال ابن زبيرة هو مذهب باطل وقد ثبت الشريعة عن ٣١٤ الخوض في علم النجوم لا يخبرنا حدس ونحده من ليس فيه انقطع ولا ظن

على الباب فقال هذه القبلة هذه القبلة مرتين أو ثلاثاً رواه أحمد والنسائي وعن عبد الرحمن بن صفوان قال لما فتح رسول الله صلى الله عليه وآله مكة انطلقت فوافقته قد خرج من الكعبة وأصحابه قد استأبوا البيت من الباب إلى الحطيم وقد وضعوا خدودهم على البيت ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسطهم رواه أحمد وأبو داود وعن اسمعيل بن أبي خالد قال قلت لعبد الله بن أبي أوفى أدخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم البيت في عمرته قال لا متفق عليه حديث عائشة أخرجه أيضاً وصححه ابن خزيمة والحاكم وحديث أسامة رجاله رجال الصحيح وأصله في صحيح مسلم بإفظان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل في البيت واسكنه كبري فوافقه حديث عبد الرحمن بن صفوان في أسناده يزيد بن أبي زياد ولا يحتج بحديثه وقد ذكر الأرقطوني أن يزيد بن أبي زياد تفرد به عن مجاهد وأكنه ذكر الذهبي أنه صدوق من ذوي الحفظ وذكر في الخلاصة أنه كان من الأئمة الجبار وقد قدم الكلام فيه في غير موضع قوله ووددت أني لم كن فعلت فيه دليل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل الكعبة في غير عام الفتح لأن عائشة لم تكن معه فيه إنما كانت معه في غيره وقد جزم جمع من أهل العلم أنه لم يدخل إلا في عام الفتح وهذا الحديث يرد عليهم وقد تقرر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يدخل البيت في عمرته كما في حديث ابن أبي أوفى المذكور في الباب فتعجب أن يكون دخوله في جنته وبذلك جزم البيهقي وقد أجاب البعض عن هذا الحديث بأنه يتحمل أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك لعائشة بالمدينة بعد رجوعه من غزوة الفتح وهو بعيد جداً وفيه أيضاً دليل على أن دخول الكعبة ليس من مناسك الحج وهو مذهب الجمهور وحكي القرطبي عن بعض العلماء أن دخولها من المناسك وقد ذهب جماعة من أهل العلم إلى أن دخولها مستحب ويدل على ذلك ما أخرجه ابن خزيمة والبيهقي من حديث ابن عباس من دخل البيت دخل في الجنة وخبر مغفور له وفي أسناده عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف ومحل استصحابه ما لم يؤد أحد ما يدخله ويدل على الاستصحاب أيضاً حديث أسامة وعبد الرحمن بن صفوان المذكور أن في الباب قولاً وخبراً ويديه في نفسه استحباب وضع الخد والصدر على البيت وهو ما بين الركن والباب وبه قال له الماتزم كما روى الطبراني عن مجاهد عن ابن عباس أنه قال الماتزم ما بين الركن والباب وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان من

غالب مع أنه لو ارتبط الأمر بها لضاف إذ لا يعرفها إلا القليل انتهى نعم صلى الله عليه وآله وسلم هذا المعنى بإشارته بيده من غير لفظ إشارة يفهمها الآخرس والأجمل (الشهر هكذا وهكذا) وفيه مستقيدان رأى الحكم بالإشارة قال الراوي (بمعنى مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين) قال في الفتح هكذا ذكره آدم شيخ البخاري مختصراً ورواه غيره عن شعبة تأملاً أخرجه مسلم عن ابن المنني وغيره عنه بإفظان الشهر هكذا وهكذا أوعده الإجماع في الثالثة والثم هكذا وهكذا وهكذا إنه معنى تمام ثلاثين أشار أولاً بصابع يديه العشر جميعاً مرتين وقبض الإبهام في المرة الثالثة وهذا هو المعبر عنه بقوله تسع وعشرون وأشار به ماهرة أخرى ثلاث مرات وهو المعبر عنه بقوله ثلاثون قال ابن بطال في الحديث رفع لمعاة النجوم بقوانين التعديل وإنما المعول على رؤية الأهلة وقد ثبت ما عن التكلف ولا شك أن في مراهقة

ما غرض حتى لا يدري إلا بالظنون غاية التكلف انتهى وقد ذكرت في كتابي الروضة الندية في شرح الدرر النيرة طريق نقلا عن صاحب سبل السلام شارح كتاب بلوغ المرام من أدلة الأحكام مانعه التوقيت في الأيام والشهور والسنوات بالحساب المنازل القمرية بدعة باتفاق الأمة فلا يمكن عالم من علماء الدنيا أن يدعي أن ذلك كان في عصره صلى الله عليه وآله وسلم أو عصر خلفائه الراشدين وإنما هو بدعة لعلماء ظهرت في عصر المأمون حين أخرج كتب الفلاسفة وعبرهم أو من النجوم والمهطق فإنه علم أولئك الذين قال الله تعالى فيهم فلما جاءتهم رسلنا بالبينات فرحوا بما عاهدتهم من العلم فأقل أحوال المقرين

على حساب المنازل القمرية أنهم مبدعون وكل بدعة ضلالة واثمة عظمت هذه البدعة في الحرمين الشريفين فأنهم سم في مكة المكرمة لا يعتمدون الا على ذلك واللهم فيه أنواع مؤلفات مثل الربيع الحبيب ونحوه يدرسونه ويقرؤنه ويعتمدونه وهو من العلم الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علم لا ينفع وجهل لا يضر وهو من علم أهل الكتاب فان أعيادهم ونحوها تدور على حساب سير الشمس ولعله دخل على المسلمين من علم اليونان وأهل الكتاب ومات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد ان أنزل الله تعالى عليه اليوم اكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ٣١٥ ورضيت لكم الاسلام ديناً وكان أهل

بته وأصحابه على ذلك لا يعرفون منازل الزيادة والنقصان ولا حاجة له المتأخرون هو الميزان ولا شيء من هذه الامور التي صار ذلك التكليف المؤقت عليهم ايدور انتهى وحديث الباب أخرجه مسلم في الصوم وكذا أبو داود والنسائي (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لا تقدر من أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين) أي بنية الرضائية احتياطاً وله كراهة التقديم معان أحدنا خوفاً من ان يزداد في رمضان ما ليس منه كأنه في صيام يوم العيد لذلك حذرا مما وقع فيه أهل الكتاب في صيامهم فزادوا فيه بآرائهم وأهوائهم وأخرج الطبراني من عائشة ان فاسا كانوا يقدمون

طريق أبي الزبير عن ابن عباس مرفوعاً ورواه عبد الرزاق بإسناد يصح عنه موقوفاً وسمى بذلك لان الناس يلتزمونه قوله ثم فعل ذلك بالاركان كما فيه دليل على مشروعية وضع الصدر والحد على جميع الاركان مع التميل والتكبير والدعاء قوله من الباب الى الحطيم هذا تفصيل لما كان الذي استلموه من البيت والحطيم هو ما بين الركن والباب كما ذكره محب الدين الطبري وغيره وقال مالك في المدونة الحطيم ما بين الباب الى المقام وقال ابن حبيب هو ما بين حجر الاسود الى الباب الى المقام وقيل هو الشاذرون وقيل هو الحجر الاسود كما يشعر به سياق هذا الحديث وسمى حطيمه لان الناس كانوا يحطون هناك بالايمن ويستجاب فيه الدعاء لما ظلموا على الظالم وقتل من حلف هناك بالايمن له العقوبة وفي كتب الحنفية ان الحطيم هو الموضع الذي فيه الميزاب قوله وسطهم قال الجوهرى تقول جاست وسط القوم بالتسكين لانه طرف وجلس وسط الدار بالفتح لانه اسم قال وكل وسط يصلح فيه بين فهو وسط بالاسكان وان لم يصلح بين فهو وسط بالفتح قال الازهرى كل ما بين بعضه من بعض كوسط الصف والقلاذق والسجدة وحلقة الناس فهو بالاسكان وما كان منضمه لا يبين بعضه من بعض كالساحة والدار والاحبة فهو وسط بالفتح قال وقد أجازوا في المنتوح الاسكان ولم يجيزوا في الساكن الفتح قوله أدخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم البيت في عمرته بمزة الاستفهام قال النووي قال العلماء سبب ترك دخوله ما كان في البيت من الاصنام والصور ولم يكن المشركون يتركونه ليعتبرها فلما كان في الفتح أمر بإزالة الصور وتم دخولها يعني كائنت في حديث ابن عباس عند البخاري وغيره ويحتمل ان يكون دخوله البيت لم يقع في الشرط فلما أراد دخوله لمعهوه كما منعوه من الإقامة بمكة فوق ثلاث

باب ما جاء في ما زعمهم

(عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما زعم من لما شرب له رواه أحمد وابن ماجه وعن عائشة أنها كانت تحمل من ما زعم من وتخبير ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يحمله رواه الترمذي وقال حديث حسن غريب وعن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جاء الى السقاية فاستسقى فقال العباس يا فضل اذهب الى أمك فأت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يشرب من عندها فقال اسقني

الشهر فبصوم يوم قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأنزل الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله ولهذا انتهى عن صوم يوم الشك والمعنى الثاني الفصل بين صيام

القرض والنفل فان جنس الفصل بينهما مشهور ولا حرم صيام يوم العيد ونهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تؤهل صلاة مفروضة بالصلاة حتى يفصل بينهما باسلام أو كلام مخصوصاً سنة الفجر وفي المسند أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم فعله وهذا فيه نظر لانه يجوز ان له عادة كما سألني والمعنى الثالث أنه لا تقوى على الصيام لرمضان فان مواصلة الصيام تضعف عن صيام القرض فاذا حصل النظر قبله يوم أو يومين كان أقرب على التقوى على صيام رمضان وفيه نظر لان مقتضى الحديث أنه لو تقدم بصيام ثلاثة أيام فصاعداً أجاز وسنذكر ما فيه قريباً المعنى الرابع أن الحكم على بالرواية ثن تقديمه يوم أو يومين

فقد حاول الطعن في ذلك الحكم وهذا هو المعتمد (الأأن يكون رجل كان يصوم صومه) المعتاد من ورد كان اعتاد صوم الدهر  
 أو صوم يوم وفطر يوم أو يوم معين كالأثنين فصادفه أو نذر أو قضاء (فليصم ذلك اليوم) فإنه ما ذون له فيه ويجب عليه النذر  
 وما بعده فهو مستثنى من الأدلة لقطعها ولا يبطل القطعي بالظني ومنه يوم الحديث الجواز إذا كان المتقدم بأكثر من يومين  
 وقبله منه المنع لما قبل ذلك لربه قطع كثير من الشافعية وأجابوا عن الحديث بأن المراد منه التقدم بالصوم حيث رخصه منع  
 وإنما اقتصر على يوم أو يومين لأن الغالب ٣١٦ من يقصد ذلك وقالوا أمدا المنع من أول السادس عشر من

فقال يا رسول الله انهم يجوعون أيديهم فيه قال اسقني فشرب ثم أتى زحرم وهم يستقون  
 وبعدهما من فم فقال اعملوا فأنكم على عمل صالح ثم قال لولا أن تغلبوا الزنا حتى  
 أضح الجبل يعني على عاتقه وأشار إلى عاتقه رواه البخاري وعن ابن عباس أن رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم قال إن آية ما بيننا وبين المنافقين لا يتصلعون من ما زحرم رواه  
 ابن ماجه وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما زحرم لما  
 شرب له أن شربة تستسقي به شربة الله وان شربة يشبعك أشبهك الله به وإن شربة  
 قطع ظمئك قطع الله وهي حزمة جبريل وسقيها سمعيل رواه الدارقطني حديث  
 جابر أخرجه أيضا ابن أبي شيبة والبيهقي والدارقطني والحاكم وصححه المنذري  
 والبيهقي وحسنه الحافظون في أسناده عبد الله بن المؤمل وقد تشرده كما قال البيهقي وهو  
 ضعيف وأعله ابن القطان به وقد رواه البيهقي من طريق أخرى عن جابر وفيه أسويدين  
 سعيد وهو ضعيف جدا وإن كان مسلم قد أخرج له فاعلمنا أخرج له في المتابعات قال الحافظ  
 وأيضاً فكان أخذ عنه قبل أن يعصى ويفسد حديثه وكذلك أمر أحد بن حنبل آتته  
 بالأخذ عنه كان قبل عمه ولم أعني صار ياقن فيمتلن وقال يحيى بن معين لو كان في فارس  
 ورح لغزوت سويدا من شدة ما كان يذكر له عنه من المناكير وأخرجه الطبراني من  
 طريق ثالثة وحديث عائشة أخرجه البيهقي والحاكم وصححه وحديث ابن عباس الأول  
 أخرجه أيضا الدارقطني والحاكم من طريق ابن أبي مليكة قال جابر جل إلى ابن عباس  
 فقال من ابن جئت قال شربت من ما زحرم قال ابن عباس أشربت منها كما ينبغي قال  
 وكيف ذلك يا ابن عباس قال إذا شربت منها فاستقبل القبلة وأذكراهم الله وثم نس  
 ثلاثا وتضع منها فإذا فرغت فاحمد الله فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال آية  
 بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتصلعون من زحرم وحديثه الثاني أخرجه أيضا الحاكم  
 وزاد الدارقطني على ما ذكره المصنف وأن شربة يستسقي بها أشبهك الله قال فكان ابن  
 عباس إذا شرب ما زحرم قال اللهم اني أسألك علما نافعا ورزقا واسعا وشفاعة من كل داء  
 وهذا الحديث هو من طريق محمد بن سعيد الجارودي عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي شيبة  
 عن مجاهد عن ابن عباس قال في التخيض والجارودي صدوق إلا أن روايته شاذة فقد  
 رواه حقاظ أصحاب ابن عيينة كالجمدي وابن أبي عمر وغيرهما عن ابن عيينة عن ابن أبي

شعبان الحديث أي هرويرة إذا  
 اتصف شعبان فلا تصوموا  
 رواه أبو داود وغيره وصححه ابن  
 حبان وظاهره أنه يحرم الصوم  
 إذا اتصف وان وصل بما قبله  
 وليس مراد احفظ الأصل مطلوبه  
 الصوم وقد قال النووي في  
 المجموع إذا اتصف شعبان حرم  
 الصوم بلا سبب إن لم يصل بما قبله  
 على الصحيح وقال جمهور العلماء  
 يجوز الصوم تطوعا بعد اتصف  
 من شعبان وضعف الحديث  
 الوارد فيه وقال أحمد وابن معين  
 أنه منكر وقد استدل البيهقي  
 بحديث الباب على ضعفه فقال  
 الرخصة في ذلك بما هو أصح من  
 حديث العلاء وكذا صرح قبله  
 الطحاوي واستظهر بحديث  
 أنس مرفوعا أفضل الصيام  
 بعد رمضان شعبان لكن  
 أسنده ضعيفا واستظهر أيضا  
 بحديث عمران بن حصين أن  
 رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم قال لرجل هل صمت من  
 شهر شعبان شيئا قال لا قال فإذا  
 أفطرت من رمضان فمهم يومين

ثم جمع بين الحديثين بأن حديث العلاء محمول على من يضعفه الصوم وحديث أبي هريرة مخصوص بن  
 يحاط برزعه لرمضان وهو صحيح حسن قال في الفتح وفي الحديث رد على من يرى تقدم الصوم على الرؤية كالأفضة ويرد على  
 من قال يجوز الصوم النقل المطلق وأبعد من قال المراد بالنهي المتقدم فبعض رمضان واستدل باللفظ المتقدم لأن المتقدم بالنهي  
 على النهي إنما يتحقق إذا كان من نفسه فعلى هذا يجوز الصيام بنية النقل المطلق لكن السبقي يأتي بهذا التاويل ويدفعه  
 وهذا الحديث أخرجه مسلم في الصوم وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (عن البراء) بن عازب (رضي الله عنه

عيناه) فقام (بخدمته امرأته فلما رآته) نائما (قالت شعبة لك) سر ما نأوى من رسول السدى فابتظنته فذكره أن بعضى الله وأنى أن  
يا كل زاد أجد فاصبح صائما (فلما اتصفتم بالارغنى عليه فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم) بضم الذال وكسر الكاف  
زاد أجد وأبوء داود واسلمكم من طريق عبد الرحمن بن أبى ليلي عن معاذ بن جبل وكان عمر أصحاب النبى بعد ما قام ولا ينجر بر  
وابن أبى حاتم عن كعب بن مالك قال كان الناس فى رمضان إذا صام الرجل فامسى فقام حرم عليه الطعام والشراب والنساء  
حتى يقطر من الغدر فرجع عمر من عند ٣١٨ النبى صلى الله عليه وآله وسلم وقد عمر عنده فأراد امرأته فقالت

أنى قد عتقت فقال ما عتت ووقع  
عليه أو صنع كعب بن مالك مثل  
ذلك (فترأت هذه الآية اسل  
لكم ليلة الصيام) التى تصنعون  
منها صائمين (الرفث إلى نساءكم  
ففرحوا بهم ففرحوا به ففرحوا به  
وكاواوا وشربوا) جميع الليل  
(حتى يتبين لكم الخيط الأبيض  
ببياض الصبح) (من الخيط الأسود)  
من سواد الليل وهذه البياض  
يحصن بطاوع الفجر الصادق  
ففيه دلالة على أن ما بعد الفجر  
من النهار وقال أبو عبيد المراد  
بالخيط الأسود الليل وبالخيط  
الأبيض الفجر الصادق والخيط  
هو اللون وقيل المراد بالبيض  
أول ما يسهل ومن الفجر المعترض  
فى الأفق **ك** الخيط المسدود  
وبالأسود ما يجتمع معه من غش  
الليل تشبها بالخيط قاله الرخشمى  
قال الكرماني لما صار الرفث  
وهو الجماع هنا خلا لبعدها  
كان حراما كان الأكل والشرب  
بطريق الأولى فذلك فرحوا  
بنزولها وفيه هو امن الرخصة  
هذا وجهه ما بقية ذلك القصة أبى

حاضت صفية بنت حيي بعدما أقاضت قالت فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم فقال أحاسنتنا حتى قلت يا رسول الله انهم أقاضوا وطافت بالبيت ثم حاضت بعد  
الاقاضة قال فأنفروا من متفق عليه) قوله لا يقرأ أحد الخ فيه دليل على وجوب طواف  
الوداع قال النووي وهو قول أكثر العلماء بلزمه كدم وقال مالك وداود وابن المنذر  
هو سنة لا شئ في تركه قال الحافظ والذي رأيت لابن المنذر فى الأوسط انه واجب للأمر به  
الا انه لا يجب بتركه شئ انتهى وقد اجتمع فى طواف الوداع امر صلى الله عليه وآله وسلم  
به ونهيه عن تركه وفعله الذى هو بيان للمجمل الواجب ولا شك أن ذلك يفيد الوجوب  
قوله أمر الناس بالبناء على ما لم يسم فاعله وكذا قوله خفف قوله اذا كانت قد طافت  
طواف الاقاضة قال ابن المنذر قال عامة الفقهاء ما بالمصاير ليس على الحائض التى  
أقاضت طواف وداع وروينا عن عمر بن الخطاب وابن عمر وزيد بن ثابت أنهم أمروها  
بالمقام اذا كانت حائضا لطواف الوداع **ف** كأنهم أوجبوه عليها كما يجب عليها طواف  
الاقاضة اذ لو جازت قبله لم يسقط عنها قال وقد ثبت رجوع ابن عمر وزيد بن ثابت عن  
ذلك وبقي عمر بن الخطاب حديثه ثابتة وروى ابن أبى شعبة عن طريق القاسم  
ابن محمد كان الصحابة يقولون اذا أقاضت قبل ان تحيض فقد فرغت الامر وقد روى  
أحمد وأبو داود والنسائي والطحاوى عن عمر انه قال لكن أخرجهما بالبيت وفى  
رواية كذلك حديث فى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واستدل الطحاوى بحديث  
عائشة على نسخ حديث عمر فى حق الحائض وكذلك استدلى على نسخ حديث أم سلمة  
عند أبي داود الطيالسى انها قالت حضت بعدما طافت بالبيت فامر فى رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم ان انفروا حاضت صفية فقالت لها عائشة جئتنا فامر بها النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم ان تنفروا ورواه سعيد بن منصور فى كتاب المناقب واستحق  
فى مسنده والطحاوى وأصله فى البخارى ويؤيد ذلك ما أخرجه النسائي والترمذى  
وصححه الحاكم عن ابن عمر قال من حج فليكن آخره من البيت الا الحيمض رخص  
لهن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوله فلتنفرن أى فلا تجس علينا حينئذ  
لانما أقاضت فلا مانع من التوجه والذى يجب عليها قد فعلته وفى رواية للبخارى  
فلا بأس انفسرى وفى رواية له أخرجى وفى رواية فلتنفرن معانيه بمقاربة والمواد بها

قيس ثم لما كان حلهما بطريق المفهوم نزل بعد ذلك قوله تعالى كاواوا وشربوا ليعلم باللفظ ونحوه  
الامر عليهم من يحا أو المراد نزول الآية بتمامها قال فى الفتح وهذا هو المعتمد به جزم السهيلي وقال ان الآية نزلت فى الامر  
معا فقدم ما يتبعه من رضى الله عنه لفضله انتهى وهذا الحديث أخرجه أبو داود فى الصوم والترمذى فى التفسير (عن عدى  
ابن حاتم) العاصبي (رضي الله عنه قال لما نزلت حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود) ثم قدمت واسلمت ونعمت  
الشرائع ولا يجد من طريق مجاهد على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة والصيام وقال صل كذا وصم كذا فاذنابت



الشمس فبكل حتى يتبين لك الخيط الأبيض من الخيط الأسود (عندت) بفتح الميم (الى عقاب) بكسر العين حبل (أسود والى عقاب أبيض فجعلتهما تحت وسادتي فجعلت انظر اليهما) في الليل فلا يستبين لي (أى فلا يذهر لي وفي رواية مجاهد فلا يستبين الأبيض من الأسود) فغدت على رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) فذكرت له ذلك فقال (صلى الله عليه وآله وسلم) (انما ذلك) أى قوله تعالى المذكور (سواد الليل وبياض النهار) ويستفاد منه كما قال عياض وجوب التوقف على الالفاظ المشتركة وطالب بيان المراد منها وانما الاتحمل على اظهر وجوهها واكثر ٣١٩ استمعوا لها الا عند عدم البيان وقال

ابن بريزة في شرح الاحكام وليس هذا من باب تأخير الجملة لان الصيغة علموا أولاً وعلى ما سبق الى افهامهم بمقتضى اللسان فعلى هذا فهو من باب تأخير ما له ظاهر اريد به خلافاً لظاهره واستدل بالآية والحديث على ان غاية الاكل والشرب طلوع الفجر فلو طلع الفجر وهو ياكل أو يشرب فنزع تم صومه وفيه اختلاف بين العلماء ولو اكل كل ظان ان الفجر لم يطلع لم يفسد صومه عند الجمهور لان الآية دلت على الاباحة الى أن يحصل التبيين وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عباس قال أحل الله لك الاكل والشرب ما شككت قال ابن المذروني هذا القول صان اكثر العلماء وقال مالك يقتضي وفي التفسير قات يارسول الله ما الخيط الأبيض من الخيط الأسود هما الخيطان قال انك لعريض القفا ان أبصرت الخيطين ثم قال لا بل هما سواد الليل وبياض النهار وزاد أبو عبيد ان وسادك اذا عريض

الرحيل من مسمى الى جهة المدينة واستدل بقوله أحابستنا على ان أمير الحاج يلزمه ان يؤخر الرحيل لاجل من تخبض عن لم تطف للافاضة وتغيب باحتمال ان يكون صلى الله عليه وآله وسلم أراد بتأخير الرحيل اكرام صفية كما احتسب بالناس على عقد عائشة وأما ما أخرجه البراء من حديث جابر والتمتقي في فوائده من حديث أبي هريرة مرفوعاً أميران ولداً بأميرين من تبع جنازة فليس له ان ينصرف حتى تدفن أو يأذن أهلها والمرأة تتج أو تغمر مع قوم فتخبض قبل طواف الركن فليس لهم ان ينصرفوا حتى تظهروا أو تأذن لهم ففي اسناد كل واحد منهما ضعف شديد الضعف كما قال الحافظ

\*(باب ما يؤول اذا قدم من حج أو غيره)\*

(عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا قفل من غز أو حج أو عمرة يكثر على كل شرف من الارض ثلاث تكبيرات ثم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير آيئون تاقبون عابدون ساجدون ربنا حامدون صدق الله وعده وانصر عبده وهزم الاحزاب وحده متفق عليه) قوله شرف هو المكان العالي كما في القاموس وغيره وفي رواية لمسلم كان اذا أوفى على ثنية أو فدفد كبير قوله آيئون راجعون وهو وما بعده اخبار بالبداهة قد رأى نحن آيئون الخ قوله صدق الله وعده أى في اظهار الدين ركون العاقبة للمتقين وغير ذلك مما وعد به سبحانه ان الله لا يخلف الميعاد قوله وهزم الاحزاب وحده أى من غير قتال من الاكثمين والمراد بالاحزاب الذين اجتمعوا يوم الخندق وتحزبوا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما تقدم فأرسل الله عليهم ريحاً وجنوداً وهذا هو المنه وران المراد بالاحزاب احزاب يوم الخندق قال القاضي عياض ويحتمل ان المراد احزاب الكفرة في جميع الايام والمواطن والحديث فيه استحباب التكبير والتلليل والدعاء المذكور عند كل شرف من الارض يعلوه الراجح الى وطنه من حج أو عمرة أو غزو

\*(باب الفوات والاحصار)\*

(عن عكرمة عن الجراح بن عمرو وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من كسر أو عرج فقد حل وعليه حجة أخرى قال فذكرت ذلك لابن عباس وأبي هريرة فقالا

وكذا الاجد عن هشيم ولا سمعيل عن يوسف القاضي عن محمد بن الصباح عن هشيم قال فضحك وقال ان وسادك اذا عريض وهذه الزيادة عند البخاري في تفسير سورة البقرة وعند مسلم ان وسادك اطويل عريض قال الخطابي في المعالم فيه قولان أحدهما يريد ان نومك لكثير وكفى بالسادة عن النوم لان النائم يتوسد أو اراد ان ليك اطويل اذا كنت لا تمسك عن الاكل حتى يتبين لك العقاب والقول الآخر انه كفى بالسادة عن الموضع الذي يضعه من رأسه وعنقه على السادة اذا نام والعرب تقول فلان عريض القفا اذا كانت فيه غباوة وغفلة وقد روي في هذا الحديث من طريق آخر انك لعريض القفا يحزم



الرخشمري بالشافي فقال انما عرض النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقاعدى لانه عفى عن البيان وتعرض القضاة بما يستدل به  
وعلى قلة الفطنة وانشد في ذلك شعرا وقد انكر ذلك غيره واحدهم القرطبي فقال جلد بعض الناس على الذم له على ذلك الذم  
كانهم فهموا انه نسبته الى الجهل والخلاء وقد علم الفقه وعضدوا ذلك بقوله انك عرض القضاة وليس الامر على ما قالوا لان من حمل  
اللفظ على حقيقته النسبية التي هي الاصل اذ لم يبين له دليل التجوز لم يستحق ذموا ولا ينسب اليه جهل وانما عفى والله اعلم ان  
وسادلك ان كان يعطى الخبيثين الذين ٣٢٠ اراد الله فهو اذ اعرض واسع ولهذا قال في اثر ذلك انما هو سواد

صدق رواه الخمسة وفي رواية لابن داود وابن ماجه من عرج او كسر او مرض فذكر  
معناه وفي رواية ذكرها احمد في رواية المروزي من حبس بكسر او مرض \* وعن ابن  
عمر انه كان يقول اليمن حسبيكم سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يحبس أحدكم  
عن الحج طاف بالبيت وبابضة فالمر وة ثم يحل من كل شيء حتى يحج عاما قابلا فيمدي أو  
يصوم ان لم يجبه هديا رواه البخاري والشافعي \* وعن عمر بن الخطاب انه امر ابانوب  
صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهيار بن الاسود حين قاما الطح فأتيا يوم  
النحر ان يحل بعمره ثم يرجعا حللا ثم يحج عاما قابلا ويحج فيا في لم يحج فصيام ثلاثة أيام في  
الحج وسبعة اذ رجع الى أهله وعن سليمان بن يسار ان ابن جزيه الخزرجي صرع ببعض  
طريق مكة وهو محرم بالحج فقال علي الماس الذي كان عليه فوجد عبد الله بن عمرو عبد الله  
ابن الزبير مرض وان بن الحكم فذكرهم الذي عرض له وكاهم أمره أن يداوى بمال يدا  
منه ويقتدي فاذا صحت اعتمر فحل من احرامه ثم عليه أن يحج قابلا ويحج \* وعن ابن  
عمر انه قال من حبس دون البيت بمرض فانه لا يحل حتى يطوف بالبيت وهذه الثلاثة  
لما لا في الموطا \* وعن ابن عباس قال لا حصر الا حصر العدو ورواه الشافعي في مسنده  
حديث الحاج بن عمرو سكت عنه أبو داود والمندري وحسنه الترمذي وأخرجه أيضا ابن  
خزيمة والحاكم والبيهقي وأثر عمر بن الخطاب أخرجه أيضا البيهقي وأخرج عن عمر انه  
أمر من فاته الحج أن يهل بعمره ووعليه الحج من قابل وأخرج أيضا عن زيد بن ثابت مثله  
وأخرج نحوه عن عمر بن موطر في أخرى والاثر الذي رواه سليمان بن يسار واهماله عن  
يحيى بن سعيد عنه ولكن سليمان بن يسار لم يدرك القصة وأثر ابن عمر ورواه مالك في  
الموطا من طريق ابن شهاب عن سالم عنه وأثر ابن عباس صحيح الحفاظ اسناده قول من  
كسر بقسم الكاف وكسر السين قولاه أو عرج بفتح المهملة والراء أي اصابه شيء في رجله  
وليس بجذلة فاذا كان خلة قبل عرج بكسر الراء قوله فقد حصل تمسك بظاهر هذا أبو  
نورود اورد فقال انه يحل في سكاة بنفس الكسر والعرج وأجمع بقية العلماء على انه يحل  
من كسر أو عرج ولكن اخلفوا فيما به يحل وعلام يحتمل هذا الحديث فقال أصحاب  
الشافعي انه يحتمل على ما اذا شرط التحال به فاذا وجد الشرط صار حلالا ولا يلزم الدم وقال

الليل ويباض التمار فكانه قال  
فكيف يذخلان تحت وسادتك  
وقوله انك لعرض التمار أي ان  
الوساد الذي يغطي الليل والتمار  
لا يرفع عليه الا قناعا عرض  
له مناسبة قال في الفتح وترجم عليه  
ابن حبان ذكر البيان بان العرب  
تفارت لغاتهم وأشار بذلك الى  
ان عدليا لم يكن يعرف في لغته  
ان مراد الليل ويباض التمار  
يعبر عنه بالخط الاسود والخط  
الابيض وساق هذا الحديث انتهى  
أقول المعنى الذي ذكره القرطبي  
فيه من التكاف وانه اذ الجملة  
مالا يحق على من له لب صحيح وقلب  
سليم ولا حرج في كون هذه المقالة  
قد صدرت على سبيل الذم أو  
الإشارة الى قلة الفطنة كما في قوله  
صلى الله عليه وآله وسلم لا يذر  
الصحابي انك امر وفيك جاهلية  
ولهذا قال ابن المبير في الحاشية  
في حديث عدى جواز التوبخ  
بالكلام النادر الذي يسير فيه صير  
مما لا بشرط صحة القصد ووجود  
الشرط عند من الغلو في ذلك  
فانه من تقدم الامن عصمه الله

فعالي والله اعلم وحديث الباب أخرجه المؤلف أيضا في التفسير ومب في الصوم وكذا أبو داود والترمذي  
وقال حسن صحيح (عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال تسحر بامع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم قام الى الصلاة فقبل له)  
القائل انس قال قلت لزيد (كم كان بين الاذان والصبح) قال (زيد هو) (فدريخين آية) أي قدر قرأتهم اكال في الفتح أي  
متوسطة لا طويلة ولا قصيرة ولا سريعة ولا بطيئة قال المهلب فيه تقدير الاوقات باعمال البدن وكانت العرب تقدر الاوقات  
بالاعمال كقراهم قدر حلب ساعة وقدر خمر حوزة قدر زيد بن ثابت عن ذلك الى التقدير بالقراءة اشارت الى ان ذلك الوقت كان  
وقت العبادة قبل الصلاة ولو كانا يقيما لدرن بغير العمل لقال من لا درجة أو ثلاث خمس ساعة وقال ابن أبي جرة فيه اشارة الى أن

أو قاتمهم كانت مستغرقة بالعبادة وفيه دليل على تأخير السجود إلى قرب طلوع الفجر الصادق لكونه أبلغ في المقصود قال  
ابن أبي جرة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينظر ما هو الاورق بأتمه فيه لانه لو لم يتسحر لاتبه وهو فشق على بعضهم ولو  
تسحر في جوف الليل لشق أيضا على بعضهم من يغلب عليه النوم فقد يقضى الى ترك الصبح أو يحتاج الى المجاهدة بالسحر وقال  
وفيه أيضا تقوية على الصيام لعموم الاحتياج الى الطعام ولو ترك لشق على بعضهم ولا سيما من كان صغرا أو يافقا قد يغشى عليه  
فيقضى الى الافطار في رمضان قال وفي الحديث تأنيس الفضل أصحابه ٣٢١ بالموأ كاة وجواز المأى بالليل للعاجلة لان

زيد بن ثابت ما كان يبيت مع  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
وفيه الاجتماع على السجود  
وفيه حسن الادب في العبارة  
لقوله تسحر نابع رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم ولم يقل نحن  
ورسول الله لما يشعر بالجمعة  
بالتبعية وقال القرطبي فيه دلالة  
على أن الفراغ من السجود كان  
قبل طلوع الفجر فهو معارض  
لقول حذيفة هو النهار الآن  
الشمس لم تطلع انتهى والجواب  
ان لامعارضه بل يعمل على  
اختلاف الحال فليس في رواية  
واحدة منهم ما يشعر بالموأظبة  
فقد كون قصة حذيفة سابقة  
﴿عن أنس بن مالك رضى الله  
عنه قال قال النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم تسحروا﴾ تفعل من  
السحر وهو قبيل الصبح وقال في  
الروضة ويدخل وقته بنصف  
الليل قال السبكي وفيه نظر لان  
السحر لغة قبيل الفجر ومن ثم  
خصه ابن أبي الصيف المني  
بالسحر الاخير والمراد الاكل  
في ذلك الوقت وذلك على معنى  
ان التفعل هنا في الزمن المصوغ

مالك وغيره يحل بالطواف بالبيت لا يحل غيره ومن خالفه من الكوفيين يقول يحل  
بالنية والذبح والحاق وسيأتي الكلام على ذلك قوله أو مرض الاحصار لا يختص  
بالاعذار المذكورة بل كل عذر حكمه حكمها كاعواز النفقة والضلال في الظل ربق  
وبقاء السفينة في الجروب هذا قال كثير من الصحابة قال الشعبي والكوفيون الحصر  
بالكسر والمرض والخوف وقال آخرون منهم مالك والشافعي وأحمد لا حصر الا بالعدو  
وعسكوا بقول ابن عباس المذكور في الباب وحكي ابن جرير قوله انه لا حصر بعد النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم والسبب في هذا الاختلاف انهم اختلفوا في تفسير الاحصار  
فالمشهور عن أكثر أهل اللغة منهم الاخفش والكسائي والفرافره وأبو عبيد وأبو عبيدة  
وابن السكيت وقيل وابن قتيبة وغيرهم ان الاحصار انما يكون بالمرض وأما بالعدو  
فهو الحصر وقال بعضهم ان أحصر وحصر بمعنى واحد قوله سنة نبيكم قال عياض  
ضبطناه سنة بالنصب على الاختصاص وعلى انه ما فعل أى تمسكوا وشبهه وخبر حسبكم  
طاف بالبيت ويصح الرفع على ان سنة خبر حسبكم أو التفاعل وحسبكم معنى التقل  
ويكون ما بعدهما تفسيرا للسنة وقال السهيلي من نصب سنة فهو يا ضمار الامر كانه  
قال الزموا سنة نبيكم قوله طاف بالبيت أى اذا أمكنه ذلك ووقع في رواية عبد الرزاق  
ان حبس أحدكم حابس عن البيت فاذا وصل طاف قوله حتى يخرج عما قابلا استدلل  
به على وجوب الحج من القابل على من أحصر وسيأتي الخلاف فيه قوله فيمضى فيه دليل  
على وجوب الهدى على المحصر وليكن الاحصار الاى وقع في عهد النبي صلى الله عليه  
واله وسلم انما وقع في العمرة فقام العلماء الحج على ذلك وهو من الاخلاق بنى امارق  
والى وجوب الهدى ذهب الجمهور وهو ظاهر الحديث الثابتة عنه صلى الله عليه  
وآله وسلم انه فعل ذلك في الحديبية ويدل عليه قوله تعالى فان أحصرتم فما استيسر من  
الهدى وذكر الشافعي انه لا خلاف في ذلك في تفسير الآية وخالف في ذلك مالك فقال  
انه لا يجب الهدى على المحصر وعول على قياس الاحصار على الخروج من الصوم  
للعذر والتسلك بمنزلة هذا القياس في مقابل ما يخالفه من القرآن والسنة من الغرائب  
التي يتعجب من وقوع مثلها من أكبر العلماء قوله ابن حنابلة بعضهم الحائض الملهمة وبعد ما  
زاد بعد الالف موحدة قوله فسأل على المأى كذا في بعض نسخ هذا الكتاب وفي

٤١ نيل ح من لفظه فانه من معاني تفعل كاذ كره ابن مالك في التسهيل أو الاخذ في الامر شيئا فشيئا  
ويجوز لالسحر بقليل المطعوم وكثيره والامر به للندب (فان في السجود) بفتح السين اسم لما يتسخر به وبالضم الفعل  
(بركة) وفي معنى كونه بركة وجوه ان يبارك في السير منه بحيث تصحى به الاعانة على الصوم وفي حديث علي عند ابن عمري  
مر فوعا تسحر ولو بشعر به من ماء زاد في حديث أبي امامة عند الطبراني مر فوعا ولو بقرعة ولو بجينات زبيب الخ حديث  
ويكون ذلك بالخاصية كما بورك في الثريد والاجتماع على الطعام أو المراد بالبركة نفي التبعة وفي حديث أبي هريرة بماء كره في

الفردوس ثلاثة لا يحاسب عليهم العبد كالة السجود وما افطر عليه وما كل مع الاخوان أو المراد به التقوى على الصيام  
 وغير من أعمال التهاون في حديث جابر عن ابن ماجه والحاكم مرفوعا سمعوا بطعام السجود على صيام النهار وبالقياس  
 على قيام الليل ويحصل به النشاط ومدافعة سوء الخلق الذي يشبه الجوع والمراد به الامور الاخرى فان اقامة السنة توجب  
 الاجور زيادة وقال القاضي عياض قد تكون هذه البركة ما يتفق للمفسر من ذكر أو صلاة أو استغفار وغير ذلك من زيادات  
 الاعمال التي لولا اقيام السجود ٣٢٢ لكان الانسان ناقصا عنها وتاركا وتجب ديد النية للصوم ليخرج من

خلاف من أوجب تجديدها اذا  
 نام بعدها وقال ابن دقيق العبد  
 ومما يعمل به استحباب السجود  
 الخافضة لأهل الكتاب لانه  
 متفق عندهم وهذا أحد الوجوه  
 المقضية للزيادة في الاجور  
 الاخرى وتعبارة الفتح السجود  
 بفتح السين وضعا لان المراد  
 بالبركة الاجور والثواب فناسب  
 الضم لانه مصدر بمعنى التمسح  
 أو البركة لكونه يقوى على  
 الصوم وينشط له ويخفف  
 المشقة فيه فيناسب الفتح لانه  
 ما يتسحر به وقيل البركة ما يتضمن  
 من الاستيقاظ والدعاء في السجود  
 والاولى ان البركة في السجود  
 تحصل بجهات متعددة وهي  
 اتباع السنة ومخالفة أهل  
 الكتاب والتقوى به على العبادة  
 والزيادة في النشاط والتسبب في  
 الصدقة على من يسأل اذ ذلك  
 أو يجتمع معه على الاكل  
 والتسبب للذكر والدعاء وقت  
 مظنة الاجابة وتدارك نية الصوم  
 لمن أعفاهما قبل ان ينام قال ابن  
 دقيق العبد وقع للمصوفة في

بعضها عن الماء في نسخة صحيحة من الموطأ على الماء ومنسوخ عن قوله فوجد هذه  
 اللفظة ثابتة في نسخة من هذا الكتاب وهي ثابتة في الموطأ وقد استدل بالآثار  
 المذكورة في الباب على وجوب الهدى وان الاحصاء لا يكون الا بالخوف من العدو  
 وقد تقدم البحث عن ذلك وعلى وجوب القضاء وما ياتي

\*(باب تحلل المحصر عن العمر بالحرثم المطلق حيث خصم  
 من حل أو حرّم وأنه لا قضاء عليه)\*

(عن المسور ومروان في حديث عروة الخديجة والصلح ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 لما فرغ من قضية الكتاب قال لأصحابه قوموا فافتحوا ثم احلقوا ورواه أحمد والبخاري  
 وأبو داود والبخاري عن المسور ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فتح قبل ان يحلق وأمر  
 أصحابه بذلك وعن المسور ومروان قال لا تدرى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الهدى  
 وأشعره بذي الخليفة وأجرم منها بالعمدة وحلق بالخديجة في عمرته وأمر أصحابه بذلك  
 وتحرق بالخديجة قبل ان يحلق وأمر أصحابه بذلك ورواه أحمد وعن ابن عباس قال انما  
 البذل على من نقض حجه بالذل فاما من حبسه عدوا وغير ذلك فانه يحل ولا يرجع وان  
 كان معه هدى وهو محضر فخره ان كان لا يستطيع ان يبعث به وان استطاع ان يبعث به  
 لم يحل حتى يبلغ الهدى محله أخرجه البخاري وقال مالك رحمه الله بخره هديه ويحلق في  
 أي موضع كان ولا قضاء عليه لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه بالخديجة تحروا  
 وحلقوا وحلوا من كل شيء قبل الطواف وقبل أن يصل الهدى الى البيت ثم لم يذكروا  
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر أحدا ان يقضوا شيئا ولا يعودوا الى الخديجة خارج  
 الحرم كل هذا كلام البخاري في صحيحه قوله فافتحوا ثم احلقوا وفيه دلائل على ان  
 المحصر يقدم التحرق على الحلق ولا يعارض هذا ما وقع في رواية للبخاري عن النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم حلق وجامع نسائه وفخره هديه لان العطف بالواو انما هو مطلق الجمع  
 ولا يدل على الترتيب فان قدم الحلق على التحرق فروي ابن أبي شيبة عن علقمة ان عليه  
 دما وعن ابن عباس مثله والظاهر عدم وجوب الدم لعدم الدلائل قوله انما البذل الخ

مسئلة السجود كلام من جهة اعتبار حكمه الصوم وهي كسر شهوة النفس والبطن والفرج والسجود  
 قد بين ذلك قال والصواب أن يقال ما زاد في المقدار حتى تنعدم هذه الحكمة بالسكينة فليس يستحب كالذي يصنع المتفرون  
 من التأنق في الماء كل وكثرة الاستعداد لها وما عدا ذلك يختلف مراتبه انتهى وهذا الحديث أخرجه مسلم والترمذي  
 والنسائي وابن ماجه (عن سلمة بن الأكوع) واسم الأكوع سنان بن عبد الله (رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم بعث رجلا) هو هذيل بن أسامة بن حارثة الأسدي كما عند أحمد وابن أبي خيثمة (ينادي في الناس يوم عاشوراء ان من أكل فليس)

أى ليسان بقية يومه حرة لا وقت كما يصح يوم الشك مقطرا ثم ثبت أنه من رمضان (أو) قال (فليصم) شك من الراوى  
(ومن لم يأكل فلا يأكل) واستدل به على صحة الصيام لمن لم يشو من الليل سواء كان رمضان أو غيره لأنه صلى الله عليه وآله وسلم  
أمر بالصيام في أثناء النهار فدل على أن النية لا تشترط من الليل وأجيب بأن ذلك يتوقف على أن صيام عاشوراء كان واجبا  
والذى يرجح من أقوال العلماء أنه لم يكن فريضا وعلى تقدير أنه كان فريضا فقد نسخ بالرب ففسخ حكمه وشرا نطقه بدليل قوله  
فليصم ومن لا يشترط النية من الليل لا يجيز صيام من أكل من النهار ٣٣٣ وصرح ابن حبيب من المسالك

بأن تركه التيمم لصوم عاشوراء  
من خصائص عاشوراء وعلى  
تقدير أن حكمه باق فالامر  
بالامسك لا يستلزم الاجزاء  
واحتمال الجهور لا اشتراط النية  
من الليل بما أخرجه أصحاب  
السنن من حديث حفصة أن  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
قال من لم يبيت الصيام من الليل  
فلا صيام له وهذا لفظ النسائي  
ولابى داود والترمذى من لم يجمع  
الصيام قبل الفجر فلا صيام له  
ورجاء وقفه وقد أظن النسائي  
في تخرجه طرقه وحكى الترمذى  
في العسل عن البخارى ترجيح  
وفقه وعمل بظاهر الاسناد جماعة  
من الأئمة فتحكوا الحديث منهم  
ابن خزيمة وابن حبان والحاكم  
وابن حزم وروى له الدارقطنى  
طريقا أخرى وقال رجالها ثقات  
وأبعد من خصه من الحنفية  
بصيام القضاء والنداء وبعد  
من ذلك تفرقة الطحاوى بين  
صوم الفرض إذا كان في يوم  
بعينه كعاشوراء فيجزئ النية  
في النهار وألا في يوم بعينه كرمضان

بفتح الباء الواحدة والمهمة أى القضاء لما أحصر فيه من حج أو غيره وهو هذا قول الجمهور  
كفى الفتح وقال فى البحر ان على المحصر القضاء اجماعا فى الفرض العترة وأبو حنيفة  
وأصحابه وكذا فى النفل انتهى وعن أحمد روايتان واحتج الموجهون للقضاء بحديث  
الحجاج بن عمرو والسالف وهو نص فى محل النزاع وبحديث ابن عمر المتقدم لقوله فيه حتى  
يخرج عاما قابلا فيه دى بعد قوله حسبكم سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعما تقدم  
من الآثار وقال الذين لم يوجبوا القضاء لم يذكروا الله تعالى القضاء ولو كان واجبا لذكروا  
وهذا ضعيف لأن عدمه الذي لا يستلزم عدمه قالوا ناسا قول ابن عباس يدل على عدم  
الوجوب ويجاب بان قول الصحابي ليس بجملة إذا انفرد فكيف إذا عارض المرفوع قالوا  
ثالثا لما أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أحد من أحصر معه في المدينة بأن يقضى  
ولو لم يجرى القضاء لأمروهم قال الشافعي انما سميت عمرة القضاء والقضية للمقاضاة التي  
وقعت بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبين قريش لاعلى أنه أوجب عليهم قضاء تلك  
العمرة وهذا هو الدليل الذي ينبغي التعويل عليه ولا يمكنه بعارضه ما رواه الواقدي في  
الغزاة من طريق الزهري ومن طريق أبي معشر وغيرهما قالوا أمر النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم أصحابه أن يعقروا فلم يخاف منهم الا من قتل بخيبر أو مات وخرج جماعة  
معه معمر بن من لم يشهد المدينة فكانت عدتهم ألفين قال فى الفتح ويمكن الجمع بين  
هذا ان صح وبن الذي قبله بان الامر كان على طريق الاستحباب لان الشافعي جازم بان  
جماعة تخلفوا الغير عذر وقد روى الواقدي أيضا من حديث ابن عمر قال لم تكن هذه  
العمرة قضاء ولا كن كان شرطا على قريش ان يعمر المسلمون من قابل في الشهر الذي  
صدهم المشركون فيه انتهى ويمكن ان يقال ان ترك أمره صلى الله عليه وآله وسلم  
لا يمتنع لمعارضته ما تقدم مما يدل على وجوب القضاء لان ترك الامر بما كان لعلمهم  
بوجوب القضاء على من أحصر بدليل آخر كحديث الحجاج بن عمرو لان حكم الحج  
والعمرة واحد بقى ههنا شئ هو ان قوله وعليه الحج من قابل وقوله وعليه حجة أخرى  
يمكن أن يكون المراد به تأدية الحج المقروض أو ما كان يريد اداءه في عام الاحصار لانه  
القضاء المصطلح عليه لانه لم يسبق ما يوجب به غاية ما هناك انه منعه عن تأدية ما أراد  
فعلة مانع فعليه فعله ولا يسقط بمجرد عروض المانع وتعيين العام القابل يدل على ان ذلك

فلا يجزئ الا بنية من الليل وبين صوم التطوع فيجزئ في الليل وفي النهار وقد تعقبه امام الحرمين بأنه كلام غث لا أضل له  
وقال ابن قدامة تعتبر النية في رمضان لكل يوم في قول الجمهور وعن أحمد انه تجزئ نية واحدة لجميع الشهر كقول مالك  
واصحق وقال زفر يصح صوم رمضان في حق المقيم الصحيح بعينية وبه قال عطاء ومجاهد واحتج زفر بأنه لا يصح فيه غير صوم  
رمضان لعينته فلا يفتقر الى نية لان الزمان معياره فلا يتصور في يوم واحد الا صوم واحد وقال أبو بكر الرازي يلزم قائل هذا  
ان يصح صوم المغني عنه في رمضان اذا لم يأكل ولم يشرب لوجود الامسالك بعينية فان التزمه كان مستبشعا وقال غيره

يلزمه ان من آخر الصلاة حتى لم يبق من وقتها الا قدر طرفة عين حيث نطقوا به بجزءه الفرض وامسكوا بنحوه بحديث الباب على ان من ثبت له دلال رمضان جازت له النية حينئذ ويجزئه ويثاب على ان عاشه وراى كان فرضاً ولا وقد امر وان يسكنوا في اثنا عشر ايام وحكم الفرض لا يتغير ولا يفتي ما يرد عليه والحق بذلك من نفي ان ينوي من الليل لامة واحكم الجاهل والناسي كذا في الفتح وهذا الحديث من الثلاثيات وأخرجه البخاري أيضاً في الصيام وفي خبر الواحد ومسلم والنسائي في الصوم (عن عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما ٣٢٤ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يدركه القبر وهو)

أى والحال انه (جنب من) جماع (أخله) وفي رواية عن عائشة كان يدركه القبر من رمضان من غير حلم والنسائي عنهما من غير احتلام وفي لفظ له كان يصبح جنباً مني (ثم يغتسل ويصوم) يا نالحو ازوالا فالفضل الغسل قبل الفجر والاحتلام يطلق على الانزال وقد يقع الانزال من غير رؤية شيء في المنام وأرادت بالتحريم بالجماع من غير احتلام المبالغة في الرد على من زعم ان فاعلى ذلك عمداً فطر قال في الفتح هل يصح صوم الصائم يصبح جنباً أولاً وهل يفرق بين العامد والنامي وبين الفرض والتطوع وفي كل ذلك خلاف للسلف والجمهور وعلى الجواز مطلقاً قال القرطبي في هذا الحديث فاندتان احداثهما انه كان يجماع في رمضان ويؤخر الغسل الى بعد طلوع الفجر بيتنا للجواز والثانية ان ذلك كان من جماع لامن احتلام اذا احتلام من الشيطان وهو معصوم منه وقال غيره في قولها من غير احتلام

على الفور قوله بالتلذذ بمجمعتين وهو الجماع قوله فاما من جنبه عدوه كذا في نسخ هذا الكتاب عدوه بفتح العين المهملة وضم الدال المهملة أيضاً والواو وهي رواية أبي ذر في صحيح البخاري ورواه الاكثر بضم العين وسكون الدال المهملة والراء مكان الواو قوله فحرمه قد وقع الخلاف بين الصحابة فمن بعدهم في محل نحر الهدى للمحصر فقال الجمهور يذبح المحصر الهدى حيث يحل سواء كان في الحل أو الحرم وقال أبو حنيفة لا يذبحه الا في الحرم وبه قال جماعة من أهل البيت منهم الهادي وفصل آخر ون كما قال ابن عباس قال في الفتح وهو المعتقد قال وسبب اختلافهم في ذلك اختلافهم هل نحر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المدينة في الحل أو في الحرم وكان عطاء يقول لم ينحر يوم المدينة الا في الحرم ووافقه ابن اميرى وقال غيره من أهل المغازي انما نحر في الحل (فائدة) وليذكر المصنف رحمه الله تعالى في كتابه هذا زيارته بقبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان الموطن الذي يحسن ذكره حافضة كتاب الجنائز ولكنها كانت تعمل في سفر الحج في الغالب ذكرها جماعة من أهل العلم في كتاب الحج فاحيينا ذكرها ههنا تكملاً للفائدة وقد اختلفت فيها أقوال أهل العلم فذهب الجمهور الى انه منسوبة وذهب بعض المالكية وبعض الظاهرية الى انه واجبة وقالت الحنفية انه اقرب من الواجبات وذهب ابن تيمية الحنبلي حفيد المصنف المعروف بشيخ الاسلام الى انه غير مشروعة وتبعه على ذلك بعض الحنابلة وروى ذلك عن مالك والجمهور والقاضي عياض كما سيأتي احتج القائلون بان منسوبة بقوله تعالى ولو أنهم سموا أنفسهم ما يأتونكم فاستغفروا لله واستغفر لهم الرسول الآية ووجه الاستدلال به انه صلى الله عليه وآله وسلم حي في قبره بعد موته كما في حديث الانبياء احياء في قبورهم وقد صححه البيهقي وألف في ذلك جزأ قال الاستاذ أبو منصور البغدادي قال المتكلمون المحققون من أصحابنا ان نبينا صلى الله عليه وآله وسلم حي بعد وفاته انتهى ويؤيد ذلك ما ثبت ان الشهداء احياء يزقون في قبورهم والنبي صلى الله عليه وآله وسلم منهم واذا ثبت انه حي في قبره كان الجني عليه بعد الموت كالجني عليه قبله ولكنه قد ورد ان الانبياء لا يتركون في قبورهم فوق ذلك وروى فوق أو بعين فان صح ذلك قدح في الاستدلال بالآية وبعارض القول بدوام حياتهم في قبورهم ما سيأتي من انه صلى الله عليه وآله وسلم ترد

إشارة الى جواز الاحتلام عليه والامساك لا يستثناه بمعنى ورد بان الاحتلام من الشيطان وهو معصوم منه وأجيب بان الاحتلام يطلق على الانزال قال ابن دقيق العيد اما كان الاحتلام يأتي للمر على غير اختياره فقد يمسك به من يرضى لغير المتعمد للجماع فينبى في هذا الحديث ان ذلك من جماع لازالة هذا الاحتمال وفي معنى الجناب الخائض والنفساء اذا انقطع دمها بالام طلع الفجر قبل اغتسالها قال النووي في شرح مسلم مذهب العلماء كافة صحة صومها الا ما حكى عن بعض السلف مما لا نعلم صح عنه ولا انتهى وقد أطال القول في الفتح في مباحث هذا الحديث وما أشبهه فراجع (عن عائشة



رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) يقبل بعض أزواجه (ويشاور) بعضهم من عطف العام على الخاص لان المباشرة أهم من التقبيل والمراد غير الجاع كما مر وأصل المباشرة التقاء الشترين ويستعمل في الجماع سواء أوج أو لم يوج وليس الجماع مراد هنا (وهو صائم) وفي رواية عنها كان يقبل في شهر الصوم أخرجه مسلم والنسائي وفي رواية مسلم يقبل في رمضان وهو صائم فاشارت بذلك الى عدم التفرقة بين صوم القرض والنفل وقد اختلفت في القبلة والمباشرة للصائم فذكرها قوم مطلقا وهو المشهور عند المالكية وروى عن ابن عمر بإسناد صحيح ٣٢٥ انه كان يكره القبلة والمباشرة

ونقل ابن المنذر وغيره عن قوم تحريمها واحتجوا بقوله تعالى فلا تن يأسرهن الا بفسخ من المباشرة في هذه الآية ثم ارا والجواب عن ذلك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو الميم عن الله وقد أباح المباشرة ثم ارا فدل على أن المراد بالمباشرة في الآية الجماع لا مادونه من قبلة ونحوها والله أعلم وعن أبي بصير عن رجل قال قال صلى الله عليه وآله وسلم من زارني بعد موتي فكأنما زارني في حياتي

الذي سألني ان شاء الله تعالى ان صح فهو الحجة في المقام واستدلوا بالآية بقوله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله الآية والهجرة اليه في حياته الوصول الى حضرته كذلك الوصول بعد موته ولكنه لا يخفى ان الوصول الى حضرته في حياته فيه تفاوت لا توجد في الوصول الى حضرته بعد موته منها النظر الى ذاته الشريفة وتعلم أحكام الشريعة منه والجهادين يديه وغير ذلك واستدلوا بالآية بالحديث الوارد في ذلك منها الاحاديث الواردة في مشروعية زيارة القبور وعلى العموم والنبي صلى الله عليه وآله وسلم داخل في ذلك دخولا أو لا وقد تقدم ذكرها في الجمانز وكذلك الاحاديث الثابتة من فعله صلى الله عليه وآله وسلم في زيارته او منها احاديث خاصة بزيارة قبره الشريف أخرج الدارقطني عن رجل من آل حاطب عن حاطب قال قال صلى الله عليه وآله وسلم من زارني بعد موتي فكأنما زارني في حياتي وفي اسناده الرجل الجهول وعن ابن عمر عند الدارقطني أيضا قال قال فذ كرخوه ورواه أبو يعلى في مسنده وابن عدي في كامله وفي اسناده حفص بن أبي داود وهو ضعيف الحديث وقال أحمد فيه انه صالح وعن عائشة عند الطبراني في الأوسط عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من زارني في طريقي من لا يعرف وعن ابن عباس عند العقيلي من زارني في مسنده وفي اسناده فضالة بن سعد المازني وهو ضعيف وعن ابن عمر حديث آخر عند الدارقطني بلفظ من زار قبري وجبت له شفاعتي وفي اسناده موسى بن هلال العبدي قال أبو حاتم مجهول أي العدة ورواه ابن خزيمة في صحيحه من طريقه وقال ان صح الخبر فان في القلب من اسناده وأخرجه أيضا البيهقي وقال العقيلي لا يصح حديث موسى ولا يتابع عليه ولا يصح في هذا الباب شيء وقال أحمد لا بأس به وإيضاح تابعه عليه مسلم بن سالم كما رواه الطبراني من طريقه وموسى بن هلال المذكور رواه عن عبيد الله بن عمر عن نافع وهو وثقة من رجال الصحيح ويحرم الضياء المقدمي والبيهقي وابن عدي وابن عساكر بن موسى رواه عن عبيد الله بن عمر المكبر وهو ضعيف ولكنه قد وثقه ابن عدي وقال ابن معين لا بأس به وروى له مسلم مقرونا بآخر وقد صحح هذا الحديث ابن السكيت وعبد الحق وثقوا الدين السبكي وعن ابن عمر عند ابن عدي والدارقطني وابن حبان في ترجمة النعمان بن قيس من حج ولم يرنى فقد جداني وفي

من فروع ما مضى أحد ما عند أبي داود من حديث أبي هريرة قال قال فذ كرخوه ورواه أبو حاتم مجهول أي العدة ورواه ابن خزيمة في صحيحه من طريقه وموسى بن هلال المذكور رواه عن عبيد الله بن عمر عن نافع وهو وثقة من رجال الصحيح ويحرم الضياء المقدمي والبيهقي وابن عدي وابن عساكر بن موسى رواه عن عبيد الله بن عمر المكبر وهو ضعيف ولكنه قد وثقه ابن عدي وقال ابن معين لا بأس به وروى له مسلم مقرونا بآخر وقد صحح هذا الحديث ابن السكيت وعبد الحق وثقوا الدين السبكي وعن ابن عمر عند ابن عدي والدارقطني وابن حبان في ترجمة النعمان بن قيس من حج ولم يرنى فقد جداني وفي



واشأنا كما قد دل ذلك على ان الشاب والشيخ سواء لان عمر احينئذ كان شابا لانه كان اول ما بلغ وفيه دلالة على أنه ليس من  
الخصائص وروى عبد الرزاق باسناد صحيح عن عطاء بن يسار عن رجل من الانصار انه قبل امرأته وهو صائم فامر امرأته ان  
تسال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسأله فقالت اني اقول ذلك فقال زوجها برخص الله لنيمة في أشيائها فرجعت فقال أنا  
أعلم بجدود الله وأتقناكم وأخرجهم مالك لكنه أرسله عن عطاء بن رباح لا فخره مطولا واختلفوا فيما إذا باشر أو قبل  
أو نظر فانزل أو أمذى فقال الكوفيون ٣٢٦ والشافعي يقضى اذا أنزل في غير النظر ولا قضاء في الامضاء وقال

اسناده النعمان بن شبل وهو ضعيف جدا وثقه عمران بن موسى وقال الدارقطني  
الطعن في هذا الحديث على ابن النعمان لاعلمه ورواه أيضا البزار وفي اسناده ابراهيم  
الغفاري وهو ضعيف ورواه البيهقي عن عمر قال واسناده مجهول وعن أنس عند ابن أبي  
الدينا بلقظ من زازني بالمدينة محتسبا كنت له شقيقا وشهدا يوم القيامة وفي اسناده  
سليمان بن زيد الكعبي ضعيف ابن حبان والدارقطني وذكره ابن حبان في الثقات وعن  
عمر عند أبي داود الطيالسي بخبره وفي اسناده مجهول وعن عبد الله بن مسعود عن أبي  
الفتح الأزدي بلقظ من حججة الاسلام وزارقبري وغزاة وصلى في بيت المقدس لم  
يسأله الله فيما اقترض عليه وعن أبي هريرة بخبره حديث حاطب المتقدم وعن ابن عباس  
عند العقيلي بخبره وعنه في مسند الفردوس بلقظ من حج الى مكة ثم قصدني في مسجد  
كتب له بختان مبرورتان وعن علي بن أبي طالب عليه السلام عند ابن عساكر من زار  
قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان في جواره وفي اسناده عبد الملك بن هريرة بن  
عنبرة وفيه مقال قال الحافظ وأصبح ما ورد في ذلك ما رواه أحمد وأبو داود عن أبي هريرة  
مرفوعا من أحد يسلم على الأرد الله على روي حتى أرد عليه السلام وبهذا الحديث  
صدر البيهقي الباب ولكن ليس فيه ما يدل على اعتبار كون المسلم عليه على قبره بل ظاهره  
أعم من ذلك وقال الحافظ أيضا أكثره من هذه الأحاديث موضوعه وقد رويت في زيارته  
صلى الله عليه وآله وسلم عن جماعة من الصحابة منهم بلال عند ابن عساكر بسند جيد  
وابن عمر عند مالك في الموطأ وأبو أيوب عند أحمد وأنس ذكره عياض في الشفاء وغيره  
عند البزار وعلى عليه السلام عند الدارقطني وغير هؤلاء ولكنهم ينقل عن أحد منهم  
انه شد الرجل لذلك الاعن بلال لانه روى عنه انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو  
يدير يقول له ما هذه الجفوة يا بلال اما أن لك ان تزورني روي ذلك ابن عساكر  
واستدل القائلون بالوجوب بحديث من حج ولم يزرن فقد جفاني وقد تقدم قالوا والجفاء  
لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم محرم فتجب الزيارة لا يقع في الحرم وأجاب عن ذلك  
الجمهور بان الجفوة قال على ترك المنسوبة كما في ترك البر والصلة وعلى غلط الطبع  
كما في حديث من بدفقد جفأ وأيضا الحديث على انفرادهم لا تقوم به الحجة لما سلف  
واحتج من قال بانهم اغبر مشروعة بحديث لا تشد الرجال الا الى ثلاثة مساجد وهو في

مالك وأصح يقضى في كل ذلك  
ويكفر الا في الامضاء فيقضى  
فقط واحتج له بان الانزال أقصى  
فما يطلب بالجماع من الالتذاذي  
كل ذلك وتعتب بان الاحكام  
علقت بالجماع ولو لم يكن انزال  
فافتقرا (وكان) صلى الله عليه  
وآله وسلم (أما لكم لاربه)  
بكسر الهمزة واسكان الراء أي  
عضوه وعفت الذكر خاصة  
للقربة الدالة عليه ويروى بفتح  
الهمزة والراء وقدمه في فتح  
الباري وقال انه أشبه روي  
ترجيحه أشار البخاري بما أورده  
من التفسير أي أغلبكم لهواه  
وحاجته وقال التوربشتي حمل  
الارب ساكن الراء على العضوف  
هذا الحديث غير شديد لا يعتربه  
الاجاهل بوجوه حسن الخطاب  
مائل عن سنن الادب ونهج  
الصواب وأجاب الطيبي بانها  
ذكرت أنواع الشهوة متروكة  
من الأدنى الى الأعلى فبدأت  
بمقدمتها التي هي القبلة ثم ننت  
بالمباشرة من نحو المداعبة والمعاينة  
وأرادت ان تعبر عن الجماعة

فصكت عنها بالارب وأي عبارة أحسن منها انتهى وفي الموطأ أيكم أملاك لنفسه وبذلك فسره الترمذي  
في جامعه فقال معنى لاربه لنفسه قال الحافظ الزين العراقي وهو أولى الأقوال بالصواب لان أولى ما يفسر به الغريب ما ورد  
في بعض طرق الحديث وقد أشارت عائشة رضي الله عنها بقولها أو كان أملاكم لاربه الى أنه تباح القبلة والمباشرة بغير الجماع  
لمن يكون مال كالأرهد ون من لا يأمن من الانزال أو الجماع وظاهره انه اعتقدت خصوصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
بذلك لكن ثبتت عنها صريحا بالاحقة ذلك حيث قالت في حديث آخر يحمل لكل شيء الا الجماع فيجسدل النبي هنا على كراهة

التزبه لانهم الاتناني الاباحة قال القسطلاني ولا يخفى ان محل هذا مع الامن فان حرك ذلك منهوة حرم لان فيه تعريضاً لافساد  
 العبادة لحديث الصحفين من حام حول الحمى يوشك ان يقع فيه (عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم قال اذا نسى الصائم فأكل وشرب) سواء كان قليلاً وكثيراً بخارجته النوى اظاها راطلاق الحديث (فليتم صومه)  
 سمي الذي يتم صومه واطاها راجله على الحقيقة الشريعة واذا كان صوماً وقع مجزئاً ويزن من ذلك عدم وجوب القضاء فانه ابن  
 دقيق العيد وهذا الحديث دليل على مالك حيث قال ان ٣٢٧ الصوم يطل بالنسيان ويجب القضاء وأخرج

ابن خزيمة وحسان والحاكم  
 والدارقطني عن أبي هريرة من  
 أفطر في شهر رمضان ناسياً فلا  
 قضاء عليه ولا كفارة فصرح  
 بشهر رمضان وباسقاط الكفارة  
 والقضاء قال الدارقطني تفرد به  
 محمد بن مرزوق عن الانصاري  
 وتعب بنان ابن خزيمة أخرجه  
 أيضاً عن ابراهيم بن محمد الباهلي  
 وبان الحاكم أخرجه من طريق  
 أبي حاتم الرازي كلاهما عن  
 الانصاري فهو المنفرد به كما قاله  
 البيهقي وهو ثقة والمسرادة  
 انفرد به كراسقاط القضاء فقط  
 لاتباعه بين رمضان فان الناس  
 أخرجه الحديث من طريق علي  
 ابن بكر عن محمد بن عمرو ولقظه في  
 الرجل يأكل في شهر رمضان ناسياً  
 قال الله أطعمه وسقاه وقد ورد  
 اسقاط القضاء من وجه آخر عن  
 أبي هريرة أخرجه الدارقطني  
 من رواية محمد بن عيسى بن الطباع  
 عن ابن علية عن هشام عن ابن  
 سيرين واقطعه فانما هو رزق  
 ساقه الله الله ولا قضاء عليه  
 وقال بهد تخريج هذا استناد  
 صحيح وكلهم ثقات قال الحافظ

الصحيح وقد تقدم وحديث لا تتخذوا قبوري عيداً رواه عبد الرزاق قال النور في شرح  
 مسلم اختلف العلماء في شد الرحل لغير الثلاثة كالذهاب الى قبور الصالحين والى المواضع  
 الفضيلة فذهب الشيخ أبو محمد الجويني الى حرمة وأشار عياض الى اختياره والصحيح  
 عند أصحابنا انه لا يحرم ولا يكره قالوا والمراد ان الفضيلة الثابتة انما هي شد الرحل الى  
 هذه الثلاثة خاصة انتهى وقد أجاب الجوهري عن حديث شد الرحل بان القصر فيه  
 اضافي باعتبار المساجد لا تحقيقي قالوا والدليل على ذلك انه قد ثبت باستناد حسن في بعض  
 ألفاظ الحديث لا ينبغي للمطى ان يشدر حالها الى مسجد تبقى فيه الصلاة غير مسجد  
 هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى فالزيارة وغيرهما خارجة عن النهي وأجابوا ثانياً  
 بالاجماع على جواز شد الرحل للتجارة وسائر مطالب الدنيا وعلى وجوبه الى عرفة لاوقوف  
 والى متى للمناسك التي فيها والى مزدلفة والى الجهاد والهجرة من دار الكفر وعلى  
 استحبابه لطلب العلم وأجابوا عن حديث لا تتخذوا قبوري عيداً بانه يدل على الحث على  
 كثرة الزيارة لا على منعها وانه لا يمسح حتى لا يزار الا في بعض الاوقات كالعيدين  
 ويؤيده قوله لا تجعلوا قبوري كما لا تتكروا الصلاة فيها كذا قال الحافظ  
 المنذرى وقال السبكي معناه انه لا تتخذوها وقتاً مخصوصاً لا تكون الزيارة الا فيه أو  
 لا تتخذوه كالعيد في العكوف عليه واطهار الزينة والاجتماع للهو وغيره كما يفعل في  
 الاعياد بل لا يؤتى الا للزيارة والدعاء والسلام والصلاة ثم ينصرف عنه وأجيب عما  
 روى عن مالك من القول بكراهة زيارة قبره صلى الله عليه وآله وسلم بانه انما قال بكراهة  
 زيارة قبره صلى الله عليه وآله وسلم قطعاً للذريعة وقيل انما كرهه اطلاق لفظ الزيارة  
 لان الزيارة من شأن فعلها ومن شأن تركها وزيارة قبره صلى الله عليه وآله وسلم لم من السنن  
 الواجبة كذا قال عبد الحق واحتج أيضاً من قال بالمشروعية بانه لم يزل دأب المسلمين  
 القاصدين للحج في جميع الازمان على تسابن الدار واختلاف المذاهب الوصول الى  
 المدينة المشرفة لقصد زيارته ويعدون ذلك من أفضل الاعمال ولم ينقل ان أحداً أنكر  
 ذلك عليهم فكان اجماعاً

\*(أبواب الهدايا والضحايا)\*

\*(باب في اشعار البدن وتقليد الهدى كله)\*

اسكن الحديث عند مسلم وغيره من طريق ابن عاية وليس فيه هذه الزيادة وروى الدارقطني أيضاً اسقاط القضاء من رواية  
 أبي رافع وأبي سعيد المقبري والوليد بن عبد الرحمن وعطاء بن يسار كلهم عن أبي هريرة وأخرج أيضاً من حديث أبي سعيد رفعه  
 من أكل في شهر رمضان ناسياً فلا قضاء عليه واستاده وان كان ضعيفاً لكنه صالح للمتابعة فاقول درجات الحديث به هذه الزيادة  
 أن يكون حسنة فصح الاحتجاج به وقد وقع الاحتجاج في كثير من المسائل بما هو دونه في القوة ويعتضد أيضاً بانه أفتى به  
 جماعة من الصحابة من غير مخالفة لهم ثم هو موافق لقوله تعالى ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم فانسيان ايس من كسب

القلب ووافق القياس في ابطال الصلاة بعد الكلام لا بتسايته فكذلك الصيام وأما القياس الذي ذكره ابن العربي فهو في مقابلة النص فلا يقبل ورود الحديث مع صحته بكونه خبراً واحداً خالف القاعدة فليس بمسلم لانه قاعدة مستقلة في الصيام فمن عارضه بالقياس على الصلاة أدخل قاعدة في قاعدة ولو فتح باب رد الاحاديث الصحيحة بمثل هذا لما بقي من الحديث الا القليل قاله الحافظ في الفتح وقال الحسن وبجاءه ان جامع الناس ما فلاشي عليه وقال عطاء عليه القضاء وبه قال الاوزاعي والليث ومالك وقال أحمد يجب عليه ٣٢٨ الكفاية والبحث في ذلك بطول ومجمله كتب الفروع (فانما

(عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر بذي الحليفة ثم دعا ناقته فاشعرها في صفعة سنامها الايمن وسات الدم عنها وقلدها لعلي بن ابي طالب ثم ركب راحته فلبا استوت به على البهاء اهل الحج رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي وعن الماوراء ابن مخزوم ومروان قالان خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة في بضعة عشرة مائة من أصحابه حتى اذا كانوا بذي الحليفة قلد النبي صلى الله عليه وآله وسلم الهدي وأشعره وأحرم بالعمرة واه أحمد والخار وأبو داود وعن عائشة قالت فقلت قلادة بدن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم أشعرها وقادها ثم بعث بها الى البيت فحارم عليه شيء كان له حلا متفق عليه وعن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهدى مرة الى البيت غنما فلداهارواه الجماعة قوله فاشعرها الاشعار هو ان يكشط جلد البدنة حتى يسيل دم ثم يسلمه فيكون ذلك علامة على كونه اهديا وبكون ذلك في صفعة سنامها الايمن وقد ذهب الى مشروعية الجهور من السلف والخلف وروى الطحاوي عن أبي حنيفة كراهته والاحاديث ترد عليه وقد خالف الناس في ذلك حتى خالفه صاحباه أبو يوسف ومحمد واحتج على الكراهة بأنه من المثلثة وأجاب الخطابي بمنع كونه منها بل هو باب آخر كالذي وشق اذن الحيوان فيصير علامة وغير ذلك من الوسم والكلتان والخطامة انتهى على انه لو كان من المثلثة لكان ما فيه من الاحاديث مخصصا لمن عوم النهي عنه او قدر وروى الترمذي عن النبي انه قال بكرة اشعار وبهذا يتعقب على الخطابي وابن حزم في جزمها بأنه لم يقل بالكراهة أحد غير أبي حنيفة قوله وقلدها لعلي بن ابي طالب على مشروعية تقليد الهدي وبه قال الجهور وقال ابن المنذر انه كرم مالك وأصحاب الرأي التقليد للغم زاد غيره وكان له لم يبلغهم الحديث انتهى واحتجوا على عدم المشروعية بأنهم اضعف عن التقليد وهي حجة أو هي من يوث الغنم كوث فان مجرد تعليق القلادة مما لا يضعف به الهدي وأيضا ان فرض ضعة فيها عن بعض القلائد قللت بما لا يضعفها أو أيضا قد وردت السنة بالاشعار وهو لا يتزك لكونه مظنة للضعف فكيف يترك ما ليس بمظنة لذلك مع ورود السنة به قيل الحكمة في تقليد الهدي النعل أن فيه إشارة الى السفر والجد فيه وقال ابن المنير الحكمة فيه

أطعمه الله وسقاه) ليس له فيه مدخل وفي رواية الترمذي فانما هو رزقي رزقه الله ولله دارقطني رزقي ساقه الله اليه قال ابن العربي تمسك بجميع فقهاء الامصار بظاهر هذا الحديث وتطلع مالك الى المسئلة من أصلها فاشرف عليه لان الفطر ضد الصوم والامساك ركن للصوم فاشبهه ما لوني وركعة من الصلاة قال وقد روى الدارقطني فيه لا قضاء عليك فتأوله علمنا وتنا على ان معناه لا قضاء عليك الا نوه هذا نعتف وانما أقول ابتسه صح فتيه ونقول به الاعلى أصل مالك في ان خبر الواحد اذا جاء بخلاف القواعد لم يعمل به فلما جاء الحديث الاول الموافق للقاعدة في رفع الاثم غلبناه وأما الثاني فلا يوافقها ولا يعمل به قال الطيبي انما للحصر فدل على ان هذا التسيان من الله تعالى ومن لطفه في حق عباده يسيرا عليهم ودفعا للخرج وقال الخطابي التسيان ضرورة والافعال

الضرورية غير مضافة في الحكم الى فعلها ولا يوافقها الله أعلم وهذا الحديث أخرجه مسلم ان وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه قال بينما نحن جلوس عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فيه حسن الادب في التعبير لما تشعربه العذبة بالتعظيم بخلاف ما لو قال مع اكن في رواية الكشي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم (اذ جاءه رجل) قال في الفتح أقف على تسبيته الا ان عبد الغني في المهمات وتبعه ابن بشكوال بجزء مائة سلمان اوسمان بن صخر البياضي واستند الى ما رواه ابن أبي شيبة وغيره من طريق سليمان بن يسار اوسمان بن صخر انه

ظاهر من امر أنه في رمضان وأنه وطئها فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم حر رقبة الحديث قال الحافظ والظاهر أنه ما  
 واقعان فان في قصة الجامع في حديث الباب أنه كان في رمضان وفي قصة سلمة بن صخر أن ذلك كان ليلًا فافترقا ولا يلزم من ذلك  
 اتحاد القصةين وأطال الكلام على ذلك فراجعته (فقال يا رسول الله هلكت) وزاد في لفظ وأهلك أي فعلت ما هو سبب  
 لهلاكه كقولك غيري وهو زوجته التي وطئها وفي حديث عائشة احترفت واسئل به على أنه كان عامدا لان الله لا  
 والاحتراق مجاز عن العيان المؤدى الى ذلك فكانه جعل ٢٢٩ المتوقع كالواقع وبالغ فيه فغضب عنه بلفظ

الماضي وعلى هذا ليس فيه حجة  
 على وجوب الكفارة على  
 الناس (قال مالك) أي أي شيء  
 كائن أو حاصل لك وعند ابن  
 خزيمة ويحك ما شأنك وعند أحمد  
 وما الذي أهلكك (قال وقعت  
 على امرأتى) وعند البزار  
 أصبت أهلي وفي حديث عائشة  
 وطئت امرأتى (وأنا صائم)  
 قال في الفتح يؤخذ منه أنه  
 لا يشترط في إطلاق اسم  
 المشتق بقاء المعنى المشتق منه  
 حقيقة لا استحالة كونه صائما  
 مجامعا في طاعة واحدة فعلى هذا  
 قوله وطئت أي شرعت في الوطء  
 أو أراد جامعته بعد إذا ناصم  
 (فقال رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم هل تجد رقبة تعتقها)  
 أي تقدر قال مراد الوجود  
 الشرعي ليدخل فيه القدرة  
 بالشراء ونحوه ويخرج عنه  
 مالك الرقبة المحتاج اليها بطريق  
 معتبر شرعا وعند أحمد  
 تستطيع أن تعتق رقبة (قال)  
 الرجل (لا) أجد رقبة وفي رواية

ان العرب تعد النعل هر كوبة ليكونها نقي صاحبها وتحمل عنه وعرا الطريق فكان  
 الذي أهدي خرج عن مر كوبة لله تعالى حيوانا وغيره كما خرج بين أحرم عن ما بوسه  
 ومن ثم استحب تقليد نعلين لا واحدة وقد اشترط الثوري ذلك وقال غير يجزئ الواحدة  
 وقال آخرون لا تبيع النعل بل لكل مقام مقامها جزأ قوله قتلت فلا تدب  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زاد البخاري في رواية من عهن كان عندي وفيه رد  
 على من كره القلائد من الاوبار واختار أن تكون من نبات الارض وهو منقول عن  
 ربيعة ومالك وقد ترجم البخاري على هذا الحديث باب القلائد من العهن وهو الصوف  
 قوله ثم بعثهم الى البيت المهدي له حالان اما ان يقصد النسل ويسوق الهدى معه  
 فيكون التقليد والاشعار عند الاحرام واما ان يبعثهم او يقيم فيكونان عند البعث  
 به امن الميكان الذي هو مقيم به كافي هذا الحديث ولا يحرم عليه بعد البعث به ما يحرم  
 على المحرم لقولها فما حرم عليه شيء كان له حالا قوله عفا فقلدها فيه دليل على جواز  
 أن يكون الهدى من الغنم وهو يرد على الخنفية ومن وافقهم ان الهدى لا يجزئ من  
 الغنم ويرد على مالك ومن وافقه حيث قال ان الغنم لا تقلد

### \* (باب التهي عن ابدال الهدى المعين) \*

(عن ابن عمر قال أهدي عمر نجيبا فاعطى بها ثلثمائة دينار فاقى النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم فقال يا رسول الله اني أهديت نجيبا فاعطيت بها ثلثمائة دينار فابعها واشترى  
 بتمم ايدنا قال لا تخرها ياها رواءه أحمد وأبو داود والبخاري في تاريخه) الحديث أخرجه  
 أيضا ابن حبان وابن خزيمة في صحيحهما قوله نجيبا النجيب والنجيبة الناقة والجمع  
 نجائب وفي النهاية النجيب الفاضل من كل حيوان والحديث يدل على أنه لا يجوز  
 بيع الهدى لابدال مثله أو أفضل ثم قال وقد تكررت في الحديث ذكر النجيب من الابل  
 مفردا ومجموعا وهو القوي منها الخفيف السريع انتهى وقد جوزت الهادوية ذلك  
 وأجاب صاحب البحر عن حديث الباب بأنه حكاية فعل لا يعلم وجهها فيجتمعا أنه صلى  
 الله عليه وآله وسلم رأى نجيبة أفضل ولا يخفى ان رد الستن الفعلية بمثل هذا يستلزم رد  
 أكثر أفعاله ويستلزم رد ما لا يعلم وجهه من أقواله فيمنضى ذلك الى رد أكثر السنة وذلك  
 باطل مخالف للآيات القرآنية القاضية باتباع الرسول والتأسي به والاخذ بما أنى به

ليس عندي وعند الطحاوي فقال لا والله يا رسول الله  
 وفي حديث ابن عمر قال والذي بعثك بالحق ما ملكت رقبة قط (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فهل تستطيع أن  
 تصوم شهرين متتابعين قال لا) وفي حديث سعد لا أقدر وعند البزار هل لقيت ما لقيت الامن الصيام (فقال)  
 فهل تجد اطعام ستين مسكينا قال لا) والمسكين مأخوذ من السكون لان المعتمد ساكن الحال عن أمور الدنيا  
 والمراذبه هنا أعظم من الفقر لان كلامهم ما حيث أفردت يمل الآخرون وانما يفترقان عند اجتماعهم انشورا الصداقات للفقر

والمساكين واليتامى في معادهم ما حديثه معروف قال ابن دقيق العيد هذا يدل على وجوب اطعام هذا العدد لانه  
 اضاف الاطعام الذي هو من دراهم الى ستمين فلا يكون ذلك موجودا في حق من اطعم عشرين مسكينا لانه ايام مثلا  
 ومن اجاز ذلك فكانه استنبط من النص معنى يعود عليه بالابطال والمشهور عن الخليفة الاجرة حتى لو اطعم الجميع مسكينا  
 واحدا في ستمين يوما كفي انتهى والمراد بالاطعام الاعطاء لا اشتراط حقيقة الاطعام من وضع الطعام في القم بل يكفي  
 الوضع بين يديه بلا اشتراط في اطراف ٣٣٠ الاطعام ما يدل على الاكتفاء بوجود الاطعام من غير اشتراط

لانهم تفرق بين ما علم وجهه وما جهل في ادعى اعتبار العلم فعليه الدليل على ان هذه  
 المقالة قد صارت عصي يتوكلهم امن رام صيانة مذهبه اذا خالف الثابت من فعله صلى  
 الله عليه وآله وسلم وان كان له وجه او وضع من الشئ ثم انهم يحتجون بأفعاله اذا  
 وافقت المذهب ولا يقيرون الاحتجاج بمثل هذا القيد وما كثر هذا الصنع في تصرفاتهم  
 لمن تتبع قليلا أخذ المنصف من ذلك حذره فان المعذرة الباردة في طرح سنة صحيحة مما  
 لا يتفق عند الله ولا سيما اذا كان ذلك لقصد المذهب عن محض الرأي وأما الاحتجاج على  
 الجواز بأمر الله صلى الله عليه وآله وسلم عليا عليه السلام في حديثه وتصرفه عن العمرة  
 الى الاحصاء فنخرج عن محمل النزاع لان ذلك تصرف لا يخرج العين عن كونها هديا ولا  
 يطل به الحق الذي قد تعلق بها المصرف وأيضا صحة الاحتجاج بالاشراك متوقفة على  
 معرفة انه صلى الله عليه وآله وسلم ساق جميع الهدى الذي أشرك عليا عليه عن نفسه وهو  
 ممنوع والسند انه لم يقلد ويشهر من ذلك الهدى الذي وقع فيه الاشرار الا ناقة واحدة  
 وأيضا ثبت انه كان يسوق عن اهله بجماعة وعليه السلام منهم نعم ان صح ما ادعاه  
 صاحب ضوء النهار من الاجماع على جواز ابدال الادون بأفضل كان حجة عندهم يرى جملة  
 الاجماع على جواز تجرد الابدال بالأفضل ولكنه يغني أن يصح عن صحة ذلك فان  
 الشافعي وبعض الحنفية قد احتجوا بالحديث على المنع من مطلق التصرف ولو كان  
 للابدال بأفضل كما حكاه صاحب البحر وأما دعوى أن الواحدة الخبيثة أظهر في تعظيم  
 الشعائر من غيرها وان كان كثيرا ممنوع والسند ظاهر

\*(باب أن البدنة من الابل والبقر عن سبع شياء وبالعكس)\*

(عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتاه رجل فقال ان علي بدنة وأنا موصر  
 ولا أجد لها فاشترىها فأمره صلى الله عليه وآله وسلم أن يتناع سبع شياء فبذبحهن ورواه  
 أحمد وابن ماجه \* وعن جابر قال أمر نارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نشترك في  
 الابل والبقر كل سبعة منافي بدنة متفق عليه \* وفي لفظ قال لارسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم اشترى كوا في الابل والبقر كل سبعة في بدنة رواء البرقاني على شرط الصحيحين  
 \* وفي رواية قال اشترى كأمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحج والعمرة كل سبعة منافي

متنوعة بخلاف زكاة الفرض  
 فان فيها النص على الاتية  
 وصلة الفطر فان فيها النص  
 على الاداء في الحديث أنه  
 لا مدخل لغبر هذه الخصال  
 الثلاث في الكفارة وجاء عن  
 بعض المتقدمين هذه البدنة  
 عند تعذر الرقبة وفيه بعد وفي  
 رواية ابن أبي حنيفة أن تستطيع  
 أن تطعم ستمين مسكينا وفي  
 حديث ابن عمر قال والذي  
 بعثك بالحق ما أشبه سبع أهلي  
 والحكمة في ترتيب هذه الكفارة  
 على ما ذكر أن من انتهك حرمة  
 الصوم بالجوع فقد أهلك نفسه  
 بالمعصية فناسب ان يعتق رقبة  
 فيقضى نفسه وقد صح من أعتق  
 رقبة اعتق الله بكل عضو منها  
 عضوا منه من النار وأما الصيام  
 فانه كالمقاصة يجنس الجنسية  
 وكونه شهرا من لانه لما أمر  
 بصيام النفس في حفظ كل يوم  
 من شهر على الولا فلما أفسد  
 منه يوما كان كمن أفسد الشهر  
 كله من حيث انه عبادة واحدة  
 بالنوع وكاف بشهر من مضاعفة

على سبيل المقابلة لتقيض قصده وأما الاطعام فنماسته ظاهرة لانه مقابل كل يوم اطعام مسكين  
 واذا ثبتت هذه الخصال الثلاث في هذه الكفارة فهو على الترتيب أو التخيير قال البيضاوي رتب الثاني بالفاء على  
 فقد الاول ثم الثالث بالفاء على فقد الثاني فدل على عدم التخيير مع كونها في معرض البيان وجواب السؤال فينزل منزلة  
 الشرط للعكم وقال مالك بالتخيير (قال) أي أبو هريرة (فبكت) بضم الكاف وقصتها (عند النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم) وفي رواية ابن عيينة فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجلس قبل وانما أمره بالجلوس لا يتطاول في حقه



أو كان عرف أنه سيوقى بغيره به (فبينما نحن على ذلك أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ولم يسم إلا أنى أمكن عند  
البخارى في الكفارات بخارج من الانصار (بعرق) بفتح العين والراء (فيه تمر) قال القاضي عياض المسكتل والفقهاء والزبيلي  
سواء زاد ابن أبي حفصة فيه خمسة عشر صاعا وفي حديث عائشة عند ابن خزيمة فأتى بعرق فيه عشر ورن صاعا وفي هرسل عطاء  
عند مسند دأمر له ببعضه وهو يجمع بين الروايات فن قال عشرين أراد أصل ما كان ومن قال خمسة عشر أراد قدر ما تنفع به  
الكفارة قال أبو هريرة أو الزهري أو غيره (والعرق المسكتل) ٣٣١ بكسر الميم وفتح الراء الزبيلي الكبير يسع

مضى وعن عائشة عن سعد بن خزيمة قال لما عشاء ليلة (فضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى بدت أنيابه) تعجب من حال الرجل في كونه جاء أولاها كالبحر فاحتقنا على نفسه راعيا في فدائهم ما أمكنه فلما وجد الرخصة طمع أن يأكل ما أعطيه في الكفارة والانياب جمع فاب وهي الاسنان الملاصقة للرباعيات وهي أربعة والضحك غير التبسم وقد ورد أن ضحكك كان تبسم أي في غالب أحواله (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم له (اطعمه) أي ما في المكتل من القمح (أهلك) من تارك نفقته أو زوجته أو مطلق أماريك والاول أظهر والثاني أقرب والثالث أوسع وابن عيينة في الكفارات اطعمه

عمالك وفي رواية ابن جريج فقال كله ولا ينحى خذها وكأها وانتهها على عمالك أي لا عن الكفارة بل هو عليه السلام مطلق  
بالنسبة إليه وإلى عماله وأخذهم أيادهم بصفة الذم وذلك لأنه لما عجز عن العتق لأعساره وعن الصيام لضعفه فلما حضر ما يصدق  
به ذكر أنه هو وعياله محتاجون فتصدق به صلى الله عليه وآله وسلم عليه وكان من مال الصدقة وصارت الكفارة في ذمته وليس  
استقرارها في ذمته مأخوذاً من هذا الحديث وأما حديث علي بالقط فكله أنت وعمالك فقد كفر الله عنك فضعيف لا يصح به  
قال الحافظ وقيل لما كان عاجزاً عن نفقة ٣٣٢ أهله جازاً أن يعترف الكفاة لهم وهذا هو ظاهر الحديث

أن تكون أسباجهم واحدة وعن الهادي به بشرط أن يكونوا مائة متضمن وعن داود  
وبعض المالكية يجوز في هدى التطوع دون الواجب وعن مالك لا يجوز مطلقاً وروى  
عن ابن عمر نحوه ذلك وأما كنهه روى عنه أحمد ما يدل على الرجوع قوله ما هي الأمن البدن  
يعني البقرة فيه دليل على أنه يطلق على البقرة أمن البدن وفي النهاية البدنة تقع على  
الجل والناقاة والبقرة وهي بالابل أشبه وفي القاموس والبدنة محركة من الابل والبقرة  
وفي الفتح أن أصل البدن من الابل وألحقتهم البقرة شرعاً وحكي في البحر عن الهادي  
والشافعي والمؤيد بالله أن البدنة تختص بالابل وعن أبي حنيفة وأصحابه والناصر أنها  
تطلق على البقرة وعن بعض أصحاب الشافعي أنها تطلق على الشاة قال ولا وجه له وحكي  
فيه أيضاً أن البقرة عن سمعة والشاة عن واحد أجمعاً قوله والمعبر عن عشرة فيه دليل  
على أن البدنة تجزئ في الأضحية عن عشرة وسأني الكلام على ذلك

\* (باب ركوب الهدى) \*

(عن أنس قال رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً يسوق البدنة فقال اركبها  
فقال إنها بدنة قال اركبها قال إنها بدنة قال اركبها إنك لا تأمق عليه \* وله من حديث أبي  
هريرة نحوه \* وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً يسوق بدنة قد أجهده  
المشي فقال اركبها قال إنها بدنة قال اركبها وإن كانت بدنة رآه أحمد والنسائي \* وعن  
جابر أنه سئل عن ركوب الهدى فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول  
اركبكم بالعرف إذا أبلخت إليا حتى تجد ظهر اروه أو أجد ومسلم وأبو داود والنسائي  
\* وعن علي عليه السلام أنه سئل يركب الرجل هديه فقال لا بأس به قد كان النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم يمر بالرجال يمضون فيما مرهم بركوب هديه قال لا تبهون شيئاً أفضل  
من سنة نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد \* حديث أنس الثاني أخرجه أيضاً  
الجوزقي من طريق سميد عن ثابت عن أنس وأبو يعلى من طريق الحسن عن أنس وزاد  
حافنا وهو عند النسائي من طريق شعبة عن قتادة عن أنس وضعف هذه الطرق الحافظ  
في الفتح وحديث علي عليه السلام قال في الفتح أيضاً سنده صالح وقال في مجمع الزوائد في  
استاد محمد بن عبيد الله بن أبي رافع وثقه ابن حبان وضعفه جماعة وحديث أبي هريرة

وقد ورد الأمر بالقضاء في رواية  
أبي أويس وعبد الجبار وهشام  
ابن سعيد كاهم عن الزهري  
وأخرجه البيهقي من طريق  
ابراهيم بن سعد عن الليث عن  
الزهري وحديث ابن سعد  
في الصحيح عن الزهري نفسه  
بغير هذه الزيادة وحديث الليث  
عن الزهري في الصحيحين بدونها  
ووقعت الزيادة أيضاً في مرسل  
سعيد بن المسيب ونافع بن جبير  
والحسن ومحمد بن كعب وجماعة  
هذه الطرق يعرف أن لهذه  
الزيادة أصلاً ويؤخذ من قوله  
صم يوم أعدم اشتراط القورية  
للتكفير في قوله يوماً قال البرماوي  
كالكرماني وقد استنبط بعض  
العلماء من هذا الحديث ألف  
مسألة وأكثر انتهى وقال الحافظ  
ابن حجر وقد اعتنى به بعض  
المتأخرين من أدركه شيء وخفا  
فتكلم عليه في مجلدين جمع فيهما  
ألف فائدة ومحصله أن شاء الله  
تعالى فيما لمسته مع زيادات  
كثيرة عليه فله الحمد على ما أنعم  
أنهى قال القسطلاني فن ذلك  
أن من ارتكب معصية لأحد

فيها وجب مستغفراً لا يعاقب لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعاقبه مع اعترافه بالمعصية لأن  
معاقبة المستغفري تكون سبباً لترك الاستغفار من الناس عند وقوعهم في ذلك وهذه مفسدة عظيمة يجب دفعها واستئصال  
فأقراده بذلك على أن الكفارة عليه وحده دون الموطوءة وكذا قوله في المراجعة هل تستطيع وحل تجد وغير ذلك وهو الأصح  
من قول الشافعية وبه قال الأوزاعي وقال الجمهور وأبو ثور وابن المنذر يجب الكفارة على المرأة أيضاً على اختلاف  
وتفاصيل أهم في الحر والامة والمطوعة والمكرهة وهل هي على الرجل أو على المرأة واستدل الشافعي بسكوته عن اعلام المرأة

في وقت الحاجة وتأخير البيان عنهم لا يجوز زور بآثارهم تعترف ولم تسأل فلا حاجة ولا سيما مع احتمال ان تكون مكرهة كما  
يرشد الى ذلك قوله في رواية الدارقطني ذلكت وأهلك قال القزويني ليس في الحديث ما يدل على شيء من ذلك لأنه ساكت  
عن المرافة فيؤخذ حكمه من دليل آخر مع احتمال ان يكون سبب السكوت انها كانت غير صائغة له من الاعذار انتهى  
والقائل بوجوب المكثارة يقول بغير حاله ما كان كافاً من أهل العتق أجزأت رقبة وان كافاً من أهل الاطعام أدام ما سبق  
وان كافاً من أهل الصيام صام ما جبهه فان اختلف حالهما ٣٣٣ فقيه تفرع بحله كتب الذروع ذال ابن

دقيق العهد يتألف في هذه  
القصة المذاهب فقبل ان يادلت  
على سقوط الكفارة بالاعسار  
المقارن لوجوبه ارجو أحد قول  
الشافعي وحزم به عيسى بن دينار  
من المالكية وقال الاوزاعي  
يستغفر الله ولا يعود وليس  
في الخبر ما يدل على اسقاطها بل  
فيه ما يدل على استمرارها على  
العاجز وقال الجمهور ولا تسقط  
بالاعسار وأقوى من ذلك ان  
يجعل الاعطاء لآعلى جهنة  
الكفارة بل على جهة التصديق عليه  
وعلى أهله بذلك الصدقة لما ظهر  
من حاجتهم وأما الكفارة فلا  
تسقط بذلك قال في الفتح وفي  
الحديث السؤال عن حكم  
ما يفعله المرء مخالفا للشرع  
والصدق بذلك لمصلحة معرفة  
الحكم واستعمال المكيبة فيما  
يستتبع ظهوره بصريح النظم  
وفيه الرقي بالمسلم والتلطيف  
في التعليم والتألف على الدين  
والندم على المعصية واستشعار  
الخوف وفيه الجلب في المسجد  
لغير الصالحين المصالح الدينية

الذي أشار اليه المصنف لفظه حديث أنس رآه زادا في آخر ما رآه من ذلك قوله  
رأى رجلا قال الحافظ لم أقف على اسمه بعد طول البحث قوله بوقبادة في رواية مسلم  
متقدمة وكذا في رواية البخاري وله أيضا من طريق أبي هريرة فقلت درأيت هرا كها يسائر  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم والنعل في عتقه قوله انهم ابادة أراد انهم ابادة مهة ادا الى  
البيت الحرام ولو كان مراده الاخبار عن كون ابادة لم يكن الجواب مقبولا الان كونها  
من الابل معلوم فالظاهر ان الرجل ظن انه خفي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم كونها  
هدية فقال انهم ابادة قال في الفتح والحق انه لم يخف ذلك على النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
لكونها كانت مقلدة وله ذاقا لما زاد في مراجعته وبك وأحاديث الباب تدل على  
جواز ركوب الهدى من غير فرق بين ما كان منه واجبا أو نطوعا لتركه صلى الله عليه وآله وسلم  
وسلم للاستهصال وبه قال عروة بن الزبير ونسبه ابن المنذر الى أحمد واسحق وبه قال أهل  
الظاهر وحزم به النووي وجماعة من أصحاب الشافعي كالغفالي والمناوردي وحكي ابن  
عبد البر عن الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأكثر الفقهاء كراهة ركوبه لغير حاجة وحكا  
الترمذي أيضا عن أحمد واسحق والشافعي وقيد الجواز ببعض الحنفية بالاضطرار ونقله  
ابن أبي شيبة عن الشعبي وحكي ابن المنذر عن الشافعي انه يركب اذا اضطر ركوب باغير  
فادح وحكي ابن العربي عن مالك أنه يركب للضرورة فاذا استراح نزل يعني اذا انتهت  
ضرورته والدليل على اعتبار الضرورة ما في حديث جابر المذكور في الباب من قوله صلى  
الله عليه وآله وسلم اركبوا بالمعروف اذا ألبست اليها ونقل ابن العربي عن أبي حنيفة انه  
لا يجوز ركوب الهدى مطافا وكذا نقله المهدي في الجرعته ولكن نقل عنه الطحاوي  
الجواز مع الحاجة ويضعف ما نقص منها بالركوب والطحاوي أفهمه بعرفة مذهب امامه  
وقد وافق أباح حنيفة الشافعي على ضمان النقص في الهدى الواجب ونقل ابن عبد البر  
عن بعض أهل الظاهر وجوب الركوب تمسكا بظاهر الامر وللخالفه ما كانوا عليه في  
الجاهلية من البصرة والسائبية ورده بأن الذين ساقوا الهدى في عهد النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم كانوا كثيرا ولم يأم أحد منهم بذلك انتهى وتعبه الحافظ بحديث على  
عنه السلام المذكور في الباب قال وله شاهد من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالهدية  
رواه أبو داود في المراسيل عن عطاء قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأم بالهدية

كغير العلم وبسوا الضحك عند وجود سببه واخبار الرجل بما يقع منه مع أهله الحاجة وفيه الخلف لآ كيد الكلام  
وقبول قول المكلف فيما لا يطع عليه الامن جهته لقوله في جواب قوله أفقره اطعمه أهله ويحتمل ان تكون هناك  
قرينة تصدقه وفيه التعاون على العبادة والسعي في خلاص المسلم واعطاء الواحد فوق حاجته الزهنة واعطاء الكفارة  
لاهل بيت واحد وان المضطر الى ما يده لا يجب عليه أن يعطيه أو بعضه لمضطر آخر انتهى وفي هذا الحديث التجديد  
والاخبار والنعمة والقول ورواه ما ينفى على أربعين نفسا عن الزهري عن حميد عن أبي هريرة بطول ذكرهم وقد

أخرج به البخاري أيضا في الصوم والادب والنفقات والنذور والمحار بين مسلم في الصوم وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم احتجم وهو محرم واحتجم) أيضا (وهو صائم) وهذا ما نفع الحديث أفطر الحاجم والمحجوم لأنه جازي بعض طرقه أن ذلك كان في حجة الوداع وسبق إلى ذلك الشافعي قاله ابن عبد البر واعترض ابن خزيمة بأن في هذا الحديث أنه كان صائما محراما وليس فيه ما يدل على إفطار المحجوم فضلا عن الحاجم وتعب بأن الحديث ٢٢٤

ما لم يتحمل من صومه واستقر وقد أخرج الحديث الطحاوي وعثمان الدارقي والبيهقي في المعرفة وغيرهم وللفظ البيهقي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم احتجم وهو صائم قال الشافعي ذكر ابن عباس حجة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عام حجة الإسلام سنة عشر وحدث أفطر الحاجم والمحجوم في الفتح سنة ثمان قبل حجة الإسلام يستبين فإن كانا ثابتين فحدث ابن عباس ناصح وحدث أفطر الحاجم والمحجوم منسوخ انتهى وقال ابن حزم صح حديث أفطر الحاجم والمحجوم يلزم لكن وجدنا من حديث أبي سعيد أخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحجة للصائم وأسناده صحيح فوجب الأخذ به لأن الرخصة إنما تكون بعد العزيمة فدل على نسخ الفطر بالحجامة سواء كان حاججا أو محجوما قال في الفتح والحديث المذكور أخرجه النسائي وابن خزيمة والدارقطني ورجاله ثقات ولكن اختلف في رفعه ووقفه وله شاهد من حديث أنس

إذا احتاج إليها سدها أن يحمل عليها أو يركبها غير منكمها واختلف من أجاز الركوب هل يجوز أن يحمل عليها امتناعه فنفعه مالك وأجاز الجمهور وهل يحمل عليها غيره أجاز الجمهور أيضا على التفصيل المتقدم ونقل عياض الإجماع على أنه لا يؤجرها واختلفوا أيضا في اللبن إذا احتلب منه شيئا فعند المعتز والشافعية والخنفية يتصدق به فإن أكله تصدق بفضله وقال مالك لا يشرب من لبنه فإن شرب لم يغرم (باب الهدى يعطى قبل الحمل) \* (عن أبي قبيصة ذؤيب بن حنبل قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يبعث معه بالبدن ثم يقول انعط منها ثي ثخشت عليها ثم تافشروا ثم اغمس نعلها في دمه ثم اضرب به صغتها ولا تطعمها أنت ولا أحد من أهل رفقته رواه أحمد ومسلم وابن ماجه \* وعن ناجية الخزاعي وكان صاحب بدن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال قلت كيف اصنع يا عاتب من البدن قال افشروا ثم اغمس نعله في دمه واضرب صفحته وخذ بين الناس وبينه فليأكلوه رواه النسائي \* وعن هشام بن عروة عن أبيه أن صاحب بدن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يا رسول الله كيف اصنع يا عاتب من الهدى فقال كل بدنة عطيت من الهدى فافشروا ثم ألقوا ثديها في دمه ثم خذ بين الناس وبينها يا كاهاروا مالاً في الموطأ عنه) حديث ناجية قال الترمذي حسن صحيح قال والعمل على هذا عند أهل العلم في هدى التطوع إذا عطى لا يأكل هو ولا أحد من أهل رفقته ويخلى بينه وبين الناس يا كاهاروا وقد أجاز عنه وهو قول الشافعي وأحمد وأصح وقالوا إن أكل منه شيئا غرم بقدر ما أكل منه انتهى قوله ثم اغمس نعله الخ إنما يفعل ذلك لأجل أن يعلم من حربه أنه هدى فبأكله قوله من أهل رفقته قال النووي وفي المراد بالرفقة وجهان أحدهما أنهم هم الذين يحالطون المهدى في الأكل وغيره دون باقي القافلة والثاني وهو الأصح الذي يقتضيه ظاهر نص الشافعي وجمهور أصحابه أن المراد بالرفقة جميع القافلة لأن السبب الذي صنعت به الرفقة هو خوف تعطيهم إياه وهذا موجود في جميع القافلة فإن قيل إذا لم تجوزوا لأهل القافلة أكله وقلتم بتركه في البرية كان طعمة للسياح وهذا أضاع مال قلنا ليس فيه أضاع بل العادة الغالبة أن

أخرج به الدارقطني ولفظه أول ما كرهت الحجامة للصائم أن جعفر بن أي طالب احتجم وهو صائم سكان فربه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال افطر هذا ثم رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد في الحجامة للصائم وكان أنس يحتجم وهو صائم ورواه كلهم من رجال البخاري الآن في المتن ما ينكر لأن فيه أن ذلك كان في الفتح وجعفر كان قتل قبل ذلك أطال في بيان الاختلاف في ذلك (عن) عبد الله (ابن أبي أوفى رضي الله عنه قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وهو صائم (في شهر رمضان) كما في مسلم في غزوة الفتح لافي بدر لأن ابن أبي أوفى لم يشهد لها (فقال لرجل) هو بلال

كأن رواية داود وابن بشكوال ومسلم فلما غابت الشمس وللبحاري فلما غابت الشمس قال (انزل فاجد حلى) من الجرح وهو الخطأ أى الخطأ السويق بالماء أو بالبن بالماء وحركه لا فطر عليه وقول الداودي ان معناه احلب رذء عياض (قال) بلال (يارسول الله الشمس) باقية أى نورها وهذه الشمس أو انظر الشمس ظن ان بقاء النور وان غاب القرص مانع من الافطار (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (انزل فاجد حلى) لا فطر (قال) بلال (يارسول الله الشمس) بل رفع أو المنصب (قال انزل فاجد حلى فنزل فجده له فشرب) وكرر انزل فاجد حلى ثلاث ٢٢٥ مرات وتكوير المراجعة من بلال لارسول

صلى الله عليه وآله وسلم لم الغلبة اعتهقاده ان ذلك ثم ارا يحرم فيه الاكل مع تجويزه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينظر الى ذلك الضوء انما فقه صد زيادة الاعلام فأجابه صلى الله عليه وآله وسلم بأن ذلك لا يضر واعرض عن الضوء واعتبر غيبوبة الجرم ثم بين ما يعبره من لم يتمكن من رؤية جرم الشمس كما حكاها الراوى عنه بقوله (ثم رعى) أى أشار صلى الله عليه وآله وسلم (يسده ههنا) أى الى المشرق وانما أشار اليه لان أول الظلمة

لا تقبل منه الاوقد سقط القرص (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (اذا رأيتم الليل أقبل من ههنا) أى من جهة المشرق (فقد أفطر الصائم) أى دخل وقت افطاره واستنبط من هذا الحديث أن صوم رمضان فى السفر أفضل من الافطار لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان صائما فى شهر رمضان فى السفر ولقوله تعالى وان تصوموا خير لكم ان كنتم تعلمون ولبرائة الذمة وفرضه عليه

سكان البوادي يتبعون منازل الخبيج لالتقاط ساقطة ونحو ذلك وقد تانى فافله فى اثر فافله وانزفة بضم الراء وكسر الغنة مشهورتان قوله وخل بين الناس وبينه هذا مقيد بمن عدا المالک والرفقة كفى الحديث الاول قوله ان صاحب هدى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو ناجية الخراعى المذكور سابقا وظهر احاديث الباب أن الهدى اذا عطل جاز فخره والخلية بينه وبين الناس باكونه غير الرفقة قطعها للذريعة وهى أن يتوصل بعضهم الى فخره قبل أو انه والظاهر عدم الفرق بين هدى التطوع والقرض وخصه من تقدم بهدى التطوع ولعل الوجه فى ذلك أن الهدى الذى هو السبب هو هدى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذى بعث به وهو هدى تطوع قال النووي ولا يجوز لا غنياء الاكل منه مطلقا لان الهدى مستحق للمساكين فلا يجوز لغيرهم انتهى وقد اختلفت الروايات فى مقدار البدن التى بعث به ارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى رواية من حديث ابن عباس عندهم سلم انها ست عشرة بدنة وفى رواية أخرى أنهم اثنان عشر ويمكن الجمع بينهما بالقصة أو بصار الى ترجيح الرواية المشقة على الزيادة ان كانت القصة واحدة

#### \* (باب الاكل من دم القمح والقران والتطوع) \*

(فى حديث صفة جابر حج النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ثم انصرف الى المنحرف ففخر ثلاثا وسنتين بدنة يده ثم أعطى عليا عليه السلام ففخر ما غبر وأشركه فى هديه ثم أمر من كل بدنة يبيضة فطبخت فى قدر فطبخت فاكلوا من لحمها وشربوا من مرقتها رواه أحمد ومسلم \* وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حج ثلاث حجج حجتين قبل أن يهاجر وحجة بعده ما هاجر ومعها عمرة فساق ثلاثا وثلاثين بدنة وجاء على عليه السلام من اليمن ببيعتهم فيها جبل لابي لهب فى أنفه برمة من فضة ففخرها وأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كل بدنة يبيضة فطبخت وشرب من مرقتها رواه الترمذى وابن ماجه وقال فيه جعل لابي جهل \* وعن عائشة رضى الله عنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمس بقين من ذى القعدة ولا نرى الاطعم فلما دونا من مكة أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لم يبيتن معه هدى اذا طاق وسعى بين الصفاء والمروة أن يحمل قالت فدخل

الوقت وفارق ذلك أفضلية القصر فى السفر بأن فى القصر براءة الذمة ومحاظطة على أفضلية الوقت بخلاف الفطر وبان فيه خروج من الخلاف وليس هنا خلاف يعتد به فى إيجاب الفطر فكان الصوم أفضل نعم ان خاف من الصوم ضررا فى الحال أو الاستقبال فالفطر أفضل ويحمل عليه الحديث الآتى ليس من البر الصوم فى السفر وقال المالكية يجوز الفطر فى سفر القصر اذا شرع فى السفر قبل الفجر ولم يشأ الصيام فى السفر وقال الحنابلة يستحب له الفطر قال المرادوى وهذا هو المذهب وعليه الاحتياط ونص عليه وهو من المنردات وسواء وجد مشقة أم لا وفى وجهه ان الصوم أفضل قال فى





الصوم في سفره فله الفطر وهذا هو المذهب مطلقا وعليه الاحتجاب وهذا الحديث فيه التحديث والاخبار والعنونة وقال القاسبي انه من مراسلات الصحابة لان ابن عباس كان في هذه السفرة معهما مع أبو بهجة فلم يشاهد هذه القضية فكانه سمعها من غيره من الصحابة وأخرجه البخاري أيضا في الجهاد والمغازي ومسلم في الصوم وكذا النسائي (عن أبي الدرداء رضي الله عنه) عويم بن مالك الأنصاري الخزرجي انه (قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض أسفاره) زاد مسلم في شهر رمضان وأيس ذلك في غزوة الفتح لان عبد الله بن رواحة المذكور ٣٣٧ في هذا الحديث كان صائما استشهد

بموتة قبل غزوة الفتح بخلاف ولا في غزوة بدر لان أبا الدرداء لم يكن حينئذ أسلم (في يوم حار) وأسلم في حر شديد (حتى يضع الرجل يده على رأسه من شدة الحر وما فيها صائم الا ما كان من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وابن رواحة) عبد الله وبهذا يتم المراد من الاستدلال ويتوجه به الرد على أبي محمد بن حزم في زعمه ان حديث أبي الدرداء هذا لا حاجة فيه لاحتمال ان يكون ذلك الصوم كان تطوعا وأيضا مما يؤيد أن هذه السفرة لم تكن في غزوة الفتح أن الذين استقروا على الصيام من الصحابة كانوا جماعة وفي هذا انه ابن رواحة وحده ومطابقة هذا الحديث

لتخصيص قوله لان عائشة كانت قارئة قد اختلف فيما أحرمت به عائشة أو لا فتعمل انها عمرة مفردة لما ثبت عنها في الصحيح انها قالت فسكنت من أهل بعمره وفيه لائم أحرمت بالحج أولا وكانت مفردة لما ثبت عنها في الصحيح خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاني لانه الحج وثبت عنها في حديث آخر لينا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج وقد أطال ابن القيم الكلام على هذا وبين الرابع من القولين ودليل من قال انها كانت قارئة الحديث المتقدم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها يسعدك طوافك للحج وعمرتك والى هذا ذهب الجمهور وذهب الكوفيون الى انها كانت غير قارئة لما ثبت في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها وأهل بالحج ودعى العمرة وأجاب الجمهور بأنها لم ترض العمرة لما في صحيح مسلم عن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها بعد ان أمرها أن تهل بالحج ففعلت ووقفت المواقف كلها حتى اذا ظهرت طافت بالكعبة وبالصفا والمروة وكذلك قوله يسعدك طوافك للحج وعمرتك وقد قدمنا تأويل قوله دعى العمرة وقد استدل بقوله عائشة المذكور بخبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أزواجه أن البقرة تجزى عن أكثر من سبعة وقد ثبت في رواية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأله وسلم يخرجن أزواجه بقرعة أخرجهما النسائي وأبو داود وغيرهما وكذا في صحيح مسلم والظاهر انه لم يختلف أحد من زوجاته يومئذ وهن تسع ولكن لا ينبغي ان مجرد هذا الظاهر لا يرض به الاحاديث الصريحة الصحيحة السالفة المجمع على مدلولها

(باب أن من بعث يده لم يحرم عليه شيء بذلك) \*

(عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدهى من المدينة فاقتل قلائد هديه ثم لا يجنب شيئا مما يجنب المحرم رواه الجماعة وفي رواية ان زياد بن أبي سفيان كتب الى عائشة ان عبد الله بن عباس قال من أهدي هديا حرم عليه ما يحرم على الحاج حتى يضره هديه فتألت عائشة ليس كما قال ابن عباس أنا قتلت قلائد هدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدهى ثم قلدها بيده ثم بعث بهامع أبي فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيء أحله الله حتى يضر الهدي أخرجه (قوله ان زياد بن أبي سفيان وقع الحديث به في زمن يأمية وأما بعدهم فما كان يقال له الا زياد بن أبيه وقبل

٤٣ نيل ح ابن عبد الله رضي الله عنه ما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم في سفر) في غزوة الفتح كما في الترمذي (فأرى زحاما) بكسر الزاي اسم للزحمة والمراد هنا الوصف لمخدوف أي فرأى قوما من زحامين (ورجلا) قيل هو أبو اسرائيل العاصري واسمه قيس وعزاه مغلاطى لمهمات الخطيب ونور في نسبة ذلك للخطيب (قد ظلال عليه) أي جعل عليه شيء يظلم من الشمس لما حصل له من شدة العطش وسحارة الصوم (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ما هذا) ولان سائق ما بال صاحبكم هذا (فقالوا) أي من حضر من الصحابة (صائم فقال ليس من البر) بكسر الباء أي

ليس من الطاعة والعبادة (الصوم في السفر) اذا بلغ بالصائم هذا المبلغ من المشقة قال في الفتح والحاصل ان الصوم لمن قوى عليه افضل من الفطر والفطر لمن يشق عليه الصوم أو أعرض عن قبول الرخصة افضل من الصوم وان لم يتحقق المشقة بخير بين الصوم والفطر وقد اختلف السلف في هذه المسئلة فقالت طائفة لا يجزئ الصوم في السفر عن الفرض بل من صام في السفر وجب عليه قضاؤه في الحضر لظاهر قوله تعالى فعدة من أيام أخر واقوله صلى الله عليه وآله وسلم لم يس من البر الصوم في السفر ومقابلته البر الاثم ٢٣٨ واذا كان آثما بصومه لم يجزئه وهذا قول بعض أهل الظاهر وحكى عن عمرو بن

عمرو وابي هريرة والزهرى و ابراهيم النخعي وغيرهم واحتجوا بقوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر قالوا ظاهره فعلية عدة وقالوا واجب عدة وتأوله الجمهور بان التقدير فافطر فعدة وذهب اكثر العلماء ومنهم مالك والشافعي وابو حنيفة الى ان الصوم افضل لمن قوى عليه ولم يشق عليه وقال كثير منهم الصوم افضل لعملا بالرخصة وهو الاوزاعي واجدوا بحق وقال آخرون هو مخير مطلقا وقال آخرون افضلهما انيسرهما لقوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر فان كان الفطر ايسر عليه فهو افضل في حقه وان كان الصيام ايسر يمكن يسر عليه حينئذ يشق عليه قضاؤه بعد ذلك فالصوم في حقه افضل وهو قول عمر بن عبد العزيز واختاره ابن المنذر والذي يترجح قول الجمهور ان كان قسدي يكون الفطر افضل لمن استسهل عليه الصوم وتضرربه وكذلك من

استلحق معاوية له كان يقال له زياد بن عبيد وكانت أمه سمية مولاة الحبشة رث بن كادة الثقيني وهي تحت عبيد المذكور فولدت زيادا على فراشه فكان يذهب اليه فلما كان في أيام معاوية شهد جماعة على اقرار أبي سفيان بان زياد اولده فاستطهقه معاوية بذلك وخالف الحديث الصحيح ان الولد للفراش وللعاهر الحجر وذلك لغرض ديني وقد أنكر هذه الواقعة على معاوية من أنكرها حتى قيات فيها الاشعار منها يقول القائل

ألا بلغ معاوية بن حرب \* مغلغلة من الرجل اليماني

أنغضب أن يقال أبولعف \* وترضى أن يقال أبولزاني

وقد أجمع أهل العلم على تحريم نسبته الى أبي سفيان وما وقع من أهل العلم في زمان أبي أمة فأنما هو تسمية وذكر أهل الامهات نسبته الى أبي سفيان في كتبهم مع كونه لم يأنفوها الا بعد ان عارض عصر بن أمية بحفاظة منهم على الالفاظ التي وقعت من الرواة في ذلك الزمان كما هو دأبهم وقد وقع في صحيح مسلم ابن زياد وكان زياد وهو هو ومنه عليه القسائي ومن تبعه والصواب زياد وكذا قال النووي وجميع من تكلم على صحيح مسلم لم يوقله يدي فيه دفع التجوز بان بظن ان القتل وقع باذنهم الوقات فقلت فقط قوله مع أبي بفتح الهزمة وكسر الموحدة الخفيفة يعني أبابكر الصديق رضي الله عنه واستفيد من ذلك ان وقت البعث كان في سنة تسع عام حجة أبي بكر بالناس وقد استبدل بالحدِيثين على انه لا يحرم على من بعثه يد شيء من الامور التي تحل له وبه قال الجمهور قال ابن عباس قال خالف ابن عباس في هذا جميع الفقهاء وتعب بانه قد قال بقائه جماعة من الصحابة كابن عمر ورواه عنه ابن أبي شيبة وابن المنذر وقيس بن سعد ورواه عنه سعيد بن منصور وابن المنذر أيضا وعلى عليه السلام وعمر رضي الله عنه ورواه عنه ابن أبي شيبة وابن المنذر أيضا ومن غير الصحابة النخعي وعطاء وابن سيرين وآخرون كما قال ابن المنذر ونقل الخطابي عن أصحاب الرأي مثل قول ابن عباس وهو خطأ عنهم كما قال الحافظ والي مثل قول ابن عباس ذهبت الهادوية وليس في قول ابن عباس ولا قول غيره من الصحابة حجة ولا سيما اذا عارض الثابت عنه صلى الله عليه وآله وسلم نعم احتجوا بما أخرجه أحمد والطحاوي والبخاري من حديث جابر قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقدم قبضه من جيبه حتى أخرجه من رجليه وقال اني أمرت يدي التي بعثت بها أن

تقلد

ظن به الاعراض عن قبول الرخصة وقد روى احمد عن طريق أبي طعمة قال قال رجل لابن عمر

اني اقوى على الصوم في السفر فقال له ابن عمر من لم يقبل رخصة الله كان عليه من الاثم مثل جبال عرفة وهذا محمول على من رغب عن الرخصة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من رغب عن سنتي فليس مني وكذلك من خاف على نفسه العجب أو الرياء اذا صام في السفر فقد يكون الفطر افضل له وقد اشار لذلك ابن عمر فروى الطبراني من طريق مجاهد قال اذا سافرت فلا تصم فانك ان تصم قال اصحابك اكفروا بالصائم ارفعوا الصائم وقاموا بامرله وقالوا فلان صائم فلا تزال كذلك حتى يذهب اجرك وعن

ابن ذريح وثلاث وسباني في الجهاد من طريق مروق العجلي عن انس بن مالك هذا هو ما عاينته قال صلى الله عليه وآله وسلم  
 للمفطر من ما اخذ من الصوم ذهب المفطر ون اليوم بالاجر قال الحافظ في الفتح وقال ابن المنيه هذه القصة تشعربان من  
 اتفق له مثل ما اتفق لذلك الرجل انه يساويه في الحكم وامان سلم من ذلك ونحوه فهو في جواز الصوم على اصله والله اعلم وحمل  
 الشافعي في البر على من ابي قبول الرخصة وقال الطحاوي المراد بالكمال الذي هو أعلى من انب البر وليس المراد به اخراج  
 الصوم في السفر عن ان يكون بر الان الافطار قد يكون ابر من الصوم ٣٣٩ اذا كان لا تقوى على لقاء العدو

مثلا قال وهو نظير قوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس المسكين بالطواف الحديث فانه لم يرد اخراجه من اسباب المسكن كلها وانما اراد ان المسكين الكامل المسكن الذي لا يجد غنى يغنيه ويستحي ان يسأل ولا يقطن له انتهى لمخلصا وما رواه ابدال اللام ميماني لغة اهل اليمن فهي في مسند احمد لافي البخاري وحديث الباب رواه مسلم في الصوم وكذا ابو داود والنسائي (عن انس بن مالك رضي الله عنه قال كنا سافر مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم) فيه رد على من ابطال صوم المسافر لان تركهم لانكار الصوم والفطر يدل على ان ذلك عنه منهم من المتعارف الذي يجب التجنب به وفي حديث ابي سعيد عنه مسلم كان غزوا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا يجد الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم يرون ان من وجد قوة فصام فان ذلك حسن ومن

تقادم اليوم وتشعر على مكان هكذا فلبست قبضي ونسبت فلما كن لاخر جقبضي من رأسي قال في الفتح وهذا الاجبة فيه اضعف اسناده ويحجب عنه بانه قال في مجمع الزوائد بعد ان ذكره رجال احمد حديث ثقات وذكره من طريق أخرى وقال رواه احمد ورجاله رجال الصحيح وانما قال هكذا لان احمد رواه عن عبد الرحمن بن عطاء انه سمع ابي جابر يحدثان عن ابيهم ما فذكره وعبد الرحمن وثقه النسائي وقواه ابو حاتم وقال البخاري فيه نظروهم هذا يد على المقبلي حيث قال ان هذا الحديث أخرجه ابن النجار وغالب أحاديثه الضعيف والظاهر انه لا أصل لهذا الحديث انتهى وقد أخرج النسائي من حديث جابر أنهم كانوا إذا كانوا حاضرين مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة بعث الهدى فمن شاء أحرم ومن شاء ترك هكذا في جامع الأصول وبه يحصل الجمع بين الأحاديث

#### \* (باب الحث على الاضحية) \*

(عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما عمل ابن آدم يوم النحر ع الا أحب الى الله من هراق دم وانه لتأتى يوم القيامة بقسرونها وأظلافها واشعائها وان الدم يرفع من الله عز وجل بمكان قبل أن يقع على الارض فطيبوها بها نفسا رواه ابن ماجه والترمذي وقال هذا حديث حسن غريب \* وعن زيد بن ارقم قال قلت أوقالوا يا رسول الله ما هذه الاضاحي قال سنة أبيكم ابراهيم قالوا ما لنا منها قال بكل شعرة حسنة قالوا افاضل الصوف قال بكل شعرة من الصوف حسنة رواه احمد وابن ماجه \* وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجد شعرة فلم يضح فلا يقربن مصلا نارا رواه احمد وابن ماجه \* وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما أنفقت الورق في شيء أفضل من شحيرة في يوم عيد رواه الدارقطني حديث عائشة رواه الترمذي عن ابي عمرو ومسلم بن عمرو والحذاء المديني عن عبد الله بن نافع الصائغ عن ابن المثنى عن هشام بن عروة عن أبيه عنها وقال بعد ان ذكر ان هذا الحديث حسن غريب انه لا يعرف من حديث هشام بن عروة الا من هذا الوجه وحديث زيد بن ارقم أخرجه أيضا الترمذي فقال ويرى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وجد شعرة فافطر فان ذلك حسن وهذا التفصيل هو المعتمد وهو نص رافع للتراج قاله في الفتح وحديث الباب اخراجه مسلم ايضا (عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من مات من المكافين (وعليه صيام صام عنه ولهم) ولو بغير ذننه واجبت بالاذن من الميت او من القريب باجرة او دونها وهذا مذهب الشافعي القديم وصوبه النووي بل قال بسن له ذلك ويسقط وجوب القدية والجديد وهو مذهب مالك والبي حنيفة عدم الجواز لانه عبادة بدنية ولا يسقط وجوب القدية قال النووي وليس للجديد حجة والحديث وارد بالا طعام ضعيف ومع ضعفه فالأطعام لا يتمتع عند القائل بالصوم وهل

المعتبر على القديم الولاية كافي الحديث ام مطلق القرابة ام يشترط الارث ام العصبية فيه احتمالات للامام قال الرازي  
والاشبه اعتبار الارث وقال النووي المختار اعتبار مطلق القرابة وصحة في المجموع قال وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في خبر  
مسلم لامرأة قالت له ان ابي مات وعليه موصوم نذر اذا صوم عنها صومى عن أمك يظل احتمال ولاية المال والعصوبة انتهى  
قال في الفتح واختلف المجيزون في المراد بقوله وليس فقيل كل قريب وقيل الوارث خاصة وقيل عصبته والاول ارجح ويختص  
ذلك بالولي لان الاصل عدم النيابة ٣٤٠ في العبادة البدنية الاما ورد فيه الدليل فيقتصر على ما ورد فيه ويقتضي

انه قال في الاضحية اصحابها بكل شعرة حسنة ويروي بقرونها انتهى وحديث أبي  
هريرة صححه الحاكم قال الحفاظ في بلوغ المرام لكن ربح الأئمة غيره ووقفه وقال في الفتح  
رجاله ثقات لكن اختلف في رفعه ووقفه والموقوف أشبه بالصواب قاله الطحاوي  
وغيره وفي الباب عن أبي سعيد عند الحاكم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لفاطمة  
رضي الله عنها قومي الى ضحية فاشتم يدك فانه بأول قطرة منها يغفر لك ما سلف من  
ذنوبك وفي اسناده عظمه وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه انه حديث مشكوك وعن  
عمران بن حصين عند الحاكم ايضا مثل حديث أبي سعيد وفي اسناده أبو حنيفة النعمان  
وهو ضعيف جدا وعن علي رضي الله عنه عند الحاكم ايضا والبيهقي مثله وفي اسناده  
عمر بن خالد الواسطي وهو متروك وعن علي رضي الله عنه ايضا من طريق أبي داود  
الخنكي عن عبد الله بن حسن عن أبيه عن جده عند الطبراني يلفظ من ضحي طيبة بها  
نفسه محتسبا باضحية كانت له حجابا من النار وأبو داود الخنكي كذاب قال أحمد كان يضع  
الحديث قوله ما هذه الاضحية هي جمع اضحية قال الجوهرى قال الاصح في باب اربع  
لغات اضحية واضحية بضم الهمزة وكسرها وجهها اضاحى بتشديد الياض وتحفة فيها  
واللغة الثالثة ضحية وجهها اضاحى والرابعة اضحية بفتح الهمزة والجمع اضحى  
كارطاة وأرطى وبها سمي يوم الاضحية قال القاضى وقيل سميت بذلك لانهم اتفقوا على  
الضحى وهو ارتفاع النهار قال النووي وفي الاضحية لغتان التذكير لغة قيس  
والتأنيث لغة عجم قوله فلا يقرب من مصلانا هذا الحديث من جملة ما استدل به القائلون  
بوجوب الضحية وسبأى الكلام على ذلك وأحاديث الباب تدل على مشروعية الضحية  
ولا خلاف في ذلك كافي الجبر وانما أحب الاعمال الى الله يوم النحر وانما أتى يوم القيامة  
على الصفة التي ذبحت عليها ويقع دمها بمكان من القبول قبل أن يقع على الأرض وانما  
سنة ابراهيم لقوله تعالى وفديناه بدمع عظيم وان للمضحى بكل شعرة من شعرات  
اضحيته حسنة وانه بكر لمن كان ذاسعة تركها وان الدراهم لم تنفق في عمل صالح أفضل  
من الاضحية ولكن اذا وقعت اقدار التسنن وتجردت عن المقاصد الفاسدة وكانت على  
الوجه المطابق للحكمة في شرعها وسبأى ان شاء الله تعالى

الباقى على الاصل وهـ هذا هو  
الراجح وقيل يصح استقلال  
الاجنبى بذلك وذكر الولي لكونه  
اغلب وظاهر من بيع البخارى  
اختياره هذا الاخير وبه جزم ابو  
الطيب الطبري وقواه بتشبيهه  
صلى الله عليه وآله وسلم ذلك  
بالدين والدين لا يختص بالقریب  
انتمى قال الشوكاني في النبيل  
وظاهر الاحاديث انه يصوم عنه  
وليه وان لم يوص بذلك وان من  
صدق عليه اسم الولي لغة او شرعا  
او عرفا ضم عنه ولا يصوم عنه  
من ليس بولي ومجرد التمثيل بالدين  
لا يدل على ان حكم الصوم  
يحكمه في جميع الامور انتهى  
واجاب المالكية عن حديث  
الباب بدعوى عمل اهل المدينة  
واحجج الخنكية بعدم الاحتجاج  
بهمذين الحديثين بان عائشة سئلت  
عن امرأة ماتت وعليها صوم  
قالت يطعم عنها وعنهما انها قالت  
لا تصوموا عن موتاكم واطعموا  
عنهم اخرج به البيهقي وعن ابن  
عباس قال في رجل مات وعليه  
رمضان قال يطعم عنه ثلاثون

مسكنا اخرج به عبد الرزاق وعن ابن عباس لا يصوم احد عن احد اخرج به النسائي فلما اتفق ابن  
عباس وعائشة بخلاف ما رواه ذلك على ان العمل على خلاف ما رواه لان فتوى الراوى على خلاف مرويه بتمتلة روايته  
للمناسخ ونسخ الحكم يدل على اخراج المناط عن الاعتبار وهذه قاعدة لهم معروفة مصادمة للنص الصحيح فلا يعول عليها  
ولا يلتفت اليها وقد قال الحفاظ في الفتح ان في الآثار المذكورة فيها ما لا يمس فيها ما يجمع من الصيام الا الاثر الذي عن  
عائشة وهو ضعيف جدا والراجح ان المعتمد ما رواه لا مآراه لاحتمال ان يخالف ذلك لاجتماع ما دونه مستدركه لم ينفق ولا يان من

(باب)



ذلك ضعف الحديث عنده وإذا تحققت صحة الحديث لم يترك الحق للظنون والمسئلة مشهورة في الأصول قال الشوكاني في النيل وهذا بناء من صاحب الفتح على ان لفظ حديث ابن عباس باللفظ الذي ذكره هناك وهو انه قال كان لا يصوم أحد عن أحد ولا يكتنزه كره في التخصيص بلفظ لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد أخرجه النسائي باسناد صحيح والحق ان الاعتبار بما رواه الصحابي لا بما رواه الكلام مبسوط في الأصول والذي روى مرفوعا صريح في الرد على المانعين وقد اعتذروا بان المراد بقوله صام عنه وإليه أى فعل عنه ما يقوم مقام

٣٤١

الصوم وهو الاطعام وهذا اعتذار بارد لا يتسلك به منصف في مقابلة الاحاديث الصحيحة ومن جهة أعتذارهم ان عمل أهل المدينة على خلاف ذلك وهو عذر أبرد من الاول ومن أعتذارهم ان الحديث مضطرب وهذا ان تم لهم في حديث ابن عباس لم يتم في حديث عائشة فانه لا اضطراب فيه بالا ريب وتصل القائلون بأنه يجوز في المنذر دون غيره بان حديث عائشة مطلق وحديث ابن عباس مقيد فيحمل عليه ويكون المراد بالصيام صيام المنذر وليس بينهما تعارض حتى يجمع بينهما فحديث ابن عباس صورة مستقلة سأل عنهم من وقعت له وأما حديث عائشة فهو تقرير قاعدة عامة وقد وقعت الاشارة في حديث ابن عباس الى نحو هذا العموم حيث قال في آخره فسدن الله أحق أن يتنقى انتهى وانما قال ان حديث ابن عباس صورة مستقلة يعنى انه من التخصيص على بعض افراد العام فلا يصلح لتخصيصه ولا لتقييده كما تقرروا في الأصول انتهى وقد اختلف

(باب ما احتج به في عدم وجوب التضيحية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أمته)

(عن جابر قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عيد الاضحي فلما انصرف أتى بكبدش فذبحه فقال بسم الله والله أكبر اللهم هذا عني وعن لم يضح من أمتي رواه أحمد وأبو داود والترمذي وعن علي بن الحسين عن أبي رافع ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا ضحى اشترى كبشين ميمين أحمرين أحمرين فاذا ضحى وخطب الناس أتى بأحد هما وهو قائم فمصلاه فذبحه بنفسه بالمدينة ثم يقول اللهم هذا عني جميعا من شهدك بالتوحيد وشهدك بالبلاغ ثم يوفى بالا فذبحه بنفسه ويقول هذا عن محمد وآل محمد فيطعمهم ما جيعا المساكين ويا كل هو وأهلها منكما فكنتما سنيين ليس لرجل من بني هاشم يضحي قد كفاه الله المؤنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والغرم رواه أحمد) الحديث الاول قال الترمذي هذا حديث غريب من هذا الوجه وقال المطلب بن عيسى بن حنطب يقال انه لم يسمع من جابر وقال أبو حاتم الرازي يشبهه ان يكون أدركه والحديث الثاني سكنت عنه الحفاظ في التخصيص وأخرجه أيضا الطبراني في الكبير والبرقاني في مجمع الزوائد واسناد أحمد والبرقاني وأخرج نحوه أحمد أيضا وابن ماجه والحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة وسألت في باب التضحية بالخصى قوله أم المؤمنين الامم هو الايض الخالص قاله ابن الأعرابي وقال الاضحي هو الايض المشوب بشئ من السواد وقال أبو حاتم هو الذي يخاطب بياضه حرة وقيل هو الاسود الذي يعلاوه حرة وقال الكسائي هو الذي فيه بياض وسواد والياض ككثرة وقال الخطابي هو الايض الذي في خلل صوفه طبقات سود قوله أقرنين قال النووي أى لكل واحد منهما قرن حسان وفيه دليل على استحباب التضحية بالامم الاقرن قال النووي وأجمع العلماء على جواز التضحية بالاجم وهو الذي لم يخفق الله له قرنين وأما المكسور فسيأتي الكلام فيه والحديثان يدلان على انه يجوز للرجل ان يضحي عنه وعن أتباعه وأهله ويشركهم معه في الثواب وبه قال الجمهور وكرهه الثوري وأبو حنيفة وأصحابه والحديثان يردان عليهما وقد أخرج مسلم من حديث أنس ان

أهل السلف في هذه المسئلة فاجاز الصيام عن الميت أصحاب الحديث وعلم الشافعي القول به على جهة الحديث كما نقله البيهقي في المعرفة وهو قول أبي ثور وجماعة من محدثي الشافعية قال البيهقي في التلخيصات هذه المسئلة ماثلة لا أعلم خلافا بين أهل الحديث في صحته فوجب العمل بها ثم ساق سنده الى الشافعي قال كل ما قلت وضح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلافه فخذوا بالحديث ولا تقلدوني وقال الحنابلة ولا يجوز تأخير قضاء رمضان الى رمضان آخر من غير عذر فان فعل فعله القضاء والاطعام مسكين لكل يوم ولا يصام عنه على المذهب وهو الصحيح وغلبه الاصحاب وان مات وعليه صوم مندور ولم يصم منه شيئا سن لوليه

فعله ويجوز تغير فعله بآذنه وبغيره ويجوز صوم جماعة عنه في يوم واحد وقد ورد الحافظ ابن القيم رحمه الله في اعلام الموقعين عن  
رب العالمين رداً مشبهاً على من أنكروا صوم الولي عن الميت ورد حديث الباب الصحيح الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم كانه قلناه عنه في بعض مؤلفاتنا وهذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في الصوم (عن ابن عباس رضي الله عنهما  
قال جاء رجل) قال في الفتح لم أقف على اسمه وفي رواية جاءت أم أمة في رواية أنهم اخذوا عنه (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال  
يا رسول الله ان أمي ماتت وعليها صوم شهر فاقضيه ٣٤٢) عن ائمة (قال فدين الله احق ان يقضى) أي حق العبد

يقضى بحق الله أحق والغرض  
من هذا الحديث مشروعية  
الصوم وكذا الحج عن الميت  
ولا اضطراب في ذلك كما زعم  
بعضهم - وهذا الحديث أخرجه  
مسلم في الصوم وأبو داود في الايمان  
والنذور والترمذي في الصوم  
وكذا النسائي وابن ماجه (حديث  
ابن أبي أوفى وقول النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم له انزل فاجدح  
لفاتق - دم قريبا وقال في هذه  
الرواية اذا رأيت الليل) أي ظلامه  
(قد أقبل من ههنا) أي من جهة  
المشرق (فقد أظفر الصائم) أي  
دخل وقت افطاره أو صار مفطرا  
حكما لان الليل ليس طرفا للصوم  
الشريعي قال ابن خزيمة لفظه  
خبر ومعناه الانشاء أي فليقطر  
الصائم ثم قال ولو كان المراد فقد  
صار مفطرا كان فطر جميع  
الصوام واحدا ولم يكن الترتيب  
في تجهيل الافطار معني ولم يذكر  
هنا ما ذكر في حديث عمر بلفظ  
وأدبر النهار من ههنا أي من  
المغرب وغربت الشمس فقد افطر  
الصائم فيحتمل ان ينزل على

النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول اللهم تقبل من محمد وآل محمد وعن أمة محمد  
وسياقي في باب الذبح بالمصلي وأخرج أيضا ابن ماجه والترمذي وصححه من حديث أبي  
أيوب ان الرجل كان يضحى بالشاة عنه وعن أهل بيته في عهد النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم وسياقي في باب الاجتزاء بالشاة وقد تمسك بمحمد بن أبي الباب وما ورد في معناها من قال  
ان الاضحية غير واجبة بل سنة وهم الجهور وقال النووي ومن قال بهذا أبو بكر وغير  
وبلال وابو مسعود البصري وسعيد بن المسيب وعلقمة والاسود وعطاء ومالك وأحمد  
وأبو يوسف وأصحق وأبو ثور والمزني وابن المنذر وأبو داود وغيرهم انتهى وحكاية في البحر  
أيضا عن ذكر من الصحابة وعن ابن مسعود وابن عباس وحكاية أيضا عن العترة والشافعي  
وأبي يوسف ومحمد وقال ربيعة والاوزاعي وأبو حنيفة والليث وبعض المالكية أنهم  
واجبة على المومر وحكاية في البحر عن مالك وقال النخعي واجبة على المومر الا الحاج في  
وقال محمد بن الحسن واجبة على المقيم بالامصار والمشهور وعن أبي حنيفة انه قال انما  
نوجبها على مقيم تلك نصابا كذا قال النووي قال ابن حزم لا يصح عن أحد من الصحابة  
أنهم واجبة وصح أنهم غير واجبة عن الجمهور ولا خلاف في كونهم من شرائع الدين  
ووجه دلالة الحديثين وما في معناهما على عدم الوجوب ان الظاهر ان تفكيكه صلى  
الله عليه وآله وسلم عن أمته وعن أهل بيته تجزئ كل من لم يضح سواء كان مقيما في الاضحية  
أو غير مقيم ويمكن ان يجاب عن ذلك بان حديث علي أهل كل بيت اضحية وسياقي  
في باب ما جاء في الفروع والعترة ما يدل على وجوبه على أهل كل بيت يجب دونهم فيكون  
قرينة على ان تضحية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن غير الواجدين من أمته ولو  
سلم الظهور المسمى فلا دلالة له على عدم الوجوب لان محل النزاع من لم يضح عن نفسه  
ولا ضحى عنه غيره فلا يكون عدم وجوبه على من كان في عصره من الامة مستلزما لعدم  
وجوبه على من كان في غير عصرهم منهم فان قيل هذا يستلزم ان تجزئ الشاة الواحدة  
عن جميع الامة قلنا هذه مسألة أخرى خارجة عن محل النزاع سياقي ياتهم من أدلة  
القائلين بعدم الوجوب ما أخرجه أحمد عن ابن عباس مر فوعا أمرت بركعتي الضحى ولم  
تؤمر واجه أو أمرت بالاضحية ولم تكتب عليكم وأخرجه أيضا البزار وابن عدي والحاكم  
عنه بلفظ ثلاث هن على فراخكم تطوع الخمر والوتر وركعتي الضحى وأخرجه

أيضا  
حالين بحيث ذكر ذلك في حال الغيم مثلا وحيث لم يذكر في حال الصحو أو كانا في حالة واحدة وحفظ  
أحد الراويين ما لم يحفظ الآخر (وأشار) صلى الله عليه وآله وسلم (باصبعه قبل المشرق) وفي هذا الحديث إيماء إلى الزجر عن  
متابعة أهل الكتاب فاتهم بوجوه الفطر عن الغروب وفيه ان الأمر الشرعي أبلغ من الحسبي وان العقل لا يقضي على الشرع  
وفيها البيان بذكر اللازم والمترجم جميعا لزيادة الايضاح (عن سهل بن سعد رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم قال لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر) أي اذا تحققت الغروب بالرؤية أو بأخبار عدلين أو عدل على الأرجح زاد أبو

داود وأخروا الصدور وما ظرفية أي مدة فعلهم ذلك امتدالا لاسنة واثنين عند حدودها ظهر متغلغلين بعقولهم ما بغير  
 قراءه ما زاد أبو هريرة في حديثه لأن اليهود والنصارى يؤخرون أخرجه أبو داود وابن خزيمة وغيرهما وتأخير أهل الكتاب  
 له أمدهم وظهروا التجميد قدرى ابن جبان والحاكم من حديثهم بل أيضا لا تزال امتى على سنتي ما لم تنتظر بنظرها  
 النجوم ويكرهه أن يؤخره من قصد ذلك ورأى أن فيه فضيلة والافلا باس به نقله في المجموع عن نص الام وخروج بشيد تحتق  
 الغروب ما إذا ظنه فلا بسن له تعجيل النظر به وما إذا شك فيصم ٣٤٣ به قال القسطلاني وأما ما يفعله

الفلكيون أو بعضهم من الفلكيين  
 بعد الغروب بدرجة يخالف  
 للسنة فلذا قل الخبير انتهى قال ابن  
 عبد البر حديث تعجيل الانظار  
 وتأخير السجود صحاح متواترة  
 وعند عبد الرزاق وغيره باسناد  
 صحيح عن عمرو بن ميمون الأزدي  
 قال كان أصحاب محمد صلى الله  
 عليه وآله وسلم أوسع الناس  
 فطاروا وأبطأهم مصورا قال المهلب  
 والحكمة في ذلك أن لا ينادى  
 الناس من الليل ولأنه أرفق بالناس  
 وأقوى على العبادة قال ابن دقيق  
 العيد في هذا الحديث رد على  
 الشيعة في تأخيرهم النظر إلى  
 ظهور النجوم ولعل هذا هو  
 السبب في وجود الخبير بتعجيل  
 الفطر لأن الذي يؤخره يدخل في  
 فعل خلاف السنة انتهى قال  
 الحافظ ابن حجر وماتقدم من  
 الزيادة عند أبي داود أولى بأن  
 يكون سبب هذا الحديث فإن  
 الشيعة لم يكونوا موجودين عند  
 تحديده صلى الله عليه وآله وسلم  
 بذلك قال الشافعي في الامم تعجيل  
 الفطر مستحب ولا يكره تأخير

أيضا أبو يعلى عنه بالنظر كتب على الضر ولم يكتب عليكم وأمرت بالصلاة الفصحى ولم  
 تؤمر بها أو يجاب عنه بأن في اسناد أحمد وأبي يعلى جابر الجعفي وهو ضعيف جدا وفي  
 اسناد البزار وابن عدى والحاكم ابن جناب السكبي وقد صرح الحافظان بالحديث  
 ضعيف من جميع طرقه وقد أخرجه الدارقطني بالنظر ثلاث سن على فريضة وهن لكم  
 تطوع الوتر وركعتا الفجر وركعتا الفصحى وأخرجه البزار بالنظر أمرت بركعتي الفجر  
 والوتر وليس عليكم ورواه الدارقطني أيضا وابن شاهين في ناسخه عن أنس مرفوعا  
 أمرت بالوتر والأضحى ولم يعزم على وفي اسناده عبد الله بن محرز وهو مترد واسندوا  
 أيضا بما أخرجه البيهقي عن أبي بكر وعمرهما كأننا لا يخصصان كراهة إن يظن من  
 رأيهم أنهم أوجبوه وكذلك أخرجه عن ابن عباس وبلال وأبي مسعود وابن عمر ولا حجة في  
 شيء من ذلك واستدل من قال بالوجوب بقول الله تعالى فصل لربك وانحر والامر  
 للوجوب وأجيب بأن المراد تخصيص الرب بالخبر لا لالاصنام فالامر متوجه إلى ذلك  
 لأنه القيد الذي يتوجه إليه الكلام ولا شك في وجوب تخصيص الله بالصلاة والنحر على  
 أنه قدر روى أن المراد بالنحر وضع اليد من حال الصلاة على الصلوات كما سأل في الصلاة  
 واستدلوا أيضا بحديث من وجد سعة فلم يضح فلا يقربن مصلانا وقد تقدم ووجه  
 الاستدلال به أنه لما نهي من كان ذاسعة عن قربان المصلى إذا لم يضح دل على أنه  
 قد ترك واجبا فكانه لا فائدة في التقرب مع ترك هذا الواجب قال في الفتح وليس صريحا  
 في الإيجاب واستدلوا أيضا بحديث مخنف بن سليم أنه صلى الله عليه وآله وسلم  
 قال بعرفات يا أيها الناس على أهل كل بيت أضيحة في كل عام وغتيرة أخرجه  
 أبو داود وأحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه وسأقي ما عليه من الكلام واجيب  
 عنه بأنه منسوخ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا فرع ولا عتيرة ولا يحنس أن نسخ  
 العتيرة على فرض صحة ما لا يستلزم نسخ الزضبة واستدلوا أيضا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم  
 وآله وسلم من كان ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانه أخرى ومن لم يكن ذبح حتى صلينا  
 فليذبح بأعم الله وهو متفق عليه من حديث جندب بن سفيان الجيلي وعبد الوهي من  
 حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان ذبح قبل الصلاة فله عدو سألني  
 هو وحديث جندب في باب بيان وقت الذبح والامر ظاهر في الوجوب ولم يأت من قال  
 بعدم الوجوب بما يصلح للصرف كما عرفت نعم حديث أم سالة لا أتى قريرا بما كان

الأن قد مره ورأى الفضل فيه ومقتضاه أن التأخير لا يكره مطلقا وهو كذلك ألا يلزم من كون الشيء مستحباً أن يكون  
 نقيضه مكروهاً مطلقاً واستدل به بعض المالكية على عدم استحباب سعة شوال للابتن الجاهل انه الملققة بمرضان وهو  
 ضعيف ولا يحنس الفرق قال الحافظ ابن حجر ومن البدع المنكرة ما أحدث في هذا الزمان من إيقاع الأذان الثاني قبل الفجر  
 بنحو ثلث ساعة في رمضان واطفاء المصابيح التي جعلت علامة لتحريم الأكل والشرب على من يريد الصيام زعمان أحد ثمانية  
 للاجتماع في العبادة ولا يعلم بذلك إلا أحد النام وقد جرحهم ذلك إلى أن صاروا لا يؤذون إلا بعد الغروب بدرجة لئلا يكره في الوقت  
 زعموا فأنه الفطر ويحلوا السجود فالفقهاء السنة فلذلك قل عنهم الخير وكفرهم الشر والله المستعان (عن أمم) بنت أبي

بكر) السدي (رضي الله عنه) ما قالت أفطرنا على عهد النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) أي ومنه وأيام حياته (لأنهم غيم ثم طلعت الشمس) قال الحافظ ابن القيم في إعلام الموقعين ولم يثبت في الحديث أنهم أمروا بالقضاء ولكن هشام بن عروة سئل عن ذلك فقال لا بد من القضاء وأبو عروة أعلم من غيره وكان يقول لا قضاء عليه وثبت في الصحيحين أن بعض الصائبة كانوا حتى ظهر الحبل الأسود من الأبيض ولم يأمر أحد منهم بالقضاء وكانوا يخافون وثبت عن عروة بن الخطاب أنه أفطر ثم بين النهر فقال لا تقضي لأننا لم نأمر به قال لا تقضي وأسانيه الأول أثبت وصح عنه أنه قال انطلب بسيرة فتاوى ذلك من

صالح الله صرف أقوله وأراد أحدكم أن يفرضي لأن التوفيق إلى الإرادة يشعر بعدم الوجوب

### • (باب ما يجنبه في العشر من أراد التفصية) •

(عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم قال إذا رأيتم هلال ذي الحجة وأراد أحدكم أن يفرضي فليمنه عن شعرة وأظفاره وراه الجماعة إلا البخاري وألفظ أبي داود وهو لمسلم والنسائي أيضا من كان له ذبح يذبحه فإذا أهل هلال ذي الحجة فلا يأخذ من شعرة وأظفاره حتى يفرضي) قوله ذبح بكسر الذال أي حيوان يريد ذبحه فهو فعل بمعنى دفعه وحمل بمعنى محمول ومنه قوله تعالى وقد يشاهد ذبح عظيم الحديث استدل به على مشروعية ترك أخذ الشعر والأظفار بعد دخول عشر ذي الحجة لمن أراد أن يفرضي وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب سعيد بن المسيب وربيعة وأحمد وأصحابه وبعض أصحاب الشافعي إلى أنه يحرم عليه أخذ شيء من شعرة وأظفاره حتى يفرضي في وقت الاضحية وقال الشافعي وأصحابه هو مكروه كراهة تنزيه وليس بحرام وحكي الإمام المهدي في البحر عن الإمام يحيى والهادوية والشافعية أن ترك الحلق والتقصير إن أراد التضحية مستحب وقال أبو حنيفة لا يكره والحديث يرد عليه وقال مالك في رواية لا يكره وفي رواية يكره وفي رواية يحرم في التطوع دون الواجب واحتج من قال بالتحريم بحديث الباب لأن النبي ظاهر في ذلك واحتج الشافعي بحديث عائشة المتقدم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يبعث بهديه ولا يحرم عليه شيء أحله الله له حتى يفرضه به فجعل هذا الحديث مقتضيا لحديث الباب على كراهة التنزيه ولا يخفى أن حديث الباب أخذ من مذهب مطلقا فينبغي العام على الخاص ويكون الظاهر مع من قال بالتصريح ولكن على من أراد التفصية قال أصحاب الشافعي والمراد بالنهي عن أخذ الظفر والشعر النهي عن إزالة الظفر بقلم أو كسر أو غيره والمنع من إزالة الشعر بمحلق أو تقصير أو تنف أو حرق أو أخذ منبورة أو غير ذلك من شعور ربه قال إبراهيم المروزي وغيره من أصحاب الشافعي حكم أجراه المبدن كلها حكم الشعر والظفر ودليله ما ثبت في رواية لمسلم فلا يمن من شعور بشره شيئا والحكمة في النهي أن يبقى كامل الأجزاء للعتق من

تأويله أنه أراد خفصة أمر القضاء واللفظ لا يدل على ذلك قال شيخنا وبالحجة فهذا القول أقوى أثرا وأشبه بدلالة الكتاب والسنة والقياس انتهى وقال الحافظ في الفتح وقد اختلف في هذه المسئلة فذهب الجمهور إلى إيجاب القضاء واختلاف عن عمر بن قنبر عن ابن أبي شيبه وغيره عنه ترك القضاء وروى زيد عنه فقال قال عمر لم تقض والله ما نحبنا إنما الأثم وفي رواية أنه قال لما أفطر ثم طلعت الشمس انطلب بسيرة وقد اجتمعنا وفي رواية تقضي يوما وفي رواية من أفطر منكم فليصم يوما مكانه وروى سعيد بن منصور عن طريق أخرى عن عمر نحوه وقد روى عن مجاهد وعطاء وعروة بن الزبير عدم القضاء وجهلوه بمنزلة من كل ناسيا وبه قال الحسن وأحمد في رواية واختاره ابن خزيمة والقضاء مذهب الشافعية والمالكية والحنفية والحنابلة وعليه أن يمكك بقية النهار لحرمه الوقت ولا كفارة عليه وحكي في الرعاية من كتب

الحنابلة أنه لا قضاء على من جامع بعد فقد ليل أنبات ثم أزال لكن الصحيح من مذهبه وجزم به إلا كثرة يجب النار القضاء والكفارة قال ابن المنبر في الحاشية أن المكافاة إنما خطوطها بالظاهر فإذا اجتمعوا فخطوا فلا حرج عليهم في ذلك وقد أخرجه أبو داود وابن ماجه في الصوم (عن الربيع) يصم الراعي وفتح الباب وتشديد المياه (بنت معوذ) يصم الميم وفتح العين وتشديد الواو المكسورة الانصارية من المياه يفتح تحت الشجرة ابن عقراء (رضي الله عنه) (قالت أرسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم غداة عاشوراء إلى قري الانصار) زاد مسلم التي حول المدينة (من أصبح مفطرًا فليصم بقية يومه ومن أصبح صائما فليصم) أي فليست على صومه (قالت) أي الربيع (فكان صومه) أي عاشوراء (بعد ونصوم صيانتنا) زاد مسلم الصغار ونذهب

بهم الى المسجد وهذا اتمين للصبيان على الطاعات وتعويدهم العبادات والمراد بالصبيان الجنس الصادق بالذكور والاناث وفي حديث رزيقة بن خزيمة باسناد لا بأس به ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر برضاعته في عاشوراء ورضعاً فاطمة فتمنفل في أفواههم ويأمر أمهاتهم ان لا يرضعن الى الليل وهو يريد على القرطبي حديث قال في حديث الربيع هذا أمر فعله النساء بأولادهن ولم يثبت علمه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك ويعدان يأمر بتعذيب صغير بعبادة شاة انتهى وعما يقوى الرد عليه أيضاً ان الصحابي اذا قال فعلمنا كذا في عهدده صلى الله عليه وآله وسلم كان حكمه الرفع لان الظاهر اطلاعه صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وتقريرهم عليه مع توفردواعيهم على سؤالهم اياه ٣٤٥

عن الاحكام مع ان هذا مما لا مجال للاجتهاد فيه لما فعلوه الا بتوقيف واستدل بهذا الحديث على ان عاشوراء كان فريضة قبل ان يقرض رمضان (وتجعل لهم العاجلة) بضم اللام ما يلعب به (من العهن) الصوف المصبوغ (فاذا ابكى أحدهم على الطعام أعطينه ذلك) الذي جعلناه من العهن ليلتهم به (حتى يكون عند الافطار) وهذا الحديث أخرجه مسلم أيضاً في الصوم والجهور وعلى انه لا يجب على من دون البلوغ استحباب جماعة من السلف منهم ابن سيرين والزهرى وقال به الشافعي أنهم يؤمرون به للقرين عليه اذا أطاقوه وحده استحبابه بالسبع والعشر ويضربون على تركه قبلما على الصلاة ويجب على الولي ان يأمرهم به ويضربهم على تركه وعن أحمد في روايه انه يجب على من بلغ عشر سنين وأطاقه كالمسلاة وحده استحق باثني عشرة سنة وأحمد في رواية بعشر سنين والصحيح من مذهبه

النازوق قبل التشبه بالمحرم حتى هـ ذين الوجهين النووي وحكي عن أصحاب الشافعي ان الوجه الثاني غلط لانه لا يستل النساء ولا يترك الطيب واللباس وغير ذلك مما يترك المحرم

### (باب السن الذي يجزئ في الاضحية وما لا يجزئ)

(عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تذبحوا الا من سنة الان بعسر عليكم فذبحوا جذعة من الضأن رواه الجماعة الا البخارى والترمذي \* وعن البراء بن عازب قال ضحى خالي يقال له أبو بردة قبل الصلاة فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شاتك شاة لحم فقال يا رسول الله ان عندي داجنا جذعة من المعز قال اذبحها ولا تصلح لغيرك ثم قال من ذبح قبل الصلاة فاما يذبح لنفسه ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه وأصاب سنة المسلمين متفق عليه) قوله الامسنة قال العلماء المسنة هي الذبحة من كل شيء من الابل والبقر والغنم فنافقها وهذا نصريح بانه لا يجوز الجذع ولا يجزئ الا اذا عسر على المضحى وجود المسنة وقد قال ابن عمر والزهرى انه لا يجزئ الجذع من الضأن ولا من غيره مطلقا قال النووي ومذهب العلماء كانه لا يجزئ سراً وجد غيرهم لا وجاهوا هذا الحديث على الاستحباب والافضل وتفسيره يستحب لكم ان لا تذبحوا الامسنة فان عجزتم فخذعة ضأن وايس فيه تصريح بمنع جذعة الضأن وانما الانجزي بحال وقد أجمعت الامة على انه ليس على ظاهره لان الجهور يجوزون الجذع من الضأن مع وجود غيره وعدمه وابن عمر والزهرى ينفونه مع وجود غيره وعدمه فتمتعين تأويل الحديث على ما ذكرنا من الاستحباب كذا قال النووي ولا يخفى ان قوله لا تذبحوا منى عن المضحية بجماعة المسنة مما دون ذبح الجذعة مقيده بتعسر المسنة فلا يجزئ مع عدمه ولا بد من مقتضى التأويل المذكور وحديث أبي هريرة وما بعده من الاحاديث المذكورة في هذا الباب تصلح لجمعها اقرب سنة مقتضية للتأويل فيتعين المصير اليه ذلك قوله جذعة من الضأن الجذع من الضأن ماله سنة تامة هذا هو الاشهر عن أهل اللغة وجمهور أهل العلم من غيرهم وقيل ماله سنة أشهر وقيل سبعة وقيل ثمانية وقيل عشرة وقيل ان كان متولداً بين شابين فسنة أشهر وان كان بين هذين فثمانية

عدم وجوبه عليه وعليه بجاهه استحبابه لكن يؤمر به اذا أطاقه ويضرب عليه لبعثه اده وقال الاوزاعي اذا أطاق صوم ثلاثة أيام تبالاضعف فيمن جمل على الصوم والاولى قول الجمهور والمتمم وعن المالكية انه لا يشترع في حق الصبيان فضررون على الصلاة ولا يكفون الصيام وهو مذهب المدونة وقطاطف البخارى في التعقب عليهم بايراد أثر عمر في صدر الترجمة لان أكثر ما يعقدونه في معارضة الاحاديث دعوى عمل أهل المدينة على خلافها ولا عمل بسند اليه أقوى من العمل في عهد عمر بن الخطاب مع شدة تحريمه وفور الصحابة في زمانه وقد قال للذي



أنظر في رمضان من بخره كيف تظفر وصيانه أصيام وأغرب ابن الماجشون من المالكية فقال إذا طاق الصيام الصيام  
 الرموه فان أنظر والغير عذر فعلمهم القضاء (عن أبي سعيد رضى الله عنه انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول  
 لا تأموا) والوصال ان تصوم فرضاً أو تقلا يومين فأكثر ولا تأتوا بالليل مطع وما عدا بلا عذر وقضيته ان الجماع  
 والاستسقاء وغيرهما من المفطرات لا تجزئ عنه عن الوصال قال الاسنوى في المهمات وهو طاهر من جهة المعنى لان النهي عن  
 الوصال انما هو لاجل الضعف والجماع ٢٤٦ ونحوه من يده ولا يمنع حصوله لكن قال الرويانى في البحر وان

يسند جميع أوصاف الصائمين  
 وقال البحر جاني في الشافى ان يترك  
 ما أبج له من غير افطار وقال في  
 الفتح الوصال هو الترك في ليالي  
 الصيام لما يقطر بالهمار بالقصد  
 فيخرج من أمسك اتفاقاً  
 ويدخل من أمسك جميع الليل  
 أو بعده ولم يجز المخارى بكمه  
 لشهرة الاختلاف فيه والراجح انه  
 من خصائصه صلى الله عليه وآله  
 وسلم (فأيكم اذا أراد ان يواصل  
 فليواصل حتى الصبح) وفيه  
 رد على من قال ان الامساك  
 بعد الغروب لا يجوز وفي الباب  
 أحاديث كثيرة في الصحيح وغيره  
 وآخر هذا الحديث قالوا فانك  
 تواصل يا رسول الله قال انى است  
 كه يمتكم انى أيت الى مطعم  
 يطعمنى وساقى يسقبنى واستدل  
 بجموع الاحاديث على ان  
 الوصال من خصائصه صلى الله  
 عليه وآله وسلم وعلى ان غيره  
 ممنوع منه الاما وقع فيه  
 الترخيص من الاذن فيه الى  
 السكر ثم اختلف في المنسج  
 المذكور ف قيل على سبيل التحريم  
 وقيل على سبيل الكراهة وقيل يحرم على من شق عليه ويباح لمن لم يشق عليه وقد اختلف  
 السلف في ذلك فنقل التفصيل عن عبد الله بن الزبير وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عنه انه كان يواصل خمسة عشر يوماً  
 وذهب اليه جماعة من الصحابة والتابعين وحثهم انه صلى الله عليه وآله وسلم يواصل بأصحابه بعد النهي فلو كان النهي للتحريم  
 لما أقرهم على فعله فعلم انه أراد بالنهي الرحمة لهم والتخفيف عنهم كما صرح به عائشة في حديثها وهذا مثل ما نهى الله عن  
 قيام الليل خشية ان يفرض عليهم ولم يذكر على من بلغه عن لم يشق عليه وتظير ذلك من صام الدهر عن لم يشق عليهم ولم يقصد

قوله شاذ لم أى ليست أخصية ولا نواب فيها بل هو لم لك تتفع به قوله ان عدى  
 داجنا الخ الداجن ما يعان في البيت من الغشم والمعر وفي رواية لمسلم ان عدى جذعاً  
 وفيه دليل على ان جذعة المعز لا تجزئ في الاخصية قال النووي وهذا متفق عليه قوله  
 من ذبح قبل الصلاة يأتي شرح هذا ان شاء الله في باب بيان وقت الذبح (وعن أبي هريرة  
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول نعم أو نعت الاخصية الجذع من  
 الضأن رواه أحمد والترمذى \* وعن أم بلال بنت هلال عن أبيها ان رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم قال يجوز الجذع من الضأن ضحية رواه أحمد وابن ماجه \* وعن مجاهد  
 ابن سليم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول ان الجذع يوفى عاقوبة من العنقة رواه  
 أبو داود وابن ماجه \* وعن عتبة بن عامر قال ضحية مع رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم بالجذع من الضأن رواه النسائي \* وعن عتبة بن عامر قال قسم رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم بين أصحابه ضحايا فصارت لعقبة جذعة فقلت يا رسول الله أصابني جذع  
 فقال ضح به متفق عليه \* وفي رواية للجماعة الا باء اودان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 أعطاه عنما يقبها على صحابته ضحيا فبقي عتود اذ كره للنبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 فقال ضح به أنت قلت والعتود من ولد المعز ماري وقوى وأتى عليه حول) حديث أبي  
 هريرة رواه الترمذى من طريق يوسف بن عيسى عن وكيع عن عثمان بن واقد عن كدام  
 ابن عبد الرحمن عن أبي بكاش قال جلست عنما جذعاً نال الى المدينة فكسدت على فلقبت  
 أباهريرة فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحديث وقال غريب  
 وقدرى وقوفاً وذكروا الحافظ في التلخيص ولم يرد على هذا ويشهد له حديث عبادة  
 ابن الصامت عند أبي داود وابن ماجه والحاكم والبيهقي من فروعاً بالفظ خير الضحية  
 البكش الاقرن وأخرج أيضاً الترمذى وزاد وخير الكفن الحذاء وأخرجه نحو اللفظ  
 الاول أيضاً ابن ماجه والبيهقي من حديث أبي امامة وفي اسناده عفير بن مهديان وهو  
 ضعيف قال الترمذى وفي الباب عن أم بلال بنت هلال عن أبيها وجابر وعقبة بن عامر  
 ورجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتهى وحديث أم بلال أخرجه أيضاً  
 ابن جرير الطبري والبيهقي وأشار اليه الترمذى كاسلف ورجال اسناده كلهم بعضهم ثقة

وبعضهم  
 وقيل على سبيل الكراهة وقيل يحرم على من شق عليه ويباح لمن لم يشق عليه وقد اختلف  
 السلف في ذلك فنقل التفصيل عن عبد الله بن الزبير وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عنه انه كان يواصل خمسة عشر يوماً  
 وذهب اليه جماعة من الصحابة والتابعين وحثهم انه صلى الله عليه وآله وسلم يواصل بأصحابه بعد النهي فلو كان النهي للتحريم  
 لما أقرهم على فعله فعلم انه أراد بالنهي الرحمة لهم والتخفيف عنهم كما صرح به عائشة في حديثها وهذا مثل ما نهى الله عن  
 قيام الليل خشية ان يفرض عليهم ولم يذكر على من بلغه عن لم يشق عليه وتظير ذلك من صام الدهر عن لم يشق عليهم ولم يقصد

موافقة أهل الكتاب ولا رغب عن السنة في تحجيل الفطر لئلا يمنع من الوصال وذهب الاكثرون الى تحريمه وعن الشافعية في ذلك وجهان التحريم والكراهة هكذا اقتصر عليه النووي ونص الشافعي في الام انه محظور وصرح ابن حزم الظاهري بتحريمه وصححه ابن العربي من المالكية وذهب أحمد واسحق وابن المنذر وابن خزيمة وجماعة من المالكية الى جواز الوصال الى السحر لحديث الباب وهذا الوصال لا يقترب عليه شيء مما ترتب على غيره لانه في الحقيقة بمنزلة عشاءه الا انه يؤخره لان الصائم له في اليوم والليله أكلة فاذا أكلها في السحر كان قد نقلها ٢٤٧ من أول الليل الى آخره وكان

أخف جسمه في قيام الليل ولا يخفى ان محل ذلك ما لم يشق على الصائم والافلا يكون قربة وفي هذا الحديث استواء المالكتين في الاحكام وان كل حكم ثبت في حق النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثبت في حق أمته الا ما استثنى بدليل وفيه جواز معارضة المفتي فيما أفتى به اذا كان بخلاف حاله ولم يعلم المستفتي بسر المخالفة وفيه الاستكشاف عن حكمه النهي وفيه ثبوت خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم وان عموم قوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة بخصوص وفيه ان الصحابة كانوا يرجعون الى فعله المعلوم صفته ويأدرون الى الاتساع به الا فيما نهم عنهم وفيه ان خصائصه لا يتأسي به في جميعها وقد توقف في ذلك امام الحرمين وقال أبو شامة ليس لاحد التشبه به في المباح كالزيادة على أربع سنوة ويستحب التزود عن المحرم عليه والتشبه به في الواجب عليه كالضحي وأما المستحب فلم يتعرض

وبعضهم صدوق وبعضهم مقبول وحديث مجاشع بن سليم في اسناده عاصم بن كليب قال ابن المديني لا يحتج به اذا انفرد وقال الامام أحمد لا بأس به وقال أبو حاتم الرازي صالح وأخرج له مسلم وحديث عقبة الاول أخرجه أيضا ابن وهب وذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه ورجال الامادة ثقات قوله نعمت الاضحية الجذع من الضأن فبسه دليل على ان التضحية بالضأن افضل وبه قال مالك وعمل ذلك بأنهم اطيب الجواهر الى أن افضل الأنواع للمزود البدنة ثم البقرة ثم الضأن ثم المعز واجتنبوا بان البدنة تجزئ عن سبعة وأ عشرة على الخلاف والبقرة تجزئ عن سبعة وأما الشاة فلا تجزئ الا عن واحد بالاتفاق وما كان يجزئ عن الجماعة اذا ضحى به الواحد كان افضل مما يجزئ عن الواحد فقط هكذا حكى النووي الاتفاق على ان الشاة لا تجزئ الا عن واحد وحكى المهدى في البحر عن الهادي والقاسم انهم تجزئ عن ثلاثة واحتجوا بما تضمنته صلى الله عليه وآله وسلم بالشافعية عن محمد وآل محمد وأورد عليه انه يلزم ان تجزئ عن أكثر من ثلاثة وأجاب بأنه منع من ذلك الاجماع وحكى الترمذي في سننه عن بعض أهل العلم انهم تجزئ الشاة عن أهل البيت وقال وهو قول أحمد واسحق واختلف أصحاب مالك فيما بعد الغنم فقبل الابل افضل وقيل البقر وهو الاشهر عندهم قوله يوفي الخ أي يجزئ كما تجزئ الذنية قوله عتود بفتح المهملة وضم الفوقية وسكون الواو وقد فسره أهل اللغة بما فسره به المصنف كانه قاله النووي عنهم قال الجوهرى وخبره ما بلغ سنة وجمعه أعتدة وعتدان بادغام التاء في الدال قال البيهقي وغيره من أصحاب الشافعي وغيرهم كانت هذه رخصة لعقبة بن عامر كما كان مثلها رخصة لابي بردة بن نيار في الحديث المتقدم ثم روى ذلك بإسناد صحيح عن عقبة قال أعطاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غنما أقسمها أضحيةا بين أصحابي فبقى عتود منها فقال ضح بها أنت ولا رخصة لاحد فيها بعدك قال وعلى هذا يحمل أيضا ما روي عنه عن زيد بن خالد قال قسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أصحابه غنما فأعطاني عتودا جذا فقال ضح به فقلت انه جذع من المعز أضحى به قال ثم ضح به فضحيت به وقد أخرج هذا الحديث أيضا أبو داود بإسناد حسن وليس فيه من المعز والتأويل الذي قاله البيهقي وغيره متعين والى المنع من التضحية بالجذع من المعز ذهب الجوهرى وروى عن عطاء والارزاقى تجوز مطلقا وهو وجه لبعض الشافعية

له والوصال منه فيحتمل ان يقال ان لم ينه عنه لم يمنع الاتساع به وفيه بيان قدرة الله تعالى على ايجاد المسببات العاديات من غير سبب ظاهر كما سيأتي البحث فيه في الحديث الذي بعده وهذا الحديث أخرجه أبو داود ومن رواه ابن الهادى لم يخرج به مسلم وهم صاحب العمدة فعزاه لرائعاهم من افراد البخارى كما قاله عبد الحق في الجمع بين الصحابين وكذا صاحب المنتقى وصاحب الضعاف في المختار والحافظ عبد الغنى بن سرور في عمدة الكبرى عز ذلك البخارى فقط فقلعه وقع له في عمدة الصغيرى سبق قلم والله أعلم (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أصحابه رضي الله عنهم (عن الوصال في الصوم)

فرضا أرنفلا (فقال له رجل من المسلمين) كذا لا كرو في رواية عقل في التعزير فقال له رجال ولم تسم (أنك توصل يا رسول الله) أي ووصلك ذال على أبحاثه واجابهم صلى الله عليه وآله وسلم بأن ذلك من خصائصه حيث (قال واياكم معني) استقام يفيد التعويذ ويعزى بالاستبعاد (التي أيت يطعمني ربي وسبعين) حقيقة فيوفى طعام وشراب من عند الله كرامة له في لسان صومه ورد بانه لو كان كذلك لم يكن مواصلة الجوع والحر على أنه مجاز عن لازم الطعام والشراب وهو القوة أو أن الله تعالى يخلق فيه من الشبع والري ما يغنيه ٣٤٨ عن المطعوم والمشر وب فلا يحس بجوع ولا عطش والفرق

بينه وبين الأول أنه على الأول يعطى القوة من غير شبع وري بل مع الجوع والظما وعلى الثاني يعطى القوة مع الشبع والري ورجح الأول فإن الثاني يشاقق حال الصائم ويقوت المقصود من الصوم والوصال لان الجوع هو روح هذه العبادة بخصوصها وقال النووي معنى محبة الله تشغلي عن الطعام والشراب والحب البالغ يشغل عنه ما أوثر اسم الرب دون اسم الذات المقدسة في قوله يطعمني ربي دون أن يقول يطعمني الله لان التجلي باسم الرب يسهل أقرب الى العباد من الألوهية لان التجلي عظيمة لاطاقة البشر بها وتجلي الربوبية تجلي رحمة وشفقة وهي أليق بهذا المذام قال الشيخ محمد الدين في سفر السعادة والعلما في هذا الطعام والشراب أقوال أحدها أنه طعام وشراب محسوس فان هذا حقيقة اللفظ وليس في الظاهر ما يوجب العدول عن الحقيقة فتعين الحمل على الحقيقة الثاني ان المراد غذاء روحاني

حكاه الرافعي وقال النووي هو شاذ وغلط وأغرب عياض فحكي الاجماع على عدم الاجزاء وأحاديث الباب تدل على انها تجوز التضحية بالجذع من الضأن كما ذهب اليه الجمهور فيرددها على ابن عمر والزهرى حيث قال الله لا يجزى وقد تقدم الكلام في ذلك

(باب ما لا يضي به لعيبه وما يكره ويستحب)

(عن علي عليه السلام قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يضحى بأعصب القرن والأذن قال قتادة فذكر ذلك لـ عبد بن المسيب فقال العصب النصف فذكر من ذلك

رواه الخمسة وصححه الترمذي لكن ابن ماجه لم يذكر قول قتادة الى آخره وعن البراء

ابن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربع لا تجوز في الاضاحي العوراء

البيس عورها والمرضة العين مرضها والعرجاء العين ضلعها والكسيرة التي لا تنقي رواء

الخمسة وصححه الترمذي وروى يزيد ومصر قال آيت عتبة بن عبد السلي فقلت يا أبا

الوليد اني خرجت القس الضحايا لم أجد شيئا يعجبني غير تمر ما فانه قال الاجتنى أضحي

بها قال سبحان الله تجوز عنك ولا تجوز عنى قال نعم انك تشك ولا أشك انما نهى رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم عن المصفرة والمائلة والخفا والمشيعة والكسرة افا المصفرة

التي تستأصل أذنم احق يدوسها خها والمساكلة التي ذهب قرنهما من أصله والخفا

التي يتبقى عينا والمشيعة التي لا تتبع الغنم بمقام وضعها والكسرة التي لا تنقي رواء

أحمد وأبو داود والبخاري في تاريخه ويزيد ومصر بكسر الميم وبالصاد المهملة الساكنة

حديث علي عليه السلام صححه الترمذي كما ذكر المصنف وسكت عنه أبو داود والمنذري

وحديث البراء أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والبيهقي وصححه النووي وادعى الحاکم

في كتاب الضحايا ان مسلما أخرجه وأنه أخذ عنه لانه من رواية سليمان بن عبد الرحمن

عن عبيد بن فيه وزودا خالف الناقلون عنه فيه انتهى وهذا خطأ منه فان مسلما

لم يخرج له في صحيحه وقد ذكره على الصواب في أوخر كتاب الحج فقال صحيح ولم يخرج له

وحديث عتبة بن عبد السلي أخرجه أيضا الحاکم وسكت عنه أبو داود والمنذري قوله

نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يضحى بأعصب القرن الخ فيه دليل على انها

لا تجزى التضحية بأعصب القرن والأذن وهو ما ذهب نصف قرنه وأذنه وذهب أبو

حقيقة

الحاصل من المعارف ولذا الملائكة اذ ذابوا في قلبه المكرم وتوابعها من نعم

الارواح ومسيرة النفس والروح والقلب وفور البصر ويحصل بذلك من القوة والقدرة والميرة ما يستغنى به عن الغذاء

الجسماني لها أحاديث من ذكر الله تعالى عنها وعن الشرب وتلهمها عن الزاد

له أبو جهل نور تستضي به ومن حديثك في اعقاب احادي

اذا اشتمكت من كلال السير واعداه روح القدوم فحبا عند معبود

وهذا القول الثاني هو المختار لانه لا يصور الوصال لو حمل على حقيقة الطعام والشراب بل يطل الصيام انتهى قال في الفتح ان ما يوثق به الرسول على سبيل الكرامة من طعام الجنة وشرابها لا يثري عليه أحكام المكلفين فيه كما غسل صدره صلى الله عليه وآله وسلم في طست الذهب مع ان استعماله أو الخبز الذهب الذي يخرام قال ابن المنير في الحاشية الذي يقطر شرعا انما هو الطعام المعتاد أو المأكل العادة كالخضر من الجنة فعلى غير هذا المعنى وليس تعاطيه من جنس الاعمال وانما هو من جنس الثواب كما كل أهل الجنة في الجنة والكرامة لا تطل العبادة وقال ٣٤٩ غيره لا مانع من حمل الطعام والشراب

على حقيقة ما لا يلزم شيء مما تقدم ذكره بل الرواية الصحيحة أثبت وأكاه وشربه في الليل مما يوثق به من الجنة لا يقطع وصاله خصوصية له بذلك فكانه قال لما قيل له انك تواصل قال الخ لست في ذلك كهيئةكم أي على صفتكم فان من أكل منكم وشرب انقطع وصاله بل انما يطعمه في ربي ويسقيني ولا تنقطع بذلك مواصلة لي قطعاً وشراباً على غير طعامكم وشرابكم صورة ومعه في وقال ابن المنير وهو محمول على ان أكله وشربه في تلك الحالة كحال النائم الذي يحصل له الشبع والري بالاكل والشرب ويسقر له ذلك حتى يستيقظ ولا يقطع وصاله ولا صومه ولا يقطع وصاله ولا ينقص أجره وحاصله ان يحمل ذلك على حالة استغراقه صلى الله عليه وآله وسلم في أحواله الشريفة حتى لا يؤثر فيه حينئذ شيء من الأحوال البشرية وتفسير ابن حبان بظاهر الحال فاستدل بهذا الحديث على تضعيف الأحاديث الواردة بانه

حنيفة والشافعي والجمهور الى أن تجزئ التضحية بمكسور القرن مطاوعا وكرهه مالك اذا كان يدي وجعله عيدا وقال في البحر ان أعذب القرن المنهي عنه هو الذي كسر قرنه أو عذب من أصله حتى يرى الدماغ لا دون ذلك فبكره فقط ولا يعتبر الثالث فيه بخلاف الاذن وفي القاموس ان العضباء الشاة المكسورة القرن الداحل فالظاهر ان مكسورة القرن لا تجزئ التضحية بها الا ان يكون الذاهب من القرن مقدارا يسير بحيث لا يقال لها عضباء لاجله أو يكون دون النصف ان صح ان التقدير بالنصف المروي عن سعيد بن المسيب لغوي أو شرعي ولا يلزم تفصيل هذا الحديث بما في حديث عتبة من النهي عن المستأصلة وهي ذاهبة القرن من أصله لان المستأصلة عضباء وزيادة وكذلك لا تجزئ التضحية بأعذب الاذن وهو ما صدق عليه اسم العضباء لغة أو شرعا وان كان تفسير المصنف المذكور في حديث عتبة بالتأصلة أصل أذن كما ذكره المصنف ومنه ذكر صاحب النهاية يدل على ان عضب الاذن المانع من الاجزاء هو ذلك لادونه وهذا بعد ثبوت اتحاد مدلول عضباء الاذن والمصفرة والظاهر انهما مختلفان فلا تجزئ عضباء الاذن وهي ذاهبة نصف الاذن أو مشقوقها أو التي جاوزت القطع ربعها على حسب الخلاف فيها بين أهل اللغة ولا المصفرة وهي ذاهبة جميع الاذن لانها عضباء وزيادة وقد قيل ان المصفرة هي المهزولة حكى ذلك صاحب النهاية واقصر عليه صاحب التلخيص ووجه التفسير الاول ان صماخها صار صفر من الاذن ووجه الثاني انما صار صفر من السمن أي خاله فمنه قوله أربع لا تجوز الخ فيه دليل على أن متبينة العور والعرج والمرض لا يجوز التضحية به الا ما كان من ذلك يسير غير بين وكذلك الكسير التي لا تقي يضم الناء الفوقية واسكان النون وكسر القاف أي التي لانقي لها بكسر النون واسكان القاف وهو المخ وفي رواية الترمذي والنسائي والمجتهاء بدل الكسير قال النووي وأجمعوا على ان العيوب الاربعة المذكورة في حديث البراء وهي المرض والعرج والعور والبيئات لا تجزئ التضحية به ساو كذا ما كان في معناها وأقبح منها كالعمى وقطع الرجل وشبهه انتهى قوله عن المصفرة بضم الميم واسكان الصاد المهملة وفتح الفاء وقد تقدم تفسيرها قوله والخفا بفتح الخاء ومكون الخاء المجهمة بعدها قاف قال في النهاية البخق ان يذهب البصر وتبقى العين قائمة وفي القاموس البخق

صلى الله عليه وآله وسلم كان يجوع ويشد الجرع على بطنه من الجوع قال لان الله تعالى كان يطعم رسوله ويسقيه اذا واصل فكيف يتركه جائعا حتى يحتاج الى شد الجرع على بطنه ثم قال وماذا يغني الجرع عن الجوع ثم ادعى ان ذلك تصحيف عن رواد وانما هي الجزب الزاوي جمع حمزة وقد أكثر الناس عليه من الردي جميع ذلك وأبلغ ما رده عليه انه أخرجه من حديث ابن عباس قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالهجرة فرأى أبا بكر وعمر فقال ما أخرجكما الا الجوع فقال وأما والذي نفسي بيده ما أخرجني الا الجوع الحديث فهذا الحديث يرد ما تمسك به وأما قوله ماذا يغني الجرع من الجوع فجوابه انه

يقوم الصاب لان البطن اذا خلوا عن صاحبهم عن القيام لاننا انما نطعمه فاذا رط عليه الجراشة وقوى صاحبه على القيام حتى قال بعض من وقع له ذلك كنت اظن ان الرجلين يحمله لان البطن فاذا البطن يحمل الرجلين ويحمل أن يكون المراد بقوله يطعمني ويسقيني أي يشغلني بالتمتع كمن في عظمته والقلبي عشايدة والتغذي بعافه وقوة العين بعفته والاستغراق في مناجاته والاقبال عليه عن الطعام والشراب والى هذا جرح الحافظ ابن القيم وقال قد يكون هذا الغذاء أعظم من غذاء الاجساد ومن له أدنى ذوق وتجرب به يعلم استغناء ٣٥٠ الجسم بعد القلب والروح عن كثير من الغذاء الجسماني ولا سيما

محرمة أقبح العور وأكثروا غصا أو ان لا يلقى شفر عينه على حلقه بخق كفسح وكصبر والعين البخقاء والباخقة والبخيق والبخيقة العوراء ورجل بخيق كسير وبأخق العين ومخوقها البخيق وبخيق عينه كمنع عورها وأبجقة افقاها والعين نذرت انتهى قوله والمشيعة قال في القاموس ونهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المشيعة في الاضاحي بالفتح أي التي تحتاج الى من يشيعها أي يتبعها الغنم اضعفها وبالكسر وهي التي تشيع الغنم أي تتبعها المجنونة انتهى وهذه الاحاديث تدل على انه لا يجوز في الاضحية ما كان فيه أحد العيوب المذكورة ومن ادعى انه يجوز مطلقا أو يجوز مع الكراهة احتج الى اقامة دليل يصرف النهي عن معناه الحقيقي وهو التحريم المستلزم لعدم الاجراء ولا سيما بعد التصريح في حديث البراء بعدم الجواز (وعن أبي سعيد قال اشترت كبشا أضحي به فعدا الذئب فاخذ الالية قال فسالت النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ضح به رواه أحمد \* وهو دليل على ان الغيب الحادث بعد التعمين لا يضر \* وعن علي عليه السلام قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نستشف العين والاذن وان لا تضحي بمقابله ولا مدبرة ولا شرفاء ولا خرافا رواه الخمسة وصححه الترمذي \* وعن أبي امامة بن سهل قال كنا نسمي الاضحية بالمدينة وكان المسلمون يسمون أخرجه البخاري \* وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال دم عقرأ أحب الى الله من دم سوداوين رواه أحمد والعقراء التي يباحض اليها من ناضع \* وعن أبي سعيد قال ضحي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكبش أقرن فقبل يا كل في سواد ويعني في سواد ويضطرق في سواد رواه أحمد وصححه الترمذي) حديث أبي سعيد الاول أخرجه أيضا ابن ماجه والبيهقي وفي اسناد جابر الجعفي وهو ضعيف جدا وفيه أيضا محمد بن قرظلة بفتح القاف والراء قال في التلخيص غير معروف وقال في التقریب مجهول وقد قيل انه وثقه ابن حبان ويقال انه لم يسمع من أبي سعيد قال البيهقي ورواه حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن عطية عن أبي سعيد ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن شاة قطع ذنبها يضحى بها قال ضح بها أو الحجاج ضح بها وحديث علي عليه السلام أخرجه أيضا البراء وابن حبان والحاكم والبيهقي وأعله الدارقطني وحديث أبي هريرة

الفرح والسرور ويطالب به الذي قرت عينه بحبوه انتهى وهذا كالذي قاله الجرد كما تقدم عنه بل أخذ المجرد من كتاب الهدى وقد أخذ محمد الدين في الحديث على ابن القيم رحمه الله وكاتبه سقر السعادة مأخوذ من كتاب الهدى بحذف الالة والمباحث والاقتصار على نفس المطالب (فلما أبوا) أي امتنعوا (ان يفتوا عن الوصال) لظنهم ان نهيه صلى الله عليه وآله وسلم نهى تنزيه لا نهى تحريم (واصل بهم يوم ما نؤموا) أي يومين لاجل المصلحة ليعين لهم الحكمة في ذلك (ثم رأوا الهلال فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لوتأخر) الشهر (لذنتكم) في الوصال الى أن يحجزوا عنه فتسألوا التخفيف منه بالترك (كالتسكيل لهم) وفي رواية كالتسكيل لهم وعنده المستمل كالتسكير لهم من الانكار والعموى كالتسكي من الانكاء والاول هو الذي تظافرت به الروايات خارج هذا الكتاب (حين أبوا) أي امتنعوا (ان يفتوا) أي عن الانتماء عن الوصال وهذا الحديث أخرجه

أيضا النسائي (وفي رواية عنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه (قال فاكثروا) من كانت بهم الامر أخرجه من باب علم يعلم أي تكافوا (من العمل ما تطيقون) ولا تمكثوا فوق ما تطيقونه فتجوزوا (عن أبي جحيفة رضي الله عنه) وهب بن عبد الله السوائي (قال أخى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين سلمان بن عبد الله الفارسي ويقال له سلمان بن الاسلام وسلمان الخير أصله من رامهرمز وقيل من اصحابه ان عاش فيما رواه أبو الشيخ في طبقات الاصبهانين ثلثائة وخمسين سنة وبقال انه أدرك عيسى بن مريم عليه السلام وقيل بل أدرك وصي عيسى وكان أول مشاهدته الخندق وقال ابن عبد البر



يقال انه شهيد بذرا (و) بين (أبي الدرداء) وعمر أو عامر بن قيس الانصاري أول مشاهده أحد (فزار سلمان أبا الدرداء) في عهدته صلى الله عليه وآله وسلم وكان أبو الدرداء غائباً (فراى) سلمان (أم الدرداء) هي خيرة بفتح الخاء المعجمة وسكون الهمزة بنت أبي حذرد الأسلمية صحابية بنت صحابي وحديثها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مسند أحمد وغيره وماتت قبل أبي الدرداء ولأبي الدرداء أيضاً امرأة أخرى يقال لها أم الدرداء تابعة اسمها حبيبة عاشت بعده دهر أو روت عنه وقد تقدم ذكرها في كتاب الصلاة قاله الحافظ في الفتح (متبذلة) أي لابسة ثياب البذلة ٣٥١ بكسر الباء وسكون الهمزة أي المهنة وزنا ومعنى

أي تاركة للباس الزينة وفي رواية متبذلة ولأبي نعيم ان سلمان دخل عليه فرأى امرأته رثة الهيمعة (فقال) سلمان (لها ما شأنك) يا أم الدرداء متبذلة (قالت أخوك) أبو الدرداء ليس له حاجة في الدنيا) ولأبي نعيم في وجه آخر عن محمد بن عون في نساء الدنيا وزاد ابن خزيمة يصوم النهار ويقوم الليل (بخاء أبو الدرداء) زاد الترمذي فرحب سلمان (فصنع له طعاماً) وقربه إليه لياً كل (فقال) سلمان لأبي الدرداء (كل قال) أبو الدرداء (فاني صائم قال) سلمان لأبي الدرداء (ما أنا بأكل) (من طعامك) (حتى تأكل) أراد سلمان ان يصرف أبا الدرداء عن رأيه فيما يصنعه من جهده نفسه في العبادة وغير ذلك مما شكته إليه زوجته (قال فأكل) أبو الدرداء معه وفي رواية البزار عن محمد بن بشر فقال أقسمت عليك لعقظرن وكذا رواه ابن خزيمة عن يوسف بن موسى والدارقطني من طريق علي بن مسلم وغيره والطبراني من طريق أبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة والعباس

أخرجه أيضاً الحاكم والبيهقي ورواه الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس بالفظم الشاة البيضاء عند الله أركى من دم السوادين وفيه حجة النصبي قد اتهم بوضع الحديث ورواه الطبراني أيضاً وأبو نعيم من حديث كبيرة بنت سفيان نحو الأول ورواه البيهقي موقوفاً على أبي هريرة ونقل عن البخاري ان رفعه لا يصح وحديث أبي سعيد الثاني صححه ابن حبان أيضاً وهو على شرط مسلم قاله صاحب الاقتراح وأخرج مسلم من حديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بكبش أقرن بطأ في سواد وينظر في سواد ويبرك في سواد فأتى به ليضحي به فقال يا عائشة هلي المدينة ثم قال استخذي من البحر ففعلت ثم أخذها وأخذ الكبش فأضجعه ثم ذبحه الحديث قوله فقال ضح به فيه دليل على ان ذهاب الامة ليس عيباً في الضحكة من غير فرق بين ان يكون ذلك بعد التعيين أو قبله كما يدل على ذلك رواية البيهقي التي ذكرناها قالت الهادي والامام يحيى ان ذهاب الامة عيب وقسكو بالقياس على ذهاب الاذن والقرن وهو فاسد الاعتبار قوله ان تستشرف العين والاذن أي تشرف عليهم ما وسمأ ملهما كي لا يقع فيهم ما نقص وعيب وقيل ان ذلك مأخوذ من الشرف بضم الشين وهو خيار المال أي أمرنا ان نخيرهم أو قال الشافعي معناه ان نضحي بواسع العينين طويل الاذنين قوله عقاباً بفتح الواو حدة قال في القاموس هي شاة قطعت أذنها من قدام وتركت معلقة ومنه في النهاية الآية لا تقيد بقدام قوله ولا متدبرة بفتح الواو حدة أيضاً هي التي قطعت أذنها من جانب وفي القاموس ما لفظه وهو عقاب ومدا بر مجز من أبو به وأصله من الاقبالة والادبارة وهو شق في الاذن ثم يقتل ذلك فان أقبـل به فهو اقبالة وان أدبر به فادبارة واللمدة المعلقة من الاذن هي الاقبالة والادبارة كل من اذنة والشاة مدبرة ومقابله وقد دبرها وقابلها انتهى قوله ولا شرفاً هي مشقوقه الاذن طولا كما في القاموس قوله ولا خرقاً قال في النهاية الخرقاء التي في أذنها خرق مستدير قوله كأنهم الخ فيه استحباب تسمين الاضحية لان الظاهر اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وحكي القاضي عياض عن بعض أصحاب مالك كراهة ذلك لئلا يشبه باليهود وقال النووي وهذا قول باطل قوله دم عقراء الخ فيه استحباب التضحية بالاعقر من الانعام وانه أحب الى الله من أسودين والعقراء على ما في القاموس البيضاء قال أيضاً والاعقر من الظبا ما يعلو بياضه حجرة وأقربيه بيض

ابن عبد العظيم وابن حبان من طريق أبي خزيمة كلهم عن جعفر بن عون به فكان محمد بن بشر لم يذكر هذه الجملة لما حدث به البخاري وبلغ البخاري ذلك من غير فاستعمل هذه الزيادة في الترجمة مشيراً الى صحته وان لم تقع في روايته وقد أعاد البخاري الحديث في كتاب الادب عن محمد بن بشر بهذا الاسناد ولم يذكرها أيضاً واعني ذلك عن قول بعض الثمراح كابن المنير ان القسم في هذا السياق مقدر قبل لفظ ما أنابا كل كما هو مقدر في قوله تعالى وان منكم الا واردها وهذا موضع الترجمة وهو من أئسم على أخيه ليعطى في التطوع ولم ير عليه قضاء اذا كان أوفى له أو أرفق منه فهو وجوب القضاء على من تعمد بغير سبب قال البرماوي

كان كرماني المني بطرا اذا كان الافطار ارفق للمقسم الذي هو صاحب الطعام قال الشافعية ولا يثبت اجابة بصوم فان  
شق على الذي صوم نفل فافطر افضل من اتمام الصوم وان لم يشق عليه فالإتمام أفضل اما صوم القرض فلا يجوز الخروج  
منه مطلقا كان أو موسعا كالمذموم المطلق (فلما كان الليل ذهب أبو الدرداء يقوم) يعني يصلي وقد روى الطبراني هذا الحديث  
من وجه آخر عن محمد بن سيرين مرسلا فعين الليلة التي بات سلمان فيها عند أبي الدرداء وانظروا كان أبو الدرداء يجيئ ليلة الجمعة  
ويصوم يومها (قال) - سلمان له (ثم نيام) ٣٥٢ أبو الدرداء (ثم ذهب يقوم فقال) - له سلمان (ثم فلما كان من آخر الليل)

عند البصر (قال) له (سلمان ثم  
الآن) نقام أبو الدرداء وسلمان  
وتوضأ (فصلنا فقال له سلمان ان  
لربك عليك حقا وانفسك عليك  
حقا ولا هلك عليك حقا) زاد  
الترمذي وابن خزيمة وان اضيقك  
عليك حقا (فأعطى كل ذي حق  
حقه) والدارقطني فصم وأفطر  
وتم وأت أهلك (فأتى) أبو الدرداء  
(الذي صلى الله عليه) وآله وسلم  
فذكر ذلك) الذي قاله سلمان  
(له) صلى الله عليه وآله وسلم فقال  
النجي صلى الله عليه وآله وسلم  
صدق سلمان) والترمذي فأتى  
بالتقية وفيه انه لا يجب اتمام  
صوم المتطوع اذا شرع فيه  
كصلاته واعتكافه مثلا يغيب  
الشروع حكم المشرع فيه  
ولحديث الترمذي وصححه الحاكم  
الصائم المتطوع أمير نفسه ان شاء  
صام وان شاء أفطر ويقاس بالصوم  
الصلاة ونحوها لكن بـ كره  
الخروج منه اظاهر قوله تعالى  
ولا تبطلوا أعمالكم والخروج  
من خلاف من أوجب اتمامه  
الا بعد ركعة ضيف في الاكل  
اذا غر عليه امتناع مضيقه منه

\*(باب التضيحية بالخصي)\*

(عن أبي رافع قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكبشين أملحين موجودين  
خصيين وعن عائشة قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكبشين مهيئين  
عظيمين أملحين أقرنين موجودين رواهما أحمد وعن أبي سلمة عن عائشة وعن أبي هريرة  
ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا اراد ان يضحي اشترى كبشين عظيمين مهيئين  
أقرنين أملحين موجودين فذبح أحدهما عن أمته ما عن شهاب التوحيد وشهد له بالبلاغ  
وذبح الآخر عن محمد وآل محمد رواه ابن ماجه) حديث أبي رافع أخرجه أيضا الحاكم قال  
في مجمع الزوائد واسناده حسن وحديث عائشة أخرجه أيضا ابن ماجه والبيهقي والحاكم  
من حديثها وحديث أبي هريرة ومدا طرقة كلها على عبد الله بن محمد بن عقيل وفيه  
مقال وفي اسناده حديث أبي هريرة وعائشة عيسى بن عبد الرحمن بن فروة وهو ضعيف  
وفي الباب عن جابر عن دالحاكم من طريق ابن عقيل وله شاهد من حديث جابر أيضا من  
طريق أخرى عند أبي داود والبيهقي وعن أبي الدرداء عند أحمد والطبراني قوله أملحين  
قد تقدم تفسير الإمخ والاقرن والموجود من زرع الانثيين كما ذكره الجوهري وغيره وقيل  
هو المشقوق عرق الانثيين والخصيان بجماله ما قوله مهيئين فيه استحباب التضيحية  
بالسهي واستدل بالحديث الباب على استحباب التضيحية بالاقرن الإمخ وقد حكى  
النووي الاتفاق على ذلك وتقدم حديث دم عقراء أحب عند الله من دم سوداوين  
وتقدم ان الإمخ خالص البياض أو المشوب بجمرة والاعقر كذلك وتقدم ان مسلوب  
القرن لا تجوز التضيحية به واستدل بالحديث الباب على استحباب التضيحية بالموجود موبه

أو عكسه فلا يكره الخروج منه بل يستحب لحديث الباب مع زيادة الترمذي وان اضيقك عليك حقا اما اذا  
لم يعز على أحدهما امتناع الآخر من ذلك فالأفضل عدم خروجه منه ويستحب قضاؤه سواء أخرج بعذر أو بغيره وهذا مذهب  
الشافعية والحنابلة والجمهور وقال المالكية يجب القضاء في صوم النفل بالفطر اذا كان عمدا سرا اما فلا قضاء على من أفطر  
ناسيا ولا على من أفطر لعذر من مرض أو غيره ولو شرع في صوم نفل وجب عليه اتمامه وحرم عليه الفطر من غير عذر وقال  
الحنفية يلزمه القضاء مطلقا أنسد عن قصد أو غير قصد قال في القح وقد انصف ابن المنبر في الحاشية فقال ليس في تحريم الاكل  
في صوم النفل من غير عذر الا الدلة العامة كقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم الا ان الخاص يقدم على العام كحديث سلمان

ونحو مذهب الشافعية في هذه المسئلة أظهر وقد قال ابن عبيد البر ومن احتج في هذا بقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم فهو جاهل بأقوال أهل العلم قال لا كثران المراد بذلك النهي عن الرياء أي لا تبطلوا بها الرياء بل اخلصوها لله وقال آخرون المراد بارتكاب الكبائر ولو كان المراد بذلك النهي عن إبطال ما لم يقرضه الله عليه ولا أوجب على نفسه بذرو غيره لامتنع عليه الإفطار إلا بما يبيح الفطر من الصوم الواجب وهم لا يقولون بذلك انتهى وفي الإفطار عن صوم التطوع أخبروا بأثر صحيحة كثيرة والراجح في المسئلة ما ذهب إليه الجمهور وفي الحديث ٣٥٣ من القوائد مشهورة المؤاخاة في الله

وزيارة الاخوان والمبيت عندهم وجواز مخاطبة الاجنبية للراحة والسؤال عما تترتب عليه المصلحة وان كان في الظاهر لا يتعلق بالسائل وفيه التصحح للمسلم وتنبه من أغفل وفضل قيام آخر الليل ومشروعية ترتيب المأثر لزوجها وثبوت حق المرأة على الزوج في حسن العشرة وقد يؤخذ منه ثبوت حقه في الوطء لقوله وان لاهلك عليكم حقاً ثم قال وانت أهالك وقرره النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وفيه جواز النهي عن المستحبات اذا خشي ان ذلك يفضي الى السامة والممل وثقوا بآيات الحقوق المطلوبة الواجبة والمندوبة الراجح على فعل المستحب المذكور وان الوعيد الوارد على من نهى مصلها عن الصلاة مخصوص بمنه ظلم وعدوانا وفيه كراهة الجمل على النفس في العبادة وفيه جواز الفطر من صوم التطوع كما ترجم له البخاري رحمه الله تعالى وهو قول الجمهور ولم يجعلا

قالت الهاديوية والظاهر انه لا مقتضى للاستحباب لانه قد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم التصحیح بالفعيل كما مر في حديث أبي سعيد فيكون السكس سواء واستدل بحديث أبي هريرة على أنها تجزئ الشاة عن العدد الكثير وسيأتي الخلاف في ذلك

(باب الاجتزاء بالشاة لاهل البيت الواحد) \*

(عن عطاء بن يسار قال سألت أبا أيوب الأنصاري كيف كانت الضحايا فيكم على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال كان الرجل في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يضحى بالشاة عنه وعن أهل بيته فيما كان ويطعمون حتى تباهى الناس فصار كثرى رواه ابن ماجه والترمذي وصححه \* وعن الشعبي عن أبي سريجة قال جئنا أهلك على الجفاء بعد ما مات من السنة كان أهل البيت يضحون بالشاة والشاتين والآن يتخلنا جيراننا رواه ابن ماجه) الحديث الاول أخرجه أيضا مالك في الموطأ وأخرجه الترمذي من طريق يحيى بن موسى عن أبي بكر الحنفي عن الضحاك بن عثمان عن عمار بن عبد الله قال سمعت عطاء بن يسار يقول سألت أبا أيوب فذكره وقال هذا حديث حسن صحيح وعمار بن عبد الله هو مدني وقد رواه عنه مالك بن أنس والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وهو قول أحمد وإسحق واحتج بحديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضحى بكبش فقال هذا عن لم يضح من أمي وقال بعض أهل العلم لا تجزئ الشاة الا عن نفس واحدة وهو قول عبد الله بن المبارك وغيره من أهل العلم انتهى وحديث أبي سريجة اسناده في سنن ابن ماجه اسناد صحيح قوله يضحى بالشاة عنه وعن أهل بيته فيه دليل على ان الشاة تجزئ عن أهل البيت لان الصحابة كانوا يفعلون ذلك في عهد رسول الله عليه وآله وسلم والظاهر اطلاعهم فلا يشكر عليهم ويدل على ذلك ايضا حديث علي كل أهل بيت في كل عام أضحية وسيأتي في باب ما جاء في اشرع والعميرة به قال من تقدم ذكره وقال الهادي والفاهم تجزئ الشاة عن ثلاثة وقيل تجزئ عن واحد فقط وبه قال من سلف وقد زعم النووي انه متفق عليه وهو غلط وقدوافقه على دعوى الاجماع ابن رشد وكذلك زعم المهدي في البحار انه لا قائل بان الشاة تجزئ عن أكثر من ثلاثة وهو ايضا غلط والحق أنها تجزئ عن أهل البيت وان كانوا مائة نفس او أكثر كما قضت بذلك السنة

٤٥ نيل ج عليه قضاء الا انه يستحب له ذلك وفيه من القوائد غير ما ذكرته مما يطول استقصاؤه ولا يخفى على متأمل وأخرجه البخاري في الادب وكذا الترمذي (عن عائشة رضي الله عنها) انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم حتى تقول لا يفطرو ولا يفطر حتى تقول لا يصوم أي ينهي صومه الى غاية تقول انه لا يفطر ولا يفطر فمتنعى افطاره الى غاية حتى تقول انه لا يصوم (فاوأت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استكمل صيام شهر رمضان) وذلك لا يظن وجوبه (ومارأيت أ كبر صياما مائة في شعبان) أي كان صيامه في شعبان قطوعا أكثر من صيامه فيما سواه

فوجه تخصيص شعبان بذلك لكون أعمال العباد ترتفع فيه في النسيان من حديث أسامة قلت يا رسول الله لم اركل تصوم من شهر من الشهر وما تصوم من شعبان قال ذاك الشهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترتفع فيه الاعمال الى رب العالمين فأحب أن يرفع عملي وأما صائم قين وجه صيامه لشعبان دون غيره من الشهر وبقوله انه شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان يشير الى أنه لما كنته شهران عظيمان الشهر الحرام وشهر الصيام اشتغل الناس به ما فصار مغفولاً عنه وكثير من الناس يظن ان صيام رجب أفضل ٣٥٤ من صيامه لانه شهر حرام وليس كذلك وقيل في وجه تخصيصه غير

ولعل مقصد من قال انه تجزئ عن واحد فقط القياس على الهدي وهو فاسد الاعتبار وأما من قال انه تجزئ عن ثلاثة فقط فقد استدل لهم صاحب البحر بقوله صلى الله عليه وآله وسلم عن محمد وآل محمد ثم قال ولا تأخذوا بأكثر من الثلاثة فاقصر عليهم انهم لا يتحققون الحديث حجة عليه لانه وانني القائل بأكثر من الثلاثة ممنوع والسند ماسف وقد اختلف في البدنة فقالت الشافعية والحنفية والجهر رابع تجزئ عن سبعة وقالت العترة واصحق بن راهويه وابن خزيمة انها تجزئ عن عشرة وهذا هو الحق هذا الحديث ابن عباس المتقدم في باب ان البدنة من الابل والبقر عن سبع شياه واذول هو الحق في الهدي للاحاديث المتقدمة هنالك وأما البقرة تجزئ عن سبعة فقط اتفقا في الهدي والاضحية قولهم فصار كما ترى في نسخة من هذا الكتاب فصاروا كما ترى ولفظ الترمذي فصار كما ترى

\*(باب الذبح بالصلى والتسمية والتكبير على الذبح والمباشرة له)\*

(عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يذبح ويفخر بالصلى رواه البخاري والنسائي وابن ماجه وأبو داود \* وعن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بكبش أقرن يطأ في سواد ويرث في سواد وينظر في سواد فأقى به ليضحي به فقال لها يا عائشة على المذبة ثم قال اشحذهم اعل جرف فعات ثم أخذوا وأخذ الكبش فاضجعه ثم ذبحه ثم قال بسم الله اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد ثم ضحى رواه أحمد ومسلم وأبو داود \* وعن أنس قال ضحى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكبشين أمهين أقرنين فرايته مواضعا قدميه على صفاحهما يسمى ويكبر فذبحهما بيده رواه الجماعة \* وعن جابر قال ضحى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم عيد بكبشين فقال حين وجهه وجهي والذى فطر السموات والارض حيناً وما أنا من المشركين ان صلاقي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين اللهم منك ولك عن محمد وأمة رواه ابن ماجه) حديث جابر أخرجه أيضاً أبو داود والبيهقي وفي اسناد محمد بن اسحق وفيه قال تقدم وفي اسناده أيضاً أبو عبيد

ذلك وحديث الباب أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في الصيام (وعنها) أي عن عائشة (رضي الله عنها) في رواية زيادة (وكان) صلى الله عليه وآله وسلم (يقول) خذوا من العمل ما تطيقون (المدامومة عليه) بلا ضرر (فان الله) عز وجل (لا يمل) قال النووي الملل السائمة وهو بالمعنى المتعارف في حقنا محال في حق الله تعالى فيجب تأويله فقال الحقمة ون أي لا يملكم معاملة الملل فيقطع عنكم ثوابه وفضله ورجحه (حتى تملوا) أي تقطعوا أعمالكم وقال الكرماني هو اطلاق مجازي عن ترك الجزاء وقال بعضهم معناه لا تكفوا حتى تملوا فان الله جل جلاله منزلة عن المالة والكدكم تملون قبول فيض الرحمة (وأحب الصلاة الى الذي صلى الله عليه وآله وسلم) وفي رواية الى الله (مادوم عليه) من المداومة وفي نسخة ما ديم عليه من دام والازل من دام (وان قلت وكان اذا صلى صلاة داوم عليه) وفي الادامة والمواظبة

فوانه منها تخلف النفس واعتمادها لله ذوالقائل هي النفس ما عودتها نامة مودة والمواظبة تعرض لفتنات الرحمة قال قال صلى الله عليه وآله وسلم ان لكم في أيام دهركم فتحات لا تعرضوا لها وفي الحديث اشارة الى أن صيامه صلى الله عليه وآله وسلم لا ينبغي أن يتأخر به فيه الامن أطاق ما كان بطيقه وان من أجهل نفسه في شيء من العبادة خشى عليه أن يمل فيفضي الى تركه والمداومة على العبادة وان قلت أولى من جهد النفس في كثرتها اذا انقطعت فالقائل الدائم أكثر من التكثير المنقطع غالباً بما قل وكفى خير مما كثر وألهى (عن أنس رضي الله عنه وقد سئل عن صيام النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

السائل تجيد الطويل (قال ما كنت أحب أن أراه من الشهر) حال كونه (صائما لأيته) صائما (ولا) كنت أحب أن أراه من الشهر حال كونه (مقطرا لأيته) مقطرا (ولا) كنت أحب أن أراه (من الليل) حال كونه (صائما لأيته) صائما (ولا) كنت أحب أن أراه من الليل حال كونه (نائما لأيته) نائما يعني أنه كان نائمة يوم من أول الليل وتارة من وسطه وتارة من آخره فكان من أراد أن يراه في وقت من أوقات الليل فائما أو في وقت من أوقات الشهر صائما فراقبه المرة بعد المرة فلا بد أن يصادفه فائما أو صائما أو نائما على وفق ما أراد أن يراه وليس ٣٥٥ المراد أنه كان يسرد الصوم ولا أنه

كان يستوعب الليل فائما وأما قول عائشة وكان إذا صلى صلاة داوم عليها وكذا قول أنس في الرواية الأخرى كان عدا لديمه فالمراد به ما اتخذته راتبا لا مطلقا النافلة فلا تعارض قاله في الفتح وهذا وجه الجمع بين الحديثين والافظا هرهما التعارض (ولامست خزة) بفتح الخاء والزاي المشددة هو في الأصل اسم دابة ثم سمي الثوب المتخذ من وبره خزا (ولاحرية ألبن من كف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا شمت) بكسر الميم الأولى وفتحها لغتان (مسكة ولا عبيرة) والعبي طيب معمول من الخلط ولابن عسا كروا عن عبيرة القطعة من العنبر المعروف (أطيب رائحة من رائحة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فقد كان على كل الصفات خلقا وخلقا فهو كل الكمال وجملة الجمال وفي حديث الباب استحباب التنفل بالصوم في كل شهر وان صوم النفل المطلق لا يختص برمان

قال في التلخيص لا يعرف قوله كان يذبح ويحرم بالمصلى فيه استحباب أن يكون الذبح والنحر بالمصلى وهو الجبانة والحكمة في ذلك أن يكون بمرأى من الفقراء فيصدمون من لحم الضحية قوله يطأ في سواد الخأي بطنه وقوائمه وما حول عينيه سودا كما تقدم قوله هلى المدينة أى هاتيا والمدينة بضم الميم وكسرها وفتحها وهى السكة من قوله اشحنها بالسين المججمة والهاء المهملة المفتوحة وبالدال المججمة أى حدديها وفيه استحباب أحسان الذبح وكراهة التعذيب كأن يذبح بما في حده ضعف قوله وأخذ الكبش الخ هذا الكلام فيه تقديم وتأخير وقد قدره فاضحه ثم أخذ في ذبحه قائلا باسم الله الخ مضجعا وفيه استحباب اصجاع الغنم في الذبح وانهم لا تذبح قائما ولا باركة بل مضجعة لانه أرفق بهم وهذه اجابت الاحاديث وأجمع عليه المسلمون كما قال النووي واتفق العلماء على أن اصجاعها يـكون على جانبها الأيسر حتى ذلك النووي أيضا لا نه أسهل على الذابح في أخذ السكين باليمين وأمسك رأسه باليسار وفيه استحباب قول المضحي بسم الله وكذلك تسحب التسمية في سائر الذبائح وهو مجمع عليه ولكن وقع الخلاف في وجوبها قوله ويكبر فيه دليل على استحباب التكبير مع التسمية فيقول بسم الله والله أكبر والصفحة جانب العنق وانما يفعل ذلك ليكون أثبت له وأمكن له لا تضطرب الذبيحة برأسها فتقنع من الكمال الذبح أو تؤذيه قال النووي وهذا أصح من الحديث الذى جاء بالنهي عن ذلك قوله فذبحهما بيده وفيه استحباب تولى الإنسان ذبح أضحيته بنفسه فان استناب قال النووي جاز بلا خلاف وان استناب كأيما كراهة تنزيه وأجروا ووقعت التضحية عن الموكل هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة الامال كافي إحدى الروايتين عنه فانه لم يجزها ويجوز أن يستناب صبي أو امرأة حائضا لكن يكبره توكيل الضحي وفي كراهة توكيل الحائض وجهان انتهى ومذهب الهادوية اشترط أن يكون الذابح مسلما لا ينجس عندهم ذبيحة الكافر ولا يجوز توكيله بالذبح قوله فقال حين وجههما وجهت الخ فيه استحباب تلاوة هذه الآية عند توجيحه الذبيحة للذبح وقد تقدم ذكرها في دعاء الاستفتاح في الصلاة

\*(باب نحر الأبل قائمة معقولة يدها اليسرى)\*

(قال الله تعالى فاذا كروا اسم الله عليهم اصواف قال البخارى قال ابن عباس صواف

الامانبي عنه وإنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصم الدهر ولا قام كل الليل ولعله اختار ذلك لثلاثة مقاصد يه فيه فبشق على أمته وان كان قد أعطى من القوة ما لو اتم ذلك لا قدر عليه لكنه سلك من العبادة الطريقة الوسطى فصام وأفطر وقام ليامة تسدي به العابدون صلى الله عليه وآله وسلم كثير أشار إلى ذلك المهلب (حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهم ما تقدم وقال في هذه الرواية نكاح عبد الله بقره بعد ما كبر) بكسر الباء أى يجزع عن الحانظة على ما التزمه ووظفه على نفسه وشق عليه (يا ليتني قبلت رخصة النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وأخذت بالأخف (وفي رواية عنه إنه لما إذ كرم صيام داود) يعني



كان يصوم يوما ويفطر يوما (قال وكان لا يقر) أي لا يهرب (إذا لاقى) العدو وأشار به إلى أن الصوم على هذا الوجه لا يهتك  
 البدن بحيث يضعف عن لقاء العدو بل يستعان بفطر يوم على صيام يوم فلا يضعف عن الجهاد وغيره من الحقوق وفي الباب  
 أحاديث قبيحة أن صيام داود عليه السلام أفضل الصيام وفي لفظ لا أفضل من ذلك فهو أفضل من صوم الدهر وقد نقل  
 القرمذي عن بعض أهل العلم أنه أشق الصرم ويأمن مع ذلك من تفويت الحقوق وقال ابن عبد السلام إن صوم الدهر أفضل  
 وبه جزم الغزالي لكن تعقبه ابن  
 ٣٥٦ دقيق العبد بأن الأفعال متعارضة المصالح والمقاسد وليس كل ذلك

قياماً \* وعن ابن عمر أنه أتى على رجل قد أتاخ بدنته بنحرها فقال ابعثها قياماً مقيدة  
 نسخة محمد صلى الله عليه وآله وسلم متفق عليه \* وعن عبد الرحمن بن سابط أن النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه كانوا يتخرون البدنة معقولة اليسرى قائمة على ما بقي  
 من قوائمها رواه أبو داود وهو مرسل حديث عبد الرحمن بن سابط هو في سنن أبي داود  
 من حديث جابر بن عبد الله فلا إرسال وهكذا ذكره الحافظ في الفتح من حديث جابر  
 وعزاه إلى أبي داود وقد سكنت عنه وهو المندرج في رجاله رجال الصحيح وتفسير ابن عباس  
 الذي ذكره البخاري مع لفظ قدومه له سعد بن منصور وعبد بن حميد قوله صوفى  
 بالتشديد جمع صافئة أي مصطبة في قيامها ووقع في مستدرك الحاكم من وجه آخر عن  
 ابن عباس في قوله صواف صواف أي قياماً على ثلاث قوائم معقولة وهي قراءة ابن  
 مسعود والصواف جمع صافئة وهي التي رفعت إحدى يديها بالعقل لئلا تضطرب قوله  
 ابعثها أي أثرها يقال بعثت الناقة أي أثرها وقوله قياماً مصدر جمع في قائمة ووقع في  
 رواية الأسماعيلي في الخبرها قائمة قوله مقيدة أي معقولة الرجل قائمة على ما بقي من  
 قوائمها كافي الحديث الآخر قوله سنة محمدية ص سنة بعامل مظهر كالاختصاص  
 أو التقدير منه عبارة محمد ويجوز الرفع وفي رواية الحارثي فإنه سنة محمد وفي هذا الحديث  
 والذي بعده استحباب شجر الأبل على الصفة المذكورة وعن المنذرية يستوى شجرها  
 قائمة وباركة في الفضيلة وفي الباب عن أنس عند البخاري أن النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم ينحر بيده سبع بدن قياماً

### \* (باب بيان وقت الذبح) \*

(عن جندب بن سفيان الجبلي أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم أضحي)  
 قال فأنصرف فاذا هو بالحجم وذباح الأضحي تعرف فعر رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم أنه ذبحت قبل أن يصلي فقال من كان ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانه الأخرى  
 ومن لم يكن ذبح حتى صابنا فليذبح باسم الله متفق عليه \* وعن جابر قال صلى بنا  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر بالمدينة فتقدم رجال فحروا وظنوا أن النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم قد نحر فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كان نحر قبله أن

مع لومنا ومستحضراً وإذا  
 تعارضت المصالح والمقاسد فقدر  
 ما بين كل واحد منها في الحث  
 أو المنع غير محقق لنا فالطريق  
 حذنة لأن تفويض الأمر إلى  
 صاحب الشرع ونجوى مادل  
 عليه ظاهر الشرع مع قوة  
 الظاهر هنا وما زيادة العمل  
 واقتضاؤه العادة لزيادة الجبرية  
 فيعارضه اقتضاؤه العادة والجليلة  
 للتعصير في حقوق يعارضها  
 الصوم الدائم ومقادير ذلك الثمات  
 مع أن تقادير الحاصل من الصوم  
 غير معلومة لنا (قال عبد الله  
 من لي بهذه) الخصلة الأخيرة  
 وهي عدم القرار أي من يتكفل لي  
 بها (يا بني الله قال وقال النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم لا صام من  
 صام الأبد مرتين) استدلاله من  
 قال بكرة صوم الدهر قال ابن  
 العسري إن كان معناه الدعاء  
 فبما يرجح من أصابه دعاء النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم وإن كان  
 معناه الخبر فبما يرجح من أخبر عنه  
 صلى الله عليه وآله وسلم أنه لم يصم  
 وإذا لم يصم شرعاً لم يكتب له ثواب

لوجوب صدق قوله صلى الله عليه وآله وسلم لأنه نفي عنه الصوم وقد نفي عنه الفضل فكيف يطلب  
 الفضل فيما نداء صلى الله عليه وآله وسلم وقال ابن التين استدلال على كراهته من هذه القصة من أوجه منه صلى الله عليه وآله  
 وسلم عن الزيادة وأمره بأن يصوم ويفطر وقوله لا أفضل من ذلك ودعاؤه على من صام الأبد وفي حديث أبي قتادة عن عبد مسلم وقد  
 سئل عن صوم الدهر لا صام ولا أفطر ولتزمذي لم يصم ولم يفطر والمعنى أنه لم يحصل له أجر الصوم لخالفته ولم يفطر لأنه أمسك  
 وإلى كراهة صوم الدهر مطلقاً ذهب الشيخ وأهل الظاهر وأحدون هذا بن حزم فقال بحرماً وبلغ غير أن رجلاً يصوم الدهر فأتاه

فيه لاه بالدرة وجعل يقول كل يادهر زوايد ابن أبي شينة باسناد صحيح وفي حديث أبي وهبي رفته من صام الدهر ضيقة عاتية  
 بجهنم وعقيدته أخرجه أجدو النسائي وابن خزيمة وابن حبان وظاهره أنه انضيق عليه حصر الفهم الشديد على نفسه وجعله عليهم  
 ورغبته عن سنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم واعتقاده أن غير سنته أفضل منها وهذا يقتضي الوعيد الشديد فيكون حراما وإلى  
 الكراهة مطلقا ذهب ابن العربي المالكي وذهب آخرون إلى جواز صيام الدهر وجعلوا أخبار النهي على من صامه حقيقة  
 فإنه يدخل فيه ما حرم صومه كالعبد بن وهذا اختيار ابن المنذر ٣٥٧ وطائفة وروى عن عائشة نحوه وفيه

نظرا لأنه صلى الله عليه وآله وسلم  
 قد قال جوابا لمن سأله عن صوم  
 الدهر لأصام ولا أفطر وهو يؤذن  
 بأنه ما أجروا لهم وأيضاً فإن أيام  
 التحريم مستثناة بالشرع غير  
 قابلة للصوم شرعا فلم ندخل في  
 السؤال عنه من علم تحريمها  
 وذهب آخرون إلى استحباب  
 صيام الدهر لمن قوى عليه ولم  
 يفوت فيه حقاً أو إلى ذلك ذهب  
 الجمهور وذكروا في الفتح أدلتهم  
 وتكلم عليهم والراجح هو الأول  
 والله أعلم (عن أنس رضي الله  
 عنه قال دخل النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم على أم سليم)  
 والدة أنس المذكور واسمها  
 الغنمية أو الرميضاء أو سميلة  
 وعند أحمد عن أنس أن النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم دخل على  
 أم حرام وهي خالة أنس ليكن  
 في بقية الحديث ما يدل على أنهم ما  
 معاً كانتا محجعتين (فأنته بتمر  
 وسمن) على سيدل الضيافة (قال)  
 صلى الله عليه وآله وسلم (أعيدوا)  
 (سكنكم في سقائه) بكسر السين  
 ظرف الماء من الجراد وما جعل

يعيد بنحر آخر ولا بنحر واحتج بنحر النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد ومسلم \* وعن  
 أنس قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر من كان ذبح قبل الصلاة فليعد  
 متفق عليه وللبخاري من ذبح قبل الصلاة فأنما يذبح لنفسه ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم  
 نسكه وأصاب سنة المسلمين) وفي الباب عن البراء عند الجماعة كلهم بالفظ من ذبح قبل  
 الصلاة فأنما هو لم قدمه لاهله ليس من النسك في شيء وقد تقدم نحوه هذا اللفظ قوله  
 من ذبح قبل أن يصلي في مسلم قبل أن يصلي الأولى بالياء التحتية والثانية بالنون  
 وهو شك من الراوي وزواية النون موافقة لقوله في أول الحديث أنها ذبحت قبل أن  
 يصلي فإن المراد صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وموافقة أيضاً لقوله في آخر الحديث  
 ومن لم يكن ذبح حتى صلينا وهذا يدل على أن وقت الاضحية بعد صلاة الإمام لا بعد  
 صلاة غيره فيكون المراد بقوله في حديث أنس من كان ذبح قبل الصلاة الصلاة المعهودة  
 وهي صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصلاة الأئمة بعد انقضاء عصر النبوة ويؤيد  
 هذا ما أخرجه الطحاوي من حديث جابر وصححه ابن حبان أن رجلاً ذبح قبل أن يصلي  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنهى أن يذبح أحد قبل الصلاة وظاهر قوله في  
 حديث جابر بن عمر واذنوا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد شراح أن الاعتبار بنحر  
 الإمام وأنه لا يدخل وقت التضحية إلا بعد نحره ومن فعل قبل ذلك أعاد كما هو صريح  
 الحديث ويجمع بين الحديثين بأن وقت النحر يكون بمجموع صلاة الإمام ونحره وقد  
 ذهب إلى هذا مالك فقال لا يجوز ذبحها قبل صلاة الإمام وخطبته وذبجه وقال أحمد  
 لا يجوز قبل صلاة الإمام ويجوز بعدها قبل ذبح الإمام وسواء عنده أهل القرى  
 والأمصار ونحوه عن الحسن والأوزاعي وأصح وقال الثوري يجوز بعد صلاة الإمام  
 قبل خطبته وفي أثناءها وقال الشافعي وداود وآخرون أن وقت التضحية من طلوع  
 الشمس فإذا طاعت ومضى قدر صلاة العيد وخطبته أجزأ الذبح بعد ذلك سواء صلى  
 الإمام أم لا وسواء صلى المضحي أم لا وسواء كان من أهل القرى والبادي أو من أهل  
 الأمصار أو من المسافرين وقال أبو حنيفة يدخل وقتها في حق أهل القرى والبادي  
 إذا طلع الفجر ولا يدخل في حق أهل الأمصار حتى يصلي الإمام ويخطب فإذا ذبح قبل  
 ذلك لم يجزه وقالت الهادوية إن وقتها يدخل بعد صلاة المضحي سواء صلى الإمام أم لا فإذا

فيه السمن والعسل (و) أعيدوا (عزكم في وعائه فاني صائم ثم قام إلى ناحية من البيت فصلي غير المكتوبة) وعند أحمد  
 فصلي ركعتين وصلينا معه (فدعا لأم سليم وأهل بيتها فقالت أم سليم يا رسول الله إن لي خويصة) بضم الخاء وفتح الواو وسكون  
 الباء وتشديد الصاد تصغير خاصة وهو عما اعتقرفيه التقاء الساكنين أي الذي يختص بخدمة من (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ما هي) انخويصة (قالت) هو (خادمك أنس) فادع له دعوة خاصة ومغفرة أصغر سنه وإنظر أحمد بن خزيمة مالك أنس  
 إدع الله قال أنس (فبازل خير آخر ولا خير) (دنيا لا دعائي به) وفي حديث عمرو بن لافي أمر دنيا ولا في أمر آخره وعند أحمد

فكان من قوله صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم ارزقهم ما لا يولد أو يولد له فاني ان أكثر الانصار مالا) لم يذكر الراوي ما دعا له به من خير  
الآخرة اختصارا ويولد له ما رواه ابن سعد باسناد صحيح عن أنس قال اللهم أكثر ماله وولده وأطل عمره واغفر ذنبه أو أن لفطبارك البارة  
الى خير الآخرة أو المال والولد الصالحان من جملة خير الآخرة لانهم يستلزم ما هم آفاله البر ماوى كالكرمانى وعبد القدر بنى كان  
لأنس بستان يحمل فى السنة مرتين وكان فيه ريحان يجي منه ريح المسك ولا يجي نعيم ان أرضي ليشترى السنة مرتين وما فى البلد شئ  
يثمر مرتين غيرهما قال أنس (وحدثني ابنتي أمينة) ٣٥٨ بضم الهمزة وسكون الباء وقع النون تصغيرا مئة (انه دفن) بضم الدال

من ولدى (لصايف) أى غير اسباطه  
واحفاده (مقدم) مصدر ميمي أى  
ان الذى مات من أول أو لاداه الى  
مقدم (حجاج) بن يوسف الثقفى  
(البصرة) سنة خمس وستين  
وكان عمر أنس اذ ذلئنا وثمانين  
سنة وقد عاش أنس بعد ذلك الى  
سنة ثلاث ويقال اثنتين ويقال  
أحدى وتسعين وقد قارب المائة  
(بضع وعشرون ومائة) بكسر  
الباء وقد نفخ ما بين الثلاث الى  
التسع وفى ذكره ذاد لالة على  
كثرة ما جاء من الولد فان هذا  
القدر هو الذى مات منهم وأما  
الذين بقوا فعندهم سلم وان ولدى  
وولد ولدى يتعادون على نحو  
المائة ورواه هذا الحديث كلهم  
بصريون وترجم البزارى هذا  
الحديث بلفظ من زار قوما أى  
وهو صائم فى التطوع فلم يقطر  
عندهم قال فى الفتح هذه الترجمة  
تقابل الترجمة الماضية وهى  
من أقسم على أخيه ليفطر فى  
التطوع وموقعها ان لا يظن أن  
فطر المرء من صيام التطوع  
لتطبيب خاطر أخيه حتم عليه

لم يصل المضى وكانت الصلاة واجبة عليه كان وقتها من الزوال وان كانت الصلاة غير  
واجبة عليه لعذر من الاعذار أو كان من لا تلزمه صلاة العيد فوقتها من فجر النحر ولا  
يخفى ان مذهب مالك هو الموافق لاحاديث الباب وبقيت هذه المذهب بعضهم امرود  
بجميع أحاديث الباب وبعضهم يرد عليه بعضها قال ابن المنذر وأجمعوا على أنها  
لا تجوز التضحية قبل طلوع الفجر وأما اذالم يكن ثم امام فالظاهر أنه يعتبر بكل مضع  
بصلاته وقال ربيعة فحين لا امام له ان ذبح قبل طلوع الشمس لا تجزئه وبعد طلوعها  
تجزئه وأما آخر وقت التضحية فبأنى سانه وقد تناول أحاديث الباب من لم يعتبر صلاة  
الامام وذبحه بأن المراد به الزجر عن التجهيل الذى يؤدى الى فعلها قبل وقتها وبأنه لم  
يكن فى عصره صلى الله عليه وآله وسلم من صلى قبل صلاة فالتعليق بصلاته فى هذه  
الاحاديث ليس المراد به الا التعليق بصلاة المضى نفسه لكن المما كانت تقع صلاتهم  
مع النبى صلى الله عليه وآله وسلم غير متقدمة ولا متأخرة وقع التعليق بصلاته صلى الله  
عليه وآله وسلم بخلاف العصر الذى بعده عصره فانهم اتصلى صلاة العيد فى المصنر الواحد  
بجاعات متعددة ولا يخفى بعد هذا فانه لم يثبت أن أهل المدينة ومن حولهم كانوا  
لا يصلون العيد الا مع النبى صلى الله عليه وآله وسلم ولا يصلح للتسليم ان يجوز الذبح من  
طلوع الشمس أو من طلوع الفجر ما ورد من أن يوم النحر يوم ذبح لانه كالعام  
وأحاديث الباب خاصة فمبنى العام على الخاص قوله فليذبح باسم الله الحار والمجور  
متعلق بمحذوف أى فاذل باسم الله (وعن سليمان بن موسى عن جبير بن مطعم عن النبى

صلى الله عليه وآله وسلم قال كل أيام النحر يذبح رواه أحمد وهو لا يقطع من حديث  
سليمان بن موسى عن عمرو بن دينار عن نافع بن جبير عن جبير عن النبى صلى الله عليه  
وآله وسلم نحوه) حديث جبير بن مطعم أخرجه ابن حبان فى صحيحه وهو البهي فى ذكر  
الاختلاف فى اسناده ورواه ابن عدى من حديث أبى هريرة فى اسناده معاوية بن  
يحيى الصدقى وهو ضعيف وذكره ابن أبي حاتم من حديث أبى سعيد وذكر عن أبيه أنه  
موضوع قال ابن القيم فى المسمى ان حديث جبير بن مطعم منقطع لا يثبت وصله  
ويجاب عنه بان ابن حبان وصله له وذكره فى صحيحه كما سلف وقد استدل بالحديث على ان

بل المرجع فى ذلك الى من علم حاله من كل منهما انه يشق عليه الصيام فى عرف ان ذلك لا يشق عليه كان الاولى أن أيام  
يستمر على صومه انتهى وفى هذا الحديث جواز التصغير على معنى اللطف لا التحقير ونقطة الزائر بما حضر بخير تكلف وجواز  
رد الهدي اذالم يشق ذلك على المهدى وان أخذ من رد عليه ذلك ليس من العود فى الهبة وفيه حفظ الطعام وتركة التفریط فيه  
وجبر خاطر المزور اذالم يؤكل عنده بالدعاء ومشروع الدعاء عقب الصلاة وتقديم الصلاة أمام طالب الحاجة والدعاء بخير الدنيا  
والآخرة والدعاء بكثرة المال والولد وان ذلك لا ينافي الخير الاخرى وان فضل النفل من الدنيا يتخلف باخرة لاف الاشخاص

وفيه زيادة الامام بعض رعيته ودخول بيت الرجل في غيبته لانه لم يذكر في طرق هذه القصة ان ابا طلحة كان حاضرا وفيه ايثار  
الولد على النفس وحسن التلطف في السؤال وان كثرة الموت في الاولاد لا ينافي اجابة الدعاء بطلب كثرتهم ولا طلب البركة فيهم  
لما يحصل من المصيبة بموتهم والصبر على ذلك من الثواب وفيه التحديث بنعم الله تعالى وبمعجزات النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما  
في اجابة دعوته من الامر النادر وهو اجتماع كثرة المال مع كثرة الولد كون بستان المدعوه له يثمر مرتين في السنة دون غيره  
وفيه النادر بخ الامر الشهير ولا يتوقف ذلك على صلاح المورخ به ٣٥٩ وفيه جواز ذكر البضع فيما زاد

على عقد العشر خلافا لمن قصره  
على ما فيه عقد العشر من (عن  
عمران بن حصين رضى الله عنه  
قال سال النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم رجلا) أى عزان أو رجلا  
من أصحابه وعمران يسمع (نقال  
يا أبا فلان أما سمعت سرر هذا  
الشهر) بفتح السين وكسر ها  
وحكى عياض ضحها وقال هو  
جمع سررة يقال سرار الشهر وسراره  
بكسر السين وفتحها ذكره  
ابن السكيت وغيره قبل والفتح  
أفصح قاله القراء واختاف في  
تفسيره والمشهور انه آخر الشهر  
وهو قول الجمهور من أهل اللغة  
والغريب والحديث وسمى بذلك  
لاستمرار القمر فيها وهي ليلة  
ثمان وعشرين وتسع وعشرين  
يعنى استتاره وهذا موافق لما  
ترجم له هنا واستشكل بقوله  
عليه الصلاة والسلام في حديث  
أبي هريرة لا تقسموا رمضان  
يوم أو يومين الا من كان يصوم  
صوما فليصمه وأجيب بأن  
الرجل كان متادا الصيام به  
الشهر أو كان قد نذر فلذلك

أيام التشريق كلها أيام ذبح وهي يوم النحر وثلاثة أيام بعده وقد تقدم الخلاف فيها في  
كتاب العمدين وكذلك روى في الهدي عن علي عليه السلام انه قال أيام النحر يوم  
الاضحية وثلاثة أيام بعده وكذا احكام النووي عنه في شرح مسلم وحكامه ايضا عن جبير  
ابن مطعم وابن عباس وعطاء الحسن البصري وعمر بن عبد العزيز وسليمان بن موسى  
الاسدي فقيه أهل الشام ومكحول والشافعي وداود الظاهري وحكام صاحب الهدي  
عن عطاء والأوزاعي وابن المنذر ثم قال روى من وجهين مختلفين يشدد أحدهما  
الاخر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال كل منى منحر وكل أيام التشريق ذبح  
وروى من حديث جبير بن مطعم وفيه انقطاع ومن حديث أسامة بن زيد عن عطاء عن  
جابر قال يعقوب بن سفيان أسامة بن زيد عند أهل المدينة ثقة مأمون انتهى وقال أبو  
حنيفة ومالك وأحمدان وقت الذبح يوم النحر ويومان بعده قال النووي وروى هذا  
عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعلي عليه السلام وابن عمرو أنس وحكى ابن القيم عن  
أحمد انه قال هو قول غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورواه  
الأثرم عن ابن عباس وكذا احكامه عنه في البحر واليه ذهب الهادي والناصر وقال ابن  
سيرين ان وقته يوم النحر خاصة وقال سعيد بن جبير وجابر بن زيدان وقته يوم النحر  
فقط لاهل الامصار وأيام التشريق لاهل القرى وحكى القاضي عياض عن بعض  
العلماء ان وقته في جميع ذى الحجة وهذه خمسة مذاهب أرجحها المذهب الاول للاحاديث  
المذكورة في الباب وهي يقرى بعضها بعضا وقد أجاب عن ذلك صاحب البحر بجواب  
في غاية السهولة فقال قلنا لم يعمل به يعنى حديث جبير أحد من الصحابة وقد عرفت أنه  
قول جماعة من الصحابة على أن مجرد ترك الصحابة من غير تصريح منهم بعدم الجواز  
لا يعد قاطعا واشف ما جاء به من منع من الذبح في اليوم الرابع الحديث الاتى في النهى  
عن ادخال لحوم الاضاحى فوق ثلاث قالوا فيه دليل على أن أيام الذبح ثلاثة فقط لانه  
لا يجوز الذبح في وقت لا يجوز فيه الاكل ونسخ تحريم الاكل لا يستلزم نسخ وقت الذبح  
وقد أجاب عنه ابن القيم بأنه لا يدل على أن أيام الذبح ثلاثة فقط لان الحديث دليل على  
نهي الذبح أن يؤخر شيئا فوق ثلاثة أيام من يوم ذبحه فلما أخر الذبح الى اليوم الثالث  
لخارجه الادخار ما بينه وبين ثلاثة أيام وسياق بقية الكلام على الحديث ووقع الخلاف

أمره بقضائه ومات طائفة سرر الشهر اوله وبه قال الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز فيما حكاه أبو داود وأجيب بأنه لا يصح  
أن يفسر سرر الشهر وسراره بأوله لان أول الشهر يشتر فيه الهلال ويرى من أول الليل ولذلك سمي الشهر شهر الاشتماره  
وظهوره عند دخوله فتسمية لما الى الاشتمار الى السرار قلب اللغة والعرف وقد أنكر العلماء ما رواه أبو داود عن الأوزاعي  
منهم الخطابي وقيل السرر وسطه حكاه أبو داود أيضا ووجه بعضهم وجهه بأن السرر جمع سررة وسررة الشئ وسطه وأيدوه بما  
ورد من استحباب صوم أيام البيض ولمسلم عنه هل صمت من سيرة هذا الشهر وفسر بالايام البيض وأجيب بأن الاظهر انه الآخر

فكان من قوله صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم ارزقه ما لا أولاد أو بارك له في أن أكثر الأنصار مالا) لم يذكر الراوي ما دعا له به من خير  
الآخرة اختصارا وبذلك ما رواه ابن سعد بأسناده صحيح عن أنس قال اللهم أكثر ماله وولده وأطل عمره واغفر ذنبه أو أن لفظ بارك إشارة  
إلى خير الآخرة أو المال والولد الصالحان من جملة خير الآخرة لأنهم لا يستلزم ما قاله البرماوى كالكرماء وعند الترمذى كان  
لأنس بستان يحمل في السنة مرتين وكان فيه ريحان يجنى منه ربح المسك ولا ينعيم أن أرضي لتخبر في السنة مرتين وما في البلد شيء  
بغير مرتين غيرهما قال أنس (وحدثني ابنتي أمينة) ٣٥٨ بضم الهمزة وسكون الياء وفتح النون تصغيرا منه (أنه دفن) بضم الدال

من ولدى (لصاوي) أي غير أسباطه  
واحفائه (مقدم) مصدر ميمي أي  
ان الذي مات من أول أولاده إلى  
مقدم (حجاج) بن يوسف الثقفي  
(البصرة) سنة خمس وسبعين  
وكان عمر أنس إذا التفتاوغايتين  
سنة وقد عاش أنس بعد ذلك إلى  
سنة ثلاث ويقال اثنتين ويقال  
أحدى وتسعين وقد قارب المائة  
(بضع وعشرون ومائة) بكسر  
الياء وقد تنقح ما بين الثلاث إلى  
التسع وفي ذكره إذ دلالة على  
كثرة ما جاء من الولد فان هذا  
القدر هو الذي مات منهم وأما  
الذين بقوا فعند مسلم وان ولدى  
وولد ولدى يتعادون على نحو  
المائة ورواه هذا الحديث كلهم  
بصريون وقرئ بضم البصري هذا  
الحديث بلفظ من زار قوما أي  
وهو صائم في التطوع فلم يقطر  
عندهم قال في الفتح هذه الترجمة  
تقابل الترجمة الماضية وهي  
من أقسم على أخيه ليفطر في  
التطوع وموقعها أن لا يظن أن  
فطر المرء من صيام التطوع  
لتطبيب خاطر أخيه حرم عليه

لم يصل المضى وكانت الصلاة واجبة عليه كان وقتها من الزوال وان كانت الصلاة غير  
واجبة عليه لعذر من الأعذار أو كان من لا تلزمه صلاة العبد وقتها من فجر النحر ولا  
يجب أن مذهب مالك هو الموافق لأحاديث الباب وبقيته هذه المذهب بعضهم امرود  
بجميع أحاديث الباب وبعضهم يرد عليه بعضها قال ابن المنذر وأجمعوا على أنها  
لا تجوز التضيعة قبل طلوع الفجر وأما إذا لم يكن ثم امام فالظاهر أنه يعتبر بكل مضع  
بصلاته وقال ربيعة فين لا امام له أن ذبح قبل طلوع الشمس لا تجزئه وبعد طلوعها  
تجزئه وأما آخر وقت التضيعة فبأنى سانه وقد تناول أحاديث الباب من لم يعتبر صلاة  
الامام وذبحه بأن المراد بها الزجر عن التعجيل الذي يؤدي إلى فعلها قبل وقتها وبأنه لم  
يكن في عصره صلى الله عليه وآله وسلم من يصلي قبل صلاة فالتعليق بصلاته في هذه  
الأحاديث ليس المراد به إلا التعليق بصلاة المضى نفسه لكن لما كانت تقع صلاتهم  
مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير متقدمة ولا متأخرة وقع التعليق بصلاته صلى الله  
عليه وآله وسلم بخلاف العصر الذي بعده عصره فانم اتصل صلاة العبد في المصنر الواحد  
جماعات متعددة ولا ينبغي بعده هذا فإنه لم يثبت أن أهل المدينة ومن حولهم كانوا  
لا يصلون العبد إلا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يصلح للمسلم أن يجوز الذبح من  
طلوع الشمس أو من طلوع الفجر ما ورد من أن يوم النحر يوم ذبح لأنه كالعام  
وأحاديث الباب خاصة فبيني العام على الخاص قوله فليذبح بأمر الله الجار والمجور  
متعلق بمحذوف أي قائلا باسم الله (وعن سليمان بن موسى عن جبير بن مطعم عن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم قال كل أيام التشريق ذبح رواه أحمد وهو لادار قطن من حديث  
سليمان بن موسى عن عمرو بن دينار وعن نافع بن جبير عن جبير عن النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم نحوه) حديث جبير بن مطعم أخرجه ابن حبان في صحيحه والبيهقي وذكر  
الاختلاف في أسناده ورواه ابن عدى من حديث أبي هريرة في أسناده معاوية بن  
يحيى الصدفي وهو ضعيف وذكره ابن أبي حاتم من حديث أبي سعيد وذكر عن أبيه أنه  
موضوع قال ابن القيم في الهدى أن حديث جبير بن مطعم منقطع لا يثبت وماله  
ويجيب عنه بان ابن حبان وصححه كاسلف وقد استدل بالحديث على أن

يل المرجع في ذلك إلى من علم حاله من كل منهما أنه يشق عليه الصيام في عرف أن ذلك لا يشق عليه كان الأولى أن أيام  
يستمر على صومه انتهى وفي هذا الحديث جواز التصغير على معنى اللطف لا التحقير ونحوه الزائر بما حضر بخير تكلف وجواز  
رد الهدي إذا لم يشق ذلك على المهدى وان أخذ من رد عليه ذلك ليس من العود في الهبة وفيه حفظ الطعام وتركه التفريط فيه  
وجبر خاطر المزور إذا لم يؤكل عنده بالدعاء له ومشرعية الدعاء عقب الصلاة وتقديم الصلاة أمام طالب الحاجة والدعاء بخير الدنيا  
والآخرة والدعاء بكثرة المال والولدان ذلك لا ينافي الخيرة الاخرى وان فضل الثقل من الدنيا يختلف باختلاف الأشخاص



وفيه زيارة الامام بعض رعيته ودخول بيت الرجل في غيبته لانه لم يذكري طرق هذه القصة ان ابا طلحة كان حاضرا وفيه ايشاء  
الولد على النفس وحسن التلطف في السؤال وان كثرة الموت في الاولاد لاني اجابة الدعاء بطلب كثيرهم ولا طلب البركة فيهم  
لما يحصل من المصيبة بموتهم والمصير على ذلك من الثواب وفيه الحديث بنعم الله تعالى وبمعجزات النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما  
في اجابة دعوته من الامر النادر وهو اجتماع كثرة المال مع كثرة الولد وكون بستان المدعوله يثمر مرتين في السنة دون غيره  
وفيه التذريع بالامر الشهير ولا يتوقف ذلك على صلاح المورخ به ٣٥٩ وفيه جواز ذكر البضع فيما زاد

على عقد العشر خلافا لمن قصره  
على ما فيه عقد العشر من (عن  
عمران بن حصين رضى الله عنه  
قال سال النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم رجلا) أى عزان أو رجلا  
من أصحابه وعمران يسمع (نقال  
يا أبا فلان أما سمعت سرر هذا  
الشهر) بفتح السين وكسرهما  
وحكى عياض ضمه ما وقال هو  
جمع سررة يقال سرار الشهر وسراره  
بكسر السين وفكه هاذكره  
ابن السكيت وغيره قبل والفتح  
أنصح قاله القراء واختلاف في  
تفسيره والمشهور انه آخر الشهر  
وهو قول الجمهور من أهل اللغة  
والغريب والحديث يسمى بذلك  
لاستمرار القمر فيها وهي ليلة  
ثمان وعشرين وتسع وعشرين  
يعنى استناره وهذا موافق لما  
ترجم له هنا واستشكل بقوله  
عليه الصلاة والسلام في حديث  
أبي هريرة لا تقعدوا رمضان  
يوم أو يومين الا من كان يصوم  
صوما فليصمه وأجيب بأن  
الرجل كان مع تاد الصيام سرر  
الشهر أو كان قد نذر فلذلك

أيام التشريق كلها أيام ذبح وهي يوم النحر وثلاثة أيام بعده وقد تقدم الخلاف فيها في  
كتاب العمدين وكذلك روى في الهدى عن علي عليه السلام انه قال أيام النحر يوم  
الاضحى وثلاثة أيام بعده وكذا احكام النووي عنه في شرح مسلم وحكامه أيضا عن جبير  
ابن مطعم وابن عباس وعطاء الحسن البصرى وعمر بن عبد العزيز وسليمان بن موسى  
الاسدي فقيه أهل الشام ومكحول والشافعي ودาวود الظاهري وحكام صاحب الهدى  
عن عطاء والاوزاعي وابن المنذر ثم قال وروى من وجهين مختلفين يشهد أحدهما  
الاخر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال كل منى منحر وكل أيام التشريق ذبح  
وروى من حديث جبير بن مطعم وفيه انقطاع ومن حديث أسامة بن زيد عن عطاء عن  
جابر قال يعقوب بن سفيان أسامة بن زيد عند أهل المدينة ثقة مأمون انتهى وقال أبو  
حنيفة ومالك وأحمدان وقت الذبح يوم النحر ويومان بعده قال النووي وروى هذا  
عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعلي عليه السلام وابن عمرو وأنس وحكى ابن القيم عن  
أحمد انه قال هو قول غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورواه  
الاثرم عن ابن عباس وكذا احكامه في البحر واليه ذهب الهادي والناصر وقال ابن  
سيرين ان وقته يوم النحر خاصة وقال سعيد بن جبير وجابر بن زيدان وقته يوم النحر  
فقط لاهل الامصار وأيام التشريق لاهل القرى وحكى القاضي عياض عن بعض  
العلماء ان وقته في جميع ذى الحجة فهذه خمسة مذاهب أرجحها المذهب الاول للاحاديث  
المذكورة في الباب وهي يقوى بعضها بعضا وقد أجاب عن ذلك صاحب البحر بمجواب  
في غاية السهولة فقال قلنا لم يعمل به يعنى حديث جبير أحد من الصحابة وقد عرفت أنه  
قول جماعة من الصحابة على أن مجرد ترك الصحابة من غير تصريح منهم بعدم الجواز  
لا يعد قادحا واشف ما جاء به من منع من الذبح في اليوم الرابع الحديث الاتي في النهي  
عن ادخال لحوم الاضاحى فوق ثلاث قالوا فيه دليل على أن أيام الذبح ثلاثة فقط لانه  
لا يجوز الذبح في وقت لا يجوز فيه الاكل ونسخ تحريم الاكل لا يستلزم نسخ وقت الذبح  
وقد أجاب عنه ابن القيم بأنه لا يدل على أن أيام الذبح ثلاثة فقط لان الحديث دليل على  
نهي الذابح أن يؤخر شيئا فوق ثلاثة أيام من يوم ذبحه فلما أخر الذبح الى اليوم الثالث  
لجأه لادخار ما بينه وبين ثلاثة أيام وسيأتى بقيمة الكلام على الحديث ووقع الخلاف

أمره بقضائه وقات طائفة من الشهر أوله به قال الاوزاعي وسعيد بن عبد العزيز فيما حكاه أبو داود وأجيب بأنه لا يصح  
أن يفسر سرر الشهر وسراره بأوله لان أول الشهر يشتهر فيه الهلال ويرى من أول الليل ولذلك سمي الشهر شهر الاشتراره  
وظهوره عند دخوله فتسمية ليالي الاشتهار بالي السرار قلب لغة وأعرف وقد أنكر العلماء ما رواه أبو داود عن الاوزاعي  
منهم الخطابي وقيل السرر وسطه حكاه أبو داود أيضا ويرجح بعضهم بوجهه بأن السرر جمع سررة وسرة الشئ وسطه وأيدوه بما  
ورد من استحباب صوم أيام البيض ولمسلم عنه هل صمت من سيرة هذا الشهر وفيه بالأيام البيض وأجيب بأن الاظهر انه لا يخو

كما قال الاكثر لقوله فاذا افطرت فمهم يومين من شهر هذا الشهر والمشار اليه شعبان ولو كان السررا قوله او وسطه لم يفته  
 (قال الرجل لا يارسول الله) ما سمعته (قال فاذا افطرت) أي من رمضان كما عند مسلم (فمهم يومين) بعد العبد عوضا عن سرن  
 شعبان (وفي رواية عنه من شهر شعبان) وليس هو رمضان كما ظنه أبو الزعمان ونقل الحميدي عن البخاري انه قال شعبان أصح  
 وقال الخطابي ذكر رمضان هنا وهم لان رمضان يتعين صوم جميعه ورواة الحديث الأول بصريون وآخرجه مسلم وأبو داود  
 والنسائي أيضا (عن جابر رضى الله عنه ٢٦٠) انه قيل له القائل محمد بن عباد الخزومي يفتح العين وتشديد المرحدة

في جواز التخصيص في أي أيام الذبح فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد وأبو  
 ثور والجوهري انه يجوز مع كراهة وقال مالك في الشهر وعنه وعامة أصحابه ورواية  
 عن أحمد انه لا يجزئ بل يكون شاة لحم ولا يحنى ان القول بعدم الاجزاء وبالسكر اهـ  
 يحتاج الى دليل ومجرد ذكر الايام في حديث الباب وان دل على اخراج الليالي بمفهوم  
 القلب لكن التعيين بالايام عن مجموع الايام والليالي والعكس مشهور ومما دل على أهل  
 اللغة لا يكاد يتبادر عن غير عند الاطلاق وأما ما أخرجه الطبراني عن ابن عباس انه صلى الله  
 عليه وآله وسلم نهى عن الذبح ليل لاقى اسناده سليمان بن سلمة الخباري وهو متروك  
 وذكره عبد الحق من حديث عطاء بن يسار مرسلا وفيه مبشر بن عبيد وهو أيضا  
 متروك وفي البيهقي عن الحسن بن علي عن جذاذ الليل وحصادة والاضحى بالليل وهو وان  
 كانت الصيغة مقتضية للرفع مرسل

(أنه صلى الله عليه وآله) (وسلم عن صوم يوم الجمعة قال  
 نعم) زاد مسلم ورب هذا البيت  
 وللشافعي ورب الكعبة  
 وعزاه في العمدة لمسلم فوهم  
 والظاهر انه نقل بالمعنى والمعنى  
 أن يتروك صومه والحكمة في  
 كراهة افراده باليوم خوف أن  
 يضعف اذا صامه عن الوظائف  
 المطلوبة منه فيه ومن ثم خصه  
 البيهقي والماوردي وابن الصباغ  
 والعلماء رافقيا عن مذهب  
 الشافعي بمن يضاعف به عن  
 الوظائف وتزول الكراهة  
 بجمعه مع غيره لكن التعديل  
 بأن الصوم يضعف عن الوظائف  
 المطلوبة يوم الجمعة يقتضي  
 أنه لا يفسر بين الافراد والجمع  
 وأجاب في شرح المهذب بأنه  
 اذا جمع الجمعة وغيرها جعل له  
 بفضيلة صوم غيره ما يجبر  
 ما حصل فيه من النقص وقيل  
 الحكمة فيه أنه لا يشبه باليهود  
 في افرادهم صوم يوم الاجتماع في  
 معيهم وهذا الحديث أخرجه

\* (باب الاكل والاطعام من الاضحية وجواز ادخالها وانسخ النهي عنه) \*  
 (عن عائشة قالت في أهل آيات من أهل البادية حضرة الاضحى زمان رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم فقال ادخروا ثلاثا تصدقوا ما بقي فلما كان بعد ذلك قالوا  
 يا رسول الله ان الناس يتخذون الاسقية من ضحاياهم ويحلبون فيها الودك فقال وما ذلك  
 قالوا نهيت أن تؤكل لحوم الاضاحي بعد ثلاث فقال انما نهيتكم من أجل الدابة  
 فكلوا وادخروا وتصدقوا متفق عليه وعن جابر قال كالانا كل من لحوم يدنا فوق  
 ثلاث مني فوخص انما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال كما وترودوا متفق عليه  
 وفي لفظ كان ترود لحوم الاضاحي على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى المدينة  
 أخرجه وفي لفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد  
 ثلاث ثم قال بعد ذلك وادخروا وادخروا وادخروا والنسائي وعن سلمة بن الأكوع  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ضحى منكم فلا يصحب بعد ثلثة وفي  
 يته منه شيء فلما كان في العام المقبل قالوا يا رسول الله تفعل كما فعلنا في عام الماضي قال  
 كما واطعموا وادخروا فان ذلك العام كان بالناس جهل فارتدت أن تعينوا فيها متفق

مسلم والنسائي وابن ماجه في الصوم (عن جويرية بنت الحارث) تصغير جارية المصطلقة  
 زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليس لها في البخاري من روايتها سوى هذا الحديث (رضي الله عنها ان النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم دخل عليها يوم الجمعة وهي صائمة فقال) لها (أصمت أمس) بـ كسر سين أمس على لغة الحجاز  
 أي يوم الخميس (قالت) جويرية (لا قال) صلى الله عليه وآله وسلم (تريدين أن تصومين غدا) أي يوم السبت (قالت لا قال)

الفتح بعد ما ذكر مذهب السلف  
والخلف في هذه المسئلة و ذكر  
أدلتهم مانصه وأقوى الأقوال  
وأولاها بالصواب أولها يعني  
منع أفراد يوم الجمعة بصوم قال  
وقيه صريحاً حديثان أحدهما  
رواه الحاكم وغيره عن أبي هريرة  
مرفوعاً يوم الجمعة يوم عيدكم  
فلا تصوموا يوم عيدكم يوم صيامكم  
الأن تصوموا قبله أو بعده  
والثاني رواه ابن أبي شيبة بإسناد  
حسن عن علي قال من كان

منكم متطوعان الشهر فليصم  
الخميس ولا يصم يوم الجمعة فإنه  
يوم طعام وشراب وذكرا تهني  
(عن عائشة رضي الله عنها أنها  
سئلت) السائل غلقة بن قيس  
النفخي (هل كان رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم يحتص من  
الأيام شيئا بالصوم كالسبت مثلا  
فألتا) ويشكل عليه صوم  
الاثنين والخميس الوارد عند أبي  
داود والترمذي والنسائي  
وصحبه ابن حبان عنها وأجيب  
بأنه استثنى من عموم قول عائشة  
لا وأجاب في الفتح بحال أن

عليه \* وعن ثوبان قال ذبح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أضحية ثم قال يا ثوبان اصلح لي لحم هذه فلم أزل أطعمه منه حتى قدم المدينة ثم رواه أحمد ومسلم \* وعن أبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يا أهل المدينة لاتأكلوا لحوم الاضاحي فوق ثلاثة أيام فاشكروا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن لهم عيالاً وحشماً وخداماً فقال كلوا وأطعموا واحسوا وادخروا رواه مسلم \* وعن بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كنت نهيتهكم عن لحوم الاضاحي فوق ثلاثة ليال مع ذروا الطول على من لا طول له فكلوا ما بهد السكم وأطعموا وادخروا رواه أحمد ومسلم \* والترمذي وصححه وفي الباب عن نبيشة الهذلي عند أحمد وأبي داود وزاد به صدوقه وادخروا واتجروا وأى اطلبوا الاجر بالصدقة قوله ذبح بفتح الدال المهملة وتشديد القاف أى جاء قال أهل اللغة انه افعة بتشديد القاف يقوم يسرون جميعاً سير اخفياً ودافعة الاعراب من يديهم هم المصبر والمراد هنا من ورد من ضعفاء الاعراب للمواساة قوله حضرة بفتح الحاء وضمة هاء وكسرها والاضادسا كصفة فيها كلها وحكى فقهاء وهو ضعیف وانما فتح اذا حذفت الهاء فيقال بحضرة فلان كذا قال النووي قوله ويجعلون بفتح اليا وسكون الميم مع كسر الميم وضمة هاء يقال بضم الميم مع كسر الميم يقال جابت الدهن اجملة بكسر الميم واجملة بضمها جلا وأجملة أجملة أى أدبته قوله بعد ثلاث قال القاضي عياض يحتمل أن يكون ابتداء الثلاث من يوم ذبح الاضحية وان ذبحت بعد يوم النحر ويحتمل أن يكون من يوم النحر وان تأخر الذبح عنه قال وهذا الظاهر وروح ابن القسيم الاول وهذا الخلاف لا ينعقد له فائدة عند من قال بالنسخ الا باعتبار ما سلف من الاحتجاج بذلك على ان يوم الرابع ليس من أيام الذبح قوله انما نهيتهكم من اجل الدافعة فكلوا الخ هذا وما بعده نصريح بالنسخ لكرهيم بكل لحوم الاضاحي بعد الثلاث وادخارها واليه ذهب الجاهل من علماء الامصار من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وحكى النووي عن علي عليه السلام وابن عمر أنهم ما قالوا يحرم الامساك للعوام الاضاحي بعد ثلاث وان حكم التكرهيم باق وحكمه الحارمي في الاعتبار عن علي عليه السلام أيضاً والزبير وعبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر ولعلهم لم يعاونا بالنسخ ومن علم بحجة علي من لم يعلم وقد اجمع على

٤٦ نيل ح يكون المراد بالايام المسؤول عنها الثلاثة من كل شهر فمما كان  
السائل لما سمع انه كان صلى الله عليه وآله وسلم يصوم ثلاثة ايام من كل شهر سأل عائشة هل كان يجتصم بالبيض فقالت لا كان  
عنده دبة بكسر الدال وسكون اليا اي دأما وأنيكم يطيق ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يطيق وفي رواية  
بحري وأنيكم يستطيع في الموضوعين معناها ان اختلاف حاله في الاكثار من الصوم ثم من الفطر كان مستعدا ما مستمرا وقيل انه  
كان لا يقصد ابتداءه الى يوم بعينه فيصومه بل اذا صام يوما بعينه كالنيس مثلا لا داوم على صومه ورواه هذا الحديث كلهم

كوفون الاوولين فبصر بان واسناده مما عده من اصح الاسانيد وأخرجه البخاري في الرقاق ومسلم في الصوم وابوداود في الصلاة (عن عائشة وابن عمر رضي الله عنهم قال لم يرخص) ميمنا لانه مقول ولم يضيفه الى الزمن النبوي فهو موقوف كما جزم به ابن الصلاح في نحوه مما يصف والمعنى حينئذ لم يرخص من له مقام الفتوى في الجملة لكن جعله لما كم من المرفوع قال النووي في شرح المذهب وهو القوي يعني من حيث المعنى وهو ظاهر استعمل كثير من المحدثين وأصحابنا في كتب الفقه واعتمدوا الشيخان في صحيحهما ٣٦٢ وأكثروا البخاري وقال التاج بن السبكي انه الاظهر واليه ذهب

جواز الاكل والادخار بعد الثلاث من بعد عصر المخالفين في ذلك ولا أعلم أحدا بعدهم ذهب الى ما ذهبوا اليه قوله كما استدل به هذا الامر ونحوه من الاوامر المذكورة في الباب من قال بوجوب الاكل من الاضحية وقد حكاه النووي عن بعض السلف وأبي الطيب بن سامة من أصحاب الشافعي ويؤيده قوله تعالى فكلوا مما حلال الجهور هذه الاوامر على النذب والاباحة لورودها بعد الحظر وهو عند جماعة لا باحة وحكي النووي عن الجمهور انه للوجوب والكلام في ذلك مبسوط في الاصول قوله وأطعموا وفي حديث عائشة وتصدقوا فيه دليل على وجوب التصديق من الاضحية وبه قالت الشافعية اذا سككت اضحية تطوق قالوا الواجب ما يقع عليه اسم الاطعام والصدقة ويستحب أن يكون بعظمتها قالوا وادنى الكمال أن يأكل الثلث ويتصدق بالثلث ويهدي الثلث وفي قول لهم يأكل النصف ويتصدق بالنصف ولهم وجه أنه لا يجب التصديق بشئ وقال القاسم بن ابراهيم انه يتصدق بالبعض غير مقدور قال في البحر وفي جوازها كلها جميعها وجهان الامام يحيى أحكمه لا يجوز اذ يبطل به القرينة وهي المقصود وقيل يجوز والقرينة تعلقت باهراق الدم فان فعل لم يضمن شيئا عند الجميع اذ لا دليل قالت وفي كلام الامام يحيى نظرمع القول بأنها سنة انتهت قوله فأردت أن تعينوا فيم بالعين المهمة من الاعانة هذا اللفظ البخاري ولفظ مسلم أن يشوفهم بالقاء والشين المعجمة أي يشمع لهم الاضاحي في الناس وينتفع به المحتاجون قال القاضي عياض في شرح مسلم الذي في مسلم أشبهه وقال في المشرق كلاهما صحيح والذي في البخاري أوجه والجهل هنا بفتح الجيم وهو المشقة والفاقة قوله اصلح لي لحم هذه الخ فيه تصريح بجواز ادخال لحم الاضحية فوق ثلاث وجواز التزود منه وان التزود منه في الاسفار لا يدرج في التوكل ولا يخرج المتزود عنه وان الاضحية مشروعة للمسافر كما يشترع للمقيم وبه قال الجمهور وقال النخعي وأبو حنيفة لا ضحية على المسافر قال النووي وروى هذا عن علي رضي الله عنه وقال مالك وجماعة لا تشترع للمسافر يعني ومكة والحديث يرد عليهم قوله حشمتا قال أهل اللغة الحشمت بفتح الحاء المهمة والشين المعجمة هم اللائذون بالانسان يخدمونه ويقومون بأموره وقال الجوهرى هم خدم الرجل ومن يغضب له سموا بذلك لانهم يغضبون له والحشمة الغضب ويطلق على الاستحياء ومنه قولهم فلان

الامام فخر الدين الرازي وقال ابن الصباغ في العدة انه الظاهر والمعنى هنالم يرخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم (في أيام التشريق) وهي الايام الثلاثة التي بعد يوم النحر (ان يصن) أي يصام فيهن ولذا ثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ينادي انها أيام أكل وشرب وذكر الله عز وجل فلا يصوم من أحد رواه أصحاب السنن وروى أبوداود عن عتبة بن عامر مرفوعا يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عيدنا أهل الاسلام وهي أيام أكل وشرب وفي حديث عمرو بن العاصي عند أبي داود وصححه ابن خزيمة والحاكم انه قال لابنه عبد الله في أيام التشريق انها الايام التي نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صومهن وأمر بقطرهن وقد قال الطحاوي بعد أن أخرج أحاديث النهي عن ستة عشر صحابيا فلما ثبت به هذه الاحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم النهي عن صيام أيام التشريق

وكان فيه عن ذلك تنبيه والحاج مقيون بما وفيهم المتقنون والقارنون ولم يستثن منهم مئة عمولا فان داخل المقتعون والقارنون في ذلك انتهى قال في الفتح وعلى هذا فقد تعارض عموم الآية المشعر بالاذن وعموم الحديث المشعر بالنهي وفي تخصيص عموم المتواتر بعموم الاحاد نظر لو كان الحديث مرفوعا فكيف وفي كونه مرفوعا نظره في هذا يترجح القول بالجواز والى هذا جرح البخاري انتهى وتقدم آثان الصحيح ان الحديث له حكم المرفوع حكوا وقال الشوكاني في نيل الاوطار وقد استدل القائلون بجواز صوم أيام التشريق بالمتنوع بحديث عائشة وابن عمر وهذه الصيغة لها حكم الرفع وقد أخرجه الدارقطني

والطحاوي بالنظر رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لامتعة اذا لم يجد الهدي ان يصوم أيام التشريق وفي أسناده يحيى ابن سلام وليس بالقوي ولكنه يؤيد ذلك عموم الآية قالوا وسجل المطلق على المقيد واجب وكذا بناء العام على الخاص وهذا أقوى المذاهب وأما القائلون بالجواز مطلقا فاحديث الباب جميعها ترد عليه انتهى وذكر القسطلاني في النهي عن صيام هذه الأيام والأمر بالاكل والشرب فيها سراحا في عالم نطول بذلك كمرهنا (الامن لم يجد الهدي) وفي رواية أبي عوانة عن عبد الله بن عيسى عند الطحاوي الالتماع أو محصر أي فيجوز له صيامها ٢٦٣ وهذا مذهب مالك والرواية

الثانية عن أحمد واختاره ابن عبدوس في ذكره وجهه في الفائق وقته في الحرر والرعاية الكبرى وقال ابن نجيب شرحه انه المذهب وهو قول الشافعي القديم لحديث الباب قال في الرخصة وهو الرابع دليله لا والصحيح من مذهب الشافعي وهو القول الجديد ومذهب الحنفية انه يحرم صومها لعموم النهي وهو الرواية الاولى عن أحمد قال الزركشي الحنفيلي وهي التي ذهب اليها أحمد أخيرا قال في المبعج وهي الصحيحة انتهى (عن عائشة رضي الله عنها) قالت كان يوم عاشوراء تصومه قريش في الجاهلية) يحتمل انهم اقتدوا في صيامه بشرع سالف ولذا كانوا يعظمونه بكسوة البيت الحرام فيه (وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصومه) أي عاشوراء زادوا الوقت وذروا ابن عباس كرفي الجاهلية قال في القاموس هو عاشوراء الحرم أو ناسعه انتهى والاول هو قول الخليل

لا يحتشم أي لا يستحي ويقال حشمته وأحشمته اذا أغضبتة واذا أخجلته فاستحي لخجله قال النووي وكان الحشيم أعم من الخدم فلهذا جع بينهم في هذا الحديث وهو من باب ذكر الخاص بعد العام وفي القاموس الحشمة بالكسر الحياء والانتقباض احتشيم منه وعنه وحشمة وأحشمه أخجله وان يجلس اليك الرجل فتؤذيه وتسعه ما يكره ويضم حشمة يحشمه ويحشيه كفرح غضب وكسعه اغضبه كاحشمة وحشمة وحشمة الرجل وحشمة محركتين واحشامه خاصته الذي يقضون له والحشيم محركة واحدة والجمع وهو العيال والقراية أيضا انتهى قوله فكلوا ما بدا لكم فيه دليل على عدم تقدير الاكل بقدار وان للرجل ان يأكل من أخصيته ماشاء وان كثر ما لم يستغفر بقربة قوله وأطعموا

\*(باب الصدقة بالجلود والجلال والنهي عن بيعها)\*

(عن علي بن أبي طالب عليه السلام قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أقوم على بدنه وان أتصدق بلحومها وجلودها واجلته وان لا أعطي الجازر منها شيئا وقال نجيب تعطينه من عند نامة تق عليه وعن أبي سعيدان قتادة بن النعمان أخيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قام فقال اني كنت أمرتكم ان لاتأكلوا لحوم الاضاحي فوق ثلاثة أيام ليس بكم وانى أحله لكم فكلوا ما شئتم ولا تبيعوا لحوم الهدى والاضاحي وكأروا وتصدقوا واسمتموا بجلودها ولا تبيعوها وان أطعمتم من لحومها شيئا فكلوا اني شئتم رواه أحمد) حديث قتادة ذكره صاحب الفتح ولم يلقه مع جرى عادته بتعقب ما فيه ضعف وقال في مجمع الزوائد انه مرسل صحيح الاسناد انتهى قوله ان أقوم على بدنه أي عند فحرها للاحتفاظ بها ويحتمل ان يريد ما هو أعم من ذلك أي على مصالحها في ملكها ورعيها وسقيها وغير ذلك ولم يقع في هذه الرواية عدد البدن ووقع في رواية أخرى البخاري وغيره انها مائة بدنة وقد تقدم ما روى من انه صلى الله عليه وآله وسلم شتر ثلاثين بدنة كافي رواية أبي داود وأبو ثناوسهين كافي رواية مسلم وهي الاصح قوله واجلتهما جمع جلال بضم الجيم وتحفيف الادم وهو ما يطرح على ظهر البعير من كساء ونحوه ويجمع أيضا على جلال بكسر الجيم قوله وان لا أعطي الجازر منها شيئا فيه دليل على انه

والاشفاق يدل عليه وصومه مذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وذهب ابن عباس الى الثاني وقال الضعيف عاشوراء يوم التاسع قيل لانه مأخوذ من العشر بالكسر في أوراد الابل تقول العرب وردت الابل عشر اذا وردت ربعا وان رعت ثلاثا وفي الرابع وردت قالوا وردت خسا لانهم يسمونها في كل هذا بقية اليوم الذي وردت فيه قيل الرعي وأول اليوم الذي ترد فيه بعده وعلى هذا يكون التاسع عاشوراء وهذا كقوله الحج أشهر معلومات على القول بأنها شهران وعشرة أيام وفي الفتح اختلاف أهل الشرع في تعيينه فقال الأكثر هو اليوم العاشر قال القرطبي صار هذا اللفظ علما على اليوم



العاشر وقال ابن المنذر الاكثر على ان عاشوراء هو اليوم العاشر من شهر الله المحرم وهو مقتضى الاشتقاق والتسمية وقيل هو اليوم التاسع وعن ابن عباس مثله انتهى والرابع هو الاول كما يظهر من الفتح (فما تقدم المدينة) وكان قدومه بالربيع في ربيع الاول (صامه) على عادته (وأمر) الناس (بصيامه) في أول السنة الثانية (فما نرض رمضان) أي صيامه في الثانية في شهر شعبان (ترك) يوم عاشوراء من شأ صامه ومن شاء تركه فعلى هذا لم يقع الأمر بصومه الا في سنة واحدة وعلى تقدير صحة القول بفرضيته فقد نسخ ولم يرو

٣٦٤

بل تركهم على ما كانوا عليه من غيرهم عن صيامه فان كان أمره صلى الله عليه وآله وسلم بصيامه قبل فرض صيام رمضان للوجوب فان بني على أن الوجوب اذا نسخ هل ينسخ الاستحباب أم لا فيه اختلاف مشهور وان كان أمره للاستحباب فيكون باقيا على الاستحباب وهذا الحديث أخرجه النسائي (عن ابن عباس رضي الله عنهما) قال قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة (فأقام الى يوم عاشوراء من السنة الثانية) (فرأى اليهود تصوم يوم عاشوراء فقال) صلى الله عليه وآله وسلم لهم (ما هذا) الصوم (قالوا هذا يوم صالح هذا يوم نجى الله بني إسرائيل) (وسلم موسى وقومه من عدوهم) (فرعون حيث اغرق في اليم) (فضيامه موسى) زاد مسلم في روايته شكر الله تعالى فمن نصومه وعند البخاري في الهجرة ونحن نصومه تعظيما وزادا أحمد من حديث أبي هريرة وهو اليوم الذي استوت فيه السفينة على الجودي فصامه نوح شكرا (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فأباح حق موسى بمنكم فصامه) كما كان يصومه قبل ذلك (وأمر) الناس (بصيامه) فيه دليل لمن قال كان قبل النسخ واجبا لكان واجب بعمل الأمر هنا على الاستحباب وليس صيامه صلى الله عليه وآله وسلم له تصديقا للموسى وبمجرد قوالهم بل كان يصومه قبل ذلك كما وقع التصريح به في حديث عائشة وجوز المازري نزول الوحي على وفق قوالهم أو تواتر عنده الخبر أو صامه باجتهاده أو أخبره من أسلم منهم كابن سلام والاحقية باعتبار الاشتراك في الرسالة والاخوة في الدين والقرابة الطاهرة دونهم ولأنه صلى الله عليه

لا يعطى الجازر شيئا البتة وایس ذلك المراد بل المراد انه لا يعطى لاجل الجزارة لا لغیر ذلك وقدين النسائي ذلك في روايته من طريق شعيب بن اسحق عن ابن جريح قال ابن خزيمة والمراد انه يقسمها كلها على المساكين الا ما أمره به من ان يأخذ من كل بدنة بضعة كما في حديث جابر الطويل عند مسلم والحديث يدل على أنه لا يجوز اعطاء الجازر من لحم الهري الذي شمره على وجه الاجرة قال القرطبي ولم يرخص في اعطاء الجازر منها لاجل أجرته الا الحسن البصري وعبد الله بن عبيد بن عمير انتهى وقد روى عن ابن خزيمة والبعثي انه يجوز اعطاؤه منها اذا كان فقيرا به دون غير أجرته من غيرها وقال غيره ما ان القياس ذلك لولا اطلاق الشارع المنع وظاهره عدم جواز الصدقة والهدية كما لا يجوز الاجرة وذلك لانهم اقدموا على منع بيع الجلود والجلال قال العم على وجه الصدقة والهدية وقد استدل به على منع بيع الجلود والجلال قال القرطبي فيه دليل على ان جلود الهدى وجلاها لا يتباع اعطاهم على اللحم واعطاهم ما حكمه وقد اتفقوا على ان لحمها لا يباع فكذلك الجلود والجلال وأجازة الاوزاعي وأحمد وامحق وأبو ثور وهو وجه عند الشافعية قالوا ويصرف عنه مصرف الاضحية قوله ما شئتم فيه اطلاق المقدار الذي يأكله المضحي من أضحيته وتقبضه الى مشيئته قوله ولا يتبعه والحوم الاضاحي فيه دليل على منع بيع لحوم الاضاحي وظاهره التحريم وقد بين الشارع وجوه الاتقاء في الاضحية من الاكل والنصدق والادخار والابتجار قوله واستمعوا ليجلوهما ولا يتبعوهما فيه رد على الاوزاعي ومن معه وفيه أيضا الاذن بالاتقاء بهم بغير البيع وقد روى عن محمد بن الحسن ان له ان يشتري بمسكهما غزلا أو غيرها من آلة البيت لاشبيها من الماء كول وقال الثوري لا يتبعه ولا يمكن بيعه سقاء وشئنا في البيت وهو ظاهر الحديث قوله وان أطعمتم الخ فيه دليل على انه يجوز لمن أطعمه غيره من لحم الاضحية ان يأكل كيف شاء وان كان غنيا

\*(باب من أذن في انتهاب أضحيته)\*

(عن عبد الله بن قرظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أعظم الايام عند الله يوم النحر ثم يوم القر وقرب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمس بدنان أوست

ينحرف من منكم فصامه) كما كان يصومه قبل ذلك (وأمر) الناس (بصيامه) فيه دليل لمن قال كان قبل النسخ واجبا لكان واجب بعمل الأمر هنا على الاستحباب وليس صيامه صلى الله عليه وآله وسلم له تصديقا للموسى وبمجرد قوالهم بل كان يصومه قبل ذلك كما وقع التصريح به في حديث عائشة وجوز المازري نزول الوحي على وفق قوالهم أو تواتر عنده الخبر أو صامه باجتهاده أو أخبره من أسلم منهم كابن سلام والاحقية باعتبار الاشتراك في الرسالة والاخوة في الدين والقرابة الطاهرة دونهم ولأنه صلى الله عليه

وآله وسلم أطوع وأتبع الحق منهم وهذا آخر كتاب الصوم وليذكر المأثور فيه حديث صوم أيام البيض مع الله وجود في الصحيح وبوب له البخاري فاقول البيض صفة تحذوف وهو الليلي وتسميت بذلك لانهم اقسموا لاطلعة فيها وهي ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة ليلة البدر وما قبلها وما بعدها يكون القمر فيها من أول الليل الى آخره ويقال الايام البيض أيضا وفيه بحث ذكره القسطلاني وغيره وفي هذه المسئلة حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند البخاري قال أوصاني خليلي صلى الله عليه وآله وسلم بثلاث صيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وان ٣٦٥ أو تر قبل ان أنام انتمى وليست الوصية بذلك خاصة

بأبي هريرة فقط قد وردت وصيته صلى الله عليه وآله وسلم بالثلاث أيضا لا يذركا عند النساء ولا في الدرداء كما عند مسلم وقيل في تخصيص الثلاثة بالثلاثة لكونهم فقراء لا مال لهم فوصاهم بما يليق بهم وهو الصوم والصلاة وهما من أشرف العبادات البدنية ولم يعين في هذا الحديث الايام بل أطلقها وورد التقييد في الاحاديث الاخرى منها عند النسائي وصححه ابن حبان من حديث أبي هريرة ان كنت صائما فصم الغرأى البيض وفيه موسى بن طلحة واختلف فيه اختلافا كثيرا بينه الدارقطني وفي بعض طريقه فصم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وعنده أيضا من حديث جرير بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صيام ثلاثة أيام من كل شهر صيام الدهر وأيام البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة واسأله صحيح قال السبكي والحاصل انه يسن صوم ثلاثة

يخبرهن فطنن يزدلفن اليه يتنبيسداهم افما وجدت جنوبها قال كلمة خفيفة لم أفهمها فاسألت بعض من يليني ما قال قالوا قال من شاء اقطع رءاه أحد وأبو داود وقد احتج به من رخص في نهار العروس ونحوه الحديث أخرجه أيضا النسائي وابن حبان في صحيحه وسكت عنه أبو داود والمنذري قوله ابن قريطم بضم القاف وآخره طاء مهله قوله يوم النحر هو يوم الحج الأكبر على الصحيح عند الشافعية ومالك وأحمد لما في البخاري انه صلى الله عليه وآله وسلم وقف يوم النحر بين الجمرات وقال هذا يوم الحج الأكبر وفي الحديث دلالة على انه أفضل أيام السنة ولكنه يعارضه حديث خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة وقد تقدم في أبواب الجمعة وقد تقدم الجمع ويعارضه أيضا ما أخرجه ابن حبان في صحيحه عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من يوم أفضل عند الله من يوم عرفه ينزل الله تعالى الى السماء الدنيا فيباهي بأهل الارض أهل السماء في يوم أكرم عنق من النار من يوم عرفه وقد ذهبت الشافعية الى انه أفضل من يوم النحر ولا يخفى ان حديث الباب ليس فيه الا ان يوم النحر أعظم وكونه أعظم وان كان مستلزما لكونه أفضل لكنه ليس كالتصريح بالفضلية كما في حديث جابر اذا لاسك ان الدلالة المطابقة أقوى من الاتزامية فان أمكن الجمع بجملة أعظم يوم النحر على غير الفضلية فذلك لا يمكن فدلالة حديث جابر على أفضلية يوم عرفه أقوى من دلالة حديث عبد الله بن قريطم على أفضلية يوم النحر قوله يوم النحر بفتح القاف وتشديد الراء وهو اليوم الذي يلي يوم النحر يسمى بذلك لان الناس يقرون فيه بمعنى وقد فرغوا من طواف الافاضة والنحر فاستراحوا ومعنى قروا استقروا ويسمى يوم النحر الاول ويوم الاكراع قوله يزدلفن أي يقتربن وأصل الدال ناء ثم أبدلت منها ومنه المزدلفة لاقتربا الى عرفات ومنه قوله تعالى وأزلفت الجنة للمتقين وفي هذه معجزة ظاهرة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث تسارع اليه الدواب التي لا تعقل لاراقه ذمها تتركه فبالله الحب من هذا النوع الانساني كيف يكون هذا النوع البهي أهدي من أكثره وأعرف تقرب اليه هذه الهجم لازهاق أرواحها وفري أوداجها وتنافس في ذلك وتتسابق اليه مع كونها الترتجوجنة ولا تخاف نار او يبعد ذلك الناطق العاقل عنه مع كونه ينال بالقرب منه المعجم الاجل والعاجل ولا يصيبه ضرر في نفس ولا مال حتى قال

أيام من كل شهر وان تكون أيام البيض فان صامها اتى بالستين وتترج البيض بكونه اوسط الشهر ووسط الشيء أعدا ولان الكسوف غالبا يقع فيها وقد ورد الامر بزيادة العبادة اذا وقع وسئل الحسن البصري لم صام الناس الايام البيض واعرابي يسمع فقال الاعرابي لانه لا يكون الكسوف الا فيهن ويحب الله أن لا تكون في السماء آية الا كان في الارض عبادة والاحتياط صوم الثاني عشر مع أيام البيض لان في الترمذي انه الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر ورجب بعضهم صيام الثلاثة في أول كل شهر لان المرء لا يدري ما يعرض له من الموانع وفي حديث ابن مسعود عند أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة ان النبي

صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر وقال بعضهم يصوم من أول كل عشرة أيام وفي حديث ابن عمر وعنده  
التساقط من كل عشرة أيام يوما وروى أبو داود والنسائي من حديث حفصة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من  
كل شهر ثلاثة أيام الاثنين والخميس والاثنتين من الجمعة الأخرى وروى الترمذي عن عائشة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
يصوم من الشهر السبت والأحد والاثنين ومن الشهر الثلاثاء والأربعاء والخميس وقد جمع البيهقي بين ذلك وبين  
ما قبله بما في مسلم عن عائشة ٣٦٦ قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام

القاتل مظهر الشدة حرصه على قتل المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم ابن محمد لا يخفى أن  
نجا وأراق الأثر دمه وكسر شفته فانظر الى هذا التفاوت الذي يصفه عنه البخاري  
ولما مر ما كان الكافر شر الدواب عند الله قوله فلما وجبت جنوبها أي سقطت الى  
الأرض جنوبها والوجوب السقوط قوله من شاء اقتطع أي من شاء ان يقتطع منها  
فليقتطع هذا محل الخجة على جواز انتهاب الهدى والاضحية واستدله على جواز  
انتهاب ثمار العروس بكاذ كره المصنف ومن جملة من استدله بالبعوى ووجه الدلالة  
قياس انتهاب النار على انتهاب الاضحية وقد روي في النار وانتباهه أحاديث  
لا يصح منها شيء وليس هذا محل ذكرها وقد ذهب بعض أهل العلم الى كراهة انتهاب  
النار وروى ذلك عن ابن مسعود وروى إبراهيم النخعي وعكرمة ونسكوا بما ورد في  
النهي عن النهي وهو يعم كل ما صدق عليه انه انتهاب ولا يخرج منه الا ما خص  
بخصه صالح

(كتاب العقيدة وسنة الولادة)\*

(عن سليمان بن عامر الضبي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع الغلام عقيدة  
فأخبرني قواعنه دما واميطوا عنه الأذى رواه الجماعة الا مسله وعن سمرة قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم كل غلام رهينة بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه ويسمى فيه  
ويحلق رأسه رواه الخمسة وصححه الترمذي وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم عن الغلام شاتان مـ كافتان وعن الجارية شاة رواه أحمد والترمذي  
وصححه وفي لفظ أمر نار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تعق عن الجارية شاة وعن  
الغلام شاتين رواه أحمد وابن ماجه وعن أم كرز الكعبية انها سألت رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم عن العقيدة فقال نعم عن الغلام شاتان وعن الانثى واحدة ولا يضركم  
ذكرنا كن أو أنا نار رواه أحمد والترمذي وصححه) حديث سمرة أخرجه أيضا البيهقي  
والحاكم وصححه عبد الحق وهو من رواية الحسن عن سمرة والحسن مدلس لكنه روى  
البخاري في صحيحه من طريق الحسن انه سمع حديث العقيدة من سمرة قال الحافظ

ما يباي من أي الشهر صام قال  
فبكل من رآه فعل نوعا ذكره  
وعائشة رأت جميع ذلك وغيره  
فاطلقت وروى أبو داود عن  
أم سلمة رضي الله عنها قالت كان  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم يأمرني أن أصوم ثلاثة أيام  
من كل شهر أولها الاثنين والخميس  
والمعروف من قول مالك كراهة  
تعين أيام النفل أو يجعل لنفسه  
شهرا أو يوما يلتزم صومه وروى  
عنه كراهة تعينه مـ مـ مـ أيام  
البيض وقال ما كان يلبسنا وروى  
عنه انه كان يصومها وأنه  
كتب الى الرشيد يحضه على  
صومها قال ابن رشد انما كرها  
اسيرة أخذ الناس بمذنبه  
فقلن الجاهل وجوبها او المشهور  
من مذنبه استحباب ثلاثة أيام  
من كل شهر وكراهة كونها  
البيض لانه كان يفرض من التحديد  
وقال الماوردي ويسن صوم  
أيام السود القامن والعشرين  
وتاليه وينبغي أيضا ان يصام  
بعضها السابغ والعشرون احتياطاً  
وخصت أيام البيض وأيام السود

بذلك لانه مما لى الأولى بالنور ولما لى الثانية بالسواد فتناسب صوم الأولى شكرًا والثانية لطلب  
كشف السواد ولان الشهر صيف قد أشرف على الرحيل فتناسب تزويده بذلك والحاصل مما سبق أقوال استحباب ثلاثة أيام  
من الشهر غير معينة الثاني استحباب الثالث عشر وتاليه وهو مذهب الشافعي وأصحابه وابن حبيب المالكي وأبي حنيفة  
وصاحبيه وأحمد والثالث استحباب الثاني عشر وتاليه وهو في الترمذي الرابع استحباب ثلاثة أيام من أول الشهر الخامس  
السبت والأحد والاثنين من أول شهر رجب الثلاثة والأربعاء والخميس من أول الشهر الذي يليه السادس استحباب ما في آخر

الشهر السابع أولها الخميس والاثني والخميس الثامن الاثنين والخميس والاثني من الجمعة الأخرى والتاسع ان يصوم من أول كل عشرة أيام يوما ذكره القسطلاني أخذ من فتح الباري من غير عز واليه كما هو عادة في غالب المواضع من كتابه هذا مع تصرف فيه قال الحافظ قال شيخنا في شرح الترمذي حاصل الخلاف في تعيين البيض تسعة أقوال ثم ذكر ما ذكرنا ثم قال بقي قول آخر وهو آخر ثلاثة أيام من الشهر فتمت عشرة فأنتمى وهذا كقول السادس الماضي وذكر الحافظ عرضه أول يوم والعاشر والعشرون

\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\* ٣٦٧

في ليالي رمضان جمع ثروية واحدة وهي المرة الواحدة من الراحة كنسليمية من السلام وهي في الأصل اسم للجلسة وسُميت الصلاة في الجماعة في ليالي رمضان التراويح لأنهم كانوا أول ما اجتمعوا عليهم يستريحون بين كل تسليمتين وقد عده محمد بن أبي نصر في قيام الليل بأربعين اتمت الطوع لنفسه بين كل تروييعتين ولمن كره ذلك وحكى فيه عن يحيى بن بكير عن الليث أنهم كانوا يستريحون قدر ما يصلي الرجل كذا وكذا ركعة (عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج من حجرته الى المسجد ليلة من ليالي رمضان من جوف الليل فصلى في المسجد وصلى رجال بصلاة تقدم هذا الحديث في كتاب الصلاة وبينهم من يخافه في اللفظ) ولفظ هذا الحديث فاصبح الناس قد صدقوا فاجتمع أي في الليلة الثانية أكثر منهم فصلوا معه فاصبح الناس قد صدقوا أي بذلك فكثرت أهل

كانه عن هذا وقد تقدم قول من قال انه لم يسمع منه غيره وحديث عائشة أخرجه أيضا ابن حبان والبيهقي وحديث أم كرز أخرجه أيضا النسائي وابن حبان والحاكم والدارقطني قال في التلخيص وله طرق عند الأربعة والبيهقي قول مع الغلام عقيقة العقيقة الذبيحة التي تذبح للمولود والعق في الأصل الشق والقطع وسبب تسميتها بذلك انه يشق حلقها بالذبح وقد يطلق اسم العقيقة على شعر المولود وجهه الزمخشري الأصل والشاة مشقة منه قوله فاهريقوا عنه دماغك بهذا رواية عقيقة الأحاديث القائلون بانها واجبة وهم الظاهرية والحسن البصري وذهب الجمهور من العترة وغيرهم الى أنها سنة وذهب أبو حنيفة الى أنها ليست بفرض ولا سنة وقيل انها عترة تطوع احتج الجمهور بقوله صلى الله عليه وآله وسلم من أحب أن ينسك عن ولده فليعقل وسياق ذلك يقتضي عدم الوجوب التقويضه الى الاختيار فيكون قرينة صارفة لا واسر ونحوها عن الوجوب الى الندب وهذا الحديث احتج أبو حنيفة على عدم الوجوب والسنة وامكنه لا يخفى أنه لا منافاة بين التقويض الى الاختيار وبين كون الفعل الذي وقع فيه التقويض سنة وذهب محمد بن الحسن الى أن العقيقة كانت في الجاهلية وصدر الاسلام فلهذا بالاضحية وتسميتها سبأى وبأى الجواب عنه وحكى صاحب البحر عن أبي حنيفة أن العقيقة جاهلية محالها الاسلام وهذا ان صح عنه حمل على أنهم لم تبلغه الأحاديث الواردة في ذلك قوله وأميطوا عنه الأذى المراد احلقوا عنه شعر رأسه كما في الحديث الذي بعده ووقع عنه أبي داود عن ابن سيرين انه قال ان لم يكن الأذى على الرأس والأفلا أدري ما هو وأخرج الطحاوي عنه أيضا قال لم أجدهم يخبرني عن تفسير الأذى وقد حرم الاصمعي بانه حلق الرأس وأخرجه أبو داود بإسناد صحيح عن الحسن كذلك ووقع في حديث عائشة عند الحماكم بلفظ وأمر أن يعاط عن رؤسهم الأذى قال في الفتح ولكن لا يتبعه ذلك في حلق الرأس فالاولى حمل الأذى على ما هو أهم من حلق الرأس ويؤيد ذلك أن في بعض طرق حديث عمرو بن شعيب ويعاط عنه اقتداره رواه أبو الشيخ قوله كل غلام رهينة بعقيقته قال الخطابي اختلف الناس في معنى هذا فذهب أحمد بن حنبل الى أن معناه انه اذا مات وهو طفل ولم يعق عنه لم يشفع لأبيه وقيل المعنى ان العقيقة لازمة لأبهم فاشبهوا المولود بالزوم الرهن المرهون في يد

المسجد من الليلة الثامنة فخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلوا بصلاته فلما كانت الليلة الرابعة هجر المسجد عن أهل أي ضاق حتى خرج لصلاة الصبح فلما قضى القبر أقبل على الناس فقصهم أدى في صلواته الخطبة ثم قال أما بعد فانه لم يخف على مكانكم ولكني خشيت أن تفرض أي صلاة التراويح في جماعة عليكم فتعجزوا عنها أي تفتروا كوها مع القدرة وظاهر قوله هذا انه توقع ترتب افتراض قيام رمضان في جماعة على مواظبتهم عليه وفي ارتباط افتراض العبادة بالمواظبة عليه أشكال قال أبو العباس القرطبي معناه تظنونه فرضا لمدامه فيجب على من يظنسه كذلك كما اذا ظن المجتهد بخل شيء

أو تخبره وجب عليه العمل بذلك وقيل إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان حكمه أنه إذا ثبت على شيء من أعمال القرب  
واقترى الناس به في ذلك العمل فرض عليهم ولذا قال خشيت أن تفرض عليكم انتهى واستبعد ذلك في شرح التقریب  
وأجاب بأن الظاهر أن المانع له صلى الله عليه وآله وسلم أن الناس يستحلون متابعتها ويستعذبونهم أو يستسلمون الصعب  
منها فإذا فعل أمر سهل عليهم فعله لمنابعته فقد بوجهه الله عليهم لعدم المشقة فيه في ذلك الوقت فإذا زال عنهم ذلك النشاط  
وحصل لهم الفتور فشق عليهم ٣٦٨

المؤمن وقيل أنه من هون بالعقبة بمعنى أنه لا يسمى ولا يحلق شعره إلا بعد ذبحها وبه  
صرح صاحب المشرق والنهاية قوله يذبح عنه يوم سابعه بضم الياء من قوله يذبح وبناء  
العمل للمجهول وفيه دليل على أنه يصح أن يتولى ذلك الأجنبي كما يصح أن يتولى  
القريب عن قريبه والشخص عن نفسه وفيه أيضا دليل على أن وقت العقبة سابع  
الولادة وأنه انقوت بعده وتساوى مات قبله وبذلك قال مالك وحكي عنه ابن وهب أنه  
قال إن فات السابع الأول فالثاني ونقل الترمذي عن أهل العلم أنهم يستحبون أن  
تذبح العقبة في السابع فإن لم يكن في الرابع عشر فإن لم يكن في يوم أحد  
وعشرين وتعقبه الحافظ بأنه لم ينقل ذلك صريحا إلا عن أبي عبد الله البوشنجي ونقله  
صالح بن أحمد عن أبيه وبذل على ذلك ما أخرجه البيهقي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه  
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال العقبة تذبح سابع ولا ربع عشرة ولا حدى  
وعشرين وعند الخليل في اعتبار الأسابيع بعد ذلك روايات وعند الشافعية أن ذكر  
السابع للاختيار لا للتعيين ونقل الرافعي أنه يدخل وقته بالولادة وقال الشافعي إن  
معناه أنه لا يخرج عن السابع اختيارا فإن تأخرت إلى السبع سقطت عن كان يريد  
أن يعق عنه لكن إن أراد هو أن يعق عن نفسه فعل ونقل صاحب البحر عن الإمام يحيى  
أنه لا تجزئ قبل السابع ولا بعده اجاعا ودعوى الإجماع مجازفة لما عرفت من  
الخلاف المذكور قوله ويسمى فيه في رواية يدي وقال أبو داود أنه وأهله من همام  
وقال ابن عبد البر هذا الذي تورد به همام إن كان حقه فهو مفسوخ وقد سئل قتادة  
عن معنى قوله يدي فقال إذا ذبحت العقبة أخذت منها صوفة واستقبلت بها أو داجها  
ثم نضع على يافوخ الصبي حتى يسيل عن رأسه مثل الخيط ثم يعلق ثم يغسل رأسه بعد  
ويحلق وقد ذكره الجوهري والدمية واستدلوا عن ذلك بما أخرجه ابن حبان في صحيحه عن  
عائشة قالت كنا في الجاهلية إذا ذاعوا عن الصبي خضوا بطنه بدم العقبة فإذا  
حلقوا رأس المولود وضعوه على رأسه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجعلوا  
مكان الدم خلوا فإذا أبو الشيخ ونهى أن يمس رأس المولود بدم وأخرج ابن ماجه عن يزيد  
ابن عبد الله المزني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يعق عن الغلام ولا يمس رأسه بدم  
وهذا أمر سهل لأن يزيد لا صعبة له وقد وصله البزار من هذه الطريق وقال عن أبيه ومع

يصير ذلك الأمر من تقبامتوقعا  
قد يقع وقد لا يقع واحتمال  
وقوعه هو الذي منع صلى الله  
عليه وآله وسلم من ذلك قال ومع  
هذا فالمسئلة مشككة ولم أر من  
كشف الغطاء في ذلك وأجاب في  
الفتح بأن الخوف افتراض قيام  
الدليل بمعنى جعل النهج في  
المسجد جماعة شرطا في صحة  
التنفل في الليل ويومئذ إليه قوله  
في حديث زيد بن ثابت حتى  
خشيت أن يكتب عليكم ولو  
كتب عليكم ما فقمته فصار أئمة  
الناس في يومكم فقمهم من  
التجسس في المسجد اشفاقا  
عليهم من اشتراطه وأمن مع  
أذنه في المواظبة على ذلك في  
يؤتمهم من افتراضه عليهم وقال  
في آخر هذه الرواية فتوفي رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم  
والأمر على ذلك إن كل أحد  
يصل في قيام رمضان في بيته من قرد  
تحق جمع عمر رضي الله عنه الناس  
على أبي بن كعب فصرى بهم جماعة  
واسم العمل على ذلك وعن  
عائشة عند البخاري في باب

تخبرني النبي صلى الله عليه وآله وسلم على قيام الليل والنوافل من غير إيجاب من أبواب التمسك بالفظ  
قلما أصبح قال قد رأيت الذي صنعتم ولم ينعني من الخروج اليكم إلا في خشيت أن تفرض عليكم قالت عائشة وذلك في رمضان  
واستدل به على أن الأفضل في قيام شهر رمضان أن يفعل في المسجد في جماعة ليكون صلى الله عليه وآله وسلم صلى معه ناس في  
تلك الليلة وأقرهم على ذلك واتخذوا كمن قدام بوفاته صلى الله عليه وآله وسلم وهو خشية الافتراض وبهذا قال الشافعي  
وجهه وأصحابه وأبو حنيفة وأحمد وبعض المالكية وقد روى ابن أبي شيبة فعله عن علي وابن مسعود وأبي بن كعب وسويد



ابن عقلة وغيرهم وأمر به عمر بن الخطاب واستمر عليه عمل الصحابة وسائر المسلمين وصار من الشعار الظاهر كصلاة العيد وذهب آخرون إلى أن فعلها أفراد في البيت أفضل ليكون صلى الله عليه وآله وسلم واظب على ذلك وتوفي والامر على ذلك حتى مضى صدر من خلافة عمر وقد اعترف عمر بأنهم مفضولة وبهذا قال مالك وأبو يوسف وبعض الشافعية وأجيب بأن ترك المواظبة على الجماعة إنما كان لمعنى وقد زال وبان عمر لم يعترف بأنهم مفضولة وقوله والتي ينامون عنها أفضل ليس فيه ترجيح للانفراد ولا ترجيح فعلها في البيت وانما فيه ترجيح آخر الدليل على أوله كما صرح به الراوي بقوله ٣٦٩ يزيد آخر الدليل وفرق بعضهم بين من يتيق

بانتباهه وبين من لا يتيق به كذا في القسط لاني وحديث عمر أخرجه البخاري عن عبد الرحمن بن عبد القاري عامل عمر على بيت مال المسلمين واظفه بقامه هكذا انه قال خرجت مع عمر بن الخطاب رضى الله عنه ليلة في رمضان الى المسجد أى النبوى فاذا الناس أوزاع متفرقون يصلى الرجل لنفسه ويصلى الرجل فيصلى بصلاته الرهط وهو ما بين الثلاثة الى العشرة فقال عمر رضى الله عنه اى أرى لو جعت هؤلاء على قارئ واحد لكان أى ذلك أمثل أى أفضل من تفرقهم لانه انشط لكثير من المصلين واستنبط ذلك من تقرر النبي صلى الله عليه وآله وسلم من صلى معه في ثلاث الليالى وان كان كره لهم خشية افتراضه عليهم ثم عزم أى عمر على ذلك فجعلهم يعنى سنة أربع وعشرة من الهجرة على أبى بن كعب أى يصلى بهم اما لكونه أقرأهم وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم يؤمهم أقرأهم الكتاب الله وعند سعيد بن منصور ان عمر جرح

هذا فقد قيل انه عن أبيه مرسل وسيمأتى حديث بريدة الاسلمى ونقل ابن حزم عن ابن عمر وعطاء استحبوا التسمية وحكاها في البحر عن الحسن البصرى وقادة في قوله ويسمى دليل على استحباب التسمية في اليوم السابع وجل ذلك بعضهم على التسمية عند الذبح واستدل لذلك بما أخرجه ابن أبى شيبة من طريقهم ام عن قتادة قال يسمى على المولود كما يسمى على الانثى بسم الله عقيقة فلان ومن طريق سعيد عن قتادة نحوه وزاد اللهم منك ولك عقيقة فلان باسم الله والله أكبر ولا يجنى بعده لان قوله ويسمى فيه مشعر بأن المراد تسمية المولود في ذلك اليوم ولو كان المراد ما ذكره ذلك البعض لقال ويسمى عليها تقول مكافئتان قال النووي يكسر القاء بعد هاءمزة هكذا صوابه عند أهل اللغة والمحدثون يقولونه بفتح القاء قال أوداود في سننه اى مسنونتان أو متقاربتان وكذا قال أحمد قال الخطابي والمراد التكافؤ في السن فلا تكون احدهما مسنة والاخرى غير مسنة وقيل معناه أن يذبح احدهما مقابلة للآخرى وفي هذا الحديث وحديث أم كرز المذكور بعده وكذلك حديث بريدة وابن عباس وأبي رافع وسيمأتى دليل على أن المشروع في العقيقة شاتان عن الذكرو به قال الشافعى وأحمد وأبو ثور وداد والامام يحيى وحكام المذهب وحكاها في الفتح عن الجمهور وقال مالك انها شاة عن الذكروا لاني قال في البحر وهو المذهب واستدل على ذلك بحديث بريدة الا أنى بلفظ كالتذبح شاة الخ وبحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عقى عن الحسن والحسين عليهم السلام كبشا كبشا ويحجب عن ذلك بأن أحاديث الشافيين مشقة على الزيادة فبقي من هذه الحديثية أولى بالقبول وأما حديث ابن عباس فسيمأتى أيضا في رواية منه انه عقى عن كل واحد بكشين وأيضاً القول أرجح من الفعل وقيل ان في اقتضاه صلى الله عليه وآله وسلم على شاة دليل على ان الشاتين مستحبة فقط وليست بتعينة والشاة جائزة غير مستحبة وقيل انه لم ييسر الاشاة وأما الاثنى فالمشروع في العقيقة عنها شاة واحدة اجماعا كما في البحر قوله ولا يضر كم ذكرنا كن أو انا نافية دليل على انه لا فرق بين ذكر أو الغنم وانها (وعن عمر وبن شعيب عن أبيه عن جده قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن العقيقة فقال لأحب العقوق وكانه كره الاسم فقالوا يا رسول الله انما نسألك عن أحدنا يولد له قال من أحب منكم ان ينسأك عن

٤٧ نيل عن الناس على أبى بن كعب فكان يصلى بالرجال وكان يقيم الدارى يصلى بالنساء وعند البيهقي وعلى النساء سلمان بن أبى حنيفة وهو محمول على التعدد قال عبد الرحمن بن عبد القاري ثم خرجت معه أى عمر ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم أى امامهم وفيه اشعار بان عمر كان لا يواظب على الصلاة معهم ولعله كان يرى ان فعلها في بيته ولا سيما في آخر الدليل أفضل قال عمر لما راهم نعم البدعة هذه قال القسط لاني سمها بديعة لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يسن لهم الاجتماع لها ولا كانت في زمن الصديق ولا أول الابل ولا كل ليلة ولا هذا البعد لانه صلى الله عليه وآله وسلم قال اقتدوا بالذين من بعدي أبى

أو تحريجه وجب عليه العمل بذلك وقيل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان حكمه انه اذا ثبت على شيء من أعمال القرب  
واقترى الناس به في ذلك العمل فرض عليهم ولذا قال خشيت أن تفرض عليكم انتهى واستبعد ذلك في شرح التقريب  
وأجاب بان الظاهر ان المانع له صلى الله عليه وآله وسلم ان الناس يستحلون متابعتها ويستعذبونهم أو يستعذبون الصعب  
منها فاذا فعل أمر سهل عليهم فعله لم يتابعه فقد يوجب الله عليهم لعدم المشقة فيه في ذلك الوقت فاذا نفي زال عنهم ذلك النشاط  
وحصل لهم الفتور فشق عليهم ٣٦٨ ما كانوا يستعذبون له لانه يفرض عليهم ولا بد كما قال القرطبي وغاية ان

يصير ذلك الأمر من قبيل متوقفا  
قد يقع وقد لا يقع واحتمال  
وقوعه هو الذي منعه صلى الله  
عليه وآله وسلم من ذلك قال ومع  
هذا فالمسئلة مشككة ولم أر من  
كشف الخطأ في ذلك وأجاب في  
الفخ بان الخوف افتراض قيام  
الليل بمعنى جعل التهجد في  
المسجد جماعة شريطة في صحة  
التنفل في الليل ويومئ إليه قوله  
في حديث زيد بن ثابت حتى  
خشيت ان يكتب عليكم ولو  
كتب عليكم ما فتم به فصلوا أيها  
الناس في بيوتكم فمنهم من  
التجسس في المسجد اشفاقا  
عليهم من اشتراطه وأمن مع  
أذنه في المواظبة على ذلك في  
بيوتهم من افتراضه عليهم وقال  
في آخر هذه الرواية فتوفي رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم  
والأمر على ذلك ان كل أحد  
يصل في قيام رمضان في بيته مفردا  
حتى يجمع عمر رضى الله عنه الناس  
على أبي بن كعب فصلى بهم جماعة  
واسقى العمل على ذلك وعن  
عائشة عند البخاري في باب

المرتب وقيل انه هو بالحققة بمعنى انه لا يسمى ولا يحلق شعره الا بعد ذبحه أو به  
صرح صاحب المشرق والنهاية قوله يذبح عنه يوم سابعه بضم الهمزة قوله يذبح وباء  
الفعل للمجهول وفيه دليل على أنه يصح أن يتولى ذلك الأجنبي كما يصح أن يتولاه  
القريب عن قريبه والشخص عن نفسه وفيه أيضا دليل على أن وقت العقيقة سابع  
الولادة وانما تقوت بعده ونسقط ان مات قبله وبذلك قال مالك وحكى عنه ابن وهب انه  
قال ان فات السابع الأول فالثاني ونقل الترمذي عن أهل العلم انهم يستحبون أن  
تذبح العقيقة في السابع فان لم يمكن في الرابع عشر فان لم يمكن في يوم أحد  
وعشرين وتعليقه الحافظ بأنه لم ينقل ذلك صريحا الا عن أبي عبد الله البوشنجي ونقله  
صالح بن أحمد عن أبيه ويدل على ذلك ما أخرجه البيهقي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه  
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال العقيقة تذبح سابع ولا رابع عشر ولا حدى  
وعشرين وعند الحنابلة في اعتبار الاسابيع بعد ذلك روايات وعند الشافعية ان ذكر  
السابع للاختيار لا للعينين ونقل الرافعي انه يدخل وقتها بالولادة وقال الشافعي ان  
معناها ان الاثر يخرج عن السابع اختيارا فان تأخرت الى السبع سقطت عن كان يريد  
أن يعق عنه لكن ان أراد هو ان يعق عن نفسه فعل ونقل صاحب البحر عن الامام يحيى  
انه لا تجزى قبل السابع ولا بعده اجاعا ودعوى الاجاع مجازفة لما عرفت من  
الخلافا المذكور قوله ويسمى فيه في رواية يدي وقال أبو داود انه ما فهم من همام  
وقال ابن عبد البر هذا الذي تقر به همام ان كان حفظه فهو منسوخ وقد سئل قتادة  
عن معنى قوله يدي فقال اذا نجت العقيقة أخذت منها صوفة واستقبلت بها أو دأجها  
ثم نوضع على يافوخ الصبي حتى يسيل عن رأسه مثل الخيط ثم يعاق ثم يغسل رأسه بعد  
ويحلق وقد كره الجمهور التسمية واستدلوا عن ذلك بما أخرجه ابن حبان في صحيحه عن  
عائشة قالت كانوا في الجاهلية اذا عواقن الصبي خضوا بطنه بدم العقيقة فاذا  
حلقوا رأس المولود وضعوه على رأسه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجعلوا  
مكان الدم خلوا فاذا أبو الشيخ ونهى أن يمس رأس المولود بدم وأخرج ابن ماجه عن يزيد  
ابن عبد الله المزني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يعق عن الغلام ولا يعق رأسه بدم  
وهذا أمر سل لان يزيدا لصحبة له وقد وصله البراز من هذه الطريق وقال عن أبيه ومع

تحرى رضي النبي صلى الله عليه وآله وسلم على قيام الليل والنوافل من غير إيجاب من أبواب التهجد يذوق هذا  
قلبا أصبح قال قد رأيت الذي صنعت ولم يعنى من الخروج اليكم الا اني خشيت أن تفرض عليكم قالت عائشة وذلك في رمضان  
واستدل به على ان الافضل في قيام شهر رمضان ان يفعل في المسجد جماعة ليكون صلى الله عليه وآله وسلم صلى معه ناس في  
ذلك الليالي وأقرهم على ذلك واتسار كل معنى قد آمن بوفاته صلى الله عليه وآله وسلم وهو خشية الافتراض وهذا قال الشافعي  
وجهه وأصحابه وأبو حنيفة وأحمد وبعض المالكية وقد روى ابن أبي شيبة فعله عن علي وابن مسعود وأبي بن كعب وسويد

ابن عقلة وغيرهم وأمر به عمر بن الخطاب واستمر عليه عمل الصحابة وسائر المسلمين وصار من الشعار الظاهر كصلاة العيد وذهب آخرون إلى أن فعله أفراد في البيت أفضل لكونه صلى الله عليه وآله وسلم وأظن على ذلك وتوفي والامر على ذلك حتى مضى صدر من خلافة عمر وقد اعترف عمر بأنهم مفضولة وبهذا قال مالك وأبو يوسف وبعض الشافعية وأجيب بأن ترك المواظبة على الجماعة إنما كان لمعنى وقد زال وبان عمر لم يعترف بأنهم مفضولة وقوله التي ينامون عنها أفضل ليس فيه ترجيح إلا لفراد ولا ترجيح فعلها في البيت وانما فيه ترجيح آخر الدليل على أوله كما صرح به الراوي بقوله ٢٦٩ يزيد آخر الدليل وفرق بعضهم بين من يتق

بانتباهه وبين من لا يتق به كذا في القسط لاني وحديث عمر أخرجه البخاري عن عبد الرحمن بن عبد القاري عامل عمر على بيت مال المسلمين واقتضاه بما هم هكذا انه قال خرجت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليلة في رمضان إلى المسجد أي النبوي فاذا الناس أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط وهو ما بين الثلاثة إلى العشرة فقال عمر رضي الله عنه أي أرى لوجهك هؤلاء على قارئ واحد لكان أي ذلك أمثل أي أفضل من تفرقهم لانه انشط لكثير من المصانين واستنبط ذلك من تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم من صلى معي في ثلاث الليالي وإن كان كرهه لهم خشية افتراضه عليهم ثم عزم أي عمر على ذلك فجعلهم يعني سنة أربع عشرة من الهجرة على أبي بن كعب أي يصلي بهم اما لكونه أقرأهم وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم يؤمهم أقرؤهم ليكتب الله وعند سعيد بن منصور ان عمر جرح

هذا فقد قيل انه عن أبيه مرسل وسبقني حديث بريدة الاسلمي ونقل ابن حزم عن ابن عمر وعطاء استحبوا التسمية وحكاها في البحر عن الحسن البصري وقادة في قوله ويسمى دليل على استحباب التسمية في اليوم السابع وحل ذلك بعضهم على التسمية عند الذبح واستدل لذلك بما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق همام عن قتادة قال يسمى على المولود كما يسمى على الأنثى بسم الله عقيقة فلان ومن طريق سعيد عن قتادة نحوه وزاد اللهم منك ولك عقيقة فلان باسم الله والله أكبر ولا يخفى بعده لان قوله ويسمى فيه مشعر بأن المراد تسمية المولود في ذلك اليوم ولو كان المراد ما ذكره ذلك البعض اقل ويسمى عليه اقل مكافئة ثان قال النووي يكسر الفاء بعد هاء مرة هكذا صوابه عند أهل اللغة والمحدثون يقولونه بفتح الفاء قال أبو داود في سننه أي مسنة وبيان أو متقاربان وكذا قال أحمد قال الخطابي والمراد التكاثر في السن فلا تكون احداهما مسنة والاخرى غير مسنة وقيل معناه أن يذبح احداهما مقابلة للآخرى وفي هذا الحديث وحديث أم كرز المذكور بعده وكذلك حديث بريدة وابن عباس وأبي رافع وسبقني دليل على أن المشروع في العقيقة شاتان عن الذكرويه قال الشافعي وأحمد وأبو ثور وداد والامام يحيى وحكام المذهب وحكاها في الفتح عن الجمهور وقال مالك انها شاة عن الذكروالاثنى قال في البحر وهو المذهب واستدل على ذلك بحديث بريدة الا أني بلفظ كانت صح شاة الخ وبحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم علق عن الحسن والحسين عليهم السلام كبشا كبشا ويحجب عن ذلك بأن أحاديث الشاتين مشقة على الزيادة فهي من هذه الخبيثة أولى بالقبول وأما حديث ابن عباس فسبقني أيضا في روايته منه انه علق عن كل واحد بكبشين وأيضاً القول أخرج من الفعل وقيل ان في اقتضاه صلى الله عليه وآله وسلم على شاة دليل على ان الشاتين مستحبة فقط وليست بتعينة والشاة جائزة غير مستحبة وقيل انه لم يتيسر الاشاة وأما الاثنى فالمشروع في العقيقة عنها شاة واحدة اجماعا كما في البحر قوله ولا يضر كم ذكرنا كن أو انا نافية دليل على انه لا فرق بين ذكر أو الغنم وانها (وعن عمر وبن شعيب عن أبيه عن جده قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن العقيقة فقال لا أحب العقوق وكانه كره الاسم فقالوا يا رسول الله انما نسألك عن احدا ناولده قال من أحب منكم ان ينسأك عن

٤٧ نيل ح الناس على أبي بن كعب فكان يصلي بالرجال وكان تميم الداري يصلي بالنساء وعند البيهقي وعلى النساء سلمان بن أبي حنيفة وهو محمول على التعدد قال عبد الرحمن بن عبد القاري ثم خرجت معه أي عمر ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم أي امامهم وفيه اشعار بان عمر كان لا يواظب على الصلاة معهم ولعله كان يرى ان فعلها في بيته ولا سيما في آخر الدليل أفضل قال عمر لما راهم نعم البدعة هذه قال القسط لاني سمعنا بديعة لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يسألهم الاجتماع لها ولا كانت في زمن الصديق ولا أول الدليل ولا كل ليلة ولا هذا البعد لانه صلى الله عليه وآله وسلم قال اقتدوا بالذين من بعدي أبي

بكر وتجرو اذا اجتمع الناس مع عز على ذلك زال عنه اسم البدعة والفرقة التي ينامون عنها أي عن صلاة التراويح افضل من التي يقومون بها آخر الليل هذا نصريح منه رضي الله عنه بان صلاة صلاتها في أول الليل على آخره ولكن ليس فيه ان فعلها فرادى افضل من الجميع وكان الناس يقومون اوله انتمى ولم يذكروا في هذا الحديث عدد الركعات التي كان يصلي بها أي والمعرفة وهو الذي عليه الجمهور رانه عشر وركعة بعشر تسليمة وذلك خمس ترويضات كل ترويضه أربع ركعات بتسليمتين غير الترويض وهو ٣٧٠ ثلاث ركعات وفي سنن البيهقي باسناد صحيح كما قال ابن العراقي في شرح

ولده فليفعل عن الغلام شاتان مكافأتان وعن البخاري شاة واحدة وأبو داود والنسائي وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بتسمية المولود يوم سابعه ووضع الاذى عنه والعقروا الترمذي وقال حديث حسن غريب وعن بريرة الاسلم قال كافي الجاهلية اذا ولد لاجد ناعلام ذبح شاة واطبخ رأسه بدمها فلما جاء الله بالاسلام كان ذبح شاة وتعلق رأسه ونطقه بزعفران رواه أبو داود وعن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عقى عن الحسن والحسين كبشا كبشاً رواه أبو داود والنسائي وقال بكباشين كبشين حديث عمرو بن شعيب الاول سكت عنه أبو داود وقال المنذري في اسناده عمرو بن شعيب وفيه مقال يعني في روايته عن أبيه عن جده وقد ساق بيان ذلك وحديثه الثاني أخرجه الحاكم وحديث بريرة أخرجه أيضا أحمد والنسائي قال في التلخيص واسناده صحيح انتهى وفيه نظر لان في اسناده علي بن الحسين بن واقد وفيه مقال وقد اخرج نحو حديث بريرة هذا ابن حبان وصححه وابن السكن وصححه من حديث عائشة والطبراني في الصغير من حديث أنس والبيهقي من حديث فاطمة والترمذي والحاكم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده والبيهقي من حديث علي عليه السلام وحديث ابن عباس صححه عبد الحق وابن دقيق العيد وأخرج نحوه ابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث عائشة بن ياد يوم السابع وسماهوا أمراً ان يطاعن رؤسهم الاذي قوله وكأنه كره الاسم وذلك لان العقبة التي هي الذبيحة والعقوق الامهات مشتقان من العق الذي هو المشق والقطع فقوله صلى الله عليه وآله وسلم لأحب العقوق بعد سؤاله عن العقبة للاشارة الى كراهة اسم العقبة لما كانت هي والعقوق يرجعان الى أصل واحد وهذا قال صلى الله عليه وآله وسلم من أحب منكم ان يسألوا اشد امنه الى مشروعية تحويل العقبة الى النسبكية وما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم من قوله مع الغلام عقبة وكل غلام منهن بعقبة وزهنية بعقبة فمن البيان للخطابين بما يعرفونه لان ذلك اللفظ هو المتيعارف عند العرب ويمكن الجمع بأنه صلى الله عليه وآله وسلم تكلم بذلك لبيان الجواز وهو لا ينافي الكراهة التي أشعر بها قوله لأحب العقوق قوله من أحب منكم قد قدمنا ان

ركعات بتسليمتين غير الترويض وهو التقريب عن السائب بن يزيد رضي الله عنه قال كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب في شهر رمضان بعشرين ركعة وفي الموطن عن يزيد بن رومان قال كان الناس يقومون في زمن عمر رضي الله عنه بثلاث وعشرين وفي رواية بأحدى عشرة وجمع البيهقي بينهم ما بانهم كانوا يقومون بأحدى عشرة ثم قاموا بعشرين وأوتروا بثلاث وقد عدوا ما وقع في زمن عمر رضي الله عنه كالأجاء وفي مصنف ابن أبي شيبة وسنن البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في رمضان في غير جماعة بعشرين ركعة والوتر لكن ضعفه البيهقي وغيره برواية أبي شيبة جده ابن أبي شيبة قال الحافظ في الفتح وقد عارضه حديث عائشة الصحيح ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على احدى عشرة ركعة مع كون عائشة أعلم بحال النبي صلى الله

عليه وآله وسلم ليلامن غيرها وفيه ان صلاته كانت متساوية في جميع السنة ولا ينافي ذلك حديثه بالتقريب كان صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل العشر يتجدد فيه ما لا يتجدد في غيره لانه يحمل على التطويل في الركعات دون الزيادة في العدد انتهى قال الحلبي والسري كونهما عشرين ان الرواتب في غير رمضان عشر ركعات فوقعته لانه وقت جدد وشبه وفهم مما سبق من أنهم ابعثوا تسليمة انه لو صلاها أربعاً رباعاً بتسليمة لم يصح وبه صرح الامام النووي في الروضة لشبهها بالعرض في طلب الجماعة فلا تغير عما ورد بخلاف نظيره في سنة الظهور والعرض واختار مالك ان تصلي ستاً وثلاثين ركعة غير

الوتر وقال ان عليه العمل بالمدينة وقد قال المالكية كانت ثلاثا وعشرين ثم جعلت تسعا وثلاثين أى بالشفع والوتر فيه ما  
 وذكر في النوادر عن ابن حبيب انها كانت أولا احدى عشرة ركعة الانهم كانوا يطولون القراءة فثقل عليهم ثم ذلك فزادوا في  
 أعداد الركعات وخففوا القراءة وكانوا يصليون عشرين ركعة غير الشفع والوتر بقراءة متوسطة ثم خففوا القراءة وجعلوا عدد  
 ركعاتها تسعا وثلاثين غير الشفع والوتر قال ومضى الامر على ذلك انتهى وفي مصنف ابن أبي شيبة عن داود بن قيس قال  
 أدرت الناس بالمدينة في زمن عمر بن عبد العزيز وأبان بن ٣٧١ عثمان يصلون تسعا وثلاثين ركعة ويوترون

بثلاث وثلاثين فعل أهل المدينة  
 هذا لانهم أرادوا مساواة أهل  
 مكة فانهم كانوا يطوفون سبعاً  
 بين كل تزويجيتين فجعل أهل  
 المدينة مكان كل سبع أربع  
 ركعات وقد حكى الولي بن  
 العراقي أن والده الم حافظ لما ولي  
 امامة مسجد المدينة أحيا سنتهم  
 القديمة في ذلك مع مراعاة ما عليه  
 الاكثر فكان يصلي التراويح  
 أول الليل بعشرين ركعة على  
 المعتاد ثم يقوم آخر الليل في المسجد  
 بست عشرة ركعة فيختم في الجماعة  
 في شهر رمضان ختمين واستقر على  
 ذلك عمل أهل المدينة فهم عليه  
 الى الآن فنبأ الله الكريم  
 المنان ان يرفع صلاتها كذلك  
 في ذلك المكان في عافية وأمان  
 استودعه تعالى ذلك ونعمة  
 الاسلام وقد قال النووي قال  
 الشافعي والاصحاب لا يجوز ذلك  
 أى صلاتها تسعا وثلاثين ركعة  
 لغير أهل المدينة لان لاهلها شرفاً  
 بهم جرت على الله عليه وآله وسلم  
 وهذا يخالفه قول الشافعي المروي  
 عنه في المعرفة للبيهقي وليس

التقويض الى المحبة يقتضي رفع الوجوب وصرف ما شعر به الى التذلل قوله مكانا فان  
 قد تقدم ضبطه وتقديره قوله أمر بتسمية المولود الخ فيه مشروعية التسمية في اليوم  
 السابع والردي على من جعل التسمية في حديث سمره السابق على التسمية عند الذبح وفيه  
 أيضاً مشروعية وضع الاذى عنه وذبح العقيدة في ذلك اليوم قوله فلما جاء الله بالاسلام  
 الخ فيه دليل على ان تلطخ رأس المولود بالدم من عمل الجاهلية وانه منسوخ كما تقدم  
 وأصرح منه في الدلالة على التلخخ حديث عائشة عند ابن حبان وابن السكن وصحاه  
 كما تقدم بلفظ فأمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يجعلوا مكان الدم خلوفاً قوله  
 ونلطخه بزعفران فيه دليل على استحباب تلطخ رأس الصبي بزعفران أو غيره من  
 الطلوق كما في حديث عائشة المذكور قوله عني عن الحسن والحسين فيه دليل على انها  
 نصح العقيدة من غير الاب مع وجوده وعدم امتناعه وهو يرد ما ذهب اليه الحنابلة  
 من أنه يتعين الاب لأن يموت أو يتمتع وروى عن الشافعي ان العقيدة تلزم من تلزمه  
 الذنقة ويجوز أن يعق الانسان عن نفسه ان صح ما أخرجه البيهقي عن أنس ان النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم عني عن نفسه بعد البعثة ولكنه قال انه منكر وفيه عبد الله  
 ابن محرز بهمات وهو ضعيف جداً كما قال الم حافظ وقال عبد الرزاق انما تكلموا فيه  
 لأجل هذا الحديث قال البيهقي وروى من وجبه آخر عن قتادة عن أنس وليس بشيء  
 وأخرجه أبو الشيخ من وجبه آخر عن أنس وأخرجه أيضاً ابن أبي عمير في مصنفه والحلال  
 من طريق عبد الله بن المنذر عن ثمامة بن عبد الله عن أنس عن أبيه وفيه وقال النووي  
 في شرح المهذب هذا حديث باطل وأخرجه أيضاً الطبري والضياء من طريق فيها  
 ضعف وقد احتج بحديث أنس هذا من قال انه ما يجوز العقيدة عن الكبير وقد حكاه ابن  
 رشد عن بعض أهل العلم (وعن أبي رافع ان حسن بن علي رضي الله عنهما لما ولدا رادت  
 أمه فاطمة رضي الله عنهما ان تعق عنه بكبشين فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 لا تعق عنه وليكن احق شعر رأسه فتصدق بوزنه من الورق ثم ولد حسين رضي الله  
 عنه فصنعت مثل ذلك رواه أحمد وعنه أبي رافع قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 وآله وسلم أذن في اذن الحسين حين ولدت فاطمة بالصلاة رواه أحمد وكذلك أبو داود

في شيء من هذا ضيق ولا حدين انتهى اليه لانه نافله فان اطالوا القيام وأنزلوا السجود فحسن وهذا أحب الى وان أكثر الركوع  
 والسجود فحسن وقول الحلبي ومن اقتدى بأهل المدينة فقام بست وثلاثين حسن أيضاً لانهم انما أرادوا بما صنعوا الاقتداء  
 بأهل مكة في الاستكثار من الفضل لا المناقسة كما ظن بعضهم قال والاقتضار على عشرين مع القراءة فيها بما يقدره غيره في  
 ست وثلاثين ركعة أفضل افضل طول القيام على كثرة الركوع والسجود وعن الشافعي أيضاً فيما رواه عنه الزعفراني رأيت  
 الناس يقومون بالمدينة بنسع وثلاثين وبمكة بثلاث وعشرين وبالسجود في شيء من ذلك ضيق انتهى وقال الحنابلة والتراويح



عشرون ولا بأش بالزيادة فصاعن الإمام أحمد انتهى كلام القسطلاني بقائه على حديث عمرو بن الخطاب وفي الفتح وفي الموطأ  
عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد أنها إحدى عشرة وزاد سعيد بن منصور من وجه آخر وزاد فيه وكانوا يقولون  
بالمائة ويقومون على العصى من طول القيام ورواه محمد بن نصر المروزي من طريق محمد بن أبي حنيفة عن محمد بن يوسف فقال  
ثلاث عشرة ورواه عبد الرزاق من وجه آخر عن محمد بن يوسف فقال إحدى وعشرين وروى مالك من طريق يزيد بن خصيفة  
عن السائب بن يزيد عشرين ركعة ٢٧٢ وهذا محمول على غير الوقت وعن يزيد بن رومان قال كان الناس في زمان عمر

يقومون بثلاث وعشرين وروى  
محمد بن نصر عن عطاء أدركتهم  
في رمضان يصلون عشريين ركعة  
وثلاث ركعات الوتر والجمع بين  
هذه الروايات يمكن باختلاف  
الاحوال وبخفة ثقل ان ذلك  
الاختلاف بسبب تطويل  
القراءة وتخفيفها حيث تطيل  
القراءة ثقل الركعات وبالعكس  
وبذلك جزم الداودي وغيره  
والعدد الاول موافق لحديث  
عائشة واثاني قريب منه  
والاختلاف فيما زاد على  
العشرين راجع الى الاختلاف  
في الوتر في مكان تارة يوتر بواحدة  
وتارة بثلاث وقال الترمذي  
اكثر ما قيل فيه انه انصلى إحدى  
وأربعين ركعة به في الوتر كذا  
قال وقد نقل ابن عبد البر عن  
الاسود بن يزيد يصلي أربعين  
ويوتر بسبع وقيل ثمان وثلاثين  
وهذا ما يمكن رده الى الاول  
بانضمام ثلاث الوتر لكن صرح  
في رواية بأنه يوتر بواحدة  
فتكون أربعين الواحدة قال  
مالك وعلى هذا العمل مندبض

والترمذي وصححه وقال الحسن \* وعن أنس ان أم سليم ولدت غلاما قال فقال لي أبو طلحة  
احفظه حتى تأتي به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأنا به وأرسلت معه بقرات فأخذها  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم تضعها ثم أخذها من فيه فجعلها في الصبي وحكيه به  
وهما عبد الله \* وعن سهل بن سعد قال أتى بالمنذر بن أبي أسيد الى النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم حين ولد فوضعه على فخذه وأبو أسيد جالس فلم يلبس النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
بشيء من يديه فأمر أبو أسيد بلباسه فاحتل من فخذه فأسد فتفادى النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
وسلم فقال أين الصبي فقال أبو أسيد قلبناه يا رسول الله قال ما أسد قال فلان قال ولكن  
اسمه المنذر فسماه يومئذ المنذر متفق عليه ما \* حديث أبي رافع الاول أخرجه أيضا  
البيهقي وفي اسناده ابن عقييل وفيه مقال وقال البيهقي انه تفرد به وبشبهه ما أخرجه  
مالك وأبو داود في المراسيل والبيهقي من حديث جعفر بن محمد زاد البيهقي عن أبيه عن  
جده ان فاطمة رضی الله عنها وزنت شعر الحسن والحسين وزينب وأم كلثوم رضی الله  
عنهم فقصدت بوزنه فضة وأخرج الترمذي والحاكم من حديث محمد بن اسحق عن  
عبد الله بن أبي بكر عن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن علي رضي الله عنهم قال عني  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الحسن شاة وقال يا فاطمة احبني رأسه وتصدقني  
بزنه شعره فضة فوزناه فكان وزنه درهما أو بعض درهم وروى الحاكم من حديث  
علي رضي الله عنه قال أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاطمة فقالت زني شعر  
الحسين وتصدقني بوزنه فضة وأعطى القابلة رجل العقيقة ورواه أبو داود في سننه من  
طريق حفص بن غيث عن جعفر بن محمد عن أبيه مرسل وحديث أبي رافع الثاني  
أخرجه أيضا الحاكم والبيهقي ورواه أبو نعيم والطبراني من حديثه بلفظ أذن في أذن  
الحسين والحسين رضي الله عنهم ما ومارده على عاصم بن عبيد الله وهو ضعيف قال  
لبخاري منكر الحديث وأخرج ابن السني من حديث الحسين بن علي رضي الله عنهم ما  
مرفوعا بالنظم ولده مولود فأذن في أذنه اليمنى وأقام في اليسرى لم تضرم أم الصبيان  
وأم الصبيان هي التابعة من الجن هكذا أورد الحديث في التلخيص ولم يمتكلم عليه  
قوله لان عني عنه قيل يحمل هذا على انه قد كان صلى الله عليه وآله وسلم عني عنه وهذا

ومائة وعن مالك ستة وأربعين وثلاث الوتر وهو المشهور عنه وروى ابن وهب عن العمري عن نافع قال لم أدرك  
الناس الا وهم يصلون تسعا وثلاثين ويوترون بثلاث وعن زرارة بن أوفى انه كان يصلي بهم بالبصرة أو بها وثلاثين ويوتر  
وعن سعيد بن جبيرة أو بها وعشرين وقيل ست عشرة غير الوتر وروى عن أبي جازع عن محمد بن نصر وأخرج من طريق محمد بن  
اسحق حديث محمد بن يوسف عن جده السائب بن يزيد قال كان يصلي زمن عمر في رمضان ثلاث عشرة قال ابن اسحق وهذا ثبت  
ما سمعت في ذلك وهو موافق لحديث عائشة في صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الليل انتهى كلام الفتح وقال شيخ الاسلام

ابن القسيم رحمه الله تعالى في بعض قنواؤه ان نفس قيام رمضان لم يوقت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه عدد امين بل هو كان صلى الله عليه وآله وسلم لا يرد في رمضان ولا غير على ثلاث عشرة ركعة كان يطيل الركعات فلما اجتمعهم عمر على ان يبن كعب كان يصلي بهم عشرين ركعة ثم يوتر بثلاث وكان يخفف القراءة بقدر ما زاد من الركعات ولان ذلك اخف على المؤمنين من تطويل الركعة الواحدة ثم كان طائفة من السلف يقومون بأربعين ويوترون بثلاث وآخرون قاموا بست وثلاثين وأوتروا بثلاث وهذا شائع فكيفما قام في رمضان من هذه الوجوه فقد أحسن ٣٧٣ والافضل يختلف باختلاف أحوال المصلين

فان كان فيهم احتمال اطول القيام فالقيام بعشر ركعات وثلاث بعدها كما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي لنفسه في رمضان وغيره هو الافضل وان كانوا لا يستقيمون فالقيام بعشرين هو الافضل وهو الذي يعمل به اكثر المسلمين فانه وسط بين العشرين والأربعين وان قام بأربعين وغيرها جاز ذلك ولا يكره شيء من ذلك وقد نص على ذلك غير واحد من الأئمة كاحمد وغيره ومن ظن ان قيام رمضان فيه عدد موقت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يزداد عليه ولا ينقص فقد أخطأ اذا كانت هذه السعة في نفس عدد القيام فكيف الظن بزيادة القيام لاجل دعاء القنوت أو تركه كل ذلك سائق حسن وقد ينشط الرجل فيكون الافضل في حقه تطويل العبادة وقد لا ينشط فيكون الافضل في حقه تخفيفها انتهى كلامه وهذا الكلام أعدل الكلمات وأقربها الى الانصاف وأبعدها عن الاعتساف قال السيد العلامة محمد بن اسماعيل بن

متين لما قدمنا في رواية الترمذي والحاكم عن علي عليه السلام قوله من الورق قال في التلخيص الروايات كلها متفقة على التصديق بالفضة وليس في شيء منها ذكر الذهب وقال الرازي انه يتصدق بوزن شعرة ذهبا وان لم يفعل ففضة وقال المهدي في البحارنة يتصدق بوزن شعرة ذهبا أو فضة ويدل على ذلك ما أخرجه الطبراني في الاوسط عن ابن عباس قال سبعة من السنة في الصبي يوم السابع يسمى ويختن ويمط عنه الاذى وتغيب أذنه ويغلق عنه ويحلق رأسه ويلطخ بدم عقيقة ويتصدق بوزن شعرة رأسه ذهبا أو فضة وفي اسناده رواه ابن الجراح وهو ضعيف وبقيته رجاله ثقات وفي لفظه ما ينكر وهو نقب الاذن والتلطيخ بدم العقيقة قوله أذن في أذن الحسين عليه السلام الخ فيه استحباب التأذين في أذن الصبي عنه ولولده وسكنى في البحر استحباب ذلك عن الحسن البصري واحتج على اقامته في اليسرى بفعل عمر بن عبد العزيز قال وهو توقيف وقد روى ذلك ابن المنذر عنه انه كان اذا ولده ولد أذن في أذنه اليمنى وأقام في أذنه اليسرى قال الحافظ لم أره عنه مسندا انتهى وقد قدمنا نحو هذا مرفوعا قوله فضة أى لا كها في فيه قوله وحكيه بفتح المهملة بعدها نون مشددة والتحريك ان يعضخ التحريك القرا وتحوه حتى يصير ما تعجب من يتبع ثم يفتح فم المولود ويضعها فيه ليدخل شيء منها جوفه قال النووي اتفق العلماء على استحباب تحنيط المولود عند ولادته بتمر فان تعذر غمغما معناه أو قرب منه من الخلو قال ويستحب ان يكون من الصالحين وعن يمينه رجله كان أو امرأة فان لم يكن حاضر اعند المولود جعل اليه وفيه استحباب التسمية بعبد الله قال النووي وابراهيم وسائر الانبياء الصالحين قال في البحر وعبد الرحمن واستحباب تقويس التسمية الى أهل الصلاح قوله أسيد بفتح الهمزة على المشهور وروى عن عياض عن أحمد الضم وكذا عن عبد الرزاق وكسب قوله فلهي روى بفتح الهاء وكسر هاء مع الباء والاولى لغة طي والثانية لغة الإكرين ومعناها استغل بذلك الشيء قاله أهل الغريب والشرائح قوله فاستغنى أى فرغ من ذلك الاشتغال قوله قلبناه أى رددناه وصرناه وفي الحديث استحباب التسمية بالندى فائدة قد وقع الخلاف في ابحاث تتعلق بالعقيقة الاول هل يجزئ منها غير الغنم أم لا فقول لا يجزئ وقد نقله ابن المنذر عن حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر رضى الله عنه وقال ابو شيبي لانص للشافعي في ذلك

صلاح الامير اليمني رحمه الله في سبل السلام شرح باوغ المرام ان من أثبت صلاة التراويح وجهها سنة في قيام رمضان استدل بحديث جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج في شهر رمضان ثم انتظروه من الليلة القابلة فلم يخرج وقال اني خشيت ان يكتب عليكم التور واء ابن حبان وليس فيه دليل على كنيمة ما يفعلونه ولا كنيمة فأنهم يصلون اجاعة عشرين ركعة يتروحون بين كل ركعتين ثم يرد على ذلك ثم قال اذا عرفت هذا عرفت ان عمر هو الذي جعلها اجاعة على معين وسهاها بدعة وقوله نعم البدعة فليس في البدعة ما يمدح بل كل بدعة ضلالة ويتعين حمل قوله بدعة على جماعة لهم معينين والزاهم بذلك لانه

أراد ان الجماعة بدعة لانه صلى الله عليه وآله وسلم قد جمع بهم وليس في العشرين رواية مرفوعة بل حديث عائشة المتيقن عليه انه ما كان ينفذ في رمضان ولا غيره على احدى عشرة ركعة فعرفت من هذا ان صلاة التراويح على هذا الاسلوب الذي اتفق عليه الاكثريين نعم قيام رمضان سنة. الاختلاف والجماعة في نافله لا تذكر فقد اتهم ابن عباس وغيره صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الليل لكن جعل هذه الكيفية والكيفية والمحافظة عليها هو الذي نقول انه بدعة انتهى وقد بسط القول على ذلك في كتابي الاعتقاد المرجح لشرح الاعتقاد ٣٧٤ الصحيح وشرحت على بلوغ المرام المسمى بمسك الختام وفي البخاري

قال ابن شهاب قتو في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والامر على ذلك ثم كان الامر على ذلك في خلافة أبي بكر وصدر من خلافة عمر رضي الله عنهما قال القسطلاني أي على ترك الجماعة في التراويح وانظر الفتح ولا حد في رواية ابن أبي ذئب عن الزهري في هذا الحديث ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجمع الناس على القيام وأما ما رواه ابن وهب عن أبي هريرة خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإذا الناس في رمضان يصلون في ناحية المسجد فقال ما هذا فقل الناس يصلون بهم أبي بن كعب فقال أصابوا ونعم ما صنعوا ذكره ابن عبد البر وفيه مسلم بن خالد والمحفوظ ان عمر هو الذي جمع الناس على أبي بن كعب وكان ذلك أول اجتماع الناس على قارئ واحد في رمضان وأما ما رواه ابن أبي شيبة من حديث ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في رمضان عشرين ركعة والوتر

وعندي لا يجزئ غيرها انتهى واعل وجه ذلك ذكرها في الاحاديث دون غيرها ولا يخفى ان مجرد ذكرها لا يثبت اجزا غيرهما واختلاف قول مالك في الاجزاء وأما الأفضل عنده فالكعبش مثل الاضحية كما تقدم والجمهور على اجزاء البقر والغنم ويدل عليه ما عند الطبراني وابي الشيخ من حديث أنس مرفوعا بلفظ يعق عنه من الابل والبقر والغنم وانص أحمد على انها مشترطة بدنة أو بقرة كاملة وذكر الرافعي انه يجوز اشتراك سبعة في الابل والبقر كما في الاضحية واعل من جواز اشتراك عشرة ذهنا الثاني هل يشترط فيها ما يشترط في الاضحية وفيه وجهان الشافعية وقد استدلوا باطلاق الشافعي على عدم الاشتراط وهو الحق لكن لانه لا يملك الاطلاق بل لعدم ورود ما يدل ههنا على تلك الشروط والعيوب المذكورة في الاضحية وهي أحكام شرعية لا تثبت بدون دليل وقال المهدي في البحر مسئلة الامام يحيى ويجزئ عنها ما يجزئ اضحية بدنة أو بقرة أو شاة وسنن اوصفتهم والجماع التقرب بآفة الدم انتهى ولا يخفى انه يلزم على مقتضى هذا القياس ان تثبت أحكام الاضحية في كل دم متقرب به ودماء الولائم كلها مندوبة عند المستدل بذلك القياس والمندوب متقرب به فيلزم ان يعتبر فيها أحكام الاضحية بل روى عن الشافعي في احد قوله ان وليمة العرس واجبة وذبح أهل الظاهر الى وجوب كبر من الولائم ولا أعرف قائلا يقول بأنه يشترط في ذبايح شيء من هذه الولائم ما يشترط في الاضحية فقد استلزم هذا القياس ما لم يقل به احد وما استلزم الباطل باطل الثالث في مبداء وقت ذبح العقيقة وقد اختلف أصحاب مالك في ذلك فقل وقت الضحايا وقد تقدم الخلاف فيه هل هو من بعد الفجر أو من طلوع الشمس أو من وقت الضحى أو غير ذلك وقيل انما تجزئ في الليل وقيل لا على حسب الخلاف السابق في الاضحية وقيل تجزئ في كل وقت وهو الظاهر لما عرفت من عدم الدليل على انه يعتبر فيها ما يعتبر في الاضحية في الاضحية

(باب ما جاء في الفرع والعتيرة ونسكهما)

عن مخنف بن سليم قال كانوا قوام النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعرفات فيسبحه ويقول يا أيها الناس على كل أهل بيت في كل عام اضحية وعتيرة هل تدرون ما العتيرة هي التي

فاسناده ضعيف وقد عارضه حديث عائشة هذا الذي في الصحيحين مع كونهم أعلم بها

النبي صلى الله عليه وآله وسلم لئلا يلام غيرهما قال ابن التين وغيره استنبط عمر ذلك من تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم من صلى معه في تلك الليالي وان كان كره ذلك لهم فاعلموا كرهه خشية ان يفرض عليهم ثم وكان هذا هو السر في ايراد البخاري الحديث عائشة عقب حديث عمر فإمامات حصل الامن من ذلك ورجع عنه عمر ذلك لما في الاختلاف من افتراق الكلمة ولان الاجتماع على واحد أنشط لكثير من المصلين والى قول عمر بن الخطاب قال ابن بطال قيام رمضان سنة لان عمر أخذ منه

فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتهى وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه في بعض الروايات نعمت البدعة والبدعة أصلها ما حدث على غير مثال سبق وتطابق في الشرع في مقابل السنة فتكون مذمومة والتحقيق انها كانت مما يندرج تحت مستحسن في الشرع فهي حسنة وان كانت مما يندرج تحت مستقبح في الشرع فهي مستقبحة والافهسي من قسم المباح وقد لنا تنقسم الى الاحكام الخمسة انتهى كلام الفتح زاد القسطلاني وهي خمسة واجبة ومندوبة ومكرمة ومكروهة ومباحة وحديث كل بدعة ضلالة من العام المخصوص وقد رغب فيها عمر بقوله ٣٧٥ نعم البدعة وهي كلة تجمع المحاسن كلها كما كان يندرج تحتها جميع المساوي كلها او قيام رمضان ليس بدعة لانه صلى الله عليه وآله وسلم قال

تسعونها الرجبية رواه احمد وابن ماجه والترمذي وقال هذا حديث حسن غريب \* وعن أبي رزين العقيلي انه قال يا رسول الله ان كان ذبح في رجب ذبايح فذا كل منها ونظم من جاءنا فقال له لا بأس بذلك \* وعن الحرث بن عمرو انه اتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع قال فقال رجل يا رسول الله الفرائع والعنائر فقال من شاء ففرع ومن شاء لم يفرع ومن شاء عتر ومن شاء لم يعتر في الغنم أضحية رواه ما احمد والنسائي \* وعن نيشة الهذلي قال قال رجل يا رسول الله انا كانه عترة في الجاهلية في رجب فاشأ أمرنا قال اذبحوا لله في أي شهر كان وبروا الله عز وجل وأطعوه وقال فقال رجل آخر يا رسول الله انا كانه فرع في الجاهلية فاشأ أمرنا قال فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كل سائمة من الغنم فرع تغذو عنك حتى اذا استعمل ذبحته فتصدق بطعمه على ابن السبيل فان ذلك هو خير رواه الخمسة الا الترمذي حديث خفف آخر جده أيضا أبو داود والنسائي وفي اسناده أبو رملة واسمه عاجر قال الخطابي هو مجحول والحديث ضعيف المخرج وقال أبو بكر المايفري حديث خفف بن سليم ضعيف لا يحتج به وحديث أبي رزين العقيلي أخرجه أيضا البيهقي وأبو داود وصححه ابن حبان بلفظ انه قال يا رسول الله انا كانه ذبح في الجاهلية ذبايح في رجب فذا كل منها ونظم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا بأس بذلك وحديث الحرث بن عمرو أخرجه أيضا البيهقي والحاكم وصححه وحديث نيشة صححه ابن المنذر وقال النووي أسانيد صححة وفي الباب عن عائشة عند أبي داود والحاكم والبيهقي قال النووي باسناد صحيح قال أحمد بن داود رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالقرعة من كل خمسين واحدة وفي رواية من كل خمسين شاة شاة وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند أبي داود قال سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن القرع فقال القرع حق وأن تتركوه حتى يكون بكرة أو ابن مخاض أو ابن لبون فتعطيه أرملة أو تحمله عليه في سبيل الله خير من أن تذبحه فليترك له بوبره وتسكنها ناعك وتوله ناعك يعني ان ذبحه يذهب ابن الناقة ويقبضها قوله يعني كل عام أضحية هذا من جملة الأدلة التي تمسك بها من قال بوجوب الأضحية وقد تقدم الكلام على ذلك قوله وعميرة بفتح العين المهملة وكسر الفوقية وكون التختية

كاهما كما كان يندرج تحتها جميع المساوي كلها او قيام رمضان ليس بدعة لانه صلى الله عليه وآله وسلم قال اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر واذا اجتمع الصحابة مع عمر على ذلك زال عنه اسم البدعة انتهى وهذا كلام متعقب لأن الأحاديث الصحاح الواردة في ذم البدع مطلقة عامة لم تنقيد ولم تخصص بشيء في رواية ولا طريق وليس لاحد ان يخص ويقيد مطلقات الشرع وعمومات الأدلة الصحيحة برأي يراه واجتهاد يحتج به والزم لها يقتضي ان لا يكون شيء منها مستحسنا أبدا ولهذا لم يقل جماعة من السلف والخلف والمحدثين بتقسيم البدع الى خمسة أنواع أو ما يزيد عليها أو يتنص منها بل صرحوا صراحة لا هي بدع علمان كل بدعة ضلالة وليس الكلام في كون قيام رمضان سنة بل في صلاة التراخي بتلك الكيفية والكيفية المعروفة الآن المعمولة بين المسلمين من العوام

والاعيان وهي لم تنبت بوجه من الوجوه المعتقد عليها وليس فعل عمر رضي الله عنه ولا غيره من الصحابة حجة شرعية حتى يدل له نص صحيح عن الشارع واذا كان عمر نفسه قال بانهم بدعة فلا ينبغي لاحد ان يقول ان الجماعة فيها بعين عدد الركعات والمواظبة عليها بالزيادة ونقصان سنة أو مستنبطة من تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأما حديث علي بن بسنق وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى وحديث اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر فهو في السنن بالفاظ وطرق صححه أهل الآثار كالحاكم وابن حبان وغيرهما لكن ليس المراد بسننهم الاطربتهم الموافقة لطريقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم



من جهاد الكفار والاعداء وتقوية شعائر الدين ونحوها والحديث عام لكل خليفة راشد لا يخص بالشخصين ومعلوم من قواعد الشريعة انه ليس لخليفة راشد ان يشترط طريقة غير ما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم ان هذا امر نفسه بخلافه راشد مع ما رواه من جنح صلاة بل رمضان بدعة ولم يقل انها سنة والصحابة قد خالفوا الشخصين في مسائل ومواضع فدل انهم لم يحكموا بحديث الاقتداء على ان ما قالوه أو فعلوه حجة وقد حقق البرماوى الكلام في شرح الفية أصول الفقه وقال ان الحديث الاول انما يدل على انه ٣٧٦ اذا اتفق الخلفاء الاربعة على قول كان حجة لا اذا انفرد واحد منهم أو منهم

والصحيح ان الاقتداء ليس هو التقليد المص بل هو غيره كما حقق شارح نظم الكفائل في بحث الاجماع نعم تجوز صلاة التراويح وعدد الركعات فيها بزيادة ونقصه ما لم يكن لا يقال انها سنة على هذه الحالة الظارئة بل السنة بالصحة المحكمة ما ورد في حديث عائشة المذکور المروي في الصحيح وحاصل المقال في هذا الموضوع بالانصب في الانكار ما قال الشوكاني رحمه الله في السبل الخرار في هذه المسئلة ما لفظه أقول اما التراويح فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ايامي رمضان وأتم به جماعة وعلم بهم فترك ذلك مخافة ان تقرض عليهم وهذا ثابت في احاديث صحيحة في الصحيحين وغيرهما وهذا لا يتقرر ان صلاة التراويح في ليالي رمضان جماعة سنة لا بدعة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يترك ذلك الا لثلاث العذر وثبت أيضا عند اجد وأهل السنن وصححه الترمذى ورجاله رجال

بعد هاراء وهي ذبيحة كانوا يذبحونها في العشر الاول من رجب ويسمونها الرجبية كما وقع في الحديث المذکور قال النووي اتفق العلماء على تفسير العتيرة بهذا قوله الفرائع جمع فرع بفتح الفاء والراء ثم عین مهملة ويقال فيه الفرعة بالهاء وأول نتاج البهية كانوا يذبحونه ولا يعلم كونه رجاء البركة في الام وكثرة نسائها كما ذكره أئمة كثر أهل اللغة وجماعة من أهل العلم منهم الشافعي وأصحابه وقيل هو أول النتاج للابل وهكذا جاء تفسيره في البخاري ومسلم وسنن أبي داود والترمذى وقالوا كانوا يذبحونه لأهلهم ثم قال قول الأول باعتبار أول نتاج الدابة على انفرادها والثاني باعتبار نتاج الجميع وان لم يكن أول ما نتجه أمه وقيل هو أول النتاج لمن بلغت ابه مائة يذبحونه قال شمر قال أبو مالك كان الرجل اذا بلغت ابه مائة قدم بكر افخجته لصفه ويسمونه فرعا قوله حتى اذا استعمل في رواية أبي داود عن نصر بن علي استحتم للبعيج أي اذا قدر الفرع على ان يحمله من أراد الحج تصدقت بلحمه على ابن السبيل واحاديث الباب يدل بعضها على وجوب العتيرة والفرع وهو حديث تخلف وحديث نيثة وحديث عائشة وحديث عمرو بن شعيب وبعض ما يدل على مجزأ الجواز من غير وجوب وهو حديث الحرث بن عمرو وأبي رزين فيه كون هذان الحديثان كالقرينة الصارفة للاحاديث المقتضية للوجوب الى التندب وقد اختلف في الجمع بين الاحاديث المذكورة والاحاديث الاتية القاضية بالمنع من الفرع والعتيرة فقبل انه يجمع بينهما يحمل هذه الاحاديث على التندب وحمل الاحاديث الاتية على عدم الوجوب ذلك جماعة منهم الشافعي والبيهقي وغيرهما فيكون المراد بقوله لا فرع ولا عتيرة أي لا فرع واجب ولا عتيرة واجبة وهذا لا بد منه مع عدم العلم بالتاريخ لان المصير الى الترجيح مع امكان الجمع لا يجوز كما نقرر في موضعه وقد ذهب جماعة من أهل العلم الى ان هذه الاحاديث منسوخة بالاحاديث الاتية وادعى القاضي عياض ان جماهير العلماء على ذلك ولا يمكنه لا يجوز الجزم به الا بعد ثبوت انما أخرجه ولم يثبت (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا فرع ولا عتيرة والفرع في الاسلام ولا فرع رواه

فيذبحونه والعتيرة في رجب متفق عليه \* وفي لفظ لا عتيرة في الاسلام ولا فرع رواه

الصحيح عن أبي ذر رضي الله عنه قال سمنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يصل بنا حتى بقي سبع من اجد الشهر فقام بنا حتى ذهب ثلث الليل ثم لم يبق في السادسة وقام بنا في الخامسة حتى ذهب شطر الليل فقامنا يا رسول الله لو نزلنا بقية ليلتنا هذه فقال انه من قام مع الامام حتى ينصرف كتب له قيام ليلة ثم لم يبق بنا حتى بقي ثلاث من الشهر فصلى بنا في الثانية ودعا أهله ونساءه فقام بنا حتى تخوفنا الفلاح قلت له وما الفلاح قال السجود في هذا الحديث انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى بهم في الليلة في ليالي رمضان فكيف تكون الجماعة بدعة ولم يقع من عمر رضي الله عنه الا ما خرج الى المسجد فوجد الناس



أحمد \* وفي لفظ انه ينهى عن الفرع والعتيرة رواه أحمد والنسائي \* وعن ابن عمر  
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا فرع ولا عتيرة رواه أحمد حديث  
ابن عمر رضي الله عنه منتهى حديث أبي هريرة المتهفق عليه فهو شاهد بصحة ولم يذكره  
في مجمع الزوائد بل ذكر حديث ابن عمر الا سخران النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال  
في العتيرة هي حق وفي بعض نسخ المتن رواه ابن ماجه مكان قوله رواه أحمد قوله لا فرع  
ولا عتيرة قد تقرر ان النكرة الواقعة في سياق النفي ثم فيشعر ذلك بنفي كل فرع وكل عتيرة  
والخبر محذوف وقد تقرر في الأصول ان المقتضى لا عموم له فيقدر واحد وهو الصفة  
بالمقام وقد تقدم ان المحذوف هو لفظ واجب وواجبة ولكن انما حسن المصير الى أن  
المحذوف هو ذلك الحرص على الجمع بين الاحاديث ولولا ذلك لكان المناسب تقدير ثابت  
في الاسلام أو مشروع أو حلال كما يرشد الى ذلك التصريح بالنهي في الرواية الاخرى  
وقد استدلل بجديني الباب من قال بأن الفرع والعتيرة منسوخان وهم من تقدم ذكره  
وقد عرفت ان النسخ لا يتم الا بعد معرفة تأخر تاريخ ما قيل انه ناسخ فاعدل الاقوال  
الجمع بين الاحاديث بما سلف ولا يعكر على ذلك رواية النهي لان معنى النهي الحقيقي وان  
كان هو التحريم لكن اذا وجد مقتضى قرينة أخرجه عن ذلك ويمكن ان يجعل النهي  
موجه الى ما كانوا يذبحونه لاصنامهم فيكون على حقيقة وقته ويكون غير مناول لما ذبح  
من الفرع والعتيرة لغير ذلك بما فيه وجه قرينة وقد قيل ان المراد بالنهي المذكور نفي  
مساواتهم للاضحية في الثواب أو نفي الاستحباب وقد استدلل الشافعي بما روى عنه  
صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذبحوا لله في أي شهر كان كما تقدم في حديث يوشع  
على مشر وعيسة الذبيح في كل شهر ان أمكن قال في سنن حرملة

انهم ان يسميت كل شهر كان حسنا والى هنا انتهى

النصف الاول من نيل الاوطار شرح منتقى

الاخبار بمعونة العزيز الغفار

وصلى الله وسلم على نبيه

الختار وآله

الاخبار

تم

(تم الجزء الرابع ويليه الجزء الخامس أوله كتاب البيوع)



أوزاعامة فترقبني يصلي الرجل  
انفسه ويصلي الرجل فيصلي  
بصلاته الرهط فقال اني أرى لو  
جعلت هو لا يصلي قاري واحدا  
لكان أولى ثم عزم فجههم على  
ابي بن كعب فقد كانت الجماعة في  
المسجد موجودة بعد موت النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم وقبل  
أن يجمعهم عمرو بن عبد الله  
ان التجميع في النوافل في ايالي  
رمضان سنة لا بدعة واماما  
استحسنه جماعة من أهل العلم  
من جعل هذه الصلاة عشرين  
ركعة وجعل القراءة في كل ركعة  
شيامعينا فهذا لم يكن ثابتا  
بخصوصه لكنه من جملة  
ما يصدق عليه انه صلاة وانه  
جماعة وانه في رمضان انتهى